

نظم في النظم

I

فانده

قال ابن عازي في حاشيته على نظم النظم  
كان جانا كسنا انوارنا الصغرى  
على عن شجرة ابن عبد العكر في انه قال  
قال في النسخ الصالح الزاهد  
الورع ابو حفص عمر الجرجاني عليك بقواعد القرائي ولا تقبل منها  
الا ما قبله ابن الشاعر

راحم زائر

نوح وبرايم



کتاب الحفظ والابانة    کتاب الوصايا    کتاب الفاضل الکفر

327

204



المجلد الثاني  
الجزء الأول  
الكتاب الأول  
الكتاب الثاني  
الكتاب الثالث  
الكتاب الرابع  
الكتاب الخامس  
الكتاب السادس  
الكتاب السابع  
الكتاب الثامن  
الكتاب التاسع  
الكتاب العاشر

Sulem  
Kazan Hüsnü Ps. 327  
326





المشاة

سید بن

هو



قال المتوضي اذا تذكر انه دخل موضع الخلاء لقضاء الحاجة وشك ان يخرج قبل ان يقضيها وبعد ما قضاها فعليه ان يتوضا لان الظاهر من حاله انه ما خرج الا بعد قضاها وكذا لو لم يجد ماء فجلس للصلاة ومعه ماء وشك ان قام قبل ان يتوضا او بعد ما توضا فلا وضوء عليه لان الظاهر انه لا يقوم حتى يتوضا والبناء على الظاهر واجب ما لم يعلم خلافا من طهارة المسحوق نام ووضع رأسه على كتفيه قال بعض المشايخ ينتقض نام وسقط ان يستقظ حتى سقط فلا ينتقض وضوءه وان استقظ بعد سقوطه فعليه الوضوء ولو وضع يده على الارض ولم يسقط لا ينتقض وضوءه وضع الكف وظاهره ما لم يضع جنبه على الارض من طهارة الخزانة الفناء وما ان نام جالسا وسقط قال شمس الأئمة الخليلي ظاهره انه لا يذهب عنه حيفه ان انسه قبل ان يركب مقعد من الارض لا ينتقض وضوءه وان انسه بعد ركوبه زال مقعده عن الارض ينتقض وضوءه وسقط ولم يسقط وان نام على ظهر الذابة في سرج او كافر لا ينتقض وضوءه وحقيقة المعنى فيها ان الاعتبار سترحاء المفاصل النوم في الصلوة لا يكون حداثا قائما او ركعا او ساجدا الا ان يكون مضطجعا او متكئا ولو نام ساجدا في الصلوة ذكرنا انه لا يكون حداثا في ظاهر الرواية فان تعمد النوم في سجوده ينتقض طهارته ويفسد صلوة ولو تعمد النوم في قيامه او ركوعه لا ينتقض طهارته في قولهم من طهارات الحائضه وناقضه اى الوضوء ايضا المباشرة الفاحشة وهي ان يباشر امرأته متبرئين وانتشر الله واصاب فرجه فرجها المجانين اى يقض وضوء الرجل والمرأة من طهارة الدبر والعرب اصاب ثوبه بخر لا يطهر الا بالغسل وان التقي عليه مائع او بقي مقدارا ما يتخلل وفي شرح صورة القضاة اصاب الثوب بخر فصار خلاء في موضعها يجوز الصلوة فيه من غير غسل فحصل المشكك خلاء من طهارات الغنية في الباب التاسع سئل زيد بن نجيم عن اصحاب ثوبه نجاسة وثوب الدرع هل يمنع الصلوة ام لا واجاب لا يمنع على ما عليه الفتوى صرح به في الغنية خرج دم من الفرج بالعصر ولولا ما خرج نفث في الخنار لان في الاخراج خروجا من طهارات البهائم في الفصل الثالث ان اليسر في العظم بمنزلة الدباغ ويطهر من العادة في آخر الفصل الثالث والتلويح في التداوي والتطهر لكل صلوة سنة النبي صلى الله عليه وسلم فالمؤمن ينبغي ان يجتهد لو وضوء في كل وقت وان كان على طهر قال عليه الصلوة والسلام من توضا على طهر كتب له عشر حسنة وقال في شرح المصابيح تجد يد الوضوء انما يستحب اذا صلى بالوضوء الاول والاخر يستحب من شرح شريفة لابن سيد علي اما اذا غسل البالغ يد للطعام او من الطعام بصيل الماء مستحله ولو غسل يد من الوضوء والمرأة من العجين لا

نام على ركبتيه

نام على ركبتيه

نام على ركبتيه

نام على ركبتيه

نام على ركبتيه

نام على ركبتيه

نام على ركبتيه

نام على ركبتيه

نام على ركبتيه

نام على ركبتيه

نام على ركبتيه

يسير

يصير مستحله من طهارات الخلاصة في الفصل الاول ولو صلى مع الدودة تجوز مع نافية المسك ان كانت يابسة جازت صلوة وان كانت رطبة ان كان نافية دابة مذبوحة جازت صلوة وان كانت غير مذبوحة لا والمسك لا يؤكل في الطعام ويجعل في الادوية من طهارات الخلاصة ايضا في الفصل الثامن وفي مسك المينة اذا علق في الثمن حتى يسر ومنع من القضا فهو باع من طهارات الخلاصة ايضا في الفصل السابع وفي المحيط مقصدا للمفرد كمنع العلقه من فم القدير في فصل نواقض الوضوء ويكره الاكل في الخمار من غير المظلي بالرصاص من شرح شريفة لابن سيد علي ولما صب ماء في فخرا وبالقلم ثم صار خلاء كان طاهرا في الصحيح بخلاء وفيما لو وقع فارة ثم خرجت بعد ما تخللت فانه يكون نجسا في الصحيح لانها نجست بعد التخلل بخلاء وما لو خرجت قبل التخلل من فم القدير في مسائل شتى في فصل الاستحباب وفيه ايضا قال بعض المشايخ يكره الصلوة في ثياب الفسقة ارمعها لانهم لا يتقون الخمر وقال المصنف الاصح انه لا تترك في ثياب اهل الذمة الا السراويل مع استحبابهم الخمر فهذا اولى الى شئ غسل يتنجس بجعل في طنجرة ويصب الماء عليه ويطبخ حتى يعود الى مقدار العسل هكذا نذنا فيطهر لكن جربناه فوجدنا مائرا وكذا الدبس ان يتنجس من الغنية في باب تطهير النجاسة فارة مات في دهن يفسد وان جامدا قويا ما خوله وينفع بالباقي اكله وكل شئ وان كان دايما لا ينفع بالا الا ان يغسل في قول ابن يوسف من طهارات مجمع الفتاوى في الفصل الاول روى عن ابى يوسف في الدهن يتنجس بجعل في اناء ثم يصب الماء عليه فيغسل الدهن فيرفع شئ هكذا يفعل نذنا فيطهر انتهى ونظم به العسل النجس على قول ابن بصيله ماء فيغسل حتى يعود الى القدر الاول نذنا فيطهر من نجاس فم القدير سئل زيد بن نجيم عن الزيت النجس اذا جعل صابونا هل يحكم بطهارته واجاب نعم يحكم بطهارته والله اعلم خرج من اذنه فمخ لو خرج بوجع نقص لا يكون من الجراحة والافق لا ينقص في عيشه ومذا وعش يفتح الميم ضعف البصر مع سيلان الدمع في الكزلاوقات ان خرج منه الدمع ينتقض وان استمر صارا صاحب العذر وسبأه في بيانه كما اذا كان بها اى العين غريب بفتح العين المحجة وسكنه الله عرف في العين يسقى ولا ينقطع هذه من طهارات الدبر والعرب رمد عينه وسال الماء منها وجب عليه الوضوء فان استمر فلو قت كل صلوة وفي التجسس الغريب في العين اذا سال منه ماء نقص لانه كالجرح وليس يدم من فم القدير في فصل نواقض الوضوء سئل زيد بن نجيم عن القرد اذا شرب ماء من اناء وفصل شئ منه هل هو طاهر ويجوز استعماله واجاب هو نجس ولا يجوز استعماله والله اعلم اسباب الغسل ثلثة الجنابة والحيض والنفاس ثبت بشيئين

خلافه في الرواية

خلافه في الرواية

مع النقص

المسك لا يطهر

ممنوع من القضا

ممنوع من القضا

ممنوع من القضا

ممنوع من القضا

ممنوع من القضا

ممنوع من القضا

ممنوع من القضا

ممنوع من القضا

ممنوع من القضا

ممنوع من القضا



والسقط اذا استعمل على وجهه  
في الماء من غير ان يغسله فان كان  
الماء دافئاً غسله مرة واحدة

آخرها انفصال المني عن شهوة والثاني الايلاج في الادنى واختلف عبارة السلف في الايلاج الذي  
يتعلق به الخيانة عن محمد بن ابي النعمان وغانية الحنفية يجب عن ابي يوسف اذا توارت  
الحشفة في قبل او دبر في الادنى يجب الغسل على الفاعل والمفعول به هو الصحيح فان الايلاج  
في دبر يوجب الغسل على الفاعل والمفعول به وان لم يوجد فيه النقاء الخناين من طهارات الخائنة  
يجب الغسل عنده متى له دفق وشهوة لدى الانفصال والظهور عند الثاني وعندهما يكن الشهر  
عند الانفصال فاذا انفصل المني شهوة عن المحتلم ونظر الى غيره وعالج ذكره فامني فامسك  
رأس ذكره حتى سكن ثم ارسل راسه فخرج بلا دفق وجب الغسل عندهما وكذا لو جامع و  
اغسل قبل ان يتول ثم سال واجمعوا على انه لو سال بعد البول والنوم لا يوجب الغسل من  
طهارات البرزخية بالخرج من ذكره متى ان كان منتشر افعليه الغسل وان كان منكراً لا  
احتلم ولم ير بلاغاً لا غسل عليه اجماعاً وكورى بلاغاً ولم يتذكر الاحتلام كذا عند ابي يوسف  
حتى يتيقن انه قد احتلم وقال عليه الغسل من طهارات حرارة الفناوى ولو اغسل قبل  
البول ثم خرج من ذكره مذي كان عليه الغسل عندهما ولو اغسل بعد ما بال ثم خرج منه  
مني ومذي لا غسل عليه في قولهم من طهارات الخائنة ويجب الغسل في اللواط بنفسه الا حال  
والايلاج في الزنا يادى وفي الاول لا يوجب الغسل من حرارة الفناوى وكذا طهارات والايلاج  
في البهائم لا يوجب الغسل ما لم ينزل والايلاج في الميت بمنزلة الايلاج في البهائم وكذا الايلاج  
في الصغيرة التي لا يجامع مثلها لا يوجب الغسل في قول محمد بن ابي بكر ومن الانزال من طهارات  
الخائنة شك في الخارج امي ومذي وكان في النوم فان تذكر الاحتلام وجب الغسل  
اتفاقاً والام يجب عنده ابي يوسف علام بالاقول وهو المذي وجب عندهما احتياطاً  
كقولهم بالنقض في المباشرة الفاحشة من الاشياء في القاعدة الثالثة المذي الماء الذي  
يخرج من الذكر عند الملاعبة المني هو الذي يحصل منه الولد والودي هو الذي يخرج  
عقب البول من الاحترى كذا في المغرب وفرض الغسل عند رؤية منبسط منيا او  
مذياً بسكون الذال المجرة ماء رقيق ابيض يخرج عند ملاعبة الرجل اهله وان لم يتذكر  
حلماً لان الظاهر انه مني رقيق هواء اصابه لا يغرض ان تذكره اى الحلم وتذكر اللذة  
والانزال ولم ير بلاغاً لان تغلر في النوم كما في البقطة بلا انزال في الذخيرة اذا استيقظ  
من النوم فوجد على فخذه او فراشه بلاغاً ان تذكر احتلاماً وتيقن انه مني ومذي وشك  
انه مني او ودى فعليه الغسل وان يتيقن انه ودى فلا غسل عليه وان لم يتذكر احتلاماً او  
يتيقن انه ودى فلا غسل عليه وان شك انه مني او ودى فكذلك عندهما فقال ابو يوسف

ان لا يغسل في  
الاحتلام

ان لا يغسل في  
الاحتلام

ان لا يغسل في  
الاحتلام

ان لا يغسل في  
الاحتلام

ان لا يغسل في  
الاحتلام

ان لا يغسل في  
الاحتلام

ان لا يغسل في  
الاحتلام

ان لا يغسل في  
الاحتلام

ان لا يغسل في  
الاحتلام

فلا يجب

والسقط اذا استعمل على وجهه  
في الماء من غير ان يغسله فان كان  
الماء دافئاً غسله مرة واحدة

فلا يجب عليه حتى يتذكر الاحتلام لان الاصل براءة الذمة فلا يجب الا بيقين وهو القياس وهما اخذاً  
بالاحتياط لان التام غافل والمني قد يرق بالهواء فيصير مثل المذي فيجب عليه احتياطاً وكذا  
المدة في الاصح من طهارات الدبر والغرب وان استيقظ فوجد في احليله بلاغاً لم يتذكر  
حلماً ان كان ذكره منتشر قبل النوم فلا غسل عليه وان كان ساكناً فعليه الغسل هذا اذا نال  
قايماً وقاعداً واما اذا نام مضطجعا وتيقن انه مني فعليه الغسل هذا مذكور في المحيط  
والذخيرة وهذه المسئلة يكثر وقوعها والناس عنها غافلون من الجواهر للامام العلامة  
طاهر بن اسلم جنباً اغتسل فاستنقع من غسالته شيء فانه لم يفسد عليه الماء اما اذا  
كان يسيل فيه سيلان افسد وكذا حوض الحمام على هذا من طهارات الخلاصة في الغسل  
الاول انتصاح الفسالة في الاناء ان كان قليلاً لا يفسد وحده القليل ان لا يستبين موقع  
في الماء كالطل وان كان يستبين فهو كثير من طهارات الخائنة في فصل في الماء المستعمل للجب  
واشرب الماء قبل ان يمتضمض هل ينوب عن المضمضة قالوا ان كان فيهما لا ينوب لانه  
يمصر الماء مضاً ولا يصل الماء الى كل الغم وان كان جاهلاً ينوب لان الجاهل يعي الماء عتياً  
فيصل الماء الى كل الغم من طهارات الخائنة ايضا في فصل في الماء المستعمل ويحذر للجب شرب الماء  
قبل المضمضة لا على وجه الشاة ولوعلى وجهها لانه شارب الماء المستعمل وانه ينجس من البرزخ  
قيل كتاب الصلاة الجنب اذا غسل يديه وفمه وانفذ جاز قربة القلان من طهارات  
الهداية ان الضيف اذا احتلم ان اغتسل يشك صاحب البيت فله ان يتيمم ويصلي بالتيمم  
فلا إعادة عنده ابي حنيفة وقال لا إعادة من طهارات تجمع الفناوى المحض اذا انجسد  
ماؤه فتقبأ ناس فيها نقياً فتوضأ من ذلك الموضع ان كان الماء منفصلاً من المجدج  
التوضي به اذ هو بمنزلة المحض المسقف وان كان متصلاً لا يجوز اذ هو بمنزلة العه  
العصبة من واقعات الحسامي في باب طهارات بعلامته الموت ماء النهار اذا انقطع من  
اعلاه لا يتغير حكم جريه بانقطاع الاعلى يجوز التوضي بما يجري في حوض الحمام اذا تجسس  
ودخل فيه الماء لا يظهر ما لم يخرج منه مثل ما كان فيه ثلث مرات وقال بعضهم اذا خرج منه  
مثل ما كان فيه مرة واحدة يظهر لغلبة الماء الجاري عليه والاو لا حوط من طهارات الخائنة  
في فصل الحمام وفي الاصل النجاسة اذا وقعت في حوض ان كان كبيراً فهو بمنزلة البحر لا  
يتنجس الا ان يتغير طعمه او لونه او رائحته من طهارات الخلاصة في الفصل الاول ويتوضأ  
من المحض الذي يجازان يكون فيه قدر لا يستيقنه وليس عليه ان يسئل ولا يدع التوضي منه  
حتى يستيقن انه قد رحتى لوطنه نجساً فتوضأ ثم طهرانه طاهر يجوز وعلى هذا الضيف

خمس

في غسل الضيف

الاحتلام

الاحتلام

الاحتلام

الاحتلام

الاحتلام

الاحتلام

الاحتلام











في كل صلاة ركعتين ان لم يكن من الغزاة  
لا صلاة له الا بعد ركعة واحدة

الصلاة ركعتين

من الغزاة

في كل صلاة ركعتين

في كل صلاة ركعتين

في كل صلاة ركعتين

في كل صلاة ركعتين

في كل صلاة ركعتين

في كل صلاة ركعتين

في كل صلاة ركعتين

في كل صلاة ركعتين

مختصة بما اذا كان له ثوب آخر والا فلا كما في حاشية اخبرناه وكذا اخبرنا فيهم فيهم لم ينع  
عن الغزاة فيدبره لانه لو منع عن القراءة لا تصح صلاته كما لا يخفى وكذا صلاته حاسرا كما في  
رأسه للثوب الذي لا يذلل لانه غير مكروه وكذا صلاته مع مدافعة الاختين يعني البول والغائط  
والرجح لانه لا يذلل فيشغل عنها ويذهب بخشوعها ان المصلي اذا نسي القنوت حتى ركع ثم علم  
فان كان بعد رفع الركوع لا يعود وسقط عنه القنوت وان تذكره في الركوع فذكره  
في ظاهر الرواية وصح في الحاشية وعن ابي يوسف انه يعود الى القنوت لشبهه بالقرآن كما لو  
تركه في الفاتحة والسورة فتذكرها في الركوع او بعد رفع الركوع فانه يعود وينقض ركوعه  
ولو تكلم بين السنة والغرض لا يسقطها ولكن ينقص ثوابها وكذا كل عمل نيا في العبادة  
على الاصح هكذا ذكر في القنية الكل من صلاة المتعمم صلى السنة ثم اشتغل بالاكل والبيع بعيد  
السنة ولو اكل لقمة او شرب شرربة لا الا فضل في السنة المتأخرة عن الغزاة البيت ان كان  
يعلم انه يصليها في البيت والا فالمسجد افضل وكذا سنة الجمعة من البرازية الكلام بين  
السنة والغرض لا يسقطها ولكن ينقص الثواب بكونه يختص بصلوة مكانا في المسجد وان  
فعل فسبقه غيره لا ينسخه من صلاة الاشياء في الغزاة الثانية ويصح الاقتداء بالشافعي بشرط  
كونه من عيال ما يلزم مراعاة عند الحنفى كالنقص من القصد وغيره وان علم عدم ذلك  
لا يصح الاقتداء وان جهل حال الجواز الاقتداء مع الكراهية ولا خصوصية لمذهب الشافعي  
بل اذا صلى حنفيا خلف مخالفا لمذهب فالحكم كذلك من صلاة المتعمم لا يجوز الاقتداء بالشافعي  
في الوتر وان كان لا يقطع القرآن يخرج عن القرآنية بقصد الشاء ولو قرأ الجنب الفاتحة  
بقصد الشاء لم تحرم من صلاة الاشياء في الغزاة الثانية ولو وقع الاختلاف بين الامام و  
القوم فان كان الامام على يقين لا يعيد ولا اعاد بقولهم كذا في الخلاصة لو قرأ الجنب  
قرآنا فان قصد التذكرة حرم وان قصد الذكر فلا ولو قرأ الفاتحة في صلوة على الجبانة  
فان قصد الشاء والدعاء لم يكره وان قصد التذكرة كره من الاشياء الغنمية توجب  
استغناء عن الصلوة والطهارة ولا فرق بين الغرض والنفل وصفة الغنمية ما يكون مسموعا  
له ولجبرانه والضحك ما يكون مسموعا له دون جبرانه والتبسم ما لا يكون مسموعا اصلا  
وحكم الغنمية من حكم الضحك ان يعيد الصلوة دون الطهارة وحكم التبسم لا يعيد  
الصلوة ولا الطهارة ولا فرق بين ان يكون الغنمية عامدا او ساهيا من صلوة حرمة  
الغنائم وفيها الامام اذا قرأ في صلوة مخافة بحيث يسمع الرجل ورجلا لا يكون  
جهرا ذا الجهر ان يسمع الكل المنفرد بخير بين الجهر والمخافة في الوقت فاذا خرج الوقت

والجهر قراءة  
بقصد الشاء

يخاف

ومن المارسة رأت على اربعة شياخ  
وسجوا بدو يصلون

اول ان

منهم من يجنب

منهم من يجنب

منهم من يجنب

منهم من يجنب

منهم من يجنب

منهم من يجنب

منهم من يجنب

منهم من يجنب

منهم من يجنب

منهم من يجنب

منهم من يجنب

منهم من يجنب

منهم من يجنب

منهم من يجنب

منهم من يجنب

منهم من يجنب

يخاف حتما وجوبا واد في الجهر ان يسمع من يجنبه واد في المخافة ان يكون بحال لو وضع اشياء  
صماخه على فذ يسمع ولو فتح الحروف لم يسمع ولم يسمع نفسه اختلف المشايخ في جواز صلواته انتهى  
رجل فاته الغشاء فصلها بعد طلوع الشمس وام فيها قوما يجهر بالقراءة الا يرى ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قضى الوتر والغير يصح ليلى التعريض وجهه فيها وان يصلي وحده خاف حتما  
من صلوة الخلاء صفة في الفصل الخامس عشر ويخاف ان قضى وقيل يجهر من صلوة الدرر و  
العرب وفي البناءة لو نوى فرض الوقت بعد ما خرج الوقت لا يجوز وان شك في خروجه  
فنوى فرض الوقت جاز وفي الجمعة ينويها ولا ينوي فرض الوقت للاختلاف وفيه وفي النائية  
كل وقت شك في خروجه فنوى ظهر الوقت مثله فاذا هو قد خرج المختار الجواز واختلفوا  
في ان الوقفية يجوز بنية القضاء والمختار الجواز اذا كان في قلبه فرض الوقت وكذا القضاء  
بنية الاداء هو المختار من الاشياء في الغزاة الثانية وفي الصغرى المختار في العمل الكثير ما يقع  
عند الناس ان ليس في الصلوة والكفيل ما لم يقع عند الناس ان ليس في الصلوة وفي الغزاة  
ان يعمل بيديه وفي الملتقط لا يعتبر في فساد الصلوة عمل اليدين ولكن يعتبر الكثير من حرمة  
الفتاوى قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بقدر الكثير عمل اليدين وقال بعضهم ان  
كان بحال لو راى انسان يتيقن انه ليس في الصلوة فهو كثير وهو اختيار العامة وقال  
بعضهم يفرض ذلك الى راي المصلي ان استغنى واستكثر فهو كثير والا فلا قال الامام محمد  
الائمة الجليل في هذا القول اقرب الى مذهب ابي حنيفة لانه في جنس هذه المسائل لا يقدر  
تقدير بل يفرض ذلك الى راي المتبني به ولو رفع العامة ووضعها على الارض ورفعها  
من الارض ووضعها على الارض لا يفسد ولو شاع القيس لا يفسد ولو لم يفسد القيس يفسد  
او خلع ثوبا او شغل لا يفسد ولو شح بروحة او بكتم لا يفسد صلوة ولو ابتلع شيئا  
من بين اسنانه ذكر في الكتاب انه لا يفسد الصلوة ولم يفضل قيل هذا اذا كان قليلا فاذا  
كان كثيرا يفسد الصلوة ثم اختلف في القلة والكثرة وبعضهم قدر القليل بما دون الخمسة و  
سواء بينه وبين الصوم وقال بعضهم ما دون ملاء الغم لا يفسد الصلوة وفرق بين الصلوة  
والصوم من صلوة الخلاء مثل زير بن نجيم عن اهل قرية تركوا الاذان والجماعة بمسجدهم  
وليس لهم امام يصلي بهم الغزاة فيل يصررون على هذا واجاب نعم يصررون على ذلك  
نعتيا شديدا ويؤمرون به وينتاب الامر لهم على ذلك فقد روى عن الامام محمد انه قال  
لو اذ اهل بلدة اجمعوا على ترك الاذان لقائلتهم عليه ولو تركه واحد ضربه وجسه عليه  
وعند ابي يوسف نحوه كما في الحاشية الا ان سنة الاداء المكتوبة بالجماعة عرف ذلك بالسنة

منهم من يجنب

منهم من يجنب

منهم من يجنب

منهم من يجنب

منهم من يجنب

منهم من يجنب

منهم من يجنب

منهم من يجنب

منهم من يجنب

منهم من يجنب

منهم من يجنب

منهم من يجنب

منهم من يجنب

منهم من يجنب

منهم من يجنب

منهم من يجنب



واجتماع الامة وانه من شعائر الاسلام حتى لو امتنع أهل مصر وقية او محلة اجبرهم الامام  
فان لم يفعلوا قاتلهم وهو تحسين الصلوة من غير ان يتغير بلحزا ومداد وما شبه ذلك  
من اذان الخاتمة وليس على النساء اذان ولا اقامة وان يصلين بالجماعة ويكره للرجل اداء  
الصلوة بجماعة في مسجد بلا اعلام ولا في المفاوز والكروم والبيوت من صلوة البراز  
ولا يكره الموقد في الموضع الذي يكفي تكبير الامام فان فعل ذلك فسد صلوة لانه يحمل  
جوابا من حيث التلقين الى الجماعة من النهاية في باب الاذان واضح ما قيل في معرفة الزوال  
قول محمد بن مقاتل يعني خشية في مكان مستور ويجعل على مبلغ الظل علامة فادام الظل  
ينقص من الخط هو قبل الزوال واذا وقف ولا يزداد ولا ينقص فهو ساعة الزوال واذا  
اخذ الظل في الزيادة فقد علم ان الشمس قد زالت من ميسر الشمس في باب موافق الصلوة  
وقت الغجر من طلوع الغجر الثاني وهو البياض المعترض في الاقوال طلوع الشمس وقت الظهر  
من زوالها الى ان يصير ظل كل شيء مثليه سور في الزوال وقالوا الى ان يصير مثله وقت  
العصر من انتهاء وقت الظهيرة عزوب الشمس وقت المغرب من غربها الى مغيب الشفق وهو  
البياض الكاين في الاقوال بعد الحجرة وقالوا هو الحجرة قبل وبه يغنى وقت العشاء والوتر من  
انتهاء المغرب الى الغجر الثاني ولا يقدم الوتر عليها للترتيب ومن لم يجدها لا يجبان  
عليه من ملحق الا بجر قال صاحب المنح سئل عن تعديل الاركان في الصلوة هل هو واجب ام  
سنة فاجبت بانه تسكين الجوارح في الركوع والسجود حتى يطمئن مفاصله وادناه مقدار  
تبسحة واجب على تخريج الكرخي وهو الصحيح كما في شرح المنة وبه جزم صاحب الكفر وغيره  
من اصحاب المتن سنة على تخريج المرجح فرض كما نقله الطحاوي عن النازية والذرا تقف  
عليه الجحيم الغفرانه واجب عند ابن حنيفة ومحمد وفرض عند ابن يوسف كما ذكر صاحب البحر  
وبما ثم بتركه وعن الرضى من تركه الاعتدال يلزمه الاعادة ومن المشايخ من قال يلزمها  
ويكرهه الغرض هو الثاني ولا اشكال في وجوب الاعادة اذ هو الحكم في كل صلوة اذيت مع  
كراهة التجرم ويكره جابرا الاول لان الغرض لا يترك كما في فتح القدير انتهى اذا توفهم  
مصلى الظهر مثله انه انتهى فسلم ثم علم انه صلى ركعتين اتمها وسجد للسهر لانه عليه السلام  
فعل ذلك في حديث ذي الريدن ولان السلام ساهيا لا يبطل الصلوة لكنه دعاء من  
وجه قيدا بالرباعيات لانه لو سلم على ظن انه مسافر او على ظن انها الجمعة او كما قريب  
العهد بالاسلام فظن ان فرض الظهر ركعتان او كان في صلوة العشاء فظن انها  
الترابح فسلم او سلم ذكر ان عليه ركعتان فان صلوة تبطل لانه سلم عامدا وفي الجنب

ولو سلم

الاذان والخبر  
الذي لا يقرأ  
وقت الغجر  
وقت الظهر  
وقت العصر  
وقت المغرب  
وقت العشاء  
وقت الوتر  
وقت الركوع  
وقت السجدة  
وقت التسليم

ولو سلم المصلى عامدا قبل التمام قبل انفسد وقيل لا انفسد حتى يقصد به خطاب اذ في انتهى و  
الاول من صلوة الهداية وغيرها فلا يجوز السجود على القطن المحلوج والتبن والذرة ونحوها  
الا ان يجدهم الارض من صلوة الدرب والعرب السكن اذا كان بحال لا يعرف الارض من السماء بطل وضوءه من صلوة  
انفسد وضوءه سكر ثم افاق ان كان بحال لا يعرف الارض من السماء بطل وضوءه من صلوة  
البرازية اختلف العلماء في سجدة السهواتها واجبة او سنة قال الشيخ ابو الحسن الكرخي انها واجبة  
وقال غيره من اصحابنا انها سنة ترك الواجب عمدا يوجب الاساءة وسهوا يوجب سجود السهو  
وهل يكتفى بتسليمته او بتسليمتين ذكر الشيخ الامام ولو سلم بتسليمتين لا ياتى بسجود السهو و  
قال بعضهم بانه هو الصحيح من صلوة خزانة الفتاوى ولو سهر في سجود السهو على التخري  
ولا يجز عليه سجود السهو ولو سهر في صلوة من لا يكفيه السجدة تان من صلوة الخلاء منه سئل  
ابو السعوى عما دى عن سجدة السهو في اتم حال يجز على المصلى في الغزير والسنة واجب  
يجز على الامام والمنفرد في الزيادة كنكته الركوع وسلام المسبوق مع الامام والتسليمة في  
القعدة الاولى من الغرض الرباعية والغرض الثالثة ومن صلوة الوتر والسنة المؤكدة الرباعية  
سورة سنة العصر والعشاء فان التسليمة فيها لا توجب سجدة السهو وفي النقصا كترك الواجب  
مطلقا والشهد الواجب والفعل المسنون وترك قراءة الفاتحة والقنوت وتكبيرات العبدتين  
وفي العكس كجهل الامام في الخافاة والاختفاء في الجهرية لان المنفرد لو عكس لا يجز عليه سجدة السهو  
وسجد للسهر بعد التسليمين وتشهد ويأية بالصلوة على النبي عليه السلام وسلم بتسليمتين  
هو الصحيح وقيل سجدة للسهر بعد تسليمته وتشهد ويأية بالصلوة على النبي عليه السلام ثم سلم  
بتسليمتين وهو الحق لانه امام كجلا يقع الناس في الفتنة والله اعلم وان سهر عن القعدة  
الاخيرة فقام الى الخامسة يعود الى القعدة مالم يسجد ويسجد للسهر وان قيدا الخامسة  
بالسجدة بطل فرضه وتحولت صلوة نفل وعليه ان يصنمها ركعة سادسة ويسجد للسهر  
فان كان قعد قد تشهد في الرابعة كان فرضه تاما والركعتان نافلة ويسجد للسهر من  
منة المصلى في فصل سجود السهر وجلتم قوما وهم له كارهون ان كانت الكراهة  
لغساقه ولانهم احق بالامامة منه كذا في ذلك وان كان هو احق بالامامة لا يكره لان  
الجاهل والفاسق يكون اماما للعالم والصالح ورجلتم قوما شمل ثم قال كنت بمجوسيا  
فانه فاجر يجبر على الاسلام ولا يقبل قوله وصلواتهم جائرة وكذا لو قال صليت بكم المدة  
على غير وضوء وهو ما جاز لا يقبل قوله وان لم يكن كذلك واحتمل انه قال على وجه التورع  
والاحتياط اعاد واصلواتهم اذا كان بين الامام وبين المفسد طريق ان كان ضيقا لا يمتنع

انفسد العلم

ترك الصلاة

حكم الرسول

قام الى الخامسة

صلواتهم

انفسد العلم



قيل ان اول من صلى في مكة  
هو النبي صلى الله عليه وسلم  
وقيل ان اول من صلى في مكة  
هو النبي صلى الله عليه وسلم  
وقيل ان اول من صلى في مكة  
هو النبي صلى الله عليه وسلم

في الجمعة والاقار لا يمنع الاقراء وان كان واسعا في الجمعة والاقار يمنع ولو كان بين  
الامام وبين المقتدى به غير من في الزم في منع الاقراء لقوله عليه السلام ليس مع الامام من  
كان بينه وبين الامام نهرا وطريق او صف من النساء والنهر المطلق والطريق المطلق ما يكون كبير  
وحدا كبيرا قلنا من صلوة الثانية فصل من يصح الاقراء به ومن لا يصح به امام يترك  
الامامة لزيادة اقربائه في الراساتق اسبوعا او نحوه او بحسبة او لراحة لا بأس به ومثله  
عفو في العادة والشرع من صلوة الغيبة في باب الامامة وفي الثانية قال الطحاوي في صلوة الفجر  
يبدأ بالتقليد ويختم بالشورى اذا كان يريد اطلالة القراءة وان كان لا يريد فالشورى افضل  
وحدا للشورى ما قال نعم الائمة الخلو في القاض الامام ابو علي السني انه يبدأ بالصلوة بعد  
انتشار البياض ويؤخر الظهر في الصيف ويجعل في الشتاء ويؤخر العصر في الصيف والشتاء  
جميعا ويجعل المغرب في الصيف ويؤخر في الشتاء هذا اذا كانت السماء مصححة وان كانت متغيمة  
ويؤخر الفجر والظهر والمغرب ويجعل العصر العشاء ثم تأخير العشاء الى ثلث الليل مستحب والى  
نصف الليل مباح والى آخر الليل مكروه والا فضل في الوتر ان يصلي في آخر الليل اذا كان يتيقن  
من نفسه انه يستيقظ في آخر الليل وان كان لا يتيقن فلا فضل ان يصلي في اول الليل انتهى  
البراق لا يلحق في المسجد فان اضطر كونه البراق فوق البواري خيم من تحت البواري كان  
لا من مسجد وفي الاجناس تحت البواري لا بأس به حتى لا يمنع الناس من الصلوة يقوم في  
المسجد كرهه بعض السلف وخص بعضهم وقال ابن عمر رضي الله عنهما كانا ننام على عهد رسول الله  
في المسجد والمحدث يدخل المسجد والجانب لا من حرارة الفتاوى وفيها تحية المسجد مستحب  
قال بعض العلماء اذا دخل المسجد بقعد ويقوم ويصلي تحية المسجد وعامة العلماء قالوا  
يصلي كما دخل ويصلي في اليوم مرة واحدة انتهى المسبوق يقضي اول صلوة في حق القراءة  
واخرها في حق الشهادتين وتامة في البرزخية من الاشياء في الفن الثاني المسبوق يقضي  
اول صلوة في حق القراءة واخرها في حق الشهادتين حتى لو ادرك ركعة من المغرب قضى  
ركعتين وفصل بينهما بقعدة فيكون ثلث فعدت وقراء في كل امة ركعة منها فاجتبه  
وسورة قلوترك القراءة امة قراءة سورة في احديهما فشد وكوادرك ركعة من ذوات الاربع  
صلى ركعة بفاتحة وسورة وتشهد ثم صلى اخرى بفاتحة وسورة ثم صلى اخرى بفاتحة  
فقط وتشهد وكوادرك ركعتين قضى ركعتين بقراءة امة بقراءة فاتحة وسورة وكوترك  
في احديهما فشد من صلوة البرزخية وقيل الاصل اذا قرأ سورة واحدة في ركعتين اخلت  
الشيخ فيه والاصح انه لا يكره ولكن لا ينبغي ان يفعل ولو فعل لا بأس به وكذا لو قرأ وسط

السورة

فكر الامامة  
ابو القاسم

البراق لا يلحق  
في المسجد

في ركعتين  
فقط

قيل ان اول من صلى في مكة  
هو النبي صلى الله عليه وسلم  
وقيل ان اول من صلى في مكة  
هو النبي صلى الله عليه وسلم  
وقيل ان اول من صلى في مكة  
هو النبي صلى الله عليه وسلم

السورة في الركعة الاولى وقراء في الركعة الثانية وسط سورة اخرى او قراء سورة اخرى  
لا ينبغي ان يفعل ولو فعل لا بأس به من صلوة النجاسة ولو كثر الفاتحة في الاخرين لا بأس  
وفي الاوليين متواليا عليه السهو لان فصل بينهما بالسورة للزوم تأخير الواجب وهو  
السورة في الاول لا الثانية اذ ليس الركوع واجبا باشر السورة فانه لو جمع بين سورتي بعد  
الفاتحة لم يمنع ولا يجزئ شي بفعل مثل ذلك في الاخرين لانها محل القراءة مطلقا و  
اصلا ان القراءة ليست واجبة فيها فلو تنفرد بقدر يجب بعد الركوع بل ليس كذلك  
من صلوة فتح القدير في باب سجود السهو في الاول سورة طويلة وفي الثانية ثلث ايات  
لا بأس به اطالة القراءة في الثانية على الاوكر هذه اجماعا وفي منوط شملت الشرح  
انما يكره اذا زاد قراءة الثانية على الاولى ثلث ايات اما اذا كان اقل من ذلك لا يكره وفي ثلث  
ايات اختلافا ولا يكره في النوافل وان كثر وكوار وان يقرأ في الصلوة سورة فجر على  
لسانه سورة اخرى فقرأ اية او آيتين ثم يفتح السورة التارادها يكره ذلك من حرارة الفتا  
في فصل القراءة في الصلوة وفيها ايضا قراء خلفا امام في صلوة لا يجهر فيها بالقراءة قالوا يكره  
وقيل على قول محمد لا يكره وعلى قولهما يكره وكوار سورة ثم قراء في الركعة الثانية سورة  
فوق تلك السورة يكره وهذا في الغرض اما في النوافل لا يكره كدراية مرأيا في التطوع  
لا يكره وفي الغرض يكره انتهى يكره ان يقرأ في الاول سورة المفردة في الثانية سورة  
الاخلاء وان قراء سورة الفلق لا يكره لانعدام عدم الترتيب بالثالثة من صلوة البحر  
يكره ان لا يرب بين السور الا في النافلة لتقليل القراءة في سنة الفجر افضل من تطويلها  
نذرا لنافلة افضل قبل لا يكره ترك السورة في الاخيرتين من التطوع عمدا وان سهوا  
فعليه السهو ولو ضمنها في اخيرة الغرض ما هي لا يسجد وعليه الفتوى من صلوة الاشياء  
في الفن الثاني اذا قرأ في الشفع الثاني من الظهر والعصر والعشاء الفاتحة والسورة ساها  
لا سهو عليه من صلوة الثانية ولا بأس به ترك السن في السفر لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما قال لا يكره  
وعثمان كذا في السفر مع رساله صلح ولم يصل السن قبلها وبعد ها سوي الغرض من صلوة  
البرزخية وقد قيل ان العالم اذا كان مشغولا بالفتوى يجوز له ترك السن الاستسنة الفجر فانه  
لا يجوز تركها من صلوة الدجيرة رجل ترك السن ان تركها بعد رفق معذور وان تركها  
بغير عذر تهاونا لا ونحو ذلك ترك الاربع قبل الظهر والتي بعده او ركعتي الفجر لا يلحقه الاسأ  
الا ان يقول هذا فصل النبي وانا لا فصل منكرا في يكره وفي النوافل ان لو ترك سن الصلوة  
المخمس لم يرها حقا لا يكره وان رها حقا قبل لا يثم والاصح انه يثم وقيل لا يعاقب بتركها

اطال القراءة  
لا بأس به

كره ترك السن  
في التطوع

كره ترك السن  
في التطوع

تفضل في الصلاة  
بغير عذر

كان ترك السن  
مكروا

لا بأس به  
في ترك السن



۱۲۸



في الماء وفي وسعه انجاؤه جاز له التأخير وكذا المسافر اذا نيت وابته وكذا الداعي على  
غفلة من طهارة الثياب رخصة في الفصل التاسع في الحيض ويجوز امامة الماسح على الخفين  
والجيرة للمسلمين من صلوة وجيز الحصى وان كان القوم في المصل فجي بجنان قال بعضهم  
يقومون لها اذا راوها قبل ان يوضع عن اعناق الرجال وقال بعضهم لا يقومون وهذا الصحيح  
وهذا شيء كان في الابداء ثم نسخ من جاز الخاتمة ولا يقتدى بمفتر من مفتر من فضا آخر مثل ان  
يكون احدهما مؤد يا عرض الظهر والاخر من العشاء يكون احدهما مؤد يا والاخر قاضيا  
واحد قاضيا ظهرا والاخر عشا واحدهما قاضيا ظهرا والآخر عشا والآخر ظهرا والآخر عشا  
خميس آخر مثله فان كانا قاضيين ظهر خميس واحد مثالا يجوز اقتداء احدهما بالآخر لان اتحاد  
الصلوتين بان يمكن الدخول في صلوة بنية صلوة الامام شرط لصحة الاقتداء فيكون صلوة  
الامام متضمنة لصلوة المقتدى من صلوة الوقاية والعناية وتكمل في مقدار الرفع والاصح  
ان اذا كان الى السجدة اقرب لا يجوز له ان لا يعد ساجدا من صلوة الهداية في باب صفة الصلوة ولو  
ادركه الامام في الركعة الاولى حاله القراءة ان كانت صلوة يجهر فيها القراءة لا يأتى بالشاء  
لان ما عوب بالاستماع فلو اشتغل بالشاء يفوته الاستماع وان كانت يخافت فيها بالقراءة قبل يأتى  
بالشاء لانه لا يضمن قوته الاستماع وقيل لا يأتى لانه ما عوب بالاستماع والانصات بالنظر فان عجز  
عن الاستماع لم يجز عن الانصات فذكر في الركوع يكبر للافتتاح ثم يكبر اخر للاختتام  
ولا يأتى بالشاء بل يشتغل بسجدة الركوع لان الشاء سنة كتسبيح الركوع وتسبيحات الركوع في  
محليها لا محال الا ان اول وكذا ذكر في العنود يكبر للافتتاح ثم يكبر للاختتام وقيل لا يأتى  
الشهادة لانه مشروع في وسط الصلوة ولا يأتى بعد في الدعوات لانها مشروعة في آخر الصلوة ومن  
محمد انه يدعى بدعوات مذكورة في القرآن لانه يؤتمر بمنزل هذه الدعوات في وسط الصلوة بان  
يقرأ في حالة القراءة وقيل بان يكبر الشاهد لان القعدة شرعت محلولة للشهادة وادعاء  
وقيل لا يمكن ان لو كانت الشهادة يصير مخالفا لامامة والدعاء لم يشرع في وسط الصلوة فحين  
السكوت من صلوة محظوظ الحصى قال النبي صلى الله عليه وسلم ابرءوا بالصلوة فان شدة الحر من فيج جهنم  
شدة حرها فالمعبر في تبريد كل بقعة سكنة شدة حرها وهو مختلف بحسب اختلاف البقاع  
من شرع في سباجة وكيفية الصلوات ان يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم  
وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وسكنت ربنا  
انك حميد مجيد وكذا بعضهم ان يقول اللهم ارحم محمد وآله الى اخره لانه يؤتمر بتقريب الانبياء اذ  
الرحمة تكون بانيان ما يلام عليه والصحيح انه لا يكسر كذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في باب

في الصلاة  
في الحيض  
في الجيرة  
في السجدة  
في الركعة  
في الدعوات  
في الشهادة  
في السكوت  
في السباجة  
في التقدير

صفة الصلوة والمرأة في البناء مثل الرجل والشار في الجامع الصغير فان قبل المرأة اذا وصلت  
وعضوف منها مكشوف فسد صلواتها وهي هنا لا بد من كشف الذراع والرس له الجواب عما قيل  
صلواتها اذا دت ركنها في تلك الحالة وفي حالة الوضوء لا تؤدى ركنها من الصلوة من  
صلوة واقعات اية الليث السمرقندي واذا الى الامر من الرجل فاراد ان يشكر الله فلو بقاء  
بان يكبر مستقبل القبلة فخر ساجدا بحمد الله ويشكر ويسبح ثم يكبر تكبيرة ورفع رأسه وهذه  
سجدة شكر وهي سنة عند محمد وكذلك في قول ابي يوسف رواه عنه ابن سماعة واما ابو حنيفة  
لا يراها شيئا مسنونا ولا يراها شيئا تاما وتقام الشكران بصلتين ركعتين كما فعله رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فتح مكة من صلوة السبحة الكبر في باب سجدة الشكر من جعل ثواب سجدة الغيرة  
جاء في التطوعات والمفروضات وقيل لا يجوز في المفروضات من جهة جامع الغنا وك  
**باب صلوة الجمعة والعيد** وشرط لصحتها المص وهو ما لا يسع الا سجد اهل الكعبة  
بها ذكره في المجتبى عن ابي يوسف قال وعليه فتوى اكثر الفقهاء واستدل مشايخنا على اشتراط  
المص بقول علي بن ابي حمزة لا الجمعة ولا التبريق ولا صلوة فطر ولا اضحى الا في مصر جامع كذا ذكر  
الذي يليه غيره او فتاؤه وهو ما اتصل بالمص لا جرم مصلحته كركن الحنبل والخروج للدرى  
ودفن الموت وصلوة الجنائز ونحو ذلك واختلف في الخطيب المقر من جهة الامام الاعظم  
او نائبه هل يمكن الاستينابة في الخطبة فقول لا مطلقا قائله من لا خسر وقيل قائله ابن كبايا  
ان كان ذلك ضرورة جاز والا لا وقيل نعم ذلك مطلقا مع العذر عدمه قائله صاحب  
البحر وهو الظاهر من صلوة المص في باب الجمعة حيث كان الاصح ان تعدد الجوامع لا يضر فليس  
ان يصليها ظهرا جاز ما حيث كان المصل في قبة عارفا بكلام الفقهاء ولا شك عنده في صحة  
الجمعة فتكون الاربعة بعد الجمعة مباحة وان فعلها شخص شاك في صحة الجمعة يمنع من ذكره  
قولهم يجوز التعداد يستلزم الاجزاء والسقوط عن الزمة ولم ينقل عن امير المؤمنين الاعظم انه  
امر بالا ربعة بعد فرض الجمعة ولا عن تلافى ذلك اصله وانما الاربع عند بعض المتأخرين  
وبهذا اثنى شيخ الاسلام امين الدين بن العلاء مفتي الديار المصرية قلت هذا جواب صاحب المنح  
عن سؤال رجل قال فالاحتياط بعد صلوة الجمعة ان يصل اربع ركعات بنية آخر الظهر لشك  
في صحة صلوة الجمعة لتعدد الجوامع فالاحتياط بمخارها اربع ركعات فان قيل هل يجوز خطبة  
النائب بحضور الاصيل عند عدم الاذن كما جاز حكم الناي في تصرف الوكيل عند حضور  
القاضي والموكل عند عدم الاذن قلت لا لان مدارها حضور الذي واذا وجد جاز بخلاف  
الجمعة اذا دخل للراى في قامةها الا اذا كان لا يجوز استخلافه فيها الا اذا كان ماء ذوما

المرأة في الصلاة  
في الحيض  
في الجيرة  
في السجدة  
في الركعة  
في الدعوات  
في الشهادة  
في السكوت  
في السباجة  
في التقدير

ان اول اختلاف ما بين طهارة الثياب  
في الصلاة  
في الحيض  
في الجيرة  
في السجدة  
في الركعة  
في الدعوات  
في الشهادة  
في السكوت  
في السباجة  
في التقدير



وان خطبة الجمعة فاعدا او على غيره  
حاضر وجوبه ووركا باب الجمعة

ولا تجب الجمعة على المسافر ولا المرأة  
ولا العبد ولا الغيب وان حضر او  
تفرغ من امره او من غيره  
فقد وجب له صلاة الجمعة

من السلطان لا يستخلف في يوم الجمعة ذلك من الدين والغرب فباب الجمعة يحرم في الخطبة الكلام  
وان كان امرا بجمع فادبها والاكل والشرب والكتابة ويكره تسمية العاطس وفتح السلام وعن  
ابيه يوسف لا يكون الرد لانه فرض قلنا ذلك اذا كان السلام ماء ذونا فيه شرعا وليس كذلك في حاشا  
الخطبة بل من تكبيل بلامه ما لا يشرع في خطبته من غير ان يسمع من الغرض ولا ان ردة السلام يمكن تحصيل  
في كل وقت بخلاف سماع الخطبة وعلى هذا الوجه الثاني فرفع هذا بعضهم على قول ابي حنيفة انه  
لا يصلي على النبي عند ذكره في الخطبة وعن ابي يوسف ينبغي ان يصلي في نفسه لان ذلك مما لا يشغل  
عن سماع الخطبة فكان احراز للفضيلتين وهو الصواب وهو بخلاف ما اعطس المصلي نعم في  
نفسه لم يتكلم لكن اشار بعينه او بيده حين راي منكرا الصحيح لا يكره وهذا كله اذا كانت  
قربا بحيث يسمع فان كان بعيدا بحيث لا يسمع اخذنا المتأخرون فيه فحمد بن سلمة اختار السكوت  
ونصير بن يحيى اختار القراءة وعن ابي يوسف اختار السكوت كقول ابن سلمة وحكي عنه النظر  
في كتابه صدمه بالعلم ومجموع ما ذكرنا عنه اوجه فان طلب السكوت والانصاف وان كان  
لا سماع لا لذاته لكن الكلام والقراءة فمن لا يسمع قد يصل الا اذا من بحيث يسمع فيشغل عن  
فهم ما يسمع او عن السماع بخلاف النظر في الكتاب والكتابة من صلوة فتح القدير في باب الجمعة  
الا ان الجمعة كدمن الظاهر بدليل ان الظاهر ينتقض باداء الجمعة اما الجمعة لا تنقض باداء الجمعة  
الظاهر من صلوة التهمة الدعوة المستجابة بدم الجمعة في وقت العصر عندنا على قول عامة مشايخنا  
لذا في التهمة من صلوة الاشياء فالقن الثاني عن ابي حنيفة بجواز صلاة العيد على من يجزئ عليه صلوة الجمعة  
وهذا يدل على وجوبها من صلوة حرارة القن او فباب العيدين وفي الحاشية المختار انها واجبة وفي  
العناية انها سنة مؤكدة وقال ابن ابي ليلى في من كفاية وفيها حين ينظر الشمس الى ان تزول ومن  
صلوة معين القضا فباب العيدين وفي الحاشية بعد ما رتفعت قدر ربح او يحسن ويستحب تأخيرها  
في الفطرة تعجيله في الاضحية للاضحية المستحب ان يتطوع بعدها اربع ركعات كذا في الحاشية من  
صلوة معين المفتي في باب العيدين واما كيفية صلاة العيد ما قاله ابن مسعود في كبر في عيدين  
تسع تكبيرات خمسا في الاولى واربعا في الثانية تكبيرة الافتتاح وتكبيرتا الركوع منها فيكون الزوايد  
ست تكبيرات في كل ركعة ثلث تكبيرات زوايد ويؤلى بين القرائتين يبداء بالتكبير في الركعة الثانية  
وهو قول اكثر الصحابة وبها اخذنا صاحبنا قال ابو حنيفة في تكبيرات ايام التشريق يبدؤ بعد  
صلوة الفجر من يوم عرفة ويقطع بعد صلوة العصر من ايام النحر واخذنا بالاقول فيها  
وهما اخذنا بالاكث في تكبيرات ايام التشريق فقال لا يبداء بعد صلوة الفجر من يوم عرفة ويقطع  
بعد صلوة العصر من ايام التشريق وبه يعمل فان فاتت صلوة الفطر في اليوم الاول

بعذر

بعذر يصلي في اليوم الثاني فان فاتت بعذر لا يصلي في اليوم الثاني فان فاتت في اليوم  
الثاني بعذر لا يصلي بعد ذلك واما بعد الاضحية فان فاتت في اليوم الاول بعذر  
او بعذر يصلي في اليوم الثاني فان فاتت في اليوم الثاني بعذر لا يصلي في اليوم  
الثالث فان فاتت في اليوم الثالث بعذر لا يصلي بعد ذلك من صلوة الحاشية  
في باب العيدين التراويح سنة هو الصحيح من المذهب وانها سنة للرجال والنساء و  
اقامها ابن واج النبي مخرج عايشة واثم سلمة وفي العناية سنة مؤكدة والجماعة واجبة  
وكذا في سائر المكتوبات وفي الروضة الجماعة فضيلة ولو أدى التراويح بعز جماعة يكون  
تراويح من صلوة حرارة القن او فباب العيدين سنة مؤكدة للرجال والنساء وتوارثها الخلفاء عن  
السلف من لدن تاريخ الرسول الى يومنا هذا هكذا روي الحسن عن ابي حنيفة انها  
سنة لا ينبغي تركها وقال قوم منهم ليست بسنة اصلا ويستحب اؤها بالجماعة وقال مالك  
والشافعي الانفراد افضل وقال بعض العلماء اذا صلتهما في البيت وحده وترك الجماعة كامسيئا  
تاركا السنة والحاصل ان الجماعة على وجه الكفاية ان تركها هل مسجدكم فمدا ساوا وتركها  
السنة وان اقيمت التراويح في المسجد بالجماعة ويختلف رجل من احاد الناس واصل في بيته يكون  
تاركا للفضيلة ولا يكون ميسئا ولا يكون تاركا للسنة وان صلها بجماعة في البيت اختلف فيه  
المشايخ والصحيح ان ادائها بالجماعة في المسجد افضل وكذا في المكتوبات مقدار التراويح عند  
اصحابنا والشافعي ما روي الحسن عن ابي حنيفة يصلي كل اهل مسجد كل ليلة سري الوتر  
عشرين ركعة بخبرين ويحذفون ثلثا في كل ركعتين وقال مالك يصلي سنة وتلويح ركعة سري الوتر  
وان صلوا بالجماعة سنة وتلويح كافي لمالك لا بأس به عند الشافعي وعندنا ان صلوا بالجماعة عشرين  
ركعة وما زاد على ذلك سنة وتلويح فردي فردي فهو مستحب ان صلوا الزيادة من العشر  
بالجماعة يكره وكذا صلى الامام من وحيته ينتظر قاعدا بين التلويح مقدارين ويحذف كذا  
ينتظر بين التلويح والخامسة والوتر مقدارين ويحذف ثم يوتر هكذا روي الحسن عن ابي حنيفة  
وهو في الانتظار محض ان شاء منج وان شاء هطل وان شاء صلى وان شاء سكت من صلوة  
الحاشية ولا يوتر اس لا يصلي الوتر بجماعة في غير رمضان وفيه اشارة الى انه يجوز الجماعة فيه  
غير رمضان لانها مكرهة والانه يجوز في رمضان المختار ان يوتر في بيته كما في الزاهد  
والصحيح ان الجماعة افضل كما في الحاشية والانه يجوز ان يصلي الوتر بالجماعة وان لم يصلي شيئا  
من التراويح مع الامام وصلوها مع غيره وهو الصحيح لكنه اذا لم يصلي الغرض منه لا يتبعه في  
الوتر كما في المنيعة من شره التقاية لئلا ياتوا بعد قرهستانه قال بعضهم الوتر تابع بالرضا

الراويحة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم او فترجى في سنة رسول الله  
انها من السنة لغيره لانه في السنة لغيره لانه في السنة لغيره لانه في السنة لغيره  
وهو سنة ان كان في السنة لغيره لانه في السنة لغيره لانه في السنة لغيره  
وهو سنة ان كان في السنة لغيره لانه في السنة لغيره لانه في السنة لغيره  
وهو سنة ان كان في السنة لغيره لانه في السنة لغيره لانه في السنة لغيره

الجمعة كدمن

الظهور من الظاهر

سنة مؤكدة

في وقت يوم

الجمعة

سنة مؤكدة

سنة مؤكدة







بعد كما اذا خرج الحج والجهاد ثم قطع الطريق والفتح المجاور لا يعدن من ايام الصلاة كالصلوة  
في الارض المحصورة والبيع وقت النداء فصالح السفر مناط الرخصة الاسقاط واستمر على حكم  
القصر حتى يدخل موضع مقامه او ينوي اقامة نصف شهر بموضع صالح لها ان لا اقامة  
اطلق في دخول موضع اقامة فتشمل ما اذا نوى الاقامة به او لا وفيه الموضع يكون صالحا لها  
احترار اعزنية الاقامة في المفازة كما ذكر في الهداية قال في الكافي قالوا هذا اذا سار  
ثلاثة ثم نوى الاقامة في غير موضعها فان لم يسر ثلاثة تصح فيقصر ان نوى في الاقامة اقل  
من نصف الشهر وفيه كمن في جبال وجزيرة لعدم صلاحية الموضع للاقامة او بموضعين  
مستقلين مكة ومنى فانه يصلي ركعتين اذا يصير مقيما ولم يكن مستقبلا برأيه كعبد وامرأة  
او دخل بلدة ولم ينو لها ايام المدة المذكورة وهو نصف الشهر بل يترقب السفر بان عزم على  
ان يخرج غدا او بعد غد ولو بقي سبعا على هذه الحالة فانه يصلي الفرض الرباعي ركعتين  
وفي الكافي المقيم لا يصير مسافرا بل ينية وان طاف كل الدنيا وكذا المسافر لا يصير مقيما بل ينية  
وان وجد منه حقيقة الاقامة انتهى وكذا يصلي ركعتين عسكرة خوار وحربا وحاصرا  
حاصرا فيها في ارض الحرب لانها ليست بموضع الاقامة لانهم من اهل القرار والقرار كمن  
دخل فيها بامان ونوى الاقامة صحت كذا في الحاشية او حاصرا اهل البئر في دارنا في غير مصر مع  
نية الاقامة مدتها فانهم ايضا يصلون الرباعية ركعتين ولا يجوز اقامتهم بخلاف اهل الجبهة  
كالاعراب والتركه وهو جمع جناء وهويت من وبر وصوف فانهم يتمون الصلوة  
نحوها في الاقامة في موضع خمسة عشر يوما في الاصح احترازا عما قيل لا يجوز اقامتهم بل  
يصلون ركعتين لانها لا تصح الا في الامصار او في القرى والاصح المفتي به ما روي عن ابي بصير  
ان الرعاة كانوا في شراخ المفازة كانوا مسافرين الا اذا نزلوا معها مرسى وعزموا على الاقامة  
في خمسة عشر يوما فانه استحسن ان اجعلهم مقيمين وذلك لان الاقامة اصل فلا تبطل  
بالاشغال من مرسى الى اخر الا اذا تخلوا عن موضع اقامتهم في الصيف وقصدوا موضع  
اقامتهم في الشتاء وبينهما سيرة ثلثة ايام فانهم يصيرون مسافرين في الطريق وقيد باهل  
الاجبية لان غيرهم من المسافرين لو نوى الاقامة معهم فعن ابي بصير في رواية عن  
ابي حنيفة في يصيرون مقيمين وهو الصحيح كما في البحر معزيا الى الباري فلما سافر ان  
قعد في القعدة الاولى ثم فرضه لان فرضه ثلثان فالقعدة الاولى فرض عليه لانها اخر صلوة  
فاذا وجدتم فرضه ولكنه اسألتا حيز السلام وما زاد على الركعتين نفرا وان لم يقعد في  
الاولى تبطل فرضه لانه خلط النقل بالفرض قبل اكماله وصح اقتداء المقيم بالمسافر في الوقت

وبعد

وبعد لان صلوة المسافر في الحالين واحدة والقعدة فرض في حقه غير فرض في حق المقيم  
وبناء الضعيف على القوي جائز وقدم النبي صلى الله عليه وسلم وهو مسافر اهل مكة وقال انما صلواتكم  
فانا قدم سفيرو هو جمع مسافر كمن جمع راكب فاذا قام المقيم المقتدى الى الاقام الى  
اتمام صلوة لا يقراء في الاصح لانه مقتدى بخبرته لا فعله والعرض صار مؤذنا فيتركها  
احتياطا بخلاف المسوق لانه ادرك قراءة نافلة فلم يتأد الفرض فكان الايتان اولى كذا  
في الهداية الوطن الاصل يبطل بمثله اي بالوطن الاصل لا غير اي لا يبطل بغيره كمن من السفر  
ووطن الاقامة يبطل بمثله ويبطل بالاصل والسفر لان الشيء يبطل بما هو مثله لا بما هو منه  
الوطن الاصل هو وطن الانسان في بلده او بلدة اخرى اتخذها دارا وتوطن بها مع اهله  
ولدته وليس من قصده الارتحال عنها بل التقيت فيها وهذا الوطن يبطل بمثله لا غير هو  
ان يتوطن في بلدة اخرى وينقل اهلها اليها فيخرج الاول من ان يكون وطنا اصليا  
حتى لو دخل مسافرا لا يتم ولا يبطل بالسفر حتى يصير مقيما بالقرية مع نية الاقامة وكذا لا  
يبطل بوطن الاقامة واما وطن الاقامة فهو الوطن الذي يقصد المسافر الاقامة فيه  
وهو صالح لها نصف شهر وهو ينقص بواحد من الثلثة بالاصل لانه فوق وبمثل وبالسفر  
لانه صدق وطوبى ذكر السكنى وهو المكان الذي ينوي ان يقيم فيه اقل من خمسة عشر يوما  
نوعا للمحققين قالوا لانه لا فائدة فيه لانه يبقى فيه مسافرا على حاله فوجوده كعدمه والمعتبر  
نية المتبوع لا التابع اي تعتبر نية السفر والاقامة من المتبوع لا من التابع كما مر وعبد  
جندى واجب مع زوج ومولى وامير مستأجر هذا الف ونشر مرتب يرجع الاول  
الى الاول والثاني كالا يخفى ولا بد من علم التابع نية المتبوع ولو نوى المتبوع الاقامة ولم يعلم  
التابع فهو مسافر حتى يعلم على الاصح كما في توجع الخطاب الشرعي وعن اللوكيل وقيل يلزمه  
كمن للوكيل الحكم وهو حوط وفي فتح القدير وهو ظاهر الرواية كافي للخلاصة والاول اصح  
لان في لزوم الحكم قبل العلم حرجا وضرا وهو مدفوع بشرعا وتعامه في البحر وتحمل كونه المرأة  
تابعة لزوجها ما اذا فاهاهما بها المجل والافلا تكون تبعا فالعبدة لبيته لان لها ان تجسد  
نفسها عن الزوج المجل دون المؤجل وكان الجندى يرتزق من بيت المال وان كان رزقه من  
ماله فالعبدة لبيته لان له ان يذهب حيث شاء لطلب الرزق والعبد في كلام المختصر ينظم القن  
والمدبر وام الولد والمكاتب واما المكاتب فينبغي ان لا يكون تبعا لان له السفر بغير اذن المولى  
فلا يلزمه طاعة المولى من صلوة الحج في باب المسافر **كتاب الذكوة** هي علكة من مال  
عينة الشارع من مسلم فقير غريها حتى ولا مولا مع قطع المنفعة عن المملوك من كل وجه لله تعالى

في المنفعة  
في الذكوة

في المنفعة

في المنفعة

في المنفعة  
في الذكوة

في المنفعة  
في الذكوة

في المنفعة



شرط اقترانها عقل وبلوغ واسلام وحرية وسبها ملك نصيب تام فارغ عن دين له  
مطالب من جهة العباد وعن حاجة الاصلية من زكاة المتع وتفسير الحاجة للاصلية كما في  
شرح الجمع لابن المكارم يدفع الهبة عن الانسان تحقيقا او تقديرًا فالثاني كالدين والاول  
كالنفقة ودار السكنى والاث الحرب والنياب للمحتاج اليها لدفع الحر والبرد وكالات الحرفة  
وانثاء المنزل ودواب الركوب وكتب العلم لاهلها فان كان له دراهم مستحقة الصرف اليه  
تلك الجوايج صارت كالمعدومة كالماء المصروف الى العطش فانه كالمعدوم وجاز عنده التيمم  
انتهى قلت ويخالف قوله فاذا كان له دراهم مستحقة الصرف الاخره ما عن معراج الدراية في  
فصل زكاة العروض ان الزكاة تجب في النفقة كيف ما مسكه التمس او للنفقة انتهى ومثله  
في البداية من زكاة المتع ايض رجوع دفع اليه رجل اربعة مائة درهم قال المأثان منها زكاة ما  
وما بين هديته لك قال ان اعطى المائتين او لا للزكاة ثم اعطى المائتين هدية يجوز لانه فقير  
ان دفع الهدية او لا يجوز لانه صار غنيا وقال في دفع لا يجوز في الحالين ولا يجوز دفع الزكاة  
الي من يملك النصاب من اتماله كان ويجوز دفعها الي من يملك اقل من ذلك وان كان صحيحا مكنتها  
من زكاة الخاتمة ولا يجوز دفع الزكاة الى اولاده واولاد اولاده من قبل الذكور والانثى  
ان سفلوا ولا الى ابيه واجداده وجداته وان علوا من قبل الاباء والامهات ويجوز الى  
سائر قرابته من الاخوة والاخوات والاعمام والعمات والاحوال والخالات ولود دفع الى اخيه  
ولها علي وجهها من نصابها ان كان الزوج طيبا مقرا لوطبك يمنع الاداء لا يجوز وان  
كان فقيرا او غنيا الا ان لا يعطى لوطبها جاز الصرف اليها ويجوز دفع الزكاة الي فقيرة زوجها  
موسر عنده حنفية ومحمد فرض النفقة او لم يفرض لا يجوز دفع الي صغيره والد غني  
وان كان الابن كبير اجاز وكذا الابنة والد غني في رواية ابي يوسف وهو قولها وكذا  
لود دفع الي فقير له ابن موسر قال ابو يوسف ان كانوا في عيال الغني لا يجوز وان لم يكن نواجا  
ولا يعطى وجهه وكذا المرأة لا تعطى وجهها وعندها يجوز دفعها اليه ولا يعطى عبدا ولا  
مدين ولا ام ولد ولا مكاتبه علم ذلك ولم يعلم من زكاة الخلاء ومن زكاة بمكسحة الغني  
وجاءت بعد دفع الزوج زكاة ماله الى هذا الولد لا يجوز لان النسب ثابت من الزوج  
بالاجماع الزاني اذا دفع ولد المزنية والمزنية زوج معروف يجوز لان نسبه ثابت من  
النكاح واذ لم يكن للمزنية زوج لا يجوز للزاني دفع الزكاة الي هذا الولد من زكاة  
العامة قيل فصل حاشي عشر لو لد من الزنا لا يثبت نسبه من الزاني في شيء الا في الشهادة  
لا تقبل شهادته للزنا وفي الزكاة لا يجوز دفع زكاة الزاني الي الولد من الزنا الا اذا كان

ذكر

من المرأة

من المرأة لها زوج ومهر وكذا في جامع الفصولين الزكاة واجبة بقدره مبصرة فستطيرها لو  
المال بعد الحول وصدقة الفطر وجبت بقدره ممكنة فلو افتقر بعد يوم العيد لم تسقط النفقة على  
اقارب بنه الزكاة جاز الا اذا حكم عليه بنفقتهم من زكاة الاشياء في الغن الثابتة ولا يجوز  
دفع الزكاة الي من يملك النصاب الا لطالب العلم والغاني لقوله عم يجوز زكاة لطالب العلم  
وكذا كان له نفقة اربعين سنة من زكاة الهداية ويكره ان يعطى فقيرا واحدا ما في درهم  
او اكثر وعنه ابي يوسف لا يجوز اكثر من ما في درهم وذكر في الخلاء هذا اذا لم يكن الفقير مديونا  
اما اذا كان مديونا فادفع اليه مقدار ما لو قضى به دينه لا يسبق له شيء ويبقى اقل من المائتين  
لا باء من به وكذا لو لم يكن مديونا اكثر من عيال جاز ان يعطى مقدار ما لو رجع على عياله  
يضيف كل واحد منهم دون المائتين واغناء الفقير الواحد عن السؤال افضل من التفرقة  
على الفقراء من زكاة الجمع ويجوز صرف الزكاة الي من لا يجوز السؤال اذ لم يملك نصابا وان  
دفع الي شخص ظن انه فقير فظهر انه كان غنيا يجوز عنده حنفية ومحمد في رواية الاصل  
من زكاة الخلاء قال في الهداية وهما كالنصاب بعد الحول يسقط الواجب ههنا كالبعض  
بخلاف الاستهلاك لانه بعد كذا في التوضيح من زكاة المتع سئل يدين بخم عن صغير عليك مالا  
كثيرا هل تجب فيه الزكاة ويؤمر وصية بدفع الزكاة عنه واجاب لا زكاة في مال الصغير  
ولا يؤمر وصية بدفعها عنه لعدم وجوبها عليه والله اعلم لان السجاء يستدل على حال  
الانسان قال الله تعالى يعرف سبحانه وقال الفقهاء من رأينا عليه زكاة الفقير جاز لنا دفع  
الزكاة من غير الاحتياط بشرط الاحتياط سئل صاحب المتع عن جمع مالا حراما وحالا على الحول  
وهو فريده هل تجب عليه الزكاة فيه واجاب لا تجب عليه فيه زكاة والله اعلم وهل يجوز نية  
مساخرة فقال في شرح الجمع المجمع المجمع فيها بنية ثم نوى بعد فان كان للمال قايما في يد الفقير جاز  
والا فلا انتهى من الاشياء في الغن الاول في مباحث النية قال ما ادى اليها من الصدقات الى  
جولاه ثم عجز عن طيب المحل ليقدر الملك فان العبد يملك صدقة والمولى عوضا عن العتق واليه  
وقعت الاشارة النبوية في حديث ابي هريرة رضي الله عنه له صدقة ولنا هدية وهذا بخلاف ما  
اذا اياها الغني والها شئ لان المباح له تناوله على ملك المبيع ونظر المشتري شراء فاسدا  
اذا اياها لغيره لا يطيب ولو ملكه بطيب من الهداية في كتاب المكاتب سئل يدين بخم عن  
دفع الزكاة الي الشريف الفقير هل يجوز وتسقط عن المؤدى ويجوز الشريف اخذها واجاب  
فيم يجوز دفع الزكاة اليه وتسقط عن المؤدى ويجوز الشريف الفقير اخذها والله اعلم قال  
تلميذ صاحب المتع قد خالف في فتواه هذه ظاهرا في رواية فان المخرج به في سائر المتن والشرع

فانما النية في طيب المحل  
ومؤدى الزكاة  
والا فليس

في الزكاة  
المال على  
كيفية

في الزكاة  
المال على  
كيفية

في الزكاة  
المال على  
كيفية

في الزكاة  
المال على  
كيفية

النية

فتم نية الملك في طيب

في الزكاة  
المال على  
كيفية







وهي صائمة فجامعها رجل والا فكيف تكون صائمة وهي مجنونة او مسكر او سحر او كل  
السحور واقطر في اخر النهار ينظر اليوم ليلا اي فعل هذين الفعلين ينظر الوقت ليلا والجهر  
طالع في الاقول والشمس لم تغرب في الثاني قضى فقط ولم يجز الكفارة جزء لقوله وان افطر  
خطا الى اخره والاخر ان من سحر ومن افطر ينظر اليوم ليلا بمسكان بقية يومه كما سحر  
اقام او حايضا ونفسا طهرت ومجنونا افاق ومريض صح وصبي بلغ وكافر اسلم وكلهم  
يقصون الا الاخيرين يعني صبيبا وكافرا اسلم الاصل ان من صار على حاله في آخر النهار  
لو كان عليها في الاول النهار يلزمه الصوم لزمه لا مساك قضا في حق الوقت تشبها بالصائم  
كما لو شهد الشهادة في وقت الهلاك في بعض اليوم كذا في غاية البيا وان جامع في اداء رمضان  
احترار عن قضاؤه وجوع في احد السبلين او اكل وشرب غدا اوداء احتراز عن نحو  
التراب والجحش عدا قيدا لما ذكر من قوله وان جامع الى اخره واجتمع وظن فطره به فاكل  
غدا قضى وكفى ذرعه اي عليه في طعام او ماء او مرة وحز في لم يفطر ملاء الغم والافق  
من ذرعه القبي فليس عليه قضا ومن استقاء غدا فليقض فيسوي في ملاء الغم وما دونه  
فان ملاء اي الغم وعاد وهو ذكرا صائم لم يفطر في الصحيح وهو قول محمد في كذا في النهاية  
اذ لم يوجد صورة الافطار وهو الاستدراج وان اعاد افطر بالاجماع لوجود الاصل بعد الحز  
فيحقق صورة الافطار وان لم يملاء لم يفطر طار وينا وان اعاد في الصحيح وان استقاء ان  
كان ملاء الغم فسد بالاجماع وان قل لا في الصحيح وهو قول ابو يوسف فان عاد بنفسه  
لم يفطر وان اعاده في غير رايان في رواية لم يفطر لعدم الخروج وفي اخرى يفطر لكثرة الصنع  
وهذا الحكم المذكور في في طعام او ماء او مرة فان كان بلغا في غير مفسد عذابه حنيفة و  
محمد وعنده ابو يوسف يفطر اذا ملاء الغم بناء على الاختلاف في استقاء الطهارة اكل الحمايين  
اسنانة مثل حنيفة قضى ولا كفارة وفي الاقل لا اذا اخرج فاكل مثل سمسة مفطر الا اذا  
مضغ بحيث ثلاث في فمه حيث لا يفسد قال في الكفا الا ان وجد طعمها في حلقه قال في فتح  
القدير وهذا الحسن جدا من صوم المتنج كذا في الدرر والعهد ان تمضمض الصائم واستنشق  
فدخل الماء في جوفه ان كان ذلك الصوم فسد صومه وعليه الفتوى وان لم يكن ذلك لا يفسد  
من جواهر الفقه في فصل الصوم رجل اخذ لقمه من الخبز لياكلها وهو ناس فلما مضغها  
ذكر انه صائم فابتلعها قبل ان يخرجها من فمه فعليه القضا والكفارة وان اخرجها ثم اعادها  
ويلعبها عليه القضا ولا كفارة وبها اخذ الفقيه ابو الليث لانها ما دامت في فمه لم ياكل  
سها واذا اخرجها صارت بحالها فذكر في الجسام الشهيد في واقعة من شرع ابن وهبان

في فصل

في فصل  
في فصل

في فصل الصوم وذكر في التلويح فيمن اغسل ودخل الماء اذنه فانه لا شيء عليه الا ان يصب عليه  
متوذا في يحل القضا صائم فطر شي من الخلاوة وابتلع عنها ثم دخل في الصلوة وجد حلاوتها  
فيه فابتلعها فانه لا يفسد صلوة لانه انما لا عين فصا ركن تمضمض وفتح ثم ابتلعها وفي برودة  
الماء ولكن الكحل فوجد طعمه في حلقه فابتلع لا يفسد صومه لانه لا عين نفي للمخرج من صوم  
جواهر الفقاوي في الباب الرابع حامل ومريض خاف على نفسه او ولدها ومريض خاف  
الزيادة والمسا في فطره هذا خير لقوله وانما جاز الافطار لوجود العذر وقصوا  
ما قدره اي لزم عليهم قضا صوم ايام مضت بقدر ما ادركوا من ايام زال العذر  
وقايدة لزوم القضا وجوب الوصية بالا طعام عند فقد القضا بلا كفارة لانه افطر  
بعذر ولا فدية لانها ردت في حق الشيخ القا فالعذرية نصف صاع من تبرا وصاع من تمر  
شعير ونذب صوم مسافر لا يفطر لقوله وان تصوموا خير لكم اما قوله لم ليس من التبر  
الصيام في السفر لمحو على حالة المشقة فان ماتوا فيه اي ذلك العذر فلا فدية اي لا تجزى  
بالعذرية ولو ماتوا بعد زوال العذر فدية عن الميت ان اوصى الميت متعلق  
بقوله فدية عنه فيكون ما فداء الولي من الثلث وان تبرع وليه اي بما فداء جاز وان  
صام او صلى عنه لا تجزى النساء لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد وقد تقر  
ان العبادة البدنية لا تجزى النيابة فيها مطلقا من صوم الدرر والعهد ابتلع بزاق غير كثر  
ان صديقه والا لا يصلي الصائم ريق غير فان كان ريق غير صديق يجزى عليه القضا دون  
الكفارة لان الريق تعا والنفوس تستغفر اذا كان من غير صديقه فصا ركا العجين ونحوهما  
تعا والنفوس ان كان من صديقه لا تعا فصا ركا الخبز والزبد ونحو ذلك مما تشبهه من  
الزبد في مسائل شي بعد كتاب الحنفي سئل زيد بن نجيم عن افطر في رمضان جهارا متوذا  
ما يلزمه واجاب يلزمه القتل لانه مستهزئ بالدين والله اعلم اذا خرج الدم من بين  
اسنانه والبراق غالب فابتلع ولم يجد طولا يفسد صومه وان غلب الدم او تساويا فسد  
من صوم البرازية في الفصل الثالث الدم اذا خرج من الانسان ودخل حلق الصائم فعلى  
ثلاثة اوجه ان كانت الغلبة للبراق او للدم او كانا سواء ففي الاول لا يفطر وفي الثاني  
يفسد ولا يلزمه الكفارة وفي الثالث يجبان يكون على القياس والاستحسان فيلزم القضا  
استحسانا من صوم حرانة الفتاوى سئل زيد بن نجيم ايضا عن شرب خمر في رمضان ما اذا  
يلزمه واجاب يلزمه الحد ثم يحبس حتى يخفف عنه الضرب ثم يعثر لا يفطر في رمضان ما اذا  
واتد اعلم قال لجا ربه انظر الى طلوع الفجر فخرجت فقالت لم يطلع فجامعها ثم بان ان طار

الا فطره

فانه

الفدية

لا تجزى

لا تجزى النيابة

افطر عنه

انظر الى طلوع الفجر



في ذلك الوقت لا كفارة عليه بل عليها وهو الصحيح يستعمل على اثنين ان الغفر لم يطلع واضطر على اثنين  
ان الشمس قد غربت ثم ظهر بخلافه لا كفارة عليه وان شكر في طلوع الفجر وفي غروب الشمس فالمستحب  
ان يدع الاكل ولو اكل قضي لا كفارة عليه من صوم البرازية فمن طلع الفجر فاكل فاذا طلع  
الاصبح وجوب الكفارة من صوم الاشياء في الفتن الثانية وفي البرازية الجوع والقبيل والدير  
يرحب الكفارة اذا التقى الحنانان انزل اولم ينزل انتهى اذا نظر الى المرأة فانزل او تفكر فامنى  
لا يفسد صومه وكذا اذا جامع فمادون الفرج والدير لم ينزل وان انزل كان عليه القضا  
دون الكفارة ومن الناس من قال لا يفسد صومه في الاستحشاء بالكذب وهل يباح لان يفصل  
ذكر في غير رمضان اذا راد الشهوة لا يباح وان اراد تسكين الشهوة قالوا ان جوا ان لا يكون  
مواخذا ولا آثما والفرق بين فعل الاباح وعدمها البراق فان لم يكن به فلتسكين من  
صوم الحائض شكل بن بن نجيم عن استحقى بكفة في رمضان وهو صائم هل يفسد صومه ويلزم  
القضاء والكفارة واجاب نعم ينقض القضاء لا الكفارة لقضاء صومه والله اعلم سئل صاحب  
المخ عن نوى ان يصوم غدا وهو يوم الشك فاذا هو رمضان هل يصوم صومه واجاب لا يصح  
صومه قال في التلويح في بحث اقسام السبب تفق المتأخرون ان سبب جوب الصوم رمضان  
هو الشهر اعني الايام بلياليها لان الشهر اسم للمجموع وسببته باعتبار اظهر اشراف الوقت وذلك  
في الايام والليالي جميعا ولهذا لزم القضاء على كل من كان اهلا في الليل ثم جن وافاق  
بعد مضي الشهر ولهذا صح نية الاداء بعد تحقق جزء من الليل ولم يصح قبله انتهى ولو صام  
يوم الشك بنية التطوع فلا ياء سر عذابه خيفة ربح وعذابه يوسف يكره واكثر المشايخ  
قالوا لا يكره سواء كان يصوم قبل هذا اليوم او لا يصوم وان بين انه من رمضان جاز  
عنه وان بين انه من شعبان كان متطوعا والافضل ان يتأخر الى انقضاء النهار فان لم  
يعلم قال بعضهم الافضل ان يصوم وقال بعضهم الافضل ان يفطر ويقبل جزاء الفاسق  
على روية هلال رمضان لان هذا امر من امور الدين وليس بشهادة من صوم خزانة القضا  
صوم يوم الشك مكره الا اذا نوى تطوعا او واجبا آخر على الصحيح والافضل فطر الا اذا  
وافق صوما كان يصومه او كان مفسيا ولا يصوم العبد والامة والمدير وام الولد تطوعا  
الا باذن المولى لا يصوم المرأة تطوعا الا باذن الزوج او كان مسافرا لا يصوم الاجير  
تطوعا الا باذن المستاجر اذا تقرب بالصوم اذا دعاه واحد من اخوته وهو صائم لا يكره  
للعرض الا اذا كان صائما عن قضاء رمضان سافر في رمضان ثم رجع الى اهله لحاجة نسها  
فاكل عندهم فعليه القضاء والكفارة من صوم الاشياء في الفتن الثانية الصائم اذا اكل الطين

تشرع على اثنين  
ان الشمس قد غربت

بالكذب

يستنقذ بكفة  
في رمضان

في روية الحلال

غير الارمني

غير الارمني فعليه القضاء في ذنوب الكفارة لانه ناقص وان كان طينا او مينا على القضاء والكفارة لانه  
افطار كامل حيث يترك للدواء من واقعات حسامي في كتاب الصوم ويستحب تعجيل الافطار الا في  
يوم غيم ولا يفطر ما لم يغلب على ظنه غروب الشمس وان اذن المؤذن من صوم البرازية في الفصل الثاني  
وفيها قيل الفصل السادس ذاق بلسانها ان كان الزوج سقى الخلق لباؤه من انهي نية الصوم  
في الصلوة صحيحة ولا يفسد ها اذا اكل وشرب ما يتعدى به او يتداوى به فعليه الكفارة والآفة  
الا الدم اذا شرب فان عليه الكفارة فان طعام لبعض الناس الصوم في السفر افضل الا اذا خاف  
على نفسه وكان له رفقة اشركوا معه في الزاد واخثار والعطش من صوم الاشياء في الفتن الثانية  
وتدب تفريق صوم السنة من شوال يعني ان صوم الايام الست بعد الافطار مثابفة منهم  
من كرهه ومنهم من لم يكرهه وان فرق في شوال فهو ابعد من الكراهة والتشبه بالنصارى  
واقرب الى الجواز كذا في الحائض ويكره صوم يوم النيروز والمهرجان لان فيه تعظيم ايام  
هنينا عن تعظيمها فان وافق يوما كان يصومه فلا ياء سر به ومن صام شعبان ووصل رمضان  
فحسن ويستحب صوم يوم عاشوراء ويستحب ان يصوم قبله يوما وبعده يوما فان افرد به فهو  
مكره للتشبه باليهود وصوم يوم عرفة لغير الحاج مستحب والحاج ان كان يضعفه عن الوقوف  
والدعوات فالمستحب تركه من صوم المتخلف في اخذ المطالع قال بعضهم يعتبر وقال  
بعضهم لا يعتبر بعناه اذا رأى الهلال اهل بلدة ولم يره اهل بلدة اخرى يجب ان يصوموا  
برؤية اولئك كيف ما كان على قول من قال لا جرة باختلاف المطالع واما على قول من اعتبر  
بظن ان كان بينهما تعارب بحيث لا يختلف المطالع يجب وان كان بحيث يختلف لا يجب  
اكثر المشايخ على انه لا يعتبر قال الزيلعي والاشبه ان يعتبر ان كل قوم مخاطب بما عندهم وانقضاء  
الهلال عن شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار كان دخول الوقت وخروجه يختلف ما  
باختلافهما اقول بقرينة ما مر في اول كتاب الصلوة ان صلوة العشاء والوتر لا يجب لفاقد  
وقتها من صوم الدرب والغرب قيل باب موجبا لافساد ولو صام اهل بلدة ثلثين يوما  
واهل بلدة اخرى تسعة وعشرين يوما فان كان صوم اهل ذلك برؤية الهلال وثبت ذلك  
عند قاضيه او عند شعبان ثلثين يوما ثم صاموا رمضان فعلى اهل بلدة الاخر قضاء  
يوم لانهم افطروا يوما من رمضان لشبوت الرضاينة برؤية اهل ذلك البلد فان كان بغير رؤية  
هلال رمضان ولم يثبت الرؤية عند قاضيه ولا عند شعبان ثلثين يوما فقد اساءوا  
حيث تقدموا رمضان بصوم يوم وليس على اهل البلد الاخر قضاؤه لما ذكرنا ان الشهر قد  
يكون ثلثين وقد يكون تسعا وعشرين هذا اذا كان المسافة بين البلدين قريبة لا يختلف

في رمضان

في رمضان

في رمضان

في رمضان



فيها المطالع فاما اذا كانت بعيدة لا يلزم لاهل البلدة حكم الاخر لان مطالع البلدة عند المسافة  
 الفاحشة يختلف فيعتبر في كل اهل بلد مطلع بلدهم دون مطلع الآخر وحكي عن ابي عبد الله بن  
 ابي موسى الضرير انه استفتي في اهل سكة رية ان الشمس تغرب بها ومن على منار تها يري الشمس  
 بعد ذلك بزمان كثير فقال يحل لاهل البلد الفطر ولا يحل لمن على منار ان كانت اذ كان لم ير  
 غروب الشمس لان غروب الشمس يختلف كما يختلف مطالعها فيعتبر في اهل كل موضع مغرب  
 من صوم البدائع الصبايع في ترتيب الشرايع قلت وبهذا الفتوى مولانا صاحب البحر المذكور في  
 فتاواه سئل زين بن نجيم عن اهل مصر لم يروا هلال رمضان فحضره قاض من بلدة شاهدان  
 شهدا عنده ان قاضي الحاككة مثله شهد عنده جماعة بروية الهلولة في ليلة رمضان وثبت ذلك  
 عند القاضي الحاككة وامر بالصوم فهل لقاضي مصر ان يأمر اهله بالصوم حيث ثبت عنده  
 واجاب اذا ثبت عند قاض مصر كدشهادتهما امر اهل مصر بخبرهم بالصوم والله اعلم فان  
 جاء واحد من خارج مصر وشهد بروية هلال رمضان روى انها تقبل شهادته والله اشارة في  
 الاصل وكذلك لو شهد بروية على مكان مرتفع واما هلال شوال فان كان في السماء علة لا تقبل الا  
 شهادة رجلين او رجل وامرأتين ويشترط فيه الحرية والعقل وكما يشترط في الحرية والعقل ينبغي  
 ان يشترط فيه لفظ الشهادة من صوم الخاتمة في الفصل الاول وذكر الطحاوي في هلال شوال  
 سمع شهادة الواحد اذ كان من خارج المصلحة المراجعة فيه وكذا اذ كان على مكان مرتفع والمصر  
 من صوم الزيلعي عن ابي حنيفة شهادة الواحد مقبولة على مضاف في علة وغير علة وعلى شوال  
 تقبل شهادة رجلين او رجل وامرأتين في علة وغير علة وتشترط العدالة والحرية ولفظ الشهادة  
 ولا يشترط الدعوى من صوم حرانة الفتاوى ولو صام الناس شهادة اثنين لم يفتروا  
 بعد الاثنين وان لم يروا هلال شوال وشهادة واحد لا يفترون ولكن يقبل في حق الصوم  
 بشهادة الواحد بالسما علة ام لا عند البعض كذا في المعنى وقيل ان خبر الواحد فيه انما يقبل اذا لم  
 يكن بالسما علة اذ كان جاء من خارج البلد او في البلد واخبر بالروية من مكان مرتفع و  
 اختاره الامام ظهير الدين وخطاه هلهذا هب لا يقبل باختر الفضلي ان الشاهد الواحد اذا  
 فتر وقال يشق الغيم وابتصر الهلولة يقبل اما بغير تفسير فلا يقبل والطحاوي يشترط العدالة  
 قال شمس الائمة الحلواني اراد به المستوفى فظاهرا هذا اشتراط العدالة من صوم جامع  
 الفتاوى والواحد اذا شهد على هلال رمضان عند القاضي والسما متقدمة وقبل القاضي شهادته  
 وامر الناس بالصوم في اليومين اثنين يوما غم عليهم هلال شوال قال ابو حنيفة وابو يوسف  
 يصومون في الغد وان كان يوم الحادي والثلاثين ولا يفترون وقال محمد بن يعقوب

قال شمس

قال شمس الائمة الحلواني هذا الاختلاف فيما اذا لم يروا هلال شوال والسما متقدمة فاما اذا كانت  
 متقدمة فانهم يفترون بلا خلاف وهذا اذا شهد على هلال رمضان واحد فاما اذا شهد على  
 هلال رمضان شاهدان والسما متقدمة وقبل القاضي شهادتهما وصاموا اثنين يوما فلم يروا  
 الهلولة ان كانت السما متقدمة يفترون من الغد بالاتفاق وان كانت متقدمة فكذلك يفترون  
 اليه اشار في الغد ويحكم بالمنقح هكذا حكى فقوى شيخ ابي الحسن من صوم الذخيرة كذا في  
 الثاثر حاشية اذا رآه والهلولة نهارا قبل الزوال وبعده لا يصام به ولا يفترون وهو من الليلة  
 المتبقية من صوم الخاتمة ويتبع الناس ان يلتصقوا الهلولة في اليوم التاسع والعشرين من  
 شعبان فان رآوه صاموا وان غم عليهم اكملوا مدة شعبان اثنين يوما ثم صاموا ومن رآه  
 هلال رمضان وحده صام عملا بالروية وان لم يقبل الامام شهادته وان كان بالسما  
 علة قبل الامام شهادة الواحد العدل في روية الهلولة رجلان او امرأة حر كان او عبدا  
 لان النبي لم قبل شهادة الاعراب بروية الهلولة فان لم يكن بالسما علة لم تقبل الشهادة  
 حتى يراه جميع كثير يقع العلم بخبرهم ومن رآه هلال الفطر وحده لم يفتروا اذ كان بالسما  
 علة لم تقبل في هلال الفطر لا شهادة رجلين او رجل وامرأتين وان لم يكن بالسما علة لم  
 تقبل لا شهادة جماعة يقع العلم بخبرهم لان خبر الغليل يكون مخالفا للجماع من صوم التاسع  
 وعلى الرجل ان يؤدى صدقة الفطر عن نفسه واولاده الصغار ولا يجزئ عليه ان يؤدى عن  
 اولاده الكبار واخوته الصغار ولا عن قريبه وان كانا في عيال ولا عن والديه وان كانا  
 في عيال ولا يخرج الرجل الصدقة عن زوجته وعن ابيه يوسف اذا أدى عن زوجته وعن  
 اولاده الكبار وان لم يؤمر بذلك لانه بمنزلة الماء وذو عنهم عادة وعليه الفتوى  
 ويؤدى عن مملوكه للمخدومة مسلما كان او كافرا ولا تجب صدقة الفطر عن عبده للتمارة  
 عندنا وتجوز عن مدبر وامته واولاده عندنا ولا تجب عن مكاتبه ولا يؤدى المكاتب عن  
 نفسه لعدم الملك له حقيقة من صوم الخاتمة في فصل صدقة الفطر واما صدقة الفطر  
 فكان الزكاة نية ومصرفا لا الذي في فانه مصرف للفطر دون الزكاة واما الصوم فلا يجزئ  
 اما ان يكون فرضا او نفلا فان كان اداء رمضان جائز نية متقدمة من غروب الشمس  
 بمقارنته وهو الاصل وبما خرة عن الشروع الى ما قبل نصف النهار الشرعي يسيرا عن  
 الصيام وان كان غير اداء رمضان من قضاء او نذر او كفارة فيجوز نية متقدمة من  
 غروب الشمس الى طلوع الفجر وتجوز نية مقارنته واما الحج فالنية فيه سابقة على الاداء عند  
 الاحرام وهو النية مع التلبية او ما يقوم مقامها من سوق الهدى فلا يمكن فيه الفرائض

هذا رمضان ما قبل الزوال بالزوال الكون  
 من كون اسكث بافطار لازم بعد ركوب  
 وكذا رآه قبل الزوال فهو للفقهاء لا يصوم  
 ولا يفترون الخمار وان اظفاه كفارة عليه  
 لا يشترط

لن من الناس  
 ٢٩

الفتوى في جنة ان كان في يوم النسيء  
 فلو كانت النسيء وان كان في يوم النسيء  
 فهو للفقهاء لا يصوم ولا يفترون الخمار وان اظفاه كفارة عليه

انما هو الفطر  
 وهو الفطر  
 هذا كذا في شمس  
 الفقه في جنة ان كان في يوم النسيء  
 سرفه اذ لو شمس في يوم النسيء  
 انما هو الفطر والاختلاف في يوم النسيء  
 الى الشرق والاختلاف في يوم النسيء  
 في يوم النسيء انما هو الفطر  
 في يوم النسيء انما هو الفطر

الزمن من الفطر  
 وهو الزكاة

الطهور في الاصل  
 وهو الفطر



والناظر لانه لا يبيع افعاله الا اذا تقدم الاحرام وهو كمن فيه او شرط على قولين من الاشياء في العبد  
الاول **كتاب الحج** هو زيارة مكان مخصوص في زمان مخصوص بفعل مخصوص من مودة على القبول  
اي فرض الحج في العمرة واحدة في اول سني الامكان على سائر مكلف صحيح بصريح زاد ورجل حله  
فصله على الابد منه وعن نفقة عياله الى عوده مع امن طريق وزوج او محرم بالغ عاقل  
والمرءى كالبالغ غير مجوس ولا فاسق مع النفقة عليها على الصحيح لانه مجوس عليها فوجب  
عليها نفقة كذا في خروج القدر من حج المني ويشترط في المرأة شابة كانت او عجوزا والصبي  
المشتها بمنزلة البالغة في هذا الشرط عن سفرى من موضع بينه وبين مكة مسافة سفر وج  
او محرم وهو من يحرم تكاحا ابدا بسبب قرابة او رضاع او مصاهرة لقوله دم لا تسافر امرأة  
ثلاثة ايام الا ومعها زوج او محرم قد بقوله عن سفر لانه لو كان اقل منه يجوز حجها بلا زوج  
او محرم بالغ عاقل غير مجوس ولا فاسق شرط في المحرم هذا الاوصاف لان العبد والمجنون عاجزان  
عن صيانتها والمجوس يستحل مناجاتها والفاسق غير امين وشرط في المرأة ايضا ان تكون خالية عن  
العدة اية عدة كانت حتى لو كانت معتدة عند خروج اهل بلدها لا يجزئها الحج لقوله تعالى  
لا تخرجوهن من بيوتهن واما المرأة المسلمة فيجوز بها سفر للحج من دار الحرب بلا محرم وان  
كانت معتدة لانها مضطرة خائفة وفي المحيط لا يقصد السفر بمرحلة ولا اختلاف في اقل الزوج  
والمحرم شرط الرجوب والا داء كالاختلاف في اشراط امن الطريق من حج شرع الجمع لانه الملك  
وفي المنفعة واذ من الامور في الطريق لم يجز ان يدفع النفقة اليه غيره الا ان يكون الامر ان له فيه  
لازم امور بالحج غير ما هو بالاجابة من حج محيط الحرجى سئل زين بن نجيم عن وصي او وارث دفع  
لاخذ رايهم حج عن موصيه فادعى انه حج عنه ولم يصدق الوصي او الوارث هل عليه ان يكلف  
الي بنية ام يصدق بيمينه واجاب بصدقه بيمينه ولا بنية عليه والله اعلم عزابه هريز ريم ان  
رجل سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال رجل يريد الجهاد في سبيل الله وهو يريد من الدنيا فقال له لا  
فاعظم الناس ذلك فقال للرجل عبد له رسول الله لعنك لم تنفق اى لم تعظم فقال رجل يريد  
الجهاد في سبيل الله وهو يتبع من الدنيا فقال لا اجر له ثم اعاد بالثالث فقال لا اجر له وفيه دليل  
على انه لا باء من السائل ان يكثر السؤال والله لا ينبغي للمجيب ان يجزى من ذلك فرسول الله بم لم ينكر  
عليه تكرار السؤال والصحابة امر به بالاعادة مع انهم كانوا معظمين له وكانوا لا يمكنوا احدا  
من ترك تعظيمه ففرقنا انه ليس في اعادة السؤال ترك تعظيم ثم تاء ويل الحديث من وجهين احدهما  
ان يرسى الحجاج من نفسه انه يريد الجهاد ومراة في الحقيقة اصابة المال فهذا حال المتأففين في ذلك  
الوقت وهذا الاجر له لو يكن المراد ان يجزى على قصد الجهاد ويكون معظما مقصوده وتحصيل

الا

المال في الدنيا لا ينال الثواب في الآخرة وفي حال مثله قال دم ومن كانت هجرته الى الدنيا يصيبها  
او المرأة يتن وجها فهجرت الى ماها جارية وقال للذي استوجر على الجهاد بدنيا ربحا لما لك  
دينا ربح في الدنيا والآخرة فاما اذا كان معظم مقصوده الجهاد وهو يرغب مع ذلك الفينة فهو  
داخل في جملة ما قال الله تعالى ليس عليكم جناح ان تنفقوا فضلا من ربحكم بعين التجارة في طريق الحج  
فكان هناك لا يحرم ثواب الحج فيها لا يحرم ثواب الجهاد ومن سئل عن سيرة الكبرية او له سئل عن  
بن نجيم عن اركان الحج واجاب اركان الحج ثلثة الاحرام والوقوف بعرفة وقواف الزيادة والله  
اعلم ولو حجوا عن الميت من يؤدى الحج ويقوم بمكة جاز ولا فضل ان يجزى من يذهب ويرجع  
من حج التبريد الاول ان يحج عنه رجلا فان اخ امرأه جاز مع الكراهة لان حج المرأة انقص لانها  
ليس عليها رمل ولا سفر في بعض الوادى ولا ترفع الصلوات بالنسبة ولا خلق من حاشية الحج  
لغيره قال في الكتاب من قدر ان يحج بنفسه لم يحج عنه ان يحج عنه غيره فان حج عن الحج بنفسه  
فهذا على وجهين ان كان يحج لا يزيل مثل الزمان والعمى جاز ان يحج عنه وان كان يحج ايزد  
كالمرءى والجسر فهو ايضا على وجهين ان يرض لا يجوز وان استمر الى الموت وقع عن الفرض  
من حج جوار الفناء في الباب السادس من فحان حج القرورة والمرأة والعبد وغيره كالصبي  
المراهق كما نرى عليه في السراجية الا فضل كما في مسك الطرطوس ان يكون الحاج من غيره حرا  
عاقلا بالغاعا لما بطريق الحج وافعاله وان يكون قد حج عن نفسه مرة وان حج ذاهبا وعائدا فلو  
حج القرورة وهو الذي لم يحج عن نفسه نفلا او عن غيره مع عافوس وفي المسطو وان اراد  
ان يعين رجلا بما له الحج عن نفسه فالقرورة اولى بذلك ممن حج ولو حج امرأة جاز مع  
الكراهة لان حج المرأة انقص فانه ليس عليها رمل ولا سفر ولا ترفع الصلوات بالنسبة ولا الخلق  
فكان اجماع الرجل اهل من حج المني سئل بن نجيم عن المحرم اذا برت ثوبا او عمامة من عذ  
فماذا يلزمه واجاب يلزمه ان يذبح شاة او تصدق بثلاثة اصوع من البر على ستة مساكين  
او يصوم ثلثة ايام والله اعلم **كتاب الجهاد** هو فرض كفاية ابتداء ان قام به البعض سقط  
عن الكل اذا كان بذلك البعض كفاية اما اذا لم يكن بهم كفاية فرض على الاقرب فالاقرب من العدة  
الى ان يقع الكفاية فان لم يقع الكفاية الا بجمع الناس فقد صار فرض من عين كالصلوة والصوم  
والقدرة على السلا شرط للوجوب ولا يشترط امن الطريق والايمان لم يقع باحد انما اى  
الكل بتركه كما هو حكم سائر فرض الكفاية لا يفرض على صبي وعبد وامرأة واعفى مقعد  
واقطع لان الصبي غير مكلف وكذا المجنون والعبد والمرأة مشغولان بحق الزوج والمولى و  
حقتما مقدم على فرض الكفاية والا عفى ونحوه عاجزين وقد قال الله تعالى ليس على الاعرج حرج

الاقرب

او كذا

حج

حج

الحج

ليس



ولا يفرض على مديون بغير اذن غريمه لانه تعاقب به حق الغريم ولا يفرض على عالم ليس في البلدة  
افقر منه وقدر من عين انهم العدو وينجزه الكل ولو بلا اذن ولا بد من الاستطاعة فكونه  
فرض عين فلا يجوز في المريض المدنف ما الذي يقدر على الخروج دون الدفع ينبغي ان يجوز في كثير  
السود لان فيه اربابا كذا في فتح القدير من جهاد المنيح من مات في نصف السنة حرم من العطا  
فانه صلة لا تمكك قبل القبض من الدرر والغرب في فصل الجزية قلت وفي هذه الصورة العطا  
وهو العشر هنا كان لبيت المال ولا دخل لوارث الجندى هكذا في المولى المرحوم جوزاد  
والعطاء لا يوشك كافي في صلاح البرازية سئل صاحب المنيح عما اخذ الجندى من العطا هل هو صلة ام  
اجرة واجاب هو صلة قال في شرح السيل الكبير للرحمن لان الاستحجار على الجهاد باطل انتهى قال ومن  
مات في نصف السنة حرم من العطا يعني من مات من يقوم بمصالح المسلمين كالقضاة والفرقة  
ونحوهم لا يستحق من العطا شيئا والعطاء اسم لما يصرف اليهم لانه صلة فلا تمكك قبل القبض كالمدة  
اذا ماتت ولها نفقة مفروضة في ذمة الزوج واسم العطاء ينشئ عن الصلة وانما قال من مات في  
نصف السنة لانه لو مات في آخر السنة يستحب صرفه اليه قريبه لانه قد اوفى عنه فيصرف اليه يكون اقرب  
الي الوفاء من شرع الزيلعي في كتاب السير من مات منهم في نصف الحول حرم من العطا ارمع لانه نوع  
صلة وليس بدین فلهذا سمي عطاء فلا تمكك قبل القبض ويسقط بالموت ولو مات في اخره يستحب  
الصرف اليه قريبه ثم قيل ورن والقاضي ومن في معناه يعطى آخر السنة واختلفوا فيما اذا اخذ  
اولها ثم مات او عزل قبل مضيتها قبل يجب رده ما بقي وقيل لا يجب عندها كالنفقة المجلدة لا يرد  
محمد كذا في تبين الكثر والبحر وحاشية اخبره من جهاد المنيح في فصل الجزية سئل صاحب المنيح عن  
رجل كان من المستحقين للقلعة مات في خلا السنة قبل اخذ العطاء وجهه السلطان لغيره  
هل يصرف اليه واثره وما الحكم في ذلك واجاب بانه عطاء المحصن يكون في مقابلة خدمته وله شبه  
بالاجرة وبعد الشهور التي كانت من القاء المذلة الحصار ويجعل الغلة سها ما بعد ذلك الشهور  
فياخذ واثره سهام الشهور التي خدم موثر فيها وياخذ الثاني السهام للشهور التي خدم فيها  
ايضا والله اعلم وكذا في المولى المرحوم ابو السقوال العماد اذا جدد السلطان من يستحق الوظائف  
او مات واعطياها الاخر وترعت ما كانت سنوية على الشهور الايام من الفصول السنوية  
كذا في جامع الفصولين الجائكة في الاداء فاعطى لها شبه بالاجرة وشبه بالصلة وشبه بالصدقة فيعطى  
كل شبه ما يناسبه فاعتبرنا شبه الاجرة في اعتبار زمن المباشرة وما يقابل من المعلوم والحل  
لا غنىء وشبه الصلة باعتبار ان اذا قبض المستحق المعلوم ثم مات او عزل فانه لا يستحق منه  
حصة ما بقي من السنة وشبه الصدقة لتعظيم اصل الوقت فانه لا يصح على الاغنىاء ابتداء فاذا مات

ما لم يرض على مديون بغير اذن غريمه

العطا لا يشك

الحاكمية في الوظيفة والاعطاء والاعطاء  
الاعطاء لا يشك في ان العطاء هو العطاء  
الاعطاء لا يشك في ان العطاء هو العطاء  
الاعطاء لا يشك في ان العطاء هو العطاء

المدرس

المدرس في انشاء السنة قبل بحسب الغلة وقبل ظهورها وقد باشرته ثم مات او عزل لا ينبغي ان ينظر  
وقت قيمة الغلة الى مدة مباشرة والمباشرة من جاء بعده ويقطع المعلوم على المدرسين وينظر  
كم يكون من المدرسين المنفصل والمتصل فيعطى بحسب رتبته ولا يعتبر في حقه زمان بحسب الغلة  
واذا كان كما اعتبر في حق الاولاد بل يعتبر في الحكم بينه وبين المدرسين والفقير وصاحب طلبة ما  
وهذا هو الاشبه بالنفقة والاخذ كذا حرره الطرسوسي في انفع الوسائل من وقف الاشياء في  
الغرض الثابت والمؤذن والامام اذا كان لهما وقف فلم يستوفيا حتى ماتا فانه يسقط وكذا القاض  
وقيل لا يسقط بالموت صراحة في كثير من المعبريات فلم يرجح قال في فصول العباد المؤذن والامام اذا  
كان لهما وقف فلم يستوفيا حتى ماتا فانه يسقط لانه في معنى الصلة وكذا القاض وقيل بان لا يسقط  
لانه كالاجرة انتهى وظاهر ترجيح الاول لحكاية الثاني بصيغة قيل واقعا علم وفي شرحه مناول  
خبر ذكره العدة امام المسجد اذا رفع الغلة وذهب قبل مضي السنة لا يستحق منه غلة بعين السنة  
والعبرة لوقت الحصاد فان كان الامام وقت الحصاد يوم في المسجد يستحق فصار كالاجرة وكذا  
موت القاضي في خلا السنة وفي فوايد صدر الاسلام طاهر بن محمد قرية فيها اراضي الوقف على امام  
المسجد يصرف اليه غلتها وقت الادراك فاخذ الامام الغلة وقت الادراك وذهب عن تلك  
القرية لا يستحق منه حصة ما بقي من السنة وهو نظيره موت القاضي واخذ الزرق ويجعل للامام  
اكل ما بقي من السنة ان كان فقيرا وكذا الحكم في طلبة العلم في المدارس وفي فوايد صاحب  
الحيطة المؤذن والامام ان كان لهما وقف فلم يستوفيا حتى ماتا فانه يسقط لانه في معنى الفصل  
وكذا القاض وقيل لا يسقط لانه كالاجرة انتهى من جهاد المنيح في فصل الجزية وفيه ايضا  
وكره الجعل مع الغنى والالاء ان لم يوجد الغنى لا يكره الجعل لانه يشبه الاجر ولا ضرورة  
اليه لان بيت المال معد لفرايد المسلمين وان دعوت ضرورية فلا بد من ان يقوم المسلمون  
بعضهم بعضا لان فيه دفع الضرر الاعلى بالحاق الادنى يؤيده انه عم اخذ دروعا من  
صنفون وعروضهم كان يقومون لا هرب عن ذم الخليفة ويعطى اليه احسن فخر القاعد  
الجعل يضم الجيم ما يجعل الانسان في مقابلة شيء يفعل والمرد به هنا ان يكلف الامام  
الناس ما يقوم بعضهم بعضا بالكرام والسلاج وغيره كذا من النفقة والزاد والغنى  
المال المأخوذ من الكفار بغير قتال كالحراجه والجزية واما المأخوذ بقتال فيسمى غنمة كذا  
في القمع القدير وظاهره يعطى ان اذ لم يكن في بيت المال فقي وكان فيه غيره من بقة الانواع  
فانه لا يكره الجعل انتهى قلت وما اخذ الامناء بامر السلطان من التجار في زماننا فليكن  
من الجعل في كره اخذه ان كان الغنى في بيت المال واذا لم يوجد ففيه لا يكره الجعل انتهى

ما لم يرض على مديون بغير اذن غريمه

العطا لا يشك

اجرة القاض لا يشك

الاعطاء لا يشك

الاعطاء لا يشك







من دينه لان معناه المسلم الحق وكل ذي دين يزعم انه متقاد للحق هو عليه وعن الامام اذا قال يهو  
او نصراني انا مسلم واسلمت يسأل انك شئ اردت فان قال اردت ترك دين النصرانية او اليهودية  
والدخول في دين الاسلام يكون مسلما وان قال اردت دين الاسلام صار مسلما حتى لو رجع  
عن دين الاسلام حل دمه وان قال انه مسلم على الحق لم يكن مسلما فان لم يستلحق صلي جماعة  
كان مسلما ان ما قبل ان يسأل ويصل لم يكن مسلما من سيرة البرزانية كذا في الحاشية سئل صاحب المنح  
عن يهودي قال ليهودي آخر هل تستطيع ان تدخل مدينة غرة فان استطعت ان تدخلها اكون  
مسلميا يشهاد نفسي ويكون علي مع ذلك خمسة وعشرين دينار للحرم الشريف فهل يلزمه ما التزم  
من كونه مسلما ويلزمه الخمسة والعشرون دينار واجاب لا يصير مسلما بذلك لان الايمان لا يصح تعليقه  
بالشرط كما صرحوا به ولا يلزمه ما نذر لان نذر الذي يغير صحيح كما صرح به الكمال في شرح الهداية  
وعنه والله اعلم وان غلبوا على اموالنا واخرنا هاربهم ملكوها وقال الشافعي لا يملكوها  
وان غلبنا عليهم فمن وجد ملكه قبل القسمة فهو له مجانا اي بغرضي وان وجد بعد القسمة  
فهو له بالقيمة اي ياء خذ به قيمة لان المالك القديم زال ملكه بغير رضاه فكان له الحق لاخذ  
نظرا له الا ان في الاخذ بعد القسمة ضربا بالمأخوذ منه بازالته ملكه بغير قيمة ولو كان ملكه  
فلا سبيل له عليه بعد القسمة لانه لو اخذ بمثله وذلك لا يبعد وقبل القسمة ياخذ مجانا كذا في  
البحر معربا الى المحيط وهو له بالحق لو اشتراه تاجر منه اي من العدو واخرجه الى دار الاسلام  
اخذ ما ملكه القديم بختم الذي اشتري به التاجر من العدو وان شاء لانه متفرق بالاخذ مجانا  
ولو اخلف المولى والمشتري منهم في قدر الثمن فالقول قول المشتري بيمينه الا ان يقيم المالك  
البينة ان اشتراه بكذا فيثبت ذلك كما في فتح القدير ولو اشتراه بخمسة وخمسين لم يكن للمالك اخذ  
باتفاق الديات واما تمامه في البحر الرايق وفي السراجية ولو دخل رجل اليهم فاشترى منهم او اشترا  
واخرجه الى دار الاسلام اخذ ما ملكه بالقيمة في الهبة وفي البيع بالثمن الذي اشتراه وان ابق اليهم  
من مسلم فاحذوه لا يملكونه بالاخذ عند ابيه خيفة وقال لا يملكونه لان العمة الحق المالك لقيام  
يده وقد زالت وله الدخول من دار الاسلام ملكوه وله ان ظهرت يده على نفسه بالخروج من  
داره لان سقوط اعتباره لتحقيق يد المولى عليه تمكنه من الانتفاع وقد زالت يد المولى فظهرت  
يده على نفسه وصار معصوما بنفسه فلم يبق محله للملك من جهاد المنح في فصل استلاء الكفار سئل  
ابن السعد العبادي عن تاجر من المسلمين دخل دار الحرب وخدع جريته واخرجها الى دارنا هل  
يملكها واجاب لا يملكها ما لم يخرجها بالقرن والجبر والله اعلم سئل مروج الدين عن البحر المالح هو  
من دار الحرب ام من دار الاسلام واجاب ليس هو من دار احد الفريقين لانه لا قرن لاحد عليه

من قار

من دينه لان معناه المسلم الحق وكل ذي دين يزعم انه متقاد للحق هو عليه وعن الامام اذا قال يهو او نصراني انا مسلم واسلمت يسأل انك شئ اردت فان قال اردت ترك دين النصرانية او اليهودية والدخول في دين الاسلام يكون مسلما وان قال اردت دين الاسلام صار مسلما حتى لو رجع عن دين الاسلام حل دمه وان قال انه مسلم على الحق لم يكن مسلما فان لم يستلحق صلي جماعة كان مسلما ان ما قبل ان يسأل ويصل لم يكن مسلما من سيرة البرزانية كذا في الحاشية سئل صاحب المنح عن يهودي قال ليهودي آخر هل تستطيع ان تدخل مدينة غرة فان استطعت ان تدخلها اكون مسلميا يشهاد نفسي ويكون علي مع ذلك خمسة وعشرين دينار للحرم الشريف فهل يلزمه ما التزم من كونه مسلما ويلزمه الخمسة والعشرون دينار واجاب لا يصير مسلما بذلك لان الايمان لا يصح تعليقه بالشرط كما صرحوا به ولا يلزمه ما نذر لان نذر الذي يغير صحيح كما صرح به الكمال في شرح الهداية وعنه والله اعلم وان غلبوا على اموالنا واخرنا هاربهم ملكوها وقال الشافعي لا يملكوها وان غلبنا عليهم فمن وجد ملكه قبل القسمة فهو له مجانا اي بغرضي وان وجد بعد القسمة فهو له بالقيمة اي ياء خذ به قيمة لان المالك القديم زال ملكه بغير رضاه فكان له الحق لاخذ نظرا له الا ان في الاخذ بعد القسمة ضربا بالمأخوذ منه بازالته ملكه بغير قيمة ولو كان ملكه فلا سبيل له عليه بعد القسمة لانه لو اخذ بمثله وذلك لا يبعد وقبل القسمة ياخذ مجانا كذا في البحر معربا الى المحيط وهو له بالحق لو اشتراه تاجر منه اي من العدو واخرجه الى دار الاسلام اخذ ما ملكه القديم بختم الذي اشتري به التاجر من العدو وان شاء لانه متفرق بالاخذ مجانا ولو اخلف المولى والمشتري منهم في قدر الثمن فالقول قول المشتري بيمينه الا ان يقيم المالك البينة ان اشتراه بكذا فيثبت ذلك كما في فتح القدير ولو اشتراه بخمسة وخمسين لم يكن للمالك اخذ باتفاق الديات واما تمامه في البحر الرايق وفي السراجية ولو دخل رجل اليهم فاشترى منهم او اشترا واخرجه الى دار الاسلام اخذ ما ملكه بالقيمة في الهبة وفي البيع بالثمن الذي اشتراه وان ابق اليهم من مسلم فاحذوه لا يملكونه بالاخذ عند ابيه خيفة وقال لا يملكونه لان العمة الحق المالك لقيام يده وقد زالت وله الدخول من دار الاسلام ملكوه وله ان ظهرت يده على نفسه بالخروج من داره لان سقوط اعتباره لتحقيق يد المولى عليه تمكنه من الانتفاع وقد زالت يد المولى فظهرت يده على نفسه وصار معصوما بنفسه فلم يبق محله للملك من جهاد المنح في فصل استلاء الكفار سئل ابن السعد العبادي عن تاجر من المسلمين دخل دار الحرب وخدع جريته واخرجها الى دارنا هل يملكها واجاب لا يملكها ما لم يخرجها بالقرن والجبر والله اعلم سئل مروج الدين عن البحر المالح هو من دار الحرب ام من دار الاسلام واجاب ليس هو من دار احد الفريقين لانه لا قرن لاحد عليه

من قارى الهداية وفي كل قرية من قرى اهل الذمة او مصر او مدينة اظهرها فيها الفسوق  
الفساد مثل الزنا او اتيان الفواحش التي يخرجونها في دينهم فانهم ينفون من ذلك وكذلك  
المزايير والطباير والطبول والغناء ومن كسر شيئا من ذلك لم يضمن ولا ينفون في السابق  
في السواد من بيع الخبز وادوات الكفاية ويمنون من المزايير والعبادان واللعب بالجمام ومن  
نظير في السواد من سيرة التجريد ويمنع عن اظهار الخمر والخمر والمخازير وما كان في فناء المصر من  
سيرة الخانية في فصل اهل الذمة والاجزية على المرأة ولا صبي ولا زمن ولا اعمى ولا فقير غير معقل  
ولا على الرهبان الذين لا يخاطبون الناس لانها تجوز عوضا عن القتل ومن اسلم وعليه جزية  
سقطت عنه من سيرة النافع سئل صاحب المنح عن رابع طلب جندية من الاسبيجة هل له  
اخذها واجاب من لم يكن مواخذا بالاصل لم يكن مطالبا بالرفع والله اعلم ولو مرض  
الذي كثر السنة وهو موسر لا يجيب عليه الجزية لان الصحة شرط وقد فقدت في اكثر السنة وللو كثر  
حكم الكل ولو اسلم الذي ومات سقطت جزية خاله للشافعي ولو مضت عليه سنة لم يؤخذ  
الاخراج السنة التي هو فيها عند ابيه خيفة لان الزجر والحمل لا ينصور في الماضي وانما يتحقق  
الزجر عن الكفر في المستقبل وعندهما يؤخذ بجميع ما مضى من السنة لانه ليس لابتداء المرفأثر  
في اسقاط الواجب كما في سائر الديون الواجبة من آخر ركوة المحيط للرجسي في باب الجزية  
سئل صاحب المنح عن الذي اذا ما هل تؤخذ الجزية من تركته واجاب لا تؤخذ الجزية من تركته  
لسقوطها بموته لانها تسقط بالاسلام والموت عندنا حتى لو مات عند تمام السنة او قبل القفا  
لا يؤخذ منه ويمنع من ارا داخذها من تركته والله اعلم ان الجزية لا توضع على فقير غير معقل  
ولا على رهب لا يخاطب وهو الذي انقطع عن الناس للعبادة من سيرة الكثر والوقاية ولا  
خراج ان غلب على رضى الماء او انقطع او اصاب الزرع آفة من سيرة الكثر اي سئل ابن كمال  
يا شاعر شجرة وطاحونة الموظفيتين بالمقاطعة في كل سنة اذ ايسست وخربت هل يجيب على  
صاحبها شئ من المقاطعة واجاب لا يجيب عليه شئ لان الحرم بالغنم ومنى انقطع الغنم انقطع  
الغرم المقابل له قلت ونظير كثير في الفقة وقما يشهد بصحة ذلك ما تقدم من سيرة الكثر انهم  
سئل ابن السعد العبادي عن سباهي اهل قرية طلب من احدهم رسم نقص فذانه والارض التي  
كانت في تصرفه من رعاها من تقصصها منه ولم يبق معطلة فهل له ذلك واجاب ليس له ذلك لان  
رسم نقص الغدان حرام محض لم يرد به الشرع لاسيما ان السلطان قد منع الحكام عن حكم ذلك  
اذ لم يبق معطلة والله اعلم الخارج نوعان احدهما خراج مقاسمة ان كان الواجب بعض خراج  
كالخمس ونحوه كالربع والثلث والثاني خراج وظيفة ان كان الواجب شيئا في الذمة يتعلق

من قارى الهداية وفي كل قرية من قرى اهل الذمة او مصر او مدينة اظهرها فيها الفسوق الفساد مثل الزنا او اتيان الفواحش التي يخرجونها في دينهم فانهم ينفون من ذلك وكذلك المزايير والطباير والطبول والغناء ومن كسر شيئا من ذلك لم يضمن ولا ينفون في السابق في السواد من بيع الخبز وادوات الكفاية ويمنون من المزايير والعبادان واللعب بالجمام ومن نظير في السواد من سيرة التجريد ويمنع عن اظهار الخمر والخمر والمخازير وما كان في فناء المصر من سيرة الخانية في فصل اهل الذمة والاجزية على المرأة ولا صبي ولا زمن ولا اعمى ولا فقير غير معقل ولا على الرهبان الذين لا يخاطبون الناس لانها تجوز عوضا عن القتل ومن اسلم وعليه جزية سقطت عنه من سيرة النافع سئل صاحب المنح عن رابع طلب جندية من الاسبيجة هل له اخذها واجاب من لم يكن مواخذا بالاصل لم يكن مطالبا بالرفع والله اعلم ولو مرض الذي كثر السنة وهو موسر لا يجيب عليه الجزية لان الصحة شرط وقد فقدت في اكثر السنة وللو كثر حكم الكل ولو اسلم الذي ومات سقطت جزية خاله للشافعي ولو مضت عليه سنة لم يؤخذ الاخراج السنة التي هو فيها عند ابيه خيفة لان الزجر والحمل لا ينصور في الماضي وانما يتحقق الزجر عن الكفر في المستقبل وعندهما يؤخذ بجميع ما مضى من السنة لانه ليس لابتداء المرفأثر في اسقاط الواجب كما في سائر الديون الواجبة من آخر ركوة المحيط للرجسي في باب الجزية سئل صاحب المنح عن الذي اذا ما هل تؤخذ الجزية من تركته واجاب لا تؤخذ الجزية من تركته لسقوطها بموته لانها تسقط بالاسلام والموت عندنا حتى لو مات عند تمام السنة او قبل القفا لا يؤخذ منه ويمنع من ارا داخذها من تركته والله اعلم ان الجزية لا توضع على فقير غير معقل ولا على رهب لا يخاطب وهو الذي انقطع عن الناس للعبادة من سيرة الكثر والوقاية ولا خراج ان غلب على رضى الماء او انقطع او اصاب الزرع آفة من سيرة الكثر اي سئل ابن كمال يا شاعر شجرة وطاحونة الموظفيتين بالمقاطعة في كل سنة اذ ايسست وخربت هل يجيب على صاحبها شئ من المقاطعة واجاب لا يجيب عليه شئ لان الحرم بالغنم ومنى انقطع الغنم انقطع الغرم المقابل له قلت ونظير كثير في الفقة وقما يشهد بصحة ذلك ما تقدم من سيرة الكثر انهم سئل ابن السعد العبادي عن سباهي اهل قرية طلب من احدهم رسم نقص فذانه والارض التي كانت في تصرفه من رعاها من تقصصها منه ولم يبق معطلة فهل له ذلك واجاب ليس له ذلك لان رسم نقص الغدان حرام محض لم يرد به الشرع لاسيما ان السلطان قد منع الحكام عن حكم ذلك اذ لم يبق معطلة والله اعلم الخارج نوعان احدهما خراج مقاسمة ان كان الواجب بعض خراج كالخمس ونحوه كالربع والثلث والثاني خراج وظيفة ان كان الواجب شيئا في الذمة يتعلق

من قار



من التمكن من الاستغناء بالارض كما وضعه عمر بن الخطاب على السواد لكل جريب وهو ستون ذراعا في  
 الستين بذراع كسرى يبلغ الماء صاعا بالنصب فيقول وضع من تراب وشجر ودرهم والجريب الرطبة  
 خمسة دراهم والجريب الكرم اربعة اشجار متصلة ضيقها ولما سواه كنعان وبتان وهوارض  
 يحيطها حايطة وفيها نخلة متفرقة واشجار واعناب ويمكن زراعة ما بين الاشجار فان كان  
 الاشجار ملتفة لا يمكن زراعتها فهو كرم طاقنة اذ ليس فيه توظيف عمره وقد اعتبر  
 الطاقنة في ذلك فقبر فيما لا توظيف فيه والتسيف عين الانصاف فادبر عليه وينقص مما  
 وظف ان لم يطق بخلاف الزيادة اي وان لم يطق الارض ما جعل عليها من الخراج الموقوف  
 السابق فنقص عنها ما لا يطيق وجعل عليها ما تطيق بخلاف الزيادة على ما وظف عمره فانها  
 لا تخون وان طاقها الارض من جها والمخ في باب العشر والخراج سئل شيخ الاسلام اسعد بن  
 سعد الدين عن ذمي في تقوض ارض اميرية وعمر فيها كرمات ثم مات الذمي فهل لصاحب  
 الارض ان يعطيه بالطبواخر فاجاب ليس له ذلك ان كان قد غرسه باذن صاحب الارض  
 والله اعلم سئل صاحب المخرج عن رجل له ارض وفيها اشجار ومما تركه بنه هل تستغل اليها ام تكفي  
 لصاحب الارض بحسب الطبايع فاجاب ان كانت تلك الارض محوطة الاطراف وملقعة الاشجار  
 كانت ملكا وتستغل اليها بطريق الاثر والله اعلم قال عمر ثم سئل عن ارض كذا مباح هل  
 للناس ان يستغلوها من رعي وابلهم وغيرهم لا وما الحكم الشرعي في ذلك وهل للمالك الا  
 ان يمنعهم من ذلك واجبت نعم لهم ذلك لقوله ام المسلمون شركاء في ثلثة في الماء والكلا  
 والنار ورواه احمد وابو داود ورواه ابن ماجه من حديث ابن عباس عن روافيه ونحوه  
 حرام وقاله لا يمنع الماء والنار والكلا ورواه ابن ماجه واذا كانت الارض مملوكة فلهم  
 الاحتشاش منها فان منعهم المالك من الدخول في ارضه يلزمه احد امرين اما ان يمكن الناس  
 من الدخول لاجل الاحتشاش ويقطعه ويعطيه لهم والمال بالكلا والخيش الذي بنت بنفسه  
 فيدخل فيه جميع ما يرعى الماشي طبعا كان او بابا لان الكلا اسم لما لا ساق له فلا يدخل  
 الاشجار فيه والله اعلم الاشجار لمن غرسها الا ان كان ذا غرس شجرة وكان في عيال لبيه فهي  
 لبيه خاصة كما في البرازية فان كان الغرس في ملكه فلا اشجار تغرس وان كان في ارض عشرية  
 باذن صاحب الارض وبغير اذنه فهي له ايضا وتورثه فماتت بلا غرس وتورثه فماتت بلا غرس  
 والاشجار والخمرة لا تكون الا بالغرس والتربية والتربية حصه الماء من بين لا يجوز فيه السفن كما  
 في المحيط التابع تابع ومن هذه القاعدة الشرب والطريق يدخلان في بيع الارض تبعا ولا يفرق  
 بالبيع على الاطلس كما في الاشياء ودخولها في بيع الارض تبعا يقتضي دخولها في اشغالها من يد

في ذم الكرم من غير ان يزرع فيه  
 في ذم الكرم من غير ان يزرع فيه  
 في ذم الكرم من غير ان يزرع فيه  
 في ذم الكرم من غير ان يزرع فيه

اليوم من غير ان يزرع فيه ورواه ابو يوسف انه سئل عن من يزرع في ارضه وهو غريم اذ دخل مره  
 في قرية كان ماؤه بين اهلها بالحصص لكل قوم كوة معروفة فاجى رجل ارضه فماتت لم يكن لها  
 شريك من هذا النهر من الخائنة وفيها ايضا وليس لاحد ان يسقي ارضه او يزرع في ارضه او يزرع في ارضه  
 عنه او قناته اضطره ذلك او لم يضطر وان سقى ارضه او يزرع في ارضه او يزرع في ارضه او يزرع في ارضه  
 ضمان عليه فيما اخذ من الماء وان اخذ مرة بعد مرة يؤدبه السلطان بالضرب والحسن ان راي  
 ذلك انتهى سئل صاحب المخرج عن رجل يملك شجرة مجاورة لارض رجل فهل يستحق شيئا من الارض  
 واجاب اذا كانت الارض مملوكة وقد تملك الرجل المذكور الشجرة بشراء او قرا او قيمة فله من  
 الارض مقدار غلظها دون ما انتهى اليه عرفها وان غرس الشجرة في موات فجزعها خمسة  
 اذرع حتى لا يملك غيره ان يغرس فيه شجرة فماتت بلا غرس وتورثه فماتت بلا غرس وتورثه فماتت بلا غرس  
 يدخل في بيع الارض بلا ذكر مثمرة كانت الاشجار او لا اذا كانت متصلة بها للقرار فاشبه البناء  
 قد دخل تبعا صغيرة كانت او كبيرة ولا يدخل المزروع في بيع الارض بلا تسمية ولا يدخل المزروع في بيع الشجر  
 بدون الشرط كذا في فتح القدير انتهى سئل العبادي عن رجل في ارض اميرية فيها اشجار مثمرة ومات  
 عن تيم ولم يترك كباضا من تلك الارض مستحقة للطبايع فهل للعم ان يأخذ هذه الاشجار ويحتمل  
 العصبية واجاب نعم له اخذها بالارث حيث حصلت الاشجار بغرس موثقة او بتربيته  
 او تملكها بسبب من الحساب للملك والله اعلم سئل شيخ الاسلام عن رجل يملك شجرة في ارضه طالب  
 اغصانها الى ملك جاره حتى انه تقرب بسد الهوى عنه من ذلك فطالب المالك بقطع ذلك هل  
 ذلك واجاب اذ لم يمكن تغريب الهواء الا بالقطع يرفع الامر الى الحاكم حتى يجبر على القطع ان  
 امتنع ذكره في فتاواه المشهورة بقاؤه له او خوخة وقعت في كرم آخر فبنت منها شجرة  
 فهي لرب الكرم اذ لا قيمة في الفواة وكذا الخوخة اذ بنت بعد ما زال لها فروعها والاول  
 سواء من جامع القصولين سئل ابو القول العبادي عن زيد في تصرفه ارض غنمية وقوضها الى  
 بكر باذن صاحب الارض وتسلمها بكر المذكور وقبل زراعتها اياها وحراثتها وقوضها الى  
 بشر ايها هل لصاحب الارض ان يأخذ رسم اذن التفويض من زيد وبكر على حدة واجاب ليس له  
 ان يأخذ ذلك الا من زيد لان اخذ من بكر الاول يوجب الغرم بغرسه وهذا غير جائز  
 والله اعلم قال صاحب البحر سئلنا عن رجل زرع الارض الاميرية التي في تصرفه وبنت  
 الذرع ثم مات الذرع ولم يخلف ابنا فتمت لها صاحب الارض فما الحكم في الذرع فاجاب  
 الذرع للذرع فباء خذله ورثته ويجوز عليهم لصاحب الارض اجر مثل ارضه لبقية مدة  
 الادراك كما في الاجارة اذا انقضت مدتها وفي الارض زرع فانه يترك باجر المنزل الى ان

سئل عن رجل يزرع في ارضه وهو غريم اذ دخل مره

سئل عن رجل يزرع في ارضه وهو غريم اذ دخل مره

سئل عن رجل يزرع في ارضه وهو غريم اذ دخل مره

سئل عن رجل يزرع في ارضه وهو غريم اذ دخل مره

سئل عن رجل يزرع في ارضه وهو غريم اذ دخل مره

سئل عن رجل يزرع في ارضه وهو غريم اذ دخل مره

سئل عن رجل يزرع في ارضه وهو غريم اذ دخل مره

سئل عن رجل يزرع في ارضه وهو غريم اذ دخل مره



يستصعد كما في الخاتمة قال صاحب المصنف وهذا هو الراجح كما في شرح المنظومة وغيرها انتهى متى عاد  
الكرم بالخزائن الى صفة الاصلية وصار ارضا فليس لصاحب الارض ان يطالب بتصرفها بالوظيفة لانها  
انقلت الى العتق فخذ فقط هكذا الجارية عن ابي السعدي العادى والاصح وجوب الوظيفة على  
مالكها لان الوظيفة في الارض ثابتة باجماع الامة والوظيفة قد وضعت في الارض لا الغراس  
وهي قائمة في يدها ملكها كما في البحر الرائق من جهاد المصنف سئل صاحب البحر هل اذا غرس رجل شجرة  
يجري ثوابها له بعد موته واجاب نعم يجري ثوابها الميت بعد موته عن ابن عباس رضي الله عنه قال  
سبع يجري ثوابها للميت في قبره من علم علم او اجرى نهرا وحفر بئرا وغرس نخلا او بنى مسجدا  
او كتب مصحفا وترك ولدا يستغفر له كذا في السراج الوهاج والله اعلم الامام لو دفع ارضه  
ملكه الى قوم وتفسيرها ارضي لملكها دفعها الى قوم ليعطوا الخراج جاز وطريق ذلك ان  
يقوم الامام مقام المالك في الزراعة ولو باع الامام هذه الارض جاز وان اخرج جاز  
وهؤلاء لا يملكون البيع لانهم قاموا مقام المالك في الزراعة فاعطاء الخراج لا غير وقيل  
جاز البيع قول ابي يوسف وقيل قول الكل المالك اذا عجز عن الزراعة والامام ان يدفع اليه  
غيره من ارضه ويسقط الخراج بالموت تجوز في العتق وان مضت السنة لم يؤخذ عند ابي حنيفة  
كالجزية ولو كانت الارض بحال لا تغل بان مرت ثلاثا او زرعها فاصطلم الزرع  
بأفة او اكسجرا سقط عنه الخراج تجوز فيما اذا عطلها مع التمكن حيث لا يسقط ولو كان  
المهلك بأفة يمكن الاحتراز عنه ككل السبع وغيره لا يسقط وفي الخلافة ان كان يمكن الاجزاء  
عنه ككل الدواب ونحوه لا يسقط واذا حصلت الخلقة مقدرا للخراج يؤخذ نصف العتق لا يجزى  
البنين وعن محمد في البن الذي يسجل الجبل عشرة وفي رواية لاشي فيها ولاشي في البصل والثوم  
وعن محمد في البصل عشرة وينبغي ان يعتبر في خمسة اوسق وعند ابي حنيفة ويجزى فيها ويجزى في قصب  
السكندر عشرة ويجزى في جميع الثمار كالنوت ونحوه ولا عشرة بذور الرطاب كبذر الكدات والشونيز  
نحوها ولا عشرة في سائر الادوية وعند ابي حنيفة في كل عشرة ويجزى العتق في الوقف وارض الصبي  
والجنون والمكاتب والمأذون والمديون ولا ياكل طعام العتق حتى يؤدى العتق وان اكل ضمن  
عشرة وعنه ابي يوسف لا يضمن ويصرف العتق من يصر الزكوة ولو ذهاب الربيع بأفة سماوة  
سقط العتق وتفسير السماوة قمر وعنده ابي حنيفة ان هلك قبل الحصاد سقط وان هلك بعد  
لا يسقط من زكوة حرانة الفتاوى وفصل العتق الخراج وكل ما لا يقصد به استفادة  
الارض لا يجزى فيه العتق مثل السقف والبنين وكذا كل جيب لا يصلح للزراعة كبذر البطيخ والفتا  
وكذا كل ما يجزى من الشجر كالقمح والقمحان ويجزى العتق والكتان وبذر ويجزى العتق

في الزكوة

في الزكوة

في الزكوة

في الزكوة

في العتق

في العتق

في الزكوة

في الجوز واللوز والبصل والثوم في المصنف ويجب في ثمر جيل ومغارة ان حياء الامام  
ويجب في مسقي مطر ونحو ماء النيل بشرط نصاب وبقاء ولا عشرة في الادوية كالسيفير والشنين  
والخلف والخلية وقيل يجب في الشونين العتق وهو حب السودا ولاشي في الخفي والاشنان كذا  
في الجوهر من زكوة المصنف باب العتق في دار لم يجز في ذلك عشرة وان كانت تلك البلد  
عشرة وفي ثمار الجبل عشرة من زكوة العتق وفصل العتق الثامن ولو جعل ارضه مشجرة يقطعها  
ويبيعها في كل سنة كان في العتق من زكوة الخاتمة وفصل العتق سابع الشيخ الاسلام يحيى بن زكريا  
عن سياره قرية في ارضها كرم وحدائق وطلب العتق من محصولاتها وملاكها قالوا  
لا تغل الا ما اعطيناها اليه من قبل كرم الدراهم المقطوعة فهل لهم ذلك واجاب يعطونه  
عشر غنم كروهم وعشر ثمار حدائقهم او الرسم المعادل بالعتق والله اعلم باع ارض  
خراج فارغة فلو بقي من السنة قدر ما بقدر المشتري على راعها يجزى الخراج على المشتري  
زرع او لم يزرع ولو لم يبق من السنة ذلك العتق فالخراج على البائع ولو باعها ثم المشتري  
باعها ثم الثاثة باعها ومكنت عند كل واحد شرا حتى مضى الحول فلو خراج على واحد منهم  
وفي نظر الصواب انه يجب على من كان في يده وبقي السنة ثلثة اشهر اجر ارضه عشرة في العتق  
على ربة الارض عنه وقال ابو يوسف ومحمد على المتاجر اشترى خراجية وبز فيها دار فالخراج  
على المشتري جعل ارضه مبقرا او حانا للفتة او مسكنا سقط عنه الخراج اشترى ارضا ولم يقبضها  
او قبضها ومنعه انسان من زراعتها لم يجزى خراج من زكوة مينة الفتاوى وفصل  
الثامن ولا يصح نذر الذمي ولا يجزى بشرط الحرج ولا تراق عليه بل تترك عليه اذا عجزت منه  
ويضمن متلفها الا ان يظهر بيعها بين المسلمين وفي الملتقط كل شئ يمنع من المسلم يمنع من  
الذمي الا الحرج والخنزير ولا تترك عيادة جاره الذمي ولا ضيافة ولا تعتبر الكفاة بين  
اهل الذمة الا اذا كانت بنت ملك خدعها حائك او كفاة فيفرق لسكنى الفتنة كذا في  
البرازية الاسلام يهدم ما قبل من حقوق الله تعالى دون حقوق الادبيين كالقصاص وضمان  
الا مال الا في مسائل لواجب الكافر ثم اسلم لم تسقط ومنها لوزنه ثم اسلم وكان زنا  
ثا بتا بينة مسلمين لم يسقط الحد باسلامه ولا سقط بنيه آخر اشترى اليهودي والنصراني  
في الجزية وحل المناكحة والذبايح وفي الدية تواركهم المجوس في الجزية والدية دون الاخرين  
واستوا اهل الذمة فيما ذكر ويقبل المسلم بالذمي ودية الكافر والمسلم سواء ولا يقتل  
المسلم والذمي بالمستامن بنيه آخر لا توارك بين المسلم والكافر ويجزى الاثني اليهودي  
والنصراني والمجوس والكفر كل عنداملة واحدة بشرط اتحاد الدار والكفار يتعاقلون

في الزكوة

في الزكوة

في الزكوة

في العتق

في العتق



فما بينهم وان اختلف ملهم وخبر المرتد فان رثت كسب اسلامه ورثته المسلمون مع عدم الاتحاف  
من احكام الذم في الفرائض من الاشياء ما فعله الحريم بالمأسور في دار الحرب من اخذ مال  
وضرب ثم دخل في الاسلام ودخل الحريم بامان لا ضمان عليه في شيء مما فعله بالمأسور من سائر الحريم  
سائر ارباع الدين عن ذم اسلامه ولا ابن يحضون هل يتبعه الابن واجاب بيبعد اذا بلغ يحضون  
واما اذا بلغ عاقلة ثم جن فاسلم بوجه بعد جنونه وكذلك في الظاهر لانه وان انقطعت ولاية  
الاب عليه ببلوغه لكن تعود الولاية عليه بالجحفن هو المذهب فيصير تعالى في الدين والله اعلم  
سئل الشيخ خير الدين المعني القديس الشريف عن ذم من زني بكسر مسلمة وان كان بكارتها ما اذا زني  
عليه واجاب عليه بخلاف المهر لا لا يجتمع كما في خزانة الفقيه اجماعا لثبوت ثمانية من الاحكام  
لا يجوز جمعها مع ثمانية المهر والاجر مع النكاح والقطع مع الفحشاء والعشر مع الزنا  
الوصية مع الميراث وزكوة الفطر مع زكوة التجارة والعقاصر مع الدية والجملد مع الرجم  
انما قلنا بالجملد لانه ليس بمجتمعا اذ شرط الاحصاء عند الامام ومحمد وهو رواية ابي يوسف الاولى  
الاسلام وفي رواية ابي يوسف آخر ليس بشرط فهو زنا غير المحض قال في الهداية وشرحها  
للمحقق الكمال والشافعي في الفتا في اشرط الاسلام في الاحصاء وكذا ابو يوسف في رواية وبه  
قال احمد وقول مالك وهو كقولنا قلنا في الذم التي ثبت الحرمة بجلد عندنا ويرجم عندهم  
انتهى وجميع المتن على ذلك والله اعلم **كتاب النكاح والولي والكفو** هو عقد يعقد  
ملك المتعة قصدا هو حقيقة في الوطى مجاز في العقد ويكون النكاح واجبا عند التوفات  
هو مصدر من طاعت نفسه الى كذا اذا اشتاقت من باب طلب كذا في المغرب ويكون النكاح  
حالا لا عدال والمراد السنة المؤكدة على الاصح ويكون مكررها والخوف الجور الجور الظلم  
ينعقد النكاح بايجاب وقبول وصفا للمعنى امر لا خيار عما حشد في الزمان الماضي كزوج  
وتزوجت بما وضع احداهما والاخر لا يستقبل كن زوجي فقال زوجت فلا ينعقد النكاح  
بالاقرار على المختار كما في الواقعات والخلاصة وقيل بحضور من الشهود مع النكاح وجعل  
اشياء وهو الاصح قايله صاحب الذخيرة ولا ينعقد النكاح بزوجت نفسي لانه من شروط الزن  
ان يضيف النكاح الى كل ما وما يعبر به عن الكل كالرأس والرقبة بخلاف ما في اليد والرجل كما عرف في  
الطلاق وانما يصح بلفظ تزويج ونكاح لا خلاف في انعقاده باحدهما وما وضع لتمليك  
عين في الحال كهبته وتمليك وصدة لا يصح بلفظ اجارة واعارة والفاظ مصفحة كيجوز  
منه يجوز تك بتقديم الجيم على الزاء ولا يصح بتعاط قال في البرزانية اجاب صاحب الهداية في  
امرأة زوجت نفسها بالزمان رجل عند الشهود فام يقول الزوج شيئا لكن اعطاها المهر في المجلس

ذم من زني بكسر مسلمة وان كان بكارتها ما اذا زني عليه

سئل الشيخ خير الدين المعني القديس الشريف عن ذم من زني بكسر مسلمة وان كان بكارتها ما اذا زني عليه

شرط الاسلام

قال احمد وقول مالك وهو كقولنا قلنا في الذم التي ثبت الحرمة بجلد عندنا ويرجم عندهم

لا ينعقد النكاح بالاقرار على المختار كما في الواقعات والخلاصة

انه يكون

وانه يكون قبولا وانكره صاحب الحجة وقال الامام بقول بلسانه قلت بخلاف البيع لانه ينقضي  
بالتعاطي والنكاح لحظته لا ينقضي بالتعاطي حتى يتوقف الشهود بخلاف اجازة نكاح الفسوق  
لوجود القول انتهى من نكاح المتع وبصح بلفظ نكاح وتزوج وهبة وتمليك وصدة  
وببيع وشراء لا بلفظ اجارة واعارة ووصية من نكاح الوقاية اما اذا قال وصيت بابنتي  
فلا ينعقد لانه لا يحضر من الشهود وقال الرجل قبلت يكون نكاحا من نكاح الدر والفر  
ولا خيار لها ان وجده جنونا او جذاما او برصا خلاه المهر واللاله لو وجدها  
ذكرا وارتقاء او قرنا من طلاق وملتقى البحر باب العين قلت وقد افق يقول محمد شيخ  
الاسلام مولانا يحيى بن زكريا المعني بالديار الرومية رأيت فتواه بخطه الكبير وحضور  
حرفين اى حضور الشاهدين عند العقد شرط الصحة عندنا خلافا لما لاك فان الشرط عنده  
الاعلان ولو بحضور المجانين والصبيان ذكرا في الحقيق او حرا وحررتين ولا يشترط الذكور  
عندنا خلافا للثاني في مكلفين سامعين معا لفظها فلا يصح ان سمعا متفرقين وان كانا حاضرين  
معاً من نكاح الاصله والا ينعقد ويشترط ايف حضور حرفين او حرفتين مكلفين سامعين  
معا قولهما وقيل الشرط حضور الشاهدين لا سماعهما والصحيح هو الاول من نكاح الدر  
والفر ولو قضى بخوار النكاح بغير شهود نفذ قضاؤه ولو قالت امرأة في مجلسين شهود  
منست وقال الرجل ائمن من منست اختلفا في انعقاد هذا النكاح ولو قضى بالنكاح ما  
متفقا عليه من نكاح مستخرج الفصول في الفصل الثاني سئل صاحب المتع عن امرأة دخل بها  
زوجها ثم قالت بعد مدة تزوجتني بغير شهود او لم اذن في النكاح وقال الزوج  
بل تزوجتها نكاحا صحيحا فهل القول له اولها واجاب القول قول الزوج في المسئلة  
الاولى والقول قول المرأة في المسئلة الثانية قال الامام الزاهد في الفقيه قال لنز  
تزوجتني بغير شهود وقال بل بشهود فالقول للزوج ولو قالت تزوجتني وانما صبى  
وقال الزوج لا بل كنت بالغة فالقول لها والاصل في جنس هذه المسائل ان الزوجين  
متاختلفا في صحة العقد وفساده كاختلافهما في الشهود فالقول لمن يدعى الصحة بشهاده  
الظاهر له واذا اختلفا في اصل النكاح فالقول لمن ينكر الوجود ونقضه في الجامع الاصغر  
انتهى لكن في الفتايد الزينية ادعت بعد النكاح فافانها تزوجت بغير رضاها فالقول لها  
الا اذا طاعت في الزنا فافانتهى ثم سئل ايضاً عن امرأة بكر بالغة تزوجها ففوضت ثم  
وقع النزاع بينهما فالزوج يقول بلغك الخبر واجزت النكاح ورثت به وهي تقول  
لا بل زودته وكل منهما له بينة تشهد بدعواه فهل تقدم بينة ام بينتها واجاب

يعني النكاح

سئل الشيخ خير الدين المعني القديس الشريف عن ذم من زني بكسر مسلمة وان كان بكارتها ما اذا زني عليه

شرط الاسلام

قال احمد وقول مالك وهو كقولنا قلنا في الذم التي ثبت الحرمة بجلد عندنا ويرجم عندهم

لا ينعقد النكاح بالاقرار على المختار كما في الواقعات والخلاصة

اختلاف الفصول



تواخي اجازتها حين اخبرته وادعت الزنا واقام البينة فبينت الزوج ولي على الخيانة وفي هذه الصورة اخبرته الشايع  
من الجواز في كتاب النكاح بينة المرأة ولية من بينة الزوج على السكوت الا اذا اقام البينة على الاجازة فكل من اولى عتبه فيها يعلو بالاولى والى النكاح  
والقول الزوج سكنت وقالت بل ردت فالقول لها فان اقام البينة فينتها وليا ايضا لانها ثبتت الرد وهو يثبت عدما وهو السكوت وتواقيم بينة  
على اجازتها ورضيت حتى استويا في الاثبات رجحت بينة اثبات الزوم من شرح جميع الصغيرة للتميز بينة في النكاح وتواقيمت البينة انما ردت  
حيث بلغا خبر النكاح واقام هو بينة انك سكنت فينتها وليا اما لو شهد والدها رخصت فبينت الزوج وليا في هذه الصورة الا ان كان الزوج في البينة

تقدم بينة الزوج في هذه الصورة لانها ثبتت للزوج كما في الخيانة وعامة الشروع وعزاه في  
النهاية للتميز في كل حال في الخلاصة اذا اقام الزوج بينة على سكنتها في صورة ما اذا زوجهما  
الولي وهي قامت البينة على النكاح فينتها وليا لاثبات الزيادة اعني الرد كما في فتح القدير  
غيره من الكتب المعتمدة والله اعلم اذا قالت البكر رده النكاح عند تزويج وليه منك وقال  
الزوج بل سكنت فالقول لها عندنا لانكارها لنوم العقد وقال في القول له لتسكنه بالاصل  
ولو اقام البينة فينتها وليا لانها ثبتت الرد والزوج يثبت عدما وهو السكوت ولو اقام  
الزوج بينة على اجازتها ورضيت حين علمت واقامت هي بينة على الرد رجحت بينة الزوج  
لا ثبات للزوج من نكاح الصانعة شرع الهداية اذا اختلف الزوجان في القول له فيقول له القاضي ان  
صغير غيرك في الولي وقالت المرأة تن وجئت بعد البلوغ كان القول له فيقول له القاضي ان  
هذا العقد فان اجازها زواجه وانما بطل وان كان دخل بها بعد البلوغ كان ذلك اجازة ولو  
ادعت المرأة ان اباهما زوجهما وهو بالغ لم ترض وادعى الزوج ان اباهما زوجهما في الصغير  
كما القول له في المرأة وان اقام البينة فاقامت المرأة انها كانت ابنة عشرين سنة وقت النكاح و  
اقام الزوج البينة انها كانت ابنة ثمان سنين كانت البينة بينة المرأة اذا زوجه الرجل ابنة ثمانية  
السكاري سمعوا كلام العاقدين وعرفوا جاز النكاح وان كانوا لا يتذكرون بعد زوال السكر  
رجل قال بين يدي الشهود تن وجئت هذه المرأة التي في هذا البيت فقالت المرأة قلت فسمع  
الشهود كلامها ولم يروا شخصها فان لم يكن في البيت للمرأة واحدة جاز والافلا وكذا لو  
وكلت المرأة رجلا فسمع الشهود كلامها ولم يروا شخصها فهو على وجه الاول من الخيانة في  
فصل شرائط النكاح سئل ابو السعد العباسي هل يصح النكاح بغير ذن القاضي واجاب لا يصح لانه  
ممنوع من قبل السلطان قلت امر السلطان لا ينفذ الا اذا وافق الشرع وموافقة اليه هنا ظاهر  
لان في النكاح بغير ذن القاضي فتح باب التزوير وهذا مدفع في الشرع فوجد موافقة اليه كالا  
يخفى وسئل عن هذا ايضا شيخ الاسلام المعروف بجوي زاده واجاب في ابراعا شرائط صحة  
يصح لكن المباشرين يعزرون بما يليق بحالهم المتألفهم الامر السلطان فثبت عند الفتوى قال  
في الواقع رجلا تزوج امرأة بشهادة الله ورسوله لا يجوز النكاح لانه نكاح لم يحضر الشهود  
وقال ابو القاسم الصغفار وهو كفي محض لانه اعتقد ان رسول الله لم يعلم الغيب وهو كفي  
من نكاح الحد الذي ثبت للصغير خيرا بالبلوغ ولكن اذا ماتت الزوجة قبل بلوغه و  
بعد يتوارثان ولا خبار له بالفسخ بعد موتها قال الزليعي ويتوارثان قبل الفسخ فاما اذا  
مات احدهما فقد انتهى النكاح سواء مات قبل البلوغ او بعده لان العزقة بينهما لا تقع الا

بقضاء

بقضاء القاضي فيتوارثان ويحب المهر كله وان مات قبل الدخول كالموجود لا اعتراض بعدم  
الكفاءة فان مات احدهما قبل القضاء بالفسخ يتوارثان ويحب المهر كله وان مات قبل الدخول بخلاف  
النكاح بالفسخ حيث لم يحضر وليه والنكاح الفاسد انتهى من نكاح المذموم وفي مجمع الفتاوى الكذا  
مباح لا حياء حقه ولرفع الظلم عن نفسه كالصغيرة تبلغ في جوف الليل بحيث لا يمكنها الاشارة  
فاذا أصبحت تشهد وتقول بلغت الآن فاخبرت نفسي وكذا الشفيع في شخص انتهى قلت  
وبه علم انها اذا لم تغفل وقت بلوغها بلغت الآن واخبرت نفسي ولم تشهد على ذلك بطل خيالا  
بلوغها فاذا اشهدت على ذلك خاصمت مع زوجها عند القاضي ليفترق بينهما لان العزقة لا تقع  
الا بقضاء القاضي انتهى بيت مفرد من دار له غلق كفاها كما في الهداية وقد افاد بان الخلاء  
لو كان مشتركا بينهما وبين غيرها اجاب بعد ان يكون للبيت غلق يختصه ليس لها ان تطالبه  
بمسكن آخر من باب النفقة في طلاق المذموم ان تسكن مع احوال الزوج وفي الدار يتوارثان فترغ  
لها بيتا له غلق على حدة وليس فيه احد منهم لا تمكن من مطالبة بيتا آخر من البرزخية في باب  
النفقة وفي الملقط لصدقه الاسلام فترق بين ما اذا جمع بين امرأتين في دار واسكن منها  
في بيته له غلق على حدة لكل منهما ان تطالب ان على حدة لانه لا يتوفر على كل منهما حقها الا اذا  
كان لها دار على حدة بخلاف المرأة مع الاحياء فان المناقاة والضربا وفر من طلاق المذموم في باب  
النفقة امرأتان ان تسكن مع صهرتها او مع احوال الزوج كما في ونحوها فان كان الدار فيها  
بيتا وفرغ لها بيتا آخر منها وجعل في بيتهما غلقا على حدة لم يكن لها ان تطالب من الزوج بيتا  
آخر فان لم يكن في الدار البيت واحد كان لها ان تطالب بيتا آخر لو جهن احدتهما لانه لا تأمن  
على متاعها والثاني يكره ان يجامعها ومعها في البيت غيرها ولو جامعها وهذا كذا في المصنف  
او صبي يعقل او مفعي عليه او امرئ يكره ولهذا قالوا ان الرجل اذا اخذ بيده جارية وادخلها  
البيت واعلق الباب وعلو الله بربد جماعها يكره وكذا وطئ المرأة بمحضرة صهرتها او الامه  
عند محمد من نكاح التبني ولو اسكن معها امه ليس لها ان تمنع من ذلك لانه يحتاج الى الاستفاد  
فلا يستغنى عنها من طلاق الزليعي في باب النفقة رجل له امرأة وامه فقالت المرأة لا اسكن  
مع امك وطلبت بيتا على حدة لم يكن لها ذلك من نكاح الخيانة ليس للمرأة الامتناع من اسكان  
امه وام ولد معها في البيت على المختار ولها الامتناع من اسكان ولده من غيرها الا ان يكون  
صغيرا لا يفهم الجماع من باب النفقة في طلاق المذموم سئل صاحب المصنف عن امرأة بعد عن ذري رحم  
محرم زمانا طويلا فارتدت ان تذهب اليه صلتها مع امها واخبتها بغير رضا زوجها  
فهل لها ذلك واجاب للزوج ان يمنعها من الخروج من مسكنه الشرعي الا لزيارة الابوين في

حقيقة  
الكثير من الاحكام  
في هذه المسألة

الفرد لا يقع الا  
بقضاء القاضي

ارادة ان تسكن  
مع صهرتها

لا يقع النكاح  
بغير ذن القاضي

لا يقع النكاح  
بغير ذن القاضي



هذا هو الكتاب الذي كتبه  
 في سنة ١٢٠٠ هـ  
 في شهر ربيع الثاني  
 في يوم الاثنين  
 في سنة ١٢٠٠ هـ

أما في وقت نفسي من زيارته  
 في وقت نفسي من زيارته  
 في وقت نفسي من زيارته  
 في وقت نفسي من زيارته

كل جمعة مرة وزيارة الحرام في كل سنة مرة وليس لها أن يخرج أكثر مما ذكر لا يادنه وأما الصلة  
 فلا يتعين خروجها لها كما في المتن والثرد والله أعلم بما فيها بل ورضاها بعد ذلك ما دام  
 بين يديها وقد رما عجلها بغيرها لقوله تعالى سكنوا من حيث سكنتم وقيل لا يربطها إلى  
 غير بلد هالان الغريب يؤذي به وبه يغني أفتى به الفقيه أبو الليث وأختاره أبو القاسم الصفار  
 ومن بعده وينقلها فيما دون مدته أي مدة السفر اتفاقا إذا فرغ من السفر القريبة لا يتحقق  
 الغربة من مكان الدرب والغربة في باب المهر لأن لها أن تجلس نفسها عن الزوج لأخذ المهر  
 المؤجل من صلوة المني في باب الميسر وإذا أراد الرجل أن ينقل المرأة من بلد إلى بلد بغير ذنها  
 أن كان ذلك قبل أداء المهر لا يملك وله ذلك بعد إيفاء المهر في ظاهر الرواية وقال أبو القاسم  
 لا يملك نقلها من بلد إلى بلد وأما ما ذهبوا به من أخذ الفقه لأن الزمان قد فرغ من أجلها من الضر  
 في الغربة ما لا يخاف في عيشتها ولأن يخرجها من المصاهرة القريبة والمصر من القريبة ومن الغربة  
 إلى القريبة لأن النقل ما دون السفر لا يعد غربة فيكون ذلك بمنزلة النقل من محلة إلى محلة من  
 مكان الخائنة ولو أريد الانتقال من دار الإسلام إلى دار الحرب ليس لها ذلك وأن كان أصل  
 الكساح وقع هناك بعد أن يكون زوجها مسلما أو ذميا وإن كان كلاهما حربيين فلها ذلك  
 من حصانة الكفائية شرع الهداية وليس لام الولد إذا اعتقها مولاها أن يخرجها بالولد من المص  
 الذي فيه أبوه من مكان نعمة الفناوس في فصل مسائل الحصانة لا يمنع الصغير من عيادته و  
 حضوره عند الموت والذكر والاشئ في ذلك سواء وإن مرض الصغير فالأم أحق بتمريضه في  
 بيتها من طلاق لسا الحكم ولو أريدت المرأة أن يخرج بولدها من مصر إلى مصر ليس لها أن  
 تخرج حال قيام الكساح إلا بآذنه مع الولد أو بغيره وإن وقعت الفزقة بينهما ومضت العدة  
 فإن كان أصل الكساح في مصر فيه فليس لها أن تخرج بولدها إلى مصر حتى لما فيه من الأضرار  
 بالزوج بقطع ولد عنه إلا أن يكون المصرا قريبين من حيث لو خرج الزوج لمطالعة الولد  
 أن يبيت في أهله في يكون كالحال المختلفة ولها أن تتحول من محلة إلى محلة وإن أريدت الانتقال  
 إلى مصر قد كان العقد هناك يفي فلها أن تخرج بولدها إليه لأنها استحققت الإقامة في ذلك المص  
 مع أولادها عادة وشرعية إذا لم تأهل ببلدة تفقد الإقامة فيها وقد قدم من  
 تأهل ببلدة فهو منهم من طلاق الكساح في باب الحصانة لا تسافر مطلقة بولدها بدون  
 أبيه لما فيه من الأضرار بالولد إلا إلى وطنها الذي نكحها فيه حتى لو وقع الزوج في بلد وليس  
 بوطن لها ليس لها أن تنقل إليه ولا إلى وطنها لعدم الأمرين في كل منهما وهو رواية كتاب الطلاق  
 من الأصل وهو الأصح هذا إذا كان بين الموضعين تفاوت فاحترقوا تفاوت بحيث يتمكن من المطا

لا يخرج الزوجة

لا يخرج الزوجة

لا يخرج الزوجة

لا يخرج الزوجة

لوله

لوله في يوم ويجمع إلى أهله فيه قبل الليل جاز لها النقل إليه مطلقا في دار الإسلام ولا ينشر  
 فيه وقوع التزويج والوطن إلا إلى قرية من مصر لا الانتقال إلى قرية بمنزلة الانتقال من محلة  
 إلى محلة لكن الانتقال من مصر إلى قرية يصح بالولد لأنه يتحقق باخلاق أهل القرية فلا تملك  
 ذلك إلا أن تكون وطنها ووقع العقد فيها في الأصح لما بيننا وخص هذا في السفر بالأم وليس  
 لغيرها أن ينقلها إذا أصبحت المجدة من باب الحصانة في طلاق الدرب والعرب سئل عن  
 من يخرج عن المطلقة هل يمكن من السفر بولدها من المطلق بدون رضاه وأجاب أن قصد  
 السفر بولدها إلى وطنها وقد كان تزوجها فيه فلها ذلك ولا تمنع وإن لم يكن وطنها وكان  
 وقد تزوجها في غيره فلا بالمنع والله أعلم وذكر الخصاص امرأة خافت أن يخرجها زوجها  
 من بلدها فالحيلة أن تزوجت نفسها على مهر مسمى على أن لا يخرجها من هذا البلد فإن  
 أخرجها من هذا البلد فلها مهر نساءها وكذا يقر الزوج بذكره ويشهد على نفسه بذلك  
 فإن حزم على أخرجها من ذلك البلد أخذته بتمام مهر نساءها وهي معلومة وكذلك كان خط  
 بأن تزوجها عليها ويتسرى ولو تزوجت نفسها ولم تشترط ذلك عليه ثم أراد الزوج أن  
 يخرجها من ذلك البلد فالحيلة أن تقر لبعض أهلها ممن تنق به مثل أمها أو أيسها بما لا يشهد على  
 ذلك فإذا أراد الزوج أخرجها أخذها المقر بالمالك ومنعها من الخروج فإن خاف المقر  
 أن يستطف الزوج على أن نكح عليها هذا المال فيخاف أن يحلف كاذبا فالحيلة أن يبيعها بذلك  
 المال ثوبا أو عروضا فإن حلف لا يأثم من حيل يحيط الحرج في باب الحيل في التمين نصرانية  
 تحت مسلم طلقها ثلاثا فترجعت بنصرته ودخل بها حلت للمسلم الذي طلقها ثلاثا  
 لأنه وجد الدخول في نكاح صحيح من نكاح مجمع الفناوس في فصل في نكاح الزوج الثاني كذا  
 في بحر يرد الفقه وفي المنطق وكل رجل رجلان بن وجه امرأة من وجه بنته الصغيرة أو بنت  
 أخته الصغيرة وهو وليها لم يخرج من نكاح الذي يليه قبل باب المهر ولو وكلت رجلا تزويجها  
 فترجعت بغيرها لم يخرج منها من نكاح زوجها من نكاح الدرب والعرب ولو وكلت رجلا تزويجها  
 أن تزوجه امرأة من وجهه نفسها لم يخرج من نكاح الذي يليه رجل غائب عن امرأة وهي نكاح بكر  
 فترجعت بزوج آخر وولدت كل سنة ولذا قال أبو حنيفة الأولاد للأول ويجوز للأول  
 دفع النكوة إلى الأولاد من الثاني ويجوز شهادتهم له ويجوز للزانية دفع النكوة إلى ولده من  
 الزانية وعن أبي حنيفة أنه رجوع هذا وقال لا يكون الأولاد للأول وأما هم للثاني وعليه الفقهاء  
 امرأة بلفها وفات زوجها فاعتدت وتزوجت بزوج آخر وولدت ولذا ثم جاء الزوج الأول  
 كان أبو حنيفة يقول ألا الولد للأول ثم رجعت وقال ثانيا الولد للثاني من نكاح الخائنة كذا

نصرانية

نصرانية



في غير الكرم وفي طلاق الفنا والمصفر تزويج منكره الغرض هو لا يعلم بذلك ودخل بها بغير  
العدة وان كان يعلم انها منكره الغرض بغير العدة بالدخول حتى لا يحرم على الزوج الاول وطبها  
وبه يفتي من العادة وفي آخر الفصل الرابع عشر اذ بلغ الى المرأة وفاة زوجها فاعتدت وتزوجت  
وولدت ثم جاء زوجها الاول فماتت لانها كانت منكوبة ولم يعرض شيء من اسباب الفاقة  
فبقيت على النكاح السابق ولكن لا يقربها حتى انقضت عدتها من النكاح الثاني واما الولد فقد  
اختلف فيه قال ابو حنيفة هو لاول من الخانية ولو رأت امرأة تزني ثم تزوجها ان حبلت من  
الزنية لا يطؤها حتى تضع حملها وان لم تحبل يستحب ان لا يطأها حتى تحيض من الخانية قيل كتاب الجار  
وجاز نكاح حبل من الزنا لدخولها تحت قوله واحل لكم ما وراء ذلكم الآية ولكن لا تطأ  
قبل وضعها لموسى ماؤه زرع غير الاحترام الزاني هذا اذا كان الناحي غير الزاني واما اذا كان  
الناحي ذلك فالنكاح صحيح عند الكل ويستحق النفقة عند الكل ويحل له وطؤها عند الكل كذا في النهاية  
من نكاح الدم والعز فان قبل فم الرحم ينسد بالحبل فكيف يوجد سقي زرع غير قلنا شعر نبت  
من ماء الغير من نكاح البحر واليق المطلقة ثلاث تزوجت بآخر ولم يدخل بها الزوج الثاني ثم  
طلقها لا يحل له قول في قول عامة العلماء وقال سعيد بن المسيب يحل فهو قول بشر بن عياض لا يس  
اهل لا اعتل فهو مرجوح بخلاف الاجماع حتى لو قضى بقوله لا ينفذ فضاؤه ومن افنى بهذا القول  
ولم يشترط الدخول فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين كذا قال محمد بن الشريد من طلاق  
الحل في الفصل التاسع والشرط الايل في القبله ووزن الازال ويشترط ان يكون موجبا للفساد هو  
النفاء الخناين كما ذكره الزيلعي وغيره وقال الصدوق اني بالحل قبل الدخول فعليه لعنة الله  
والملائكة والناس اجمعين وقد صرح ان سعيدا يرجع عن هذا القول من نكاح الممك قلت شرط حلها  
لاول دخول الثاني لمحدث العسيلة وهو حديث مشهور يجوز به الزيادة على الكتاب يستحب  
فواسط باب العدة وفي منكره العدة وكذا اطلق امرته غير المدخول بها ثلاثا فلا يزوجه بها بل  
تحليل واما قوله نكاح فلا يحل حتى تنكح زوجها غيره ففي حق المدخول بها من نكاح شرع الجمع لا ين  
المكدة مثل ابو الشعثان العاد عن الفرق بين المدخول بها وغير المدخول بها واجاب الفرق بينهما ظاهر  
لان المدخول بها اذا طلقها زوجها ثلثا على الفرق يقع الطلاق الاول في محل والثاني والثالث  
فعدتها ووقع الثلث فلا يحل له الا بالتحليل وفي غير المدخول بها وقع الاول في محل والثاني والثالث  
لا محل فلا يقع الا واحد وتحل له بعد جديد فلا يحتاج الى التحليل واما اذا طلقها ثلثا معا لا  
على التفرق فالمدخول بها وغير المدخول بها سواء فانها لا تحل له الا بالتحليل واما اعلم من  
طلاق امرته قبل الدخول ثلثا وقعن لان قوله انت طالق ثلثا ابتداء لمصدق محمد بن قيس طلاقا

ثلثا

زوج منكره الغرض

عنه خارج

الشعير

الطاهر

مستحب

من الرجل

هذا الفرق في تزويج  
والفروغ على الوقوع

ثلثا فممن جملة وليس قوله انت طالق ابتداء على حدة كذا في الاختيار اقول يظهر ان ما نقل  
عن المشكوك انه ان طلق امرته ثلثا قبل الدخول لا يقع لان الآية نزلت في حق الموطوءة باطل محض  
منشاء الغفلة عن القاعدة المقررة في الاصطلاح خصوص من سبب التزويج بغير عدتها عند خلوقها  
للتأقي من الدم والعز في باب ابتداء الطلاق ولو ادعت المرأة ودخل المحلل صدقت وان  
انكر وكذا على العكس من طلاق الزيلعي في باب الرجعة ولا تحل حرة بعد ثلث والامة بعد  
اثنين حتى يطأها غير نكاح صحيح ويعفى عدة طلاقه وموته هذا عند الجمهور من طلاق وصدقية  
في باب الرجعة ولو خافت ان لا يطأها المحلل فقلت زوجهك نفسي على ان امرى بيدك اطلق  
نفسي كلما اردت فقبل جاز النكاح وصار الامر بيدها من طلاق الزيلعي في باب الرجعة واذ  
خافت ظهور امرها في التحليل وهبت لمن تنق به ما لا يشترى مملوكا من هاتين الجاهات مع مثله ثم تزوج  
منه فاذا دخل بها وهبه منها وتقبضه فيفسخ النكاح ثم تبت به الى بلديساع واعتز بها  
بان العبد ليس بكفو ويمكن حمله على رضاء الولي او انها لا ولي لها من الاشياء في الفرض الخا  
ان وطئ السيد امته لا يكون محلا لتعين ملك النكاح للتحليل بالنصر من طلاق الدرر والعز  
في باب الرجعة رجل غير رجله وقالان زوج بنتي منك واجتزها جها زاعفها وما تدفع الى  
من المحللة اليك فتزوج الرجل ودفع الدسيمان الى ابنة المدة بقدر وسعه ثم ان اب  
البت لم يجزها ولم يدفع اليها الزوج شيئا هل الزوج ان يرجع عليه بما زاد على دسيمان  
مثلا لا رواية لهذا الا ان صدق الاسلام البردوى وعما الدين النسخي وجمال الدين و  
الصدوق والكبير اليه هان الدين ومشايع بخارايه افتوا على ان الزوج يطالب ابنة المدة بالجهيز  
فان جهز والايسترة ما زاد على دسيمان مثلهما وقد قدرها لهما بالديسيمان كان القامح  
الامام صدق الاسلام البردوى وعما الدين النسخي يقولان لكل دينار من الدسيمان  
ثلاثة دنانير من الجها ز او اربعة دنانير فالزوج يطالب بهذا القدر والايسترة ما زاد  
على دسيمان مثلهما وقال قد استفتينا من بعدهم من مشايخ بخارايه كالفاضل الامام جلال الدين  
والشيخ الامام الاجل برهان الدين فاجابوا كما كتبنا وقالوا لان اختيار مشايخ بخارايه هكذا وفي  
فتاوى طهيرا الدين المصغية انه لا يرجع على ابنة المدة بشيء لان المالة في باب النكاح  
ليست بمقصودة اصلي وفي فتاوى صدر الاسلام طاهر بن محمد بن ورج امدة ودفع اليها  
الدسيمان والابحسان في دهم هل يجزى على ذلك قال الفاضل الامام جلال الدين الكردستاني  
وهو بجها ز وتوا بدخراستن يعرف وعادة من مان والكبير بدخراستها نكده و  
واما دسيمان كه داده باشد طلب كنه هكذا اختيار الفاضل الامام جلال الدين قال

صنف الاول وهو  
المحلل والامة

خاتمة الطهارة  
المحرم من بدنه

وطرقت است  
لا تكون محققا

الدسيمان



اختيار صدر الشهيد ومولا الفاضل الامام فخر الدين فاصحها لا يجبر كما هو جواب الكتاب من القصور  
الحا في الفصل الثالث عشر للزوج ان يضرب امرأته على ربيعة وما معناها على ترك الزينة بعد طلبها  
وعلى عدم اجابتها الى فراشه وهي طاهرة من الحيض والنفس وعلى خروجهما من منزلها بغير اذن  
بغير حق وعلى تركه الصلوة في ربيته وقد بينا في شرح الكنت قولهم وما كان بمعناها لها ان يخرج  
بغير اذن قبل ايقاع المجل مطلقا وبعده اذ كان لها حق او عليها او كانت قابلة او غيالة او  
الذي اياه ابويها كل جمعة مرة ولذي اياه المحارم كل سنة مرة وفيما عدا ذلك من زيادة الاجا وعبادتهم  
والولاية لا يخرج ولا ياذن ولو خرجت باذن كانا عاميين واختلفوا في خروجها للتمتع والمعتد  
المجون بشرط عدم الثزين والتطيق يجوز خلوا الكناج عن الصداق والكناج باقل من مهر مثلها  
الا في صغيرة من وجهها غراب والحد ومجوز وموكله غنية من كناج الاشياء في الف الثاني  
سئل صاحب المنج عن امرأة غاب عنها زوجها مدة سنين وتركها بلا نفقة وكسوة ولم يكن هناك  
منفق شرعي ولا من تستدين منه عليه وجه حاله ومكانه فرفعت امرها للحاكم الشافعي وشهدت  
شاهدان عنده بذلك وسأله فصح تكاها من زوجها الغائب ثم بعد ان نفقتا عندها زوجها  
حق في اخذ فحل الزوج صحيح ولوجها الاول واقام بينة بانها اوصلها نفقتها اليها لا  
تقبل بينة وتكون الزوجة للشارع لا واجاب اذ فصح الكناج حاكم يري ذلك ونفذ نفقة  
قاصر حتى يصح الفسخ والتفويض والتزويج بالغير ولا يرتفع ذلك بحضور الزوج وادعائه انه  
تركها عند نفقة فمدته غيبته واقامة البينة بذلك لان بينة المرأة انه لم يتركها عند نفقة  
اتصل بها القضاء فلا ينقض بعد ذلك بالبينة الثانية هكذا في فتاوى شيخ الاسلام قاري  
الهداية وتبعه شيخنا في فتاواه وافق به لكن في جامع الفصولين وقصر الاسترخاء ونقله عن  
صاحب الذخيرة ان الصحيح لا ينفذ قضاؤه بالفسخ قال لان العجز لا يعرف حال الغيبة لجواز  
ان يكون قادرا فيكون هذا تركا لا نفاقا لان العجز عنه فان رفع هذا القضاء الى قاصر آخر فاجا  
قضاؤه بالصحيح انه لا ينفذ لان هذا القضاء ليس في فصل مجتهد فيه اذ العجز لم يثبت وفي  
الغوايد الزينية اذا قضى في مجتهد فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل نصا صحابنا فيها على عدم  
النفا وجعل منها الوقضى بالتفريق بالعجز عن النفاق غايبا لا ينفذ على الصحيح والله اعلم وفي  
طلاق الدرب والعرب في باب النفقة ان يجوز الفسخ عند الشافعي امران احدهما اعسا الزوج  
فطريقه ان يثبت اعسار عند الحاكم فيمهل ثلثة ايام ويحكمه ما من صبيحة الرابع كذا في غاية القصور  
وثانيهما عدم ايقاع الزوج الغائب حقها من النفقة ولو مواسا انتهى قلت وبالله الامر الثاني المجوز  
فسخ الكناج عند الشافعي قد علم ان جواب صاحب المنج اصح من قول الفصولين لوجود السبب

منه في بعض النسخ

منه في بعض النسخ

الموجب

الموجب للفسخ على قول الشافعي في سؤاله وهو ترك الزوج الغائب زوجته بلا نفقة مع قدرته  
على ايقاعها فيجب ان يفسخ بما اجاب به صاحب المنج فاعلم هذا الخبر فادع لحرره العفو ولو غاب  
عن امرأته غيبة منقطعة وقد كان الزوج بشهادة نفقة يجوز للفاضل ان يفسخ الى شفاعة  
المذهب ليطل هذا الكناج بهذا السبب للفاضل المعنوي ان يفعل ذلك بنفسه ايضا اخذ هذا المذهب  
وان لم يكن مذهبه فانه ذكر في الاصل الفاضل اذ قضى بشئ ثم ظهر انه قضى بخلافه فمذهب ان  
قضاءه نافذ من مكان خزانة الفتاوى في فصل النفقات ولو لم يشرط صحة الكناج في الصغير  
والجنون والرق لا لان علة الاحتياج اليه العجز وهو موجود فيهم ولما علم من كون الولي  
شرط صحة الكناج في الصغير وغيره عدم اشتراط صحة انعقاد كناج اضدادهم فرفع عليه قوله  
فينفذ كناج حرة مكلفة او عاقلة بالغلة بكرا كانت او ثيبا بلاه ولو فان الحرة المكلفة اذا زوج  
نفسها فنفذ به حنفية وابو يوسف ينفذ وفي رواية عن ابى يوسف لا ينفذ الابول وعند محمد  
ينفذ موقفا على ايجازة وليه وعند مالك والشافعي لا ينفذ ولا لولي الاعراض في غير الكفو  
ان شاء فصح وان شاء اجاز ما لم تدوينه واما اذا ولدت من فليس له وليا حق الفسخ كذا يضع  
الولد بعدد مربيه كذا في الخلاف ولكن ذكر في مبسوط شيخ الاسلام ان المرأة اذا زوجت نفسها  
من غير كفوف علم الولي بذلك فسكت حتى ولدت اولاد ثم بداه له ان يخاصم في ذلك فله ان يفرق  
بينهما لان السكوت انما جعل رضاء في حق الكناج في حق البكر نصا بخلاف القياس كذا في النهاية  
وروي عدم جوازه رواه حسن بن عمار حنفية لان كثير من الاشياء لا يمكن رفعه بعد الوقوع  
ويبقى افساد الزمان من كناج الدرب والعرب في باب الولد ولما وجت نفسها بلاه اذن الولي  
من غير كفوف يفسخ في زمانا بر رواية الحسن عن الامام انه لا يجوز الكناج لان كل قاصر لا يعول ولا كل  
شاهد يعول ولا كل افع يدفع ويرفع فكان الاحتياط في ابطال الكناج حتى لو طلقها زوجها  
نفا فافترس وجت غير كفوف ودخل بها الزوج الثاني لا يحمل له قول لان ليس بكناج صحيح في المختار  
واختار صاحب الاسرار قول محمد هنا قلنا وذكر برهان الدين فخر الائمة ان الفتوى في جواز  
الكناج بكل كانتا وثيبا على قول الامام الاعظم لقوة دليل الامام قال انه تعالى فلا تعضلوهن  
ان ينكحن ازواجهن الآية من كناج البرارية قبل الفصل السادس في الصغيرة ابوها ثم  
الجدة وان علوا ثم الاخ لا يوين ثم الاب ثم بؤهم على هذا الترتيب ثم العم لا يوين ثم الاب ثم بؤهم  
على هذا الترتيب ان لم يكن عصبة فمولا العناقة الرجل والمرأة سواء وكذا الاولاد هم في سواء  
ثم عصبة مولا العناقة ثم ذووالارحام والاخت مقدم على الام حال عدم العصبة من  
كناج شرع الوفاة ويجوز الكناج للصغير والصغيرة اذان وجهها الولد بكرا كانت او ثيبا والولي

غير امرأة

الولي

الولي

في اولها

جواز الكناج



هو العصبه فان زوجها الاب والجد فلهما خيارها بعد بلوغها لانها كامرأة الرأى وافر الشفعة  
فيلزم العقد بما شرتهما وان زوجهما غير الاب والجد فلكل واحد منهما الخيار اذ بلغ ان شاء اقا  
على الكاه وان شاء فسخ وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا خيار لهما اعتبارا  
بالاب والجد من كاه الحائض وللولى الكاه الصغير والصغيرة ولو كانت ثيبا ولم يكاه  
ولو كان بغير فاحش او بغير كفوا كان الولد ابا او جد لم يعرف منها سوا الاختيار وان عرف  
لا يصح الكاه كذا في فتح القدير وان كان المزوج غيرهما لا يصح الكاه من غير كفوا وبغير فاحش  
اصلا وان كان الكاه من كفوا وبغير المثل مع ولهما خيار الفسخ بالبلوغ والعلم بالكاه بعد  
البلوغ وقوله غيرهما من اول القاضى والام حتى اذ زوج احداهما ثبت الخيار هو الصحيح وعليه  
الفقوى والمجوز والمجوزة كالصغير والصغيرة لهما الخيار اذ عقلا في تزويج غير الاب والجد  
ولا خيار لهما فيهما والابن كاحدهما في تزويج بشرط القضاء يعنى اذا اختار الصغير او الصغيرة  
الغرفة بعد البلوغ لا يثبت الفرقه ما لم يفسخ القاضى الكاه بينهما من كاه المنيق في باب الولد سئل  
صاحب المنهج عن تزويج بنت بكر بالغة عاقله من ابها او جدتها بغير اذنها ولا رضاها فهل هذا  
العقد نافذ واجاب العقد المذكور غير نافذ موقوف على ايجازتها فان ايجازتها جاز وان ردت بطل  
حيث كانت بالغة وباتم العاقد بآثارها على ذلك ويلزم الزوج من المثل بوطئها ولا حد عليه في  
ذكر شبهة العقد لكن اذا كان عالما بالحرمة بعزها بما يليق بحاله هكذا قرر الزيلعي والله اعلم  
المسائل التي يكون السكوت فيها كالنطق الاول سكوت البكر عند استمارة ولها قبل الزوج وبعد  
الثانية سكوتها عند قبض مهرها الثالثة سكوتها اذا بلغت بكرا من الاشياء في الفلن الاول اق  
ولى صغيرا وصغيرة او وكيل رجل وامرأة او مولى العبد بالكاه لم يصدق واحد منهم عند  
ابى حنيفة لكنه اقرار على الغير الا ان يشهد الشهود على الكاه او يدرك الصغير والصغيرة فيصدق  
ام الولد المقر او يصدق الموكل وكيله والعبد مولا فيبقى بالكاه وقال لا يصدق كل واحد  
منهم كذا كذا كما يصدق مع شهادته الشهود على الكاه او مع تصديق الصغير والصغيرة بعد بلوغها  
او تصديق الموكل والعبد فان قلت كيف تقام بينة الاقرار من الولد عند ابي حنيفة قلت قالوا  
القاضى ينصب خصما عن الصغير حتى ينكر فقام البينة على المنكر كما اذا اقر الاب باستيفاء بدل  
الكتابة من جد ابنه الصغير ايصق الابينة فالقاضى ينصب خصما عن الصغير فقام عليه البينة  
كذا في الجهر من كاه المنيق في باب الولد لم ينفق كاه العبد والامة والمكاتب والمكاتبه و  
المدرسة وام الولد الا باذن السيد واجازته من كاه الكثر ولا اجبار عبده وامة على الكاه  
معنى الاجبار رهنها نقا ذه علمها بلو رضاها من كاه الذرية والغرب في باب كاه الرقيق

زوجها الاب والجد  
لا خيار لهما

مسائل الزيلعي  
فيما لا تنطق

مسائل الزيلعي  
فيما لا تنطق

قالوا

قالوا ان القاضى لا يزوج البتيم واليتيم الا عند عدم ولي لهما في الكاه ولو ذارحم محرم  
او اما ومعتقا العتق قد يكون وليا في المال والكاه وهو الاب والجد وقد يكون وليا في الكاه  
فقط وهو سائر العصباء والام وذو الارحام وقد يكون في المال فقط وهو الوصي الاجنبى  
قاعدة الولاية الخاصة اول من الولاية العامة والعن الاول من الولاية الخاصة القاضى اذ ان زوج الصغيرة  
من نفسه فهو كاه بل ولى لان القاضى رعية في حق نفسه وكذا اذ ان زوج من ابنه لا يجوز لانه بمنزلة  
الحكم وحكم القاضى في ذلك باطل بخلاف سائر الولاية حيث يجوز لابن العم ان يزوج ابنة عمه من  
نفسه او ابنه من كاه البرارية ذكرته كاه الفتاة الصغيرة القاضى اذ ان زوج الصغيرة من ابنه  
كان باطلا ورأت في فتاوى الفضل القاضى اذ ان زوج بنته صغيرة من ابنه ان جعل للقاضى  
تزوج الصفا ينظر ان كان الابن صغيرا لا يجوز بل خلو عند علي ثانيا وان كان الابن كبيرا اجاز عند ابي  
حنيفة ولم يجوز عندهما في واقعنا الناطق اذ ان زوج القاضى البتيم من نفسه لا يجوز تكاحه والقاضى  
اذا تزوج الصغيرة من نفسه كان هذا كاهها بغير ولى لان القاضى رعية في حقها وانما الحق للذي  
فرقه وهو الولد والوالدة في حق نفسه رعية ايضا وكذا الخليفة في حق نفسه رعية ايضا كذا ذكر في  
بعض الفتاوى من الجامع الصغير مسائل الكاه كذا في كاه الخلاء سئل صاحب المنهج عن زيد  
زوج ابن ولده الصغير من بنت بكر فمات قبل بلوغه على العاقد من المهر اذ لم يكن للصغير  
مال وان كان هل يدفع منه مهرها ويجوز كاه الجدة مع وجود اب الصغير اجاب اذا كان ابو  
الصغير موجودا حاضرا فولاية الكاه له لا للجد فكاهه موقوف فان اجاز له الاب جاز فان لم  
يطل فليس على الجدة شيء من المهر ولا على الاب الا اذا ضمنه فيلزم على الضامن ويوفى المهر من تركته  
الصغير ان كانت له والا فلا كما في شرح الجمع لابن الملك والله اعلم غار وعصل او كان الاب و  
الجد فاسقا فللقاضى ان يزوجها من كفوا من كاه البرارية ورضا البعض كالكل اى رضا  
بعض الاولياء كرضا كلهم حتى اذا عقد واحد منهم لم يقدر والباقي على فسخه لما استوفى في  
الدرجة واما اذا كان بعضهم اقرب من العاقد فله فسخه لا بعد اى يجوز للولى الابعد  
التزوج بغيبه الاقرب بغيبه منقطعة يعنى مسافة القصر وعليه الفتوى كذا في الكاه وقيل ما لم  
ينظر الكفر الخاطى بالحرمة ولا يبطل بحدوده يعنى بعد ما ثبت الولاية لا بعد اذ ان وجهها ثم حضر  
الاقرب ليس ان يفسخ لان العقد عقد بولاية تامة وقد حصلت القدرة على الاصل بعد  
حضر المقصود بالخلع من كاه الذرية والغرب في باب الولد والكفوا اذا غاب الولد الاقرب بغيبه  
منقطعة كان لا بعد ان يزوج الصغير والصغيرة وحده الغيبة المنقطعة احتيارا لما في  
الشهر والصحيح ثلثة ايام وهو مسير سفر وبه يفتى ولو نكحها الغائب حال غيبه هل يجوز

الولاية الخاصة  
من الولاية العامة

بكر كاه الجدة  
مع وجود الاب

رضا بعض الاولياء  
كرضا الكل

غاب الولد الاقرب  
بكونه لا يوجد



الكفاة لا رواية في هذا وكان الفقيه ابو جعفر يقول بان نكاحها فان زوجها الابعدهم ظهر ان  
الاقرب كان مخفيا في المصالح نكاح الابعدهم مرة تزوجت فلما وليا ان يرفعوا الامر الى القاضي  
حتى يفسخ العقد ما يدون فسخه لا يفسخ ويكون فرقة بغير طلاق حتى لا يجبر عليه شيء من المهران لم  
يدخلها وان دخل بها او خلاها فلها المهر من نكاح خزانة الفتاوى في فصل تزويج الصغير  
والصغير الوليان المستويان اذان وجامعا قبا جان الاول دون الثاني وان زوج كل واحد منهما  
من رجل فوقعهما معا فلا يعرف الاول ايها بطل العقدان من نكاح النفع الوسائل في مسائل تزويج  
الصغار اذان يتزوج بها ويخضع من ولياها تدرك كل ان ينزولها من نفسه ثم يقول بحضرة  
الشهوت تزوجت المرأة التي جعلت امرها الى بصدق لدا جوزه المضاف ان كان كفوا وذكر  
الخطوان ان المضاف رجل كبير في العلم يعصم الاقتداء به من الاشياء في الفقه الخامس الابن اذ بلغ  
يختار بين ابويه وقبل البلوغ الاب احق اذ بلغ سبع سنين وعليه الفتوى من نكاح الكثر اذ  
بلغ الابن يختار بين ابويه فان اراد ان ينقل ذلك من نكاح مينة المفتى اذ بلغ الابن شيئا  
فدان ينقل بالسكنى وليس لبيان يضمن اليه بغير اختيار من نكاح الزيلعي في باب الخصانة ولو  
اختلف الزوجان في سنة الولد فقالت الام هو ابن ست سنين وانا احق بما ساكه وقال الاب  
هو ابن سبع سنين وانا احق به فان القاضي لا يخلط احدهما لكن ينظر الى الصغير ان رأى يستغنى  
عن الام بان يأكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده يدفعه الى الاب والا فلا من نكاح  
الغلام وقد استغنى سبع سنين في الغلام قدرة المضاف وبه يفتى كذا في الكفاة من  
نكاح الدر والعرب اذ بلغت حد الشهوة لا يقع للمحاضنة حق المحضنة ويكون العصة اول  
بها يقدم الاقرب فالاقرب وهذا قول محمد وعليه الاغنى من نكاح الخلاصة واما قبل بلوغها  
تسع سنين فلا تكون مشتهة وبه يفتى من نكاح الدر والعرب وفي النواذر عن محمد انها اذا  
بلغت حد الشهوة فالاب احق بها وهو قول ابو يوسف وتكلموا في حد الشهوة وقال ابو الليث انها  
لا تستهين ما لم تبلغ تسع سنين وعليه الفتوى من نكاح محض المحضنة وبعد ما استغنى الغلام وبلغ  
المحاربة فالعصة اوله يقدم الاقرب فالاقرب من نكاح الخلاء الاب لو دفع الصبية الى الزوج وهو لا  
تصلح للمعاينة ثم رجعت الى بيت الاب فقال لا ادفعها حتى تصلح للمعاينة فلا بد من نكاح حرارة  
المعتبين وفي الجعنين كبر تزوج بنت سبع وخافت الام انها ان سلمتها اليه قصدها وتقررت  
به ضمنها اليه نفسها وتزويجها اليه ان تحمل الجماع دفعا للضرر عن الصغيرة من نكاح البرازية قال  
في البرازية العبرة بالطاقة عند اكثر المشايخ لا بالسنة فان كانت الطوى يدخلها والة فلا  
يمنع من ذلك كما هو عليه مشايخنا انتهى وفي الفتية الصغيرة اذ لم تكن مشتهة ولها زوج

الفقه فرقة  
بغير طلاق

نكاح

نكاح

اختلاف الزوجان  
في سنة الولد

ان الشهوة

الاب لا يفسخ  
نكاحه

العورة والظافة  
لا بأس

لا يسقط

لا يسقط حق الام في حضانتها مادامت لا تصلح للرجاء الا في رواية عن ابو يوسف اذا كانت تصلح  
للاستئناس بها انتهى لكن في البرازية طلب زوج الصغيرة من الولي تسليمها اليه للمواصلة وهي لا  
تتحمل الجماع ورضي الاب بالتسليم وابنت الام فالمعتبة ضاء الاب رضاء الام لان الولاية له  
فان ابيه لا يجبر انتهى ولعل تسليمها اليه للمواصلة مع انها لا تطبق الجماع برضاء الاب متفرع على  
قول ابو يوسف واما عندهما فليسلم له طلبها للاستئناس مادامت لا تصلح للرجال من  
نكاح المصح وقدر جوابان غير الاب والجد اذان زوج من غير كفوا لا يجوز النكاح وكذا اذا  
زوج بعين فاحض كذا في صدر الشريعة من نكاح المصح واما الكفاة في الفتوى فمعتبة عندهما  
حتى ان الفاسق لا يكون كفوا لبنات الصالحين وقال محمد يكون كفوا اذا كان فاسقا يصنع  
ويستخر لغيره او يخرجه سكرانا واما الكفاة فمعتبة كالحائض والحام والكاسر والدباغ  
لا يكون كفوا لبنت عطارا وبزازا وصراف واما الكفاة في العقل فمعتبة حتى لا يكون  
المجنون كفوا للعاقل واذا زوجت نفسها من غير كفوا فلولها ان يفارق بينهما وان زوجت  
باقل من مهر مثلها فلولها طلب التكميل والتفريق عن ابيه حنفية وعندهما النكاح جائز  
بما رخصت به فان طلقها قبل الاعتراض والدخول وجب نصف النكاح من نكاح الزوجين  
البرها قال الشيخ الامام علي بن محمد البرزدي الفقيه يكون كفوا للعلوي لان شرف الحسب  
فوق شرف النسب لا يفسخ العقد بعدم الكفاة الا ان رأى القاضي ذلك لانه مجتهد فيه  
ولا يكون هذا الفسخ طلاقا وان كان ذلك قبل الدخول والخلو يسقط كل المهر ولا عذر  
عليها وان كان بعد الخلو المصححة كان عليه كل المهر ونفقة العدة ولا يسقط حق الفسخ  
للولي بسكوتة بعد ما علم وان طال الزمان وان قضى من ها وجهها بطل حقه من نكاح  
الحائض المهر اليه يعني العجم كذا رجل برجل اي لا يعتبر بينهم وليسوا بكفو للعرب وتعتبر  
ايض حرة فصدرا ومعتق ليس كفوا لحره اصلية ولا معتق ابوه كفوا لذات ابوين حزين  
وتعتبر ايض ديانة فليس فاسق كفوا لصاحبة او بنت صالح وتعتبر ايض مالا فالعاجز عن  
المهر المجمل والنفقة ليس كفوا لفقيرة فالقادر عليها اي المهر والنفقة كفوا لذات اموال  
عظام لعدم العبرة بالغنى العجمي العالم كفوا للعرب المجاهل والعالم الفقير اي غير الغنى  
لما عرفت انه يجب ان يقدم على المهر المجمل والنفقة كفوا للمجاهل الفقير لما عرفت ان الغنى  
غير معتبر للعلوي ام العالم الفقير كفوا للعلوي لما عرفت ان شرف العلم يقاوم شرف  
النسب والعروتي للمد كفو تزوجت امرأة ونقصت من مهر مثلها للولي ان يتم المهر  
او يفارق بينهما لانها الحق العار بالاولياء لانهم يتفاحرون بمهر مثلها ويعتبرون

الكفاة في الفتوى

الكفاة في الفتوى

الكفاة في الفتوى

نكاح

الاب لا يفسخ  
نكاحه

العورة والظافة  
لا بأس







في حق الزوج

اذ اختلف الزوجان في متاع البيت قام النكاح بينهما او لا فالقول فيما يصلح للنساء كتيار النساء و  
الخلخال والاساور والخواتيم النساء قول المرأة مع ميمها انتهى سئل صاحب المصنف عن تزويج امرأة  
وبعث اليها ثيابا ثم ماتت المرأة وقال الزوج بعثتها عارية وقال ابوها بل بعثتها لمهرها المعجل  
فصل القول للاب بام للزوج واجاب القول قول ابائها وبرث من المفقود وان اشهد الزوج على انه  
بعثها عارية واقام بينة على شهادته بذلك تقبل بينته والله اعلم كذا في حق المقتضى المفتى  
بالديار المصرية بعث اليها شيئا ثم خلفا فقالت هدية وقال مهر فالقول مع ميمه ان لم يكن  
لها بينة لانه المملوك فكان اعرف بجهة المملوك كالمالك المملوك اصله وكذا اذا قال او عدك هذا  
الشيء فقالت بل وهبته له ولان الظاهر شاهد له لانه اداه المهر واجب والا هدايا تبرع و  
الظاهر انه يسمى في اسقاط الواجب عن ذمته الا فيما هي له كل فان الطعام المهيأ لكل كالجوز  
واللحم المشوي لا يكون مهورا بخلاف الظاهر كذبه فالقول فيه قولها ولما سائر الاموال فقد يكون  
مهورا وقد يكون هدية فالله البيا خطب بنت رجل وبعث اليها شيئا ولم يز وجها ابوها فاما  
بعث للمهر بستره ام عينه قايما وان تغير بالاستحالة لا سلطان قبل المالك فلا يلزم في مقابلة  
ما انتقص باستحالة شيء او قيمته هالك لانه معاوضة ولم تتم فحان الاسترداد وكذا كل ما بعث  
هدية وهو قايما دون الهالك والمستهلك لان فيه معنى الهبة من نكاح الدبر والعرف في باب المهر  
تزوج امرأة وبعث اليها هدايا وعوضت المرأة لهدايا وعوضا وزفت اليه ثم فارقتها فقال  
الزوج كنت بعثت ذلك عارية وان دان يترى وان دنت المرأة استرداد العوض ايضا فالقول  
قول الزوج في متاعه لانه انكر المملوك وللجدة ان تسترد ما بعثت عوضا لانها تزعم انها بعثت  
عوضا للهبة فكان لكل منهما الاسترداد من نكاح الظهيرة تزوجها وبعث اليها هدايا وعوضته  
وزفت اليه فقارقتها وقال ما بعثته كله عارية فالقول له في متاعه لانه ينكر المملوك ولها  
اخذ ما بعثته لانها زعمت انه عوض للهبة فلما لم تكن هبة لم يكن ذلك عوضا فلكل منهما اخذ  
ودفع قبل هذا المصيرحت حين بعثت اية عوض ولو لم تصرع ولكنها فوتت كان هبة وبطل  
بينهما ولو استهلك ما بعثت الزوج اليها وانكر الهبة وحلف ينبغي ان يجوز له التضييع لان  
حكم العارية كذلك وكذا لو اختلف الزوج ما بعثته اليه ينبغي ان يجوز لها التضييع من ميمها الحكم  
في البائن الحادى والاربعين في فصل في دعوى الجاهل سئل صاحب المصنف عن تيم صغير له عمة و  
اقامها الغاضى وصيا عليه زوجته من ابنة زيد صغير بوليها عليه هل هو صحيح ام لا  
واجاب المصنف لا يمكن ان يكون وليا لمملوك وان لم يكن ثم لم يغير العمة  
فالولاية لها فاذا زوجته بمهر المثل لا يغني فاحش مع ذلك والله اعلم رجل تزوج ابنة

وجهرها

الوصى لا يمكن

وجهرها فماتت فزعم ابوها ان ما دفع اليها من الجاهل امانة وان لم يهر لها وانما اعاد منها  
فالقول قول الزوج وعلى الاب البينة لان الظاهر شاهد له لان في الظاهر ان الاب اذا زوج  
بنته يدفع اليها بطريق التمليك والبينة الصحيحة في ذلك ان يشهد عند التسليم الى البنت ان  
انما اعطيت هذه الاشياء لابنتي عارية او بكت نسخة معلومة وتشهد الابنة على اقرارها ان  
جميع ما في النسخة ملك والى عارية منه في يدى لكن هذا للقضاء يصلح لانه حياط الجوان  
انه اشترى هذه الاشياء في حالة الصغر لها فهذا الاقرار لا يصير للاب فيما بينه وبين الله تعالى  
والاحتيا ان يشترى ما في هذه النسخة بمن معلوم ثم ان البنت تترأته عن الثمن كذا في العارية  
من نكاح الدبر والعرف في باب المهر جهرا بنته بجهان وسلمها ذلك ليس له الاسترداد منها وبه  
يفتى كما في العرف عن باب المهر جهرا بنته ثم ادعى ان ما دفع لها عارية وقالت هو تمليك وقال  
الزوج ذلك بعد موتها ليرث منه وقال الاب عارية فالقول للزوج او البنت ان كان العرف  
مستمر ان الاب يدفع مثل جهان لا عارية وان كان مشتركا فالقول للاب في العارية قال  
صدر الشهيد والمختار للفتوى انه ان كان العرف مستمر ان الاب يدفع اليها جهان لا عارية كما  
في ديارنا فالقول قول الزوج وان كان العرف مشتركا فالقول قول الاب انتهى ومثله  
في فتح القدير والتجسس والذخيرة والام كالاب في تجهيزها وبه صرح قاضي الهداية في فتاواه  
حيث قال ان الام كالاب في هذا الحكم وان يقبل قولها انه عارية كالاب لان يقوم دلالة على  
انها يدفع ان ذلك ملكا لا عارية ولو دفعت في تجهيزها شيئا من ائمة الاب بمحضرة وعلم  
وكان ساكتا وزفت الى الزوج فليس له ان يترى ذلك من ابنة لان سكوتة نزل منزلة الاذ  
للام في ذلك الجريان العرف به وكذا لو انفقت الام في جهانها ما هو معتمد والاب ساكت لا  
تضمن الام ما انفقت كما ذكرنا كذا في القينة وفي الولو الجية اذا جهز الاب ابنة ثم ماتت وبقيت  
العورة يطلبون القسم منها فان كان الاب اشترى لها في صغرها او بعد ما كبرت وسلمها اليها وذلك  
في صحة فلا سبيل للورثة عليه ويكون للابنة خاصة انتهى نفق رجل على معتدة الغير بشرط ان  
يتزوجها اذا انقضت عدتها ان تزوجه لا رجوع مطلقا وان ابت ان تزوج به فلا الرجوع  
ان كان دفع لها وان اكلت معه فلا مطلقا وبه في مولانا صاحب البحر قال في فصول العارية وهو  
الاصح وبه يفتى من نكاح المصنف في باب المهر زوج ابنة امرأة ثم بعث اليها هدايا وما لابن قبل الزفاف  
فالمفقود كان هالك لا يرجع لانه هبة وان كان قايما ان كان من مال الابن وبعث برضا الابن لا يرجع  
لان الموت مانع وان من ماله يرجع واذا بعث المرأة ابنة ثيابا ثم ادعى انه امانة يصدق وكذا بعد  
موتها خطب بنت غيره فقال ان نقدت المهر المهر المهر زوجهها متى وكان يهدى اليه هدايا ففقد المدة



ولم ينقد ولم يز وجها منه له اذ يستر ما دفعه على وجه المهر ان كان قايما او قيمة ان كان هالكا  
وما كان قايما من الهدية يرجع به وما كان منها هالكا او مستهلكا لا يرجع مطلقا او قيميا لانه في معنى  
الهدية من تكاثر البرزانية وفي الفناوى الظهيرية ما دفع الى ولي المرأة من مال يقال لها اغريق  
وتمتلك فله ان يرجع فيه ولو دفع الى اجنبى لا يجوز له الرجوع لانه كالأجر له بمقابلته سعيه  
المراد والاجنبى هو الذى لا يقدر بالمنع اما اذا قد كان حكمه الاوليا وذكر قد اقام الدين في شرع  
الهدية الضيافة من الطرفين تبرع والهدية التجارية بينهما كذا ذكر في الانعقاد وغيره سواء ولو استهلك  
الزوجته ما بعث الزوج اليها فانكر الهدية وحلف بغير ان يجوز له التفتين لان حكم العارية  
كذلك وكذا لو ائتمن الزوج ما بعثته اليه بغير ان يجوز لها التفتين وفي الحائنة اذا دفع رجل الى  
رجل شيئا لابنته الصغيرة او الكبر على ان يزوجها عليه يصير الشيء المدفوع بمنزلة المهر فليس له ان يرجع  
فيه ولو دفع الى جد لها وكانت في عياله يصير بمنزلة المهر فليس له ان يرجع فيه ولو دفع الى امها  
ان كانت في حضانتها وعياله يصير بمنزلة المهر وليس له ان يرجع فيه ولو دفع الى العصباء او الولد  
ولست في عياله فله ان يرجع فيه لانه يصير رشوة فان كان الشيء دراهم او دنانير فله الرد ان كان  
قايما ومثله ان كان ضايعا وكذا المثل وان كان حيوانا بدفعه ان كان قايما وقيمة ان كان ضايعا  
يوم القبض وقال ابو حنيفة ان كان ذلك الشيء حيوانا بغير قيمة يوم قبضه ان هلك بفعله  
وان هلك بغير فعله لا يضمن لانه امانة في يده من تكاثر جامع الفناوى في باب المهر ولو اعطى  
الزوج شيئا لا قار بالمهر وهو غير المهر فان كان قبل تسليمها اليه فليس للزوج ان يستره  
لان حق المكاملة كاجرة الدال وان كان عند التسليم او بعده فللزوج ان يستره لانه رشوة  
من تكاثر العيوالات اية ان يزوجه الاخت الا ان يدفع اليه كذا دفعه لانه يأخذ منه قائما او هالكا  
لان رشوة وعلى قياس هذا يرجع بالهدية والا لا من تكاثر البرزانية ولو خطب امرأة في بيت  
اجها فابرا يدفعها اليه حتى يدفع اليه دراهم فدفعها وزوجها يرجع بما دفع لانها رشوة من  
جامع الفناوى في باب تكاثر قرة وامة ومكاتب ومدبر وام ولد على اجازة المولى فان اجاز  
نفقة وان ردة بطل فان نكحها بالاذن فالمهر والنفقة عليهم اى على القن وغيره ويسقطان  
بموتهم اى المهر والنفقة لغوات محل الاستيفاء والمهر على القن بعد العتق ان كان المهر بعد الملاء  
وان كان به اى بالاذن تعلق المهر برقبته اى القن فدفعها للضره ههنا فان ذمته ضعيفة فلولم  
يتعلق برقبته لتضررت بخلاف ما اذا تزوجت بلا ذن مولاه ودخل بها حيث لا يباع به  
بل يطالب بعد العتق كما اذا الزمته الدين باقراره وبيع قن فيها اى في المهر والنفقة لا غير كذا يباع  
في النفقة مالا من تكاثر المنع في باب تكاثر الرقيق ومهر الامة حتى سدها من الاشياء وقاعدة

المرأة لا يدخل تحت اليد قلت الرقيق سواء كان رقدا وافرأموها قصا كما في القن او ناقصا كما في المدبر و  
المكاتب وام الولد لا يكون وانما كما في الفريضة والرجل اذا اشترى جارية يتزوجها احتياطا كما في  
المعتبرات ولو ما عنها او طلقها لا يستحق شيئا من المهر للتلازم وجوب ماله من المهر عليه كما في  
تكاثر الرقيق من كتبهم للمعتدة والتزويج لا يخرجها عن ملكه اذ لو اخرجها لم يبق الاحتيا لانه  
لا يحصل الا بالشرء والتزويج جميعا لكن لو اعتقها ثم نكحها ومات عنها او طلقها استحق  
المهر وترت منه كالمرة الاصلية انتهى سئل ابو السعوى عما اذا تزوجت من سبيها من دار  
الحرب وخرجها معها الى اهل بطن وطى الزوجة لمن يشترىها واجاب الزوجة قائمة بينهما  
لزوجها معا ولا يخل وطئها لمن يشترىها اما لو سبي احدهما ثم سبي الآخر وخرجها اليها منه  
متفرقين فتقع البيوتة بينهما فيخل وطئها لمن يشترىها بغير عتق والله اعلم لو خرج احد  
الزوجين اليها مسلما او ذميا واسلم او عقد عقد الزمة في دارنا او سبي وادخل فيها وقعت  
الفرقة بينهما ولو سبيها معا لم تقع من الدين والفريضة ولو تزوج امرأته من عبده هل لا  
يجب المهر اختلف المشايخ فيه منهم من قال يجب المهر ثم يسقط لان وجوبه حق الشرع ومنهم من  
قال لا يجب وهو الاصح كما في الولو اجبة لا محالة وجوبه للمهر على عبده لاقتضائه ايجابا له عليه  
وبيع في المهرمة لا اكثر منها فلو بيع ولم يف ثمنه بالمهر لا يباع ثانيا وبطالب بالباقي بعد  
العتق فلو باعه بيده بعد ما تزوج امرأة فالمهر برقبته تدبر معه ابن ما دار كدين الاستهلا  
وظاهر ان المولى يملك بيعة مع تعلق المهر برقبته مطلقا لكن في جواهر الفناوى رجل تزوج غلاما  
ثم اراد ان يبيعه بدون رضاها فان كان عليه المهر ليس له ان يبيعه بدون رضا المرأة و  
هذا كما قلنا في العبد الملاء ذون المديون اذا باعه بدون رضا الغريم ولولاء الغريم الفسخ  
فان يفسخ البيع كذا ههنا اذا كان عليه المهر لان المهر دين انتهى وقول المولى لعبده  
طلقها رجعية اجازة لا طلقها او فارقتها اى اذا تزوج عبدا بغير ذن مولاه فقال المولى  
طلقها رجعية فواحدة لان الطلاق الرجعي يقتضى سبق النكاح بخلاف طلقها اذ يمكن ان  
يكون المراد اتركها وهذا المعنى اليق بالعبد المتمرد واما فارقتها فهو اظهر في هذا المعنى  
من تكاثر المنع في باب تكاثر الرقيق واجازة النكحة الكفار وقال مالك لا يجوز لان في تكاثر  
شرط الجواز متفقة ولنا قوله ام انما ولدت من تكاثر لامن سفاح ولو لا صحت عندهم  
لما قال من تكاثر المجمع في فصل في تكاثر اهل الشرك قال ابو حنيفة في اذا تزوج الذمى ذمى  
على ان لا مهر لها لم يجب شيء ولو تزوجها الفاض لا يقضى لها شيء وكذا الداسي وقال  
يقضى لها مهر المثل لان النكاح لم يشرع الا بالمال من تكاثر المنظومة لابن الوهبان ويجب مهر



المثل عندهما في ذمتهما ذمى وما عنها وطلقها من كتاب الدرر والفهر في باب المهر الذميمة  
اذا نكحت بغير مهر ثم اسلما وكانوا يدينون ان لا مهر لها فلا مهر من الانشاء في احكام عيبوبة  
الحنفية من الفن الثالث نكح ذمى ذميمة او حرمة حرة ثم ادى في دار الحرب بلامهر بان سكتا  
عنه ونفاه وذا جاز عندهم فوطت او طلقت قبل الوطى او ما فلا مهر لها فثبت احكام  
الكتاب في حقهم كالمسلمين من وجوب النفقة في الكتاب ووقوع الطلاق ونحوهما من العدة و  
التوارث بالكتاب كالشبهة بنوت خيار البلوغ وحرمة نكاح المحارم والطلاق الثالث كما في  
تبيين الكفر وقائده عدم المهر في هذه المسائل انهما الواسلما واحدهما وتزافعا واحدا  
الينا لا يحكم به كذا في البحر وان نكحها بحر او خنزير عين ثم اسلما واسلم احدهما فلها ذكروا  
غير عين قيمة المهر والمثل في الخنزير لان الحر عندهم مثل كالمحل عندنا ولا يخل اخذها فايها  
القيمة يكون عوضا عن الحر واما الخنزير فمن ذوات القيم عندهم كالشاة عندنا فايها القيمة  
لا يكون عوضا فيجب مهر المثل عوضا عن الخنزير من كتاب المهر في باب المهر قلت فهذا صريح  
فيما اذا نكح ذمى ذميمة بمهر معين من المال المستقوم يلزمه ذلك المهر لها بالاولوية انتهى  
**باب المحرمات** رجل تزوج امرأة فشهدت امرأة انها ارضعتها لا تثبت الحرمة بقولها  
وان كانت عدلة وان تنزهه كانا افضل وقال مالك تثبت الحرمة بشهادة امرأة واحدة  
لانها من باب الديانة فثبت بقول الواحد كالمواشري لها فاخبر عدلانه ذميمة المجوسى  
يحرم عليه وانا نقول هذه شهادة قامت على وال ملك الكتاب فلا تثبت الحرمة رجل  
تزوج امرأة فاخبر مسلم ثقة وامرأة انها ارضعتا من امرأة واحدة قال في الكتاب  
احب الي ان ينزعه فيطلقها ويعطيها نصف المهر ان لم يكن دخل بها وانما ينزعه احتياطا  
حرمة الوطى فيطلقها كذا تنق معلقة ويعطيها نصف المهر قبل الدخول والكل بعده من  
كتاب الحائض وفي الحائض تزوج امرأة فشهدت امرأة انها ارضعتها لا تثبت الحرمة بقولها  
وان كانت عدلة وان تنزهه كانا افضل وان شهد بذلك امرأتان او رجل عدل فكذا  
وكذا اربع نسوة فليست امل عند الفتوى من كتاب مجمع الفتاوى في باب المحرمات ولا حلق بين  
رضيعي ثدى وانا اختلف في ما بينهما وانما يثبت الرضاع بما يثبت به المال ولو قال هذه اخي  
من الرضاع ثم ادعى الخطأ صدق من رضاع ملحق بالاجر لكن ذكر فيها صغير وصغير بينهما  
شبهة الرضاع ولا يعلم ذلك حقيقة قالوا لا باء من الكتاب بينهما هذا الم يخبر بذلك احد  
فان اخبر عدل ثقة يخذ بقوله ولا يجوز الكتاب بينهما وان كان المخبر بعد الكتاب وهي كبران  
فالا حوط ان يغار فيها ذكره صاحب البحر في فرائده من الفن الثالث رجل تزوج امرأة وثقت

المهر الذميمة

باب المهر

مهر المهر

مهر المهر

فقلت

امرأة انا ارضعتها في علي ريعنا وجه ان صدقها الزوج او كذبها او كذبها الزوج وصدقها  
المرة او صدقها الزوج وكذبها المرأة اما اذا صدقها ارفع الكتاب بينهما ولا مهر لها ان لم  
يكن دخل بها وان كان دخل بها لها مهر المثل وان كذبها لا يرفع الكتاب ولكن ينظر ان كان اكثر  
راية انها صادقة في اخبارها يتفرقها احتياطا وان كان اكثر راية انها كاذبة في اخبارها يسلمها  
وان كذبها الزوج وصدقها المرأة لا يرفع الكتاب ولكن للمرأة ان تستخلف الزوج ما تعلم اني  
اخترت من الرضاع فان تكل فرق بينهما وان حلف في امرته وان صدقها الزوج وكذبها الزوج  
ارفع الكتاب ولا يصدق الزوج في حق المهر ان كانت مدخولة بها يلزم مهر كامل وان كانت غير  
مدخولة بها يلزم نصف المهر من كتاب خراتة الفقه ولو اقر بجمعة مصاهرة يؤخذ به ويفرق  
بينهما وكذا اذا اضاف ذلك الى ما قبل الكتاب بان قال لامرأة كنت جامعته امك قبل نكاحك  
يؤخذ به ويفرق بينهما ولكن لا يصدق في حق المهر دون العقر وقبل الدخول يجب نصف المهر  
لان اقر على نفسه وعليها فيصدق فيما عليه ولا يصدق فيما له والا صرح على هذا الاقرار ليس بشرط  
حتى لو رجع عن ذلك وقال كذبت والفاض لا يصدق ولكن فيما بينه وبين الله تعالى ان كان كاذبا  
فيما اقر لا يحرم امرته وذكر محمد في كتاب الكتاب اذا قال لامرأة هذه اخي من الرضاعة ثم اراد  
ان يتزوجها بعد ذلك وقال اخطأت في ذلك فلا ينزعهما استحقا وجه الفرق بينهما انه  
هناك اخبر عن فعله والخطأ فيما هو فعلنا ودر فلا يصدق فيما في الرضاع ما اخبر عن فعله  
فان ما يتذكر وهو انه انما سمع من غيره والخطأ فيه ليس بناور فصار كالمكاذب اذا اقام البينة  
على العنق قبل الكتابة وكالمختلفة اذا اقامت البينة على الطلاق فانه تقبل كما ذكره  
كتاب التحسين والمزيد لصاحب الهداية في باب المحرمات ولو ان امرأتين لاحد منهما بنون والاخر  
بنات فارضعت التي لها البنات ابنا واحدا من بنى المرأة الاخرى لم يحز لذلك الابن ان يتزوج  
بتلك المرأة التي ارضعت ولا بواحدة من بناتها ويجوز لسائر البنين ان يتزوجوا بتلك المرأة  
وبناتها ايمن شاء ولو لم ترضع التي لها البنات ولكن ارضعت المرأة التي لها البنون بنات من  
بنات المرأة الاخرى فلو يجوز لاحد من البنين ان يتزوج بتلك البنات خاصة ولهم ان يتزوجوا  
بسائر البنات ولو ارضعت ام البنات واحدا من البنين وارضعت التي لها البنون واحدة من  
البنات لا يجوز لذلك الابن ان يتزوج بتلك المرأة ولا بابا حدى بناتها وجان لاخته ان يتزوجوا  
بنات تلك المرأة اما البنت التي ارضعتها امهم واذا وطئ رجل رجلا يجوز لكل واحد من الفقو  
والفاعل بنت الاخر من كتاب الحائض في باب المحرمات لا تثبت حرمة المصاهرة بالوطى في الذم  
ولا يجزئ به عند الامام الا اذا تكرر فيقتل على المفتي به ولا يثبت به الا حصا ولا التحليل

المهر الذميمة

باب المهر

مهر المهر

مهر المهر

مهر المهر



للزواج الاول ولا يخرج به عن العفة ولا يخرج به عن كونها بكرا فيكفي سكرتها ولا يحل بها والوطئ  
في القبل حلول في الزوجة والامة عند عدم مانع وينبغي ان يسقط به خيار النكاح والوطئ  
يسقطه بالتفصيل والمنسوبة منه هذا الاول للدلالة على الرضا وطئ امراته في اول الحيض يوجب  
الكفارة بدنيار وفي آخره نصف دينار الذي يحرم على الرجل وطئ زوجته مع بقائه النكاح  
الحيض والنفاس والصوم الواجب وضيق وقت الصلوة والاعتكاف والاحرام والايلاء و  
النظر قبل التكفير من حكام عيوب الخسفة في الفن الثالث من الاشياء ارضعت صبيا يحرم عليه  
من تقدم من اولادها ومن تأخر لانهم اخوة من الرضاع وبه يعني من نكاح البرازية ولو  
جامع رجل رجلا لا يحرم على الفاعل ام المفقوبة وابنته وكذلك لوط امرأة لا يحرم عليها و  
ابنتها من نكاح الحايه وباب المحرمات ويجوز الزواج بام ابنه التي ارضعته وكذلك ابنتها وهي اخت  
ابنه بخلاف النسب لانها ربيبة من نكاح البرازية في باب المحرمات اذ ارضعت الصبي امه لا يحرم  
هر على ابيه من نكاح شره الوقاية في باب المحرمات فت وقد ذكر في الواقع خلافه فاشكل المسئلة  
على واستفتيتها عن العمد واجاب لا يحرم المرأة على زوجها بارضاع امها ولدها اصلها الا ان  
ان صاحب المطوسل عن امه ارضعت ولد بنتها هل يحرم المرأة على الزوج ام لا وايضا  
ارضعت امرأة اخ زوجها هل يحرم عليه ام لا واجاب لا يحرمها فان المذكور في قولهم  
جميعا انتهى وبهذا علم جواب واقفة الفتوى صورتها رجل مات زوجته وترك ولدا منه  
ولها ام واخت وقدر صنعت الام ذلك لدهل يجوز له هذا الرجل ان يتزوج واخت زوجته  
المتوفية فعدم حرمة المرأة على زوجها بارضاع امها ولدها منه يدل على حل تزوجه هذا  
الرجل واخت زوجته المتوفية حتى لو لم تكن هذه الام المرضعة ام زوجته لكان له ان يتزوجها  
كما جاز له ان يتزوج بنتها والله اعلم فيحرم بالرضاع ما يحرم من النسب الام اخية واخيه  
فان ام الاخت والاخ من النسب هي الام او موطوءة الاب وكل منهما حرام ولا كذلك من  
الرضاع وهي شاملة لثلاث صور الاولى الام رضاعا للاخت والاخ نسبا كان يكون لرجل  
اخت من النسب ولها ام من الرضاعة حيث يجوز له ان يتزوج ام اخيه من الرضاعة والثانية  
الام نسبا للاخت والاخ رضاعا كان يكون له اخت من الرضاعة ولها ام من النسب حيث يجوز  
له ان يتزوج ام اخيه من النسب والثالثة الام رضاعا للاخت والاخ رضاعا كان يجتمع  
الصبي والعصبة الاجنبيان على ندرى امرأة اجنبية والعصبة ام اخيه من الرضاعة فانه يجوز  
لكذلك ان يتزوج ام اخيه من الرضاعة واخت ابنه فان اخا من النسب فما البنت او  
الربيبة وقد وطئت امها ولا كذلك من الرضاع وجدته ابنه جدته الابن نسبا ام موطوءة

لا يحرم من الرضاع  
نم القعد

محرم من الرضاع  
نم النسب

ولا كذلك

ولا كذلك من الرضاع وام عمه وعمته وام خاله وخالته فان ام الاولين موطوءة المحرم الصحيح  
وام الاخيرين موطوءة الجدا الفاسد ولا كذلك من الرضاع للرجل متعلق بالمشني في قوله الام  
اخته واجهه يعني ان يشاء من النسب المذكور ان لا يحرم للرجل اذا كانت من الرضاع ويجوز اخ  
اخي من الرضاع وهي شاملة للصورتين الاولى ان يكون له اخ من النسب ولهذا الاخ اخت  
رضاعية والثانية ان يكون له اخ من الرضاع له اخت نسبية ونسبا اي يحل اخ اخيه نسبا بان  
يكون له اخ من اب لاخت من امه فانه يجوز له ان يتزوج بها من نكاح المصحح في باب الرضاع رجل  
له ام فارضعت امه صغرة وللك صغرة اخوة واخوات لهذا الرجل ان يتزوج باخوات  
تلك الصغرة وانما يحرم عليه تلك البنت بعينها امرأة اقربت انها ارضعت صبيا ثم تزوجته  
جاء ولا يفرق من نكاح حرمة القناني وباب المحرمات اذ ان زوج رجل ربيبة من ابنه الصلي  
الذي هو من زوجته اخرى جاز ولتزوج رجل احدى الاخيتين وتزوج ابنه اخت الاخرى  
جاز ويجوز ان يتزوج ابن احد الاخوين لاب وام بنت الاخر واذا تزوج الرجل بجارية  
ولدها زعدنا ولتزوج الابن بجارية ابيه باذن الاب جاز النكاح فان ولدت منه ولدا  
كان الولد حرا لان المولود ملك لابنه ولا يصير الجارية ام الولد لان عدم الملك من نكاح  
الحانية في باب المحرمات رجل تزوج امرأة وتزوج ابنتها جاز من نكاح الجمع القناني ولا باء  
ان يتزوج الرجل امرأة ويتزوج ابنتها او امها لانه ليس بينهما قرابة محرمة ولا صهرية من نكاح  
محيط الحصى في باب المحرمات وفي المسئلة الثانية قال ابن الابن ابن ذلك الاب ناعك وانت  
خالي اذا حصل لكل واحد من الاب والابن ابن فاشمل حرم على الرجل تزوجه اصله وان علت  
وفرعه وان سفلت واخوته وبنتها وان سفلت وبنت اخيه وان سفلت وعمته وخالته باسرها  
كانت وامام بنات العم والعمه والخال والخالة في قوله تع واحل لكم ما وراء ذلكم وهذه غير  
مذكورة في المحرمات وبنت زوجته وطئت وام زوجته وان لم يوطأ المرأة لما تقر بان وطئ اللها  
يحرم البنات نكاح البنات يحرم الامهات وزوجه اصله وان علا وفرعه وان سفلت والكل  
رضاعا اي حرم تزوجه كل ما ذكر من الاصل والفرع وغيرهما من جهة الرضاع وهذا يشمل  
اقساما لبنت الاخت مثلا فيشمل البنت الرضاعية للاخت النسبية والبنت النسبية للاخت  
الرضاعية والبنت الرضاعية للاخت الرضاعية وحرم ايضا تزوجه اصل من نسبه وان علت  
واصل مسوسه بنسبه وما شئت وناظرته الى ذكره والمنظور بنسبه الى فرجها الداخل  
ولو كان نظره من زجاجة او ماء هو ام المرأة في اس في الماء وحرم ايضا تزوجه قرين  
اذ باله ثبتت حرمة المصاهرة عندنا خلافا للشافعي لا يحرم تزوجه المنظور الى فرجها



المعانيق  
التقيل

الداخل من امرأة او ماء بالانعكاس يعني اذا نظر الى فرجها الداخل من زجاج اما هرهيه  
تحرم هي له واما اذا نظر الى امرأة او ماء فرأى فرجها الداخل بالانعكاس لا تحرم له كذا  
في الخطة قبل ام امرأة تحرم امرأة ما لم يظهر عدم الشهوة في التزويج او اذا سرام امراته  
لا تحرم ما لم يعلم الشهوة لان تقبيل النساء غالبا يكون عن شهوة والمعاينة بمنزلة التقبيل كذا  
في الخاتمة من كتاب الدين والفرد كذا في المصحح باب المحرمات المحرمات بالعقد من جهة الاب والجدة  
من قبل الام والاب وان علا ومنكوبة الابن وابن الابن وابن البنت وان سفل وام المرأة  
وجدها القريب والبعدى دخل بالمرأة ولم يدخل وبنت المرأة وبنت اولادها وان سفلت  
واما المحرمات بالوطى المحل موطوءة الاب والجدة بمكك البين وان علا وموطوءة الابن وابن الابن  
وان سفل من كتاب الخاتمة في باب المحرمات ومن تحت كتابه امرأة ولها ام وللك الام اخت  
جان له ان يتزوج بنت هذه الاخت فلا تحرم عليه من كتاب الحاوي والقدي في باب المحرمات  
المحلولة بالمهر مباحة الاالاخت من الرضاع والصهر النشابة من المحظورة والاباحة في العقد  
الثالث من الاشياء واما بعدها فكان لا اجنبى على العقد وتحرم موطوءة كل من الاصل والفرع  
على الآخر ولو بيننا وتحرم منكوبة كل منهما على الآخر بمجرد العقد من احكام المحارم في الفن  
الثالث من الاشياء منكوبة الاب منكوبة الابن حرام والحرمه ثابتة بفرض العقد فيهما من  
كتاب البرزخية وحرم الجمع في النكاح والعدة والوطى بمكك البين بين امرأتين ايتهما فرضت ذكر  
لم تحل الاخرى اي حرم الجمع بين الاختين والجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها والجمع  
بين المرأة وبنت اختها والمرأة وبنت اخيها لقوله لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا  
على بنت اختها ولا على بنت اخيها انتهى وحرم الجمع بين الام والبنت نسا او رضاعا من كتاب  
المصحح ويحرم ان يطأها مملوكتين لان الجمع بينهما يفضي الى قطعة الرحم اذا معاودة  
بين الصغار من كتاب الدين والفرد قلت وعلم من عدم جواز الجمع ان وطئ كل واحدة منها على  
حدة بحد لا انتهى وقال غفر الله له ما سئل عن الجمع بين الاختين بمكك البين فحلتها آية وحرمتهما  
آية فالتحريم احب اليها وذكر بعضهم ان من هذا النوع حديث لكر من الحايض ما فوق الاراء  
وحديث اصنعوا كل شئ الا النكاح فان الاول يقتضي تحريم بين السرة والركبة والثاني يقتضي  
اباحة ما عدا الوطى فخرج التحريم احتياطا وهو قول ابيه حنفية وابيه يوسف ومالك و  
الثاني من القاعدة الثانية في الفن الاول من الاشياء ويجوز الجمع بين المرأة وبنت عمتها  
وخالتها من كتاب شري وقاية الدين في مسائل الهداية فجاء الجمع بين امرأة وبنت زوجها  
او امرأة ابنتها فانه يجوز الجمع بينهما عند الامة الاربعة كما في البحر لانه لو فرضت بنت الزوجة

ذكر

ذكر الجواز له ان يتزوج بنت الزوج لانها بنت رجل اجنبى وكذلك المرأة وامرأة ابنتها فان  
المرأة لو فرضت ذكر المحرم عليه الزوج با امرأة ابنته ولو فرضت امرأة الابن ذكر الجواز  
له الزوج بالمرأة لانه اجنبى عنها قالوا ولا باء سران يتزوج الرجل المرأة ويتزوج ابنتها  
لان لا مانع وقد ثبت في صحيح الحديث الحنفية امرأة وزوج ابنتها من كتاب المصحح في فصل المحرمات  
رجل تحت حرة فتزوج امه عليها ثم علم ان كتاب الامة على الحرة لا يجوز فطلق الحرة فانه لا ينقلب  
كتاب الامة الى الصحة ويحتاج الى تجديد عقد كتاب الامة من كتاب جواهر الفنا ولا يجوز  
كتاب الامة على الحرة ولو كان كتابها في عدة الحرة لبقاء اثر الكتاب المانع من العقد من  
كتاب الدين والفرد لو تزوج امه ثم سدت بها فانه يجوز كما في الجامع والزيادة لانها حرة  
موقوفة بن وال مكك البين وقيل لا يجوز تزوج السيدة عليها نظر الى مطلق الحرمة كما في القينة  
من كتاب المصحح ويجوز ان يتزوج كل من الرجلين بنته او اخته لاخر بشرط ان لا يتزوج وجه الآخر  
بنته واخته فانه صحيح عندنا وكل واحد منهما ماهر بالمثل وسموه شغور من كتاب الدين والفرد  
في باب المهر لو ارضعت امرأة صبيا حرم عليه زوجه زوج الظئر الذي نزل لانهما منه لانها  
امراة ابيه من الرضاعة ويحرم على زوج الظئر امرأة هذا الصبي لانها امرأة ابنه من الرضاعة  
من كتاب العين والبرق في فصل المحرمات **فروع** يغلب به صورة تطلق زوجه وتطلقين ولها  
منه لبن فاعدت ثم تزوجت بصغير من رضع فارضعت فحرمت عليه فتزوجت به في آخر  
دخولها هذا الزرع ثم طلقها فغير يعود الى الاول بتطبيقين ام يثبت فيما اجاب من ذلك خطأ  
والصواب بانها يعود اليها لانها صارت حليلة ابنه من الرضاعة من كتاب شرح المنظوم لابن  
الوجهان **فصل** في الرضاعة قليلة وكثيرة اذا حصل في مدة الرضاعة وهي ثلثون شهرا عند ابيه  
حنيفة وقال سنان سواء عندنا في ثبوت الحرمة وكما ثبتت الحرمة في حق المرضعة ثبت في حق  
زوجها الذي نزل منه اللبن بسبب طه عندنا وفي العيون الجارية اذا قطعت وهي ابنة سنتين  
او اقل واكثر وقد استفتيت بالطعام ثم ارضعت لم يكن هذا رضاعا محرما كذا في روى الحسن  
عن ابيه حنفية والخصا عن اصحابنا وهذا الجواب بطلان ظاهر الرواية فان المذهب عند ابيه حنفية  
ان مدة الرضاعة ثلثون شهرا والرضاع في مدة الرضاعة يحرم سواء يطعم قبل ذلك واستغنى بالطعام  
عن الرضاعة او لم يطعم والغنى على ظاهر الرواية كذا في الواقع من شرح المقاييس قال في الخاتمة انها  
ثابتة بعد الطعام والاستغناء بالطعام وهو ظاهر الرواية وعليه الغنى كما في المولود الحية و  
فتح القدير من كتاب المصحح في باب الرضاعة الرضاع بعد مدته حرام لانه جزء الادنى والاستغناء  
به الغرض من حرام على الصحيح نعم اجاز البعض الذواوي به واعلم ان بين ول به الزهد ذكر

المعانيق  
التقيل

الارضاع

مدة الرضاعة

الرضاع بعد مدته

وفي الخاتمة اذا انقض الرضاع ثلثي امرأته  
وسر ببنها لم يردم عدل اذ ان  
لا يفسد في حدة الرضاعة



التمر بأشياء والبعض لم يجوز ما شره للتداوى من شره المظومة الوهبانية **كتاب الطلاق** رجل قال  
 لا خير لي اليك حاجة اقصها فقال الرجل نعم وحلف بالطلاق او العتاق انه يقيضها له فقال  
 الرجل حاجتي ان تطلق امرأتك ثلثا فله ان لا يصدق لانه من طلاق الخاتمة في باب التعليق  
 وان كتب امرأته طالق فهي طالق بعينها او لا وان كان المكتوب اذا وصل اليك فانت كذا  
 فلم يصل لا تطلق من الاشياء في احكام الكتابة رجل كتب الى امرأته اذا جاءك كتابي هذا فانت  
 طالق فوصل الكتاب اليها فمضى ولم يدفع اليها فمضى على وجهه ان كان الابط هو المتصرف  
 في عموم امرها اذا وصل الكتاب في بلدها وقبض الطلاق وان لم يكن لا يقع اجزها ولم يخبرها  
 ما لم يدفع اليها فان دفع الابط المهر في اليها ان كان يمكن فمضى وقبضه وقبض الطلاق عليها والا  
 فله من طلاق حرته الفناوى في فصل الكتاب في الطلاق امرأة قالت لن وجهها طلقني فاشا  
 اليها بثلث اصابع واراد بذلك ثلث تطلقا لا يقع ما لم يقل بلسانه هكذا لانه لو وقع وقع  
 بالضمير الطلاق لا يقع بالضمير الا يري ان رجلا قال لامرأته انت طالق وشار اليها بثلث اصابع  
 واراد بذلك ثلث تطلقا لا يقع الثلث ما لم يقل بلسانه هكذا هذا من طلاق الجحش والمز يد  
 لصاحب الهدية ولو قال ان لم تفعل كذا فليكن ما اقول ان لم يبين في المجلس ما يقوله من الطلاق  
 والعناق وغيرهما يصح من المحامى والقديسى واما الطلاق والعناق فلا يقع بالنية  
 بل لابد من التلفظ الا في مسألة في فناوى قاضيا رجل امر انان عمرة وزينب فقال  
 يا زينب فاجابته عمرة فقال انت طالق ثلثا وقع الطلاق على التي اجابت ان كانت امرأته  
 وان لم تكن امرأته بطل لانه اخرج الجواب جوابا لكلام التي اجابت وان قال نويت زينب  
 وقد وقع الطلاق على زينب بمجرد النية من طلاق الاشياء لا بد في الطلاق من خطابها او الاشارة  
 اليها كما في الجملة لو قال حلفت بالطلاق ولم يصف اليها لا يقع ذكر الزاهد  
 من ايمان المصح قال لا يخرج من الدار الا باذنه فانه حلف بالطلاق ولم يصف اليها لا يقع لعدم  
 حلفه بطلاقها ويحتمل الحلف بطلاق غيرها فالقول له من ايمان الزانية قال لها ان خرجت  
 من دارى يقع الطلاق فخرجت لم يقع لتركه اضافة الطلاق اليها من ايمان القينة في باب ما يكون  
 تعليقا او تقييدا اذا قال على الطلاق لا يقع على الطلاق عند الجمهور ولو نوى به الطلاق لان  
 العزم لللفاظ لا للامكان ففقد العاوى وهذا اللفظ يفيد ان الطلاق في الذمة لا غير الذي  
 في الذمة لا يندم وجوده في الخارج كما في الزانية واختر ابن الهمام تبعا لابن سلام انه يقع  
 اعتبار العرف بالناس والقنن على الاول كما في الخاوضة وقاضيا وان كانا رخصا على ان  
 هذا الخلو كالخلو في قوله الطلاق على واجبه ثابت او لازم فعلى قول الامام لا يقع على الطلاق

في كل ما مضى وقال احسبها من نفقة  
 طلاقا بطلاق من غير ان يسميها  
 بطلاق وكرال الله ومحامى الله

في كل ما مضى  
 في كل ما مضى  
 في كل ما مضى

في كل ما مضى

في كل ما مضى

في كل ما مضى

في كل ما مضى

بذلك

بذلك خلو فاقولها والاصح الاخذ بقول الامام والعرف انما يكون حجة اذا لم يخالفه الفقهاء من  
 طلاق البحر الزانق وبهذا اثنى شيخ الاسلام عبد الرحمن العمادى المعنى بدقيق الشام لو قال امرأة  
 زيد طالق وعبد خرا وعلية المسمى الي بيت الله تعالى ان دخل هذه الدار وقال زيد نعم كالحلفا  
 لان الجواب يتضمن اعادة ما في السؤال ولو قال اجزرت ذلك ولم يقل نعم فهو لم يحلف على شئ قالت  
 له اننا طالق فقال نعم تطلق ولما قالت طلقني فقال نعم لا وان نوى قبله الست طلقت امرأته  
 قال بل طلقت لانه جواب الاستفهام بالاثبات ولو قال نعم لا لا جواب الاستفهام بالنفي كانت  
 قال نعم ما طلقت انتهى من قاعدة السؤال معاد في الجواب في الفن الاول من الاشياء ولو قال  
 طالق فقبله من عينت فقال امرأته طلقت ولو قال امرأة طالق او قال طلقت امرأة ثلثا  
 وقال لم انوبه امرأته يصدق من ايمان الزانية رجل قال لغيره طلق امرأته فطلقها الوكيل  
 ثلثا فان كان الزوج ينفى الثلث يقع الثلث والام يقع شئ في قوله حنفية وفي قول صاحبه  
 يقع واحدة من وكالة الخاتمة سئل الولد المرحوم محمد المعنى باسكوب عن قال بالتركة اكر  
 شرايا يجرم الويل الاجم بوشرا ولسوا اذا شرب الخمر ثم تزوج امرأة هل تطلق ام لا واجاب  
 بما في تحفة الفقهاء في كتاب الايمان في باب الفاظ اليمين ولو قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق  
 فتزوج امرأة تطلق بوجود الشرط ولو تزوجها ثانيا لا تطلق ولو تزوج امرأة اخرى تطلق  
 لان كلمة كل توجب عموم الاشياء فلا يوجب عموم الافعال تكرار انتهى وبوقوع طلاقه  
 اثنى ابن كمال باشا وسعدى جلبي وهو المعتمد وعليه الفتوى وهذا يخالف لما تقرر من بعد  
 فليست من عند الفتوى ولو قال بالتركة ان فعلت كذا الويل الاجم بوشرا ولسوا ففعل ذلك  
 ثم تزوج امرأة لا يقع طلاقها اذ شرط صحة التعليق المذكر اضافة التعليق بالملك ولم يوجد  
 فيه شئ منها فلا تطلق وفي اللفظ الثاني شبه اضافة التعليق بالملك لكن ليس بنظر فيهم ان يفتك  
 فان طالق ولانه لا تدخل تحت التكرار الا المعرفة في الجزأ كما فيما الظهيرة فلا يقع بذلك اللفظ  
 بخلاف ما اذا قال الدينم والمسئلة بمجالها حيث يقع بهذا اللفظ هكذا حربه شيخ الاسلام  
 جرم زاده المرحوم وكان ابو السقوى العمادى قد اثنى به انتهى لو قال ان خطبت فلانة او تزوجتها  
 فهو طالق ثلثا فانه يحلها ثم يتزوجها فلا يثبت لان شرط حصة احد شيئين اما الخطبة او الزوجة  
 في خطبها فقد وجد شرط الحنث والمرأة ليست في تكا حصة فاحتل اليمين لا الاحت من تحريم الحنث  
 في كتاب الحيل في باب الحيل في اليمين ولو قال بالتركة قودم وقع الطلاق باليمين ولو قال بشا دم  
 وقع الطلاق بالجمعي لان قودم كناية وبوشا دم صريح من طلاق الفتاوى الكبر **الرجعة**  
 انقاء الكناز علمها كان ما دامت في العدة لان الكناز لا يقوم بعدها ولا يكون بعلوا ولا بشرط

في كل ما مضى

في كل ما مضى

في كل ما مضى

في كل ما مضى

في كل ما مضى







جامع الفصول ولو قال لامرأة ان فعلت كذا فانت اتي ونوي به العزم فهو باطل لا يلزم منه  
شي من طلاق الحايه قال كل امرأة تزوج عليك في طالق واراد بقوله عليك على فبكر مع ديانة  
فقصاء من كتاب الحيل في محيط الرضى سئل صاحب المصنف عن رجل استر من وجهه ولحقته دار  
الحرب ثم خرجت اليها هل يبطل النكاح ويحتاج الى تجديد نكاحها واجاب لا يبطل النكاح السابق  
ولا يحتاج الى تجديد نكاحها واما علم قال في مبسوط الرضى في باب نكاح اهل الحرب لو كانت النسبة  
منكوحه لمسلم او ذمي لا يبطل النكاح لان مالك ملك النكاح محترم انتهى قلت وما اجابه قارى الهداية  
من قوله اذا دخلت مأسورة بأت من زوجها مخالفا لسائر الكتب المعتمدة فلا تغفل رجل قال لامرأة  
طالق ولم يسم ولا امرأة معروفة طلقت امرأة استخفا فان قال له امرأة اخرى ياها عيت  
لا يقبل قوله الا انه يقيم البينة ولو قال لامرأة طالق ولا امرأتان كلاهما معروفة فان كان يصرف  
الطلاق اليتهما شاء من طلاق الحايه قال امرأة طالق ولا امرأتان او ثلث تطلق واحدة ولو  
ام للزوج خيار التعيين هو الصحيح احسن انما قيل يقع على كل واحدة منهن طلاق والعصم هو  
الاول ذكره الزيلعي في آخر باب الابل من طلاق الدر والعرب ولو قال للنساء اربع احديكن  
طالق ولم يسم واحدة بعينها طلقت واحدة وله خيار التعيين والنساء ان تخاصم في ذلك  
حتى يعين كان الطلاق باينا وثلثا وتجب العدة من وقت البيان ولو قال لامرأة طالق ولا امرأتان  
كلاهما معروفة فان كان يصرف الطلاق اليتهما شاء من طلاق الثاثة لو قال ان طالق  
ان شاء الله تعالى متصلا لم يوقعه وقال مالك يقع لان شرطه متحقق لانه لو لم يسمه اهل الاجر  
على سائر الطلاق ولنا ان مشية الله تعالى وقومهم غير معلوم فلا يقع مشية كالوعلق بمشية  
استأ غاي لا يقع عليه والجاري على سائر تعليق لا تطبيق من طلاق شرع الجمع لابن الملك  
ولو قال ان شاء الله تعالى ان طالق لا تطلق في قول ابي يوسف وطلاق في قول محمد والفتوى على  
قول ابي يوسف من طلاق الحايه في باب التعليق وفي الحايه الفتوى على قول ابي يوسف الا انه  
عزى الى ابطال فيحصل ان الفتوى على انه ابطال من فتح القدير في فصل الاستثناء وخلفه  
في تبيين الطلاق لو قدم الجزأ والفتوى على بطلانه كإبناؤه في شرع الكثر من الاستثناء في الفتوى  
الثالث في القول في الشرط والتعليق وفي الفن السادس منه في كتاب الطلاق ان طالق ان  
دخلت الدار عتقا فدخلت لا يقع شيء حتى تدخل عتقا ولو قال ان طالق ان دخلت الدار  
ثلاثة فدخلت مرة وقع الثلث لان العدة في الاول لا يصلح للطلاء ويصلح للدخول بخلاف  
في الثاني انتهى اراد ان يطلق امرأته ولا يقع ينبغي ان يستثنى متصلا ملفوظا فلا يعمل  
المفصل والمضمر في قلبه وقيل شرطه كونه مسموعا وقيل لا والشرط تصحيح المروءة ادعى الزوج

ان ينفذك  
فانت اتي

من كتاب الحيل في محيط الرضى

لا يبطل النكاح السابق

لن يزوج

ان شاء الله

الحكم

الحكم باستثناء في طلع او طلاق او ادعى التكلم بشرط في الطلاق وشهدوا على الخلع والطلاق بغير استثناء  
تقبل شهادتهم ويقضى بالخلع والطلاق ولو قال الشهود نسمع منه بركة الخلع والطلاق فالقاضي لا  
يفرق بينهما ويصدق الزوج في الاستثناء من جامع الفصول الزوج اذا ادعى الاستثناء في الطلاق  
او الخلع القول قوله فلو شهد الشهود انه طلقها او خالها بغير استثناء او شهد والله لم يستثن  
تقبل شهادتهم وهذا من المسائل التي تقبل فيها الشهادة على النبي من طلاق الحايه في باب الاستثناء  
ولو قال الزوج اسرقت ان شاء الله تعالى فظاهر الرواية يكون القول قوله الزوج وذكر في  
النواذر خلافا لابي يوسف ومحمد ولا يقبل عنده ويقع الطلاق وعليه الفتوى احتياطا في امر  
الفرج في من غلب على الناس الفساد فيه من طلاق الحايه وفي قول ابي حنيفة لا يسم الا الزوج وحده  
عرف الطلاق الطلاق باقرار يسمع دعوى الاستثناء ولو ثبت بالبينة لا يسمع من طلاق الحايه اذا ادعت  
المرأة الطلاق فقال الزوج كنت قلت ان طالق ان شاء الله تعالى وكذبت المرأة في الاستثناء ذكر  
في الروايات الظاهرة ان القول قوله الزوج وعند بعض المتأخرين لا يقبل قوله البينة ولو قال الزوج  
طلقت اسرقت ان شاء الله تعالى فهو ظاهر الرواية القول قوله الزوج وذكر في النواذر خلافا  
بين ابي يوسف ومحمد فقال على قول ابي يوسف يقبل قوله الزوج ولا يقع الطلاق وعلى قول محمد يقع  
الطلاق ولا يقبل قوله وعليه الاعتماد والفتوى احتياطا لا من الغرض في زمان غلب على الناس فيه  
الفساد من طلاق غيبة الفتاوى وفي المتن لو جعل امرها بيدها فقلت نفسي طلقت من  
طلاق الحايه رجل قال لامرأة ان طالفت رضاك فامر بك يدك فخالفت فاختارت نفسها في المجلس  
وقع الطلاق من طلاق البهرازية بخلاف خيار الخيرة فانها اذا اختارت نفسها وقعت الفرقة بلا  
قضاء من نكاح المصح في باب الولي وفي خزانة الاكل ولو وكل رجلا بطلاق امرأته لان يطلقها في  
المجلس غير المجلس بخلاف ما اذا قال لامرأة امرك بيدك بغير المجلس فانه تمليك وليس بتوكيل  
من الاستثناء ولو قال امرك بيدك الى عشرة ايام فالامر في يد هاهنا من هذا الوقت الى مضي عشرة ايام  
يحفظ بالساعة ولو جعل امرها بيدها او بيد اجني ثم اراد ان يرجع عن ذلك ليس له ذلك  
رجل جعل امر كل امرأة ينزوجهما بيد امرأته ثم روجه فضول امرأة واجاز هو بالفعل  
فطلقها امرأته التي الامر بيد هاهنا لا يقع الطلاق وهي الحيلة في هذا الباب من طلاق خزانة الفتا  
في فصل الامر بيد هاهنا وضع داهر على يد امرأته فاتفقهما عند استرها داهر فقال اكرهوا  
برداشني بطلاق هستي بطريق استغفارهم فقالت هستم ثم بان انها رفعت فلو نوى الايقاع  
عند حلفه تطلق ولو نوى مجرد تخويلها لم يقع من طلاق الفتوى رجل خيرا امرأته فقبل ان يخنأ  
نفسها اخذ الزوج بيدها فاقامها واجامها طوعا او كرها خرج الامر من يد هاهنا الخيرة

من كتاب الحيل في محيط الرضى

من كتاب الحيل في محيط الرضى

من كتاب الحيل في محيط الرضى

من كتاب الحيل في محيط الرضى

من كتاب الحيل في محيط الرضى



اذا قامت لتدعو الشهود بان لم يكن عندها احد يدعي الشهود ان لم تتحول عن موضعها لا يبطل  
خيارها بالاتفاق وان تحولت اختلف المشايخ فيه بناء على ان المعية بطلان الخيار اعراضها و  
بتدليل المجلس عند البعض انها وجد وعند البعض الاعراض وهذا اصح ولو كانت ركة فتركت او  
على العكس بطل خيارها وكذا لو اشغلت بعمل آخر يعلم انه قطع لما كان قبله كما اذا دعت الطعام لكل  
واشغلت بالقوم واغتسلت ولو اكلت طعاما يسيرا وشربت شرابا قليلا ونامت قاعة او  
لبست ثيابا من غير ان تقوم وفعلت قليلا يعلم ان ذلك ليس باعراض بان كانت متكنة ففعلت  
او قاعة انكثت او قالت ادع ابي والشهود لا يبطل الخيار من طلاق حرثا في الفناء وفي فصل النية  
امرأة علمت ان زوجها طلقها ثلثا وهو منك ولا تقدر المرأة على منع نفسها عنه وسعها ان تطلبه  
لانها عجزت عن دفع الشرع نفسها فيا بها ان تطلبه بالبرء لا بالثالث لانهما لو فلتت جراحة  
تقتل قصاصا من طلاق الحائض في باب التعليق رجل قال لامرأة ان لم اشبعك من الجماع فانت طالق  
حكى عن الفقيه ابي جعفر البخاري انه قال ان جامعها حتى انزلت فقد اشبعها من طلاق الحائض في باب  
التعليق **فصل في** الجامع الصغير قال الفقيه ابو جعفر اذا قالت المرأة لزوجها شيئا من لب نحو قربطبان  
وسفر فقال ان كنت كذا قلت فانت طالق طلقت سواء كان الزوج في كذا قالت او لم يكن لان الزوج في  
الغالب يريد ان يؤذيها بالطلاق كما اذنت وقال لا تسكني فممن قالت يا قربطبان وقال زوجها  
ان انا قربطبان فانت طالق تطلق وان قال اردت الشرط يصدق فيما بينه وبين الله تعالى ونص  
بعضهم على ان فتوى اهل بخارى على الجواز دون الشرط في القدير ابن التهام ولو قال يا  
طالقة وهذه المطلقة فعلت كذا تطلق من قول الله والعرب ولو قال تودين من لا يقع هو  
المختار من طلاق الخلو وجعلت كذا والكاه امرأة اشترت زوجها وشيئا منه بطل النكاح فان اعققت  
زوجها ثم طلقها وهو في العدة لا تطلق في قول ابي يوسف وتطلق في قوله الآخر وهو قول محمد من  
الحائض **فصل في** الفرق بين الزوجين رجل اشترى منكوحته لا يقع عليه الطلاق مطلقا او بمنزلا ما  
دامت مملوكة له من طلاق الحائض في باب الخلاء وفي النواز لاذ اشهر عند المرأة شاهدا ان زوجها  
طلقها ثلثا ان كان زوجها غايبا يسمعها ان تزوج وان كان حاضرا لا لانه اذا جحد الزوج وجب  
اليه القضاء بالفرقة والقضاء بالفرقة لا يجوز الا بحضرة وفي مجموع النواز للمرأة اذا حرمت  
على زوجها بالثلاث والزوج يمكها هل لها ان تزوج باخر من غير علم الزوج قال يابا لها  
اما لا يطلق لها قال الامام نجم الدين النسفي ان كانت موهوبا بها يطلق لها من طلاق الخلاء  
في الفصل التاسع والمرأة المفضاة بعد دخول الثاثة انما تحل للزوج اذا جحدت ليعلم ان الجماع  
وجد في قبها من طلاق الريل في فصل فيما يحل المطلقة اختلفا في التطبيق قبل الدخول

المجلس عند البعض انها وجد

قربطبان

اشترى منكوحته لا يقع عليه الطلاق مطلقا او بمنزلا ما دامت مملوكة له من طلاق الحائض في باب الخلاء وفي النواز لاذ اشهر عند المرأة شاهدا ان زوجها طلقها ثلثا ان كان زوجها غايبا يسمعها ان تزوج وان كان حاضرا لا لانه اذا جحد الزوج وجب اليه القضاء بالفرقة والقضاء بالفرقة لا يجوز الا بحضرة وفي مجموع النواز للمرأة اذا حرمت على زوجها بالثلاث والزوج يمكها هل لها ان تزوج باخر من غير علم الزوج قال يابا لها اما لا يطلق لها قال الامام نجم الدين النسفي ان كانت موهوبا بها يطلق لها من طلاق الخلاء في الفصل التاسع والمرأة المفضاة بعد دخول الثاثة انما تحل للزوج اذا جحدت ليعلم ان الجماع وجد في قبها من طلاق الريل في فصل فيما يحل المطلقة اختلفا في التطبيق قبل الدخول

المجلس عند البعض انها وجد

قربطبان

المجلس عند البعض انها وجد

قربطبان

قربطبان

قربطبان



منه هل ترثه ام لا واجاب نعم ترثه واسد اعلم طلاق امرأة في مرضه ثلثا ثم قتل ومات من مرضه بخروج  
في العدة فانها ترثه وان لم يميت من ذلك المرض من طلاق فيه الفناء في باب طلاق المريض واذا طلق  
الرجل امرأته في مرضه مودة طلاقا بابتنا فاقم في العدة ورثت منه ولا يرث الزوج منها في عدتها في الباء  
انما قاطع الرجعي فانه لا يحرم الوطئ ويرث كل منهما فان ما الزوج بعد انقضاء عدتها فلو طلق  
لها من طلاق النافع في باب طلاق المريض طلق امرأته رجعيًا ثم ماتت وهو في العدة ورثت كالطلاق  
في العدة او في المرض وكذا لو ماتت المرأة في العدة ورثها الزوج وان ابانها ان ابانها في الصحة  
ثم مرضت وماتت وهو في العدة لم ترث وان ابانها في المرض ان ابانها بسوءها لا ترث ايضاً وان ابانها  
بغير سوءها ثم ماتت وهو في العدة ورثته عندنا وان مات بعد انقضاء العدة لم ترث والاصل فيه ان  
احد الزوجين اذا باشر الفرجة بعد ما تعلق حق الآخر بماله ورث الآخر وانما يتعلق الحق اذا صار  
بحال كالمغالبين حال الهلاك بمرض وغيره لا باصل المرض لان الادنى لا يسلم عن المرض وليس كل مرض  
يغض الي الهلاك من طلاق الحائض ولو ادعت ان زوجها ابانها في المرض وصار فارقاً فترث وقال  
الورثة ابانها في الصحة فلا ترث كان القول قولها فترث واذا ما في قولها زوجة اسلمت بعد  
موتها وقال الورثة قبل موتها فالقول لهم كما في الكفر في مسائل من القصاص ولو مات مسلم ونحوه بغير  
فجاءت مسلمة بعد موتها فقالت اسلمت قبل موتها وقالت الورثة اسلمت بعد موتها فالقول لهم كما  
ذكره ابن أبي عمير في الاستبصار في قاعدة الاصل اضافة الحادث الى اقرب واقاته والتوارث قائم بين  
الطلق والمعتدة من طلاق رجعي لان الزوجية بينهما قائمة وانما انتهت بالموت وهو سبب التوارث  
ويستوي فيه التطليقة والتطليقتان من بسوء الزوج في باب الرجعة لوطق الزوج وهو محصو  
او في صف الغثال لا يكون في حكم المريض فلا ميراث لزوجته لان الغالبية لسلامة بحد فاما اذا  
بارز رجلاً وقدم ليقتل بغيره او بغيره فانه في حكم المريض لان الغالبية للهلاك من الاستبصار  
ويسقط الخلع والمباراة كل حق لكل منهما على الآخر مما يتعلق بالكا كالمهر والنفقة الماضية اما  
نفقة العدة فلا تسقط الا بالذكر والمهر يسقط من غير ذكره كذا في الذخيرة فلا يسقط مما لا يتعلق  
بالكا كمن ما اشترى من الزوج من طلاق المخرج في باب الخلع سئل صاحب المخرج عن رجل خلع زوجته  
خلعاً شرعياً خالياً عن العوض ونية الطلاق ودلالة الخلع هل يقع الطلاق عليه به وهل يصدق  
انه لم ينو الطلاق به واجاب الخلع من الكنايا فاذا تجرد عن ما ذكره لا يقع الطلاق عليه به ويصدق  
فانه لم ينو الطلاق به مع يمينه كما في الخلاء وغيرها واسد اعلم بالواقع بالخلع وبالطلاق على ما اطلاق  
باين وان قال لم انوبه الطلاق فان ذكره لم يصدق في نفيه وان لم يذكره لم يصدق فانه لم ينو  
الطلاق بالخلع والمباراة من طلاق الدبر والغربة في باب الخلع ثم العوض لا يبدان يكون مالا

في مرضه

في مرضه

حتى لو خلع على دار لا تثبت النفقة من شفعة المخرج ولو خالع معها او طلقها على مالها كالمهر لم يجز  
نفقة العدة بذكرها او على شيء له قيمة لزم عليها لا وسقط المهر والنفقة عند فقير مائة منه بحيث لا  
تخله الا بعد جد يد وصدوق مستأنف من طلاق المخرج في باب الخلع وفي النوان لا خلت من زوجه  
على مهرها ونفقة عدتها وعلى ان تمسك ولدها منه ست سنين بنفقة فلما مضى عليها ايام ردت الولد  
اجبت على مساك الولد وفي الحائض ولو ابانها هربت وبرئت نفسها حتى تمت المدة ثم طهرت رجوع الزوج  
عليها بقيمة نفقة الولد في المدة التي لم تمسك الولد وفي الفناء الحائض ولها ان تطالب بالكسوة للصبي  
اما اذا اخلعت على مساك الولد بنفقة وكسوتها ليس لها ان تطالب بالكسوة سواء كان الولد  
رضيعاً او فطماً من طلاق النافذ في باب الخلع وكذا لا تنفع البراءة عن نفقة الولد واجرة  
الرضاع من غير شرط وان شرط البراءة عن ذلك فان وقت وقنا جان والا فلا من طلاق  
الحائض في باب الخلع مثل شيخ الاسلام الشيرازي زاد عن رجل طلق زوجته على ان لا تطالب بنفقة  
ولدها منه الذي في بطنها اذا ولدت قبلها ان تطالب بنفقة من ابية بعد الولادة واجاب نعم لها  
ذلك قلت وبما فيها علم ان لزوم نفقة الولد على ابية مع شرط البراءة قد ثبت بعدم التوقيت ولو  
كان وقت وقنا جان الشرط فكيف مع الولد الموهوم خالها على الرضاع ولده ولم يوقت صح و  
ترفعه ستين ولو مات الولد بعد سنة فعلى ابية قيمة الرضاع سنة اخرى وان شرطت ان الولد  
اذا مات قبل المدة تكون برية عن قيمته يصح ولا يرجع عليها اذ يجوز في الخلع ما لا يجوز في غيره  
وان خالها على الرضاع ولده سنة وعلى نفقة ولده بعد الفطام عشرين يصح والجهل لا يمنع  
صحته من طلاق البرائة في باب الخلع امرأة اخلعت من زوجها على الرضاع ولدها ولم تسم  
وقنا قال محمد يجوز ذلك على ستين من طلاق الحائض في باب الخلع خالها على ان لا سكنى لها  
ولا نفقة فلها السكنى لانه حق الشرع فلا تنافي بطلان وان على مؤنة السكنى عليها فعلىها من  
طلاق البرائة في باب الخلع رجل خلع امرأته وبينهما ولد صغير على ان يكون الولد عند الاب  
ستين معلومة صح الخلع ويبطل الشرط لان كون الولد الصغير عند الام حق الولد فلا يبطل  
باب بطلانها من طلاق الحائض في باب الخلع خلع الاب صغيرته بماله او بمهرها طلقت ولم يلزم  
المال عليها ولم يسقط المهر فان خلعها ام الاب صغيرته ضامناً له لم يلزم الخلع لم يرد بالضم  
عن الصغيرة لان المال لا يلزمها بل المراد به التزام المال ابتداءً صح الخلع والمال على الاب لان الكفا  
اشراط بدل الخلع على الاجنبى صحيح فعلى الآتي اوله يسقط المهر لانه لم يدخل تحت ولايته الآتي  
وان شرط الزوج الضمان عليها ام الصغيرة فان قلت وهو من اهل القبول بان كان عقل الخلع  
سائر الكفا حال طلقت لوجود الشرط بلا شيء لانها ليست من اهل الغرامة من طلاق الدبر

في مرضه

في مرضه



والغرض في باب الخلع اذا خلع الاب على ابنة الصغير لا يصح لانه تعليق الطلاق بالقبول فلا يصح كما لا يصح من  
الصغير لا يتوقف خلع الصغير على اجازة الاب من طلاق الخاتمة وباب الخلع خالها ابوها واجبني على  
صدرا فان ضمن الخالع ثم وقع كايضا من كان العاقد وبعد البلوغ اخذت الزوج بنصفه قبل  
الدخول وبكله بعده قال نعم انما يرجع به على الاب على الزوج وان لم يضمن الاب لشدة الصدق  
لا يسقط وهل يقع البسوة ان قبلت الصغيرة وعرض من اهل القبول وقت اتفاقا وان لم تقبل ان كان  
الخالع اجنبيا ولم يضمن لا يقع اتفاقا وتكلموا انه هل يتوقف على اجازتها اذ بلغت قبل وان كان  
العاقد ابيا ولم يضمن الزوج اخذت المشايخ في الدقوع وقال الامام الحلواني فيه رايان من  
البرازية في فصل المخالعة **باب المخالعة** واذا وقعت الفرقة بين الزوجين فالام احق بالولد  
فان لم يكن للام فام الام اولها اقرب وقربة الام اوله من قرابة الاب لانه الام اوله من الاب  
بالمخالعة والتمتية فان لم يكن ام الام فام الاب اوله من الاخوات لانها ام من وجه فان لم يكن  
ام الاب فالاخوات اوله من العتات والمخالات ويقدم الاخ من الاب والام ثم الاخ من الام ثم الام  
من الاب ثم المخالات اوله من العتات لانها الاخوات ثم العتات لان كل من تزوجت  
من هؤلاء لا يسقط حقها الا بالجدة اذ كانت زوجها الجد فان لم يكن للصبي ام من اهلها وختم في  
الرجاء فالامهم به اقربهم تعصيا كما في الارث من طلاق النافع في باب المخالعة وبنات الاخوات  
اوله من بنات الاخوة وبنات الاخوة للبروام اوله من المخالات فقولهم واولي المخالات الاب  
ام ثم المخالات لام ثم المخالات لاب وبنات الاخوة اوله من العتات والترتيب في العتات على نحو ما قلنا في المخالات  
ولا حق للامه وام الولد في المخالعة واهل الذمة في حق المخالعة بمنزلة اهل الاسلام وانما يبطل  
حق المخالعة لهؤلاء النسوة بالزوج اذا تزوجت باجنبي فان تزوجت بذي رحم محرم من  
الصغير كالجدة اذا كان تزوجها جد الصغير والام اذا تزوجت بعم الصغير لا يبطل حقها من  
طلاق الخاتمة في باب المخالعة وان لم يكن للصغيرة عصبة تدفع اليه ذم الارحام عند ايه حنفية  
كاتب الامام وعم من ام وخال ونحوهم لانهم ولا ينفك عنه فكذا المخالعة من الذي يلحق في  
باب المخالعة ولا حق لبا العدة والمخالات في المخالعة لانهم غير محرم من طلاق الزوج بل يصح في باب  
المخالعة سئل صاحب المني عن رجل طلق زوجته ولها منه ولد صغير طلبت الاب بالاجر ونفقة الولد  
والاب معسر هناك خالة لا بالصغير تريد ان تمسك بمجانا فهل يجاب له ذلك واجاب نعم يجاب له  
ذلك قال في الخلاء صغيرا لها اب معسر ممتعة مؤمنة ارادت العدة ان تربي الولد بمجانا ولا تمنع  
الولد عن الام والام تأبه ذلك وتطلب الاب بالاجر ونفقة الولد اخذت فيه والصحيح ان يقال  
للام اما ان تمسك بغياجر واما ان تدفع اليه العدة انتهى قال شيخنا في جوهه والظاهر ان العدة ليست

بمقتضى

بمقتضى بل كل حاضنة كالعمة انتهى فاذا كانت كل حاضنة كالعمة والمخالات لها حق في الحضانة في الخلاء  
فلتكن كالعمة والله اعلم وقد كثر السؤال في هذه المسئلة في زماننا وهو ان الاب تأبه اجنبية  
متبرعة بالحضانة فهل يقال للام كما يقال لو تبرعت العدة وظاهر المتون ان الام تأخذها باجر  
المثل ولا تكون الاجنبية اولى بخلاف العدة على الصحيح الا ان يوجد نقل صريح في ان الاجنبية كالعمة  
والظاهر ان العدة ليست قيد بل كل حاضنة كذلك بالاولى لانها من قرابة الام من البحر الرايق في باب  
الحضانة قال لا لا يجد مرضعة بلا اجر حين قالت الام بعد العدة لا ارضعها الا بالاجر وبالاقل  
حين قالت لا ارضعها الا بكذا اليس لها منعه ولكن ترضع الطير في بيتها ما لم تزوج رعاية  
للطيرين من الدر والعز في باب الحضانة وان ابنت الام ان ترضع بعد انقضاء العدة كما على  
الابن يستاجر امرأة ترضعه عند الام ولا ينزع الولد من امه من نكاح الخاتمة في فصل في نفقة  
الاولاد قلت واذا كانت كل حاضنة كالعمة كما افاده صاحب الجهر فالصغير يدفع اليه من لها حق  
الحضانة على اذ رتبته بمجانا كما صرح صاحب الخلاصة بخلاف الاجنبية حيث لا يدفع الصغير اليها  
ولو رتبته بمجانا بل ترضعه عند امه ولا ينزع منها جبرا للطيرين كما جزم صاحب الدر والعز  
فلو تفعل المظنة تستحق اجرة ارضاع الولد على الاب الى تمام حولين ونصف عند ايه حنفية مرة  
وعندها الى تمام الحولين ولا تستحق فيما وراء الحولين وكثير من المشايخ قالوا ان مدة الرضاع في  
حق استحقاق الاجر على الاب مقدرة بحولين عند الكل حتى لا تستحق المطلقة اجرة الرضاع بعد  
الحولين بالاجماع وتستحق في الحولين بالاجماع من حضانة النكاح رعايته ورايت منقولاً عن المنية  
اذا تزوجت ام الصغير المتوفى ابوه بن وبع آخر وارادت ان تربي الصغير من غير تقدير نفقة له  
من ماله المورث من ابيه واراد وصيه ان يربيته بالنفقة المقدرة يدفع هو اليها لا اليه انتهى  
من طلاق المني في باب الحضانة اذا تزوجت ام الصغير المتوفى ابوه بن وبع وارادت ان تربي الصغير  
من غير تقدير نفقة له من ماله المورث من ابيه واراد وصيه ان يربيته بالنفقة المقدرة يدفع هو  
اليها لا اليه من المنيط البرهان رجل مات وترك ولدا صغيرا وتزوجت ام الصغير بن وبع اجنبية  
وطلبت ان تربي الصغير بتقدير النفقة والنزاع بين عم الصغير من ابيه من عدمه من غير تقدير نفقة  
ولم يكن له من طرف النساء من حق الحضانة له ذلك من طلاق الخاتمة والقدي في باب النفقة  
ثبت الحضانة للام ولو بعد الفرقة في الترتيب والامس الا ان تكون مرتدة او فاجرة او زانية  
لا تستحق الام عن الولد بالخروج من المنزل وغيره مؤمنة بان تزوج كل وقت ونزول البيت  
ضابطة او امه او ام ولد او مدبرة او مكاتبه ولدت ذلك الولد قبل الكتابة ولا تجبر الام على  
الحضانة وكذا غيرها الا اذا عينت لها بان كان الولد لا يأخذ ندى غيرها ونحوه وفي ظاهر الرواية

ثبت

اجرة الرضاع

الرجوع

ثبت

لا تجبر الام على



عن اصحابنا لا يخرج روى عن ابي حنيفة وابو يوسف في النواذر انها تجوز ذكر ثمة الائمة الشريفة وقال  
 انها تجوز مطلقا وفي الزانية ابنتان ترضع وهي منكروحة او مبانة لا تجوز اخذ الولد ثمة غيرها ولم  
 يأخذ وفي الحائنة قال ثمة الائمة الشريفة تجوز لم يذكر فيه خلافا وعليه الفتوى من طلاق المصح في باب  
 الحصانة اذا امتنع المولدة من امساك الصبية ولا زوج لها لا تجوز على امساكها وقال الفقيه ابو جعفر  
 تجوز وينفق عليها من مال الصبية وفي الملقط النفقة على الاب وبه اخذ الفقيه ابو الليث والفتوى  
 على الاول الولد الصغير اذا كان رضيعا فان كان الام في نكاح الاب لا يأخذ الولد لبن غيرها  
 قال ثمة الائمة الشريفة تجوز الام وعليه الفتوى وان لم يكن للاب ولا للولد مال تجوز الام على الرضاع عند  
 الكل من حصانة حرانة الفتاة وتسقط حصانة الام لو كان بها جذام او برص وخيف العدو  
 وامكن كون الاب ولي لقوله عم فمن المجزوم فزارك من الاسد من الفتاة والمسدودة وليس  
 لام الولد اذا اعتقها مولاها ان يخرج بالولد من المص الذي فيه يربوه من كراهية تمتة الفتاة في  
 فصل مسائل الحصانة لا يمنع الصغير من عبادته وحضوره عند الموت والذكر والا تفي في ذلك سواء  
 وان مرض الصغير فالام احق بتمريضه في بيتها من لس الحكماء ولا حق لابن العم في حصانة الجارية  
 ولا تدفع صبية الى عصبة غير محرم كمره العتاقة ولا فاسق ما جن من طلاق حرانة الفتاة وفي  
 الجامع الصغير للحسام والذكر يدفع المولى العتاقة والا تفي لا تدفع من طلاق النانا رحاية  
 في باب الحصانة والنساء احق بالحصانة ما لم يستغن الغلام وبلغت الجارية وبعد ما استغنى الغلام  
 وبلغت الجارية فالعصبة اولى بتقديم الاقرب فالاقرب من طلاق الخلاصة ولا سبق حق الحصانة  
 بعد الاستغناء للنساء فالعصبة اولى بتقديم الاقرب فالاقرب من طلاق المصح كذا في الدرر والقراب  
 وهما تان المسئلة قدمت تان في كتاب النكاح قلت والمراد بها هنا العصبة بنفسهم لان حق الحصانة  
 لا سبق للنساء بعد استغناء الغلام وبلغت الجارية كاعرفت وهي على ربيعة صان الاول والابناء  
 ولا دخل لهم في الحصانة والثانية لآباء والاجداد والصبيحة والثالث الاخوة لابوين ولا بابنا وهم  
 والاباع الامام لابوين ولا بابنا وهم وبعد الاقدم فالاقدم حتى لو وجد فرد من افراد الصنف  
 الثاني فهذا حق في الاخذ والترتبة من اصحاب الصنف الثالث وكذا لو وجد واحد من الصنف الثالث  
 لا تدخل اصحاب الصنف الرابع في رعي هذا الترتيب بشرط كون الآخذ امينا غير فاسق وفاسدا لا حق  
 لها فيها وفيه ايضا ذابح الابن بخير بين ابويه فان اراد ان ينقله ذلك واعتهم بهذا التجرس  
 فادع لمجرم الفقيه ببلغت الجارية مبلغ النساء ان كانت بكر فتمها الاب الى نفسه وان كانت  
 ثيبا لا يصحها الا اذا لم تكن ثمة مونة على نفسها فيصنعها الاب الى نفسه صيانة لها على الفساد و  
 المجد بمنزلة الاب فيه وان لم يكن اب ولا جد ولها ان اوعم فله ضمها ان لم يكن مفسدا وان

كان كذا

الزينة والحصانة

الذكر في الجارية

فان كان الاب

فان كان الاب

كان كذا لا يفهمها وكذا الحكم في كل عصبة ذي رحم محرم منها فان لم يكن لها اب ولا جد ولا  
 غيرها من العصبات او كان لها عصبة مفسدة فالنظر فيها الى الحكم فان كانت ثمة مونة خلوها  
 تنفرد بالسكنى والا وضعت عند امينة قادرة على الحفظ بلا فرق في ذلك بين بكر وثيب كذا في  
 البحر من طلاق المصح في باب الحصانة واذا اجتمع من له حق الحصانة في درجة فاولهم اول  
 ثم الكبر ثم من حصانة الزانية والذمية في الحصانة كالمسئلة ما لم يعقل دينيا او يخاف ان يات  
 الكفر واذا وجد احدهما يمنع منها لاحتمال الضرر كذا في الهداية اطلق الذمية فتشمل الكتابية كما  
 في غايه البيا وغيره من طلاق المصح في باب الحصانة قال ابو حنيفة لا حق للعصبة الا ان يكون  
 على دينه والصبي اليهودي اذا كان لاخوان احدهما مسلما والاخر يهودي فاليهودي اولى  
 من يهودي الفقه في باب الحصانة ومنها اتحاد الدين فلا حق للعصبة في الصبي الا ان تكون على دينه  
 كذا ذكره محمد وقال هذا قول ابي حنيفة وقياسه لان هذا الحق لا يثبت الا للعصبة واختلف  
 الذين يمنع التعصيب قد قالوا في الاخوين اذا كان احدهما مسلما والاخر يهوديا والصبي  
 يهودي ان اليهودي اولى بالحصانة لانه عصبة للمسلم من حصانة البدائع ولا تدفع الى الام  
 التي ليست بمأمونة ولا الى العصبة الفاسقة ولا الى المولى العتاقة يخرج عن الفتنة من البحر الزايق  
 ولا يدفع صبي وصبية الى عصبة فاسقة لو ميرما كذا في الكافي من شرط الغاية لمولاها محمد  
 قوهستان في علم ان ظاهر الولد الجارية ان اجرة الرضاع غير نفقة الولد للعطف هو للمغايبة  
 فالاستأجر الام للارضاع لا يكون من نفقة الولد لان الولد لا يكتفيه اللبن بل يحتاج معه الى شيء  
 آخر كما هو المشاهد خصوصا الكسوة فينفق الغاصي له نفقة غير اجرة الرضاع وغير اجرة الحصانة  
 فعلى هذا يجزى على الاب ثلثة اجرة الرضاع واجرة الحصانة ونفقة الولد اما اجرة الرضاع فقد  
 صرح بها هنا واما اجرة الحصانة فقد صرح بها قاري الهداية في فتاواه واما نفقة الولد  
 فقد صرح بها في الاجارة في اجارة الظن قال فيها والطعام والشراب على الوالد من البحر الزايق  
**باب العدة** اعلم ان العدة على ضربين عدة النساء وعدة الرجال فتشتر انما الطلاق واما  
 الوفاة واما عدة الرجال فتسعة الاولي اذا كان له اربع نسوة فطلق احدين لا يحل له ان  
 يتزوج امرأة اخرى ما لم يمض عدهما والثانية اذا كانت له امرأة فطلقها لا يحل له ان يتزوج  
 اخضا ما دامت العدة باقية والثالثة اذا اشترى جارية لا يحل له وطئها ما لم تحض حصة  
 عدها حصة وعند هذا خلا والرابعة اذا خرجت حرة مباحرة ولها الزوج واداء الحرب  
 لعدة عليها بان تزوج من ساعتها والزوجة لا يقربها حتى تحض حصة خلا فالها والحكم  
 اذا تزوج الحامل من الزينة لا يحل له ان يقربها ما لم تضع الحمل لولا يسقي ماءه زرع غيره لا احل

الزينة والحصانة

الذكر في الجارية

فان كان الاب

فان كان الاب



الثاني هذا اذا كان النكاح غير الزاني واما اذا كان ذلك فالنكاح صحيح عند الكل ويحل له وطئها عند  
الكل والسكينة النفساء فلا تحل له حتى يظهره والسابعة اذا حاضت امرأته لا يحل له وطئها حتى تظهر  
والثامنة اذا نزلت امرأة ثم تزوجها رجل فلا تحل له حتى تحيض والثامنة اذا طلق حرة فلا يحل  
لها ان يتزوج امه في عدتها من عدة حيض الحرة اذ ماتت امرأة الرجل فتزوج بها ختها بعد يوم  
جاءه وكذلك لو كان له اربع سنوات ماتت احدهن فتزوج بالخامسة بعد يوم جاز ولو تزوج امرأة  
في عدة اختها من طلاق باين او ثلث لا يجوز عند اصحابنا الثلاثة ولو تزوج امه في عدة حرة من  
طلاق باين او ثلث لا يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما من عدة الحرة واذا طلق الرجل طلاقا باينا  
او رجعي او وقعت الفرقة بينهما بغير طلاق وهو حرة ممن تحيض فعدتها ثلثة حيض وان كان لا تحيض  
من صغير وكبر فعدتها ثلثة اشهر وان كان حاملا فعدتها ان تضع حملها وان كانت امه بان لا يعقها  
مولها فعدتها حيضتا وان كانت لا تحيض فعدتها شهر ونصف واذا طلق الرجل امرأته الحرة  
فعدتها اربعة اشهر وعشر وان كانت امه فعدتها شهرا ونحوه وان كان حاملا فعدتها  
ان تضع حملها من عدة النكاح وفي حق الحامل ولو كان الحامل امه وضع حملها جميعه ولا يقوم الاكثر  
هنا مقام الكل لا طلاق قوله تعالى والاحكام اجعلهن قد يعرضن حملن وهو باطلاقه شامل للحره  
والامة المسلمة والكفاية مطلقة او متارة في النكاح الفاسد او طئت بشبهة والموقوف عنها زوجها  
واذا سقطت سقطت استبا بعض خطبة نفقت به العدة لانه ولد وان لم يثبت بعض خطبه  
لم تنقض لان الحمل اسم لطقة متعينة بدليل ان الساقط اذا كان مضطرا وعلة لم تنقض به  
العدة لانها لم تتعین فلا يعرف كونها متعينة بيقين الا باستبانة بعض خطبة كذا في المحيط مد  
طلاق المني باب بالعدة ادعت المطلقة امتداد الطهر وعدم انقضاء العدة صدقت ولها النفقة  
لان الاصل بقاؤها الا اذا ادعت الحمل فان لها النفقة الى سنتين فان مضت ثم تبتز لا حبل فلا  
رجوع عليها كما في فتح القدير من الاستبراء والعن الا وكذا بلغت وراثة الدم ثلثة ايام و  
انقطع ومعنى سنة او اكثر ثم طلقت فعدتها بالمحيض الى ان تبلغ حد الاياس وهو خمس وخمسون  
سنة في المختار وعند مالك تعد ثلثة اشهر بعد معنى نصف سنة فاذا قضى به القاضي جاز لانه  
مجهول فيه وهذا مما يجب الحفظ من عدة البرائة ولا عدة على مسبية افرقت بيناين الدارين لان  
العدة حيث وجبت انما وجبت حقا للعد والمهر ملحق بالجماع واليهام حتى صار محلا للملك  
فلا حرمة لغرضه الا الحامل لان بطنها ولد ثابت النسب ولا على ذمية طلقها ذمي اذا اعتقد  
واعدمها لان وجوب العدة لا يجوز ان يكون الحق الشرع لانها غير مخاطبة بحقوق الشرع ولا  
لحق الزوج لانه خلاف معتقده وقد امرنا ان نذكرهم وما يدينون ولا على حرية خرجت

هذا اذا كان النكاح غير الزاني واما اذا كان ذلك فالنكاح صحيح عند الكل ويحل له وطئها عند الكل والسكينة النفساء فلا تحل له حتى يظهره والسابعة اذا حاضت امرأته لا يحل له وطئها حتى تظهر والثامنة اذا نزلت امرأة ثم تزوجها رجل فلا تحل له حتى تحيض والثامنة اذا طلق حرة فلا يحل لها ان يتزوج امه في عدتها من عدة حيض الحرة اذ ماتت امرأة الرجل فتزوج بها ختها بعد يوم جاءه وكذلك لو كان له اربع سنوات ماتت احدهن فتزوج بالخامسة بعد يوم جاز ولو تزوج امرأة في عدة اختها من طلاق باين او ثلث لا يجوز عند اصحابنا الثلاثة ولو تزوج امه في عدة حرة من طلاق باين او ثلث لا يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما من عدة الحرة واذا طلق الرجل طلاقا باينا او رجعي او وقعت الفرقة بينهما بغير طلاق وهو حرة ممن تحيض فعدتها ثلثة حيض وان كان لا تحيض من صغير وكبر فعدتها ثلثة اشهر وان كان حاملا فعدتها ان تضع حملها وان كانت امه بان لا يعقها مولها فعدتها حيضتا وان كانت لا تحيض فعدتها شهر ونصف واذا طلق الرجل امرأته الحرة فعدتها اربعة اشهر وعشر وان كانت امه فعدتها شهرا ونحوه وان كان حاملا فعدتها ان تضع حملها من عدة النكاح وفي حق الحامل ولو كان الحامل امه وضع حملها جميعه ولا يقوم الاكثر هنا مقام الكل لا طلاق قوله تعالى والاحكام اجعلهن قد يعرضن حملن وهو باطلاقه شامل للحره والامة المسلمة والكفاية مطلقة او متارة في النكاح الفاسد او طئت بشبهة والموقوف عنها زوجها واذا سقطت سقطت استبا بعض خطبة نفقت به العدة لانه ولد وان لم يثبت بعض خطبه لم تنقض لان الحمل اسم لطقة متعينة بدليل ان الساقط اذا كان مضطرا وعلة لم تنقض به العدة لانها لم تتعین فلا يعرف كونها متعينة بيقين الا باستبانة بعض خطبة كذا في المحيط مد طلاق المني باب بالعدة ادعت المطلقة امتداد الطهر وعدم انقضاء العدة صدقت ولها النفقة لان الاصل بقاؤها الا اذا ادعت الحمل فان لها النفقة الى سنتين فان مضت ثم تبتز لا حبل فلا رجوع عليها كما في فتح القدير من الاستبراء والعن الا وكذا بلغت وراثة الدم ثلثة ايام وانقطع ومعنى سنة او اكثر ثم طلقت فعدتها بالمحيض الى ان تبلغ حد الاياس وهو خمس وخمسون سنة في المختار وعند مالك تعد ثلثة اشهر بعد معنى نصف سنة فاذا قضى به القاضي جاز لانه مجهول فيه وهذا مما يجب الحفظ من عدة البرائة ولا عدة على مسبية افرقت بيناين الدارين لان العدة حيث وجبت انما وجبت حقا للعد والمهر ملحق بالجماع واليهام حتى صار محلا للملك فلا حرمة لغرضه الا الحامل لان بطنها ولد ثابت النسب ولا على ذمية طلقها ذمي اذا اعتقد واعدمها لان وجوب العدة لا يجوز ان يكون الحق الشرع لانها غير مخاطبة بحقوق الشرع ولا لحق الزوج لانه خلاف معتقده وقد امرنا ان نذكرهم وما يدينون ولا على حرية خرجت

الينا مسلمة او ذمية او مستأمنة ثم اسلمت او صارت ذمية لقوله تعالى ولا جناح عليكم ان تنكحو  
مطلقا بلا قيد ولما عرفت ان الحرب ملحق بالحكم واليهام فلا حرمة لغرضه الا الحامل لما عرفت ان  
في بطنها ولد ثابت النسب من عدة البر والعرب ذمية حائل وهي ضد الحامل طلقها ذمي  
او ما عتقها لم تعد اذا اعتقدوا ذلك ولو حادها تعدت بوضع ولو طلقها مسلم تعدت مطلقا  
وكذا لا تعدت مسبية افرقت بيناين الدارين الا الحامل كحرية خرجت الينا مسلمة او ذمية  
او مستأمنة ثم اسلمت او صارت ذمية لا الحامل من عدة المنكح وان كانت المرأة هي التي  
اسلمت فابى الزوج ان يسلم ففرق بينهما كما عليه النفقة والسكنى ما دامت في العدة لان الفرقة  
جاءت بسبب من جهة الزوج وهو باء الاسلام وذلك منه نفوت الاساك بالمعروف فقتل  
الشرع بالاحسان والشرع ان يوفيهما مهرها ونفقة عدتها من نكاح مسو الحرة في باب  
نفقة اهل الذمة حرية خرجت من عدة بين والعدة غير لازمة قال الحرية اذا خرجت من عدة  
الينا بان من زوجها ولا عدة عليها وقال اهلها العدة لهما ان هذه مسلمة بان من زوجها  
بعد الدخول بها فوجب العدة كالوكان في دار الاسلام فاسلمت هو وبه الزوج لقوله تعالى  
ولا جناح عليكم ان تنكحوهن اذا اتيتموهن اجورهن ولان العدة تجب لصيانة ماء محترم و  
ملك محترم ولا حرمة لماء الحر ومكة تجوز في الذمي لان ماءه ومكة محترم وبه يفتي  
من عدة شرع المنظومة للامام السني قال ابو حنيفة اذا طلق الذمي زوجته الذمية طلاقا بايا  
او ثلثا او مات عنها فتزوجها ذمي في العدة يقع النكاح خلافا لهما وبعض الناس كانوا يتركون  
ان المتزوج لو كان مسلما فالخلاف ثابت كالوكان ذميا ويتكسبون بظاهر هذا البيت حيث قال  
وقد روي في المبسوط وشرع الطحاوي وسائر الكتب المعتمدة ان الذمية اذا بان من زوجها  
الذمي لا عدة عليها عند ابي حنيفة في ظاهر المذهب وقال بعضهم تجب وجوبا ضعيفا حتى لا  
يمنع نكاح الذمي باها لانه لا يعتد حرمة نكاح معتدة الغرض المتزوج لو كان مسلما لا يجوز  
ذلك بالاجماع لوجوب العدة فحقه لا اعتقاده ذلك فدعا الى هذا التفسير ما فيه من الجواب على  
المعلمين من عدة شرع المنظومة لابن الوهب ولو طلق ذمي ذمية لم تعد من من الكثر في  
اخر باب العدة والذمي اذا بان امرأته الذمية فتزوجها مسلم او ذمي من ساعته ذكر بعض  
المشايخ انه يجوز له نكاحها ولا يباح له وطئها حتى يستبرأ بها بحنيفة في قول ابي حنيفة وفي قول  
صاحبه نكاحها باطل حتى تعتد ثلثة حيض وروي اصحابنا الا ما الى عن ابي حنيفة انه لا عدة  
عليها وقال بعضهم تجب العدة الا انها ضعيفة لا تمنع النكاح كالتبرأ بين المسلمين بخلاف ما اذا كان  
الذمية معتدة من مسلم لان تلك العدة قوية فتمنع النكاح من نكاح الخلاف في قول ابي حنيفة

هذا اذا كان النكاح غير الزاني واما اذا كان ذلك فالنكاح صحيح عند الكل ويحل له وطئها عند الكل والسكينة النفساء فلا تحل له حتى يظهره والسابعة اذا حاضت امرأته لا يحل له وطئها حتى تظهر والثامنة اذا نزلت امرأة ثم تزوجها رجل فلا تحل له حتى تحيض والثامنة اذا طلق حرة فلا يحل لها ان يتزوج امه في عدتها من عدة حيض الحرة اذ ماتت امرأة الرجل فتزوج بها ختها بعد يوم جاءه وكذلك لو كان له اربع سنوات ماتت احدهن فتزوج بالخامسة بعد يوم جاز ولو تزوج امرأة في عدة اختها من طلاق باين او ثلث لا يجوز عند اصحابنا الثلاثة ولو تزوج امه في عدة حرة من طلاق باين او ثلث لا يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما من عدة الحرة واذا طلق الرجل طلاقا باينا او رجعي او وقعت الفرقة بينهما بغير طلاق وهو حرة ممن تحيض فعدتها ثلثة حيض وان كان لا تحيض من صغير وكبر فعدتها ثلثة اشهر وان كان حاملا فعدتها ان تضع حملها وان كانت امه بان لا يعقها مولها فعدتها حيضتا وان كانت لا تحيض فعدتها شهر ونصف واذا طلق الرجل امرأته الحرة فعدتها اربعة اشهر وعشر وان كانت امه فعدتها شهرا ونحوه وان كان حاملا فعدتها ان تضع حملها من عدة النكاح وفي حق الحامل ولو كان الحامل امه وضع حملها جميعه ولا يقوم الاكثر هنا مقام الكل لا طلاق قوله تعالى والاحكام اجعلهن قد يعرضن حملن وهو باطلاقه شامل للحره والامة المسلمة والكفاية مطلقة او متارة في النكاح الفاسد او طئت بشبهة والموقوف عنها زوجها واذا سقطت سقطت استبا بعض خطبة نفقت به العدة لانه ولد وان لم يثبت بعض خطبه لم تنقض لان الحمل اسم لطقة متعينة بدليل ان الساقط اذا كان مضطرا وعلة لم تنقض به العدة لانها لم تتعین فلا يعرف كونها متعينة بيقين الا باستبانة بعض خطبة كذا في المحيط مد طلاق المني باب بالعدة ادعت المطلقة امتداد الطهر وعدم انقضاء العدة صدقت ولها النفقة لان الاصل بقاؤها الا اذا ادعت الحمل فان لها النفقة الى سنتين فان مضت ثم تبتز لا حبل فلا رجوع عليها كما في فتح القدير من الاستبراء والعن الا وكذا بلغت وراثة الدم ثلثة ايام وانقطع ومعنى سنة او اكثر ثم طلقت فعدتها بالمحيض الى ان تبلغ حد الاياس وهو خمس وخمسون سنة في المختار وعند مالك تعد ثلثة اشهر بعد معنى نصف سنة فاذا قضى به القاضي جاز لانه مجهول فيه وهذا مما يجب الحفظ من عدة البرائة ولا عدة على مسبية افرقت بيناين الدارين لان العدة حيث وجبت انما وجبت حقا للعد والمهر ملحق بالجماع واليهام حتى صار محلا للملك فلا حرمة لغرضه الا الحامل لان بطنها ولد ثابت النسب ولا على ذمية طلقها ذمي اذا اعتقد واعدمها لان وجوب العدة لا يجوز ان يكون الحق الشرع لانها غير مخاطبة بحقوق الشرع ولا لحق الزوج لانه خلاف معتقده وقد امرنا ان نذكرهم وما يدينون ولا على حرية خرجت



الزوجين وذكر في الحائض قال ابو حنيفة الذميمة اذا طلقها زوجها الذي ومات عنها لا يجب  
عليها العدة ولها ان تزوج قبل ان تحيض ثلثا في الطلاق وقبل ان يحض اربعة اشهر وعشر في الوفاة  
وقال لا تزوج قبل ذلك والحريم اذا طلق الحربية لا عدة عليها بالاتفاق ولو كانت الذميمة كانت  
تعتد من مسلم لم يحز للمسلم ولا الذميمة ان يتزوجها في العدة اتفاقا لان العدة بغيرها صيانة  
للماء المسلم من نكاح شبه الجمع الذميمة اذا كانت معتدة من المسلم كالمسلمة لا يجوز لها ان تزوج  
الا من زوجها الاول والحربية اذا كانت معتدة من حريم كان لها ان تزوج من حريم آخر ولا  
يجب العدة والذميمة اذا كانت معتدة من ذميمة يجوز لها ان تزوج باخر من عدة حرانة المقيدين  
المطلقة اذا تزوجت ثم قالت كنت معتدة ينظر ان كان بين الطلاق الاول وتزوج الثاني قبل  
من شهرين صدقت وفسد النكاح وان كان شهرين فصاعدا لا تصدق وصح النكاح من نكاح  
الحلال في الفصل الثالث عشر قالت انقضت عدة بالخبر فالقول لها مع اليقين ان مضى عليها  
ستون يوما وعندها ان مضى تسعة وثلاثون يوما وثلاث ساعات من عدة ملحق بالاجرة ولا تصدق  
المراة على انقضاء العدة في اقل من ستين يوما وعندها بغير حنيفة وعندهما تصدق في تسع وثلاثين  
يوما وثلاث ساعات والامة تصدق في احدى وعشرين يوما وعندها بغير حنيفة على رواية  
محمد عن تصدق في اربعين يوما وعلى رواية الحسن عن تصدق في خمسة وثلاثين يوما من عدة  
وجبر الحريم في باب انفال العدة وما تصدق المراة قالت قد اسقطت سقطا مستبين الخلق  
او بعض الخلق صدقت على ذلك ولها ان تزوج لانها مسقطه امينة في الاجارة بما في رجبها  
قال الله تعالى ولا يحل لهن ان يكمن ما خلق الله في ارحامهن والهن من الكتمان بالاطهار فاذا  
اخبرت بذلك وكان محض وجب قبل جنسها من غير بينة وان اتهمها الزوج حلفها من طلاق  
مبسوط الحريم وعدة الطلاق والموت تنقضي وان جهلت المراة بهما ايم بالطلاق والموت حتى  
ان الزوج اذا كان غائبا عنها وبلغها خبر بطلانها اياها بعد ما رأت ثلث حيض وموته بعد  
مضى اربعة اشهر وعشر كانت عدتها منقضية واستأجرها اي ابتداء عدتها عقيبها اربعين  
الطلاق والموت لا عقيب لهما من عدة الدبر والعرب المراة اذا بلغها طلاق زوجها الغائب  
او موته بعين عدتها من وقت الموت والطلاق عندنا لان وقت الجنين عدة الحائض ولا عدة  
قبل الدخول والخلق في الطلاق بخلاف الموت من عدة وجبر الفناوي ولا عدة قبل الدخول والخلق  
في الطلاق لاف الوفاة من طلاق الاشياء ولو نكح معتدة وطلقها قبل الوطئ وجب مهر تأم  
عدة مبتدأة يعني اذا طلق الرجل امراة طلاقا باينا ثم تزوجها في عدتها وطلقها قبل الدخول  
بها فعليه مهر كامل وعليها عدة مستقبله عندهما وقال محمد بن علي بن نصف المهر وعليها تمام العدة

الاول وقال زفر لا تجب العدة اصله من عدة البحر السابق وتزوج المطلقة رجعية فانه يصير  
مراجعا ولا يجب المهر لان النكاح لها بما رجع الرجعة في القول الصحيح ذكره في النوازل من جواهر  
المناوي في الباب الاول اذا قال لامراة كنت راجعك امس فانه ينظر ان قال ذلك وهو في العدة صدق  
لما انه اجبر في حال تملكه لا ابتداء فكذلك يملك الجزم اما اذا لم تكن في العدة فانه لا يصدق لانه اجبر  
في حال الجزم واما في حاله الاذن من العادة في آخر الفصل الرابع عشر قوله المعتدة عن وفاة  
نفقة في مالها وكذا ام الولد اصبحت وجبت العدة من عدة حرانة الفناوي وعدة ام الولد  
ثلث حيض اذا اعتنتها المولى او ما عنها فان كانت لا تحيض ثلثة اشهر وقال الشافعي حيضة  
والصحيح قولنا لما روي ان مارية القبطية ام ولد لرسول الله سلمت بعد وفاته ثلث  
اقراء ولان الماء الذي في رحمها بالعنق تكاملت حرمة وعظمت منزلته لانه يثبت نسبه بحيث لا  
يستفي بغيره كالماء الذي في رحم المرأة المكروه فيجب التريص بثلثة اقراء اظهر ان زيادة حرمة  
الماء واحسانا في صيانتها كافر الحرة ولو حرمت على مولاه بالمعااهرة ثم مات المولى فعليها العدة  
لان سبب الغرائش قائم وهو ملك الامين فانه قائم مقام الغرائش وتوهم نخل الرحم بالماء ثابت  
فاذا مات زال سبب الغرائش فيجب صيانتها لما من عدة محيط الحريم واذا طلق الرجل طلاقا باينا  
او رجعيا او وقت الفرقة بينهما بغير طلاق وهي امه بان لا يعتنقها مولاه فعدتها حيضا بان  
وان كانت لا تحيض فعدتها شهر ونصف وانما مولاه فعدتها شهر ونصف وانما مولاه فعدتها  
لذا في عدة المني ولما عن ام ولد وهي حامل فعدتها ان تضع حملها وكذا لو اعتنقها وهي حامل  
فعدتها ان تضع حملها من عدة الحمل سئل عن رجل طلق امراة ثلثة ايام فوضع حملها  
هل تنقض عدتها بالوضع ويجوز لها ان تزوج من غير آخر واذا تزوجت بالثاني وطهرها ثم طلقها  
ومضت عدتها هل يحل ان يتزوجها الزوج الاول فاجبت نعم تنقض عدتها بوضع حملها سواء كان حرة  
او ام ولد وامه ويجوز ان يتزوجها الثاني واذا طلقها الثاني بعد وطهرها ومضت عدتها يحل الاول  
لان اصل الحلية قوله م اذا طلق الرجل امراة ثلثة ايام فزوجت من آخر لم يخل للاول حتى يذوق  
الثاني من عيبتها وتذوق من عيبتها فهذا حديث مشهور يجوز به الزيادة على الكتاب عند  
الجهل وعند سعيد بن المسيب لا ينقض وطئ الزوج الثاني بل يكفي مجرد النكاح استدلالا بقوله تعالى فان  
طلقها فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره كذا في بعض شرويع الهداية ولا عدة قبل الدخول والخلوة  
في الطلاق بخلاف الموت وفي الحائض لو طلق زوجة قبل وطهرها وقبل الخلوة الصحيحة فادعته  
عليها فلها نصف المهر واذا طلقها بعد الوطئ او بعد الخلوة الصحيحة فعليها العدة ولها كامل المهر  
من عدة الزوجين كذا في حرانة الفناوي وعدة المتوفى عنها زوجها اربعة اشهر وعشر سواء كانت

عدة ام الولد

تضع الحمل  
بروح الحرة

لا عدة قبل  
وطئ الزوج  
مخلاف



مدخولة او غير مدخولة او صغيرة او كبيرة او مسلمة او كفاية حاصلة في هذه المدة ولم تحسن لقوله تعالى  
والذين يتوفون منكم يتركون من انفسهم اربعة اشهر وعشرا من عدة خزانة الفنا وكذا الاحياء  
والمرثية كذا بشارة الوطى وبموت احد الزوجين وبالخلوة الصحيحة وهي ان يجتمع في مكان واحد  
ما منع يمنع من الوطى حسبا بان لا يكون فيه احد ينظرهما او شرعا بان لا يكونا احدهما في صلوة فرض  
او في صوم فرض وصوم الطوع لا يمنع الخلوة الصحيحة في ظاهر الرواية وصلوة الطوع والخيض  
والنفاس يمنع الخلوة الصحيحة كصلوة فرض او طهرا بان لا يكونا احدهما من بعد على الجماع  
من عدة وجبة الفنا وكذا خزانة الفنا ومعنا الى الامتياز اذ كان معها في البيت نائم في النهار  
لا يمنع الخلوة وفي الليل نائم ولو كان النائم معهما ليلا في حجرة كانت في المفازة لا تمنع الخلوة انتهى  
وفي خزانة المتبين ولو كان مع المرأة اصم او اخرسا وجارية احدهما وكان معها كلب المزة لا يمنع  
الخلوة بخلاف كلب الرجل لان الاول لا يحمل الكلب ان تكون سيدة مستقرشة وعسى يعقر انتهى  
وفي الحائض الخلوة الصحيحة نوجبا العدة وكذا المهر والنسب النفقة وحرمة اخنها وحرمة اربع  
سواها ولا تعتبر الخلوة في الغلام الذي لا يجامع مثله وفي الصغيرة التي لا يجامع منها كذا في البرازية  
من عدة الفنا وفي التمرثية المنكحة اذ كانت امته ان يواها المولى بينها فلها النفقة والافواه  
كذا المدبرة وام الولد والبنوة ان يخل بينهما وبين زوجها ولا يستقدمها المولى والمكاتبه اذ ا  
تروجت باذن المولى في كالحرة ولا يجامع البنوة من نفقة الحائض **باب النفقة** النفقة هي  
اسم بمعنى الاتفاق قال هشام سالت محمدا عن النفقة فقال هي الطعام والكسوة والسكنى كذا  
في الخلاصة من الدرر والعرب **باب النفقة** الولد اذا بلغ الرجال واكتسب كانت نفقة فركه لا على  
والدين من روض العلماء للزندوسنى ويجب النفقة لطفلة الفقير ولا يشترك فيها احد وان  
الولد اذ كان غنيا والاب محتاجا لم يشترك الولد احد فنفقة الولد ذكره الامام الشافعي  
في شرح المنار وقيد بالطفل وهو الصبي حين يسقط من البطن الى ان يحتلم ويقال جارية طفل  
وطفلة كذا في المغرب وفي المختار الطفل المولود والجميع اطفال من نفقة المخرج لا تقدر النفقة ما  
بالدرهم الا اذا ظهرت المصلحة في ذلك كما في الحائض بان ظهر فيها المنفعة بينهما اما لو اراد ان  
يطعمها تمويها بجا بابه فلا يغرض الدرهم لان الواجب عليه طعام وادام ولا يجب ان يغرض الدرهم  
ولان البسر يغسل ويرخص ويتبرأ الزوجه بتحميل المال المعين عليه والضرب والاضرار منها بان  
فعلى الغنى جنس حنطة ولحم غداء وعشاء بقدر كفايتهما وعلى المتوسط جنس ودهن وعلى  
الفقير جنس وجبن الا ان يعلم الغاى انه يضاها في ذلك فيفرض عليه درهم بقدر حالها  
وان كان صاحب ما يبدد لا يفرض عليه شيء كما في البرازية من نفقات البحر الرايق وان لم يكن

للصغير

للصغير ولا لامة مال فامر الحاكم بالاستدانة على الصغير حتى ترجع عليه بعد بلوغه لا يصح ولا ترجع  
من نفقات البرازية لا تجب نفقة القريب على قريبه الا اربعة شرايط الاول ان يكون بينهما قرابة  
محرمية والثاني ان يكون من تجب عليه النفقة غنيا الا لالاب بمكسب الضارب الذي يحرم عليه اخذ  
الزكاة والثالث ان يكون من تجب له النفقة صغيرا وفقيرا او كبيرا عاجزا عن الكسب كالمجنون  
والاعرج او انثى فقيرة سواء كانت صغيرة او كبيرة والرابع ان لا يكون بينهما اختلاف الدين الا للزوجة  
والاولاد والاصول الذين قال في الفنا والاراجية تجب نفقة الاخ الفقير على اخيه الموسر  
ان كان صغيرا او بالغان منا واعى وكذا تجب نفقة العم الفقير على اولاد اخيه لا غنيا ان كان  
صغيرا او بالغان منا واعى وكذا تجب نفقة العم الفقير مطلقا صغيرة او بالغة على اولاد اخيه  
لا غنيا ولا تجب نفقة ابن العم وبن العم على ابن العم ولا على ابنة العم لانه ليس بحرم وكذا لا تجب  
نفقة اولاد الاخوال والحالات والعمات لانه لا محرمية وشروط وجوب نفقة القريب على الاصول  
والفروع ان يكون بينهما قرابة محرمية لعدم تنكح بينهما وان يكون من تجب عليه النفقة غنيا بمكسب الضارب  
الذي يحرم عليه اخذ الزكاة وان يكون من تجب له النفقة فقيرا صغيرا او كان ذكر كبيرا عاجزا عن  
الكسب او انثى فقيرة مطلقا صغيرة كانت او كبيرة لانها عاجزة عن الكسب خلقة ولا تجب على المسلم نفقة  
اخيه او اخوة او محرمه الكافر وان ادعى القربان فقير فالقول قوله مع يمينه الا ان يقوم البينة  
انه غنى في نفرض عليه النفقة انتهى من نفقة المخرج فتجب على الاب خاصة لا يشركه احد فيها كنفقة ابوة  
وزوجه امره لا يشركه احد في نفقتهم ولو كان الاب فقيرا لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن و  
كسوتهن والمولود له هو الاب لولده متعلق بقوله تجب الفقير حال كونه صغيرا حتى لو كان الصغير  
غنيا في مال او كبيرا عاجزا عن الكسب حتى لو لم يعجز عنه لم تجب نفقة على ابيه وفي الخلاصة اذ كان  
من ابناء الكرم ولا يشترط ان يجره الناس فهو عاجز وكذا طلبة العلم والمهتدي والى الكسب فلا تسقط  
نفقتهم عن ابائهم وعلى الموسر عطف على قوله على الاب امره تجب على الموسر فانه اذ كان معسرا كاعاجزا  
ولا نفقة على العاجز بخلاف نفقة الزوجة والاولاد الصغار لانه التزامه بالعقد فلا تسقط بالفقر  
واختلفوا في النساء والغنوى على انه معتد بمكسبها بضراب حرمان الصدقة اعني سائر الفطرة وقدمت  
بيانها لاصولها بوجوب واجدادها وجداته الفقراء فقدمت عليهم لو كانوا غنيا فنفتهم في  
مالهم وان قدر على الكسب لانهم يتضررون به والولد مأثور بدفع عنهم بالسوية بين الذكور  
والاناث لا نفقة مع الاختلاف بيننا والزوج والاصول والفروع الذين يقدرون اجترار  
عن الحريم والمستامن اما الاول فلا تأنسنا عن البئر في حق من يقا تلنا كامة واما الثاني فلغير  
ان يلحق بدرا الحريم من الدرر والغرب **باب النفقة** الموسر من ملك نصابا الذي يجب به عليه الزكاة

قلت قد افاد في الفنا لو فرض النفقة للمعسر  
على من لا تجب نفقة عليها ولو فرض النفقة لغيره  
ليس له مال لا يصح ومنه حتى لا يرجع المتفق  
واحد منها انتهى صاحب المصنف عن صغير  
والامال لا اخذوه من جمل التفتي وفرضه  
لنفقة بطلب مرتبة على من ربح اخذ  
امر بالاستدانة وبالرجوع عليه وقت اخذ  
فقد ان يرجع عليه بتلك النفقة فله  
واجابه ان يرجع عليه بالنفقة المعسر  
المستدانة عند الاخذ بشرط ان يكون الاخذ  
من عسبة الذين تجب نفقة عليهم وان كان  
منهم لكان لا تجب عليه النفقة لغيره ولا يبعد  
فرض الغاى في اخذه فحاشا ان لم يكن فاسقا  
وغير ما يوجب عليه هكذا حققه شيخنا  
في جزه واهل اعلم

النفقة على الزوج

النفقة على الزوج

النفقة على الزوج

النفقة على الزوج

النفقة على الزوج



ويجوز عليه الصدقة وهو عشر من متاعه من الذهب وما شاء من فضة وما يابى له ذكر من  
 العوض المتخذ من نفقة المصحبي ورث من أمه ما لا ولد له اب معسر محتاج فنفقة الاب على الولد الصغير  
 وكذا اذا كان له اب ولا ولد من امرأة اخرى تكون نفقة هذه الاولاد في مال هذا الصبي الذي ورث من  
 أمه ما لا ولد له اب اذا كان معسر الخوف بالاموات فاذا كان ميتا يكون نفقتهم على اخيهم فكذا هنا  
 من مسائل الحكم الصغار ان الاب اذا انفق مال ولده الغائب على نفسه فخص الابن وادعى ان الاب  
 موسر وقت الانفاق يعتبر حال وقت الخصومة فان كان الاب معسرا وقت الخصومة كان القول قوله  
 والا فلا كسلة الطاحونة ويجوز للمحكى من العادة في آخر الفصل الرابعين ولا يجب على الابن  
 الفقير نفقة والده الفقير اذا كان والده يقدر على العمل وان كان لا يقدر على العمل وكان زمانا  
 ولابن عيال كان على الابن ان يعيما له عياله وينفق على الكل والموسر في هذا التامر بمالكه مالا  
 فاضله عن نفقة عياله ويبلغ الفاضل مقدارا يجب فيه الزكوة من نفقة حرانة الفنا وفي  
 الحائنة ولا يجب على الابن الفقير نفقة والده الفقير حتما ان كان والده يقدر على العمل وان كان والده  
 زمانا ولا يقدر على عمل ولا ابن عيال كان على الابن ان يعيما له عياله وينفق على الكل انتهى  
 وقد منا عن الخلافة المختارة في الفقير الكسوب ان يدخل الابوان في نفقة من باب نفقة المصحبي بغير النفقة  
 لا صول لكل ذي رحم محرم الفرق بين ذي الرحم وبين المحرم عموم وخصوص من وجه لقضاء فيها  
 على البنت والاخت وصديق الاول على بنت العم دون الزنا لصلته تكا حيا وصديق الثاني على  
 اخت الزوجة لعدم صلته تكا حيا دون الاول صغيرا وانثى بالغية او ذكر عاجزا بان كان  
 زمانا او اعيا وجنونا فقرا حال من المجموع حتى لو كانا غنيا لم يجب نفقتهم على غيرهم بقدر  
 الارث متعلق بجنب ويجوز عليه ان ينفق لا ينفق حق مستحق فيجب نفقة البنت البالغة  
 والابن الرزق البالغ على ابويهما ان كانا على الاب الثلثان وعلى الام الثلث لان الميراث لهما على هذا  
 المقدار وفي ظاهر الرواية كل نفقة على الاب لقول تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن وفي  
 غير هذا الذين يعتبر قدر الميراث رواية واحدة اي بلا اختلاف فنفقة فقير له اخوات متفرقات  
 موسرات عليهن احماسا كارت ثلثة احماسا على الاخت لا بام وحسبها على الاخت لا بام وحسبها  
 على الاخت لا بام على قدر ميراثهن ويعتبر فيه اي في ذي الرحم المحرم اهلية الارث بان لا يكون محروما  
 لا يعتبر حقيقة الارث وفتح عليه بقوله فنفقة من امر فقير له خال وابن العم موسر ان على الخال  
 ان يمكن ان يمتد ابن العم ويكون الارث لهما فان ابن العم ليس بمحرم فله نفقة عليه والمحرم  
 فيكون النفقة عليه من الدر والفقر باب النفقة ويجوز على موسرهما الفطر النفقة لا صولة  
 لابويه واجدادهم وجدانهم الغفر بالسوية بين الذكر والاناث يعني لا يأخذ الاب اكثر والام



مطلب الفرق بين المحرم  
 وبين ذي رحم

اقل في ظاهر الرواية وهو الصحيح لان استحقاق الابوين انما هو بتحقق الملك في مال الولد لقوله  
 انت ومالك لايبك وهذا المعنى يشمل الذكر والانثى ولهذا ثبت لهم هذا الاستحقاق مع اختلاف  
 الملة وان انعدم التوارث والمعتبر فيه القرب والجزئية لا الارث لما ذكر في من له بنت وابن  
 ابن فالنفقة على البنت مع ان الارث بينهما نصفان وفي ولد بنت واخل النفقة على ولدها  
 مع ان الارث كل للاخ ولا شيء لولد البنت لانه من ذوى الارحام من باب نفقة المصحبي ونفقة  
 المحارم تجب على ذى الرحم المحرم لا على كل من يرث من حرانة الفنا وفي فصل نفقة الاقارب قوله  
 والنفقة للميت في عياله وجها سواء كانت حاملا او حائلا الا اذا كانت ام ولد وهي حاملة فيها  
 النفقة من جميع المالك كذا في الفنا والغلم تجب نفقة الميت في عياله وجها لان ملك الميت زال الى  
 الورثة فلما وجبنا لها صارت في مال الغرم هذا لا يصح من الجوهره ولو فرض القاضى المطلقة نفقة  
 العدة فلم تأخذ حتى انقضت العدة هل تسقط كاستسقط بالموت قال بعضهم لا تسقط وذكر محمد  
 الائمة المطلقة اذا فرض القاضى المطلقة نفقة العدة فلم تستوف حتى مات احد الزوجين تسقط  
 وكذا اذا انقضت عدتها قبل القبض من الحائنة وباب النفقة ولو اختلف الزوجان بعد فرض  
 النفقة في مقدار المهر فرض وفي الزمان كان القول للزوج فان اقاما البينة فيسنة المرأة او لم  
 لانها ثبتت الزيادة من حرانة الفنا وفي فصل النفقة ولو ادعت المرأة النفقة على الزوج بعد  
 فرضها فادعى الوصول اليها وانكرت فالقول لها كالذي انكر وصول الدين ولو ادعت  
 المرأة نفقة اولادها الصغار بعد فرضها وادعى الاب الانفاق فالقول له بيمينه كذا في المختار  
 من الاشياء في قاعدة الاصل العدم سئل صاحب المصحبي عن شخص تزوج امرأة بموضع ثم اراد  
 ان ينقلها الى وطنه وهو ذو مدة السفر بعد ايفائه بمحل صداقها فهل ذلك وهل اذا  
 كان له ذلك وامتنعت من الخروج معه ونشرت تسقط نفقتها وكسوتها في مدة نشوزها ام لا  
 واجاب نعم له ان ينقلها الى وطنه فاذا امتنعت صارت ناشزة فسقط نفقتها ونشوزها  
 وان علم ولو طلبت النفقة وهي في بيت الاب بعد ذلك لم يطل بها الزوج بالنفقة  
 وعليه الفتوى وكذا اذا اطلبها ولم تمتنع وكذا امتنعت بحق لتستوف في المهر واذا امتنعت ولم  
 يبق لها عليه من لا يجب من نفقة الخلاصة فاذا قضى القاضى للولد والوالدين وذوى  
 الارحام بالنفقة قضت مدة سقطت لان نفقة هؤلاء تجب كفاية للحاجة حتى لا يجب مع  
 اليسار وقد حصلت بمعنى المدة بخلاف نفقة الزوج اذا قضى بها القاضى لانها تجب مع اليسار  
 قال الله تعالى ذن القاضى في الاستدانة عليه لان القاضى له ولاية عامة فصار اذنه كامر  
 الغائب فيصير بنا عليه في ذمته فلا تسقط بمضى المدة من طلاق والهداية في آخر فصل نفقة



الاولاد فتمت نفقة عن الزوجة يعني الاصل والغرض والقريب ومضت مدة ولم تنصل اليهم فيها  
 سقطت لان نفقة هؤلاء باعتبار الحاجة فاذا مضت المدة اندفعت الحاجة وانما قال عن الزوجة  
 لان القاضي اذا قضى بنفقة لا تسقط بمضي المدة لانها جزء الاحتساب للحاجة كما مر ولهذا يجب مع  
 يسارها فلا تسقط بحصول الاستغناء فيما مضى الا اذا استدانوا الاصل والغرض والقريب باذن  
 القاضي اذ ذن لهم القاضي بالاستدانة فاستدانوا على الغائب في لا تسقط نفقتهم كما لا تسقط نفقة  
 الزوجة بمجرد تقدير القاضي وان مضت مدة من الدرر والعرب في آخر باب النفقة ولا يفرض بينهما  
 بعجزه عن النفقة ولا بعدم ايضا نفقتها ولو كان الزوج موسرا وبأمرها القاضي بالاستدانة  
 عليه قال في الحاشية اذا فرض القاضي النفقة للمرأة كل شهر بكذا ومضت اشهر ولم تستوف حتى مات احد  
 الزوجين سقطت النفقة ولو كانت المرأة استدانته بعد الغرض بأمر القاضي ثم مات احد الزوجين  
 قبل القبض لا تسقط المستدانة وان فرض القاضي النفقة ولم يأمرها بالاستدانة فاستدانته لها  
 او صالحته زوجها من النفقة كل شهر على شيء معلوم فاستدانته لها ولم تستدنه كان لها ان ترجع  
 على الزوج بما فرض لها القاضي ما دام حيين فان ماتا احدهما لم يكن لها ان ترجع فتركة الميت  
 انتهى وعلل في كافي النسق بان الاستدانة على الزوج ايجاب الدين في ذمة الزوج فاذا حصل  
 بأمر القاضي فقد حصل حمل له ولاية تامة على الزوج واذا حصل لا بأمر القاضي فقد حصل ايجاب  
 الدين في ذمة الزوج من المرأة وليس لها على الزوج هذه الولاية انتهى قال في البحر وذكر ان يُلحَى  
 فائدة الامر بالاستدانة مع فرض القاضي النفقة ان يمكنها احوالة العزم عليه فطالبه كالحضائ  
 ان نفقته استدانته هو الشراء بالنسبة لتفقي الثمن من مال الزوج واختلف في معنى الاستدانة فذكر  
 المحققين وتبع الشارحون انها الشراء بالنسبة لتفقي الثمن من مال الزوج وفي المجتبى معنى الى ركن  
 الائمة الصباغ انها الاستقراض فاذا استدانته هل يفرضه بانه استدين على زوجي او تنوي  
 اما اذا صرحت فظاهر وكذا اذا نوت واذا لم تصرح ولم تنو لا يكون استدانته عليه ولو ادعت انها تارة  
 بالاستدانة عليه وانكر الزوج والقول لا انتهى وفي جواهر الفنا وفي رجل فرض عليه نفقة امرأته  
 بعد ما خرجت من الدار فكتب عليه قدر النفقة ثم رجعت المرأة الى بيته والزوج اطعمها بالخبز و  
 الا دام على ما كان المهر قبل الغرض من غير ان يتكلم بشيء فقد سقط الغرض عنه بالا طعام لان الحاكم  
 انما فرض ما كان يوجبها عليه فاذا اطعمها ما هو الواجب عليها فانها لا تستحق شيئا آخر انتهى و  
 سقط النفقة المفروضة بالطلاق كما في الحاشية والبرائة وشراء الوهبانية سواء كان الطلاق  
 رجعيا او باينا بدليل قول القاضي وتسقط اذا طلقها وابانها وفي جواهر الفنا وفي قال لا تسقط  
 بالطلاق الرجعي وعلى الخنثى والنفقة لا تصير نيا الا بالقضاء او الرضا وبموت احدهما او

طلاقها

طلاقها يسقط المفروض من النفقة الا اذا استدانته المرأة بامر قاض فلا تسقط هو الصحيح ذكره في  
 النهاية ولا تارة النفقة المحجلة اي لا تارة بموت احدهما او طلاقها بان تجل لها نفقة شهر بعد فرض  
 القاضي والتماضي ثم مات احدهما او طلقها او طلقه فتتم مالها كانت قائمة او هالكة فان كانت  
 هالكة فلا تارة شيئا اتفاقا وان كانت قائمة او مستهلكة فكذلك عندها وقال محمد بن يحيى  
 نفقة ما مضى وما بقى في الزوج وعلى هذا الخلاف الكسوة ونفرض من النفقة وهو الطعام و  
 الكسوة والسكنى كما تقدم لن وجه الغائب وطفله وابويه في ماله من جنس حرمهم كالدرهم و  
 الدنيا من التبر والطعام والكسوة التي من جنس حرمهم اما اذا كان من خلة جنس حرمها لا يفرض النفقة  
 لانه يحتاج الى البيع ولا يباع مال الغائب اتفاقا اما عند أبي حنيفة فلا يبيع على الحاضر فكذلك  
 الغائب واما عندهما فلا يبيع ان كان يقضى على الحاضر فكذلك على الغائب ما عندهما فلا يبيع ان كان يقضى  
 على الحاضر لانه يعرف امتناعه ولا يقضى على الغائب لانه لا يعرف امتناعه وقيد بالطفل والابوين للآخران  
 عن غيرهم من الاقرباء كالاخ والعم فان نفقتهم انما تجب بالقضاء لانه يجتهد فيه والقضاء على الغائب  
 لا يجوز ولا حتران عن نفقة مملوكة كذا في البحر وهو صحيح فانه لو غاب وله عيال لا يفرض لهم النفقة  
 ويدل عليه ايضا قوله لا يبيع ولا يقضى بنفقة في مال الغائب لا الهؤلاء لان القضاء على الغائب لا يجوز  
 انتهى ومثله في الهداية ولا يفرض القاضي النفقة ان لم يخل الغائب مالا فاقامت بيته ليفرض  
 عليه وبأمرها بالاستدانة ولا يقضى بالكسوة وقال في فريقتي بالنفقة لا بالكسوة ويقول يفتى  
 الآن ولو اتفقا على الابوان ما عندهما من ماله اي مال الغائب على انفسهما وهو من جنس حرمهما  
 اي النفقة لا يضمنان لانها استوفيا حرمهما وحكم الزوج والولد كابوين اذا اتفقا ما عندهما  
 لا ضمان عليهما بخلاف غيرهما من القريب المحرم العاجز فانه يضمن بالاتفاق من عرق قضا ولا رضاء قضى  
 بنفقة غير الزوجة ومضت مدة سقطت الا ان يستدين بأمر القاضي وينفق منها يعني فلا تسقط بعض  
 المدة لان القاضي له ولاية عامة فصار اذنه كما من الغائب فيصير نيا في ذمة واقفا وكلامنا ان  
 الشرط في عدم سقوطها بمضي المدة حصول الاستدانة من المفروض له النفقة بامر قاض فاقا وان  
 امر القاضي بالاستدانة لا يكفي لعدم سقوطها اذ لم يستدنه وينفق مما استدانته كما قد مر في البحر  
 من باب الميسرة والهداية وغيرهما وفي انفع الوسائل ولقد غلط بعض الفقهاء هنا في مفههم  
 كلام صاحب الهداية وقال اذ ذن القاضي بالاستدانة ولم يستدنه فانها لا تسقط وهذا غلط  
 بل معنى الكلام اذ ذن القاضي في الاستدانة واستدان فانها لا تسقط انتهى وفي البحر قال في الميسرة  
 فلا ينفق بعد الاذن بالاستدانة من ماله او صدقة تصدق بها عليه فلا يرجع له لعدم الحاجة  
 وصرح به في الذخيرة ونفقة الاولاد الصغار انهم اذا اكلوا من ماله فلا يرجع لاقترانهم



عزیز



في حجة شريكه بغيره من القاضي وبغيره من صاحبه فهو متطوع المودع اذا انفق على الوديعة بغيره من  
القاضي وبغيره من صاحبه او الملقط اذا انفق على اللقطة بغيره من القاضي وبغيره من مالكها فهو  
متبرع وفي الخلق الدار المشتركة اذا استمرت فانفوا احدها بغيره من القاضي وبغيره من صاحبه  
فهو متطوع انتهى من طلاق المخرج في باب النفقة ايضاً ولوقالت المرأة لا اطبخ ولا اجز قال في الكتاب  
لا تجز على الطبخ والجز وقال الفقهاء ابو الليث انما يجز على الزوج ان يأتها بطعام مهياً اذا كانت  
مربيات الاشراف لا يتخدم بنفسها في اهلها او لم تكن من بنات الاشراف لكن بها علة لا تقدر  
على الطبخ والجز اما اذا لم يكن كذلك لا يجز على الزوج ان يأتها بطعام مهياً ولا تقدر في النفقة  
عندنا وانما يجز عليه كفاتها بالمعروف وكذلك يختلف باختلاف الاماكن والاقاات من حرارة  
القنات وكسل صاحب المخرج عن رجله من وجه وهو يريد السفر المصلحة لنفسه وطلب زوجته من  
موسنة والحان مكانه حصين فهل يجز بالمال ذلك شرعاً ام لا واجاب لا يجز الا في ذلك شرعاً لانها  
ليست بواجبة عليه كما في فتاوى سراج الدين قاري الهداية والله اعلم **كتاب الايمان** وكفارة  
الايمان اعتاق رقبة او اطعام عشرة مساكين كما في الظهار وقربانها فانه او كسوتهم بحيث يكون  
لكل من تلك العشرة ثوب يستر عامة بدنه فلم يجز السراويل لانها لا تلبس بغير عريانة العرف هو  
الصحيح المروي عن ابيه حنيفة وابيه يوسف لا ماري عن محمد بن ابي ابي ما يجوز به الصلوة فان  
يجز عنها اي عن الاجزاء الثلاثة وقت الاداء اي وقت ارادة الاداء صام ثلثة ايام ولا  
ولم يكفر قبل حث من ايمان الذر والعرة اذا قال اختلف لا فعلن كذا عندنا هو يمين نوى ولم  
يند ولا اصل ان الحلف بالله هو المشرع المعهود وبغيره محظور فيصرف اليه عند الطلاق من  
ايمان المصلي لشرع المتطوعة ومن حلف على معصية مثلاً لا يصلي ولا يكلم اباه او ليفعلن  
فلاناً ينبغي ان يحث نفسه ويكفر عن يمينه لقوله ام من حلف على يمين ورأى غيرها خيراً  
منها فليأت بالذي هو خير ثم ليكفر عن يمينه الحديث ولان بما قلنا تقويت البر الى جابر وهو  
الكفارة للمعصية فمنه من ايمان الهداية فيفضل في الكفارة لا يجوز ان يقال لو فاء ان فعل كذا  
فان وف بالشرط وتر في يمينه يكفر ولا يكفر وينبغي ان يحث نفسه في لانه العظيم لا يجوز الا الله  
تعالى من ايمان النفاية قال النبي صلعم ملعون من حلف بالطلاق وحلف به من يحط الرخصي في  
كتاب الاستحلال واعلم ان المسئلة على اربعة اوجه اوله اذا قال الرجل لامرأة ان دخلت الدار  
فانت طالق ثلثاً ثم طلقها بايها ثم دخلت الدار فعدتها انحلت اليمين ووقع الطلاق ثلثاً  
والثانية ان دخلت الدار بعد العدة انحلت اليمين ولم يقع ثلثاً والثالثة ان لم تدخل الدار  
في العدة وبعد هاتين وجها ثم دخلت الدار انحلت اليمين ووقع الثلث والرابعة ان لم تدخل

الدار

هذا هو الصحيح  
في حجة شريكه بغيره من القاضي وبغيره من صاحبه فهو متطوع المودع اذا انفق على الوديعة بغيره من القاضي وبغيره من صاحبه او الملقط اذا انفق على اللقطة بغيره من القاضي وبغيره من مالكها فهو متبرع وفي الخلق الدار المشتركة اذا استمرت فانفوا احدها بغيره من القاضي وبغيره من صاحبه فهو متطوع انتهى من طلاق المخرج في باب النفقة ايضاً ولوقالت المرأة لا اطبخ ولا اجز قال في الكتاب لا تجز على الطبخ والجز وقال الفقهاء ابو الليث انما يجز على الزوج ان يأتها بطعام مهياً اذا كانت مربيات الاشراف لا يتخدم بنفسها في اهلها او لم تكن من بنات الاشراف لكن بها علة لا تقدر على الطبخ والجز اما اذا لم يكن كذلك لا يجز على الزوج ان يأتها بطعام مهياً ولا تقدر في النفقة عندنا وانما يجز عليه كفاتها بالمعروف وكذلك يختلف باختلاف الاماكن والاقاات من حرارة القنات وكسل صاحب المخرج عن رجله من وجه وهو يريد السفر المصلحة لنفسه وطلب زوجته من موسنة والحان مكانه حصين فهل يجز بالمال ذلك شرعاً ام لا واجاب لا يجز الا في ذلك شرعاً لانها ليست بواجبة عليه كما في فتاوى سراج الدين قاري الهداية والله اعلم كتاب الايمان وكفارة الايمان اعتاق رقبة او اطعام عشرة مساكين كما في الظهار وقربانها فانه او كسوتهم بحيث يكون لكل من تلك العشرة ثوب يستر عامة بدنه فلم يجز السراويل لانها لا تلبس بغير عريانة العرف هو الصحيح المروي عن ابيه حنيفة وابيه يوسف لا ماري عن محمد بن ابي ابي ما يجوز به الصلوة فان يجز عنها اي عن الاجزاء الثلاثة وقت الاداء اي وقت ارادة الاداء صام ثلثة ايام ولا ولم يكفر قبل حث من ايمان الذر والعرة اذا قال اختلف لا فعلن كذا عندنا هو يمين نوى ولم يند ولا اصل ان الحلف بالله هو المشرع المعهود وبغيره محظور فيصرف اليه عند الطلاق من ايمان المصلي لشرع المتطوعة ومن حلف على معصية مثلاً لا يصلي ولا يكلم اباه او ليفعلن فلاناً ينبغي ان يحث نفسه ويكفر عن يمينه لقوله ام من حلف على يمين ورأى غيرها خيراً منها فليأت بالذي هو خير ثم ليكفر عن يمينه الحديث ولان بما قلنا تقويت البر الى جابر وهو الكفارة للمعصية فمنه من ايمان الهداية فيفضل في الكفارة لا يجوز ان يقال لو فاء ان فعل كذا فان وف بالشرط وتر في يمينه يكفر ولا يكفر وينبغي ان يحث نفسه في لانه العظيم لا يجوز الا الله تعالى من ايمان النفاية قال النبي صلعم ملعون من حلف بالطلاق وحلف به من يحط الرخصي في كتاب الاستحلال واعلم ان المسئلة على اربعة اوجه اوله اذا قال الرجل لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق ثلثاً ثم طلقها بايها ثم دخلت الدار فعدتها انحلت اليمين ووقع الطلاق ثلثاً والثانية ان دخلت الدار بعد العدة انحلت اليمين ولم يقع ثلثاً والثالثة ان لم تدخل الدار في العدة وبعد هاتين وجها ثم دخلت الدار انحلت اليمين ووقع الثلث والرابعة ان لم تدخل

الدار حتى تنقضي عتبتها ثم تزوجها بعد ذلك وحرم دخول الدار لم يقع شيء وانحلت اليمين من ايمان  
وجز القنات رجل قال لامرأة ان فعلت كذا فانت طالق ثلثاً فالجيلة ان يطلقها بايها وتركها  
حتى تنقضي عتبتها ثم يفعل ذلك الفعل فيبطل يمينه وتكون امرأته ذات طلقين ولا يقع عليها طلاق  
بعد ذلك لوجود الشرط ثانياً وان فعل ذلك في العدة وقع ثلث تطلقاً لان الزوجية كانت  
قائمة في العدة من ايمان الاختيار شرعاً المختار رجل اتهم بفعل قد فعله واراد ان يحفظه بثلث  
تطلقاً امرأته وهو يريد ان يحلف ولا تطلق امرأته الجيلة في ان يطلق امرأته بتطبيقه باي يمين  
ثم يقول لكل امرأة له في طالق ثلثاً ان فعلت كذا ولا يندى امرأته المطلقة فانه تطلق من ايمان  
الثنائا رجالية شلها جليلي عن شاجر مع اهل قريته وقال ان لم ارجل من هذه القرية  
تكون امرأته طالقاً فالجيلة من عدم حثه وهل يكون يمينه على التراخي ام على الفور لوعاد  
الي تلك القرية بعد حلة عنها هل يحث ام لا واجاب نعم وجد شرطه من الرحلة من عمارتها  
لا يحث والشرط في عدم السكنى بها ان ينقل اهل وخدمته واكثر امته وهو قول ابي يوسف  
وعلى الفتوى كما في الحائنة ولو عاد بعد ذلك لا يحث وهذه اليمين تكون على التراخي الا ان  
توجد قريته الفور كما حققه مولانا في بخر والله اعلم سئل ابو السقوا العمالي عن رجل قال  
ان لم اقتل زيداً او قال ان لم اذبح هذا الكلب فامرأته طالق واذا لم يقتل زيداً ولم يذبح  
هذا الكلب هل تطلق امرأته واجاب لا لم يقتل الى مدة كذا ولم يكتم بكلمة تدل على الفور لا تطلق  
امرأة في صورتين الى آخر عمارهم فاذا ماتت الخالف وماتت زوجته او ماتت زيداً تطلق  
امرأة في الاولى واذا ماتت الخالف وماتت زوجته او ماتت زيداً وماتت هذه في الثانية تطلق  
امرأة لانقطاع احتمال البر في حلف بموت كل واحد منهم والله اعلم اذا حلف لا يترك فلو نأ  
في داره وفلانة نأ في داره فسكت الخالف حث في يمينه كصريح الاذن ولو قال له اخرج  
منها فاباه ان يخرج فسكت لا يحث من العادة في الفصل الثالث والثلاثين في الاحكامات  
رجل اخرج داره من رجل سنة ثم قال والله لا اتركك في دارك فاذا قال له اخرج عن دارك  
فقد بر في يمينه لان لم يترك حيث امر بالخروج من واقع الحسام في باب الايمان ولو حلف  
لا يدع فلو نأ يدخل هذه الدار ان كان لا يملك منعه عن الدخول فهو على الهوى ولو كان يقدر  
على المنع فهو على الهوى والمنع جميعاً وان قال لانه ان تركتك فعل مع فلان هكذا ان كان الابن  
كبيراً لا يقوى الاب منعه ثمنه بالقول وان كان الابن صغيراً يقوى الاب منعه ثمنه بالقول  
والفعل جميعاً من ايمان نعمة الفتاوى في فصل مسائل اليمين على القود لا يدع يدخل هذه  
الدار ان لا يملك فعل النهي المنع لا يحث فان يملك فعل النهي والمنع يحث قال لانه الكبير ان

هذا هو الصحيح  
في حجة شريكه بغيره من القاضي وبغيره من صاحبه فهو متطوع المودع اذا انفق على الوديعة بغيره من القاضي وبغيره من صاحبه او الملقط اذا انفق على اللقطة بغيره من القاضي وبغيره من مالكها فهو متبرع وفي الخلق الدار المشتركة اذا استمرت فانفوا احدها بغيره من القاضي وبغيره من صاحبه فهو متطوع انتهى من طلاق المخرج في باب النفقة ايضاً ولوقالت المرأة لا اطبخ ولا اجز قال في الكتاب لا تجز على الطبخ والجز وقال الفقهاء ابو الليث انما يجز على الزوج ان يأتها بطعام مهياً اذا كانت مربيات الاشراف لا يتخدم بنفسها في اهلها او لم تكن من بنات الاشراف لكن بها علة لا تقدر على الطبخ والجز اما اذا لم يكن كذلك لا يجز على الزوج ان يأتها بطعام مهياً ولا تقدر في النفقة عندنا وانما يجز عليه كفاتها بالمعروف وكذلك يختلف باختلاف الاماكن والاقاات من حرارة القنات وكسل صاحب المخرج عن رجله من وجه وهو يريد السفر المصلحة لنفسه وطلب زوجته من موسنة والحان مكانه حصين فهل يجز بالمال ذلك شرعاً ام لا واجاب لا يجز الا في ذلك شرعاً لانها ليست بواجبة عليه كما في فتاوى سراج الدين قاري الهداية والله اعلم كتاب الايمان وكفارة الايمان اعتاق رقبة او اطعام عشرة مساكين كما في الظهار وقربانها فانه او كسوتهم بحيث يكون لكل من تلك العشرة ثوب يستر عامة بدنه فلم يجز السراويل لانها لا تلبس بغير عريانة العرف هو الصحيح المروي عن ابيه حنيفة وابيه يوسف لا ماري عن محمد بن ابي ابي ما يجوز به الصلوة فان يجز عنها اي عن الاجزاء الثلاثة وقت الاداء اي وقت ارادة الاداء صام ثلثة ايام ولا ولم يكفر قبل حث من ايمان الذر والعرة اذا قال اختلف لا فعلن كذا عندنا هو يمين نوى ولم يند ولا اصل ان الحلف بالله هو المشرع المعهود وبغيره محظور فيصرف اليه عند الطلاق من ايمان المصلي لشرع المتطوعة ومن حلف على معصية مثلاً لا يصلي ولا يكلم اباه او ليفعلن فلاناً ينبغي ان يحث نفسه ويكفر عن يمينه لقوله ام من حلف على يمين ورأى غيرها خيراً منها فليأت بالذي هو خير ثم ليكفر عن يمينه الحديث ولان بما قلنا تقويت البر الى جابر وهو الكفارة للمعصية فمنه من ايمان الهداية فيفضل في الكفارة لا يجوز ان يقال لو فاء ان فعل كذا فان وف بالشرط وتر في يمينه يكفر ولا يكفر وينبغي ان يحث نفسه في لانه العظيم لا يجوز الا الله تعالى من ايمان النفاية قال النبي صلعم ملعون من حلف بالطلاق وحلف به من يحط الرخصي في كتاب الاستحلال واعلم ان المسئلة على اربعة اوجه اوله اذا قال الرجل لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق ثلثاً ثم طلقها بايها ثم دخلت الدار فعدتها انحلت اليمين ووقع الطلاق ثلثاً والثانية ان دخلت الدار بعد العدة انحلت اليمين ولم يقع ثلثاً والثالثة ان لم تدخل الدار في العدة وبعد هاتين وجها ثم دخلت الدار انحلت اليمين ووقع الثلث والرابعة ان لم تدخل







حلف لا يفعل فامرغنه ففعل لم يحث الا ان يكون الحالف سلطانا لا يتولى نفسه فحث بالامر ولو كان  
الحالف هو الوكيل يحث وما لا يتعلق بحقوقه بفعله كالطلاق والعاق والكا واليه والصدقة  
ولا يكون له حقوق كالضرب والقتل والقصاص يحث في جميع ذلك بالا من يفعل والفعل بنفسه  
حرارة الفنا في كتاب الطلاق في فصل المين وفي الفنا لو قال لامرأة طلاقا على واجب وان لم  
او فر من وثابت منهم من قال يقع واحدة رجعية نوى ولم ينو وبه اخذ الصمد الشهيد وقال الامام  
الحا لا يقع في الكل ولو قال في امة واحدة لا يقع ولو قال طلاقا على لا يقع وقال في المحيط  
ولو قال طلاقا في فري طالق اذ انوى من الحرة في كتاب الطلاق في الفصل الاول وفي الفنا وفي  
الصغرى امرأة قالت لزوجها كرامة غري فقال الزوج كل امرأة له في طالق لم تطلق هذه  
بجدة مسألة ذكرها في الجامع الصغير صورها امرأة قالت انكرت زوجة على فكا كل امرأة له في طالق  
نشا طلق المحاطة وعزاه يوسف انه لا تطلق المحاطة وبهذا اخذ بعض المشايخ منهم الامام الحنفي  
وفي المحيط ولو قيل لرجل ان كرامة غير هذه المرأة فقال كل امرأة له في طالق لا تطلق هذه بخلاف  
مسألة الجامع الصغير من الحرة في كتاب الطلاق في الفاظ الطلاق في الفصل الرابع من صاحب المنح  
رجل حلف بالطلاق لا يدخل دار فلان فدخل دارا غير داره فله ان يسكنها هل يحث ام لا  
واجاب نعم يحث وكذا لو حلف لا يدخل دار فلان فباع نصف الدار وهو فيها فدخل الحالف كان  
حائشا وان تحول فلان عن الدار لا يحث في قول ابي حنيفة وابي يوسف ويحث في قول محمد كذا في  
ايمان القينة واسا علم قال لامرأة ان دخلت دار فلان فانت طالق فانت صاحبة الدار فدخلت  
قال الفقيه ابوالث لا يحث وعليه الفتوى سواء كان على الميت دين مستغرق او لم يكن ولو قال ان لم اخرج  
من هذا المنزل ليعوم فامرأة طالق فخرج من الخرج ويحث وعز شريك الملة في خلافه ولو قال ان  
لم اذهب الليلة الى منزل فامرأة طالق فذهب بعض الليلة فاخذه اللصوص وجب لا يحث  
قامت لخرج فقال الزوج ان خرجت فانت طالق فخرجت ثم خرجت بعد ذلك ساعة لا يحث  
في مينة من حرارة الفنا في فصل المين في الخرج من صاحب المنح عن شخص حلف لا يدخل دار فلان  
هذه فهل اذا باع فلان داره تلك فدخل الحالف لا يحث ام يحث واجاب اذا باع فلان هذه الدار و  
دخل الحالف لا يحث وعزاه في المصنف الى ابي حنيفة قال وقال ابو نصر الدبوسي لا ينظر الى خروج المالك  
وحده ولكن ينظر الى خروج صاحب الدار من الدار فاما اذا كان ساكنا فيها فدخلها يحث في قولهم  
جميعا وقال ابو القاسم الصغرى سأل الحالف ان كان حلف لبعض الدار لما اصابه من امة فيها  
فدخلها فالفتوى على قول محمد انه يحث فان كان حلف لبعض الدار فالفتوى على قول  
ابي يوسف وابي حنيفة انه لا يحث وهو الصحيح واسا علم قلت وقد افق صاحب الصغرى انه لا يحث

حلف على  
واجب او لا  
او لا

حلف على  
واجب او لا

حلف

بالسبع

بالسبع من غير ذكر تفصيل انتهى سئل ابو السعود عما اذا حلف على ان يدفع دينه في غد ففعله  
في اليوم الذي حلف فيه هل يحث ام لا واجاب يحث لوجود شرط الحث وهو عدم الدفع  
في غد والله اعلم واجمع بين الشرطين بحرف الواو بان حلف به من غير ان يدفع دينه في غد  
يكتفى باحد الشرطين حتى لو دخل الارض ولم يلتفت القطن يحث من جامع الفنا وفي فصل  
المين على امرين ولو جمع بين الشرطين لا يقع الطلاق باوجودها فان جمع بحرف العطف بان قال  
ان دخلت هذه الدار وهذه الدار لا يقع الا بدخول الدارين سواء قدم الشرط او اخره او  
كان متوسطا وان عطف بحرف الفاء فقال ان دخلت هذه الدار فهذه فانت طالق ففعل  
يدخل الدارين على الترتيب بان يدخل الاولى ثم يدخل الثانية لا يحث لان الفاء للجمع على سبيل  
الترتيب والتعريف فلا فصل ولو عطف بحرف ثم بان قال ان دخلت هذه الدار ثم هذه الدار  
فما لم يدخل الدارين الا في ثم الغرض ساعة والزم ذلك لا يحث لان ثم حرف للترتيب على  
طريق التناجز من ايمان تحفة الفقهاء في باب الفاظ المين قال الكسيكي خرم ومقامه كخم  
وكبوتر دارم فامرأة طالق كالتنج ابو بكر محمد بن الفضل يعتبر كل واحد شرطاً على حدة  
لانه هو المارة عند الناس وعز من المشايخ اعتبر الكل شرطاً واحداً على بحرف الواو وفي المحيط  
ان كملت فله نا وفلان فامرأة طالق فكلم احدهما لا يحث ولانا اخذ بقول من خالف من  
طلاق حرارة الفنا في فصل فيما جمع بين الشرطين وفيها ايضا اذا قال لامرأة انت طالق ان  
كلمت فلان واكلمت كذا وشربت كذا واخر الطلاق بان قال ان كملت فلان اكلت كذا وشربت كذا فامرأة  
طالق ففعل ما لم يجمع الشرط لا يقع الا ان ينوي شيئا قال ابو القاسم الصغرى اما اذا قال  
امرأة طالق ان كملت فلان وان اكلت وان شربت فانت شي وجد من هذه الاشياء يقع ثم بعد  
ذلك لا يقع بوجود الآخر وان اخر الطلاق واعاد كلمة الشرط بان قال ان كملت فلان وان اكلت  
وان شربت فامرأة طالق ما لم يجمع لا يقع في موضع اعاد كلمة الشرط وقع النفاذ بين تقديم  
الطلاق وتأخره وفي موضع لم بعد لا نفاذ انتهى حلف لا يتكلم الفقراء او المساكين او الرجال  
حث بواحد بخلاف رجل لا حلف لا يركب دواب فلو لا يلبس ثيابا لا يتكلم عبده ففعل بثلاثة  
حث حلف لا يتكلم زوجا فلو واصدقائه واخوته لا يحث الا بالاكل والاطعمة والنساء و  
التياب مما يحث فيه بفعل البعض كما في الواقع ان تزوجت النساء واشترت العبيد وكلمت  
النساء ونجى دم او اكلت الطعام او طعمها ما وشربت الشراب وشربا يحث بواحد للمحسن قال  
لاجنبية انت طالق قبل ان تزوجك بشر او اطلق لا تنفقد ولو قال انا تزوجتك فانت طالق  
قبل ان ذكر بشر فزوجها قبل الشهر لا تطلق وبعد تطلق من ايمان الاشياء حلف لا ياكل لحم بعير

او لا

حرفين  
لا يقع الا بدخول

عطف بواحد

عطف بواحد



وانه لا يرد

سنة

التي في عدم

حلف الطلاق

الاسكنة

حلف الطلاق

حلف الطلاق

فكلهم جاموس يحنث وعلى الغلب لان البقر اسم الجنس والجاموس اسم النوع قال القاضي وينبغي  
 ان لا يحنث في الفصلين لان الناس يعرفون بينهما حلف لا ياكل لحما فكلهم متعدي يحنث من اجل  
 البرارية سئل زين الدين بن نجيم عن رجل عليه دين لاخر حلف له بالطلاق التارة يردعه له  
 في وقت معين ففات الوقت ولم يردعه فادعى عليه عند الحاكم بوقوع الطلاق عليه فادعى عليه  
 دفع الدين اليه قبل مضي الوقت فهل يصدر في ذلك ويمتنع عليه الوقوع ام يقع عليه الطلاق واجاب  
 نعم يصدر في الدفع بيمينه بالنسبة الى عدم وقوع الطلاق ولا يبرأ من الدين بذلك ويحلف الدين  
 على عدم القبض ويستحقة والله اعلم قلت وفي الفصل العاوية قال الزوج بعثت النفقة لها و  
 اوصلت اليها وانكرت هي يعني ان يكون القول قول الزوج لانه يدعي الشرط وينكر الحكم فاصاب  
 العدة هكذا سمعت القاضي الامام الاستاذ رجوع بعد مدة وقال لا يكون القول قوله وكذا في  
 كل موضع يدعى ايفاء حق ويكون القول قولها وهو لا يصح ان ينهاى ونحوه في الخلاء لكنه لم يغفر  
 هو الاصح لكن ما افتى به شيخنا هو الموافق لما نشأ طقت عليه المتون وعامة الشروح من  
 انه اذا اختلف في وجود الشرط فالقول له الا فيما لا يعلم الا من جهتها فان القول لها في حق  
 نفسها فليكن للقول عليها المتون والشروح موصوغة لفق المذهب الله اعلم رجل حلف  
 طلاق امرأته ان لا يخرج من بغداد الا باذنها ثم خرج فقال لم اذن لك وقال اذنت لي ما كان  
 القول قول الزوج من ايمان الخاتمة قيل فصل في مسكن حلف وقال العزيز لا افارق حتى  
 اخذ مال عليك فغرمته لا يحنث حلف لا يدع غريمه ان يخرج من القبة فخرج وهو لا يعلم  
 يحنث ولو حلف لا يغارق يحنث حلف لا يدع ان يذهب حتى يعطيه فقام فذهب لا يحنث  
 فان استيقظ ان اتبعه لا يحنث وان ذهب وترك يحنث من جامع الفصولين سئل صاحب  
 الملح عن رجل له على اخو دين فحلف له ان يعطيه في يوم معين فعوضه في نظير شيئا معلوما  
 هل يبرأ بذلك ام يحنث واجاب لا يحنث ويبرأ بذلك والله اعلم وفي الخلاء المدفون اذا حلف  
 ليوفيت حقه يوم كذا فعاب رب الدين فلم يجده ليوفيه لا يحنث من ايمان خزانة الفناوي  
 سئل زين الدين بن نجيم عن رجل حلف بالطلاق انه ليقتضيه في يوم عينه فجاء فيه  
 فلم يجده ما خلاصه في عدم الحنث واجاب يدفع الدين الى القاضي او الى من ينصبه القاضي  
 ولا يحنث عليه ومضى الوقت ولم يدفع له ذلك حنث واذا رفع الامر الى القاضي وقض بنفسه  
 او قبض منصوصه لا يحنث واذ لم يكن في الدارقاض ومضى الوقت ولم يدفع يحنث على القول  
 المعتمد كما في البرارية والفصل العاوية وفي الظهير حلف لا ياكل من طعام فلان ولا يبيع  
 في السوق فاشترى منه واكل لا يحنث ولو حلف لا ياكل طعامه هذا فاهله ان ياكله لم يحنث انتهى

وفي الخاتمة والله لا ارفعه فلانا قال ابو يوسف ان كان ضمهما واحدا في مكان وهم يسرون في  
 جماعة كانت من جملة وان كان في سفينة وطعامها ليس بجمع ولا ياء كلون على خوان واحد لم يكن  
 مرافقة وقال محمد اذا حلف لا يرافقه فخرجها في سفر فان كانا في محل وكان كراهها واحدا وقطار  
 واحدا فهو مرفق وان كان كراهها مختلفا لم يكن مرفقا وان كان سيرهما واحدا انتهى من ايمان الملح  
 رجل حلف بالطلاق ان لا ياكل من ثمره قبل ان ياكل من ثمره حلف بالعتاق لا ياكل من ثمره قبل ان ياكل من ثمره  
 في الكلام فلا يحنث واحدهما ولو حلف ما حكام ابن سماع عن ابن يوسف عن ابن حنيفة ان قاجاء  
 رجل الى ابن حنيفة فقال انه حلف بالطلاق ان لا ياكل من ثمره قبل ان ياكل من ثمره وحلف امرأته  
 ما تملكته ان لا تاكل من ثمره قبل ان ياكل من ثمره فقال ابو حنيفة اذهب فاكلها ولا حنث عليكما  
 من ايمان شرح ابن الوهب ان اذ قال رجل لامرأته ان لم تهبي اليوم صدقك فانت طالق وقال  
 ابو هان وهبت له صدقك فامك طالق والحيلة في هذا حتى لا يحنث ان يصالح ابو هان بنوب  
 فاذا مضى اليوم لم يحنث واحدهما اما الاب فلا نهاما وهبت الصدق للزوج واما الزوجة  
 فلا نهامت عن الهبة في آخرها لان الصدق سقط عن الزوج بالصالح ذكره في النهاية في آخر  
 باب اليمين في الاكل والشرب من الزيلعي في باب اليمين في التفرقات لو قال انت طالق وان دخلت  
 الدار طلقت للحاكم ولا تصح بنية التعليق لان الواو في مثله التحقيق والتأكد للتعيين يقال  
 اكرم اخاك وان اذاك واعط فلا تاد رها وان دخل دارك انا عطفه ورها دخل ولم يدخل  
 فصارت كانه قال انت طالق ودخلت الدار وام لا تدخل من ايمان بحيث الشحي في باب ما يصح به التعليق  
 رجل حلف بالطلاق لا ينقل اهله الى بلد كذا فرفع الامر الى القاضي والى الدار فبعث رجلا باذنه  
 فنقل اهله لا يحنث لانهم لم يصيروا موردين برفع الامر اليهما من ايمان الصيرفة قلت وافتى به  
 صاحب الجرمذكور في فتاواه انتهى سئل صاحب الملح عن رجل حلف لا يدخل دار فلان فاقام  
 على اسكفة بابها هل يحنث بذلك ام لا واجاب بما في الخاتمة وانشأ له محلهما ولو اقام على اسكفة  
 بابها تحت الطاق ان كانت الاسكفة بحيث لو اغلقت الباب كانت الاسكفة خارجة لا يكون حاشا  
 وان كانت داخلية كان حاشا ولو دخل احدى رجل لا يكون حاشا في هذا اذا كان الداخل  
 الخارج متساويين فان كان داخل الدار منهبطا فادخل احدى رجله كان حاشا لان اكثر  
 يصير داخله قال الشيخ الامام شمس الدين الشافعي الصحيح انه لا يكون حاشا ولو حلف ان لا يخرج  
 من هذه الدار فارفع يمينه شجرة وسقط في الطريق لا يحنث اذا كانت الشجرة في الدار ولو حلف  
 ان لا يدخل رأسه فادخل ولم يدخل قدميه لا يكون حاشا وكذا لو ادخل يده في الدار واخذ  
 من متاع الدار ولو ادخل رأسه واحد قدميه كان حاشا وان حمل انسان وادخل فيها فادخل

التي في عدم حلف الطلاق

التي في عدم حلف الطلاق

التي في عدم حلف الطلاق

التي في عدم حلف الطلاق

التي في عدم حلف الطلاق

التي في عدم حلف الطلاق

التي في عدم حلف الطلاق

وفي الخاتمة



كان الخالف لا يقدر على الامتناع لا يثبت في قولهم وان كان يقدر ولم يمنع فهو من قبله جلتوا  
فيه والصحيح انه لا يثبت من وى ذلك عن اية حنفية من ايمان الحامية في فصل الدرر من بين اللغويين  
حلفه كما ذاب يفتنه صا وقا كما اذا حلف ان في هذا الكفر ماء بناء على انه رآه كذا ثم رجع ولم يعرف  
من ايمان الدرر والعرب بين الله لا مؤاخذه فيها الا في ثلاث الطلوع والعشاء والنذر كما في الخلاصة  
فما يمان الاشياء في الفن الثاني لا مطالب للثا في الدنيا من الدرر والعرب النذر بمجر السباطا و  
الجماع ونحوها غير لازم الا اذا اراد النذر للفقراء والمساكين فيجوز ثم اذا كان المعلق عليه ممن  
يريد وقدره يلزمه فيما بينه وبين الله تعالى ولا يجزئ في القضاء لانه لا بد من تحت حكم القاضي وان كان  
لا يريد وقدره فهدم بغيره ان شاء وفي المذود وان شاء كفر كفارة بين كاصري به اصحابنا من  
ايمان المذبح كتاب الحدود وادقها حد الزنا واللواط والزنا وطى مكلف ناطق طابع  
وقبل مشهورة حال عن ملك وشبهة كعندة البان والثلث وثبتت بشهادة اربعة في مجلس واحد بالزنا  
لا بالوطى والجماع ولو كان الزوج احدهم اذ لم يكن الزوج قد حلفا في قبيلتها اربعة على الزنا  
ولو كان الزوج احد الاربعة بشرط كون الزوج لم يعذرها كما قد ر في البحر نقله عن الظهيرية  
فما لهم الامام عن الزنا ما هو وكيف هو وابن هو ومضى زينة وعين زينة فان بينوه و  
قالوا رأينا وطئها في فرجها كالميل في المكحلة وعدلوا سر وعلمنا حكم به وباقرار اربعة اربع  
مرات عندنا في اربعة مجالس كل اقرار وسأله الامام كما قيل الا عن السؤال عن متى لانه لا يجوز  
عن التفاديم وهو منع الشهادة لا الاقرار وقيل يسأل عنه ايضا لاحتمال كونه في الصبي وهذا هو الصحيح  
ذكره مولانا في بحر فان بينه حداه وجب الحد عليه بعد البياض وشار بسؤال الامام الى انه لا يعي  
اقراره عند غير الحاكم لانه لا ولاية له في اقامة الحدود ولو كان اربعة مرات حتى تقبل الشهادة عليه  
بذلك لانه ان كان منكرا فقد رجع وان كان مقرا لا تعبر الشهادة كذا في تبين الكفر وبهذا علم ان البينة على  
الاقرار لا تعبر اطلاقا ولا يعول عليها ويحلى سبيل رجع عن اقراره قبل الحد او في وسطه ولو كان رجلا  
بالفعل كره به كما صرح به في الحاوي وقيدنا بالاقرار لانه لو ثبت الزنا بالبينة فهو في حال الرجم  
اتبع بالجماعة حتى يقتل عليه كذا في البحر ولتوزن وجه الزاني بعد ايماء بعد زناه بها واشترها لا يسط  
الحد في ظاهر الرواية لانه لا شبهة له وقت الفعل كذا في البحر نقله عن المحيط من حدود المذبح واذا اراد  
القاضي ان يترجم الزاني بعد ما ثبت عنده ببدء الشهود بالرجم ثم القاضي ثم الناس اذا ثبتت الزنا  
بالبينة وان ثبت بالاقرار يبدأ القاضي ثم الناس وترجم الرجل قائما ولا يمسك ولا يحفر ولا  
يربط وفي المرأة ان شاء الامام حفها وان شاء لم يحفر ويحرق الرجل في الحد والتعزير في سراويل  
واحد والمراة لا ينزع عنها ثيابها في الحدود ولكن ينزع الغرة والحشو ونزع المرأة قائمة من

لا يثبت في قولهم وان كان يقدر ولم يمنع فهو من قبله جلتوا

شأنه الزنا

في اربعة مجالس

اقراره الزنا

الحدود في الزنا لا يقدر على الامتناع لا يثبت في قولهم وان كان يقدر ولم يمنع فهو من قبله جلتوا  
الحدود في الزنا لا يقدر على الامتناع لا يثبت في قولهم وان كان يقدر ولم يمنع فهو من قبله جلتوا

حدود الحامية وان لم يكن محصنا يجلد مائة جلدة ان كان حرا فعلى المملوك نصف ذلك اذا اقر  
بالزنا فان اقر في مجالس مختلفة يحد باقراره والتفاديم لا يمنع صحة الاقرار بالزنا ولا يجمع بين  
الجلد والرجم عند عامة العلماء من حرانة الفتاوى حصان الرجم ان يكون عاقلا بالغ مسلما  
قد تزوج امرأة بكتاب صحيح ودخل بها وهما بصفة الاحصان فانه شرط سبعة العقل والبلوغ و  
المعربة والكفاة المعصية والدخول بالكتاب الصحيح والاسلام وبكون كل واحد من الزوجين  
مثلا الاخر في سائر شرائط الاحصان من حدود المسكين ثم الكفر سئل صاحب المنع عن امره بخرقة  
بالعفة عاقلة تن وجت باخر كتابها صحيحا ودخل بها واصابها ثم طلقها قبل اذ انت من حرمته  
عن الزوج ترجم اذ لم يكن بقا الكفاة لبقاء الاحصان وهل اذا قتلها ولدها او غيره يقتل بها  
واجاب اذا تزوجها واصابها وهما بصفة الاحصان ثم طلقها فزنت ترجم ولا يشترط بقاء الكفاة  
لبقاء الاحصان كما صرح به مناه خسر في شرحه واذا قتلها ولدها او غيره بعد نكاح الاحصان لا قصا  
عليه كافي الحامية لكن للسلطان تعزير بما يليق بحاله واسا علم ومن عمل عمل قوم لوط فلا حد عليه هذا  
عند اية حنفية ولكن عندها يعزير بيمين حتى يموت او يتوب ولو عتاد اللواط قتل الامام محصنا  
وعزير بيمين سياسة من حدود دفع العذير ولا يحد من وطى بهيمة لانه ليس في معنى الزنا في كونه  
جناية نعم ان كانت مما لا تؤكل تدخ ثم تحرق بالنار ولا تحرق قبل الذبح ومن الفاعل قيمة الدابة  
ان كانت لغرة لانها فعلت لاجل والاحراق بالنار ليس بواجب وانما يفعل لئلا يعجز الرجل بها ان  
كانت باقية فيقطع التعذيب وان كانت مما تؤكل تدخ وتؤكل عند اية حنفية وعند اية يوسف  
تحرق واتي في دبر عطف على وطى فانه لا يحد عند اية حنفية وعند اية حنفية وعند اية حنفية لانه  
في معنى الزنا لانه قضا الشهوة في محل مشتهى على سبيل الكمال تحرم حراما ولا انه ليس بنافان  
الصعبات اختلفوا في موجبه من الاحراق وهدم الجدار عليه والتكسر في محل مرتفع بآباء الاجا  
فصدا حنفية يعزير بامثال هذه الامور من حدود الدرر والعرب رجلا زنا بامرأة ميتة لانه  
عليه عليه التعزير لما روي ان بهلول النباش فعل ذلك على عهد رسوالة ثم فلم يقع عليه الحد ونز  
فيه قوله تعالى والذين اذا فعلوا فاحشة الآية وقيل توبة من غير حد وكذا استاجر امرأة ليزني  
بها لم يحد عند اية حنفية ويوجب عقوبة ويستودعان السجن حتى يحد تان توبة ولو اتت امرأة  
او غلاما في الموضع المكروه والعياذ بالله فليس عليه حد الزنا ولكنه يستتاب بالتعزير والجس و  
عندها الحد وفي روضة الزندوستي ان الخلاف في الغلام اما لو اتت المرأة بالموضع المكروه  
منها يحد بخلاف ولو فعل هذا بعبدة او امته او منكوحة لا يحد بخلاف من النازا رجاية  
وفي الزنا لو اتت امرأة اجنبية فودبها بغير ملك ونكاح صحيح او فاسد يحد عليها عند اية

التفاديم لا يمنع صحة الاقرار بالزنا

لا يشترط بقاء الكفاة

احصان اللواط

زنا بهلول النباش



وعندما خيفت لا يجب الحد عليها اذ لو تزوجها بغيرها لا يجد بالاجماع  
من المستصحب سئل صاحب المنع عن صبي لاط بصبي اخر فهل يجب عليه من النكاح واجاب لا يجب عليه  
شي من ذلك لما في الحاشية من ان الفاعل والمفعول به ان كان بالغا عتد في قول لا يجب خيفة وفي قول صاحب  
يحد وان كان صبيلا لا شيء عليه انتهى واما اعلم وانفقوا على ان البينة على المدانة لا تثبت الا بأربعة شهود  
كلنا الا بابا خيفة فانه ثبت عندنا هذين من الاقسام في باب النواكح واختلاف في المرأة الحرة يظهر  
لها حلالا وزوجا لها وكذلك الامة التي لا يعرف لها زوج ولا مولد معترف بوطئها ونقول اكرهت او  
ولدت بغيره فقال ابو حنيفة والشافعي واحمد في اظهر الروايتين لا يجب عليها حد وعنده رواية اخرى  
انه دلالة على الزنا وقال مالك اذا كانت بعتمة ليست بغيرته فانها تحدد ولا يقبل قولها انه فضيت او  
وطئت بشبهة الا ان يظهر ذلك ببحثها مستقيمة او شبه ذلك مما يظهر معه صدقها من حدود الايضاح  
في باب حد الزنا فان رجعا المقر من اقراره بالزنا قبل اقامة الحد او في وسطه قبل رجوعه حتى يسيل  
من حدود الهدية وانفقوا على انه لا يجوز ان يطأ جارية زوجة وان اذنت لامر حدود  
الاصل والايضا في حد الزنا سئل زين الدين بن نجيم عن امرأة اذنت بولدها في وطئ امها  
فوطئها فما الحكم واجاب انها باطل لان الوطئ لا يحل الا بعد النكاح او بمكلمة بين وهما منفقوا  
هنا فاذا ظن الحفل فلا حد وان علم الحرمة كان عليه الحد ويجوز التعزير اذا انقضى الحد واما اعلم  
تزوجت امرأة الغائب برجل فبين الزوج الاول على انها امرأتها اذا دعت الطلاق حين تزوج  
لا يبرأها القاضي لانه يمكن ان تقول وجدت البينة على الطلاق من البرائة واخر كتاب ادب  
القاضي وفي حدود الحاشية ولو تزوج امرأة لها زوج ووطئها لا يجب الحد عند ابو حنيفة  
وان لم يدع الحفل من قصص العادى قبل الفصل الخامس عشر الحرام اذا دخل دار الاسلام فاسلم  
فمنه وقال طننت انه حلال لا يثقت اليه ويحد وان كان فعلا ول يوم دخل الدار لان الزنا  
حرام في جميع الاديان والمسلمين حدود فتح القدير في باب الوطئ الذي يوجب ثمانية من الاحكام  
لا يخرجها مع ثمانية الحد مع المهر والاجرة مع الفم والقطع مع الفم والعشر مع الخراج والوصية  
مع الميراث وزكوة الفطر مع زكوة التجارة والعصا مع الدية والجلد مع الرجم من حرمانه  
الغنية اية اللب ولا يجمع بين جلد ورجم ولا جلد ونفي الاسباسه ويرجم مريض زنا ولا يجلد  
حتى يبرأ وحامل بنت نكاح حرام وضعت وتجلد بعد النفاس من الوقاية والحد والضمائم  
لا يجتمعان الا في مسألتي رجل زنا بجارية بكر للناس يجب عليه الحد والضمان والاخرى رجل  
شرع خمر الذي يجب عليه الحد وقبعت اربعة شهداء بالزنا ثم اقر الشهود عليه بذلك لا يجد لان اقراره  
بعد الاشكال يدل على تورته وتورته يدل على سفة فكان في اقراره شبهة وبالشبهة يندرج الحد

سبي لا يحد

رجع القهر الزنا  
فبى اذنت له

لا يكون الزنا

ثلاثة اشكال  
لا يكون فيها

يحد والحد  
لا يكون

من حدود

من حدود الحاشية رجل زنا بامراة فاخذ فقال هي امرأتى والمرأة زوجة معروف فانه سقط الحد  
لها فاعلموا ان الحد عليها المهر باقرار الرجل من حدود جواهر الفناوى واذا تزوج بذات رحم محرمة  
منه نحو الام والبنت والاخت والحالة والعمة او بامراة ابية او ابنة ودخل بها لا حد عليه وعليه  
مهر المثل بالغاما بلغ من حدود حرمانه المقيمين ولا يجب الحد على وطئ جارية ولده وان سفل مع  
العلم بحرمة بشبهة وحد في المحل من وجه والنسب ثبتت في مواضع منها وطئ الرجل جارية ابنة  
ودليل حد قوله مانت وما كلاك ليك ثم ان جعلت وولدت ثبت النسب من الاب لا يجب العنق فقل  
اياها بالقيمة سابقا على الوطئ وان لم يجز فلعن العترة ان التملك لصيانة مائة عن الصياح ولا حد  
هنا فلا يثبت الملك ومنها وطئ مطلقه بالباين والدليل فيه ان بعض الصحابة جعل الكتاب رجعية وام  
عمره ومنها وطئ المولى للجارية المبعة او الممهوره قبل التسليم والدليل فيه انها في يده وضمانه ويعود  
الى ملكه بالهالك وكذا وطئ المبعة بالبيع الفاسد قبل التسليم او بعده او بشرط الجلالة لا فيها  
حق الملك ومنها وطئ جارية مكاتبه عبده المأذون المسترق بالدين لا له حقا فوبك ومنها وطئ  
الجارية المشتركة لان ملكه في البعض ثابت حقيقة ومنها وطئ المهرتين المهرهونة في رواية لان  
سب الملك انعقد له ولهذا عندنا كذا يكون مستوفيا لدية فضارة كالمشترأة بشرط الجوار للبايع  
من شرط مجمع الفناوى واذا تزوج الرجل جارية ولده جاز عندنا ولو تزوج الابن جارية ابية  
بازن الاب جاز النكاح فان ولدت منه ولدا كان الولد حرا لان المولى ملك ابنته ولا تقصر الجارية  
ام ولد لابن لعدم الملك من كمال الحاشية في باب المحرمات وتفسير العنق الواجب بالوطئ في بعض  
المواضع وتقريره قال الشيخ الامام نجم الدين سالت القاضي الامام الاسي جارية عن ذلك  
بالفتوى فكتب انه ينظر كيف تستاجر لانه لو كان حلالا لا يجب ذلك وكذا نقل في غرب الاصل للامام  
المرضى اذا ابتاع جارية فوطئها ثم بان انها ملكة الغير سقي عفا وهو قيمة النقصا الواقع بالوطئ  
من جواهر الفناوى وطئ جارية امراة او ولده او جده فولدت فادعاء لا يثبت النسب يدرأ  
عنه الحد للشبهة فان قال احلها المولى لا يثبت النسب لان بصرف المولى فيه وفي ان الولد منه  
ولو صدقة فاحدها فقط لا يثبت النسب ان كذب المولى ثم ملكها يوما يثبت النسب من الدر  
والعرب وباب الاستلاد سبعة رجال زنا بامراة واحدة فيجب على الاول القتل وعلى الثاني الرجم  
وعلى الثالث الحد وعلى الرابع نصف الحد وعلى الخامس الادب وعلى السادس التوبة وعلى السابع  
لا يجب عليه شيء اما الذي وجب عليه القتل فهو الكافر زنا بامراة مسلمة واما الذي وجب عليه الرجم  
فهو المحصن واما الذي وجب عليه الحد فهو الحر واما الذي وجب عليه نصف الحد فهو العبد واما  
الذي وجب عليه الادب فهو العبي واما الذي عليه التوبة فهو الاب وطئ جارية ولده واما الذي

تفسير

سبعة اشكال



لا يجزئ شئ فهو المجنون من تحيط الرهانة وتفصيل الذي الزانية مسلمة فمرفق آخر كتاب الجهاد  
لا تقبل الشهادة على من اقرب بالزانية اربع مرات في غير حضور القاضي وفي التهذيب اربعة اذ لا يقبل  
بالزانية لاحد عليهم ولا على المشهور عليه وفي الخاتمة رجل اقر عند القاضي اربع مرات فامر القاضي  
برجمه ثم قال ما اقرت بشئ يندرج تحت الحد من حدود الكافة النفاذ يمنع الشهادة على الزانية و  
السيرة بعضهم قد رواه عند النفاذ بشهر وبعضهم قد رواه بثمانية اشهر وبعضهم قد رواه بالزانية  
القاضي ابو حنيفة فوضه ذلك الى رأي القاضي ولم يقدّر بشهر وصاحبا قد رواه في الزانية بشهر وما  
هو من الاعمال فان كان المشهور عليه في موضع لم يكن هناك قاض فحمل الى بلد آخر في القاضي جازت  
الشهادة وان تعادمت من حدود الخاتمة وفيها الحد وخمسة حد الزانية وحد الشرب وحد العذف  
وحده السرة وحد قطع الطريق اما الزانية وهو الايه في الذكر في قبل الاجنبية ولو اكرهت على الزانية  
لاحد عليها عند الكل ومعنى المكرهه على الوطى ان تكون مكرهه الى وقت الايه اما لو اكرهت حتى  
اضطجعت ثم مكنت قبل الايه كانت مطاوعة واذا اقر المجنون بالزانية او شهد المشهور عليه لا يجزئ  
اقر الخفي بالزانية او شهد عليه الشهود حد وكذا العاين عند اقر بالزانية اربع مرات في حضور  
القاضي حد وقال زفر في اذا اكرهه مولا لا يجزئ البصية اذا زنت بصيية لاحد وعلم المهر في ماله  
انتهى ولو وقعت احدي البصيتين على الاخرى فزالت بكاره احديهما بفعل الاخرى يجب المهر  
على البصية ولو زنت في بصيية لاحد عليها وعلم المهر لانه مؤخذ بها فاعلم من التسهيل **باب جحد الشرب**  
من شرب خمر او فطره فاخذ وربحها موجودة او جازا به سكران ولو من بئذ وشهد بذلك جاز  
او اقرب مرة وعنده يوسف مرتين وعلم شربه طوعا حذفا بين سوطا لعمرو اربعين للعبد  
منقرا على يده كان الزنى وان اقر او شهدا عليه بعد زوال ربحها لا بعد المسافة لا يجزئ خلاء فا  
لمهر من حدود مملوك لا يجزئ **باب جحد الشرب** ويقام الحد بعد الاقامة ولو اقر سكران او شهدا  
عليه بعد زوال ربحها لا بعد المسافة او اقره كذلك ورجع عن اقراره لا يجزئ ولا يثبت الشرب  
برج الخمر ولا يبقاها بل يثبت بشهادة رجلين قديرين لان شهادة النساء لا تقبل في الحدود  
وللشبهة او يثبت باقراره مرة صاحبا اى حال كون المقر صاحبا فلما اقر مع زوال عقله لا يجزئ  
السكران من البئذ الذي يجزئ هو من لا يفرق بين السماء والارض وقال الامم بخلافه كذا قال في  
الخاتمة ويقول لها الغنى المشايخ وفي فتح القدير واختره للفتوى لضعفه ليل الامام من حدود  
المخ في باب جحد الشرب ولا يثبت اى شرب الخمر بغير ربحها وفيه لان الزانية قد تكون من غيرها كما  
قال الشافعي يقولون انك شربت مذامة فقلت لهم لا بل اكلت سفر جاز من جميع البعير سئل  
زين الدين بن نجيم عن رجل اقر عند الحاكم ان شرب الخمر طوعا وسكر من غيره ثم رجع عن اقراره هل

لا يصح الشهادة  
على الزانية

النفاء ومنه الشهادة  
لا الزانية والسيرة

لا يثبت

لا يثبت على الزانية  
لا حد

البصية او انزلى  
لا حد ولا عليه

يقام الحد  
لو كان

لا يثبت الشرب  
برج الخمر

لا يثبت شربه  
بغير ربحها

النفاء بالفتح نحو

يصح رجوعه ولا حد عليه والحجاب نعم يصح رجوعه ويسقط عنه الحد والله اعلم اذا اقر مع وجود الزانية  
بغير ربح الخمر في حال الخمر او شهد عليه رجلان حدان علم شربه طوعا ورضى وان لم يكن كذلك وجد  
منه رابحة الخمر او جلس المجلس الفسق مع رفيقه قالوا جاز عليها التعزير الشديد الا يوجبها لها  
من العناوى الدينية ان من وجد في بيته الخمر وهو فاسق يعرف من حدود الظهيرة وقد روي  
ان ابا حنيفة رأى رجلا في مكة اجتمع الناس عليه وقالوا وجدنا في يد جرة فيها الخمر  
وارادوا ان يعيقوا عليه الحد وهو منكسر شربها ولا يثبت شربه على ذلك وقال ابو حنيفة  
اذ لا يثبت منه شئ شرعا فاستغنى عن اجابته وقال لهم هل يجزئ عليكم الحد لوجود الاربعة  
فيكم ولما سمعوا منه هذا الاعتراض المذموم فاستحسنوه وقبلوا ايديهم بالاستسجاء ونفروا  
انتهى ومسألة الظهيرة مقيمة بان كاصاحب البيت معوقا بشرب الخمر لان الواو في قوله هو  
فاستحق حاليه كالا يخفى عليك انتهى سئل بن الدين بن نجيم عن ادعى على آخر ان شرب خمر او سكر  
من غيره فانك هل تجلدهم لا واجاب لا يجزئ لانه ليس من حق العبد والله اعلم ومن اقر بشرب الخمر  
والسكر ثم رجع لم يجزئ لانه خالص حتى ادعى من حدود الهداية في باب جحد الشرب **باب جحد القذف**  
هو كحد الشرب كية اى قدرا وهو غنائون سوطا ان كان خرا ونصفه ان كان القاذو عبدا ونحو  
اى طريق ثبوت كطريق ثبوت حد الشرب فيثبت سببه وهو العذف بشهادة رجلين او باقرار  
القاذو مرة ولا تقبل فيه شهادة النساء ولا الشهادة على الشهادة ولا كتاب القاضي الى القاضي ولو  
ادعى القذف فثبته بيمين حاضرة على القاذو في مصره يحبس القاضي في قول ابي حنيفة الى قيام القاذو  
عن مجلسه بيمينه ان يلازمه ولا يأتى حزمه كيفه بنفسه في قول ابي حنيفة ومحمد فلما قام القاذو  
شاهدا واحدا عدلا على القاذو وقال له شاهد آخر في المرقا ابو حنيفة يحبس القاضي وكذا لو  
اقام المدعى شاهدين مستقرين لا يعرفهما القاضي بالبعد اليه فانه يحبس وقال ابو يوسف لا يحبس  
بقول الواحد العدل ويجزئ الخمر والعبد قاذو المسلم الحر البالغ العاقل العفيف عن الزنا فخر  
الكافر والعبد والصبي المجنون اما الكافر فلقوله من اشرى بالله فليس يحبس واما العبد  
فلان الاحصاء ينظم الحرية قال الله تعالى فليهن نصف ما على المحصن من العذاب فقد ف العبد  
ولو مدبر او مكاتب او عجب التعزير على قاذفه لا الحد وفي الخاتمة ولا يجزئ العذف الا ان  
يكون القاذو حرة ثبتت حرته باقرار القاذو او بالبينة اذا انكر القاذو حرته وكذا لو  
انكر القاذو حرته نفسه وقالنا عبدا وعلى حد العبد كان القول قوله انتهى من حدود المخ  
في باب جحد القذف واجمعوا انه لو قال لاجنبية ليس هذا الذي ولدته مني وهكذا يصير  
قاذو فاما لم يقل انه من الزنى من فتح القدير في باب القاذو صريحة احترازا عما يكون بطريق الكفا

قد القذف  
بغير ربح

لا يجزئ القاذو  
بقول الواحد  
العدل



بان قال الرجل يا زانية فقال لا خير لي بالخاطب صدقت لا يحرم المصدق وكله الى قائلها جئت فلو زنت  
فجرت بها لا يحرم لان الجماع الحرام قد يكون بشك في فاسد وغيره من يعقوب يا زانية حد القذف  
سئل صاحب المصنف عن رجل قذف جماعة بالزنا فهل يجب لكل واحد حد واحد ام يحد لكل حد واحد  
واحد المن طلب الحد واجاب قد صرح المشايخ في كتبهم المعتمدة بان يكتفى بحد واحد لا يتعد  
حاشا الى الحد جنسها بخلاف ما اذا اختلف جنسها بان زنا وقذف وشرب الخمر فانه يحد لكل واحد  
على حدة منها لعدم حصول المقصود بالبعث اذا اختلفت من مختلف فان المقصود من حد الزنا صيانة  
الاستباحة ومن حد القذف صيانة الاعراض ومن حد الشرب صيانة العقول فلا يحصل لكل جنس  
الاما قصد بشرعية وشمل اطلاقه ما اذا كان المذنب واحد او جماعة قذفهم بكلمة واحدة او  
بكل واحد وشمل ما اذا كان في يوم او ايام وما اذا طلبوا الحد كلهم او بعضهم وما اذا حضر والاحضر  
احدهم كما في الخائفة وغيرهما وما اذا حد للقذف الاسوطا ثم قذف آخر في المجلس فانه يتم الاول  
ولا يشترط عليه الثاني للتدخل واما اذا قذف عبد فاعتق ثم قذف آخر فاحذر الاول فضرر اربعين  
ثم احذر الثاني فانه يتم له ثمانين لان الاربعين وقع لهما يسبق اربعون ولو قذف الثاني قبل  
ان ياء تم به فالثمانون يكون لهما جميعا ولا يضرب ثمانين مستأنفا لان ما سبق تمام حد الاحرار  
فما زان دخل فيه للاحرار كذا في فتح القدير وعزاء الى التفسير في الخلة ولو قال لجماعة كلهم زان  
الا واحدا يجب عليه الحد لان القذف موجبه الحد وكان لكل واحد منهم ان يدعي ما لم يعين المشتكى  
انتهى فاذا اطلب واحد وحد بطلبه حصل المقصود وهو الزجر ووقع ذلك عن كلهم كما علم المحكم  
فيه مما تقدم والله اعلم رجل قذف امرأته ولم يدخل بها حتى علم انها اخته من الرضاة لا حد  
عليه لانه قذفها على انها زوجه وقذف الزوجة زوجه لا يوجب الحد فقد قذفها على ظن انه لا  
يجب عليه الحد من محيط الرضاة في باب معرفة القذف ولو قال لاجنبية يا زانية فقالت زينت بك  
لا يحرم الرجل لتعديتها وتحد المرأة لقذفها الرجل من محيط الرضاة في باب التشابه في القذف  
رجل قذف ولده او ولده لا حد عليه ولو قذف اباه او امه او اخاه او عمه حد ولو قال  
لامرأة يا زانية فقالت انت ان من حد الرجل وحد رجل قال لمن وطئ امرأته الحايض او منه  
الجوسية يا زانية عليه الحد من الخائفة في باب حد القذف **فب** ولو قال يا حرام زاده لا يجب  
حد القذف قال وقد كتبت انه لو قال ذلك لولد له ولد بجماعة التعزير من حدود القنية في باب  
حد القذف قلت لزوم الحد على الزوجة لوجه مخالف لما تقدم من المحيط تقتصر رجل قال  
لعزبة انت انتم الناس وقال زانية من فلان كان عليه الحد ولو قال زانية مني لا حد عليه ولو  
قال لامرأة انت زانية فقالت المرأة انت انتم مني يحد الرجل ولا يحد المرأة اما الرجل فلا نه

قذف جماعة

لو قال لجماعة كلهم زان الا واحدا

قذف

قذف

قذفها

قذفها بصريح الزنا ولم يوجد منها الشبهة الزانية على التجميع ويحتمل انها زانية انت اقدر على ذلك  
واعلم به مني فلا يحتمل على القذف مع الاحتمال وكذا اذا قال لاسنان انت انتم الناس وانتم من  
قذوا لا حد عليه لما قلنا وروى عن ابي يوسف انه فرق بين قوله انتم الناس وبين قوله انتم من  
من فلا نه فقال في الاول يحد وفي الثاني لا يحد من حد وود البديع قال رجل لاخري يا زانية فزنا الآخر  
كلامه عليه بلاه يقول لا بل انت حد لان معناه لا بل انت زان من الدبر والغيب في باب حد القذف  
رجل قذف رجلا بغزلان العربية كان عليه الحد من الخائفة في باب حد القذف اقر القاذف بالقذف  
فان اقام اربعة على ناء المذنب او اقر المذنب بالزنا كما مر اربعاً في اربعة مجالس حد  
المذنب فان عجز القاذف واستأجل لاحتضار شهره في المصير يؤجل الى قيام القاضي عن المجلس  
فان عجز حد ولا يخلو ليدب لطلبهم بل يحبس ويقال بعث اليهم من يحضرهم كذا في الدبر معزيا  
الى تحفة الفقهاء من المصنف في باب حد القذف التعزير لا يستط بالقبلة كحد القذف كذا في البيعة من  
حد ووالاشياء في الفن الثاني ولا يجوز العفو عن حد القذف ولا الاعتناء منه ولا الاثر حتى  
يبطل بقول المذنب ويجوز طلب الابن الكافر لاية المحصن وطلب العبد بقذفه ولدا ولد بحد  
جده مع وجود ابيه وابن البنت بقذف جده الفاسد ولا يطلب العبد مولا بقذف امه الحرة ولا الابن  
اباه من حدود المختار في باب حد القذف قد فمتا يعز الزنا بان قال كان فاسقا ونحو هذا  
من ورثة ان يخاصم القاذف في التعزير قال وكان **خ** يميل الى ان لهم ذلك لانهم يتعبرون ولكن  
لم يحرم الجواب في من حدود القنية قال صاحب المصنف في فتاواه وما ذكره مشايخنا في كتبهم المعتمدة  
من انه يعزير بقوله يا ابن العمة يعيدانه لولد الميت طلب التعزير بموجب شتمه اصله وبه صرح شيخنا  
في شرحه اكثر انتهى قلت وقد علم مما تقدم الفرق بين حد القذف والتعزير بحيث ليس لوارث  
المذنب والميت ان يطالب قاذف ابيه الميت ولوارث المشنوم الميت ان يطالب شاتم ابيه الميت ولو كان  
المذنب وفي حياجه ان لولده ان يطالب قاذف ابيه الحي وكذا جاز لولد الولدان يطالب قاذف جده  
العبيد والفاسد مع وجود ابيه كافتاده صاحب المختار فلا تغفل **باب التعزير والتعزير على**  
**اربعة مراتب** تعزير شرف الاشراف كالفقهاء والعلماء وتعزير الاشراف كالدهاقنة وكبار  
التجار وتعزير وسط الناس وتعزير الخساسة فالاول الاعلام لا يعزروا وهو ان يقول القاضي  
بلغني انك تفعل كذا وكذا والثاني الاعلام والجر الى باب القاضي وتعزير الاوساط وهو السوقية  
الاعلام والجر الى باب القاضي والجسر وتعزير الخساسة الاعلام والجر الى باب القاضي والجسر  
الضرب ومع جملة مع غيرها اذا اجمعت الى زيادة تأديب حدود الدبر والعزل في باب  
التعزير اذ اصار الشافعي حقيقاً ثم عاد الى مذهبه يعزير عند البعض لا تغفل في المذهب الا انه

انما

التعزير

لا كذا

قذف

قذف

قذف



في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

كذا في نسخة البزارية من اذ في قوله او فعل ولوقال العين يعزى كما في الثاني خاليد ولو قال  
لذقي يا كافر يا ثم ان شق عليه كذا في القية وضابط التعزير كل معصية ليس فيها الحد مقدس ففيها التعزير  
وظاهر اقتضائه يعزى على ما في الكفاية ولم اراه من حدود الاشياء والعن الثاني واقل التعزير  
ثلاثة اسواط واكثر تسعة وثلاثون سوطا وعذابه يوسف خمسة وسبعون سوطا ويجوز حبس التعزير  
واشد الضرب التعزير ثم حد الزاني ثم الشرب ثم القذف ومن حدوا وعزرفات قدمه حد بخلاف  
يعزى بالنزول زوجة من حدوده وملك الا بجره باب التعزير روى ابن سماعة عن ابيه يوسف قاض  
رأى التعزير مرة فعزى رجلا مائة فمات قال لا اضمنه لانه قد ورد ان اكثر ما عزى ومائة فان زاد  
على مائة فمات فنصف الدية في بيت المال ان ما زاد على مائة فعزى ما دون فيه فيحصل القتل بفعل  
ما دون فيه وبفعل غير ما دون فيه فيقتل نصف الدية من محيط الحصى باب التعزير وعن ابي  
يوسف ان القاضي اذا زاد على مائة بان يك ذلك مصلحة فمات بحبس نصف الدية على بيت المال لانه  
مات بفعل ما دون وغير ما دون فيه فتستوفى من تعزير النهاية قال يا منافق اوانت منافق يعزى  
من حدوده والقية في باب التعزير وفي القية الاب يعزى اذا شتم ولدك مع كونه لا يحد من حدوده  
الاشياء في العن الثاني ويضربها اذا شتمت الزوج وان كانت لا تنصلي بيا طلاقها ولان يلحق الله  
تكم ومهرها عليه خير من ان يطال من لا تنصلي من تكا البزارية في الفصل الثامن عشر يعزى من قد  
مملوكا وكافا بالزنا او قذف مسلما بيا فاسق يا كافر يا خبيث يا لفس يا فاجر يا منافق يا لوط  
يا من يلعب بالصبيان يا اكل الربوا يا شارب الخمر يا بئس يا مخمخ يا خائن يا ابن النجبة يا ابن  
الفاجرة يا سفلة يا زنديق يا قريظان يا مأوى الزواني والاصوص يا حرام زاده لا يعزى  
يا حمار يا خنزير يا كلب يا قرد يا حجام يا بلد يا ابن الحمام وابوه ليس كذلك يا مداح  
منكدة يا سحر يا بقع يا خبة يا ثعبان اما عدم التعزير في احوالهم يا قرد فليس كذلك وذكر  
قاضيان عن اما ابي يوسف في يا خنزير يا حمار يعزى ثم قال في رواية محمد لا يعزى وهو الصحيح  
وصاحب الهداية استحسن التعزير اذا كان المخاطب من الاشرف وتبعه الزيلعي في شتم المكنة من حد  
المخ في باب التعزير كذا في الملتقى ولو قال يا كلب يا حمار يا خنزير لم يعزى لانه كان المخاطب  
شرفا وفيها يعزى من تعزير مختار وعزى بقذف مملوك عبدا او ام ولد او كافا بالزنا  
ون هذا اجنبية قذف وقد امتنع وجوب الحد لعقد الاحصاء فوجب التعزير ولهذا يبلغ في التعزير  
غايته وفي الصور الانية الرأى الامام وصورتنا اخبرنا ان يجب فيها البلوغ في التعزير غاية احديهما  
الاخر كذا في الكافي وعزى بقذف مسلم بيا فاسق لان يكون معلوم النسق في لا يعزى ذكره

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

باب التعزير

باب التعزير

باب التعزير

وفي الزمر مكره لا يجوز ان يذوق التعزير  
معه في باب التعزير كذا في الملتقى ولو قال يا كلب يا حمار يا خنزير لم يعزى لانه كان المخاطب  
شرفا وفيها يعزى من تعزير مختار وعزى بقذف مملوك عبدا او ام ولد او كافا بالزنا  
ون هذا اجنبية قذف وقد امتنع وجوب الحد لعقد الاحصاء فوجب التعزير ولهذا يبلغ في التعزير  
غايته وفي الصور الانية الرأى الامام وصورتنا اخبرنا ان يجب فيها البلوغ في التعزير غاية احديهما  
الاخر كذا في الكافي وعزى بقذف مسلم بيا فاسق لان يكون معلوم النسق في لا يعزى ذكره

قاضي

ولو قال يا كافر يا ثم ان شق عليه كذا في القية وضابط التعزير كل معصية ليس فيها الحد مقدس ففيها التعزير

باب التعزير

باب التعزير

باب التعزير

باب التعزير

باب التعزير

باب التعزير

قاضي قال قاروا اشياء لدفع التعزير لا يسمع لانه شهادة على الجرح المجزئ ما اذا قال يا زاني  
قاروا اشياء يسمع لانه ثبت على الحد فلا يكون جرحا مجردا من الدية والعزى في باب التعزير مسك  
دخل دار الحرب وان تكب ما يوجب الحد والعقوبة ثم رجع اليها اخذ به الا في القتل فتجب الدية  
في مال عدا وخطا يعزى على الورع الطاهر كتعزير يخرم كذا في الثاني خاليد من حدود  
الاشياء في العن الثاني سئل شيخ الاسلام ابن كمال يا شاعن رجل قال لزوجته هي روسي فمات  
فماذا يلزم من شرعا واجاب يجب عليه حد القذف بقوله ايها الهادي روسي ويلزم من التعزير  
بقوله ايها الهادي مذكور في فتاواه انتهى رجل قذف رجلا بغير لسان العربية كان على الحد من  
الحاقية او عرقه على شخص وعجز عن اثباتها لا يعزى لان مقصود المدعي تحصيل مال لا التهم كالم  
ادعى على آخر بدعوى توجب تكفير المدعي عليه وعجز عن اثبات ما ادعاه بخلاف دعوى الزنا فانه  
اذا لم يثبت يحد وقد تقدم تحرير هذا البحث من تعزير المتخ قال يا فاسق ثم ارا واشياء فسف  
بالينة لم تقبل لانه لا بد من تحت الحكم كما في القية من حدود الاشياء في العن الثاني يجوز للزوج ان  
يعزى زوجته على ترك الزينة وغسل الجنابة والخروج من المنزل وترك الاجابة الى الفرائض لان الضرب  
بهذه الاشياء يعود الى نفسه ولومات من الضرب بهذه الاشياء يعزى الزوج لانه مقدور بوصف السوء  
وان كان مباحا فان قلت لم لم يقيد المباح بوصف السوء عذابه حيفة ومحمد فيما اذا جاع مع  
امرأة فمات من الجماع وافضاها جث لم يوجب عليه الضرب قلنا لان منافع البضع كانت مضمونة  
بالمهر ابتداء فلو وجبت الدية بموتها لزم ايجاب الضمانين لمعمون واحد كذا في مجمع البحرين من  
تعزير النهاية وفي النهاية ليس ان يضربها على ترك الصلوة لان المنفعة عائدة لها من جميع الجهات  
والتعزير حق العبد ليس حق العبد غالب فيه فيجوز فيه الابراء والعفو واليمين والشهادة على الشها  
وشهادة رجل وامرأتين كما في حقوق الصبا بخلاف الحد الذي هو حق الصلوة ثمك حيث لم يجزئ  
من ذلك شتم مسلم وميا عزى كما تقدم تعزيره وعزى المولى عبده والزوجة زوجة على تركها  
الزينة وغسل الجنابة والخروج من المنزل وترك الاجابة الى الفرائض لا على ترك الصلوة والاشياء  
يعزى الابن عليها جزم به من لا خسر في مخمق وقد صرحوا بان الزوج اذا ضربها يعزى حق وجب  
عليه التعزير ولا يخفى عليك انه انما يجوز ضربها على ترك الزينة اذا كانت قاهرة عليها وكانت  
شرعية والا فلا كما انه يجوز ضربها لترك الاجابة اذا كانت طاهرة عن الحيض والغاسر الصغلا يمنع  
وجوب التعزير فيجوز بين الصبي قال الزيلعي في شرة الكثر يعزى في التعزير اشياء لا يصح شئ  
منها في الحد واول الشهادة على الشهادة والثانية شهادة النساء مع الرجال والثالث  
العفو والرابع التكفل والخامس انه شرع في حق الصبي لانه من حقوق العباد ومنه في الكافي

قاضي



والقينة من حق شتم عالما فعليه التعزير انتهى من حدوا وعزير فلك فدمه هدم الامارة عزيرها  
زوجها فانت فان دمه لا يكدن هدم لان تاديه مباح فيقتد بشرط السلامة ادعت على زوجها  
ضربا فاحشا وثبت ذلك عليه عزير كما لو ضرب الملعون الصبي ضربا فاحشا فانه يعزير مرة بذكر  
في جميع الفتاوى من حدود الملح في باب التعزير وذكر في ايض لا يكون التعزير باخذ مال من الجاني  
في المذهب فصر على كونه المذهب مولانا صاحب البحر الرائق فيه بعد ان ذكر ما سنن على ذلك قال  
ولم يذكر محمد بن النضر باخذ الما وقد قيل في عن ابن يوسف ان التعزير من السلطان باخذ الما جاز  
كذا في الظهير وفي الحديث سمعت عن نفع ان التعزير باخذ الما رأى القاضي ذلك والوالي جاز ومن  
جملة ذلك رجل لا يحضر الجماعة يجوز تعزير باخذ الما انتهى واقاد في البرزانية ان معنى التعزير  
باخذ الما على القول بامساك شيء من ماله عند مدة التعزير ثم يعيده الحاكم اليه لان باخذ الحاكم لنفسه  
اوليت الما كما يتوهم الظلمه اذ لا يجوز لاحد من المسلمين اخذ مال احد بغير سبب شرعي وفي المجتبى لم  
يذكر كيفية الاخذ وارى ان ياخذها فيمكها فان ايسر اخذها من ثوبه يصرها الى ما يرى وفيه شر  
الانار التعزير بالمال كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ انتهى وليس فيه تعزير كما هو محقق في الرخصي  
كما قد مرنا فقل عنه بل هو موقوف الى رأى القاضي لان المقصود من الزجر واحوال الناس مختلفة  
فيفتقر الى رأى القاضي انتهى ولو قال الما لا عمل بفتوى الفقهاء او قال ليس كما قال العلماء فانه  
يعزير ولا يكفر من الجانية في كتاب الخطر والاباحة رجل خضع امرأة انسانا واخرجها وزوجها  
من غير اوصية يجبر الى ان يحدث توبة او يموت لانه ساع في الارض بالنساء كذا في الولوالجية من  
حدود الاشياء في القرن الثاني وفي الملحق من النكاح وعن محمد بن خديج بنت رجل وامرأة و  
اخرجها من منزل قال اجسه ابد حتى ياتيها او يعلم موته انتهى ولو قطع طرف صبي لم يعلم  
صحة فقيه حكومة على لاديه من الاشياء في احكام الصبي ولا يجبر المدفون ولده لانه لا  
عقوبة له فلا يستحق الوالد عقوبة لاجل الولد لان النافذ لما حرم كان المحرما لانه فوقه  
وكذا اذا قذف ولا يقتصر من اذ اقذف ما اذا امتنع عن الاتفاق عليه يجبر وكذا كل من وجب عليه  
النفقة فانه عن الاتفاق سعياف هلاكهم ويجوز ان يجبر الوالد لقصد الهلاك الوالد من  
حدود دفع العذير فائدة يفرق بين الحد والتعزير من وجوه عشرة الاول في عدم التعزير  
في طرف العقلة لكنه مقدر في طرف الكثرة بما لا يبلغ الكثرة وجوز كثير من العامة لان عمره  
جلد جازن وكما با عليه ونشر خاتما مثل خاتمه مائة فتشفع فيه قوم فقال اذكر في الظن و  
كنت ناسيا فجعله بعد ذلك مائة اخرى والثاني في استواء الحد والعبد فيه والثالث انه تابع  
للفسدة وان لم تكن معصية كذا في الصبي والبهايم والجائز ان استصلاها لهم وبعض

الاصحاب

الاصحاب

الاصحاب

الاصحاب

الاصحاب

الاصحاب يطلق هذا لانه ويب من القواعد والفوائد واما شرايط وجوبه فالفعل فقط فيعزير  
كل عاقل ارتكب جناية ليس لها حد مقدر سواء كان حرا او عبدا ذكرا او انثى مسلما او كافرا بالغاً  
او صبيا بعد ان يكون عاقلاً لان هؤلاء من اهل العقوبة الا الصبي العاقل فانه يعزير تاديه  
لا عقوبة لانه من اهل الناء وديالته الى ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله واصبيا انكم بالصلوة  
اذا بلغوا سبعا واضربوهم عليها اذا بلغوا عشرة وكذلك بطريق الناء وديالته بطريق العقوبة لانها  
تستدعي الجناية وفعل الصبي لا يوصف بكونه جناية بخلاف المجنون والصبي الذي لا يعقل لانها ليسا  
من اهل العقول ولان من اهل الناء وديالته من حدود البدن في فصل ما شرايط التعزير بالحدود  
العبد والمسلم والذمي في التعزير سواء من تعزير الجانية وفي شكل الانار واقامة التعزير الى  
الامام عند ايه حيفة وابيه يوسف ومحمد والشافعي والعقوبات ايضا قال الطحاوي وعندى ان العفو  
ثابت للذي جنى عليه قال ولعل ما قالوا ان العفو لا الامام فذكر في التعزير ان واجب حقه ان يباين  
ارتكبه كذا ليس فيه حد مشروع من غير ان يجنى على انسان من حدود القينة في باب التعزير قلت على تخرج  
الطحاوي عفو التعزير الى المجنى عليه ان الحق صار له بخلاف اقامته فان اقامته الى الامام والى من ولاه  
الامام ويقول في حق المرحوم جوى زاده انتهى ضرب غير يعزق وضرب المضروب يعزق  
وبداه باقامة التعزير بالمال وديالته لانه اظلم والوجوب على سبق كذا في القينة ولو قال العفو  
يا حيث فجازاه بمنزلة جاز لانه انتصار بعد الظلم وذلك ما دون في قوله تعالى ولئن انقض بعد  
ظلمه فاولئك ما عليهم من سبيل والعفو افضل قال الله تعالى فمن عفى واصح فاجره على الله وان كانت  
تلك الكلمة موجبة للحد لا ينبغي ان يجيبه بمنزلة تخرج عن ايجاب الحد على نفسه كذا في جميع الفتاوى  
من الملح في باب التعزير من صاحب الملح عن قال لآخر ان شارب الخمر وقال لا خمر مثل مقالة فهل  
يعزير كل واحد منهما او يتحايان وهل ثبت كونه احدهما شارب الخمر بوجود الرابحة واجاب  
الذي يفيد كلام المحقق الكمال في شرح الهداية انها يتحايان ولا يعزير كل منهما لآخر لان  
التعزير حق آدمي وقد وجب عليه مثل ما وجب للآخر فسقط انتهى ولا يثبت شراب الخمر بوجود  
رابحة والله اعلم قال في فتاواه سئل عن رجل شرب يودي المسلمين بيده ولسانه فهل  
ينفي من بلده لقطع شره فاجبت قال شيخ الاسلام العيني انه ينبغي وبالله عفا الله عن عمره واصله  
حديث من اكل ثوما وبصله فلا يقرب من مسجدنا فينفي من اذى الناس بالمسجد عنه بان يخرج  
منه ومن اذاهم مطلقا فينفي عن البلدة ذكره في شرح البخاري من كتاب الصلوة في شرح ذلك الحديث  
والله اعلم قال في البحر قال الكل مسلم اقامة التعزير حال مباشرة المعصية وبعدها اي بعد حالة  
المباشرة ليس كذلك لغير الحاكم قال في القينة رأى غيره على فاحشة موجبة للتعزير فعزيره بغير اذن

لا يشترط

لا يشترط

لا يشترط



ذکر

مجلس علمیه

بسم الله الرحمن الرحيم

القطع الغضبان

في سرقة الأعمى

سقط الخط عن  
إساق  
بابه

في كتاب الحدود والآسان يعزب في موضع التهمة الآتية أنه لو رآه جالساً مع الفساق في مجلس  
الفسق يعزبه وأن كان ما شرب من الخائفة في كتاب الكراهية قال في البرزانية إذا يجتنب لأحد من  
المسلمين أخذ مال أحد بغير سب شرعي وزاد في البحر وكذا تعزير بغير حجة شرعية تقتضي ذلك  
لأن التعزير بحق آدمي ولا يسقط بالتوبة وكأ الله عليه حسيباً من حد والمخ في باب التعزير  
**كتاب السرقة** هي أخذ مكلف خفية قدر عشرين دراهم مضروبة من حرز لئلا يكلف فيه ولا  
شبهة ويثبت بما يثبت به السرقة فإن سرق مكلفاً وعبد ذلك القدر محرمًا بمكان أو حافظاً  
أقرها أو شهدا عليه وسلمها الإمام عن السرقة ما هي وكيف هي ومتى هي وابن هي وكلم هي وممن  
سرق وبينها ما قطع وإن كانوا جميعاً وأصاب كل منهم قدر نصيبها قطعوا وإن تولى لأخذ بعضهم  
من سرقة ملقى بالبحر ولو سرق جماعة وتولى لأخذ بعضهم قطعوا إذا أصاب كل واحد منهم عشرين  
دراهم لأن المعتاد بين السارق أن يتولى بعضهم الأخذ ويستعد الباقيون للدفع فلو امتنع الحد بمثله  
لا امتنع القطع في السرقة فيؤدى إلى فتح باب الفساق فيجرى عليهم الحد جميعاً استحساناً لهذا الباب  
سواء خرجوا بعد من الحرز وبعد في فوراً وأخرجه هو بعدهم في فورهم لأن بذلك يحصل العقاب  
من سرقة الذليل على وإذا قطع السارق والعين قائمة في يد رقت على صاحبها لبقائها في ملكه  
إن كانت مستهلكة لم يضمن وهذا الظاهر يشمل المهلكة والاستهلكة من سرقة الهداية في فصل كيفية  
القطع ولا عزم على السارق بعد ما قطعت يمينه وفي الكفا هذا إذا كان بعد القطع وإن كان قبله  
فإن قال المالك أنا أضمت لم يقطع عندنا وإن قال أنا اختار القطع يقطع ولا يضمن انتهى لأن القطع و  
الضم لا يجتمعان من سرقة المخ في باب كيفية القطع من ثقب البيت وأدخل يده فيه وأخذ شيئاً لم يقطع  
وعنه إجماع يوسف في الأملاء أنه يقطع لأنه أخراج المال من الحرز وهو المقصود فلا يشترط الدخول  
فيه كما إذا أدخل يده في صندوق الصيرفة وأخرج الفطربغى ولنا أن هذا الحرز يشترط في الكفا  
خزناً عن شبهة العدم والكمال في الدخول وقد أمكن اعتباره والدخول هو المعنى بخلاف الصندوق  
لأن الممكن فيه إذا خال اليد ودن الدخول من حدود الهداية في فصل في الحرز والأخذ منه أو دخل  
بيننا ونأول من هو خارج حيث لا قطع عليهما لأن الأول لم يخرج لاعتراضه بدعة على المال  
قبل خروجه والثاني لم يترك الحرز فلم يتم السرقة من كل واحد من سرقة الدبر والعرب قال أبو حنيفة  
في الأعيان إذا سرق لم يقطع لجهله بالغير وحرزه لأنه لا يهتدى إلى معرفته يقيناً من بسط الحرز  
في باب ما يقطع فيه وإذا ادعى السارق أن العين المسرقة ملكه سقط القطع عنه وإن لم يتم بينة  
معناه ما إذا شهد الشاهدان بالسرقة وقال الثاني لا يسقط بمجرد الدعوى لأنه لا يجوز عنه سارق  
فيؤدى إلى سد باب الحد ولنا أن شبهة دارنة للحد فتتحقق بمجرد الدعوى ولا اعتبار بما قال



بدليل صحة الرجوع بعد الاقرار من سرقة الهدية فصل في كيفية القمع سئل زين بن نعيم عن اقرار بالسرقة  
ورجع عن اقراره هل يقبل رجوعه ويسقط عنه الحد واجاب نعم يقبل رجوعه ويسقط عنه الحد ويلزم  
المأواه علم قال صاحب المطبوع اذا حكم بالقطع بشهود في السرقة ثم انقلب ولم يكن عليه حكم حتى انقلب فاقطع  
بعد زمان لم يقطع لما بينا ان حد السرقة لا يقيم بحجة البينة بعد تقادم العهد والعارض في الحد وبعد  
القضاء قبل الاستيفاء كالعارض قبل القضاء وان اتبعه اهل الشرطة فاخذوه من ساعة قطعت يده  
لان مجرم الهرب ليس بمسقط للحد عنه ولانه لا يتمكن هناك من الهرب والتمويه في الطلب من احد ثم  
ذكر بعد ذلك في موضع آخر اذا اقر بالسرقة ثم هرب لم يطلب وان كان في قدرها ذلك لان هرب دليل  
رجوعه ولو رجع عن الاقرار لم يقطع فكذا اذا هرب ولكنه ان اتى به بعد ذلك كما ضامننا للمالك  
لو رجع عن اقراره فانه يسقط القطع به دون الضمان من سرقة العظم الوهابية في كتاب السرقة رجوعا  
على رجل سرقة وقدمه الى السلطان فطلب من السلطان ان يصرفه فصرفه مرة او مرتين ثم اعيد الى السجن  
من غير ان يعترف فحاز المحبوس من التعذيب والضرب فصعد الى السطح ليغترس فسقط من السطح ومات  
وقد لحقه غرامة في هذه الحادثة وقد ظهر السرقة على يد رجل كان للورثة ان يأخذوا صاحب السرقة  
بدية ايهم وبالعزيمة التي اذها الى السلطان الكل حصل نصيبه وهو مقعد في هذا السبيل كذا ذكر  
في مجموع النوازل قبل هذا الجواب يستقيم في حق الغرامة اصل مسألة السجاية غير مستقيم في حق الدية  
لانه صعد السطح باختياره وقبل هو مستقيم في حق الدية ايضا لانه فكر على الصغار والفرار من حيث  
المعنى لانه انما قصد الفرار خوفا على نفسه من التعذيب من وجع الرضخ في كتاب السرقة ولم يطالب  
وان اقر السارق لم يقطع فلو ان الدعوى شرط فلا بد من المطالبة من سرقة الدر والوبر فصل  
بقطع يمين السارق ومنها ان يكون للمسروق منه يد صحيحة على المأواه حتى لا يقطع السارق من السارق  
من مشغل الاحكام فاول كتاب السرقة وفي المينة للامام ان يقتل السارق سياسة لسياسة لسياسة الارض  
بالقسا من سرقة الدر والعرب فصل بقطع يمين السارق قال في كتاب الاصل لو سرق من اجنبية ثم  
مزوجها قبل ان يرفعها الى الامام لا يقطع ولو سرق من امرأته ثم طلقها قبل ان يرفعها لا يقطع وان رقت  
السرقة الى صاحبها قبل ان يرفعها الى الامام لا يقطع من اجناس الناطق في كتاب السرقة وعلى هذا يخرج  
السرقة من الغريم وجملة الكلام فيه ان الامر لا يخلو اما ان يكون سرق منه نجاة الجنس فان سرق جنس  
جدة بان سرق منه عشرة وله عليه عشرة فان كان دينه عليه حال لا يقطع لان الاخذ مباح لانه لا يقطع  
بجنس جدة ومن الحق اذا طعن بجنس جدة بياح لاخذها واذا اخذها يصير مستوفيا حقه وكذا اذا  
سرق اكثر من مقدار حقه لان بعض المأخوذ حقه على الشيوع ولا يقطع فيه فكذا في الباقي كما اذا سرق ما  
مشتركا وان كان دينه مؤجلا فالقياس ان يقطع وهو الاستحسان لا يقطع وجه القياس ان الدين

ان السارق

ان السارق

اذا كان

اذا كان مؤجلا فيسقط حق الاخذ قبل حلول الاجل لا يرى ان الغريم ان يسترده منه فصار كما اذا  
سرق اجنبى وجده الاستحسان ان حق الاخذ ان لم يثبت قبل حلول الاجل فثبتت حق الاخذ قائم  
وهو دين لان تأخير التأجيل في تأخير المطالبة لا في سقوط الدين فقام سبب ثبوت يورث الشبهة وان  
سرق خلة في جنس جدة بان كان عليه درهم فزحف منه دينار وعرضا قطع هكذا اطلق للكرخ  
وذكر في كتاب السرقة انه اذا سرق العروض ثم قال اخذت لاجل حتى لا يقطع فيقول مطلق قول الكرخ  
على المطلق وهو ما اذا سرق ولم يقل اخذت لاجل حتى لا يقطع فلهذا اخذ ما لا يسقط حق اخذه  
الا ترى انه لا يصير قصاصا بالاستبدال والتراضي ولم يتأول الاخذ ايضا فكان اخذه بغير حق  
ولاشبهة الحق وهذا يدل على انه لا يفيد بخلاف قول من يقول ان الفقهاء ان لصاحب الحق اذا طعن بخلاف  
جنس جدة ان يأخذ لانه قول لم يقل احد من السلف فلا يصير بخلافه فامورنا للشبهة واذا قال اخذت  
لاجل حتى فقد اخذته متا ولا لا اعتبر المعنى وهو المال لا الصورة والاموال كلها في معنى المال متجانسة  
فكان اخذها من ثاء وبيل فلا يقطع ولو اخذ صنفا من الدراهم اجود من حقه من حيث الاصل وانما  
خالف من حيث الوصف الا ترى انه لو رضي به يصير مستوفيا حقه لا يكون مستلحقا في الضرب والسلم  
مع ان الاستبدال بيد الضرب والسلم لا يجوز وان كان المأخوذ من جنس جدة من حيث الاصل ثبتت شبهة  
حق الاخذ فللمحقق بالحقيقة في باب الحد كما في الدين المؤجل ولو سرق حليا من فضة وعليه درهم  
او حليا من ذهب عليه دينار يقطع لان هذا لا يصير قصاصا في حقه الا بالامانة ويكون ذلك نكاحا و  
استبدال الفاشية العروض وان كان السارق استهلك العروض والحكم وجب عليه قيمته وهو المثل الذي  
عليه من العين فان هذا يقطع ايضا لان المقاصد انما تقع بعد الاستهانة فلا توجد سقوط القطع  
ولو سرق مكاتب وجهد من غريم مولا لا يقطع لانه ليس حق في غريم المولاه فصار كالا جنى  
حتى لو كان المولاه وكله يغيب الدين لا يقطع لثبوت حق القبض بالوكالة فصار كصاحب الدين  
ولو سرق من غريم العبد المأذون وان لم يكن على العبد دين لم يقطع لان ذلك ملك مولا فكان له  
حق اخذه وان كان عليه دين قطع لانه ليس له حق القبض فصار كالا جنى ولو سرق من غريم ابيه  
او ولده يقطع لانه لا حق فيه ولا في قصص الا اذا كان غريم ولده الصغير فلا يقطع لان حق القبض  
لما كان في دين نفسه من سرقة البداية في فصل ما ما يرجع الى المسروق قال في الظهيرية واذا اقر  
بالسرقة مكرها فاقرا باطل ومن المتأخرين من اقر في بيعته وسئل الحسن بن زبادا يحل ضرب  
السارق حتى يموت قال ما لم يقطع اللحم ولم يتبين العظم ولم يزد على هذا انتهى وفيه التحسين لا  
يفنى بعقوبة السارق لانه جوارف ولا يفنى به انتهى وفيه السراجية اذا ادعى على آخر السرقة فعليه البينة  
وعلى المدعى عليه البين واما الضرب فمخلة الشرع انتهى من سرقة الملح ولو شهد ذميان على مسلم وذكر

ان السارق

ان السارق

ان السارق



سرقه مال واحد لا يقطع الذي من تحت السرقه قبل كتاب السرقه سئل زين بن يحيى عن العبد اذا  
سرق من الاجني نصيبا من حزين بلاء شبه هل حكم الحر والقطع واجاب نعم حكم الحر والقطع  
والله اعلم **باب قطع الطريق** من قصده اى قطع الطريق وهو معصوم اى والحال ان  
القاصد معصوم الدم بان كان مسلما او ذميا حرا كان او عبدا قيده بالعصمة لانه لو كان حربيا  
غلب علينا في دارنا يكون من استيلاء الكفار وسيجئ بيانه على شخص معصوم بان يكون مسلما او ذميا  
فاخذ قبل اخذ شئ وقتل القاطع صار ما خذوا قبل ان ياخذ شئ وقتل ان يقتل احدا جبر  
بعد التعزير حتى يتوب وان اخذ ما لا واصابه كذا نصبا با قطع يده ورجله من خلافه فان كان  
صحيح الاطراف هذه هي الحالة الثانية وهي ان يؤخذ بعد ما اخذ المال ولم يقتل النفس حكمه  
ان يقطع يده اليمنى ورجل اليسرى بشرط ان يكون ذلك المال معصوما والثاني ان يكون نصبا  
وان قتل نصبا معصوما ولم ياخذ المال قتل حداثا اى هذا القتل بطريق الحد لا بطريق القصاص  
وهذه هي الحالة الثالثة وتظهر غيرة هذا بقوله فلا يعفو ولى ولا يشترط ان يكون القتل  
موجبا للقصاص من مباشرة الكل والالة لانه وجب في مقابلة الجناية على حقه تكا الجارية وكذا  
قال في المجتبى ويقتل الكل في الحالة الثالثة حد القاتل والمعين فيه سواء وانما الشرط القتل من  
احدهم وسواء قتلهم بسيف او حجر او عصي او غيره ولم يصير كالجماعة قتلوا واحدا به قضى  
الدم في اصحاب البردة انتهى وان قتل واخذ ما لا قطع ثم قتل او صلب او قتل او صلب حيا و  
يبيع بطنه برمح حتى يموت ويترك ثلثة ايام لاكثر منها هذه الحالة الرابعة وهي ان يؤخذ وقد  
قتل النفس واخذ المال وبعد اقامة الحد عليه لا يضمن ما فعل من اخذ مال واستهلكه وهلكه  
كما في السرقه الصغرى ويجزى الاحكام المذكورة على الكل مباشرة بعضهم وجرو عصا لهم كسيف  
وان انظم الى الجرح اخذ قطع وهو جرحه بيان للحالة الخامسة لهم وهي ان ياخذ المال و  
يجزى اسنانا فيقطع يده ورجله من خلاف ولا يجزى لاجل الجرح وان جرحه فقط او قتل بعد اخذ  
قبل ان يؤخذ او كان فيهم غير مكلف كالصبي والمجنون او ذورهم محرم من المقطوع عليه وقطع  
بعض القاتل على البعض وقطع الطريق ليله ونهارا في مصر او بين مصرين فلا حد في هذه  
المسائل كلها وللولى القود والارث والعفو اى ان كان القتل عمدا فلولى القود وان كان غير  
عمدا فالدية ويكون للولى العفو وقد تقدم تقرير هذا العبد فحكم قطع الطريق كغيره  
وكذا المرأة في ظاهرها رواية ويجوز ان يعاقب دون ماله وان لم يبلغ نصبا ويقتل من يقا له  
عليه لا طلاق قوله من قتل دون ماله فهو شهيد كذا في فتح القدير ومن تكلم الحق في مصر  
اى حق مزار كما في شرع مسكين للكثر قتل لانه صار ساعيا في الارض بالفساد وكل من كان كذلك

الحال ان يكون  
مسكين للكثر قتل

البيع الشق

في الظاهر رواية  
ويجوز ان يعاقب

يدفع شره بالقتل والابان حق مرة لا اى لا يقتل به عند الامام وانما تجب الدية على العاقل و  
هو نظير القتل بالقتل وصريح الزيلعي بان القتل عند النكاح ما هو بطريق السياسة ومنها ما حكم  
عن الفقيه انه بكذا لا تحتوان المدعى عليه السرقه اى النكر فلا مام ان يعمل فيه بكثر رايه فان غلب عليه  
ظنه انه سارق وان المال المسروق عنده عاقبه ويجوز ذلك كالعبد والامام جالس سامع الفاسق  
في مجلس الشراب وكالعبد يمشي مع السارق وبغلبة الظن اجاز واقتل النفس كما اذا دخل عليه  
رجل شارب خمر سيفا وغلب على ظنه انه يقتله فلا يقتله وحكى عن عصام بن يوسف انه دخل على  
امير بلخ فاقه سارق فاذا نكر السرقه فقال لا امير لعصام ما ذا يجيب عليه فقال البيهقي للمدعى والبيهقي  
على من انكر وامر الامير بتعذيب السارق فاقتلها واظهرها فقال لا امير لعصام ما تقول في  
هذا فقال لعصام ما رايت جوارا شبه بالعد من هذا الكل من سرقه المني في باب قطع الطريق  
وقدم في آخر باب التعزير من جنائيات جامع الفوائد لوقا نزل التجار مع قطاع الطريق  
لم يطلب منهم عز الجيدين لوقتل رجل منهم في المقاتلة حلف بالله ما قتلنا الا في المقاتلة على  
اموالنا اذ انك وارض قاطع الطريق انتهى **كتاب العتاق** واذا كان بين اثنين شريكين فاحسب  
احدهما نصيبه عتق وكان شريكه بالخيار ان شاء اعتق وان شاء ضمن شريكه وان شاء  
استسعى العبد من عتاق الهداية في باب العبد يعتق بعضه اعتق رجل حصته من المملوك  
المشرك بينه وبين غيره فله شريكه الاعتاق والاستسعاء فقط والولاء لهما لانها المملوكان  
او تضمنه اى لشريكه ان يضمنه لو كان المعتق مؤثرا بان يملك قدر قيمة نصيبه الاخر من عتاق  
الدم والعز ومنها ضمان عتق العبد المشترك اذا اعتقه احدهما وكان مؤثرا واخا الساكن  
تضمنه فالمعتق القيمة يوم الاعتاق كما اعتبر حاله من اليسار والعسافيه كما ذكره الذي يلحق  
من الاشياء قيل الكلام في اجرة المثل ولد وهو عبد لاجني فن ذوق الاب جارية من ولد  
فرضى مولاه فولدت الجارية ولدا فهو حر لانه ولد ولد المولى من العادة في فصل الاربعين  
واذا وطئ جارية ابنه فجاءت بولد فادعاه يثبت نسبته وصارت ام ولد له وعليه قيمتها وليس عليه  
عقرها ولا قيمة ولدها وقد ذكر المسئلة بدلا لها في كتاب النكاح من هذا الكتاب وانما لم  
يضمن قيمة الولد لانه ان علق حرا لاصل لاستثناء المالك الى ما قبلها لاستيلاء وان وطئ اب الاب  
مع بقاء الاب لم يثبت لانه لا ولاية للجد حال قيام الاب ولد كان الاب ميتا يثبت من الجد  
كما يثبت من الاب لظهور ولاية عند فقد الاب وورق الاب وكفره بمنزلة موته لانه قاطع  
للولاية من عتاق الهداية في باب الاستيلاء ولما استحق بدلا لكتابه من المولى يرجع بمنزلة على  
العبد لان الكتابة معاوضة وتعلق العتق باء العوض فمن حيث انه تعليق عتق بوجود

في الظاهر رواية  
ويجوز ان يعاقب

مسكين للكثر قتل

في الظاهر رواية  
ويجوز ان يعاقب

اذا كان حرا

في الظاهر رواية  
ويجوز ان يعاقب



الشرط وهو اداء الالف اليه كما في تعليق العتق باداء الالف اليه ومن حيث انه معاوضة متى لم يسلم البذل  
الى المولى يرجع بمثل لان العتق لا يمكن فسخه وكذا لو تبرع من العبد رجل بذكر الكفاية فاذا لم يستحق  
لم يسقط عتقه ويرجع المولى بمثل على العبد دون المدافع من محبط الحرجى قيل كتابه عبد بن رجل فخر يامة  
فولدت ثم اشترىها لافسارم ولد له استحسانا وان اشترى الولد عتق من عتاقه ففتح القدير ولا  
عتق بدون الملك ولا بدان يكون العبد في ملكه حتى لو اعقب عبد غيره لا ينفذ لقوله لم لا عتق  
فيما لا يملكه بن آدم من صا والبدايع كذا في باب كساح الرقيق من الاصل والايضا من قال لغيره  
اعتق عبدك على الف درهم على ففعل لا يذن من شئ ويقع العتق عن المأمور بخلافه وماذا قال لغيره  
طلق امرأتك على الف درهم على ففعل حيث تجب الالف على الامر لان اشراط البذل على الاجنبى في الطلاق  
جائز وفي العتاق لا يجوز من عتاق الهدية في باب العتق على جعل وليس لعبد عتق غير سائر  
وموله يعطيه ما يختار وهذه المسئلة فقلتها من الفناوى الظهيرة ولم ارها في غيرها من عتاق  
المطلوبة الوهبانية والعبد لا يملكه وان ملكه سيده ولا يكون وصيا الا اذا كان عبد الموصى ومن  
العتق صغارا عند الامام الاعظم من الاشياء في احكام العبد لانه ليس من اهل الملك فلا يصير ملكا  
يملكه من طلاق الدبر والعرب سئل صاحب النسخ عن قال العبد بعد ان اذيت الفالى كنت حرا فلما  
دفع اليه الف قال مولاه هذه التي اكتسبها قبل التعليق فنى ملكى ولم اقبلها عن بذكر الكفاية فماذا  
الحكم فيه واجاب بان اكتسبها قبل التعليق يرجع المولى عليه بمثل وعتق ولو بعده لم يرجع وعتق  
لما هو الهدية في كتاب العتق في باب التعليق ثم كذا في الفاكسبها قبل التعليق يرجع المولى عليه وعتق  
لا يستحقها ولو كان اكتسبها بعده لم يرجع لانه ما دون من جهة بالاداء منه ثم الاداء في قوله  
ان اذيت بقصر على المجلس لانه تخيير وفي قوله اذ اذيت لا يقتصر لانه اذا استعمل الوقت بمنزلة متى  
انتهى ثم رأت في فتح القدير ما نصه وان احضر المال اجبر الحاكم على قبضه وعتق العبد ومعنى  
الاجبار فيه وفي سائر الحقوق من ثمن المبيع وبدل الاجارة وغيره ان يترك قابضا بالتخلية  
بين المال وبينه بان يكون بحيث لو تم بدلا اخذه وعلى هذا المعنى نسبة الاجبار للحاكم ان  
يحكم بان قد قبض هذا اذا كان العود من صحيحا اما لو كان خيرا او مجهولا جهالة فاحشة  
كالوكان قاله ان اذيت الى كذا خيرا او ثوبا فانت حرة فادى ذلك لا يجبر على قبولها اى  
لا يترك قابضا الا ان اخذه بخيار انتهى وادى علم سئل مولانا في هذه الصورة لوان المولى  
اخذ البذل من مكاتبه المحفوظ ثم اراد ان لا يحسب ذلك من اداء المشروط هل له هذا واجاب نعم  
لان لا يحسب المأخوذ من اداء المشروط لما في فتح القدير في باب العتق من كتاب العتاق ان  
السيد لو حفظ البذل منه قبل ان ياتيه به جاز ولا يحسب به من اداء المشروط انتهى كما لو عتق احد

كتاب العتق في باب العتق على جعل  
كتاب العتق في باب العتق على جعل

المملوك لا يملكه وان ملكه  
سيده ثم العتق في احكام  
العبد في باب العتق

عبدية ثم نسيه لم يجبر على البذل من اقرار محبط الحرجى في باب الاقرار بالمجهول اشترى جارية  
مغصوبة وهو يعلم ان البايع غاصبا ستولد لها كاذن الولد رقيقا لا نعدام الغزو  
لعلمه بحقيقة الحال ولكن يرجع بالعتق على البايع من بيع الدبر والغزو في باب الاستحقاق  
دولد المغز وحر بالقيمة المغز ورجل اشترى امرأة على انها ملك للبايع وافتك امرأة  
على انها حرة فولدت كل منها ولدا فظهر ان الاول ملك لغير البايع والثانية امة في يكون  
كل من الولدين حرا بالقيمة اما حريته فلا بد خلق من ماء الحرة ولم يرز الوالد بركة كما يرضى  
في الاول فلا يتبعها واما بالقيمة فلرعاية جانب التبعة الاصلية من عتاق الدبر والغزو  
قيل باب عتق البعض وقيمة ولد المغز تعتبر يوم الخصومة من عتاق فتح القدير اذا تزوج  
مكاتباً وعبد باذن المولى امرأة زعم انها حرة فولدت منه ولدا ثم ظهر انها امة فالولد  
عبد من عتاق العتاق في قلت وبهذين التعليلين قد علم الفرق بين الشرط والزعم بحيث يعقب الولد  
في الاول دون الثاني قال في كتاب الكفالة من الاشياء في الغن الثاني لواخر رجل انها حرة  
فتزوجه ثم ظهرت مملوكة فلا يرجع بقيمة الولد على المخير الا في ثلث الاول اذا كان الغزو بالنشر  
كالوزوجه امرأة على انها حرة ثم استحققت فانه يرجع على المخير بما غرمه للمستحق من قيمة الولد  
انتهى كل مملوك لى حر لا يقع على المكاتب لتقصا الملك من عتاق الدبر والغزو رجل قال هذه  
امتى ان اصبحت الي سبيها ابعتها وان بقيت بعد موته فنى حرة فباعها جاز كذا افتت المشايخ  
بسرقة من عتاق ثمة الفناوى فلو يعقب اذا قال هذا الخى لانه الاخرة تكون من حيث الدبر  
قال له تعا انما المؤمنون اخوة حتى اذا قال هذا اخى من النسب يعقب على المظاهر من عتاق عاية  
البان رجل قال لعبد هذا ابى وقال هذا ابى او قال لجارية هذه ابنتى وهذه امى ثم  
قالا وهمت لا يصح رجوعه ويعقب من عتاق حرانة العتق سئل زين بن نجيم عن قال لعبد  
يا بنى هل يعقب بذلك واجاب لا يعقب على الاصح كذا صرح به في الخلاصة وادى علم ولو قال  
لعبد يا ابى او امى او جنان يد لا يعقب ولو قال لعبد وهذا خالى او عمى يعقب ولو قال  
هذا اخى لا يعقب لانه قد يكون من الرضاع ولو ملك احد من ولديه او مولود يعقب عليه  
بالاجماع اما اذا ملك غيرهم من المحارم كالاخ والاخت والحال والعم فذلك كالمجهول عندنا  
خلافه للشافى ولو ملك بنى عماء وبنى اخواله لا يعقب عليه وكذا الاخوة والبنوة من الرضاع  
ولو قال حل هذه الجارية متى ثم قال بعد ذلك كان ربيما ولم يكن ولدا فصدقة الامة فذلك  
او كذبة كانت ام ولد له ولو قال ما في بطنها امى ولم يقل من حل او ولد ثم قال ربيما فصدقة  
الامة لم تكن ام ولد من عتاق حرانة الفناوى في فصل العتق المعلق سئل زين بن نجيم عن قال

كتاب العتق في باب العتق على جعل  
كتاب العتق في باب العتق على جعل

كتاب العتق في باب العتق على جعل



لعبد يأسدى هل يعق بذكر واجاب لا يعق بذكر سواء نوى العتق او لا والله اعلم ولو قال  
لعبد انت مثل الحر فلا يعق بالبلية لانه انما ثلث بينهما وهي قد تكون عامة وقد تكون خاصة  
فلا يعق ببلية الثلث كذا في شرح الكفر وهو يفيد انه من الكفايات يقع به العتق بالبلية وقد صرح به  
في الغاية معني بالبلية الخفة ولذا لا يمتنع من زوجهما ملكا لسيدها اي لا يمتنع لامة وجزء منها  
وهي ملكة فكذا جزؤها وهذا تفريع على كون الولد تابعا لادم في الملك ولدها ان الامة من  
مولاها حر لانه انما يعلق حر للقطع بان ابراهيم بن النبي لم يكن قط احر لانه انما يعلق بمولاها  
يعتق عليه كما هو ظاهر الهداية وغيرهما من عقاق المصح سل زين بن نجيم عن اعنق عبدا في مرض  
موته ولا مال له سواء هل يعق كله وثلث واجاب يعق ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته مع عدم الاجازة  
من الورثة والله اعلم الولد يتبع الاب في النسب لا في التعريف والام لا تستمر الولد يتبع الام في الرق و  
الحرية والملك حتى اذا كانت الام ملك زيد فولدت ولدا كان الولد ايضا ملكا له وان كان مشتركة  
بينه وبين غيره كان الولد كذلك والحل اي يتبع الام في الحل حتى اذا تقدر بين الوحي والاهلي  
او بين المالكين وغيرهما كقول يوكلا اذا كانت امه مأكولة ذكره الزيلعي من عقاق الدرر والعرب  
والولد يتبع الام في الملك والرق والعتق وفروعه من التدبير والاستيلاء والكتابة لاجماع الامة ولان  
ماءه يكون مستهلكا بما فيها من جنسها ولانها متعقبة من جنسها ولهذا ثبت نسب ولد الزنا وولد  
الملا عن عنها حتى تزوجه ويرثها وقدر بالبيعة فيما ذكره لولا حرمان عن النسب فانه لا يورث النسب التبعي  
وحال الرجال مكتشف دون النساء حتى لو تزوجها شتى امة انما كانت لولد فهو لها شتى تبعا  
لاية رقيق لامة كما في فتح القدير من عقاق المصح سل زين بن نجيم عن رجل زوج مستولدة من اخر  
فولدت ولدا هل يملك السيد ويبيعه واجاب نعم يملكه كامة ولا يبيعه لان حكمه حكم امه يعق معها  
بموت السيد والله اعلم رجل تزوج امة باذن سيدها على ان لا يكون اولاده منها عبدا يجوز  
الشرط وهم احرار من عقاق المصح قد بينا ان الصبي يتبع خيرا لابي من دينا واذا سبي ومعه احد  
ابوين لم يحكم له بالاسلام حتى يصف الاسلام بنفسه واسلم من معه من الابوين وان سبي  
وليس معه احد الابوين لم يحكم بالاسلام ايضا حتى يخرج الى دار الاسلام فيصير مسلما تبعا للدار  
او ينقسم الامام الغنائم او يبيعها في دار الحرب فيصير مسلما اما اذا كان من وقع الصبي في سبيل  
من اشتراه مسلما فلا اشكال فيه لان تأثير البيعة للمالك فرق تأثير البيعة للدار واما اذا كانت  
المشترى ذميا او كان اعطاه الذمي بطريق الرضخ من الغنمة فكذلك الجواب في انه يكون محكوما  
بالاسلام حتى اذا مات يصلي عليه ويحضر الذي عليه لانه صار محمدا بقوله المسلمين فالذمي انما يملك في  
هذه المواضع باحرار المسلمين اياه فصار تمام الاحراز بالقيمة والبيع نظير تمام الاحراز بالاخراج

الاسلام

الاسلام

الاسلام

الاسلام

الى دار الاسلام ولو سبي ومعه ابواه فماتوا ثم اخرج الى دار الاسلام فقد خرج هو من ان يكون  
تبعا لها بمنزلة ما لو بقيا في دار الحرب وانما حصل وحده في دار الاسلام بخلاف ما اذا اخرج الى  
دار الاسلام او قسم او بيع ثم مات من معه من الابوين فانه لا يحكم بالاسلام حتى يصف الاسلام  
بنفسه لان اوان الحكم بالاسلام وقت الاحراز فوجد احد الابوين معه في ذلك الوقت ومنع  
الحكم بالاسلام ثم بالموت لا يتغير هذا الحكم بمنزلة ولد الذمي اذ مات ابواه وبقي وحده صغيرا  
في دار الاسلام فانه لا يحكم بالاسلام من شرع السير الكبير للرحمن في باب اسلام الصبي والصبيبة  
سل ابو السخا العجادي عن الز وجين سبيا من دار الحرب وخرجا معا اليها هل يحل وطى الزوجه  
لمن يشترها واجاب لا وجبة قائمة بينهما لمزوجهما معا ولا يحل وطئها لمن يشترها اما الوسي  
احدهما ثم سبي الآخر وخرجا اليها متفرقين فتقع البيعة بينهما فيحل وطئها لمن يشترها بغير إذن  
انتهى فلو خرج احداهما اليها مسلما او خرج مسيبا بانت وان سبيا لامن الاصل والابن وقيمة  
ام الولد ثلث قيمة القنة وهو مختار بين الاسلام خاها زاده وهو الصحيح كذا في المحضرات  
وقيمة المدبر ثلثا قيمة القنة وذكر شيخ الاسلام في كتاب الدعوى قيمة المدبر نصف قيمة القنة  
وفي فتاوى عماليه الميث كذا وبه يفتي وهو الاصح من عقاق ثمة القنا وكذا في سيجي في باب  
التدبير الفرق بين المدبر المطلق والمقيد قيمة فليراجع لو اختلف المولد مع عبده في وجود  
الشرط فالقول للمولى الا في مسائل مذكورة في عقاق الاشياء من الغنائم لانه ولو اختلف المولى  
والمدبرة في ولدها فقال ولدت قبل التدبير وقالت بعده فالقول للمولى لانها تدعى حق  
العتق لو ولدها ولوا دعت لنفسها كان القول قوله مع يمينه فلو ادعا كذلك والبيعة بينهما  
لا يشانهان زيادة حق العتق واعلم انه اذا اختلف المولى يحلف على العلم لانه تخفيف على جعل الغير هو  
ما اذعت ولادتها بعد التدبير من المبسو في باب الشهادة في التدبير من اعتق باعقا او  
بغيره كالتدبير والاستيلاء والكتابة او بملك قريب فولاؤه لسيده لماروينا وهو مجموع بيننا  
الكل فيرث به كما يرث الاب من ولده ولو شرط عدمه لم يرث الولاء لمن اعتق ولو شرط المعتق  
عدم ارثه منه ويكون شرط لغوا لكونه مخالفا لحكم الشرع فيرثه كافي النسب اذا شرط انه لا يرث  
من المصح في كتاب الولاء اعتق بعض عبده صح ولم يعق كله وسعى فيما بقي وهو كالمكات بلاء  
رد الى الرق ولو عجز وقال اعتق كله ولو اعتق نصيبه من عبده مشترك بينه وبين اخر  
فلشريكه ان يخرج او يكاتب ويدير او يستسعى والولاء لهما لانهما المعتقان او يعقن  
لو كان المعتق موسرا ويرجع على العبد والولاء لامي للمعتق في هذا الوجه لان العتق كله  
من جهة حيث ملكه باء الغنمان ويسار بكونه مالا كما قد رقيمة نصيب الآخر وهو ظاهر

قيمة المدبر نصف قيمة القنة



الرواية كما تقدم من المصحح في باب عتق البعض وقد ابيض في باب العتق على جعل عتقه على مال فقبل العبد  
في المجلس عتق وذكر مثل ان يقول انت حر على الف درهم او على ان تعطيني الف او على ان تؤدى الى الف  
او على ان لا عليك الف او انما يوقف على قبوله لانه معاوضة المال بغير المال اذ العبد لا يملك نفسه انتهى  
**باب التدبير والاستيلاء والكتابة** المدبر المطلق من قال له مولاً اذا مت فانت حر وانت حر  
عن دبر متى او يوم امثله او مع من او عند موته او في موته وانت مدبر او قد ورتك وان مات الى  
مائة سنة وغل موت فيها او وصيت لك بنفسك او بغيرك وبثلث ماله فلا يجوز اخراجه عن ملكه  
الا بالعتق ويجوز استخدامه وكتابه واجارته والامة توطأ وتزوج واذا مات سيده عتق من  
ثلث ماله وان لم يخرج من الثلث فيمسا به وان لم يترك المولى غيره من المال وله وان لم يخرج التدبير  
سعى في ثلثه وان استغرقه من المولى سعى في كل قيمة والمقيد من قال له انت من مرضي هذا او من مرضي  
كذا او الى عشرين سنة او الى مائة سنة واحتمل عدم موته فيها فيجوز بيعه وان وجد الشرط عتق عتق  
المدبر من عتاق مطلق الا بخرقه **باب التدبير** قال المولى لعبد ان مات من مرضي هذا فهو حر فقبل لا  
يعتق بخرقه ما لو قال في مرضي حيث يعتق صرته في المجتبى وفيه المدبر المطلق ثلثا قيمة قنا وهو  
المفتى به كما تقدم والمدبر المقيد يقوم قنا كذا في الخاتمة كما تقدم تفصيله في آخر العتاق رجاءه  
ان يدبر عبده على وجه ان احب الى بيعه بغيره على كذا فالجمله فيه ان يقول اذا مت وانت ملكي فانت  
مدبر كذا في جواهر الفتاوى من عتاق المصحح في باب التدبير قلت وقد مر في آخر كتاب العتاق ان  
قيمة ام الولد ثلث قيمة القنة وهو مختار شيخ الاسلام خراجه اذ انتهى وفي جامع الكرخ  
بضمن المكاتب والمدبر في الجنائيا والغصب البيع الفاسد وكية قيمة المكاتب قبل نصف قيمة القنة و  
قيمة المدبر ثلثا قيمة قنا وقبل نصف قيمة قنا من حرارة الفتاوى في كتاب العتاق قوله واد المدبر  
مدبر يعتق بمشيدامة والمراد ولد المدبر مطلقا اما ولد المدبر تدبر مقيدا فلا يكون مدبرا  
هذا هو الصحيح من الشيخ وفي بعضها ولد المدبر مدبر ليس بصحيح لان الولد يتبع امه كذا في العتابة  
لا اياه فان وجه المدبر لو كانت حرة كان ولدها حرا او امة فولدها عبدا سواء كان ابو حرا  
او عبدا مدبرا ولا يتم ان المراد الولد الذي كانت حاملا به وقت التدبير والذي حملت به بعد التدبير  
اما ولدها المولود قبله فلا يصير مدبرا بتدبيرها اما الذي كان حاملا قبل اجماع كالعقوبات و  
هو حامل واما الذي حملت به بعد ففي قول اكثر اهل العلم وهو المولى عن عمر بن عبد العزيز و  
الزهري وشريح والثوري ومجاهد وقنادة ونحوهم من عتاق قبح التدبير في باب التدبير  
صحيح قال العبد انت حر قبل موته بشهر فانت بعد من عتق من كل ما لم يعمى جل صحيح قال العبد هذا  
الكلام ثم مات بعد شهر قال بعضهم يعتق من ثلث ماله وقال بعضهم يعتق من جميع ماله وهو الصحيح

المدبر

المقيد

ولد المدبر مدبر

مدبر المدبر مدبر

لان العتق على قول ايه خيفة يستد اول شهر قبل الموت وهو كان صحيحا في ذلك الوقت كذا في  
الخاتمة من الدرر والفرق في باب التدبير مريض قال لا اعتقوا فله ما بعد موته ان شاء الله تعالى يصح  
الا بصا وبطل الاستيلاء ولو قال هو حر بعد موته ان شاء الله تعالى لا يصح الا بصا وبطل الاستيلاء  
قال لامة عند وصيته اذا خدمت ابني وبنتي حتى استغنيا فانت حرة ان كانا صغيرين يتخذهما  
حتى يدركا من حرارة الفتاوى في فصل التدبير والوصية اوصى بان يتخدم عبده ولديه سنة  
ثم يعتق قال ابو نصر لو كان احد الولدين ذكرا والاخر انثى فهو وصيته باطلة ولو كانا في الارث  
سواء فصحيحة قال ابو الليث قال بعضهم في الاول لا يفي بجوز ويتخدمها على قدر رزقها الا ان  
يقول في وصيته يتخدمها على السواء في وصيته باطلة كما قال ابو نصر الا ان يجيز الابن اما الولم يكن  
ين يتخدمها كما مر ثم يعتق وبه تأخذ فقد قال اصحابنا فيمن اوصى بتخدم عبده كل ورثة سنة  
ثم هو حر فوصيته جائزة والفتوى على ما اختاره ابو الليث من وصايا القينة في الفصل التاسع عشر  
ولو اوصى ان يتخدمهم سنة ثم يعتق جاز وان ذكر بعضهم من محيط الرضى التدبير وصيته فيعتق  
المدبر من الثلث الا في ثلاث لا يصح الرجوع عنه ويصح عنها وتدريب المكره صحيح لا وصيته ولا يطله  
الجنون وبطل الوصية والثلاث في الظهير من عتاق الاستيلاء في العتاق الثانية ولو قال لعبد انت  
مدبر على الف فقبل فهو مدبر والمال ساقط اذا مات المولى وعتق العبد من اتفق الوسائل في  
مسألة النفقة يجب للرجم المحرم فاعلم ان الفرائض على ثلث مرات قوى وهو فرائض المنكحة وحكم  
ان يثبت به النسب بلا دعوة ولا ينفي بمجرد النفي بل ينفي بالعتاق في الكتاب الصحيح اذ لا عتاق في العتاق  
كما مر وصحيح وهو فرائض الامة وحكم ان لا يثبت به النسب بلا دعوة لضعفه ومتوسط وهو فرائض  
ام الولد وحكم ان يثبت به النسب بلا دعوة وينفي بمجرد النفي لكن ثبوت بلا دعوة انما يكون اذا حل  
للمولى وطهرا واما اذا لم يحل فلا يثبت به دعوة كام ولدكاتها مولاه وامة مشتركة بين اثنين  
استولدها واحد ثم جاءت بولد لا يثبت به نسب بدونها كذا في حرارة المفتين من طلاق الدرر  
والفرق في باب ثبوت النسب واما بيان ما يظهر به الاستيلاء فظهر باقرار المولى ثم ان اقرب في  
حالة الصحة ان هذه الجارية قد ولدت منه فقد صارت ام ولده سواء كان معها ولد او لم يكن  
لان الاقرار في حالة الصحة لا يثبت فيه فيصح ولهذا الواعظتها في الصحة يعتبر من جميع الما وان كان  
الاقرار في مرض موته فان كان معها ولد صارت ام ولده ايضا وعتق من جميع الما اذا مات المولى  
لان كونه الولد معها دليل الاستيلاء فكان الظاهر انها هذا فيصح اقرا ولان النسب من الجراح اصلية  
وتصرف المريض مرض الموت فيما يحتاج اليه حاجة اصلية تأخذ كثيرا الطعام والكسوة ونحو ذلك  
وان لم يكن معها ولد عتقت من الثلث لان منهم في اقراره في حق سائر الورثة ولم يوجد ما ينفي

ط  
حكم المستولدة كالمدرء الا ان المستولدة  
تعتق بموت سيد هانز كذا ما ذكره  
تعتق بموت سيد هانز كذا ما ذكره  
المصحح في باب الاستيلاء

في ان يثبت



وهو الولد وكذا اذا لم يكن معها ولد لا يحتاج الى التمسك فغيره له هذه ام ولدي كقول هذه حرة بعد موته فمقتضى بعد موته من الثلث من البايع قبل كتاب المكاتب سكرين بن نجيم عز وجل قال في مرض موته الجارية هذه ام ولدي هل ينصير بن كرام ولده وتعتق من جميع الما واجاب ان كان معها ولد حرة فقد تعتق من جميع الما وتنصير ولده وان لم يكن معها ولد تعتق من الثلث والله اعلم وان كان البكر منفعة وهي خدمته بان قال العبد انت حر على ان تخدمني سنة فقبل فهو حر حين قبل ذلك والخدمة عليه بخذ بها لان تسمية الخدمة قد صحت فيلزم المسمى كما اذا اعتقه على مال عين فان ما المولى قبل الخدمة يطلب الخدمة لانه قبل الخدمة للمولى وقدما المولى لكن للورثة ان يأخذوا العبد بقيمة نفسه وان كان قد خذ لبعض السنة فلم يمان يأخذوه بقدر ما بقي من الخدمة وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد اخذ العبد بقيمة تمام الخدمة ان كان لم يخدم وان كان قد خذ بعض الخدمة يؤخذ بقيمة ما بقي من الخدمة وكذا اذا قال انت حر على ان تخدمني اربع سنين فمات المولى قبل الخدمة على قولها على العبد قيمة نفسه وعلى قول محمد عليه قيمة اربع سنين ولو كان قد خذ سنة ثم مات المولى فعلى قولها على العبد ثلثة ارباع قيمة نفسه وعلى قول محمد عليه قيمة ثلث سنين وكذلك لو مات العبد وترك مالا يقضى لمولاه في ماله بقيمة نفسه عندها وعنده يقضى بقيمة خدمة المدة وصل المسئلة ان يباع العبد من نفسه بجارية بعينها ثم استحققت الجارية فعلى قولها ما يرجع المولى على العبد بقيمة نفسه وعلى قول محمد يرجع عليه بقيمة الجارية وكذلك لو لم تستحق ولكنه وجدها عيبا فزدها فليس على هذا الخلاف من عتاق البايع خيرا على خدمة سنة فقبل عتق لان الاعتاق على شئ يقتضي وجوه القبول لا وجوه المقتول كسائر العقود صورته ان يقول اعتقتك على ان تخدمني كذا سنة واما اذا قال ان تخدمني كذا مدة فانت حر لا يعتق حتى تخدمه لان معلق بالشرط والا ول معاوضة ولزمت ام لزمت الخدمة والعبد اذا سلم له المذم فلزم عليه تسليم البكر فان ما هو من العبد او مولاه قبلها ارباع الخدمة تجب قيمته عليه وتؤخذ من تركته ان كان الميت هو العبد عند ابي حنيفة وابي يوسف وعنده محمد عليه قيمة الخدمة في المدة كبيع عبده منه بعين فذلك العين تجب قيمته ام قيمة العبد يعني ان هذه الخلوة بينة على خلوة اخرى وهو ما لو قال العبد بع نفسك منك بهذا العين وهكذا العين تجب قيمة العبد عندها وقيمة العين عند محمد لا لانه معاوضة مال بغير مال لان نفس العبد ليس بمال فحقه لا اذا لم يكن نفعه فصار كما لو تزوج امرأة على عبد فاستحق فانها ترجع عليه بقيمة العبد لا بقيمة البضع وهو من المثل لهما انه معاوضة مال بمال لان العبد مال في حق المولى وكذا الماشاع صارت مالا بايراد العقد عليها فصار كما لو اشترى اباه بامته فملك قبل القبض واستحققت فان البايع يرجع عليه بقيمة الاب من عتاق الدين والعرب في باب العتق على جمل فان ما هو من العبد او مولاه قبلها

والخدمة وهو الولد وكذا اذا لم يكن معها ولد لا يحتاج الى التمسك فغيره له هذه ام ولدي كقول هذه حرة بعد موته فمقتضى بعد موته من الثلث من البايع قبل كتاب المكاتب سكرين بن نجيم عز وجل قال في مرض موته الجارية هذه ام ولدي هل ينصير بن كرام ولده وتعتق من جميع الما واجاب ان كان معها ولد حرة فقد تعتق من جميع الما وتنصير ولده وان لم يكن معها ولد تعتق من الثلث والله اعلم وان كان البكر منفعة وهي خدمته بان قال العبد انت حر على ان تخدمني سنة فقبل فهو حر حين قبل ذلك والخدمة عليه بخذ بها لان تسمية الخدمة قد صحت فيلزم المسمى كما اذا اعتقه على مال عين فان ما المولى قبل الخدمة يطلب الخدمة لانه قبل الخدمة للمولى وقدما المولى لكن للورثة ان يأخذوا العبد بقيمة نفسه وان كان قد خذ لبعض السنة فلم يمان يأخذوه بقدر ما بقي من الخدمة وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد اخذ العبد بقيمة تمام الخدمة ان كان لم يخدم وان كان قد خذ بعض الخدمة يؤخذ بقيمة ما بقي من الخدمة وكذا اذا قال انت حر على ان تخدمني اربع سنين فمات المولى قبل الخدمة على قولها على العبد قيمة نفسه وعلى قول محمد عليه قيمة اربع سنين ولو كان قد خذ سنة ثم مات المولى فعلى قولها على العبد ثلثة ارباع قيمة نفسه وعلى قول محمد عليه قيمة ثلث سنين وكذلك لو مات العبد وترك مالا يقضى لمولاه في ماله بقيمة نفسه عندها وعنده يقضى بقيمة خدمة المدة وصل المسئلة ان يباع العبد من نفسه بجارية بعينها ثم استحققت الجارية فعلى قولها ما يرجع المولى على العبد بقيمة نفسه وعلى قول محمد يرجع عليه بقيمة الجارية وكذلك لو لم تستحق ولكنه وجدها عيبا فزدها فليس على هذا الخلاف من عتاق البايع خيرا على خدمة سنة فقبل عتق لان الاعتاق على شئ يقتضي وجوه القبول لا وجوه المقتول كسائر العقود صورته ان يقول اعتقتك على ان تخدمني كذا سنة واما اذا قال ان تخدمني كذا مدة فانت حر لا يعتق حتى تخدمه لان معلق بالشرط والا ول معاوضة ولزمت ام لزمت الخدمة والعبد اذا سلم له المذم فلزم عليه تسليم البكر فان ما هو من العبد او مولاه قبلها ارباع الخدمة تجب قيمته عليه وتؤخذ من تركته ان كان الميت هو العبد عند ابي حنيفة وابي يوسف وعنده محمد عليه قيمة الخدمة في المدة كبيع عبده منه بعين فذلك العين تجب قيمته ام قيمة العبد يعني ان هذه الخلوة بينة على خلوة اخرى وهو ما لو قال العبد بع نفسك منك بهذا العين وهكذا العين تجب قيمة العبد عندها وقيمة العين عند محمد لا لانه معاوضة مال بغير مال لان نفس العبد ليس بمال فحقه لا اذا لم يكن نفعه فصار كما لو تزوج امرأة على عبد فاستحق فانها ترجع عليه بقيمة العبد لا بقيمة البضع وهو من المثل لهما انه معاوضة مال بمال لان العبد مال في حق المولى وكذا الماشاع صارت مالا بايراد العقد عليها فصار كما لو اشترى اباه بامته فملك قبل القبض واستحققت فان البايع يرجع عليه بقيمة الاب من عتاق الدين والعرب في باب العتق على جمل فان ما هو من العبد او مولاه قبلها

ابو قري

وقد خذ من تركته ان كان الميت ما عند ابي حنيفة وابي يوسف وقا محمد عليه قيمة الخدمة في المدة وسواء بين موت المولى وموت العبد وقد طعن عيسى وقال هذا غلط فيما اذا مات المولى بل يخدم العدة ما بقي منها لان الخدمة دين فيمظنه وارثه فيه بعد موته كالمواثيقه على الذر وهم فاستوفى بعضها ومات ولكن في ظاهر الرواية لا فرق بينهما لان الخدمة عبارة عن المنفعة وهي لا تقوت فلا يمكن ابقاها عن المنفعة بعد موت المولى وقد نأى بموته قبل الخدمة لانه لو خذ بعض المدة كسنة من اربع سنين ثم مات فعلى قولها عليه ثلثة ارباع قيمة نفسه وعلى قول محمد عليه قيمة ثلث سنين كذا في البحر معبر في الشراء الطحاوي وفي حاوي القديس ويقول محمد ناخذ من عتاق المصحف في باب العتق على جمل قلت عرف اهل زماننا في مقتضى المولى بعد خدمة العبد في بعض المدة المعينة جاز على قول الفقهاء عيسى والقنوم على قولها لان ابا حنيفة اذا كان مولا حرة صاحبه فالعمل بقولها انتهى **كتاب اللقيط** وهو في التزوية اسم لحي مولود طرحة اهلها فامن العيلة او فرار من تهمته الزنا انفاط فرض كفاية ان غلب على ظنه هلاكه لو لم ير نفسه بان وجد في مفازة ونحوها من المالك والا ان لم يغلب على ظنه هلاكه فتدرب لما فيه من احياؤه وهو افضل من الاهل وهو الرقيق حر الاصل الابحجة رقة لان الاصل في شئ دم الجيرة وما يحتاج اليه من نفقة وكسوة وسكنى فبيت الما وهو مروي عن عمر وعلى رضي ولانه مسلم عاجز عن الكسب والمال له ولا قرابة فاشبه المعتد الذي لا مال له ولا قرابة وان كان له مال فماله وكذا ان كان له قرابة ولم يكن له مال فنفقته على قرابته وارثه في ما بيت المال الجناية فانها في بيت المال لان الغرم بالغنم والخراج بالغنى فلو وجد قتيلا في محلة كان على اهل تلك المحلة دية لبيت الما وليس لاحد اخذه منه فمات لا يملك احد ان يأخذ اللقيط من الملقط بغير رضاه لانه ثبت له حق الملقط لسبقه في حق الملقط لا لانه لا يملك احد ان يأخذ العامة الا بسبب يوجب ذلك كذا في فتح القدير وقد نأى بقوله لو دفعه اليه غير باختياره جاز وليس له ان يأخذه من الثاقل لانه ابطل حق نفسه عن اختيار فلو اخذه من الملقط فهو خاصه الاول فيه رد اليه ام رد الى الاول كذا في الخاينة وفيها ان الملقط ان ينقل حيث شاء ولو وجده مسلم وكافر فتنازعوا في كونه عند احدهما قضى به للمسلم لانه محكوم له بالاسلام وكان المسلم اولى بحفظه ولانه يعلم احكام الاسلام بخلاف الكافر انتهى كذا في فتح القدير وثبت نسبة نسب اللقيط من واحد ومن اثنين فيكون والد لهما كما في ولد الجارية المشتركة ولو ادعت امرأة ذات زوج فان صدقها زوجها او شهد لها القابلة او قامت البينة صحت دعواها والا بان لم يوجد شئ مما ذكر لا تصح الدعوى وان لم يكن لهما زوج فله يد من شهادة رجلين وبه صرح في الخاينة ولو ادعت امرأتان واقامت احدهما البينة فهي ولي من الاخرى وان اقامتا البينة جميعا فهو الرقيق

ولو قال المولى كان شريكك على نفسك وكون مالك وقال المكاتب عليها واختلفا في قدر رده النجيم قال في القدر للمولى والبينة للعبد من الرجوع



ابهما عند ايه حيفة وفي رواية سلما لا يكون ابين واحدة منهما الا ان يقيم كل واحدة منهما رجلين او  
 رجلا وامرأتين على الولادة فيثبت النسب بينهما في قول ايه حيفة وفي قول ايه يوسف ومحمد لا يثبت  
 النسب من واحدة فان اقامت احدهما رجلين والاخر امرأتين يجعل ابنا للتي شهد رجلها كذا في الحاشية  
 فان وصفا احدهما علامة به ووافق فهو احق به اى لو ادعاه اثنان خارجان معا وصفا احدهما  
 علامة في جسده فوافق فهو اولى به من الآخر من المصحح في كتاب القبط وان كانا حريز مسلمان فان وصف  
 احدهما علامة في جسده فالوصف اولى به وان لم يوصفا احدهما العلامة يكون ابنا لهما اذ ليس  
 احدهما با ولين الآخر فان اقام احدهما البينة فهو اولى به وان اقام جميعا البينة يحكم بكون ابنا  
 لهما لانه ليس احدهما با في الآخر وروى عن عروة في مثل هذا قال ابهما يريهما ويرثاه من  
 البديع في كتاب القبط واذا التقط انسان صبيا فادعياه هو ورجل آخر فالتقط اولى ولو  
 ادعاه غير الذي هو في يده ثبتت نسبته صدقة الذي في يده وكذا به استحسانا ولو سبق بالدعوة  
 احدهما فهو السابق ولا تقبل دعوة الآخر بعد ذلك لان يقيم الآخر البينة انه ابنه من بغيره  
 القصة في كتابه عوى النسب فان ادعياه او اكثر من رجلين واقاموا البينة وروى عن ايه حيفة  
 انه سمع من خمسة وقال ابو يوسف من اثنين ولا سمع من اكثر من ذلك وقال محمد سمع من ثلثة  
 ولا سمع من اكثر من ذلك هذا اذا كان المدعى رجلا فان املة فادعت انه ابنها يريها فاصدقها  
 زوجها وشهد لها القابلة او قامت البينة صحت دعوتها والا فلا لان ذلك فيه حمل النسب على الغير  
 وانه لا يجوز لما ذكرنا في كتاب الاقرار من البديع في كتاب القبط ولا يملك الملتقط ذكر اياها القبط او  
 انثى تصرفا من بيع او شراء او توكاج او غيره وانما ولاية الحفظ لا غيره ليس ان يختصه فان فعل وهكذا  
 من ذلك كان ضامنا وجه الضمان قطع قطعها عزاء ذون فيه شرعا لعدم ولاية في غير حفظه  
 بخلاف ما لو خسته باذن الحاكم او ختم الولد الصبي فترت جنائته فانه لا ضمان لوجوه الا ان شرعا  
 من الحاشية في كتاب القبط **كتاب القطة** هي مائة ان اشهد انه اخذها ليردها على صاحبها  
 والاضمن والقول للمالك ان انكر اخذها للرد وعند ايه يوسف الملتقط ويكفي في الاشهاد قوله من  
 سمعتمو يشهد لقطة فدلوه على ويقرنها في مكان اخذها وفي الجامع مدة يغلب على ذلك عدم طلب  
 صاحبها بعدها هو الصحيح من ملحق الامر في كتاب القطة وكيفية الاشهاد ان يقول اشهد والله  
 اخذتها للرد او من سمعتم ان يطلب شيئا ولقطة فدلوه على وعند ايه حيفة من لقطة قد هتات  
 تلفت القطة في يده ان اقر انه اخذها لنفسه يضمن وان اقر ليردها اشهد او لم يشهد وصدق  
 المالك فيه لا يضمن وان كذبه فالقول لصاحب القطة عندهما وقال الامام الثاني الملتقط فمها  
 ليردها على مالكها ثم وضعها في مكان الاخذ فان هلك واستهلكها غيره لا يضمن هو ان لم يبر

كسر الاشهاد  
 في القطة

عن مالك

عن مالك فان جرح ضمن من البينة في كتاب القطة لو اراد الملتقط الانتفاع بها بعد التبرع  
 ان كان غنيا لم يجز له وان كان فقيرا كذلك كما لا باذن القاضي كذا في الحاشية الصبي في الانتفاع كالمالك  
 والعبد كالحري من لقطة الاشياء في الفلز الثاني فان انفق الملتقط عليها بغير اذن الحاكم فهو متبرع  
 وان انفق بامر كان ذلك ديننا على صاحبها لانه اذن القاضي كاذن المالك واذا رفع ذلك الى  
 الحاكم نظر فيه فان كان للبهيمة منفعة اجرها وانفق عليها من اجرها نظر للمالك واجبا للذبة  
 وان لم يكن لها منفعة وخاف ان تسترق النقطة فيمتها بامرها وامر يحفظ عنها نظر للمالك  
 وان كان الاصلح لا نفاق عليها اذن في ذلك وجعل النقطة ديننا على مالكها واذا حضرها كلها  
 فلم يلقط ان ينفق منها حتى يأخذ النقطة لتعلق حقه بذات الذبة ولقطة الحول والحرام سواء  
 لان العصمة لا تنفوت في الاموال واذا حضر الرجل فادعى ان الملتقط لم تدفع اليه ثم يقيم البينة  
 لانه يريد بطلان يد الملتقط واختصاصه بملكه اقر الملتقط بالقطة لرجل ودفع بغير قضاء ثم اقام  
 آخر البينة انها لم ضمن اياها شاء وان دفع بقضاء لا يضمن وبه يفتى وهو قول ايه يوسف  
 من مينة المفتى في كتاب القطة ثم بعد ذلك ان حضر مالكها ليس بقضاء البيع ان كان البيع بامر  
 القاضي وان باع بغير امر القاضي وهي قائمة فان شاء اجاز البيع واخذ الثمن وان شاء ابطال  
 البيع واخذ عين ماله من الخارصة في كتاب القطة ولو كانت القطة وراهم وادناين فجاء  
 انسان وقال انها لي وسمى وزنها وعددها وغلافها لم يستحق بهذا عندنا وان اصاب ولا بد  
 من البينة فلوان الملتقط صدق بدون البينة ودفعها اليه يأخذ منه كغيره بلا خفاء من حريته  
 الفتاوى في كتاب القطة ان دفعه بامر الحاكم بعد الثبوت ليس الملتقط ان يأخذ كغيره  
 ان دفعه بالعلامة في القطة او بتدقيق العبد الا بقائه سيدة اخذ الكفيل وبه يفتى من  
 لقطة الفتاوى والربنية سئل صاحب المصحح عن رجل التقط وادناين من موضع فجاء شخص وادعى  
 انها له فصدقه الملتقط فهل يجبر على الدفع اليه كالمالوقام بينه واجاب خلف المشايخ في ذلك  
 قال بعضهم لا يجبر على الدفع وقال بعضهم يجبر على القول بين الزاهد في المجتبى والزيلعي  
 في شرع اكثر جزم بالاول وحكي الثاني بصيغة فيل وظاهر كلامهم ترجيح ما جزم به الزيلعي ولم يتر  
 من صحيح ذلك صريحا والله اعلم فان جاء صاحبها فاجاز اى التصديق وله اجر اى الثواب او  
 اخذها من الفقير لو كانت قائمة ولا يضمن صاحبها الاخذ او الفقير بل يرجع بينهما ان  
 ضمن الاخذ لا يرجع على الفقير وان ضمن الفقير لا يرجع على الاخذ من الدر والعرب في كتاب  
 القطة قال فان جاء صاحبها بمعنى بعد ما تصدق بها الملتقط باذن الحاكم فهو بالخيار ان شاء  
 امضا الصدقة وله ثوابها لان الصدقة وان حصلت باذن الحاكم لم تحصل باذنه فيوقوف

في القطة



على اجازته فيه وان شاء ضمن الملقط لانه سلم ماله اليه غير ان لا يبايعه من جهة الشرع  
وهذا لا ينافي في الصالحا حق العبد كما في تناول مال الغني في حالة المحنة وان شاء ضمن المسكين  
اذا هلك فيه لانه قبض ماله بغير اذنه وان كان قائما اخذه لانه وجد عينه من الهداية في كتاب  
اللقطة ولو تصدق القاضي بنفسه كماله ان يضمن اذا جاء فضلا عن الملقط اذا تصدق بامر  
من لقطة ابن الوصي وان اياه ان يودي النفقة باعها القاضي ودفع اليه قدر ما انفق من البدائع  
واخر كتاب اللقطة سئل صاحب المخرج عن رجلين يمشيان فراهي احداهما لقطة فقال لصاحبه هاتهما  
فاخذها لنفسه فهل هي للاخذ ام تكون للآخر واجاب بهي للاخذ لانه كان في السراية الرهاج والله  
اعلم ومن تركه متاعا واداه او سلا حيا بمهلكه فاخذها انسانا فهو لاول ولا يصير ملكا للاخذ من  
لقطة بحيث السراية فلما استولى على حطب غير جمعة من الغارة لم يملكه ولا يحمل للمقتلش ما يجده بلا  
ولما سئل انسان ملكه وقال من اخذه فهو له لا يملك بالاسيلاء فلما صاحبه اخذه بعد من صيد  
الاشياء في الغن البتة وهو لا ينافي على القبط واللقطة من غير لقصور ولا ينافي نصا كما لو ضي  
دين غير بغير امره الا اذا قال له قاض انفق لترجع او تصدق القبط بعد بلوعة وصورة اذن  
القاضي ان يقول لا انفق على ان ترجع فلما امر ولم يقل على ان ترجع لا يكون دينا وهو الاصح وان  
كان لها نفع اجرها باذن الحاكم وانفق عليها امر اللقطة والمراد بهيمة الضالة لانه فيه ابقاء العين  
على ما كان من غير الزام الدين عليه قيدنا باللقطة لان العبد لا يجره القاضي لانه يخاف ان يابق  
كذا في السير في الهداية سوى بينهما بقوله وكذا يفعل بالعبد لا يبق وبه جزم في الاختيار وان لم  
يكن لها نفع باعها القاضي وحفظ ثمنها لصاحبها لان البيع ابقاء له معنى عند تعذر ابقاء صورة  
وله منها من يراها ليأخذ النفقة اي لا منع اللقطة لانه حبس بنفقة ضار كان استفا والمالك  
من جهة فاشبه البيع واقر بين ذلك ردة الايق فان له الحبس لاستفا الجعل لما ذكرنا لا يسقط دين  
النفقة بهلاكه عند الملقط قبل حبسه ويسقط اذا هلك بعد الحبس لانه يصير بالحبس شبه الرهن  
كذا في الهداية والكاف ولا يدفعها اليه متعجها بلو برهان فان بين علا منها حل الدفع بلا جبر  
وكذا ان صدق مطلقا اي حل الدفع اليه مع العلامة ولا معها بلو جبر هو المراد بقوله مطلقا  
وبه صرح الزيلعي في شرح الكنز وحكي القول بالجبر بصيغة قبل بعد ذلك فاذا ترجع الاول ومن  
ثم عولنا عليه في المختصر لفظ نقضت منه ثم وجدها في يد غيره فلا خصوصية بينهما بخلاف  
الدوية صرح به في المجتبى ما في البادية جان لرفيقه بيع متاعه ومركبه وجهه الى اهل صرح به  
في الخاتمة حطب وجد في الماء ان كان له قيمة فلقطة والا لم يكن له قيمة فخلول لاخذ كذا  
في الخاتمة ايضا من المخرج في كتاب اللقطة سئل صاحب المخرج عن رجل اوصى لشخص مبلغ معين واعترف انه

لا يملك

لا يملك غيرها اوصى به ثم ما فوجد في حايط داره وراهم مسكوكة بسكة والى عهدنا فليكون الدين  
لورثته ام للبائع الذي باع الدار وهل للبائع ان يدعي ذلك واجاب اذا ادعى البائع ذلك فهو  
وتسمع دعواه فاذا انكر المشتري او ورثته يخلف وان لم يدعه البائع فهو لقطة كما في النزاية  
والخاتمة **كتاب الايق اخذ** فرض ان خاف ضياعه ويحرم اخذه لنفسه ويندب اخذه ان  
قد رعيه فان ادعاه اخذ دفعه اليه ان برهن واستوفى منه بكفيل ان شاء لجواز ان يدعيه آخر  
ويخلف اي يخلف القاضي مدعيه مع البرهان بالله ما اخرج من ملكه بوجه من الوجوه وان لم  
يرهن عطف على قوله ان برهن واقر اي العبد ان عبدا او ذكرا لمولاه علمته وحليته ودفع  
اي دفع القاضي اليه بكفيل للاستيناق واذا انكر المولى ابا خوفا من اخذ الجعل منه خلف  
بالله ما ابق ويدفع اليه فان طالت المدة ارمدة بجعل المولى باع القاضي ولو علم مكانه  
لله يتضرر المولى بكثرة النفقة وحفظ ثمنه لصاحبه وانفق عليه في الايق منه اي الثمن وان جاء  
المولى بعده وبرهن او بين الحلية والعلامة دفع الثمن اليه ولا يملك المولى نقض بيعه اي بيع  
القاضي لان بيعه بامر الشرع حكمه لا ينقض ولو رجع المولى تدبيره او كتابته لم يصدق في نقضه  
كذا في شرع من لا خسر مغريا اليه فناء وي المسعودي وبه صرح مولانا في بحر مغريا اليه البدائع و  
اختلف في الضال قبل اخذه افضل احياه له لاحتمال الضياع وقيل تركه افضل لانه لا يبرح مكانه  
فيلقاه مولاه وان عرف الواجد بيت مولاه فالاول ان يوصل اليه ابق عبيد فحاج به رجل وقا  
لم اجد معه شيئا صدق يعني القول قوله ولا شيء عليه ولا يكون وصول يده الى العبد دليل على  
وصول يده الى المالة كذا في البحر مغريا الى الظهيرية انتهى ولم يرد امره الا بقا اليه اي ما ملكه سواء  
كان الايق مجبورا او ماذونا او مدبرا او ام ولد لانهم مملوكين فيحصل به احياء المالة من هذا  
الوجه بخلاف المكاتب لانه احق بمكاتبه لانه غير مملوك يدا كاسية من مدة سقرا واكثر وهو  
متعلق بقوله لمن رده وهو ممن يستحق الجعل اي والحال ان الراد ممن يستحق الجعل وانما قيد به  
ليخرج ما اذا رده من في عيال سيدة اليه وقره الابوان واحدهما وان لم يكونا في عيال او  
احدا من زوجين الى الآخر والوصى الى النسيم او من يقول للنسيم اذا رده ابقه فللرد كذا وليس  
بوصى او كان المالك قد استعان به على شيء كالوقال لرجل عبيد قدايق فاذا وجدته فخذها كما  
في فتح القدير وكذا يخرج بالقيود لورقة السلطان والشفعة او الخفير لوجوب الفعل عليهم وقد  
اختلف صاحب الكنز والوقاية وكثير من اصحاب المتون بهذا القيد وهو قيد لا بد منه اربع دورها  
هذا ابتداء وخبر السابق لمن رده ودرها وقع تمييزا من اربعون كالا يخفى ولو لم يشرط يعني  
يستحق باعل مولاه بل شرط لان الصحابة اتفقوا على وجوب صل الجعل الا ان منهم من جعل اربعين



ومهم من اوجب دونها فاجبنا الاربعين من مسير السفر وما دونها فيما دونه توفيقا وتلفيقا فلو  
جاء بالابق رجل فانكر مولاه اباقة فالقول له فان برهن ان ابق وان مولاه اقر بذلك قلت كذا في  
المجهره وان كانت قيمته اقل من اى من الاربعين يجب رجوعه عندها يوسف لان التقدير بها بالنقص فلا  
ينقص عنها وكذا لا يجوز الصلح على الزيادة بخلاف الصلح على الاقل لانه حط منه وقال محمد يفتى بقيمة الادوية  
لان المقصود احياء مال المالك فلا بد ان يسلم لشيء يخلفه للفائدة ان اشهد انه اخذ ليرة وان لم يشهد  
فلو شئ له ولم يرد من اقل منها اى مدة السفر بقطا بحسابه لان العوض نوع على المعوض ضرورة  
المقابلة وقيل بوضع له برأى الحاكم به يفتى اى يعطيه شيئا باصطلاحهما او يفوض الى رأى القاضي وهو  
الاشبه بالاعتبار وفي النائية وهو الاصح وفي العنابة وعلى الفتوى كذا في البحر بقوله عن النائية رخصة  
في العاموس بوضع كمنع وضربا عطاا غير كثر انتهى ولو كان ليرة من المصرفا بوضع له كالأدوية  
من خارج وهو المذكور في الاصل وعن أبي حنيفة لاشئ في المصرف الاول هو الاصح كذا عن النائية رخصة  
وام ولد ومدير لقن في استحقاق الجعل وانما المولى قبل وصوله اى وصول الابن اليه وهو مذهب  
اوام ولد اى والخال ان الابن مديرا وام ولد فلا جعل له لان ام الولد يعتق بموته فتكون حرة ولا  
جعل في الحر وكذا المدير اذا خرج من الثلث وان لم يخرج فكذا عندهما لانه حر مديون اذا اعتاق لا يخرج  
عندهما وعنده مكاتب ولا جعل في المكاتب وان ابق منها اى من اخذه ليرة بعد اشهادها انه اخذ ليرة  
لموله لم يضمن لانه امانة عنده لم يتعد فيها وضمن لو كان اباقة منه قبل اى قبل اشهادها ولا شئ له من  
الجعل في الوجهين اما في الاول فلا نه لم يرد المولى واما الثاني فلا نه يترك الاشهاد صار غاصبا هذا  
عندهما واما عنده يوسف فلا يضمن ويستحق الجعل اذارة لان الاشهاد عنده ليس بشرط فيه وفي  
اللفظة ذكره منا وحضر ولا جعل ليرة مكاتب لانه ليس بمملوك يدا وجعل عبد الرهن على الرهن لان  
وجوب الجعل للراد باصابة مالية العبد ومالية حق الرهن اذ موجب الرهن ثبوت يدا الاستعانة  
للمرتهن من المالية فكان الراد عاملا في جعل الجعل عليه لو كانت قيمة مساوية للدين او اقل ولو كانت  
قيمة اكثر من الدين فعليه بقدر دينه والباقي على الرهن لانه حقه بالعقد المتفق منه وجعل عبد  
او ص برقة لانيان وبخدمته لاخر اذ ابق فجعل واجب على صاحب الخدمة لان المنفعة لافاذا  
انقضت الخدمة رجع صاحبها الى الخدمة على صاحب الرقة او بيع العبد مائة في الجعل وجعل  
ما دون مديون على من يستقر الملك له فان اخذ الراد قضاء دينه كان الجعل عليه فان اخذ ربحه  
كان الجعل في الثمن كما يجب جعل عبد مضمون على غاصبه وموهوب على موهوبه وان رجع الزاهب  
في الهبة بعد الراد لم يرجع وجعل عبد مضمون في مال الراد ماله الصبي ونفقة كنفقة لافا حكم نفقة  
الابق حكم نفقة اللفظة لانه لفظة حقيقة وله ان يجيبه نفقة الدين فان طالت المدة ولم يحسب

تلفيقا وتوفيقا

باعد القاض وحفظ منه كما قدمناه ولا يوجبه القاض بجعل اللفظة ولكن بحسبه تعزير لا بجعل القاض  
وقدر في الثاني رخصة مذهب بسة اشهر ثم يبيعه بعدها قال وينفق عليه مدة الحبس من بيت المال  
انتهى الكل من الملح في كتاب الابق بجعل الجعل لردة الابق الا اذ اذارة من في عيال السيد اذ اذارة احد الابق  
مطلقا والابن الى احدهما واحدا للز وجين لاخر وصى اليتم او من يعوله او من استعابه ما كثر في ردة  
اليه اذ اذارة السلطان والشحنة او الخفير فالمستثنى عشرة من اطلاق المتون من ابق الاشياء في الفرض الثاني  
س صاحب البحر عن وجد عبد ابقا فاحضره المولى فوجده قد مات هله الجعل واجاب نعم للجعل  
في تركته واداعى علم وان ردة العبد الابق فالجعل على مولاه ان اشهد ردة الابق انه اخذ ليرة على ما كثر  
وانفى الضمان والافاء فيها من الاشياء في كتاب الابق ومن ردة الابق على مولاه من مسير ثلثة ايام نصا  
ولا عليه ارجعون ورواه ان رده اقل من ذلك فبحسابه وهذا استحسان والقياس ان لا يكون لشيء الا  
بالشرط وهو قول الشافعي لا يمتنع بمناخه فاشبه العبد الصال ولنا ان الصلابة انفقوا على وجوب اصل  
الجعل لان منهم من اوجب اربعين ومنهم من اوجب ما دونها فاجبنا الاربعين في مسير السفر وما  
دونها فيما دونه توفيقا وتلفيقا لان ايجاب الجعل اصل حاصل على الراد اذ الحصة نادرة فيحصل صيا  
اموال الناس لو كان الراد ابلول او ابنة وهو في عيال واحد الز وجين على الآخر فلا جعل لان  
هؤلاء يتبعون بالرادة عادة فلا يتناولهم اطلاق الكتاب وام الولد والمديرة بمنزلة القف  
من الهبة في كتاب الابق بوق بعد البيع وقبل القبض خبر المشرى اى فالمشترى مخير ان شاء صبر  
حتى يرجع الابق او رفع الامر الى القاضي ليفسخ العقد بحكم عجز البايع عن التسليم ذكره في الكافي  
باب النقص في الرهن من الدرهم والفرق في آخر كتاب الابق سئل ابو السعود العمادى عن ضابط الاول  
اسكافقا وانفق عليه مدة من ماله بامر القاضي ليرجع عليه فلما طالت مدة مجئ مولاه باع باذن  
القاضي وبقية مثله ثم جاء مولاه واراد ان ياخذ عبده ويعطى المنفق ما انفق عليه قبل ذلك  
واجاب قده الامر السلطان صاحب ان كان عسكرا ياخذ عبده بعد اذ انه نفقته وان كان غير  
عسكرا ياخذ ما بقى من الثمن ولو كان البيع بغير فاحش فالخيار لصاحبه ان شاء امضى البيع وان  
شاء فسخ والله اعلم **كتاب المفقود والغائب** هو غائب لا يدرك مكانه ولا حيوة ولا مونة  
فينصب القاضي من يحفظ ماله ويستوفى حقه مما لا وكيل فيه من الملتقى في كتاب المفقود وهو غائب  
لم يد راحته ميت وهو في حق نفسه حي فلا ينكح غيره ولا يقسم ماله ولا تنسخ اجارته لانها  
لا تنسخ قبل الموت وينصب القاضي من ياخذ حقه ويحفظ ماله ويقوم عليه لان للقاضي نصبنا نظر  
لكل عاجز من النظر لنفسه والمفقود بهذه فصار كالصبي والمجنون وفي نصب الحافظ ماله والقيام عليه  
فيه لكن عند الحاجة وان كان له وكيل ثم فقد ينبغي ان لا ينصب القاضي وكيله لانه لا يغفل بفقد موكله



اذا كان وكلاء في الحفظ لما في الولوية والتمس برجل غاي وجعل داره في يد رجل يعرفها ودفع ماله  
 ليحفظه وقد دفع فلا يحفظه وليس له ان يعزل دارا بالاذن الحاكم لانه لم يملكه ولا يكون الرجل وصيا كذا  
 في البحر اطلق الحق فتمل الاعيان والديون من الغلو وغيرها وما كان في بيتها وعند مناته ولا يجوز ان يقتضي غلوته  
 والديون المقر بها لانه موقوفات للحفظ فيخاص في دين وجب بعهده لانه اصل في خصوصه كذا في هذا الوكيل  
 المنسوب ليس بحجج بما يدعى على المفقود من دين ووديعة وشركة وعقار وريق ونحوه ولا يبيع القاصي  
 مالا يخاف فسادا في نفقة ولا في غيرها لانه لا ولاية له على الغائب الا في حفظ ماله بخلاف ما يخاف فسادا  
 فانه يبيع القاصي كالفدية وينفق على عرسه وقبره واولاده يعني من مال المفقود والاصل فيه ان كان من  
 يستحق النفقة في ماله حال حضرته بغير قضاء القاصي فينفق عليه من ماله في غيبته لان القضاء يكون  
 اعانة وكل من لا يستحقها في حضرته الا بالقضاء لا ينفق عليه من ماله في غيبته لان النفقة في حجب القضاء  
 والقضاء على الغائب مجمع من الاول والاوال والصغار والانا من الكبار والزمن من الذكور الكبار  
 ومن النان الا في الاخ والاخت والمخالاة وكل محرم كاقدمناه في النفقة ولا يعرف بينه وبينها  
 زوجة لقوله عم في امرأة المفقود وانها امرته حتى ياء بينها البيا ولو بعد مضي اربع سنين خلافا  
 لما لك فانه يقول اذ مضى اربع سنين يعرف القاصي بينه وبينها وتعد عدة الوفاة ثم تزويج من  
 شاءت وميت في حق غيره فلا يشر من غير ولا يستحق ما وصى اذ اما الموصى بل يوقف قسط من الارث  
 لان بقاءه حيا في ذلك باستصحاب الحال وهو لا يصلح لجهة الاستحقاق الى موت اقرانه في بلد على المذهب  
 اختلف في تقدير مدة حياته وظاهر الرواية ما ذكرهنا فان ما تقع الحاجة لمعرفة فطريقه في الشرع  
 الرجوع الى امثاله وقال في البحر وقد وقع الاختلاف في هذه واختلف في جميع فظاهر الرواية وهو المذهب  
 انه مقدرة بموت اقرانه في السن لان من التاد ران يعيش الناس بعد موت اقرانه فلا يسي الحكم عليه فاذا  
 بقى منهم واحد لا يحكم بموته واختلفوا في المدة بموت اقرانه فيقبل من جميع البلد وقيل من بلده وهو الاصح  
 كذا في الذخيرة انتهى فان ظهر قبله في بلد اقرانه في بلد حيا فله ذلك القسط الموقوف وبعد  
 اربعين سنة بموت اقرانه يحكم بموته في حق ماله يوم علم ذلك ايموت اقرانه فتعذر عرسه لانه كان الان  
 مات للموت يعني اربعة اشهر وعشرا ويقسم ماله بين من يرثه الان ولا يرثه وارث مات قبل المدة وفي  
 مال غيره عطف على ماله في حكم بموته في حق مال غيره من حين فقد في حق الموقوف لا من يرث مورثه  
 عند موته لانه المستحق لهذا المال الان ولو كان مع المفقود وارث يحجب لم يعط شيئا وان انقص  
 به اعطى قبل النصيبين بانه رجل مات عن بنتين وابن مفقود وابن ابن وابنة ابن ومال في يد  
 الاجنبي ونصا فدعا على فقدا ابن وطلب البنتان الميراث يعطيان النصف لانه منتقصب ويوقف النصف  
 الاخر ولا يعطى اولاد الابن شيئا لانهم يحجبون المفقود لو كان حيا فله يستحق الميراث بالشك

المستحق

امر المفقود

حيث توقف نصيبه في مال مورثه كما في قوله في البحر  
 يعني نصيبه وان ظهر موته فان علم وقت موته  
 فهو بمنزلة الميت في بيته وان لم يعلم موته لم يمت  
 بمقتضى الرواية يكون ماله لورثته الرجوع عن حكم الحكم  
 لا عند غيبته لانه كان حيا انما ذلك لو تيسر  
 حكمنا بحكم الاستصحاب فلا يمت لم مات منهم  
 بقدر الحكم بذلك لان شرط  
 لو كان المفقود وارثا تجب الورثة بقاء الارث  
 لم يعط شيئا حيا قبل موت المورث  
 للموت

في ما كان موته فالاحد في قوله وارث مورثه  
 في قوله وقف ذلك الموقوف في ماله كافر  
 الميراث فان انفق الميراث على نصيبه وان انفق  
 شيئا ما خذ الميراث في ماله في قوله نصيبه فله نصيبه  
 ان ظهر المفقود حيا اخذ نفقه وان حكم بموته لم يمت  
 ما وقف له لانه ليس له الميراث في ماله انما هو وقف له  
 رجاء ان يمت فله بالعود وقد انقطع الرجاء روح مردح

ولا يترفع

ولا يترفع من يد الاجنبي الا اذا ظهرت حياته ونماه في فتح القدر كالحمل في الحمل في الميراث عند  
 الشك في نصيب الحمل فانه يوقف له ميراث ابن واحد على ما على الفتوى ولو كان مع الحمل وارث آخر لا يسقط  
 بحال ولا يترفع بالحمل يعطى كل نصيبه للثقة به على كل حال وكذا اذا ترك بنا وامراة حامله يعطى الميراث  
 الثمن وان كان من يسقط بالحمل لا يعطى شيئا وان كان من يتغير يعطى الاقل المتيقن به مثاله ترك امرأة  
 حامله وجدة تعطي السدس لانها لا يتغير ولو ترك حامله واحدا وتعطى شيئا لان الاغ يسقط  
 بالابن وجائز ان يكون الحمل بنا ولو ترك حامله وامراة ووجه تاخذ الام السدس والزوج  
 الثمن لو كان ميتا اخذت الام الثلث وحيا اخذت السدس والزوج الثمن لانه لو كانت  
 ميتا اخذت الربع الكل من الميراث في كتاب المفقود سئل ابو السعوي عما عمن مفقود لا يعلم حياته و  
 ماته فله اموال ارا دامين بيت المال ان يأخذها متسكبا بان في ماله اخذ مال الغائب قبضه  
 الحال انه التزم عليه مالا معينا لبيت المال قبل اخذ مال الغائب وقبضه واجاب ان الملتزم ليس  
 بأمين بل هو ضده وليس اخذ مال المفقود وقبضه اصله وماله لا يقسم بين ورثته وينصب القاصي  
 من اهل الامانة وصيا يحفظ ماله ويأخذ حقه وان ظهر موته يقسم ماله بين من يرثه الان والا  
 يوقف الى موت اقرانه في بلده ويحكم بموته يوم علم موت اقرانه ثم يقسم ماله بين ورثته وينفق  
 من ماله على من تجب نفقته عليه حال حضرته بغير قضاء القاصي كن زوجته واولاده الصغار والانا  
 من الكبار والزمن من الذكور الكبار والله اعلم فان ادعى احد من المفقود حقا من الحقوق لم يثبت  
 الردع ولم تقبل منه بينة من الدين والعرب في كتاب المفقود سئل شيخ الاسلام يحيى بن زكريا  
 عن مات وترك زوجة وبنتا واحدا غايبا غيبته منقطعة وارا دامين بيت المال ان يأخذ حصة  
 الغائب من يدايته واخذه بحيث انه ما مور باخذ مال الغائب وحفظه فهل له ذلك واجاب  
 ليس له يطلب حصة الغائب ويتركها القاصي في يدها للحفظ كما كانت امينة ولا يقسمها  
 في يد عدل يجعله وصيا عنه هكذا في ابو السعوي العادي قلت وما يشهد بصحة ذلك ما في الميراث  
 في آخر كتاب المفقود ولو كان مال المفقود في يد اجنبي لا يترفع من يده الا اذا ظهرت حياته انتهى  
 للقاصي قراض مال اليتيم والوقف والغائب وله بيع منقوله وان يأخذ المال من الاب اذا  
 كان سرفا مذكرا ويضعه على يد عدل وله اقراض اللقطة من الملقط كما في البحر من قضا الميراث  
 وللقاصي ان يبيع منقول الغائب اذا خاف التلف لكن انما يبيع اذا لم يعلم مكان الغائب ايا اذا  
 علم مكان الغائب فلا يترفع ان يبيع الى الغائب اذا خاف التلف فيمكن حفظ العين والمال جميعا  
 وهذا يدل على ان للقاصي ان يبيع مال الغائب اذا خاف عليه القوي والتلف من النعمة في ادب  
 القاصي في فصل في ولاية القاصي رجل غاي عن بلده ولا يوجد منه خبر عليه يكون لجماعة وله

المستحق

امر المفقود

حيث توقف نصيبه في مال مورثه كما في قوله في البحر  
 يعني نصيبه وان ظهر موته فان علم وقت موته  
 فهو بمنزلة الميت في بيته وان لم يعلم موته لم يمت  
 بمقتضى الرواية يكون ماله لورثته الرجوع عن حكم الحكم  
 لا عند غيبته لانه كان حيا انما ذلك لو تيسر  
 حكمنا بحكم الاستصحاب فلا يمت لم مات منهم  
 بقدر الحكم بذلك لان شرط  
 لو كان المفقود وارثا تجب الورثة بقاء الارث  
 لم يعط شيئا حيا قبل موت المورث  
 للموت

في ما كان موته فالاحد في قوله وارث مورثه  
 في قوله وقف ذلك الموقوف في ماله كافر  
 الميراث فان انفق الميراث على نصيبه وان انفق  
 شيئا ما خذ الميراث في ماله في قوله نصيبه فله نصيبه  
 ان ظهر المفقود حيا اخذ نفقه وان حكم بموته لم يمت  
 ما وقف له لانه ليس له الميراث في ماله انما هو وقف له  
 رجاء ان يمت فله بالعود وقد انقطع الرجاء روح مردح



اطفال يحتاجون الى النفقة وله ضياع ومناج هل للقاضي رخصة ان يبيع املاكه قال نعم وان ثبت الديون والاستحقاق عند القاضي على الكثر العلى له ان يبيع من قصاص جواهر القناوى عن للقاضي ان ينصب عن المفقود وصيا بطريق يونه عن غيره ولا ينصب عن الغائب بق ادعوا حقوقا على ميت ووارثه غائب غيبة منقطعة يجوز نصب الوصى عنه اذا الغيبة المنقطعة مكوت فلم يجز في غير المنقطعة ولو نصب القاضي قتيلا في مال الغائب غيبة منقطعة هل الحفوة في ديونته قبل نعم وقيل لا فت مات الغريم ووصي الى رجل يدعى دينا على الميت والوصي غائب ينصب القاضي خصما عن الميت ليخاصم الغريم ليصل الى حقه فت للقاضي نصب الوصى لو كان وارثه غائبا ويكتب في نسخة الوصاية ان جعل وصيا ووارثه غائب مدة السفر من جامع الفصولين وليس للقاضي تزويج امة الغائب والمجنون وعبد ولان يكاتبهما ويبيعهما كذا في الفصول العادمية من الدرر والغرز في آخر كتاب المفقود مثل زين بن يحيى عن المفقود اذا ترك عبدا ولم يترك مالا لينفق عليه ولا يعرف حرفة هل يجوز للمالك ان يبيعه ويوجزه اذا رأى المصلحة في ذلك واجاب نعم له ان يبيعه ويوجزه اذا رأى المصلحة في ذلك والله اعلم وفي النهاية وجامع الفصولين لا يملك القاضي بيع عقار الغائب الذي ليس بمفقود من شرع النظم الوهابية والحكم على المستخرج لم يجز وتفسير المستحان ينصب القاضي ويكيله عن الغائب ليسمع عليه وانما يجوز نصب الوكيل عمر اخفى في بيته بعد ما نادى امين القاضي على باب داره بق الحكم على المستخرج يجوز وقيل ينبغي ان يكون هذه المسئلة على ما يتبين اذا حصل الحكم على الغائب وفي رواية عن اصحابنا وكان ظ يعني بان الحكم على الغائب لا ينفذ كذا ينظر قولنا الى هدم مذهب اصحابنا من جامع الفصولين وفي القينة لوباع القاضي امة المفقود لنفقة اهله فنقد البيع كما لوباع العقار في وفاة الدين فانه ينفذ ببيعة لانه فصل بمجهدي من شرع النظم الوهابية عن القاضي ان ينصب عن المفقود وصيا بطريق يونه عن غيره ولا ينصب عن الغائب من جامع الفصولين لا يبيع مال الغائب لا لتفاق بالوافق من الدرر في باب النفقة للقاضي ان يبيع منقول الغائب لا عقاره كما في النهاية وجامع الفصولين من المتح كتاب الاشربة الشرايبا يسكر من الاشربة والمهرم منها اى من الاشربة اربعة انواع الاول الخمر وهي التي بكسر النون وتشديد اليا من ماء العنب اذا غلا من غلا يغلى عليها واشتد وقد ادى روى بالزبد وهو الرغوة هذا الاسم حق هذا الشراب باجماع اهل اللغة وحرم قتلها وكثيرا بالاجماع لعينها اى لذاتها لقوله حرم الخمر لعينها والسكر من كل شراب فليس حرمها معلولة بالسكر ولا تنوق عليه بخلاف غيرها من الاشربة فان حرمها متوقفة على السكر ومن الناس من يقول غير المسكر منها ليس بمحرّم كغيرها من الاشربة لان الفس لا يحصل به وهذا كقولنا في مخالف الكتاب السنة والاجماع ولا نقيله يدعوا الى كثيره

النفقة

تفسير المستحان

كتاب الاشربة

في بيع مال الغائب

اللام في الاشربة

وهو من خواص الخمر وتماه في شرع الكفر للذي يلي وهي نجاسة عظيمة كالبول ويكفر استعمالها لبوت حرمتها قطعاً وسقط نفوذها لان الله تعالى حكم بكونها رجسا لا هائاً والنقوم يشتر بالقرة لا ما ليتها وحرم الانتفاع بها ولا يجوز بيعها لقوله م ان الذي حرم شرابها حرم بيعها رواه مسلم واحمد ولان الله تعالى لما نجسها فقدا هائها والنقوم يشتر بيعها ويحذر ان وان لم يسكر منها ويحذر شارب غيرهما ان يسكر منها ولا يؤثر فيها الطبخ لان الطبخ لا يؤثر فيها لانه يمنع من ثبوت الحرمة لا لرفعها بعد ثبوتها الا انه لا يحد فيه ما لم يسكر منه على ما قالوا لان الحد في التي خاصة لما ذكرنا فلا ينعقد في المطبوخ ذكره في تبين الكفر من غير ذكر خلاف وهذا هو الظاهر الذي يجب ان يقول عليه وبه يظهر لك ضعف ما في القينة من قوله خمر طمخت وزالت مرارتها حلت قال المحقق ابن وهبان ولا عمل على هذا ولا النفا الى قال وكذا كلاً قال صاحب القينة بخلافه للقواعد ما لم يعصده ونقل من غيره ولا يجوز بها التدوى على المعصية ويجوز تخليطها ولو بطرح شيء فيها خلافاً للشافعي ولا يسي الدواب ولا يجعل في دواء ولا في طعام ولا يمان ولا في دهن ولا يدوى بها جرح ولا يمشط بها ولا يدك ولا يستفح بها الا اذا خاف العطش للملك فلا بأس بشراب مائى عطشه فلو سكر به ذلك لا يحد لانه خلافاً في هذه الحالة فلم يزد على قدر الحاجة فسكرة كذا في المجتبى والنوع الثاني الطلاء بكسر الطاء وهو العنبر يطبخ حتى يذهب قدر من ثلثه كذا في الوقاية والكفر وهو مخالف لما ذكر في المحيط قال في بعض المحاشي ان الطلاء اسم للثلث وهو ما اذا طبخ من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وصار مسكراً وهو حرام الصواب لما روى ان كبار الصحابة كانوا يشربون الطلاء ويؤيد المحيط تفسير الجوهري اياه بما ذهب ثلثاه فلان التوفيق بان ما في الوقاية والكفر فليشأمل وقيل ما طبخ من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وهو الجواب كما تقدم تقريره ونجاسة اى الطلاء على التفسير الاول كالحمر والنوع الثالث السكر بفتح السين وهي التي من ماء الرطب واشتقاقه من سكرت الريح اذا سكت فشره الجوهري بنبيذ الخمر والنوع الرابع نقيع الزبيب وهو الذي من ماء الزبيب لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انهم كان ينقعون الزبيب فيشربون اليوم وبعد الغدا الى مساء الثالثة ثم يأمر به فيسقى الخمر رواه مسلم وان بقي شيء اهرق او اهرق فاهرق وشرط حرمة ان يقذف بالزبد بعد الغلياً والكل حرام اى الاشربة الثلاثة وهو الطلاء والسكر ونقيع الزبيب اذا غلا واشتد فاذالم يغلى ولم يشد لا يحرّم وحرمتها اى حرمة هذه الاشربة الثلاثة وحرمة الخمر لان حرمة الخمر قطعية وحرمة هذه بالاجتماع فلا يكفر مستعملها لذلك بخلاف الخمر والحلال منها اى من الاشربة اربعة انواع الاول بنبيذ الخمر والزبيب ان طبخ اذ في طمخة فهو حلال شرابه وان اشتد واشتد

الزبد من شراب

قوله في قوله

الكل حرام



منه بل هو وطرب ما لم يسكر كما ذكرنا من الاصل في الاشياء الاباحية واليه وقعت الاشارة بقوله  
في البند ليلة الجن مرة طيبة وماء طهور مطبوخ وبنى لبايا من بشره لاه ستماء والعنبى حرام الا  
الثلث العصير اذا شتم فضا وثلاثا يحل والسكر في كل شراب حرام فبيد التمر والزبيب اذا طبخ او طبخ  
بجوز شربه دون السكر عند ابيه خيفة وابه يوسف في استمراء الطعام فلو شرب للهو فقليله وكثيره  
حرام والمتخذ من الشعير الذرة اذا كان لا يسكر يجوز شربه ولو طبخ العنب ثم اشيد لا يحل شربه حتى يذهب  
نشاؤه بمنزلة العصير اذا طبخ رجل شرب سبعة اقداح فيبذل فلم يسكر فاجز العاشر فسكر فلا حد عليه لان السكر  
يضاهيه ما هو اقرب اليه والقدر المسكر من البند حرام وان جلس ليشرب طالبا للسكر فلا ولا ايضا  
حرام كذا عن عدة المفتي والفقهاء الثالث في الحليط من الزبيب والتمر لما روى عن عائشة رضي الله عنها انها قالت كنت استبذ  
لرسول الله في سقاء فيأخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فيطرحهما فيه ثم يصب الماء فيبذل عنده  
فيشربه عيشة وينبذه عيشة فيشربه غدوة رواء ابن ماجه عن ابن زياد قال سقاه ابن عمر شرابه ما  
كدت اهدى الى اهلي فعدت اليه من العند فاجترته بذلك قال ابن زياد في عجمه وزبيب وهو محمول  
على الطبوخ لان المروى عنه حرمة نعيم الزبيب التي منه والفرج الثالث في العسل والبن والتمر والشعير  
الذرة فهو حلال سواء طبخ او لا اى ولم يطبخ لان قليلا لا يفي الى الكثرة كما كان لقوله عليه السلام الخمر  
من هاتين الشجرتين المتخذة والعنب رواء مسلم واحمد واخرون حصن التبريم بها والمراد بيان الحكم  
حكمها واحدا لان كل واحد منهما يسمى خمر حقيقة قال الزيلعي في تبين الكفر والغشوى في زماننا بقوله  
محمد حتى يتخذ من سكر من الاشربة المتخذة من الجيوب والعسل والبن والتمر لان الفساق يجتمعون على  
هذه الاشربة في زماننا ويقصدون السكر للهو بشرها وعن ابيه خيفة المتخذ من لبن الرماك لا يحل  
اعتبار بالجملة فهو متولد منه والاصح انه يحل عنده على ما ذكره صاحب الهداية لان كراهية طعمه لا احترام  
اولا يردى الى قطع مادة الجها فلا يتعدى الى البند قلت واخاره في شرح النظم الوهابية شيخنا  
عبد البر وذكر انه مروي عن الكل ونظمه فقال . وفي عصرنا فاختبر حدة . واقعه اطله قاعا من  
سكر الحب يسكر . وعن كليم يروي وافق محمد . بتبريم ما قد قيل وهو المحرم . والنوع الرابع  
الثلث العنبى وهو ما طبخ من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقى الثلث لما روى عن ابيه خيفة انه كان يشرب  
من الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقى الثلث رواء النسائي ولم يثب عنه غيره الدرداء قال ابو داود وسألت  
احمد عن شرب الطلاء اذا ذهب ثلثاه وبقى الثلث فقال لا بأس به والثلث اذا صب على الماء وطبخ فحكم  
حكم الثلث لان صب الماء فيه لا يزيل منه الا ضعفا بخلاف ما اذا صب الماء على العصير ثم طبخ حتى يذهب  
ثلثا الكحل لان الماء يذهب اول اللطافة او يذهب منها ولا يدري ايها ذهاب اكثر فيحتمل ان يكون الذهاب  
من العصير اقل من ثلثه ومع سبغ غير الخمر كما ذكرنا من الاشربة كما لا يخفى صحت بيع الخبيثة والافقون وقد

سئل مولانا صاحب البحر عن بيع الخبيثة هل يجوز واجاب بقوله لا يجوز فيقول على ان مراده بعدم الجواز  
عدم الحل ونضمن هذه الاشربة بالقيمة لا المثل لان المسلم ممنوع عن ملكه عنه وان جاز فعله بخلاف  
الصليب حيث يضمن قيمته صليبا لانه مال متقوم فحقه وقد امرنا بان نتركهم وما يدعون كذا في  
تبين الكفر وحرمها محمد اى الاشربة المتخذة من العسل والبن ونحوها مطلقا قليلها وكثيرها  
وبه يفتى وقد تقدم نقل عن الزيلعي ان الغشوى به قلت وفي الجوهره وهل يجزى في شرب المتخذة من  
الجوب اذا سكرته قال المتخذ من الجوب لا يجزى وصح في الهداية انه يجزى لان الفساق يجتمعون اليه كاجتماعهم  
على سائر الاشربة بل فوق ذلك فاذا سكر من الاشربة المتخذة من الجوب لا يقع طلاقه عند ابيه خيفة  
بمنزلة النايام وذهب العقل بالبيع وقال محمد يقع طلاقه في سائر الاشربة المحرمة وهذا الخلاف فيما اذا شربه  
للتداوى اما اذا شربه للهو والطرب فانه يقع طلاقه بالاجماع انتهى ويحرم كل البعج والخبيثة و  
الافقون لكن دون حرمة الخمر فان اكل شيئا من ذلك لا حد عليه بل يعزب بما دون الحد قال في الجوهره  
ولا يجوز اكل البعج والخبيثة والافقون وذلك كل حرام لانه مفسد العقل حتى يصير للرجل في خلوة  
وفساد وبصده عن ذكر الله تعالى وعن الصلوة لكن يحرم ذلك دون تحريم الخمر فان اكل شيئا من ذلك  
لا حد عليه وان سكرته كما اذا شرب بولا او اكل الغايط فانه حرام ولا حد عليه في ذلك بل يعزب بما دون  
الحد انتهى قلت وفي شرح النظم الوهابية لاسنا واستاء وعبد البتر معزيا الى المستغنى بالغين المحبة في  
مسائل شتى ويحرم اكل الخبيث وهو ورق القنب وقد اتفق مشايخنا و مشايخ الشافعي على تحريم  
تناوله واقفوا باحراقه مع حظر قيمته وامر بانه ويب بايعه والتشديد على اكله قالان فتوى  
المذهبين على تحريمه حتى قال علماء زمانه من قال يحل اكله فهو زنديق مبتدع وحكموا بايقاع طلاقه  
المتحشر زجرا كما في السكر انتهى كذا في جامع الفتاوى الكحل من اشربة الملح سئل شيخ الاسلام يحيى بن  
زكريا عن المتخذ من الشعير الذرة وهو حامض اذا كان سكر هل قليله وكثيره حرام واجاب  
بانه اذا لم يسكر ليس بحرام واما اذا اسكر فالقدر الاخر حرام وهذا ايضا اذا لم يجلس ولم يشرب  
طالبا للسكر اما اذا جلس وشرب طالبا للسكر فلا ولا ايضا حرام وكذا اذا شربه للهو وطرب  
وامه اعلم قلت وقد افاده صاحب الملح عن عدة المفتي من قبل فليأمل رجل عليه دين فقضا من  
نعم الخمر ان كان الغريم مسلما لا يحل اخذ ذلك منه وان كان الغريم ذميا يحل لان الغريم اذا كان  
مسلم لا يمكنه من الخمر فلو يحل له قضاء الدين من اشربة الخاينة في الفصل الاول ولابا من بيع  
العصير ممن يتخذ خمر في قول ابيه خيفة وقال صاحبها يكره وقيل على قول ابيه خيفة انما لا يكره  
اذا باعه من ذميين لا يشربه المسلم بذلك اما اذا وجد مشربه مسلما يكره كذا الغنى يكره اذا باعه  
ممن يتخذ خمر وهو كالباع الكرم وهو يعلم ان المشتري يتخذ العنب خمر لبايا سرا اذا قصده

في هذا القول

لا يسكر اذا كان  
شربه من الخمر



من البيع تحصيل الثمن وان كان قصده تحصيل الخمر يكون وغرسته الدم على هذا ان كان يغرس بنية الخمر يكون  
وان كان يغرس بنية تحصيل العسل لا يكون والا فضل ان لا يبيع من يتخذ خمر من شجرة الخامة يبيع في الفصل  
الاول **كتاب الذبايح** حرم حيوان من شاة الذبح لم يذكره حرم هذه القيد السمك والجوز واليسر  
من شاة الذبح والذكوه الضرع ربه جرح وظهر وانها رالدم في أي موضع وقع من الذكوه والذكوه  
الاختيار بين الخلق واللينة اللينة المنع من الصدر وهي بفتح اللام والياء المشددة وهو من الصدر  
وعروة الخلقوم والمرى والودجان الخلقوم بحري النفس والمرى بحري الطعام والشراب وفي  
الهداية عسر هذا وهو سهو من الكتاب وغيره كذا قاله صدر الشريعة وحل الذبوح بقطع أي ثلاث منها  
اقامة لاكثر مقام الكل والاكفا بالثلاثة مطلقا قول به حيفة وهو قول لا يوسف ولا وعنه به  
يوسفانه بشرط قطع الخلقوم والمرى واحد الودجين وعنه قد لا بد من قطع اكثر كل واحد من هذه  
الاربعة واجمعوا على انه يكفي بقطع الاكثر من هذه العروق الاربعة لان الاكثر يقوم مقام الكل كما ذكرنا  
وفي الجوهره وفي النبايع الشاة اذا مرضت او شق لذئبها ولم يبق فيها شيء من الحياة الا مقدار  
ما يعيش المذبوح فعند يوسف وحده لا يحمل الذكوه والمخاض ان كل شيء ذبح وهو حي حل اكله  
ولا توقفت فيه وعليه الفتوى لقوله تعالى اما ذكيت من غير فصل انتهى وفي السراجية وعليه الفتوى  
وحل الذبح ما يفيض بكل ما اقرى الاوداج أي قطع العروق واخراج ما فيها من الدم لان المراد من  
الاوداج هنا كالاربعة تغليا وانها لدم أي ساله ولو بلبطة او مروة اللبطة قشر القصب والمروة  
المجر الذي فيه حدة الاستا وظهر قائمين ولو كانا أي السن والظفر من وعين حل الذبح بهما عند  
مع الكراهة من المني في كتاب الذبح والذبح بين الخلق واللينة وفي الجامع الصغير لا بأس بالذبح في  
الخلق كله وسطه واعلاه واسفله والاصل فيه قوله عليه السلام الذكوه ما بين اللينة واللجين  
ولانه مجمع المجرى والعروق فيحصل بالفعل فيه انهار الدم على بلع الوجوه فكان الكل سواء قال  
والعروق التي تقطع في الذكوه اربعة الخلقوم والمرى والودجان لقوله ام افرد والاوداج بما شئت  
وهي اسم جمع واقبلت لثلاثة نيتا والموت والودجين وهو حجة على الشافعي في الاكفا بالخلقوم  
والمرى الا انه لا يمكن قطع هذه الثلاثة الا بقطع الخلقوم باقنائه وبظاهرها ذكرنا وبه يحتج  
مالك ولا يجوز بالاكثرت منها بل بشرط قطع جميعها وعندنا ان قطعها حل الاكل وان قطع اكثرها  
فكذلك عندنا به حيفة وقال لا بد من قطع الخلقوم والمرى واحد الودجين قال هكذا ذكر القدر  
الاخلاء في مختصره المشهور في كتاب مشايخنا ان هذا قول لا يوسف وحده وقام الجامع الصغير  
وان قطع نصف الخلقوم ونصف الاوداج لم يؤكل وان قطع الاكثر من الخلقوم والاوداج قبل ان  
يشراكل ولم يحكم خلافا واختلف الرواية فالحاصل ان عندنا به حيفة اذا قطع الثلث أي ثلثها

يحل وبه

يحل وبه كان يقول لا يوسف ولا ثم رجع الى ما ذكرنا وعن محمد بن يعقوب اكثر كل فرد وهو رواية عن  
ابن حنيفة لان كل فرد منها اصل نفسه لا نقصا له عن غيره ولورده الامر بقره فبعضه اكثر كل واحد  
لا يوسف ان المقصود من قطع الودجين انهار الدم فينوب احدها عن الاخر اذ كل واحد منهما بحري  
الدم واما الخلقوم فيخالف المرى فانه بحري العلف والماء والمرى بحري النفس فلا بد من قطعها و  
لا به حيفة ان الاكثر يقوم مقام الكل في كثير من الاحكام واتي ثلث قطعها فقد قطع الاكثر منها  
وما هو المقصود بمصلها وهو انهار المسفرة والتوجه في اخراج الروح لا لا ينجي بعد قطع بحري  
النفس والطعام ويخرج الدم بقطع واحد الودجين فيكتفي به بخبرنا عن زيادة التعذيب بخلاف  
ما اذا قطع النصف لان الاكثر باق فكان لم يقطع شيئا احتياطا لجانب الحرمة من الهداية في كتاب  
الذبايح حل صاحب المني من ذبيحة اهل الكتاب من اليهود والنصارى هل تحل ام لا وهل يشترط كون  
الذبايح من اليهود اسرائيليا ام يكفي كونه كتابيا واجاب نعم تحل ذبيحة اهل الكتاب من اليهود والنصارى  
وغيرهم ولم ار من شرط كون اليهودي اسرائيليا من مشايخنا بل اطلاق الهداية وغيرها يدل على  
عدم الاشتراط المذكور لكن شرط في المستصحب لحل من اكلهم عدم اعتقاد كون المسيح الها قال اما  
اذا اعتقدوه فلا وفي مبسوط شيخ الاسلام ويجب ان لا ياء كلوا ذبايح اهل الكتاب ان اعتقدوا ان  
المسيح اله وان عزير اله ولا يترجوا ساءهم وقيل عليه الفتوى لكن بالنظر الى الدلائل ينبغي  
ان يجوز الاكل والتزويج وهو موافق لما في رضاء مبسوط شمس اللثة في الذبيحة قال وتحل ذبيحة  
النصارى مطلقا سواء قال ثلث ثلثة اولا وموافق لما قدمنا من الاطلاق الواقع في الهداية  
وغيرها من المعبر والاول ان لا ياكل مسلم ذبيحتهم ولا يترجوا منهم الا للضرورة كما حققه  
الكفا في فتح القدير والله اعلم قال ثم سئلت عن رجل وجد شاة او بقرة مذبوحة لا يعلم  
ذابها وطاهرة او ميتة هل تؤكل واجبت بانها تؤكل ان كانت الدار دار الاسلام هكذا  
رأيت منقولا عن الوقعات وظاهر كلام قاضيان في كتاب اللقطة يعينه والله اعلم صاحب  
البحرانية من ذبيحة اليهود والنصارى هل للمسلم اكلها واجاب نعم تحل ان سمي عليها والله اعلم  
ونذبا احدا وشجرة وهو سكن عريضة كما في المغرب قبل الاصباح وكذا بعده ارفا قال المذبوح  
كالجرب عليها الذبح فانه مكروه ايضا وذبيحة من قفاها والحل مع الكراهة في الذبح من القفا  
مختص بما اذا بقيت حية حتى يقطع العروق وان ما قبل قطع العروق لا تؤكل لوجود الموت بلا  
ذكوه كذا في شرع الجمع وفي الجوهره واذا ذبح الشاة من قفاها فان بقيت حية حتى قطع العروق  
جاز ويكره لانه خلا في المسنون وان مات قبل قطع العروق لم تؤكل لانها ماتت قبل وجود  
الذكوه في محلها كالمواتات حقت انها انتهى والجمع بفتح النون وسكون الخاء المعجمة وهو

النوم

على وجهي الى  
من اليهود والنصارى  
وغيرهم



ان يصل الى النخاع وهو خيط ابيض في جوف عظم الرقبة لورج والهي عن ذلك وقيل ان يمد  
 رأسها حتى يظهر مذيبحها وقيل ان ينكسر فيها قبل ان تسكن من الاضطراب وكل ذلك مكره لان في  
 جميع ذلك وفي قطع الرأس زيادة تعذيب الحيوان فلا فائدة وقطع الرأس ان فيه زيادة تعذيب  
 الحيوان فلا فائدة والصلح قبل ان يتردى في تسكن عن الاضطراب وهو بضم الراء من باب حسن  
 من البرودة وترك التوجه الى القبلة لان السنة في الذبح ان يستقبل بها القبلة هكذا روي عن  
 ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم استقبل في اصحبه القبلة لما اراد ذبحها وشرط كون الذابح مسلما حلالا  
 حاضرا في الحرم ان كان صيدا قيدا بالحلال لانه لو كان محرما لا تؤكل ذبيحته وقد با الصيد لانه  
 لو كان حلالا لا ذبح غير الصيد حلالا لو ذبح المحرم غير الصيد فانه حلال لان فعله مشروع بخلاف  
 الصيد وحاصله ان صيد المحرم لا يحل الذكوة في الحرم سواء كان الذابح محرما او حلالا لان من عصى  
 فلا يكون مشروعا وكذا الكتاب في اذ ذبح صيدا في الحرم لا يحل والكتاب سواء كان ذبيحة او حربيا  
 قال الله تعالى وطعام الذين آمنوا وبنوا الكتاب حل لكم لانهم يذكرون اسم الله عليها وفي البرزخية فهو  
 المجوس حل ذكوة المولود بين كتابه ومجوس يحل ذكوة المرأة في كالجمل والصبي العاقل كالبالغ  
 وتحل ذبيحة الكتابي وان حربيا الا اذا سمع ذكر المسيح عند الذبح ولا تحل ذبيحة المرتد وان انتقل  
 الى ملته اهل الكتاب والعياذ بالله من ذلك انتهى فتحل ذبيحتها للمسلم والكتابي ولو كان  
 الذابح مجنونا او امراة او صبيا يعقل التسمية والذبح حتى لو كان الصبي والمجنون بحيث لا يعقل  
 ولا يضبط التسمية لا تحل ذبيحتها او كان الذابح اقلنا واخرس لان القلفة والامانة لا يتحققا  
 حطها والاخرس عاجز عن الذكر فيكون معذورا كالتامس بل اوله الزم لا ذبيحة وتنتى  
 ومجوس وممرتد وتترك التسمية عمدا هذا عندنا لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه  
 خلافه فالشافعي فان تركها اي التسمية ناسيا حل المذبوح عندنا وان ذكر مع اسم الله غيره  
 فان وصلا لا عطف ذكره كقوله بسم الله اللهم تقبل من فلان او تقبل مني للشاركة وان عطف حرمت  
 نحو بسم الله واسم فلان اهل به لغير الله تعالى وقد قال الله تعالى وما اهل به لغير الله فان فصل صورة  
 ومعنى كاللحم قبل الاضجاع وقبل التسمية لا باء سويه وكذا بعد الذبح لوقال اللهم تقبل هذا  
 متى ومن فلا وهذا لا يكره لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال بعد الذبح اللهم تقبل هذه عن امه  
 محمد بن شهد كذا بالوحداية ولي بالبلاغ وكان في قول اذا اراد احد ان يذبح فليقل اللهم  
 هذا منك وكذا صلواته ونسكي وبجاءي ومما تله رب العالمين لا يشركك وبذكر كرامت وانما من  
 المسلمين باسم الله الله اكبر ثم ذبح وهكذا روي عن علي رضي الله عنه والشرط في التسمية هو الذكر  
 الخالص عن تبوء الدعا وغيره فلا يحل بقوله اللهم اغفر لي قال ابن مسعود رضي الله عنه جرد والتسمية

لا تهم بغيره

حتى لو قال عند الذبح اللهم اغفر لي كما ذكره وكفى به لا يحل لانه دعاء وسؤال بخلاف الحمد لله  
 او سبحان الله من باب التسمية فانه يحل ولو عطف عند الذبح فقال الحمد لله لا يحل في الاصل لانه  
 يراد الحمد لله على النعمة وذا التسمية بخلاف الخطبة حيث يجوز به ذكر عن الخطبة اذا نوى  
 المستحب ان يقول بسم الله الله اكبر بلاءا وكونها اى بالواو ولو نوى ولم تحضر التنية صح بخلاف  
 ما لو قصد بها اى بالتسمية التبرك في ابتداء الفعل فانه لا يصح فلا يحل الذبيحة كالوقال الله اكبر  
 واراد به متابعة المؤذن فانه لا يصير شرعا في الصلوة وان لم تكن له نية في التسمية يحل وفي  
 البرزخية تسمى عند الذبح ونوى ان تكون التسمية لغير الذبح اى لامر آخر لا يحل كالوسيع لا ذاب  
 وقال الله اكبر في جواب الاذان لا يصير به شرعا في الصلوة وان لم تكن له نية في التسمية يحل ويشتر  
 التسمية حال الذبح والمعتبر الذبح عقب التسمية قبل تبدل المجلس اكبر من المذبح في كتاب الذبائح  
 اذا ما ذكيت شاة فكلها سوى سبع ففهن وبال فقاء ثم خاء ثم غين ودال ثم  
 هيمان وذال سكر صاحب البر عن ذبح شاة او بقرة لقعود شخص من الاكابر هل يحل اكلها  
 واجاب لا يحل اكلها وان ذكر اسم الله عليها لانه ذبح لعظيم غير الله بخلاف ما اذا كان ضيفا والله اعلم  
 ذبح لقعود الامير واحد من العظام يحرم ولو ذكر اسم الله تعالى وللضيف لا الفز على الامر  
 لا يجوز وكذا الثفافة وفي العرس جائز العوض المنفصل من حمية الا من مذبوح قبل  
 موته فيحل كل من المأكول كما في مينة المفتي من صيدا لاشباه في القرن الثاني **كتاب الاضحية**  
 هو ذبح حيوان مخصوص بنية القرية في وقت مخصوص وهو يوم الاضحية وشرائطها الاسلام  
 فلا يجزى على الكافر واليسار الذي يعلق به صدقة العطر كما علم في بابها فلا تجزى على المعسر كذا  
 من شرائطها الذكوة فتجب على الانثى قال في الحاشية ما صفتها في واجبة في ظاهر الرواية  
 على الرجل والمرأة المورس المقيم في الامصار دون المسافر انتهى وسببها الوقت وهو ايام النحر  
 لان السبب لما يعرف بنسبة الحكم اليه وتعلق به الاصل في اضافة الشيء الى الشيء ان يكون سببا  
 وكذا اذا لازم في تكرير تكرير كاعرف في الاصل ولكنها ما يجوز ذبح من النعم دون سائر  
 الحيوان وحكمها الخرج عن عمدة الواجب في الدنيا والوصول الى الثواب في العقبى فتجب الضحية  
 امر اراقة الدم من النعم والدليل على انها اراقة انه لو تصدق بغير الحيوان لم يجز والتصدق بلحمها  
 بعد الذبح مستحب ليس بواجب حتى لو لم يتصدق به جاز قال في الواقع شراء الاضحية بعشر  
 دراهم او لم من التصديق بالغ درهم لان القرية التي تحصل بارقة الدم لا تحصل بالصدقة  
 كذا في السراج الوهاج على حر فلا تجزى على العبد مسلم فلا تجزى على كافر مقيم فلا تجزى على المسافر لقول  
 علي بن ابي طالب ليس على مسافر جمعة ولا اضحية وعن مالك لا يشترط فيه اقامة ويستوى فيه المقيم بالمصر

وعنه في كتابه



والقري والبوادي كذا في الرمن موسى لان العباد لا تجب الا على القادر وهو الغني وهو الفقير  
عن نفسه متعلق بقوله فتجب لانه اصل في الوجوب عليه لا يجزى ان يصح عن طفله او اولاده الصفا  
في ظاهر الرواية كالا تجب عليه عن عبده شاة بالرفع بدل من الصغير فيجب اوسع بدنة عطف  
على قوله شاة والقياس ان لا يجوز البدنة كلها الا عن واحد لان الارقاة قريبة واحدة وهي  
لا تجزى الا انه ترك الماروي جابر ما انه قال بخبرنا مع رسولاه صلعم البقرة عن سبعة والبدنة  
عن سبعة ولا نص في الشاة ففيه على اصل القياس يجوز عن ستة او خمسة او اربعة او ثلثة ذكر  
محمد في الاصل فجر يوم النحر ولما حذف كلمة في انصب على الظرفية الى آخر ايامه في ايام النحر وهي  
ثلثة ايام ويصح عن ولده الصغير من ماله على الاصح كما في الهداية وقيل لا وهو الاصح كما في الكافي  
وقد قدمناه ثم قرع على القول الاول فقال واكملته الطفل وما بقي بعد اكله يبدل بما يتفق به  
كالغزال والمخل ومصح اشراك ستة في بدنة شريت لا صبيحة استحسننا واذ قبل الشراء اجب اذا  
اشارة الى الاشتراك وعن ابيه حنفية يكره الاشتراك بعد الشراء ويقسم اللحم وزنا بين الشراك لا جازقا  
الا اذا ضم معه من الاكارع او الجلد اى يكون مع اللحم الاكارع او الجلد ففي كل جانب شئ من اللحم وكل  
من الاكارع او يكون في كل جانب شئ من اللحم وبعض الجلد ويكون في جانب لحم واکارع وفي جانب لحم  
وجلد وانما يجوز فالجسد الى خلة الجسد اول وقتها بعد الصلوة ان ذبح في مصر اى بعد صلوة  
العيد يوم النحر وبعد طلوع فجر يوم النحر ان ذبح في غيره واخره قبل غروب اليوم الثالث و  
المعتبر في هذا مكان الفعل لا مكان من عليه كذا في صدر الشريعة وفي المجتبى ثم المعبر في ذلك مكان الاضحية  
حتى لو كانت في السواد والمضحي في مصر يجوز مع اشتقاق الفجر وعلى عكس لا يجوز الا بعد الصلوة انتهى  
والمعتبر آخر وقتها للفقير صدقه والولادة والموت ولو كان غنيا فاول الايام فقرا في آخرها  
لا يجزى عليه وانه ولد في اليوم الاخير يجزى عليه وان مات فيه اى في اليوم الاخير لا يجزى عليه وكذا  
الذبح ليل او نهارا لا يحل في غلظ في ظلمة الليل ولو تركت الضحية ومضت ايامها تصدق  
بالشاة حجة ويتصدق نادر لمعية بان نذر ان يصحى هذه الشاة فانه يتعلق بالمحل سواء كان  
ذكرا المرجب فقرا او غنيا ولو نذر ان يصحى ولم يتم شيئا يقع على الشاة ولا يابى كل الناذر منها  
ولو اكل فعليه قيمة لان سبيلها الصدق وليس للمتصدق ان ياكل من صدقة فلما اكل فعليه قيمة  
ما اكل وفقر عطف على الناذر شرها للفقير لان الفقير لما تجزى عليه اذا شرها بنية الضحية  
ويتصدق بغيرها غنى شرها والشاة اول لان الواجب يتعلق بزمنه شرى الشاة اولا ومصح  
الجذع من الضان الجذع شاة لها ستة اشهر والضان ما يكون له البهة قلت هذا في عذبه الفقير  
واما عذاهل اللغة الجذع من الشاة ماتت سنة كذا في النهاية والفقهاء وانما يجوزها في سنة

الزكاة

فمن عذبه الفقير  
ولا يستحق  
شئ من الشاة

اشهر واكملت عقيمة بحيث لو خلط بالثنا يابسه على الناظرين من بعيد الشئ وهو ماتت له  
سنة وانما جاز الجذع من الضان لقوله م لانذ يجوز الا سنة الا ان يعسر عليكم فقد يجوز جذعة  
من الضان رواه البخاري ومسلم واحمد وجماعة ومصح التي فصا عذاهن الثاثة اى من الشاة اعم  
من ان يكون ضانا او معزلا ومن البقر من الابل قبل الثنا يابى بن حنبل وابن شافع وابن خنيس  
من ذوى ظلف وخف والظلف بكسر الظاء المجع وسكون اللام مخفص بالبقر والغنم والخف بالابل  
وهو الشئ ابن خنيس من الابل وحولين من البقر والجواميس وحول من الشاة وهذه الانواع هي  
الانواع التي يجوز الاضحية منها ويدخل تحت البقر الجواميس في المختار كما في السراجية وهو الاصح  
كما في الصيرفية وفي التفت واعلم ان الاضحية من اربعة من الابل والبقر والضان والمعز وافضلها  
الابل ثم البقر ثم الضان ثم المعز انتهى والمولود بين الاهلي والرحمن يتبع الام لانها هي الاصل  
في البعية لانه جزؤها ولها يتبعها في الرق والحرية وبه صرح النبي صلى الله عليه وسلم في السراجية والوجه  
على الجاهل المسافر فاما اهل مكة فتجب عليهم وان جئوا كذا في الكرخ وذكر الجندى انها لا تجب  
على الجاهل اذا كان محروما وان كان من اهل مكة الكحل من اصحبة الحج واما شرابطها الغنى والغنى فيها  
من مكره ما في درهم اوله عريض يساوى ما في درهم سوى مسكنه وخادمه وشاة التي يلبسها  
وانما البت فالغنى في الاضحية ما هو الغنى في صدقة الفطر والمراة تكون موسرة بما لها على  
الزوجه من الصداق اذا كان الذوب مليا في قول ابيه يوسف ومحمد وفي قول ابيه حنفية لا تكون موسرة  
وهذا اذا كان المهر مجزأ فان كان مؤجلا لا تكون موسرة في قولهم جميعا من اصحبة المختار  
في الفصل الاول سئل بن زين بن نجيم عن امر غيرة ان يذبح اضحية وتسمى صاحبها ولم يسم الذاب هل  
تكون تسمية صاحبها وتحمل واجاب لا تحمل ولا يدرى التسمية من الذاب وانه اعلم وليس على  
الرجل ان يصحى عن اولاده الكبار وامراته الا باذنهم وعن ابيه يوسف انه يجوز بغير امرهم  
استحسننا وفي الولد الصغير عن ابيه حنفية رواها في ظاهر الرواية يستحب ولا يجب بذله صدقة  
الفطر وروى الحسن عن ابيه حنفية انه يجزى ان يصحى عن ولده وولده الذي لابل والغنى  
على ظاهر الرواية فان كان للصغير مال قال بعض مشايخنا يجزى على الابل والوصى في قول ابيه حنفية  
ان يصحى من مال الصغير قيا سا على صدقة الفطر ولا يتصدق بل ياكل الصغير فان فضل شئ ولا  
يمكن ادخاره يشتري به كذا ما ينتفع به فيه وعلى الرواية التي لا تجزى في مال الصغير ليس على الاب  
الوصى ان يفعل ذلك فان فعل الاب لا يضمن في قول ابيه حنفية واية يوسف وعليه الفقهاء وبعض  
في قول محمد وزفر فان فعل الوصى يضمن في قول محمد وزفر واختلف المشايخ في قول ابيه حنفية واية  
يوسف قال بعضهم لا يضمن كالا يضمن الاب قال بعضهم ان كان الصبي ياكل لا يضمن والا يضمن

الزكاة

السنة الرابع

فمن عذبه الفقير  
ولا يستحق  
شئ من الشاة



فانهم



المعربة بلين الاثان الكره ويجعل كلة من شرع النظم الوهباني في كتاب الصيد ارسلت السمكة في الماء  
البحر فكريت في لبا من باكلها اللحم ويجعل اكلها اذا كانت جروحة طافية اشترى سمكة مشدودة  
في الشبكة في الماء وقبضها كذلك فجاءت سمكة فابتلعها فالمبتلعة للبايع والمشدودة للمشتري فان  
كانت المبتلعة هي المشدودة فهما للمشتري قبضها والا من الاشياء في القرن الثاني ويجعل الصيد بكل  
ذي ناب ومطلب من كلب يرجع الى الاول وهو قوله لكل ذي ناب وبان يرجع الى الثاني ونحوها  
اربحوا الكلب والباز كالعهد المعام والباشق المعام والصقر وانما يجعل الصيد بما ذكر بشرط  
قابلية التعليم فيخرج بهذا القدر الدرب والاسد فانهم قالوا لا يمكن تعليمهم وبشرط كونه  
اي الحيوان الذي يصاد به ليس بنجس العين فلا يجوز الصيد بدب واسد لعدم قابلية التعليم  
كما تقدم تقريره ولا يجوز بجنزير النجاسة عنه بشرط علمه اي علم ذي الناب ذي الناب بالصيد  
وذاي علمها بالصيد بتركه الاكل ثلثا في الكلب عنده يوسف وفهد لانه ترك العادة والتأثر  
مدرة ضربت لذلك كدة الخنا ونحوها وهو رواية عن ابيه حنيفة وعنه انه مفقوض الى راي المعلم  
لانه يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال فيفوض اليه وبالرجوع الى مرجع الجارية من الطير  
اذا دعوت لانه اهل الصنعة يعدون ذلك تعليم في البازي وبشرط جرحها اي موضع منه  
لان المقصود اخراج الدم المسفوح وهو يخرج بالجرع عادة وبشرط ارسال مسلم او كتابه اي  
ارسل من لمة التوحيد وبشرط التسمية عند ارسال على حيوان ممتنع متوحش يمتنع عن  
الاذا بجناحه او بقوائمه يؤكل اي من شأنه ذلك وسياء في ان يجعل اصطياد ما يؤكل  
لئلا يؤكل لغيره من اخر وبشرط ان لا يشرك الكلب المعلم كلب لا يجعل صيده ككلب غيره يعلم  
وكلب مجوسي وكلب لم يرسل للصيد وارسل وترك التسمية عدا وبشرط ان لا يتناول وقفة بعد  
ارساله فانها ان طالت بعده لم يكن الا صطياد مضى الى ارسال بخلافه وما اذا كان العهد  
ثم اخذ الصيد فانه حيلة في الاصطياد فيكون مضى الى ارسال قال شمس المنة الشريفا قال  
عن شيخه الامام شمس المنة الحلواني للعهد خصا ينبغي لكل عاقل ان يأخذ ذلك منه منها انه يكون  
للصيد حتى يتمكن منه وهذه حيلة من الصيد فينبغي للعاقل ان لا يجاهر عدوه بالخلاف ولكن يطلب العزة  
حتى يتمكن منه فيحصل مقصود من غير اتعاب نفسه ومنها ان لا يعود وخط صاحب حتى يركبه خطفه  
وهو يقول هو الخنا الى فلا اذ انفسى وهكذا ينبغي للعاقل ان لا يذ لنفسه فيما يعمل لغره ومنها  
انه لا يتعلم بالضرب ولكن يضرب الكلب بين يديه اذا اكل من الصيد فيعلم بذلك وهكذا ينبغي  
للعاقل ان يتعظ بغيره كما قبل السعيد من وعظ بغيره ومنها انه لا يتناول الجنيث من اللحم وانما  
يطلب اللحم الطيب وهكذا ينبغي للعاقل ان لا يطلب الا الطيب منها ان يثبت ثلثا او خسا فادالم

يتمكن

يتمكن من اخذه تركه ويقول لا اقل نفسي فيما اعمل لغيري وهكذا ينبغي لكل عاقل ولو ارسل كلبه  
فاخذ صيدا فقتله ثم اخذ اخر فقتله كلاهما لان الارسا قائم لم ينقطع وهو بمنزلة مالو  
رعى سهما الى صيد فاصاب غير ولو جثم على الاول طويلا ثم مر به صيدا اخر فقتله لا يؤكل الثاني  
لانقطاع الارسا لكمة طويلا اذ لم يكن ذلك حيلة منه لاخذ وانما هو سراحة بخلافه وما تقدم  
ولو ارسل باه المعلم على صيد فوقع على شيء ثم اتبع الصيد فاخذه وقتل يؤكل ان لم يمكث زمانا  
طويلا للوسراحة وانما مكث ساعة للتأمين ولوان باه يامعليا اخذ صيدا فقتله ولا يدرى  
ارسله انسانا او لا لا يؤكل لوقوع الشك في ارساله ولا تثبت الاباحة بدونه وان كان رسلا  
فهو مال الغريم يجوز تناوله الاباذا صاحبه كذا في تبيين الكفر قلت وقد وقع في عصرنا حادثة  
الفتوى وهي ان رجلا وجد شاة مذبوحة ببستانه هل يجوز له اكلها ام لا ومقتضى ما  
ذكرناه انه لا يجوز لوقوع الشك في ان الذابح ممن يحل ذكواته ام لا وهل سمي الله تعالى عليها ام لا  
لكن في الخلاصة من كتاب اللقطة قوم اصابوا بغير اذن بوحا في طريق البادية ان لم يكن قربا من  
الماء ووقع في القلب ان صاحبه فعل ذلك باحثة للناس لا باه س بالاحذ والاكل لان الثابت  
بالدلالة كالثابت بالصرح انتهى فقد باج اكلها بالشرط المذكور فعلم ان العلم يكون الذابح اهلا  
للكوفة ليس بشرط فان اكل منه البازي اكل لان تعليمه ليس بترك اكله وهذا بالاجماع الا عند  
الشافعي في الجديد لا يؤكل ذكره المعنى في رمنه وان اكل الكلب والعهد لا يؤكل مطلقا  
عندنا سواء كان نادرا او معثرا اكله من اي من الصيد بعد تركه ثلث مرات لانه حلومة  
الجهل وكذا ما صاد بعده اي بعد ما اكل بعد تركه ثلث مرات حتى يتعلم على الخلا الذي يبيته  
في الابتداء او قبله لا يؤكل ما صاده قبل ما اكل بعد الترك لوبقي في ملكه كصقر فر من  
صاحبه فكذلك حتى تم رجوع اليه فارسله فصا د فانه لا يؤكل صيده لانه تارك ما صار به عالما  
فيحكم بحكمه كالكلب اكل من صيد يكون حكمه حكمه فيما ذكرناه ولو اخذ الصياد الصيد من الكلب  
وقطع له منه بضعة والفاها اليه فاكلها او خطف الكلب منه واكله اكل ما بقى لانه امسك على صاحبه  
وسلم اليه واكل بعد ذلك ما التقى اليه صاحبه لا يضر لانه لم يأكل من الصيد وهو عادة الصياد  
فصار كما اذا التقى اليه طعاما آخر كما لو شرب الكلب من دمه ام من دم الصيد ولم يأكل من لحمه  
شيئا فانه يؤكل ولا يضر ذلك لانه ممسك عليه وهو من غايه علمه حيث شرب ما لا يصلح  
وامسك عليه ما يصلح لصاحبه ولو نهش الصيد ففزع منه بضعة فاكلها ثم ادركه فقتله  
لم يأكل منه لا يؤكل لانه صيد كلب جاهل حيث اكل من الصيد ولو التقى ما نهشه واتبع الصيد  
فقتله ولم يأكل منه حتى اخذه صاحبه ثم اكل ما التقى حل واذا ادرك اى الصياد الصيد حيا

المعربة بلين

عازلة الفتوى

قوله اصابوا بغير اذن

النفقة



ذكاه لقوله لم يوردنا ذكاهك فاذكر اسم الله عليه وان اسكت عليك فادركته حيا فاذبحه  
الحديث رواه البخاري ومسلم واحمد الكل من صيد المتع شل صاحب المتع هل يجوز الصيد بالبدقة و  
عن الميراث والعصاة التي لا جوارحها يجرى والجرح الكبير كالجرح واجاب لا يجوز الصيد بما ذكرنا انظر من  
ان الاصل في جنس هذه المسئلة ان الموت اذا حصل بالجرح يبين حق وان حصل بالنقل او شدة فلا  
يجز حيا واحيا طاهرا اعلم قال صاحب البحر في فتاواه شلت عن اصطا طيور ايندق الرصاص  
والطين هل يحل اكلها فاجبت لا يحل اكلها انتهى سئل عن الدين هل يجوز جسر الطيور منفردة و  
هل يجوز عتقها وهل في ذلك ثواب وهل يجوز قتل الوطواط للثبوت حصير المسجد بجزءه الفاضل  
واجاب يجوز حبسها للاستئناس بها واما اعناقها فليس فيه ثواب وقتل الموزي منها ومن الدوا  
جائز مذكوره فتاواه وشرط لعله بالرمي السميحة والجرح لقوله لم يوردني حاتم اذا رميت  
سهمك فاذكر اسم الله عليه فان وجدته قد قتل فكل الا ان تجده قد وقع في ماء فانك لا تدركه الماء  
فكله سهمك رواه البخاري ومسلم واحمد وشرط الجرح للماروي عن ابراهيم عن عدي بن حاتم قال  
قاسم صلح اذا رميت فسميت فخرته فكل وان لم يخرق فلا تأكله ولانا كل من الميراث الا ما ذكرت  
رواه احمد ولا فرق بين ان يصيب الحي بمقتله وعينه من الصيد كما في راس الكلب على ما بيناه وفي  
المختصر اشارة الى حيث لم يعين المرمى ولا المصايب وان لا يقعد عن طلبه لغواب متعاضدا  
يعني ان وقع سهم بصيد فتعاضل وغاب هو في طلبه حل وان قعد عن طلبه ثم اصاب ميتا لا لقوله  
لا يلهي اذ رميت سهمك فغاب ثلثة ايام وادركته فكله ما لم ينقض رواه مسلم واحمد وابوداود  
والنسائي وصري انه لم قال اذا غاب عن الرامي وقال لعل هوام الارض قلته فيحمل هذا على  
اذا قعد عن طلبه والا لعل على ما اذا لم يقعد ولا يجوز ان يتوسل بغيره فيمكن التفرغ  
عنه لان المعهوم في باب الجرح كالمحقق وسقط اعتباره فيما لا يمكن التفرغ عنه للصورة لا ب  
اعتباره فيه مؤثرا الى سد باب الاصطبا فان ادركه الرامي او المرسل حيا ذكوة وان لم يذكه  
حرم والحياة المعبر هنا ما فرق ذكوة المذبوح والمعبر في المذبوح واخواتها وهي الظبيعة  
والمرقودة وما اكل السبع والمريضة الحياة وان قتل وعينه الفتوى كما في كثير من الشروع والفتاوى  
حتى لو ذكرها وفيها حياة قليلة يحل لقوله تعالى اما ذكيت فان تركها اي المذكورة عندا مع القدرة  
عليها فوات وكذا يحرم ايضا ان يجز عن التدكية في ظاهرها الرابية لان الجرح في مثل هذا لا يحل الحرام  
وقيل حل وهو رواية عن ابي حنيفة وابو يوسف وقول للشافعي كذا في شدة من اخضر او ابريل  
يجوز سكيه من جرحه مسلم فان جرحا اخره بالصياح فاشد او قلته من بعينه او بدقة فقلته  
ذات حدة لان ذلك يقتل بالنقل بالاحدة ولو كان الميراث المذكور خفيفا حدة لان النقل في

الموافق للرأي الذي  
لا يثبت ولا يقتل  
يقال بالبركة

في الصيد

الصيد

الصيد

الصيد

الصيد

الصيد

الصيد

الصيد

الصيد

الصيد

الصيد

الصيد

الصيد

الصيد

الصيد

الصيد

الصيد

الصيد

الصيد

الصيد



هذا الكتاب من كتب الجنايات  
والقصاصات في الجنايات  
والقصاصات في الجنايات  
والقصاصات في الجنايات

الكل من صيد الشيخ **كتاب الجنايات** شهر سيف على المسلمين وجب قتله لقوله من شهر على المسلمين  
سيفا فقد بطل من امر اهدر وانما وجب دفع الضرب واجب ولا شيء به اي يقتله وانما قاله بعد القوم  
بالوجوب لحوار ان يجب دفع الشر ويحبقتله شيء كما في الجمل الصائل والجنون كما سألته كذا يجب  
ايضا قتل شاهر سلة على جمل مطلقا اي ليل او نهارا في مصر او غيره او شاهر عصا ليله في مصر او نهارا  
في غير قتلته المشهور عليه عدا حيث لا يجب عليه شيء لما مر تباع سارقة المجر سرقه ليله وقتله جان  
ولا يجب يقتله شيء لقوله من قاتل دون ما كذا ذابعت الفتل بخلافه والذالم يتعين لم يجز وكذا اذا  
قتل قبل الاخذ او اقتصد الاخذ ولا يتمكن من دفعه الا بالقتل وكذا اذا دخل رجل بالسلاح فغلب على  
ظن صاحب الدار انه قاصد لقتله حل قتل من جبايا الدر والعرق ويجب دفع من شهر سيف على  
المسلمين ولو يقتله لم يمكن دفع ضربه الا به من جبايا الاصل ولا يصح قتله ان حرمه مشروط بما  
اذا لم يمكن دفع ضربه الا بقتله فليقتل عند الفتوى ضرب رجلا بصخرة عظيمة فمات لا قصاص عليه  
على قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة ان اريت لو كانت صخرة عظيمة قال ولو ضرب بجبل ما قيس  
لا يجب عليه القصاص وهو مسألة الفتل بالقتل وهذا اللفظ مما اخذه بعض الجهال على قول ابي  
حنيفة في علم الاعراب فقالوا الصواب بجبل ابي قيس قال القدر وكلم ثبت هذا من ابي حنيفة و  
لم يذكر في كتابه وان ثبت ذلك منه فهو لغة بعض العرب قال القاتل ان اباها واباها قاتلها  
في المجد غايتاها من جبايا عيشة الفتاة في جباية الخطا قطع اذن عبدا وانفة فعليه ما يقتله عند  
حمل صبيها حرا على الدابة فوقع الصبي فمات ودية على عنق العبد يدفعه المولى او يفرقه رجل رلح  
امراة بكر وسقطت وذهب عذرتها كما عليه المهر بازلة البكارة من جبايا جرارة الفتاة  
ولو فقا احدى عيشة امة انسان يضمن بصف قيمتها ولا يملك شيئا من الجنة بخلاف ما اذا فقا  
العين ضمن كالالدابة فانه يملك الجنة من شره المبسو في كتاب الحدود قال في مبسو الرضى سلت  
عن رجل قطن خضقي انسان فضعفها ومضى على ذلك ايام وهو صحيح يقول ثم مرض فمات ماذا يجب  
عليه فاجبت ان ثبت باقراره او بيينة قامت عليه انه ما يقتله السابق فعليه الدية من جبايا مجمع  
الفتاوى وفي الرقة يقطع المعين والمباشرة ظاهر الرواية وفي الفتل المعين ليس كالمباشرة من سرقه  
فينة الفتاوى في الفصل السابع يقتل جمع بغيره قال الزاهد مني ما يقتل جميعهم اذا وجد من كل  
واحد جرم يهمل له هو في الدرع فاما اذا كانوا نظارا او مقرنين او معينين بالاساكر والاخذ  
لا قصاص عليهم من جبايا احى في باب القود فيما دون القسر ويقتل جمع بغيره يعني اذا قتل جماعة  
واحدا عدا يقتل الجماعة به لاجماع الصحابة وبالعكس يعني اذا قتل واحد جماعة قتلهم عدا  
يكتفى به اي يقتل الجميع ولا شيء من المال من جبايا الدر في باب القود فيما دون القسر ولا يستوفى القصاص

من شهر سيف

من شهر سيف

من شهر سيف

من شهر سيف

من شهر سيف

من شهر سيف

من شهر سيف

الابا سيف

هذا الكتاب من كتب الجنايات  
والقصاصات في الجنايات  
والقصاصات في الجنايات  
والقصاصات في الجنايات

من شهر سيف

من شهر سيف

هذا الكتاب من كتب الجنايات  
والقصاصات في الجنايات  
والقصاصات في الجنايات  
والقصاصات في الجنايات

من شهر سيف

من شهر سيف

من شهر سيف

الابا سيف وقال الشافعي يقتل من كان فعلا مشرعا فان ما ولا يجزى رقبته لان مبنى القصاص  
على المساواة ولنا قوله من لا قود الا بالسيوف والمرد بالسلاح فلا يجزى رقبته في الجنايات استيفاء  
الزيادة لولم يحصل المقصود بمثل ما فعل فيجب فيجب الثمن عنه كما في العظم ومن قتل ولا ولا  
صغار وكبار فلكل ان يقتل الغافل عدا به حنيفة خلو قالها حتى يدرك الصغار لان القصاص  
مشارك بينهم ولا يمكن استيفاء البعض لعدم قبول التجزى وفي استيفاءهم الكل ابطا حتى الصغار  
فيؤخر اليه او لا حكم كما اذا كان بين الكثيرين واحد هاتبا وكان بين الوليين واحد هاتبا  
ولا انه يجزى لثبوت سبب التجزى وهو الورثة واحتمال العفو من الصغير منقطع ثبت لكل واحد  
كما في ولاية الامن بخلاف الكثيرين لان احتمال العفو من الغايات ثابت ومسل للمولين ممنوعة  
من جبايا الهداية في باب ما يوجب القصاص وما لا يوجب ولو كان للمقتول اولاد صغار و  
كبار فلكل ان يقتلوا عدا به حنيفة قبل بلوغ الصغار لما روى الحسن بن علي بن ابي  
من ابن ملجم وفي ورثة من صغار وقد وصى اليه على ذلك وقال اضرب ضربة واحدة وقال ابو  
ومحمد ليس لكبار ان يقتلوا حتى يبلغ الصغار وكان ابو بكر الرازي يقول محمد مع ابي حنيفة  
في هذه المسئلة ودية المقتول خطاء تكون ميراثا عنه كسائر امواله يجمع ورثته وقال مالك  
لا يرث منها الزوجات لان وجوبها بعد الموت والزوجية ترفع بالموت بخلاف القرابة  
من جبايا الجوهر للامام الحدادى وفي شرع الطحاوى لو قتل الرجل عدا وله ولي واحد  
ان يقتل القاتل قصاصا سواء قضى القاضي او لم يقض ويقتله بالسيف ويضرب عوده ولو اراد  
ان يقتله بغير السيف منع ذلك ولو فعل ذلك يعوزه الا انه لا ضمان عليه وضار مستوفيا حقه  
سواء قتله بالعصا او الحجر وساق عليه دابة او حفر بين القاه فيها او باى نوع من انواع  
القتل من ديات الخلو ولان يقتل بنفسه وبنايه بان يامر غيره بالقتل لان كل واحد لا يقتل على  
الاستيفاء بنفسه لضعف قلبه فيحتاج الى الالة لانه لا بد من حضور عند الاستيفاء لما  
ذكرنا فيما تقدم ثم انما يقتل المأمور انكره وفي هذا القتل الامر فانه يجب القصاص في الاصل  
فلو خرج من ان يكون سببا لاجازة بالامر قد كذبه وفي هذا القتل في الامن وتصدىق  
وفي القصاص غير مجزى لانه صدقة بعد ما يبطل حقه عن القصاص لغوات محله فصار اجنبيا  
عنه فلا يعتبر تصديقه فلم يثبت الامر به ففي القتل العمد من جبايا القصاص من جبايا البدائع  
يعنى اذا قتل رجل رجل بجرم جماعة وكاله ولي واحد جان له قتل الغافل بنفسه حتى لو كان متوردا  
فان اتفقوا كانوا كالواحد والالم يجزى القتل جان ايضا ان يامر آخر بقتله واما اذا قتل الاجنبى  
وقال الولي امرته لم يصدق ويقتل الاجنبى لا شفاء جوار الفتل وهو طوبى الامر لان يقيم

من شهر سيف

من شهر سيف

من شهر سيف

من شهر سيف

من شهر سيف

من شهر سيف

من شهر سيف

من شهر سيف

من شهر سيف

من شهر سيف



خزانه



ذكر على ما فانه روي عنه وقعت عليه هذه الحادثة في زمن عثمان رضي الله عنه فجمع الصحابة وشاءوا  
في ذلك فلم يمكن عندهم حكمها حتى جاء علي رضي الله عنه واشار الى ما ذكرنا فلم ينكر عليه احد فمضى به  
عثمان بمحض من الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين من جبايا البدع قال ومن ضرب عين رجل فقلعها  
فله قصاص عليه لا امتناع للماتلة في القلع فان كانت قائمة فذهب ضوؤها ففعل القصاص لان مكان  
الماتلة على ما قال في الكتاب يحيى المرأة ويجعل على وجهه قطن رطب وتقاليد عينه بالمرأة فيذهب  
ضوؤها وهو ما نذر عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم جبايا الهداية في باب القصاص فيما دون القدر  
سئل صاحب المخرج عن وضع عبادة على جداره ونحته ولد صغير ثم اخذ العباة بقوة فانهدم  
الجدار على ولد المذكور وقتله بسبب اخذه العباة فهل تلزم الدية على عاقلة صاحب العباة واجاب  
الظاهر من كلامهم انه يضمن الدية لتعريضهم لانه يضمن المباشرة ان لم يكن متعمدا فيضمن الحداد  
اذا طرق الحديد ففعل عينا والقصاص اذا دق في حانوته فانهدم حانوته جارة انتهى  
لا اعتبار برضى أهل الحلة في السكة النافذة حتى يترأ في قرية في غير ممر الناس لم يضمن ما وقع  
فيها قطع الحجام لحما من عينه وكان في جرحه ذق فميت فعليه نصف الدية من جبايا الاشياء في القدر  
التاني وفي العينين اذا فقتا خطاء كمال الدية وفي احدهما نصف الدية وكذا اذا ضرب ولم  
تقتل وكلاهما انخسفا او ذهب ضوؤها وهما قائمتان يجب كمال الدية فيهما ونصف الدية في  
احدهما وفي عين الابور نصف الدية ولو ان رجلا امسك رجلا حتى قتله رجل قتل الذي ولو القتل  
وجلس المسك في السجن وعوقب وكذا الرقطة وقاله اقله فقتله ولو ان رجلا ادخل رجلا  
في بيت واخرجه سبعا وعلق عليه البيا فاخذ الرجل السبع فقتله لم يقتله ولا شيء عليه  
من جبايا الظهيرة سئل صاحب المخرج عن قتل صغير جالس بمكان وصبي جالس بجانبه ففرض  
القتل الصبي باسريق في يده فاصاب احدهما سنايا فكسر عن النصف منها في الحكم في ذلك واجاب  
مولي القتل مخيرا ان شاء دفعه الى ولي الجناية فيملكه وان شاء فداها بارشها والواجب في السن  
نصف عشر الدية وهو خمس من الابل وخمس مائة درهم فيكون في نصفها نصف ذلك في هذا  
اذ لم يسود او يجر ويخسر الباق لما اذا صار كذلك فالواجب فيه الارش كاملا وما ذكرناه  
انما يقضى به بعد التأجيل الى البلوغ كما في شره اكثر والله اعلم سئل زين بن جهم اذا جنى عبد على آخر  
فقلع عينه خطأ هل تعلق الجناية برقبته ام على سيده واجاب تعلق الجناية برقبته يباع فيها  
نالم بعينه مولاه والله اعلم قال سئل عن رجل تعدى على آخر ونفق شيئا من شعر الخبيثة  
ولم ينبت مكانه عوضا عنه فما ينبت عليه بذلك واجبت يؤجل سنة فان لم ينبت المنسوب  
من الخبيثة فان كان النصف فالواجب عليه نصف الدية فان لم يعلم ان البيا النصف فحكمه عدل

وهو في صورة الاستفشاء مباشر  
لهدم الجدار كمن يخالفه في ما في  
جامع الفصولين صبت ماء في الميزان  
ويعلم ان في تحت متاعا ففسد به من  
بالدولم يعلم انتهى والله اعلم

وذكر

وذكر الامام الفضل انه ينظر الى الذاهب والالباق فيجب بحسابه من الدية كذا في البرانية والله  
اعلم ثم قال سئل عن جرح آخر بسكين عدا فلم ينزله من قطعها في ذراعه الى ان ما هل عليه القصاص  
ام الدية واجبت عليه القصاص والله اعلم سئل صاحب المخرج عن ضرب آخر بعصا على راحة فابطل  
عامة منفعة يده ما اذا يلزمه شرعا واجاب يلزمه نصف الدية الشرعية والله اعلم ثم قال سئل  
عن صغير ضرب صغيرا بجرح قطع سنه فماذا يلزم منه واجبت ينظر بلوغ الصغير ان بلغ ولم ينبت  
نبت على عاقلة خمس سنة درهم وان نبت فلا شيء عليه والله اعلم سئل عن رجل ضرب عنقه برب  
آخر في النار وفي الماء فماذا يجب عليه واجاب لا يمكن التخلص من الماء بان كان عميقا وهو لا  
يضمن العموم فمات فعليه الدية عند الامام الا ان تكون عادته في ذلك فيقتل وامام اذا رماه  
في النار فاحرق ومات يقتل به اتفاقا والله اعلم ثم قال سئل عن رجل ضرب آخر في سفينته  
فسقط المضروب في البحر ومات فشهد الشهود من رفقاء المسقوط بذلك ماذا يجب على القاتل  
واجبت اذ شهد الشهود وان كانوا من رفقائه انه سقط البحر من ضربه وغرق فعلى الضارب  
دية المضروب في ماله والله اعلم مع علم ضرب صبي او محترف بليده بامر ابيه او وصيه لا يضمن  
ولو كان بغير امر فمات ضمن تمام دية اجماعا وان كان في موضع معتاد ارب او وصى ضرب  
صغيرا تاديبا فمات لم يضمن عذابه يوسف ومحمد وعذابه خيفة يضمن ولو ضرب به  
معلم في موضع معتاد باذن احد هما فمات لم يضمن هو ولا اب ولا وصى عذبه جميعا ضرب  
ولده الصغير تاديبا فمات فعليه دية وكفارة عذابه خيفة وعذابه يوسف عليه كفارة  
لا دية وكذا مؤدب يعرض خطأ لوضربه باذن والده فعليه كفارة ولا ضمان عذابه الوضرب في  
موضع معتاد وعليه القتل وفي رواية محمد لا كفارة عليه من حرارة القتل او في كتاب الجنايات  
في الفصل الخامس من ضرب المؤدب باذن والده فمات لا ضمان على المؤدب وعليه الكفارة وقال  
محمد لا كفارة عليه وكذا ابو يوسف من جبايا الطحاوي رجل ضرب ابنة تاديبا فمات فعليه الدية و  
الكفارة ولا يرث في قول ابي حنيفة من ويات وجيز الحصى رجل قتل ولده عدا لا يجب عليه  
القصاص وبجناية الدية في ماله في ثلث سنين ولا كفارة عليه لان قتل العمد لا يوجب الكفارة وكذا  
الاجزاء وان علوا وان كان القتل خطاء وجب الدية على عاقلة وعليه الكفارة من الجناية  
في فصل المعاقلة وفي الجناية صبي ابن تسع سقط من سطح او غرق في ماء قال بعضهم لا شيء على  
الوالدين لانه ممن يحفظ نفسه وان كان لا يعقل وكان اصغر سنا قالوا يكون على الوالدين او  
على من كان الصبي في حجر الكفارة لترك الحفظ وقال بعضهم ليس على الوالدين شيء الا الاستفقاء  
وهو الصحيح الا ان يسقط من يديه فعليه الكفارة من الاشياء في احكام الصبي المانع من الارش

في الرقعة الحاص

صغير ضرب صغيرا

منه والاشياء  
المضروب في البحر

دفعه من صبي  
فمات لم يضمن

منه والاشياء  
ما يوجب كفارة

صغير ضرب صغيرا

فقتله عذرا

ليس على الوالدين  
الاستفقاء

المانع من الارش  
اربعين



اربعة منها القتل الذي يتعلق به وجوب القصاص والكفارة والقتل عمدان يتعدى ضرب به سبوا وما  
يجزى مجراؤه في تعزير الاجزاء كالجرح والجرح موجب للآثم والقصاص والكفارة في وعذابه يوسف  
ومحمد اذا تعدى ضرب به بما يقتل به غالبا وان لم يكن محددا كالجرح عظيم فهو باعده واما القتل الذي يتعلق  
به وجوب الكفارة فهو اما شبهة عمد كان يتعدى ضرب به بما لا يقتل به غالبا وموجب على القولين معا  
الدية على العاقلة والآثم والكفارة ولا قود فيه واما خطأ كان دعي الى الصيد فاصاب انسانا  
او انقلب في النوم عليه فقتله او دأبه وهو راكبا او سقط من سطح على او سقط حجر من  
يده فمات وموجب الكفارة والدية على العاقلة والآثم فيه فعندنا يجرم القاتل عن الميراث  
في هذه الصور كلها اذ لم يكن القتل بحق اما اذا قتل بغيره قصاصا او حدا او دفعا عن نفسه  
فلا يجرم اصلا وكذا قتل العادل مؤثرا بالباطل وفي عكسه خلافة يوسف واما القتل بالتسبب دون  
المباشرة كما في البئر او وضع الحجر في غير ملكه ففيه الدية على العاقلة ولا قصاص فيه ولا كفارة  
وكذا الحال اذا كان القاتل صبيا او مجنون فلا جرمان عندنا بالقتل في هذه الصور ايضا  
من ترك الغريم السيد الشريف ولو ضرب به فليس بولي ولا يستمسك البول ففيها الدية وان ضرب  
بأية متعمدا او ما يشاء البيرة فمات لا يجزى القصاص من جناية الحامية سئل صاحب المنع عن رجل  
جامع زوجته فافضاها فهل عليه شيء واجاب لا شيء من الدية في ذلك مطلقا سواء كانت  
تستمسك البول ولا تستمسك في قول ابو حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ان كانت تستمسك  
البول عليه الدية في ماله وان كانت تستمسك فعليه ثلث الدية في ماله كذا نقله شيخ الاسلام عبد  
البر بن التيمي في شرح الوهبانية عن البدايع ثم قال قلت ينبغي ان يكون المعتقد وجوب الدية  
عند عدم الاستمسك ويحرم وطئها لان الحلال والحرام اذا اجتمع غلب الحرام على الحلال انتهى  
سئل صاحب المنع عن زيد ضرب عمرا في جيب رأسه واسأله ورفقه منها مدة ايام وختم  
جرحه ومضى عليه اكثر سنة ويعمل الاعمال الشاقة وما بعد ذلك فماذا يترتب على الجارية واجاب  
انها من الجراحة ولم يثبت بانها ماتت بهذا السبب فليس عليه شيء من قصاص ولا دية ولا حكمة  
عدل اذ لم يبق بها اثر لكن يجب عليه ثمن الادوية على قول محمد المفتي به كافي البرازية والله اعلم  
قلت وهذه شجعة لانها وقعت في جيب الرأس وحكم كل جراحة لم يسبقها اثر كحكم شجعة في  
وجوب ثمن الادوية على قول محمد المفتي به كما تقدم من البرازية وان بقى في كل واحدة منها  
اثر نجح حكمه عدل اتفاقا انتهى صلب ماء في المزاج ويعلم انه في تحت متاعا ففسد  
ضمن لا ولم يعلم من جامع الفصولين سئل صاحب المنع عن رجل عاقل بالغ ركب فرسه  
وسار مع امير بلخ فنجح به فرسه فاصاب دميئا فقتله فهل يضمن الزاكب الدية واجاب اذا

شبه ما في الآيات  
في قوله لخطا في  
في قوله لخطا في  
في قوله لخطا في  
في قوله لخطا في  
في قوله لخطا في  
في قوله لخطا في  
في قوله لخطا في  
في قوله لخطا في  
في قوله لخطا في  
في قوله لخطا في

تحقق

تحقق عدم ضبطه لها فزودته عليها لانها تعير بالمنطقة كما افق به ابو الفضل الكرماني مذكور في جأ  
الفصولين سئل صاحب المنع عن رجل رمى رجلا في الماء فغرق فماذا يلزمه واجاب ان كان عيقا  
لا يمكن التظلم منه وهو لا يعرف العموم تكرر الدية والله اعلم قال في سئل عن رجل رمى في الطريق  
قتلوا بطيخ فنزلت بها دابة عليها ذق زيت فقتل هل يضمنه واجاب نعم يضمن والله اعلم  
قال في المحيط القتي قتل الرمان او البطيخ على قارعة الطريق فنزلت بها دابة انسان فقتل يضمن  
لان غير ما ذون في هذا الفعل ومن فعل فعله هو جرما ذون في ذنوبه فانه يكون مضمونا  
عليه انتهى وقد القينة وضع شيئا على طريق العامة فعثر به انسان فسقط وهلك ذلك الشيء  
من غير قصد منه يضمن وهو الصحيح وضع رقعا فعثر به انسان فقتله يضمن ان كان وضعه  
لعذر والافلاط ان كان ابصر وعثر عليه يضمن والافلاط في الدرب والغريم من حمل على رأسه  
او ظهره شيئا في الطريق فسقط شيء منها على آخر فقتل به فانه يضمن وفي جامع الفصولين وان من  
بالنار في موضع له حق المرد فوقعت شرارة في ملكه انسان لا يضمن وان لم يكن له حق المرد في  
ذكر الموضع فالجواب على التفصيل ان وقعت شرارة منه يضمن وان هبت الريح لا يضمن وهو  
الظاهر وعليه الفتوى قال في النهاية وضع جرة في الطريق فاحرق شيئا فضمن لانه متعمدا  
بالوضع ولو رفعها الريح التي فاحرقته لا يضمن لان الريح لم تحت فعلا حتى سأل هشام عن  
محمد بن قيس ففتح باب القصاص حتى خرب منه الطائر وقع في قافية من جامد فذاب وخرب منه السم  
قال يضمن ولو حمل قيد العبد فابن العبد لا يضمن لان العبد له عزيمة فان كان العبد ذاهبا  
العقل يضمن وقال ابو حنيفة لا يضمن في هذا كله وكوشق رقة دهن سائل حتى سأل يضمن  
وفي المختلف قال ابو حنيفة وابو يوسف اذا فتح باب قفص او باب اصطبل حتى طار الطائر او  
خرب الحمار او حمل قيد العبد فانه لا يضمن وقفوا ولم يقفوا وقال محمد والشافعي ان وقع  
ساعة ثم ذهب لا يضمن وان ذهب من ساعة يضمن من الغناوى الطهريه سئل صاحب المنع  
عن حايط مشترك بين جماعة مال الى دار الجار وطلب احد الشركاء بنقضه فامتنع حتى سقط  
فالتفت انسانا هل يكفون الضمان على المطالب ام على جميع الشركاء واجبت يكون الضمان على  
لا على جميع الشركاء والله اعلم **تذييل** ضرب بطن امرأة حرة ولو كانت كاتبة او  
مجنونة فالتقت جنيئا ميتا سواء كان ذكرا او انثى يجب على الضارب غرة وهي نصف عشر الدية  
وسنة فان القته حيا فمات يجب عليه دية كاملة وان القته ميتا فماتت الام يجب دية في الام  
وغرة في الجنين وان ماتت فالقته ميتا يجب دية فقط لان حياته بجيائها وان القته حيا  
بعد ما ماتت يجب عليه ديتان ودية الام ودية الولد لانه قتلها فاضا وكذا اذا القته وماتا

في قوله لخطا في  
في قوله لخطا في  
في قوله لخطا في  
في قوله لخطا في  
في قوله لخطا في  
في قوله لخطا في  
في قوله لخطا في  
في قوله لخطا في  
في قوله لخطا في  
في قوله لخطا في

تحقق



فانه عليه ديتان وما يجيبه الخمين يورث عنه ولا يرث ضاربه منها فلو ضرب بطن امرأته فالتقايتا  
 ميتا فعلى عاقلة الارغمة ولا يرث منها لانه قاتله ويجب في جنين الامة الذكر نصف عشر قيمته  
 لو حيا وعشر قيمته لو انثى في مال الضارب حالاً فلا يلزم ان يكون الواجب في الانثى اكثر من الواجب  
 في الذكر لان في العادة قيمة الغلام زائدة على الجارية بكثير حتى ان قومت جارية بالف درهم يقيم  
 الغلام الذي مثلها في الجنس بالف درهم فنصف قيمة الجنين ان كان ذكراً لا يكون اقل من قيمته ان  
 كان انثى وما استبان بعض خلفه كقام فيما ذكر من الاحكام المتقدمة وضمن الغرة عاقلة امرأة  
 اسقطته ميتاً بعد ابداء او فعل بلا اذن زوجها لانها اثلثة متعديت فيجب عليها ضمانه ولا يرث  
 هي من الغرة شيئاً لانها قاتلة بغير حق والقاتل لا يرث فانه اذن زوجها لها في ذلك لا يجزى الغرة لعدم  
 التعدي ولا يستين خلفه الا في مائة وعشرين يوماً كما ذكره المزني في باب شئب النسب والكراد في دفع الرد  
 والا فالمشاهد ظهور خلفته قبلها فعلم انه لا يرث الاحكام الواردة الا بعد نفي الروح فيه ولا يكون الا  
 في المدة المذكورة واستبانة خلفه وبعضه دليل عليه ولذا قالوا لو لم يظهر من خلفته شيء لا يكون  
 ولذا قيل ان لو ضرب انسان بطن حامل ولها اكثر من اربعة اشهر فالت قطعاً لم يستين لها  
 خلفه ولا بعضه لا يجيب عليه شيء من ديات الخ **باب جناية البهيمة** ضمن المراكب في طريق العامة  
 قتيده لانه لو كان ملكه لا يضمن شيئاً من ذلك الا الايطاء وهو ما كرهها لان الايطاء مباشرة لانه  
 قتله بنقله حتى يحرم الميراث ويجيب عليه الكفارة به وغيره بسبب وفيه يشترط التعدي فصار كخض  
 البئر في ملكه ما وطئت دابته وما اصابته بيدها او رجلها او اسنانيا وكدمت من الكدم وهو  
 عضو الدابة بعينها او جثت اي ضربت لان الاحترار عن الايطاء والكدم والخطب ممكن لانه  
 ليس من ضرورات السير فعند هاشم بن عمار فلو حدثت هذه الاشياء المذكورة في السير ملكه  
 لم يضمن صاحبها الا في الوطئ وهو ما كرهها لما تقدم من ان الايطاء مباشرة ولو حدثت هذه  
 الاشياء في ملك غيره باذنه فهو لملكه فلا يضمن والا اي لم يكن باذنه ضمن ما تلف مطلقاً للتعدي  
 لا ما تلفت اي لا يضمن المراكب ما تلفت الدابة برجلها او ذنبها سائرة لانه لا يمكن الاحترار عن  
 النخعة بالرجل والذنب مع السير على الدابة فلا يقيد بالسلامة يقال نخعة برجله اضر به وهو  
 بالحاء المهمل من باب فعل يفعل بالغنغ فيها او عطب انسان بما رثت او بالث في الطريق  
 سائرة او واقفة لذلك لان سير الدابة لا يخلو عن روث وبول فلا يمكن التحرز عنه فلا يضمن  
 ما تلف به فيما اذا رثت او بالث وهو نيسر وكذا اذا وقعها لذكرك لان من الدواب ما لا يفعل  
 ذلك الا وقفاً وهو المارد بقولنا واقفة لذلك فلو وقعها الغيرة جالت اورثت فعطب به اسنانه  
 ضمن لانه متعدي في الايقاف وليس هو من ضرورات السير هو اكثر ضرراً ايضاً من السير كونه اذوم

فلا يلحق

فانه عليه ديتان وما يجيبه الخمين يورث عنه ولا يرث ضاربه منها فالتقايتا ميتا فعلى عاقلة الارغمة ولا يرث منها لانه قاتله ويجب في جنين الامة الذكر نصف عشر قيمته لو حيا وعشر قيمته لو انثى في مال الضارب حالاً فلا يلزم ان يكون الواجب في الانثى اكثر من الواجب في الذكر لان في العادة قيمة الغلام زائدة على الجارية بكثير حتى ان قومت جارية بالف درهم يقيم الغلام الذي مثلها في الجنس بالف درهم فنصف قيمة الجنين ان كان ذكراً لا يكون اقل من قيمته ان كان انثى وما استبان بعض خلفه كقام فيما ذكر من الاحكام المتقدمة وضمن الغرة عاقلة امرأة اسقطته ميتاً بعد ابداء او فعل بلا اذن زوجها لانها اثلثة متعديت فيجب عليها ضمانه ولا يرث هي من الغرة شيئاً لانها قاتلة بغير حق والقاتل لا يرث فانه اذن زوجها لها في ذلك لا يجزى الغرة لعدم التعدي ولا يستين خلفه الا في مائة وعشرين يوماً كما ذكره المزني في باب شئب النسب والكراد في دفع الرد والا فالمشاهد ظهور خلفته قبلها فعلم انه لا يرث الاحكام الواردة الا بعد نفي الروح فيه ولا يكون الا في المدة المذكورة واستبانة خلفه وبعضه دليل عليه ولذا قالوا لو لم يظهر من خلفته شيء لا يكون ولذا قيل ان لو ضرب انسان بطن حامل ولها اكثر من اربعة اشهر فالت قطعاً لم يستين لها خلفه ولا بعضه لا يجيب عليه شيء من ديات الخ

فلا يلحق به وهو المارد بقوله ولو وقعها الغيرة ضمن الا في موضع اذن الامام بايقافها فيه  
 استثناء من قوله ضمن اي فلا يضمن اذا وقعها في موضع اذن الامام بايقاف الدواب فيه  
 وباب المسجد كالطريق في الايقاف لا اذا جعل الامام موضعاً للوقوف لوقوف الدواب عند  
 باب المسجد فلا ضمان فيما حدث من الوقوف فيه وكذا ايقاف الدابة في سوق الدواب لانه مأذون  
 له من جهة السلطان وكذا في الغلظة وطريق مكة اذا وقعت في غير المحطة لانه لا يضر بالناس فلا  
 يحتاج فيه الى اذن اما المحطة فهو كالطريق فان اصابته الدابة بيدها او رجلها حصاة او نواة  
 او ناراً رثت غباراً او حجراً صغيراً فقتلها عينا لم يضمن لعدم امكان الاحتراز ولو كان الحجر كبيراً  
 ضمن لا مكان الاحتراز عنه وضمن السائق والقائد ما ضمنه المراكب اي كل شيء يضمنه المراكب يضمنها  
 لانها مسيبان في غير الايطاء فيجب عليها الضمان بالتعدي فيه كالراكب وقوله وضمن السائق و  
 القايد يطرد وينعكس في الصنيع وذكر القدر ويحتمل ان السائق يضمن النخعة بالرجل لانها بيد السائق  
 فيمكن الاحتراز عنها مع السير غاية عن بصر المراكب القايد فلا يمكنهما التحرز عنها وعليه بعض مشايخ  
 العراقي وجه الاول وعليه اكثر المشايخ كافي تبين اكثر ان السائق ليس له على رجلها شيء يمنع عن النخعة  
 فلا يمكن التحرز عنها بخلاف الكدم والصدم وقال الشافعي يضمنون كلام النخعة والمحطة عليها ما ذكر  
 وقوله دم الرجل جبار ومعناه النخعة بالرجل وعليه اي المراكب الكفارة لا عليها اي لا على السائق  
 القايد وضمن عاقلة كل فارس دية الاحترار اصطدم ما اي تلا قيا بالنفاق كل منهما بالآخر بشفة  
 وماتاً من الاصطدام لو كانا حزينين وقاله فرغ والشافعي يوجب على عاقلة كل واحد منهما نصف دية  
 الآخر ولو كانا عديدين يهدر دمه لان الجناية تعلقت برقبته دفعا ودفعا وقد فاق كالحجاذ  
 رجلان جباراً فانقطع الجبل فسقطا على القفا وماتاً فانه لاديه لهما وهدر دمه لانه كل واحد  
 منهما ما بقوة نفسه فان وقع على الوجه وجب دية كل واحد منهما على عاقلة الآخر لان كل واحد  
 منهما ما بقوة صاحبه فان تعاكسا اي المتجا ذباناً وقع احدهما على القفا والآخر على الوجه  
 فدية الواقع على الوجه على عاقلة الآخر لانه مات بقوة صاحبه وهدر دم من وقع على القفا  
 لانه ما بقوة نفسه ولو قطع انسان الجبل بينهما اي بين المتجا ذيين فوقع كل واحد منهما على القفا  
 فماتاً فدية اي المتجا ذيين على عاقلة القاطع لانه مضاف الى فعله وهو القطع وكان مسيباناً  
 وسائقاً دابة وقعا دابتهما اي الاتهما كالسرج ونحوه على رجل فمات وقايد قطار القطار ركس  
 القاف قطار الابل والجمع قطر بضمين وقطرات بضمين ايضاً كذا في المختار وطى بغيره رجل الدابة  
 مقول يضمن المقدور وان كان معه اي مع القايد سابق ضمناً اي القايد والسائق اي يجيب عاقلة  
 العثمان لا استوائهما في النسبة فان قتل جرحاً ربط على قطار بلا علم قايد رجله مفعول لقتل يضمن

فانه عليه ديتان وما يجيبه الخمين يورث عنه ولا يرث ضاربه منها فالتقايتا ميتا فعلى عاقلة الارغمة ولا يرث منها لانه قاتله ويجب في جنين الامة الذكر نصف عشر قيمته لو حيا وعشر قيمته لو انثى في مال الضارب حالاً فلا يلزم ان يكون الواجب في الانثى اكثر من الواجب في الذكر لان في العادة قيمة الغلام زائدة على الجارية بكثير حتى ان قومت جارية بالف درهم يقيم الغلام الذي مثلها في الجنس بالف درهم فنصف قيمة الجنين ان كان ذكراً لا يكون اقل من قيمته ان كان انثى وما استبان بعض خلفه كقام فيما ذكر من الاحكام المتقدمة وضمن الغرة عاقلة امرأة اسقطته ميتاً بعد ابداء او فعل بلا اذن زوجها لانها اثلثة متعديت فيجب عليها ضمانه ولا يرث هي من الغرة شيئاً لانها قاتلة بغير حق والقاتل لا يرث فانه اذن زوجها لها في ذلك لا يجزى الغرة لعدم التعدي ولا يستين خلفه الا في مائة وعشرين يوماً كما ذكره المزني في باب شئب النسب والكراد في دفع الرد والا فالمشاهد ظهور خلفته قبلها فعلم انه لا يرث الاحكام الواردة الا بعد نفي الروح فيه ولا يكون الا في المدة المذكورة واستبانة خلفه وبعضه دليل عليه ولذا قالوا لو لم يظهر من خلفته شيء لا يكون ولذا قيل ان لو ضرب انسان بطن حامل ولها اكثر من اربعة اشهر فالت قطعاً لم يستين لها خلفه ولا بعضه لا يجيب عليه شيء من ديات الخ

القطار القطار



عاقلة العاقل الذي يعقل ويرجعوا الى العاقلة بها اي بالدية على عاقلة الربط لان الربط  
او قهم في هذه العهدة وقال صدر الشريعة اقول ينبغي ان تكون في مال الربط لان الربط او قهم في  
خسران الما وهذا لا يتحمل العاقلة انتهى قلت ويمكن ان يجاب عنه بان الربط لما كان متعديا فيما  
صنع صار في التقدير هو الجاني واذا كان كذلك وجبت الدية على عاقلة ومن ارسل بهيمة وكان  
سابقا لها فاصابت في فورها ضمن لانه الحامل لها فاضيف فعلها اليه كما يضاف فعل المكنة الى المكنة  
فيما يصلح له وذكر في النهاية ان المراد بالبهيمة الكلب كذا في تبيين الكفر والمراد بالسوق ان يمشي  
خلفها معها وان لم يمشي فما دامت في فورها فهو سابق لها في الحكم فيلحق بالسوق واذا تراجعي  
انقطع السوق وان ارسل طيرا او كلبا ولم يكن سابقا له او انقل دابة واصابت ما لا اواديا  
نهارا وليلا لا اي لا يضمن في هذه الصور كلها وفي الخاتمة لوان رجلا ارسل بهيمة وكان سابقا  
لها ضمن ما اصابت في فورها وكذا لو ارسل كلبه وكان سابقا له يضمن ما تلف ولو لم يكن سابقا  
له لا يضمن وكذا لو اشرك كلبه على رجل فعقر او من في ثيابه لا يضمن الا ان يسوقه وذكر الفقيه ابو الليث  
في شرحه للجامع الصغير رجلا ارسل كلبا فاصابت في فورها انسانا فقتله او من في ثيابه ضمن المرسل  
لانه ما دام في فور كان خلفه وذكر لنا طي رجلا غري كلبه على رجل فعقره او من في ثيابه لا يكون  
ضامنا في قولنا به حنيفة ويضمن في قولنا به يوسف والخنازير للفقوى قولنا به يوسف ولو ارسل  
كلبه الى صيد ولم يكن سابقا فاصابت انسانا لا يضمن في الروايات والاعتماد على الروايات الظاهرة انتهى  
وفي الخلاصة ولو غري كلبا حتى عقر رجلا لا يضمن كالوارسل بانيه وعنده به يوسف يضمن سواء  
يقوده او يسوقه كالوارسل بالبهيمة وعنده محمد ان كان سابقا لها او قائدا يضمن وان لم يكن لا  
وبه اخذ الطحاوي والفقهاء ابو الليث كان ينبغي بقولنا به يوسف قال صدر الشهيد في الجامع الصغير  
وفي الزيادة اشارة الى ذلك وعليه الفتوى وقال بعضهم ان كان الكلب معقلا بشرط السوق انتهى  
وفي الخاتمة من له كلب عقور بعض كل ما ر عليه فلا هل القرية ان يقتلوا هذا الكلب وهل يجب على صاحبه  
ضمان ما يعض قال لم يتقدموا اليه قبل العقر لا يضمن وان كان قد تعدى الى صاحب الكلب قالوا  
يكون ضامنا بمن له الحايطة المائل انتهى وفي الخلاصة رجلا له كلب عقور كل ما ر بمن عليه يعضه فلا هل  
القرية ان يقتلوا هذا الكلب فان عقر ان كانا تعدوا على صاحب يضمن والا فلا انتهى وفي شرح  
ملا خضر وله كلب يأكل عنب الكرم فاشهد عليه فيه فلم يحفظ حتى اكل العنب لم يضمن وانما يضمن  
فيما اشهد عليه فيما يخاف تلف بني آدم كالحايطة المائل ونطح الثور وعقر الكلب العقور فيضمن اذا لم  
يحفظ انتهى وقع الاستفتاء عن شخص من ثوب يعضه في بستانه فيخرب فيا كل عنب الناس وفي الكرم  
هل يضمن صاحب الثعلب ما تلف الثعلب من العنب ونحوه ام لا وهل يؤمر بتحويله عنه الى مكان اخر

وجوابه

منه المرس

منه كلبا

منه كلبا

منه كلبا

منه كلبا

منه كلبا

وجوابه انه لا يضمن صاحبه شيئا من ذلك مطلقا يعني سواء اشهد على صاحبه ام لا اخذنا مما تقدم من  
مسئلة الكلب بل اوله كما لا يخفى واما تحويله من ملكه فلا يؤمر بذلك على ما هو ظاهر المذهب اما على  
جواب المشايخ فينبغي ان يؤمر بتحويله اذا كان الضرب بينا على ما عليه الفتوى كما لو هجمت الدابة به اي  
الراكب جمع الفرس كنعجها وجموحها وجماحها فهو هجوم اي عينا فرسه وظلها انتهى ومثله في مختار الصحاح  
ولم يقدر الراكب على ردها فانه لا يضمن كالمثقلة قال في الفصول العارضة استفتى الامام ابو الفضل  
الكرمازي عن سكران جمع به فرسه فاصدم انسانا فمات قال ان كان لا يقدر على منع فليس بمسئول  
فلا يضاف سيرة اليه فلا يضمن قال وكذا غير السكران اذا لم يقدر على المنع انتهى ومثله في جامع  
الفصولين وهو واقعة الفتوى وقد اجاب عنها مولانا شيخ الاسلام ابو السعوى العارضة المفتى بالديار  
الرومية بان اذا تحقق مجزء عن مجزءا حتى التفت انسانا فدمه هدر ومن ضرب دابة عليها راكب  
او تحسها اي طعنها بعدد او نحوه ففقت اي ضربت برجلها او ضربت بيدها شخصيا اخر غير  
الطاهر او لغزيت من ضربه او تحسها فصدمة وقتله ضمن هو اي الناحض الراكب اي لا يضمن  
الراكب لانه المروي عن عمر بن مسعود عن ابنه عنهما ولان الناحض متعدي في السبب والركب في فعله غير  
متعدي فيخرج جانيه في القديم للتعدي حتى لو كان موقفا دابة على الطريق فيكون الضمان  
على الراكب والناحض يضمن لانه متعدي في الايقاف ايضا ولو نجت الناحض فاهلكه كان دمه  
هدرا لانه كالجاني على نفسه وان القتل الراكب فقتله كانت دية على عاقلة الناحض لانه متعدي في  
تسببه ثم الناحض انما يضمن اذا كان الرطبي في فور الضمن حتى يكون السوق مضافا اليه واذا لم يكن  
في فور فالضمان على الراكب لانقطاع اثر الضمن في السوق مضافا الى الراكب كذا في شرحه مناضر  
والبرازية الكل من الملح في باب جناية البهيمة والجناية عليها **ب** ربط كلبا على طريق العامة  
فاشهد عليه فلم ينقله حتى نطح صبيها وكسرت ثيابه يضمن من العينة في باب ما يسهلك البهائم سئل  
برهان الدين عن عنده ثور يطوح فيسير الى المرعى فنطح ثور غيره فمات قال لو اشهد عليه  
يضمن والا فلا وقال القاضي بدعي الدين لا يضمن لان الاشهاد انما يكون في الحائط لا في الحيوان  
انتهى قلت وبهذا اجزم في البرازية ولم يحكم خلافا ولا اشهر به من الملح في باب القود فيما دون  
التفرد دخل ثورا في السوق خائفا فزرب منه واستهلك صبيها لم يضمن من جناية العينة في  
باب ما يسهلك البهائم سئل برهان الدين عن دابة سارية في المرعى فعض بعضا بعضها او ضرب  
بعضا بعضها بيدة او رجلا فقتله هل يضمن صاحبها واجاب اذا كانت في المرعى فالتفت شيئا  
من مال او آدمي او زرع ولم يكن ارسلها احد فلا ضمان على احد فيه لقولهم الجعاء جبارا  
جناية البهائم هدر كذا في البحر من جارات الملح سبب دابة الوديع في الصحراء هل يضمن اذا

فوقه

فوقه

بما

بما

دوا سارية

سبب دابة الوديع



تلقى لاد واية لها في الكتب فيقول ضمن لغيره يا رسال وقيل لا اذ لو لم في الاصطلاح لم يضمن كذا هذا  
بجمله ما اوصاعه واكلها الذي يضمن للتصنيع من مئة المعنى وكذا لو ساق فرسه فانساق فرس  
غيره معه ثم هلك لم يضمن من جناية عينة القناوي وكذا لو سرق من سور فحاة فخافت منه دابة  
فقتلت او قتلت انسانا لم يضمن من جناية القينة في باب السبب ولو ان رجلا في داره كلب عقور  
او دابة مودبة فدخل انسان داره باذنه او بغيره فقتل الكلب ائلف مال انسان لا يضمن صاحب  
الدار من عصب الجناية في فصل فيما يضمن يا رسال الدابة ولاد دابة منقطة اصاب نفسا او مالا لا يضمن  
اوتها في القول ثم جرح العجمي جارا من هدره في المنقطة ولان الفعل لم يصف الى صاحبها اذ لم يجر  
منه ما يوجب النسبة اليه من الارسال والسوق ويخبرها من جناية الدابة والعرق في باب الجناية والجناية  
عليها ان كانت الدابة غير موطنة فزال عن موضعها بعدما وقعها ثم جنت على رجل كان هدر  
من الخلوصة دابة رجل ذهبت ليلها او نهارا بغير ارسال صاحبها فافسد زرع رجل لا يضمن عليه  
عندنا وعند الشافعي ان ذهبت ليلها يضمن ونهارا لا يضمن والصحيح قولنا لانه لم يوجد منه  
الارسال ولا السوق بل ذهبت باختيارها لقوله في العجمي جارا من هدره في مئة  
المعنى في باب جناية البهيمة سئل ابو السعود العمادي عن اكل زرع دابة رجل يا رساله وقوم يذ  
ما اكلته الدابة من الزرع وقال يضمن من الماء كذا كذا فيقول يضمن بقوله ويضمن صاحبها  
ما عينه المقوم واجاب يضمن قيمة الزرع يوم الاكل لصاحبه والله اعلم وسيجي في كتاب  
الشها وان قول الواحد العدل مقبول في احد عشر مسألة منها المقوم كذا كذا فيقول يضمن  
شيئا وادعى ان قيمته مبلغ كذا فانك المذموم عليه ان يكون ذلك القدر يكفي في اثبات قيمته قد ل  
العدل الواحد كما في المنظومة وشرحها سئل صاحب المصنف عن رجل غرق كلبه على شجرة انسان ففتر  
منه فانكسر رجلها فهل يضمن صاحب الكلب واجاب ظاهرا كلهم عدم الضمان قال في القينة  
صتغيا قل اشركا على غنم آخر فتغرقت وذهبت ولا يدري اين ذهبت لم يضمن ثم علم بعلمه  
سم وقال ان مشي عند الاشئلة معه خطوات يضمن والا فلا انتهى والله اعلم ولو خلى حمار  
الفحل القوي فاهلك حمار آخر فان خلوه في موضع له حق التحلية فيه لا يضمن من القينة في باب  
الجناية على الدابة **شم قم** ثور بعنا واكل الثياب ساق صبي صاحب الثور الحفا في اشجار  
شاب فيقول لصبي حفظ الثور ونحوه ولم يفعل حتى اكل ثوبا منه يضمن وان لم يكن متمكنا من حفظه  
لا يضمن الا اذا مر به منه من القينة في باب ما يستهلك البهايم من الزرع وغيره شدة الدابة على  
الطريق وباعها وقال للمشتري خلتك واياها فخذها ورضي صاحبها فان جنت فالضمان  
على الموقف البايع وان زالت عن موضعها ما لم يحل الربط وتغل من مكانها في داره بقرة او دخل

عليها

عليها آخر بقرة مسها اي غير معتلة باذن صاحبها فقتل الدابة كذا البقرة لا يضمن وان كان بلا اذن  
يضمن او خربقن بطورها في سره انسان فقتل شخصا لا يضمن او دخل غنما او ثورا او فرسا او حمارا في  
زرع او كنم ان سابقا ضمن ما ائلف والا لا وقيل يضمن وان لم يكن سابقا قياسا على العقلة  
المع في باب جناية البهيمة والجناية عليها من كتاب الدنيا **فصل في الجناية على البهيمة** قال  
شاة القصاب فقتل عينا فيها ما نقصها لان المقصود هو اللحم فلا يعتبر الا النقصان وفي  
عين بقرة الجزار وجرح ربع القيمة وكذا في عين الحمار والبغل والفرس وقال الشافعي النقصان  
ايضا اعتبارا بالشاة ولنا ما روي عن النبي م قضى في عين الدابة بربع القيمة وهكذا قضى  
عمر بن من ديات الهداية في باب جناية البهيمة وفي جناية الحسن عن ابيه حنيفة ربعه لو فقاء  
عين برزوان او بغل او حمار عليه ربع قيمته وكذا كل ما يعمل عليه من البقر والابل وما لا يعمل  
عليه ناقص وقال في الجامع الصغير وفي عين بقرة الجزار وجرحه او اصابه ربع القيمة وفي عين  
شاة القصاب ما نقصها والحمل والطيء الدجاجة والكلب ما نقصه من الاحياء شرح المحقق  
في كتاب العصب فقاء عين حمار فعليه ربع قيمته ثم اذا فقاء الاخرى وفاقها معا فجميع القيمة  
ان سلم الجثة وقال في القضاة يجب نصف القيمة بخلاف الادبي من القينة في باب الجناية على  
الدابة قال ولو عصب دابة فقتل رجلها ضمن قيمتها وروى هشام ان اخذها المالك  
لاشئ له وان شاء تركها واخذ القيمة عند ابيه حنيفة كما في الجثة العياض قال الهام من الاحياء  
شرح المحقق في كتاب العصب لو قطع احد قوائم الدابة يضمن جميع قيمتها ذكره الامام الحنفي في  
عصب الاصل وفي عصب القناوي ان لم تكن مأكول اللحم هكذا اما اذا كان مأكول اللحم له الجزار  
اذا كان له قيمة بعد قطع اليد ان شاء سئل اليه وضمنه القيمة وان شاء امسكه وضمن الجاني  
ما نقصه وفي العتب قال ابو حنيفة اذا استهلك حمار الغنم او بغل يقطع يده او يذبحه ان شاء  
صاحبه ضمنه قيمته وسئل اليه وان شاء حبسه لا يضمنه شيئا وعليه الفتوى وفي الحمار اذا لم  
يضمنه ولكن قبل على قد لا يضمنه حنيفة لا يسكل وعلى قد لا يضمنه النقصان بخلاف  
الذبح الجلد والفرس غير مأكول اللحم ولو ضرب رجل حتى صار عرج فهو كالقطع من اللحم  
في باب جناية البهيمة والجناية عليها واذا قطع اذن الدابة او بعينه او قطع ذنبها يضمن  
النقصان واذا استهلك حمار غيره او بغل يقطع يده او رجل او يذبحه ان شاء صاحبه ضمنه  
وسئل اليه وان شاء امسكه ولا يضمنه شيئا وعليه الفتوى من العمدية رجل حلق شعر كفت  
دابة او نتف الشعر من ذنبها فانه يؤجل سنة كما في شعر الادمي فانبت والا يقيم  
مع الشعر ويقوم من غير شعر فيرجع بنقصان ما بينهما من ديات واقعات الحسامي

انما هو في

فقه في

في

قطع

سنة

سنة

مقبول

في

في



بعلامه الموت كذا في ديات الخلاء في الفصل الثالث ومنها ان يكون القتل من بني آدم فلا قسامة  
بهيمة وجمدة في محلة قوم ولا غرم فيها لان لزوم القسامة في نفسها امر ثبت بخلاف القياس لان  
تكرار اليمين غير مشروع واعتبار عدد الجسدين غير معقول ولهذا لم يعتبر في سائر الدعاوى وكذا  
وجوب الدية معها لان اليمين غير معقولة في الشرع جعلت دافعة للاستحقاق بنفسها كما في سائر  
الدعاوى الا اننا عرفنا ذلك بالنصوص في بني آدم خاصة ففي الامريما وراههم على الاصل لم  
تجب القسامة والغرامة في سائر الاموال كذا في البهايم من جبايات البديع في فصل واما شرائط  
وجوب القسامة وان وجد البهيمة او الدابة مقتولة فلا شيء فيها من جبايات الخانية في باب  
الشهادة في الخانية وان قطع عضو او يدا او رجلا من حيوان لا يؤكل ان شاء المالك فتمت القيمة  
وان شاء امسكه ولا يرجع على الغاصب شيء بخلاف ما لو كان المقتول عبدا او امة فقطع يدها  
او رجلها جاز للمالك ان يمسكها ويضمنه النقصان لان الادى لا يصير مستهلكا بقطع اليد والرجل  
من كل وجه واما العوامل فانها تصير مستهلكة بذلك وان قطع العنق من مأكول كالشاة و  
الجوزور في ظاهر الرواية هذا والا لولا ان يضمن جميع القيمة وليس له ان يضمن  
النقصان ويمسك الدابة من محيط الحصى وعلى قول محمد المالك ان يمسك الحمار المذبوح و  
يضمنه النقصان وكذا المقتولع اليد والرجل من الخانية ولو ضرب رجل دابة حتى صارت  
اعرجا فهو كالقطع من العادة ضرب ثور غيره فكس اضلعه ضمن قيمة عند ايه خيفة وعند  
نقصانه وفي بعض النسخ قطع لسان ثور يضمن كمال القيمة لغزاة الاعانة وقيل في قطع لسان الثور  
والحمار يضمن النقصان ولو قتل عين حمار فعليه ربع قيمة ثم اذا فقأ الاخرى او فقأها معا  
فجميع القيمة وقال آخر القضاة يجب نصف القيمة بخلاف الادى ضرب ثور غيره فكس ثلثة اضلعه  
فان هلك قبل ان يقبضه المالك يضمن جميع القيمة اجماعا وان قبضه ولم يهلك يضمن النقصان وان  
هلك فيه فكذلك عندهما وعند ايه خيفة كل القيمة من عصب جاعم القناوى ولو اخرج دابة  
الغير من زرع ولم يسبقها اكثر من ذلك فثلثت واكلها الذئب لا يضمن وان ساقها بعد ما  
اخرجها من زرع فهو ضامن اذا ثلثت ولو وجد دابة في مربيطة فاخرجها ولم يسبقها بعد  
الاخراج فاكلها الذئب ضمن قيمتها من حرارة القناوى في كتاب القيمان في حرج دخل زرع جمل  
غير من را ولا يطبق منه فحسبه حتى يحس صاحب ثم غاب الجمل من الاصل قبل فوجد مكسورا الجمل  
فان لم ينكس فحسبه قالوا لا يضمن وقد قالوا يضمن ما لم يسلم الى صاحبه قالوا في الاغنام  
من جبايات القيمة في آخر باب الخانية على الدابة ضرب حمار غيره فعيبه ضمن ثم زال العيب فله ان  
يرجع بما ضمن من التهمة والقينة قتله نيا واسد الرجل لم يضمن في رواية وفي القرد والكلب

القسمه كذا

القيمة

القيمة

القيمة

القيمة

من من عصب الخانية دية الكلب الملعن اربعون درهما ودية الكلب الماشي خلف الغنم عشرون درهما  
ودية كلب المزارعة قفيزان من الطعام ودية كلب لبيت عشرون درهما من شدة الطحاوي  
**باب دعوى القتل والشهادة فيه** بطل شهادته اهل المحلة بقتل غيرهم يعني اذا ادعى الولي  
على غير اهل المحلة وشهد شاهدان من اهلها لم تقبل عنده خيفة وقالوا تقبل لانهم كانوا بصدا  
ان يصيروا خصما وبطل بدعوى الولي القتل على غيرهم وتقبل شهادتهم كالوكيل بالخصومة اذا  
عزل قبل الخصومة ولانهم خصما بانزالهم قائلين بالتقصير الصاد ومنهم فلو تقبل شهادتهم  
وان خرجوا من الخصومة كالوصي اذا خرج من الوصاية بعد ما قبلها ثم شهدا وعلى احد منهم  
ان يطل شهادتهم على واحد منهم بعد ما ادعى الولي القتل عليه بعينه لان الخصومة قائمة مع  
الكل على ما ذكره والشاهد يدفعها عن نفسه فيكون متهمها من قسامة الدية والعرب سئل عن  
بن بنحيم من قتل وجد في بلدة ولم يعلم قاتله فادعى وليه على جماعة من غير اهل البلدة فشهد  
شاهدان على المدعى عليهم من اهل البلدة هل تقبل عليهم شهادتهم واجاب لا تقبل شهادتهم  
على المدعى عليهم وانه اعلم ثم قال مرة سئل اذا وجد قتل في قرية ولم يعلم قاتله فادعى وليه  
على واحد من اهلها فانكر القتل فشهد عليه جماعة من اهل القرية هل تقبل شهادتهم عليه واجبت  
لا تقبل شهادتهم عليه وانه اعلم واذا ادعى ولي القتل على رجل من غير اهل المحلة كان ذلك  
ابرا منه لاهل المحلة حتى لا تسمع دعواه بعد ذلك بالقتل على اهل المحلة من جبايات الخانية سئل  
عن بن بنحيم اذا وجد المقتول في ارض بلد ولم يعلم قاتله فادعى وليه على بعض اهل البلد انهم  
قتلوه وانكر اهل بلده بعد ذلك الادعى على باقي اهل البلد بذلك ويلزمهم القسامة والدية  
ام يمنع من ذلك الادعى على بعضهم واجاب للورثة المطالبة على باقي اهل البلد ولا يمنع من ذلك  
الدعوى على بعضهم وتلزمهم القسامة والدية بطريقة الشرعي وانه اعلم قلت وبه قد علم ان  
دعوى الولي القتل على بعض اهل البلد لا تكون ابراء منه لاهل البلد بخلاف المحلة فان دعواه  
على بعض اهلها تكون ابراء منه لاهلها كما تقدم من الخانية واما القرية فلو كانت كثيرة فلتكن  
حكم البلد وان كانت صغيرة فلتكن حكم المحلة الا ان يوجد نقل صريح بينهما فبقر عند الفتوى  
اذا وجد القتل في محلة فادعى اهل المحلة انه قتله رجل اخر من محلة اخرى وقاموا بالبينة من  
غير اهل المحلة التي وجد فيها القتل على ذلك الرجل بالقتل ذكره في الاصل ان البينة مقبولة فاذا  
ادعى ولي القتل على ذلك الرجل اخذوه بالدية وان ابرأوه لم يكن للولي عليه حق ولا  
على اهل المحلة شيء جوار وهذه البينة وانما يقتل الدية لغيرهم من الخانية في باب ما يبطل دعوى  
المدعى فان ادعى ولي القتل القتل على صاحب الدار بجب الدية والقسامة على صاحب الدار

قيل وبه في رواية

وبه في رواية

وبه في رواية



وان ادعى في القتل القتل على رجل اخر فله تجب القسامة والدية على صاحب الدار من جاني النار حياية  
في الفصل الحادي عشر واذا شهد الشهود ان ضربه باله جارية فلم ينزل صاحب فراش حتى ينفقه القود  
ان كان عدلا لاتهم شهيد وبالقيل العود لان الجرح الطاهر سبب لز هوق الروح ظاهرا والحكم متى ظهر  
عقب سبب صالح يحال عليه من ديات محيط الخصى في باب الشهادة في القود والقتل واذا شهد  
الشهود انه ضربه فلم ينزل صاحب فراش حتى مات فعليه القود ان كان عدلا ان التاب بالشهادة كالثا  
معانية على ما بيناه من جاني الهداية في باب الشهادة بالقتل **كتاب الديار والمعاقد وما يوجب**  
**القصاص وما لا يوجب** الدية الفديتين من الذهب وعشرة آلاف درهم من الفضة  
ومائة من الابل فقط يعني ان الدية عندنا جنيته لا تكون الا من هذه الاموال الثلاثة وقالوا منها  
ومن البقر ما شاة ومن الغنم الفاشاة ومن الخيل ما شاة كل حلة ثوبان ودية المرأة نصف  
دية الرجل في النفس وما دونها وقد ورد هذا اللفظ موقفا على كرم امر وجهه ومرفوعا الى النبي  
صلى الله عليه وسلم والذي في الدية كالمسلم لقوله عم دية كل ذي عهد في عهده الفدينار ودية قضي  
ابوبكر وعمر من ديات الدر والعرب وكفارهم اى كفارة القتل خطأ وشبه العود عن قود  
فان يجوز عنه اى عن الاعتاق صام شهرين ولا اى متابعها كما ذكر في الفرق قاله تعالى فتمير رقبة  
مؤمنة وشبه العود خطأ وحق القتل وان كان عددا في حق الضرب فتا ولها الآية ولا اطعام فيها  
لان لم يرد به الضر والمقادير لا تجب لاسماعا وصح اعتاق رضيع احد ابويه مسلم لانه مسلم تعالى  
لا العتقين اى لا يعين العتقين في الكفارة يعني ما في بطن لا يجزيه لانه لم تعرف حياته ولا سلامة من ديار  
البحر الربيع ودية المرأة نصف دية الرجل في النفس وما دونها والذي في النساء من والمسلم في الدية  
سواء وقال الشافعي دية اليهودي والنصراني اربعة آلاف درهم ودية المجوسي ثمان مائة درهم  
في النفس والانت والذكر وفي الحنفية وفي العقل وفي التيمم والذوق وفي السمع وفي البصر وفي السان  
وفي الحية خلقت فلم تبنت وشعر الرأس كذلك وفي العينين واليدين والشفتين والحاجبين والجلتين  
والاذنين والاشنين من الحنطين في ثدي المرأة في ثدي المرأة لان فيه نفوت منفعة الارضاع  
يخلو ثدي الرجل لانه ليس فيه نفوت منفعة ولا الحما على الكفا فيجب فيها حكومة عدل وفي حلق المرأة  
كالالدية وفي احدى نصف الدية الدية مرفوع بالابتداء وقد تقدم خبر وهو قول في النفس وفي  
كل واحد من هذه الاشياء نصف الدية كما في العين الواحدة واليد الواحدة ونحوها ثم اشار الى الحكم ما  
يكمن من الاعضاء ارباعا بقوله وفي اشفا العينين وهي جمع شفرة العين بضم السين وهي واحد  
اشفا العين الدية انا قلها ولم تبنت وفي احدى اى احدا لا اشفا ربعها اى ربع الدية لانه  
لا يتعلق بها الجاه على الكفا وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين عشرها عشر الدية لان في قطع

في القود

في القود

في القود

في القود

جميع الاصابع الدية وفي قطع واحدة عشرها القود عم في كل اصبع عشر من الابل والاصابع كلها  
سواء فلو تعذر الزيادة فيها وما ازال الاصبع التي فيها مفاصل وهو جمع مفصل فكل واحد من اصابع  
المفاصل ثلث دية الاصبع لانه ثلثها فدية الاصبع الذي فيجب في احد المفاصل ثلث الالف ونقصها  
اى نصف دية الاصبع لو كان فيها مفصلان كالابهام وفي كل سن من الانسان خمس من الابل و  
خمسائة درهم وتجب دية كاملة في كل عضو ذهب نفقة يضرب ضارب كيد شلت بالضرع  
ذهب منوهها بالضرع وصلب لقطع ماؤه لانها منفعة كاملة مقصودة وهي منفعة النسل وتجب  
حكومة عدل بالثوب وعضو ذهب نفقة ان لم يكن فيه جمال كاليد اشلى وارشفه كامله ان كافي جمال  
كالاذن الشاحصة وقد تقدم شرحه وفي المجتبى عشر من الانسان يجب بكل واحد منها كمال الدية  
العقل وشعر الرأس بخلق او ينبت فلم ينبت والالف والثلث والحنطة والصلب الكسر واذا انقطع  
ماؤه واذا سلس بول وفي الدبر اذا طعمه فله بمسك الطعام والذكر وعشرة اخرى يجب في كل اثنين  
منها الدية الحاجبان والعينان والاذنان الشاحصتان وجمعها والشفة والحنطة واليدان والرجلان  
والاشنين والاشنين قال الناطق وانما تجب الدية في المالبين اذا استاصلها بحيث لم يبق على عظم  
الدرك شئ والا تحكومة عدل وكذا لو انقطع فرج المرأة من الحايض حتى وصل الى العظم فكل واحد  
نصف الدية انتهى الكل من ديات المنع والدرهم الشرعي اربعة عشر قيراطا وكل قيراط خمس شعرات  
وهذا تقدير عمره وبه يعمل الى هذا الآن والدية تقسم على ورثة القتل بقدر سهامهم من ديات  
المحيط اى رجل فعمل بانسان فعلا ان مائة فعليه دية واحدة وان عاش فعليه اربع ديات  
الجواب ان هذا رجل صبت على رجل ما حيا فذ هب سمعه وبصره وشعره وعقله فعليه اربع ديات  
ان عاش ودية واحدة ان مات من ديات شر الوهيانية ودية العبد قيمة فان بلغت هي اى  
القيمة ودية الحر وبلغت قيمة الامة ودية الحره تنقص من كل من دية العبد ودية الامة لو بلغت  
دية الحره هي عشرة آلاف ودية الحره هي خمسة آلاف عشرة مرفوع على انه نائب الفاعل ونقص  
مبنى المنقول هذا عندها قال ابو يوسف تجب قيمة بالغة ما بلغت لما روى عن عمر وعلى وابن  
عمره او جوا في قتل العبد قيمة بالغة ما بلغت وبه قالت الثلثة ولها ما روى عن ابن مسعود  
هكذا القول وهو ارجح مما رواه عن عمر وعلى وابن عمر لان فيه ذكر المقدار وهو مما لا يهتدى اليه  
العقل وليس فيما روى عن عمر ذلك بل فيه قياس سائر الاموال من تبلغ قيمة بالغة ما بلغت و  
كان هو على انهم قالوا بالرى ومثله لا يعارض ما هو بمنزلة السموم من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ديات المنع في فصل في الجانية على العبد ولو وجد العبد قتلا في دار مولاه فلا شئ فيه من ديات  
الجانية وعمد المبني والمجنون خطأ ودية على عاقلة ولا كفارة فيه ولا حرمان ورث والمعنوه

في القود

في القود

في القود

في القود

في القود

في القود



كالمجنون من ديات المثلثة فصل في القود في النجاس ولا يدخل صبي وامرأة ومجنون في العاقلة اذا لم يتأمر ولا يعقل كافر عن مسلم وبعبارة لا يعقل مسلم عن كافر لعدم التأمر واذا لم يكن للقاتل عاقلة فالدية في بيت المال وعليه الفتوى كما في البرازية وهو الصحيح كما في الحامية اذا كان مسلما اما اذا كان كافرا فلا ومن له وارث معروف مطلقا اي سواء كان بعيدا او قريبا لا يعقل بيت المال وهو الصحيح كما في الحامية ولا عاقلة للجمع به جزم من اخصر وفي مختصر وقال في الخلاصة لو كان الرجل من الجمع عن شتم الائمة الخلدانية ان الائمة اختلفوا فيه قال بعضهم لا عاقلة لاهل الجمع وهاهنا اختيار الفقيه ابي جعفر قال وبه كان يفتي الشيخ الامام ظهير الدين المرعشي وفي الحامية ذكر الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الخلدانية وقال هذا فصل اختلف فيه المتأخرون قال بعضهم لا عاقلة للجمع وهو قول الفقيه ابي بكر البجلي وابي جعفر الهندواني لان الجمع لم يحفظوا اسماهم فلا يتأمر من فيما بينهم وليس لهم ديون وتخل الحامية عن العرف بخلاف القياس في حق العرب فانهم لم يضيغوا اسماهم ويتأمر من فيما بينهم فلا يلحق بهم الجمع وقال بعضهم للجمع عند التأمر والمقاتلة مع البعض لاهل البعض بخلاف الساكنة والصغار من يبيع ويخونهم فاذا قتل واحد خطاء ووجبت الدية فاهل محلة القاتل ورثا عاقلة وكذلك طلب العلم وهو اختيار شمس الائمة الخلدانية وكثير من المتأخرين قالوا وكان الشيخ الامام الاجل الاساتذة وظهر الدين المرعشي يأخذ بقول الفقيه ابي جعفر لان العبرة للتأمر واجتماع الساكنة وطلب العلم ونحوهم لا يكتفى بالتأمر فلا يلزمهم التحمل عن غيرهم انتهى وفي المجتبى صبي وامرأة ففقا عليها فالدية في ماله دون مال ابيه وبه افتى الفقيه ابو بكر وابو جعفر وظهر الدين المرعشي لا يرون للجمع عواقب والمناصب ان التأمر اصل في هذا الباب ومعنى التأمر ان اذ هو امر قاموا معه في قيامته وان كان مشاهرا من اهل الديون والعشيرة والمحلة والسوق فالعاقلة اهل الديون ثم العشيرة ثم اهل المحلة وقال الناطقي فان لم يكن له عاقلة فماله يؤدي كل سنة ثلثة دراهم واربعة قلت وهذا حسن لا بد من حفظه فقد رأيت في كثير من المواضع انه يجب الدية في ماله ثلث سنين قايما زمانا بخلاف رزم لا تكون الا في ما الجاهل اذا كان من اهل قرية او محلة يتأمر من لان العشائر قد هنت ورحمة التأمر بينهم قد رفعت وبيت المال قد انهدم فتعين ان تجب في ماله انتهى من المجمع وكما المعقل المثلثة عمد وخطاء وشبه عمد فالعمد ما تعذر فيه بالسيف والسيك والجدد المحدد وغير المحدد وفيه القصاص ولا يتخل الكفارة والدية على العاقلة والخطا هو الذي قصد ان يرمى حيدا فاصاب انسانا او قصدا يرمى حريا او مريدا فاصاب مسلما فينه الكفارة على القاتل والدية على عاقلة القاتل واما شبه العمد هو ان يقتل بغير سلك كالسوط والحجر والوكز والخطا فيه

القتل

القتل

القتل

القتل

الدية

الدية المغلظة على عاقلة وعليه الكفارة وفي ظاهر الرواية في الجريد وما يشبهه الجريد كالنحاس والشمع والرياح والذهب الفضة لا يشترط الجرح لوجوب القصاص من ديات الحامية وفي المجزئ يقتل الذكر بالانثى والانثى بالذكر والحرب العبد والعبد بالحرب والمسلم بالكافر الذي يؤدي الجزية ويجرى عليه احكام الاسلام ولا يقتل المسلم بالمشرك ولا يقتل والذبول ولا جرح من قبل الرجال والنساء وان علا وبولد الولد وان سفل ويقتل الولد بالوالد والوالدة بالوالدة ولا يقتل المولى بعبد مملوك بعينه وكله ويقتل سليم الجوارح بناقص الاطراف والبالغ العاقل بالصبي والمجنون ويقتل الجماعة بالواحد والواحد بالجماعة قصاصا ولا يجب مع القود شي من المال ولا قصاص من الاحرار والعبيد ولا بين الذكور والاناث فيما دونه النفس وليس للصبي والمجنون عمد وهو خطاء منها القاصي اذا قضي بالقصاص على القاتل فقبل ان يدفع الى القاتل حتى القاتل لا قصاص عليه استحسانا وبجبه عليه الدية وان جرح بعد الدفع يقتل من جرح ويغني اذا قتل انسانا في حال الاقامة يقتل كالصحيح من جنائات الخلاصة ويقتل الذكر بالانثى والانثى بالذكر والحرب العبد والعبد بالحرب والمسلم بالكافر الذي يؤدي الجزية ويجرى عليه احكام الاسلام من جنائات خزانة العناوي ولا يقتل المولى بعبد مملوك كله وبعضه ويقتل سلمة الاطراف بناقص الاطراف والبالغ العاقل بالصبي والمجنون ويقتل الجماعة بالفرء وبعبارة قصاصا واحدا ولا يقتل والذبول ولا جرح من قبل الرجال والنساء وان علا وبولد الولد وان سفل ولا والدة بولدها ولا جرح من قبل الاب والام وان علت او سفلت من جنائات البرزخية ففي ما دون النفس يعتبر المساواة في البدن فلا يقطع اليمنى باليسرى ولا اليسرى باليمنى ولا المصمى بالشدة ولا يد المرأة بيد الرجل ولا يد الرجل بيد المرأة ولا يد العبد بيد العبد من جنائات الحامية وفي اليد من الرجلين لا يواخذ اليمنى الا باليمنى ولا اليسرى الا باليسرى وكذلك في الاصابع لا يواخذ شي من الاعضاء الا بمثل السبابة اليمنى بمثلها وفي الزراع حكمه عند الامام وان من العضد والرجل من الخذف فصف الدية وما فوق الكعب والقدم ينزع من جنائات البرازية ولا قصاص من العبد والحرب في الاطراف بخلاف النفس ونحوه بخلاف الجرح والدم يقد على الزنوة الا بمعين فعلى السيد ان يوصيه بخلاف الجرح ولا جزية عليه ولا بدخل في القصاص من الاشياء في احكام العبد ولو قطع يد رجل عمدا فاقص منه ثم مات المقصود له عن القطع يقتل القاطع من جنائات خزانة العناوي وقصير اليد والاصابع ومن قطعت يده فأت بعد ما اقصر له من القاطع قتل قاطعه من جنائات المثلثة في قطع يد رجل سلك صاحب المخرج عن رجله عدا فقتل احدها الاخر عدا فقتل القصاص من يثبت للبرء يستوفيه من غيره الاخر واجبا

القتل

القتل

القتل



ظاهر كلامهم ان السيد علي قتل عبده الآخر لتصر بحكمه بان مستحق القصاص من يستحق ميراثه على فرا  
 الله تعالى تدخل فيه الزوجة وكذا الولد والله اعلم **فصل في الشجاعة** ويختص الشجاعة بما يكون  
 بالوجه والرأس لغيرها وما يكون بغيرها اي بغير الوجه والرأس فحجاجة اي شجاعة والحكم مرتب على  
 الحقيقة في الصحيح حتى لو تحقق في غيرهما كالساق والصدر يجب حكومة العدل ذكر مسكين وهي اي  
 الشجاعة عشرة من ديات المنيح في فصل النجاة لا قود في الشجاعة الا في الموضحة عددا وهي التي توضح العظم  
 اي تبيته لا مكان اعتبار المساواة فيها بانه يسير غيرهما بالمسار ثم يتخذ حديدة بقدره كما يقطع بها  
 مقدار ما قطع وفي ظاهر الرواية يجب القصاص فيما دونها اي في الموضع في الاصل وهو الاصبع لا مكان  
 اعتبار المساواة فيه اي بما ذكر في الموضحة ذكره الذيل وفيها خطأ نصف عشر الدية وفيها شتم  
 عشرها وهي التي تكسر العظم والمنقلة عشرها ونصف عشرها وهي التي تنقل العظم بعد الكسر والامة وهي  
 التي تصل الى ام الدماغ لم يذكرها محمد لان النفس لا تنقطع بعدها عادة فيكون قتلها من الشجاعة والكلام  
 فيها والخائفة وهي التي تصل الى الجوف ثلثها كل ذلك ثبت بالحديث وفي جايقة نفذت الى الجانب الآخر  
 ثلثها لانها لا يكسر في كذا حكم ولا نجاها فيقتل وفي الحارصة هو ما عطف عليه خبر لقوله الثاني  
 حكومة عدل وهي بالحجارة الملهمة التي تخر من الجلد اي تحترق ولا تخر في الدم والدائمة بالعين للمهل  
 وهي التي تظهر الدم ولا تسيل بل تجتمع في موضع الجراحة كالدوم في العين والدائمة وهي التي تسيل  
 والباصفة وهي التي تنضج الجلد اي تقطعه والمناوحة وهي التي تأخذ في اللحم وتقطعه والسمحاق  
 وهي التي تنصل الى الجوف برفقة بين اللحم وعظم الرأس تسمى سمحاقا حكومة عدل لا ليس فيها ارش  
 مقدرة شرعا ولا يمكن اهدارها فتجب حكومة عدل وهو ما تقدم من ابراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز  
 فبين بقوله الحكومة فيقدم عدل بل هذا الاثر ثم معه فقدر التفاوت بين القيمتين من الدية  
 وهو الحكومة فيفرض ان هذا المربع قيمة بل هذا الاثر الف درهم ومعه تسع مائة فالنفاة  
 بينهما مائة درهم وهو عشر الالف فيؤخذ هذا النفاة من الدية وهي عشرة الالف درهم بعد  
 فعشرها الف درهم فهو حكومة العدل وبه يفتي احتراز عما ذكر الكرخي انه ينظر مقدار هذه  
 الشجاعة من الموضحة فيجب بقدره كل من نصف عشر الدية من ديات الدرهم والفرس ثم هذه الشجاعة  
 يختص بالوجه والرأس وما كان في غير الوجه والرأس يسمى جراحة والحكم مرتب على الحقيقة  
 في الصحيح حتى لو تحقق في غيرهما كالباق واليد لا يكون فيها ارش مقدرة وانما تجب حكومة  
 عدل لان هذا التقدير هو ما ورد فيما يختص بهما ولا انما ورد الحكم فيها بمعنى الشين الذي  
 يلحقه ببقاء اثر الجراحة والشين تختص بما يظهر منها في الغالب وهو العضوان هذان لا  
 سواهما من شجاعة الهداية واختلفوا في تفسير حكومة عدل قال بعضهم ينظر الى المعنى عليه انه لو

الشجاعة

الشجاعة

الشجاعة

الشجاعة

اية البيضا

الشجاعة

الشجاعة

الشجاعة

كان مملوكا لم ينقص من قيمته هذا الجناية ان كان ينقص عشر قيمته في الحرجب عشر دية وعلى هذا  
 الاعتبار في النصف والثلث ونحو ذلك وقال بعضهم ينظر الى ما يحتاج في هذا من النفقة واجرة  
 الطبيب في حكومة عدل وقال بعضهم ينظر الى اذنه جراحة لها ارش مقدرة وهي الموضحة فان كان  
 هذه الجراحة نصف الموضحة فيجب نصف ارش الموضحة قالوا في الفتوى على الاول من جناية الجناية  
 قال صاحب المنيح وفي الشجاعة التي ليس فيها حد مقدرة والجراحة انما تجب فيها حكومة العدل اذ ان  
 اثر الجراحة اما اذا لم يبق اثرها فيجب على الشبان والجراح من الادوية على قول محمد المفتي به كما  
 في البرزانية وقد افق بهذا ذكرنا في الجناية انتهى وفي اصابع اليد الواحدة نصف دية لان في  
 كل اصبع عشر من الابل المار وينافى فيكون في المنة خمس مائة وهو النصف ولان في قطع الاصابع  
 تغرب منفعة البطش وهو الموجب على مائة ولو مع الكف ومع نصف ساعد نصف دية وحكمة  
 عدل اي اذا قطع الكف مع نصف الساعد فيجب نصف الدية وحكومة عدل نصف الدية في الكف والاصابع  
 والحكومة في نصف الساعد وهو قول ابي حنيفة ومحمد ورواية عن ابي يوسف وفي قطع كف وفيها  
 اصبع او اصبعين عشرها وخمسها ولا شيء في الكف اي اذا كان في الكف اصبع او اصبعان فقطعها يجب  
 عشر الدية في الاصبع الواحدة وخمسها في الاصبعين ولا يجب في الكف شيء وهذا عند ابي حنيفة وقالوا  
 ينظر الى ارش الكف والارش ما فيها من الاصابع فيجب اكثر ويدخل القليل في الكثير لان الجمع بين الاثنين  
 معتذر اجماعا وفي الاصبع الزائدة وعين العبيد ذكره ولان ان لم يعلم صحة ينظر في العين و  
 حركة في الذكر وكلام في اللسان حكومة عدل وهو مرفوع بالابتداء وجز مقدم قوله في الاثر  
 الزائدة وما بعده عطف على ما في الاصبع الزائدة فلو عدم تعلق الجائها واما البقية فلو لم المقصود  
 من هذه الاعضاء منافعتها فاذا جهل وجود المنفعة لا تجب الدية الكاملة بالشك فتجب حكومة عدل  
 وعند الثلاثة تجب دية كاملة الا اذا عرفت انها غير صحيحة واما اذا عرفت صحة هذه الاعضاء يكون  
 حكمهم البالغ في الخطأ والعدا ثابت ذلك بالبيضة او باقرار الجاني وان انكر ولم تقم به بيضة فا  
 فالقول قول الجاني وكذا اذا قال لا اعرف صحته لا يجزئ عليه الارش كما ملوا الا بالبيضة ودخل ارش  
 موضحة اذ هبت عقله وشعر رأسه في الدية يعني اذا شج رجلا موضحة فذ هب عقله وشعر رأسه  
 ولم يثبت ودخل ارش الموضحة في الدية لان فوات العقل يطل جميع منفعة الاعضاء اذ لا ينفع بذه  
 ضاركا اذا وضحه فمات وان ذهب جمعه وبصر او نطقه لانه لو شجعه موضحة فذ هب احد  
 هذه الاشياء لا يدخل ارش الموضحة في ارش واحد منها لان كل منها جناية في نفسها والنفس والمنفعة  
 مختصة به فاشبه الاعضاء المختلفة بخلة العقل لان نفقة عايد الجميع الاعضاء كما قال في الجوه  
 هذا اذا لم يحصل من الجناية موت اما اذا حصل سقط الارش ويكون على الجاني الدية اذا كانت

اية البيضا

الشجاعة

الشجاعة

الشجاعة



الجناية خطأ فعلى عاقلة وان كانت عمدا ففي ماله وكذا في ثلث سنين سواء وجبت على العاقلة او في ماله ولا قد ان ذهبت عنه بل الدية فيها في الموضحة والعين الدية وهذا عند حيفة وقال في الموضحة القصاص في العين الدية ولا يقطع اصبع شرجا واصبع قطع مفصلة الاعلى من مفصل الاصابع فقتل ما بقي من الاصابع بل يجب دية المفصل ويجب الحكمة فيما بقي ولا قصاص ايضا بغير نصف سن اسوة باقيا بل يجب كل دية السن اى لا قصاص في الكل مطلقا عند حيفة وقال لا يجب القصاص في الموضحة والدية في العين كما تقدم وكذا اذا قطع اصبعاً فقتل اخرى يجنبها يقتصر الاول ويجوز لغيره الاخرى وعنده لم يجب القصاص في العضوين يجب شرج كل واحد منهما كما ملأ وان عضوا واحداً بان قطع الاصبع من المفصل الاعلى فقتل ما بقي منها يكتفى بارتش واحد لم يستقم بما بقي وان كان يستقم به تجب دية المقطوع وتجب حكمة عدل في الباقي بالاجماع وكذا اذا كسر نصف السن واسوة ما بقي واصغر او احرر تجب دية السن كل بالاجماع والاصل عنده ان الفعل الواحد اذا اوجب في البعض سقط القصاص سواء كان عضوين او عضواً واحداً ويجوز ارتش على من اقاد سن اخر ثم بنت اى بنت سن من اقاد فاعلم انه اقاد بغير حق وكان واجبا ان يستأجره اى ينظر ويسمى ثم يقتل ولما كان بغير حق ينبغي ان يجب القصاص لكن سقط للشبهة فيجوز ارتش او قلمها فدية المقتولة الى مكانها وبنت عليها العزم يعني يجب على الفاعل تمام الارش اذا ارتش المقتولة صاحبها الى مكانها وبنت عليها العزم لان هذا لا يعتد به اذ العود لا تعوق لكن قال شيخ الاسلام هذا اذا لم تعد الى حالتها الاولى بعد البتات في المنفعة والجماع واما اذا عادت فلا شيء عليه كالوئيت وكذا اذا نال اى ومثل ما تقدم من حكم السن حكم الاذن فلو قطع اذنه فالصحة فالتحت يجب على الفاعل ارتشها لانها لا تعود الى مكانها ان قطعت اى السن فبت مكانها اخرى فانه يسقط الارش عنه وهذا عند حيفة وقال اعلى الارش كما ملأ لان الجناية وقعت موجبة له والذي بنت نعمة مبتدأة من الله تعالى فصار كالوئيت ما لسان فحصل للمتلقي على ما لآخر والاب حيفة ان الجناية قد زالت معنى وهذا الوقوع سن صبي فبت مكانها اخرى لا يلزمه شيء بالاجماع وعنه ايه يوسف انه تجب حكمة عدل لوجود المالم الحاصل هذا اذا بنت مثل الاول وان بنت معوجة فعليه حكمة عدل عند حيفة ولو بنت الى النصف فعليه نصف الارش ضرب سن اسنان فمخرت سنانا حرا يظهر ارتش فعله ولو سقطت سنة واختلفا قبل الحول فالقول للمضرب بغير الناجل بخلافه اذا شجعة موصعة ثم جاء وقد صارت منفصلة حيث يكون القول للضارب لان الموضحة لا تورث الخلفه والتخريكي يورث السقوط ولو اختلفا بعد الحول كان القول للضارب لانه منكر وقد قضى الاجل الذي ضرب للسن ولم يسقط فلا شيء على الضارب ولو اسودت بالضرب او احرمت او اضررت يجب لارتش كل من والجمال ولا يجنب فيه القصاص لما قلنا فاما وجب في الاسود ونحوه كمال الارش ولم يفرق بين

سن و سن

سن و سن وقال لا ينبغي ان يفصل بين الاضراس التي لا ترى وبين العوارض التي ترى فيجب الاول حكومة على اذالم يفت به منفعة المضع وان قاتل بجيب الارش كله وفي الثاني بجيب وشكله كيف ما كان الفجر الحما وان اضررت بجيبها حكومة عدل وقال في جيبها ارتش السن كما ملأ لان الصفة تورث في تقويت الجنا كالسنة ولان الصفة لا توجب تقويت الجنا ولا تقويت المنفعة فان الصفة لون السن في اصل الخلقة في بعض الناس او التخم شجرة او التخم حرمه حاصل ذلك بضرب ولم يبق له اثر فانه لا شيء فيه وهذا قول ابيه حيفة وقال ابو يوسف ارش المالم وهي حكمة عدل لان الشئ الموجه ان زال فالالم الحاصل لم يزل وقال محمد بن علي الطيب ذلك لزمه بفعله وكان اخذ ذلك من ماله واعطاه الطبيب لابقاد جرحه الا بعد بريته وقال الشافعي يقتصر منه في الحال ان الموجه قد تحقق فلا يؤخر كافي القصاص في النفس ولنا ما روى لاحمان يري الى النفس فظهر ان قتل فلا يعلم انه جرحه الا بالبري فيستقر به وعنده الصبي والمجنون خطأ وعلى عاقلة الدية ولا كفارة ولا حرمان ارتش والمعتوه كالصبي وقال الشافعي عدا عدا فقتل الدية في ماله صبي ضرب سن صبي فان ارتشها ينظر بلوغ المضر به ان بلغ ولم يبت بجنا على عاقلة الدية ولو من العزم ففي ماله كذا في الخلافة وقد تقدم في كتاب الديانة هو المختار الكل من ديات المخرج في فصل الشجاج قلت وقد وقفت على فتوى بخط شيخ الاسلام مولانا محمد الشهابي ينهايه صغرهما المجنون اذا قتل رجلا هل تجب دية على عاقلة ام في ماله واجاب بيج في ماله وبهذا علم ان الفتوى في زماننا على ما اجاب به فاما عند الفتوى **باب القسامة** ميت به جرح او انت ضرب او خنق او خروج دم من اذنه او عينه وجرح في محلة او وجد بدنه او كثر او نصفه مع رأس يعني وجد جميع اعضاءه كتحلة او وجد بدنه باو رأس او وجد اكثر من اى اجاب كان او نصفه مشتقاً بالطول واما ان وجد اقل من نصفه ولو مع الرأس لان هذا حكم عرفي بالفتوى وقد ورد في البدن ولكن لاكثر حكم الكل فاجربنا على احكامه تعظيماً للادى كذا في الهداية ولم يعلم قاتله قديمه لانه لو كان قاتله معلوما تعلق الحق به وسقط القسامة كما في شرع المجنون الملك وغيره فاذ عرفت القتل على اهلها اى المحلة او ادعى على بعضهم اى بعض اهل المحلة حلف بخسور رجلا ثم يختار هم الولد بالله ما قلناه ولا علمنا له قاتله هذا على سبيل الحكاية عن الجميع اما عند اللطف فيختار كل واحد منهم بالله ما قلت ولا علمت له قاتله ولا يجمع معه غيره في اسناد نفى القتل لانه يجوز ان يكون قاتله وحده وينفى بلفظ الجميع ان يكون قاتله مع الجماعة وكذا العلم فانه يجوز هو ان يكون هو عالماً بالقتل وحده وينفى ان يكون غيره عالماً به ولا يعكس لانه اذا قتل مع غيره كان قاتله ولهذا يفتل كل منها قصاصاً هذا ان بدت ما في البداية لا الاولى ثم قضى على اهلها بالدية اى بدية قاتله واللام تقوم مقام ضمير يعود الى المبتدأ وهو ميت هذا عندنا خلافاً للشافعي

ولو اضررت

ت

على الصبي والمجنون خطأ وعلى غيره ارتش  
لارده على من ارتشها او على من قتلها  
على عاقلة وحال من ارتشها غير خطا او  
م الرزق والرزق من بيت بيت



ولما بينت على المدعي واليمين على منكر اليمين عندنا يظهر القتل لغيرهم عن اليمين الكاذبة فينبغي ويجب  
القصاص من ان حلفوا حصل البراءة عن القصاص وانما تجب الدية لوجود القتل بين اظهرهم وانهم جميع  
بين الدية والقصاص في حديث رواه سهل وحديث رواه ابن زياد بن مريم وكذا جمع عمر رضي  
ان وقت المدعى بقتل عدو وان وقت المدعى بخطا فعلى من قتلهم قال في شرح المجموع لا يكره في  
الذخيرة لو حلفوا غرموا الدية وان تكلموا بحسب حتى يحلفوا وهذا في دعوى العدم اما في الخطاء  
فيقتضى بالدية على قتلهم كذا في الحاشية انتهى وان لم يتم العذر كره الحلف عليهم ليم حسمين مينا  
لان الحسمين واجب بالنقض فتجوز قامة ما امكن ولا يشترط فيه الوقوف على القادة فيما ثبت بالنقض  
وان تم العذر دارا والوقت تكرار لا ايمان كان العذر كاملا فاراد الولي ان يكره على احدهم  
فليس ذلك ومن نكل منهم اي من الذين تعزبت عليهم اليمين حسم حتى يحلف لان اليمين فيه مستحق  
لذاته تعظيما لامر الله ولهذا يجمع بين اليمين والدية بخلاف النكول في الاموال لان اليمين فيه يدل  
على اصل حقه وهذا اذا ادعى القتل على جميع اهل المحلة او البعض بغير عيانهم والدعوى في العدم  
والخطا سواء ولما ادعى على احد منهم بعينه ان قتل وليه عمدا كان خطا فذكر كذا الجواب في اطلاق  
الجواب في الكتاب وهكذا ذكره في المبسوط ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد لان الصبي  
المجنون ليسا من اهل اليمين والمأة والعبد ليسا من اهل النفر واليمين على اهلها ولا قسامة ولا  
دية في ميت لانه ليس بقتل لان القتل عرفا هو قاتل الحياة بسبب مباشرة الحيوان ما حلف الله  
والغرامة تتبع قتل العبد وسيلوم من فيه وانته او دبر او ذكره لان الدم يخرج من هذه  
الكتاب عاده بالحق او العرافة ونحوها وكذا من ذكره او نصف منه او ولا قسامة في نصف  
من ميت شق طول او قل منه او من النصف ولو كان معه امر ما هو اقل من النصف الرأس  
بخلاف ما لو كان النصف مع الرأس واكثر بدونه كما تقدم او على رقبته الميت حية ملقوبة لان  
الظاهر ان ما مات بها ذكره في البرازية وما تم حلقه كغيره قال في المجتبى ولو وجد فيهم جنين او  
سقط ليس به اثر الضرب فلا شيء على اهل المحلة فان كان به اثر الضرب وهو قيام الخلق وجبت  
القسامة والدية عليهم لان الظاهر ان تمام الخلق ينفصل حيا وان كان ناقصا لخلق فلا شيء  
عليهم لانه ينفصل ميتا فان ادعى الولي على احد من غيرهم اي غير اهل المحلة سقطت القسامة  
وان ادعى الولي على معين منهم اي من اهل المحلة لا امر لا سقطت القسامة واطلاق الكتاب يدل على ذلك  
وعن ابي يوسف في غير رواية الاصول ان القسامة والدية تسقط عن الباقي من اهل المحلة و  
يقال للولي انكر بينة فان قال لا يستخلف المدعى عليه مينا واحدة وروى ابن مبرك عن ابي جعفر  
مثله ووجه ان القياس ياباه لاحتمال وجود القتل من غيرهم وانما عرف بالغير اذا كان في

اليمين على منكر  
الدين

لا قسامة  
الميت

في الجنين

مكانه المدعي عليهم وفيما رواه بن علي اصل القياس لان دعواه اي على هذا القياس ابراه الحجت  
ادعى مع من قتل فصار كما اذا ادعى القتل على واحد من غيرهم فانه تسقط القسامة ولا قسامة  
حجت القسامة والدية على اهل المحلة لانه لا فصل في اطلاق النصوص بين دعوى مدعي وادعى عليه  
طالما النصوص لا بالقياس بخلاف ما اذا ادعى على واحد من غيرهم لعله منهم لانه ليس فيه نفس فلو اوجبنا  
لا وجبنا بالقياس وهو منع ثم حكم فلكان ثبت ما اذا كان له بينة وان لم يكن له بينة فالحلف  
بيننا واحدة واذا حلف فلا دية على احد هذا لان مدعي عليه معين من غير اهل المحلة فكيف  
يجب عليهم دية اذا حلف بخلاف ما اذا كان منهم فلو تسقط القسامة ولا الدية فيجب عليهم لانه  
ليس بقسامة لانعدام النقص والاعتناء القياس ثم ان خلاف برئ وان نكل ففي دعوى المال ثبت  
وفي دعوى القصاص فهو على الاختلاف الذي تقرر في كتاب الدعوى قبل على ذلك مما ساق  
ان قال ابن اوكاب قد ثبت على عاقلة دون اهل المحلة لانه في يد فصار كما اذا كان في ذاه  
ولو اجتمع فيها سائق وقائد وراكب فالمدعي عليهم جميعا وان وصلته لم يكن الدية عليهم لان القتل  
فانهم دون اهل المحلة فصار كما اذا وجد في دارهم ولا يشترط ان يكونوا مالكين للدار بل بخلاف  
الدار والفرق ان تدين المذنب اليهم وان لم يكونوا مالكين لها وتدين الدار الى مالكها وان لم يكن  
ساكن فيها وقبل القسامة والدية على مالك الدار فعلى هذا لا فرق بينها وبين الدار وان لم يكن  
معا احد بالدية والقسامة على اهل المحلة الذين وجد فيهم القتل على الدابة لان وجوده في  
الدابة كوجوده في الموضع الذي فيه الدابة وان مرت دابة عليها اي على الدابة التي عليها  
القتل فتدين قريتين فعلى اقربهما لما روي انه عدم امر في قتل وجد بين قريتين بان يذبح  
فوجد الى احدهما اقرب بشره فقتل عليه بالقسامة بشره سماع الصوت منهم والا لا ولم يقيد  
في اكثر بذلك لكن قال في شرحه الزيلعي قيل هذا محمول على ما اذا كانوا بحيث يسمع منهم الصوت  
واما اذا كانوا بحيث لا يسمع منهم الصوت فلا يدين عليهم لانهم اذا كانوا بحيث يسمع منهم الصوت  
يمكنهم الصوت فينبغون الى التقصير في النقرة وان كانوا بحيث لا يسمع منهم الصوت لا يمكنهم فلا  
ينبغيون الى التقصير في النقرة انتهى ويرى حال الحكم الذي وجد فيه القتل فان كان مملوكا  
وجب القسامة على المالك والدية على عاقلة ثم وان مباحا لكنه في ايدي المسلمين يجب الدية في بيت  
المال ولو وجد في امر رجل الى جانب قرية ليس صاحب الارض منها فهي عليه اي على صاحب  
الارض لا على اهلها وان وجد في دار انسان فعليه القسامة والدية على عاقلة لان الدار  
في يده ويتصرفها قلته وعي اي الدية والقسامة على اهل الحطة دون السكا والمشرين وهذا  
عند ابي حنيفة ومحمد واهل الحطة هم الذين خطهم الامام وقسم الاراضي بخط اليمين انفسا

في الدعوى  
على منكر

لا فرق بين الدابة  
وبين المالك

سواء كان  
القتل



وقال ابو يوسف الكل مشتركون لان الضمان انما يجب بترك الحفظ من لدولة الحفظ ولهذا  
جعلوا مقصرين جنانية وللاية الحفظ باعتبار الكون فيه استواء فيه فصار كالدار المشتركة  
بين واحد من اهل الخطه وبين المشتري ولو كان الخطه نائبا في التقديم لما شاركه المشتري  
ولمهما ان صاحب الخطه هو المحقق بنصرة البقعة في العرف فيجوز بعدتها لان الدية  
القتالية بسببها فان باع كلهم فعلى المشتري ان لم يوجد واحد من اهل الخطه فعلى المشتري  
وهذا بالاجماع لان الولاية انتقلت اليهم لزوال من يقدم عليهم عندهما وعندها يوفى  
حصلت لهم الولاية لزوال من يراهم الكل من ديات المخ في باب القسامة سئل ابو شعور  
العماد عن رجل اجاز داره اليه زيد وسكن فيها زيدا مدة ثم وجد قتيلا ولم يعلم قاتله فربما يجب  
دية على اهل محلة او على مالكا للدار واجاب المجيب على مالكا للدار ان لم ينسب قتلها ولا يجب على اهل محلة  
المقتول ان يقر بالقتل او انزل في بيت رجل فوجد قتيلا ولم يعلم قاتله وكان البيت في يده من قبله  
ولم يكن مالكا ساكنا معه فيه حيث لا يجب القسامة والدية على مالكا فالحاصل ان من استأجر دارا  
منزلا او حائزا او وجد قتيلا حال كونه من قتلته في يده سواء كان المنزل او الحائز وقضا او ملكا  
فموت حكم من وجد قتيلا في ملكه فيجوز ان يفتل نفسه وكان هدر او ينفق وهذا قول ابي يوسف  
والقضاء ما مورون على العمل بهذا القول حتى لو حكم الحاكم بخلافه لا ينفذ حكمه قال ابو حنيفة  
وعنده ابي يوسف لا يلزم على المالك لان ولاية التدبير يكون بالسكنى كما يكون بالملك انتهى وفي باب  
القسامة من العور والعمور ولا يدخل السكان يعني المشاجرين والمستعيرين مع المالك في القسامة  
عند ابي حنيفة وعند غيره وقال ابو يوسف عليهم جميعا لان ولاية التدبير يكون بالسكنى كما يكون بالملك  
الا يري ان النبي صلعم جعل القسامة والدية على اليهود وان كانوا ساكنا بغيره ولم يمان المالك  
هو المحقق بنصرة البقعة لا السكان انتهى قال صاحب الخ منسلة عن قتل وجد في دار مستأجرة  
ولم يعلم قاتله فدية هل تجب على مالكا ام على مستأجرها المتصرف فاجبت على قوله ما يجب على مالكا  
وعلى قول ابي يوسف المفتى به يجب على مستأجرها المتصرف والعمل بهذا الآن والله اعلم وان وجد  
القتل في دار لنفسه فالدية على عاقلة ورثة اى تدعى عاقلة ورثة هذا عند ابي حنيفة فان الدار  
حال ظهور القتل الورثة فعلى عاقلهم وعندها وزفر لاشي فيه وبه يفتى كما في شرح من لا يخفى  
وقال في شرح الوقاية والحق هذا لان الدار في يد محال ظهور القتل فيجعل كانه قتل نفسه وكان  
هدرا وان كان الدار للورثة فالعاقلة انما يجتنبون ما يجب عليهم بتحقيقه ولم يمكن الايجاب على  
الورثة لورثة انتهى قلت قوله وان كان للورثة الى آخره جازا عن قول الاعظم فان الدار حال  
ظهور القتل للورثة وتخليصه ان الدية لو وجبت على مالكا للدار التي وجد القتل فيها وهو الوارث

لا دية على مالكا  
لا دية على مستأجر  
لا دية على مالكا  
لا دية على مستأجر  
لا دية على مالكا  
لا دية على مستأجر

لا دية

في زعم الاعظم ولا يستحق دية المورث الا وارثه فيلزم ان يجب على الوارث الوارث وهو متنع انتهى  
من ديات المخ في باب القسامة سئل ابو شعور العماد عن رجل ساكن مع زوجته في دار  
موقوفه على جهة بن وجد الساكن فيها قتيلا ولم يعلم قاتله فما الحكم فيه واجاب المجيب حكم من وجد  
في ملكه قتيلا ولا شيء فيه والحكام ما مورون من قبل السلطان على العمل بهذا القول والله اعلم فان  
ادعى الى القتل القتل على صاحب الدار يجب الدية والقسامة على صاحب الدار وان ادعى الى القتل  
القتل على رجل آخر فلا تجب القسامة والدية على صاحب الدار من جنائات النيات وخالها في الفصل  
الحادي عشر في السراية لو من رجل في محلة فاصابه سهم او حجر ولا يدري من اى موضع اصابه  
ومات من ذلك فعلى اهل المحلة القسامة والدية قتل وجد في دار صبي ومعتوه فالقسامة والدية  
على عاقله حال وجد قتل في دار ذمي كبرت عليه خمسمائيا فان حلف تجب الدية في ماله الا اذا  
كان ذميا قاتلا فمما بينهم في قتل على العاقلة انتهى والسلم في تكرير اليمين كالذمي وفي الخا فيه  
وان وجد البهيمة او الدابة مقتولة فلا شيء فيها وان وجد المكاتب والمذبر وام الولد قتيلا  
في محلة وجبت القسامة والقيمة على عاقلهم في ثلث سنين ولو وجد العبد قتيلا في دار مولاه  
فلا شيء فيه الا ان يكون عليه دين في كانت القيمة على مولاه لغرمائه حالة كاله قتل المولى ولو وجد  
المكاتب قتيلا في دار مولاه كانت قيمته على المولى مؤجلة في ثلث سنين يعفى منها كتابته ويحكم  
بحريته وما بقى يكون ميراثا عنه لو غنم ولو وجد الرجل قتيلا في دار عبده المأذون كآ القسامة  
والدية على عاقلة المولى كانه العبد مديونا ولم يكن ولو وجد الحر قتيلا في دار ابنه او امه او  
المراة في دار بن وجها ففيه القسامة والدية على العاقلة وكما يجزم من الميراث انتهى فان وجد  
القتل في دار بين قوم لبعض اكثر من بعض فدى على الرأس كما في الشفعة وان بيعت الدار ولم  
تقبض اى لم تقبض الدار المبيعة حتى وجد فيها قتيلا فعلى عاقلة البائع اى دية وقسامة على  
عاقلة البائع وفي البيع بخيار على عاقلة ذى اليد القسامة والدية في هذا عند ابي حنيفة وقال لا  
ان لم يكن فيه خيار فهو على عاقلة المشتري وان كان فيه خيار فعلى عاقلة الذي يصير والفلك على من  
فيها من الرقاب والملا حين لانه في ايديهم فيستوى المالك وغيره فيما على قول ابي يوسف فظاهر  
لانه كان يسوى في الدار السكا والملا والفرد لهما ان الفلك ينقل ويحول فيكون في اليد  
فتعبر فيها اليد دون المالك كما في الدابة بخلاف العاقلة لانه لا ينقل وكذا العجلة اذا وجد فيها قتيلا  
حكمها كما تقدم بيان من حكم الفلك في مسجد محلة وشايعها اى شارع المحلة احترق من النار  
الا اعظم كاسية على اهلها امر المحلة لانهم احق الناس بالدية برفق وسوق ملوك على الملاك وفي  
غيره اى غير الملاك والثار اعظم والسجن والجامع لا قسامة لان المقصود بها نفى تهمة القتل

قتل وعبد ذمي  
او معتوه  
لا دية على مالكا  
لا دية على مستأجر  
لا دية على مالكا  
لا دية على مستأجر

لا قسامة في  
ان اعظم



وذلك لا يتحقق في حق الكل والدية على بيت المال لان الغرم بالغنم اعلم ان الطريق تقسم ابتداء الى قسمين احدهما طريق خاص وهو ما يختص بواحد والكثير ويكون له مدخل لا يخرج والآخر طريق عام وهو ما لا يختص بواحد والكثير ويكون له مدخل ويخرج وتسمى هذا بالشارع وهو ايضا قسمان احدهما شارع المحلة وهو ما يكون للمد ر فيه اكثر اهل المحلة وقد يكون لغيرهم ايضا وهذا ما قاله في النافع والآخر الشارع الاعظم وهو ما يكون من جميع الطوائف فيه على السوية كالطريق الواسعة في الاسواق وخارج البلدان وهذا ما قاله في الهداية ومن وجد في الجامع والشارع اعظم فلا قسامة فيه هكذا حقيقة من لا يخرج في شره وقال هكذا يجيب يعلم هذا المقام حتى تندفع الشبهة ثم انما تجب الدية فيما ذكر من الشارع الاعظم واليهج والجامع على بيت المال اذ كان نائيا بعيدا عن المحلات والايمان لم يكن نائيا عنها بل كان قريبا منها فعلى اهل المحلات الدية والدية والقسامة وانما قد نأى بما ذكر وان خلا عنه المتون لما انه مصر به في غالب الفتاوى والشرع قال الزيلعي في شره اكثر في شره قوله وفي مسجد محلة على اهلها والجامع والشارع لا قسامة والدية على بيت المال لان التدبير في مسجد المحلة اليهم والجامع والشارع للعامة ثم بحث وقال بجدة الاسواق المملوكة لاهلها والتي في المحلة والمساجد التي فيها حيث يجتمع النعمان فيها على اهل المحلة او على المالكين على الاقل الذي هنا لانها محفوظة بحفظ اربابها او بحفظ اهل المحلة انتهى ونحوه في النزاهة وقال الاكل في العناية قال في النهاية وانما اراد ان يكون نائيا عن المحلة اما الاسواق التي تكون في المحلة فهي محفوظة بحفظ اهل المحلة فتكون القسامة والدية على اهل المحلة وكذا في السوق النائية اذ كان من يسكنها في الليالي او كان لاحد فيها دار مملوكة تكون القسامة والدية عليه لانه يلزمه صيانة ذلك الموضع فيوصف بالتقصير فيجب عليه موجب التقصير انتهى قلت وقد انفي بوجوبها على اهل المحلة شيخ الاسلام ابو السحر العماد مفتي الديار الرومية وقال وانما تكون على بيت المال فيما اذ كان الشارع نائيا عن المحلة نفس على ذلك في شروح الهداية وعامة كتب الفتاوى من ديات الحج في باب القسامة قلت وقد رسل ابو السحر العماد عن تفصيل هذه المسئلة وكتب بخطه وفي الموضع التي وجد في احدها قتل وجبت الدية على بيت المال كالشارع الاعظم والاسواق العامة والاراضي العشيرة والاوقاف العامة انما تجب الدية على بيت المال اذ كانت تلك الموضع بعيدة عن مساكن الناس بحيث لا يسمع الصوت منهم اما اذ كانت قريبة بها بحيث يسمع الصوت منهم فالدية على اهلها مساكنهم وان كانت متساوية فهي على سكانها جميعا واما الجامع فقد استثنى منها بحيث هدر دم من وجد فيه قتلا مطلقا ويهدر دم يبطل دم الغنم وليس فيه قود ولا عقل لو وجد في برية او وسط الغزات لانه الغزات ليس في يد

الطريق

قريب

لا

لا

لا

لا

لا

ولا

ولا في ملكه اذ كان يمر به الماء وكذا البرية لا يدر احد فيها ولا ملك فيها ما وجد من الغنم بخلاف ما اذ كان النهر صغيرا بحيث يستحق به الشفعة بينه بقوله وفي نهر صغير على اهلها لا يختص اهلها بقيام بدعهم عليه فتكون القسامة والدية عليهم ولو كانت البرية مملوكة لاحد او كانت قريبة من القرية بحيث يسمع منها الصوت يجيب على المالك وعلى اهل القرية ذكره الزيلعي في تبين اكثر وغيره ولو كان الغنم محبسا بالشط فعلى اهل القرية من ذلك الموضع لان الشط في ايديهم يسقون منه ويورون ذواتهم وكانوا اخض بنصرته من غيرهم فيكون ضمان الحبس فيه عليهم لانه كالموضع بالشط اذ كان يصل صوات اهل الارض والقرى اليه والايمان لم يصل صواته اليه لا يجيب على اهل القرية وبشره في الخاتمة حيث قال ولو كان الغنم محبسا في جانب من النهر كانت القسامة والدية على اهل الارض والقرى الى الموضع الذي احبس فيه الغنم اذ كان يصل صوات اهل الارض والقرى اليه والاقل ولو وجد الغنم في فلاة فليس فيه شيء قال اكثر في هذا الموضع ذلك الموضع الذي وجد فيه قريبا من العرانة فان كان قريبا بحيث يبلغ صوات اهل العرانة الى ذلك الموضع فهو عليهم انتهى فان التقى قوم بالسيف فاجلوا من قتلوا عن قتل فظهر في موضع اجتماعهم قتل فعلى اهل المحلة القسامة والدية لان الغنم بين اظهريهم والحفظ عليهم الا ان يدعى الولي على اولئك او يدعى على معين منهم فلم يكن على اهل المحلة ولا على اولئك حتى تقوم البينة لان مجرد الدعوى لا يثبت الحق عليهم ويستقط عزا اهل المحلة لان قولهم حجة عليهم ومن جرح في حق قتل من ذلك الحي بنفي اذ اشر حققات فالدية والقسامة على كل من ادعى عنده حيفة اعتبار الجرح وقال ابو يوسف لا شيء عليه اعتبار الميت ولو ان رجلا معه جرح به رفق حمل انسان الى اهله فقتل يوما او يومين ثم مات لم يقض الحامل في قول ابي يوسف وفي قياسه قد لا به حيفة يقض كذا في المجتبى وفي رجلين بل وثالث وجد احدهما قتيلا فمن الاخر دية عند ابي يوسف خلا فالحمد فانه لا يقض عندنا لاحتمال انه قتل نفسه ولا به يوسف ان الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه وفي قتل قرية لامرأة كثر الخلاف عليها وتدرى عاقبتها عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف القسامة ايضا على العاقلة لانها على اهل القرية والمرة ليست منها فاشتهت الصبي ولما ان القسامة تقى الزمة والتهمة من المرأة بحقيقة ولو وجد في ارض موقوفة او دار موقوفة على ارباب معلومة فالقسامة والدية على اربابها لان تدبير اليهم وان كانت الارض والدار موقوفة على المسجد فهو كالدور وجد في مسجد ذكره الزيلعي في تبين اكثر وذكر في الترجية ايضا قلت والتقييد يكون الا بالبر الموقوفة عليهم معلوم لا يخرج غير المعلومين كالوكان وقفا على الفقهاء فان الظاهر ان الدية تكون في بيت المال لانه يكون من جملة ما اعتد لمصالح المسلمين فاشبه بالجامع ولم ار من صرح به ولو وجد في معسكر فلا غير مملوكة حتى

الطريق

قريب

لا

لا

لا

لا

لا



الحجبة والفسطاط على من يسكنها وفي خارجها الحجة والفسطاط ان ساكنها خارجها قبيل  
فعل ميلة وجدر الفيل فيها ولورين القبيلين كان حكم كابين القريتين وقد مر بيان ولورين لواجلة  
مختلفين فعلى اهل العسكر كلهم لانهم لما نزلوا حلة صارت الامكنة كلها بمنزلة محلة واحدة منسوبة  
اليهم ولو كانت الارض التي نزل فيها العسكر مملوكة فعلى الملاك القسامة والدية بالاجماع ولو  
وجد في قرية لايتام لم يكن على الايتام قسامة وعلى عاقلتهم القسامة والدية لانهم ليسوا من اهل  
اليمين ولو كان فيهم مدرك فعلى القسامة والدية لان المدرك من اهل اليمين ذكره في الولول الحجة  
من ديات الملح في باب القسامة سئل شيخ الاسلام مؤلفا ما مدعى كيفية سماع الفتوى واجاب صوته  
ان ينادى رجل بالفتوى الا على قائما في مكان الفيل فامى موضع سماع سكانه المنادى قال دية  
عليهم والله اعلم ان من قتله للصوم في بيته ولم يعلم له قاتل معين منهم لعدم وجودهم فانه  
لا قسامة ولا دية على احد وهذا قد علم ان قاتل للصوم وان لم يثبت عليهم لغرضهم فليحفظ  
هذا فان الناس عنها غافلون من صلوة الملح في باب الشهادة وان لم يكن في ملكه بان وجد في حياض  
فسطاط فعلى من يسكن الحياض او الفسطاط القسامة والدية لان صاحب الحجبة احضر بموضع الحجبة من  
اهل العسكر بمنزلة صاحب الدار مع اهل المحلة ثم القسامة على صاحب الدار اذا وجد فيها قاتل  
لا على اهل المحلة كذا هيئاته جبايا البدائع واذا وجد قاتل في محلة خربت ليس فيها احد وبقرتها  
محلة عامرة فيها انسا كثر تجب القسامة والدية على اهل المحلة العامة لانها اقرب اليه من ديات  
محيط الحرم في باب القسامة اذا جماعه بينهم قرابة ولا يدري ايتهم مات او لا كما اذا غرقوا  
في السفينة معا او وقعوا في النار دفعة او قتلوا في المعركة ولم يعلم التقدم والتأخر في موتهم  
جعلوا كائهم ماتوا معا فمال كل واحد منهم لورثة الاحياء ولا يرث بعض هؤلاء الاموات  
من بعض هذا هو المختار عندنا ومرة الزوجه ياخذون مهرها من تركتها زوجها وان ماتا  
او قتلوا معا ولا يدري ايتهم مات اولان المهر دين بخلاف الميراث من التناثر خايبه في الفصل  
الحادي والثلاثين كذا في السراجية وشرحها **كتاب الوقف** هو حبس العين على ملك الوقف  
والصدق بالمنفعة عند ابيه حنيفه وعند ما هو حبسها امر العين على حكم مكرهه ثمة وصرف  
منفعتها على من احب وشرطه شرط سائر التبعات من كونه حرا بالغا عاقلا وان يكون  
متجرا غير علق والمكبرين ول امر ملك العين الموقوفة بزول عن ملك الوقف بقضاء القاضي  
المولى من قبل السلطان بلزوم الوقف من غير ان ينقل الى ملكا احد وهذا المعنى للزوم بالقضا  
متفق عليه لانه قضاء في محل الاجتهاد فينفذ وطريق القضاء كافي الخايبه ان يسلم الوقف ما  
وقفه للموتى ثم يريد ان يرجع عنه وينازعه بعلته عدم اللزوم ويختص الى القاضي فيفتى

بمقتضى الشرع

سئل عن الميراث

اذا مات جماعة

في وقت واحد

في الوقف

بلزوم

بلزوم انتهى وبالموت اذا علق به اى بالموت فانه يلزم ان كان قال اذا مات فقد وقفت دارك  
على كذا ثم مات صحيح ولزم ان خرب من الثلث ان الوصية بالمعروض جائزة كالوصية بالمنافع و  
يكون ذلك المثلث في باقها حكما فيصدق عنه دائما وان لم يخرب منه جاز بقدر الثلث وبقي الباقي  
اليه ان يظهر له مال آخر او يجيز الورثة وان لم يظهر ولم يجيز واقسم الغلة بينهما ان لا تأخذها للوقف  
والثلثان الورثة وقول او بالموت اذا علق به اشارة الى ان مجرد التعليق بالموت لا يفيد زوال  
الملك بل لابد من الموت بعد التعليق ليعتدوا بخيار صاحب الهداية نقلا عن الامام الاعظم للزوم  
في المعلق بموته حيث قال الان يحكم به حاكم او بعلقه بموته فيقول اذا مات فقد وقفت دارك على كذا  
ثم نقل منقول الاعظم عن القدر وقال وهذا في حكم الحاكم صحيح لانه قضاء في فضل بمقتضى فيه  
اما في تعليقه بالموت فالصحيح انه لا يزل ملكه الا ان يتصدق بماله فمؤثرا فيلزم ان انتهى وبقول  
وقفتها في حياته وبعد وفاته مؤثرا فانه جائز عندهم لكن عند ابيه حنيفه ما دام حيا كان  
هذا نذرا بالتصدق بالعدة فكان عليه الوفا بالنذر ولان يرجع عنه ولو لم يرجع حتى مات  
جان من الثلث ويكون سبيل سبيل من اوصى بخدمة عبده لاسان فان الخدمة يكون للموصى له  
والريقة على ملك الحاكم اذا مات الموصى بالخدمة يصير العبد ميراثا لورثة الحاكم الا ان في الوقف  
لا يتصور انقطاع الموصى لهم فتشاهد هذه الوصية ولا يتم الوقف حتى يقبض ويعبرن ويجعل  
اخره الجهة لا تنقطع هذا بيا لشرائطه الخاصة على قول محمد فانه يلزم عند ابيه يوسف لان بمنزلة  
الاعناق بجبايا سقاط الملك وعند محمد لا بد من التسليم الى المولى والاقران والتأبير وفي الخلاصة  
ومشايخ يلج يفتون بقول ابيه يوسف وقال صدر الشهيد والفتوى على قول محمد وفي فتح القدير  
قول ابيه يوسف وجه عند المحققين وقوله المينة الفتوى على قول ابيه يوسف وهذا قول مشايخ  
يلج واما البخاريون فاخذوا بقول محمد وفي شرع الوقاية وشرع مناهضه جعل الفتوى  
على قول ابيه يوسف وفي الخايبه في كثير من المواضع صرح بان الفتوى على قول محمد وفي شرع الكثر  
بمؤنا زين بن نجيم قال فالخاضعان التراجع قد اختلف والاخذ بقول ابيه يوسف اجو ط و  
اسهل وكذا قال في المحيط ومشايخنا اخذوا بقول ابيه يوسف ترجيحاً للناس في الوقف انتهى  
واذا وقت امر الوقف بطل امر بطل الوقف فاذا تم ولزم لا يملك اى لا يكون ملكا لصاحب  
ولا يملك ولا يعار ولا يرهن ولا يقسم الا عند ما اذا كانت امر بين القسمة بين الوقف والمالك  
اى اذا قضى قاض بجواز وقف المشاع ونفذ قضاؤه وصار متفقا عليه كسائر المختلفات لان  
الموقوف عليهم لما ان القسمة تم بين واقران لا يسع وتلك فيجوز ولا انها يسع معنى شتمها على  
الاقران والمداولة من وقف الملح والوقف على ثلثة اوجه اما ان يكون في الصيغة وفي المرض

الوقف

الوقف



او وقف بعد الموت بان علق الوقف بموت فاما كان في الصحة فالقبض والا فمات يكون شرط الصحة كالموت  
وما كان بعد موت فلا فرائض بشرط الصحة لانه وصية الا انه يعتبر من الثلث وما كان في المرض فحكمه  
حكم الوقف في الصحة وان كان يعتبر من الثلث كالموت في المرض يعتبر من الثلث ويشترط فيه ما يشترط  
في الهبة من القبض والا فرائض كذلك الوقف في المرض والصحيح ان وقف المريض مرض الموت بمنزلة  
المباشرة في الصحة حتى لا يمنع الارث ولا يتعلق به الزوم كالعارية الا ان يقول في حيوة وبعد  
وفاته في يكون لازما اذ كان مؤثرا ويصير لا بد كغير الموصى له بالخبرة في لزوم الوصية بعد  
الموت من وقف حرارة المقيمين الوقف في مرض الموت كالهبة فيه فيعتبر من الثلث ويشترط فيه  
ما يشترط فيها من القبض والا فرائض فان خرج من الثلث واجازته الوارث نفذ في الكل والابطال  
في الزيادة على الثلث وان اجاز بعض دون البعض جاز بقدر ما اجاز به وبطل الباقي الا ان  
يظهر للثبوت ما لا يخرج فينفذ في الكل كذا في الحائنة من وقف الدار والدار مريض وقف داره  
عليه دين محيط بما له فانه يباع الدار وينفق الوقف كالواشترى داره وقفها ثم جاء  
الشئع كان له ان يأخذ الدار بالشفعة من وقف حرارة العتاة وفي الذخيرة رجل عليه دين  
ولم يصنع تساو عشرة آلاف درهم فوقفها وشرط غلاتها لنفسه قصدا منه لما طلة وشهد  
الشهود على فلاسه جاز الوقف وجازت الشهادة اما جواز الوقف فلمصا دفعة ملكه وجواز  
الوقف مع هذا الشرط قول ابي يوسف واما جواز الشهادة فلا نها صدق لان الرقبة خرجت  
عن ملكه فان فضل شيء من قوته من هذه الغلة فللغلام ان يأخذوه من الغلة بقيت  
على ملكه من وقف نفع الراسائل من وقف داره وعليه ديون بحيث يماله فانه يبيع الدار  
وينفق الوقف واما الوقف المدين المصحيح عليه ديون بحيث يماله فان وقفه لازم لا ينقصه  
ارباب الديون اذ كان قبل الحجر بالاتفاق لانه لم يتعلق حقهم بالعين في حال صحته كما في فتح  
القدير بقرينة ما وافق الوسائل معن بالذخيرة من وقف معين المفق على جواز المستقنى  
شرط الواقف يجب اتباعه لقولهم شرط الواقف كغير الشارع في وجوب العارية وفي المفهوم و  
الدلالة كالميتا والشرع الا في مسائل الاولى بشرط ان القاضي لا يعزل الناظر فله عزل غير الاهل  
الثانية بشرط ان لا يوجر وقفه اكثر من سنة والناس لا يرجعون في استيجار سنة او كان في  
الزيادة نفع الفقراء فللقاضي المخالفة دون الناظر الثالثة لو شرط ان يقرأ على قبره فالقنين  
باطل الرابعة بشرط ان يتصدق بقا ضل الغلة على من يسأل في مسجد كذا كل يوم لم يراع شرطه  
فللقائم التصديق على سائل غير ذلك المسجد وخارج المسجد وعلى من لا يسأل الحائنة لو شرط المستحقين  
خبرا ولما كل يوم فللقائم ان يدفع القيمة من النقد وفي موضع آخر لهم طلب الفعل واخذ القيمة

في الوقف

في الوقف

في الوقف

في الوقف

في الوقف

في الوقف

في الوقف

السابعة تجوز الزيادة من القاضي على معلوم الامام اذ كان لا يكتفي وكان عالما بقية السابعة  
شرط الواقف عدم الاستبدال فللقاضي الاستبدال اذ كان اصله لا يجوز للقاضي عزل الناظر  
المشروط له بل بخيانة ولو عزل لا يصير الثاني متوليا كذا في فصول العاوي من وقف الاستبانه  
في الفن الثاني سئل صاحب المنح عن دار موقوفة على مسجد اذ القاضي ان يستبدلها بدارهم و  
يشترى بها عقارا مكانها هل له ذلك ويكون وقفا ام لا والحال ان استبدالها بالدارهم اكثر نفعا  
واجاب لا يرد في ذلك مفوض الى القاضي فاذا رأى المصلحة الظاهرة في ذلك للوقف وفعل جاز  
وانه اعلم وهذا على رأي القاضي ابي يوسف قال في العتاة والراجحة الاستبدال اذا تعين بان  
كان الموقوف لا يستفيع به ونعم من يرغب فيه ويعطى بدله ارضا او دارا لها ريع يعوق نفقه على  
جهة الوقف فالاستبدال في هذه الصورة قول ابي يوسف ومحمد وان كان للوقف ريع ولكن  
يرغب شخص في استبدال اعطى مكانه بدلا اكثر ريعا منه في سوق صفة احسن من سوق صفة الوقف  
جاز عند القاضي ابي يوسف والعمل عليه والا فلا يجوز انتهى وفي شرح النظم الوهبيا معنى بالخط  
وقاضها وغيرهما قال وروى عن محمد ما هو فوق هذا فانه قال ان ضعفت الارض للموقوفة  
عن الاستغلال فالقيم يجدها بغيرها ارضا اخرى هي انفع للفقراء واكثر ريعا فقد جاز استبدال  
الارض بالارض وفي التمه عن هشام عن محمد والوقف اذا صار بحيث لا يستفيع به المساكين فللقاضي  
ان يبيعه ويشترى بغيره وليس كذلك للقاضي وفي السير الكبير ان استبدال الوقف باطل الا في  
رواية عن ابي يوسف وذكر في المحيط سئل عن ائمة الجلالة اذا تعطلت اوقاف المسجد وتعذر  
استعمالها هل للمتولي ان يبيعها ويشترى مكانها اخرى قال نعم قيل فانه لم تعطل ولكنه يوزن  
بتمتها ما هو خير منها قال لا ذلك من المشايخ من لم يجوز بيع الوقف تعطل ولم يتعطل وكذا  
لم يجوز الاستبدال بالوقف انتهى وقد تقدم ان العمل على قول ابي يوسف والله اعلم سئل صاحب  
البحر عن رجل وقف وقفا على نفسه ثم على اولاده واولاد اولاده واولاد اولاده طبقة  
بعد طبقة فهل قوله طبقة بعد طبقة يكون معينا للترتيب في الوقع العطف بكلمة ثم حتى لا  
تستحق الطبقة السفلى شيئا مع وجود بعض الطبقة العليا ام لا واما مات احد اصحاب الطبقة  
العليا عن اولاد هل ينتقل نصيب الهم ام لا واجاب نعم يكون قوله طبقة بعد طبقة معينا  
لترتيب بمنزلة كلمة ثم حتى لا تستحق الطبقة السفلى شيئا مع وجود بعض الطبقة العليا كما نص  
عليه في الحائنة اما اذا مات احد اصحاب الطبقة العليا عن اولاد فلو ينتقل نصيب الهم  
بقا احد من اصحاب الطبقة العليا الا ان يشترط الواقف انتقال نصيب الهم في اصل الوقف وان  
شرط ذلك يجب اتباعه كما في نفع الوسائل والله اعلم قال في الحائنة رجل قال وقف ارضي

وصية في الذخيرة والاولاد وغيرها بان  
القاضي اذا قف فرائض المسجد بغير شرط  
الواقف لم يحل للقاضي ذلك ولم يحل للفقير  
تداول المعلوم انتهى وبه علم حرمة احد  
الوظائف بالاوقاف بالاولاد لان المسجد  
مع احتياج الفقراء لم يجوز تقريته لانها  
استيجار فرائض بل تقريته بغيره من  
الوظائف لا يحل بالاولاد وبه علم ايضاً  
احداث المراتب بالاوقاف بالاولاد وقف  
سكت عن تقرير القاضي المراتب بالاوقاف  
فاجبت ان كان من وقف مشروط للفقراء  
فالتقرير صحيح كذا ليس بل لازم ولنا قول  
العرف الغيرة وقطع الاول الا اذا حكم القاضي  
بعدم تقرير غيره في يلزم كما اذا وقف القاضي  
وغيره وان لم يكن من وقف الفقراء لم يصح ولم  
يحل وكذا ان كان من وقف الفقراء وقدر  
لم يملك نصيبا من الاوقاف في الفن الاول

وقف







وقف الكتب



ولم يجوز محمد بن سلة وهو ضعيف من وقف المتع أما وقف المتع فمعدوم لا يجوز وعليه الفتوى  
من المجلد في الفصل الثاني وقف الغلما والجواري على مصالح الرباط يجوز ولون وج الحاكم جارية الوقف  
يجوز وعبد لا يجوز لأنه يعزى عليه المهر والنفقة ولون وج عبد الوقف من أمة الوقف لا يجوز  
من وقف البرارية في الفصل الثالث وقف البرارية وقف الغلما والجواري على مصالح الرباط يجوز  
انتهى قال شيخنا في بحر ويمكن الحاكم الدواب إليها بحيث يظهر المصالح بها ويحصل مقصود الوقف  
وقد سبق من قبلنا في شريعة سيدنا سليمان م من وقف المتع وفي الحاكم قال أبو حنيفة إذا  
وقف ما لا يلبس القنطرة ولا صلوات الطرق والحضر القبول أو لاتخاذ السقاياء أو لشراء الأكفأ  
لفقراء المسلمين لا يجوز ولا لاجل المساجد جاز لأن العادة لم تجر بهذا بخلاف ما إذا وقف لاجل  
المساجد فإنه جاز لجرى العرف به من وقف المتع في الفصل الثالث سئل صاحب المتع عن مسجد  
خرب وذهب غالب انقاضه واستغنى عنه أهل المحلة وبقر به مسجد فهل يصرف بقية انقاضه  
إليه وأجاب الأمر في ذلك يرجع إلى القاضي قال في القنية حوضا ومسجدا خربا وتفرق الناس  
عنه فللقاضي أن يصرف أوقافه إلى مسجد آخر وحوض آخر وفيها أيضا إذا خرب أحد المسجدين  
في قرية واحدة فللقاضي صرف خشيته إلى عمارة الأخر إذا لم يعلم بآية ولا وارثه وإن علم بصرف  
هو بنفسه إن شاء وفي الخاتمة المسجد إذا خرب واستغنى عنه أهل القرية فرفع ذلك إلى القاضي  
وباع الخشب وصرف الثمن إلى مسجد آخر جاز وأما علم سئل بن بيجم عن المسجد إذا خرب  
ليس له ما يعمر به هل يصرف بانقاضه مسجد آخر وأجاب أن يعرف بآية أو وارثه لاخذ الانقاض  
والانقاع بها وإن لم يعرف فيعمر به مسجد آخر والله أعلم أقول هذا قضاء بقول محمد ما عند  
أبي حنيفة وأبي يوسف فلا يعود إلى ملك البائس ويبقى مسجد الهدا وفي الحاكم الفتوى وعليه  
الفتوى وقد رجع صاحب هذه الفتاوى في بحر ورر وعزاه يوسف مثله كذا فإنه تصرف  
انقاضه إلى مسجد آخر كما في الاستأصال علم وقفهم ولم يزل من الغلة ما يمكن عمارة الوقف  
به بطل الوقف ورجع بعض البنا إلى الوقف إن كان حيا وإلى الورث إن كان ميتا قال الصدر  
الشهيد في الفتاوى فيه وفي جنس هذه المسائل نظروا على هذا حانوت الوقف أحرق السوق و  
الحانوت وصار مجال لا ينفع ولا يستاجر بشئ البتة يجوز من الوقفية من وقف المتع في الفصل  
الحامس متولى بني في عرصته الوقف فهو بني البناء يكون للوقف قصص غلة إلى مصارف الوقف  
إن بناء من مال الوقف ومال نفسه ونزاه للوقف ولم ينو شيئا وإن بنى لنفسه واشتد عليه  
كان له من المتولى بنفسه والأجنبي إذا بنى ولم ينو شيئا فله ذلك وإن نوى كونه للوقف كان  
وقفا كذا العز بن يعقوب كذا البناء في جميع ما ذكرنا من وقف الدرر والعرب وفصل ببيع شرط

وقف المتع

وقف الغلما والجواري

الوقف المتولى إذا بنى في عرصته الوقف إن كان من مال الوقف يكون للوقف وكذا من مال نفسه  
لكن إذا بنى للوقف فإن بنى لنفسه إن شهد كان له وإن بنى ولم ينو شيئا كان للوقف بخلاف الأجنبي  
من وقف المتع في الفصل الرابع لا يكره من بين المسجد بالبحر والساج والذهب بمال البائس  
وأما المتولى فيضمن قيمة ما بنى به إذا فعل ذلك من مال الوقف من الدرر والعرب في باب  
نفسه الصلوة المتولى لو اتفق على الوقف من مال نفسه لم يرجع وأن لم يشترط وذكر في المنقطة  
أنه إن شرط الرجوع وألا فلا كالوصي من العادة في الفصل السابع والعشرين متولى الوقف إذا  
تقبل أرض الوقف لنفسه من نفسه لا يجوز لأن الواحد لا يتولى في العقد إلا إذا قبلها من القاضي  
نفسه فتم العقد باثنين من وقف عينة الفناوى في فصل تصرفات العوام وليس للمتولى إبداع  
مال الوقف والمسجد الآمن في عياله ولا أقراضه ولو أقرض ضمن وكذا المستقرض من جامع الفصل  
الأا إذا أقرض المتولى بأذن القاضي فإنه لا يضمن لأن القاضي لا يقرض من مال المسجد فكان أمرا  
شرعيا من قضاء الأتباع في الفن الثاني وفي القنية طالب القيم أهل المحلة أن يقرض من مال  
المسجد للأمام فإنه فامره القاضي به فأقرضه ثم مات الإمام مطلقا لا يضمن القيم انتهى لأنه لا  
يضمن بالأقراض بأذن القاضي لأن القاضي لا يقرض من مال المسجد فكان أمرا شرعيا هكذا قرئ  
شيخنا في فوائده من القضاء من وقف المتع الناظر إذا ما جهل مال البد فإنه يضمن بخلاف  
غلات الوقف كما في الخاتمة ويستفاد من قولهم هذا أنه يضمن في جواب واقعة الفتوى وهو أن  
المتولى مات مجهولا للبدناية الموقوفة على جهة بر على قول من جاز ذلك من ودعية المتع و  
المتبرع لا يجبر على تمام ما تبرع به إلا ترى أن الوكيل بالبيع والشراء أو الطلاق إذا لم  
لا يجبر على ذلك من وقف محيط البرهان من أعطى رايه في عمارة المسجد ومباحة بيعه بغير  
الهيئة وأن لم يصح بطريق الوقف من جامع الفصولين في الفصل الثالث عشر رجل قال جرت  
له من السراج في المسجد ولم يزد على هذا صارت الحجرة وقفا للمسجد كما قال حتى لو أراد أن يرجع  
لا يمكنه بعد ما سلم إلى المتولى على ما اخترنا للفتوى وليس للمتولى أن يصرف إلى غير الدهن لأنه  
جعلها وقفا على دين المسجد من وقف واقعات الحاشي وأبواب من بيضاء من غلة أوقاف  
المسجد إن كان فيه مصلحة بأن يكون اسم القوم لأنه من جملة عمارته ومصلحته وإن لم يكن فيه  
مصلحة بأن كان أهل المسجد يسمعون الأذان بغير منارة فلا يجوز من وقف محيط الشخصي  
قيل باب تصرف الموقوف ولو قال إن مت من مرضي هذا فقد وقفت أرضي ثم إن برأ من مرضه  
فأراد أن يرجع وبيعها له ذلك ولو مات من مرضه لا يصير قفا وتعلق الوقف بالشرط لا يصح  
وذكر ضمن الأئمة الشخصي في آخر وقفه يصح وفي القدر ويرى إذا علق الوقف بموته صح بأن قال

لا يكره من بين

وقف الغلما والجواري

الموتى من وقف إلى التبرع القيم  
من وقف إلى حفظ المسجد والفتوى  
كانت من المتولى وهو يبيع بفعل يؤول  
المتولى طر فوط من زاد

لا بأس ببناء  
من غلة الوقف



اذا تمت فقد وقفت دارى على كذا من حرانة الفناوى في وقف المشغول والمشاغ وذكر في الفناوى  
الظهيرية قال والوقف متى كان على الارباب وارادوا القسمة لا يقسم ومنه في المحيط وذكر في الخلاصة  
واجتمعوا على ان الكل لو كان وقفا على الارباب فارادوا القسمة لا يقسم من انفع الوسائل في مسائل  
الوقف ولو باع المتولى دار الوقف وقبض الثمن ثم عزله القاضي ونصب غيره فاسترد الثاني الوقف  
من المشتري بحكم القاضي بحسب اجرة ما سكن فيها لانها معدة للاجرة وهذا بناء على قول المتأخرين  
من وقف الاسعاف في باب في الوقف الباطل ولا يصح ان يرهن القيمة الوقف بدين لا يدين منه  
تعتيل فلو رهن القيمة دارا من الوقف وسكن المهرن فيها فالواجب عليه اجرة مثلها سواء كانت معدة  
للاستغفار او لم تكن احتياطا في امر الوقف وهذا بناء على قول المتأخرين من وقف الاسعاف في  
باب الولاية على الوقف منافع الغنص لا يقسم الا في ثلث مال اليتيم ومال الوقف والمعد للاستغفار  
منافع المعد للاستغفار مضمونة الا اذا سكن بها وبطل عقد كبيت سكنه المهرن في الملك اما الوقف اذا  
سكنه المهرن فانه يجزى الاجر عليه وسكن بها وبطل عقد كبيت سكنه احد الشريكين في الملك اما الوقف  
اذا سكنه احدهما بالقبلة بدون ذلك الاخر سواء كان موقوفا للكنيسة ولا يستغفر فانه يجزى الاجر  
على الساكن من غيب الاشياء والحق الثاني ومنه في البرزخية وفيه ايضا من كان بالوقف اجارة الوقف  
باقول من اجزى المثل لا يجوز الا اذا كان لا يرغب احد في اجارتهما الا بالاقول وفيما اذا كان النقصا سيرا  
انتهى وذكر في تلخيص الفناوى الكري متولى ارض الوقف اجرها بغير المثل بزم متاجرها  
تمام اجزى المثل عند بعض علماءنا وعليه الفتوى كذا في الحاشية وقال في الذخيرة واذا اجزى القيمة دارا  
من اجزى المثل قد رما لا يتخاف الناس في مثل لم تجز الاجارة ولو سلمها المتأجر كان عليه اجزى المثل  
بالغاما يبلغ على ما احضاره المتأخرون من المشايخ من وقف المتحرج اجرا من لا كان والد وقف  
على ولاده ايدا ما تناسلوا فاجره هذا الرجل اجارة طويلة وانفق المتأجر في عمارة هذا الوقف  
بامر المواجه قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان لم يكن للمواجه ولاية في الوقف بان لم يكن متوليا  
يكون المواجه غاصبا وكان له على المتأجر الاجر المسمى ويتصدق به ولا يرجع المتأجر بما انفق في  
العمارة على المواجه ولا على غيره لانه كان متطوعا وان كان المواجه متوليا كان على المتأجر الاجر المسمى  
ان كان ذلك مقدرا بجر المثل واكثر ويرجع المتأجر في غلة الوقف بما انفق في العمارة من وقف  
الحاشية في فصل اجارة الوقف ومال اليتيم والموقوف عليه لا يمكن الاجارة الا ان يكون متوليا  
في يكون له حق التصرف ذكر في الفناوى والرشدية اذا كان الوقف على رجل معين قال بعض المشايخ  
يجوز ان يكون هو المتولى بغير اطلاق القاضي لان الحق لا يعود والغنص لا يصح ولا يصح  
لانه لا حق له في التصرف في الوقف التمام حقه في اخذ الغلة ولو غنص الوقف احد لا يكون له احد

من وقف الاسعاف في باب في الوقف الباطل ولا يصح ان يرهن القيمة الوقف بدين لا يدين منه

من وقف الاسعاف في باب في الوقف الباطل ولا يصح ان يرهن القيمة الوقف بدين لا يدين منه

من وقف الاسعاف في باب في الوقف الباطل ولا يصح ان يرهن القيمة الوقف بدين لا يدين منه

من وقف الاسعاف في باب في الوقف الباطل ولا يصح ان يرهن القيمة الوقف بدين لا يدين منه

من وقف الاسعاف في باب في الوقف الباطل ولا يصح ان يرهن القيمة الوقف بدين لا يدين منه

من الوقوف

من الوقوف عليهم حق الغنص بغير اذن القاضي من وقف المتحرج متوليا عن متولى وقف باع  
قطعا من غلوة الوقف جماعة بثلثي المثل ثم باعه من آخر بزيادة وفتح الاول قبل يقدر المتولى على فتح  
البيع هذه الزيادة واجاز ان يشتريه الباع صدمه بثلثي المثل لا يقدر المتولى على فتحه وبعده لا يخرج  
الزيادة كما في بيع الوصي قال في الحاشية وصى باع شيئا من مال اليتيم ثم طلب منه باكثر مما باع فان القاضي  
يرجع الى اهل البصرة اجزى اثنين من اهل البصرة الامانة ان باع بغيره وان قيمته ذلك فان القاضي  
لا ينفق الا من يدين فان كان في الزيادة يشتري باكثر وفي السوق باقل لا ينفق بيع الوصي لاجل تلك  
الزيادة بل يرجع الى اهل البصرة الامانة فان اجتمع رجل منهم على شيء يؤخذ بقوله ما وهذا قول محمد  
واما على قولهما قول الواحد يكتفى كافي التزكية ونحوها وعلى هذا القيمة اذا جاز مستغل الوقف ثم جاء  
آخر يدين في الاجر انتهى وفي قوايد صاحب المحيط قيم الوقف اذا باع الوقف بامر القاضي ورايه و  
تدبيره جاز هكذا روى عن ابي يوسف نفي وصايا نظم الذنوسى وهكذا ذكر الصدر الشهيد  
وقفا روى قاضى ظهر الدين بيع البناء الموقوف لا يجوز قبل الهدم ويجوز بعده وكذا لا اشجار  
المثمرة الموقوفة لا يجوز بيعها قبل القطع ويجوز بعده وان كانت الاشجار غير مثمرة يجوز بيعها قبل  
القطع وبعدها من العارية ان الفتوى في غيب الدور وعقار على الضمان كافي منافع وكذا  
اليتيم من وقف البرزخية كذا في الوقف الدر والغرب رجل غنص ضاموقوفة على الفقراء او على  
وجه من وجهه ثم كان للقيم ان يسترها من الغاصب ان كان الغاصب في الارض من عند ان لم  
تكن الزيادة مالا متقوما بان كره الارض وحضر النهر والحق في ذلك السرقين واخطا ذلك بالشرع  
وصان بمنزلة المستهكر فان القيمة يستره الارض من الغاصب بغير شيء وان كانت الزيادة مالا متقوما  
كالبناء والشجر يؤمر الغاصب برفع البناء وقلع الاشجار ووردة الارض ان لم يضرفه كذا بالوقف  
وان اضرد ذلك بالوقف بان يجزى الارض بقطع الاشجار والدار برفع البناء لم يكن للغاصب  
برفع البناء ويقطع الاشجار الا ان القيمة يضمن قيمة الغرض مقلوبة وقيمة البناء مرفوعة ان  
كان للوقف غلة في يد المتولى يكفي لذلك الضمان وان لم يكن للوقف غلة يد اجر الوقف فيعطى  
من ذلك وان احضر الغاصب قطع الشجر من اقصى موضع لا يجزى الارض فله ذلك ولا يجزى على اخذ  
القيمة ولم يضمن القيمة ما بقي في الارض من الشجر ان كان له قيمة من وقف الحاشية وفصل في اجارة  
الوقف قلت ما فيها من ان غاصب الارض الموقوفة لم يضمن اجرتها بخلاف لما عليه الفتوى  
كما عرفت مما تقدم انتهى سئل صاحب المتحرج عن المتولى اذا قبض غلة الوقف وصرها في  
مصالح فهل يقبل قوله في ذكرا لا وهل يخلف ام لا واجاب نعم القول قوله فيما صرفه في  
مصالح الوقف من النفقة اذا وافق الظاهر وكذا يقبل قوله فيما يدر عينه من الصرف على المستحقين بلا

من وقف الاسعاف في باب في الوقف الباطل ولا يصح ان يرهن القيمة الوقف بدين لا يدين منه

من وقف الاسعاف في باب في الوقف الباطل ولا يصح ان يرهن القيمة الوقف بدين لا يدين منه

من وقف الاسعاف في باب في الوقف الباطل ولا يصح ان يرهن القيمة الوقف بدين لا يدين منه

من وقف الاسعاف في باب في الوقف الباطل ولا يصح ان يرهن القيمة الوقف بدين لا يدين منه

من وقف الاسعاف في باب في الوقف الباطل ولا يصح ان يرهن القيمة الوقف بدين لا يدين منه



فقد اخذ الاجرة للمزول والاصح انه المنسوب لان المزول اجر للوقف لا لنفس الظاهر ان القيمة  
 ليس بقيد بل كلامين كالقيم في هذا الحكم من وقف المصحح قال في الذخيرة شيخ الاسلام من  
 وقف مشهور اشبهت مصارفه وقدر ما يصرف الى مستحقه قال ينظر الى المعنى من حاله فيما سبق من  
 الزمان من ان قوامه كيف يعملون فيه والى من يصرف عليه فبني على ذلك لان الظاهر انهم كانوا  
 يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعملون على ذلك هذه عبارة  
 الذخيرة وهذا ايضا ظاهر لا يخفى فيه وهو موافق للقواعد المذمومة والمراء شيخ الاسلام  
 اعلم خواهر زاده من انفع الوسائل في مسائل الوقف سئل بن يحيى عن الوقف القديم المشهور  
 ضاع كتابه واشبه على المتولة مصارفه كيف يصرف على مستحقه واجاب ينظر الى المعنى من حاله  
 في الزمان السابق ان وجدوا الحساب الصادرة في من النظر على الوقف قبل كيف يعملون فيه  
 والى من يصرفون عليه من باب الوطائف فيسرى على ذلك والله اعلم وقف مشهور قديم لا يعرف واقفه  
 استولى عليه ظالم فادعى المتولة ان هذه المصنعة وقف على كذا مشهور معروف وشهد الشهود كذلك  
 فالمتحيز ان يجزى لان الشهادة على الوقف بالشهر يجوز على الجواب المختار وان كان الوقف على قوم  
 باعيانهم وامام على الشرايط فلا هو المختار هكذا ذكر في فتاوى من القصول العبادية سئل صاحب  
 المصحح عن مسجد مبنى اراد رجل ان ينقض بناءه ويبنيه بناءا احكم من البناء الاول هل له ذلك  
 واجاب ليس له ذلك لانه لا ولاية له ويجوز لاهل المحلة ان يهدموا ويحيدوا وبناءا ويغيروا  
 الحصيد ويعلقوا القناديل لكن هذا اذا فعلوا من اموال انفسهم اما اذا ارادوا ان يفعلوا من اموال  
 المسجد ليس لهم ذلك الا بامر القاضي لان هذا تصرف في الوقف ليس لهم هذه الولاية كذا في  
 السراج الوهاج والله اعلم بنى على رضى ثم وقف البناء بدونها اى بدون الارض ان كانت  
 الارض مملوكة لا يصح الوقف فان كانت الارض موقوفة على ماعين البناء جاز اجماعا وان  
 كانت الارض لجهة اخرى فيختلف فيه قيل جاز وقيل لم يجز وفي البحر معزيا الى الظاهر ان اذ كان  
 اصل البقعة وقفا على جهة قرية فبني عليها بناءا ووقف على جهة اخرى اختلفوا فيه واما اذا  
 وقف على الجهة التي كانت البقعة وقفا عليها جاز اتفقا قاصدا للبقعة انتهى قول المتعارفين  
 في ديارنا وقف البناء بدون الارض وكذا وقف الاشجار بدونها فتعين الاتفا بصحة لانه  
 منقول فيه تعامل وبه جزم شيخ الاسلام سئل في الدين في فتاواه في جواب الفتوى حيث  
 سئل عن وقف البناء والغراس دون الارض فاجاب بقوله الفتوى على صحة ذلك من وقف  
 المصحح سئل ابو السعود العمادى عن بنى دارى الوقف دار لنفسه ثم مات البناء فهل تنقل الى  
 ورثته ام تكون للوقف واجاب ان كانت تلك الارض تعطى بالاجارة فلا تنقل الى ورثته وتكون

لوصف المتولي على المستحقين وهذا  
 عمارة لا يجوز ان يجرى بها فانه يكون في ذلك  
 كما في الذخيرة فاذا ضمن شيخ الاسلام  
 على المستحقين اليهم قيا ساجد موقع  
 بعين ارضه وبامر اهلها فانهم قالوا  
 بعض ولا يرجع على الابوين لانه ملك  
 بالضمائم فتبين انه دفعه من مال نفسه  
 وانه متبرع فلا رجوع فيه وعليه هذا  
 ولا يخالف ما في الفتوى من باب الشروط  
 من انه يسترد من المدفوع اليهم من ثمن  
 سيج الاسلام عفا الله عنه

الاستدانة  
 على الوقف

فيل

فقد اخذ الاجرة للمزول والاصح انه المنسوب لان المزول اجر للوقف لا لنفس الظاهر ان القيمة  
 ليس بقيد بل كلامين كالقيم في هذا الحكم من وقف المصحح قال في الذخيرة شيخ الاسلام من  
 وقف مشهور اشبهت مصارفه وقدر ما يصرف الى مستحقه قال ينظر الى المعنى من حاله فيما سبق من  
 الزمان من ان قوامه كيف يعملون فيه والى من يصرف عليه فبني على ذلك لان الظاهر انهم كانوا  
 يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعملون على ذلك هذه عبارة  
 الذخيرة وهذا ايضا ظاهر لا يخفى فيه وهو موافق للقواعد المذمومة والمراء شيخ الاسلام  
 اعلم خواهر زاده من انفع الوسائل في مسائل الوقف سئل بن يحيى عن الوقف القديم المشهور  
 ضاع كتابه واشبه على المتولة مصارفه كيف يصرف على مستحقه واجاب ينظر الى المعنى من حاله  
 في الزمان السابق ان وجدوا الحساب الصادرة في من النظر على الوقف قبل كيف يعملون فيه  
 والى من يصرفون عليه من باب الوطائف فيسرى على ذلك والله اعلم وقف مشهور قديم لا يعرف واقفه  
 استولى عليه ظالم فادعى المتولة ان هذه المصنعة وقف على كذا مشهور معروف وشهد الشهود كذلك  
 فالمتحيز ان يجزى لان الشهادة على الوقف بالشهر يجوز على الجواب المختار وان كان الوقف على قوم  
 باعيانهم وامام على الشرايط فلا هو المختار هكذا ذكر في فتاوى من القصول العبادية سئل صاحب  
 المصحح عن مسجد مبنى اراد رجل ان ينقض بناءه ويبنيه بناءا احكم من البناء الاول هل له ذلك  
 واجاب ليس له ذلك لانه لا ولاية له ويجوز لاهل المحلة ان يهدموا ويحيدوا وبناءا ويغيروا  
 الحصيد ويعلقوا القناديل لكن هذا اذا فعلوا من اموال انفسهم اما اذا ارادوا ان يفعلوا من اموال  
 المسجد ليس لهم ذلك الا بامر القاضي لان هذا تصرف في الوقف ليس لهم هذه الولاية كذا في  
 السراج الوهاج والله اعلم بنى على رضى ثم وقف البناء بدونها اى بدون الارض ان كانت  
 الارض مملوكة لا يصح الوقف فان كانت الارض موقوفة على ماعين البناء جاز اجماعا وان  
 كانت الارض لجهة اخرى فيختلف فيه قيل جاز وقيل لم يجز وفي البحر معزيا الى الظاهر ان اذ كان  
 اصل البقعة وقفا على جهة قرية فبني عليها بناءا ووقف على جهة اخرى اختلفوا فيه واما اذا  
 وقف على الجهة التي كانت البقعة وقفا عليها جاز اتفقا قاصدا للبقعة انتهى قول المتعارفين  
 في ديارنا وقف البناء بدون الارض وكذا وقف الاشجار بدونها فتعين الاتفا بصحة لانه  
 منقول فيه تعامل وبه جزم شيخ الاسلام سئل في الدين في فتاواه في جواب الفتوى حيث  
 سئل عن وقف البناء والغراس دون الارض فاجاب بقوله الفتوى على صحة ذلك من وقف  
 المصحح سئل ابو السعود العمادى عن بنى دارى الوقف دار لنفسه ثم مات البناء فهل تنقل الى  
 ورثته ام تكون للوقف واجاب ان كانت تلك الارض تعطى بالاجارة فلا تنقل الى ورثته وتكون

وقف القدر المشهور  
 ضاع كتابه



للووقف وان كانت تعطي بالمعاطفة تستغل الى ورتبة وانما علم لكن يخالف ما في وقف الدر والعز  
كما تقدم نقله انتهى سئل صاحب المنع عن وظيفة اخلت فقر القاضى فيها شخصاً وكتب له تقريراً و  
اذن له في مباشرتها في تقريره ثم بعد ذلك حضر شخص آخر وطلب منه ان يقر في الوظيفة  
المذكورة هل له ذلك وهل اذا جاز وقدر الشخص الثاني ودفع هذا التقرير لاسناد المفوض  
له في ذلك لمضيه هل له ان يمضيه ويقره ام لا واجاب متى قر في الوظيفة المذكورة الشخص  
المزبور وهو اهل لها صح تقريره وليس له ان يقر غير بد لا عنه بغير حجة شرعية تقتضى ذلك  
شرعاً وليس لاسناده ان يمضى فعله المخالف للشرع الشريف ولان يقره ويدل على هذا ما ذكر  
الامام الهندواني في فتاواه معزيا الى رسالة ابو يوسف الى هارون الرشيد ليس للام ان يخرج  
شيئاً من يد احد الا بحوثات معروفة وشيئا نكرة في سياق النفي فيجمع الاموال والخقوق فاذا  
كان هذا في الامام الاعظم المذكور فما بالك بالقاضى الذي ولاه السلطان الحكم بالصحيح في  
مذهبه فان تعدى القول للضعيف فلا ينفذ قضاؤه فكيف اذا حكم بالجور والله اعلم  
**فصل في وقف النصارى واليهود** وفي الحالى القدسي وقف المجوسى على بيت لنا واليهودى  
والنصارى على البيعة والكنيسة باطل اذ كان في عهد الاسلام وما كان منها في ايام الجاهلية  
مختلف فيه والاصح انه اذا دخل في عهد عقد الزمة لا يتعرض واذا جعل واحد منهم معبداً  
لهم ووقف عليه في عهد الاسلام فهو ميراث عنده من وقف المنع ولو جعل دار بيعة او بيت  
ناراً ووقفها وارضاها على ذكرى او على القسيسين او الرهبان واشهد على ان يخرجها عن  
ملكه للوجه الذى سقى في حال صحته لا يجوز ويكون باطلاً وهو كسائر امواله تورث عنه بعد  
موته ولو وقف رضى الرهبان الذين في بيعة كذا وعلى الفاطنين بها كان باطلاً بخلاف  
ماله ووقفها على فقراء بيعة كذا فانه يجوز كونه قصداً للصدقة ولو وقفها على مصالح البيعة كذا  
من عمار او مرقمة او سراج واذا خربت واستغنى عنها تكون الغلة لاسراج بيت المقدس وقال  
للفقراء والمساكين يجوز الوقف وتكون الغلة لاسراج والفقراء والمساكين ولا ينفق على البيعة  
منها شيئاً ولو اهدمت بيعة او كنيسة من كتابهم القديمة جاز لهم ان يبنوها في ذلك الموضع كما  
كانت وان قالوا تخير لها الى موضع آخر لم يمكن منه بل يبنوها في ذلك الموضع على قدر البناء الاول  
ويمنعون من الزيادة عليه فقالوا يجوز اعادة بناء وقف على مصالحها وظاهره مشكل لان  
المنع عن الاداء يستلزم المنع عن الاعلى والجواب انه لما اقرهم عليها الامام فقد عهد لهم بالاغا  
عند الانهدام بخلاف الوقف فانه انشاء فعل فلا يجوز من الاسعار في باب وقف اهل الذمة  
قلت توضيحه شرط صحته وقف الذمى ان يكون قربة عندنا وعندهم كما في المعنى فلو وقف

الوقف على اهل  
دولة او اهل  
وغيره من  
بيعة

داره او ارضه على مصالح بيعة كذا من عمار و مرقمة و سراج واذا خربت واستغنى عنها تكون الغلة  
لاسراج بيت المقدس وقال الفقهاء والمساكين يجوز الوقف ويصرف غلتها على مصالحها ما دامت  
معمورة واذا خربت يصرف غلتها لاسراج بيت المقدس والفقراء والمساكين ولا ينفق على البيعة  
منها شيئاً ولو لم يحصل لاسراج بيت المقدس والفقراء والمساكين كان الموقوف ميراثاً عنه لكونه  
قربة عندهم لا عندنا ولانه قالوا يجوز اعادة بناء وقف على مصالحها لانما اقرهم عليها  
الامام فقد عهد لهم بالاعادة عند الانهدام بخلاف الوقف فانه انشاء فعل فلا يجوز والله اعلم  
بجقيقة الحال سئل ابو السعود العمادى عن ذمى اشترى من المال الموقوف لدير عقاراً لنفسه وما  
فهل يكون هذا العقار وقفاً للدير المذكور ام يكون لنفسه ويضمن المال الواقعة واجاب  
لا يجوز ان يكون للدير ملك ولا وقف ويضمن المشتري المال الواقعة لو حيا ولو اضرته ان ميتاً  
والله اعلم يعنى اذا صنع يهودى بيعة او نصرانية كنيسة او مجوسى بيت نار في صحته ثم مات فهو  
ميراث لان هذا بمنزلة الوقف عنده ابو يوسف والوقف عنده يورث ولا يلزم مالم يمتثل فكذا هذا  
فاما عندها فلا نهى معصية فلا يصح من الدر والعز في وصايا الذمى كذا في الحاشية نعم انى وقف  
صنعة على اولاده ابداً ما تناسلوا واخره للفقراء كما هو الرسم فاسلم بعض اولاده يعطى النصارى  
وقف صنعة على اولاده واولاد اولاده فاذا انقضوا فعلى فقراء المسلمين جاز الوقف على هذا  
الشرط وكذا لو قال فاذا انقضوا فعلى الفقراء جاز واذا انقضوا صرف الفقراء المسلمين مجوسى  
وقف صنعة على بيت الثانى وسبيل نواب المجوسى لم يجز هذا الوقف من وقف القينة **والفصل**  
**الثالث** سئل ابو السعود العمادى عن ذمى وقف داره او كرمه في حال صحته على رهبان كنيسة  
ليقر او لا يجمل ويجعل وقفه وعمل به مدة ثم مات فهل لوارثه ابطال هذا الوقف واخذ ذلك  
بجهة الارث عنه واجاب الوقف على رهبان كنيسة غير صحيح بشرط قراءة الايجل اعرف فلوارثه اخذ  
ذلك بالارث القرعى عنه والله اعلم فلو وقف الذمى على ولده وسلمه وجعل اخره للمساكين جاز و  
يجوز الاعطاء لمساكين المسلمين واهل الذمة وان حصص في وقفه مساكين اهل الذمة جاز ويفرق  
على اليهود والنصارى والمجوسى الا ان حصص صنفاً منهم فلو دفع الغنم الى غيرهم كان ضامناً وان  
قلنا ان الكفر كله ملة واحدة ولو وقف على ولده وسلمه ثم للفقراء على ان من اسلم من ولده  
فهو خارج من الصدقة لزم شرطه وكذا ان قال ان من انتقل الى غير النصرانية خاب رج اعتبر بغيره  
على ذلك الحضاف ولو وقف على فقراء اهل الذمة ولم يذكر غيرهم ليس يحرم منه فقراء المسلمين  
ولو دفع المولى الى المسلمين كان ضامناً فلو وقف على مسجد بيت المقدس فانه يجوز لانه قربة عندنا  
وعندهم من وقف المنع **كتاب السبع** والبيع على اربعة انواع الاول العين بالعين وهو

وقف على  
بيت

لا يكون للدر  
ولا لغيره

نشر الى وقف  
على اولاد

يجوز وقف  
على بيت

وقف الزمى  
وسلمه او  
لغيره

البيع بالعين



المقايضة سمي بها تساوي العوضين في القيمة يقال لها قايضان او متساويان والثاني بيع الدين  
بالعين وهو السلم والثالث بيع العين بالدين وهو البيع بشئ وهو البيع بالثمن وهو  
المصرف من الكفاية شرع الهداية ولزم ارباع البيع بها اي بالايجاب والقول بلا خيار لاحدهما في  
المجلس قال الشافعي لكل منهما خيار في المجلس لقوله لم يتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا ولما ان في  
المنع ابطال الحق لاخر فلا يجوز وهو الصحيح من بيع الدين بالدين والدين بالدين ومن البيع الموقوف ببيع  
والمجنون الذي لا يعقل البيع والشراء يتوقف بعه وشراؤه على اجازة والده او وصيه واجده  
او القاضي وكذا المعتوه والبي والمجنون اذا بلغ سفيها يتوقف بعه وشراؤه على اجازة الوصي  
والقاضي من الخاتبة والمعتوه الذي يعقل البيع والشراء بمنزلة الذي يصير ما ذونا باذن الارب والوصي  
والجدة دون غيرهم كافي الهداية وحكم العبيد ان عقد عقدا وهو يعقل بغيره الولي وبغيره  
كافي البعير من حجر المذبح واوصاف المعتوه المذكورة في كتاب الحجر وقف ببيع العبد المجنون على اجازة  
مولاه وبيع فاسد عقد غير شيد ماله على اجازة القاضي وبيع المهون والمتاجر والارض في  
منزلة العير على اجازة المرتين والمتاجر والمزارع ولو تفا سبعا الاجازة لزمه ان يسأل المشتري  
وكذا لو قضي الدين المال او ابراء المرتين ورة الرهن عليه تم البيع وقف بغيره في البيع والبايع  
يعلم والمشتري لا يعلم ان علم المشتري في مجلس البيع نفذ وان تفرقا قبل العلم بطل من بيع المذبح  
لو ظهر المبيع متاجرا او موهونا كان للمشتري خيار الفسخ من الاشياء في احكام الفسوخ ولو كان  
له على آخر طعام او فلولس فاشترى من عليه بدارهم وتفرقا قبل قبض الدارهم بطل وهذا مما  
يحفظ فان المستقر من الحنطة او الشعير يتلفها ثم يطالب المالك بها ويجوز عن الاداء فيبيع ما مضى  
منه باحد التقدين الاجل ويسمونه كيدك دي فانه فاسد لانه افتراق بين دينين من مبيع العقار  
في باب بيع العقار بدين رجله على اخر مائة من الحنطة فباع منه قبل القبض ان قبض الثمن في  
مجلس العقد صح البيع حتى لا يكون افتراقا عن دين بدين لانه من مبيع جواهر الفنا وفي اخر الباب  
اوله قال صاحب المصنف لو باع دراهم وظيفة لاخر لا يصح اذ بيع الدين بدين بغيره هو عليه لا يصح  
ولو باع من المديون او وجهه جان كذا في الاشياء في الفقه الثالث وفي الفقه الرابع من لو باع  
وظيفة في الوقف لم يصح ولا يسقط حقه منها انتهى وفي صلح التراضي له عطاء في الديون مات  
عن اثنين فاضطجحا علان يكتب في الديون اسم احدهما وياخذ العطاء والاخر لا شيء له من  
العطاء وبذل له من كان العطاء معلوما فالصالح باطل ويرد بدل الصالح والعطاء للذي  
جعل الامام العطاء لان الاستحقاق للعطاء بالبراء الامام لا يدخل في غير غيره وجعله  
انتهى قال صاحب المصنف في فئاواه وبه علم ان صاحب العطاء لو باع الاخر لا يصح بالاولوية والعطاء

هذا المصنف يقرر من الفصول من بيع او اجازة او  
هبة او تزويج او تزويج وكذا كل ما صح به التوكيل  
ولهذا المصنف يقرر من بيع او اجازة او  
وقوعه لا ينفذ موقفا وكل تصرف ليس بمجيز  
حال وقوعه لا ينفذ موقفا وبطلان ذكر الطلاق  
المقتضى للمهر اذا باع مالا او اشترى او تزوج او تزوج  
عقد او كاتب عده او عقد عقدا يجوز عليه  
اجازة وليه في حال الصغر وان رده بطل ولو بلغ  
فلا يجوز له الهبة فاجازة بغيره جاز ولا يجوز  
بغير المذبح من غير اجازة من بيع المذبح في باب  
الفصول قلت المجيز من يقد على الاجازة  
وهو الاب او وصيه وعند عدمهما الجد او وصيه  
وعند عدمهما القاضي او من نفسه القاضي وصيا  
وحال وقوع العقد لا يخلو من احدهم فلا  
يوجد صورة عدم المجيز حال وقوعه فينفذ  
موقفا الا ان لا يجيب القاضي منهم  
فلينأمل

لا يصح البيع  
الربوي

العطاء لا يورث

لا يورث الا عتق  
عنه لو كان عتقا لاداء

استثنى عن  
بعضه

استثنى عن  
ذكره

كان البيع  
او اشياء

لو كان قد  
كان

اسم لما يعرف اليه من يقوم بمصالح المسلمين كالقضاء والغزاة ونحوهم من سائر الزبائن وفي صلح التراضي  
والعطاء لا يورث انتهى قال زين بن نجيم في قاعدة العادة محكمة اقول على اعتبار العرف المتعارف قد تعارف  
الفقهاء بالعطاء الغزاة عن الوظائف بمال يعطى لصاحبها وتعارفوا في ذلك فينبغي الجواز وانه لو نزل  
له وقبض من المذبح والمبلغ ثم اراد الرجوع عليه لا يمكن ذلك انتهى سئل عن هذا عبد الرحمن العباد  
المعتق بدمشق الشام واجاب فقد صرحوا بان من فرغ من وظيفة لاخر فقد عزم لنفسه عنها  
واقضى العلامة قاسم بن عاز من فرغ لانسان عن وظيفة سقط حقه منها ولا يصح الاعتراض عن  
هذا الحق ولا يستحق به العوض وفي بيع الاشياء من الفقه الثاني ولو صالح احدي زوجتيه  
بمال لترك نوبته لم يلزم ولا شيء لها هكذا ذكره في الشفعة وعليه هذا لا يجوز الاعتراض عن  
الوظائف بالاولا واقف انتهى سئل صاحب المصنف عن رجل اشترى من آخر دابة بصفة واحدة بثمن  
معلوم ثم ظهر باحدهما عيب قديم فهل للمشتري الفسخ فيها او في المعيبة واجاب باقضيها فله  
رد احدهما بالعيب اذا كان يمكن الانتفاع بكل واحدة منهما على الافراد واذا لم يقبضها فليس له  
الرد للمعيبة وحدها بل يرد هاتوا ياخذها وكذا لو اشترى عشرين بصفة واحدة وتقبضها في  
الهداية في باب خيار العيب سئل بعضهم عن رجل اشترى بغيره احداهما وذكره الاخر اني على الاصل  
خاملا فاذا هي ليست بمحمل هل يكون البيع صحيحا لا يكون صحيحا بل فاسدا بغيره هاجم الفاسد  
البيع فان قيل ينبغي ان يفسخ البيع في الذكر كالمبيع القن والمدبر صح في القن قلنا الفاسد انما كان لا في  
الشرط في العقد لا في المبيع والمحمل محل البيع ولا كذا المدبر من جواهر الفنا وفي كتاب البيوع وبعد  
قبض المشتري المبيع كله وكان المبيع شيئا واشياء ليس في الحكم كشي واحد كالشاة العبد وغيرها  
او كلبا او زينا في اربعة مختلفة فالمشتري بالخيار ان شاء رضى به ولزم جميع الثمن وان شاء  
رد المعيبة خاصة وليس له رد الكل الا اذا اضر احدا على الكل وليس له ان يرد المعيبة بقضاء القاضي  
او برضاء البايع وانما يرد المعيبة خاصة بخصته من الثمن غير عيب لان العيب يدخل في البيع سليما عن  
العيوب من العادة في الفصل الخامس والعشرين في فصل خيار العيب قال زين بن نجيم في  
فئاواه سئلنا عن رجل طلب منه المدين من مديونة واعطاء عشرة امداد من الحنطة مثله  
لم يبعها منه صريحا ولم يقل انها من جهة الدين فهل يكن بيعا بالدين واجبا نعم يكون بيعا بالدين  
قال في المجتبى عن ابى النضر عليه السلام في رجل طلب منه مديونة فباعها له بدينين ببيعته اليه شيئا قد راع معلوما  
وقال اخذ بغير البذل والسعر لها معلوم كان بيعا فان لم يعلم فلا قال في القينة معلوما  
بج طلبه من المديون فاعطاه الف من مديونة الحنطة ولم يبعها منه صريحا ولم يقل  
انها من جهة الدين فهو بيع بالدين ولو كان قيمة الحنطة اقل من الدين فان كان السعر بينهما معلوما

م



يكون بيعا بقدر قيمتها من الدين والافلا بيع بينهما انتهى ثم سئل ايضا عن البيع بالتقاضي من غير  
ذكر لفظ الايجاب والقبول في الخسيس والنفيس هل يصح ام في الخسيس فقط واجاب نعم يصح في الخسيس  
والنفيس والله اعلم اشترى عبد بشرط خبز او كبة ووجد بخلافه فاحذره بتمنه وتركه وذلك  
بان لا يقدر على الخبز والكتابة قد ما يطلق عليه اسم الجأز والكتابة في بيع بين القبول بجميع  
التمن وبين الرأ اذ لم يمنع الرأ بسبب من الاسباب من الدر في باب خيار الشرط شرعي عند ثوب  
وقض فباع ثوبا بتمنه او وهب سلم لم يرد العدل بخيار روية او شرط بل يرد به بالعيب من  
الدر في باب خيار الروية اذا اشترى مكيلا مكابلا او موزنا موزنا فلا بد من الكيل في  
الاول والوزن في الثاني بل لا بد من ان يجري في الكيل من بين مرة عند البائع ومرة عند المشتري  
ما لم يكن قد كالا للبائع بعد البيع بخضرة المشتري فانه يكون في حكم الكيل من بين لان البائع يبيع  
بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان صاع البائع وصاع المشتري ولا يجوز ان يرد على القدر  
المشروط وذلك للبائع والتصرف في مال الغير حرام وهذه العلة موجودة في الموزن فكان مثله  
بخلافه وما اذا باع جزا فلا ان الزيادة للمشتري بخلافه وما اذا باع ثوبا بتمنه لان الزيادة  
للمشتري ايضا اذ الذرع وصف في الثوب بخلافه القدر اما اذا ملك مكيلا او موزنا بتمنه او وصية  
او ميراث جاز ان لا يكون يتصرف فيه قبل الكيل وقبل الوزن كذا في الهدية وحاشية اهل الدين ولو  
جعل ثوبا بان اشترى ثوبا بها يجوز لبائع الثوب التصرف فيها قبل الكيل والوزن من جاع  
الفصول في كتاب البيوع واجرة الكيال وناقد الثمن على البائع واجرة الوزان الثمن على المشتري  
من البيوع القدر في قال في البحر وبيع المودوم باطل في القينة شرط جواز البيع كون المبيع  
قائما معلوما مقدورا للتسليم وقيام المنفعة وامكان الانتفاع للمالك بشرط وفي الاجارة شرط  
حتى جاز بيع المهر والطفل ولم يجز اجازتها انتهى من بيوع الملح ولو اشترى حنطة او شعيرا  
والمبيع موجود في ملك البائع لكن لم يصف البائع اليه بالاشارة ولا باع بطريق السلم جاز لانه  
باع ما يملك وفي القينة لو باع شعيرا ولم يصف البائع اليه ولا وصفه فالبيع جائز لانه باع ما  
يملك ولو لم يكن في ملكه مقدار ما باع بطل في كله لانه باع ما لا يملك وقال بعضهم ولو باع كل  
من حنطة لم يكن في ملكه بطل وان كان بعضه في ملكه بطل في المودوم وفسد في الموزن ولو كان  
في ملكه لكنه من نوعين او في موضعين لا يجوز وان كان من نوع واحد في موضع واحد لكنه لم  
يصف البائع اليه بل قال بعت منك كذا كجاء من حنطة جاز لو علم المشتري موضعها ولو لم يعلم  
خير من جاع الفناوي في كتاب البيوع وبيع الجلد والكدر قبل الذبح لا يجوز وان نزع وسلم  
لا يتغير العقد جازا من بيوع البرارية في الفصل الثالث انه على السلام نهى عن بيع الدين في

اشترى عبد بشرط خبز او كبة ووجد بخلافه فاحذره بتمنه وتركه وذلك بان لا يقدر على الخبز والكتابة قد ما يطلق عليه اسم الجأز والكتابة في بيع بين القبول بجميع التمن وبين الرأ اذ لم يمنع الرأ بسبب من الاسباب من الدر في باب خيار الشرط شرعي عند ثوب وقض فباع ثوبا بتمنه او وهب سلم لم يرد العدل بخيار روية او شرط بل يرد به بالعيب من الدر في باب خيار الروية اذا اشترى مكيلا مكابلا او موزنا موزنا فلا بد من الكيل في الاول والوزن في الثاني بل لا بد من ان يجري في الكيل من بين مرة عند البائع ومرة عند المشتري ما لم يكن قد كالا للبائع بعد البيع بخضرة المشتري فانه يكون في حكم الكيل من بين لان البائع يبيع بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان صاع البائع وصاع المشتري ولا يجوز ان يرد على القدر المشروط وذلك للبائع والتصرف في مال الغير حرام وهذه العلة موجودة في الموزن فكان مثله بخلافه وما اذا باع جزا فلا ان الزيادة للمشتري بخلافه وما اذا باع ثوبا بتمنه لان الزيادة للمشتري ايضا اذ الذرع وصف في الثوب بخلافه القدر اما اذا ملك مكيلا او موزنا بتمنه او وصية او ميراث جاز ان لا يكون يتصرف فيه قبل الكيل وقبل الوزن كذا في الهدية وحاشية اهل الدين ولو جعل ثوبا بان اشترى ثوبا بها يجوز لبائع الثوب التصرف فيها قبل الكيل والوزن من جاع الفصول في كتاب البيوع واجرة الكيال وناقد الثمن على البائع واجرة الوزان الثمن على المشتري من البيوع القدر في قال في البحر وبيع المودوم باطل في القينة شرط جواز البيع كون المبيع قائما معلوما مقدورا للتسليم وقيام المنفعة وامكان الانتفاع للمالك بشرط وفي الاجارة شرط حتى جاز بيع المهر والطفل ولم يجز اجازتها انتهى من بيوع الملح ولو اشترى حنطة او شعيرا والمبيع موجود في ملك البائع لكن لم يصف البائع اليه بالاشارة ولا باع بطريق السلم جاز لانه باع ما يملك وفي القينة لو باع شعيرا ولم يصف البائع اليه ولا وصفه فالبيع جائز لانه باع ما يملك ولو لم يكن في ملكه مقدار ما باع بطل في كله لانه باع ما لا يملك وقال بعضهم ولو باع كل من حنطة لم يكن في ملكه بطل وان كان بعضه في ملكه بطل في المودوم وفسد في الموزن ولو كان في ملكه لكنه من نوعين او في موضعين لا يجوز وان كان من نوع واحد في موضع واحد لكنه لم يصف البائع اليه بل قال بعت منك كذا كجاء من حنطة جاز لو علم المشتري موضعها ولو لم يعلم خير من جاع الفناوي في كتاب البيوع وبيع الجلد والكدر قبل الذبح لا يجوز وان نزع وسلم لا يتغير العقد جازا من بيوع البرارية في الفصل الثالث انه على السلام نهى عن بيع الدين في

البيع في مال الغير حرام

اشترى عبد بشرط خبز او كبة ووجد بخلافه فاحذره بتمنه وتركه وذلك بان لا يقدر على الخبز والكتابة قد ما يطلق عليه اسم الجأز والكتابة في بيع بين القبول بجميع التمن وبين الرأ اذ لم يمنع الرأ بسبب من الاسباب من الدر في باب خيار الشرط شرعي عند ثوب وقض فباع ثوبا بتمنه او وهب سلم لم يرد العدل بخيار روية او شرط بل يرد به بالعيب من الدر في باب خيار الروية اذا اشترى مكيلا مكابلا او موزنا موزنا فلا بد من الكيل في الاول والوزن في الثاني بل لا بد من ان يجري في الكيل من بين مرة عند البائع ومرة عند المشتري ما لم يكن قد كالا للبائع بعد البيع بخضرة المشتري فانه يكون في حكم الكيل من بين لان البائع يبيع بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان صاع البائع وصاع المشتري ولا يجوز ان يرد على القدر المشروط وذلك للبائع والتصرف في مال الغير حرام وهذه العلة موجودة في الموزن فكان مثله بخلافه وما اذا باع جزا فلا ان الزيادة للمشتري بخلافه وما اذا باع ثوبا بتمنه لان الزيادة للمشتري ايضا اذ الذرع وصف في الثوب بخلافه القدر اما اذا ملك مكيلا او موزنا بتمنه او وصية او ميراث جاز ان لا يكون يتصرف فيه قبل الكيل وقبل الوزن كذا في الهدية وحاشية اهل الدين ولو جعل ثوبا بان اشترى ثوبا بها يجوز لبائع الثوب التصرف فيها قبل الكيل والوزن من جاع الفصول في كتاب البيوع واجرة الكيال وناقد الثمن على البائع واجرة الوزان الثمن على المشتري من البيوع القدر في قال في البحر وبيع المودوم باطل في القينة شرط جواز البيع كون المبيع قائما معلوما مقدورا للتسليم وقيام المنفعة وامكان الانتفاع للمالك بشرط وفي الاجارة شرط حتى جاز بيع المهر والطفل ولم يجز اجازتها انتهى من بيوع الملح ولو اشترى حنطة او شعيرا والمبيع موجود في ملك البائع لكن لم يصف البائع اليه بالاشارة ولا باع بطريق السلم جاز لانه باع ما يملك وفي القينة لو باع شعيرا ولم يصف البائع اليه ولا وصفه فالبيع جائز لانه باع ما يملك ولو لم يكن في ملكه مقدار ما باع بطل في كله لانه باع ما لا يملك وقال بعضهم ولو باع كل من حنطة لم يكن في ملكه بطل وان كان بعضه في ملكه بطل في المودوم وفسد في الموزن ولو كان في ملكه لكنه من نوعين او في موضعين لا يجوز وان كان من نوع واحد في موضع واحد لكنه لم يصف البائع اليه بل قال بعت منك كذا كجاء من حنطة جاز لو علم المشتري موضعها ولو لم يعلم خير من جاع الفناوي في كتاب البيوع وبيع الجلد والكدر قبل الذبح لا يجوز وان نزع وسلم لا يتغير العقد جازا من بيوع البرارية في الفصل الثالث انه على السلام نهى عن بيع الدين في

مع المودوم باطل

منوع القتم والصوف على ظهرها فعرف بذلك ان كل ما بيع في غلوه لا يجوز كاللبن في المزرع  
واللحم في الشاة الحية او شحمها او اليها او اكارها او جلدها او دقيق هذه الحنطة ونحو  
ذلك من الاشياء التي في غلوه لا يمكن اخذها وتسليمها الا بافاد الخلقة والجوب في قشرها  
مستثنى من ذلك بما اسلفناه والذهب والفضة في ثوبها بخلاف جنسها من بيوع فتح القدر  
في قوله ولا الصوف في ظهر الغنم وفي شره الطحاي من باع ملك غيره ثم اشتراه من مالكه  
وسلم للمشتري لا يجوز ويكون البيع باطلا لا فاسدا من العادة في الفصل الرابع والعشرين  
المبيع يملكه المشتري بالايجاب والقبول الا اذا كان فيه خيار شرط فان كان للبائع لم يملكه  
المشتري اتفاقا وان كان للمشتري فذلك عند الامام من خله فالحق في التحقيق الامر موقوف  
فان تم كان للمشتري فتكون الزيادة من حينه وان فسخ فهو للبائع فالزوايد اشترى  
قال علي المقدسي قول وبهذا علم ان الكيل في الكيل والوزن في الوزن ليس بشرط لان عقاد البيع  
ولن ومه كان قد تم بعض الناس بل يكون الكيل والوزن شرط الثبوت القبض ولزوم القمان  
على المشتري ان هلك المبيع كما افاده عبد البر بن النخعي في شرحه للوهجانية اشترى مسلم من  
ذمي خمر وشربه لا يلزم منه الثمن ولا الضمان لبطول الشراء والشرب باذنه وقد ذكرنا ان الاذن  
في العقد الباطل معتبر من البرارية في كتاب البيوع والفصل الثالث اذا اشترى مسلم من  
ذمي خمر ليس بها والشراء باطل لا ضمان ولا ثمن عليه واغالم يجب الثمن لانه مسلم ولا يؤخذ  
المسلم ثمن الخمر ولا ضمان عليه لانه انما يباذنه الذي لا يملكها فلهما باعها فقد سقطت على ثلثها و  
من ائلف مال الاخر باذنه لا ضمان عليه من قتل دابة غيره باذنه لا ضمان عليه ولكن قطع عضو  
انسان باذنه صاحبه فلم يضمن كذا ههنا ولو شرب مسلم خمر مسلم لا ضمان عليه لانه لو ائلفها  
بغير اذنه لا ضمان عليه ولو ائلف مسلم خمر ذمي بغير اذنه ضمن عندنا وعليه قيمتها وقال الشافعي  
لا ضمان عليه من روضة العلماء اختلفوا في مقدار الثمن او المبيع فاقام البيعة فهو او فان  
اقاما فالمشقة للزيادة فان لم يكن لها بيعة فان رضى كل واحد بدعوى صاحبه والا  
تخالفا فسخ البيع ويبدأ بيمين المشتري وفي المقايضة بائنها شاء ومن نكل لزمه دعوى صاحبه  
وان اختلفا في الاجل وشرط الخياري واستيفاء بعض الثمن فالقول قول المنكر وان اختلفا  
بعد هلك المبيع لم يتخالفا والقول قول المشتري وان اختلفا بعد هلك بعضه لم يتخالفا  
الا ان يرضى البائع بترك حصته الهالك من شره الخياري في كتاب البيوع اتفق المتبايعان على مقدار  
المبيع واختلفا في قدر المقبوض فالقول للمقبض وهو المشتري حيث لم يوجد منه ما نفا في  
ذكر شرعا من اقراء بانه قبض المبيع تماما قال الزيلعي في شرح المكنز والقول للمقبض امينا او

ع

وفي الرأية لا يجوز بيعه بذكره كانه قبل ان يفسد  
ويصير حراما لا يجوز بيعه حب القطن في قطنه ولا يفسد  
البيوع في البيوع ويجوز بيع العسل واللبان  
فقر بها وكذا اللوز في قشره الا ولا يجوز بيعه  
في سبيلها ولا خيار له ويقع بيع الخمر الناس  
في الارض كالفجل والبصل والقلناس والافعة  
البائع فله المشتري الخمر ولو قلده المشتري فلا جأ  
راشترى سائل ما جاز الخمر عن اشترى سمها فزعه  
فلم يثبت لها الحكم فيه واجاب لو اقام المشتري  
بيته ان سبب عدم ابيانه من كونه مبيعا بجمع  
بعضه ان القينة تارة بشرى للزراعة في  
تارة للاكل بخلافه بذكر البصل فانه اذا لم يثبت  
يجمع جميع الثمن كما في الخلاصة شرى بذكر البصل  
وبذره فلم يثبت ان ثبت كونه يوسيد بوجه  
است يجمع ثمنه من جاع الفصول

ط

ولا يجوز بيع الحر القدر ام ان الذي حرم شرعا  
حرم بيعها ولا يملك المسلم ثمنها من اشترى الخمر  
وقبها وصح بيع غير الخمرها ذكر من الاشربة  
تغتم هذه الاشربة بالقيمة لا بالثمن ولا يضمن  
الحر لو كانت مسلمة فتمت بطلان مقتضى  
في حقه وصح بيع الافون وما باع الخبيثة  
فلا يجل انتهي



من سبوع التمر تاشية اخلف المتعاقدان في الرؤية فقال البايع بعثك ما رايت فقال المشتري  
 لم اره كان القول قول المشتري مع يمينه وكذا لو اخلفا في البيع فقال البايع ليس هذا ما بعثك  
 وقال المشتري هو هذا كان القول قول المشتري بخلاف خيار العيب ان اراد المشتري ان يبرئ البيع  
 بعيب يحد مثله عند المشتري فانكر البايع ان يكون العيب عنده كان القول قول البايع من  
 الخاتمة في آخر فصل خيار الرؤية فلو جاء المشتري ليرة البيع بخيار شرط او رؤية فقال البايع  
 ليس هو البيع فالقول للمشتري في تعيينه بخلاف ما اذا جاء ليرة بخيار عيب فان القول البايع  
 من البحر الرايق في كتاب البيوع اشترى جارية بالخيار فردد عجزها بانها المشتراة فالقول  
 للمشتري مع اليمين وجاز للبايع وطهرها من آخر باب خيار الشرط والتعيين من سبوع الدر  
 المشتري ذرة المبيع المبيع قال البايع ما بعث هذا بل غير فالقول قوله بخلاف خيار الشرط  
 والرؤية من الخلاصة في الفصل الحادي عشر اذا اخلف المتعاقدان في شرط الخيار فالقول  
 لمن ينكر مع اليمين في ظاهر الرواية لان الخيار لا يثبت بالشرط مكان من العوارض فيكون القول  
 لمن ينفي كما في دعوى الاجل واذا اخلفا في مضي مدة الخيار فالقول لمنكر لانها تصادقا  
 على ثبوت الخيار ثم ادعى احدهما السقوط بمضي المدة فكان القول لمنكر واذا اخلفا في قدره  
 فالقول لمن يدعي اقصر الوقتين لان الاخير يدعي زيادة شرط عليه وهو ينكر من الدرب في كتاب  
 البيوع من باب خيار الشرط جاز خيار الشرط للمتايعين ولا حدها ولا غيرها الى ثلثة ايام لا  
 اكثر وقال لا يجوز اذا سمي مدة معلومة وان اجاز من له الخيار بعد العقد الى اكثر من ثلثة ايام  
 فيها جاز البيوع من الدرب في باب خيار الشرط وفي باب خيار الرؤية من ليس بخيار الرؤية وقت  
 معلوم لانه الحديث ورد بخيار مطلق للمشتري فالنوقت فيه زيادة على الضر فيبقى الى ان يوجد  
 مبطلة انتهى صحيح الشراء والبيع للملمس بياه والاشارة الى المبيع او له مكانه شرط الجواز والمشتري  
 ان يردّه اذا رآه وان رضى قبل ان يراه لان الخيار يتعلق بالرؤية لقوله من اشترى شيئا لم يرد  
 فله الخيار اذا رآه ولو ضمنه قبل الرؤية صح ضمنه في الاصح ويثبت الخيار مطلقا غير موقت بمدة  
 ما لم يوجد مبطلة هو الاصح من سبوع المصح في باب خيار الرؤية وفيه ايضا ولا خيار للبايع ما لم  
 يرد ولو اشترى ما راى قاصدا للشراء فله رده لا القصد للشراء ثم اشتراه فله الخيار كما في  
 الظهيرية علما بان مرئيه وقت الشراء فلو لم يعلم به له الخيار لعدم الرضا كما في الهداية فلو خاف  
 له لان العلم حاصل له بالرؤية السابقة على الوجه المذكور الا اذا تغير في خيار لان تكرار الرؤية  
 لم تقع معلومة باوصافه فكان لم يرد انتهى ولو اشترى ثوبا ملفوفا قدره قبل وهو لا يعلم  
 فله الخيار من سبوع جامع الفتاوى سئل صاحب البحر الرايق عن بيع الذرة التي في سبيلها

اقتضا المتعاقدان  
 لا الرؤية  
 اقتضا البيع

كذلك

فصل في الخيار

اقتضا شرط  
 من الخيار

للمتايعين  
 الى ثلثة ايام

ليس في الرؤية  
 وقت معلوم

اشترى ثوبا  
 ملفوفا

من سبوع المصح في باب خيار الرؤية وفيه ايضا ولا خيار للبايع ما لم يرد ولو اشترى ما راى قاصدا للشراء فله رده لا القصد للشراء ثم اشتراه فله الخيار كما في الظهيرية علما بان مرئيه وقت الشراء فلو لم يعلم به له الخيار لعدم الرضا كما في الهداية فلو خاف له لان العلم حاصل له بالرؤية السابقة على الوجه المذكور الا اذا تغير في خيار لان تكرار الرؤية لم تقع معلومة باوصافه فكان لم يرد انتهى ولو اشترى ثوبا ملفوفا قدره قبل وهو لا يعلم فله الخيار من سبوع جامع الفتاوى سئل صاحب البحر الرايق عن بيع الذرة التي في سبيلها

بالذرة الصافية واجاب ان الذرة لم يكن لثمنها قيمة بشرط ان يكون مثله بمثل فان وجد المماثلة مع  
 البيع والا فلو يبيع وان كان لثمنها قيمة فلو يبيع الا ان يعلم ان الاذرية الصافية اكثر من الاذرية  
 التي في سبيلها قال الكمال في شرح الهداية لو باع جارية مع طوق من فضة بفضة ان كان الثمن  
 زائدا فالبيع صحيح وان كان مثل الفضة المبعة او اقل او مساوية او لا يدري واختلف المقومون  
 في ذلك لا يجوز البيع للربا حقيقة فيما اذا كان اقل او مساوية بسبب زيادة البدل واحتمال لا فيما  
 اذا لم يدري الحال والاصل ان اذا بيع نقد مع غيره كطوق مع جارية مثله بنقد من جنسه لا بد ان يرد  
 الثمن على النقد المضمون اليه وكذا لو اشترى من آخر زيتونا على شجرة بريت صاف اذا لم يعلم ان  
 الخاضع اكثر مما في الزيتون لا يبيع البيع عندنا كما في الهداية واسا علم رجل باع دارا وشرط  
 الغناء في بيع الدار فند البيع لان البايع لا يملك الغناء فلو يملكه المشتري باع ارضا على ان فيها  
 كذا وكذا فخله فوجدها المشتري ناقصة جاز البيع ويخبر المشتري ان شاء اخذها جميع الثمن  
 وان شاء تركها لان الشجر يدخل في بيع الارض تبعا ولا يكون له قسط من الثمن وكذا باع دارا  
 على ان فيها كذا وكذا يتا فوجدها المشتري ناقصة جاز البيع ويخبر المشتري على هذا الوجه ولو  
 باع ارضا على ان فيها كذا وكذا فخله عليها ثمارها فباع الكل ثمارها وكان فيها نخلة غير مثمرة  
 فند البيع لان الثمن له قسط من الثمن من الخاتمة في كتاب البيوع رجل اشترى مصحفنا على ان جاء  
 فاذا فيه آية او آيتان ساقتة كان له ان يردّه من الخاتمة في فصل في العيوب وفي المتن اذا  
 اشترى مصحفنا فوجد فيه سقطا او اشتراه على ان منقوط بالخط فوجد في نقطة سقطا فهذا  
 عيب يردّه واذا اشترى مصحفنا على ان جاء مع فاذا فيه آيتان ساقتان او آية فهذا عيب يردّه  
 به من ثمة الفتاوى ظهر عيب مبيع الغائب عند الفاضي فوضعه عند عدل فهلك كان الهلاك  
 على المشتري الا اذا قضى بالرد على البايع كذا في الخلاصة من الدرب في باب خيار العيب ولو اشترى  
 رحن او طاحونة يدخل من الآلة ما كان مصلحا بالبيت من غير ذكر الحجر الاسفل يدخل لانه من  
 البناء والاعلى لا يدخل قياسا لانه غير مركب بالبناء ويدخل استحصانا من محبة المشتري في  
 باب حقوق المبيع البيع الباطل لا يفيد الملك بالقبض ولو هلك المبيع في يد المشتري يكون اما  
 عند بعض المشايخ لان العقد غير معتبر فبقى القبض باذن المالك وعند البعض يكون مضمونا  
 لانه لا يكون اذنه حالا من المقبوض على سوم الشراء وقيل الاول قول ابي حنيفة والثاني  
 قولهما ذكره في الهداية وفيه ايضا وان ماتت ام الولد والمديرة في يد المشتري فلو ضل  
 عليه عند ابي حنيفة وقال لا عليه قيمتها وهو رواية عنه والغاسد يفيد الملك عند القبض ويكون  
 المبيع مضمونا في يد المشتري فيه يلزم مثله ان كان مثليا والقيمة ان كان قيميا من ضمانا

في باب خيار العيب  
 من سبوع المصح

كذلك

فصل في الخيار

للمتايعين

ليس في الرؤية

وقت معلوم

اشترى ثوبا

ملفوفا



القام في مسائل البيع وإذا سمي شيئا وأشار إلى خواتم جنسه كما إذا سمي باقوتنا وأشار إلى زجاج  
فالباع باطل كونه بيع المعلوم واختلفوا فيما إذا سمي هو وبنا وأشار إلى مروي قيل باطل فلا  
يملك بالقبض وقيل فاسد كذا في الحاشية من بيع الأشياء في القرن الثاني واستحقاق بدل البيع  
بوجوب الرجوع بعين المبيع قايما وبقيمتها هاكها من جامع الفصولين في الفصل السادس عشر  
وزيت على أن يزنه بظرف وبطرف عنه بكل ظرف كذا رطل أو لم يجر البيع بهذا الشرط لأنه  
شرط لا يقتضيه العقد فيفسده فإن مقتضاها أن يظرف عند وزن الظرف ما يجرده وعين  
يكون وزنه أقل من ذلك وأكثر فشرط مقدار معين مخالفا لمقتضاها بخلاف شرط طرح وزن  
الظرف عنه فإنه يجوز كونه موافقا لمقتضاها ولو اختلفا في نفس الظرف وقدره فالقول  
للمشتري يعني لوزن المشتري الموزن في ثمانية عشر رطلا فقال الباع الزنق غير هذا وهو  
خمس رطل فالقول للمشتري لأن هذا الاختلاف ما إن يعتبر في تغيير الزنق المقبوض ومقدار  
التمن فإن كان الأول فالمشتري قابض والقول القابض ضمينا كالغاصب أو امينا كالمو  
وان كان الثاني فهو في حقيقة اختلاف في الثمن فيكون القول للمشتري لأنه ينكر الزيادة  
والقول للمكر مع يمينه وإذا برهن الباع قبل بيئته من بيع المخ فيه وفي النصف ذكر من  
جملة البيوع الفاسدة بيع المضطر قال وهو أن يضطر الرجل إلى طعام أو شراب أو لباس  
أو غيرها ولا يبيعها الباع إلا بأكثر من ثمنها بكثير وكذا في الشراء منه انتهى لأصله إذا  
بيع نقد مع غيره بنقد من جنسه كبيع جارية مع طوق من فضة بفضة وبيع سيف بحل بفضة  
بفضة لا بد أن يزيد الثمن على النقد المضموم إليه فإن كان الثمن مثله أو أقل ولا يدرى  
أو اختلف المقومون في ذلك لا يجوز البيع للدين حقيقة كما في فتح القدير وكذا لو باع زيتا  
على شحارة بزيت صاف معلوم قدره لا يجوز البيع إلا أن يعلم أن الزيت الصافي أكثر من  
الزيت الذي يجزى من الزيتون كما في الهداية وكذا لو باع حنطة في سبيلها بحنطة صافية  
أن وجه المماثلة صحيح البيع والأفلا يصح إذا لم يكن لثمنها قيمة وإن كان لثمنها قيمة فلا  
يصح البيع أيضا إلا أن يعلم أن الحنطة الصافية أكثر من الحنطة التي في سبيلها كما صرح به شيخنا  
في جرح من يبيع المخ لا يبيع البيع إلى النيران والمهرجان وهو الخريف والصوم النصارى  
وفطر المهورا لم يعرف المتبايعا خصوص اليوم لجهالة الاجل فاذا عرفاه جاز بخلاف  
فطر النصارى بعد ما شرعوا في صومهم لأن مدته بالأيام معلومة وهي خمسون يوما ذكره  
التمتاشي ولا يصح البيع إلى قدوم الحاج والمصا والدياس والقطاف وهو قطع الغيب  
والجزان وهو قطع ثمر النخل والصوف ويجوز الكفالة إلى هذه الأوقات لأن الجهالة اليسرى

استحقاق بدل  
البيع

اختلاف في الظرف  
وقدره

بيع المضطر

تجوز الكفالة إلى هذه  
الأوقات

متحملة

متحملة في الكفالة وصح البيع أن اسقط الاجل قبل حلوله من الدر في باب البيع الفاسد وفي  
البحر الرائق من له الاجل وهو المشتري الاجل المفسد للبيع قبل الحصاد والدياس والقطاف  
وقدوم الحاج انقلب صحيحا لأن الفساد كان للنارعة وقد ارتفع قبل تفرده انتهى ولو باع  
مطلقا ثم أجل الثمن إلى هذه الأوقات صح البيع والثاء جيل لأن هذا أجل الدين والجهالة في  
الدينون متحملة من الدر في باب البيع الفاسد باع جارية ببيع فاسد قد لدت عند المشتري  
من غير ثم مات الجارية فإن المشتري يرد قيمتها ويرد الولد أيضا لأنها لو كانت قائمة بركة لها  
ويرد ولدها وكذا إذا هلكت بركة قيمتها لأن القيمة قامت مقام الأم وكذا لو اكتسبت كسبا  
عند المشتري بركة ها مع الكسب من الحاشية قلت ولومات ولدها عند المشتري هل يبايعه أن  
يضمه قيمته فليس كذلك لأنه أمانة كذا وبالدفع صوب فلا يضمن المشتري كالفاسد إلا بالتعدي  
أو المنع بعد الطلب والذات كالجارية وولد الذات كولد الجارية في هذا الحكم انتهى والمثليا  
هي الميكولات والموزونات والأعداد المتعارفة من جامع الفصولين وحكم البيع الفاسد أن  
المشتري إذا قبض المبيع برضى بايعه صريحا أو دلالة بأن قبضه في مجلس العقد بجزءه ولم يمينه  
ملكه ولزمه أي أن هلك المقبوض في يد المشتري لزمه مثله حقيقة وهو الذي يماثل صورة ومضى  
أن كان الهالك مثليا أو مثله معنى فقط وهو القيمة إن كان الهالك قيميا لأنه مضمون بالقبض  
كالغصب بغير قيمة يوم القبض وإن زادت قيمة في يده وانقلبت لأنه دخل في ضمانه بالقبض فلا  
يتغير كالغصب كذا في الكافي ويجوز على كل منهما أي المتبايعين لم يقل لكل منهما إشارة إلى وجوب  
الفسخ واللام بفيد الجوان فيمنع قبل القبض ففسخا للفساد وكذا بعده أي بعد القبض ما دام  
المبيع في يد المشتري فإن باعه أي باع المشتري شراء فاسدا ما قبضه أو وهبه وسلم واعتقه  
نقد ببيعته وهبه واعتاقه لأنه لما ملكه ملكا التصرف فيه فلا يتصور الفسخ فيه لتعلق حق العبد  
بالقصر الثاني فعليه قيمة لما مر أنه مضمون بالقبض كالغصب والكتابة والرهن كالباع لانهما  
لأن زمان قبضه عجزه عن رد العين فلزمه القيمة إلا أن حق الاسترداد يعود بعجز المكاتب  
وفكر الرهن بزوال المانع قبل تحول الحق إلى القيمة كذا في الكافي ولا يشترط القضاء في فسخ  
الفاسد ولا يبطل حق الفسخ بموت أحدهما أو أحد من الباع والمشتري وبه يفتى كذا في  
المخلاصة ولا يابى هذه أي لا يابى خذ المبيع بايعه بعد الفسخ حتى يرد ثمنه لأن البيع مقابل  
به فيصير مجوسا به كالرهن فإن مات الباع فالمشتري أحق بما اشتراه حتى يابى خذ ثمنه  
لأنه مقدم عليه في حيوة وكذا على ورثته وغرمائه بعد وفاته ثم إن كانت دراهم الثمن  
قائمة يابى خذها بعينها لأنها ثلثين في البيع الفاسد في الأصح وإن كانت مستهلكة أخذ

جامع بينه وبين  
نورته

والله أعلم بالصواب

حكم البيع الفاسد

الحاشية على قوله

لا يشترط القضاء  
في فسخ البيع

في فسخ البيع



مثلا لان الدرهم مثلية ان الدرهم والدنانير لا شفعان في البيع الصحيح وان عينا يعني اذا عين  
العاقدان ورهما متاخر ثم اراد المشتري تبديله بدرهم اخر جان عندنا ولا يسمع نزاع البائع  
وعند الشافعي شفعان بالتعيين حتى لا يجوز تبديله باخر وثقينا في البيع الفاسد من الاصل  
ولا شفعان فيما يستقضى بعد الصحة كما اذا باع عبدا وهكذا قبل التسليم فالشئ المقبول لا يتعين  
في رواية وهو الاصح وصورة البيع الفاسد ما اذا باع عبدا وقبل الشئ فظهر ان من الخرا  
باع جارية وظهر انها ام ولد يتعين درهم الثمن لرد لان في هذا القبض حكم الغصب كلها من  
بيع الدرهم واعلم ان جواز التبديل للمشتري مشروط بما اذا كان البديل مثل البديل منه المعين  
جنسا وصفا ولو اختلفا بان كان البديل منه ذهبا والبديل فضة او على العكس وكانا من  
جنس لكن البديل منه ارغب من البديل ليس للمشتري تبديله ومعنى تعيين الثمن في البيع الفاسد وجوب  
رد عين ما قبض البائع ان كان قايما وان كان هالكا واستهلكا بحسب علة مثله في الجنس و  
الرغبة هكذا حقيقة الموطأ لم يرد جوي زاده ثم سمعت من ثقة اذ لم يكن البديل ممنوع الزوال  
وكان من التقديرين يجب البائع في صحيح البيع على القول بحسابهما وهو ارفق الناس ويساعد  
الطلاق عبارة الذمة كما هو الظاهر انتهى رجل باع سلعة بالف درهم على ان يعطيه على التقاريق  
ان كان ذلك شرط في البيع لا يجوز البيع وان لم يكن ذلك شرط في البيع بل ذكر بعد البيع كان  
للبيع ان يأخذ الثمن جملة كذا في الحاشية من جامع الفتاوى في اول مسائل البيع الفاسد لو باع  
عبدا على ان يستقدم البائع شهر او دارا على ان يسكنها او على ان يقرض المشتري درهم او على ان  
يهدى له هدية فالبيع فاسد لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين ولانه لو  
كان للخدمة والسكنى بقا بلها شئ من الثمن فيكون اجارة في بيع ولو كان لا يقابلها شئ يكون  
عارية وقد هي التبرع عن صفتين في صفة وهي عن بيع وشرط وعن شرطين من بيع  
الجوهرة للوامام الحدادي في البيع الفاسد لو قال بعثتك هذا على الف وعلى ان تقرضني مائة لا  
يفسد لانه لا يصير شرط بحكم الواو والبيع بالشرط ان كان بكلمة على فان كان الشرط مما يقتضيه  
العقد مع البيع ولو كان مما يخالف مقتضى العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين فسد البيع ولو  
كان بكلمة ان كقولك ان كان كذا بطل البيع سواء كان ضارا او نافعا وكيف ما كان الا في صورة  
واحدة وهي ان يقول بعثت ارضي فلان به ويجوز خياره لانه وقت ثلثة ايام من التبرع فيه  
كتاب البيوع سئل صاحب المنع عن البيع بانضمام القرض واجبا اذا جعل القرض شرطا في صلح  
عقد البيع يكون فاسدا ويجب فضحه وقيمة المبيع يوم قبضه لا الثمن المحمي والله اعلم وفي صلح  
النوازل سئل ابو بكر الاسكاف عن رجل اشترى طائوسا الى النير ون وحمل الى منزله

واعلم ان على ان يستقدم البائع شهر لان الحاشية  
اذا كان ثلثة ايام جاز ان يشترط في الاستقدام  
وهذا مثال لشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبائع  
وكذا لا يبيع البيع بشرط ان يدرسه المشتري او يكاتبه  
او يستلدها ولا يجوز ان يقرض عبدا كان او  
امة عن ملكه هذا مثال لشرط لا يقتضيه العقد  
وفي نفع للبيع وهو يستحقه ويبيع البيع بشرط  
يقتضيه العقد كشرط المالك للمشتري ولا يقتضيه  
العقد ولا نفع فيه لاحد كشرط ان لا يبيع الذمة  
المبيعة فانها ليست باهل النفع من الذمة والخبر  
في باب البيع الفاسد

فوجد مريضا فاجتر البائع ودفع اليه فلم يقبله فحمل الى منزله فمات ليس على المشتري شئ من الثمن  
قال لان البيع فاسد كن غصبا ثم حمل الى المقصود منه وابنه ان يقبله من الغاصب فحمل الغاصب الى  
منزله فصاع عنه لا يضمن ثم قال كان ابو نصر يقول اذا كان البيع فاسدا بلوا اخذ ف  
يبرأ من الضمان سواء قبل او لم يقبل وان كان فاسدا ولم يتفقوا عليه لم يبرأ الا بقول البائع  
او بقضاء القاضي قال الفقيه ابو الليث ان كان البائع والمشتري يعرفان الوقت الذي يفي الى  
النير ون فالبيع جائز من الحلاصة في البيوع وفي القيمة ردة المشتري لفساد البيع فلم يقبل  
فاعاده المشتري الى منزله فهلك عنه لا يلزمه الثمن ولا القيمة وقدره ابن سلام بان يكون فاسدا  
البيع متقفا عليه فان كان مختلفا فيه لا يبرأ الا بقول او قضاء القاضي وقال ابو بكر الاسكاف يبرأ في  
الوجهين انتهى كل مبيع يباع فاسدا اذا رده المشتري على البائع بهبة او صدقة او بوجه من الوجوه  
كالوديعة والاعارة والاجارة والغصب ووقع في يد البائع فبشرط ان يبيع ويبرأ المشتري من  
ضمانه من الجامع الصغير في كتاب البيوع وفي الحاشية اخذ من البزاز ثوبا فقال اذهب به فان رضيت  
اشترته فصاع من يده لا يضمن ولو قال ان رضيت اشترته بعشرة كان مضمونا من نفع الوسائل  
المقبوض على يوم الشراء انما يكون مضمونا اذا كان الثمن سمي فصر على الفقيه ابو الليث في بيع العبيد  
فانه ذكر اذا قال اذهب بهذا النوب فان رضيت اشترته فذهب به فهلك لا يضمن وان قال  
ان رضيت اشترته بعشرة فذهب به فهلك ضمن قيمته وعليه الفتوى من الفتاوى والصغرى  
على يوم الشراء مضمون عند بيان الثمن وعلى وجه النظر ليس بمضمون مطلقا كاشياء في شرع الكفر  
من بيع الاشياء رجل اخذ متاعا ليذهب به الى منزله فان رضيت اشترته وان لم ير ضريرة  
عليه فهلك في يده قال الفقيه الكبير لا يضمن لانه اخذ على وجه الامانة لا على وجه المساومة اذا  
اشترى متاعا على انه بالخيار الا ان يذهب به الى منزله فهلك في يده كان عليه قيمته من ضمانات  
القائم في باب البيوع لو قال البائع ابيعه بخمسة عشرة قال المشتري لا اخذه الا بعشرة ان كانت  
النوب في يد المشتري فذهب به فهو بخمسة عشرة وان كان في يد البائع فدفعه اليه فهو بعشرة من  
الوجهين رجل دفع سلعة الى منادى ليأخذها فطلب منه بدرهم معلومة فوضعه عند  
الذي طلبه فقال صاعقت مني او وقعت مني كان عليه قيمتها لانه اخذ على وجه السوم بعد  
بيان الثمن قالوا ولا شئ على المنادى وهذا اذا كان ما ذونا بالدفع الى من يريد شراءه قبل البيع  
فان لم يكن ما ذونا بدلك كان ضمانا من الحاشية في البيوع المقبوض على يوم الشراء المضمون  
بسمية الثمن اذا كان قيميا فالاعتبار بقيمة يوم القبض او يوم التلف من الاشياء في بيان ثمن  
المثل اشترى سلعة ولم يقبضها ولا يسلم الثمن الى البائع وسافر ثم التقى في غير البلد الذي وقع

فوجد مريضا فاجتر البائع ودفع اليه فلم يقبله فحمل الى منزله فمات ليس على المشتري شئ من الثمن

المقبوض على يوم الشراء انما يكون مضمونا اذا كان الثمن سمي فصر على الفقيه ابو الليث في بيع العبيد

لا شئ على المنادى

المقبوض على يوم الشراء المضمون بسمية الثمن اذا كان قيميا فالاعتبار بقيمة يوم القبض او يوم التلف من الاشياء في بيان ثمن



في العقد وطلب البائع الثمن لا يجبر على دفعه ما لم يحضر السلعة سواء كان له لها مؤنة او لا وكذا الحكم لو كان  
الباع غائبا عن بلد العقد وفي القينة عن برهان صاحب المحيط اشترى شيئا لم يزل الباع ان يطالبه  
بالثمن قبل الروية الباع اذا احوال غير ما على المشتري لا يبق للبايع حق الجسر في ظاهر الرواية من شرط  
المطالبة الوهابية لابر الشفعة في كتاب البيوع اذا خلى الباع بين المبيع وبين المشتري بحيث يتمكن  
المشتري من قبضه يصير المشتري قابضا للمبيع حتى لو هلك قبل ان يقبضه حقيقة يملك على المشتري من  
الخاتمة في كتاب البيوع في فصل قبض المبيع ولو اشترى شيئا فقدت بعض الثمن ثم قال للبايع تركته  
وهنا عندك بيقينة الثمن او قال تركته وديعة عندك لا يكون ذلك قبضا من الخاتمة في الفصل المذكور  
لو ادع المشتري المبيع من الباع او اعاره منه او جره لم يكن قابضا ولا يجبر الجار ولو ادع المشتري  
عند اجزى واعاره منه وامر الباع بالتسليم اليه يصير قابضا ولو امر الباع ان يواجر من امان يصير  
قابضا والاجر الذي يأخذه يحتسب من الثمن ولو ارسل المشتري العبد في حاجة يصير قابضا  
من الوجيز في البيوع ولو كان البيع بائنا فقبض المشتري المبيع باذن الباع او بغير اذنه والتمس  
حالا او مؤجلا والمشتري حيار روية او عيبا او ادع الباع فملك عند الباع ثم البيع ولزمت الثمن  
عند اكل من الخاتمة في البيوع والبيع ينسخ هبة المبيع للبايع قبل قبضه من اقاله الدار وفي الجامع الكبير  
المشتري في البيع الفاسد يصير قابضا بالتخلية وذكر في الفناوى وفي الساجدة وهي الشجرة التي تجلب  
من الهند في الطريق اذا اشترها وهو واقف عليها ولم يجرها فهو قبض ولو اشترى خطبة في بيت  
ودفع المفتاح وقال خلت بينك وبينها فهو قبض وان دفع المفتاح ولم يقل شيئا لا يكون قابضا اما  
لو باع دارا وهي غايبة فقال الباع سلمتها اليك وقال المشتري قبضتها لم يكن قبضا وان كان قريبة  
كان قبضا لان التخلية قامت مقام القبض عند التمكن والفاصل بينهما ان كانت بجاء يقدر على  
اغلاقها كانت قريبة ولا بعيدة وفي المحيط ان بالتخلية يقع القبض وان كان المعقود عليه بعد  
عنهما قال محمد لا يمتد الحلو في ذكر في النوادر ان الرجل اذا باع صنعة وخلي بينها وبين المشتري ان  
كان يقرب من الصنعة يصير قابضا وان كان بعيد عنها لا يصير قابضا قاله والناظر عنها فلو  
فانهم يشتركون الصنعة في السواد ويقرون بالتسليم والقبض وذلك مما لا يصلح به القبض وكذا  
لو اشترى بقر في البراء فقال الباع اذهب واقبض ان كان يري بحيث يمكن الاشارة اليه يكون  
قبضا ولو باع خرو في دن وخلي بينه وبين المشتري في دار نفسه وختم المشتري على الدار فهو قبض  
من الخلاء والفصل الثاني عشر اشترى بقر في البراء فقال الباع اذهب واقبض ان كان يري  
بحيث يمكن الاشارة اليه يكون قبضا والا فلا من بيع حرارة الفناوى قلت ولو كان البقر في  
حضرة المشتري لكن لا يتمكن من قبضه لكونه وحشا هل يكون قابضا حتى لو هلك بهك من ماله

اشترى بقر

اشترى بقر في البراء

اشترى بقر في البراء

اشترى بقر في البراء

اشترى بقر في البراء

فظاهر

فلا هر كلهم انه ان لم يتمكن له من قبضه بغير عوف فلا يكون قابضا كما اشترى فرسا في حظيرة  
فقال له بايعه سلمته اليك ففتح بابها مشريه فغزا الفرس فلما ملكه اخذه بيده بغير عوف فهو  
تسليم ولو لم يتمكن فليس تسليم ذكر في بيع القينة قال في الخاتمة وغيرها تسليم الباع الى المشتري  
ان يخلى بينه وبين المبيع على وجه يتمكن من قبضه انتهى مشريه بر قال لباعه كذا في غرائر كذا  
بحضرة مشريه صار قابضا من بيع القينة باع دارا غايبة وقال سلمتها اليك فقال اشترها  
قبضته لم يكن قبضا ولو كانت قريبة كان قبضا والفرعية ما يقدر على اغلاقها والا فلا وكذا  
الهبة والصدقة وان في بلدة اخرى باعها من اخر ولم يسلمها الا بلفظ فليشتري ان يمنع من  
اداء ثمنها فهو امر مجزوع مع مشريه او بيعت ويكمله الى بلد دار قبض ثمنها ويسلمها قال  
بعثك هذه السلعة وسلمتها اليك فقال مشريها قلت لم يكن تسليمها حتى يسلم بعد قول حيث  
ملك قبضها اشترى ثوبا فامر بايعه بقبض فلما ملكه قبضه بغير قيام مع تسليمه والا فلا واشترى  
فرسا في حظيرة فقال له بايعه سلمته اليك ففتح بابها مشريه فغزا فرسه فلما ملكه اخذه بيده  
بغير عوف فهو تسليم ولو لم يتمكن فليس تسليم اشترى فرسا بايعه ممك غنائه وامر مشريه  
بقبضه فقبضه فضاغ الفرس ضاع على مشريه راكبة باعها فقال مشريها احملني معك  
فحملت فلفت تلفت من مشريها وركبه قبض شرط جواز البيع كونه المبيع قائما معلوما في ملك  
بايعه وكونه مقدورا للتسليم كلها من بيع القينة ولو باع دارا وسلمها الى المشتري وفيها متاع  
قليل او كثير للبايع لم يكن ذلك تسليمها حتى يسلمها فارغة وان ادع النافع عند المشتري واذن  
للمشتري بقبض الدار والمتاع جميعا مع التسليم لان الكل في يد المشتري من الخاتمة في البيوع وكذا  
لو باع ارضا فيها زرع لم يصح تسليمها من القينة في البيوع تسليم الباع الى المشتري ان يخلى بينه  
وبين المبيع على وجه يتمكن من قبضه من غير جليل حتى لو هلك قبل ان يقبضه حقيقة يملك على المشتري  
وكذا لو خلى المشتري بين الباع وبين الثمن واجمعوا على ان التخلية في البيع الجائز وفي البيع الفاسد  
روايتان والاصح انه قبض من حرارة الفناوى وفيها وقبض المفتاح قبض الدار اذا انتهى له  
فتتم بلا كلفة والا فليس بقبض وفي كتاب الهبة من الدار فقبض مفتاح الدار قبض لها  
الباع اذا دفع المبيع اليه من غير الما لمشتري يصير قابضا حتى لو هلك ينسخ البيع من حرارة  
الفناوى في البيوع وفيها وفي النظم اربعة اشياء اذا امر المشتري الباع حتى فعل لا يصير  
المشتري قابضا ولو فعل اذا امر ان يخلق شعر العبد الثاني لأمره بالجماعة الثالث لو امره  
بان يسقيه دواء الرابع ان يأمره بان يداوى جرحه ويصير المشتري قابضا بعشرة منها لو امر  
بختان الحارية والغلام او الفصيدة او ان يسطر جرحه او ان يقطع عرق الفرس وكان المبيع

باع دارا

شرط جواز البيع

باع دارا

اشترى بقر في البراء

اشترى بقر في البراء

اشترى بقر في البراء



ملكها فامر بان يعلل بغيره او امر ان يحدوه او كان طعاما فامر بالبيع او كان دارا فاجرها  
من الباع وهو استاجر العاشر اذا كانت جارية فامر بالبيع ان يزوجها فزوجها ودخل بها زوجها  
ولم يدخل بها زوجها لا يصير قبضا استحسانا وان وطئها الزوج صار قبضا كذا في صمات الغام  
ومداواة المعيب عرضه على البيع وليس له استخراجه وركوبه في حاجته رضا ولو كان ركوبه للركوب لا يكره  
رضا من الدر في باب حياز العيب لم يشترط جود في مشراه عيبا نقص منه عند التجار ردة او اخذه بغيره  
لا اسأله واخذ نقصانه من صدر الشريعة في البيع وفي شرط الطحاوي هلاك المعقود عليه قبل القبض  
ان كان باقية سموية او بفعل الباع او بفعل المعقود عليه بان كان المعقود على حيوانا ففعل نفسه  
فان البيع يبطل في هذا كله ولو استهلك المشتري فعليه ثمنه ان كان البيع مطلقا او بشرط الحياز للمشتري  
وان كان قد استهلك المشتري والبيع بشرط الحياز للبايع او كان البيع فاسدا لم يضمن ان مثله ان كان  
مثليا او قيمته ان كان من ذوات القيم وان هلك بفعل الاجنبي فالمشتري بالخيار ان شاء فسخ البيع  
وعاد البيع الى ملك الباع ويضمن الجاني المتلف في المتلف في القيمة في غير المتلف ثم يظن ان كان الضمان من  
جنس الثمن وفيه فضل عن الثمن لا يطيب له وان كان من خلافه فجنس الثمن يطيب ولو احتار المشتري  
البيع واتباع الجاني بالضم ان فله ذلك وعليه الثمن للبايع ثم ان كان الثمن من جنس الضمان لا يطيب  
الفضل ان كان من خلافه فجنس طالب للفضل من الخلاصة في الفصل الثاني عشر اذا اختلف  
المبايعان في الصحة والبطلان فالقول للمدعي البطلان كانه البرازية وفي الصحة والفساد فالقول  
للمدعي الصحة كذا في الحاشية والذخيرة في مسألة في اقاله فتح القدير لو ادعى المشتري انه باع  
المبيع من الباع باقل من الثمن قبل النقد وادعى الباع الاقالة فالقول للمشتري مع انه يدعي  
فساد العقد من الاستاء في كتاب البيوع اجتمعت بينة الاكراه على البيع وبينه الطوعية روى  
عن ابي يوسف ان بينة الاكراه اولى ولو اقام احدهما على ادخال شرط فاسد في العقد والآخر  
على عدمه فبينة الفساد اولى وكذا ان ادعى احدهما اقرارا بدين كذا طابعا والآخر مكرها فالقول  
لمن يدعي الطوعية وبينة لمن يدعي الكراهية من الخلاصة اذا تعارضت بينة الطوع مع بينة  
الاكراه فبينة الاكراه اولى في البيع والاجارة والصلح والاقرار وعند عدم البينة فالقول  
للمدعي الطوع كما اذا اختلفا في صحة بيع وفساده فالقول للمدعي الصحة واذا اختلفا في المبيع  
تخالفا وتعا سخطا في مسألة ما اذا كان المبيع عبدا فختلف كل بعثة على صدق دعواه فلا تخالف  
ولا ضحك ويلزم البيع ولا يعتق واليمين على المشتري كما في الوقفات من الاستاء في كتاب  
القضاء ولو قال ان لم انقد الثمن في اربعة ايام فلا بيع بيننا فالبيع فاسد بشرط فوق  
الثالث فسد ولو قال ان ثلثة ايام اجزنا ذلك البيع وقال زفر لا يجوز من شرط الجمع في

البيع

باب

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

البيع ولو قال بعثك بالف درهم فان لم تاتني بالثمن الى السنة فلا بيع بيني وبينك هذا اذا  
وان شرط الى اربعة ايام لا يجوز ولو قال الى ثلثة ايام جاز استحسانا من الخلاصة في البيوع  
اشترى عبدا فقبضا وضمن له رجل عبوه فاطلع على عيب ردة لا ضمان عليه على قياس  
قولا الامام لانه باطل كعنان العدة ولو ضمن له السرقة او الخيانة فوجد سرورا او خرا او  
الجور او العي فوجد كذلك رجع على الضامن بالثمن ولو مات عبده وقضى بالنقص رجع  
به على ضامن الثمن من الحاشية في البيوع اشترى فربا به قرحة فقال للمشتري لا تخن منها  
فان هلك بسببها فانما ضامن فاحذره وهكذا بينتها لاشي عليه من بيع صماتا الغام و  
في اجناس الناطق اذا اشترى نصيبا احد الشريكين من البناء دون الارض لم يجز وذكر  
في الصفري بناء بين رجلين باع احدهما نصيبه من اجني بغيره في شريك لم يجز وكذلك  
الشجرة والزرع ولو باع من شريكه جاز وفي شرط الطحاوي واحد الدرنة اذا باع شيئا من  
التركة ينظر ان باع نصيبه من كل شئ المشتري يعلم نصيبه يجوز وان باع شيئا معينا  
لا يجوز لانه يحتمل ان يقع هذا نصيبه قال صاحب المحيط ومعنى قوله لا يجوز لا يجوز  
البيع في كل ذلك لاشي اما في نصيبه فيجوز من الفصل في العادة وفي المحيط لا يجوز بيع  
احد الورثة في كل الشركة اتم في نصيبه فيجوز وانفقوا على جواز بيع الشائع وفي الخلاصة  
بيع الشائع واعارة الشائع جائز من شركة المتع وتفصيله سيأتي في باب الاستحقاق وان  
شري اثنان شيئا وغاب واحد منهما فللمحاضر دفع ثمنه وقبضه امر قبض المبيع كله وله ايض  
جسه امر قبض المبيع عن شريكه اذا حضر حتى ينقد شريكه الثمن عنده به حصة ومحمد من بيع  
المتع في باب المتفرقات وفي المحيط ولا يجوز بيع ارض كل واحد من المسلمين شركاء فيه كالماء و  
النار وراه احمد وابوداود ورواه ابن ماجه من حديث ابن عباس روى وزاد فيه وثمنه  
حرام ولا يجوز بيع الاراضي الاميرية لانها عوان في ايدي الرعايا ولا تصير ملكا لا  
الا اذا ملكها الامام اليه ذكره الامام البرازي في فتاواه وفي خزانة الفتاوى  
ولو باع الامام هذه الارض جاز وان اجر جاز وهو لا يملكون البيع لانهم قاصرون  
مقام الملاك في الزراعة واعطاء الخراج لا في غير من بيع المتع لا يصح بيع الزرع  
قبل حير رته بقوله لا ليس بمنقطع به وتابع للارض فيكون كالوصف فلا يجوز ايراد  
العقد عليه بانفراذه وان باع على ان يتركه حتى يدرك لم يجز وكذا الرقبة والبقول  
وبعد حير رته بقوله يصح البيع ان شرط تخلية ارضه بالقل بان يقطعه او يرسل عليه  
وانه فناء كله في يصح لان الشرط يقتضي العقد فلا يفسد ويجوز بيع حصته من

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع



شريكه مطلقا اي سواء بلغ او اوان المصداق او لا ومن غير ان يذكر ان لم يفسح البايع الى  
المصداق فانه ينقل الى المجرى كما اذا باع المذرع في السقف ولم يفسح البيع حتى يخرج وسلك  
ولو كان الارض والزرع مشتركا فباع نصف الارض مع نصف الزرع من شريكه واخصى  
بغير رضا شريكه جاز وقام المشتري مقام البايع ثم بيع نصف الزرع بدون الارض فاما  
لا يجوز في موضع كان لصاحب الزرع حق القرار فيه بان يزرع في ملكه نفسه اما اذا كان  
معدا يزرع الزراعة كالعاصب فجاز بيع نصف الزرع كذا في الخلاصة كذا منفردا باع كله  
اي جاز بيع المنفرد ان شرطه تخليط المشتري من البقل وان لم يشترط ذلك فسد البيع وينقل  
الى العينة ان لم يفسح المصداق اذ يرفع الغنا كالشريك ان لم يفسح المصداق اذ يرفع الغنا  
وصح بيع ثمرة وان لم يبد صلحها لانها مال منقول حالها او مالا ولزم على المشتري قطعها  
اذا اشترىها مطلقا او بشرط القطع بشرط ابقائها على الشجر حال البيع بعينه لانه شرط لا يقتضيه  
العقد وفيه يقع المشتري من بيع الدرس سلك صاحب المذرع عن رجل اشترى من آخر ثمرة كرمه  
وبعضه موجود وبعضه لم يبرز فهل يبيع هذا البيع ام لا واجاب لا يبيع هذا البيع كما هو  
ظاهر الرواية قال شيخنا في التمهيد في البيع وهو الاصح كما في شرح الكنز وفيه صرح العاوي في فصوله لكن  
افنى شيخنا ان يبرز بيمينه بعينه وقال نعم يجوز البيع ويجعل الموجود اصله في البيع وما وجد  
تبعه تسهلا ولا مخر على الناس وافنى به بعض المشايخ ايضا اذا كان الموجود اكثر من المفقود  
وايه اعلم باع نزل كرمه وهو حصص جاز اشترى من نزل كرمه وبعضه لا يزال في بعضها  
نصفه فلو كان كل نوع بعينه شيئا وبعضه نصفها جاز ولو كان بعض الانواع شيئا وبعضها  
نصفها كخوخ وكثير لا يجوز اشترى من الخوخ وفيها خوخ في لا يفسد البيع وكذا الكثير  
بايع ثمرا قبل ان يدرك ان كان الثمار حصصا او نفاحا جاز بيعه ولو كان خوخا وكثيرا  
او نحو لم يميز بينها الا اذا ذكر بعضها فيجوز في مدركه وفي ذلك الشجر لو لم يشترط التزك  
عليها كما قال ابو يوسف في بيع فلق بعينه وود ولم يصرف ليقا جاز بيع كل كرم بين اثنين باع  
احدهما حصته نزل وهو حصص لم يميز باع شجر بطيخ قبل حرقه من الخوخ فقال ابن خيوار  
زار توافر وختم بجوز ويقع البيع على شجر بطيخ وما يميز من خوخ يميز على ملكه مبطل  
الاثنين باع احدهما حصته من ثالث لم يميز فيبقي ان يشترى كل مبطل منهما ثم يفسح البيع  
في بعضها اراد ان يشترى مبطله على وجه يبيع يفسح ان يشترى الحشيش وشجر بطيخ وبعض يميز  
ويتاجر الارض فمن اياها معلومة فقدم الشري فيملك ما يجرد بعد ذلك وهذه الجملة  
من العينة في الفصل الخامس من البيوع ولو باع نزل الكرم بشرط التزك لا يجوز ولو باع

بيع النصف

اشترى نزل الكرم

سلكه في البيع

نصف الكرم مشاعا ولم يذكر ان لم يميز الا من الشريك والجملة فيه ان يبيع الكل ثم يفسح في  
نصفه ولو اشترى الكرم مع العلة وقبضه ان رضى الا كما رجا وله حصته من الثمن وان لم يميز  
لم يميز البيع ولو اشترى اوراق التوت على ان يأخذ شيئا فشيئا لم يميز وان لم يذكر شيئا فشيئا  
فان اخذه في اليوم كله جاز وان مضى يوم فسد والجملة ان يشتري الشجر ويأخذ الاوراق ثم يبيع  
الشجر من البايع من جامع الغناوي في مسائل البيع القاسم وفي بيع العينة من الفصل الخامس  
ولو اشترى اوراقا فانه يضمن فله الرجوع بالثمن وبيع ثمرا شجر على هذا قلت يفرق من هذا المشتري  
اوراق التوت بغير جاز اشترى شيئا وقبضه ومات مطلقا قبل ان يفسد ثمنه فالبايع اسوة للغير  
من بيع الدرس والعرب باع مال اليتيم او ضعيفه والمشتري مفسس بوجوه ثلثة ايام فان نفذ  
والا ففسخ وان امكن المشتري الشراء والعين في يد المشتري من رفع الرضى الامر الى القاضي فيقول  
ان كان بينكما بيع فقد فسخت من توصياي المذبح في باب الوصي وفي فئاوي الدرس ان رجل  
دخل منزل لانيان باؤا واخذنا له لينظر اليه فوقع وانكسر لا يميز وان اخذه بغير ان يميز  
ما اذا دخل في السوق الذي يباع فيه الاناء فاخذنا بغير ان يملكه فسقط وانكسر ضمن رجل  
ساوم قدرا ليشترى من صاحبه فقال اني قد حكي هذا فدفعه اليه لينظر فيه فوقع منه على  
الاقداح فانكسر الاقداح واقداح اخر لا ضمان عليه في القدر الذي ساومه ويضمن الاقداح  
من لسان الحكماء رجل اشترى قوسا فقال له البايع مدة القوس فمده فانكسر يضمن قيمته وان  
مده باذن البايع وان قال له البايع وان انكسر فلا ضمان عليك يضمن ايضا من جرته القناوي  
**مسائل الاقالة** وفي البرزنية تقايلاه فابق العبد من يد المشتري وعجز عن تسليمه بطل  
الاقالة واشتراط ان المبيع اذا هلك بعد الاقالة بطلت وعجز البايع قد بالهكة لانه لو باع  
صانوا رطباً ثم تقايلاه بعد ما جفت فقص وزنه لا يوجب على المشتري شيء لان كل المبيع باق  
من باب اقالة البحر المريق اشترى ارضاً مع الزرع واذا ركب في يده ثم تقايلاه لا يجوز الاقالة  
لان العقد ورد على القصيد دون الخطة ولو قصد الزرع ثم تقايلاه صح الاقالة في الارض  
بجمعتها من الثمن من اقالة العينة فلو اشترى ارضاً فيها اشجار ففقطها ثم تقايلاه صححت الاقالة  
بجميع الثمن ولا شيء للبايع من قيمة الاشجار وتسليم الاشجار المقطوعة للمشتري هذا اذا علم الباي  
بقطعها فان لم يعلم به وقت الاقالة صح ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء تركها وقد  
صرح المزني بان الاقالة ترق بالعيب من باب اقالة البحر المريق وما يمنع المرد في البيع القناوي  
والرد بالعيب يمنع الاقالة رجل باع من آخر كرم ما وسلم اليه فاكل المشتري ثمره ثم  
تقايلاه لا تصح وكذا اذا هلك الزيادة المتصلة والمفصلة او استهلكها الاجنبي من الخلة

الحمد

بيع النصف

اشترى نزل الكرم

سلكه في البيع

اشترى نزل الكرم

اي رفع البيع في الجوهره هي رفع العقد  
وهو تفرق للاع من اقالة البيع  
الاجارة ونحوها وفي شرح الكنز هي  
فسخ في حق المتعاقدين فيما هو من  
موجبات العقد من اقالة المذبح

اشترى نزل الكرم

سلكه في البيع



في باب الاقالة مانع الرد في البيع الفاسد وفي الغيب مانع من الاقالة اشترى كرمًا فاكل ثمرة  
واطلع على عيب او بقره وشرب لبنها واطلع على عيب يرجع المشتري بنقصان العيب لا بقره وان  
رضي به البايع وانتهى من كل في الديار لم يملك الرد وان رضي البايع والاقالة ايضا لان من يد  
البايع في الثمن شيئا ويرى المشتري الحقيقة والبقرة على البايع فيكون بمنزلة بيع جديد من  
البرارية في نوع ما يمنع الرد بالغيب علم ان الزيادة نوعان منفصلة ومتصلة وكل منهما  
على نوعين متولدة من البيع وغير متولدة منه فالمنفصلة الغير المتولدة كالصنع وما اشبهه  
وانها تمنع الرد بالغيب بالاتفاق سواء قال البايع انا اقبله كذلك او لم يقل والمنفصلة المتولدة  
من البيع كالسمن والجلال والجلد والبياض وانها لا تمنع الرد بالغيب في ظاهر الرواية وانما  
المشتري الرد واراد الرجوع بالنقصان وقال البايع لا اعطيكه وكثرة رد على البيع لارادة عليك  
التمن في قولها ليس ذلك وقال محمد له ذلك والمنفصلة كالولد والثر وما هو في معناها  
كالارض والعقد وانها تمنع الرد بالغيب ويرجع بالنقصان وكذا تمنع الضم اعني الاقالة بسا  
اسباب الضم والمنفصلة الغير المتولدة كالكتب والغلة وانها لا تمنع الرد والضم بساير اسباب  
من العارية قلت وبهذا كله علم ان الزيادة المتصلة الغير المتولدة من البيع كالصنع وتضمن  
الرد بالغيب الضم اعني الاقالة بساير اسباب الضم والزيادة المنفصلة الغير المتولدة كالكتب  
والغلة لا تمنع الرد والاقالة بالاتفاق والزيادة المتصلة المتولدة من كاسمن والجلال و  
الجلد والبياض لا تمنع الرد بالغيب الاقالة عندهما ويختار المشتري بين قبوله بجميع الثمن او  
رده قال محمد في تمنع الرد والضم فلا يرجع بنقصان الغيب على البايع واما الزيادة  
المتولدة من كالولد والثر وما هو في معناها كالارض والعقد فانها تمنع الرد بالغيب ويرجع  
المشتري بالنقصان وكذا تمنع الضم اعني الاقالة بساير اسباب الضم انتهى سدا حجاب الخ عن  
رجلا شترى من آخر دارا وبني فيها ما اراد ثم تقايلا هل تنص الاقالة ام لا واذا صححت  
هل للمشتري ان يرجع بقيمة ما بني فيها على البايع ام ليس له ذلك واجاب لا تنص الاقالة لا  
البناء زيادة متصلة غير متولدة فانها تمنع الرد بالغيب وكذا تمنع الاقالة اذا ما منع  
الرد بالغيب تمنع الاقالة وعلى من قال انها بيع جديد فليس للمشتري الرجوع بشئ على  
البايع فيما تنص الاقالة كما اذا اتخذ المشتري بيتا من الخشب فانه لا يكون في حكم البناء اذا  
انصاه ليس كاتصال البناء والصنع وضع على من قال انها تمنع فله رفع ما زاد ان لم  
يعثر الرفع بالبناء القديم وان تضمن البايع قيمة الزيادة للمشتري من غير ان يعطيه الجبر العامل  
لان الزيادة ما لم يعلم والعمل لا يقوم الا بالعقد ولم يوجد كما في الخلاصة قال في النهاية

باب رد البيع

باب رد البيع

اشترى دارا وبني فيها ما اراد لا تنص الاقالة

باب رد البيع

الخلاف

الخلاف فيما اذا ذكر الضم بلفظ الاقالة وكذا ذكر بلفظ المفاضلة والمساواة لا تجعل بيعا اتقا  
وفي السراج الوهاج اما اذا كانت الاقالة بلفظ البيع كانت بيعا جاعلا كما اذا قال البايع بمعنى  
ما اشترت فقال بعثت كانت بيعا هذا اذا تقايلا بعد القبض وان كانت قبل قبض المشتري  
البيع في فسخ في حق الكل في غير العقار لتعد رجوع الاقالة بيعا ذكره الزيلعي وبما نقل من  
النهاية صريح في البحر الرائق انتهى اشترى عبدا فقصته يده فاخذ ارشها ثم تقايلا وصحت  
الاقالة ولم يجمع الثمن ولا شئ للبايع من ارش اليد اذا علم وقت الاقالة انه قطع يده  
واخذ ارشها وان لم يعلم يختار بين الاخذ بجميع الثمن وبين الترك من القيمة كذا في المحرر  
قلت وقد مرنا ان الاقالة شرعية بالعقد الحادث عند المشتري ذكره الزيلعي **باب**  
**الاستحقاق** رجل اشترى دارا وقصنها وبني فيها ثم جاء رجل واستحقها فان المشتري  
يرجع على البايع بالثمن ويسلم البناء الى البايع ويرجع على البايع بقيمة البناء مبنيا غير منقوض  
يوم يسلم البناء الى البايع وان كان المشتري بنى بالجر والساح والذهب فانه  
يرجع بقيمة البناء على البايع يوم يسلم الى البايع فان كان المشتري انفق في البناء عشرة آلاف  
درهم وسكن فيها ما ناهى حتى حلق البناء وتغيرت وامهدم بعضها ثم استحق الدار لم يكن للمشتري  
ان يرجع على البايع الا بقيته يوم يسلم البناء الى البايع وان استحق الدار بعد البناء  
والبايع غائب والمستحق اخذ الدار وامر المشتري بهدم البناء فقال المشتري ان البايع قد  
غرتني وهو غائب قال ابو حنيفة لا يلغى قول المشتري بل يؤمر بهدم البناء ويدفع  
الدار للمستحق وان خفي للبايع عند هدم المشتري لا يرجع المشتري على البايع بقيمة البناء  
وانما يرجع اذا كان البناء قائما فيسلم المشتري البناء الى البايع ويهدم البايع ويأخذ  
النقص واما اذا هدم المشتري فلا شئ له على البايع فان حضر البايع وقد هدم المشتري  
بعض البناء وبقي البعض كان للمشتري ان يأخذ البايع بقيمة ما بقي من البناء قائما ويسلم  
البقية فيهدم البايع ما بقي ويكون النقص له وان شاء المشتري نقص كله ويكون النقص  
له ولا يرجع بشئ وهذا كله قول ابو حنيفة وابو يوسف في ظاهر الرواية وروى محمد  
عن ابيه حنيفة وهو قول الحسن ان القاضي يبعث من يقوم البناء ثم يقول للمشتري انقص  
واحفظ النقص واذا ظفرت بالبايع سلم النقص اليه ونقصى كد عليه بقيمة البناء وذكر  
الطحاوي ان المشتري اذا انقص البناء على البايع وسلم النقص اليه لان يرجع على البايع  
بالثمن وبقيمة البناء مبنيا وان لم يسلم النقص الى البايع لا يرجع الا بالثمن وهذا اقرب  
الى النظر من الخاتمة في مسائل العهر ومن كتاب البيوع رجلا اشترى دارا وبني فيها وغاب

اشترى دارا وبني فيها ثم تقايلا

اشترى الدار وبني فيها

هذا هو الحق



اشترى رجل من رجلين  
بعضا من ارضهما  
فماذا يصنع  
فيما بينهما

فان اشترى  
من رجلين  
بعضا من ارضهما  
فماذا يصنع

ثم ان البائع باعها من انسان آخر ونقص الثاني بناء الاول وبني فيها ثم جاء الاول واستحقها  
لا يخفى ان الثاني بالآلة هو ملكه فيضمن المشتري الثاني ولو لم يبق له البناء العامر والنقص للمشتري  
الاول لان كان قائما ويضمن قيمة النقص ان استهلكه وان بني بنقص الاول يضمن المشتري الثاني  
ما قلنا والمشتري الاول لا يمكن البناء لانه لا يمكن رفع البناء لانه عين ملكه وان زاد المشتري  
الثاني زيادة في ذلك اعطاء قيمة الزيادة من غير ان يعطيه جارا عاما لان الزيادة  
عنها ما لم يتقوم والعمل لا يتقوم الا بالعقد من الخلاصة في كتاب البيوع سأصاحب المبحر  
عز وجل باع دارا من رجلين فاخضعهم المشتريان ولا يدري ان الباعين سبق فهل يكون  
المبيع بينهما ام لا وهل لو قال البائع بعت من فلان او لا يقبل قوله ام لا واجاب نعم يكون  
المبيع بينهما ويكون كل واحد منهما بالخيار في الرضى بالنصف واسترجاع نصف الثمن  
ولو قال البائع بعت او لا من فلان لا يقبل قوله هكذا نقل صاحب جواهر الفنا وى اذا  
اشترى ان صا واجبا هاتين عمرها فاستحققت من يد المشتري فالمشتري هل يرجع على  
البائع بما انفق في العمارة فلا راية لهذه المسئلة عن اصحابنا فقد قيل لا يرجع لان الجبا  
حصل بغير المنافع والمنافع عندنا لا تستقيم الا بالعقد من مشتمل الاحكام وفي الاسماء  
لو اشترى الرجل دارا وطبق سطوحها وحصصها ثم استحققت لغيره ان يرجع بقيمة  
ذلك وانما يرجع بثمن الدار وبما يمكن هدمه وتسليمه اليه ويرجع بقيمة مبنيا على  
البائع لكونه مغرورا والحاصل ان ما لا يكون اخذ عينه وهو في حكم الهالك لا يرجع  
بقيمه على البائع كذا في القنية قالوا ولا ينظر الى ما كان انفق وانما يرجع بقيمة ما يمكن  
نقصه وتسليمه الى البائع حتى لا يرجع بقيمة جدران وطبق من جامع القصور لئلا يذكر  
في بيع القنية لو اشترى ارضا خربة فانفق في عمارتها وتسوية اكامها وحضرها ثم  
استحققت لا يرجع على البائع ولا على المستحق بما انفق في عمارتها وفي الخاتمة اشترى ارضا  
خربة فانفق على عمارتها وتسوية الحافر وحضرها ثم استحققت لا يرجع على البائع ولا على  
المشتري بما انفق في عمارتها وان كرى المشتري في الارض نهرا وحضر ساقيته وبني قنطرة  
على نهريها باجر ثم استحققت الارض ويرجع على البائع بقيمة القنطرة ولا يرجع بما انفق في كرى  
النهر وحضر الساقيته وكذلك لو حضر نهرا وطواها بالاجر ويرجع بقيمة ما طوى دون ما انفق  
في الحفر ولو انهدم ما بني قبل الاستحقاق لا يرجع بما انفق لان شرط الرجوع قيام البناء وفيها  
رجلا اشترى ارضا فحضر فيها نخيرا ثم استحققت الارض يعال للمشتري اقلع النخيرا فاذ كان  
قلعه يضر بالارض يقال للمستحق ان شئت تدفع قيمة النخير مقلوعا ويكون النخير كذا وان

كل من بني في دار يضر بامر يملكه البناء لصاحب الدار  
ويرجع عليه بما انفق ولو بني بغير امره للبناء ان يضر  
اذا ان يضر في مبيع من حيطان البركة كذا في جامع  
القصور لئلا قلت قوله يضر بغيره كذا ان البناء يضر  
عنه بل يضره ان يضره كذا في الوقت فانه يضره  
فرد ولو كان في مكان الدار ارض وتنفق بقلع  
البناء او الفراس فلان يضره بغيره بغيره  
هذا اذا كانت فيه الساحة اكثر من قيمة البناء  
الفراس وانما يضره بغيره بغيره بغيره  
فانه خذها كما في الدار والغرف وكذا يضره  
قوله لا يضره فانه كانت قيمة البناء والساحة  
سواء فانه اصلها على شيء جاز وان تنازع  
بناج البناء مع ارضه عليها ويقسم الثمن بينهما  
هل قدر ما لها كذا في الخاتمة انتهى

شئ

شئت فخذ المشتري حتى يقطع النخير ويضمن لك نقصان ارضك فان امره بقطع النخير وقلع المشتري  
ثم ظفر البائع بعد القلع فان المشتري يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة النخير ولا بما ضمن  
من نقصان الارض وان اختار المستحق ان يدفع الى المشتري قيمة النخير مقلوعا ويمسك  
النخير واعطاء القيمة ثم ظفر المشتري بالبائع فان يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة  
النخير ولا يكون المستحق ان يرجع على البائع ولا على المشتري بنقصان الارض لانه اختار دفع  
قيمة النخير صا ركان المستحق هو الذي غرس النخير وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف  
وقال الحسن للقاضي ان يبعث امينا يقوم الثابت في الارض ثم يقول للقاضي للمشتري اقلع  
النخير واحفظه حتى اذا ظفرت بالبائع فسلم اليه وتأخذه بقيمة ثابتة وان لم يستحق الارض  
حتى انما النخير وبلغ الثمر ولم يبلغ النخير حتى جاء مستحق واستحق الارض وطالب المشتري بقلع  
النخير كان له ذلك وان كان باع الارض حاضرا كان للمشتري ان يرجع على البائع بقيمة  
النخير ثابتة في الارض ويسلم النخير قائمة الى البائع ولا يرجع بقيمة النخير ويجوز للمشتري على  
قطع النخير وبلغ الثمر ولم يبلغ ويجوز البائع على قطع النخير وان كان المشتري زرع في الارض  
حنطة او شيئا من اصناف الرياحين والحبوب والبقول ثم استحققت الارض قال ابو يوسف  
يؤمر المشتري حتى يقطع الزرع ان كان البائع غاييا ولا يرجع على بايعه شيء وان كان  
الزرع اضر بالارض فالمستحق ان يضمنه نقصان الارض ثم لا يرجع المشتري بايعه الا بالثمن  
وان كان المشتري قد كرى في الارض نهرا وحضر ساقيته وبني قنطرة على النهري ثم استحققت  
الارض فان المشتري يرجع على البائع بالثمن وبقيمة ما اخذ في الارض من بناء القنطرة  
ولا يرجع بما انفق في كرى النهر وحضر الساقيته ولا في مساة جعلها من التراب وان  
جعلها من اجر اولين او قصب او شيء له قيمة فانه يرجع على بايعه بقيمة ذلك وهو قائم في  
الارض ثم يؤمر البائع بقلع ذلك كذا في وجيز الفنا وى اشترى عبدا وبقرة فانفق عليها  
ثم استحققت لا يرجع المشتري على البائع بما انفق اشترى بلاء مهران لا فلفها حتى سمعت ثم  
استحققت لا يرجع على البائع بما انفق وبالعلف ولو اشترى ارضا فيها اشجار وقطعها ثم  
تقايلا وصحت الاقالة بجميع الثمن وليس للبائع من قيمة الاشجار شيء ويسلم الاشجار للمشتري  
هذا اذا علم البائع بقلع الاشجار واذ لم يعلم به وقت الاقالة بخير ان شاء اخذها  
بجميع الثمن وان شاء ترك كما لو اشترى عبدا فقطع يده فاخذ ارضها ثم تقايلا وصحت  
الاقالة ولن منه بجميع الثمن ولا شيء للبائع من ارضه اذا علم وقت الاقالة ان قطع يده  
واخذ ارضها وان لم يعلم بخير بين الاخذ بجميع الثمن وبين الترك وقال صاحب المحيط

هذه السورة في بيع الاشياء



الاشجار لا تسلم للمشتري والبايع ان ياء خذ قيمتها منه لانها موجودة وقت البيع بخلاف  
الارث لا تسلم لم يدخل في البيع اصلا لا قصدا ولا ضمنا من الغيبة رجل اشترى دارا ثم باعها  
من آخر وبني المشتري الثاني فيها ثم استحق الدار فان المقتضى عليه وهو المشتري الثاني  
يرجع على بايعه بالتمن وبقيمة البناء ولا يرجع البايع الثاني على بايعه الا بالتمن ولا يرجع  
بقيمة البناء في قولنا به حنفية خلا فالحال على هذا اذا اشترى جارية وقبضها وباعها  
من غير قولنا به حنفية فان استحققت فان المشتري الثاني يرجع بالتمن على بايعه  
وبقيمة الولد والبايع الثاني لا يرجع على البايع الاول بقيمة الولد في قولنا به حنفية خلا  
لها وعلى هذا الخلاف اذا اشترى عبدا وباعه من آخر فتدولته الايدي ثم وجد المشتري  
الاخر به عيبا قد عا كالاصبع الزائدة مثله وقد تعيب العبد عنده بغير حادثة كان له  
الرجوع على بايعه بنقصان العيب ليس للبايع الثاني ان يرجع على البايع الاول بالنقصان في قول  
ابن حنيفة خلا فالحال وكذا اذا مات في يد المشتري الثاني ثم اطلع على العيب يرجع بالنقصان  
على بايعه لا يرجع بايعه وعن ابن يوسف راج اذا اشترى دارا وبني فيها جارية ثم استحققت فقطعت  
المشتري البناء كان للمشتري ان يرجع بالنقصان على بايعه يقوم الدار مبنيا وغير مبنى فيرجع  
بالنقصان وكذلك الارض اذا غرسها المشتري ثم استحققت فقلع المشتري الشجر كان لان يرجع  
على بايعه بالنقصان من الحائنة في كتاب البيوع وفي بيع خزانة الغنم اشترى دارا فبني  
فيها بناء ثم استحققت رجوع المشتري بالتمن وبقيمة البناء على بايعه ولا يرجع البايع على البايع  
الاول بقيمة البناء في قولنا به حنفية خلا فالحال وعلى هذا الخلاف الرجوع بقيمة اولاد الحائنة  
المستحقة كذا في الغيبة وما اشتراه الكافر من مسلم ثم ادعاه رجل والكافر ان يشهد وانه  
تقبل عليه مقصودا عنده حنفية وقال لا تبطل كافر اشترى من مسلم امته ثم جاء مسلم او ذمي  
واقام شاهدين ذميين انها له تقبل في حق الاستحقاق على الكافر وانه الرجوع على المسلم  
بالتمن وقال لا تقبل اصلا لان الكافر عند الاطلاق من هو خلا في المسلم خصوصا اذا كان في  
مقابلة المسلم كذا في الكافر من شرط المطومة لابن النخعي في مقابلة ابن يوسف في كتاب  
الشهادة باع مسلم عبدا من كافر واستحق عنه بشهادة الكافر وقضى عليه به لا يرجع  
المشتري بالتمن على بايعه المسلم لان البينة ظهرت في حقه خاصة من مشتمل الاحكام اشترى  
كرما وعمل فيه حتى ادرك العيب التمر ثم استحق ليس له ان يأخذ شيئا كما يعمل الكافر وليس له  
ان يطلب اجر العمل لان المنافع لا تنقوم الا بالعقد وهو ما كان اكارا بل كان عاملا لنفسه من  
مشتمل الاحكام في البيوع وفيه سئل حافظ الدين النرازي عن رجل اشترى كرمما فقبضه ونصرف

اشترى دارا وادعاه رجل  
ان يشهد وانه تقبل عليه مقصودا  
عنده حنفية وقال لا تبطل كافر اشترى  
من مسلم امته ثم جاء مسلم او ذمي  
واقام شاهدين ذميين انها له تقبل  
في حق الاستحقاق على الكافر وانه  
الرجوع على المسلم بالتمن وقال لا  
تقبل اصلا لان الكافر عند الاطلاق  
من هو خلا في المسلم خصوصا اذا كان  
في مقابلة المسلم كذا في الكافر من  
شرط المطومة لابن النخعي في مقابلة  
ابن يوسف في كتاب الشهادة باع مسلم  
عبدا من كافر واستحق عنه بشهادة  
الكافر وقضى عليه به لا يرجع المشتري  
بالتمن على بايعه المسلم لان البينة  
ظهرت في حقه خاصة من مشتمل  
الاحكام اشترى كرمما وعمل فيه حتى  
ادرك العيب التمر ثم استحق ليس له  
ان يأخذ شيئا كما يعمل الكافر وليس له  
ان يطلب اجر العمل لان المنافع لا  
تنقوم الا بالعقد وهو ما كان اكارا  
بل كان عاملا لنفسه من مشتمل  
الاحكام في البيوع وفيه سئل حافظ  
الدين النرازي عن رجل اشترى كرمما  
فقبضه ونصرف

المشتري

المشتري فيه ثلث سنين او اكثر واقل ثم استحق الكرم رجل اخر واقام بينة واخذ به بقضاء  
القاضي ثم طلب المستحق من المشتري الغلة التي تصرف فيها المشتري هل يرجع على المشتري رد الغلة  
ام لا ولو كان الكرم خرابا متى اشترى وعمره المشتري وانفق في عمارته من قطع الكرم واصلاح  
السواقي وبناء الجيطان وممنه فان دانت قيمة الكرم وصار يساوي بنصف الثمن وباضعا  
هل يوضع من الغلة مقدار ما انفق ام لا فاجاب بان كانت الغلة قائمة في يد المقتضى عليه وقت  
القضاء وعلم القاضي بهارة ها الى المقتضى له وهو منبرع فيما انفق ولو هالك او خرابا عن  
ملكه وجعل القاضي بهارة فلا يضر عن محمد بن كذا في بيع الضمان الغنم نقله عنه وذكره بعض  
القضاة ورجل اشترى كرمما فقبضه ونصرف فيه ثلث سنين ثم استحقه رجل واقام البينة و  
اخذ به بقضاء القاضي ثم طلب الغلة التي ابلغها المشتري هل يرجع ام لا والجواب فيه يوضع من  
الغلة مقدار ما انفق من عماره الكرم مع قطع الكرم واصلاح السواقي وبناء الجيطان وممنه  
وما فضل من ذلك يأخذ المستحق من المشتري من جامع الغنم وفي مسائل البيع القاسد كذا في  
منظومة المجتبى سالت هذه المسئلة عن شيخ الاسلام عبد الرحمن العامري المقتضى يد مشق الشام و  
اجاب يلزم المتصرف ببيع الكرم في المدة التي تصرف فيها ثم ان كان تصرفه بطريق شرعي  
فدليل ما صرفه على صلاحه وان كان بطريق الاعتصاب والتعدي فليس له ذلك والله اعلم  
لو اشترى طاحونة فكان في يده مدة ثم استحقها فليس له ان يطالب المشتري بغلة الطاحونة  
لانها ليست من اجزاء المبيع بل كسبه وفعله من مشتمل الاحكام كذا في جواهر الفنا وفي كتاب  
البيوع وفي مشتمل الهدية عن الهادي لو اشترى ثوبا فمكث عنده سنة ثم برهن آخر ان الثوب  
له منذ شرفه انه لا يرجع على بايعه بثمنه وفيه عن البرزانية الاستحقاق فوعان مبطل كذا عن  
الجزية والعق من البايع وثبوته يورث فصح البياع في كل الروايات وناق كذا عن كرم ملكه  
وانه لا يوجب فتح البياع في ظاهر الروايات وكذا يختلف المبطل مع الناقل في الرجوع فانه في المبطل  
الباعه يرجع بعضهم على بعض قبل رجوع الاول على الثاني والثاني على الثالث وكذا لا يرجع  
الكفيل ان لم يقض على المكفول عنه وفي الناقل لا يرجع الباعه بعضهم على بعض قبل رجوع المشتري  
بالتمن على البايع وكذا اشترى دارا ففشا بضاعتها من رجل ثم اشترىها آخر واستحققت يرجع  
المشتري بالتمن على الاول والمختار ان يرجع على بايعه وباعه على بايعه على الترتيب وفيه عن الهادي  
لو ان سيجل الاستحقاق فافق بالاستحقاق وقبل التجمل ووعدان يدفع ثمنه ثم انه يجبر على  
دفع ثمنه ولو لم يقض بالاستحقاق ولكنه وعدان يدفع ثمنه لا يجبر عليه ويجوز الدعد لا يلزم منه شيء  
من بيع الضمان الغنم والاستحقاق من يد المشتري بيمينه ويقض المستحق عليه وهو المشتري

اشترى دارا وادعاه رجل ان يشهد وانه تقبل عليه مقصودا عنده حنفية وقال لا تبطل كافر اشترى من مسلم امته ثم جاء مسلم او ذمي واقام شاهدين ذميين انها له تقبل في حق الاستحقاق على الكافر وانه الرجوع على المسلم بالتمن وقال لا تقبل اصلا لان الكافر عند الاطلاق من هو خلا في المسلم خصوصا اذا كان في مقابلة المسلم كذا في الكافر من شرط المطومة لابن النخعي في مقابلة ابن يوسف في كتاب الشهادة باع مسلم عبدا من كافر واستحق عنه بشهادة الكافر وقضى عليه به لا يرجع المشتري بالتمن على بايعه المسلم لان البينة ظهرت في حقه خاصة من مشتمل الاحكام اشترى كرمما وعمل فيه حتى ادرك العيب التمر ثم استحق ليس له ان يأخذ شيئا كما يعمل الكافر وليس له ان يطلب اجر العمل لان المنافع لا تنقوم الا بالعقد وهو ما كان اكارا بل كان عاملا لنفسه من مشتمل الاحكام في البيوع وفيه سئل حافظ الدين النرازي عن رجل اشترى كرمما فقبضه ونصرف

المشتري



المجلد ووجد بايعه بغير قيد واراد الرجوع عليه بالثمن واظهر مجل قاضي بخاري واقام البينة  
ان هذا كتاب قاضي بخاري لا يجوز لقاضي سمرقند ان يعليه ويقضي المستحق عليه بالرجوع بالثمن ما لم  
يشهد الشهود ان قاضي بخاري قضى بخاري على المستحق عليه بالاداة التي اشتراها من هذا البائع و  
اخرجها من يد المستحق عليه هذا لانه الخط يشبه الخط فلا يجوز الا اعتاد على نفس المجمل بل بشرط ان  
يشهدوا على قضاء القاضي وعلى قصر يد المستحق عليه كذا في العادة كذا ما سوى نقل الشهادة والوكالة  
المراد بما سواهما المحاضر والسجلات والصكوك فان في كل منها تحت الشهادة على مضمون المكتوب لان المقصود  
بكل منها كون حجة على الخصم وهو لا يكون حجة الا به بخلاف نقل الوكالة والشهادة فان المقصود بها حصر  
العلم للقاضي ولهذا لا يجوز كونه شهودا للطريق كقوله وان كان الخصم كافرا من الدور في باب الاستحقاق  
من كتاب البيوع المستحق اذا قال للمشتري الثمن الذي دفعته الى البائع خذوه متى فاحذوه بكونه قاضيا  
وبن البائع بغير امره فلا يرجع عليه من الخلوصة في البيوع ومن اشترى جارية فولدت منه ولدت ثم  
استحقها رجل واخذها عن الاب بقيمة الولد يوم خاضع لانه ولد مغرور وهو حر باجماع الفقهاء  
رض من الغاية شرط الهداية ويرجع الاب الولد بقيمة الولد على البائع وبالثمن ولا يرجع عليه بالعقر  
عندنا وتفسير العقر العاجب بالوطي ما يجر به للزنا لو كان حلالا من جامع العصور لاشترى امته  
فولدت منه فاستحققت بغيره بقيمة الولد للمستحق ويرجع على البائع بقيمة الولد يوم الخلوصة ولو  
ما الولد لاشي للمستحق على المشتري ما لو قتل واخذ المشتري الدية عن المشتري المستحق القيمة  
ولو ما الولد وتركه عشرة آلاف درهم لا يغرر شيئا والميراث له ولزمن العقر ولو اكتسبت الجارية  
كسبا وهب لها هبة ياء خذها المستحق مع الاكساب مع ما وهب لها ولا يرجع المشتري على  
البائع بالاكساب وبما وهب لها من الخلوصة في البيوع وفي مثل الهداية عن شرط الزيادة اذا  
باع رجل فرسا او غيره من الحيوانا فقال هو ملكي فولدت من هذا المشتري ثم استحققت فالمستحق ياء خذ  
المبيع مع اولاده والمشتري يرجع على البائع بالثمن وقيمة الاولاد لانه مغرور من جهة البائع فترجع  
العهد اليه من ضماننا العاظم اقول هذا لا يستقيم على اطلاقه بل هو مقيد بما اذا استحق المبيع  
بالبينة اما لو استحق باقرا للمشتري او نكوله عن اليمين فلا يرجع على بايعه بثلث المبيع ولا ياء خذ  
المستحق واولاده بل يأخذ فقط ولو هلك المبيع في يد المشتري كان المستحق بالخيار ان شاء ضمن  
البائع وان شاء ضمن المشتري وعندها يختار بضمين احداهما برمي الآخر فان ضمن المشتري بطل  
البيع وكان للمشتري ضمان يستره الثمن من البائع ان كان نقدا وان ضمن البائع يرجع بما ضمن على  
المشتري كما في الحائنة ولو هلك اولاد المبيع عند المشتري هل يكون للمستحق خيار بضمين البائع  
او المشتري كما في الاصل فظاهرا كلهم يقتضي ان لا تضمن الا بالتعدي والمنع بعد الطلب كما

كان الحكم

كان الحكم هكذا في زيد المصنوع لانها امانة كما في كتاب الغصب في فصل غصب من الدين  
والعذر وما يشهد بصحة ذلك ما في الخلوصة في البيوع اشترى امته فولدت منه فاستحققت  
بغيره بقيمة الولد للمستحق ويرجع على البائع بقيمة الولد يوم الخلوصة ولو ما الولد لاشي  
المستحق على المشتري انتهى بلفظه رجل اشترى جارية فولدت منه فاستحقها رجل بالبينة  
فانه ياء خذها واولادها ولو اقر بها لرجل لم ياء خذها ولذا وكذا رجل كان له مجمل وعليها  
تم فاقام الرجل بينة ان التخييل له فانه يقتضي له بالتخييل والتمار جميعا من الخلوصة في باب الاستحقاق  
كذا في الدرر في باب الاستحقاق وفيه ذكر في الزيادة لابي بكر بن حامد البخاري اشترى دارا  
واستحقها رجل باقرا للمشتري او نكوله عن اليمين لا يرجع على بايعه بالثمن فان اقام المشتري  
البينة ان الدار ملكا للمستحق يرجع على بايعه بالثمن لا تضمن بينة اما لو اقام البينة على اقر البائع  
ان المبيع ملكا للمستحق تقبل ياء خذ البائع بالثمن ولو لم يقيم بينة على اقر البائع بذلك ولكنه  
طلب بيمنه بالله ما هو المدعى كان له ذلك لانه يحتل ان يكون عن اليمين فيمن نكوله كالمقر ويسترد  
منه الثمن بعد ذلك كذا في العادة وفيه ايضا الاستحقاق انما يوجب الرجوع بالثمن على البائع اذا  
ثبت الاستحقاق بالبينة اما اذا ثبت باقرا للمشتري او نكوله عن اليمين او باقرا وكيل المشتري  
بالخصومة او نكوله عن اليمين لا يوجب الرجوع بالثمن لان اقراره لا يكون حجة في حق غيره  
كذا في الحائنة وفيه نقل عن العادة اذا اشترى شيئا من رجل يعلم انه ليس ملكا له بل يقره فبعده  
استحق ذلك الغير واخذ المشتري من يد المشتري يرجع المشتري على البائع ولا يمنع عليه بالاستحقاق  
صحة رجوعه اشترى جارية مغسوبة وهو يعلم ان البائع غاصب فاستولدها كان الولد  
رفيقا لا بعدام الغزو ر علي حقيقة الحائنة ولكن يرجع بالثمن على البائع ولو اقام البائع بينة  
ان المشتري اقر بعد الشراء بملكته المبيع للمستحق لا يسطر حق الرجوع بالثمن التناقص ببيع وعوى  
الملك لا المحررة والطلاق والنسب انتهى ومن اشترى عبدا فاذا هو حر قد قال العبد للمشتري  
اشترى فاني عبد فان كان البائع حاضرا او غائبا غيبة معروفة لم يكن على العبد شيء وان كان  
البائع لا يدري ان هو رجوع المشتري على العبد ويرجع العبد على البائع من الهداية فان لم  
يقبل اشترى او قال ذلك ولم يقبل ان العبد ليس على العبد شيء في قولهم من الغاية في البيوع في  
باب الاستحقاق وفي شرط الجمع قيد بالامر والاقرار لانه لو اقر بالثمن ولم يقبل بالرق او اقر  
ولم يأمر بالرجوع المشتري على العبد اتفاقا انتهى ان الاصل في دار الاسلام هو الحرية فمن ادعى  
انه حر الاصل فالقول قوله لانه متمسك بالاصل وعن هذا قلنا ان رجلا لو ادعى انه حر  
الاصل واقام شاهدين لا تقبل بينة لان القول فيه قوله ولا حاجة الى البينة لكن لو ادعى انسا

110  
اذا اشترى العبد من يد مشتريه بالملك المطلق وقضى القاضي بالعبد المستحق ورجع المشتري  
عليه بايعه بالثمن فاقام البائع بينة ان هذا العبد نتج في ملكه من امته وانه القضا المستحق  
وقع باطلا وليس لك حق الرجوع على المشتري قبلت بينة اذا اقامها بحضرة المستحق  
عليه ثم انما شرط حضرة المستحق وبعض ما يخالفوا في ان لا يشترط حضرة المستحق  
انتي تشمل لانه الحضي غير غائبة  
وهذا القول مستبعد واظهر  
هذا الخلوصة البراءة في فصل  
من كتاب البيوع

115  
شاوكة الا اني استحققت من بيع  
علي بعض كتاب القاضي في كتاب البيوع  
اخذت البائعين كتابا في بيع البائعين  
على بيعه في حقه ومن يتخلل الى البائعين  
على الرجوعات تلك الرجوعات فلا  
فان علم القاضي تلك الرجوعات فلا  
يجب ان ياتي بها وان كانت عند رجل  
او عند اكثر من رجل في الحار  
منه الاستحقاق والرجوع

ان المشتري  
من الميراث  
ان المشتري  
من الميراث  
ان المشتري  
من الميراث



الرق عليه و اقام البينة قالان تقبل بنية على جرة الاصل فاعلم البينة الرق من العاوية في الفصل  
الاربعين ولو قال العبد ان اصله القبول له بحكم الاصل ما لم يسبق منه ان يقبل بالرق وبعده لا يقبل  
قوله بلا برهان من البرازية في كتاب الدعوى في العاوية في الفصل الخامس عشر وكذا الرهن  
فانه عبد والمسئلة بحالها لا يرجع على الاجني بحال من العاوية في الفصل الخامس عشر وكذا الرهن  
فانه اذا قال ارتهني فانه عبد لا يجعل ضمانا لانه مختص بعقد المعاوضة والرهن ليس كذلك بل  
جسم بلا عوض يقابل من الدر في باب الاستحقاق سكوت الغن وانقياده عند بيعه او رهنه  
او دفعه بجناية اخر ابريقه ان كان يعقل بخلاف سكوت عند جارية او عرضه للبيع او تزوجه  
من الاشياء في الفن الاول وفي قرار فتاوى العتابة اذا باعه وسلمه فذهب به المشتري وهو  
يعقل فسكت فهو قرار بالرق وكذا اذا رهنه او دفعه بجناية وهو سكت بخلافه وما اذا آجره او  
عرضه على البيع او تزوجه او ساومه فالسكوت ههنا لا يكون اقرا بالرق في الفصل الثالث و  
الثلاثين من العاوية وفي الذخيرة في ستة مواضع سكوت الرجل يكون اقرا بالرق اذا باعه و  
سكت او رهنه او خلعه عليه او تزوجه عليه ووجهه لرجل ونصدق به فسكت وقت الايجاز  
القبول ثم دعوى الحرية بعد ذلك لا تسمع دعواه الا بالبينة من الناس احران ولا استحقاق وفي  
خمس مسائل لا يرجع بقيمة البناء عند الاستحقاق احدها الشفعة اعني اذا اخذ الشفع المزارع  
وبني فيها ثم استحق لا يرجع الشفع بقيمة البناء على احد ورجع بالثمن على من اخذ من المزارع  
والثانية القسمة وهي اذا قسم المزارع بين كل واحد نصيبه ثم استحق لم يرجع احد  
على الآخر بقيمة البناء والثالثة الجارية الماء سقوا اذا اشتراها رجل من اهل الحرب ثم جاء المالك  
القديم واخذها من يده واستولدها ثم استحقها رجل لم يرجع بقيمة الولد على الذي اخذها  
من يده والرابعة الاباء او اوطى جارية ابنه فعلت منه ثم استحقها رجل لم يرجع بقيمة  
الولد على الابن لا شاخذهما منه جبر بغير اختياره فلم يصح المأخوذ منه غا زامه ما السلامة و  
الخامسة رويان رستم عن محمد بن قاض باع دارا لثمن وهي تساوي القابض فبني فيها المشتري  
ثم ادرك الصغير فانه يسترد المبيع ولا يرجع المشتري بقيمة البناء على احد من المخطئين في بناء  
الاستحقاق الموهوب له اذا بنى او غرس في الارض ثم استحق وكلف المستحق الموهوب بالرفع  
فقطع البناء والغرس لم يرجع على الواهب شي لان الهبة عقد تبرع وهو غير عامل للواهب فلا  
يستحق السلامة فلا يثبت به الغرر بخلافه في الوديعة لان المودع غا مل للمودع من الرقيل في  
الاستحقاق فكذلك اذا كان الغرر بالشروط كالوزن وجه امرأة على انها حرة ثم استحق فانه  
يرجع على الممنوع مع غرمه للمستحق اما اذا جاز رجل انها حرة فتنزها ثم ظهر مملوكة فلا

رقا العتابة

في رهنه

سكوت الغن

في سكت

في سكت

في سكت

في سكت

في سكت

في سكت

رجوع

ولو باع ثوبا على ان ياكله في اليومين فاشترى دهنه فادفع القار و  
لا نه المشتري لم ينفذ في هذه الفوتة فانه لم يقبل على انها عيبا قال في  
يحب كذا وكذا يكون اشترى الدار من المحدث وانما يجرى عليه في  
وقب غرارة العقد فربما يفسد وكذا لو اشترى دارا على ان ينفذ في  
وصية العتابة

رجوع بقيمة الولد على المخر من شره الاشياء وكتاب الشفعة اشترى دهنه فادفع القار و  
الى الدهان وقال لانه هان بعث القار ورا الى منزلي على يد غلامك فانكسرت القار ورا في  
الطريق قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل يهلك الدهن على المبيع وان قال للدهان  
ابعت على يد غلامي والمسئلة بحالها يهلك على المشتري رجل اشترى بعيرا وقبضه ثم وجد  
به عيبا فذهب به الى المبيع ليرده فوطب في الطريق فانه يهلك على المشتري ثم ان المشتري  
ان ائتم العيب رجوع بنقصان العيب من الحايية في البيوع اشترى دابة على انها يكون  
فعلها مرة بعد اخرى فبان نقصان لبنها ليس له الرد ورجع بالنقصان اشترى دابة  
او غلاما واطلع به على عيب ولم يجد المالك فامسكه واطعمه ولم يتصرف ما يد على الرق  
يرده لو حضر ورجع بالنقصان ان هلك من مثل الهداية عن البرازية رجل اشترى  
جارية وقبضها وخاصم المبيع في عيب الجارية ثم ترك الخصومة اياما ثم خاصم وقال  
له المبيع لم مسكته اطول المدة بعد ما اطلعت على عيبه فقال للمشتري انما امسكته لانظر  
انه هل ينزل العيب ام لا قال الشيخ الامام ترك الخصومة لهذا لا يكون رضاء بالعيب له  
ان يرد هاهنا بالعيب على المبيع من الحايية في كتاب البيوع في فصل في العيوب وفي الحرائر  
رجل باع داره من رجل فانكر المشتري الشراء فباعه من آخر جاز لان جهو ما شوى  
الكساح فصح من مجمع الفتاوى في آخر كتاب البيوع رجل قال بعت منك نصيب من هذه الدار  
بكذا جاز اذا علم المشتري بنصيبه وان لم يعلم به المبيع لكن شرط تصديق المبيع فيما  
يقول وان لم يعلم المشتري بنصيبه لا يجوز في قولنا لا حصفة ومحمد علم المبيع بذلك ولم  
يعلم من الحايية وفي خلاصة الفتاوى في الفصل الثاني من كتاب الرهن وبيع المشاع و  
اعارة المشاع جازين وفي المحيط لا يجوز بيع احد الورثة في كل الشركة اما في نصيبه  
فيجوز وفي الاشياء في كتاب الرهن من الفن الثاني بيع المشاع جائز لا رهنه بيع المشاع  
جائز لا رهنه بيع المتصل بغير جائز لا رهنه بيع المعلق عتقة بشرط قبل وجوده في  
غير المدبر جائز لا رهنه كذا في شره الا قطع سئل الشيخ خيرا الدين المعنى بالرملة عن  
دار مشتركة بين جماعة باع احد هم بيتا معينا منها لرجل هل يجوز هذا البيع ام لا واجاب  
لا يجوز هذا البيع كاصره به غالب المصنفين ومنهم صاحب البرازية والحايية والخلاصة  
وغيرهم وكذا لا يجوز في الكل لا يجوز في حصص المبيع على ما هو المعنى به وفي الصغير ولو  
كانت الدار بين اثنين فباع احدهما بيتا معينا من رجل لا يجوز بناء بين الرجلين باع  
احدهما نصيبه من اجني بغير اذن شريكه لم يجوز وكذا الشجرة والزرع ولو باع من

في سكت

في سكت

في سكت

في سكت

في سكت

في سكت

في سكت

في سكت

في سكت



بيع المثل

شريكه جان وفي شرع الطحاوي احدى الورثة اذا باع شيئا من التركة ينظر ان باع نصيبه  
من كل شيء والمشتري يعلم نصيبه يجوز وان باع شيئا معينا لا يجوز لانه يحتمل ان لا يقع  
هذا في نصيبه قال صاحب المحيط ومعنى قوله لا يجوز البيع في كل ذلك الشيء اما في  
نصيبه فيجوز من العادة رجل اشترى خمسمائة اقفة خطه فوجد فيها ترابا ان  
كان مثل ما يكون في الخطه لا يرد ولا يرجع بالنقصان وان كانت بحال لا يكون في الخطه  
مثل ذلك ويعتد الناس عيبا لان يرد الخطه كلها ولو اراد تمييز التراب والمعيب يرد  
على البائع ويجعل الخطه ليس له ذلك فان ميز مع هذا فوجده ترابا كثيرا يعتد الناس  
عيبا انا امكنه ان يرد ها كلها على البائع بذلك الكيل لو خط البائع بعض البائع لانه يرد  
وان لم يمكنه الرد بذلك الكيل لو خط الخطه بذلك التراب بان نقص ليس له الرد لكن يرجع  
بنقصان العيب هو نقصان الخطه الا ان يرضى البائع ان يأخذ بعينه فله ذلك والسمسم  
ونحوه على هذا من الخلاء استوفى دينه وراهم فانفقها ثم علم زيا فتها لم يرجع شي  
عندها وعند ابن يوسف مثل الزبوف ويرجع بالجلاء من القينة معزى العين  
الايمه الكرابيسي اما تعبر العادة اذا طردت او غلبت ولذا قالوا في البيع لو باع بدراهم  
او دنانير وكانا في بلدة اختلفت فيها النقود مع الاختلاف في المائنة والرواج انصرف  
البيع الى الاغلب قال في الهداية لانه هو المتعارف فيصرف المطلق اليه من الاتساع والمجتمعت  
التا في وفي البرزانية من الدعوى اذا كانت النقود في البلد مختلفة احدهما اروج  
لا تصح الدعوى ما لم يبين بخلاف البيع فانه يصرف الى الاروج انتهى وفي بيع الدر  
والعز وان استوى الرواج والمائنة واختلف الاسم كالاحادي والثنايه والثنايه في بيع  
ان اطلق اسم الدرهم على كل منها وصرف الى ما قدر به من كل نوع مثلا اذا باع عبدا بالدر  
درهم فلم يشتر ان يعطى الفان الحادي والعين من الثنايه او ثلثة الا من الثنايه في هذا  
ما ذكر في الكافي وراوده صاحب الهداية وان كان في عبارته نوع غموض انتهى وان استوفى  
مائنة النقود ورواجها صح فلزم ما قدر من اي نوع كان وان اختلفت رواجا في الار  
وان استوفى بر واجها لا مائتها فسد ما لم يبين من مطلق الاجرة في البيوع ولو اشترى دقيقا  
فحين بعته ثم علم انه كان من المائنة يرد الباقي ويرجع بنقصان عيبها حين وكذا لو اشترى  
سمنا ذابيا واكله ثم اقر البائع انه كان وقع فيه فارة وماتت كان له ان يرجع بنقصان  
العيب في الفتوى وهو قول ابن يوسف ومحمد من الحائنه باع صنعة بوكالة فظهر  
بعضها وقفا فلم يشتر ان يرد الباقي على الوكيل ثم الوكيل يرد على موكله لوردة على الوكيل

اذا كان النقود  
في بلد مختلف  
الاجرة والرواج

بيته

بيته لوردة على الوكيل باقراره وهو الرد بعيبه وان لم يفسد البيع في الباقي قبل البيع  
كما اذا جمع بين حرقه والاصح انه لا يفسد اذا وقف باق على حاله والملك على ملكه فلو كان اذا  
باع وجمع بين مدتين وقن لا كمن من الفصل السادس عشر من جامع الفصولين شرى بغير  
بطيخ ووجوه فاسدا يتفق به في الجملة ولو بالنظر الى الدواب لا يرد لان الكس عيب طوي  
فله ان يرجع بالنقصان وان لم يتفق به اصابه فلم يشترى اخذ كل الثمن لانه ليس بمال البائع بل  
من باه حيا والعيب في بيع الدور لو اشترى بطيخا عددا فاشترى واحدة منها بعد القبض فوجد  
فاسدا لا يتفق بها كان له ان يرجع بحصتها من الثمن ولا يرد غيرها الا ان يقيم البيعة على  
فاسدا ما بقي ليس البطيخ في هذا كالجوز لان الجوز كشي واحد اذا كان بعض الجوز فاسدا لا  
يتفق به من ذلك وكذا اللون والقندق والفسق والبعض واما البطيخ والرمان والسرسل  
والخيا لا يرد غير واحدة الفاسدة رجل اشترى من فقاعى ثرا با واخذ الكوز والقدر من  
الفقاعى فوقع من يده فانكسر لا يضمن لانه اعاره الكوز من الحائنه في البيوع يباع عند بضاع  
الناس امر به ببيعها فباعها من رجل ثمن مستحق وسلمها اليه ثم جعل الثمن من ماله الا انها  
على ان يصر انماها الى نفسه اذا قبضها فافلس المشتري قبل قبض الثمن وتوى ما عليه فلما باع  
ان يستره ما دفع الا انها ببيعها لانه اعطى بشرط الرجوع من الخلاء في البيوع وقع السمسار  
وراهم نفسه الى الرستاق عن ثمن ديس وقطن او حنطة ليأخذ ذلك من المشتري ففجر السمسار  
من اخذها من المشتري لافلوسه يستره ها من اخذها استحسانا به جرت العادة في بلادنا  
ان السمسار يدفع من مال نفسه حتى يرجع على المشتري نصا من حواله القينة سكر صاحب الخ  
عن رجل باع من آخر ما بطن معلوم مقسط على ثلث سنين في كل سنة كذا قبل بطل القسط على  
المشتري بمجرد دخوله السنة ام لا بد من اسلوخها واجاب بيجل بدخول السنة على بطله في المقيد  
للظرفية والله تعالى اعلم **فصل اختلفوا** في البيع الذي يسميه الناس بيع الوفا او بيع الجاز  
قال اكثر المشايخ منهم السيد الامام ابو شجاع والقاضي الامام ابو الحسن على السعدى حكم حكم  
الدين لا يملك المشتري ويضمن المشتري ما اكل من ثمره ولا يباع له الانتفاع والاكل ان ابا  
الحاكم وبسقط الدين بهلاكه اذا كان به وفاء بالدين ولا يضمن المشتري الزيادة اذا هلك  
لا يضمنه ولا يباع ان يستره اذا قضى الدين والصحيح ان العقد الذي جرى بينهما ان كان  
بلغت البيع لا يكون رهنه ثم ينظر ان ذكر شرط الضعف في البيع فسد البيع وان لم يذكر ذلك  
في البيع وتلفظا بلفظ البيع بشرط الوفا وتلفظا بالبيع الجاز وعندها هذا البيع عبارة  
عن بيع غير لانم فكذا ذلك وان ذكر البيع من غير شرط ثم ذكر الشرط على وجه المواعدة جاز البيع

مع الوفا



ويلزمه الوفا بالوعد لان المؤبد قد تكفل ان لا يملك المشتري الانتفاع به في المدة واصل الثمرة للمشتري لا للمبايع  
لكن سئل ما حكم من بيع الوفا هل يملك المشتري الانتفاع به في المدة واصل الثمرة للمشتري لا للمبايع  
واجاب نعم يجوز الانتفاع به بما سواه البيع عند كثير المشايخ ويثبت الملك للمشتري في زوايد  
المبيع ولا يغرم المشتري اذا استهلكها قال في الفصول العارضة وفوقه جدي شيخ الاسلام هان  
الدين واولاده ومشايعهم ما فهم على ان الملك يثبت للمشتري شراء جازيا في زوايد المبيع  
ولا يغرم لو استهلكها او عليها استقر قول لائمة زماننا واستاء انتهى متى كنت غائبا في  
الشام سكت شيخ الاسلام عبد الرحمن العادي مفتي دمشق الشام عن رجل باع كرمه ببيع الوفا  
من رجل آخر بثمن معلوم وتقا بضا وشرطا بعد البيع على ان البايع ان لم ينفذ الثمن الى المشتري  
المدة كذا يكد ببيع الوفا منقبا بالبيع البتة هل يصير بائنا لا لا اجاب لا يكد منقبا بضا  
بائنا ويضمن المشتري البايع ما اكله من الكرم ثم قال لا يكره ان المرزوق لو قال للمرزوق ان لم  
اعطك حقلك في كذا فتر ببيع كذا يكد لا يجوز ذلك كما صرح به الحدادي في السراج الوهاج  
نقله عن ابن رستم عن محمد بن فهد كذا هذا لا سيما عند كثير المشايخ ان حكم بيع الوفا حكم الرهن  
ان ادعى احدهما ببيع الوفا والاخر بائنا كان القول قول من يدعي البيع البات والبينة بينة  
الوفا لان ببيع الوفا اما ان يعتبر رهنا كما قال البعض او بضا فاسدا كما قال بعضهم فان  
اعتبر بضا فاسدا كان القول قول من يدعي العينة وان اعتبر رهنا كان البينة بينة البيع  
الا انه في الرهن والبيع اذا قال احدهما البيع والاخر الرهن كان القول قول من ينكر البيع  
من الحائنة في فصل في احكام بيع القاسد وفي الخلاصة ولو اختلف المتعاقدان فادعى المشتري  
ان البيع بات فادعى البايع ان البيع ببيع الوفا فالقول قول البايع لان المشتري يدعي زوال  
ملكه عليه وهو ينكر كذا في البرازية وفي جامع الفوائد ولو ادعى المشتري بضا بائنا والبايع  
بيع الوفا فاقاما البينة فينبغي مدعى الوفا اول كذا في المنع وفي البرازية ذكر صاحب النافع و  
الدبارة ان القول لمدعى البتة الا اذا شهد الظاهر للبايع بان يكون الثمن ناقصا كثيرا الا اذا  
ادعى المشتري تغير السعر فان تغيره يمنع جعل الحال حكما في القول للمشتري لانه متمسك بالاصل  
والظاهر وتقرين ان المبيع ان ساوى الفاء وباعه بثمانية فالقول للبايع وان بثمانية  
فلمشتري وكذا في الزيادة وافتى صاحب الهداية فيه وفيما اذا ادعى البايع البتة والمشتري الوفا  
بان القول لمن يدعي الوفاء ثم رجع الى ما فتى به ائمة بخاريه من ان القول لمن يدعي البتة  
من معين المفتي على جواب المسئلة في كتاب البيوع رجل باع عبدا من رجل وتعاقد على ان كان  
ابقا وقال البايع بعثك في اباقة وقال المشتري بعثني بعد ما اخذته كان القول قول من ينكر

المبيع منكر ان يكره

حكم من يكره

حكم من يكره

العينة وهو المشتري وكذا لو اشترى خلو ثم ادعى انه اشتراه بعدما صار خلو وقال البايع لا  
بل بعته حين كان خرا كان القول قول من يدعي العينة وان اقاما البينة كانت الشهادة على بيع  
العبد بعد الاخذ وعلى بيع الخمر بعدما صار خمر اول من يبيع الحائنة قبل فصل في بيع الموقوف  
**مسائل العيب** والعيب هو ان يعمل شيئا به يرة به لان على بكتنا يديه ولو وجد العبد يعمل عمل  
قوم لوط ان باجر لا يرة وان جحنا يرة لانه دليل لالبنة بخلو والحاررية اذا كانت زانية حيث ترة  
مطلقا لانه يعمل بالفراش والكي عيب لانه من الدواء الا ان يكون سمته كما في الدواب من البرازية  
في كتاب البيوع اشترى عبدا فابق ثم وجدته ولم يابق عند بايعه ولكن ابقى عند بايع بايع  
فله الرد من العينة في البيوع ليس للمشتري ان يطالب البايع بالثمن قبل عوده من الاباق وان  
كان البايع اقرب به من ثمن المجمع لابق الملك في فصل في حيا العيب في مئة المفتي اشترى عبدا  
فابقى بعد الاخذ لا خصوصية له مع البايع حتى يحضر العبد وفي خزانة الفنا وفي ابق العبد  
ثم علم المشتري بالعيب الاخر لا يرجع بالنقصان ما لم يمت او يعود من الاباق لان البايع ان يقبله  
معيبا انما وفي المحيط اشترى جارية زنت عند البايع فله الرد وان لم تز ن عند المشتري  
من المجتبى في القدر وفي القدر الزيادة في العيوب كلها مشروط بالمعاودة عند المشتري  
الا ان الزمان محيط الرخصي وانما شرط معاودة عيب عند المشتري لان الله تعالى فادور على زالة  
تكرار لا فلو بد من المعاودة من شرط المجمع وفي مجمع البحار والتفتت والحق وكونها مغيرة  
وشرب الغلام وترك الصلوة وغيرها من الذنوب عيب من المجتبى للراهدى رجل اشترى  
جارية فوجد لها ذات زوج كان له ان يرد لها فاذا تعيبت بعيب آخر رجع بالنقصان  
ثم لو بائنها الزوج فللبايع ان يسترد النقصان لزال ذك العيب وكذا لو اشترى  
عبدا فوجدته مريضا كان له ان يرد فاذا تعيب بعيب آخر رجع بالنقصان ثم ان يرد  
من مرضه فللبايع ان يسترد النقصان لزال ذك العيب لان يكون معاودة المشتري ولو  
اشترى عبدا صغيرا فوجدته يبول في الفراش كان له ان يرد فاذا لم يتمكن من الرد حتى  
تعيب عنده بعيب آخر كان له ان يرجع بالنقصان فاذا رجع بالنقصان ثم كبر العبد ولم يسل  
هل للبايع ان يسترد ما اعطى من النقصان لزال العيب رواية عن الثلاثة لكن القياس على  
ها تين المسكتين له ان يسترد لان البلوغ ليس معاودة من جامع الفنا وفي نقله عن  
الهيابة في مسائل العيب عيبا في جارية اشترىها وانكر البايع فاصطالحا على مال على ان يرد  
المشتري البايع منه ذك العيب ثم ظهر انها لم يكن بها عيب كان ولكنه قد زال فللبايع ان يسترد  
بدل الصلح من الدر في باب الصلح في الدين وفي شرح القدر وفي الزوج الجارية عيب الزوج

المبيع منكر ان يكره

حكم من يكره

حكم من يكره

حكم من يكره

حكم من يكره

حكم من يكره

حكم من يكره







جارية وكانت مغيبة فله الرد من البرارية والسودا عيب لانه يشتت صاحبه فيعد  
التجار عيبا وكذلك السن الساقطة ضرسا كانا وغيره لان التجار يبتعدون عيبا والظفر الساقط  
عيب اذا كان ينقص من الثمن لانه ينقص من الجمال فيعد التجار عيبا وانما شرط هذا الشرط  
لان هذا قد ينقص من الثمن فيما هو بين اللون كالانتراك وقد لا ينقص فيما هو اسود  
اللون كالحبشي من اللون الجيدة في كتاب البيوع في الفصل الثاني ولو اشترى فرسا  
فوجد فيه كسر السن لا يكون له الرد الا اذا اشتراها على انه صغير السن اشترى جارية على انها  
صغيرة فاذا هي كبيرة ليس له الرد لان المقصود منها الخدمة فالكبيرة اقد رعلها وقيل يجوز  
له الرد لو وجدها كبيرة السن بحيث ضعفت قواها من جامع القناوي في مسائل العيب  
وفي واقعا الحسامي اشترى فرسا على انه سنة خمس سنين فوجد سنة ستة فله ان يرد  
وان اشترى بقرة على انها خمس سنين فوجد سنة ستة لم يرد لها لانه الفرس لم يؤكل  
لحمه والمراد منه القيمة والقيمة تزداد وتنقص بهذه الصفة والبقرة لم تكن من هذا القبيل  
شتر صاحب البحر الرازي عن اشترى دابة على انها صغيرة السن فاذا هي كبيرة السن هل له الرد  
واجاب نعم له الرد والله اعلم السعال عيب لو فحش والا لا الجرد عيب وهو الكسل في الدوا  
لا تيسر الا بتسبير بليغ والجود عيب وهوان لا يقف عند الكبح بالبحام اشترى دابة  
فوجدها قليلة الاكل فله الرد لا لو وجد الحمار بطي الذهاب لا اذا اشترى على انه  
محمول وان كان يعثر كثيرا دائما فهو عيب لا احيانا من جامع القصول في الشروط ولو  
عيب وكذا الخال ولكن اذا كان في موضع يستقيم فان لم يكن كذلك لا يكون عيبا نحو  
ان يكون تحت الابط او الركبة واما على الانف عيب والجر عيب في الجوارح وهو سوء  
ريج الفم وفي العبد ليس عيب لان يكون امرد ولا صغارا امرد وغيره سواء وهذا  
اذا كان فاحشا لا يكون للناس مثله فان لم يكن كذلك لا يكون عيبا والجارية ايضا وكذا  
القناوي الصغير لو اشترى غلاما امرد فوجد محلول اللحية يرد من الخلاء في الفصل  
السادس من كتاب البيوع مداواة العيب وعرضه على البيع ولبسه واستخدامه وركوبه  
في حاجته ورضاء لان كلامها دليل الاستيفاء ولو كان ركوبه للرد لا يكون رضاء لانه  
وسيلة الى الرد كالسقي وشراء العلف عن ضرورة فانها اذا كانا عن ضرورة بان لا ينساق  
ولا ينقاد او يكون العلف في عذر واحد لا يكون رضاء واذا عدم الضرورة كان  
رضاء من يبيع الدرد العبد في باب خيثار العيب قال ابن سلام لو اشترى جارية بها  
قرحة فنظر اليها ولم يعلم انها عيب ثم علم انها عيب فله الرد والعيب ان اذا كان عيبا

كذلك الرد في حذو الرد على كذا  
ولا يجوز ان يقطع تحت كذا

الرد ان كان سكران

العقوبة في عيب

الرد في عيب

مداداة العيب

بيننا

بيننا لا يخفى على الناس لا يكون له الرد والافلدة من مسائل العيب جامع القناوي سئل  
صاحب المصنف عن رجل اشترى دابة فاطلع على جرح بها الا انه لا يعلم انه عيب فهل له ان يرد  
بذلك ام لا واجاب بنظر ان كان عيبا بيننا لا يخفى على الناس كالعور ونحوه لم يكن له ان  
يردها وان كان يخفى له ان يرددها ويعلم من هذا كثير من المسائل ولو قايض فورا  
ببقرة حامل فولدت عند المشتري ووجد الاخر عيبا في الثور فردة ويرجع بقيمة البقرة  
من جامع القناوي في مسائل العيب ولو اشترى ثورا فاقب من قرية المشتري الى قرية  
البايع لا يكون عيبا وفي الغلام عيب وقيل هو عيب في الثور لان خلق الرض عيب هذا  
اول وقيل ان داوم على هذا فهو عيبا ما المراتم والنثو لا عدم الختان في الغلام عيب  
اذا كان بلد تيا اما اذا كان جليبا فلا قال ابو حنيفة ان علم له وقت الختان ولا رواية  
فيه عنها وقد روي بعض المتأخرين بسبع سنين وقيل بعشرة وفي الخاص اذا اشترى غلاما  
امرد فوجد محلول اللحية له ان يردده فيج الجارية ليس بعيب اشترى غلاما وبر كيته  
ورم فقال البايع انه حاشا اصابه من الضرب فاشتراه على كذا ثم ظهر انه قد عم ليس له ان  
يرده بخلافه وما اذا اشترى وبه حتى فقال البايع انها عيب فاذا هي ربع او على العكس فانه يرد  
وقال بعض المشايخ هذا اذا لم يبين السبب لبعده فظهر انه كان سبيح فله الرد اذا السبب  
يختلف باختلاف السبب ولو اشترى حنطة مشار اليها فوجدها ردية لا يشت له حق الرد  
لان الرداءة ليست بعيب بخلافه ما اذا وجدها مسوسة او عفنة وكذا لو اشترى جارية  
فوجدها اسود الوجه وفيه حنطة لا يشت له حق الرد التمثط عيب هو ان يشيب شعر الرأس قبل  
وقت الشيب لاني على رجل واما فقال البايع انه من الضرب فبان انه ختام يردده واكمل الظاهر  
وحضنا بالشعر وان جلد السباط عيب من جامع القناوي في مسائل العيب اشترى حديد البض  
منه آلات التجار من فجعله في الكور لم يجز به بالنار فوجد به عيبا لا يصلح لذلك الآلات يرجع  
بنقصان العيب ولا يردده كما لو اشترى ابر سحيا وبلاه وظهر عيبه من القينة في البيوع ولو  
اشترى بعيرا على انه خراسي فلم يجده خراسيا كان له ان يردده كما لو اشترى عبدا على انه  
خباز فوجد به بخلافه من خزانة المقيمين سئل صاحب البحر الرازي عن اشترى ثوبا على انه  
مصبوغ باللك فوجد به مصبوغا بالبنم هل له الرد ام لا واجاب نعم له الرد لنفسه والبيع  
في مئة المني شرط الحضا في العبد فاذا هو محلول لا يرد وفي عكسه يرد وان وجد عيبا  
له ان يردده قال صاحب المصنف سئل عن رجل اشترى من آخر ثوبا بعلبكيا فوضعه في الماء ليفسله  
فتبين انه عيب فهل يردده ويرجع بثمنه ام لا واجبت ان كان غسلا بالماء يعود عيبا يمتنع الرد

يعلم من كذا

خمس عشرة

الشرط في

الرد في







هذا يكون الخيار لا قبلنا لا خيار لان هذا الضرر بتقصير من قبله حيث اعتمد على اليسر  
وهو جزم التهم وهو المشتري لان كل هذه المشتري التفتت من جامع الفنا في البيع سئل  
صاحب المخرج عن الغبن الفاحش مع التفرير حيث قلنا به على ما هو المعتمد عند كثير من  
المشتري والبايع ثم مات من له ذلك هل ينتقل للورث ويملك الرد به بوجه الشرع كما  
يؤثر فيما والعيب لا واجاب ظاهرا لمذهب عدم الرد بالغبن الفاحش وانما اختار  
بعض المتأخرين الرد للمشتري اذا حصل التفرير من البايع او عكسه غاية ثبوت الخيار في  
الرد وانما كونه كخيار العيب فلا فيكون كالرؤية والشرط ونحوهما كما هو مقتضى موجه بانه  
ليس لامشية وان دة فلا يتصور انتقاله الى الورث الا اخر كلامهم وقد افي به شيخنا  
عمدة الانام الشيخ نور الدين علي بن غانم المقدسي الحنفى المفتى بالديار المصرية الولاية  
في مال الصغير الى الاب وصيته ثم وصى وصية ولو بعد فلو ما ابوه ولم يوصوا للولاية  
الى الاب ثم الى وصيته ثم وصى وصيته فان لم يكن فالقاضي ومن نصبة القاضي وكل  
هؤلاء ولاية البيع والاجارة فان كان عقدهم بمثل القيمة او بيسير الغبن مع لا باع  
ولا يتوقف على الاجارة بعد بلوغه لانه عقد لا يجزى له حال العقد وكذا شرطهم للبيوع  
مع بيسير الغبن ولو فاحشا نفذ عليهم لا عليه ويسر له ضيق البيع الذي نفذ عليه في صغر  
الاب شراء مال طفله لنفسه بيسير الغبن لا باع حشة ولم يجز للوصى ولو بمثل قيمته ولو  
باكثر جاز خلا فالجدة كالأب في ذلك جاز قضاء الاب دينه من مال الصبي لانه  
يمتد له بيع مال الصبي من نفسه والاب يملكه بمثل القيمة ولا يملكه الوصى الا اذا كان خيرا  
للصبي من جامع الفصولين في الفصل السابع والعشرين وانما في تصرف المال فلا ولاية للورث  
والعم في ذلك اذا لم يكن وصيا من جهة الاب وانما الولاية الى القاضي عند عدم الاب والجدة  
اب الاب وصيتهما من العارية **ضابط** الولي قد يكون وليا في المال والكفا وهو  
الاب والجدة وقد يكون وليا في الكفا فقط وهو سائر العصبات والام وذوي الارحام  
وقد يكون وليا في المال فقط وهو الوصى الاجنبى فظا هر كل منهم من المتأخرين ان الولاية مراتب  
الاولى ولاية الاب والجدة وهي وصف ذاتي لهما ونقل ابن السكيت الاجماع على انها لورث  
انفسهم لم ينزل من الاشياء في القاعدة السادسة عشر قال صاحب المخرج فينا واه فقد  
صرح الاصحاب بان القاضي لا يملك التصرف في مال اليتيم مع وجود الوصى ولو كان منصوب  
فمع الاب والجدة في الطريق الاولى كذا في القينة لكن قال في تمة الفنا وفي ادب القضاة  
القضاء الا اذا كان فاسداً فاسداً مبدراً للمال فللقاضي ان ياء خذ مال اليتيم من يده

هذا هو المختار  
في البيع

والا  
في البيع

الجد

الولاية الى القاضي

الولاية على عار

القاضي لا يملك التصرف  
في مال اليتيم مع وجود  
الوصى

ويضعه

ويضعه على يد عمه الى وقت حاجته الصغير والى وقت بلوغه انتهى القاضي اذا اتم الوصى  
قال ابو حنيفة ما القاضي يجعل مورثه ولا يخرج به وقال ابو يوسف ما يخرج به وهو الظاهر  
وعليه الفتوى لان الوصى قائم مقام الاب ولو كان الاب حيا وخيف منه على مال ولد  
الصغير فان القاضي يخرج المال من يده فالوصى اول من الخائفة في كتاب الوصايا وفي فصل  
في تصرفات الوصى اذا باع الوصى ثم ادعى انه باع بالغبن الفاحش تسمع واقرا منه على  
البيع لا يمنع دعوى الفساد فاذا اقام بيعة تسمع وينتقض البيع والا فلا يتعرض  
للمشتري الا اذا ظهر للقاضي ان نفق هذا البيع اصح للصغير فله نقضه كما في الخائفة  
من المخرج كذا في الاشياء ينقض القاضي البيع ان لم يكن اصح للصغير سواء كان البايع  
ابا او وصيا ولا يجوز للقاضي بيع مال اليتيم من اذ الجواز من القاضي انما يكون على وجه  
الحكم ولا حكم لنفسه من جامع الفنا وفي مسائل البيع القاسد من مخرج في نقض ما تم من  
جهته فعيه مردود عليه لافي مسائل منها الخامسة باع الاب مال ولده ثم ادعى انه وقع  
بغير فاحش تسمع السادسة الوصى اذا باع ثم ادعى كذا تسمع دعواه من الاشياء في كتاب  
القضاء نقل عن القينة وفي العارية وان كان بيعهم واجازتهم يعني الاب والجدة وصيتهما  
والقاضي بمثل القيمة او باقل بعد ما يتغابن الناس في مثله جاز وان كان قدر ما لا يتغابن  
الناس في مثله لا يجوز ولا يتوقف على الاجارة بعد الادراك لان هذا عقد لا يجزى له  
حالة العقد من الدرر في باب البيع القاسد قال المجتهد الذي يتغابن الناس في مثله  
نصف العشر واقل منه فان كان اكثر من نصف العشر فهو ما لا يتغابن الناس فيه وقال نصير  
بن يحيى قد رما يتغابن فيه في العروض ده نيم وهو نصف العشر في الحيوان ده يارده  
وهو العشر في العقار ده واران ده وهو الخمس وفي الدراهم ربع عشر القيمة كما هو  
المذكور في الفنا وفي الشروح من المخرج وفي مخزن الفقه من الوكالة يعيد شراء الوكيل بمثل  
القيمة وبغير يسير هو ما يقوم به مقوم ان لم يعرف بسعره قدره في عرض في عشرة بنصف  
درهم وفي حيوان درهم وفي عقار بنصفه انتهى والغبن الفاحش في الاجارة مقدار  
درهم يارده وهو العشر من جواهر الفنا وفي قلت فعلى هذا ان كان الثمن اكثر من الجهر  
فالمشتري مغتوب فاحشا وان كان اقل فالبايع مغتوب فاحشا وكذا الحكم في العشر ونصف  
العشر وربع عشر القيمة فنفس انتهى وصى باع شيئا من مال اليتيم ثم طلب منه باكثر مما باع  
فان القاضي يرجع الى اهل البصر والامانة ان اخبره اثنتان من اهل البصر والامانة  
انه باعه بغيره وان قيمته ذلك فان القاضي لا يلتفت الى من يزيد فان كان في الزيادة

الوصى لا يملك التصرف  
في مال اليتيم مع وجود  
الوصى

الوصى لا يملك التصرف  
في مال اليتيم مع وجود  
الوصى

مسألة في الغبن الفاحش

والا  
في البيع

القاضي لا يملك التصرف  
في مال اليتيم مع وجود  
الوصى



بشري بالكثر وفي السوق باقل لا يتقص بيع الوصي لاجل تلك الزيادة بل يرجع الى البصر والاعمال  
فان اجتمع رجلا منهم على شئ يؤخذ بقولها وهذا قول فمعه وأما على قول الواحد  
فكفي كافي التركة ونحوها وعلى هذا القيم اذا اجرست قبل الوقف ثم جاء اخر يزيد في الاجر  
من الحايث في كتاب الوصايا باع مال اليتيم وضيعته والمشرى مطلق يؤجل ثلثة ايام فان نفذ  
والافصح وان امكن المشرى الشراء والعين في يد المشرى يرفع الوصي الامر الى القاضي فيقول  
ان كان بينكما بيع فقد فسخ من المصحف وكتاب الوصايا في باب الوصي وفي شر الطلاق احد الورثة  
اذا باع شيا من التركة بغير ان باع نصيبه من كل شئ والمشرى يعلم نصيبه يجوز وان باع شيا  
معنا لا يجوز لانه يحل ان لا يقع هذا في نصيبه قال صاحب المحيط ومعنى قوله لا يجوز لا يجوز البيع في  
كل ذلك الشئ اما في نصيبه فيجوز من الفصول العادية لا يجوز بيع احد الورثة في كل التركة اما  
في نصيبه فيجوز من تركته بحيط المشرى رجل مات ولم يوص الى احد فباع امراته دارا من  
تركة وكفنته بتمن الدار من غير ان الورثة جاز البيع في حقها اذا لم يكن على الميت دين يحيط  
بماله لانها باعته مال نفسها من الحايث في باب بيع غير المالك من كتاب البيوع التركة اذا  
استغرت بالدين فولية البيع للقاضي للورثة من الحايث كذا في قضاء الدرر رجل مات ووصى  
لامرأته وترك صياغا والمرأة مهر على الزوج قال ابو نصر ان كان الزوج ترك من الصامت  
مثل مهر مثلها كان لها ان تأخذ من الصامت وان لم يكن ترك صامتا كان لها ان تباع ما كان  
اصلح للبيع وتستوفي مهرها من الثمن من وصايا الحايث كذا في الوجيز والخامسة روي ابن  
رستم عن محمد بن قاض باع دار اليتيم وهي تساو الف بائنة فبني فيها المشرى ثم ادرك الصغير  
فانه يستره المبيع ولا يرجع المشرى بقيمة البناء على احد من محيط المشرى في باب الاستحقاق قلت  
وعلم بهذا ان الوصي اذا باع عقارا ليتيم بغير فاحش وبني فيه المشرى ثم ادرك الصغير  
استرد المبيع لا يرجع المشرى بقيمة البناء على احد الا ان يوجد نقل صريح بالرجوع انتهى باع  
الوصي من التركة شيا فقالت الورثة باعه بغير فاحش وقال المشرى بل بعدل فالقول قوله  
من القيمة المدعى في باب الاختلاف بين الباعين وصي باع كرم الصبي وبلغ الصبي وادعى  
عنه الماشا واقام بيته واقام المشرى البيته ان قيمة الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن فيبيته  
الفين اولي لانها ثبتت امر لا يدان ببيته الفسا وارجح من بيته الصفة من الدرر في  
النهاية في باب القبول وعدمه ولو ادعى الابن بعد البلوغ ان والديه باع منك في حال  
صغري بغير فاحش بان كان قيمة يوم باع مائة وقد باعه منك بخمسين فخذ الخمسين ورة  
على ملكي وقال المدعى عليه لا بل كان قيمة خمسين بحكم الحال اذا لم تكن المدة قد رما تبدل

الصامت الذي هو الفضة  
من مختار الصحاح

بشري بالكثر  
فان اجتمع رجلا منهم  
فكفي كافي التركة  
من الحايث في كتاب الوصايا  
والافصح وان امكن  
ان كان بينكما بيع  
اذا باع شيا من التركة  
معنا لا يجوز لانه  
كل ذلك الشئ اما في  
في نصيبه فيجوز من  
تركة وكفنته بتمن  
بماله لانها باعته  
استغرت بالدين فولية  
لامرأته وترك صياغا  
مثل مهر مثلها كان  
اصلح للبيع وتستوفي  
رستم عن محمد بن قاض  
فانه يستره المبيع ولا  
وعلم بهذا ان الوصي  
استرد المبيع لا يرجع  
الوصي من التركة شيا  
من القيمة المدعى في  
عنه الماشا واقام  
الفين اولي لانها  
النهاية في باب القبول  
صغري بغير فاحش بان  
على ملكي وقال المدعى

فيها الاسعار فالقول قول المشرى وان اقام البيته فالبيته المثبتة للزيادة اولى من شره  
منقومة ابن وهبان لابن النخعي عبد البر الوصي اذا ادعى عقارا للصغير فقال والد باعه  
من وصي القاضي من قبلك بتمن المثل الحاجة الى قضاء الدين فقال الوصي نعم ولكن البيع وقع  
باطلا لانه باعه بغير فاحش وترك الميت منقولا يفي بالدين فلم يكن بيع العقار محتاجا  
اليه واقام بيته تسمع من شره المنقومة تغلو عن القيمة لو باع مال ولده ووقع الاختلاف  
بين الابن والمشرى فقال المشرى كان البيع قبل البلوغ وقال الابن كان بعد البلوغ فالقول  
قول الابن على اصح القولين والبيته بيته المشرى من احكام الصغار قيل ما نزل الطلاق  
باع ضيعة ولده فاقام المشرى بيته انه باعها في صغره بمثل الثمن والابن اقام البيته انه باعها  
في حال البلوغ فبيته المشرى اولى وقيل بيته الابن اولى ولو اقام الباع وهو الابن بيته ان  
بعثها في صغره واقام المشرى بيته انك بعثها بعد البلوغ فبيته المشرى اولى لانه ثبتت لها  
من جميع البيئات لعامة البغداد تغلو عن جامع الفتاوى وفي الذخيرة اذا باع الرجل  
صياغا بيته فقال الابن انا باع وقال المشرى والاب انه صغير فالقول للابن لانه يكره وال  
ملكه وقد قيل بخلافه والاولا صغ من البحر الرائق في باب الاولاد ادعى عليه ارضا واقام  
البيته وقال المدعى عليه انه اشترى منها منك فقال المدعى نعم ولكنني كنت صبيبا وقال المدعى  
عليه بل كنت بالغ واقاما البيته فبيته مدعى الصبا اولى كما كان القول قوله من جامع  
الفتاوى في كتاب الدعوى اذا ادعى الرجل على آخر قد را من المال فاقدر المدعى عليه ثم قال  
ابرأت ذمتي عنه واظهر كتاب الابراء فقال المدعى نعم كنت ابرأت ذمتك لكنني كنت صبيبا  
الابراء فالقول له والبيته على المدعى عليه من الدرر في فصل الاستبراء اختلاف كون  
الاقرار في الصغر والبلوغ فالقول لمدعى الصغر كذا في اقرار البرارية وكذا لو طلق واعق  
ثم قال كنت صغيرا فالقول له وان اسند الى حال الجنون فان كان مجهودا قبل والافلو  
من الاشياء في كتاب الاقرار رجل باع عقارا او ضيعة لولده الصغير بمثل القيمة او بغير  
يسيرا لو ان كان الاب مجهودا عند الناس ومستورا جاز بيعه ولا يكون للولد ان يبطل ذلك  
البيع بعد البلوغ لكن يطلب الثمن من والده فان كان الاب ضاع الثمن او قال انفق عليك  
وذلك نفقة مثله في تلك المدة يقبل قوله وان كان الاب فاسدا لا يجوز بيعه ولا يبرأ ان  
ينفق بيعه اذا بلغ الا ان يكون البيع حرا للصغير لا الاب اذا كان مجهودا ومستورا كان  
الظاهر منه مباشرة البيع على وجه الخيرية بخلافه اذا كان فاسدا وان باع الاب غير العقار  
والصياغ فذلك الجواب لان الاب اذا كان مفسدا ففي جوار بيعه روايتان في رواية يجوز

بشري بالكثر  
فان اجتمع رجلا منهم  
فكفي كافي التركة  
من الحايث في كتاب الوصايا  
والافصح وان امكن  
ان كان بينكما بيع  
اذا باع شيا من التركة  
معنا لا يجوز لانه  
كل ذلك الشئ اما في  
في نصيبه فيجوز من  
تركة وكفنته بتمن  
بماله لانها باعته  
استغرت بالدين فولية  
لامرأته وترك صياغا  
مثل مهر مثلها كان  
اصلح للبيع وتستوفي  
رستم عن محمد بن قاض  
فانه يستره المبيع ولا  
وعلم بهذا ان الوصي  
استرد المبيع لا يرجع  
الوصي من التركة شيا  
من القيمة المدعى في  
عنه الماشا واقام  
الفين اولي لانها  
النهاية في باب القبول  
صغري بغير فاحش بان  
على ملكي وقال المدعى



البيع ويؤخذ التمن منه ويوضع على يدي عدل صيانة لئلا الصغير في رواية لا يجوز الا ان يكون خيرا  
للصغير ذلك بان يبيع الشيء بضعف قيمته وعليه الفتوى من الحاشية في باب في بيع غير المالك كذا في  
البراريه قال في الهداية في آخر باب النفقة الاباء باع العقار والمنقول على الصغير جاز للتملك  
الولاية ثم له ان يأخذ منه نفقته لانه جنس حقه من الدر في كتاب الوصايا صبي باع واشترى  
وقالا نابا بالغ وهو ابن اثني عشر سنة ثم قال لست ببائع لم ينفذ الي قوله ولو كان ابن  
احد عشر سنة ثم قال لست ببائع صدق من جامع الفتاوى في آخر مسائل العيب من البيوع  
صبي اقتر بالبلوغ وقاسم الوصيان كان مراهما صحيح اقراره ويجوز قسمته فلو قال بعد ذلك  
لم اكن بالغ لا يقبل قوله وان لم يكن مراهما بان كان مثله لا يحكم عادة لا يصح اقراره  
ولا يجوز قسمته فقبل اثنا عشر سنة لا يصح اقراره بالبلوغ البتة وبعد اثنا عشر سنة  
ايضا لا يصح اقراره اذ لم يكن بحال يحكم مثله عادة من الحاشية في فصل اقرار المبرر من كتاب  
الاقرار الصبي المحجور عليه الذي يعقل ان البيع سالب الشراء جاز يتوقف بعبه وشراؤه على اجازة  
ابيه او وصيه او القاضي ولو بلغ الصبي قبل ان يحجزه الولي فاجاز بنفسه جاز ولا يجوز بنفس  
البلوغ والادراك من غير اجازة بعده من احكام الصغار في مسائل البيوع كذا في جامع الفتاوى  
في الفصل الرابع والعشرين الاسباب الموجبة للجزئية من انقص با حدها كان محجورا من  
غير حجر الصغر والرق والمجنون فلا يجوز تصرف الصبي الا باذن وليه ولا تصرف العبد الا باذن  
سيده ولا يجوز تصرف المجنون المغلوب بحال من باع من هو لاء شيئا واشترى وهو يعقل  
البيع ويقصد فالولي بالخيار ان شاء اجازة ان كان فيه مصلحة وان شاء فسخه ولا بد  
ان يعقل البيع ليعود ركن العقد فيعقد مدقوقا على الاجازة من تمامنا العام في مسائل  
المحجورين **باب ما يدخل في البيع بلا ذكر وما لا يدخل** كلما كان في الدارين البناء وتصلوا  
تعالها دخل في بيعها ثم قرع على هذا الاصل بقوله فيدخل البناء والمفايع والسلم المتصل في بيع  
الدار وكذا يدخل الحجر الاسفل من الرمي وكذا الاعلى استحقا اذا كانت مركبة في الدار والمنقولة  
ويدخل الشجر في بيع الارض بلا ذكره مثمرة كانت الاشجار او لا اذا كانت متصلة بها للقرار  
فان شئ البناء فيدخل بها صغيرة كانت او كبيرة الا اليابسة فانها على شرف القلع فهي كالخط المصغر  
كذا في فتح القدير وقد ناكها متصلة للقرار لانه لو كانت فيها اشجار ومفايع تحول في  
فصل البيع وتباع فانها ان كانت تقطع من اصلها يدخل في البيع وان كانت تقطع من وجهه  
الارض فهي للبايع الا بالشرط كذا في الحاشية ولا يدخل الزرع في بيع الارض بلا تسمية لانه  
متصل به للفصل فان شئ المتاع الموضوع في الدار ولا يدخل الثمر في بيع الشجر بدون الشرط

انما يقع في بيع  
المشتري انما

انما يقع في بيع  
المشتري انما

البيع سالب  
والبيع سالب

انما يقع في بيع  
المشتري انما

انما يقع في بيع  
المشتري انما

انما يقع في بيع  
المشتري انما

انما يقع في بيع  
المشتري انما

ويؤمر بالبايع بقطع الزرع والتمس وتسليم المبيع وان لم يظهر صلاحه وبه صريح في الولولجية  
المراد بالبيع الارض والشجر وقيد في الحاشية بان ينفذ التمن اليه ان ملكا المشتري مشغول بملك  
البايع وكان عليه تفريغه وتسليمه كذا اذا كان فيها متاع واجرة وكل وعد ووزن وذرع  
على بايع لان التسليم واجبه عليه وهو لا يحصل الا بهذه الافعال وما لا يتم الواجب الا به فهو  
واجب واجرة وزن تمن ونقده على مشتريه من تمام التسليم وتسليم التمن على المشتري فكذا  
ما يكون من تمامه وهذا هو الاصح كذا في الخلاصة من بيوع المتح في فصل كلما كان في الدارين  
البناء يدخل في بيعها باع جارية وعليها خلى وفرطان ولم يشترط ذكر في العقد للمشتري لكن  
تسلم المشتري الجارية وذهبها والبايع ساكت كان سكوتة بمنزلة التسليم فكان الخلى لها  
كذا في فتاوى الظهيرية من الاشياء في الفرض الاول في القاعدة الثانية عشر وفي المنق الجارية  
والغلام ثيابها تبع لها باع جارية فان سلم الخلى او سكت وهو يبيعها كان لها وفي بيع  
الجارية والعبد يلزم البايع من الكسوة قدر ما يستلزم العود وان يبيع وعليه ثياب دخل الثياب  
ان كان ثياب مثله او مثله الا الثياب التي تكون عليها للعرض والبايع ان يمسك ثياب العرض  
وعليه ان يعطي ثيابا لمثل ولا يكون للثياب قسط من الثمن من حرارة الفتاوى في البيوع  
ولا يدخل السرقة للعرف الا ان يكون العرف على خلافه ولو اشترى غلاما يدخل ثوب  
البذلة عرفا ثم البايع بالخيار ان شاء اعطى ثوبه عليه وان شاء اعطى غيره لانه الداخل  
في حكم العرف كسوة مثله لا عينه ولو استحق ثوبه لا يرجع على البايع بشئ من الثمن اذا  
لم تكن له حصته من الثمن من جامع الفتاوى في كتاب البيوع سكر صاحب البحر الدقيق  
عن اشترى فرسا او بغلا مسترجا فابى البايع ان يسلم السرقة مع الفرس هل يدخل في البيع  
ام لا واجاب لا يدخل السرقة في البيع وكذا اللجام ويدخل في البيع المحجل المشدود في عنق الحمار  
ورمام البعير عذرا الفرس للجامة وجعل البقرة لا يدخل كذا في الحار الا ان يكون مؤكفا  
وقت البيع وقبل لا يدخل الا اذا اشترى من المحترفين لانهم يعتادون البيع بغير كاف  
ان اشترى من الزراعيين او من اهل القرى يدخل في البيع لانهم يعتادون البيع مع الاكام  
والمسئلة مدارة على العادة ويدخل فضيل الناقة ان ذهب مع امته الى موضع البيع والا  
فلا وكذا الحكم في عجوز البقرة وحمل الشاة وتحش لانان وفي القنية لا يدخل الولد مع  
الام كيف ما كان وقال ابو يوسف ومحمد يدخل الولد الرضيع في بيع البقرة والشاة و  
الناقة والامة والرمكة دون العظيمة ولا يدخل المحشر في بيع الاتان كيف ما كان من  
جامع الفتاوى في كتاب البيوع باع اتانا لها بحش وبقرة لها بحش ولا يختلف فيه قال

في بيع الشاة

في بيع الشاة

في بيع الشاة

في بيع الشاة

عقود مع عبد

في بيع الشاة



بعضهم الجبل تدخول في البيع من غير ذكر والمختار لا يدخل وقال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل هما سواء  
لا يدخلان في البيع بلا شرط من الخاتمة في البيوع قال صاحب المصنف في فتاواه سئلنا عن رجل  
اشترى من آخر بقرعة ولجانها ولد رضيع منها فهل يدخل في البيع ام لا واجبتا مني كان مع الام  
في موضع البيع يدخل فيه للعرف فلا يفرض الحمل بحكم مادام متصلا ولا يجوز بيعه ولا هبة ولم  
ار الا حكم ما اذا باع جارية وحملها او مع حملها او دابة كذلك فان عللنا قولهم بفساد  
البيع فيما لو باع جارية الاحملها يكون مجهولا استثناء من معلوم فصار الكل مجهولا فنقول هنا  
بفساد البيع كونه جمع بين مجهول ومعلوم لكن امره صريح وفيه القدير بعد ما اعتق الحمل لا يجوز  
بيع الام وتجهيزها بعد تدبير الحمل على الاصح كذا في المبسوط ولذا البيهقي يبيع امه في البيع ان  
كان معها وقته على القول به من الاشياء واول كتاب البيوع رجل تملك شجرة بشره او اقرار او  
قصة في ارض مملوكة للغير فلصاحب الشجرة من الارض مقدار غلظها وذن ما ينهي اليه عروقها  
وان غرس الشجرة في موات فمر بها ختمه اذرع حتى لا يملك غيره ان يغرس فيه شجرة فنصر عليه محمد بن  
في المنقح من المصنف في البيوع والشرب والطريق لا يدخلان الا بذكر الحقوق وفي البيع والاقرار  
والصلح والوصية ويدخل في الاجارة والقسمة والرهن والغرة ان المقصود من البيع ونحو الملك  
وهو موجود وفي الاجارة ونحوها المنفعة ولا وجود لها مع عدم الشرب والطريق فان عدم  
المعقود عليه منها من الاشياء في القرن السادس كتاب البيوع **مسائل بيع النجسة والاقرار**  
**بها** لا يجوز بيع النجسة ولا يجوز الاقرار بالنجسة بان يقول لاخر اني اقول لك في العلانية بمال  
وتواضعا على فساد الاقرار لا يصح اقراره حتى لا يملكه المقدر له من البدائع في البيوع وصورة  
النجسة في البيع ان يقول الرجل لغيره اني ابيع دارى منك بكذا وليس ذلك بيع في الحقيقة  
بل هو نجسة ويشهد على ذلك ثم يبيع في الظاهر من غير شرط فهذا البيع يكون باطلا بمنزلة  
بيع الهانل وروى عن محمد بن في النجسة اذا فسر المشتري العبد واعتقه لا يفسد اعتاقه  
ولا يشبه المشتري من المكرة لانه في الحكم بمنزلة البيع بشرط الخيار وان اختلفا فادعى احدهما  
ان البيع كان نجسة والاخرين كمالنجسة لا يقبل قول مدعى النجسة الا بينة ويستحق الآخر  
من الخاتمة في احكام البيوع الفاسد ولو ادعى احدهما بيع النجسة لم يقبل قوله الا بينة لانه  
يدعى انفساخ العقد بعد انعقاده ويستحق الآخر لانه منكر من الاختيار شرعا المختار في  
البيوع وان ادعى احدهما بيع النجسة وانكر الآخر فالقول لمن ادعى الجدة مع عينة وان اقام  
احدهما البينة قلت بيته ثم المشتري ان اقام البينة ان الدار نجسة في يده لا يرجع بالنجس  
على البائع وان ذكره والشهود وان اقام البينة ان الشراء نجسة يرجع بالنجس على البائع من

جوابه النجسة  
بيع النجسة وهو العقد الذي يبيعه فيه  
عن غيره ويحرم ولا يفسد البيع  
من غير ان يقول الرجل لغيره ابيع  
منه دارى منك بكذا وليس ذلك بيع  
بل هو نجسة ويشهد على ذلك ثم يبيع  
في الظاهر من غير شرط فهذا البيع  
يكون باطلا بمنزلة بيع الهانل وروى  
عن محمد بن في النجسة اذا فسر المشتري  
العبد واعتقه لا يفسد اعتاقه ولا يشبه  
المشتري من المكرة لانه في الحكم بمنزلة  
البيع بشرط الخيار وان اختلفا فادعى  
احدهما ان البيع كان نجسة والاخرين  
كمالنجسة لا يقبل قول مدعى النجسة  
الا بينة ويستحق الآخر من الخاتمة  
في احكام البيوع الفاسد ولو ادعى  
احدهما بيع النجسة لم يقبل قوله الا  
بينة لانه يدعى انفساخ العقد بعد  
انعقاده ويستحق الآخر لانه منكر من  
الاختيار شرعا المختار في البيوع وان  
ادعى احدهما بيع النجسة وانكر الآخر  
فالقول لمن ادعى الجدة مع عينة وان  
اقام احدهما البينة قلت بيته ثم  
المشتري ان اقام البينة ان الدار نجسة  
في يده لا يرجع بالنجس على البائع من

وجز الفناوى في فصل البيع الفاسد **باب بيع المريض وشرائه من وارثه واجنبى**  
**وبيان المرض الذي يتعلق به حق الآخر ولو باع المريض عينا من اعيان ماله من اجنبى ثم اقر**  
**باستيفاء الثمن مع من جمع ماله من الخاتمة في باب اقرار المريض اذا باع المريض شيئا من اجنبى**  
**واقر باستيفاء الثمن وهو مريض فانه يعتبر من جميع المال من اقرار المحيط في الفصل العشرين**  
**مريض باع شيئا من وارثه واقر باستيفاء الثمن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان**  
**كان الغالب من حال المريض الضنا ولزوم الغرض وكان قيامه على تكلف ومشقة بسبب**  
**المرض لا يجوز بيعه في قول ابي حنيفة** من الخاتمة في كتاب الوصايا واختلفوا في بيع المريض  
لوارثه بعض من المتأخرين قال ابو حنيفة لا يصح وقال مالك والشافعي واحمد يبيع من يصاح قيل  
**باب المريض سئل صاحب المصنف عن مريض باع من وارثه عينا من اعيان ماله هل يصح ام لا واجاب**  
**البيع المذكور موقوف ان صح جاز وان ما من ذلك المرض ولم تجز الوارث بطل البيع كذا في الخاتمة**  
**من البيوع باع المريض واشترى من وارثه بمثل القيمة لا يصح اصله قبل اجازة الوارث عنده**  
**حنيفة** وعندهما يبيع وان حاجبا لا تصح المجاباة عند الكل اجازة الوارث او لا وبما للمشتري  
اما ان تبلغ الثمن الى تمام القيمة والا يفسخ وفي الزيادة انفس البيع من الوارث لا يصح من غير اجازة  
الوارث عندهما يبيع حنيفة وعندهما يبيع والمجاباة من الوارث لا تصح الا باذن بقية الوارث بالايج  
**هو الصحيح** **شبه** لو اشترى المريض شيئا من وارثه بمثل قيمته بمعاينة من الشهود واعطاه الثمن  
بجاز والوارث انما يخالف الاجنبى في الاقرار فاما فيما ثبت معاينة فمما سواء من القيمة  
في كتاب الوصايا قلت وهل يصدق المريض البائع من وارثه في استيفاء ثمن البيع على قول ابي  
يوسف ومحمد حيث جوز البيع ام لا لم ارجح فيه فلو صرحا بطلانها وطاهر كلامهم يقتضي عدم  
التصديق في قولهم جميعا لانه اقرار المريض بقبض الدين من وارثه لا يصح اتفاقا اذا مات من  
ذلك المرض كذا في المحيط الرضى وغيره من المعشرات واذا باع المريض عينا من اعيان ماله من وارثه  
عندهما يبيع حنيفة لا يصح اصله من غير اجازة باق الوارث سواء حاجبا ولم يحاط باع بمثل القيمة  
او باضعاف وعندهما بمثل القيمة وباضعاف القيمة جائز والمريض اذا باع عينا من اعيان  
التمكة من الوارث المريض بمثل القيمة فكذلك الجواب عندهما يبيع حنيفة فان باع المريض من وارثه  
شيئا وحاجب ذكر شيخ الاسلام ان عندهما لا يصح المجاباة اصله اجازة الوارث او لم يجز  
ويقال للمشتري اما ان تبلغ الثمن الى تمام القيمة والا يفسخ وفي مزاعة شيخ الاسلام ان المريض اذا  
اشترى شيئا من وارثه بمعاينة الشهود واعطاه الثمن كان جائزا اذ لم يكن فيه مجاباة كالوفاة  
من اجنبى قال محمد بن مانت معاينة فالوارث والاجنبى سواء وفي الذخيرة لم يذكر فيه خلافا

مريض باع من اجنبى  
واقر باستيفاء الثمن مع من جمع ماله من الخاتمة في باب اقرار المريض اذا باع المريض شيئا من اجنبى

نفس المريض باع من اجنبى  
واقر باستيفاء الثمن مع من جمع ماله من الخاتمة في باب اقرار المريض اذا باع المريض شيئا من اجنبى

او المريض باع من اجنبى  
واقر باستيفاء الثمن مع من جمع ماله من الخاتمة في باب اقرار المريض اذا باع المريض شيئا من اجنبى

المجاباة هي البيع من غير المعاينة  
تزوجها

شرح



في كل من الميراث والطلاق

فهذه المسئلة دليل على جواز ثلث الميراث عند الكل الميراث ذاباع ما يباي الفدورهم  
بجميع ما يدرهم من الاجنبي ولا مال له سواء يصير محابيا بقدر خمس مائة درهم فينفذ المحابيا بقدر  
الثلث ثم يقال للاجنبي المشتري اما ان تبلغ الثمن الى تمام ثلثي الف والاثرة بشئ من المبيع واما  
ان يضيح العقد وهذا لا يمكن على الميت دين وان كان على الميت دين يحيط بماله فانه لا ينفذ محابيا  
في حق الغرماء اصولا فيما زاد على الثلث ولا بقدر الثلث ولا يتحمل منه الغن الفاحش ولا الغن  
الميسر غير ان في حق الغرماء لا يصح اصرار في حق الوارث تغير المحاباة من الثلث من الثمانية رخصية  
في كتاب البيوع قلت وبهذا علم ان محاباة المريض في بيعه الاجنبي تفهم بقدر ثلث قيمة المبيع ان لم  
يكن له مال سواء وثلاث قيمته لو رثته واما اذا كان له مال سوى المبيع ففهم بقدر ثلث جميع ماله  
ولو كان ثلث جميع ماله ناقصا من قيمة المبيع فباء خذ ورثته ذلك انما قص من المشتري لان هذا  
الثلث حق المشتري واما زاد عليه في قيمة المبيع حق الورثة ولا عبرة بالغن الفاحش والميسر في بيع  
المريض بل يعتبر محاباة كما افاده شيخ الاسلام وحكم وقعه وذهب من اجنبي حكم محاباة انتهى  
اقر في مرضه بشئ وقال كنت فعلته في الصحة كان بمنزلة الاقرار في المرض من غير اسناد الى زمن  
الصحة قال في الخلاصة لو اقر في المرض الذي ما فيه باع هذا العبد من فلو في صحة وقض الثمن  
وادعى ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن الا بعد الثلث انتهى من  
الاشباه في كتاب الاقرار في الغن الثاني قلت والمشتري ههنا يقضى ان يكون اجنبيا كما علم  
من صورة فتوى في الحق العام حيث صوّرت بالاجنبي واجاب بما افاده صاحب الخلاصة  
وقفت عليها بخطه الكريم وليس كل من يرضى الى الهلاك فلو يد من حد صاحب قالوا  
ان كان المريض رجلا اضناه المرض حتى صار صاحب فراش وعجز عن القيام بمصالحه الخارجية و  
ين داو كل يوم مرضه يتعلق حق الآخر بماله لان الغالب من حاله الهلاك فاذا اطلق في هذه  
الحالة يكون قاتلا وان كانت المرأة قال بعضهم ان كانت لا تقدر ان تصلي قائمة ولا تذهب  
الى المخرج من غير معين كانت صاحبة فراش يعتبر في جانبها العجز عن المصالح الداخلية وفي جانب  
الرجل عن المصالح الخارجية اما الذي يذهب ويحكي كل يوم فكما الصحيح من الخاتمة في كتاب  
الطلاق في فصل في المعدة قلت والمراد بالآخر هنا ورثته لان حقهم يتعلق بثلثي جميع ماله  
ودينه لان المريض الذي ليس له ان يقدم بعض الغرماء على بعض بقضاء دينه بل يقسم القاضي  
ماله بين الغرماء بالمحصن بخلاف الصحيح المديون حيث له ذلك اما اذا كان غايبا غيبة  
والديون ثابتة عند القاضي فالقاضي يقسم ماله بين الغرماء والمحصن وليس للقاضي ولاية  
تقديم بعضهم على البعض كما افاده صاحب النهاية في شرحه للهداية انتهى ويعتبر في كونها

لا يورث من المريض الا ما يرضى

صاحب

يقال انما الميراث

الميراث من المريض

صاحبة

صاحبة فراش العجز عن المصالح الداخلية وفي حق من المصالح الخارجية من البرارية في كتاب  
الطلاق في الفصل الثاني والصحيح ان من عجز عن قضاء حوائجه خارج بيت فهو مريض وان  
امكنه القيام بها في البيت اذ ليس كل مريض يعجز عن القيام بها في البيت كالقيام للبول والغائط  
من ان يلقى في باب الميراث من كتاب الطلاق المقعد وهو العاجز عن المشي بذا في رجلية والمفلوج  
الغليج وآء يعرض نصف البدن فيمنعه عن الحس والحركة الارادية والاشل وهو الذي في يده  
ارتعاش وحركة والمسلول وهو الذي يكون به علة السبل وهو قرح يكون في الرية ان  
طال مدته سنة كالصحيح والا فكل مريض فيعتبر نصفه من الثلث وان مات بعد تمامها  
لم يكن مرض الموت وان مات قبل تمام السنة كان المرض مرض الموت من الدرر في كتاب  
الوصايا **مسائل الدلال** رجل دفع الى دلال عينا لبيعه فترك العين عند رجل صاحب  
الدكان فهرب صاحب الدكان بالعين ضمن الدلال لانه ليس للدلال ان يترك العين عند غيره  
لكنه يعرض ويأخذ العين الا ان يكون الدلال تلميذ صاحب الدكان يضع امنة الناس في  
حانوته او كان هو في عياله كن وجته والده والدته واجير من الخاتمة في كتاب البيوع في  
فصل تصرف الوكيل دفعه الى دلال لبيعه فدفعه الدلال الى رجل على سوم الشراء ثم نسيه لم يضمن  
وهذا اذا اذن له المالك بالدفع للسوم اذ لا تعدى في الدفع ح اما اذا لم يذنه في ضمن  
ولو عرض الدلال على رب الدكان وتركه عنده فهرب رب الدكان وذهب به لم يضمن الدلال  
في الصحيح لانه امر لا بد منه في البيع وذكر في الفتاوى الصغرى انه يضمن لانه مودع وليس للمودع  
ان يودع دفع ثوبه الى دلال لبيعه فساومه رب الخانوت بثلث معلوم وقال احضر صاحب  
الثوب لاعطيه الثمن فذهب وعاد فلم يوجد **مسائل** الثوب في الخانوت ورب الخانوت يقول  
ان اخذته وهو يقول ما اخذته بل تركته عندك صدق الدلال مع يمينه لانه امين و  
اما رب الخانوت فلو اتفقا على ان اخذ رب الخانوت ليشتر به بما سعى من الثمن فقد دخل  
في ضمانه فلو يبرأ بمجرد دعواه فيضمن قيمته ولو لم يتفقا على ثمن لم يضمن اذ المقيض على  
سوم الشراء انما يضمن لو اتفقا على ثمن ولا يجب ضمان السوم الا بذكر الثمن قبل هو قول ابي  
يوسف وهو المختار ويكفي عند محمد ان يميل قلبها من جامع الفصولين سل صاحب المخرج عن  
دلال دفع له آخر عبد البيعة فاخذه منه وتركه عند شخص برب يدرشاه فهرب هل يلزم  
الدلال ام لا اخذ واجاب لا يلزم الدلال شئ بسببه واما الاخذ فكذا كذا حيث لم يعين له  
الثمن ولم يفرط فان عين له يلزمه قيمته انتهى رجلا ن دفع كل واحد منهما الى الدلال  
ثمانين الا برسم بصفة واحدة فباع من احدهما ودفع الى الآخر ثمنه خطأ وغاب لا يدرى به

في كل من الميراث والطلاق

المقعد

الاشل

المسلول

لا يورث من المريض الا ما يرضى

الميراث من المريض

دفع ثمن الميراث



الدلال ليس للدلال ان يدفع من ابرسم الغائب الى الحاضر ولو ظهر به الحاضر بانه خذه ولو ضمن صاحب الثمن وهو الحاضر الدلال فله ان يرجع على الآخذ ان ظهر به دلال معروف بيده ثوب فبين ان مسروق فقال ردته على من اخذته منه يبرأ كغاصب الغاصب اذا قال ردته على الغاصب برى من الغصب لانه نقله عن فناء وقاضى ظهير ونقل عن الذخيرة والعدة انه انما يبرأ لو ثبت رده بحجة لا بد منها كما في الخلاصة من صمانا عام في صمان الدلال دلال دفع ثوبا الى ظالم لا يمكن استرداده منه ولا اخذ الثمن يضمن اذا كان الظالم معروفا بذلك دفع الى الدلال ثوبا لبيعه ثم قال الدلال وقع الثوب بين يدي وضاع ولا ادري كيف ضاع قال ابو بكر محمد بن الفضل لا ضمان عليه ولو قال نسيت لا ادري في امي حانوت وضعت يكون ضامنا من وديعة الحناية هلك المتاع في يد الدلال فسل وقال لا ادري اهلك عن بيتي ام عن كتي لا يضمن من القينة رجل دفع الى آخر ثوبا لبيعه على ان ما زاد على كذا فهو له فهو اجازة ولو ضاع الثوب بين يده يضمن من البرازية الدلال اذا دفع الثوب الى رجل يريد الشراء لينظر فيه ثم يشتري فاخذ الرجل فذهب بالثوب ولم يظفر به الدلال قالوا لا يضمن الدلال لانه ما ذون هذا الدفع عادة وعندى انما لا يضمن اذا دفع اليه الثوب ولم يفارقه اما اذا دفع اليه الثوب وفارق يضمن كالدراود دعه الدلال عند اجبتي وتركه عنده من لا يبرى من الحناية في الاجارة القاسدة رجل بعث جارية الى النخاس وهو باع الرقيق لبيعهما فبعثها امرأة النخاس الى حاجته لها فهربت قال ابو بكر البجلي الضمان يكون على المرأة النخاس لا غير في قول ابي حنيفة وقال صاحب الجارية بالخيار ان شاء ضمن النخاس وان شاء ضمن امرأته لان النخاس اجير مشترك ومن مذهب ابي حنيفة الاجير المشترك لا يبرى ضامنا لما ائلف في يده بغير فعله وعند صاحبيه يكون ضامنا من غصب الحناية النخاس اذا هلك العبد في يده لا يضمن لانه اجير مشترك فلا يضمن ما هلك عنده بلا صنعه من الحناية قلت عدم الضمان هنا متفق عليه لان عندهما الاجير المشترك لا يضمن ما ائلف في يده بما لا يمكن التحرر عنه قال صاحب البحر سئلنا عن دلال اخذ من اخر جارية لبيعهما له فاعطاها الدلال لم يرد لها لينظرها ويشترها فماتت عنده هل تنضم القيمة فاجبنا نلزم القيمة ان ذكر الثمن عند الاخذ من الجانبين او من جانب المشتري والآفة والله تعالى اعلم وسئل بعضهم عن قال الدلال اعرضه رضى على البيع وبعها وكلا جركذا ففرض فلم يتم البيع ثم اخذ دلالا آخر وبيع الدلال الاول اجر بقدر عمله من عناية قال ابو الليث هذا قياس ولا اجر له استحسانا اذا اجر المشتري بالتمار وهم لا يعرفون بهذا الامر اجرا وبه

بعض  
الاجير  
المراد

في دفع الثوب  
الى الدلال

حكم المتاع  
في يد الدلال

بعض حادثة  
الى النخاس وبيعها الرق

للنخاس على  
المشتركة

بما لا يبرى  
لا يضمن

اخذ من الدلال  
ودفع الى الدلال

ناخذ

ناخذ المبيع لو ربه بعيب بقضاء او بغير لا يستره الدلالة من جامع الفصولين وكذا لو استحق المبيع وقد كان الدلال اخذ الدلالة لا يستره من جامع الفناوى ولو دفع الى دلال متاعا فوضعه في مكان من ليس فيه عيبه ولا يبرى شراء فضاع يضمن وان كان يبرى شراء فتركه عنده ليراه او ليس به غيره فهرب او هلك المتاع في يده لا يضمن قال الشيخ الاسلام السغدنى وقيل يضمن وهو القياس لانه ليس له ان يودع غيره وما قاله الشيخ الاسلام احسن لانه دفع العين الى المستام ليس به اهلها او من له بصارة به وبقيته امر معتاد معهود فكان الدلال مأذونابه دالة وكذا اذا ذهب به المستام ولم يظفر به الدلال من جامع الفناوى في كتاب الوكالة سئل الشيخ خضر الدين المغنى بمدينة الرملة عن رجل دفع لدلال سلعة لبيعهها له بعد ان تبلغ ثمنها براءة ثم ان الرجل طلب السلعة من الدلال فادعى الدلال بانك اذنت لي ببيعها بكذا وبعثها ودفعت الثمن اليك فانكر الرجل الاذن للدلال وقضى الثمن فهل يصدق الدلال في الاذن والدفع بيمينه ام لا واجاب القول قول المالك في عدم الاذن بالبيع لانه هو المستفاد منه الاذن وهو ينكر والقول قول المنكر بيمينه فاذا لم يثبت عليه الاذن يبرى من البيع براءة واذا ثبت الاذن بالبيع فباع كان ويكفر عنه فيه فيقبل قول له في دفع الثمن له اذ هو أمين ادعى ايضا الامانة الى مستحقها فالقول قول بيمينه والنقل في مثله كثيرا انتهى الدلال اجير مشترك حتى لو ضاع من يده بلا صنعه لا يضمن عنده بيمينه صراحة في المشتمل والفصولين وجامع الفناوى من ضمانات عام في ضمان الدلال الاجير المشترك يضمن ما جنت يده بالاجماع وما هلك في يده بغير فعله ليس بمضمون عنده بيمينه صراحة هلك بما يمكن التحرر عنه كسرقة وغصب او بما لا يمكن التحرر كحرق غالب وغارة غالبة وعندهما يضمن ما هلك في يده بلا صنعه ان امكن التحرر عنه كسرقة او غصب والآفة يضمن كالعدو والمكابر والحريق الخالب عند علمائنا الثلاثة قيل قول ابي حنيفة قول علي بن ابي طالب وقولهما قول عمر بن الخطاب ولاجل اخلاق الصمامة رضى اخنا المتأخرون الفتوى بالصلح على المصنف جبرا وعلم بالقولين من الخلا كذا في الدرر في كتاب الاجارة قلت والدلال اجير مشترك كما مر انما من جامع الفصولين ومشتمل الهداية والاجير المشترك لو ادعى الردة او الموت او الهلاك فمن جعل العين في يده امانة قال بعدم الضمان كالامام الاعظم وقيل قوله مع يمينه كالمودع ومن قال بالضمان عليه كصاحبين يصدق الا بيمينه صراحة في مشتمل الهداية ونقله عن الذخيرة كذا في جامع الفصولين اما لو زعم الدلال ان مالك السلعة مثله اذن له في بيعها ودفعها الى آخر وصاحبها ينكر

لو ربه بعيب  
بقضاء او بغير

حكم المتاع  
في يد الدلال

ادعى اصال الدلالة  
الى مستحقها كالمودع

الدلال الاجير مشترك



الاذنه فلا يصدق الا بيمينه بالاتفاق كما افاده صاحب الهداية وينبغي ان يكون حكم البيع  
 والمساواة حكم الدال انتهى اخذ الدال الثمن ليس له الى صاحبه او كان يمكنه ليظفر  
 بصاحبه فيسلم فضاء منه يصلح بينهما الى النصف من جامع الفوائد وكتاب الوكالة  
 وفي النظم الوهباني ولو قبض الدال مال المبيع كسك وضاء يشترط **باب البيع المكروه**  
**ومسائل التسعير** ويكره بيع الامر من فاسق يعلم انه يعصى به لانه اعانه على المعصية  
 من الخائفة في كتاب البيوع قالوا يجوز بيع العصير ممن يعلم انه يتخذه خمرًا مع الكراهة وفي  
 الامر ممن يعلم انه يعصى به من شرح المنظومة الوهبانية في كتاب البيوع نقلوا عن الزائر  
 ولابا من بيع العصير ممن يتخذه خمرًا في قوله لا به حيفة وقال صاحباه يكره قيل عن قول  
 ابي حنيفة انما لا يكره اذا باع من ذمى فمن لا يشتره المسلم بذلك اما اذا وجد مسلما  
 يشتره بذلك الثمن يكره اذا باعه ممن يتخذه خمرًا من الخائفة في البيع المكروه الذي اذا اراد  
 شراء دار في مصر لا ينبغي ان يتباع منه فلو اشترى يجبر على بيعها من المسلم وقيل يجوز الشراء ولا  
 يجبر على البيع الا اذا كان ذلك ذكره قاضيان من الدرر في فصل في الجزية وقيد بعضهم  
 بما اذا تعطل سبب كسائر جماعة المسلمين او تعطلوا وهو محفوظ عن ابي يوسف بمنحون من  
 السكنى في محلات المسلمين انتهى ما في المنع فاذا اشترى من ابي عبد الله مسلما ومصحفا يبيع  
 له خمر له تحت اطلاق الحديث ويجبر على بيعه لانه في ابقائه في يده اذا لا من الدرر في  
 مسائل شتى من البيوع سئل صاحب المنع عن بيع آلة الملاهي لمن يتخذها للهول هل يبيع بيعها  
 واجبا يبيع بيعها عند الامام الاعظم خلو فالاب يوسف وقهد والقوي في زماننا على  
 قولهما كثرة الفساد فيما بين الناس والله تعالى اعلم سئل بعضهم في الصانع الذي يشتغل ما  
 يحرم لبسه على الرجال كالدرية وما شاكل ذلك هل يكون كسبه حراما ولا يحل له ذلك ويجزى  
 له ذلك والحرمه على المستعمل ان كان من الذكور البالغين وفي الخطا هل لا يجوز له ان يخطب الثوب  
 الحرير للرجل المسلم ام يجوز له ذلك ويطلب له الاجرة ويكون الحرمة على الابن وهل للرجل  
 المسلم ان يلبس اللدني ثوبا من حرير ولا يجوز ويقاس على الباسه للصبي واجاب الصانع اذا من  
 مسلم ان يصنع له شيئا مما ذكره وكذا الخطا اذا امره رجل مسلم ان يخطب ثوبا على ذي الفساق  
 قال الامام المناطقي في الواقع لا ارى له ان يفعل ذلك وكذا بيع المكعب والمقصص من الرجل ان  
 علم انه يلبسه مكره انتهى فقد دل على انه اذا صنع ذلك للرجل يبيع به يوسف عسى ان يلبسه رجل  
 حالة الحرب او لبسه النساء او غير المسلمين فلا يكره له عمل ذلك ولا كسبه فان اشتراه مسلم وليس في  
 غير حالة الحرب فالحرمة على الابن واما الباس الثوب الحرير للذمى بيا وتغويضا فلا

حكم البيع  
 في الدال

من الذي يبيع

باء سريه

حكم البيع  
 في الدال

من الذي يبيع  
 في الدال

من الذي يبيع  
 في الدال

في الدال

في الدال

باء سريه لا يتم بصفوا على جواز بيع زنا والنصارى والنسوة المجوسى المجوسى  
 وهما من شعائر الكفر فيكون جواز بيع الثوب الحرير الذي هو من شعائر الفسق من باب  
 اولى ما لو لبسه لجره المودة من غير تعويض فهو غير جائز لقوله تعالى لا تجدد قوما يؤمنوا  
 بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم هم وابناءهم هم وعشيرتهم  
 عمل الفلنسة والذي يعمل بالابريسم علوا لا يصلح الا للرجل وانه عليهم حرام على وجهين  
 ان عمل ذلك يلبسه المسلمون لا يحل له ذلك وان فعل ذلك لا يحل له دار الكفرة او يبيعه من  
 اهل الذممة لابا سريه من جوار الفناوى في الكراهية وكذا ان يتلقى بعض اهل البلد  
 من خارج البلد اليه من الطعام ان كان يضر لاهل البلد فان كان لا يضر لابا سريه الا اذا  
 لبس السعر على الواردين واشترى باقل من القيمة وكذا بيع الحاضر للبادى زمان الفحط غبة  
 في الثمن العالي فان لم يكن اهل البلد في قحط فلا باء سريه لعدم الاضرار وحكم البيع المكروه ان  
 لا يفسد ولا يجيب فسخه ويملك المبيع قبل القبض ويجب الثمن لا القيمة من الدرر في البيع المكروه ومن  
 كتاب البيوع وعن ابي يوسف ان اعرابا قدموا الكوفة وارادوا ان يمتاروا منها ويضفرك  
 باهل الكوفة قالوا استمعهم عن ذلك قال لا ترى ان اهل البلد يمنعون من الشراء المحكرة فهذا هو  
 من الفصول العبادية مصر عن فيه الطعام ليس للامام ان يسعر فان سرق باع الجناز بالكثر  
 فما سرق جاز يبيع من الخائفة في كتاب البيوع ولا يسعر حاكم لقوله لا تسرق فان الله تعالى  
 هو المسعر القاضى بالاسط الرارق الا اذا تعدى باب الطعام عن القيمة تعديا فاحشا  
 بان يبيع قفرا بجماعة وهو يشترى بخسين وعجز الحاكم عن صيانة حقوق المسلمين الابا التسعير  
 فيسرق بشعيرة اهل الراى والنظر فاذا فعل وتعدى رجل عن ذلك فباعه بمن فوق اجازة  
 القاضى ينبغي للحاكم ان لا يعجل بعقوبته اذ ارفع اليه هذا الامر ولا بالتسعير بل بان بان  
 يبيع ما فضل عن قوته وقوت اهله اعتبارا بالسعة وبينها عن الاحتكار ويعظه وينجز  
 عنه فان رفع اليه ثانيا ففعل كذلك وهذا وان رفع اليه ثانيا حبه وعذره حتى يمنع  
 عنه وينزل الضرر عن الناس ولا يسعر الا اذا ابوا ان يسعره الا بغير فاحش ضعيف القيمة  
 ومن باع منهم بما قدره الحاكم صح وقالوا ان كان يخاف ان يضر به الامام لا يحل  
 للمشتري ذلك والمجلة فيه ان يقول له يعنى بما تجب في بائى شئ باعه يحل وكذا اصطلاح اهل بلد  
 على سوا الخبر واللم وشاع ذلك فيما بينهم فاشترى رجل منهم خبزا ولحما فاعطاه البائع  
 ناقصا والمشتري لا يعرف ذلك كان له ان يرجع عليه بالنقصا اذا عرف ولو خاف الامام  
 على اهل مصر الهلاك اخذ الطعام من المخزنين وفرقه فاذا وجد واردا مثل من عناية



الوقاية في آخر كتاب الكراهية مسائل الاستبراء وحل ما يشتري بالدرهم المفسوبة  
ولو كانت امته ثم عجزت او ارتدت عن الاسلام ثم اسلمت اوز وجها مولاها وطلقها الزوجة  
قبل الدخول فلا استبراء عليه من بغير العقد وكتاب البيوع اذا كانت امته ثم عجزت  
ورقت في الرق لا يلزم الاستبراء من آخر بيوع الخاتمة المجلدة التي ذكرت في الذخيرة اسهل  
المجلد وهو ان الرجل اذا اشترى امته وكتبها ثم فسخ الكتاب برضاها جاز للمولى الوطئ ولا  
استبراء عليه من النكاح رخصته في الفصل الثامن عشر من مكرامة براءة ونحوه كالوصية  
والارث وغيرهما ولو بكر او مشربة من امرأة او عبدا ومن يحرم الامة او من مال الصبي  
حرم عليه وطئها ودواعيه حتى يستبرأ بحنيفة فمن تخلف وبشر في صدها الصغيرة  
والايسة والمنقطة الحيض فان الشهر قائم مقام الحيض في العدة فكذلك في الاستبراء لتعرف  
براءة الرحم لئلا يختلط ماؤه بالغير من كراهية المنع كذا في الدرر في فصل من مكرامة براءة  
اذا اشترى جارية يتزوجها احتياطا من الخلوصة في كتاب البيوع في الجنس الثالث  
في المنقرقات عصب الف درهم فتر وجها بها واشترى بها جارية او ثوبا وسعه وطئ  
المدة والجارية وليس الثوب ولو اشترى جارية بالثوب المفسوب لا يحل له وطئها ولو  
نزق به يحل من حرانته الفناوي في كتاب النكاح في فصل انقطاع حق المالك ولو اشترى  
جارية بالثوب المفسوب لا يحل له وطئها ولو تزوج به يحل من الخلوصة في كتاب العقب  
ولو اشترى طعاما بالدرهم المفسوب جاز له الاكل لانه اذا استحققت الدرهم لا يبطل  
الفرا كالموتن وج امرة غوب مفسوب يحل له الوطئ لانه اذا استحق الثوب لا يبطل النكاح  
ولو اشترى طعاما وجارية ثوب مفسوب لا يحل له الاكل والوطئ قبل داء الضمان لانه  
لو استحق الثوب لزمه رد الجارية من عصب الخاتمة كذا في عصب جامع الفناوي ولا يحل اكل  
طعام اشتراه فاسدا ولا وطئ الجارية المشترا فاسدا ولو جعلت صارت امه ولد للشري  
ويغرم قيمتها لا عقربها وفي رواية اليوم يغرم العقرب ايضا وفي ادب القاضى للصد الشهد  
قال شمس الائمة يكره الوطئ ولا يحرم من حرانته الفناوي في البيع الفاسد واذا عرف ان سب  
الزنى امر يرجع الى المبيع كذا في البيع فاسدا ونقص على الفناوي في الجامع الصغير ونقص على ان لو  
اكل وقد قبض بلوكل لا يقال انه اكل حراما لانه اكل ملك نفسه الا انه ان لم يترك ما امر به  
من الكيل وكان هذا الكلام اصلا في سائر البيعا فاسدا اذا قبضها فلكها ثم اكلها فقد  
انه لا يحل اكل ما اشتراه فاسدا وهذا ينبغي ان ليس كل ما لا يحل اكله اذا اكله ان يقا فيه  
اكل حراما من فتح القدير من باب المرجحة في فصل قوله ومن اشترى **باب التسليم** وشرط صحة

من كحل  
في الاستبراء

استبراء  
احتياطا

من كحل  
لاكل الاكل اذا  
اشترى بغيره

في البيع الفاسد  
والزنا الفاسد

بيان الجنس كبر وشعر والنوع كسقية ونجسية والصفة كجند ودرى والقدر نحو كذا  
كيلا لا ينقص ولا ينسب والاجل واقله شهر في الاصح وقيل ثلثة ايام وقيل اكثر من  
نصف يوم وقد راس المال في الكيل والوزن والعدد في معنى بشرط بيان رأس المال وان  
كان مضافا اليه فيما يتعلق العقد على مقدار كالمكيل والموزون والمعدود المتقارب  
كالجوز والبصر وقالا لا يشترط معرفة القدر بعد التعيين بالاشارة حتى لو قال لغيره اس  
اسلمت اليك هذه الدرهم في كبر ولم يد ر قدر وزن الدرهم او قال اسلمت اليك  
هذا البر في كذا مائة من الزعفران ولم يد ر قدر البر لا يصح عنده وعندهما يصح  
ان رأس المال اذا كان ثوبا او حيوانا يصير معلوما بالاشارة ومكاييفها ما لمجلة مؤنة  
والاى وان لم يكن لمجلة مؤنة فيوفيه حيث شاء من الدرر في باب التسليم ولا يصح السلم  
عند اية حنيفة الا بسبع شرايط تذكر في العقد جنس معلوم ونوع معلوم وصفة معلومة  
ومقدار معلوم واجل معلوم ومعرفة مقدار رأس المال اذا كان فيما يتعلق العقد على قدر  
كالمكيل والموزون والمعدود الذي لا يختلف وتسمية المكا الذي يوفيه فيه اذا كان له حمل  
ومؤنة وقالا ابو يوسف ومحمد لا يحتاج الى تسمية رأس المال اذا كان مقينا ولا الى مكان  
التسليم ولكن يسلم في موضع العقد من القدر في باب التسليم من البيوع قلت فقد علم  
من كلامهم ان رتب السلم اذا ذكر الشرايط الجنس وعين رأس المال بالاشارة في العقد ولم  
يذكر مكان التسليم اليه لا يصح السلم عنده وعندهما يصح اما اذا لم يذكر شروطه على  
الخلاف في العقد كما يفعل اكثر اهل ديارنا فلا يصح عند علماء الثلثة ويأخذ رأس ماله  
فقط انتهى ولا يجوز السلم بغيره في شعر ولا بعكسه لوجود القدر ولا يجوز السلم بثوبه  
لا تحا والجنس من باب الربوا في بيوع الدرر وشرط بقاء صحة السلم قبض رأس المال قبل  
الافتراق فانه ينعقد صحيحا ثم يبطل بالافتراق لاحق قبض فالسلم في الدين باطل  
من سلم اكثر كذا في سلم الدرر والسلم يكون من الاجناس الاربع المكيلا والموزونا  
والمعدودا والمعدودات المتقاربة من محيط الرخص في اول كتاب البيوع ويشترط  
ان يكون السلم فيه موجودا من وقت عقده الى حين محله حتى لو انقطع فيما بين ذلك  
ان شاء اخذ رأس ماله حاله وان شاء تركه راد راكم وحدها انقطع ان لا يوجد  
في سوقه الذي يباع فيه وان كان يوجد في البيوت ولا يجوز في طعام قرية بعينها وفي  
الاقليم الذي لا يوجد كالواستلم الرطب في خراسان لا يجوز من وجيز الفناوي كذا في  
المجلد سئل صاحب البحر عن السلم فيه اذا انقطع بعد حلول الاجل وصار لا يوجد هل

من كحل

في الاستبراء

من كحل  
في البيع الفاسد

في البيع الفاسد  
والزنا الفاسد



المسلم اليه قيمته واجاب لا يلزم المسلم اليه قيمته وانما لم يلزم الخار ان شاء الله وان  
شاء انتظر الى حال وجوده فان فتح اخذ رأس ماله لا غير والله اعلم ولا يصح السلم في بر  
قربة او تمخله معينة اذ قد يعتبر به افة فلا يقدر على التسليم من الدر في باب السلم  
والسلم في النعم والبصل وزنا جائز من الخلاصة في جنس اخر فيما يجوز فيه السلم  
من البسوق وفي القنة السلم في العنبا الفلانة في وقت كونه حصرا لا يصح والسلم في التفاح  
الشثائي قبل الادراك يصح لانه يسمى تفاحا قال في شرع الطحاوي لو سلم في حنطة حديثة  
قبل تكونها جازا فالسلم باطل لانها منقطعة في الحال وكونها موجودة في وقت العقد  
الى وقت المحل شرط انتهى وفي الجوهرة ولو سلم في حنطة جديدة او في ذرة جديدة لم يجز  
لانه لا يدرك اتكون في تلك السنة شيئا لا انتهى وفي الخلاصة وكذا اذا سلم على صوف  
غتم بعينها والباينا او سمونها كما في طعام قربة بعينها وكذا اذا سلم في حنطة حديثة  
قبل وجودها او من حديث لانه لا يدرك اتكون في تلك السنة الحنطة ام لا وهي اليوم  
منقطعة من مع العقار شرع في غير البصائر في باب السلم من كتاب البسوق قلت وبهذا كله  
علم ان السلم في الحرير الحديث قبل حذونه اي قبل تكونه فيلقا باطل لانه منقطع في الحال و  
كونه موجودا في وقت العقد الى وقت حله لا الاجل شرط ولانه موهوم لا يدرك يحصل  
دوده ام لا انتهى واذا اشترط في السلم في الثمر حيايط بعينه او ثمر قربة او مصر بعينه لا  
يجوز من الخلاصة في السلم ومن الحدود في المقارب اكثر مني والتمشيد والذين في السلم  
فيها كما في البحر معزيا الى قوله وقال الكلبيني من المص في السلم ولا باء سر بالسلم في الصوف وزنا  
ولا بالسلم في البصل والجبن وزنا اذا كان معلوما عندا هل الضيقة على وجه لا يتفاوت  
هو الصحيح ولا يجوز السلم في الرمان والسفرجل وكذا في كل عدد من متفاوت وتفسير  
ما نقل عن ابي يوسف مما اختلف احاده في القيمة وانفق اجناسه كالبطيخ والسفرجل  
والفتا ونحوها لا اكثر من بطيخا يدبرهم ويطيخا يدانق وما اختلف اجناسه وانفق احاد  
فهو عدد من متقارب كالجوز والبعض عددا ونحوها والسلم في الالية وشحم البطن وزنا  
جائز والسلم في اللبن وقرا لا يجوز ولا باء سر به كيلو وكيله الغرائر اذا كانت معلومة  
واذا كان لا يعرف فلا وهل بشرط ذكر الوزن في الحرير ذكر الامام الرضوي في نسخة شرط  
وهكذا في التبريد من الخلاصة فيما يجوز فيه السلم وفيها والسلم في العصير واللبن في حينة  
يجوز كذا في الخلل كيلو وزنا انتهى شل صاحب المنع عن رجل اسلم رجلا مبلغا في حرير  
الاجل فلما حل الاجل اخذ بعض الحرير واقام الباقي بثمن واسلم ايضا اياه في حرير ثم وثق

في السلم في قربة

في السلم في النعم

في السلم في البصل

في السلم في التفاح

في السلم في الصوف

في السلم في الغتم

في السلم في الجوز

في السلم في البطن

في السلم في الفتا

في السلم في الجبن

في السلم في الرمان

في السلم في السفرجل

في السلم في البطيخ

في السلم في الفتا

في السلم في الجوز

في السلم في البطن

في السلم في الفتا

في السلم في الجبن

في السلم في الرمان

في السلم في السفرجل

في السلم في البطيخ

في السلم في الفتا

في السلم في الجبن

الى ان بلغ مبلغا وكتب به حجة فهل يجوز هذا واجاب يجوز هذا وانما له الحرير المسلم فيه  
او لا فقط ان استوفى في العقد شرايط الشرعية والا فاسم ماله فقط فالسلم في الدين  
باطل والحجة المبينة على الفاسد فاسدة والله اعلم وفي اقرار القنة سئل على بن احمد عن رجل  
اقر ان عليه لفلان حنطة من سلم عقده بينهما ثم انه بعد ذلك قال سألت الفقهاء عن  
العقد فقالوا هو فاسد فلا يجب على شيء والمقر معروف بالجهل فهل يؤخذ باقراره  
فقال لا يسقط عنه الحق بدعوى الجهل انتهى من الاشياء في احكام الناس والسلم في الجلود  
عدد اجاب ان بين الطول والعرض والصفة من باب السلم في بسوق الدر لكن افتى صاحب  
البحر بحر السلم في الجلود عددا ولم يقيد بما تقدم ذكره في فتاواه سئل صاحب المنع عن  
سلم اخر على قمح وعينه جديد عامه وعين ما في شروط السلم هل يصح ام لا واجاب لا يصح  
السلم على الوجه المذكور **كتاب الشفعة** هي شرعا تملك العقار وهو الضيقة وقيل ماله  
اصل من دارا وضيقة كذا في المغرب وما في حكمه كالعلو قال في الكافي العلو يسحق بالشفعة  
ويسحق به الشفعة في السفلى وان لم يكن طريق العلو في السفلى لانه الحق بالعقار بما له من حق  
القدار جبر على شتر به بمثل ما قام عليه الثمن وتثبت الشفعة بعد البيع للخليط ام الشريك  
في نفس المبيع وبعد تسليم البائع المبيع الى المشتري تثبت الايض في حق المبيع كالشرب والطريق  
الخاصين معنى خصوصهما ان يكون الشرب من نهر لا يجري في السفن وان لا يكون الطريق  
نافذا وبعد ما سلمها تثبت الشفعة لجار ملاصق ولو ذميا وما ذونا ومكاتبها بابه في  
سكة اخرى فان بابه ان كان في تلك السكة كان خليطا في حق المبيع فلو يكون جار ملاصقا  
صوت مثل مشترك بين اثنين في دار هي لقوم في سكة غير نافذة اذا باع احد الشريكين  
نصيبه من المنزل فالشريك في المنزل لا حق بالشفعة فان سلم فالشركاء في الدار احق من  
الشركاء في السكة لانهم اقرب للشركة بينهم في صحن الدار فان سلموا فاهل السكة احق  
للشركة في الطريق فان سلموا فلجار الملاصق وهو الذي على ظهر هذا المنزل وباب دار  
في سكة اخرى ولو كان الجار الملاصق واضع الجذع على حيايط المبيع او شريكا للبائع في  
خشيبة على الحيايط فان الجار بهذا المقدار لا يكون خليطا في حق المبيع ولا يجوز من كونه  
جار ملاصقا كذا في الهداية والكافي وغيرها وتثبت الشفعة على عدد الرؤس لا قدر الملك  
وهذا لما في ثبت على قدر الملك وتستقر بالاشهاد اذ لا بد من طلب الموائمة لان حق  
الشفيع ضعيف يبطل بالاعراض فاذا اشهد ابتداء على طلبها تيسرا اخذ المقصود بحكم القضا  
ولم تنق حجة اليمين ويملك العقار وما في حكمه بالقضاء والاخذ بالرضا بين الشفعين

في السلم في الدين

في السلم في النعم

في السلم في البصل

في السلم في التفاح

في السلم في الصوف

في السلم في الغتم

في السلم في الجوز

في السلم في البطن

في السلم في الفتا

في السلم في الجبن

في السلم في الرمان

في السلم في السفرجل

في السلم في البطيخ

في السلم في الفتا

في السلم في الجبن

في السلم في الرمان

في السلم في السفرجل

في السلم في البطيخ

في السلم في الفتا

في السلم في الجبن

في السلم في الرمان

في السلم في السفرجل

في السلم في البطيخ

في السلم في الفتا

في السلم في الجبن

في السلم في الرمان

في السلم في السفرجل



المشتري من أول شفعة الدر والعمى الشفعة ثبت بعد البيع على عدد رؤس الشفعاء لا على قدر الملك الخليط ونفس البيع ثم ثبت له أيضا في حق البيع كثر من من لا يجري فيه السفن وطريق لا ينفذ حتى إذا كانا عامين لم يستحقهما الشفعة ثم ثبت لجار ملاء صق بابيه في سكة اخرى وظهر انه على ظهر الدار المشفوعة كراضع جذع على حائط المبيع وكثيرك البايغ في خبشة على الحائط فان كان الشركه ونفس جدار فشريك فان باب الجار الملاء صق ان كان في السكة التي كان فيها باب الدار المبيع كان خليطا في حق المبيع فلا يكون جار ملاء مقام النافع وكذا الشفعة فان قال الشفيع طلبت كما علمت وقال المشتري لا بل آخرت الطلب فالقول قول الشفيع مع البين قال الشفيع علمت يوم كذا او زمان كذا وطلبت وقال المشتري لم تطلب فالقول للمشتري برهن المشتري انه اخره بعد ما سمع ما ناله ضرره وبرهن الشفيع انه طلبه كما علمت بالبينة للشفيع عنده وعندهما المشتري فان قال المشتري للقاضي حلف الشفيع بالله ما اخره حين علمه اجاب اليه وحلفه من البرائة وكذا بالشفعة قال الشفيع طلبت حين علمت فالقول له بيمينه وان اقام المشتري البينة على الشفيع بانكر تركت الطلب او ما طلبت تقبل وتبطل شفعة وان لم يعم البينة يحلف الشفيع بانه لم يتركه وطلب وان لم يكن للمشتري بينة على تركه واقام الشفيع البينة على طلبه تقبل وان كان له ما بينه ترجع بينة المشتري لان الشفيع متمسك بالظاهر ولهذا كان القول له ولم يحلف باقامة البينة بخلافه فقله علمت امسرو طلبت يحلف اقامة البينة ولا يقبل قوله من الدر في باب ما يكون الشفعة فيه وما يبطل من كتاب الشفعة ان المشتري اذا قال اشتريت الارض والبايع وهب البناء له وقال الشفيع لا بل اشتريتها فالقول للمشتري من جهة القنا والصفحة اختلف الشفيع والمشتري في التمسك فالقول للمشتري مع بينة لان الشفيع يدعي استحقاق الدار بالنقد لا قل والمشتري ينكره ولو برهنها فالشفيع اولى ويطلبها الشفيع في مجلس علمه بالبيع سيما عين رجلين وامراتين او واحد عدل وان امتد المجلس لانه لما ثبت له خيار التمسك احتج الى زمان التأمل كما في الميزة بلفظ يفهم منه طلبها وقيل تبطل باذنه سكوت حتى لو اخرج بكتاب والشفعة في اوله اوسطه فقراء الكتاب الى اخره بطلت شفعة قال في الايضاح الاول اصح ويسمى هذا الطلب طلبا موثقة والاشهاد فيه ليس بلام وانما الاشهاد والمخالفة المحو كذا في الهداية والكافي ثم يشهد عند الدار لان الحق متعلق بها وعلى البايع ان كان الدار في يده والابان سلمها الى المشتري لم يعم الاشهاد عليه لخروجه عن ان يكون خصما اذا لا يدره ولا ملكا والمشتري وان لم يكن فايد لانه ملكه فانكره اشترى فلان هذه الدار وانا شفيعها وكنت طلبت الشفعة واطلبها الان فاشهدوا عليه

القول في الشفيع

القول في الشفيع

الشفيع يطلب

الشفيع يطلب

ويسمى طلب اشهاد وهذا الطلب واجب حتى اذا تمكن من الاشهاد عند الدار في اليد ولم يشهد بطلت شفعة قاذ كان في مكان بعيد فسمع فطلب طلب موثقة وعجز عن طلب الاشهاد عند الدار وعلى ذي اليد يوكل ويكلف ان وجد والامر بطلب الاشهاد او كتابا فان لم يجد فهو على شفعة قاذ احضر طلب وان وجد ولم يفعل بطلت شفعة كذا في الظهيرية واذا اشهد في طلب الموثقة عند الدار والبايع والمشتري استغنى عن طلب الاشهاد لقيام مقام الطلبين نقل في الكافي عن القنا والظهيرية وفي شرح الهداية من مبسوط شيخ الاسلام وانما قال هذا لانه لا يثبت الاشهاد على مجرد طلب الموثقة بل هو حضور احد مما ذكر لا يقوم مقام الطلبين من الدار وكذا الشفعة ولو ان الشفيع بعد طلب الموثقة والاشهاد لم يرفع الامر الى القاضي ان لم يتمكن من الرفع لم يرض وجبنا ومنع مانع ولم يجز من يوكله بالخصومة لا تبطل شفعة وان لم يرفع مع التمكن ذكر في الكتاب انه على شفعة ابدا وان كان طال الزمان قالوا هذا قول ابر حنيفة واختلفت الروايات عن محمد في رواية انها ان مضى شهر ولم يرفع مع التمكن بطلت شفعة وفي رواية اذ مضى شهر وثلاثة ايام وفي رواية اذ مضت ثلثة ايام ولم يرفع بطلت شفعة واختلفت الروايات عن ابي يوسف ايضا والفتوى على انه مقداره شهر من شفعة الخاتمة فيسئل فصل في ترتيب الشفعاء اذا ترك التمسك بعد طلب الاشهاد من غير عذر فالفتوى اليوم على ابي يوسف ومحمد انه مقداره شهر ان تركه شهر بطلت شفعة وفي الوقعات خلة هذا من التهمة في فصل مسائل الطلب وتأخير بعد طلب الموثقة والاشهاد شهر كان او اكثر لا تبطل الشفعة عند ابر حنيفة وقال محمد اذا تركه شهر بلا عذر بعد الاشهاد وبطلت وهو قول ابي حنيفة لانها لو لم تسقط به نضر المشتري اذا لا يمكن التصرف حذار نقصه من جهة الشفيع فقد ينشأ له اجل وما دونه عاجل كما مر في الايمان قال شيخ الاسلام الفتوى اليوم على هذا التغير احوال الناس في قصد الاضرار واخطاره في الوقاية وجه قول ابر حنيفة وهو ظاهر المذهب ان حقه قد تقر شرعا فلا يبطل بتأخير كسائر الحقوق الا ان يسقطها بلسانه وما ذكر من الضرر يمكن ان يدفع بان يرفع الامر الى القاضي حتى يأمر الشفيع بالاعذار والترك فحتى لم يفعل فهو المضرب بنفسه وبه يعني كذا في الهداية والكافي ولو علم انه ليس في البلدة قاض لا تبطل شفعة بالتأخير اتفاقا اذا لا يتمكن من الخصومة الا عند القاضي وكان عذرا من شفعة الدر والعمر ويبطل الشفعة ترك طلب الموثقة او ترك الاشهاد وعلى طلب الموثقة قاذ راعاها اما الاول فبان يترك طلب الموثقة حين علم بالبيع قاذ راعاها عليه بان لم يأخذ احد فله اولى ان يكون في الصلوة فان شفعة تطل فانها تبطل بالاعراض وهو انما

الفتوى ان ترك



ثبت حالة الاختيار وهي الاقدار واما الثاني فبان يترك الاشهاد على طلبها حين علم بالبيع  
قادراً عليه بان كان عنده رجلان او رجل وامرأتان فسكت ولم يشهدا على طلبه فانه ايضا  
دليل الاعراض قال في الهداية اذا ترك الشفع الاشهاد حين علم وهو يقدر على ذلك بطلت  
شفعة وقد قال قبل هذا في باب طلب الشفعة الاشهاد في طلب المواتة ليس بزم واعترض  
عليه بان بين كلاميه تناقضاً ومنشأوه الغفلة عن قوله وهو يقدر على ذلك فان مراده  
ان الشفع اذا سمع البيع في مكان حال عن الشهود فسكت بطلت شفعة واذا قال طلبت الشفعة و  
ان لم يسمعها احد لا يطل حتى اذا حضر عند القاضي وقال الشفع طلبت الشفعة ولم اتركها وحلف  
على ذلك كان باراً في يمينه ويثبت طلب المواتة من باب ما تكون الشفعة فيه او لا من شفعة  
الدرب واذا سمع الشفع بيع الدار فسكت قالوا لا يطل شفعة ما لم يعلم المشتري والتمن  
كالبراءة استمرت فسكت ثم علمت ان الاب زوجها من فاون فردت صح ردها من الحاق  
في كتاب الشفعة كذا في التمرينات في كتاب الشفعة وفيه ان الشريك مقدم في الشفعة على الجار  
لأن ثبت الشفعة فيما بيع الا ذراع من طول حد الشفع اى لا مقدار عرضه ذراع او شر او اصبع  
وطوله تمام ما يلو صق فالشفع فان ما لا يلو صقها اذا لم يبع لاثبت الشفعة لانقطاع  
الجوار وهذه حيلة لاسقاط شفعة الجار كذا اذا ذهب للمشتري هذا المقدار وقبضه وله  
حيلة اخرى احسن واسهل ذكرها بقوله او شري بدارهم معلومة اما بالوزن او الاشياء  
مع قبضة فلور من شيرها وجهل قدرها وضيق الغلوس بعد القبض فان التمن معلوم حال  
العقد ومجهول حال الشفعة وجهالة التمن تمنع الشفعة انتهى فالحيلة فيه ان يجعل التمن  
مجهولاً ويستهلكه البائع بعد القبض من ساعته وانما لم يكن للشفع الشفعة ههنا لان الشفع  
ياخذ المبيع بمنزله ما اشترى المشتري ان كان له مثل وبقيته ان لم يكن له مثل وههنا يعجز  
القاضي عن القضاء بهما جميعاً بسبب جهالة من المضمرات في كتاب الشفعة لكن في الظهيرية  
ما يخالفه حيث قال اشترى عقاراً بدارهم جزاً فادانفق المتابعان على انهما لا يعلمان  
قدر الدارهم وقد هلك في يد البائع بعد النفا بضر والشفيع كيف يفعل قال القاضي  
الامام عمر بن ابي بكر ياخذ الدار بالشفعة ثم يعطى التمن على زعمه الا اذا ثبت المشتري  
زيادة عليه انتهى بلفظه رجل وهب او تصدق الحايط الذي يلي داره لرجل و  
سلم اليه ثم باع ما بقى فلا شفعة للجار وان طلب الجار يمين المشتري بالله انه ما وهب  
فرا من الشفعة على وجه النجعة فعليه اليمين فان نكل فالشفعة للجار فان حلف فلا شفعة  
له وليس للشفع ان يستخلف المشتري بالله ما اردت بذلك ابطال شفعتي من الوجيز في كتاب

ثبت

من الشفعة

من الشفعة

من الشفعة

من الشفعة

من الشفعة

من الشفعة

من الشفعة

الشفعة ادعى الشفع على المشتري انه احال الابطالها بخلاف فان نكل فلا شفعة وفي منظومة  
ابن وهبان خلافة من الاشياء في كتاب الشفعة وفيه حق الشفعة لا يورث انتهى وبعد  
البيع قبل التسليم لو استحق داراً متدع يشترط فيه حضره البائع مع المشتري لان اليد للاحدهما  
والملك لآخر كذا في دعوى الشفعة قبل قبض المشتري يشترط حضره البائع مع المشتري  
من دعوى البرازية حق الشفع يسقط بالاسقاط من جامع الفصولين في الفصل الثاني  
والعشرين واذا قبل للشفع اذ التمن فاخر لا يطل الشفعة من شفعة الدرب وفي الشرع  
اختصم الى القاضي فيرجل الشفع قد رمايرك فان احضر التمن في تلك المدة قضى له والا  
بطلت شفعة من حرمة القناوي في كتاب الشفعة ولا شفعة للوقف للقيمة ولا للوقوف  
عليه ولا شفعة في بيع الكردار وهو البناء الذي يكون في الاراضي التي على نهر الوالي لان الكردار  
نقل ولا شفعة في المنقولات من الحايطة في كتاب الشفعة ولا شفعة في الكردار البنا لانه نقل  
وذلك كالاراضي على نهر الوالي والاراضي التي اجازها السلطان لبيت المال ويدفعها  
مزارعة الى الناس بالنصف فصا رلهم فيها كردار واشجار وبيع هذه الاراضي باطل  
وان بيع الكردار وكان معلوماً يجوز لكن لا شفعة فيه من البرازية في كتاب الشفعة في  
الفصل الثالث ولا شفعة في البناء والتخل اذا بيع دون العرصه بان كانت العرصه  
مستحقة للعقار كارض الوقف والمخراجه والمملوكة لغيره اذا بنى فيها وغرس فاراد بيع  
البناء وحده والشجر وحده فلا شفعة فيه هكذا في شيخنا اخذ من قول علما شيا  
لا شفعة الا في العقار لقوله عم لا شفعة الا في ربع او حايط قال في الهداية هذا في  
بعض نسخ المختصر هو صحيح مذكور في الاصل من تصحيح القدر وفيه للعلامة قاسم وفي  
نسخ المختصر ولا شفعة في البناء والتخل اذا بيع دون العرصه وهذا صحيح مذكور في الاصل  
لانه لا قرار له فكان نقلياً من الهداية في كتاب الشفعة في باب ما يجزى فيه الشفعة لاثبت  
في بناء وتخل فانها ليسا بعقار ولا في حكمه ببيعاً قصداً وقد عرفت انهما اذا بيعا تبعاً  
للعقار ثبتت فيهما الشفعة من الدرب في باب ما يكون فيه الشفعة الخارج نوعان احدهما  
خارج مقاسمة ان كان الواجب بعض الخارج كالحجر ونحوه والثاني خارج وظيفة  
ان كان الواجب شيئاً في الدفعة يتعلق بالتمكين من الاشغاع بالارض كما وضع عمر بن  
لكل جريب يبلغه الماء صاعاً من بزا وشعر وودها فوضع لجريب الرطبة وهي بالفتح  
القصبة خاصة ما دام رطبا خضرة وراهم ولجريب الكرم او التخل متصلة عشرة وراهم  
ويوضع لما سواه كزعفران وبستان ما يطبق اذ ليس فيه توظيف عرصة وقد اعتبر

من الشفعة

من الشفعة

من الشفعة

من الشفعة

من الشفعة

قال في الزخيرة ولا ثبت الشفعة قصد الا في  
عقار كلك يعوض هو مال سواء يحمل القيمة  
قالا رضى والدار او لم يحتملها كالحجر والحيا  
ونحوهما وبه قد علم ان العقار الذي لا يجوز  
تملكه بان يكون بيعه باطلا كالاراضي التي  
اجازها السلطان لبيت المال ويدفعها مزارعة  
الى الناس بالنصف لا شفعة فيها كالا شفعة  
في بنائها واشجارها كما في البرازية من  
شفعة البحر الرابع

الخارج نوعان



الطاقة والجرب وهو سون ذراعاً في ستن بذر أع كسرى وهو سبع قضات والبسات أرض  
يحرطها حائط وفيها ثقل متفرقة وأتجار وأغراب ويمكن زراعة ما بين الأشجار فان كانت  
الأشجار ملتفة لا يمكن زراعة أرضها فهي كرم من المذبح في باب الوطائف كذا في باب الوطائف  
من الدرر والعز رجل اشترى كروماً وله شفع غائب فاشترت الأشجار فاكلها المشتري ثم  
جاء الشفع واخذ الكرم المشفوع به فهذا على وجهين اما ان كانت الأشجار وقت القبض  
ذات ورد ولم يبدأ من الورط طلع او بدت في الوجه الاول لا يسقط شيء من الثمن وفي  
الوجه الثاني يسقط بقدره كذا ويعتبر قيمته يوم قبض المشتري الكرم لان في الوجه الاول  
حقه من الثمن وفي الوجه الثاني له الحصة من الثمن من واقع حصار الذي قلت وأما  
الشفع الى الكرم هنا لا يستقيم الا اذا كانت أرض الكرم ملكاً كراضي كرم يلدنا المستحق  
بما قد جرت لاشئ من الخراج وغيره اما اذا كانت أرض الكرم خراجية سواء كان الخراج  
مقاسمة او وظيفة فلا شفعة في اشجارها كما عرفت هذا من تصحيح القدوري للعلماء  
قاسم وبه في المناخر من اذ لو بيعت تباع بدون الارض في كانت نقلياً لا قرار لها  
والشفعة لم تكن الا في العقار المنقول والبناء كالشجر في هذا الحكم والبناء والشجر على  
الارض التي اجازها السلطان لبنت المال ويدفعها مزارعة الى الناس بالثمن الى النصف لو  
بيع صاحب البيع لكن لا تبنت الشفعة فيها وسبع هذه الارض باطل كما عرفت من نقل البرازية  
فتبته بما جرت به فانه مفرد واعتقه فانه واحد انتهى ولو كان بعض الشفعة غائباً  
يفضي بالشفعة بين الحاضرين من الجميع ثم اذا حضر طلب الشفعة قضى له بها من الغيبة للوقاية  
في كتاب الشفعة لو اشترى شخص داراً حال كونه شفعها لها والدار شفع آخر غير الشفع  
المشتري فجاء فطلب الشفعة وانتهى فانه يأخذ نصف الدار بالشفعة فلوجاء ثالث كانت  
الدار ثلثة ثابتهم وان جاء رابع كانت ارباعاً من شفع المظومة لابن الشفعة معزياً الى  
الطحاوي كذا في الظهيرية في كتاب الشفعة وفي شرح الطحاوي لو اشترى دار لنفسه وهو شفعها  
كانت له بالشفعة حتى لو جاء شفع آخر مثله اخذ نصف الدار انتهى ولو حضر احد الشفعين قضى له  
بكلها من الاشياء في شفعة الثمن الثاني ولو اسقط بعضهم حقه قبل القضاء لهم كان لمن بقي ان  
يأخذ الكل بخلاف ما لو اسقط حقه بعد القضاء حيث لا يكون له ان يأخذ نصيب التارك  
من الغيبة للوقاية في الشفعة وفيها ولو جعل بعض الشفعة نصيب لبعض لا يصح وسقط حقه  
بذلك ويقسم بين الباقيين ولو اراد الشفع ان يأخذ البعض ويترك البعض ليس له ذلك الا  
برضى المشتري انتهى بلفظه ان البايع لو اقر بانه باع من زيد وانكر زيد المشتري فان الشفع

ان المشتري انكر ان يرد  
فان الشفع لا يأخذ

محل الشفعة ان  
يقتصر على الشفعين

ياخذها

ياخذها وان لم يثبت الشراء ولو اشترى بدار واحد ما شفعها فلا شفعة للشفع مما  
صدر للاجنبي لانه شراء للاجنبي فلا يتم الا بقبول الشفع البيع بنفسه ذكره قاضياً من شفعة  
ابن المصنف والشفعة يجب بعد البيع يعني لو سلم الشفع شفعة قبل عقد البيع فليس له باطل و  
هو على شفعة من الحداد في كتاب الشفعة كذا في شفعة جامع الفتاوى تسليم الجار مع الشريك  
صحيح حتى لو سلم الشريك لم يأخذ الجار سلام الشفع على المشتري لا يبطلها هو المختار هبة  
بعض الثمن تظهر في حق الشفع الا اذا كانت الهبة بعد القبض من الاشياء والشفعة واجبة  
في العقار وان كان مما لا يقسم كالحمأ والرحى والبيت الصغير والشفعة في العوض والسفن  
والسلم والذمي في الشفعة سواء من النافع في كتاب البيع **كتاب الهبة** وأما هبة المشاع  
ففيها لا يحتمل القسمة كعبد واحد ودابة واحدة والبيت الصغير والحمأ الصغير والثوب الصغير  
تجوز من الشريك ومن الاجنبي وفيما يحتملها كالدار والارض والثوب المذروع ونحو ذلك  
كالكيل والموزون فلا تجوز من الشريك ولا من الاجنبي الا بعد القسمة والشفوع الطارئة يفسد  
الهبة بالاتفاق من الحائبة في هبة المشاع لا يتم بالقبض في مشاع يقسم اي من شانه القسمة كالارض  
والثوب المذروع ونحو ذلك ولو كانت الهبة لشريك الوهاب لانه القبض الكامل لا يقصور فيه  
فان قسمة اي اقر الجزء الموهوب بالمشاع وسلم الى الموهوب تمت الهبة لان تمامها بالقبض  
وعنده لا شفع فيه ولو سلمه شاعراً لا يملكه حتى لا ينفذ تصرفه فيه ويكون مضموناً عليه وينفذ  
فيه تصرف الوهاب من هبة الدرب معزياً الى قاضياً رجل وهب نصيبه مما يقسم كالدار والارض  
والكيل والموزون من غير شريك لا تجوز عند الكل فان وهب من شريك لا تجوز عندنا وقال ابن ابي  
ليلى تجوز وفيما لا يقسم كالعبد والثوب الصغير تجوز هبة المشاع من الشريك وغيره في قولهم  
من الفصول العمانية ولو وهب من شريكه من دار لم تجز وقيل تجوز وهو المختار من جوامع الفقه  
للامام العنابة وفي الفصول العمانية وهبة المشاع اذا فسد لا ينفذ الملك وان قبض الجمل  
مروى ذلك عن ابي يوسف وهو الصحيح وفي الخلاصة الهبة الفاسدة مضمونة بالقبض ولا  
يثبت الملك للموهوب بل بالقبض هو المختار وفي جامع الفصولين والبرازية ان الهبة الفاسدة  
تفيد الملك بالقبض وبه يعني فقد اختلف الصحيح لكن لفظ الفتوى اكد من لفظ الصحيح كما  
اذا فاه في بعض المعبرات من هبة المذبح وفيها ايضاً الصدقة كالهبة لا تقع غير مقبوضة بل لا  
من كونها مقبوضة كالهبة ولا تقع في مشاع يحتمل القسمة كسهم من الدار ولا رجوع فيها  
بخلاف الهبة لان المقصود فيها هو الثواب دون العوض ولو قال الداهية كانت هبة وقال  
الموهوب صدقة فالقول للواهب كذا في الحائبة انتهى الهبة الفاسدة مضمونة يوم القبض

ط  
ويبطلها صلح المشتري الشفع من الشفعة على عوض  
على الشفع رده لانه رشوة ويبطلها بيع شفعة  
بمال ولا يحل المال ويبطلها موت الشفع قبل  
الاخذ بعد الطلب قبل ولا يورث عنه  
يبطلها موت المشتري لوجود المستحق وهو  
الشفع ويبطلها شراء الشفع من المشتري لان  
الشراء اعراض عن الطلب وبطل الشفعة  
وكذا ان اشترى داراً وسأها وان اشترى  
العقار بغير ثمن دفع البايع ثوباً عن  
الثمن فالشفعة يجب للشفع بالثمن لا بالثمن  
لان الثوب عوض ثمن في ذمة المشتري فله  
البايع شتر بالثوب بعد اخذ غير القصة  
الاول وهذه الجدة نعم الشريك والجار  
يبطلها تسليمها بعد البيع لا قبل اذا كان السلم  
من الشفع البايع وأما لو كان التسليم من ابي  
او من ثمنه بما يجوز وقال محمد وزفر  
يجوز والعقير على شفعة الى ان يبلغ وعلى  
هذا الخلاف بطلان الشفعة بسكون الاب  
او الوصي عند العلم بالشراء من شفعة المذبح  
في باب ما يبطلها

ع  
شرايط معتبرها في الواهب العقل والبلوغ و  
الملك فلا يقع به المجنون والصغير والعبد  
ولو كانا اوتام ولدا ومدر او شرايط  
معتبرها في الموهوب بان يكون مقبوضاً  
غير مشاع حصة غير مشغول وركبها هو  
الايجاب والقبول وحكمها شرعاً فهو  
الملك في العين الموهوبة غير لازم حتى  
يصح الرجوع والشفع من هبة المذبح

الهبة الفاسدة  
تفيد الملك



من الخلاصة في الكتاب ومن اراد ان يهب نصف داره مشاعا يسع متين معلوم ثم يبرأ عن  
التمن من هبة جامع الفتاوى وتم هبة ما مع الموهوب له بل قبض جديدي اذ كانت العين  
الموهوبة في يد الموهوب ودبعة او عارية او امانة ملكها بالهبة والقول وان لم يجد  
فيها قبضا لان القبض في باب الهبة غير مضمون في اصل القبض وهو موجود ههنا فباب عن قبض  
الهبة بخلاف البيع من هبة الدر والعرب وهب لانه الصغير دار وفيها متاع الواهب والاب ساكنها يتجر  
وعليه الفتوى الهبة لانه الصغير يتم بلفظ واحد ويكون الاب قابضا وان كان الصبي بالغيا بشرط  
قبضه وان في عياله والوصى كالاب والام وان قبض الصبي هو قبض جاز وان ابوه حي من البرارية  
في كتاب الهبة من الجسر الثالث هبة الصغير هبة من له ولانية على الطفل في الجملة كالام والوصى  
اذا هبت او وهب وكل من يعوله لوجود الولاية في التاديب والسليم في الصناعة فدخل الاخ  
والعم عند غيبة الاب غيبة منقطعة اذ كان في عيالههم واذا علم الحكم في الهبة علم في الصدقة بالاول  
كذا في البحر يتم بلفظ واحد لان قبض الولي ينوب عنه وان وهب للطفل اجنى يتم قبض وليه  
وهو واحد من اربعة وهو الاب ووصيه والجدة ووصيه على هذا الترتيب باطلقة فتشمل ما اذا  
كان في حجره او لا ولا يتجر قبض غير هؤلاء الاربعة مع وجود واحد منهم سواء كان الصغير في عيال  
الغالبين ولم يكن وسواء كان ذارحم محرم او اجنبيا والمراد بالوجود الحضور فلو غاب غيبة  
منقطعة جاز قبض الذي يتلوه في الولاية كذا في الخلاصة وملك الموهوب العين الموهوبة بل قبض جديدي  
لو كان الموهوب في يد الموهوب اطلقة فتشمل ما اذا كانت في يده امانة او مضمونة او ودبعة  
لانه بعد الهبة لم يكن عاملا لما ذكر فاعتبرت يد الحقيقة من هبة المتاح تم هبة ما وهب الاب  
لطفله بالحق اذ كان الموهوب معلوما والقبض فيه باعلام ما وهبه له من هبة الدر رجل  
اشترى ثوبا لنفسه ثم قطع قبضا ونوى عند القطع لانه الصغير ثم وجده عيا ليرة ولا يرجع  
عليه بالنقص الحز وجه عن ملكه ولو نوى لانه البالغ كان لان يرجع بالنقص لان الهبة لانه البالغ  
لا تتم بدون القبض من الحايبة في البيوع وفي الفتاوى وهب لانه الصغير دارا والدار متغولة  
بمتاع الواهب جاز ولو تصدق بدار على ابنه الصغير والاب ساكنها لا يتجر عنده حيفه وعند  
يتجر وعليه الفتوى من هبة الخلاصة في الفصل الاول كذا في الحايبة في هبة الولد مع هبة الاثنين دارا  
لو اهدى لانهما سلما هبة واحدة وقد قبضها فلا شيوخ وعكسه وهو هبة واحد الاثنين لا اى لا تقع لانهما  
هبة النصف من كل واحد فيلزم الشيوخ من الدر في كتاب الهبة وعن ابي يوسف في النوادر اذا  
قال وهبت لك نصفا من هذه الدار ولهذا الاخر نصفها لم يتجر وان قال وهبت لك الهبة  
ولهذا الاخر نصفها جاز ولا يتجر ان يهب واحد من الاثنين عنده حيفه وقال لا يتجر ذلك لان هذه

اراد ان يهب

وهي الهبة

وهي الهبة

وقد

هبة

هبة

هبة الجملة بينهما اذ التملك واحد فلا يتحقق فيه الشيوخ فصار كذا رهن من رجلين بل اول  
لان تأثير الشيوخ في الرهن اقوى من التأثير في الهبة حتى امتنع رهن المتاع فيما لا يقسم بخلاف الهبة  
من الزيلعي في كتاب الهبة التحلية في الهبة الفاسدة لا تكون قبضا عند الكل وفي الهبة الجائزة القبطية  
قبض عند محمد من الحايبة في الهبة ثم ان القبض في المجلس هل يحصل بالتحلية بين الموهوب والمو  
اخلف في المتاح قال الامام ابو الليث هو قبض عند محمد لا عند ابي يوسف والمخالف ان يصح القبض  
بالتحلية في الهبة الصحيحة لا الفاسدة كذا في الفتاوى الظهيرية من هبة الدر ولا بد في الهبة من  
القبض في المجلس العقد وان لم يأذن الواهب والتحلية قائمة مقامه وهن يمكن الموهوب له  
في موضع العين وقتا يمكن له قبض العين كما في البيع وقال ابو يوسف لا يصير قابضا ما لم يقبضه  
بيده وفي النوادر لو قال الموهوب له قبضته والموهوب حاضر صار قابضا التمكن منه وبعد  
الاقرار لا يتجر القبض الا باذن الواهب الا اذا امر الواهب بالقبض حين وهب في لا يتقيد  
بالمجلس من جامع الفتاوى في الهبة وفي الحايبة في الهبة المطلقة رجل اقرانه وهب لفلان هذا  
العبد قال بعضهم يكون اقرارا بالهبة والقبض جميعا لان الاقرار بالهبة المطلقة اقرار بهبة  
صحيحة نافذة وذلك لا يكون الا بالقبض انتهى كذا في الجامع الصغير في الفصل العاشر وفي خزائن  
الفقه لايه الليث خمسة من العقود لا تصح من غير قبض الهبة والصدقة والرهن والضرب وراس  
المال في السلم انتهى ووردت من النكاح الوقف في قول محمد بن الحسن والعمرى والنخل واذا باع الكلي  
بالكلي والجسر مختلف مثل الخطبة بالشعر جاز فيها التفاضل ولا تجوز النسبة واذا باع الورثة  
بالورثة مختلفا مثل الحديد بالصفير والصفير بالنحاس جاز فيها التفاضل ولا تجوز النسبة من  
هبة المتاح وهب جاريتي لامرأته والجاريتي في الدار لا يجزئها فقالت قبلت لم يتجر حتى تكد  
بجسرها قال وهبت عبدى منك وهو حاضر حتى لو مده يده يناله فقال قبضته جازت  
من قوله قبلت ويصير قابضا عند محمد وقال لا يصير قابضا ما لم يقبض وان كان العبد غائبا  
فقال وهبت منك عبدى فلانا فاذهب واقبضه جازت وان يقل قبلت وبه ناء خذ  
من البرارية في الهبة وفي الحايبة من الهبة ولو كان الموهوب غائبا عن حضرة الموهوب له  
فان قبضه بامر الواهب صح والا فلا انتهى قول ابي يوسف ان الموهوب اذا كان غائبا عن  
حضرة الموهوب يشترط لصحتها امر الواهب بقبضه وان وجد صحته والا فلا انتهى واذا  
وهب البناء دون الارض يتجر فانه نص في كتاب القسمة ان المشتري اذا قال اشتريت  
الارض والبايع وهب البناء له وقال الشيع لا يلاشترى شيئا قال القول للمشتري من الفتاوى والصفير  
قلت ويؤيده ما في الحايبة من الشفعة ومن جمل حيل اسقاط الشفعة ان يهب البناء باصه ثم يبيع

هبة

هبة

هبة

هبة

هبة

هبة



العرصة بمن غالا انتهى ولو هو متاعا في دار او طعاما في جرابه وسلم الدار والجراب بما فيها  
صحت الهبة في المتاع والطعام ولو وهب دارا فيها متاع الواهب وسلم الكل الى الموهوب او وهب  
جرابا وفيه طعام الواهب وسلم الجراب لان متاع الهبة والاصلان الموهوب متى كان مشغولا بمالك  
الواهب يمنع التسليم فيمنع صحة الهبة ومتى كان شاغلا لا يمنع التسليم فتصح الهبة في الفصل الاول الموهوب  
شاغلا لمشغول وفي الثاني الموهوب مشغول بمالك الواهب هذا لان المظروف يشغل الظرف وما  
الظرف فلا يشغل المظروف ولو وهب الدار ولم يسلم حتى وهب المتاع او وهب الجراب ولم يسلم حتى  
وهب الطعام وقبض الكل باذن الواهب صحت الهبة في الكل لانه اذا سلم الكل جملة صار كانه  
وهب الكل جملة بخلاف ما اذا تفرق التسليم وانما قال باذنه لان اذ لم ياذن له بالقبض قبض من  
لانه افسد ملكه غيره كذا في الكافي من هبة الدرر شغل الموهوب بمالك الواهب يمنع القبض وبملاك غيره  
لا يمنع من هبة جامع الفوائد هبة المشغول لا تجوز الا اذا وهب الاب لولده الصغير كما في الذريعة  
من هبة الاشياء والغنم الثمانية وهب رضا فيها زرع او نخيل او نخلة عليه غمرا وهب الزرع  
بدون الارض والنخل ولا أرضا والنخل بدون الثمر لا تجوز لان الموهوب متصل بغيره اتصال  
خلقة مع امكان القطع فتعجز احدهما غير ممكن في حالة الاتصال فيكون بمنزلة المتاع الذي يتحمل  
القسم من هبة الحائنه كذا في البرزانية في كتاب الهبة في الجسر الثالث تجوز هبة البناء ودار العرصة  
اذا اذن الموهوب في نفسه وكذا لو وهب رضا فيها زرع ودارا ونخل فيها ثمر ودارا امر الواهب  
الموهوب بالحصص في الزرع والجران في الثمر لان المانع للجواز الاشغال بمالك الواهب فاذا اذن في النقود  
لمحاصا والجران وقيل الموهوب زال المانع فجازت الهبة من هبة الدرر رجل وهب دارا لرجل وسلم  
فيها متاع الواهب لا تجوز لان الموهوب مشغول بما ليس بهبة فلا يصح التسليم بخلافه وما اذا كان  
الموهوب شاغلا بما ليس بهبة امرأة وهبت دارها من زوجها وهي ساكنة فيها ومتاعها فيها  
زوجها ساكن معها في الدار جازت الهبة وبصير الزوج قابضا للدار لان المرأة ومتاعها في يد  
الزوج فيصح التسليم ان الرضا شرط جواز هبة ولهذا لو اكره على الهبة فوهب لا تصح من الحائنه  
في كتاب الهبة وفصل في هبة المتاع وفي المسقى عن ابي يوسف لا يجوز للرجل ان يهب من زوجته  
دارا وهما ساكنان بها من شرع المنظومة لابن النخعي في كتاب الهبة كانت تدفع لزوجها ودارا  
عند الحاجة الى النفقة او شيئا آخر وهو ينفقه في عيال ليس لها ان ترجع بها عليه من جامع الفوائد  
نقلوا عن القينة امرأة انفتت على زوجها عشرة دنانير حال الصحة ثم ماتت المرأة فادعى زوجها  
على زوجها وقال الزوج مبررة فيه فالقول قوله من شهادات جامع الفوائد **شم** اعلى  
لزوجته دنانير لتتخذها ثيابا وتلبسها عنده فدفعها الى معاملته فبقي لها من القينة في اول

الموهوب متى كان مشغولا

من هبة الاشياء

هبة المشغول لا تجوز

ارادوا جسدك من زوجها

هبة الموهوب

حما

منه

كتاب

كتاب الهبة سئل صاحب المصنف عن بنت بكر زوجها ابوها من رجل باذنها واراد ان وجها  
ان يدخلها وارادت ان تسلم نفسها له في منزلة الشرعي فاستمع ابوها من ذلك حتى تبارك  
به مما عليه من الدين الموروث اليها من امها قبل اذ ابرأت من ذلك ووهبت له خروفا وجها  
منه وهي بمنزلة يصح ذكرا لا واجاب بظاهر كلامهم عدم صحة ذلك لانها في معنى المكره  
وتما يشهد بصحة ذلك قوله من منع امرأته المبررة من السير الى ابويها الا ان تهب مهرها  
فوهبت بعض المهر فالهبة باطلة لانها كالمكره من جميع الفناوي في كتاب الهبة وفي المجتبى  
ولو منعها من ابويها وقال لو وهبت له مهرك بعثتك اليها فوهبت له بعض مهرها فبعثها  
او لم يبعثها فالهبة باطلة كانهما كالمكره وهبة المكره باطلة انتهى من هبة المتاع ولو  
وهبت المرأة شيئا من الزوج على ان لا يطلعها اليه وقت كذا فطلعتها قبل ذلك الوقت فالهبة  
باطلة ولو لم يطلعها كالمكره وهبت شيئا على ان يتزوجها وكذا لو وهبت لاحد على ان  
يتزوجها فلا مانع من جامع الفوائد في كتاب الهبة سئل صاحب المصنف عن رجل طلق زوجته فاراد  
ان يتزوجها مرة اخرى فقال لها لا تزوجي حتى تهبي ما اكره على فوهبت مهرها على ان يتزوج  
ثم اياه الزوج ان يتزوجها واجاب المهر باق على الزوج تزوجها ولم يتزوجها لانها جعلت  
المال عوضا عن الزوج ولا يصلح ان يكون ذلك عوضا عن المرأة في النكاح كذا في المنهاج من  
كتاب الهبة المرأة اذا وهبت في حال الطلاق صداقها لا تصح بالاتفاق من حرارة الفناوي  
في كتاب النكاح والطلاق خوفها الزوج بالضرب حتى وهبت مهرها لم تصح الهبة ان قدر  
الزوج على الضرب لوجود الاكره من اكره الدرر قال في البرزانية وذكر شمس المنة خوفها  
بضرب حتى تهب مهرها فالأكره ثابت ان كان قادرا على الضرب انتهى وفي المجتبى ولو وضعت  
امراته حتى وهبت صداقها ولم يعرضها فالهبة باطلة انتهى من هبة المتاع قال صاحب  
المصنف سئل عن امرأة قالت وهبت مهرى الى زوجي بالاكراه وقال له زوجها وهبت له  
بالطوع فالقول لمن منها ولو اقام كل واحد منهما بيته على ما ادعاه فاقى بيته تقدم  
على الاخرى فاجبت ظاهرا كلامهم ان القول المدعى الطوع وتقدم بيته الاكره والله  
اعلم ويدل على صحة ذلك ما في كتاب القضاء من الاشياء في الغنم الثانية اذا تعارضت بيته  
الطوع مع بيته الاكره فبيته الاكره اولى في البيع والاجارة والصلح والاقارب وعند  
عدم البيان فالقول المدعى الطوع كما اذا اختلفا في صحة البيع وفاسده انتهى وهذه  
العقود لا تصح مع الاكره وكذا الهبة والاخلاق والابراء لا تصح معه فينبغي ان يكون القول  
في هذه الثلاثة ايضا لمن يدعى الطوع والبيته لمن يدعى الاكره والوكالة والاجارة والشراء لا تصح

من هبة المتاع

هبة الموهوب

هبة المشغول

وهبت المرأة من زوجها

القول المدعى

بيته الاكره اولى

فان رجع



وہاں الی الی



الحائنة هبة بعض الدين ممن عليه الدين تصح وان كانت هبة المتناع الذي يقبل القسمة لان هذه  
الهبة تكون في معنى الابراء والدين يسقط به وليس له الرجوع من هبة البعير الزايق فملكها الدين من  
غير من عليه الدين باطل الا اذا سلطه على قبضه ومنه لو هبت من ابها ما على ابيه لها فالمعتمد الصحة  
للتسلط من هبة الاشياء في الفقه الثاني هبة الدين ممن على الدين لا تصح الا اذا وهبه  
واذن له بالقبض فقبضه جائز استحقاقا وهبة الدين ممن على الدين تصح من غير قبوله عند خلوه  
لن ذفر والبنت لو هبت مهرها من ابها ان امرته بالقبض صححت من هبة خزانة الفنا وكذا  
ولو هبت مهرها من زوجها الميت صححت الهبة لكنها ابراء كذا اذا وهبت له زوجها الحي  
صححت هبتها من هبة وجير السخسي وتصح هبة المازح كما في الخلاصة وفي خزانة الفنا وكذا  
ولو قال هبني هذا الشيء على وجه المزاج فقال وهبت وسلم اليه جان من هبة المتنع وفي القنية  
لو خطب لانه امرأة وبعث اليها قدرا من المهر ثم فسد المصاهرة فالمعقول لا يرد وان عقد  
الكناح فهو للابن ايضا ولو جهن من الاب بنته ثم ماتت وبقية الورثة يطلبون القيمة فان كان  
الاب اشترى لها في صغرها او بعد ما كبرت وسلم اليها وذلك في صحة لاسبيل للورثة عليها ويكون  
للبنت خاصة من هبة جامع الفنا وكذا في الولولجية ولو جهن من ابنته بجهن وسلمها ذلك ليس له  
الاستد ادمنها وبريقى كما في البحر معنيا الى المنقح من مع الفنا وفي كتاب الكناح ولو هبت  
لبعض اولاده دون البعض الآخر جائز عندنا ولم يجز عند احد وبعضنا لا يعين ولو خطب  
امراة في بيت اخيها فابى بان يدفعها اليه حتى يدفع اليه دراهم فدفعها وزوجها يرجع بما  
دفع لانها رشوة المتعاشقان يدفع كل واحد منهما لصاحبه شيئا فورشوة ولا يثبت الملك  
فيه ولا يدفع استرداده ولو كانت امرأة او سرق وقصد زوجها على ان يفرغ عن نفسها  
او ان يطلقها على ما عليها فوجبت له ما لها فطلقها تطلق بلا شيء لانه بمنى الاكرام ولو جعل  
نقاب عمله لغيره من المؤمنين جان وفي القنية لو جعل نقاب عمله من التطوعا لغيره من المؤمنين  
جان وقبل كذا في الفرض الاصح لانه في الفرض لان ثبوت في التطوعات والنج بالنسبة للمخالف للقياس  
المحرمة تمنع الرجوع وان كان كافرا لان المانع المحرمية دون الارث من هبة جامع الفنا وكذا اذا  
وهب احد الزوجين لصاحبه لا يرجع في الهبة وان انقطع الكناح بينهما ولو وهب احد الفريقين  
لقريبه شيئا لا يرجع في الهبة وان كان احدهما مسلما والآخر كافرا من هبة خزانة الفنا وكذا اذا  
وهب المولى من ام ولد في صحة لا تصح لان ما لها للمولاها وكذا لو وهب في مرض موته لا  
تصح ولا تثقل وصية لانه لا يلد لها لانها محجوزة ولا يد لمجوزة فلو تمت الهبة في الحال لعدم القبض  
اما اذا وصى لهذه بعد الموت تصح لانها تعتق بالموت فتسلم لها ذكره في الكناح من جواهر الفنا

وهبت مهرها من ابها ان امرته بالقبض صححت من هبة خزانة الفنا وكذا ولو هبت مهرها من زوجها الميت صححت الهبة لكنها ابراء كذا اذا وهبت له زوجها الحي صححت هبتها من هبة وجير السخسي وتصح هبة المازح كما في الخلاصة وفي خزانة الفنا وكذا ولو قال هبني هذا الشيء على وجه المزاج فقال وهبت وسلم اليه جان من هبة المتنع وفي القنية لو خطب لانه امرأة وبعث اليها قدرا من المهر ثم فسد المصاهرة فالمعقول لا يرد وان عقد الكناح فهو للابن ايضا ولو جهن من الاب بنته ثم ماتت وبقية الورثة يطلبون القيمة فان كان الاب اشترى لها في صغرها او بعد ما كبرت وسلم اليها وذلك في صحة لاسبيل للورثة عليها ويكون للبنت خاصة من هبة جامع الفنا وكذا في الولولجية ولو جهن من ابنته بجهن وسلمها ذلك ليس له الاستد ادمنها وبريقى كما في البحر معنيا الى المنقح من مع الفنا وفي كتاب الكناح ولو هبت لبعض اولاده دون البعض الآخر جائز عندنا ولم يجز عند احد وبعضنا لا يعين ولو خطب امراة في بيت اخيها فابى بان يدفعها اليه حتى يدفع اليه دراهم فدفعها وزوجها يرجع بما دفع لانها رشوة المتعاشقان يدفع كل واحد منهما لصاحبه شيئا فورشوة ولا يثبت الملك فيه ولا يدفع استرداده ولو كانت امرأة او سرق وقصد زوجها على ان يفرغ عن نفسها او ان يطلقها على ما عليها فوجبت له ما لها فطلقها تطلق بلا شيء لانه بمنى الاكرام ولو جعل نقاب عمله لغيره من المؤمنين جان وفي القنية لو جعل نقاب عمله من التطوعا لغيره من المؤمنين جان وقبل كذا في الفرض الاصح لانه في الفرض لان ثبوت في التطوعات والنج بالنسبة للمخالف للقياس المحرمية تمنع الرجوع وان كان كافرا لان المانع المحرمية دون الارث من هبة جامع الفنا وكذا اذا وهب احد الزوجين لصاحبه لا يرجع في الهبة وان انقطع الكناح بينهما ولو وهب احد الفريقين لقريبه شيئا لا يرجع في الهبة وان كان احدهما مسلما والآخر كافرا من هبة خزانة الفنا وكذا اذا وهب المولى من ام ولد في صحة لا تصح لان ما لها للمولاها وكذا لو وهب في مرض موته لا تصح ولا تثقل وصية لانه لا يلد لها لانها محجوزة ولا يد لمجوزة فلو تمت الهبة في الحال لعدم القبض اما اذا وصى لهذه بعد الموت تصح لانها تعتق بالموت فتسلم لها ذكره في الكناح من جواهر الفنا

فانكر

الغلام سبيته

وهبت مهرها من ابها ان امرته بالقبض صححت من هبة خزانة الفنا وكذا ولو هبت مهرها من زوجها الميت صححت الهبة لكنها ابراء كذا اذا وهبت له زوجها الحي صححت هبتها من هبة وجير السخسي وتصح هبة المازح كما في الخلاصة وفي خزانة الفنا وكذا ولو قال هبني هذا الشيء على وجه المزاج فقال وهبت وسلم اليه جان من هبة المتنع وفي القنية لو خطب لانه امرأة وبعث اليها قدرا من المهر ثم فسد المصاهرة فالمعقول لا يرد وان عقد الكناح فهو للابن ايضا ولو جهن من الاب بنته ثم ماتت وبقية الورثة يطلبون القيمة فان كان الاب اشترى لها في صغرها او بعد ما كبرت وسلم اليها وذلك في صحة لاسبيل للورثة عليها ويكون للبنت خاصة من هبة جامع الفنا وكذا في الولولجية ولو جهن من ابنته بجهن وسلمها ذلك ليس له الاستد ادمنها وبريقى كما في البحر معنيا الى المنقح من مع الفنا وفي كتاب الكناح ولو هبت لبعض اولاده دون البعض الآخر جائز عندنا ولم يجز عند احد وبعضنا لا يعين ولو خطب امراة في بيت اخيها فابى بان يدفعها اليه حتى يدفع اليه دراهم فدفعها وزوجها يرجع بما دفع لانها رشوة المتعاشقان يدفع كل واحد منهما لصاحبه شيئا فورشوة ولا يثبت الملك فيه ولا يدفع استرداده ولو كانت امرأة او سرق وقصد زوجها على ان يفرغ عن نفسها او ان يطلقها على ما عليها فوجبت له ما لها فطلقها تطلق بلا شيء لانه بمنى الاكرام ولو جعل نقاب عمله لغيره من المؤمنين جان وفي القنية لو جعل نقاب عمله من التطوعا لغيره من المؤمنين جان وقبل كذا في الفرض الاصح لانه في الفرض لان ثبوت في التطوعات والنج بالنسبة للمخالف للقياس المحرمية تمنع الرجوع وان كان كافرا لان المانع المحرمية دون الارث من هبة جامع الفنا وكذا اذا وهب احد الزوجين لصاحبه لا يرجع في الهبة وان انقطع الكناح بينهما ولو وهب احد الفريقين لقريبه شيئا لا يرجع في الهبة وان كان احدهما مسلما والآخر كافرا من هبة خزانة الفنا وكذا اذا وهب المولى من ام ولد في صحة لا تصح لان ما لها للمولاها وكذا لو وهب في مرض موته لا تصح ولا تثقل وصية لانه لا يلد لها لانها محجوزة ولا يد لمجوزة فلو تمت الهبة في الحال لعدم القبض اما اذا وصى لهذه بعد الموت تصح لانها تعتق بالموت فتسلم لها ذكره في الكناح من جواهر الفنا

في موطا

فانكر

لا وصية لغيره

في كتاب الهبة في الباب الاول والعبد لا يملك شيئا وان ملكه سيده من الاشياء في احكام العبد رجل  
وهب لرجل ثوبا فاحمله اليه ثم اخلفه فاستهلكه ضمن الواهب قيمة الثوب للموهوب لان الرجوع  
في الهبة لا يكون الا بقضاء او رضاء من الحائنة الاشياء المانعة من الرجوع في الهبة سبعة  
القربة المحرمية كالآباء والامهات وان علوا واولاد البنين في ذلك سواء وكذا الاخوة والاخوات  
والاعمام والعمات والمحمريمه بالنسبة للقربة لا تمنع الرجوع في الهبة كالآباء والامهات والاخوة  
والاخوات من الرضاة وكذا المحرمية بالمصاهرة كاهنات الزوجات والربائب وان واج البنين والبنات  
من خزانة الفنا وفي كتاب الهبة ومنعه المحرمية بالقربة كآباء والامهات وان علوا واولاد  
وان سفلا والاخوة والاخوات واولادها وان سفلا والاعمام والعمات والاخوال والخالات فقط  
فان اولادهم ليسوا بحرام كما مر في كتاب الكناح ثم ان موانع الرجوع في الهبة سبعة وزيادة  
كناء وغرس ومن وموت احدهما من الواهب للموهوب وعوض من اصف الى الهبة مطلقا وخروجها  
عن ملكه والزوجة وقت الهبة وهلاك الموهوب من هبة الذكر ولو قال للموهوب وهبتها  
فكبر وان وادت خيرا وقال الواهب بل وهبتها لك كذا كذا فالقول للواهب وكذا في كل زيادة  
متصلة متولدة او غير متولدة اما في الخيانة فالقول للموهوب له ولو كانت الزيادة منفصلة  
كالارث والاولاد والمعتق فانه يرجع في الاصل دون الزيادة ولو وهبت من مرضه حتى صح فطلق  
ان يرجع من هبة جامع الفنا وكذا صاحب البحر ومن وهب لآخر ذبته حاملا فولدت عند  
الموهوب فارد الواهب الرجوع في الاصل والتبع هله ذلك واجاب له الرجوع في الاصل لا في التبع  
والله اعلم وحق كذا في العين الفاحش في البيع والشراء لا ينقل الى الورثة كخيار الرؤية وخيار الشرط  
وكذا حق الشفع بالعين الفاحش والغلط في القسمة لانها كالباع والشراء ارادة ومشيئة فلا يقصو  
انتقالها الى الورثة وكذا حق الرجوع في الهبة لان موت كل واحد من الواهب والموهوب من موانع  
موانع الرجوع وبموته لم يبق له حق الرجوع حتى ينقل الى ورثته وكذا حق خد القذف حيث  
كان فيه حق الله تعالى فلا ينقل الى ورثته المقدوف واما خيار العيب فيستقل كذا حق التعزير  
حيث كان حق المشتوم ينقل الى ورثته كذا في البحر حق الشفعة والكناح لا يورث وجس البيع  
والرهن يورث والوكالات والعمارات والودائع لا تورث والدية تورث اتفاقا واختلفوا في  
العقاصم فذكر في الاصل انه يورث واما خيار البقيين فانفقوا انه يثبت للورثة استد  
من قرايض الاشياء في الفقه الثاني باب هبة المريض وهبت شيئا للمريض لم يجز لان  
هبة المريض وصية ولا وصية للورثة من الحائنة في كتاب الوصايا مريضة وهبت مهرها  
من زوجها ثم ماتت قال الفقهاء يورثها فان كانت عند الهبة تقوم بحاجتها وترجع من غير معين

قربة محرمية



لها على القيام في بمنزلة الصحيحة تصح هبتها من جامع الفصولين كذا في هبة جامع الفوائد  
اذا وصى مريض لامرأة بشئ او وهب لها شيئا ثم تزوجها ثم ماتت بطلت الوصية والهبة بخلاف  
اقرار فان المريض اذا اقر لامرأة بدين ثم تزوجها ثم مات جاز اقراره من الدرر في كتاب  
الوصايا ولو وهب دار في مرضه وليس له مال سوى الدار ثم مات ولم يقر الوثقة هبته  
بقيت الهبة في ثلثها وتبطل في ثلثين من هبة الخاتمة اذا وهب المريض شيئا لم يجز من الثلث  
بردة الموهوب له ما زاد على الثلث من غير خيرا من جامع الفصولين واعناق المريض و  
محاباته وهبة من الثلث لانها في حكم الوصية من الدرر في باب العلق في المرض من كتاب الوصايا  
هبة المريض وصدقة وصيته ومحاباته في بيع واجارة للوجني وعقده وكتابه على مال  
لم يجز الا من ثلثه وصيته وصدقة وهبته لوارثه واقراره له بدين وبقض دين منه او من  
كفيله او من وارث كفيله اجبى واقراره لقن وارثه ومكاتبه وصيته لم يجز اصله من  
جامع الفصولين كذا في الخلاصة وهب في مرض الموت ولم يسلم حتى مات بطلت الهبة وفي اول  
الزيادات المريض اذا وهب عبدا ولا ماله غيره ثم مات وقد كان باعه الموهوب له لا يقض تصرف  
الموهوب بل يضمن قيمة ثلثي العبد للورثة من العمدية مريض وهب شيئا ولم يسلم حتى مات بطلت  
هبة لان هبة المريض حقيقة وان كانت وصية حتى يعثر فيها الثلث والثلثان فلا يتم بدق  
لقض من هبة الخاتمة في فصل هبة المشاع ولو وهبت مريضة مهرها من زوجها واجاز  
الورثة قبل موتها لم يجز المعبر هو الاجارة بعد الموت اذ حكم انما ثبت بعد الموت فان  
لزوجها المريض ان مات من مرضك هذا فان برئ من مهرى او في حل منه او قالت فمهرى  
عليك صدقة فهو باطل لانه مخاطرة وتعليق فكذا لو قالت المريضة لزوجها ان مات من مرضي  
هذا فمهرى عليك صدقة او قالت فان في حل من مهرى فماتت فالمرحلة لانه مخاطرة فلا يصح  
من جامع الفصولين زعم الوارث ان الهبة كانت في المرض ودعى الموهوب ان الهبة كانت في  
الصحة فالقول لم يدعى الصحة من البرارية وفي الجامع الكبير اذا اختلفوا فقال الزوج وهبت  
المراة في صحتها وقال ورثتها الاخر وادعى بل وهبت في مرضها فالقول قول الزوج كذا اجاب  
شيخ الاسلام عطاء بن حمزة السغدري من فصول العا في قال الزوج وهبت المهر في صحتها  
وقال ورثتها لابل وهبت في مرضها قبل بصدق الزوج وقيل يصدق ورثتها من جامع  
الفصولين المريضة لو قالت ليس له علي صداق ولا حق لي بغيره عندنا خاوا للشافعي  
من الخلاصة في الفصل الثالث في الاقرار في المرض وفي البرارية لا يصح اقرارها في الصحيح  
لظهور ان المهر عليه غالبا وفي منية المفتي لا يصح اقرارها ولا براء الزوج ان ماتت فهي

اعني ان الزوج يثبت  
وهبة المهر

القول للملك  
القول

معددة

معددة او منكوبة وان ماتت بلا علقه بان طلقها قبل الدخول يصح اقرارها ويبرأ  
الزوج من مخرج الغفار في كتاب الوصايا **كتاب الاجارة** ولو سكن دار معدة للغة  
او زرع ارضا معدة للاستغلال من غير استيجار يجبر المثل ولو قال اعمل معي في كرمي  
هذه السنة حتى اذ وجك بنى فعمل فلم يزد وجها منه ففي وجوب الاجر خلاف والاشبه الوجوب  
وكذا فيما لو عمل بلا شرط ولكن يعلم انه ما يعمل الا طعاما في الزوج وعلى هذا لو قال رجل  
اعمل معي حتى اعمل في حقل كذا فاني ان يعمل من اجارة جامع الفوائد رجل غصب ارضا  
من رجل فاراد المفضوب منه تخويل الغاصب حتى يرد اليه الدار فانه ياتي برجلين عند  
عند الغاصب فيشهدهما على الغاصب حتى يرد فيقول له ان ردوت الدار الي والالاخذت  
منك كل شهر الف درهم مثله فان الاشهاد صحيح وان اقام الغاصب بعد هذا التقدير  
اليه فالمفضوب منه يستوجب هذا الاجر المسمى على الغاصب من اليسير في باب متى يصير  
المجرة في ميتا وسئل المجندي عن غصب اربة من آخر فقال المفضوب منه للغاصب هذه الدابة  
كل يوم بدرهم فذهب بها الغاصب ثم ان المفضوب منه قد رعى الغاصب هل ان يأخذ  
ذلك المقدار فقال له لا ما لم يقبل عقدا لاجارة عند عامة العلماء من اجارة جامع الفوائد  
السكون في الاجارة رضى وقبول قال الراعي لارضى بكذا فسكت المالك فترعى لزمته وكذا  
لو قال للساكن اسكن بكذا والا فانقل فسكن لزمه ماسى من اجارة الاشياء في الفن الثاني  
لو لم يكن الدار معدة للاستغلال فاجر هاسنة او سني او اكثر لا يصير معدة للاستغلال الا  
اذا بناها لذلك واشترها كذا ورده ابو اليسر عنه باعداد البائع الدار للاستغلال لا يصير  
معددة في حق المشتري من اجارات القينة رجل خذم رجلا سنة او سنتين ولم يسم اجرا فلما اخرج  
ادعى الاجرة ان كان الخادم قريبا يجبر المثل لانه يرجو اكثر من الاجرة وان كان اجنبيا لا  
يجز الاجرة لانه كان متبرعا ان كان من اهل التبرع من واقعات الحاشي في كتاب الاجارة من  
غير ان يعطيه اجر العامل لان العمل من المنافع وهو لا يتقوم بغير عقد لاجارة وان لم يوجد و  
كان متبرعا في شغله كما في البحر من اجارات الثلج وفي الخلاصة العمل لا يتقوم الا بالعقد وفي البرانية  
من كتاب الاجارة يتم لا ايك ولا ام لا يفسد استعماله اقرباؤه مدة في اعمال شئ بلا اذن الحاكم ولا  
اجارة له طلب اجر المثل بعد البلوغ ان كان ما يعطونه من الكسوة والكفاية لا يساوي اجر  
المثل وفي العمدية عن اجارات الذخيرة ان للاب والجدة والوصى استعمال الصغير من غير عرق  
بطريق التهذيب والرياسة انتهى من اجارة من الغفار ان الام تملك ائله ومنافع الصغير بغير  
عوض بان تستخدمه فلو يملكه الاخ والعلم ولا الملقط من اليسير في كتاب الكراهية الولاية في

اعني ان الزوج يثبت  
وهبة المهر

القول للملك  
القول

القول للملك  
القول



مال الصغير الى الاب وصيته ثم وصي وصيته ولو بعد فلو مات ابوه ولم يوص فلولاية الى  
 اب الاب ثم الى وصيته ثم وصي وصيته فان لم يكن فالقاضي ومن نصبه القاضي وكل هو لاء  
 ولاية التجارة بالمعروف في مال اليتيم ولهم ولاية الاجارة في النفس والمال والمنقول والعقار  
 فلو كان عقدهم بمثل القيمة او بغير الغبن صح لا بافاحش ولا يتوقف على الاجارة بعد بلوغه  
 لانه عقد لا يغير له حال العقد وكذا اشراهم لليتيم صح بغير الغبن ولو فاحشا نفذ عليهم لا  
 عليه ولو بلغ في هذه الاجارة فلو كانت على النفس فتختار ابطال او امضي ولو على ملاك فلا خيار  
 له وليس له فسخ البيع الذي نفذ عليه في صفه من جامع الفصولين والفصل السابع والعشرين  
استقرض منه دراهم واسكنه في داره قالوا على المقرض اجرا لمثل لان المستقرض اسكنه عوضا  
عن منفعة القرض وكذا لو اخذ المقرض منه حمارا يستعمل حتى يرد الدراهم ولو سلم المقرض  
الحمار الى بقار ففقره ذئب ضمن المقرض قيمته لان الحمار كان عنده باجارة فاسدة فكان اما  
فاذا دفعه الى بقار صار ضمانا لمخالفاته كذا في اجارات القنية ولو عمل له  
شيئا ولم يتأجره وكان الصانع معروفا بنسب الصنعة وجب اجرا لمثل على قول محمد وبه يفتي  
ومنها لو اجره لوالد المستاجر بعد انقضاء المدة ان فرغتها اليوم والا فليطرد كل شهر كذا  
وقيل يجب المسمى ومنها في غصب المنافع اذا كان المعصوب مال اليتيم او الوقف او معدلا لا  
على المفتي به ومنها اذا فسد المساقاة والمزاعة كان للعامل اجرا مثله ومنها اذا انقضت  
مدة الاجارة وفي الارض زرع فانه يترك باجر المثل الى ان يستحصد ومنها اذا فسد  
المضاربة فللعامل اجرا مثله الا في مسئلة ذكرناها في الفوائد ومنها الناظر على الوقف اذا  
لم يشترط له الواقف فله اجرا لمثل عمله حتى لو كان الوقف طاحونة يستعملها الموقوف عليهم  
فلا اجر له فيها كما في الخمانية وهذا اذا عتبر القاضي له اجرا فان لم يعين له وسعى فيه سنة  
فلا اجر له كذا في القنية ثم ذكر بعده انه يستحق وان لم يشترط للقاضي ولا يجمع له اجر  
النظر والحالة لو عمل مع العملة ومنها الوصي اذا نصبه القاضي وعينه اجرا بقدر اجر مثله  
جان واما وصي الميت فلا اجر له في الصحيح كما في القنية ومنها القسام لو لم يتأجر بعين فانه  
يستحق اجر المثل ومنها يستحق القاضي على كتابة المحاضر السجدة اجرة مثله فلو لم يدر  
بعد انقضاء مدة الاجارة يترك باجر المثل معناه بالقضاء او الرضا والا فلا اجر كما في القنية  
ويجب اجرا لمثل من جسر الدراهم والدنانير واذا وجب اجرا لمثل وكان متفاديا منهم من يستقضي  
ومهم من يتساهل في الاجر يجزي الوسط حتى لو كان اجرا لمثل اثني عشر عند بعضهم وعند  
البعض عشرة وعند البعض احدى عشر وجبا احدى عشر مجلا والفقهاء متى اختلف المتقومون

من المال  
 يستحق الاجر  
 على المثل

في مستهكر

في مستهكر فشهد اثنان ان قيمته اقل وجب الاخذ بالاكث ذكره الاقطع في باب الرقة واجرا لمثل  
 في الاجارة الفاسدة يطيب وان كان السبب حراما والكلام في الاشياء والغن الثالث في الكفو  
 في اجرة المثل ان الوصي يستحق اجرا لمثل عمله ويطلب ذكر من الحاكم ويجوز للحاكم الاذن له بذلك  
 من اتفق الوسائل في مسائل الوقت في الفرق بين الوكيل والوصي وفي جامع الفصولين الوكيل  
 يقبض الوديعة اذا سمي له اجر المثل في بها جان بخلاف الوكيل يقبض الدين لا يصح استجاره الا  
 اذا وقت له وقتا وفي البرانية لو جسد للكيل اجر المثل يصح وذكرنا في ان الوديعة باجر  
 مضومة من وكالة الاشياء في الفتن الثاني رجل له غريم في مصر اخر فقال الرجل اذهب واطلب  
 بريني فاذا قضيت الكل اخذت عشرة دراهم من جملة تلك الدراهم ففعل بمحبة اجرا لمثل واشترط  
 العشرة مما يقبضه شرط فاسد لانه في معنى قفيز الطحان من جواهر القناوي في الوكالة للقاضي  
 الاجرة على كتب المكاتب قدر ما يجوز لغيره لان كتبها ليس من افعال القضاء ليعزم من الدر  
 في مسائل شتى بعد الاجارة ذكر في الواقع للصدر الشهيد يجوز للقاضي ان يأخذ في حال الخطبة  
 في البكر ثلثة دنانير في الثيب دينارين ويجوز للمفتي اخذ الاجرة على كتبه الجواب بقدره لان  
 الواجب عليه الجواب باللسان من اجارة جامع القناوي وفي خزائن القناوي ولا يحمل للقاضي  
 اخذ شي على الكناح ويحمل للمفتي اخذ الاجرة على كتبه الجواب بقدره انتهى ما في الخزائن وفي كتاب  
 الواقع قد ذكرنا فيه صدر الشهيد المعبر ثلثة من الدنانير الذي ذهب يجوز للقاضي ان يأخذ  
 في خطبة البكر واما الثيب في تلك ديناران حين تخطب ثم مرادهم من الدينار في تلك  
 الشرعي مقدار عشرة معدودة دراهم وجوز والمن يكون قاسما في قسم كل اربعين  
 درهما يأخذ درهما في ما قسما من منظومة المحبي في كتاب الاجارة ولم يصح الاجارة  
 للاذان والامامة والحج وتعليم القرآن والعفة والغنا والملاهي والنوح وفي المحيط في  
 كتاب الاستحسان اذا اخذ المال بلا شرط يباح لانه اعطاء مال عن طوع بلا عقد والاصل ان  
 الاجارة لا يجوز عندنا على الطاعة والمعاصي لكن لما وقع الفتور في الامور الدينية جوزها  
 المتأخرون ولذا قال ويفتي اليوم بصحتها لتعليم القرآن والعفة والامامة والاذان ويجبر  
 المتأجر على دفع الاجر ويجبر به وعلى الخلوة المرسومة وهي هدية تهدي الى المعلمين  
 على من بعض سوير القرآن سميت بها لان العادة اهداء الخلوة من اجارة الدر  
 متكررب مفتي جمع ما لا فلو كان من غير شرط يباح له ولو كان بالشرط يرد على صاحبه ولو عرف  
 ولم يعرفهم تصدق به من القنية في كتاب الاستحسان في الفصل الخامس ولا يجوز ان  
 يوجر فحلا لينز وعلى الاناث والمراد اخذ الاجرة عليه من اجارة الدر ولو استأجر حلا

في الوقت  
 من المثل

يكون القاضي  
 في الاجارة

لا يجوز في الاجارة



ليعلم غلامه او ولده شرا او ادبا او خطا وحسابا او حرفة من الحياطة ونحوها  
ان يتيه لذلك وقفا معلوما جاز ويجب المسمى تعلم في تلك المدة او لم يتعلم وان لم يتيه لذلك  
وقفا معلوما كانت الاجارة فاسدة حتى لو تعلم بجبر المثل وان لم يتعلم لا يجبر بشئ من اجارة  
الحائنة وفي المبسوط رجل قال للقاري اختم القرآن في اول ابني واول ابنتي ولم يستم شيئا من الاجرة  
وختمه بجبر على الامر المثل للقاري وهو ما نطق به القرافي اربعين درهما كما ورد في الحديث  
مثل ذلك وليس له ان يأخذ اقل من اربعين درهما شرعا اما اذا سمي اجر الزم ما سمي كزبائه ثم  
المشاجر والاجير ان عقده اقل من اربعين درهما الحائنة النضر لان بهب الاجير للمشاجر ما  
فوق المسمى الى اربعين بعد العقد عليه بشرط ان يكون ثواب ما فوق لنفسه فلو باع ثم من الحائنة الصغير  
في كتاب الاجارة كل جهالة تؤثر في البيع للفساد وتؤثر في الاجارة ويفسد العقد بها سواء كانت  
في الاجرة او المدة او العمل متى فسدت والفساد لجهالة المسمى بان جعل الاجرة ثوبا او دابة بل تعيين  
وعدم التسمية بان قال اجرتك داري سنة ولم يقل بكذا يجبر المثل بالغاما بلع واذا فسدت  
بالشرط المفسد للبيع او الشروع بان يوجر نصيبا من داره او نصيبين من دار مشتركة من غير شريكه  
فان كان اجر المثل من يد المسمى لا يجبر الزيادة بل يجبر المسمى حيث سماه وان كان اجر المثل ناقصا  
عن المسمى لا يجبر المسمى بل يجبر المثل من اجارة المثل كذا في البربرية وفي البحر الرائق قد ضبط الشيخ  
ابو الحسن الكرخي في مختصر ما يفسد الاجارة فقال اذا كان ما وقع عليه عقد الاجارة مجهولا في نفسه  
او في اجراءه او في مدة الاجارة او في العمل المشاجر عليه فالاجارة فاسدة وكل جهالة تدخل في البيع  
تفسد من جهة الجهالة فكذلك كدهي في الاجارة انتهى المقبوض باجارة فاسدة في حكم الفاسد وعدة  
المقبوض باجارة صحيحة قال في الاصل في اجارة الدواب لا ضمان على المشاجر في الدابة  
ان هلكت وهي في يده على اجارة صحيحة او فاسدة على الرضى فقال لا ضمان له على المشاجر في الدابة  
وقال صاحب المحيط هو امانة في يده فاذا قصر في حفظه ضمن من اجارات العينة العين المشاجرة  
امانة اجماعا من اجارات البربرية قلت فالظاهر عدم الضمان بالاولوية اذا هلك في يد  
المشاجر باجارة صحيحة لان حق في استعمالها يتاكد بعقد صحيح لكن لو قصر في حفظها ضمن  
لكنها امانة انتهى قالوا ان اخذ المال ليسوي من عند السلطان دفعا للضرر او جلبا للنفع حرم  
لاخذ وانه لا دفع فلا يكون مستحقا شرعا وذكر ابي حنيفة حله وجعله مستحقا ان يشاجر  
يوما الى الليل فقصير منافع في ذلك اليوم مملوكة له ثم يستعمله في الذهاب الى السلطان لا امر الغلو  
بالاجرة المعينة من اجارة جامع القناري كذا في اجارة المسمى ابراهه ليصلح ماله عند السلطان ابراهه  
وهو رشوة من اجارة الحادى الصغير ما حرم اخذه حرم عطاؤه كالربا ومهر البغي وحلوان الكا

كل مال لا يورث  
للنساء وقدرته  
الاجارة

الدين المشاجرة  
امانة اجماعا

قلت

والرشوة

والرشوة واجرة الناحية والزمار لا في مساندة الرشوة ليصل الى حقه اللقاضي فانه يحرم  
الاخذ والاعطاء وفكر لا يسر واعطاء شئ لمن يخاف هجوه ولو خاف الدوى ان يستولى غاصب على  
المال فلا داعي ليجلصه كذا في الخلاء من الاشياء في القرن الاول اذا قال ان ولتني على ضالتي فكذلك  
شئ مع ود له فلا اجر ولو دله وما شئ معه لان اجارة جامع القناري ان قال ذكر على  
سبل العدم بان قال من دلتني فالاجارة باطلة لان المشاجر له ليس معلوما والدلالة والاشارة  
ليست بعمل يستحق به الاجر فلا يجبر الاجرون قال على سبل المقصور بان قال لرجل بعينه ان ولتني  
عليه فكذلك ان شئ له ود له يجبر المثل في المشي لان ذلك عمل يستحق به الاجر بعقد الاجارة الا انه  
يتم مقدرا بقدر رغبته في المثل وان دله بعين شئ فهو الاول سواء من اجارات الولول الحية ومثله في  
البربرية والظهرية قال امير السرية من دلتنا على موضع كذا فله كذا يصح ويتعين الاجر بالدلالة فيجب  
الاجر كذا في البربرية وظاهر وجوب المسمى والظاهر وجوب المثل اذا لا عقد اجارة هنا وهذا  
مختص بسئلة الدلالة لكونه بين الموضع من اجارة الاشياء في القرن الثاني ولو اظهر المشاجر في الدار شيئا  
من اعمال الشرك كشر الخمر وكل الربوا والزنا واللواط فانه يؤمر بالمعروف وينهى عن المنكر ولا يجبر ان  
ان يخرج من الدار وكذا لو اتخذ دارا ماوى للصوم من اجارة الحائنة في فصل فيما يقص به  
الاجارة استاجر ليحفظ له شيئا كل شهر بكذا وقبل الآخر ومضت مدة فظفر ان الشئ لغرم المشاجر  
ينبغي ان لا يجبر ما مضى لانه لما استحق الشئ تعين ان المشاجر غاصب الاجرة غاصب الغاصب والحفظ  
والاجارة على عمل يجبر عليه لم تجز كالواستاجر المشجرى بايعه ليحفظ له البيع قبل قبضه فانه لم تجز  
وكذا لو استاجر الراهن من ماله لحفظ رهنه لم يجز لان الحفظ يجب عليه بخلاف مالواستاجر المعير او  
المودع لحفظ الوديعة حيث تجوز لانه منبرع فيه وقال بعضهم لو علم الاجير ان الشئ مفقوب  
فالحكم كالمتر واما لو لم يعلم وقت الاجارة انه غصب يجبر من جامع الفصولين في اول الفصل  
التاسع عشرة ولو استاجر رضا للزراعة لم يجز حتى يسمي ما يزرع فيها من اجارات البصريين رجل  
استاجر رضا موقوفة وبني فيها حائوتا ثم جاء آخر وزاد في غلة الارض واراد المتولى ان يخرج  
الاول من الحائوت ينظر ان كان آجره المتولى مشاهرة فاذا جاء رأس الشهر كان للمتولى ان يصح  
الاجارة لان الاجارة اذا كانت مشاهرة يتجدد انعقادها عند رأس كل شهر فاذا فسخ الاجارة  
ان كان رفع البناء لا يضر بالارض كان لصاحب البناء ان يرفع بناءه فان كان رفع البناء يضر بالارض  
ليس له ان يرفع البناء فبعد ذلك ان رضى المشاجر ان ياء خذ قيمة البناء على المتولى كان للمتولى ان  
يدفع اليه القيمة ينظر اليه قيمة البناء مبنيا والى قيمة من وعاءها كان اقل يتملكه المتولى بذلك  
فيصير البناء وقفا مع الارض وان كان رفع البناء يضر بالارض وابه المتولى ان يدفع اليه القيمة ويملك

القاضي اخذ المال  
التي لا تكون رشوة

لان ربا البصريين

انما المشاجر في  
اعمال الشئ

انكر وارادوا



البناء لا يجبر المتولي بل يترتب صاحب البناء إلا أن يخلص ماله فيأخذ من الخانية في اجارة الوقف  
 كذا في الاسعاف في الاجارة وذكر جدي في التفسير اذا جبر المتولي ارضا موقوفة وبني المتاجر فيها  
 بناء فارد غير ان يزيد في الغلة ويخرج الاول فان اجرها مشاهرة فيفقد عند رأس كل شهر ثم  
 بعده فتح الاجارة وينظر ان كان رفع البناء لا يضر بالوقف يرفع البناء لانه ملكه ويجبر على الرفع  
 اذ لم يرفع هو وان كان رفعه يضر بالوقف ليس للبناء رفعه لانه وان كان ملكه فليس له ان يضر بالوقف  
 ثم اذا كان رفعه يضر بالوقف فهذا على وجهين ان رضى المتاجر ان يأخذ المتولي بناء للوقف بقيمته  
 مغلوها او بنياها كما كان اقل ولم يرض فان رضى للقيمة ان يدفع اليه اقل القيمة ويملك بناء  
 لاجل الوقف وان لم يرض لا يملك لاجل الوقف لان التملك يغير ضاه لا يجوز في اجرها من غيره و  
 يبقى البناء الى ان يمكن تخليصه من غير ضرر بالوقف فيأخذ ولا يكون بناء المتاجر مانعا من صحة  
 الاجارة من غيره لانه لا بد له على ذلك البناء حتى لا يملكه من فصول العمار في الفصل العاشر  
 حائز وقف بني فيه ساكنة بلا اذن متوليه وقال انفق كذا اليوم يضر ببناء القديم وفعده  
 وهو الساكن وان يضر بفعده فهو الذي ضيع ماله فيترتب ان يتخلص ماله من تحت البناء ثم ياب  
 ولا يكون بناء المتاجر مانعا من صحة الاجارة من غيره ولو اصاب المتولي على ان يجعل بناء للوقف فمن  
 لا يجاوز اقل القيمة من رعا او بنيا في جاز ولو بني بامر متوليه على ان يرجع في غلة الوقف  
 فالبناء للوقف ويرجع بما انفق من جامع المصولين واما اذا استقر المتاجر واذن المتولي  
 بمرمة حائز الوقف او بطينه ونحو ذلك فينظر ان زاد فيه من ماله حجر او خشبة او شيئا لقيمة  
 بعد الرفع يدفع له المتولي قيمة من غير تخيير ان ضرر الوقف رفعه وان زاد فيه شيئا لقيمة له بعد  
 الرفع كالتراب مثلا لا يرجع بشئ وان انفق على نحو بطينه ومرتبة اجرة للأجر باذن المتولي  
 يرجع به عليه في غلة الوقف لان عين الحائز موجودة فاذا لم يبرمتها واصلا جطائها  
 وسبقها والاذن موجب للرجوع فيرجع بما انفق في ذلك فان اختلفا فقال المتاجر انفق  
 كذا وقال المتولي كذا دون ما ادعاه المتاجر فان كان اهل الصنعة على قول واحد من المتاجر  
 والمتولي فالقول قوله وان اختلف اهل الصنعة فالقول قول المتولي ولا يمين عليه وعلى المتاجر  
 البينة لانها دعوى وانكار فيعتبر فيها ما يثبت في الدعوى والاشهاد وان كان بناء المتاجر في ارض  
 الوقف باذن المتولي ليرجع فهو وقف والا فان بني للوقف فوقف وان بني لنفسه فهو له او اطلق  
 ولم يذكر شيئا فهو له ايضا كما في وقف الدين والعصاة العارية ففي كل موضع قلنا بان البناء يكون ملكا  
 له فله رفعه ان لم يضر بالوقف وان ضرر فهو المصنع الماله بغير ضرر الى خلاصه فهو اذن انشاء الحائز  
 ونحوه من اصله واما حكم المرتبة فقد مر بيان من المصنع في كتاب الوقف واجارة الحمام جائرة

ما رتب وقف في نفسه  
 ساكنة على ارضه  
 متولية

تختص الوقف

فكره

ومرمة الحمام على الاجر ولو اشترط المرتبة على المتاجر فقدت الاجارة لانه لما شرط المرتبة  
 على المتاجر صارت المرتبة من الاجر فيصير الاجر مجهولا ويجعل اجرا للثلث بالغاما بلع لجهالة  
 المسمى من الاجر من الوجيز والغينة ولو كان البناء وفقا والعروة وقفا واجر المتولي باذنها  
 البناء فلا جرم ينقسم على البناء والعروة وينظر بكم يتأجر كل واحد اصابا بالبناء فهو ملكا للبناء من  
 اجارات البزازية رجل آجر منزلا كان والده وقفا على اولاده ابدا ما تناسلوا فآجره هذا  
 الرجل اجارة طويلة وانفق المتاجر في عمارة هذا الوقف بامر المتاجر قال الشيخ الامام ابو بكر  
 محمد بن الفضل ان لم يكن للموآجر ولاية في الوقف بان لم يكن متوليا يكون الموآجر غاصبا وكان له  
 على المتاجر الاجر المسمى فيصير قبه ولا يرجع المتاجر بما انفق في العمارة على الموآجر ولا على غيره  
 لانه كان متطوعا وان كان الموآجر متوليا كان على المتاجر الاجر المسمى ان كان ذلك مقدارا لاجل التخلل  
 او اكثر ويرجع المتاجر في غلة الوقف بما انفق في العمارة من الخانية في فصل اجارة الوقف و  
 ما لا يقيم من كتاب الوقف المتولي اذا آجر الوقف ان كان الواقف شرط ان لا يواجر اكثر من سنة  
 لا يجوز الاجارة اكثر من سنة فان لم يكن شرط ذلك تجوز الاجارة الى ثلاثين سنة ولا يجوز  
 اكثر من ذلك وفي الاختيار ولا يجوز اجارة الوقف اكثر من المدة التي شرطها الواقف وان لم  
 يشترط مدة فالمستقدمون من اصحابنا قالوا يجوز اجارته اتم مدة كانت والمتأخرون  
 قالوا لا يجوز اكثر من سنة وقيل يجوز في الضياع ثلث سنين وفي غير الضياع سنة وهو  
 المختار من حرائر المفتين في الذخيرة اذا استأجر ارض وقف ثلث سنين باجرة معلومة هي  
 اجر المثل حتى جازت الاجارة فرخصت اجرها لا تنسخ الاجارة واذا زاد اجر مثلها بعد  
 مضي مدة فعلى رايه فثاوى سرقدين لا ينسخ العقد وعلى رايه شرع الطحاوي يفسخ و  
 يحدد العقد والمدة وقت العنق يجب المسمى وزيادة الاجرة تعتبر اذا زادت عند الكل حتى لو  
 زاد واحد تغتال لا تعتبر وعلى رايه الشرع لو زادت الاجرة فرضي المتاجر الاول بالزيادة  
 كان هو اولى من غيره من وقف الدرب في فصل بيع شرط الواقف في اجارته وفي الخانية و  
 ان كانت الاجارة الاولى باجر المثل ثم ازاد اجرا مثله كان للمتولي ان يفسخ الاجارة وما  
 لم يفسخ يكون على المتاجر المسمى من النفع الوسائل وان كانت الزيادة لزيادة اجر المثل  
 فالمختار قبولها ولو شهد واوقت العقدانها باجرة المثل فيفسخها المتولي ويمضي القاضي ولو  
 امتنع المتولي فسحقها القاضي كاحرة في النفع الوسائل ثم يوجرها من زاد فان كانت دارا  
 او حائزا عرضها على المتاجر فان قبلها فهو لاحق وكان عليه الزيادة من وقت قبولها  
 لامن اول المدة فان كانت الزيادة اضلا وتغتال تغيب وان انكر المتاجر زيادة

مرتبة الحمام

شرط المدة في  
 فسخ الاجارة

الاجارة طويلة

لا يجوز الاكثر من سنة  
 اكثر من سنة

يجوز الاكثر من سنة  
 في سنتين



اجر المثل وادعى انها اضرار فلو بد من البرهان عليه وان كانت ارضا فان كانت فارغة عن الزرع  
 فكذلك وان كانت مشغولة لم تقع اجارته بغير صاحب الزرع لكن تقع الزيادة من وقتها  
 على المستأجر وان زيد على المستأجر فان في الملك لم تقبل مطلقا كالدخول في حصة الاجرة لا تنقص وهو  
 شامل للمال اليتيم بعمومه من اجارات الاشياء في الفقه الثاني على صاحب المثل عن رجل استأجر  
 ارضا موقوفة او دارا ثلث سنين من المتولى باجرة المتولى ثم بعد مضي سنة زاد آخر في  
 الاجرة هل تقبل منه الزيادة ويصح المتولى عقد الاجارة واجاب بان كانت الزيادة تقبل  
 عند كل الناس وثبت ذلك عند الحاكم بقول ربنا بالخبرة تقبل الزيادة ويصح العقد بحضرة  
 المستأجر ولا يفسخ بمجرد زيادة من جاء يزيد في الاجرة والله اعلم متولى اجر الوقف بدو  
 اجر المثل لم المستأجر تمامه كذا اب اجر من ل صغير بدو وذا اجر المثل لم المستأجر تمامه ايضا  
 اذ ليس لكل منهما ولاية الخط والاسقاط من وقف الدر والوصى كالأب كافي العادة اجارة  
 المشاع من غير الشريك فاسد عند ابي حنيفة والفتوى على قوله كافي الحاشية وهذا اذا لم  
 يلحقها حكم حاكم يملها صبيحة اما اذا لحقها حكم حاكم فهي صبيحة لوقوع ذلك في محل الاجارة  
 فان ابا يوسف ومحمد ارجع يقولان بصحة المشاع ولو من غير الشريك وجعل في المقي والمضار  
 الفتوى على قولهما من اجارة المثل وقد اجارة المشاع سواء كان يحمل القسمة والا لا من  
 الشريك وهذا عند ابي حنيفة وعندهما يجوز من غير الشريك بشرط بيان نصيبه وان لم يبين  
 نصيبه لا يجوز في الصحيح والحيلة في اجارة المشاع ان يشترط الكل ثم يفسخ في النصف فانه يجوز  
 لان الشيوع الطاري لا يفسد كما لا يفسد في الهبة او يحكم الحاكم بجواز من اجارة الزبلي واجارة  
 المشاع من الشريك سواء كان يحمل القسمة او لا جازية اتفاقا ان بين نصيبه وان لم يبين لا يجوز  
 في الصحيح اعلم ان الخلاف فيما اذا كان مشاعا وقت العقد واما اذا كان شيوعا طاريا كما لو اجر  
 دارا ثم تفاخرا في النصف لا يخرج ان اتفاقا في ظاهر الرواية وعزاه حنيفة ان الطاري  
 المعارض سواء ولو كان البناء لرجل والعرضه وقفا لآخر او ملكا فاجر صاحب البناء قيل  
 لا يجوز لانه في معنى المشاع والفتوى على انه يجوز من شرع المجمع في كتاب الاجارة وفي العادة نقول  
 عن الذخيرة بيت او حانوت بين شريكين سكن احدهما لا يجز عليه الاجرة وان معدلا لا يستغل  
 لانه سكن بقاء وبيل الملك من اجارة المثل رهن دار الغيرة وهي معدة للاجارة فسكنها المرء  
 لا يلزم الاجر فان السكنى بقاء وبيل الملك ليست بمضمونة ولو سكن احد الشركاء بلا عقد لا  
 يلزم الاجر وان معدة للاستغلال وكذا السكنى بقاء وبيل للعقد كعقد الرهن قال فاعلم مما ذكر  
 ان لفظ العقد مع ذكر الملك غير مكتمل كما ظنه البعض من اجارة البحر الرازي نقلا عن البرازية

الوقف

بكونه اجارة  
المشاع

عن ابن مالك في الوقف  
في عقد الرهن

سكن

استحقاق المالك  
على ما سكنها

والرهن

سكن المشتري الدار سنين ثم استحققت لا يجز عليه اجرا لانه سكنها بحكم الملك وفي الدار المعدة  
 للاستغلال انما يجز اجرها على الساكن اذا سكنها على وجه الاجارة دلالة اما اذا سكنها  
 بقاء وبيل ملك او بناء وبيل عقد كبيت معد للاجارة سكنه احد الشريكين سنة لاشي عليه قال  
 هذا في الملك فاما في الوقف اذا استعمله احد الشركاء يلزمه الاجرة واذا كان بين شريكين  
 بالغ فسكنه البائع سنة لاشي قال وكذا الاجني بغير عقد بخلاف الوقف قلت وقيل دار  
 اليتيم كالوقف من اجارات القنية في الباب الثاني وفي البرازية والسكنى بقاء وبيل ملك  
 او عقد في الوقف لا يمنع من اجار المثل وقيل دار اليتيم كالوقف واجاب نعم الاثمة في دار  
 مشتركة بين شريكين وبالع سكنها البائع كلها لا يجز المثل حصته الصغير كافي الكبير بخلاف  
 الوقف والفتوى في غصب دار الوقف وعقاره على الضمان كافي منافعه وكذا اليتيم من  
 اجارات البرازية وفي مجمع الفتاوى وذكر في الفصل الحادي عشر من اجارات الميعة والفتوى  
 على انه يجز اجار المثل في غصب الرضي الا اذا انتقص المنزل وكان ضمان النقصا انفع لليتيم  
 من اجر المثل فيجب النقصا من اجارات البحر لابن نجيم اذا سكن رجل دار الوقف واسكنه  
 المتولى بلا اجر قيل لاشي على الساكن وعامة المتأخرين على ان عليه اجر المثل وعليه الفتوى  
 وكذا مانع مال اليتيم كذا في العادة من وقف الدر قال صاحب المثل وبهذا كله علم ان  
 الفتوى على الحاق عقار اليتيم بالوقف وبه افتى شيخنا صاحب البحر ولم يحكم خلافه فليكن  
 المعول عليه فعلى القول المفتى به اذا سكنها البائع كلها يجز المثل حصته الصغير ذكره في  
 فتاواه المشهورة ويستثنى من مال اليتيم مسئلة سكنته مع زوجها في داره بلا اجر ليس  
 لهما ذكر ولا اجر عليه كذا في وصايا القنية من غصب الاشياء في الفقه الثاني دار بين رجلين  
 اجر احدهما حصته شريكه من اجني واخذ الاجرة فان كان عقد الموجب بان ما لك فله  
 مطالبته بالاجرة وان كان اجر غير اذن صار غاصبا فالاجرة له وذا المالك لانه العاقد  
 لكن يؤمر بالتصدق بغير عليه صاحب السوط من اجارة شرع الوهبانية لابر النجدة وفي  
 اجارات القنية في الباب الثاني ثم سئل يلزم الاجر المسمى للمالك ام العاقد فقال العاقد ولا  
 يطيب له بل يرد على المالك وعن ابي يوسف يتصدق به انتهى دار بين اثنين غاب احدهما  
 واجرها الآخر واخذ الاجرة فللغائب ان يشاركه في الاجرة قال رحمه فهذا اشارة الى ان العاقد  
 لم يملك الاجرة وفي الاصل اشارة الى انه يملكها ويتصدق بحصته شريكه للميت كالعاصب من  
 القنية ايضا واذا انتقصت حصة الاجارة ورث الدار غائب فسكن المستأجر بعد ذلك سنة  
 لا يلزمه الكراء لهذه السنة لانه لم يسكنها على وجه الاجارة وكذا لو انتقصت المدة والمستأجر غائب

بأنه يملكها  
على ما سكنها  
والرهن



والدار في يد امراته لان المرأة لم تسكنها باجر رجل اجر داره كل شهر بدوهم كان لكل واحد منهما  
ان يفسخ الاجارة عند تمام الشهر فانه خرج المتأجر قبل تمام الشهر وخلفا امرته ومناعه  
فيها لم يكن للدار ان يفسخ الاجارة مع المرأة لانها ليست بخدمتها فان اراد ان يفسخ عند غيبة  
المتأجر قال بعضهم بوجوب الدار من انسان آخر قبل تمام الشهر فاذا تم هذا الشهر تنفسخ الاجارة  
فتنفذ الثانية فتخرج المرأة من الدار وتسلم الى الثانية من اجارات الحامية سكن رجل دار الوقف  
يا هذه واولاده وخدمه فالاجر عليه من اجارات القبة سئل صاحب المصنف عن رجل استأجر حانوتا  
او دارا ومضت المدة وغاب المتأجر وترك متاعه في المحل فله ان يفتح الدار والحانوت  
ويسكن فيها ام لا واجاب نعم لانه ان يفتح الدار ويسكن فيها وكذا الحانوت واما متاع فيجعل في  
ناحية الحانوت صاحبها ولا يتوقف الفسخ الا على الفاضل هكذا في مولانا صاحب البحر الرائق اخذ  
تماما في اجارات القبة ولو غاب المتأجر بعد السنة ولم يسلم المفتاح الى الاجر فله ان يتخذ له مفتاحا  
آخر ويؤجره من غيره بغير ذلك الحاكم انتهى ونفسخ الاجارة بلا حاجة الى الفسخ بموت احد العاقد  
او عقدها لنفسه ولو عقدها لغيره لا يفسخ كالوكيل والوصي والمتولي لبقاء المستحق عليه المستحق  
حتى لو مات الموقوف لم يطل ما ذكره ونفسخ بموت احد المتأجرين او المجرمين في حصته فقط و  
بقيت في حصته المتي وقال الزفر بنطل فيهما من الدرر باب في فسخ الاجارة والمراد من الوكيل الديكل  
بالاجارة واما الوكيل بالاستيجار اذ امانت بتبطل الاجارة لان التوكيل بالاستيجار توكيل بشراء  
المناقع فصار كالتوكيل بشراء الاعيان فيصير متأجر نفسه ثم يصير موجرا من الموكل من غير ان يجمع  
الابن قريشة اذ اجر داره ليسكنها بسكنى دار اخرى او دابة لهم بها بركوب دابة اخرى او قومه ليسكن  
بليس قريشا خروا واستأجر راضيا ورضاه لم يجز عندنا لان الموقوف عليه ما يتخذ عن المنفعة وذا  
غير موجر في المحل فاذا اختلف الجنس كان كماله الشيء بجبته نية والجنس بانفراده يحرم النساء عندنا  
بخلافه ما اذا اختلف الجنس لان النساء في الجنس يختلف ليس بمرام كذا في الكافي وغيره من المصنف باب في فسخ  
الفاصد الاجارة للور من كالحراج على المقتد فاذا استأجرها للزراعة فاصطلم الزرع اذ وجب له  
قبل الاصطلام وسقط ما بعده كذا في الفوائد الزينية اخذ من الولولجية ونقل في محله عنها حيث قال  
اذا استأجر راضيا للزراعة سنة ثم اصطلم الزرع اذ وجب له المدة فاصطلم الزرع اذ وجب له المدة فاصطلم الزرع  
لا يسقط وما وجب بعد الاصطلام يسقط لان الاجر انما يجب بازاء المنفعة شيئا فشيئا استوفى  
من المنفعة وجب على الاجر وما لم يستوفى انفسخ العقد في حقه وفي بعض الروايات لا يسقط شيء  
الاتحاد على ما ذكرنا فارق بين هذا وبين الفراج فانه يسقط انتهى ما في الولولجية قوله فارق بين  
هذا وبين الفراج فانه يسقط فيفقدان الفراج بالآفة السماوية يسقط رأسا ولا يوجد خراج ما مضى

ان يفسخ الاجارة عند تمام الشهر فانه خرج المتأجر قبل تمام الشهر وخلفا امرته ومناعه

فتنفذ الثانية فتخرج المرأة من الدار وتسلم الى الثانية من اجارات الحامية سكن رجل دار الوقف

سئل صاحب المصنف عن رجل استأجر حانوتا او دارا ومضت المدة وغاب المتأجر وترك متاعه في المحل فله ان يفتح الدار والحانوت

باب في فسخ الاجارة والمراد من الوكيل الديكل

من المدة

من السنة قبل الاصطلام وكلام صاحب الفوائد يفسد خلافة فانه جعل الاجارة للور من كالحراج فانه  
وقد جرى قاضيا في فتاواه غلما في بعض الروايات من عدم سقوط شيء حيث قال رجل استأجر راضيا  
لبن رعا فان اصاب الزرع آفة فمكلا وعرق ولم يبت كان عليه الاجارة قد زرع وكو عرفت الارض  
قبل ان يزرعها فلا اجر عليه وكذا لو غصبها رجل فزرعها الغاصب لا اجر على المتأجر من اجارة المصنف  
في البرازية لو استأجر راضيا للزراعة فزرعها وصاب الزرع آفة وعرق الارض فعليه الاجر على الكمال  
ولو عرفت قبل الزرع فلا اجر عليه وفي المحيط والفوائد على انه اذا بقي بعد هلكه الزرع مدة لا يمكن  
من اعادة الزرع لا يجبر على المتأجر ولا يجبر اذا تمكن من الزرع مثل الاول او دونه من جهة الضرر  
الى الارض ولو اريد ان يزرع ثانيا ما كان ضررا للور من ضرر الزرع الاول بستره هال المجر ويرجع  
على المتأجر بما وجب من الاجر قبل الاصطلام وما وجب بعد الاصطلام يسقط وذكر في بعض الفتاوى  
اصطلمت الزرع اذ يسقط اجرا بعد الاصطلام ويجبر ما مضى استأجر راضيا للزراعة فزرعها  
وكان يسقى بالمطر فلم يحط ان لم يجد الماء للسقي فيبس الزرع سقط الاجر من اجارة جامع الفتاوى  
رجل استأجر راضيا فانقطع الماء قالوا ان كانت الارض تسقى بماء الا انها لا تسقى على المتأجر وكذا اذا  
كانت بماء السماء فانقطع المطر من اجارات الحامية اذا تلف الزرع باكل المجراد والدود في وقت يمكنه  
اعادة زرع مثله ودونه في ضرب الارض ولم يزرع يلزم الاجر بتمامه وان تلف الزرع في وقت  
لا يمكنه اعادة زرع مثله ودونه في ضرب الارض ولكن المتأجر لم يرفع الامر الى الحاكم حتى يرد  
الارض على ربه باجر قدر ما كانت في يده ويسقط بقية الوقت لزومه تمام الاجر ولو رفع وردها  
يلزم الاجرة قدر ما كانت في يده ويسقط بقية من فتاوى المصنف في الاجارة سئل صاحب المصنف عن  
رجل استأجر من آخر دار اجارة صحيحة فله يبيع المتأجر على قبض العين المتأجرة اذ امتنع من ذلك  
ام لا واجاب نعم يبيع المتأجر على كذا كذا البديل عليه مع ما لا يجبر على استيفاء المنفعة لانه خالف  
حقه كذا في الولولجية ولو اجر دابة الى بلد ثم مرض وعجز عن الذهاب مع الدابة لم يكن ذلك  
عذرا ولو اجر دابة بعينها فمرضت الدابة كان عذرا وان اجر دابة لا بعينها فمرضت دابته  
لم يكن عذرا من اجارات الحامية كذا وتجارة جوانيت السوق عذر لفسخ اجارتها كما في المحيط  
الاجارة عقد لازم فلا يفسخ الا بعذر الا اذا وقعت على استهلاك عينه كالاستكنا بفسخ صاحب  
الوقت الفسخ بلا عذر واصل في المزارعة فله البذر وان يفسخ الاجارة بلا عذر دون العامل ولا  
يجوز اجارة الثور والكرم باجر على ان يكون الثمن للمتأجر كذا البيان الغنم وصوفها وكذا استأجر  
الثور مطلقا قال خواجه رده لقائل ان يقول بالجوان وينصرف الشد الثياب عليها والدابة و  
بعده لان المنفعة المقصودة منها الثمرة من اجارة الاشياء والعن كذا لا يفسخ استيجار البقرة

اصابت الزرع

اصطلمت الزرع

فسخ الزرع

حفظه

الاجارة عقد لازم



او الشاة لشرب لبنها او البستان لباكل ثمرها من باب الاجارة الفاسدة من الدبر ولو اراد المشتري  
 الانتفال من المصرفه نفق اجارة العقار لانه لا يمكن الانتفاع بالبحر بنفسه وهو من باب  
 بعض الفقهاء اذا اراد المشتري سفره فهو عذر في فسخ الاجارة سواء اراد ذلك في اوله ولم يرد  
 بمجرد قول لا يريد السفر لا يفسخ ولو استأجر جملته ثم وجد كراه ارضه او وجد الحمار كراه ارضه  
 فليس بعذر من اجارة جامع الفناء في استأجر دارا او حانوتا ثم اراد سفره يكون عذر في فسخ  
 الاجارة واذا قال الاجارة المتأجر يتعطل ولا يريد السفر يحلفه القاضي بالله انك عزمت على  
 السفر بعده يفسخ العقد بينهما حتى لو خزن المشتري السفر بعد الفسخ ثم رجع وقال بدلي  
 السفر وقال الاجارة كاذب يحلفه القاضي بالله انك صادق فخر وجكر السفر من اجارة  
 الخلاصة ومساورة الاجر والتحويل من المصروف احتياجه الى سكناه ليس بعذر قال محمد لا يكون  
 لاجر عذر في فسخ الاجارة في الابل والعقار الا من دين قاض لا يجدر قضاء الا من ثمة  
 وسافرة المتأجر القيام من السوق بدنه واقله عنده في نفق الاجارة من فناء الوجير  
 كذا في التبريد سئل عن رجل استأجر دارا مدة باجرة مؤجلة ثم آجرها من انسان  
 باجرة مؤجلة وقبضها وغاب فعند انقضاء المدة طالب الموجه المتأجر الثاني هل ذلك كالم لا  
 اجاب ليس للموجه ان يطالب الثاني بماله على المتأجر الاول وانما علم يتكاري وابتدأ ثم اشترى دابة  
 فهو عذر في نفق الاجارة من الوجير ولو اقر الموجه بدنه لا وفاء له الا من العين فله بيعها  
 لقضائه وان تضرر المتأجر من اقرار الاشياء في الفتن الثانية وفي النوازل اذا تكاثر ابله من  
 الكوفة الى بغداد ثم بدله ان يتكاري بغلا لا يكون عذرا وان اشترى دابة او بعير لا يكون عذرا  
 لانه استغناء عن الاجارة من عينه الفناء في فصل فسخ الاجارة اجردان ثم اراد نفق  
 اجارته وبيعها لانه لا نفقة له ولعياله فله ذلك من اجارات الفتن في الفصل التاسع ولو لحق  
 الاجر دين قاض فليؤا وكثيرا يفسخ للوجير ان يرفع الامر الى الحاكم حتى يفسخ العقد وليس للاجر  
 ان يفسخ بنفسه من اجارات النائمات حاشية استيجار الحيوان بالحيوان من جنس واحد لا يجوز  
 وكذا المنفعة بالمنفعة من جنس واحد كسكنى دار بدار وان كان خلو وجنبه يجوز من اجارات  
 البرارية استأجرهما ما في بلدة ونفق الناس عنها وقلت البلدة لفتنة لا اجرة على من اجارات  
 الفتن في يد خان بالاجارة فتعطل الفتنة ونفقت الناس يجيب من الاجر قد رما كما منتفعا  
 من الحمار والقدسي قال ويجوز اخذ اجرة الحمار والحمام امر استيجار الحمار والحمام واخذ  
 اجرة حمارين اما الحمار فلغير بيان العرف بذلك والقياس عدم الجواز للمهالة وكذا ترك  
 لاجماع المسلمين قاله مائة المسلمين حسنا فهو عند الله حسن واما الحمار فلما روي ان

استأجر حمارا ولم يذكر

الاجارة

الاجارة

تكرار دابة

استأجر حمارا

وانه اجردان ليسكنها بسكنى دار اخرى او دابة  
 ليسكنها بركب دابة اخرى او فوهة ليسكنها  
 ليس قربة اخرى او استأجر حمارا بدار  
 لم يجر عذرا اما اذا اختلف الجنس فحاشية كذا  
 في الفتاوى وغيره من الملح في باب الاجارة  
 الفاسدة

البيوع

البيوع اجتمع واعطى الحمار اجرة ولا يستجار على عمل معلوم باجر معلوم بل ما منع معلوم  
 فيبي حمارا من الاكل يفسخ بعيب فورت النفع كخراب الدار وانقطاع ماء الارض او الرعي او  
 اقلية ودبر الدابة فلو انتفع به مبيعا او اراد الموجه عيبه سقط حماره من اجارة المشتري  
 في باب يفسخ بعيب التمكن من الانتفاع يوجب الاجارة في مسائل الا لو اذ كانت الاجارة  
 فاشترى فلا يجزى الحقيقة الانتفاع كما في فصول العادي وظاهر ما في الاستعاذ خارج الوط  
 فخره في الفاسدة بالتمكن الثانية اذا استأجر دابة للركوب خارج المصرفه باخذ  
 فلا جرة كما في الحاشية بخلاف ما اذا استأجر حمارا للركوب في المصرفه باخذ ولم يركبها وتفرغ على الثانية  
 انها لو هلك في زمان امساكها عنده يضمنها لانه لما لم يجز الاجر لم يكن مأذونا في امساكها  
 بخلاف ما اذا استأجر حمارا للركوب في المصرفه هلك بعد امساكها كما في فروع الكراي يفسخ سبط  
 الاجارة من المتأجر اذا تمكن اخراج الغاصب بثفا عدا وحاشية كذا في النائمات حاشية  
 الفتن من اجارة الاشياء ولو اكره الموجه الغصب دعاه المتأجر ولا يبينه له على دعواه يحكم  
 الحال فان كان المتأجر هو الساكن في الدار حال المنازعة فالقول للموجه فان كان فيها غير  
 المتأجر فالقول للمتأجر ولا اجر عليه كسنة الطاحونة اذا اختلفا بعد انقضاء المدة  
 في جريانة الماء وعدمه فانه يحكم بحال كاسبق من اجارة مع العقار واذا انتقص الماء  
 من الرعي وظاهر النقصان في الطحن فهذا عذر من التبريد قبل ما في البيوع جرة الاب استأجر  
 حمارا فضل عن الطريق ان علم انه لا يجده بعد الطلب لم يضمن كذا راع نذرت شاة من قطعة  
 فخاف على الباقي ان يتبعها من اجارة الدبر ولو نذرت بقرة من الباقورة وخاف البقار لو  
 اتبع ما نذرت يضيع الباقي كان في سعة ان يتبعها ولا يكون ضامنا في قول ابي حنيفة مرة  
 لما نذرت ويضمن في قول ابي يوسف ومحمد وكذا لو تفرقت فرقا ولم يقدر على اتباع الكل  
 فاتبع البعض وترك البعض لا يضمن لما تركه من حرارة الفناء في فصل البقار سئل صاحب  
 الملح عن رجل استأجر دابة ليدخلها ببلدة ولقيه في الطريق رجل متغلب فاخذها فخر عليه  
 ولم يظفر المتأجر على الغاصب فهل لربها ان يضمن قيمتها واجاب لا يضمن المتأجر والحال ما  
 ذكر والله اعلم غصب الحمار المتأجر والمتأجر يقدر ان يخلصه منه بعد ان فلم يفعل  
 حتى ضاع لم يضمن استأجر حمارا وذهب به مع حمار الى البلدة فاخذ العوان حماره المملوك  
 فاشتغل بتخليصه من يده وترك المتأجر وضاع لا يضمن ان لا يعرف العوان وقال قاضي  
 بديع لا يضمن مطلقا وفي المحيط يضمن من اجارات الفتن كل من كان العين في يده امانة  
 كالمشاة والمشموم الوكيل بالبيع ونحوهم اذا غصب العين من يده فلم يقدر على تخليصه فانه

الاجارة

الاجارة

الاجارة

الاجارة



برای التماس  
مظلوم

امین

استاد و معلم فی ہذا خیریت و تحقیق  
و تحقیق و احد میں طوطا و طوطا  
فی قلوب الیہ الیک و القواب الیہ  
الکافی بالکافی المستاد و القواب الیہ  
نماز حاسہ و الاحوال



الاجر له لانه نقض عمله فلا يجب الاجر كالخياط اذا خاط ثم فاق وان استاجر ليدفع  
 بكتاب له فلا ن ويحجب بحجابه فذهب بالكتاب فوجد فلا ن قد مات فزاد الكتاب لاجر له  
 قال محمد بن يونس ان استاجر رجلا ليدفع له موضع كذا بمائة دينار فمات  
 الى فلا ن فذهب ولم يجد فلا ن كان له الاجر مقابل بالذهب لا بتبليغ الرسالة من اجازات  
 الخاتمة اجازة من رجل بخطة فلما حصد المستاجر زرع وداسه منه المجر من نقله  
 ليدفع الاجرة فافسد المطر لا يضمن من مزارعة القينة الاجير المشترك على وجهين احدهما له  
 حق الامساك حتى يقبض الاجر والاخر ليس له حق الامساك فاما الذي له حق الامساك فهو الذي  
 يكون عمله قائما في ملكه كخياط يخط الثوب او اثر قائما في ماله كساج ينسج الثوب او اثر  
 عمله قائما في عمله كصباغ فانه لهم حق الامساك واما الذي ليس له حق الامساك فهو الذي  
 لا يكون عمله قائما في ملكه ولا اثره قائما في ماله ولا اثره قائما في عمله وهو مثل المكاره والمحال فان  
 اسكو الملتاع لاجر الكراء فملكه فعليه الضمان وليس على غيره الضمان اذا اسكو لاجر الاجرة وهلك  
 من السفينة معلومة قاسم وفي البحران من له حق امساك العين لاخذ اجرة كالصباغ والخياط و  
 الساج والقصار واما المالك اذا اسكوها بعد طلب صاحبها لاجر وهلك لاجر له ولا ضمان  
 عليه اذا كان الاجر حالاً اما اذا كان الاجر مؤجلاً فلا يملك حبسها لان التسليم ليس بواجب على  
 المستاجر للمالك كالباع شيئا بمن مؤجل ليس للبائع الحبس وخاططة وصيغة في بيته او كان اما  
 اذا خاططه او صيغة في بيت المستاجر فليس له حق الحبس لان الملتاع وقع مسلماً الى المالك لكون المحل في  
 يده وان حبسها وهلك فهو ضامن كذا في الخلاصة واما اذا اسكوها بعد طلب مالكها مع دفع الاجر  
 وهو يقدر على تسليمها ولم يسلمها وهلك فيضمن كالمودع اذا منع الدويعة بعد طلب مالكها  
 مع قدرته على تسليمها فانه يضمن ومن لا اثر له كالمحال والمكاره والملاوح لا يجبر العين للاجر فلا  
 حبسها وهلك ضمن ضمان الغصب كذا في المجتبى من اجارة المثلج صاحب المحولة لو قال للمالك اسكو  
 المحولة حتى اعطيتك الاجر ففرقت المحولة لا يضمن المحال في قولهم من فصل ضمان القصار من اجازات  
 الخاتمة سئل المجتهد عن اجارته من رجل ليطرد الدواب والعصافير كما ينبغي من الارض و  
 نحوه اياما معلومة باجر معلوم فاستكمل ايامه ثم طاله بالاجر فادعى انه لم يطرد الدواب  
 العصافير كما ينبغي فادعى ان يضمنه النقصان ثم يدفع الاجر هل له ذلك واجاب بيجاز يوفيه  
 اجرة ومثل هذه الدعوى لا بطلان لاجر لا تسمع ولا تسقط اجرة بتقصيره في الحفظ بعد تسليم  
 نفسه استاجر رضا فيها اشجارا واخذها من رعيه وفيها اشجارا وفي وسطها لا تجوز الاجار  
 الا اذا كان في الوسط شجرتان صغيرتان مضى عليهما حول او حولان الا اذا كانتا كبيرتين لان

الاجير المشترك

الاجير المشترك

الاجير المشترك

الاجير المشترك

الاجير المشترك

الاجير المشترك

الاجير المشترك

عروقها وظلمها ياء خذ الارض والصفار لاعروقها وان كانت من جانب من الارض كالمساة و  
 الجداول تجوز لعدم الاطلاع وكذا اذا كان في وسطها موضع الكدس لا تجوز وان في جانبها  
 تجوز من اجازات البرازية مثل صاحب الاشياء عن شيخ السوق استاجر رجلا ليعرس الخوايت  
 في السوق ويلحق ابوابها باجرة معلومة هل تكون الاجرة على اصحاب الخوايت سواء رضوا بذلك  
 او لم يرضوا ام على المتأجر فاجاب بالاجرة عليهم ان رضوا او كرهوا تقيده القاعدة ايضا بما  
 لو كان احد الطرفين اعظم ضرراً كان الاشد ينال بالاضغ من القاعدة الخامسة في الفلن الاول  
 من الاشياء **باب الاجير بوعان** احدهما الاجير المشترك وثانيهما الاجير الخاص الاول من  
 بهما الواحد كخياط ونحوه او يعمل لواحد عدا غير موقت فانه اذا استاجر رجلا وحده للخياطة  
 او الخبز في بيته غير مقيديوم او يومين كان اجيرا مشتركا وان لم يعمل لغيره او موقفا لم يخصه  
 يعني اذا استاجر رجلا ليعمل غنمه شهر بدرهم فهو اجير مشترك الا ان يقول ولا ترع غنم غريمي  
 في يصير اجيرا وحده ولا يستحق امر الاجير المشترك الاجر الا بعمله كالصباغ ونحوه ولا يضمن ما هلك  
 في يده سواء هلك بسبب يمكن التعرض عنه كالسرقة والغصب وبما لا يمكن كالحريق والغالب الغارة  
 الغالبة لان العين امانة عنده لانه قبضه باذن المالك لمنفعة وهي قامة العمل فله فلا يكون  
 مضمونا عليه كالمودع واجبر الواحد وان شرط عليه الضمان لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاجد  
 المتعاقدين اما فيما لا يمكن التعرض عنه فبالاجماع واما فيما يمكن فعلى الخلاف فقصدها يجوز لانه  
 يقتضيه العقد عندها وعنده يفسد لما ذكر وافق المتأخرون بالصالح عن النصف للاختلاف في  
 الصعوبة رضى فيه كذا في العادة بل يضمن ما هلك بعمله كالحرق او خرق الثوب بالحاصل من الدق  
 اي دق القصار ورتق المحال فان التلف الحاصل من رتقه حصل من تركه التثبت في المشي و  
 انقطاع جبل يشد به المحل فان التلف الحاصل به حصل من تركه التوثيق في شدة الحمل وغرق  
 السفينة من مدة الاادى عرقا او لا يضمن او متى عرق من مدة السفينة او سقط من دابة وان  
 كان بسوقه او قوده لان ضمان الادى لا يجب بالعقد بل بالجناية وما يجب بها يجب على العاقلة  
 والعاقلة لا تتحمل ضمان العقود وهذا ليس بجناية كونه ماء ذونا فله وهلك من حجارة او  
 فسد لم يجز المعتاد كذا دابة اي لا يضمن ان يفسد دابة هلك من قصده ونحوه لم يجز المعتاد  
 من اجارة المدرس الاجير المشترك لا يضمن ما هلك في يده بسبب يمكن التعرض عنه كالحريق والغالب  
 والغارة الغالبة عندهم ولو هلك بسبب يمكن التعرض عنه كالسرقة والغصب يضمن عندهما ولا  
 يضمن عند الامام الاعظم وهو قول عطاء وطاوس وهما من كبار التابعين وقولهما قول  
 عمرو بن دينار ولاجل اختلاف الصحابة رضى المختار المتأخرون بالفتوى بالصالح عن النصف جبر

مسائل النصارى

الاجير المشترك

الاجير المشترك

الاجير المشترك

الاجير المشترك

الاجير المشترك

الاجير المشترك

الاجير المشترك



وعلم بالقول من جامع الفصولين **واعلم** ان الاجير المشترك لا يضمن ما هلك في يده بسبب  
يمكن التفرغ عنه اجماعا لموت حرقا فله وغارة غالبية هذه الوثقت الموت ونحو  
بعضا دقما او بالينة فاما اذا دعى الموت ونحوه وجحدت الغنم والمناخ فعند ايه حنيفة القول  
لا جبر المشترك مع يمينه لانه امين وعند قول لرب الغنم والمناخ فيضمن الاجير المشترك لانه  
يد يضمنه وفيما يمكن التفرغ عنه كسرة وغصب لا يضمن عند ايه حنيفة ايف لانه امين فالقول  
له فيما يدعيه وعند ايه يضمن لانها بقولان هو مضمون احتياطا لاموال الناس فيما لقمان  
يجهتد ونه في الحفظ وفي هذا اخطار المشاخر ونه عند الفتوى في الاجير المشترك الصلح على  
النصف علم بالقولين كذا في الجوهرة من مختصر الخلاء ولا ضمان على حجام وبراغ وقصا لم يجز  
للعاد فان يجز ضمن الزيادة كلها اذ لم يهلك وان هلك ضمن نصف دية النفس ولو قطع الحنطة  
الحشقة وبرئ الملقطوع يجب عليه دية كاملة وان مات فالواجب عليه نفسها فان انكسر  
في الطريق ضمن الحال قيمة في مكان حمله بلواجر او مكان كسره بحصة اجرة من اجارة المصح والمحال  
اذا تعثر وعثرت دابة ضمن كان معه ولم يكن والمحال اذا زحمة الناس وانكسر فلا ضمان عليه  
لان العقد لا ينفذ على ما لم يفسد وسعه وكذا السفينة لو غرقت من موج او ريح او جبل صعد  
لا ضمان على الملاح واذا سرق الماشع من رأس الحال وصاحب الماشع معه فلا ضمان عليه هكذا ذكره  
الكرخي في مختصره ولو استاجر دابة لحمل عبد صغيرا وكبير فلا ضمان على الكار فيما عبط من سباحة  
وقوده وكذا لو حمل عليها الماشع والعبد فمات العبد فسد الماشع يضمن الماشع ودون العبد  
من اجارات المحيط السرخسي سئل التمر ناشى عن البناء بنى حايطا ثم سقط هل يجب عليه اصلاحه  
واجاب اذ ابناءه ثم انهال بجبل الجرج وليس عليه اصلاحه واما جرب البناء بفعله ينبغي ان يضمن  
لان الاجير المشترك ضامن لما جرت يده بالاتفاق ذكره الهامدي في فصوله والله اعلم والاجر  
الخاص من يعمل لواحد عملا موقتا بالتمريض ويستحق الاجر بتسليم نفسه مدة وان لم يعمل  
كاجر شخص بخدمته او رعي غنمه وليس له ان يعمل لغيره لان منافعه صارت مستحقة له والاجر  
مقابلها فيستحقه ما لم يمنع من العمل مانع كمرض والمطر ونحو ذلك مما يمنع التمكن من العمل ولا  
يضمن ما هلك في يده او بعول فلا يضمن ظر صبي ضاع اى الصبي في يدها او سرق ما عليه من الصبي  
من الحلى لكونها اجرة حد من اجارة الدابة واجير الواحد في اثناء المدة لو منع مانع من العمل  
كوب وسفر ومن وجس ونحوه انما يأخذ الاجر بحسبه لانه لا يقدر على العمل في ذلك الحال  
من اجارات البحر الرايق والخاص يستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل كمن استوجر  
شهر المخدمة او رعي الغنم وان هلك في المدة نصف الغنم او اكثر فله الاجرة كاملة ولا يضمن

مختصر الخلاء

في قطع الحنطة وكيفية  
دابة ما يلفظ له

في كسر الحال اذا تعثر  
او عثرت دابته  
كاهمه او لم يفسد

سقطت دابة على  
بجرب البناء

لا جبر لخاص

تأمين ظر صبي

ما هلك

ما هلك في يده او بعول من اجارة المصح ولا ضمان على الاجير لخاص فيما تلف في يده ولا فيما تلف من  
علمه نقا اذ لم يمتد العباد ذكره في الايضاح نقلا عن الخانية قال في الفصولين نقلا من بعض يد  
الاجر لخاص لا يضمن الا بالعدوى وعلى هذا تليق القصار وسائر الصناعات واجرا وهم لم يضمنوا  
الا بالعدوى وفيما لم يتعدوا ضمن الاستاد ولا يرجع عليهم انتهى فان كان الرعي اجيرا وحده فليس  
ان يرعى لغيره ولو انه اجر نفسه من غيره ورعى عنهما استحق الاجر كما ملو على كل واحد منهما ولا يصدق  
بشيء ويأثم ولو ماتت شاة او اكلها السبع او غرقت في نهر سقاها منه فلا ضمان عليه ولا ينقص من  
الاجر بحسبه وهو مصدق فيما يدعى من الهلاك مع اليمين ولرب الغنم ان يرض عليه عددا والركن  
بطيقة وعليه رعي الاولاد ولا يسقط شيء من اجرة بيع بعضها وهلكه من اجارة الوجير لو  
هلك الماشع في يد الاجير المشترك ثم استحق عليه وضمن القيمة لا يرجع على المتأجر كما في العارية  
من القينة واما اذا كان الرعي اجيرا مشتركا فليس لرب الغنم ان يرض عليه ولم يلزمه رعي الاولاد  
وما بيع منها او هلك سقط من اجرة بحسبه ولو شرط عليه ان يرعى اولادها صحت استئجاره لان  
في فصل الاولاد ضرر فقلنا بصدق هذه الاجارة مع الجاهل ودفع الضرر عن رباب الغنم من اجارات  
الوجير وفي مشغل الهداية نقلا عن المينة ولدت شاة او بقرة في يد الرعي المشترك فترك الولد  
في الجبانة حتى ضاع لم يضمن لانه ليس عليه رعي الاولاد الا ان يشترط عليه بخلاف اجير الواحد انتهى  
وذكر في الذخيرة لو عثرت الدابة المشاعة من سوق الكار في سقط الحمل وفسد الماشع وصاحب  
الماشع راك على الدابة لا يضمن الاجير لانه لم يخل بينه وبين الماشع بخلاف ما اذا عثرت الدابة المشاة  
وسقط الماشع وهلك وصاحب الماشع يمسرعه خلف الدابة فان الاجير يضمن ان الهلاك حصل في  
جناية يده ويحمل العول سلم اليه ويسرعه معه خلف الدابة ليس باسره او لما دفع اليه من العاديه  
في الفصل الثاني والثلاثين وفيما نزل الحال في مفارقه وتسيار له الاشتغال فلم ينقل حتى فسد الماشع  
سرقه او مطر فهو ضامن وتاويله لو كان المطر والسرقة غالبا لانه في يصير مضيقا وفيها ايضا ان  
الاجر المشترك يضمن بالتضييع عندهم جميعا وفي البرازية الحال اذا نزل في المفارقه وتمكن له  
الاشتغال ولم ينقل حتى فسد الماشع بمطر وسرقه غالبية انتهى ومفهومه انه اذا لم يتمكن او تمكن  
وكانت السرقة غير غالبية لا يضمن كما لا يخفى من اجارة المصح شرط على الكار ان يسير ليلا والمالك  
معه يسير ليلا فضاقت الدابة مع الحمل فالكار يرضع بترك الحفظ ضمن وفاقا ولو ضاعت  
بلواضيعة برئ عند ايه حنيفة بخلاف الكار في استقبال اللصوص فطرط الحمل وذهب بالحمار  
لو عجز عن تحصيل الحمل منهم وعلم انه لو حمل اخذ اللصوص الحمل والحمار لا يضمن اذ لم يترك الحفظ  
مع القدرة عليه من ضمان العام نقلا عن جامع الفصولين ليس للكاري جسر الحمل للوجرة من

الرعي اجيرا

هكذا الماشع في  
الاجر المشترك

في كسر الحال اذا تعثر  
او عثرت دابته

سقطت دابة على  
بجرب البناء

سقطت دابة على  
بجرب البناء

لا جبر لخاص

تأمين ظر صبي



الهداية من طريق الطريق ولم يكن صاحب المتاع معه وترك الحمار والمتاع وذهب فضاغ لا يضمن  
من الخلاء استأجرها العمل فصار له الدابة فعزته فسقطت الحولة وفقد المتاع بغير الكاري  
سواء كان معناه ربح المتاع أو لا وفي المتن استأجرها العمل فصار له الدابة فترك هو والكاري ففقد المتاع  
لا يضمن الكاري وكذا لو كانا يقودانها أو يسوقانها فلو انقطع الجمل وفقد المتاع يضمن بالتفاه  
ولو اضرب المتاع النمل المطرف ففقد لا يضمن وعندها يضمن وكذا لو سرق من ظهرها ضمن من  
اجازته البزربة استأجر كاري العمل عصير على دابة فلما اراد ان يضيعة منها أخذ الجمل  
من جانب فسقط العدل الآخر واشتد الذق وتلف ما فيه ضمن الكاري الكاري كان ينقل  
الدبر من القرية الى المعبر فنزل في الطريق ونام وخرق الكمل الذق فضاغ الدبر لا يضمن ان  
نام جالساً ويضمن مضطجماً حمل الفانق خابية وبصر وانكسر القتب وانكسر الخابية يضمن  
كالجمال اذا نلق وكذا اذا انكسر الحرك في تسيير والآفة ولو نام الفانق في العمل فاصاب  
الدابة شيئاً او انحرف الثور عن الطريق فانلف شيئاً ضمن لان السير الثور مضاف اليه ولو نام  
فيها الفانق وانقلب وانكسر الدوائر او القبا وسائر الآلات لم يضمن لما لكها لان نومه  
مأذون وفيه عرفاً من القينة اهل قرية كانوا يرمون دوابهم بالتوبة فضاغت بقرة في نوبة  
رجل تكلموا فيه قال الفقيه ابو الليث لا يضمن هذا الواحد عند الكل لان هذه ليست باجارة بل هي  
اعانة واعانة من اجازات الخاينة وفصل البقار والدرعي ولو كان نوبة احد هم فلم يذهب  
واستأجر رجلاً فخرج الباقية الى المغارة ثم رجع الى الكمل ثم عاد فضاغت بقرة منها فلو  
ضاغت بعد ما رجع الاجير عن كمل لم يضمن احد ولو قيل ذلك ضمن الاجير صاحب النوبة  
اذ لا ان يحتفظ باجره لكن هذا الوهم بشرط عليه الحفظ بنفسه اما بشرط يضمن بالدفع الى غيره  
قالوا فما يضمن الاجير هنا لو لم يترك مع الدواب حافظاً من اهله ما لو ترك حافظاً من اهله  
فلو ضامن عليه وهذا الوهم بشرط عليه العمل بنفسه اما بشرط ضمن من جامع الفصولين سئل صاحب  
المخ عن رجل استوجر على البقر لاهل قرية فاخذ اجير البقر ليرعاها فضاغت بقرة من غير  
تقصير منه فهل يضمن واجاب اذا استخفظ اجير عليها فهلكت فلو ضامن عليها لتبريهم بان لا  
يستخفظ بدار اجير عليها الا اذا شرط عليه الرعي بنفسه فانه يضمن بالدفع الى غيره كما في جامع  
الفصولين المتأجر ليرعى البقر لاهل قرية فانكسر البقر ليرعاها فضاغت بقرة من غير  
تقصير منه فلا يضمن عليها استعمال غيرهما مع الشرط وعدمه وتصح الاجرة كما ذكر في الخلاء الا اذا ار  
بلين شاة فانها لا تستحق شيئاً من اجارة المصح لانه باب الاجارة الفاسدة من اجارة الدرس رجل  
استوجر على حفظ خان فسرقت من الخان شاة قال الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو بكر البلخي لا يضمن

من الحمار

ابو جعفر في رعيه ودرعيه  
بالتوبة يضمن

والاستخفاف اجير عليها  
فلا يضمن

الحارس

الحارس من الحارس يحرس الابواب اما الاموال فمحفوفة بالبيوت وهي في يد ملاكها وغيرها قال  
من المتأجر حارس السوق اذا كان يحرس الحوائت فلقب حانوت فسرقت منه شاة ضمن الحارس لانه يحرس  
الاخير المشترك والصحيح ما قال ابو جعفر من اجازات الخاينة حارس يحرس الحوائت في السوق فنقب  
حانوت رجل فسرقت منه شاة لا يضمن لان الاموال في يد ربابها وهو حافظ الابواب كذا قال الفقيه  
ابو جعفر وعليه الفتوى قال وهذا قولها اما عندنا به حنفية لا يضمن مطلقاً وان كان في يده لا  
اجير من اجازات الخلاء وفيها ايضاً في كتاب الوديعه خان في منازل وبيوت وكل بيت مقفل فقام  
منقفل في الليل فخرج من مقفل وترك باب الخان مفتوحاً فجاء سارق ونقب بيتاً وسرق منه مالاً  
فانه لا يضمن قاتح الباب وهو نظير من فتح باب القفص انتهى وان استأجرها ليعمل عليها مقداراً من  
الحنطة فعمل عليها اكثر منه فعطبت ضمن ما زاد الثقل الا اذا كان حمله لا يطبقه مثل تلك الدابة في يضمن  
كل قيمتها من الهداية قلت تصورها في الاول ان كان ما زاد على القدر المعين ثلث المعين يضمن المتأجر  
ثلث قيمة الدابة وان كان ربعة فيضمن ربع قيمتها وان كان خمسة فيضمن خمس قيمتها انتهى وان كبح  
الدابة اي جذبها الى نفسه لتقنا وضربها فعطبت ضمن عندنا به حنفية وقال لا يضمن اذ فعل فعله  
متعارفاً من الهداية وفي الحقايق موضع الخلاف في الضرب في موضع معتاد بغير اذن صاحبه اذ في غير  
المعتاد يضمن اتفاقاً ضربها بامر او بغير امر وفي الضرب المعتاد بامر لا يضمن اتفاقاً انتهى  
استأجر حماراً الى قرية ذاهباً وجائياً على ان يرجع في يومه ولم يرجع فيه ورجع في الغد عليه نصف  
الاجر لانه لا يرجع اذ خالف فيه فيضمن لو تلف فيه من جامع الفصولين في ضمان الكاري  
استأجر دابة الى املة فاسكنها بالكوفة حتى رجع ضمن لو هلك ولا اجر من اجارة الاسنة من  
الوجز استأجرها الى مكان للذهاب والرجوع فجا وزبها عند فعطبت يضمن قيمتها من اجارة الدابة  
وان استأجرها الى الحيرة فجا وزبها الى الفارسية ثم ردها الى الحيرة ثم نفقت فهو ضامن قيل تأويل  
هذه المسئلة اذا استأجرها ذاهباً لا جائياً اما اذا استأجرها ذاهباً وجائياً يكون بمنزلة  
المودع اذ خالف في الوديعه ثم عاد الى الوفاق قلت يريده ان لا يضمن وقيل الجواب بحكم  
الاطلاق قلت يريده ان يضمن مطلقاً وهذا اصح من اجارة الهداية اذ خالف من حيث المجاز  
عن المكاتبان تكاري دابة الى مكان معلوم فجا وزبها رجع فعطبت الدابة لم يضمن عندنا به حنفية  
في قول الاول وفي قول الآخر ضمن ما لم يدفع الى المالك وهو قولهما وهو اختيار الامام الرضي  
والعامة على هذا الخلاف بخلاف المودع اذ خالف في الوديعه ثم عاد الى وفاق حيث يترفع  
الضمان من اجازات الخلاء استأجر دابة ليعمل عليها شيراً كجلا معلوماً فحل عليه قدره برأى  
وان نصفه برأى قال الرضي يضمن وقال بكر لا يضمن وهو الاصح وهو الاصح ولو زاد عليه

الحارس

حارس حانوت  
لا يضمن

مس

في قول السيف

قلت

بما في المتن



وبلغ المكان ثم هلكت ضمن قدر الزيادة لانه صار غاصبا بذلك القدر فلهذا يراه الاباء الرد على المالك ولو خالف في الجنس بان شرط برأهها قدر شعير في القياس يضمن وفي الاستحسان لا لانه اخف فانه سلمت لزوم السمي وان عطبت فالقيمة ولا اجر وان شرط شعير فحمل قدره برأه ضمن قيمتها لانه اتفق كل الحد يد مكان البر من البرارية وفي جامع الفصولين ربط الحمار بالمسافر على باب داره ثم دخل داره ثم خرج فلم يجد ضمنه غاب عن بصره حين الدخول من غير فصل وفي البرارية من المتفرقات استاجر واستعار دابة ونزل في السكة ودخل المسجد ليصلي وخشي عنها فضاة يضمن اذا لم يربطها فان ربطها لا يضمن لانها لا يجردان بدان ذلك قال محمد الائمة الصحيح عندي انه اذا غيبها عن بصره يضمن حتى لو كان في الصحراء ونزل للصلاة وامسكها فانفلتت من يده لا يضمن وعلم ان المصتران لا يغيبها عن بصره لانه اذا غيبها يكون تارك الحفظ انتهى وقد استاجر الحمار ليصلي الغرض هب وانتهى الناس فان رآه ينهب او يذهب ولم يقطع الصلاة ضمن لتركه الحفظ مع القدرة اذ خوف ذهاب المال يبيح قطع الصلاة ولو كان درهما ولو كان في بول او غائط او حديث مع غير ذهاب الحمار ان توارى عن بصره وضاع ضمن من اجارات الخلة استاجر حمارا ليذهب الى موضع معلوم فاجرى ان في الطريق لصروا فلم يلفت اليه ذلك وذهب فاخذ الصوم وذهبوا بالحمار ان كان الناس يسكنون ذلك الطريق مع هذا الخبر بدواهم وامرهم فلا ضمان عليه ولا ضمن من قبل المشتري لان بيع المشتري السرقة فلو فعل ضمن وقيل لو جرم العرفيا بعث فله ذلك والا فلا ذكرك في الخلوصة عن المحيطه قيل ان المشتري ان يوجر ويبيع ويودع وبعث الى السرقة ايداع فيملكه وفي الخلوصة من العارية المشتري يوجر ويبيع ويودع انتهى استاجر دابة وقبضها ولم يعين الركبان لان يوجرها ويبيعها ويودعها من اجارات الخلاء امسك المشتري بعد مضي المدة او تركه في دار غيره ضمن ان الرد يوجب عليه بعد المدة يضمن بالترك وكذا تركه في دار غيره وغيبته عنه تضييع من العصولين وفي مشتمل الهداية نقلا عن التجريد ليس على المشتري جرد المشتري على المالك وعلى الذي اجران يقبض من المشتري فان امسكها فهلك لم يضمن وليس هذا كعاريته ثم قال نقلا عن الاجناس قال ابو حنيفة كل شيء لمدة مؤنة كرمي اليد فعلى الموراجر الرد عليه اخذ وليس على المشتري جردة ومالا حمل كالتياب والدابة على المشتري جردة انتهى استاجر دابة ليركبها مدة وانقضت المدة وامسكها في منزله ولم يجئ صاحبها لاء خذها حتى تقضت عنده لا ضمان عليه لانه لا يجب على المشتري الرد ومع ذلك لو ساقها للدرد على ما كلفها فضاة لا يضمن من اجارات البراري

الاصحاح في الاجارات

المستاجر يوجر ويبيع ويودع

استاجر

استاجر دابة من مكان الى المصرة اهبها وجا تيا فعلى المستاجر ان ياء فيها ذلك المكان الذي قبضها فيه فلو امسكها في بيته فعطبت ضمن ولو قال اركب من هذا المكان وارجع الى بيتي فليس عليه الرد الى بيت المورج ولو رد المشتري الدابة مع اجني فعطبت ضمن استاجر اياها ما معلومة ليركبها في المصرة فانقضت المدة فامسكها في بيته ولم يجئ صاحبها لاء خذها فنقضت فلا ضمان عليه لان مؤنة الرد على الاجر من اجارات الخلوصة استاجر دابة ليركبها فامسكها في بيته ولم يركب ان استاجرها ليركبها خارج المصرة الى مكان معلوم فامسكها لا يجبر الاجر ويكون ضامنا وان استاجرها ليركبها في المصرة يوما الى الليل فامسكها ولم يركبها كان عليه الاجر ولم يكن ضامنا من الخاتمة قلت وبهذا علم ان وجوب الضمان على المشتري انما يكون بخلافه في المكان وهو خارج المصرة داخل لا بالامساك بعد مضي المدة في لا دخل في المدة في الاجارة بخلافه في المكان وعلى قول من اوجب الرد على المشتري يضمن بالامساك بعد المدة كما مر من جامع الفصولين انتهى ولو عين المشتري الحمار ليركبها فاخذ طريقا آخر ان كان يسلك الناس لا يضمن فان بلغ فله الاجر وان كان في السلكه سواء لا يضمن وان احدها بعد بحيث يتفاوت في الطول والعرض والسهولة والصعوبة ضمن وان حمل في البحر ضمن وان كان يسلكه الناس واذ بلغ بجبل اجري في البحر وغير من اجارات الخلوصة لورد المشتري المشتري الى دارها ليركبها برئ من الضمان من عارية المجمع استاجر دابة ثم ردها الى صاحبها وربطها الى مربط صاحب الدابة فاغلق فلا ضمان عليه اذ ضاع ولو ادخلها ولم يربطها ولم يغلق وضاع يضمن من البراري المشتري يضمن بالموت بجهد كالمودع والمستعير ان العين امانة في يده من البراري ايضا ولو عين المشتري المشتري في الدار المشتري فاحرق شي من الدار لم يضمن المشتري من الخلوصة ولو ضرب ففقد عينها او كسر جملها ضمن لان اجير الواحد يضمن بالخلو وقد خالف لان الضرب غير اخذ في الاجارة وانما يدخل تحتها الرعي بدون الضرب بالصياح والصفق لان الغنم في العادة تساق كذلك واذا ضرب بالخشية كان ضامنا ولو هلك شيء منها في السقي والرعي لا يضمن لان اجير الواحد لا يضمن مالم يخالف ولو كان اجيرا مشتركا فمات من الاغنام لا يضمن بالاتفاق اذ الموت حقا فله مما لا يمكن التفرع عنه وهذا لو ثبت الموت بتصادفها او بالبيسة فاما اذا ادعى الموت وجحد ربي الغنم فعندها حنيفة القول قول الداعي لانه امين وعندنا القول قول رب الاغنام ثم الاجير المشترك لو ساق الاغنام فهلك منها لا من سيقه بان صعد الجبل او مكانا مرتقا فترى منه ففعل لا ضمان عليه عندنا حنيفة لان الهلاك كما كان من قبله وعندنا يضمن لا مكان التفرع

بيت

المستاجر لا يوجر ولا يبيع ولا يودع

اجير الرعي

القول قول الداعي

ان قال المورج



عنه بان لا يات به هذا المكان او يحفظ من صعود الجبل وكذا لو اورد هاهنا ليقسمها ففرق  
 شاة منها لا يضمن عنده وعند هاهنا يضمن وكذا لو اكلها منها سبع او سرق فعلى هذا الخلاف  
 ولو ساقها الى الماء ليسي ففرقت ضمن بلا خلاف وكذا لو ساقها فعطبت منها شاة بساقه  
 بان استعمل عليها فعترت فانكسرت رجلها او اندق عنقها فعليه الضمان بان اتفاق كذا في المشتمل  
 نقل من الذخيرة المشترك لو ادعى الرد او الموت فمن جعل العين في يده امانة قال بعدم الضمان  
 كالامام الاعظم وقبل قوله كالمودع ومن قال بالضمان عليه كصاحبيه لم يصدقاه الا بينة  
 من جامع الفصولين والكفالة عما في يد الاجير المشترك باطلة عندنا بغير حجة خلا فاهما من  
 كفالة الجمع وفي القناوي الصغرى اما اذا هلك عند السقي بافة سماءية فلا يضمن وفي  
 البرازية لو اكل الذئب الغنم والراعي عنده ان كان الذئب اكثر من واحد لا يضمن لانه  
 كالسقة الغالبة وان كان واحدا يضمن لانه يمكنه المكافحة معه فكان من جملة ما يمكن  
 الاحتراز عنه بخلاف الزايد على الواحد انتهى البقار لو ساق البقرة فتناطحت فقتل بعضها  
 بعضها او طوى بعضها بعضها في سوقه او استعملها في السوق ففترت بقرة منها ففكرت  
 رجلها او ساقها في الماء لتشرب ففرقت ضمن ان مشتركا وان خاصا لا يضمن وكذا لو كانت  
 البقرة تقوم شتى وهو اجير وحدهم ضمن ما تلف من سباقه من جامع الفصولين وفي المشتمل  
 نقل عن الذخيرة لو حدثت هذه العوارض من سوقه ان كان الراعي مشتركا فهو ضامن من غير  
 كل حال لان هذه جناية من يده وان كان خاصا ان كان الاغنام لو اكلها لا يضمن وان كان  
 لاثنين او ثلثة ضمن وفيما يضمن نقل من السير الكبير الاجير الخاص لو عتف في السير فحدثت هذه  
 العوارض ضمن من غير فصل انتهى لو شرط المالك على الراعي ان ياء في سبعة المية والافهوا من  
 فاهم يات بالسمة لم يلزمه الضمان هكذا ذكر في المبسوط بلا خلاف وذكر الحاكم في مختصره  
 انه لا يضمن عندنا بغير حجة لانه امين فلا يصير ضمينا كالمودع وعند هاهنا يضمن من الاجير  
 شرط على الراعي ان ياء في سبعة المية والافهوا من لا يوجب عليه اتيان السمة ولا يضمن بهذا الشرط  
 وهل يفيد العقد بهذا الشرط ذكره بكرة ان كان الشرط في العقد يفيد وان بعده لا يفيد العقد  
 والشرط فاسد من البرازية اذا كان الراعي اجيرا مشتركا فراعها في موضع فعطبت واحدة منها  
 او هلكت بافة نحو الغرق في الماء او افتراس السبع او سقوط من عل وما اشبهه فقال رب الغنم  
 شرطت عليك ان ترمي في موضع كذا وكذا غير موضع رعي فيه وقال الراعي شرطت على الراعي في الموضع  
 الذي رعيته فيه فالقول لرب الغنم بالاجماع فيضمن الراعي اذا اذن يستفاد من جهة البينة  
 بينه الراعي حتى لا يضمن عندنا بغير حجة لانه هو المدعى اذا ثبت ما ليس ثابت وكذا لو كان خاصا

الاجير المشترك  
 المستتر بالاجرة

الكفاية في الاجرة  
 المستتر بالاجرة

سواء كان الاجير  
 خاصا او عاما

الاجير المشترك

البينة في الراعي

واختلفنا

اختلاف الراعي

بغير حجة

عنه

الاجير المشترك

سواء كان الاجير

القول في البقرة

صدق البقرة

بغير حجة

واختلفنا على نحو ما بينا فالقول لرب الاغنام من الفصول العوارضية الراعي لو خالف الكفاية  
 ولا اجير لو سلمت بجرا سقنا ولو اختلفنا في مكان الراعي فالقول قول رب الغنم ويضمن  
 الراعي بالاجماع واذا اختلفنا في العقد فالقول قول الراعي والبينة بينة صاحب الغنم وليس للراعي  
 ان يشرب لبنها من الخلاصة وعندها به حامد لو قال البقار المشترك لا ادرى اين ذهبت البقرة  
 فهذا اقرار بالتضييع فمن ما ننا من القينة لو قال الاجير المشترك سرق او هلك صدق حلفه  
 عندنا بغير حجة لان يده امانة عنده وعند هاهنا يضمن لان يده يد ضمان عندها فلا يصدق  
 بلوس هاهنا من مشتمل الهداية قلت غما ينفع البرهان عندها فيما لا يمكن الاحتراز عنه كما مر  
 اما فيما يمكن التحرز عنه كسرقة وغصب ونحوها فيضمن باء عانة السرقة او الغصب ولا يفيد  
 البرهان هنا واليه كاختص واسبا به مختلفة فينظر باي سبب هلك فعلم به انتهى بقار لقتر  
 لحم من مئنت بالاشجار لا يمكن النظر الى الكل فصاعت بقرة لا يضمن من الفصولين رجل سلم  
 بقرة الى بقار ليرعاها فجاء البقار ليلا ونعم انه ردة البقرة وادخلها القرية فطلبها  
 صاحبها فلم يجدها ثم وجدها بعد ايام في نهر من الجبانة قد عطبت قالوا ان كان العرف  
 فيما بينهم ان يدخل البقور في القرية ولم يطلبوا منه ان يدخل كل بقرة في منزل صاحبها  
 القول قول البقار مع يمينه انه ادخل البقرة في القرية فلا ضمان عليه وكذا لو ارسل كل بقرة في  
 سكة صاحبها فصاعت قبل ان تصل الى صاحبها لا يضمن لانه ليس عليه ادخالها في منزل صاحبها  
 عرفا والمعرف عرفا كالمشروط شرطا من الحائرية في فصل الراعي والبقار من كتاب الاجارة راع  
 البقار انه ادخل البقرة في القرية فلم يجدها صاحبها ثم وجدها بعد ايام قد نفقت في  
 نهر الجبانة قالوا لئلا كان عا دهم ان ياء في البقار بالبقور الى القرية ولم يكلفوه بان يدخل  
 كل بقرة في منزل صاحبها صدق البقار مع يمينه في انه جاء بها الى القرية من جامع الفصولين  
 ان البقار اذا شرط مع اصحاب البقور اني اذا دخلت البقرة القرية الى موضع كذا فانا بريء  
 منها جان الشرط وهو بريء فان بعث بقرة رجل الى ذلك الموضع ولم يسمع ذلك الرجل بالشرط  
 الذي كان بين الراعي وبين اهل القرية لم يبرأ البقار حتى يرد هاهنا وان كان قد سمع  
 الشرط فالشرط جائز عليه استسحانا من المشتمل بقوله عن السقي وعن فوايد صاحب المحيط رجل  
 بعث بقرة الى البقار على يد رجل فجاء الى البقار وقال ان فلا نابعث اليك هذه البقرة  
 فقال البقار اذهب بها فاني لا اقبلها فذهب بها فملكها فالبقار ضامن لانه لما جاء الى  
 البقار فقد انتهى الامر فيصير البقار امينا وليس للمودع ان يودع انتهى قال صاحب الفصولين  
 اقول فيه نظر فينبغي ان لا يضمن اذا لم يقبل فلم يصرو دعاء ويؤيده ما في الذخيرة لو وضع

اختلاف الراعي

بغير حجة

عنه

الاجير المشترك

سواء كان الاجير

القول في البقرة

صدق البقرة

بغير حجة



ثوباً عند رجل وقال هو وديعة عندك وقال الرجل لا قبل به فانه لا يضمن الراعي لو وجد في  
بادكة بقرة لغير فطردها بقدر ما تحزن من بادهة لا يضمن ولو ساقها بعد ذلك ففقدت  
من القصور اذا نام الراعي حتى ضاع بعضها ان نام مضطجعا كان ضامنا وان جالساً ان غاب  
عن البصر كان ضامنا والا فلو من المشغل البقار لو ترك البقرة عند رجل ليحفظها ورجع هو الى  
القرية ليحزن ما يخلف منها او الحاجة نفسه فضاع بعضها ان لم يكن الحافظ في عياله ضمن والا  
فلو من الخائبة ترك البقرة على يد غيره ليحفظها وغاب لا يضمن ان يسير كاكل وغايط وبول  
لانه عفو وفي الدنيا تركه ان كان هو من عياله لا يضمن والا يضمن من البرزبة البقار اذا  
غاب عن البقرة فوفقت في زرع فافسدت لا يضمن البقار الا اذا رسلها في الزرع او اخرها  
من القرية وهو يدعيها حتى وقعت البقرة في الزرع او تلفت مالا في مشيها ضمن من  
الحالة في الفصل السادس من كتاب الاجار اذا افسد البقر زرع وجعل عند غيبة البقار لا يضمن  
الا اذا رسلها في الزرع لانه ما تلف يصنع وانما تلف يصنع البقرة وجعل الجار جبار من  
خرانة الفناء وكذا اذا خاف الراعي هلاك شاة فذبحها فهو ضامن قيمتها يوم الذبح لان الذبح  
ليس من عمل الراعي في شيء فلا يدخل تحت العقد قال شيخ البلخ هذا اذا كان يربى حيواناتها بان  
كانت متكل الحال يربى حيواناتها وموتها اما اذا اتفق موتها فلو ضامنا عليه لان الامر بالربى امر  
بالحفظ والحفظ المكن حل اتفق الموت الذبح فيصير مأموراً بالذبح في هذه الحالة وكذا الذبح  
في البقرة لان الذبح في مثل هذه المواضع صلاح اللحم فاما ما لم يذبح وكذا البغل لان الذبح  
لا يصلح لحمها ولا يذبح الغنم ايضاً عندنا به حنفية في الذبح من مذهبنا ان لحم الغنم مكروه  
كراهة تحريم من المشغل بقوله عن الدخيرة الراعي لو خاف الموت على الشاة فذبحها لا يضمن وكذا  
استحسن بعض مشايخنا اذا كانت بحيث يتحقق موتها من الخلاء الحيوان المريض اذا كان مأكول  
اللحم ان الاجنبي يضمن بخلاف البقار والراعي قال الفقيه ابو الليث الاجنبي يضمن كالبقار والراعي  
لان دلالة في الذبح واما في الغنم والبغل والحمار يضمن عندهم جميعاً من عصب القينة ذبح  
شاة لا يربى حيوتها لا يضمن استحسننا سواء كان اجنبياً او ارباعاً وفي فرس وبغل يفتى بضمان  
الاجنبي وانما يضمن قيمة فرس وحمار لا يربى حيوتها من القصور لو من رجل بشاة غيره وقد  
اشرفت على الهلاك فذبحها يكون ضامناً لانه غير مأمور بالحفظ وفي النوازل شاة لانسان  
سقطت وجفف عليها الموت فذبحها انسان يكلو تموت لا يضمن استحسننا لانه ما ذون دلالة  
من الخائبة اخلف المالك مع الراعي فقال الراعي ذبحتها وهي ميتة وقال المالك ذبحتها وهي  
حية فالقول للراعي وعن النوازل لو قال الراعي ذبحتها مريضة وقال صاحبها مالها

الراعي

مخرج الجاني

سائر الامور

الراعي

مرضى فالقول قول رب الشاة ويضمن الراعي لانه اقر بسبب الضمان من المشغل بقوله عن قوايد  
الحيط دفع اليه ثوباً ليحيطه قيصاً فخاطه قيصاً فاسدا وعلم به المالك وابسه ليس له تضيئه  
اذ ليس رضاء لوقال لا قطع حتى يصيب القدم واجعل كوخة اشبار وعرضه كذا فجاء به ناقصاً  
فلو كان قد راصب او غنم فليس شيء فان كان اكثر منه فلتضيئه من جامع الفضولين وفيه ايضاً  
من ضمان القصار وورني جامع راو در دكان نهاده وتلف شد لو ترك مثله في مثل ذلك عرفها  
لا يضمن والا ضمن انتهى لو قدر الخياط طول الثوب وعرضه فجاء به ناقصاً ان كان قد راصب  
وغنم فليس شيء وان كان اكثر منه يضمن من الخياط وفيها ايضاً من كتاب العصب دفع الى خياط كرايا  
ليحيطه له فخاطه قيصاً فافسده فعلم صاحب الثوب بالفساد وابسه ليس له ان يضمن انتهى  
رجل قال للخياط انظر الى هذا الثوب فان كفاه قيصاً فاقطعه وخطه يدرهم فقال الخياط  
نعم وقطعه ثم قال بعد ما قطع لا يكفيك ضمن الخياط قيمة الثوب لانه انما اذن له بشرط الكفاية  
ولو قال الخياط انظر ليكني قيصاً فقال الخياط يكفيك فقال لا قطع فقطعه فاذا هو لا يكفي لا يضمن  
الخياط شيئاً لانه اذن له بالقطع مطلقاً فان قال الخياط نعم فقال صاحب الثوب فاقطعه اذن نعم  
فقطعه كان ضامناً اذا كان لا يكفي لانه علق الاذن بالشرط من اجازة الخائبة رجل ارسل  
رسولاً الى قصار ليسترق منه ثياباً بالاربعة فلما جاء الرسول بالثياب الى المرسل كانت الثياب  
ثلاثة فقال الرسول دفع القصار الثياب الى ولم يعد على قال الفقيه ابو بكر البلخي يا ابا  
صاحب الثوب يا ايها يصدق قايماً صدقة برئ عن تلك المضمومة واما كذا به يحلف فان حلف  
برئ وان تكلمت منه ما ادعاه صاحب الثوب فان صدق صاحب الثوب القصار كان عليه القصار  
اجر الثوب الرابع وان كذب القصار فحلف فللقصار ان يحلف صاحب الثوب على ما ادعاه عليه من  
اجر الثوب الرابع فان حلف برئ من الخائبة لو بعث القصار بعد الغنم بالثوب على يد ابنه الصغير  
الى مالكه فملك في الطريق لا يضمن لو عاقب لم يمكن حفظه والا ضمن لو دخل تميز القصار الدهن  
في دكانه فاصاب ثوباً من ثياب القصار ضمن الاستاد لو ادخله بامر من جامع الفضولين  
الصباغ اذا خالف فصنع الاصفر وكان الاحمر ان شاء ضمن قيمة ثوباً بيض وان شاء اخذه و  
اعطاه ما زاد الصبغ فيه ولا اجر له ولو صبغ ردياً ان لم يكن فاحشا لا يضمن وان كان فاحشاً  
بحيث يقول اهل تلك الصنعة انه فاحش يضمن قيمة ثوباً بيض من القينة سئل صاحب المنع عن  
الاجر المشترك دفع العين في يد غيره صاحبها الى اخر ليدفعها الى صاحبها فهلك في يد المدفع  
اليه او ضاعت فهل يضمن الدافع لما اكها واجاب يضمن لان الاجر المشترك بعد اخذ العين يصير  
مودعاً وليس له ان يودع غيره كما في جامع الفضولين ومما يشهد بصحة ذلك ما في القينة دفع

الراعي

الراعي

الراعي

الراعي

الراعي

الراعي



إلى صباغ أبريما وقال إذا صبغته فادفعه إلى معتدي هذا فصبغه وأرسله بيد غيره إلى المعتد وضاع  
 من المعتد لاضمانه على أحد لانه لما وصل إلى المعتد خرج المرسل والرسول من الضمان انتهى ثم سئل  
 في هذه الصورة عن مالك العيز لواراد تضمنين المدفوع اليه فهل له ذلك وأجاب له ذلك بضم لان المدفوع  
 اليه قد علم ان العيز ليست ملكا لها فبها وبأخذها أيأها منه صار غاصبا لغاصب لا يرجع الثاني  
 بما نحن على الأول كما في جامع الفصولين أما إذا لم يظهر يعلم كون العيز ملكا لغير الدافع فله ان يرجع  
 بما نحن على دافعه لان الغرور كان في عقد يرجع نفقه الدافع كما في الفتاوى الزينية انتهى وقم فوبا  
 الصباغ ليصفه ضاع الثوب وقد علقه مع غيره من الثياب على خيشة مغرورة او جبل معدود وهل يضمن  
 اجاب شيخ الاسلام عطابن حمزة ان كان ذلك من خارج الدكان يضمن والآفة من مشتمل الاحكام دفع  
 سيفا إلى صيقل ليصقله باجر ودفع الجفن معه فسرقة الجفن لا يجيب عليه ضمانه وان كان اجير امشركا لانه  
 منفصل عن السيف فكان امانته في يده فاذا هلك في يده لا يتقصير منه لا يضمن وعن محمد بن ابي يضمن  
 من فصل الحياطة من الحايطة دفع مصحفا إلى رجل ليعمله غلافا ودفع سكيناً إلى رجل ليعمل بها  
 فضاع المصحف والسكين لا يضمن لانه استأجر ليعمله غلافا ونصا بالاي عمل في المصحف او السكين  
 فلا يكونان تبعاً للغلاف والنصاب فكان امانته في يده فلا يضمن بالهالك بل يتقصير منه دفع مصحفاً  
 إلى ورأق ليعمل فيه ودفع الغلاف معه فسرقة الغلاف لا يضمن لانه منفصل عن المصحف فكان امانته في يده  
 فاذا هلك بل يتقصير منه لا يضمن وعن محمد بن يضمن من فصل الحياطة من الحايطة دفع مصحفاً ليصقله  
 غلافا وسيفاً للقراب فضاع لا يضمن عند محمد وعند الامام كذلك الا ما هلك بفسده او قصر في  
 حفظه وعليه الفتوى من متفرقات البرزانية ثم عندهما ان يضمن اذا كان المتاع المستأجر عليه  
 محدثاً في العمل اما لو اعطاه مصحفاً ليعمله غلافا وسيفاً ليعمله جفتا او سكيناً ليعمل بها نصا بالاي  
 فضاع المصحف والسيف والسكين فانه لا يضمن اجماعاً لانه لم يستأجره على ايقاع العمل في ذلك وانما  
 استأجره على غيره من اجازة الجوهره في قوله الاجراء على صريح استأجر جاعاً ما يقطع سناً  
 قال صاحب السنن ما امرت بقطع هذا كان القول قوله ويضمن الضامع ارش السنن من الحايطة ولو  
 قطع ما امره وانقطع سن آخر متصل بهذا السن لا يضمن من الحايطة بيطا ربيع دابة بدائق معه  
 فنفتت وجمام جهم عبداً باذن مولاه فهلك فلا ضمان عليه كذا في المشتمل نقله عن الجامع الصغير  
 فصا دجاء اليه عبد فقال اقصده فقصده فصدأ معتاداً فمات به يضمن قيمة القنز و  
 يكون على عاقلة الفصا ولانه خطأ وكذا البصيص يوجب به على عاقلة الفصا من العضولين الكمال  
 اذا صاب الدواء فذهب ضوؤه لا يضمن كالحضآن الا اذا غلط فان قال رجلون انه ليس بهل  
 وهذا من غلط فعله وقال رجلون هو اهل لا يضمن فان كان في جانب الكمال واحد وفرجاً

— 250 —

فصل في التوبة  
والتوبة

مكتبة حنفية

منه منجى  
الكتاب

سید محمد حسن

مسئله

الحمد لله

اعراضا

آخر ثمان ضمن لو قال الرجل للكحال داو بشرط ان لا يذهب البصر فذهب البصر لا يضمن من الحجة  
سئل صاحب البحر الرائق عن الكفا لا اصاب في عين رجل فذهب بصره ما يضمن ارش العين  
فاجاب لا يضمن والله اعلم يدعي علم الطب ضمن بخطاؤه وزيادته فان اخطأ فقطع الذر  
في الختان ضمن كذا قطع السن ويصدق الا لم ياء ذنه في هذه السن من الفصول  
سئل صاحب المصنف عن ذمي جاهل يزعم انه طبيب من غير اشتغال بعلم الطب على احد من اهل  
العلم بالطب فهو متصرف في ابدان المسلمين بالجهد فهل يجوز ذلك وهل اذا مات احد من اهل  
بلد لم دينه ام لا واجاب لا يجوز للجاهل ان يتصرف في ابدان غيره معرفة واتقان لفن الطب  
ويجب حجه ومنعه من ذلك شرعا واذا سقى انسان دواء من ادوية فمات تحمله كذا اذا سقا  
توما ومات وهو على وجهين ان دفع اليه السم حتى اكله ولم يعلم به فمات لا قصاص فيه ولا  
دية لكن يجسر ويعذر ولو اوجره ايجابا تجب الدية على عاقلة وان دفع اليه في شربة  
فشراب ومات لا تجب الدية لانه شرب باختيار الا ان الدافع خدعه فلا يجزيه الا التعزير  
والاستعفار كما في الحائض والله اعلم ولو اطعم غيره سمما فمات فان كان تناول بنفسه فلا ضمان  
على الذي اطعمه لانه اكله باختيار لكنه يعذر ويجسر لانه اركب جناية ليس لها حد مقدر  
وهي العلل وان كان اوجره السم فعليه الدية عندنا وعند الشافعي عليه القصاص من جناية  
البرايع اذا عرفت السفينة فلو من ربح اصحابها او جيل او موج صدمها من غير مد الملاح  
وقطعه لا يضمن بالاتفاق وان بفعله يضمن سواء خالف بالانجا او بالعادة او لم يخالف لانه  
الجرح مشترك ولو دجلها الماء فافسد المتاع فلو بفعله ومعه ضمن بالاتفاق ولو دجله  
ان لم يمكن التجرن عنه لا يضمن اجماعا وان كان بسبب يمكن التجرن عنه لا يضمن عندنا حنفية  
وعندهما يضمن وهذا كله لو لم يكن رب المتاع او وكيله في السفينة فلو كان لا يضمن في  
جميع ما مر اذا لم يخالف بان لم يجاوز المعتاد لان محل العمل غير سلم اليه كذا في الفتاوى  
الصغرى ومضى عليه صاحب الفصولين وكذا اذا كان بالمر لا يمكن التجرن عنه فانه لا يضمن وذكر  
في البرزانية وفيها نقلا عن المتقي لو كانت السفينة كثيرة وصاحب المتاع او وكيله في احد  
فلا ضمان على الملاح فيما ذهب من السفينة التي فيها صاحب المتاع او وكيله ومضى ما سوي  
ذلك وعن ابنه يونس اذا كانت السفينة تنزل لمعا وتسير معا فلا ضمان على الملاح فيما هلك  
فانه من كسفية واحدة انتهى سئل صاحب البحر الرائق عن رب السفينة اذا وضع فيها امتعة  
الثامن وشاربها فطوى عليها الموت مع الرمح الشديد فقال ما اكل الا امتعة او ربط السفينة  
في البر حتى يذهب الرمح والموج فامتنع فاستمرس لها بها حتى عرفت هل يضمن الا امتعة

الطیباں کے

سقا و سادات  
دعوت و دعوت

ادخله في  
نظامه

المسألة  
في الشافعي



لأربابها وأجاب نعم يضمن والله أعلم قلت ينبغي أن يكون الجواب على التفصيل فإذا كان ذلك  
البر موصفاً صالحاً للربط والقرار فامتنع ولم يربطها يضمن وألا فلا لعدم قدرته عليه  
يؤيد ما قلت قول صاحب القينة ولو قال مالك الامتعة للملوك شد السفينة هنا فلم يشد  
أجرها حتى غرقت من الموت يضمن أن كانت تشد في هذه الحالة انتهى ما في القينة حل سفينة  
مربوطة في يوم ريح ان ثبتت بعد الحلاقل القليل ثم سارت وغرقت لا يضمن من جملتها مع  
المضويات وفي نوادر ابن رستم في رجل سار على دابة وجاء راكب من خلفه فصدمه فعطب  
الذي من خلفه لا ضمان على المتقدم وإن عطب المتقدم فالضمان على المتخلف وكذا هذا في سفينة  
من الناس ما ربح سفينة واقفة فوشط جئت أخرى فاصابت الواقعة ان انكسرت الواقعة  
فالضمان على صاحب الجارية فان انكسرت الجارية فلا ضمان على صاحب الواقعة من سائر الحكماء في  
نوع من كمال الكفاية إذا غرقت السفينة أو تكسرت من غير صنع ولا تعد من ربحها لا ضمان عليه  
ولا أجر له وإن كان يصنع ولم يكن صاحب المتاع معها ولا وكيله فالمالك يجزى أن شاء  
ضمنه قيمة المتاع في مكان التلف وإعطاه الأجر بحسبه وإن شاء في مكان الحبل ولا أجر له  
ذكره مشايخنا من المتأخرين عن رجل استأجر سفينة من آخر لحمل غلال معلوم إلى  
محل معلوم بأجرة معلومة فوضع الغلال بها وسارت إلى المكان وصلت إلى المكان  
فأصابها ريح شديدة فغرقت وغرق ما فيها من الغلال هل على صاحب السفينة ضماناً فيما غرق  
من الغلال لا ضمان عليه ولم المطالبة بقسط الأجرة وأجاب لا ضمان عليه في ذلك ولا المطالبة  
بقسطها كذا في فتاوى قاضي الهادي وسئل سراج الدين قاضي الهادي عن شخص عاقده صاحب  
السفينة أن يحمل الغلة في سفينة إلى بلد كذا فاضاقت السفينة وحصل لها عائق في الطريق منعها  
من الوصول إلى البلد كذا فهل يستحق شيئا من الأجرة وإذا قوى الريح عليها فنجت وزيت البلد  
فهل يلزم بالرجوع وأجاب يستحق الأجرة بقدر ما حمل من المسافة إن تعذر الذهاب بها  
إلى البلد المتعاقدها وألا فلم يصاحبها بالذهاب إلى البلد وأما إذا قوى الريح على  
السفينة ونجا وزيت المالك استأجر عليه وامتنع من الرجوع فإنه يجزى على الرجوع بنفسه  
أو بأجره فإذا امتنع وكان المالك الذي سافرت السفينة في الطريق إلى المكان المتأجر إليه  
يستحق من الأجر قدر ما وقع العقد عليه وينقص أجر الرجوع من ذلك المكان إلى المكان العقد  
وإن سارت السفينة من غير طريق المتأجر إليه لا يستحق شيئا من الأجرة والله تعالى أعلم استأجر  
سفينة معينة ليحمل عليها متعة هذه فادخل الملوحة فيها امتعة أخرى بغير رضا المتأجر  
وهو تطبق ذلك وغرقت والمتأجر معها لا يضمن الملوحة ملوحة سفينة من امتعة الناس ولو

القول بغيره

القول بغيره

في الأجرة في السفينة  
والسائر في الأجرة  
وهو الجواب

من سفينة  
في الأجرة في السفينة  
وهو الجواب

شدّها

شدّها في شط بلو فظهر فيها ثقب وامتلأت ماء وغرقت وهلكت الامتعة لا يضمن أن  
كانت ترك هذه عادة من القينة اشترت سفينة على الغرق فالق يضمن حنطة غرقه في  
الماء حتى خفت ضمن قيمتها في تلك الحالة هذه من عصب القينة إذا خيف الغرق فالتقوا  
على القاء بعض الامتعة فالتقوا فالغرم بعد الرأس لأنها لحفظ النفس من قسمة  
الاشياء فالغرق الثاني نقله عن فتاوى قاضي الهادي وفي كماله البزاية رجل في  
سفينة معهما متاع نقلت السفينة فقال أحدهما لصاحبه لو متاعك علي أن يكون متاع  
بيني وبينك نصافاً قال نعم هذه فاسد وضمن للمالك المتاع نصف قيمة متاعه من سائر  
الحكام سفينة حملت عليها احمال فاستقرت السفينة على بعض الجزير فرفع رجل بعض الاحمال  
لنصف السفينة فجاء انسان وذهب بالاحمال فعلى الذي اخرج الضمان ان لم يخف الغرق لانه  
صار راضيا وان خيف الغرق فان ذهب به انسان قبل ان ياء من غرقها لا يضمن وان ذهب  
بها بعد ما امن غرقها يضمن من عصب حراثة الفتاوى استأجر نجارا ليهدم جداره وهو  
على الطريق فاخذ في هدمه فسقط منه شيء على رجل فمات يضمن النجار هذه في العصب من القينة  
قال التليزي في تسوية عمل خذ العواد فاخذه والاستاد حرك الحنطة الموزونة فسقط السقف و  
فزع إلى الخارج وهلك التليزي يضمن الاستاد ان كان ذلك بفعله ولم يقدر على الانتظام والغرض  
وكذا لو رفعوا سفينة لاصلاحها فقالوا للتليزي ضع العواد تحتها وحركها فسقطت عليه فيضمون  
هذه في الجانيات منها لو استأجر رب الدار فعلة لا خراج الجناح او الظلة فوقع فقتل انسانا  
قبل ان يفرغ من العمل فالضمان عليهم وان سقط بعد فراغهم فالضمان على الأمر استأجرنا ولو  
امر بالبنا في وسط الطريق فالضمان على الاجير لفساد الامر والقاء التراب واتخاذ الطين  
في الطريق بمنزلة القاء الحجر والحنطة من الهديّة رجل استأجر أربعة رهط يحفروا له بئرا  
فوقعت عليهم من حفريهم ومات أحدهم كان على كل واحد من الثلاثة الباقي ربع الدية و  
يسقط ربعها لأن البئر وقع بفعلهم وكانوا مبشرين والميت باشر ايضاً فتوزع الدية عليهم  
اربعا فسقط ربعها ونجى ثلثة ارباعها من جانيات الخائبة قال ابو يوسف في حديث عبد  
بن سعيد بن سعيد المغيري عن جده قال كان اهل الجاهلية اذا عطب الرجل في قلبه جعلوا القلب  
عقلة واذا قتل دابة جعلوها عقلة واذا قتل معده جعلوه عقلة فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ذلك فقال الجاهلية جبار والمعدن جبار والبئر جبار من حراج ابو يوسف في الجراء الاول في باب  
قيمة العتائم والجبار الهدور وفي الحديث المعز جبار اي اذا انها رعى من يعمل فيه فمكلم يؤا  
به متأجره نقل من الجوهر قلت لان المتأجر لا يفعل في المعز جبار وما اذا وقع بفعله فاعل كما

القول بغيره

القول بغيره

في ضمان النجار

في ضمان النجار

في ضمان النجار

خذ



تقدم من الحايه طمان خرج من الطاحونه لينظر الى الماء فترقت الحنطة ان ترك البا بمقتضى حيا  
وبعد من الطاحونه يضمن هذه في الوديعه من الحايه لم يسلم الطمان الدقيق بعد الطحن مع القدر  
فرق منه يضمن ولكن يوم بلحونه ثانيا قال الطمان او الحنطه او الحنطه عدا عمله واجمعه فلم  
يجئ به عدا حتى هلك يضمن ان امكنه تسليمه والا فله من القيمة **تذنب** حرق حصايد ارض  
وهي جمع حصيد وحصيد وهي الزرع المحشو والمزاد بها ههنا ما بقي من اصول القصب المحصود  
في الارض استجارها واستعارها فاحرق ما في ارض غيره لم يضمن لان هذا سبب وليس مباشرة  
فلا يكون متعديا كما قال في ملكه ان لم تضرب الريح قال شمس الأئمة عدم الضمان اذا كانت  
الريح ساكنة ثم تغيرت اما اذا كانت مضطربة فيضمن لان موقد النار يعلم انها لا تستقر في ارضه  
فيكون مباشرة وضع حجره في الطريق فاحرق شيا ضمن لانه متعديا بالوضع ولو دفع الريح الى شئ  
فاحرقه لا يضمن لان الريح سبقت فعله كذا في النهاية سقى ارضه سقيا لا تخفى تلك الارض ذلك السقي  
فتعدى الماء الى جاره ضمن لانه مباشر مسبب من الدرع وسأل شمس عن كتاب الاجارة **كتاب العارة**  
العارية امانة ان هلك من غير تعد لم يضمن المستعير عند خلافه للشافعي وبطل الخلف ان هلك في  
غير حالة الانتفاع اما لو هلك في حالة الانتفاع بالانتفاع لم يضمن بالاجماع ذكره والمخالفون  
واشراط الضمان على المستعير باطل هذه في الكفالة من الهداية وقيل اذا شرط الضمان على المستعير نصير  
مضمونه عند ذلك رواية ذكره الزيلعي من الاشياء وفي المتن اذا قال العير اعرفني ثوبك فان ضاع  
فانا ضامن له فلو ضامن عليه وهذا الشرط باطل وكذا الحكم في سائر الاما تان نحو الوديع وغيرها  
انتهى كذا في البرازية رجل استعار حمارا من الرستاق الى البلد فلما اتي البلد لم يتفق له الرجوع  
الى الرستاق فوضع الحمار في يد رجل ليذهب به الى الرستاق ويسلم الى صاحبه فهلك الحمار في الطريق  
قالوا ان كان يشترط في الاعارة للمستعير بنفسه كان ضامنا بالرفع العير وان استعأ مطلقا  
لا يكون ضامنا لان في الاعارة المطلقة للمستعير ان يعير غيره سواء كانت الاعارة فيما يتقار والناس في  
الانتفاع كالركوب والبسول لم يتقار كسكنى الدار والحمل وهذا على قول من يقول ان المستعير لا يمكن  
الايداع ولو قال المعير لا دفع العير كان ضامنا على كل حال اذا دفع العير من عارية الحايه الوديعه  
لا تودع ولا تعار ولا توجر ولا ترهن والمتاجر يوجر ولا يعار ولا يرهن والعارية تعار  
ولا توجر قبل بودع المتاجر اذ تعير اعارة تعلم وهي اقوى من الايداع وقيل لان الامين لا يسلمها  
الى غير عياله وانما جازت الاعارة لانه المعير للموجر لا لطلاق ولا انتفاع وهو معدوم في  
الايداع فان قيل اذا عار فداودع قلنا ضمنى لا قصدى من الاشياء في كتاب الاما تان من العن  
الثاني واما الايداع فقد اختلف المشايخ فيه قال الامام الفضلي والفيهي بواليت يمكن وهو

المستعير

وضع حجره في الطريق

العارية امانة

اشراط الضمان على المستعير

الاشياء

في الايداع

اختار

المستعير

اختار مشايخ العراق واليه مال الاجل من هان الدين وقال بعضهم لا يمكن قال الامام ظهير الدين  
وجدت الرواية منصوصة ان المستعير لا يمكن الايداع وهذا لا خلاف بينهم فيما يمكن الاعارة  
اما فيما لا يمكن لا يمكن الايداع من العناوي الصغرى ثم العارية قد تكون مطلقة وقد تكون مقيدة  
فالملقة ان يستعير شيئا ولم يبين ان يستعمل بنفسه او بغيره او لم يبين كيفية الاستعمال وحكمها ان  
يترك منزلة الملك وكل ما ينتفع به المالك ينتفع به المستعير من الركوب والحمل وله ان يركب غيره  
ولكن يحل بقدر المعتاد ولا زيادة عليه فيكون انثلافا واما اذا بين ان يستعمل بنفسه فهذا على  
وجهين ان كان تمام انتفاعه في الاستعمال كالركوب والبسول فانه يختص به ولا يجوز له ان يركب غيره  
وان لم يركب غيره وان كان شيئا مما لا يتقار كسكنى الدار فلا يجوز له ان يعير غيره وكذا اذا سقى وقتا او كذا  
فما وزع عن ذلك المكان او زاد على الوقت يضمن لان التخصيص مفيد من عارية تحته الضمان  
تلفت العارية في يد المستعير ولو كان العقد مطلقا يبرأ سواء تلفت في الاستعمال او غيره ولو  
موقتا فلو تلفت في المدة يبرأ ولو بعد مضيتها ضمن اذا مسكها بعد المضي بل اذا في ضمار  
عاصبا من جامع الفصولين فانها مسكها بعد الوقت ضمن وان لم ينتفع بها وهو الصحيح لانه  
امسك ما لا غير لنفسه بغير اذن صاحبه من الوجوه ولو كانت العارية موقوفة فامسكها بعد الوقت  
مع احكام الوضوء وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار سواء كان الوقت نصيا او دلاله حتى  
انما استعار قدوما ليكرس خطبا فمكس ضمن ولو لم يوقت وقالوا احل بريا ما يبرأ لانه  
من الفصولين لو كانت العارية مقيدة في الوقت بطلت في غيره بخلاف عارية عارية  
مطلقة الا في حق الوقت حتى لو لم يبرأ منها بعد مضي الوقت مع الامكان ضمن اذا هلك سواء  
استعملها بعد الوقت او لا ولو كانت مقيدة في المكان فحكمها حكم المطلقة الا من حيث المكان حتى  
لو جاز وان ذلك المكان يضمن وكذا لو جاز في المكان يضمن وان كان هذا المكان اقر به اليه  
المكان المأذون وكذا لو امسك المداينة في الموضع الذي استعملها ولم يذهب بها الى الموضع الذي  
استعارها اليه ضمن وكذا في الاجارة ولو كانت العارية مقيدة في الحمل بطلت في غيره فحكمها حكم المطلقة  
الا في الحمل بخلافه بغير اذن على ان يحملها عشرة مخاضات حنطة تحمل عليها آجر او وحيد او مطلق وان الحنطة  
يضمن من هان الحنطة كذا استعاره لثا الى الحيرة فجاءه زاله العارية فيه ثم ردها الى الحيرة ففقدت فهو  
ضامن من اجازة الهداية وكل فعل هو سبب الضمان لو ادعى المستعير انه فعله باذن المعير وكذا يضمن  
المستعير الا ان يبرهن على الاية من جامع الفصولين او اذ اختلف المعير والمستعير في الانتفاع بالاعارة  
فا دعى المعير لثا عام مقيدة بفعل مخصوص فمن من مخصوص فا دعى المستعير لطلاق فالقول قول  
المعير في التقيد لان القول قوله فاصل الاعارة فكذلك في ضعفه ان قنار من الهداية اخر

في الايداع



استعمل المولى  
على ايام الكفاة

اختلف المعير والمستعير في الايام او في مكان او في ما يحل على الدابة فالقول قول رب الدابة لانه  
هو المالك يستفاد الاذن منه من جميع الفصول رجل قال لاجرا عرتني وابتك ففقت وقا  
الاخر غصبتها لا يضمن ان لم يكن ركبها لانه لم يقرب بغيره لانه لم يذكر فعل نفسه ولو قال ركبها  
يضمن لانه اقرب بغيره ولو قال اجرتها فالقول قول الراكب مع يمينه لانه انفق على ان يكون  
كان باذنه وهو يدعي عليه الاجر وهو ينكر وهو بخلاف العين اذا هلكت في يد رجل وقال غصبتها  
لي وقال المالك بعثتها منك يكدن ضامنا لان العين مال متقوم فلا يسقط حق المالك عن  
ماله لانه لا يسقطه اما المتفعة انما تدخل حكم المالك بحكم الاجارة والراكب يكدن يضمن  
شيئا من عارية الخلة واذا هلك العين المستعارة في يد المستعير يضمن المستعير لا يرجع على المعير  
القبض كان لنفسه من كماله الاشارة لو هلك المستعير بعد الاستعمال فجاء رجل وادعى ان كان  
له وابنته بالحنة فان شاء المستحق ضمن المستعير ثم هو لا يرجع على المعير لانه ضمن بفعل نفسه وان  
ضمن المعير فلا يرجع على المستعير لانه يملكه بالضمان فقد عار ملكه نفسه وفي الاجارة اذا ضمن  
المستأجر فالمستأجر يرجع على الاجر واعطاء الاجر الى الموضع الذي بقعت لانه ضمن السلامة  
باشتراط البدل بخلاف المعير لانه متبرع والوديعة كالاجارة من عارية الخلة الثالثة ان يكون  
لم عقد يرجع نفعه الى الدافع كالوديعة والاجارة حتى لو هلكت الوديعة والعين المستأجرة  
ثم استحققت ضمن المودع والمستأجر فانها يرجع على الدافع بما ضمنه وكذا من كان يملكها  
وفي العارية والهبة لا رجوع لان القبض كان لنفسه وتامة في الثانية من الاشياء اذا  
طلب المعير العارية فلم يرد لها عليه حتى هلك يضمن ولو قال دعها عندي فتركها فهلك يضمن  
ولو طلب العارية وقال المستعير نعم ارفع وفرط حتى مضى شهر ثم سرق ان كان عاريا من  
الرد وقت الطلب يضمن وان كان قادرا فان اظهر المعير السخط والكرامة فلا مالساك او  
سكت يضمن وكذا اذا لم يظهر السخط والرضا لانه الرضا لا يثبت بالشك وان صرح بالرضا  
بان قال لا بأس يضمن وان لم يطلب وهو لم يرد حتى ضاع اذا كانت العارية مطلقة لا  
يضمن وان كان موقوفة ففي الوقت ولم يرد يضمن وكذا اذا كانت موقوفة بنفسه بالاستعارة  
قد ومالك المطلب فكله ولم يرد حتى ضاع ضمن من عارية الخلة ولو استعار دابة فردها  
مع عبده او اجيره لا يضمن والمردب لا يجبر ان يكون مساهمة او شاحنة لانها امانة فله ان  
يحفظها بغير من في عياله كما في الوديعة بخلاف الاجير مائة لا يفسد في عياله وكذا اذا  
ردها مع عبدها او اجيره لان المالك يرضى به الا يرضى ان يرد لها اليه فهو يرد لها الى  
عبده وقيل هذا في العبد الذي يقوم على الدواب وقيل فيه وفي غيره وهو الاصح وان

ردها

استعمل المولى  
على ايام الكفاة

ردها مع اجنبي ضمن من عارية الهدية دفع المستعار الى قن المعير فلف فلو كان عقد جوهرا  
او شيئا نفيسا ضمن المستعير بالدفع الى قن المعير من الفصول لورة العارية الى احد من فعيما  
المعير فضا عن لا يضمن الا اذا كانت شيئا نفيسا كالجوهر فرة ها الى هؤلاء يضمن من الجوهرا  
لورة العارية مع ابنه او عبده يبرأ عن الضمان كما ذكرنا في الوديعة وكذا لورد ها الى  
عبد المعير واجيره او من في عياله يبرأ عن الضمان ولو كانت العارية عقد جوهرا و  
شيئا نفيسا فرفع الى عبد المعير او الى اجيره يضمن من عارية الخلة لوجاء خادم المعير فرفع  
اليه المستعير ثم انكر المعير لا يضمن الرد على خادم المعير كونه على المعير من جميع الفصول  
استعار دابة فسكت المالك قال ضمن لائمة الاعارة لا تثبت بالسكوت من آخر كتاب عارية  
البرارية لو وضع المستعار بين يديه ونام لا يضمن لان هذا حفظ عادة لكن هذا اذا نام  
جائلا لا مضطجعا من منزل الهدية وفي الفصول لو نام مضطجعا ضمن في الحضر لا في السفر ان  
رجل طلب من رجل ثوبا عارية فقال المعير عطيتك غدا فجاء المستعير في الغد واخذه بغير إذن  
صاحبه ومات في يده ضمن ولوردة مات عنده لا يضمن من الخلة وفي الثانية قال ابراهيم  
يوسف فيمن استعار من آخر ثوبا غدا فاجابه بنعم فجاء المستعير غدا ولم يجد ما جاب الثوب  
فاخذ الثوب من بيته واستعمل فعهلك يكدن ضامنا والفرق بينها وبين المسئلة السابقة ان  
هنا اخذ الثوب من بيته غدا وكان صاحب الثوب اجابه بنعم غدا ونعم قال صاحب الثوب عطيتك  
غدا ووعده الاعطاء وما اعاره اذا كان الرجل على دابة باعارة فنزل عنها في السكة ودخل  
المسجد ليصلي فحضر عنها فهلك ضوضا من سواء ربتها ولم يربطها لانه لما غيبها عن بصره فقد  
ضيقها حتى لو تصور انه اذا دخل المسجد لا تغيب عن بصره لا يجيب الضمان عليه وعليه الفتوى  
مشملة الهدية قال في الفصولين فعلى هذا الود خربته وتركها في السكة وربطها ولم يربط اذ  
غيبها عن بصره فلو تصور انه اذا دخل البيت لا تغيب عن بصره لا يضمن وبه يعني انتهى لورتل عن  
الدابة ودخل المسجد وتركها في السكة يضمن اذا هلكت وقيل لو ربطها ثم دخل لا يضمن والاصح  
انه يضمن ذكره الامام الرضي في نسخة من عارية الخلة استعار فرسا حاملا ليركبها الى موضع  
كذا فركبها فاراد فمعاخر فاسقطت جنينا فلو ضامن على المستعير للجنين ولكن اذا انقضت  
الام بسبب ذلك فعليه نصف النقصان وهذا اذا كان الغرض بحال يمكن ان يركبه ثانيا فاما  
اذا كان لا يمكن فهو المثلوف فيضمن المستعير جميع النقصان والاستعارة دابة وفي ربتها ولدفن  
من غير صنعة واسقطت الولد لا يضمن المستعير ولو لم يجرها بالبحام او فقا عينها يضمن استعار  
ثورا يساو وخمسين يستعمل فقره مع ثور يساو مائة ففعل الثور والمستعار ان كان

لقت

بالارواق  
استعملت



الناس يفعلونه مثل ذلك لا يضمن ولا يضمن اذا ربط الحمار المستعار بجمل فاختلق لا يضمن استعارة  
 دابة الى موضع فسلط طريقا ليس بسلوك ضمن ان عطبت ولو عتق طريقا فسلط طريقا آخر ان  
 كانا سواء لا يضمن وان كانا بعدا وغير مسلوكة ضمن وكذا اذا كانا متغايرين في الامن هذه  
 من البراءة استعار دابة وبعث غلاما الى المعير ليا في بها اليه فاخذ هذا الغلام من المعير  
 ليا في بها الى مولا ففعل الغلام مع الدابة قبل ان ياء في بها اليه فهلك من على يمين المعير و  
 يكون في وقته يباع في الحال من متعلقات الهدية استعار دابة ليحمل عليها برة فبعثها مع وكيله  
 ليحمل البر عليها فحمل الوكيل برة نفسه لم يضمن من الصغر والعصولية وهذا عجيب اذا ترك  
 المستعار في السرى يرضى ان كانت العادة هكذا لا يضمن وان لم تعلم وكانت العادة مشتركة  
 يضمن من عارية الخلة لو ترك المستعير الثور في المزرعة فهلك لوعلم ان المعير يرضى بكونه في المزرعة  
 وحده كعادة اهل بعض الرساتيق لم يضمن ولو لم يعلم وكانت العادة مشتركة ضمن من  
 جامع الفصولين استعار برة واستعملها ثم تركها في السرى للرجع فضاع ان علم ان صاحبها  
 يرضى بكون البقرة في السرى وحده لا يضمن وان لم يعلم ذلك يضمن من الخاتبة ذكر في العدة ان  
 كان بقرا للمالك في يد الاكار فبعثه الى السرى فضاع لا يضمن هو ولا الراعي والبقرة المستعار و  
 المتأجر على هذا وقد اضطربت روايات المتأخر في هذه المسئلة فيفتي بهذا لان الموضع يحفظ  
 المودعة كما يحفظ مال نفسه وهو يحفظ بقر نفسه بالبعث الى السرى فكذلك بقرة المودعة ولو ترك  
 البقر يرضى وضاع اخلف المتأخر فيه ويفتي بان لا يضمن من الفصول العادة رجل استعار  
 حمارا الى الطاحونة فادخله المربط الذي يكون فيه وجعل على الباب خنثيا كذا يخرجه الحمار في  
 الحمار لا يضمن لان ذلك حفظ عاده وليس بتضييع من الخاتبة استعار دابة وعين جهة الانقاع  
 ثم خالف فهو على ثلاثة اوجه ان يخالف في المعنى مع اتحاد الجنس ويخالف في الجنس ويخالف  
 في القدر اما الاول وهو المخالفة في المعنى بان استعار دابة ليحمل عليها عشرة مخاييم من هذا  
 البقر فحمل عليها عشرة مخاييم من برة اخرى لم يضمن وكذا لو استعارها ليحمل عليها من برة وحمل  
 عليها من برة اخرى لان مثل هذا التقييد غير مفيد واما الثاني وهو المخالفة في الجنس بان  
 استعار دابة ليحمل عليها عشرة افقزة برة فحمل عشرة افقزة شعير يضمن قيا سا اذ خالف في  
 الجنس الاستحسان لان اخف فخالف الى خير حتى لو سمي مقدارا من البر وانما فعل عليها مثل  
 ذلك اللون من الشعير فانما خذ من ظهر الدابة اكثر مما ياء خذ البر وكذا لو استعارها  
 ليحمل عليها برة فحمل حطبا او قطن او تبنابذ لكونه ضمن لما مر وكذا لو حمل حديدا او آجرا  
 او حجارة بوزن البر ضمن لانه مما يدق ظهرها فيكون اضر واما الثالث وهو المخالفة في

هذا عجيب

الشيخ مرغى الزواب

استعار دابة فخر  
حده لا يضمن  
فمثل هذه الرواية

الخاتبة المخرج

القدر بان استعارها ليحمل عليها عشرة مخاييم برة فحمل خمسة عشر مخيما فلو علم انها لا تطيق  
 حمل هذا القدر ضمن كارجيتها للوتلو عليها ولو علم انها تطيق ضمن ثلثها ثوبا ليعا للضمان  
 على قدر ما اذن وغيره من الفصول كذا في المتع استأجر ثورا ليكر بارضه وعين الارض و  
 كبر بارضه اخرى فعطب الثور يضمن لان الاراضى تختلف في الكرب بسهولة وصعوبة وكذا  
 لو امسك الثور في بيته ولم يكرب حتى عطب لعدم الرضاء من المالك بالامساك من الصغر  
 ومثل الهدية استعار دابة الى موضع كذا فله ان يذهب ويحجي عليها فان لم يتم موضعا لير  
 ان يخرج بها من الموضع المشتمل ثم لو خرج بها عن الموضع استعمالها او لم يستعملها لانهما مجرد  
 الخروج نصير عرضة للتلف فيكون ان خرجا تضييعا معنى من جامع الفصولين وفيه يضمن لو  
 امسكها في بيته ولم يذهب الى المسمى ضمن والمكت المعتاد عفو وهذا بخلاف ما لو استعارها مطلقا  
 المستعير لو خالف ثم وافق وردها الى من في عيال المستعير ينبغي ان لا يبرأ على ما عليه الفتوى لانه  
 لا يبرأ بالعود الى الوفاق ما لم يسلمها الى مالكها وفيه يضمن المستعير والمتأجر لو خالف ثم وافق  
 وردها الى من في عيال المستعير ينبغي ان لا يبرأ وعليه الفتوى من الفصل الثالث والثلاثين لوردة  
 الثوب المستعار فلم يجد المعير ولا من في عياله فامسكه الى الليل وهلك لا يضمن ولو وجد  
 في عياله ولم يرده يضمن من القينة استعار كتابا فضاع ثم جاء صاحب الكتاب يطلبه بالرد  
 فلم يجبه بالضياع وودعه للرد ثم جاز به بالضياع قال بعضهم ان لم يكن يأسا من وجوده  
 لا ضمان عليه وان كان يأسا من وجوده يكون ضامنا وفي الكتاب قال يكون ضامنا ولا تقبل  
 دعوى الضياع منه لانه منافق من الخاتبة قال في البراءة وبه يفتي اذا وجد العارية او  
 المودعة وهي مما يجوز ان يكونها يضمن وان لم يحولها بخلاف ما اذا ركب دابة غيره ولم  
 يحولها عن موضعها حتى عقرا آخر فالضمان على الذي عقرها دون الذي ركبها من عارية  
 المتأجر سئل ابن نجيم عن استعار من آخر شيئا فطالبه به فادعى الرد عليه هل يقبل قوله فاجاب  
 يصدق في الرد بيمينه كل امين ادعى ايصا لا امانة المستعير قبل قوله كالمودع اذا ادعى  
 الرد والوكيل وتفصيلها في ودعة الاشياء برهن المستعير على ردها والمعير على هلاكها ما  
 بالتقدم فيمنه المعير والى من البراءة ان كل من كان المال في يده امانة فادعى الرد على صاحبه  
 او الهالك فالقول قوله واليمين بينة من جميع القضاة استعار عينا ليرهنه ولم يتم ما بين  
 به فلان يرهن بآتي قدر وبآتي نفع شاء فلو هلك المستعار في يد المرتها ضمن المستعير قدر ما  
 يسقط به عن المستعير من الدين وكذا لو دخل عيب فسقط بعض الدين يضمن المراهن للمعير قدر ذلك  
 ولو ان المراهن عجز عن فكالك الرهن فقص المعير من المراهن كان للمعير ان يرجع على المستعير

مبيح

استعار كتابا  
فخر به الضمان  
وودعه الرد

كل من كان  
المال في يده  
امانة



بقدر ما سقط عن الدين عند الهلاك ولا يرجع بالكثر من ذلك حتى لو كانت قيمة الرهن الفاء ورهنة  
بالعين باذن المير وافتك المالك بالقدوم لا يرجع على الرهن بالكثر من الف وليس للمستعير ان يستف  
بالرهن ولا ان يستعمل قبل الرد ولا بعد الفكاك فان فعل ضمن من الحايبة وان سمي المعير قد راو حيا  
فخاط المستعير فله ان يقر بما سمي او اكثر او بصنف آخر لا يجوز ويصير ضمانا من الهداية وكذا لو  
استعار ليرهنه عند فدان فله عند غيره او استعار ليرهنه بالكدوة فله عند غيره بالبصرة لا يجوز  
ويصير ضمانا والمستعير ان يأخذه من المير من الحايبة للمعير ان يطالب المستعير بخلاف الرهن ويجب  
به الا ان يفك الرهن وله ان يدفع الدين الى المير من وياخذ الرهن ويرجع بما دفعه على المستعير  
وان لم يحل الاجل وما استحق الدين من فتاوى قارى الهداية ولو كان الاداء بغير من المستعير  
المعير مضطرا لاداء لانه يخاف تلف ماله في يد المير من ولا يتمكن من تحصيل العين عند الاداء  
الدين من المير والمستعير ان يرجع لان الاعارة ليست بلا زمة وكذا الرجوع قبل وقت عينه لانه  
فيه خلف الوعد من عارية الدر كذا في عارية المير المعير الرهن اذا دعى الدين يجبر المير على قبول  
لحاجة الاستخلاص عنه وان لم يكن الدين له من الهداية في كتاب المكاتب سئل صاحب المير عن شخص  
استعار شيئا ليرهنه فله ان يجله لاجل هل يجبر المعير على فك الرهن ام يجبر المستعير هل المير يبيع  
الرهن واجبا لا يجبر المعير على قضاء الدين ولا على بيع الرهن وانما يجبر المستعير على خلاص الرهن وليس  
لمير يبيع الرهن الا برضا مالكة وانما يجبره ان يتوفى دينه واداعلم ولو هلك المستعير عند  
المستعير قبل ان يرهنه او بعد ما افتك فله ضمان عليه من الهداية ولو اختلفا في الهلاك والنقصان  
فقال المالك هلك عند المير وقال المستعير هلك قبل ان يرهنه او بعد ما افتك كان القول  
قول المستعير مع يمينه من الحايبة وان اختلفا في قدر ما امره بالرهن به فالقول للمعير لان القول  
قوله وانما راضى فكذا في انكار وصقة ولو رهنه المستعير بدين موعود وهو ان يرهنه ليقضه  
كذا فله في يد المير قبل الاقراض والمسمى والقيمة سواء يضمن المير من قدر الموعود المسمى للرهن  
ويرجع المعير على الراهن بثلث من الهداية ولو هلك المستعير في يد المير بعد قضاء دينه يرد ما  
قبض على الرهن ويدفع الرهن ذلك المقدار على المعير من فتاوى الرجوع وفيه استعار قلاوة ذهب  
فقد صبيبا ضربت فان كان المعير يضبط حفظ ما عليه لا يضمن والا يضمن انتهى استعار عجلوا او  
فسطاطا وهو في المير فله فيه فله عن ابيه يوسف لا يكون ضمانا وان استعار ثوبا او  
عاما او سيفا فله فيه كان ضمانا استعار ثوبا ليسطه فوقع عليه من يده شيء او عثر فوقع  
عليه شيء من يده او عثر فوقع عليه فخرق لا يكون ضمانا من عارية الحايبة استعار حمارا فخرج  
في العمل لا يضمن فكذا الثوب اذا خرق من اللبس من عارية جامع الفتاوى واجرة ردة العارية

بما لا يضمن

من كذا الرهن

افتك المير

بالمستعير

والوديعة والعين المشاعة والمقصود والرهن على المستعير والمودع والموجر والغاصب  
المير من لان المنفعة حصلت لهم من كتاب العارية من الدر رجل قال لا اخذت منك  
هذا الثوب عارية وقال لا اخذت مني شيئا فالقول قول لا اخذ وهذا المير يملكه اذ البسه  
وهلك يضمن من الحايبة في كتاب الاقراض الرقيق لو ادع شيا وغاب فليس للمودع اخذ المير ان  
يسر العارية من شيا الا في مسائل لو استعاره لارضاع ولله وصار لا يأخذ الا ثوبها له  
الرجوع الا استراد فلا جرم المثل الى الطعام ولو رجع في غير العارية قبل المدة في مكان لا يمكن الشراء  
اي لا يقدر على الشراء والكر فلا جرم المثل وهما في الحايبة وفيما اذا استعار ارضا للزراعة ونزعها  
لم تؤخذ منه حتى يخصص ولو لم يوقت وترك باجر المثل من عارية الاشياء في الف النائة وعلم  
ان كل من يكون العين في يده امانة كالودع والمستعير والمضارب والمستضع والتاجر والوصي  
الا ب في مال ولله الصغير والوكيل والرسول والمتولي والقيم والدلال والسمسار والبيع والعد  
والمفلس واخذ الابن والكثير مطلقا والحاج عن الغير والاجير الخاص والاجير المشترك خلا فالحا  
والمساوم اذا لم يكن الثمن سمي بينهما او ادعى في العين الى صاحبها او ادعى الموت او الهلاك  
تعد بصدقه مع يمينه بالاتفاق لان كل واحد منهم امين والقول قوله مع يمينه اذا لم تكن بينه وبينه  
او الموت او الهلاك بغير يمينه اذا كان له بينة على ما ادعاه فلو عين عليه وانما طلبت البينة لدفع  
اليمين عنه من الدلالة والحايبة والقيمة قلت هذا على اطلاقه مشكلا في جامع العصولين  
ومشكلا في الهداية بغير يمين من الاجير المشترك لو ادعى الموت او الهلاك فمن جعل العين في  
يده امانة قال بعدم الطمان وقيل قوله كالا مام الا عظم كالمودع ومن قال بالضم عليه  
كصاحبه لم يضر فاه الا يمينه انهم والدلال اجير مشترك كما مر به في العصولين ومشكلا  
الهداية وكذا البيع والسمسار فله ان يضمن عند الفتوى والبينة تدفع الضمان عند ما لا يمكن  
التحري عنه فقط انتهى **كتاب الوديعة** الا بداع تسليط الغير على حفظ ماله والوديعة  
ما يتركه المير للامين وهو امانة في يد المودع اذا هلك لم يضمنها من الهداية الوديعة امانة الا  
اذا كانت باجر فمضمونة ذكره الرقيق من الاشياء واشترط الطمان على المودع باطل هذه والكفاية  
من الهداية في الوديعة تارة تقع بالايجاب والقول كقولنا او عثر وكذا في الوديعة تارة تقع دلا  
فلو جاء رجل بثوب الى رجل ووضعه بين يديه وقال هذا ووديعة عثر وكذا في الوديعة تارة تقع دلا  
مؤدقا فلو ذهب صاحب الثوب ثم ذهب الآخر وترك الثوب ثم وضعه صاحب الثوب كان ضمانا لان هذا  
قول من الوديعة وكذا لو وضع صاحب الثوب ثوبا بين يديه ولم يقل شيئا فله ان يضمنه بها  
كان ضمانا ايضا لان هذا بداع عرفا ولو قال الجاهل لا قبل الوديعة فوضع بين يديه وذهب فوضع

بما لا يضمن

بما لا يضمن

بما لا يضمن

بما لا يضمن

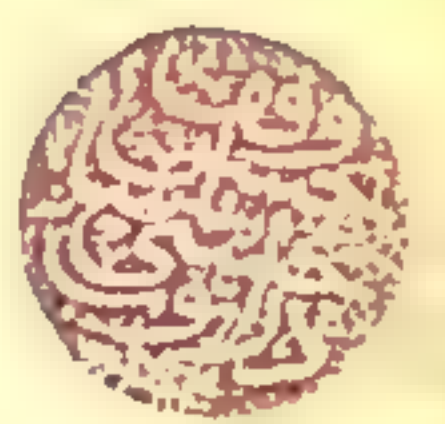
بما لا يضمن

بما لا يضمن



الثوب لا يضمن لانه صرح بالثوب فلا يصير مودعا بدونه القبول ولو قال لا اقبل حتى لم يصير مودعا  
ومع ذلك ترك الثوب ماله فذهب ورفع من لم يقبل وادخله في بيته يضمن ان يضمن لانه لما  
لم يثبت الابداع صار غاصبا برقمه من جامع الفصولين كذا في الحاشية وضع في بيته شيئا بغير  
امره فلم يحفظه حتى ضاع لا يضمن لعدم التزام الحفظ من البراءة والمودع ان يدفع الوديعة  
اليمن في حال الحفظ كذا وجهه وولده والديه وعبد وائمة واجرة الخاضع وهو الذي  
استأجره مساهمة ومشاهدة يسكن معه لاميا وممة اذا كان للدفع اليه امينا غير منهم بخا  
عليه من الوديعة من الحاشية ولا بد ان يكون كل واحد منهم امينا فاذا حفظها بوجه  
في بيته ولا يعلم انها غير امينة فصاحت يضمن كذا في المحل والمادة من المحل فان حفظها بغير  
في حاله او ادفعها غيرهم ضمن الا عند الضرورة بان يقع في دار حريق فسلمها الى جاره او  
يكون في سفينة فخا والعرق فيلقها الى سفينة اخرى ولا يصدق على ذلك الابينة من  
الهدية وكذا النحر في القصور وخاف عليها وما شبه ذلك فدفعها الى غيره لا يكون ضمانا  
من الحاشية الدفع الى العياغا يجوز بشرط الامانة وعند تحققها لا حاجة الى كونها عيا  
قال في الذخيرة لو دفعها الى امين من امائه وليس في عياله يجوز وعليه الفتوى يجب  
الا يصاح اذا دفعها الى امين من امائه ممن يتق به في ماله وليس في عياله كثر بركة العنان  
وعبد الماء دون لا يضمن وعليه الفتوى انتهى ما في شرح المحل عن محمد بن لودع الوديعة  
الى شريكه المفاوض والعنان او عبد الماء دون في التجار او عبد معتزل عن منزله فضا  
لم يضمن من الدين قال في النهاية وذكر الامام القزويني والامام الخليلي عن محمد بن لودع ان المودع  
اذا دفع الوديعة الى وكيله وليس في عياله او دفع الى امين من امائه ممن يتق به في ماله وليس  
في عياله لا يضمن لانه لما كان موثوقا به في ماله كذا في الوديعة ثم قال وعليه الفتوى من  
مع العنا المودع اذا دفع الوديعة الى غيره فهلك عند الثاني ان لم يفارق الاول لا ضمانا على  
واحد منهما وان فارق ضمن الاول عند اية حيفته ولا يضمن الثاني وعندها يضمن ايهما  
شاء لكن لو ضمن الاول لا يرجع على الثاني ولو ضمن الثاني يرجع على الاول ولو دفع المودع  
الوديعة الى اخر باذن المالك وبغير اذنه ثم اجاز المالك جزء المودع من الدين كانه دفع الى  
المالك هذا اذا دفع الى الغير بغير ضرورة فان دفع لضرورة بان احتق بيت المودع فدفعها  
الى جاره لا يضمن وكذا في ما يشبه هذا من المالك كذا في الهدية طلب الوديعة صانها  
فجسها عنه وهو يقدر على تسليمها ضمنها من الهدية طلبها صانها فقال المستودع لا يمكنني  
ان احضرها الساعة فترك ورجع ثم هلك لا يضمن لانه لما طلب منه الوديعة فقد عزم

الثوب لا يضمن لانه صرح بالثوب فلا يصير مودعا بدونه القبول ولو قال لا اقبل حتى لم يصير مودعا



دفع الوديعة الى امين من امائه ممن يتق به في ماله وليس في عياله كثر بركة العنان

دفع الوديعة الى امين من امائه ممن يتق به في ماله وليس في عياله كثر بركة العنان

عن المحل

عن المحل ثم لما ترك ورجع كان ذلك ابتداء ايداع من الحاشية ولو كان الذي طلب وكل المالك  
يضمن لان الترك من المالك ابتداء والوكيل لا يمكنه الا ايداع فضمن اذا لم يدفع مع القدرة  
على الدفع من محل الهدية وقدره بقوله وهو يقدر على التسليم لانه لو منعها للعجز عن التسليم  
لا يضمن فلو طلبها منه فقال لا يمكنني ان احضرها الساعة فتركها وذهب ان ترك عن رضى  
وذهب لا يضمن لانه لما ذهب فقد انشاء الوديعة وان كان عن غير رضى يضمن وقدره باذا  
طلبها صانها في موضع ثقة عن التحسين ان لو طلبها بوكيله او رسوله فجسها لا يضمن من  
الهدية كذا في المحل واذا تعدى المودع بان ليس ثوب الوديعة او ركب دابته لا يضمن من  
وديعة الدين والعرب طلب وديعته فحجده وقال لم تدعى يكون ضامنا وان حجدها الا  
لا في وجه المودع بان قال له انسان ما حال وديعة فلا عنك فحجدها وحجدها في وجه المودع  
من غير ان يطالبه بالرد بان قال ما حال وديعتي عنك فحجدها قال شمس الائمة الرضى فيه خلاف بين  
ابن يوسف وزفر بن علي قول زفر يكون ضامنا وعلي قول ابن يوسف لا يكون ضامنا من  
وديعة الحاشية وفي جامع الفصولين يضمن على قول ابن حنيفة ومحمد بن لودع لا على قول ابن يوسف  
انتهى طلبها بها فحجدها فاقام بينة ان استودعه كذا ثم اقام المودع البينة انها ضاعت عنده  
لا تقبل البينة ويكون ضامنا وكذا لو اقام المودع البينة انها كانت ضاعت قبل الجود وذكر  
في المتن اذا جحد المودع الوديعة ثم ادعى انه ردها بعد ذلك واقام البينة قبل بيته وكذا لو  
اقام البينة انه ردها قبل الجود وقال انما غلظت في الجود او نسيت وظننت انه ردها حين  
دفعته الى وانا صادق ف قوله هذا قبلت بيته وقول ابن حنيفة وابن يوسف من الحاشية  
فلا يضمن المودع ان هلك او سرق عنده وان لم يسرق معها مال المودع لقوله لم يسرق  
على المستودع غير المغلضمان والمغلضمان وقال مالك يضمن للثمة والحجة عليه ما قلنا من  
وديعة الدين المودع اذا قال ذهبت الوديعة من منزلي ولم يذهب من مالي شيء يقبل  
قوله مع يمينه من واقعا وحسام الدين لو جحد الوديعة ثم ادعى الرد او التلف لم يصدق  
ولو قال ليس علي شيء صدق لو ادعى بعده ردا او تلفا من الفصولين فان جسها بعد طلب  
ربها قادرا على التسليم وجحد هامع رب الوديعة سواء اقربها بعد الجود او لا وانما قال  
مع رب الوديعة لان المودع ان جحد هامع غير المالك لا يضمن لان هذا من باب الحفظ من صدق  
الشرعية المودع ادعى الرد او الهلاك وادعى بها الاثلاف فالقول للمودع ولو برهنا قيل  
تقبل بينة المودع ايض وقيل تقبل بينة المالك لانه يثبت الضمان ولو ادعى ضما الى اجنب للضرورة  
كحرق ونحوه لا يصدق الا بينة عذابه حنيفة وابن يوسف وذكر لو علم انه وقع الحرق

الوكيل لا يضمن

طلبها صانها في موضع ثقة عن التحسين ان لو طلبها بوكيله او رسوله فجسها لا يضمن من الهدية

طلبها صانها في موضع ثقة عن التحسين ان لو طلبها بوكيله او رسوله فجسها لا يضمن من الهدية

دفع الوديعة الى امين من امائه ممن يتق به في ماله وليس في عياله كثر بركة العنان

دفع الوديعة الى امين من امائه ممن يتق به في ماله وليس في عياله كثر بركة العنان

ع



في بيته قبل قوله والآفة ولو قال او دعها عند اجني ثم ردها على فهلك عنده وكذا به  
المودع ضمن الا ان يبرهن ان المودع بوجوب الضمان عليه ثم ادعى البراءة فلا يصدق الا بيمينه  
وكذا كذا بغيرها اليك مع اجني والمودع ينكر ذلك وكذا لو دفعها الى رسول المودع فانكر المودع  
الرسالة ضمن وصدة المالك ولو قال ردها بيدي ويبرهن في عياله صدق بيمينه اذ ينكر وجوب  
الضمان بخلاف مع الاجني وكذا لو دفع المودع ان استعملها ثم ردها الى مكانها فلا يصدق من جامع  
العصولين وكذا لو قال بعث بها اليك مع اجني والمودع ينكر ذلك وكذا لو دفعها الى رسول المالك  
فانكر المالك الرسالة ضمن وصدة المالك ولم يرجع بما ضمن على الرسول لو صدق انه رسول  
ولم يشترط عليه الرجوع الا ان يكون المدفوع قائما فيرجع من مشتمل الهدية وان كذبه انه رسول  
او دفع اليه ولم يصدق ولم يكذبه او صدق وشترط عليه الرجوع رجع المودع بما ضمن على الرسول  
في هذه الوجوه الثلاثة من الوجوه لو قال المودع ردت الوديعة قال المودع قوله مع يمينه وان  
كان مدعي الوديعة صدق لانه ينكر الضمان من دعوى الهدية القول للمودع في دعوى الرد والهبة  
الا اذا قال امرتي بدفعها الي فلان فدفعها اليه وكذبه ربهها في الامر بالقول لربها من الاشياء  
لو قال المستودع للمالك امرتي ان ادفع الوديعة الى فلان وكذبه المالك ضمن اليمين من الوجوه  
ولو قال بعد موت المودع ردها على الوصي كان القول قوله مع اليمين ولا يضمن ولو قال  
الرجل لغيره استودعني الفافضاعت وقال الطالب كذبت بل غصبها متى كان القول قول  
المستودع ولا ضمان عليه ولو قال المستودع اخذتها منك وديعة وقال صاحب المال بل غصب  
كان ضامنا ولو قال رب المال اقرضتكها قرضا وقال المستودع بل وضعتها عندي وديعة  
او قال اخذتها منك وديعة وقرضت قبل قوله ولا ضمان عليه من الغاية في كتاب الوديعة  
في فصل فيما يضمن المودع قال دفعته الى زيد عشرة قرضا وقال زيد دفعتها الى فلان ادفعها  
الى عمرو فدفعها اليه كان دفا وبرئ عن الضمان من البراءة في كتاب الدعوى الامانة تنقلب  
مضمونة بالموت عن تجهيل الا في ثلث الناطرات اذ مات مجهول غلوت الوقف والقاضي اذ مات  
مجهول اموال الناحي عن ذمها ودعها والسلطان اذا ودع بعض الغنمة عند الغارز ثم مات  
ولم يبين عن ذمها وكذا في الغاية من امانات الاشياء وكذا كل شيء اصله امانة يصير دينا في  
التركة بالموت عن تجهيل من العصولين ورت عليها مسائل الاولى الوصي اذ مات مجهول فلو ضام  
عليه كافي جامع الفصلين الثانية الاباء اذ مات مجهول مال ابنه ذكره فيها ايضا الثالثة اذ مات  
وارث المودع مجهول لما ودع عند موته لا يضمن الرابعة اذ مات مجهول لما افقة الرج في بيته  
الخامسة اذ مات مجهول لما وضعه ماله في بيته بغير علم السا دسة اذ مات الصبي مجهول لما

الاشياء

المودع

الامانة تنقلب  
مضمونة بالموت

المسألة في المودع  
بأنه يضمن

في المودع  
بأنه يضمن

او ودع عنده مجهول وقيدوا بتجهيل الغلة لان الناطرات اذ مات مجهول لما البذل فانه يضمن  
كما في الغاية من امانات الاشياء اقول يستفاد من قولهم ان اذ مات مجهول لما البذل فانه  
يضمن ان يضمن في جواب واقعة الفتوى وهو ان المتولى مات مجهول لادنا من الموقوفة على جهة  
بر على قول من جاز ذلك من المخرج ومعنى موته مجهول ان لا يبين حال الامانة وكان لا يعلم ان  
وارثه يعلمها فان يبينها وقال في حيوته ردها فلا تجهيل ان يبرهن الوارث على مقابلة  
والالم يقبل قوله وان كان يعلم ان وارثه يعلمها ولا تجهيل ولذا قال في البراءة والمودع  
انما يضمن بالتجهيل اذ لم يعلم الوارث الوديعة اما اذا عرف والمودع يعلم انه يعلم ومات  
ولم يبين لم يضمن ولو قال الوارث انا علمتها وانكر الطالب ان فرسها وقال هي كذا وكذا هلك  
صدقا انتهى من الاشياء فان قال الوارث انا علمت الوديعة وانكر الطالب ان فرسها وقال كانت  
كذا وكذا وانما علمتها وقد هلك صدق كما اذا كانت الوديعة عنده فقال هلك من مشتمل  
الهدية وجامع الفصلين قال ربهما مات مجهول وقال الوارث كانت موهوبة وقائمة ثم هلك  
بعد موته صدق ربهما هو الصحيح اذ الوديعة صارت دينا والظاهر في التركة فلا تصدق  
الوديعة من الخلاصة والعصولين قال ابن شجاع على قيا سر قول اصحابنا يجب ان يكون القول  
قول الطالب ويجيب الضمان في مال الميت وعلى قيا سر قول ابو يوسف يجب ان يكون القول قول  
الوارث مع اليمين لان الوارث قائم مقام المودع من الغاية ولو ادعى الطالب بالتجهيل وادعى  
الوارث انها كانت قائمة يوم مات وكانت موهوبة ثم هلك قال قول الطالب في الصحيح  
كذا في البراءة من الاشياء في كتاب الامانة في الفن الثاني ولو قال الوارث ردها في حيوته  
لم تصدق بله بيته لموته مجهول فقد رخص الضمان من العصولين ولو برهن المودع قال  
في حيوته ردها يقبل اذ ثبت بيمينه كالثابت بيمينه وبدون البيعة لم يقبل قولهم  
من الخلاصة والعصولين ونصيضا منها صير ربهما دينا في تركة والمودع او المضارب او  
المستضعف والمستعير كل من كان المال امانة في يده اذ مات قبل البيان ولا يعرف الامانة  
بغيرها فانه يكون دينا عليه في تركته لانه صار مستهلكا للوديعة بالتجهيل ولا تصدق وثمة  
على المهلك والسليم الى رب المال ولو عين الميت المال حال حيوته او اعلم بذلك فيكون امانة  
في يد وصيه او في وارثه كالوكان في يده ويصدق ان على المهلك والدفع الى صاحبه كما يصدق  
الميت حال حيوته من البراءة ومن مشتمل الاحكام ولو مات المودع فان كانت الوديعة قائمة  
بغيرها تركة عليه لان هذا عين ماله ومن وجد عين ماله فهو احق به على لسان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وان كانت لا تعرف بغيرها فهي تركة الميت تحا من الغنم لانه لما مات مجهول

الاشياء

المودع

المودع

مات مجهول وقال الوارث  
هلك من مشتمل

الوارث فافضاعت  
المودع

الامانة تنقلب  
كانت بيمينه



للدبيعة فقد نفعها معنى لمز وجها من ان يكون مستغنيا بها في حق المالك بالتعجيل وهو تفسير الالة  
ولو قال الورثة انها هلكت او ردت على المالك لا يصدر قون على ذلك لان الموت بمقتضى الجواب  
الصحيح لكونه ائلا فافكان دعوى الهلاك والرد دعوى امر عارض فلا يقبل الا بحجة وتحاصر  
المودع والعزماء لانه دين الاستهلاك على ما ذكرنا في سابق دين الصحة من البدائع في كتاب  
الدبيعة مات رجل وعليه دين وعنده دبيعة بغرضها في جميع ما ترك بين العزماء وصاحب الدبيعة  
بالحصول كذا في الاصل من امانات الاشياء في القرن الثاني مات المودع ولا يدري الدبيعة بعينها  
صار دينها في ماله فلذا كل شيء اصله مائة وكذا المستاجر يضمن بموته بمقتضى ما جاء في القصول  
في الفصل الثالث والثلاثين من صاحب المنع من المودع اذ امانات ولم توجد الدبيعة في تركته  
ما حكم واجبا بحكم ان الضمان يكون في تركته قال في المجتبى مات المودع ولم يعرف الدبيعة  
ففي دين في تركته ويساوي دين الصحة لان سببه معلوم انتهى والذي يحرم من كلامهم ان  
المودع اذا وصى بالدبيعة في مرض موته ثم مات فلم توجد فلا ضمان في تركته وان لم يوص  
فلا يخلو اما ان يعرفها الورثة او لا فان عرفوها وصدقهم صاحبها على المعرفة ولم توجد لا  
ضمان في التركة وان لم يعرفوها وقت موته فلا يخلو اما ان يكون موجودة او لا فان كانت  
موجودة وثبتت انها ودبيعة امانا بيينة او باقرار الورثة اخذها صاحبها ولا يضمن ان في  
هذه الحالة مات بمقتضى فصار دينها في تركته لصاحبها بالدين وصاحبها لان هذا عند عدم وجود  
اما عند قيامها فلا شك ان صاحبها احق بها فان لم توجد في دين في التركة وصاحبها  
كسائر غرما والصحة فان وجد بعضها فقد بعضها فان كان مات بمقتضى اخذها صاحبها  
الموجود ورجع بالمفقود في التركة والاخذ الموجود فقط وان مات وصارت دينها فان  
كانت من ذوات الامثال وجب ثلثها والا فجميعها فعليك بحفظ هذا التحريم ولو دفع المودع  
الدبيعة الى من في عياله ربهما ذكر القدر وري والفقير ابو الليث وشمس الائمة السرخسي انه يضمن  
وذكر الشيخ محمد بن الفضل في شرح الجامع الكبير انه لا يضمن قلت والفتوى على انه يضمن من الخائفة  
والفتوى على انه يضمن بالدفع الى من في عياله ربهما من الصغر الفرق بين الدبيعة والعارية المودع  
اذا ردت الدبيعة في منزل المودع او الى احد من عياله يضمن وفي العارية لا يضمن من عده الغنا  
رجل دفع الى رجل الف درهم وقال له اوفعها الي فلان بالري ثم مات الدافع فدفع المودع المال  
الى رجل لي دفع الي فلان بالري فاحذر في الطريق او ضاع منه فلا ضمان على المودع لانه وصي  
الميت ولو كان الدافع حيا ضمن المودع لانه وكل الا ان يكون في عياله فلا ضمان في  
الخائفة في فصل فيما بعد تصيبها رجل دفع الى رجل الف درهم وقال له اوفع اليوم الي فلان

مقتضى الالة

الموت بمقتضى الجواب

مات المودع والورثة  
الدبيعة في تركته  
ما حكم

مطلحة

مات المودع والورثة  
في تركته  
ما حكم

الفرق  
بين الدبيعة والعارية

فلم يرد

فلم يدفع حتى ضاع لم يضمن لانه لم يجب عليه ذلك من دبيعة المخلصة المودع والمديون  
اذا انفق على ولد المودع وعلى ولد ربه الدين او امرأته بغرضه يضمن المودع ولا يبرأ  
المديون لكن لا يرجع المنفق عليه من باب نفقة المرأة من ادب القاضي للتميز في المخلو في ضمن  
مودع الابن لو انفق المودع دبيعة على ابويه بلوا امر قاض لتصرف في مال غيره بلا انايته وولاية  
بخله وما اذا امن القاضي لانه ملزم من باب نفقة الد رضى دفع المديون ما عليه من الدين الى  
ن وجب له ان يبرأ من منه ولا من القاضي لا يبرأ بذلك عن الدين فلدرب الدين مطالبة وليس  
لن انفق الرجوع بما انفق لانه انفق مال نفسه متبرعا كما في البحر الرائق من ادب القاضي في القصول  
المودع بالدبيعة دين ربهما والدين من جنس الدبيعة قبل ضمن وقيل لا يضمن من جامع القصول  
قال في الاشياء ضمن على الصحيح كما في وصايا الصغرى المديون لو دفع الى من تجب نفقة على الدين  
بغرضه القاضى يكون منطوقا ولا يبرأ عن الدين بخلافه ما اذا دفع باسما لقاضى من الهداية في  
كتاب المفقود وليس للمودع ان يودع بلا اذن ولا يصدق على دعوى الاذن الا بيينة من  
الهداية وليس للمودع ان يواجر الدبيعة او يرهن من عارية لكن الدبيعة لا تودع  
ولا تعار ولا تاجر ولا ترهن فان فعل شيئا منها ضمن من عارية المخلصة المودع لو ارسل  
الحمار والبقر الى السرح فضاع يعتبر فيه العرف من الغنية اذا ربط المودع الدابة على باب  
داره وتركها ودخل الدار ان كان بحيث يرها فلا ضمان وان كان لا يراها يضمن ان كان  
في المصرو ان كان في القرى لا يضمن فان ربطها في الكرم او على رأس المبطخة وذهب قبل ان  
غابت عن بصر يضمن وقيل يعتبر العرف في هذا واجناسه وذكر في العدة لجعلها في الكرم  
فضاعت ان كان حايط الكرم بحيث لا يرمى المارة في الكرم لا يضمن اذا اغلق الباب و  
الا يضمن من شغل الهداية والقصول والودع ان يسافر بالدبيعة ولو كان لها حمل  
وموتة عند ابيه حنفية اذا كان الطريق امانا وقال ليس له ذلك ان كان لها حمل وموتة الا  
اذا كان الاستحفاظ باجر فليس له ان يسافر بها لانه عقد معاوضة فيقتضى التسليم في مكان  
العقد فتعين المحفظ من دبيعة الهداية للمودع ان يسافر بالدبيعة وان كان لها حمل  
وموتة ان امن الطريق ولم يبرأ المودع عن السفر فان لم يأمنا ونها فضاعت ضمن  
من دبيعة الدرع وفيه من كتاب الاجتهاد ان المودع ان يسافر بالدبيعة في البر لا يبرأ لانه  
مستلف انتهى ولو سافر المودع بها في البحر فمككت يضمن من الاشياء واحكام السرق وفي  
المختار وليس له ان يسافر بها في البحر ولو لم يتعرض للمخاطرة واطلاقه يد على الوفاق  
انتهى اذا قال للمودع وضعت الدبيعة في مكان حصين ونشت قال بعضهم كاضا منا

مقتضى الالة

الموت بمقتضى الجواب

ليس للمودع ان يواجر  
الدبيعة او يرهن

للمودع ان يسافر بالدبيعة  
في البر لا يبرأ



لانه جعل الامانة فيضمن كالو ما جملته قال الفقيه بوالله ان قال وصنع الوديعة في داري  
ونسنت المكان لا يكون ضامنا ولو قال لا ادرى وضعتها في داري او في موضع آخر كان  
ضامنا وهكذا روى عن ابي يوسف ولو قال وصنع الوديعة بين يدي في مكان ثم نسنت  
ونسنتها او قال سقطت متى قال الفقيه ابو بكر الباقر يضمن وقال الفقيه بوالله ان قال  
سقطت متى لا يضمن ولو قال بالافارسية بيفكندم يكون ضامنا ولو قال بيقنا وان من  
لا يضمن وقال الفقيه قال بعض اصحابنا اذا قال ذهبت الوديعة ولا ادرى كيف ذهبت  
كان القول قوله مع يمينه فلا ضمان عليه وبه تأخذ وفي عرفنا لا فرق بين قوله بيفكندم  
او قال بيقنا وان من لا يكون ضامنا على كل حال رجوعه وديعة فقال لا ادرى اضيقت  
ام لم اضيغ قالوا يكون ضامنا ولو قال لا ادرى اضاعت ام تضع لم يكن ضامنا ولو قال  
ضاعت الوديعة عندي ثم قال ذهبت الوديعة عليك يكون ضامنا ولا يقبل قوله في الرد  
لانه متناقض من الخاتمة اذا قال المودع ذهبت الوديعة في مكان كذا فثبت ان كذا دار او  
كرما وله باب لا يضمن ولو قال وصنع الوديعة بين يدي في داري والمسئلة بجملها فان  
كان الوديعة مما لا يحفظ في عرصة الدار لا بعد حرزها كصره ذهب نحوها يضمن  
واذا كان مما بعد الدار وحرزها لا يضمن ولو قال لا ادرى وضعتها في داري او في موضع  
آخر يضمن ولو قال بعث الوديعة وقضت فتمتها لا يضمن ما لم يقبل دفعها اليه من وديعة  
الخاتمة وعن نصير ان كتب الى ابن شجاع في مودع يقول ذهبت الوديعة ونسنت موضعها  
فاجاب وقال ان دفنها في دار لا يضمن وان دفنها في دار غيره ضمن قيل وان دفنها في دار  
فرقة قال ان كاله باب فليس بتضييع والا فهو بتضييع وكذا الدار اذا لم يكن له باب بخارج  
او دوع عند رجل زبيل فيه الا انه ثم ادعى انه كافيه قدوم فطلب منه فقال المودع لا ادرى  
ما كافيه قال الفقيه ابو جعفر لا ضمان عليه ولا يمين حتى يدعى عليه انه رفعه او ضيعه في محل  
فان حلف برئ وان نكل ضمن رجل ودع كسافيه وراه عند رجل ولم يميزه عليه ثم ادعى  
صاحب الوديعة الزيادة قالوا لا ضمان عليه ولا يمين حتى يدعى عليه التضييع او الخيانة  
ونحو ذلك من وديعة الخاتمة او دوع عنده ما وقع فيه السور فلم يبره حتى وقع فيه السر  
وافسده لا يضمن وضع الوديعة في الدار وخزنها والباب مفتوح فرقت فان لم يكن في الدار  
احد والمودع في موضع يسمع حشر الداخل لا يضمن المودع المودع لا يضمن ما لم يتصرف فيها  
بعزاد ان مالها عند الامام من البرانية اذا كانت الوديعة شيئا من الصوف والمال  
غائب خفي عليها الفساد ينبغي ان يرفع الى القاضي حتى يبيعه وان لم يرفع حتى ضلها ضامنا

وضعت الوديعة في دار  
ونسنت المكان

بضم كين  
بضم نين

وقال بعض اصحابنا  
لا يضمن

ولا يضمن في داره فانما قيل في داره الخاتم في خضره  
او اليسرى فيمكن الخاتم كان ضامنا لانه استعمل  
فيما سواه من الخاتم الا صابغ لا يضمن لانه لا  
حفظ وهو ما مور به بالحفظ ويكون رهنها بما فيه  
وان ليس الخاتم في خضره فرق خاتم لا يضمن  
الا اذا كان اللابس من يخل بخاتم يضمن  
لان ذلك استعمال وتزيت من الهدية فيجوز  
في الرهن قلت فيمكن المودع كالمهين في هذا  
الحكم لما تقدم من الدرر والفرز واذا انعقد  
المودع بان ليس بريب الوديعة او ركب  
واجبها يضمن انتهى

دفنت الوديعة  
ونسنت موضعها

كانت الوديعة خفية  
عليها الخاتم

عليه

عليه ولو كانت الوديعة حنطة فافسدها الفارة وقد اطعم المودع على ثقب معروف فان  
اخبر صاحب الحنطة ان ههنا ثقب الفارة لا يضمن وان لم يخبر بعد ما اطعم على ذلك ولم يبره  
كان ضامنا ولو كانت الوديعة دابة فاصابها شيء فامر المودع رجلا ليعالجها فعالجها فموتت  
في ذلك فصاحب الدابة بالخيار يضمن ايتها شاء فان ضمن المودع لا يرجع على الذي عالجها  
بامره وان ضمن الذي عالجها ان كان المأموور علم وقت المعالجة ان الدابة لغير الذي في  
يديه وعلم ان صاحب الدابة لم يأمر بذلك لا يرجع وان لم يعلم انها لغيره او ظن انها له كاله  
ان يرجع على المودع لانها كانت في يد المودع واليد دليل الملك حيث الظاهر من وديعة  
الخاتمة المودع اذا دفن الوديعة في الارض ان جعل هناك علامة لا يضمن والا ضمن  
وفي الفارة يضمن جعل هناك علامة ولم يجعل ولودفن في الكرم ان كان حصينا بانه كان  
له باب يغلق لا يضمن ولو وضعها ولم يدفنها ان وضعها في موضع لا يدخل فيه احد الا  
بالاستئذان لم يضمن فان توجهت للصوم المودع في الفارة دفن الوديعة كيلا تؤخذ  
منه لشدة الخوف فلما رجع لم يظفر بالمكان الذي دفنها فيه ان كان يمكنه ان يجعل هناك  
علامة فلم يفعل يضمن فاذا امكنه العود في اقرب الاوقات بعد انقطاع الخوف فلم يعد ثم جاء  
ولم يجد الوديعة يضمن ايضا فان كان رب الوديعة معه يدفنها فماتت فماتت توجهت للصوم  
قال له مالها ادفنها فدفنها فلما ذهب للصوم لم توجد لاشك ان لا يضمن لان الدفن  
منه باذن المالك واذا وضع الوديعة في بيت خراب في زمان الغلبة فان وضعها على الارض  
يضمن وان جعلها تحت التراب لا يضمن من مشغل الهداية سوقي قام للصلاة من الحائض  
وفي الحائض ودائع ضاعت الوديعة لم يضمن صاحب الحائض لانه حافظ بحجته فلم يكن  
مضيقا ولا يكون هذا من ابداع الوديعة بل هو حافظ بنفسه والحائض وحائضه محرر  
من الخاتمة وفي الفصولين ذكر صدق الشهيد ما يدل على الفمان فليست مل عند الفتوى ولو لم  
يكن له جوار يحفظه يضمن ذكره في الوجيز والفصولين نقله عن فتاوى الفضلي ولو قام رجل  
من اهل الجبل وترك كتابه او متاعه فالياقون مودعون حتى لو قاموا معا فتركوه فضا  
ضمنوا جميعا لان الاول لما تركه عندهم فقد استخفهم فاذا قاموا وتركوه فقد تركوا  
الحفظ الملتزم وان قام القوم واحدا بعد واحد كان الفمان على آخرهم لان الاخير يعين  
للمحفظ فتعين للفمان من الخاتمة والوجيز رجل وضع عند رجل وديعة ووضعها المودع  
في حائضه وذهب الى الجمعة وترك باب الحائض مفتوحا واجلس صغيرا يحفظ حائضه  
وذهب الوديعة من الحائض فقل ان كان البصير ممن يضبط الاشياء ويحفظها لم يضمن المودع

الوديعة في دار  
ونسنت المكان

دفنت الوديعة في دار  
ونسنت موضعها

وضعت الوديعة في دار  
ونسنت المكان

في ضمان الخاتمة



وان كان ممن لا يضبط يضمن وقيل لا يضمن على كل حال لانه ترك الوديعة في حوزة كذا في الحان  
 غاب المودع عن بيته وترك المفتاح عند غيره فلما رجع لم يجد الوديعة في بيته لم يضمن الوديعة  
 لدفع المفتاح الى غيره من جامع الفناوى في كتاب الوديعة رجل غاب وخلف امرأته في بيته  
 الذى فيه ودايع الناس ثم رجع وطلب الوديعة فلم يجدها ان كانت المرأة امينة لا يضمن  
 وان كانت غير امينة وعلم الزوج بذلك ومع هذا ترك الوديعة يضمن وعن هذا قالوا قيم  
 الحان اذا ذهب ترك الحان على عبده فذهب العبد بوايع الناس يضمن ان كان سارقا و  
 هو علم به من وديعة الخلق ولودفعت المرأة الوديعة الى زوجها لا يضمن وان لم يكن الزوج  
 في عياله لانه لا يمكنها الحفظ بنفسها الا بحرية ولان الرضا يكون الوديعة في يد المرأة رضا  
 يكونها في يد الزوج دلالة لان المرأة والبيت في يد الزوج والعبرة للمعنى للصورة من الحفظ  
 الرضى في كتاب الوديعة وكذا لودفعت المرأة الى زوجها لا يضمن وان لم يكن هو في عياله  
 والولد الصغير كذلك لكن بشرط في حقه ان يكون قادرا على الحفظ من وديعة الخلاصة  
 ولو قال لا تدفعها الى فلان من عيالك وعينه فدفعها اليه ولا بد له منه بان لم يكن له عيال  
 سواء لم يضمن لانه لم يصح نية لانه لا بد له من دفعه اليه كما لو قال لا تحفظها في هذه الدار  
 وليس له دار اخرى سواها وان كان له عيال غيره ضمن لانه صح نية لان الناس يتفاوتون في  
 الحفظ ولا بد من ان لا يدفع اليه فاذا فعل صار ضامنا من الحفظ الرضى في كتاب الوديعة  
 ولو نوى المالك المودع ان يدفع الوديعة الى احد ممن في عياله فدفعها الى من لا بد منه لم يضمن  
 كما اذا كانت الوديعة دابة فيها عن الدفع الى غلامه وكذا كانت شيئا يحفظ على يد النساء  
 فيها عن الدفع الى امرأته وان كان له بد يضمن من الهداية قال لا تدفعها الى امرأتك او  
 ابنك فدفع لولد له بد منهم بان كان له عيال سوى المهني عنه ضمن والا فلا لا تدفع الى من في  
 عيالك فان لم يجد بدا بان لم يكن له بيت حصين لم يضمن بدفعه اليهم ولو كانت شيئا يمكن  
 في البيوت فقال لا تدفع الى زوجتك فدفع لم يضمن وكذا لو قال لا تدفع الدابة على غلامك  
 فدفع لم يضمن من القصول لو قال المودع وقع الحريق في بيتي فدفعت الوديعة الى غيره  
 للضرورة لا يصدق عندنا به حنيفة وابو يوسف وفي المتن ان علم انه وقع الحريق في بيته  
 قبل قوله والا فلا من الخلق اخرج بيت المودع فلم ينقل الوديعة الى مكان اخر مع امكانه  
 يضمن اذا تمكن من حفظها بنقلها الى مكان اخر ويعرف من هذا كثير من المسائل من القينة  
 رجلا ودع عند قاض ثيابا فوضعها القاضي في حانوته وكان السلطان يأخذ الناس  
 بمال في كل شهر جعله وظيفة عليهم فاخذ السلطان ثياب الوديعة من جهة الوظيفة وراها

شأنه

في حوزة كذا في الحان

الودع

عند غيره

عند غيره فمقت فلو ان كان القاضي لا يقدر على منع السلطان من دفعها لا يضمن لانه امين  
 ويضمن الميراث لانه مودع القاضي في حوزة المالك ان شاء ضمن السلطان وان شاء ضمن  
 الميراث من الحان فلو علم لو اخذ الوديعة من يد المودع ولا يقدر على منع الاخذ  
 من دفعها لا يضمن سلطانا كان او غيره لانه امين ولان المالك يتحقق من كل مستطاع عندها  
 والفتوى على قولها كما في الحان والدور في كتاب الكلاء انتهى ما ظهر من تلخيص او دعوا  
 رجلا ما لا وقالوا لا تدفع الى واحد منا حتى يجمع كلنا فدفع نصيبا لهما ثم اصابهما  
 في قول به حنيفة لا يتعين نصيبه الا بالقسمة فالمودع لا يمكن القسمة رجلا او دعوا رجلا  
 ثوبا وقالوا لا تدفع البنا الا جميعا فدفع الى احدهما كان ضامنا فان اراد المودع ان يخرج  
 نفسه عن الضمان قالوا الحيلة في ذلك ان يقول للمحاضر الذي يطلبه بعد ما دفع الى الاول  
 احضر ضمك حتى ادفع اليك فلو يقرب بالدفع الى الاول من وديعة الحان في فصل فيما يضمن  
 المودع واذا ودع رجلا من عند اخر ما يكال او يوزن ثم حضر احدهما يطلب نصيبه لم يدفع  
 اليه نصيبه حتى يحضر الآخر عندا به حنيفة وقال لا يدفع اليه نصيبه من الهداية فلو دفع نصيبه  
 من نصيب المودع وهو ربيع كل الوديعة عنده خذها فاليها ولو كانت الوديعة من ذوات  
 النعم كالثياب والعبيد ضمن هذا القدر اتفاقا من شدة الجمع او دع رجلا عند رجلين شيئا  
 مما يقسم لم يجز ان يدفعه احدهما الى الآخر لانهما يقسمان فيحفظ كل واحد منهما لنفسه  
 لو دفع يضمن الدافع ولا يضمن القاطن وان كان قسما لا يقسم جاز ان يحفظ احدهما باذنه  
 الآخر وهذا عندنا به حنيفة وعندهما لا يحفظ باذن الآخر في الوجهين من  
 الهداية ولو اقسما ما يقسم نصيبين ثم ضاعا لم يضمن من الهداية اذا قال المودع احفظ  
 الوديعة في هذا البيت تحفظها في بيت آخر في تلك الدار فهلك لا يضمن وفي بعض شروح  
 الجامع الصغير لو كان ظهر البيت المهني عنه الى السكة يضمن ولو قال لا تحفظها في هذه  
 الدار تحفظها في دار اخرى يضمن ولو كان الدار الاخرى مثل الاولى او احسن منها لا  
 يضمن هكذا ذكر صند الشهد وذكر الامام خواجه ربه في الاصل انه يضمن وان كانت  
 الثانية احسن من الاولى ولو قال لا تضعها في الحانوت فوضعها فمقت لانه لم يكن  
 بيته احسن من الحانوت ولم يكن له مكان اخر احسن منه لا يضمن والا ضمن من وديعة  
 الخلق ولو قال المستودع امن مني ان ادفع الوديعة الى فلان ودفعها وكذب المودع ضمن  
 الا بينة ولو قال المودع ادفع الوديعة الى فلان فقال دفعت فكذب به فلان فضاعت الوديعة  
 صدق المودع مع بينة وفي البرازية لو اختلفا وقال المودع كانت وديعة وقال المودع

محقق ان كذا

في حوزة كذا في الحان

الودع



بل قرصلا يضمن من وديعته جامع الفناوي ولو قال لا جزا ودع مالي زيد فاودع عمر  
يضمن وان كان عمر اعدا واوق من زيد وكذا الحكم في الدارين ولو وضع ثوبا في دار رجل  
فرماه صاحب الدار وهكذا يضمن وفي الهدية لا يضمن لان الهدية في الدار تضر فلا يضمن  
الضرر بخلاف الثوب فكان اخراجه التلافا والغاصب اودع ثم رقى عليه المودع سر من  
الضمان من جامع الفناوي ويضمن لو نام المودع والمنازع تحته او عنده لا يضمن لانه ليس به  
بتضييع من سرقة الهدية ولو جعل الكيس تحت جنبه براء مطلقا وكذا لو ربطها في طرف كفة  
او عمامة وكذا لو شد الدراهم في منديل ووضعها في كفة براء وكذا لو راح المودع  
في جيبه ولم يقع فيه وهو يظن انها وقعت فيه لا يضمن من العسوليين وفي الخلاء ولو القى  
دراهم الوديعه في جيبه فلم تقع في الجيب هو يظن انها وقعت فيه فصاعت يضمن وهكذا في  
البزاية قلت ولم اطلع على وجه المخالفة لكن وجه التمام عدم الاهتمام في الغاية جيبه  
التفسير في الحفظ وهو الاصح صيانة لاموال الناس هكذا قال صاحب المصنف في فتاواه قوم دفنوا  
الدرهم دراهم ليدفع الخراج عنهم فاخذوها وشدها في منديل فوضع في كفة فدخل المسجد  
فذهبت منه الدراهم ولا يدري كيف ذهبت واصحاب المال لا يصدقونه قالوا لا ضمان عليه وهو  
كما قال ذهبت الوديعه ولا ادري كيف ذهبت وهذا القول قول له مع اليمين ولا ضمان وكذا  
نعم جعل الوديعه في جيبه وحضر مجلس الضيق فصاعت بغير ما سكر برفقه او سقطت او غير  
قال بعضهم لا يضمن لان حفظها في موضع يحفظ مال نفسه وهو جيبه وقال بعضهم هذا  
اذ لم ينل عطل اما اذا نال بحيث لا يمكنه حفظ ماله يصير ضمانا لغيره عن الحفظ نفسه  
فيصير مضيقا او مودعا غير من الحناية اذ جعل الوديعه في جيبه وحضر مجلس الضيق وسرقته  
لا ضمان عليه من الخلاء ومثل الهدية اذ اتي المودع الوديعه في الصمراء هل يضمن اذا  
نقلت لاروايتها لها في الكس فيقول يضمن لتعديده بالارسال وقال بعض الفقهاء لا يضمن اذ لو  
مات في الاصل لم يضمن كذا هذا بخلاف ما لو ضاعت او اكلها الذئب حيث يضمن للتضييع  
من قوايد صاحب الحفظ اذا وقع شيء من يد المودع على الوديعه فهلك يضمن من الاشياء  
اذا وقع اجبر المودع على الوديعه فافسدها ضمن الاجبر من فضل القضا من الحناية اذ  
اوقد اجبر المودع او خادما مودعا من المودع فوفقت ضرارة على الوديعه ضمن الاجبر  
الخادم للمودع وكذا لو سقط شيء من يد الخادم على الوديعه فافسدها يضمن الخادم  
من اجارات مثل الهدية والعسوليين لو غاب ربه الوديعه ولا يدري احى ام ميت  
يسكنها ابدأ حتى يعلم موته فان ما ان لم يكن عليه دين مستغرق في الورثة وان كان يدفع

اودع عمر  
فاودع عمر

اودع الغاصب  
يضمن المودع  
يضمن المودع

في بيت الوديعه  
او في بيت غيره

جعل الوديعه في  
موضع يحفظ مال نفسه

شروط الوديعه  
لا يضمن المودع

قالب ربه الوديعه  
ولا يدري احى ام ميت

الوديعه

الي وصية من الخلاء وفيها ايضا رسول المودع اذا جاء الى المودع وطلب الوديعه ففلا اودع  
الا الى الذي جاء بها فلم يدفع اليه حتى سرق يضمن قال وهذا على رواية ابو يوسف وفي  
ظاهر المذهب لا يضمن انتهى نعم المودع ان المودع باعها منه او وهبها منه وانكره المالك و  
هلك في يد المودع لا يضمن من البراريه لو قال المالك اودع الوديعه الي فلان فقال المودع  
دفعتها اليه وكذب فلان وقال لم تدفع الي وقال ربه لم تدفع اليه فالقول للمودع في حق  
برائه لا في حق ايجاب الضمان على فلان يصدق المودع مع يمينه فلا يضمن فلا يضمن من الوحي  
والعسوليين وكذا خلت في الامر بالدفع فالقول لربها واليمينه على المودع من الوحي والاشياء  
فقد مرت لو امر المالك المودع بصرف الوديعه الى دينه فقال المودع صرفت فانكره بها صدق  
المودع في براءه نفسه لا على ربه الدين حتى يبقى الدين على ربه كما كان من العسوليين الماذن  
له بالدفع اذا ادعاه وكذبا فان كانت امانة فالقول له وان كان مضيقا كالدين و  
العصب لا يصدق الا يمينه او يتصدق الاذن كذا في شرح المنظومه لابن الوهبان من امانة الاشياء  
في القرن الثاني وفيه كل امين ادعى ايمالا امانة المستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد  
والوكيل والمناظر اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم وسواء كان في حياة مستحقها او بعد موت  
الا في الوكيل يقض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياة لم تقبل الا  
بيته بخلاف الوكيل يقض العين والفرق في الولو الجية انتهى امة اشترت اساور من ذهب  
بمال الكس في دار المولى او اودعت رجلا فمكثت يضمن المودع لانها مال المولى من وديعه  
الخلاء وفي البرازية الرقيق والكتب واشترى شيئا من كس او ودعه وهكذا عند المودع  
فانه يضمن كونه مال المولى مع ان للعبيد ايماء معتبرة حتى لو اودع شيئا وغاب فليس للمولى  
اخذ المودع اذا اذن انسانا فدفع الوديعه الى المودع فدفعها له ثم استحققت بيته بعد  
الهلاك فلا ضمان على المودع والمحقق يضمن الدافع كما في جامع العسوليين ولو هلك في يد المودع  
ثم استحققت وضمن المودع يرجع بما ضمن على المودع لان الحفظ من الاشياء ومن قال ان وكيل  
يقض الوديعه فصدقه المودع لم يؤمر بالتسليم اليه من وكالة الهدية لو صدقه او كذبه  
او سكت لا يجبر بالدفع ولو دفعها لا يسترده فلو حضر ربهها وكذبه في الوكالة لا يرجع للمودع  
على الوكيل لو صدقه ولم يشترط الضمان عليه والارجع بعينه لو قاتما وبعينه لو هالك اقول  
لو صدقه ودفع بلا شرط ينبغي ان يرجع على الوكيل لو قاتما او غرضه لم يحصل فله نقضه على  
قياس ما في الهدية من ان المديون يرجع بما دفعه اليه وكيل صدقه لو باقيا فكذا هذا من جامع  
العسوليين امرأة تركت ولدها عند امرأة حتى ارجع فذهبت وتركته فوق الصغيرة في النار

في بيت المودع

يضمن المودع

اودع المودع  
يضمن المودع

يضمن المودع  
م استحققت

دفع الصغيرة الى النار



فعلها الدية لازم وسائر الوتر ان كان ممن لا يحفظ نفسه ودعت مبيته فوفقت في الماء فماتت  
فان غابت عن بصرها ضمنت والا فلا ضمان من جناية القبيح اودع عبده عند رجل فبعضه الرجل  
صار غاصبا من حرته القنا في كتاب القنا دخل المودع الحمام ووضع دراهم الوديعه في ثيابه بين  
يدى الثيابه فصاحت قال قاضيها ضمن لانه ايداع وليس للمودع ان يودع وقال صاحب المحيط ينبغي  
ان لا يضمن لانه ايداع ضمنى وانما يضمن المودع بالايداع القصد من فصول العاوه ومشمول  
الهداية رجل دخل الحمام وكان صاحب الحمام جالسا لاجل الغلة فوضع صاحب الثوب ثوبه بمرأى  
العين منه ولم يقل بلسانه شيئا ودخل الحمام وخرجه ولم يجد فانه لم يكن للحمام ثيابه يضمن صاحب  
الحمام لان وضع الثياب بمرأى العين منه استحفظ وان كان الحمام ثيابه فان كان الثيابه حاضرا لا  
يضمن صاحب الحمام شيئا لان هذا استحفاظ من الثيابه وان كان الثيابه غير حاضر ونزع الثوب  
بمرأى العين من صاحب الحمام كان استحفاظا من صاحب الحمام في يضمن صاحب الحمام بالتضييع  
من الحايه امرأة دخلت الحمام وضعت ثيابه في بيت المسح والحايه نظرت اليها فدخلت الحمام  
ثم دخلت الحايه بعد المرأة في الحمام لتعجز الماء ففصل صبي ابنتها وابنتها مع صبيها في دهر  
الحمام ترى ثيابه فصاحت ثيابه المرأة قالوا ان غابت الثيابه عن عين الحايه او عين ابنتها  
ضمنت الحايه والا فلا تضمن لان لها ان تحفظ الثياب بيد ابنتها فاذا لم تقب عن نظرها او  
نظرا ابنتها لا تضمن من اجارات الحايه قلت وبه علم ان غاب الثوب عن نظر الحايه او نظر  
ابنه ضمن الحايه بالتضييع لتقصير في الحفظ كضمن الثيابه فتبصر الثيابه انما يضمن بما يضمن  
به المودع اذ الم بشرط له بآراء الحفظ شيئا ما لو شرط له بآراء حفظ الثياب بجر في يكون  
على الاختلاف فلا ضمان عليه فيما سرق عنده حيفه خله فالهال لانه اجر مشترك من ثمن الهدية  
ويبلغ ان يكون الجواب في مسئلة الثيابه عندهما على التفصيل ان كان الثيابه اجر الحايه  
ياخذ منه كل يوم اجر معلوما بهذا العمل لا يكون ضمانا عند الكل بمنزلة تليد القضا  
والمودع من الحايه في مسائل الاجر مشترك في الحايه ليس ثوبا بمرأى عين الثيابه فظن  
انه ثوبه فاذا هو ثوب الغير ضمن هو الاصح من الخلافه رجل دخل الحمام ووضع ثيابه  
عند صاحب الحمام فخرجه رجل من الحمام وليس ثيابه ولم يدرك ثيابه او ثيابه بخرجه ثم خرجه  
صاحب الثوب وقال لبت هذه ثيابه وقال الحايه خرجه رجل من الحمام وليس الثياب  
فظننت انها ثيابه كان ضمانا لانه ترك الحفظ من الحايه دخل الحمام ورجل جالس  
نزع ثيابه وترك عنده ولم يقل لا احفظ ولا الرجل احفظه ولم يقل ايضا قبله فهو مودع  
يضمن لو ضيعه وكذا لو نزع الثياب بحيث يرى الحايه وهو ينظر اليه فخرجه آخر و

في المودع

في ثمنه الحايه

مات

الثياب الاجر

له

لبنه والحايه يراه اوضيعه ضمن وقال الصغار لا والا قول اصح من اجارات البزازيه رجل  
دخل الحمام ووضع ثيابه في الحمام وصاحب الحمام يراه وينظر اليه فلما خرجه من الحمام لم يجد  
ثيابه قال محمد بن سلمه ان يضيع الحايه او راي غيره رفع ثيابه كان ضمانا وقال ابو القاسم  
الصغار لا يضمن والصحيح قول محمد بن سلمه لان ذلك استحفاظ عاده وكذا رجل وضع  
ثيابه عند جالس في ذلك الموضع ولم يقل للحايه احفظ ولم يقل للحايه لا تضع عندي ثم  
بركه فهو مودع حتى لو ضيعه كان ضمانا من الحايه لان ضمانا على الحايه والثياب لا يضمن  
به المودع من الوجهين كذا في الاشياء وفي المحيط ان الفتوى على قول لا يضمنه ان الثياب لا  
لا يضمن الا بما يضمن به المودع من الخلافه قلت والاستحفاظ بغير من في حال الموضع  
تضييع منه كما في الهدايه والايداع الى من ليس في عياله وهو غير أمين على قول محمد بن قيس  
منه وعندهما يكفي للضمان انه لا يكون المودع الثاني في عياله الاول كما في الهايه ودها  
المودع عن ذلك المكان وترك الوديعه فنه تضييع كما في الحايه ولو سكر المودع وزال  
عقله بحيث لا يمكنه حفظ ماله يصير مضيقا كما فيها ايضه وترك الحفظ والتقصير في الحفظ  
يوجب العمد على المودع كما في المعبره انتهى رجل دخل الحمام ونزع ثيابه بمحض من صاحب  
الحمام فلما خرجه من الحمام لم يجد ثيابه ووجد صاحب الحمام نائما قالوا ان كان نائما  
قاعدا لا يكون ضمانا لانه مستيقظ حكما فلم يكن تارك الحفظ وان كان نائما مضطجعا  
واضعا جنبه على الارض كان ضمانا لانه تارك الحفظ من الحايه لو نام الثيابه فسرق  
الثياب ان نام قاعدا لا يضمن وان نام مضطجعا يضمن من الخلافه وقيل لا يضمن اذ  
نوم المستقر المودع عند الامانة مضطجعا بعد حفظا عاده من مشغل الهدايه والعقود  
سئل ابن نجيم عن رجل دخل الحمام وترك ثيابه على فوطه وضعتها الحايه من بالايوان  
خارج الحمام المعد لوضع الثياب فخرجه فلم يجد ثيابه هل يضمنها الحايه ام لا واجاب  
ان لا استحفظه وفقط حتى صاحت يضمنها والا لا قلت وضع الثياب بمرأى العين من  
الحايه استحفاظا منه كما من من الحايه والبزازيه فكيف اذا وضع الفوطه بين يديه ولا  
يحتاج داخل الحمام الاستحفاظ ثانيا ومجرد ضياع الثياب بثبوت التقريط فلا محل  
لهذين القديين انتهى ودخل الحمام وترك الثياب بين يدي الحايه فهو استحفاظ عاده  
وقع الثياب بالحايه ليحفظ فيضاع لا يضمن اجماعا لانه مودع الا ان يشترط بآراء  
الا شفاع بالحمام والحفظ شي في على الاختلاف فان دفع الى من يحفظ باجر كالحايه  
فهو على الاختلاف وايضا من جاع العقولتين قلت والحايه يصدق بيمينه في رد العين

لا ضمان لانه

سكر المودع

في ثمنه



الى صاحبها و هلاكها بغير تعدا والموت فقط كلهم ان يصدر في الكل فالم بشرط له  
بإزاء الحفظ شيء لانه مودع اما اذا شرط فعل الاخلو فيصير في يمينه عندا جنة رية  
وعندهما لا يصدر في الآئنة قال في جامع الفصول في دفع الثياب الى الحامي ليحفظ فضايع  
لا يضمن اجماعا لانه مودع الا ان بشرط بإزاء الانتفاع بالحمام والحفظ شيء في على الاخلو  
فان وقع الى من يحفظ باجر كالحارس فهو على الاخلو فاية انتهى فاعلم ان الحارس يحفظ  
باجر كما عرفت من النقل ويصل جبرامشتركا فقصده على الاخلو فيخلو في الحامي اذا ما  
من الاجر بإزاء الانتفاع بالحمام كما في عرف ديواننا هذا ما ظهر في رجل دخل الى خان بدابة  
وقال لصاحب الخان ابن اربطها فقال لصاحب الخان الربط هناك فربط وذهب ثم جاء صاحب  
الدابة ولم يجدها وقال لصاحب الخان ان هذا جبرك اخرج الدابة لستيقها ولم يكن لصاحب  
الدابة صاحب كان صاحب الخان ضامنا لانه استبداع عرفا وكذا ذكر رجل دخل الحمام وقال  
لصاحب الحمام ابن اربط الثياب وقال لصاحب الحمام في ذلك الموضع فهو والاول سواء من الخاتمة  
في اول كتاب الوديعة **كتاب الرهن** الرهن يعقد حال كونه غير لازم بايجاب وقول  
ظلال من تسليمه والرجوع عنه فاذا سلم الراهن الرهن وقض من قبل المرتهن يجوز عاين من  
عن ملك الراهن متميزا من الرهن وامتنع الرجوع من رهن الدرر وان شرط في الرهن ان  
يكون في يد الراهن لا يصح الرهن وان قبضه المرتهن من الوجير رجل من شاذين من رجل  
وسلط العدل على سعيه اذا حل الاجل فلم يقبض العدل الرهن حتى حل الاجل فالرهن باطل  
من الخاتمة في كتاب الرهن الرهن لا يلزم ولا يدخل في ضمان المرتهن الا بالقبض ويكتفي في  
القبض بالتخلية في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف لا يثبت القبض في المنقول الا بالنقل والاول  
اصح ويصح التسليم كون الراهن او متاعه في الدار المرهونة وكذا متاعه في الوعاء المرهون  
ويصح تسليم الدابة المرهونة لغيرها فلا يلزم حتى يلقى الحمل لانه شاغل لها بخلافه وما اذا  
رهن الحمل دونها حيث يكون تاما اذا دفعها اليه معه لان الدابة مشغولة به فصار هذا كما  
اذا رهن متاعا في دار وشيئا في وعاء دون الدار والوعاء بخلافه وما اذا رهن من جاعلي  
دابة او لحاميا في راسها فادفع الدابة مع السرج والجام حيث لا يكون رهنها حتى يزرعه  
منها ثم يسلم اليه لانه من توابع الدابة بمنزلة الفرع للتخييل من الهداية والتخلية في الرهن قبض  
وهو رفع المانع من القبض في زمان يمكن في ذلك الزمان قبض حتى اذا وجد من الراهن بخلافه  
المرتهن ولم يأخذ وضاع ضمن المرتهن لا يجوز رهن غير على شجر دون الشجر ورهن زرع  
ارض دون الارض وكذا العكس وهو رهن الشجر لا الثمر ورهن الارض لا التخييل والزرع

الرهن بالقبض

في الرهن

في الرهن

في الرهن

في الرهن

ورهن دار فيها متاع الراهن من الدرر والمخ ومن دارا وعرف بالقبض الا انه لم يتصل  
به القبض فاذا تصادقا على القبض والاقباس يؤخذ باقراره وحمل رهن دارا والراهن متصرف  
فيه حتى مات ثم خلف المرتهن ورثة الراهن انه كان مقبوضا ام لا فان اقام المرتهن على  
اقرار الراهن بالرهن والتسليم يحكم بصدقه الرهن ونسأ الرهن لا يقبل بظاهر ما كان في يد  
الراهن لانه لما حكم عليه باقراره بالرهن حمل على ان اليد كان بد العارية من جبر القضاة  
في الرهن وعن ابي حنيفة ان رهن الارض بدون الشجر جائز لان الشجر اسم للثابت فيكون  
استثناءه والاستجار عواضها بخلافه ما اذا رهن الدار دون البناء لان البناء اسم للمبنى فيصير  
رهنها جميع الارض وهي مشغولة بملك الراهن ولو رهن التخييل عواضها جائز لان التخييل  
وهو لا يمنع الصحة ولو كان فيه غير يدخل في الرهن تبعا وكذا يدخل الزرع والرتبة في رهن  
الارض ويدخل البناء والغرس في رهن الدار والارض ولا يدخل المتاع في رهن الدار ومن  
غير ذلك ولو رهن الدار بما فيها جائز من الهداية ولا يجوز رهن المتاع سواء كانا يتخيل  
كمرهن نصف الدار والارض والمكيل والموزون ولا يتخيلها كمرهن نصف العبد ودابة و  
بيت صغير فقبض صغيره سواء رهن من شريك او من اجني والشروع الطاري كالمقارن  
ولو رهن كل الدار ثم تقاضا الرهن في النصف الشايع لم يجز هو الصحيح كذا في الخلاصة  
من رهن الدرر والمخ وعن ابي يوسف لو رهن دارا وهما فيها فقال سلمت اليك لا يتم الرهن  
مالم يجز من الدار ثم يقول سلمت اليك ولو رهن بيتا معينا من دارا وطا بقية معينة منها  
وسلم جائز من الخاتمة مات الراهن عن ديون فالمرتهن احق به كافي حال الحيوة والرهن  
الفاسد كالصحيح حال الحيوة والمات حتى اذا تقاضا وتناقضا الفاسد فلم يجر حبس  
الرهن الفاسد حتى يؤدى اليه الراهن ما قبض وبعد موت الراهن المرتهن بالمرهون الفاسد  
اول من سائر الغرماء من البرزانية في كتاب الرهن اقرض الفاء وارهن فاسدا ليس للراهن  
استرداد الا بردة ما قبض لانه سلم مقابلا مما قبضه فصار مجبوسا به كافي البيع الفاسد في  
المرتهن اول من سائر الغرماء ويملك بالاقبل من قيمة ومن الدين من المحيط الشخصي اما  
المرتهن فملك المرهون بدأ وحسب اقيمت له نوع اختصاص بالمرهون شرعا لم يثبت لغرض  
فلا يكون لغرض ان يشا ركه فيه من حوالة الدرر وفي مداينات الاشياء وتقع على ان الدين  
تقتضي بامثالها مسايل منها لو هلك الرهن بعد الابراء من الدين فانه لا يكون مضمونا بخلافه  
هلاكه بعد الابراء ذكره الزيلعي انتهى قلت وهو صريح فان الرهن لو هلك عند المرتهن  
بعد استيفاء دينه من الراهن هلك بالدين والرهن على حكمه انتهى والمقبوض يحكم الرهن

الرهن بالقبض

الرهن بالقبض

في الرهن

في الرهن

في الرهن



الفاسد مضمون بقوله في الجامع الصغير ذكر في الوجيز وحكم الرهن الفاسد والصحيح سواء فكونه  
مضمونا من حرائر الفناوى في كتاب الرهن الرهن الفاسد وهو من المشاع لو هلك في يد المدين  
بهلك امانته وتحت الكرخ وفي الجامع الكبير ما يدل على انه كالرهن الجائز من كتاب الخلاء وما يقض من  
فاسد ضمن بالاقول من قيمة ومن الدين كصحيحه وقيل لا يضمن والمضمون بحكم الرهن الباطل ليس  
بمضمون بالاجماع من جامع الفصولين في فصل التصرفات الفاسدة وعنه محمد بن ابي اسحق في السلم  
خلو واعطى بالثمن رهنا فضاء الرهن في يد البايع ثم ظهر انه كان خمر يضمن الرهن ولو اشترى  
ولو اشترى عبدا ورهن بثمان رهنا فضاء الرهن ثم ظهر انه كان حر لا يضمن المدين شيئا لانه  
باطل والا اول فاسد من الحائرية وقد روي عن الرهن مضمون عند علمائنا وان هلك بلا صنع  
المدين والفضل امانة لا يضمن الا بما يضمن به المودع صرح به في الفصولين وغيره فلو هلك  
الرهن عند المدين بلا صنع ولا تصيب منه كان مضمونا بالاقول من قيمة ومن الدين فلو كان الدين  
وقيمة سواء صار المدين مستوفيا لدينه حكما ولو كانت قيمته اقل رجع المدين بالفضل واذا  
كانت قيمته اكثر فالفضل امانة وعند زفر بن الرهن مضمون بالقيمة حتى لو هلك وقيمة يوم  
رهن الغنم وخمس امانة والدين الفرج المراهن على المدين بجماعة من الهداية والدين الرهن كونه  
وكل فعل لا يضمن به المودع به المدين الا ان الوديع لا يضمن بالثمن بخلاف الرهن بغير  
بالدين وكل فعل يضمن به المودع يضمن به المدين ثم الوديع لا يودع ولا يقر ولا يجر ولا  
ترهن فكذا الرهن فان فعل شيئا منها ضمن من جامع الفصولين والبرارية كذا في عارية الخلاء  
ويحفظه بنفسه وعياله كن وجهه وولده وخادمه واجرة مشاهرة او مساهنة يسكنون  
معه فان العبرة بالمساكنة لا بالثقة حتى ان المبرر لو وضعه الى زوجها لا يضمن ذكره ابن ابي  
وسمى يحفظه بغيرهم وتعدية امر صحتها وايداعه واستعماله بلا اذن كقتله سبي الرهن لا  
الثلثة فانه حفظ والصمان في هذه الصور ضمان الغصب بجميع القيمة لان الزيادة على مقدار  
الدين امانة كما ان عينة امانة والامانة يضمن بالثلاثة من رهن الدين والمصحح وليس للمدين  
ان يرهن الرهن وليس له ان يوجر ويغير يودع فانه فعل كان متعديا ولا يبطل عقد الرهن  
بالتعدى وليس له ان يحفظه بغيره من عياله فان ضمن في هل يضمن الثاني فهو على الخلاف  
من رهن الصمان للعلماء واذا تعدى المدين في الرهن ضمنه ضمان الغصب بجميع قيمته من  
رهن الهداية وليس للمدين ان يتصرف بشي في الرهن غير الامساك لا يبيع ولا يوجر ولا  
يعير ولا ييسر ولا يستخدم فان فعل شيئا منها كان متعديا ولا يبطل الرهن من رهن الخلاء  
وليس للمدين ان يسي في الرهن في قول ابي يوسف ومحمد فان فعل كان ضامنا وفي قول ابي

الرهن كونه

الرهن كونه

الامانة

لا يبطل الرهن

الرهن كونه

حيفة لا يضمن لو كان الطريق اما من الخلاء والفضولين قلت فالسبب الركوب استعمال وتعد  
كما في ودعة الدين والاتفاق ان لا يضمن وتعد ايضا وعدم الحفظ والتقصير في الحفظ تضييع انتهى  
رجل رهن عند رجل مصحفا وامره بالقراءة منه ان قراء كان عارية حتى لو هلك لا يهلك بالدين  
ولو فرغ من القراءة ثم هلك يهلك بالدين وكذا لو رهن خاتما فاذا ن له ان يحفظه في الحفظ  
فهلك يهلك امانة اما لو جعله في خضرة بلا اذن فهلك يضمن المدين ضمان الغصب استعمال وجعله  
في اصبع اخرى حفظ ولو هلك يهلك بالدين وكذا ان رهن ثوبا واذا ن له بالسبب امانة و  
اذ ن له للركوب من رهن حرائر الفناوى وليس للمدين ان يتفيع بالرهن بلا اذن ولو  
هلك في حالة الاستعمال ضمن كد يضمن ضمان الغصب ولو هلك بعد فراغه او قبل اخذه في الاستعمال  
يملك بالدين ولو انتفع به باذن فهلك في حالة الاستعمال يملك امانة لانه عارية من الغصب  
ليس له الانتفاع به وانما له ولاية الجبر لا غير فان اذن له الرهن فهلك حاله الاستعمال هلك  
امانة لانه عارية وان هلك قبل الاستعمال هلك مضمونا كذا الرهن وكذا بعد الاستعمال  
لن واليد العارية وعود يد الرهن من البرارية كذا في الاختيار شرح للمختار والمعتبر قيمة يوم  
القبض لا يوم الهلاك بالاتفاق حتى لو كانت قيمة يوم القبض الفا وقد رهن بها وكاوت  
يوم الهلاك خمس امانة يراجع السعر ذهب بالدين كله والمسئلة مشهورة من القدر وكذا  
في الفناوى والصغير لكن في الاشياء من القول في ثمن المثل ان المعتبر قيمة يوم الهلاك لقولهم  
ان يدر يد امانة فيه حتى كانت نفقة على المراهن في حيوته وكفنته عليه امانة انتهى ولو شرط  
في الرهن ان يكون امانة جاز الرهن وبطل الشرط من الوجيز رجل اراد ان يدفع رهنا  
بمال عليه فقال للمدين للراهن اء خذره على انه ان ضاع ضاع بغير شيء فقال الراهن نعم  
فالرهن جائز والشرط باطل ان ضاع ذهب بالمال من الحائرية اذا ادعى المدين هلاك الرهن  
ضمن ان لم يبق البينة عليه مطلقا سواء كان من الاموال الظاهرة كالحيوان والعبيد والعقار  
او من الاموال الباطنة كالنفدين والحلي والعروض وقال مالك يضمن في الاموال الباطنة فقط  
من رهن الدين قلت والصمان هنا ضمان الرهن لا ضمان الغصب غاية اذ ادعى المدين هلاك  
ولا يثبت له فالقول قوله مع يمينه فيضمن الاقل من قيمته ومن الدين كما افاده صاحب المنخ  
حيث يثبت عن رجل اشترى من رجل فربا بثمان مائة ورهن سيفه على ثمن الفرس وجاء  
بالثمن وطلب السيف وقال للمدين ضاع السيف فهل يقبل قوله في ذلك ويضمن السيف ضمان  
الرهن ام لا يقبل ويضمن ضمان الغصب واجاب اذ ادعى المدين هلاك الرهن فالقول له  
مع يمينه واما الرهن فمضمون عندنا بالاقول من قيمة ومن الدين والله اعلم اخلف الراهن

الامانة

لا يبطل الرهن



المرتهن فيما يباع به العذر الرهن

والمرتهن فيما يباع به العذر الرهن فالقول المرتهن وان صدق العذر الرهن كما لو اختلفا  
في قيمة الرهن بعد هلاكه من رهن الاشياء في الغن الثمانية القول للقابض في مقدار المقبوض  
امينا كان او ضميما من الذي يلي نعم الراهن هلاكه عند المرتهن وسقوط الدين وزعم المرتهن  
انه رده اليه بعد القبض وهلك في يد الراهن فالقول للراهن لانه يدعي الرد العارض  
وهو ينكر فان برهنا فالراهن ايضا ويسقط الدين لاثباته الزيادة وان زعم المرتهن انه  
هلك في يد الراهن قبل قبضه فالقول للمرتهن لانكاره دخوله في ضمانه وان برهنا فالراهن  
لاثباته الضمان اذن المرتهن في الانتفاع بالرهن ثم هلك الرهن فقال الراهن هلك بعد ترك  
الانتفاع وعود الرهن وقال المرتهن هلك حال الانتفاع فالقول للمرتهن لانتفاعه على وال  
الرهن فلا يصدق الراهن في العود الا بجهة من رهن الزاوية القول لمنكر الرهن ولمنكر تغيير  
ولمنكر زيادة ما رهنه الراهن من رهن الاشياء اختلفا فالراهن فقال الراهن الرهن غير  
هذا وقال المرتهن بل هذا الذي رهنه عندي فالقول للمرتهن من القيمة رده ميبا قيمته  
ختمه وقال كذا كقبضته وقال الراهن بل قبضت سلما قيمته عشرة واقا ما بينه فينة الرهن  
والرهن رهن لسان الحكم ويجوز للمرتهن ان يسافر بالرهن وان كان له حمل وموتة ان  
كان الطريق امنا عند الامام ابي حنيفة كالدويعة وقال محمد ليس له ان يسافر بالرهن و  
بالدويعة ايضا اذا كان له حمل وموتة ولو اراد ذلك من فع الامر للقاضي حتى ياء من يذ  
من وجيز الرهن في كتاب الرهن الاب رهن متاع ابنه الصغير وادركه الابن ومات الاب ليس  
للابن اخذه قبل قضاء الدين لانه تصرف الاب لازم كتصرف نفسه ويرجع الابن في مال الاب  
ان كان رهنه لنفسه مضطرا لمجر الرهن وفي الملقط الاب اذا رهن من مال الصغير شيئا بدر  
على نفسه ذكر انه يجوز وان كان الرهن اكثر قيمة من الدين فملك الرهن عند المرتهن ضمن  
الاب قدر الدين دون الزيادة بخلاف الوصي فانه يضمن قيمته والفرق ان للاب ان يستفع  
بمال الصغير عند الحاجة ولا كذلك الوصي من الزاوية في باب رهن الاب كذا في الفصولي وكذا  
الاشياء رهنه على دين موعود فذفع له البعض وامتنع عن الباقي لاجب المقبوض على سوام  
الرهن اذ الم يبين المقدار ليس يضمنون في الاصح انتهى رهن قلب فضة على ان يقرضه الف  
درهم فملك قبل ان يقرضه يعطيه الف درهم ولو رهنه على ان يقرضه ولم يسم القرض يعطيه  
المرتهن ما شاء ولا يصدق في اقل من درهم استحسانا ولو قال امسكه رهنا بدرهم يلزم  
المرتهن ثلثة من الوجيز كذا في رهن الخرافة وروي المعلى عن ابي يوسف لوقال رجل لرجل  
اقرضني وخذ هذا الرهن ولم يسم القرض واخذ الرهن فضاع ولم يقرضه انه قال عليه

رهن الاشياء  
ابن الصغير

في الفقه  
بين الاصول

قيمة الرهن

مع الرهن

رهن الارض

قيمة الرهن ولو رهن ثوبا وقال امسكه بعشرين وهلك عند المرتهن قبل ان يعطيه شيئا  
فعليه قيمة الثوب الا ان يباع وقيمة عشرين والا ولا يصح من الوجيز ايضا ويصح الرهن  
بالدين الموعود وهو ان يقول رهنك هذا المقرضني الف درهم فلو هلك بهلك  
بما سمي من المال بمقابلته من الهداية ان الرهن المقبوض بالقرض الموعود انما يملك بما  
سمي من المال بمقابلته اذ لم يكن الدين الموعود اكثر من قيمة الرهن المقبوض وان كان اكثر  
فلا يكون الرهن مضمونا بالدين بل بالقيمة وانما لم يذكر هذا القسم لان الظاهر ان لا يكون  
الدين اكثر من قيمة الرهن وان كان على سبيل التدبر فحكم يعلم بما سبق فاحتمل على ذلك  
من الاصول والاصح رهن الاجر الدار المشأجرة عند المشأجر وقبضها التخصيص  
الاجارة وصار رهنا لاجر المديون الدار لداينه ثم رهنها عنه بعد الاجارة ينسخ الجار  
من شرط الوهبانية لاجل التخصيص في كتاب الرهن اذن الراهن للمرتهن الاجارة فاجر جرح  
عن الرهن ولا يعود من الاشياء المرتهن آجرها بغير اذن الراهن فالقول له ويتصدق بها  
كما والعصب من الحيط الرهن والرهن استأجر المرتهن الارض الموهوتة من الراهن بطل  
الرهن بخلاف الاعارة من الغنائية في الرهن واذا اذن الرهن الرجل دابة يدين له على الراهن  
وقبضها ثم استأجرها المرتهن صحت الاجارة وبطل الرهن حتى لا يكون المرتهن ان يعود  
والرهن من رهن الخاتمة يضمن الراهن قيمة ما تلفه من الرهن لانه حق لصاحبه مضمون  
عليه بالانكاف ثم الضمان يكون رهنا في يد المرتهن لقيام مقام الرهن فبأخذه يدينه ان  
كان من جنس حقه وكان الدين حالا وان كان مؤجلا يجزي الدين فلو اخل اخذه يدينه  
ان كان من جنس حقه والاحسنه يدينه حتى يستوفى دينه كما في شرطه اكثر الذي يلي من رهن  
المخ اذ ابايح الراهن للمرتهن اكل ثمار البستان الموهون فاكلها لا يضمن ولا يسقط شيء من  
دينه كما في القينة كذا في رهن الاشياء من الغن الثمانية وفي الخاتمة رهن شاة وابعاح للمرتهن  
ان يشرب لبنها كان للمرتهن ان يأكل ويشرب ولا يكون ضامنا من اللحم ولو ارتهن شاة  
فقال له الراهن كل ولدها واشرب لبنها فلا ضمان عليه وكذا اذا اذن له في ثمرة  
البستان فصار اكله كاكل الراهن وان هلك الاصل قسم الدين على قيمة الاصل وعلى قيمة  
الثمار اصاب الاصل يسقط من الدين وما اصاب الثمار اخذه المرتهن من الراهن وفي  
التهديب ويكره للمرتهن ان يستفع بالرهن وان اذن له الراهن من المعسر في كتاب  
الرهن ذكر في الاصل لو كفل بمال مؤجل على الاصيل فاعطاه المكفول عنه رهنا بذلك  
جار الرهن واذا رهن المديون بالدين متاعا وتبرع اجني فرهن به متاعا آخر فان هلك

استفاد الرهن



رهن المدينون يهلك جميع الدين فان هلك رهن الاجنبي هلك نصف المال من الحايية في  
كتاب الرهن روي ابن رستم عن محمد بن لوقا لا رهن الرهن ان لم اعطك حقه في كذا فالرهن  
بيع كذا بما لا يجوز ذلك والرهن على حاله والشرط فاسد من المراج الوهاج للمام  
الحداوي واذا وكل الرهن المرتهن والعدو لا غيرها يبيع الرهن عند حلول الاجل فا  
قالوا كذا حايية لانه لو وكل يبيع ماله من رهن الهداية ويحجر الوكيل على البيع ان حل  
الاجل والرهن غايب لثبوته في المرتهن وكيفية الاجابة ان يبيعه القاضى ايا ما يبيع  
فان لم يبعه فالقاضي يبيعه عليه من الدين والعهد روي ابن رستم عن يونس بن مهران فقلت  
منه امرته ان يبيع كل رجل بطله فيها ان لم يبعها في كذا ففعل ثم عثر الوكيل فانه يبيع  
وهذا بخلاف التوكيل بالخصم يطلب الخصم وتسليم المرتهن على بيع الرهن حيث لا يمكن عزله  
لان جواز الخصم مستحق عليه وقضاء الدين كذا فاذا ثبت لاشان حقا مستحقا بطله  
لم يمكن بطله واما الطلاق فغير مستحق عليه فلم يستحق المرأة طلب التوكيل من جواز القضا  
في الباب الثالث من الوكالة والعهد المرهون يجوز من الرهن بالاتفاق اذا كان المعنى موقفا  
بالاتفاق وان كان مفسرا فكذا عندنا وعند الشافعي لا يجوز بناء على ان الاتفاق باذن  
عندنا وعندنا لا ينفذ واذا كان الرهن معصرا فالمرتهن بالخيار ان شاء يرجع بدينه  
على رهنه وان شاء استسعى العبد في الاقل من قيمته ومن الدين ويعتبر في العبد ايضا قبل  
قيمه وقت الرهن ووقت الاتفاق فيسعى في الاقل منهما ومن الدين ثم اذا سعى العبد  
يرجع بما سعى على الرهن لانه قضى دين الرهن عن حاله ملكه على وجه الاضطرار لانت  
الشرع اوجب عليه السعاية والقاضى الزم به ومن قضى دين غيره مضطرا من مال نفسه  
لا يكون متبرعا ويرجع عليه كالواهب اذا قضى دين الميت من مال نفسه انه يرجع على  
التركة كذا هذا فان بقي بعد السعاية شيء من الدين رجع المرتهن بذلك على الرهن من  
البدائع في كتاب الرهن في فصل بيان ما يجوز به المرهون اعتاق الرهن وتدريب  
واستلوه وينفذ ويخرج القرض من الرهن ويضمن المولى القيمة لو موصرا وتكون رهنيا  
مكاتبه ان كان الدين مؤجلا وطول با والله لو حلا وان كان المولى معصرا استسعى  
المدين وام الولد في جميع الدين ويسعى الملقق في الاقل من الدين ومن قيمته ويرجع  
بما هو سعى على المولى خاصة من الهداية كذا في كتاب الرهن من الدرر روي ابن اسحق  
عن ابي حنيفة لو اعتق الرهن العبد المرهون باذن المرتهن والرهن معصرا شئ على  
العبد من الوجيز رهن الصبي عن غيره باذنه لم يجز لانه يبيع والصبي لا يمكن التبرع

كتاب الرهن

المرتهن

اعتاق الرهن

بما لا باذن وليه لما فيه من ضرره من يحيط الرهن في باب رهن المضارب في كتاب  
الرهن وليس للحاكم بيع الرهن اذا كان الرهن مفلسا عند الامام الاعظم لانه لا يرى  
المخبر على المخير المدينون من البرارية لا يبيع القاضى الرهن بغية الرهن من رهن الاشيا  
الرهن اذا مات مفلسا يبيع القاضى الرهن ويقضى الدين من الدرر في مسائل شئ من  
كتاب البيوع وليس للمرتهن ان يبيع الرهن الا بتسليم من الرهن ولما ان يبيع ما  
يحافظ فساد من الاصل والثما باذن القاضى ويمسك منه رهنا وان باع بغير امر  
القاضى كان ضامنا من الحايية كذا في البرارية المرتهن بيع الرهن باجازه الحاكم  
واخذ دينة اذا كان الرهن غايبا لا يعرف موته ولا حيوته من البرارية نقله عن  
الميتة كذا في مشتمل الهداية توقف بيع الرهن الرهن على اجازة المرتهن فان اجازها  
وصار منه رهنا من الهداية واعارة الرهن الرهن واجازته وهبته لا ينفذ بغير اذن  
المرتهن من رهن ضمانات القائم الرهن اذا باع المرهون وسلم فللمرتهن خيار ان شاء  
ضمن الرهن وان شاء ضمن المشتري وان شاء اجاز البيع واخذ الثمن وهذا الشارة على  
ان البيع من الرهن موقوف من البرارية في كتاب الرهن ولو رهن شيئا من انسان وكل  
اليه ثم رهنه من آخر لم يصح الثاني هذه في ضمانات الهداية قلت ولو رهن شيئا من انسان  
ولم يسلمه ثم رهنه من آخر وسلم هل يصح الاول ام الثاني فالظاهر من كلامهم صحة  
الثاني دون الاول لان الرهن لا يلزم ولا يدخل في ضمان المرتهن الا بالقبض كما في  
الهداية وغيرها واذا لم يلزم فالرهن تسليمه والرجوع عنه كما في رهن الدرر والمراد  
بعدم اللزوم ان يجوز للرهن بطله وتملكه له من شاء كما في وقف الدرر ايضا وبه  
علم جواز سائر تصرفاته بالا ولوبة ولا يعارضه ما في الوجيز اجازة الرهن الرهن وهبته  
ورهنه وبه لا ينفذ بغير اذن المرتهن انتهى والمراد من المرتهن المرتهن الذي تسلم الرهن  
كأنهم من عبارة الهداية حيث قال رهن شيئا من انسان وسلمه والله تعالى اعلم ولو اذن  
المرتهن للرهن ان يبيع الارض المرهونة او سكن الرهن الرهن الرهن المرهونة باذن  
المرتهن لا يبطل الرهن وله ان يستر الرهن فيعود رهنا فادام في يد الرهن لا يكون  
في ضمان المرتهن من الحايية قلت والمرتهن هنا قابض للارض والدار ولا ثم اذنه للرهن  
والزرع والسكنى لا يبطل الرهن وهو المفهوم من عبارة رهنها ولو رهن ما يقسم عند  
رجلين جاز وعليهما ان يقسمان ولو دفع احدهما كله الى الآخر ضمن نصفه عند ابي حنيفة  
رحم وقالوا لا يقسم ولو كان ثلثا لا يقسم لا يقسم اتفاقا من درر البحار في كتاب الرهن

كتاب الرهن

كتاب الرهن

كتاب الرهن

كتاب الرهن



وان رهن عينا واحدة عند رجلين بدين لكل واحد منهما عليه جان وجميعها رهن عند  
 كل واحد منهما فان تهايا فكل واحد منهما في نوبته كالعدل في حق الآخر والمضمو على كل  
 واحد منهما حصته فان اعطى احدهما دينه كان كله رهنا في يد الآخر حتى يستوفي دينه  
 فان رهن رجلان بدين عليهما للرجل رهنا واحدا فهو جائز والرهن رهن بكل الدين  
 وللمرته ان يسكه حتى يستوفي الدين من رهن الهداية لو ارتهن رجلان من رجل رهنا بدين  
 لهما عليه وهما شركا او لا شركة بينهما فهو جائز اذا قبله ولو قبل احدهما دون الآخر  
 لا يصح ولو قضى الرهن دين احدهما وقد قبله لا يكون له ان يسترد نصف الرهن وكورهن  
 منهما وقال رهن نصف من هذا والنصف من هذا الآخر لا يجوز من رهن الحائنة ولو  
 رهن شيئا من رجلين ونص على الابعاض لا يجوز هذه في الهداية والذي تجز من  
 كلامهم ان الراهن اذا رهن شيئا من رجل ثم رهنه من آخر ولم يسلمه الى احدهما وليس له  
 مال سواه وعليه يكون فاما اسوة للفرعاء اذا لم يتعلق به حقهما لعدم القبض والرهن  
 لا يتم به الا به واذا سلم الراهن الى احدهما يلزم الرهن في حقه بالقبض ويصير حق به من  
 الآخر ومن سائر الفرعاء ولو سلمه اليهما معا وقبله ولم ينص على الابعاض يلزم في جميعها  
 ويصير ان احقن به من سائر الفرعاء واما قبل ان يسلمه الى احدهما فاما كسائر الفرعاء ايضا  
 وان سلمه ثم مات فالحكم كما ذكر في حيوة فبنية بما حررت فانه مفرد فاعتمته رهن دارا  
 واعترف بالقبض الا انه لم يتصل به القبض ما اذا تصادقا على القبض والاقاض يؤخذ باقران  
 كذا لومات الرهن واختلف ورثة مع المرتهن واقام المرتهن بينة على اقرار الراهن بالرهن  
 والتسليم يحكم بصحة الرهن من جواهر الفنا وي قد مر اننا تفصيلها في اول الكتاب مثل  
 من البذل نوباليريه غيره ثم يشتره فقال البذل لا يدفع اليك الا برهن فانه عنده  
 متاعا فهلك في يده والشوبط في يد الراهن والمرتهن لا يضمن البذل من رهن العينة ولا  
 يصح الرهن بالايمان التي هي امانة كالودائع والعوارك والمضاربات ومال الشركة وكذلك  
 لا يصح بالايمان المضمو بغيرها كالمبيع في يد البائع لان الضمان ليس بواجب فانه اذا هلك  
 العين لم يضمن البائع شيئا لكنه يسقط الثمن وهو حق البائع فلو يصح الرهن من الهداية فاذا  
 رهن المودع بعين الوديعة رهنا والمستعير بالعارة يكره باطلا حتى لو هلك الرهن عند  
 المرتهن يهلك بغير شيء وكذلك رهن المتأجر بالعين الذي استأجره واخذه المتأجر من  
 الأجر بالعين الذي أجره قبل التسليم كان باطلا وكذا الفقيه ابو الليث اذا اشترى الرجل  
 واخذ من البائع رهنا بالسيف فهلك عنده كان عليه الاقل من قيمة الرهن ومن قيمة السيف من

رهن عينا واحدة

والفرق لا يثبت ان بالقبض على الاصل  
 يظهر ان قدر ثبوت ذلك لا يضمن بغيره  
 ولذا لا يجوز اذا ارتهن من رهنه ولا يضمن  
 من رهنه بغيره

لا يصح الرهن بالايمان

الحائنة الرهن بالمبيع من يد البائع منعقد فاسد حتى لو هلك في يده يضمن الاقل من قيمته  
 ومن قيمة المبيع وكذا القدر وري انه لو هلك ذهب بغير شيء من الوجير والرهن بالامانة  
 باطل فاذا هلك لم يجب شيء بخلاف الرهن الفاسد فانه مضمو كالصحيح من الاشياء  
 من القول في الدين ولو استعار الرجل شيئا لرجل وموتته فاخذ المبيع من المتأجر رهنا  
 بره الوديعة جان وان اخذ منه رهنا بره العارية بنفسه لا يجوز وكذا لو اخذ رهنا  
 من المستعير بالعارية لا يجوز لانها امانة من الحائنة ولا يصح رهن حجر ومدبر ومكات  
 ام ولد ووقف لان حكم الرهن ثبوت يد الاستيفاء ولا يثبت الاستيفاء منها لعدم المالك  
 في الحر وعدم جواز بيع ما سواه من رهن الدرر ولا يجوز رهن المشغول بحق الغير حتى  
 لو هلك ذهب بغير شيء من الوجير ولو رهن دارا فيها متاع الرهن لم يجز اذا المرهون مشغول  
 ولو رهن الدار بما فيها جان من الدرر والحائنة ويصح الرهن بالايمان المضمو بعضها  
 هو ان يكون مضمو بالمثل او بالقيمة عند هلكه مثل المغصوب وبديل الخلع والمهر و  
 بدل الصلح عن دم العدة والعتق متقرب في كثر في الهداية كذا في الدرر وكذا لو كان القتل  
 فاخذ الولي من العاقلة رهنا بالدية بعد قضاء القاضي جان وكذا الرجل اذا جرح غيره  
 جرحه لا يستطاع فيها القصاص وقضى القاضي بالارش للجرح فاخذ بالارش رهنا او  
 قطع يد رجل خطأ وقضى القاضي بنصف الدية على العاقلة فاخذ المقتطوع يد رهنا  
 من العاقلة جان وكذا يصح الرهن بالدين استويين كان من الحائنة والمرتهن طلب دينه  
 من الراهن لان الرهن لا يسقط طلب الدين وله حبس الراهن بالدين وان كان الرهن  
 في يده لان حقه باق بعد الرهن والحبس جراء الظلم فاذا اظهر مطلبه عند القاضي يحبس  
 وقفا للظلم ولما ايفى حبس رهنا بعد الفسخ حتى يقضى دينه او يبرئه لان الرهن لا  
 يبطل بغير الفسخ بل بره على الراهن بطريق فانه يبقى مضمو ما بقى القبض والدين  
 من الدرر في اول كتاب الرهن لا يبطل الرهن بالقاسخ قبل دية فيضمن بالاقل من  
 قيمته ومن الدين وللمرتهن حبس بعد الفسخ ولو سلم المرتهن الرهن الى راهنه ليبيعه  
 بطل الرهن وليس له استرداده ولا يصح بقاء الرهن لانه كالاجارة الى راهنه وهي لا  
 تبطل الرهن ولكن تبطل ضمانه حتى يهلك ما ائنه في تلك الحالة لان الابد لا يستفاد من  
 الفصول في الصفقات القاسدة قال المرتهن اعطه الدال ليبيعه وخذ حقه فرفعه  
 الى الدال وهلك في يده لا يضمن المرتهن شيئا من رهن البذل ربه ولو استأجر دارا او  
 شيئا واعطى بالاجر رهنا جان فان هلك بعد استيفاء المنفعة يبطل الاجر المرتهن مستقفا

الرهن بالامانة

لا يجوز رهن المشغول بحق الغير

يصح الرهن بالايمان

سخر الرهن الزين



لاجر وان هلك قبل استيفاء المنفعة بطل الرهن ويجب على المرتهن رد قيمة الرهن من الجاهل  
 اذا غصب من المرتهن الدار المرهونة فهو كالهالك الا اذا كان الراهن اباح له الاستفاد  
 منه حال الاستفاد فلا يلزم بطلان الرهن بالدين غصباً من مرهونة فالتلف جزء منها وكلها  
 والمرتهن يسكن معه وهو مأذون في الاستفاد هلك من الراهن وان لم ياء ذل في الاستفاد  
 او اخرج به الغاصب عنها فما هلك يضمن المرتهن من رهن القيمة وفيها رهن ثوباً قيمة خمسة  
 بحصة وقضى ديناً رين ثم قال يكون الرهن رهناً بما بقي من الدين فهو رهن بالمخصة حتى  
 لو هلك يرجع الراهن على المرتهن بدنياً رين انتهى بخون الزيادة في الرهن عند علمائنا  
 الثلاثة خلافاً لفرقة وحكمها حكم الاصل بحسب مضمونة كالاصل ويقسم الدين على قيمة  
 الاصل يوم قبضه وعلى قيمة الزيادة يوم قبضت حتى لو كانت قيمة الزيادة يوم قبضها  
 خمسمائة وقيمة الاصل يوم القبض الف درهم يقسم الدين اثلاً ثانياً في الزيادة ثلث الدين  
 وفي الاصل ثلثا الدين اعتباراً بقيمتها في وقتي الاعتبار من الهداية ولا يجوز الزيادة في  
 الدين عند ايه حيفه وتجدد خلافاً لابي يوسف فلو رهن عبداً قيمة الفان بالقدم درهم  
 ثم استقرض من المرتهن الفاً اخرى على ان يكون العبد رهناً بها جاز وعنده ويكون رهناً  
 بها ولا يجوز عندهما ويكذب رهناً بالالف خاصة ولو هلك يملكها لهما ولو قضى  
 الف الاول للراهن ان يسترده عندهما والزيادة المتولدة من الرهن كالولد والابن  
 والصوف والخرى يكون رهناً مع الاصل عندنا والمرتهن ان يملك الكل حتى يستوفى حقه و  
 عندنا لا في الزيادة ولا يدخل تحت حكم الرهن والرهان اخذها شافياً والزيادة  
 الغير المتولدة منه كاجرة وكسبه غلة العقار لا تبصر هذا اتفاقاً من رهن المتعاقب ثم اذا  
 صارت الزيادة المتولدة عن الرهن رهناً عندنا يقسم الدين على قيمة الاصل يوم القبض وعلى  
 قيمة الزيادة يوم العكاك حال قيام الاصل هكذا يغير شيء ذكره قاضيان وغيره وان  
 هلك الاصل وبقي الثمن يوم العكاك فما اصاب الاصل يسقط من الدين بقدره وما اصاب الثمن  
 افكده الراهن من الهداية فلو هلك الثمن بعد هلك الاصل هلك بقسط من الدين حتى لو كانت  
 قيمة الاصل يوم القبض الفاً وقيمة الولد يوم العكاك الفاً فالدين بينهما نصفان ولو  
 انقصت قيمة الولد بالعبا وبغير السوف صارت تساً وخمسمائة فالدين بينهما  
 اثلاً ثانياً في الام وثلاثة في الولد ولو ابدت قيمة الولد فصارت تساً وخمسمائة  
 فثلثا الدين في الولد وثلاثة في الام من الوجوه ومن اشترى شيئاً بدينهم فرفع اليه البايع  
 ثوباً فقال اسك هذا الثوب حتى اعطيك الثمن قال ثوب رهن وقال زفر لا يكون رهناً

لا يجر وان هلك قبل استيفاء المنفعة بطل الرهن ويجب على المرتهن رد قيمة الرهن من الجاهل اذا غصب من المرتهن الدار المرهونة فهو كالهالك الا اذا كان الراهن اباح له الاستفاد منه حال الاستفاد فلا يلزم بطلان الرهن بالدين غصباً من مرهونة فالتلف جزء منها وكلها والمرتهن يسكن معه وهو مأذون في الاستفاد هلك من الراهن وان لم ياء ذل في الاستفاد او اخرج به الغاصب عنها فما هلك يضمن المرتهن من رهن القيمة وفيها رهن ثوباً قيمة خمسة بحصة وقضى ديناً رين ثم قال يكون الرهن رهناً بما بقي من الدين فهو رهن بالمخصة حتى لو هلك يرجع الراهن على المرتهن بدنياً رين انتهى بخون الزيادة في الرهن عند علمائنا الثلاثة خلافاً لفرقة وحكمها حكم الاصل بحسب مضمونة كالاصل ويقسم الدين على قيمة الاصل يوم قبضه وعلى قيمة الزيادة يوم قبضت حتى لو كانت قيمة الزيادة يوم قبضها خمسمائة وقيمة الاصل يوم القبض الف درهم يقسم الدين اثلاً ثانياً في الزيادة ثلث الدين وفي الاصل ثلثا الدين اعتباراً بقيمتها في وقتي الاعتبار من الهداية ولا يجوز الزيادة في الدين عند ايه حيفه وتجدد خلافاً لابي يوسف فلو رهن عبداً قيمة الفان بالقدم درهم ثم استقرض من المرتهن الفاً اخرى على ان يكون العبد رهناً بها جاز وعنده ويكون رهناً بها ولا يجوز عندهما ويكذب رهناً بالالف خاصة ولو هلك يملكها لهما ولو قضى الف الاول للراهن ان يسترده عندهما والزيادة المتولدة من الرهن كالولد والابن والصوف والخرى يكون رهناً مع الاصل عندنا والمرتهن ان يملك الكل حتى يستوفى حقه و عندنا لا في الزيادة ولا يدخل تحت حكم الرهن والرهان اخذها شافياً والزيادة الغير المتولدة منه كاجرة وكسبه غلة العقار لا تبصر هذا اتفاقاً من رهن المتعاقب ثم اذا صارت الزيادة المتولدة عن الرهن رهناً عندنا يقسم الدين على قيمة الاصل يوم القبض وعلى قيمة الزيادة يوم العكاك حال قيام الاصل هكذا يغير شيء ذكره قاضيان وغيره وان هلك الاصل وبقي الثمن يوم العكاك فما اصاب الاصل يسقط من الدين بقدره وما اصاب الثمن افكده الراهن من الهداية فلو هلك الثمن بعد هلك الاصل هلك بقسط من الدين حتى لو كانت قيمة الاصل يوم القبض الفاً وقيمة الولد يوم العكاك الفاً فالدين بينهما نصفان ولو انقصت قيمة الولد بالعبا وبغير السوف صارت تساً وخمسمائة فالدين بينهما اثلاً ثانياً في الام وثلاثة في الولد ولو ابدت قيمة الولد فصارت تساً وخمسمائة فثلثا الدين في الولد وثلاثة في الام من الوجوه ومن اشترى شيئاً بدينهم فرفع اليه البايع ثوباً فقال اسك هذا الثوب حتى اعطيك الثمن قال ثوب رهن وقال زفر لا يكون رهناً

الزيادة المتولدة من الرهن كالولد والابن والصوف والخرى يكون رهناً مع الاصل عندنا والمرتهن ان يملك الكل حتى يستوفى حقه و عندنا لا في الزيادة ولا يدخل تحت حكم الرهن والرهان اخذها شافياً والزيادة الغير المتولدة منه كاجرة وكسبه غلة العقار لا تبصر هذا اتفاقاً من رهن المتعاقب ثم اذا صارت الزيادة المتولدة عن الرهن رهناً عندنا يقسم الدين على قيمة الاصل يوم القبض وعلى قيمة الزيادة يوم العكاك حال قيام الاصل هكذا يغير شيء ذكره قاضيان وغيره وان هلك الاصل وبقي الثمن يوم العكاك فما اصاب الاصل يسقط من الدين بقدره وما اصاب الثمن افكده الراهن من الهداية فلو هلك الثمن بعد هلك الاصل هلك بقسط من الدين حتى لو كانت قيمة الاصل يوم القبض الفاً وقيمة الولد يوم العكاك الفاً فالدين بينهما نصفان ولو انقصت قيمة الولد بالعبا وبغير السوف صارت تساً وخمسمائة فالدين بينهما اثلاً ثانياً في الام وثلاثة في الولد ولو ابدت قيمة الولد فصارت تساً وخمسمائة فثلثا الدين في الولد وثلاثة في الام من الوجوه ومن اشترى شيئاً بدينهم فرفع اليه البايع ثوباً فقال اسك هذا الثوب حتى اعطيك الثمن قال ثوب رهن وقال زفر لا يكون رهناً

لا قبل من الوجوه حتى لو هلك الثمن قبل العكاك

ومشروع

ومثله عن ابي يوسف واذا قال اسك بدينك او بمالك كان رهناً اتفاقاً من الهداية  
 رجله على رجل مائة درهم فاعطاه المديون ثوباً وقال خذ هذا رهناً ببعض حقتك  
 فقبضه هلك قال زفر يملك بالقيمة وقال ابو يوسف يذهب بما شاء المرتهن ويرجع  
 على الراهن بفضل دينه من الخاتبة ولا يبطل الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتهن ولا بموتهما  
 وبقي الرهن رهناً عند العورثة ولو وضع الرهن في يد العورثة فمات العورثة لا يبطل الرهن ويوضع  
 الرهن على يد عدل آخر عن تراض بينهما فان اختلفا وضعه القاضي على يد عدل لو ادع  
 الرهن عند انسان باذن الراهن فهو رهن على حاله ان هلك في يد المودع يسقط الدين  
 هلاكه ولو رهن المرتهن باذن الراهن من غير وسلم اليه يجرى من الرهن الاول من الخاتبة  
 وفي الفصولين وصار مكان المرتهن الاول استعار مال الراهن الاول للرهن فله رهنه ولو  
 رهنه بلا اذن رهنه لم يجرى وللراهن ابطاله ولو هلك فالراهن الاول لو شاء ضمن  
 المرتهن الاول وضمانه ضمان رهن ويهلك في يد الثاني بدين الضامن اذ ملكه بضمانه فكانه  
 رهن ملك نفسه ولو ضمن المرتهن الثاني ضمانه ضمان رهن عند المرتهن الاول ويبطل  
 الرهن عند الثاني ويرجع الثاني على الاول بما ضمن وبدينه انتهى ولو اقر الراهن بالرهان  
 لرجل لم يصدق ولم يبطل الرهن والمقر له ان شاء ادى المال وقبض الرهن ويرجع  
 بما قضى على الراهن وان شاء ضمن الراهن قيمته والمقر له ان يستخلف المرتهن على علمه  
 من وجير الشئى رجل ادعى اراً او دابة في اجارة الغير لا تقبل بينة الا بحضرة الآخر  
 والمتأجر جميعاً وكذا في الرهن بشرط حضرة الراهن والمرتهن من دعوى الخاتبة رهن  
 قاشاً بافتتاح سقط من الدين بقدر النقصان من الفصولين ولو غلب الماء على الارض  
 المرهونة لا يبطل الدين ولكن يسقط منه بقدر النقصان من الوجوه ولو رهن عبداً  
 فقال الراهن كانت قيمة يوم الرهن الفاً وذهب بالاعوار خمسمائة ونصف الدين و  
 قال المرتهن كانت قيمة يوم القبض خمسمائة وذهب بالاعوار ربع الدين كالف  
 قول الراهن مع بينة لان الظاهر انه لا يرهن بالالف الا ما يساوى الفاً واكثر والبينة  
 ايضاً بينة اذ انقص الرهن عند المرتهن من حيث السو لا يذهب شيء من الدين عندنا  
 وان انقص نقصان قدر او وصف بان كان قلباً فانكسر فانقصت قيمة يذهب قدر  
 النقصان من الدين عند الكل من الخاتبة في كتاب الرهن فلو رهن عبداً يساوى الفاً  
 من رجل فضارت قيمته مائة بتراجع السعر فباع المرتهن بامر الراهن بالمائة وقبض ثمنه  
 رجع بما بقي وهو تسعمائة لان الدين لا يسقط بنقصان السو لان نقصانه ليس هلاكاً

لا يبطل الرهن

ان الراهن يرهن

ان الراهن يرهن

ان الراهن يرهن

انقص الرهن



لا احتمال العرق واذا كان الدين باقيا وقدم الرهن ان يبيعه بما يشاء يكون الباقي في ذمته  
كما اذا استرد وباعه بنفسه من رهن الهداية رهن شجرة الغرضية فذهب وقت الاوراق  
وانقص منه قال الفقيه ابو الليث هذا بمنزلة تغير السعر من الخلاء فقلت وبهذا كله علم ان  
الدار المرهونة لو احترقت في يد المرتهن سقط من الدين مقدار النقصا انتهى المرتهن اذا  
ركب الدابة المرهونة باذن الراهن فعطبت ركوبه لا يضمن ولا يسقط شيء من الدين وان  
ركبها بغير اذن الراهن فعطبت في ركوبه يضمن قيمتها وان عطبت بعد ما نزل عنها سلمت  
هلكت رهنا وان ركبها الراهن باذن المرتهن او بغير اذنه فعطبت لا يسقط الدين  
من الخيانة المرتهن لو ركب الدابة ليرد لها على ربها فهلك في الطريق لم يضمن لو سلمت  
من ركوبه ولا يصدق الا بيمينه على سلامتها من جميع العصولين ولو رهن خاتما فليس  
المرتهن الخاتم في خضرة اليمنى واليسرى فهلك الخاتم كان ضامنا لانه استعمل وفيما سرك  
الخضرة من الاصابع لا يضمن لان ذلك حفظ وهو ما مور بال حفظ ويكون رهنا بما  
فيه وان لم يسر الخاتم في خضرة فوق خاتم لا يضمن الا اذا كان اللابس ممن يتحمل الخاتم  
فيضمن لانه اذا استعمل وتزين من الهداية ولو كان المرتهن امرأة فتختمت به في امر اصبح  
كانت صنت لان النساء يتختمن بجميع اصابعها من عصب الصغرى والواستوى المرتهن  
الدين كله وبعضه بايقاع الراهن او بايقاع متطوع ثم هلك في يده يهلك بالدين و  
يجب عليه رد ما قبض اليه من قبض منه وهو من عليه الدين والمطوع من الهداية وعند  
زفر لو تبرع اجنبي باء الدين ثم هلك الرهن في يد المرتهن برده ما قبض اليه الراهن  
لا الى المطوع من الجميع ولو اشترى المرتهن بالدين عينا او صالح عنه على عين ثم هلك  
في يده يهلك بالدين وكذا اذا اخل الراهن المرتهن بالدين على غيره ثم هلك الرهن  
بطلت الحوالة ويهلك بالدين وكذا لو نصا دقا على ان لا دين ثم هلك الرهن يهلك بالدين  
من رهن الهداية لو اتفق الراهن والمرتهن على وضع الرهن على يد عدل جاز ويتم الرهن  
بقبض العدل ذكره في الاصل وليس للمرتهن ولا للراهن ان ياء خذ منه وبقبض  
العدل يكره بمنزلة المرتهن فلو هلك في يده هلك في ضمان المرتهن ولو دفع العدل الرهن  
الى الراهن او المرتهن ضمن واذا ضمن العدل قيمة الرهن بعد ما دفع الى احدهما وقد  
استهلك المدفوع اليه وهلك في يده لا يقدر ان يجعل القيمة رهنا في يده لكن يتفق الراهن  
والمرتهن على ان ياء خذاهما منه ويجعلها رهنا في يده او يد غيره وان تعذر راجعا  
من دفع احدهما الى الغاضي ليعمل كذلك ولو فعل ثم قضى الراهن الدين وقد ضمن العدل القيمة

هذا هو الرهن  
في يد الراهن

فوق  
والمرتهن من  
والراهن

احال الراهن  
الدين على غيره

بالدفع

بالدفع الى الراهن فالقيمة سالمة وان كان ضمنها بالدفع الى المرتهن فالراهن ياء خذ القيمة منه  
كاياء خذ الرهن اذا كان قائما من الهداية ثم العدلان كان دفع الرهن الى المرتهن على وجه الامانة  
وهلك في يده لا يرجع بقيمة عليه وان دفع رهنا بان قال هذا رهنا خذ واجبه يرجع  
عليه بالقيمة من وجير الرهن ولو وكل الراهن العدل ببيع الرهن عند حلول الاجل جاز فلو باع  
العدل وسلم الثمن الى المرتهن ثم استحق اوفد عليه بعيب بقضاء قاض فان المشتري يرجع  
بالثمن على العدل ثم العدل بالخيار ان شاء رجع على المرتهن بالثمن ويعود دين المرتهن على  
حاله وان شاء رجع على الراهن من الخيانة ولو كان التوكيل بعد عقد الرهن غير مشروط  
في العقد فالخو العدل من العهدة يرجع به على الراهن قبض المرتهن الثمن او لانه لم يتعلق  
بهذا التوكيل حق المرتهن فلا يرجع عليه كما في الوكالة المنفردة عن الرهن من الهداية ولو  
قال العدل بعت الرهن وسلمت الثمن الى المرتهن وانكر المرتهن ذلك كان القول قول العدل  
ويبطل دين المرتهن وان اختلفا فقال الراهن كانت قيمتها الفاء هذه غير تلك الجارية وقال  
المرتهن ما رهنني الاجارية قيمتها خمسمائة كان القول قول المرتهن فان صدق العدل يجبر  
العدل على البيع فان كان الثمن انقص من الدين يرجع بقيمة دينه على الراهن وان امتنع العدل  
عن بيعها يجبر الراهن على بيعها او يبيعها القاضي والعهدة على الراهن وبقية الدين كذلك يكون  
على الراهن من الخيانة الرهن لو ائلف متاعا لرجل يباع فيه فان بقي من ثمنه شيء فهو للمرتهن  
اذ دين العدل مقدم على دين المرتهن من الوجير المعبر في ضمان الرهن القيمة يوم القبض  
لا يوم الضمك من الهداية وفي الامهات التسليط على البيع على وجهين اما ان كان مشروطا  
فاصل العقد وفي هذا لا يملك الراهن عزله وكذا المرتهن ولا يضمن اذا مات احدهما  
واذا ابى العدل على البيع يجبر على البيع واذا مات العدل يبطل التسليط واما اذا كان التسليط  
على البيع بعد عقد الرهن فللراهن عزله وينزل بموت الراهن واذا امتنع العدل عن  
البيع لا يجبر عليه من خيانة الفناوى وكتاب الرهن وفيها لولي المرتهن الراهن في بلد آخر  
له طلبه منه ولا يكلف اخضا الرهن اذا كان لحمله مؤنة وان لم يكن لا يجبر الراهن على  
القضاء حتى يحضر المرتهن رهنا انتهى بيع المتاع جاز لا رهنه بيع المشغول جاز لا  
رهنه بيع المتصل لغيره جاز لا رهنه بيع المعلق عتقه بشرط قبل وجوده في غير المدبر جاز  
لا رهنه كذا في الشرع لا يجرى رهن البناء دون الارض من اول كتاب الرهن من  
الاشياء الرهن بالدين الذي يستحق الرهن بالاجرة باطل من الوجير **كتاب الغصب**  
الغصب عبارة عن ايقاع الفعل فيما يمكن نقله بغير اذن صاحبه على وجه يتعلق به الضمان

دفع الرهن  
الى المرتهن

الرهن لو ائلف  
متاعا لرجل

التسليط على  
البيع

لا يجوز رهن  
الارض



اما من غير فعل في الحال لا يصير غاصبا حتى لو منع رجلا من دخول داره او لم يمكنه من اخذ ماله لا  
يكون غاصبا بذلك وكذلك لو منع المالك عن المواشي حتى ضاعت المواشي لا يضمن ولو نقلها عن  
موضعها يصير غاصبا من الخلوصة وحكم الغصب الاثم ويجوز على الغاصب رد المعضوب لو كان قاضيا  
في مكان غصبه لنفا وتلف قيمته باخله والامكنه واجرة الرد على الغاصب هذه في عارية الهداية  
ان حكم الغصب الاثم ان علم قال في مسكين وان كان بدون العلم بان ظن ان الماء خوذ ماله  
واشترى عينا ثم ظهر استحقاقه فالضمان لا يغزى انتهى فاذا انقضى الاثم مع عدم العلم انتهى  
كونه فعلة بمعصية فينتفى التقرير كما لا يخفى فان ضابط التقرير كل معصية ليس فيها حد مقدر  
وعليه الاثم والتقرير اذا كان عالما بكون الماء خوذ ملكا للغير حيث ارتكب معصية من غصب المخرج  
وان كان جاهلا ولو باقية سماء وية او عجز عن رده بان كان عبدا فابق ونحوه فعليه مثله لو  
كان متلبا كالملك والمعزونه والعدوى المتقارب والمراد بالمعزونه ما يخرج من الصفة عن  
بيعه بحسب الزن بان يكون مقابلة بالتمن مبيعا على الوزن فمثل القنعة والقدر ليس منه  
فان انقطع المثل بان كان عبدا فانقطع عن ايدي الناس فعليه قيمة يوم الخصومة عند اية خيف  
ويوم الغصب عن اية يوسف ويوم الانقطاع عند محمد ولو صير المالك الى ان يوجد جنسه له  
ذلك ولو لم ينقطع بالكلية ولكن بقي منه ناقص الصفة كان المالك بالخيار ان شاء اخذ ناقصا  
وان شاء عدل الى القيمة هذه في عارية الهداية وان لم يكن متلبا كالمدبر عا والحيوانات و  
العدويات المتفاوتة اي الذي يتفاوت احادها في القيمة لا الذي يتفاوت انواعه وواحاده  
كما في بجان فانه متلى ذكره في الفصولين فعليه قيمة يوم غصبه ويقوم بالنقد العالي هذه  
ولو الهداية ولو غصب فلوسا فكسدت ثم استهلكها عند اية خيفة عليه مثل الذي كسدت ولا  
يضمن قيمتها ولا مثله من الذي احرقه وعند اية يوسف عليه قيمتها من الذهب والفضة يوم  
الغصب قال محمد عليه الفصول في القيمة في آخر يوم كانت رابحة فكسدت كن والدر كان يغني بقول  
محمد رفقا بالناس فغنى كذلك والعدلى كالفلوس من غير تفاوت من غصب الصوري وان ادعى  
الهابوك وانكر الطالب الحكم حتى يعلم انها لو كانت باقية لظهرها ثم قضى عليه ببدلها واذا  
قضى عليه بالبدل ملكها عندنا خلافا لما لك والشافعي واحمد ذكره في رد البحار وان اختلفا  
في القيمة فالقول للغاصب مع يمينه ان لم يعم المالك جهة على الزيادة فان ظهر العين بعد الغضا  
وقيمتها اكثر مما يضمن وقد ضمنها بقول المالك او ببينة اقامها المالك على قيمتها او بنكول الغاصب  
عن اليمين فلا خيار للمالك وهو للغاصب ملكها لما ضمنها وقد كان الضمان بقول المالك  
نعم المالك للغاصب بسبب اتصال به رضا المالك حيث ادعى هذا المقدار من الابصار وان

حكم الغصب الاثم

ضابط التقرير

ان تقرر المعصية

غصب فلوسا

اذا اقر المالك المالك

فان ظهر العين بعد الغضا

كان ضمان القيمة بقول الغاصب مع يمينه فالمالك بالخيار ان شاء امضى الضمان وان شاء اخذ  
العين ورد العوض ولو ظهر العين وقيمتها مثل ما ضمنه او دونه فكذلك الجواب في ظاهر الرواية  
وهو الاصح خلافا لما قاله الكرخي انه لا خيار له من الهداية غصب جارية وغيبتها واختلفا في القيمة  
فقال صاحبها كان قيمتها الفين وقال الغاصب قيمتها الف وحلف على ذلك فغنى القاضي على  
الغاصب بالغ لا يخل للغاصب ان يستخذهما ولا يطأها ولا يبيعها الا ان يعطيه قيمتها تامة فان  
اعتمها الغاصب بعد القضاء بالقيمة الناقصة يجوز عتقه وعليه تمام القيمة من عتقته  
ولو غصب المعضوب من الغاصب فالمالك بالخيار ان شاء ضمن الغاصب وان شاء ضمن غاصب الغاصب  
الا في الوقف اذا غصب من الغاصب كان الثاني املى من الاول فان التولى انما يضمن الثاني من الاشياء  
فان ضمن الاول يرجع بما ضمن على الثاني وان ضمن الثاني لا يرجع على الاول وكذلك السارق من  
الغاصب لا يرجع بما ضمن ولو اختار المالك تضمين احدهما لا يبرأ الآخر عندهما خلافا لابي  
يوسف من وجيز الرخي غاصب الغاصب اذ رده على الغاصب برئ من الضمان كما لو رده على  
المالك وعن خلف بن ايوب وابيه مطيع انه لا يبرأ بالرد على الغاصب قال صاحب الجامع لا يصح  
وعندي انه كان يرجوانه يريد رده على صاحبه رجوت ان يبرأ من الصوري لو اختار  
المالك تضمين احد الغاصبين ليس له ان يطأ بالآخر هذه من كفاية الهداية وقاصب الغاصب  
برأ بالرد على الغاصب الاول اذا ثبت رده بالبينة من العارية في آخر الفصل الثالث غاصب  
الغاصب في استهلاك الغصب هكذا عنده فاذا دى القيمة الى الاول برئ من الضمان وعن اية يوسف  
انه لا يبرأ ولو رده الثاني عين الغصب على الاول برئ عند الكل ولو اقر الغاصب الاول انه اخذ  
القيمة من الثاني لم يصح اقراره على المعضوب منه وكان للمعضوب منه ان يضمن الثاني الا ان  
يقم الثاني البينة على ما ادعى وكذا لو كان مكان الثاني غاصب المودع من الحاجة لو باع غاصب  
الغاصب وقبض ثمنه ليس للغاصب الاول اخذ الثمن منه لانه ليس بمالك ولا نائبه وليس له اجازة  
البيع من الفصولين اقام المعضوب منه بينة ان قيمة المعضوب كذا واقام الغاصب البينة على  
انه كذا فبينة المالك او لغيره لم يكن للمالك بينة فاراد الغاصب قامة البينة فقال المالك احلفه  
ولا اريد البينة لذكر اقام المعضوب منه البينة فشهد احدها بالقيمة والاخر على اقرار الغاصب  
بالقيمة لا تقبل جاء الغاصب بشوب وقال انا غصبت هذا فقال المالك لا بل غصبت ثوبا  
آخر غير هذا الثوب هو ربا او مريا فالقول قول الغاصب من غصب الخلوصة ولو اختلفا  
في عين المعضوب وصفته او في قيمته وقت الغصب فالقول للغاصب ولو كفل رجل بقيمة  
المعضوب واختلفوا في القيمة فالقول للكفيل ولا يصدق واحد منهما عليه ولو قال

الضمان غاصب الغاصب

ان رد الغاصب



الغاصب ردت المصوب وقال المالك لا بد لهك عنده فاقول للمالك من الوجير رجل غصب دابة  
فهلك واقام صاحبها بينة انها هلكت عند الغاصب من ركوبه واقام الغاصب بينة انها هلكت  
او ماتت عند صاحبها كانت بينة صاحبها اولى ويقضى على الغاصب بالقيمة وكذا لو شهد شهود  
صاحبها ان الغاصب قتلها او كان للمصوب دارا فاقام صاحبها بينة ان الغاصب هدم الدار  
واقام الغاصب بينة انه ردها على صاحبها كانت بينة صاحبها اولى ولو اقام صاحبها بينة  
انها ماتت عند الغاصب واقام الغاصب بينة انه ردها فانت عند صاحبها قال ابو يوسف  
بينه صاحبها اولى وقال محمد يقضى بينة الغاصب من غصب الخاوية قال ابو يوسف اذا غصب قوم  
من رجل شيئا له قيمة اضمنهم قيمته ولو جاء رجل منهم بعد رجل لم اضمنه شيئا من الخاوية رجل  
قالا اغتصبنا من فلان الف درهم وكنا عشرة قضى عليه بجميع الالف من غصب ثلثنا رعايته  
نقل عن الرحيبة قال صاحب المنع وجهه انه ادعى الاشتراك في الغصب من لوازمه وضع يده  
على المصوب وقد رده اقرره على غيره ففي اقراره على نفسه فتمت على الجميع بخلافه لو ثبت  
ذلك بالبينه لتعديها كما تقر ان حجية الاقرار قاصرة وحجية البينة متعدي وقد تقر  
وجوب الضمان بسبب اليد الظلمة المزيلة ليد المالك الحقيقية انتهى ولو باع الغاصب  
المصوب فالمالك مخير في تعيين ايتهما شاء فاذا ضمن المشتري رجع بما ضمن على الباع من  
الهداية لو باع الغاصب فالمالك بالخيار يضمن ايتهما شاء فان ضمن الغاصب جاز بعه  
والتمن له وان ضمن المشتري رجع على الباع بالتمن وبطل البيع ولا يرجع بما ضمن عليه  
قال تاء ويلاه اذا باع الغاصب وسلم اما بدون التسليم فلا يجب الضمان من الخلوصة  
ولو وهب الغاصب المصوب من انسان او عاره فهلك في يده ضمنه المالك لم يرجع بالقيمة  
على الغاصب كونه منه او اجره او دعه من انسان فهلك عنده ضمنه المالك يرجع بالقيمة  
على الغاصب من وجير فاصبحان ولو اودعه الغاصب عند رجل وهلك عنده فالمصوب  
بالخيار ان شاء ضمن الغاصب لا يرجع هو على المودع ويرجع المودع على الغاصب بما ضمن  
ولو استهلك المودع فالجواب على قلب هذا وقرار الضمان على المودع وكذا لو اجره الغاصب ورهنه  
فهلك كان للمصوب منه ان يضمن ايتهما شاء فان ضمن الغاصب لا يرجع الغاصب على الشاخر  
ولا على المرتهن ولكن يسقط دية بهلك الرهن في يد المرتهن وان ضمن المرتهن والشاخر  
يرجع على الغاصب بما ضمن الا اذا استهلكه فلا يرجع على احد وكذا عاره الغاصب فهلك  
عنده كان للمصوب منه بالخيار وايضا ضمن لا يرجع على صاحبه ولو استهلكه المستقر فقرار  
الضمان عليه من غصب الخلوصة الغاصب اذا اجر المصوب فالاجر له وان تلف المصوب

من غصب

من غصب قوم

باع الغاصب

وصاحب

اعاد الغاصب

من هذا

من هذا العمل وتلف لأمته وضمنه الغاصب الاستعانة بالاجر في اداء الضمان ونصرت بالبا  
اذا كان فقيرا فاذا كان غنيا ليس له ان يستعين بالغلة في اداء الضمان في الصحيح ولو كانت  
دابة فاخذ اجرها ثم باعها واخذ ثمنها وتلف الثمن ثم ماتت الدابة عند المشتري وضمن  
المالك المشتري ورجع المشتري على الغاصب ليس الاستعانة في اداء الضمان بالاجر من الخلوصة  
ايض غصب جارية ونزولها وردة فاجت ومانت في نفاسها يضمن قيمتها يوم علفت  
ولا ضمان عليه في الحرة وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يضمن في الامة ايض من الهداية بكل  
غصب جارية فزنت عنده ثم ردها على المالك فولدت عنده فماتت في نفاسها ومات  
الولد ايض كان على الغاصب قيمتها في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ليس عليه انقصا  
المجل من الخاوية ولوردها الغاصب حاملا وماتت من الولادة وبقي ولدها يضمن  
الغاصب جميع قيمتها يوم الغصب ولم يتخير شيء من الام بالولد ولو حلت الجارية في  
يد الغاصب ثم ردها على المولى فماتت في يده من تلك الحي لم يضمن الغاصب الا ما نقصها  
الحي في قولهم جميعا من غصب الخلو في الفصل الاول وان ولدت في يد الغاصب من الزنا  
ردها ورد ما نقصته الولادة ويتخير النقصان بالولد ان كان في قيمته وفاء بالنقصا  
ويسقط ضمانه عن الغاصب خلو قال الزفر من الهداية وان لم يكن فيه وفاء لا يتخير ولو مات  
الام وبقي الولد يضمن قيمة الام من الوجير وان ردها حاملا فماتت من الولادة وبقي  
الولد فعند ابي حنيفة يضمن جميع قيمتها وقال لا يضمن الا نقصان المجل خاصة من  
الوجير ان العقار لا يتحقق فيه الغصب عند الشيخين خلو قال محمد ردها اذا غصب عقارا فهلك  
في يده بان اهدم باقة سماوية او جاء سيل فذهب بالبناء واشجاره او غلب السيل على ارض  
فبقيت تحت الماء لا يضمن عندها وقال محمد يضمنه وهو قول ابي يوسف ولا وبه قال الشافعي  
ودليل كل مذكورة في الهداية واجمعوا ان العقار لو تلف من سكناه يضمن وكذا لو قطع  
الاشجار ضمن ما قطع بالاجماع من الخلو واجمعوا ان الغاصب يضمن ما نقصه منه بفعله و  
سكناه لانه ائتلف والعقار يضمن به كما اذا نقل ترابه واما ما فعه فعند الشافعي يضمن  
استفاد وعطل فيجب الاجر وقال مالك ان عطله فلا شيء عليه وان استعمله بجير المثل وعندنا لا يضمن  
النافع في الفصلين من الهداية للمصوب نوعان غير منقول كالطاحونة والمخاض فان اهدم  
عند الغاصب باقة سماوية او جاء سيل فذهب بالبناء لا ضمان عليه عندنا خلو قال محمد ولو تلف  
بسكناه او قطع اشجاره ضمن اجماعا وان هدمه اخر او قطع اشجاره اخر فالمالك بالخيار  
يضمن ايتهما شاء ولو نزع فيها فالخارج له ويضمن نقصانها وفي الجامع الصغير يدفع

غصب جارية

من غصب

المقصود



قد يبدل وما اتفق عليه ومتقول فان تلف في يد الغاصب ان تلفه ان كان مثليا كالكيلى و  
الوزن الذى ليس فيه تبعية ضرب كغير المصنوع والعدد كالمقارب كالبيض والجن وما شبه  
ذلك وان كان غير مثلي كالحيوان والزرعي والوزن الذى فيه تبعية ضرب كالمصنوع ان  
التلف وتلف فعلية قيمته يوم غصبه وان تلف غير المصنوع الغاصب في يد الغاصب فالتجارت  
للمالك ان شاء ضمن الغاصب يرجع على المثل وان شاء ضمن المثل ولا يرجع على احد وان  
غصب من الاقرب لغاصب فان تلف غده فالملك بالتجارت وقدر الضمان على الثاني من غصب الغاصب  
ضمن الغاصب العقار وفي المنقول ما نقص بفعله وسكاه وما نقص بزرعه فان الارض  
المغصوبة اذا انتقصت بالزراعة يفرم النقصان لانه تلف البعض وكذا لو استخدم العبد  
المغصوب والذابنة المغصوبة بنفسه فانقص العبد والذابنة بالاستخدام او اجر احدهما  
من آخر فحصل له في مدة الاجارة نقص باستغلاله ضمن ما نقص وكذا لو كان المغصوب شيئا  
آخر كالآلات التجار ونحوه مثله فاستعمل فانقص باستعماله ضمن ما نقص اما ما فيها كسكنى  
الدار وركوب الذابنة واستخدام العبد فلو تضمن بالغصب والانتلاف صورة غصبها فمع  
ان يغصبها ويمسك مدة ولا يستعمله ثم يرد على مالكه وصورة انتلافها فمع ان يستعمل  
احدها ثم يرد مثله ولم ينقص ثم يرد على صاحبه من غصب المثل كذا في غصب الدار والعرب  
والبحر والرايق ولو نقص المغصوب في يد الغاصب يرجع المغصوب منه على الغاصب بالنقص  
الا ان يكون ذلك النقصا بجناية غير الغاصب فالمغصوب منه بالتجارت في تضمين النقصان ان  
شاء ضمن الغاصب ويرجع الجاني وان شاء ضمن الجاني ولا يرجع الجاني على احد من  
غصب المثل في الفصل الاول لو غصب عيدا فاجره كانت الاجرة للغاصب وذل المالك و  
كذا الذابنة ولكن يؤمر بالنقد في نفعه عليه صاحب المثل من مخرج المنظومة لاس  
الوجه كذا في الجزاء ولو استعمل المغصوب بان كان عيدا فاجره فالاجرة له ولا يطيب له  
فبصدقها وكذا لو ربح بدراهم الغصب كان الربح له ويتصدق ولو دفع الغلة الى المالك  
حل للمالك تناولها من غصب الهداية ولو ان رجلا حمل رجلا الى بعض البلد كرها كان على  
الحامل كراهة الى الموضع الذى حمل منه من غصب الجاني وفي الخلاء واجارة الدواب ذكر من  
غاصم في ضماناته وما دفع الغصب لا تضمن الا في ثلث فانها تضمن ويجوز المثل بالوقف وما  
البيتم والمعد لا يستغل الا اذا سكن المعد بناء ويل ملك كبيت سكنه احد الشريكين في الملك  
اما الوقف اذا سكن احدهما بالعلة بدونا اذن الآخر سواء كان موقوفا للسكنى او لا  
فانه يجب الاجراء سكن المعد بناء ويل عقد كذا في مدة الاجارة سكنها المرتين لا يلزم

فغصب الدار  
فغصب الدار

صور غصب الدار

صور غصب الدار

صور غصب الدار

صور غصب الدار

الاجر قال في البذلقة رهن دار من آخر وهو معة للاجارة فسكنها المرتين لا يلزم الاجر  
فان السكنى بناء ويل للمالك ليست بمضمونة ولو سكنه احد الشركاء بلا عقد لا يلزم وان معة  
لا تستغل الا ان يكون احد الشركاء صغيرا فيجب اجر المثل في حصته على القول المفتى به اذ الفتوى  
في غصب دار الوقف وعقاره على الضمان كما في منافع وكذا البيتم وكذا السكنى بناء ويل للعقد  
كعقد الرهن ليست بمضمونة فعلم بما ذكرنا ان لفظ العقد مع ذكر المالك غير ممكن كاطنة  
البعض انتهى ويستثنى من مال البيتم مشكلة سكت امه مع زوجها في داره بلا اجر ليس لها ذلك  
ولا اجر عليها ولا نصير لدار معة باجارتها وانما نصير معة لا تستغل اذا بناها لها ذلك  
وشرطها له وباعدا البائع لا نصير معة لا تستغل اذا بناها لها في حق المشتري واذا اجر  
الغاصب ما منافع مضمونة من مال البيتم والوقف ومعة فعل المتاجر المسمى الاجر المثل ولا يلزم  
الغاصب اجر المثل انما يرد ما قبضه والمرتين لو استاجر الدار المعة لا تستغل وهو ساكنها  
بناء ويل عقد باجر معلوم وسكنها سنين ودفع اجرتها يسره الاسترداد والتعجيل على  
الاصل يقتضى ان لا ذكر لكونه دفع ما ليس بها جعليه فيسرة الا اذا دفع على وجه الهبة و  
استهلكه الموهوب له ذكره في ضمانه في فوايده من غصب المثل النقصان يتراجع السعر غير  
مضمون على الغاصب اذا كان الرد في مكان الغصب من الهداية كذا في الحاشية واما النقصان بفوات  
الوصف والجزء فهو مضمون عليه لانه دخل بجميع اجزائه في ضمانه بالغصب فانه يرد عينه بحسب  
رقه قيمته وهذا في غير الربوي ما في الربويات لا يمكن تضمين النقصان مع استرداده والاصل  
لانه يؤدى الى الربويات من الهداية قلت فيختار المالك بين اخذه ولا شيء عليه وبين تضمين  
مثله وخلافه حقه قال في الذخيرة وان كان النقصان بفوات الوصف في الاموال بخلاف  
غصب حنطة فعفت عنه او انكر الدرهم او الدنانير وغصب خمر فبقي فيه ماء فالملك  
بالتجارت ان شاء اخذه ولا شيء عليه وان شاء تركه وضمنه مثله وان كان انا فضمنه فثم  
في يده فان شاء اخذه ولا شيء له وان شاء ضمنه قيمته من خلافه حقه وكذا ائنة الصفر  
والنحاس والشمع ان كان يباع وزنا وان لم يكن من الاموال الربوية فنقصان الوصف  
كذهاب البصر والسمع ونيسان الحرفة مضمون عليه وكذا لو حدث به عيب ينقص قيمة كالباق  
والجنون والسرقة في العبد والجارية والذبا يكون مضمونا عليه فيقوم العبد صهيحا و  
يقوم وبه العيب والنقص فضمن ما بينهما لصاحبه انتهى ما في الوجيز غصبا رضا فبذرها  
حنطة ثم اختصما قبل ان تبث قال محمد بن ابي حنيفة ان شاء صاحب الارض تركها حتى تبث ثم يقول  
الغاصب اقطع زرعك وان شاء اعطاه ما زاد البذلقة رهنه فيقوم الارض ليس فيها بذر







القيمة للمغضوبية يكون المغضوب منه اولى بالاشجار والاجار من سائر غرماء الميت الذي هو الغاصب لا واجاب نعم يكون هو اولى بذلك من سائر غرماء الميت كما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم في فناءه وغيرهما رجل ابتلع درة وجعل ومات فان ترك ما لا يعطى الضامن تركه وان لم يدع ما لا يبتق بطنه بخلافه وما اذا مات الحامل وفي بطنها ولد حتى فانه يشق بطنها لانه في ذلك صيانة الودعي عن الهلكة فيجوز بخلاف المسئلة الاولى ولو ابتلع درة غيره وهو حي يضمن قيمتها ولا ينتظر ان تحزن منه من عصب الحامية رجل ابتلع دنانير غيره ثم مات يشق بطنه بخلافه والدرّة لان الدرّة تقصد في البطن فلا يبعد الشق والدنانير لا تقصد والغرامة اذا ابتلعت لؤلؤة الغير ينظر اليها اكثر قيمة امر بدفع قيمة الآخر من الخاء في كتاب النكاح في الفصل السادس عشر حنفيا فدفن آخر فيه ميتا فان كان في ارض مملوكة فلما اكد البشعر عليه واخر ولا التسوية والزرع فوقها وان كان في ارض مباحة او موقوفة ضمن الحافر قيمة حفرة من دفن الميت فيه حفرة في ملك غيره فوقع فيها انسان ضمه ولو في ملكه لا يضمن من الاشياء ومن حفرة في طريق المسلمين او وضع حجر فلف انسان فدرته على عاقلة وان تلف بهيمة فضما فيها فماله وفي الجامع الصغير في البالوعة يحفر الرجل في الطريق فان امر السلطان بذلك كما واجبه لم يضمن وان كان بغير امر فهو متعد وكذا الجواب في جميع ما فعل في طريق العامة وان حفرة في ملكه لم يضمن وكذا اذا حفر في فناء داره وقبل هذا اذا كان الفناء مملوكا له او كان له حق الحفر فيه اما اذا كان لجماعة المسلمين او مشركا بان كان في سكة غير نافذة فانه يضمن وهذا صحيح من الهداية لو حفرت في الموضع الذي يحتاج الناس اليه يكون ضامنا لما عطف به اذا لم يفعل باذن الامام يجعل حفرة في الطريق فسقط فيها انسان ومات فقال الحافرانة التي فيها نفسه وكذبته العورة في ذلك كان القول قول الحافر في قول ابي يوسف الآخر وهو قول محمد لان الظاهر ان البصير يرى موضع قدمه وان كان الظاهر ان الاشكال لا يوقع نفسه واذا وقع الشك لا يجبل الضمان بالشك من الحامية في حفرة البئر قال الولي اسقط وقال الحافر اسقط نفسه فالقول للحافر كذا في التوضيح اذا اجتمع المباشر والمتبني اضيف الحكم الى المباشر فلا ضمان على حافر البئر تعديا بما تلف بالقاء غيره واذا حفرت بئر تعديا ثم مات فوقع فيها انسان بعد موته كانت الدية على الحافر من الاشياء ورجل امر بجلده ان ينزل لهذا البئر فقتل الرجل بجناطه ومات لاشئ على الامر من القنا والظهيرية رجل غصب عبد او دابة وغاب المغضوب منه فطلب الغاصب من القاضي ان يقبل منه المغضوب او ليا ذن له بالانفاق ليرجع بذلك على المالك لا يجيبه القاضي لذلك وتركه عند الغاصب ونفقة تكون على الغاصب ولو قضى

المطبع في دار المطبعين

رسالة إلى الملك الناصر  
في تصحيح الدين

عزیز و عزیز

فغیر افغانی

مطهر بن محمد

حضرت قادریہ

فوق الملائكة

اخر بالقرآن الى البير  
فمنزل ومات

الملك

القاضي بالانفاق على المصوب منه لا يجب على المصوب منه شيء وان رأى القاضي المصلحة في ان  
بيع العبد والديانة بان كان القاضي يخاف فيمسك الثمن لصاحب الديانة فعلة ذلك من  
عصب الخاتمة عصب غلام صغير او جارية فبكر اعنه اخذها المالك ولا شيء للقاص من  
الثقة وكذا سائر الحيوانا من الغناء والاصول في كتاب العصب وفي النواذر وروى ابن  
ساعة عن محمد بن القاسم ان ياء خذ المال من القاص السارق ولا يبرأ باخذ القاص ان  
للقاص ان يتصرف في مال الغائب فيما يؤدي الى حفظه لا فيما يرجع الى ابراء حقوقه وكذا المال  
مضمونا على القاص من حقوق الغائب فلا يسقط بالابراء من جهة القاضي من محيط الشريعة  
وكتاب العصب خرقتا حد المراتين اذن الاخرى في المشاعة فقط المقرط فضاع لم  
يضمن من عصب الغينة في السبب الى التلف تعلق رجل برجل فسقط عن المتعلق به شيء  
فضاع يضمن المتعلق هذه من عصب الغينة ايض في باب السبب تعلق رجل برجل فسقط  
من المتعلق به شيء فضاع قالوا يضمن المتعلق وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان  
سقط بقرب من صاحبه وهو يراه وامكنه اخذه لا يكون ضامنا من الخاتمة قلت ومثله القرط  
ينبغي ان يكون على هذا التفصيل لكن نعم قالوا بعدم الضمان انتهى اللقاء في حوض وانهر ومعه درهم  
فسقط في الحوض فلو سقطت عند اللقاء ضمن لانه بفعله لا توسطت وقت خروجه عن الماء  
لانه بفعله ما لكها ضرب رجله فاغى عليه ولم يمكنه الراح فاخذ ثوبه لا يضمن ولو مات ضمن  
ماله وثيابه ايض اذا ضاع ضربه فقط مغشياً عليه وسقط منه شيء قال محمد بن يعقوب ما  
معه وما عليه من مال وثيابه لانه متهمك من حيطة الخلة لو استخدم مملوك رجل بغير اذنه  
او ارسله في حاجة او ركب وابنه او حمل عليها شيئاً وساقها فهلك فهو ضامن من الوجهين لو  
لو استخدم عبد غيره بغير اذنه مولاه فهلك او باق حاله الاستعمال ضمن سواء علم انه عبد  
اولا وكذا لو قال العبد استعملني فانا حر فهلك او باق يضمن من مشتمل الهداية رجل بعث غلاماً  
صغيراً في حاجة بغير اذنه اهل الغلام فزاد الغلام غلاماً يلعبون فانتهى اليهم وارتنى  
سطح بيت فوقع فمات يضمن الذي بعثه في حاجة لانه صار غاصباً بالاستعمال رجل قال  
لعبد الغير ارتق هذه الشجرة وانثر المشمش لنا كل انت ففصل ووقع من الشجرة فمات لا  
يضمن الامر لانه ما استعمله فامر نفسه وان قال له الامر ارتق الشجرة وانثر لاكلنا ففصل  
ووقع فمات ضمن الامر لانه استعمله فامر نفسه من الخاتمة ولو قال لنا كل ضمن النصف  
من مشتمل الهداية الامر لا يضمن بالامر الا في سبعة الاولى اذا كان الامر سلبطانا الثانية اذا  
كان مولى للمأمور الثالثة اذا كان المأمور عبد الغير كأمه عبد الغير بالابقا وبقتل نفسه

غضب غلامان

فرقت اعداء الابرار  
اذنه الاخرى

اسم عبد الغفر  
ادب املا

الآن لا يقرب من  
الآن في سنة

أمر قتيبا بأبوابه وقال يا قتيبة فعل  
فعل فاعله هو وأفعاله ما فعلت  
بما فعلت من قولها يا أبا القاسم  
ذلك الفعل لما لا يلبس غصبا  
لغير غصبا أما الأثر في الاستعلاء  
وهو لم يفتد به فكذلك واما  
الغصبا فلا يلزم غصبا لأن قوله  
يا أبا القاسم إنما هو في الغصبا  
والغصبا لا يلزم غصبا لأن قوله  
يا أبا القاسم إنما هو في الغصبا











شجرة

ولم يستحقها بعد الاخراج فكل الذئب ضمن قيمتها من الخزانة وكتاب النحران رجل ادخل دابة في دار  
 رجل فخرجها صاحب الدار فهلك لا يضمن وان وضع ثوبا في داره فمرو به فضاغ فمض لا  
 الثوب لا يضر الدار فكان الاخراج انلافا والدابة تقرب بالدار فلم يكن انلافا من عصب الحيوان  
 اذا وجد في زرع دابة فخرجها فمضد ما يخرجها عن ملكه لا يكون مضنوا عليه فاذا ساقها  
 وراء ذلك القدر يصير غاصبا بنفس السوق هكذا ذكره على السعدى وتبعه ابو نصر الا انه قال  
 اذا ساقها في موضع يأمن فيه لا يكون ضامنا وقال بعضهم اذا وجد الرجل دابة في زرع فخرجها  
 فقتلها سبع كان ضامنا لانه لا يضمن ان يخرجها ولكن ينبغي ان يستعد على صاحبها حتى يخرجها  
 صاحبها والعصبي ما قاله الامام السعدى ان لا يخرجها عن ملكه ولا يسوقها وراء ذلك فان ساقها  
 بعد ما اخرجها عن ملكه يصير ضامنا فان ساقها ليرة هاهنا على صاحبها فطبت في الطريق وانكسر  
 رجلها كان ضامنا ولو ان صاحب الزرع حمل على دابة وجدها في زرع فاسرها ضمن ما اصاب  
 وكذا لو تبعها كثير بعد ما اخرجها فهلك ضمن ولو اخرجها اجنبيا قال ابو نصر اجوان لا يضمن  
 بعضهم يضمن من جامع الفصولين لو وجد في زرع او كرمه دابة وقد افترق زرع فخرجها  
 فهلك ضمن صاحب الكرم من ضمن الهداية وكذا لو اخرجها عن زرع الغير وعطيت ضمن من  
 الفصولين لو اخرج دابة الغير عن زرع الغير لا يضمن اذا لم يستحقها بعد الاخراج وعن ابن سلمه انه  
 يضمن من ضمن الهداية نقله عن البرازية اذا قطع اذن الدابة وبعضه وقطع ذنبها يضمن النقصان  
 واذا استهلكها رعيها او بغل يقطع يدا رجل وبذبحه ان شاء صاحبه ضمنه وسلم اليه وان شاء  
 امسكه ولا يضمن شيئا وعلى الفتوى من الهداية وان قطع عضوا يدا رجل من حيوان لا يؤكل كل ان  
 شاء المالك ضمنه القيمة وان شاء امسكه ولا يرجع على الغاصب شيئا بخلافه لو كان المعضوب  
 عبدا او امة فقطع يدها او رجلها حيث للمالك ان يمسكها ويضمنه النقصان لان الامم لا يصير  
 مستهلكا بقطع اليد والرجل من كل وجه واما العوامل فانها تضرر مستهلكة بذلك وان قطع العضو من  
 ماء كذا كالثاثة والخزيرة في ظاهر الرواية هذا والاول سواء للمالك ان يضمنه جميع القيمة وليس له  
 ان يضمنه النقصان ويمسك الدابة من محيط الحرم وعلى قول محمد للمالك ان يمسك الحمار المنزوع ويضمنه  
 النقصان وكذا مقطوع اليد والرجل من الخاتبة ولو ضرب رجل دابة حتى صارت عرجا فهو كالمقطع  
 من الهداية عزه الحما للمعضوب في يد الغاصب كان يضمن مع العزض ضمن النقصان وان كان لا يضمن  
 فهو بمنزلة القطع من جاني الخاتبة عصبه يضمنه باخر قد ان كان الخرق يسير اخذه المالك وضمنه  
 نقصانه وان كان فاحشا يصير بالخياطة مستغفرا به انتفاع الثوب فله الخيار ان شاء اخذه  
 وضمنه النقصان وان شاء تركه عليه بالقيمة وان كان بحال لا ينتفع به انتفاع الثوب لا يصلح

بالخياطة

شجرة  
القدر

بالخياطة يضمن قيمته بلا خيار من عصب الخاتمة اي رجل خرق صك رجل او دفتر حساب  
 تكلموا فيها بجب عليه واصح ما فيه ان يضمن الصك مكتوبا من عصب الخاتمة وعامة مشايخنا  
 على انه يضمن قيمة الصك والدفتر مكتوبا لا ما ينتفع به من وجير الشراخي رجل مر في سوق  
 المسلمين فتعلق ثوبه بفعل حانوت رجل فتخرق قال الشيخ ابو القاسم ان كان القفل  
 في ملكه لا يضمن وان كان في غير ملكه يضمن ثم قال وههنا شيء آخر انه اذا تعلق ثوبه  
 بذلك فخر ثوبه فتخرق بخره لا يضمن صاحب القفل وان لم يعلم ان ثوبه تعلق بالقفل  
 لانه اذا جرت الثوب فهو الذي خرق رجل دق في داره شيئا فسقط من ذلك في داره جاز  
 شيء قلنا كان ضمان ذلك على الذي دق في داره رجل قطع اشجارا كرم لانه ان كان عليه  
 قيمتها وطريق معرفة القيمة ان يقوم الكرم مع الاشجار القائمة ويقوم مقطوع الاشجار  
 فيما بينهما يكون قيمة الاشجار فاذا عرفت قيمة الاشجار بعد ذلك يخرج المالك ان شاء دفع  
 الاشجار المقطوعة الى القاطع وضمنه تلك القيمة وان شاء امسك المقطوعة ويرفع من قيمة  
 الاشجار قيمة الاشجار المقطوعة ويضمنه الباقي رجل كسر عسنا من غصن الشجرة القائمة  
 يقوم الشجرة مع الغصن ويقوم بدون الغصن فيضمن فضل ما بينهما رجل كسر عسنا الرجل  
 او خرق ثوبه ضمن النقصان ولو كان الكسر فاحشا كان للمالك ان يضمنه ويسلم المكسور اليه  
 وكذلك الخرق لو كان فاحشا هذه المجلد من عصب الخاتمة جلس على ثوب رجل وصاحب الثوب  
 لا يعلم به فقام صاحب الثوب فاشق الثوب من جلوس الجالس وكان على الجالس نصف ضمان  
 الشق وعن محمد في رواية يضمن الشق والاعتماد على ظاهر الرواية وهذه منها اي رجل  
 قطع اشجارا انسان فكرمه ضمن القيمة ويعرف ذلك بان يقوم الكرم مع الاشجار المقطوعة  
 ومع الاشجار التي هي غير مقطوعة فيضمن فضل ما بينهما وان شاء امسك الاشجار المقطوعة  
 وضمن قيمة النقصان قائما وان ساء قيمتها مقطوعة وغير مقطوعة لا شيء عليه من البرارية  
 اخذ ثوبا من بيته بلا امره فلبسه ثم رده الى بيته برئ استحقاقا وكذا لو اخذ دابة من  
 داره ثم ردها الى مكانها برئ ولو اخذها من يد ربها غصبا ثم ردها الى دار  
 ربها وربطها على معلقها ولم يجرد ربها ولا خادمه ضمن ولو غضب فاجاز المالك فبعض برئ  
 وكذا لو ادع مال غير فاجاز المالك برئ اذا لا اذن انتهاء كما مر ابتداء الاجازة تلحق  
 العقود لا الافعال عند ابيه خيفة رعي وتلحقها عند محمد في فلو رعي الغاصب ما غضب على اجنب  
 فاجاز المالك فبعضه كذا لا جني برئ عن الضمان الغاصب عند محمد لا عند ابيه خيفة وهو الذي  
 ان الاجازة تلحق الافعال بلا خلاف وهو الصحيح من الفصولين الاجازة تلحق بالانلا

كسر عسنا  
القيمة القائمة

برئ من النقص  
والا فانه يلحق  
الاجازة



في حق من لا يملك  
الشيء من المال  
او من لا يملك  
الشيء من المال

منه

اسم

لا يملك

في حق من لا يملك  
الشيء من المال  
او من لا يملك  
الشيء من المال

فلو انفق مال غيره نعتديا فقال المالك اجزته ورضيت لم يبرأ من الضمان من الاشياء لو  
انفق مال غيره انسان ثم قال المالك رصيت بما صنعت واجزته ما صنعت لا يبرأ من ضمان  
الهداية نفعه عن البرائة لو سعى الى سلطان ظالم حتى غرم رجلا فلو بحق بخوان كان يودي به  
ولا يمكن دفع الاذى الا برفعه الى السلطان او كان فاسقا لا يمتنع بالامر بالمعروف ونحوه  
لم يضمن اجماعا والسعاية الموجبة للضمان ان يتكلم بكذب ولا يكون قصده اقامة المحبة  
كالوقال عند السلطان انه وجد ما لا وقد وجد المال فهذا يوجب الضمان اذا الظاهر ان  
السلطان يأخذ منه المال بهذا السبيل وقد كثرنا ولقطة فيظهر كذبه ضمن الا ان كان السلطان  
عاد لا يعزم بمثل هذه السعاية او قد يعزم وقد لا يعزم برئ الساعي ولو قال عند السلطان  
ان لفلا فرس جيدا او امة جيدة والسلطان يأخذ فاحذ من ولو كان الساعي قنا ضمن بعد  
عنفه وسواء اجز الساعي عند السلطان وعند غيره لو كان ذلك الغير يقدر على اخذ الما منه و  
يجز عن دفعه ضمن الساعي من جامع الفصولين كذا في العتائية والسعاية الموجبة للضمان ان  
يقول شيئا هو سبب لاخذ المال وهو لا يكون به قاصدا المحبة فان كان قاصدا المحبة لا يكون  
سعاية من عصب الخلو من لو سعى رجل الى السلطان الظالم وقال له ان فلانا ما لا كثيرا وانه قد  
مالا واصاب ميراثا او قال عنده مال فلون الغايبه ان يري يد العجز بيا هلي فان كان السلطان  
من يأخذ المال بهذه الاسباب كان ذلك سعياموجبا للضمان اذا كان ذبا فيما قان كان  
صادقا فيما قال لانه لا يكون متظلم ولا محتسبا فذلك فذلك وان قال انه صرني وظلمني  
وهو كاذب فذلك كان ضامنا من عصب الخلو لم يضمن المضروب لو سعى من الفصولين  
والفصل الثالث والثلاثين لو سعى بعض من عصب الخلو زجره وبقي من الوقاية كذا في عصب  
الدبر والعرب ووقفا وقاضى ظهر الدين الساعي اذ سعى بعضه بن صله ضمن كذا اختاره المتأخرون  
منهم القاضي الامام علي السغدري والحاكم عبد الرحمن وعجزها وجعلوه بمنزلة المودع اذا  
دل سارقا على المودعة من العتائية نفعه عن العدة كذا في الفصولين في الفصل المذكور مثل  
صاحب المنع عن رجل اعترض على آخر وشكاه الى حاكم السياسة فضر به وخسر بيتا كرميلقا  
فما اذا يلزم الشاكي مبيتا كد وهل يضمن ما خسر المشكو عليه ام لا وهل اذامات الساعي  
يؤخذ ذلك من تركته ام لا واجاب يلزم منه التعزير بالله يقبحاله وللشكو عليه ان يأخذ  
ما غرمه من اخذ ذلك منه لانه السلطان منع الولاة من تعميم السعاية وان لم يكن ذلك  
فله تعميم الساعي ما غرمه لحاكم السياسة الذي من عادته ان يعزم الناس بمثل هذه السعاية  
ويؤخذ ذلك من تركته بعد موته واما علم رجل سعى الى السلطان برجل فاحذ منه ما لا ثم مات

السعي فلو ظلموا ان يأخذ قدر الخسران من تركته الساعي من جواهر الفنا وكه ولو مات  
للمسئ به ان يأخذ قدر الخسران من تركته كذا في جواهر الفنا ومن عصب المنع ص الجاهل لو امر  
العوان بالاخذ فيه نظرا باعتبار الظاهر ضمن الاخذ الجاهل وباعتبار السعي ضمن الجاهل  
فلما مل فيه عند الفتوى ولو وقع في قلبه نهيجي بامرأته او امته فرفع الى السلطان فغرمه  
فظهر كذبه لم يضمن الساعي عندهما وضمن عند محمد وبه يفتي لغلبة السعاية في زماننا قال  
السلطان فلون بان فلان فاحذ في كيد وقوم ملومت في كيد بان نعي استدر فوضه السلطان  
لا يضمن القائل كذا امر معروف فست غمز في شرا شيئا ففيل لشرب بن غزال ففعل المشتري بالبيع  
عند ظالم فاحضر ضمن لو كان ذبا لا لوصاد قاض الفصولين في الفصل الثالث والثلاثين  
وفي وصايا الظهيرية ادعى عليه سرقة وقدمه الى السلطان يطلب منه جزية حتى يقر فضربه مرة او  
مرتين وجبه فخاف من التعذيب والضرب فصعد السطح لينفلت ففقط عن السطح فمات  
وقد غرته في هذا الامر فظهرت السرقة على يد غيره فاللورثة اخذ مدي السرقة بدية مورثهم  
وبغرامة اذا هال الى السلطان من العتائية شكى عند الوالي بغير حق واته بقايد فضر به المشكوة عنه  
فكسبه سنة او يده يضمن الشاكي ارشه كالمال وقيل ان من جسر بسعاية فرب ونسور جدار  
السجن وسقط واصاب بدنه فلفظ يضمن الساعي فكيف ههنا ففيل اتقى بالضا في مسألة الهن  
قال لا لو مات المشكوة عنه بضر ب القايد لا يضمن الشاكي لان الموت فيه نادر فسعاية لا تقضى  
اليه غالبا من القينة سعى انسان الى السلطان في حق آخر حتى غرمه السلطان مالا روى عن بعض  
علمائنا انهم كانوا يفتنون ان الساعي يضمن وبعضهم فرق سلطان وسلطان فقال ان كان  
السلطان معروفا بالدعارة ويعزم من سعى اليه ضمن الساعي وان لم يكن معروفا بذا كذا لا يضمن  
قال ونحن لا نقضى به فان هذا خلوا واصول اصحابنا فان السعي سبب يحجز لاهلك المال اذ  
السلطان يعزمه اختيارا لا طبعيا لكن لو رأى القاضي يضمن الساعي ذلك لان الموضع موضع  
الاجتهاد وكل الرأى الى القاضي من الفصول العتائية اسبب يكون او لاغ كرفت خراوند  
اسبب ديكريه نمود اسبب خود را خلوص كره قيل اجاب شيخ الاسلام برهان الدين انه يضمن  
ولو كان الرواية بخلافه وهوانه اذا دل المودع سارقا ضمن لا التزاما لفظ بخلافه  
المودع فاعتبرها بمسألة السعاية بغير حق من جامع الفصولين اخبر الظلة ان لفلا خطبة  
في مطوية فاحذ وهامها فلان يرجع بها على الخيرة كذا اذا علمها الظالم لكن امر الساعي  
بالاخذ يضمن من القينة مثل صاحب البحر الرائق عن رجل اجز ظالما ان لفلا خطبة او  
غرها بالمحل الفداء فاحذها هل لصاحبها الرجوع على الخيرة بما اخذه الظالم واجاب

السعي  
الشيء  
في حق من لا يملك

شك عند الوالي

راى القاضي

في حق من لا يملك  
الشيء من المال  
او من لا يملك  
الشيء من المال



نعم له الرجوع بذلك حيث اخذ باخباره والله اعلم ان شري جارية بغيره التماس ومضى مدة  
فاخر به هذا انسان فاخذ التماسه يضمن قلت وهذه واقعة في زماننا في ديارنا فان الظلة  
ياخذون الدفان من جميع السلع فمن اجزهم بيع او شراء حتى اخذوا الدفان والحياتية  
منه يضمن والمطلوب ان يرجع عليه من القيمة سئل بن نجيم عن جارية الكاسر الذي ياخذ الكسر  
من التجار وغيرهم ان شخصه اشترى الشيء القلوة واخفى الشيء القلوة في محضاليه واخذ منه  
المكس هل يضمن الجرم اخذ منه المكاسر ام لا واجابه نعم يضمن نظرا اخذه منه حيث اخذ  
باخباره والله تعالى اعلم ولو اسكر رجلا حتى جاء آخر فاخذ منه مالا لا يضمن المسكر شيئا  
من جامع الفتاوى في الغصب **كتاب الاكراه** الاكراه لا يتحقق من غير السلطان عند الج  
حقيقة وفي قول صاحبه يتحقق من كل متقلب بقدر على تحقيق ما هدد به وعليه الفتوى من  
الحانية في كتاب الغصب كذا في الحلة وفي الحانية ايضا الاكراه يثبت حكمه اذا حصل من بعد  
على ايقاع ما توقعه به سلطانا كان او غيره وان غاب المكروه عن نظر من اكراهه من والاكراه  
وتفلس لا من السلطان اكراه من غير تهديد ووعيد ومن غير ان يعلم المأمور بدلالة  
الحال انه لو لم يتشاوره يقتله ويقطع عضوه ويضرب ضربة يخاف على نفسه وتلف عضوه انتهى  
كذا في الاكراه الاشياء بغيره من مقتضى ولو امر رجلا بقتل رجل ولم يفعل له اقله ولا فلتك لكن  
الماء مو ريعلم بدلالة الحال ان لم يتشاوره يقتله ويقطع يده ويضرب ضربة يخاف على نفسه  
او تلف عضوه كان مكرها من مشتمل الهدية كذا في الاكراه جامع الفتاوى الاكراه اما ما لم يجر  
بغير الاختيار لو كان باثلاف نفس وعضو واما غير ملجئ لا يفسده لو جسر او قيد  
مديدين او ضرب شديد في المسو الخد في الحبس الذي هو اكراه ما يجبي الاغتنام اليقين به  
وفي الضرب الذي هو اكراه ما يجدي منه الالم الشديد وليس في ذلك حد لايزد عليه ولا  
ينقص عنه لان المقادير لا تكون بالرأي ولكن على قدر ما يرى الحاكم اذ ارفع اليه بخلاف جسر  
يوم او قيد يوم او ضرب غير شديد فانه لا يكون اكراه اذ لا يلبس الى بمثل عاده فلا يعدم  
الرضاء الا الذي جاءه يعني انه يكون اكراه الرجل له جاءه وعزة لان ضربه اشده من ضرب الضرب  
الشديد لغيره فتقوت به الرضاء من الاكراه والدر والقر اذا اكراه الرجل بوعيد قتل وجسر على  
قتل مسلم ففعل لا يصح الاكراه وعلى الفاعل القصاص في قولهم وان اكراه بقتل وانلافه عضو ففعل  
قال ابو حنيفة ومحمد يصح الاكراه ويجب القصاص على الامر دون الماء مود وقال ابو يوسف  
يصح الاكراه ولا يجيب القصاص على احد وكان على الامر دية المقتول في ماله في ثلث سنين  
وقال في الاكراه باطل ويجب القصاص على الفاعل والشاخص ماله يغتلاه جميعا

المالكس الغش والبا

لا يضمن المسكر

نفس السوط الا

اخذت بالشر

في الغش

اكراه

ولو اكراه بالقياس من غير ما سبق  
مؤخره في بعض  
افتر ابو السود العاد من السنه

اكراه الحانية وان اكراه على ثلث مال مسلم با من يخاف على نفسه او على عضو من اعضائه وسعه  
ان يفعل ذلك ولصاحب المال ان يضمن الامر لان المكروه آله للمكروه فيما يصلح آله له والا فلا  
من هذا القبيل من الاكراه الهدية واما حكم الضمان وكل شيء لا يصلح ان يكون آله لغيره فاف  
على الفاعل كذا لو اكراه على كل مال الغير كل شيء يصلح ان يكون آله لغيره فالضمان على المكروه كما اذا  
اكراهه على القتل واستهلك ماله الغير فالضمان على المكروه خاصة الا ان في الاكراه في القتل يجب  
القصاص على المكروه عندهما وعند ابو يوسف تجب الدية على المكروه من الاكراه ولا تجب على  
المكروه دية المكروه على القتل لو قتله الآخر دفعا عن نفسه من الاشياء في كتاب الاكراه من الفرائض  
ومن اكراه على بيع ماله بضر شديد او جسر حتى باع فهو بالخيار ان شاء امضى البيع وان شاء  
ففسخ وان هلك المبيع في يد المشتري وهو غير مكروه على الشراء فالبائع يضمن ايها شاء من المكروه  
والمشتري قيمته فان ضمن المكروه رجوع على المشتري بالقيمة وان ضمن المشتري لا يرجع المشتري على  
المكروه بشئ من الاكراه الهدية ولو اكراه على الشراء فله المبيع في يده ان هلك من غير جبر لا يضمن  
ويهلكا مائة من مشتمل الهدية المشتري اذا كان مكرها فله المبيع في يد المشتري ان هلك من غير  
تعد لا يضمن ويهلكا مائة ولو قبض البائع الثمن مكرها فليس ذلك باجازه وعليه ان  
كان قائما في يده لفناء العقد وان كان هالكا لا ياخذ منه شيئا ان لم يقبض للتملك باذ  
المالك كانه امانة من الاكراه جامع الفتاوى كذا في الاكراه الدر والقر الاكراه بوعيد الجسر  
والقيد يظهر في الاقوال نحو البيع والاجارة والقرار والهبة والصدقة وابراء العزم من الدين  
ونحو ذلك فلا يصح منه هذه التصرفات ولا يظهر في الافعال حتى لو اكراه بوعيد قتل وجسر على ان  
يطرح ماله في الماء او في النار او يدفع ماله لفلان ففعل الماء مود فكل لا يكون مكرها والاكراه  
بوعيد القتل انلاف العضو يظهر في الاقوال والافعال جميعا من الاكراه الحانية فلو اكراه على  
بيع او شراء او قرار او اجارة بقتل او ضرب شديد او جسر مديد خيرا بين ان يمتنع البيع او  
يضمنه فاذا اضيقه ستره من الاكراه الكثر وما يصح مع الاكراه عشرة اشياء الكا والطلاق و  
العناق والاسلام والندب والظهار والايلاء والغني فيه واليمين والرجعة من المخرج خمسة  
اشياء لا تصح مع الاكراه البيع والشراء والهبة والاجارة والاقراء من حرارة البقرة لا الميت  
سلطان طلب من الرجل مالا باكراه ولم يقل بيع ماله واعطى ثمنه فباعه صح البيع لعدم  
بالنظر اليه كذا في الخلاصة من المخرج ذكر في الدر كذا في الاكراه ولو هدد رجلا بضر حتى  
ماله وابراءه مما عليه فهذا يختلف باختلاف ذوم المرواات فرب انسان يكون القول فحقه  
اكراهه و رب انسان لا يكون الضرب فحقه اكراهه ولو قيل لرجل ما ان تشرب هذا الشر

من يحسن فاض اكراهه رجلا بغير البرقة ان يضمن  
او قطع يد من يحد فافر يقطع يده او قتله عطف  
حيه او صلب الفاجر بل يجب على الفاجر ان لا  
اجاب انه كان المقر مودنا القصاص مودنا  
بجانب القصاص على الفاجر وان كان منها ما سرقه  
والعقل في القصاص يقتض الفاجر كذا في الدر

لا يجب على المكروه

ما يقع الاكراه

قال في الدر خمسة اشياء ايضا لا تصح مع الاكراه  
الاصح والابرة كما في الحانية والاكراه  
الاجارة كذا في الباع وكذا في الخراج كذا  
جامع الفتاوى والطلاق فيه واقع  
من كراه المخرج



وبيع كره فهو كراه ان كان شرا لا يحل وكذا نحو من المحرمات من اكرهه جامع الفتاوى  
فلا يصح بيع المكره اذا باع مكرها وسلم مكرها لعدم الرضا فاما اذا باع مكرها وسلم  
طايها فابيع صحيح على ما ذكره في كتاب الاكره من بيع البديع كذا في اكره الدرر والعقد  
اذا تعارضت بينة الطوع مع بينة الاكره فبينه الاكره اولى في البيع والاجارة والصلح  
الاقرار وعند عدم البيان فالقول للمدعي الطوع كما اذا اختلفا في صحة بيع وفساده من  
الاشياء في كتاب القضاء والنهاية من الفن الثاني سئل صاحب المنهج عن رجل اقر انه قتل فلانا  
ثم ادعى انه اقر مكرها فهل يقبل قوله في ذلك ام لا بد من بينة والحال انه يسبح الامير واجاب  
ظاهرا كلوهم انه لا يقبل قوله في ذلك بل يحتاج الى بينة عادلة والله اعلم انهم بسرقه وجسر  
فصلح ثم زعم ان الصلح كان خوفا على نفسه ان جسر الوالد فيصير المدعى لان الغالب فيه جسر  
ظاهرا وان جسر القاضي لا يقع ويصح الصلح لان الغالب فيه جسر بحق من البرائة كذا في الوجيز  
قلت وفي غير هذه السرقه ينبغي ان يصح دعوى الاكره وان تقبل بينة مطلقا اعني سواء كان  
في جسر الوالد والقاضي كما فهم من كلامهم وفي المحيط ومن المتأخرين من قال بصحة الاقرار بالسرقه  
مكرها وعن الحسن بن زياد يحل ضرب السارق حتى يما يقر وقال ما لم يقطع اللحم ولا يظهر العظم  
من اكرهه جامع الفتاوى اقرار المكره باطلا لا اذا قر السارق مكرها فقد اقر بعض المتأخرين  
بصحة كذا في سرقه الظهيرة من اقرار الاشياء والفن الثاني وان اكره رجلا على ان يقر بالمال  
قال بعضهم اذا هدده واكرهه بما يجاوز منه الضرب بالبين يكون اكرها ولم يذكر محمد في ذلك  
قالوا وهو مفوض الى رأي الحاكم اما الضرب بالسوط الواحد ويجسر يوم او قديم لا يكون  
اكرها في الاقرار من اكرهه الحايه قلت لا اذا كان المكره ذاجاه وعرة كما من اكرهه الدرر  
والعرة تمامه لو اكرهه ليقرب رجل مال فاقرب واخذ الرجل المال وغاب عنه بحيث لا يقدر عليه وما  
مفلسا كالمكره ان يرجع بذكره على المكره وكذا لو اكرهه على ثلثه في مال الغير فالثلث ومنه كان له  
ان يرجع على المكره وهذه من الحايه ايض ومن اكرهه على الكفاج باكثر من مهر المثل يجزئ والمثل  
وتبطل الزيادة ولا يرجع على المكره بشئ من شتم الهداية لو اكرهه على طلاق امرأته او عتق عبدا  
ففعل وقع ويرجع على المكره بقيمة العبد موصرا كان او معسرا ولا سعاية على العبد ولا يرجع الاكره  
على العبد بالضممان ويرجع المكره بنصف المهر ان كان قبل الدخول وان لم يكن في العقد سمي  
يرجع على الامر بما لزمه من المنفعة وبعد الدخول لا يرجع على الامر بشئ من الهداية قال  
صاحب الدرر في تعليل المسئلة لان المهر يقرر بالدخول لا بالطلاق انتهى قال ابن كمال  
في الاصل والابيضاح هذا اذا كان الاكره على العتاق قولنا اما اذا كان فعلا كالمكره

خمس اشياء لا يصح مع الاكره البيع  
والهبة والاجارة والاقرار كذا  
في اكرهه

في اكرهه

بينه الاكره

يحل ضرب السارق

مكرها

اكرهه

اكرهه على العبد

على شراء

على شراء ذي رحم محرم منه فانه لا يرجع المكره على المكره بالقيمة انتهى وفي البرائة لو اكرهه على ان  
يكتب على قرطاس امرأته طالق او امرها بيد ما لم يصح الا اذا نوى من اكرهه جامع الفتاوى  
وصح طلاق المكره لا اقرار به من المصح القاضي اذا قضى بابطال طلاق المكره نفذ قضاؤه من  
المخلصة ولو ان قاضيا قضى ببطلان طلاق المكره ثم رفع ذلك الى قاضي يري طلاق المكره  
واقعا فابطل حكم الاول لا يجوز ابطاله من الحايه ثلثة اشياء لا يرجع بعضها على المكره  
اذا اكرهه على تزوج امرأة حلف بطلاقها او اكرهه على شراء من يعتق عليه وقبضه او اكرهه  
على شراء عبد حلف بعتقه ان امكته فاشتراه وقبضه عتق عليه ولزمه القيمة فلم يرجع على  
المكره من حرارة القعدة لانه لا يثبت ان الرضا شرط جواز الهبة وليس بشرط لوقوع الطلاق  
والعتاق ولو اكرهه على الهبة فهو لا يقع من جهة الحايه وصح اسلام المكره بقتل ولو  
رجع الاصل فلا يعتبر ردة ولا تبين عرسه لعدم الحكم بالردة من المصح وتامه في اكرهه  
الاكره من الدرر قلت ان صحة اسلام الذي المكره مصرع بها في خزانة الاكل والمحيط للامام  
الرخشي والاختيار والمنع وشرع الجمع وتخصيص البعض الى الحرمة ليس بمحقق عليه انتهى سئل  
صاحب البحر عن الكافر اذا اكرهه على الاسلام فاسلم هل يصح اسلامه واذا ارتد يقتل او لا  
واجاب نعم يصح واذا ارتد لا يقتل بل يجسر حتى يعود الى الاسلام والله اعلم وفي بعض الفتاوى  
لو خاضع زوجته واذاها بالضرب والشتم حتى وهبت صداقها منه فالبراءة باطلة ولو  
ضرب امرأته ضربا شديدا حتى اختلفت نفسها منه بمهرها ونفقة عتقها واناث بيتها فان كان  
الضرب لاجل الاختلاوع فلها ان تدعي كد والطلاق واقع من اكرهه جامع الفتاوى وكذا لو  
التزمت ان تعطيه مالا لا يضرها شئ وتامه في باب الخلع من كتاب طلاق الدرر والعقد اذا اكره  
الرجل امرأته بضرب مثله لتصالح من الصداق وتبرئة كان اكرها لا يصح صلحها ولا ابرؤها  
في قول ابي يوسف ومحمد لان هذا ما يتحقق الاكره من غير السلطان فانه يمكن ان يقدر الظالم  
على تحقيق ما هدده به وعند ابي حنيفة يتحقق الاكره من غير السلطان في المعافاة والقرعة لانه  
كانا او نهرا في المصر يتحقق الليل ولا يتحقق في النهار من اكرهه الحايه ولو اكرهه الرجل ان يهب  
عبد الفلان فهو هبة سلم وغاب الجوهر به بحيث لا يقدر عليه كان للواهب ان يرجع على المكره  
 بقيمة العبد وكذا في الصدقة وكذا الرجل اذا اكرهه على بيع عبده وتسليمه الى المشتري  
ففعل وغاب المشتري ولا يقدر عليه كان للمكره ان يرجع على المكره بقيمة عبده ولو اكرهه الرجل  
ان يوجب على نفسه نذرا او صدقة او حجا وشيا من القرب ففعل ذلك لزمه المنذور ولا  
يرجع على المكره بشئ من اكرهه الحايه قال في اكرهه الدرر ولا يرجع المكره على الحامل بما لم يلد

في اكرهه

في اكرهه

مس

يحقق الاكره

في اكرهه

اكرهه



المطالب للناس

منه

الوكالة

اكره

اكره

سما

المجنون

المعتوه

اقرار

اذ لا مطالب للناس في الدنيا انتهى التذليل لزمه بينه وبين الله تعالى ولا يجزئ عليه في القضا  
 لانه لا يدخل تحت حكم القاضي من ايمان الملح ولو اكره على الظهار ففعل كان مظاهرا وكذا لو اكره  
 على الايلاء ففعل صح الايلاء من الحائرية وكذا لو اكره على فيه في الايلاء بالسلب بان يقول فشت  
 اليها اقرت فقال صح القربان وكذا صح بين المكره ورجعته لان كل واحد منهما لا يحمل الفسخ  
 من اكره الملح كذا في الدرر ولو ان رجلا حمل رجلا الى بعض البلوك كرها كان على الحاكم كراهة الى  
 الموضع الذي حمل منه من عصب الحائرية وكان على اجارة الدواب من الخلو اكره على قبول الوديعة  
 فنلت في يد فليس تحتها تضمن المودع من اكره القصة سئل صاحب الملح عن الاجارة في الكفا  
 الموقوف هل يصح مع الاكره واجاب ظاهرا كراهة لانهم لا يصح لتصرحهم بان الذي يصح مع  
 الاكره عشرة اشياء وليست الاجارة منها اللهم الا ان تكون في معنى الكفا فليصح به ولم اذكر  
 نقلها في المسئلة ثم ظهر في قوة الوجه الاول لان الاجارة في حكم الوكالة لتصرحهم بان  
 الا حقة كالوكالة السابقة والوكالة لا تصح مع الاكره ثم رأيت في شرع الكفر للزيلي في كتاب  
 الاكره ولو اكره على التوكيل بالطلاق والعناق فوقع التوكيل وقمع استعنا والقياس ان لا يصح  
 الوكالة لان الوكالة تبطل بالهزل فكذا مع الاكره كالبيع او مثاله وجه الاستحسان ان الاكره  
 لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب فساد فكذا التوكيل ينعقد بالتوكيل بالاكره والله اعلم  
 المكراه اذا وكل انسانا بطلاق امرأته او جعل امرأته اليها والى غيرها فطلقها التوكيل او  
 طلقت نفسها او من جعل امرأته اليه يقع من اكره حرارة القضا **كتاب المحجور والماء ذوق**  
 الاسباب الموجبة للمجنون ثلث ومن اتصف باحدها كان مجنونا من غير حجر الصغير والرق والمجنون  
 فلا يجوز تصرف الصبي الا باذن وليه ولا تصرف العبد الا باذن سيده ولا يجوز تصرف المجنون  
 المغلوب بحال ومن باع من هؤلاء شيئا واشترى وهو يعقل البيع ويقصده فالولي بالخيار  
 ان شاء اجازته اذا كان فيه مصلحة وان شاء فسخه ولا بد ان يعقل البيع ليوجد ركن  
 العقد فينعقد موقوف على الاجارة والمجنون قد يعقل البيع ويقصده وان كان لا يبرح  
 المصلحة على الفسدة وهو المعتوه الذي يصلح ويكفر عن غيره وهذه المعانة الثلاثة توجب  
 الحجر في الاقوال دون الافعال لانه لا من دلهل لوجودها حتما ومثاله هذه بخلاف الاقوال لان  
 اعتبارها موجودا بالشرع والقصد من شرطه الا اذا كان فعلا يتعلق به حكم يندرك بالشبهة  
 كالحودود والقصاص فيجعل عدم القصد في ذلك شبهة في حق الصبي والمجنون ولا يصح عفوها ولا  
 اقرارها ولا يقع طلاقها وان ائلفا شيئا لزمها ضمانا فاما العبد فاقراره نافذ في حق نفسه  
 غير نافذ في حق مولاه فان اقر بمال لزمه بعد الحرية ولم يلزمه في الحال وان اقر بجدا وقصا

لزمه

لزمه في الحال وينفذ طلاقه من الهداية وغيرها العبد المجبور والصبي المجبور لا يؤخذان بالضمان  
 الواجب بسبب القول في الحال وبعد البلوغ والعق لا يؤخذ الصبي ويؤخذ العبد من  
 الصغر لو ان صبيًا سبها مجبورًا استقرض ما لا يعطى صداق المرأة مع استقراره وان لم يعط المرأة  
 وصرف المال في حوائجها لا يؤخذ به في الحال ولا بعد البلوغ والعبد المجبور اذا استقرض ما لا  
 استهلكه لا يؤخذ به في الحال ويؤخذ به بعد العقد لان الصبي ليس من اهل الالتزام فلا يصح  
 التزامه واما العبد فمن اهل الالتزام الا انه لا يصح التزامه في حق المولى ويصح في حق نفسه  
 من الحائرية اقرار الصبي المجبور واستقراره لا يجوز فلما قرضه احد فما بقي عنه فلما كدات  
 بستره اتفاقا ولولم يبق لايضمن عنده خيفة وتهدد مطلقا وقال ابو يوسف لو انفق او  
 انفق يضمن لا للونف بنفسه وكذا لو باع صبيًا جرمًا ما لا فانلف يضمن عنده يوسف لا عندها  
 واجمعوا على انه لو قبل الوديعة باذن وانلف ضمن من جامع الفصولين وعلى هذا الخلو اذا باع  
 من صبي مجبور عليه شيئا وسلم اليه واستهلكه الصبي لا ضمان عليه عندها خلاه فالابن يوسف وعلى هذا  
 الخلو الايداع عند عبد مجبور عليه لانه لا يضمن في الحال عندها ويضمن بعد العقد وعن ابن يوسف  
 يضمن في الحال من احكام الصغار في مسائل الوديعة ولو ادعى على عبد مجبور ما لا بالاستهلاك  
 قال الفقيه ابو جعفر ليس له ان يذهب بالعبد الى باب القاضي بغرامة المولى لما فيه من شغل العبد  
 عن خدمة المولى في تلك الساعة لكن لو وجد في مجلس القاضي كان له ان يخلعه من احكام الصغار  
 في مسائل الدعوى العبد المجبور اذا اشترى شيئا بغرامة مولاه فشرأه موقوف وكذا اذا باع  
 شيئا من مال المولى ومما وهب له او قرانه رهن او رهن او قرنه واستقرض جميع ذلك موقوف  
 وكذا الصبي الذي يعقل البيع والشراء اذا فعل شيئا من ذلك يوقف على اجازة وليه وفي العبد على  
 مولاه ان اجاز المولى فغذ من ماء ذوق الحائرية عبد باع شيئا من رجل ثم قال هذا الذي بعته كذا  
 وانا مجبور وقال المشتري بل انت ما ذوق كان القول قول المشتري ولا يقبل قول العبد واذا اراد  
 المولى عبده بيع ويشترى فسكت كان ماء ذونا الا اذا كان المولى قاضيا من الحائرية في كتاب الماء ذوق  
 كذا في ماء ذوق الظهير ومن اذن عبده للتجارة يوما او شهرا او سنة كان اذ ناله في التجارة ابتداء  
 من ماء ذوق الحائرية والعبد المجبور يؤخذ بافعاله دون افعاله الا فيما يرجع الى نفسه كالقصاص  
 وحده الشرب وحده الزنا وحده القذف فانه يصح اقراره فيها من ماء ذوق الحائرية الصبي المجبور عليه  
 يؤخذ بافعاله فيضمن ما انلفه من المال واذا اقر والد به على عاقلة الا في مسائل الوائلف ما اقرضه  
 او دعه عنده بلا اذن وليه وما اعير اليه وما بيع منه بلا اذن ويستثنى من ايداعه ما اذا اودع صبي مجبور  
 مثله وهي ملك غيره فلما كد تضمن الدافع والاخذ قال في جامع الفصولين وهو من مشكوك

المطالب للناس

منه

الوكالة

اكره

اكره

سما

المجنون

المعتوه

اقرار



أيداع الصبي قلت لا أشكال إلا أنما لم يضمنها الصبي للتسليم من مالها وهنالم يوجد كما لا يخفى من الأشياء  
 العبد المحجور إذا اشترى شيئا حتى يوقف على إجازة المولى فما دام العين في يده كان البايع أولى به  
 وإن هلك في يده أو استهلكه كان البايع حرا بالغا وصغيرا ماء ذونا وعبداء ماء ذونا ومكاتبنا  
 لا يضمن المشتري للمالك حتى يعتق وإذا اعتق كان عليه قيمة المبيع بالغة ما بلغت وإن كان المشتري صبينا  
 محجورا لا يضمن أصلا ولا في الحال ولا بعد البلوغ وإن كان البايع عبدا محجورا أو صبينا محجورا والمشتري  
 كذلك من المشتري للمالك لا تسليط البايع لم يبيع فيكون متلفا من غير تسليط البايع بخله ما لو كان البايع  
 كبيرا وصبينا ماء ذونا وعبداء ماء ذونا لأن تسليطهم صحيح فكان متلفا بالتسليط فلا يضمن من ماله  
 الخائبة لو شهد الشهود على عبد محجور بقبض المثلوف ودبعت أن تشهد وبمعينة ذلك لا بالاقراءات قبل  
 الشهادة عليه ويقضي بالغصب إذا حضر المولى وفي ضمان المثلوف والودعة والمضاربة لا يقضي حتى يعتق  
 في قول أبي حنيفة ومحمد وأن شهد الشهود على اقرار العبد بذلك لا تقبل وإن كان مولا حاضرا  
 لو شهدوا على عبد ماء ذونا بالزنا أو بقتل عمه أو شرب خمر أو قذفه وهو محجور وماله غائب  
 لا تقبل في قول أبي حنيفة ومحمد خلافا لأبي يوسف وأن شهدوا على اقرار العبد تقبل شهادتهم  
 في القصاص وحد الغذف ولا تقبل فيما سوا ذلك وأن شهدوا على العبد الماء ذونا بسرقة عشرة دنانير  
 فإن كان مولا حاضرا تقبل شهادتهم في القسط ولو شهدوا بسرقة أقل من عشرة تقبل شهادتهم كما مولا  
 حاضرا أو غائبا ولا تقبل شهادتهم على الصبي الماء ذونا والمعتوه الماء ذونا بسرقة عشرة دنانير وإن  
 كان الآذن غائبا ولا تقبل الشهادة على اقرارهما بالسرقة أصلا ولو شهدوا على العبد المحجور بسرقة  
 عشرة دنانير وهو محجور لا يقضي حتى يحضر مولا فيقتضي ويقطع ورثة العين إن كانت قائمة ولا يفتى  
 بالضم إن كان المحجور لا يملك المضمومة في المال ولا تقبل الشهادة عند غيبة المولى ولو شهدوا على اقراره  
 لا تقبل أصلا وإن كان مولا حاضرا لا يقضي بالقطع بهذه الشهادة فكذا المال والشهادة على اقراره  
 بالسرقة مع جهود السارق لا تسمع من الخائبة في كتاب الماء ذونا وحضرة المولى ليست بشرط فإن لم  
 يقر ولكن أقيمت عليه البينة فحضرة المولى شرط عندهما وعند أبي يوسف ليست بشرط من الخلوصة  
 في كتاب الماء ذونا ولا تسمع الدعوى والشهادة عليه لا بحضور سيده من الأشياء في أحكام العبد  
 قال أبو حنيفة لا يجزى القاضى على الحر العاقل البالغ إلا على من يتعدى ضرره إلى العامة وهم ثلاثة  
 المتطية الجاهل الذي يسقى الناس ما يضره ويهلكه وعنده أنه شفاء ودواء الثاني المفتى للماجن  
 وهو الذي يعلم الناس الجبل ويعنى بالجهل الثالث المكاري المفسد وقال أبو حنيفة لا يجزى على  
 المديون ولا يمنع عنه ماله وعند صاحبيه يجوز بما قال وبثلاثة أسباب أخرى منها المديون إذا  
 ركب الرجل الدين فطلب غرامه من القاضى أن يجزى عليه كيلا يثقل ما في يده من الما فان القاضى يجزى

التسليم في بيع

الشهادة على الزور  
في جواز ذلك

بجواز من  
أن يحل من

يشهد

يشهد على غيره والثاني عندهما التسعة بغير القاضى على الصبي المذنب بطلب وليائه وعلى المفضل الذي لا  
 يشهد في الضرر ولا يرجع عنها ويعفى فيها ولا يجزى على الفاسق الذي يرتكب المعاصي إذا كان لا يبدر  
 ماله عندنا خلافا للشافعي ولا يشترط لصحة الحجر حضرة الذي يردان بغيره فيصير حجره حاضرا  
 كان أو غائبا إلا أن الغائب لا يجزى ما لم يبلغه الحجر ويعلم أن القاضى حجر عليه فان تصرف قبل العلم  
 بعد الحجر نفذ تصرفاته وإذا حجر على المديون يظهر من الحجر في مال الموجود وقت الحجر لا فيما اكتسب  
 ويحصل له بعد الحجر ويصح هذا المحجور من التبرعات ولو أقر لسان بدين لا يصح اقراره في حق  
 الغريم الذي حجر لاجله فإذا زال دين هذا الغريم يظهر صحة اقراره السابق وكذا لو اكتسب مالا  
 بعد اقراره فيما اكتسب وإن كان دين الأول قائما وينفذ تبرعاته فيما اكتسب مع بقاء دين الأول ولو  
 تزوج بامرأة صح نكاحه فإذا زاد على مهرها فقدر ماله المثل يظهر في حق الغريم الذي حجر لاجله  
 بخلاف الغريم في ذلك وما زاد على مهر المثل لا يظهر في حق الغريم الذي حجر لاجله ويظهر في المال الذي  
 حدث له بعد الحجر ولو أقر بدين أو قصاص صح اقراره وكذا لو اعتق أو تبرع مع اعتاق وتدين  
 فالخاصل أن كل ما يؤتى فيه الحد والمثل لا ينفذ منه وما لا ينفذ من الهان لا لا ينفذ منه إلا باذن  
 القاضى ولو باع شيئا من ماله بمثل القيمة جاز وبأقل من القيمة لا يجزى ولو استهلك مالنا بمعينة  
 الشهود لم يضمنه ومن له الضمان بمثل الغريم الذي حجر عليه لاجله فيما كان في يده ولو باع شيئا  
 من عقاره أو عرض من الغريم الذي حجر عليه لاجله بصير القرض قصاصا بدينه إذا كان الغريم واحدا  
 كان اثنين وجهر لديهما فباع من لحدهما شيئا بمثل القيمة جاز ولا يصير كل الثمن قصاصا بدين المشتري  
 لأن فيه إضرار بعض الغرماء على البعض ولكن الثمن يكون بين الغرماء بالمحصور ولو حجر القاضى على رجل  
 لغرم لهم ديون مختلفة فقتضى دين بعضهم شاركه فيها فقتضى تسليم له حصته ويدفع ما زاد على  
 حصته إلى غيره من الغرماء من حجر الخائبة ولا يجوز بيع المحجور وشراؤه باذن القاضى إلا بالغير البشير  
 كما في العبد والصبي من حجر الوجير والمعتوه الذي يعقل البيع والشراء بمنزلة الصبي بصير ماء ذونا  
 باذن الأب والوصى والجد دون غيرهم وحكم حكم الصبي كذا في الهدية من صفات القائم قال  
 صاحب المنع في فتاواه فقد صرحوا بصحة ما للمعتوه كالصبي العاقل في تصرفاته ورفع التكليف عنه  
 وأحسن ما قيل للمعتوه أنه إن كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير إلا أنه لا يضر بولايته  
 كما يفعل المجنون وحكم الصبي أنه إن عقد عقدا أو هو يعقل بغير الولي وينفذ انتهى ولو باع الصبي  
 المحجور ثم بلغ وإجازة اجزأه خلافا للزفر من الجمع قال محمد في المحجور بمنزلة الصبي الآف أربعة  
 مسائل أحدها أن تصرف الوصي في مال الصبي جائز وفي المحجور باطل والثاني اعتاق المحجور  
 ندره وطلوقه ونكاحه جائز ومن الصبي باطل والثالث المحجور إذا وصى بوصية جازت وصية

الصبي

القاسم

منه في الزور

المعتق كالصبي

المحجور بالصبي  
الآفة



المحرم من المهر  
في جميع الأحوال

فقدنا المحرم  
على زوجين

الراهب  
كأنه

لا يصح والرسبة  
ولا الاستدانة

أدعى الرشد  
ببرهنة

من ثلث ماله ومن الصبي لا يحق والراعي جارية المحرم إذا جاءته بولد فادعاه بثلث نسبة  
ومن الصبي لا يثبت من جهر الحامية المحرم عليه بالسفة على قولها المفتي به كالصغير في جميع أحكامه  
إلا في الكفاح والطلاق والعنق والاستيلاء والتدبير وجوب الزكوة والحج والعبادات  
وزوال ولاية أبيه وجده وفي صحة إقراره بالعقوبات وفي الاتفاق وفي صحة وصاياه  
بالقرب من الثلث فهو كالبالغ في هذه وحكمه كالعبد في الكفارة ولا يكفر بالآباء الصوم وأما  
إقراره في النكاح والحامية أنه صحيح عندنا بحقيقة لا عندنا من الاستيلاء والحاصل أن تصرف  
المحرم بالسفة على يد غيره ما لا يصح من المهر بل كالباع وغيره لا يصح منه إلا إذا جاز به الولي  
ولم يكن فيه غبن فاحش وما يصح من المهر بل كالباع والطلاق والكفاح والعنق يصح منه وإذا  
اعتق من كفارة صح الاعتاق ولا يجزئ به ويسعى العبد في قيمته وكذلك الوطء عن كفارة لا يجزئ  
ولا يكفر بالآباء الصوم والمرأة السفينة المحرمة بمنزلة الرجل المحرم فإن زوجت نفسها من غير  
كفارة يجوز نكاحها فان قصرت عن مهر مثلها قال أبو حنيفة بخير الزوج ان شاء كحل  
مهر مثلها وان شاء فارقها وعندنا يجوز النكاح بما وجبت لا بخير الزوج ولو كان المحرم  
إذا اختلفت نفسها من زوجها على ما يقع الطلاق لا يملكها ما لا يملكها لا يملكها لا يملكها  
للمال بدلاً ليس بمال ثم قال في الكتاب ويكون الطلاق رجعيًا لأنه طلاق لا يقابل البطلان  
أصله فيكون رجعيًا وهو كالصغيرة إذا اختلفت من زوجها على ما لا يكون رجعيًا بخلاف  
الامة إذا كانت تحت زوج فاختلعت على ما لا يكون الطلاق يكون بائنا لأنها من أهل  
الانكاح فان فعلت باذن المولى يجب في المال في المال وان كان بعين ذن المولى كالمهر المأ  
بعد العتق من جهر الحامية ولا يصح إقرار السفينة ولا الاستيلاء وعليه ولو دفع الوصي المال إلى  
البيعت بعد بلوغه سفينة صغرى ولو لم يجز عليه ولو جهر القاضي على سفينة وأطلقه آخر جازاً طلاق  
لان الجهر ليس بقضاء ولا يجوز الثالث تنفيذ الجهر الأول خلوها بالخصم وقف المحرم عليه بالسفة  
باطل واختلفوا فيما إذا وقف باذن القاضي صحته الباطل وبطله أبو القاسم ولا يصح السفينة محجوراً  
عليه بالسفة عند الثاني ولا بد من جهر القاضي ولا يرتفع عنه الجهر بالرشد ولا بد من طلاق القاضي  
خلو فالجهر فيهما ولا يشترط حضرة لصحة الجهر عليه من الاستيلاء قال صاحب المنح في فتاواه لو جهر  
القاضي على سفينة ثم ادعى الرشد وادعى خصمه بقاؤه على السفينة وببرهنة يثبت تقدم بينة البقاء لأن  
الظاهر أن السفينة لا عقل ينفعه عند ذكره في دليل أبي يوسف على أن السفينة لا ينجح إلا بجهر القاضي  
وتمامه في جهر الاستيلاء انتهى قلت والسفينة من كان خفيف العقل كما في طلاق الدرر والعر فاذا  
ادعى الولد الرشد فلا بد من استئناس الرشد منه قال الله تعالى فان استخيم منهم رشداً

ابصرتم

تقدم منه النبي  
أنه كان له

تقدم بعض الزنا

ليس القاضي ولا ينفذ  
بغير إذن القاضي

ابصرتم ووجدتم صلاحاً من جهر المنح فعلى هذا قلت لو ادعى الولد الرشد وادعى وليه عدمه  
فالقول للولي لأن الأصل عدم بحبيته والبينة بينة الولد لان بحبيته حادثة يشاهد ولو أقام  
كل واحد منهما بينة على ما ادعاه فينبغي تقديم بينة الولد لأنها بينة الاثبات وبينة الولي  
بينة النفي لأن يكون النفي متواتراً في تقدم بينة الولي تقدم انتهى جهر قاض ورفع القاض  
آخر فاطلة الثانية جازاً طلاقه وما صنع المحرم في ماله من بيع أو شراء قبل طلاق الثاني وبعد  
كان جازاً لأن جهر الأول مجتهد فيه فتوقف على مضاء قاض آخر كذا في الحامية من جهر الله  
والعرب المحرم بالدين إذا كان يصر في اتخاذا الطعام ينفعه القاضي عن الاسراف ويقدر له  
المعروف والكفاف وكذلك في الثياب يقتصر فيها وأما بالوسط ولا يضيّق عليه في ماء كونه  
ومشربه وملبوسه من جهر الحامية المفلس المحرم سبيل الدين بملك ثيابه بعض الغرماء على البعض لا  
إذا غاب غيبة منقطعة في قسم القاضي ماله بينهم بالحصر من العادة سئل الشيخ جهر الدين المفتي  
بالرملة عن رجل عليه ديون كثيرة للمساكين متفرقين ومعه متعة لا تفي بها هل ان يورث ما يقدم  
بعض الغرماء ببيع تلك المتعة ويقاصرون منها بدينه ام ليس له الا يثا رواجا بنهم للمدينين ان  
يبيع متعة البعض بأب الدين وينفذ تصرفه ويكون المشتري احق بما قاصر المدينون عنه بدينه  
من المتاع من بينة الغرماء وذلك لان قبل الجهر ان يورث البعض بالاجماع أما عند الامام الجهر  
حنيفة فلا بد من جهر عليه بالدين وأما عندنا فلا بد وأن جاز الجهر عليه لكنه قبل الجهرنا قد التصرف  
عندهما ايضاً وهذا مذكور في غالب الكتب ذكرته الذخيرة ان المحرم ان يورث بعض الغرماء على البعض  
ثم قال وقد تصرفه الفتاوى على ذلك فقال رجل عليه ألف درهم ثلثه ثمة فغرم لواحدهم خمسمائة  
ولواحد منهم ثلثة مائة ولواحد منهم مائة قال إذا كان المدينون حاضراً فانه يقضي ديونهم بنفسه  
بدونهم بمجلس القاضي كيف يقسم ماله بينهم قال إذا كان المدينون حاضراً فانه يقضي ديونهم بنفسه  
وله ان يقدم البعض على البعض في القضاء ويورث البعض على البعض لا يتصرف في حاله ملكه لم  
يتعلق به حق احد فيصرف فيه على حسب مشيئة وان كان المدينون غائبين والديون ثابتة عند القاضي  
فالقاضي يقسم ماله بين الغرماء بالحصر اذ ليس للقاضي ولاية تقديم بعضهم على بعض من النهاية  
شرع الهداية يجلس القاضي المدينون لبيع ماله لدينه وقضى القاضي بدين المدينون وراهم دينه  
من ذراهم لان للداين ان يأخذ دينه بيده اذا طعن بجهر حقه بل ورضا المدينون فكأن القاضي  
ان يبيعهم وبيع ذراهم لذراهم دينه وبالعكس ولا يبيع عرضهم وعقارهم من جهر الدرر والعر  
وقد شرع عصام لا يبيع العقار واجامعاً والخلاف في المنقول وقيل يبيع العقار عندهما هو الاصح  
وفي شرع القدور والخلاف في مال الحاضر وفي الغائب لا يبيع العقار ولا العروض من الدرر بدينه



في ادب القاضى كذا في الخلاصة في كتاب القضا القاضى لا يبيع عرض المدين الجور ولا عقاره عند اية خفة  
خلو قالها ويقولها يفتى كما في الاختيار وغيره قالوا فيمن قالوا صا حبيبي بيع منقول ولا يبيع عقار  
وفي رواية عنها يبيع عقاره كاي بيع المنقول انتهى وهو الصحيح كما في تصحيح الشيخ قاسم من الملح وكذا  
البحر ومنها يبيع مال المدينون الجور عندهما القضاء دينه دفعا للضرر عن الغرماء وهو المعتمد من الاشياء  
في القراءات اوله وان له ثانيا بجهته باعها القاضى واشترى له الكفاية وصرف الفضل الى الدين و  
بيع ما لا يحتاج اليه في الحال ولوله كان من حديد يبيعه ويشترى له من الطين وعن شرح  
انه باع العامة من البرارية في ادب القاضى اقل من غيره وعرضه شراء فقبض باذن بايعه فبايعه اسوة  
للغرماء وان كان افارسه قبل القبض فللبايع ان يجبر المتاع حتى يقبض الثمن وكذا اذا قبضه  
المشتري بغير اذنه كان له ان يستره ويحبسه بالثمن من جرد الرد والعرب قال العبد اشترى نفسه  
منى فاستدان من اسانه ومات العبد قبل ان يشتري نفسه عنه وبقى العبد في المولى فلصاحب العين  
ان يسترها من القبيصة قال اول كتاب الملاء دون رجلان لها دين على رجل الا ان لاحدهما اكثر لصاحب  
القليل ان يحبس وليس لصاحب الكثير ان يمنع ولو جسا ان اراد احدهما اطلاقه فلا خزان يمنعه  
من قضاء الخلاصة في الفصل التاسع واذا بلغ الغلام غير شيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمس  
وعشرين سنة فان تصرف فيه قبل ذلك نفذ واذا بلغ خمس وعشرين سنة يسلم اليه ماله وان لم يؤسر  
منه الرشد ولا يجبر عليه وتصرفه في ماله جائز وان كان مبدرا مفسدا يتلف ماله فيما لا غرض له  
فيه ولا مصلحة عن ادب حنفية وقال لا يدفع اليه ماله ابدى حتى يؤسر منه الرشد ويجبر عليه  
ولا يجوز تصرف فيه فلو باع لا ينفذ بيعه عندها وان كان فيه مصلحة ايجازه الحاكم ولو باع قبل  
جهر القاضى جاز عن ادب يوسف خلوا فالجور فان عنده يكون مجورا من غير جهر من جهر الحامية  
كذا في الهداية قلت فصل في الاختلاف لو طلب ماله بعد المدة المذكورة فامتنع عن دفعه له  
فضاع في يد الوصي والوكيل يجبان يضمن علي قول الامام الاعظم فقد ذكر في المجتبى انه لا يجوز للوصي  
التصرف في مال اليتيم بعد المدة المقررة وعلى قوله لا يجبان لا يضمن فاما مل ثم بعد هذا قالوا فيضا  
وعلى هذا الخلاف اذا بلغ رشدا ثم صار ينفقها وان اعتق عبدا فنقض عتقه عندها وكان على العبد  
ان يسعى في قيمته وحده محمد لا يجلب السعاية ولو تبرع بها جاز واذا مات ولم يؤسر منه الرشد يسعى في  
قيمه مديرا كما في العتقة بعد التبرير لو جاءته جارية بولد فادعاء ثبت نسبته وكما الولد  
حر والجارية رهايم ولده فان لم يكن معها ولد وقال هذه ام ولدي كانت بمنزلة ام الولد لا  
على بيعها وان ماتت في جميع قيمتها واذ اتزوج امرأة جاز نكاحها وان سئ لها مهر جاز منه  
مقدار مهر مثلها وبطل الفضل ولو طلقها قبل الدخول وجب لها النصف في ماله انتهى كلام

في ادب القاضى

في ادب القاضى

في ادب القاضى

في ادب القاضى

في ادب القاضى

قاضي

قاضي فان كذا في الهداية يتم او كذا في غير مصلح وهو في جهر وصية وجهر عليه القاضى او لم يجز  
فصل وصية ان يدفع ماله اليه فدفع اليه فضاع المال في يد الوصي لان دفع المال اليه مع علمه  
مضيق نصيبه فيضمن ولو كان صبيا مصلحا غير مفسد لم يدرك فدفع الوصي اليه ماله واذن له  
بالنكاح فضاع المال في يد الوصي لا يضمن الوصي من جهر الحامية كذا في شرح الاشياء قلت قوله لان دفع  
المال مع علمه مضيق نصيبه دليل ظاهر على انه لو لم يعلم رشده ولا سفه لا يضمن لعدم العلة  
التي ذكرها وقد افق به المرحوم شيخ الاسلام شهاب الدين المصري وهي في فتاواه وكذا في ادب  
الوصي مال الصبي اياه حال كونه مفسدا غير مصلح ضمن الوصي ذكره في العبد ولو اجاز القاضى  
بيع المفسد ولم يذم المشتري عن دفع الثمن برى المشتري بالدفع اليه وان نهاه لم يبرأ ويدفع ثانيا  
ولا خيار له في رد المبيع اذا علم بالهوى وان دفع قبل العلم برى وهو في جهر الوصي ايضا  
**فصل في بلوغ الغلام والجارية** بلوغ الغلام بالاختلام والاحياء والانزال وبلوغ  
الجارية بالاختلام والحض والمجمل فان لم يوجد فحتى يتم له ثمانية عشر سنة ولها سبع عشرة سنة وقال  
فيها تمام خمس عشرة سنة وبقيت اذ في مدته له اثنا عشر سنة ولها تسع سنين فان رافقا اقربا  
الى البلوغ بان يبلغا هذا السن واقربا بالبلوغ صدقا وكانا كالبالغ حكما من الحامية والدرر  
العرب فقبل اثني عشر سنة لا يصح اقراره بالبلوغ البتة وبعد اثنا عشر سنة ايضا لا يصح اقراره اذا  
لم يكن بحال يحتكم مثله عادة من اقرار الحامية وفصل في اقرار الوصي لا يصح الاقرار بالبلوغ قبل اثنا  
عشر سنة من صبي المقتى قال صاحب الملح في فتاواه تصدق البنت بعد بلوغ تسع سنين والصبي بعد  
بلوغ اثنا عشر سنة كما نقله مشايخنا وفيه في الهداية بما اذا لم يكذب الظاهر واما البلوغ بالسن  
فذلك بعد بلوغها خمس عشرة سنة على ما عليه الفتوى من قوله انتهى صبي اقر بالبلوغ وقاسم  
الوصي ان كان مراها قاصم اقراره ويجوز قسمته فلو قال بعد ذلك لم اكن بالغ لا يقبل قوله وان  
لم يكن مراها قاصم اقراره كان مثله لا يحتكم عادة وكان الاقرار قبل اثنا عشر سنة لا يصح اقراره ولا  
يجوز قسمته من اقرار الحامية في اقرار الوصي صبي باع واشترى وقال انا بالغ وهو ابن اثنا عشر سنة  
ثم قال لست بالغ لم ينفذ اليه قوله ولو كان ابن احدى عشرة سنة ثم قالت ببالغ صدق من جامع  
القضاء في آخر مسائل البيع قلت ان شرط صحة اقرار البلوغ امران الاول كونه الصبي ابن اثنا عشر  
والثاني كونه بحال يحتكم مثله عادة وهذا النقل مجرد عن الشرط الثاني فيجب ان يكون مقيدا به كما قيد  
بالاول فلا تغفل وهاتان المسائلتان مرثا في كتاب السبع اختلاف كون الاقرار في الصغر والبلوغ  
فالقول ليدعى الصغر كذا في اقرار البرارية وكذا لو طلق او اعتق ثم قال كنت صغيرا فالقول له وان  
استدرك حال البلوغ فان كان معهودا قبل والا فلو من اقرار الاشياء كذا في الدرر والعرب في كتاب

في ادب القاضى

ادب الوصي

في ادب القاضى

في ادب القاضى

في ادب القاضى

في ادب القاضى

في ادب القاضى



البيع المبرور  
في البيع المبرور  
البيع المبرور

البيع المبرور  
في البيع المبرور  
البيع المبرور

البيع المبرور  
في البيع المبرور  
البيع المبرور

البيع المبرور  
في البيع المبرور  
البيع المبرور

البيع المبرور  
في البيع المبرور  
البيع المبرور

البيع المبرور  
في البيع المبرور  
البيع المبرور

العناق وفي البرهانية البسيطة المبرورة باقرار المبرور يقع الطلاق عليه وعليه الفتوى  
**كتاب الوكالة** ومن شرط الوكالة ان يكون الموكل من يملك التصرف ويلزمه الاستحكام وشرط ان  
يكون الموكل ممن يعقل العقد ويقصد حتى لو كان صبيا او مجنونا كان التوكيل باطلا وكل عقد يصيبه  
الوكيل لنفسه كالبيع والاجارة والصالح عن اقرار فحقه شغل بالوكيل دون الموكل الا اذا  
كان الموكل صبيا يجبر عليه يعقل البيع والشراء ويجوز ان لا يجوز ولا يتعلق بهما الحقوق  
وتتعلق بموكلهما وعن ابي يوسف ان المشتري اذا لم يعلم بحال البائع ثم علم انه من موكله لم يجز له حيازا  
من الهدية وجامع المصوبات ومعنى تعلق حقوق العقد بالوكيل تسليم البيع للمشتري وقضائه بغيره  
ان وكل بالبيع وقضائه ان وكل بالشراء واذا اشترى شيئا بطالبه البائع بثمنه واذا استحق ما باع ببيع  
المشتري بالثمن عليه وكذا الاستحقاق ما اشترى يرجع هو بالثمن على بايعه وبخاص في العيب فردة العيب  
الى بايعه لو كان في يده وبعد تسليمه للموكل برة باذن الموكل وبخاص في شفعة ما باع واذا وكل  
ببيع شي فباعه ثم الموكل طلب الثمن من المشتري له منه لان الموكل اجتمع عن العقد وحقوقه وان دفع  
الثمن اليه مع ولا يابطالة الوكيل ثانيا لان المقتضى من حقه فلا فائدة في نزعه منه ثم رده اليه وبرئت ذمته  
المشتري لو وصل الثمن المستحق من وكالة المبيع وكذا الدار وصح اخذ الوكيل بالبيع رهنا وكفيله  
بالثمن ولا ضمنا على الوكيل ان ضاع الرهن في يده او تولى ما على الكفيل لان الوكيل اصير في الحقوق وقض  
الثمن منها والكفالة تنوق به والارتهان وسيلة الاستيفاء فيملكه بخلاف الوكيل بعض الدين لانه يفعل  
ثانيا وتدابيره في قبض الثمن دون الكفا واخذ الرهن والوكيل بالبيع يقض اصاله ولهذا لا يملك  
الموكل جهره عنه كذا في الهدية قلت وهو مخالف لما في الحاشية والبرائة من ان الوكيل يقض الدين لاخذ  
الكفيل فيعمل كلام الهدية على اخذ الكفيل بشرط البرائة فهو حوله لا يجوز للوكيل يقض الدين قبولها  
كاصريه في البرائة والمراد بعدم الضمان عدمه للموكل واما الدين الذي هو الثمن فقد سقط بهلاك  
الرهن اذا كان مثل الثمن بخلاف الوكيل يقض الدين اذا اخذ رهنا فضاء فانه لا يسقط من دين الموكل  
ثمن ولا ضمان على الوكيل كافي البرائة ايض من وكالة من الغار شره تصوير الانصار رجل وكل جاره  
بيع منفعته له وباعها الوكيل فظهر فيها قطعة ارض موقوفة فاراد المشتري ان يرد ها على الوكيل  
فاقر الوكيل بذلك كان له ان يرد ها على الوكيل ثم الوكيل ليس له ان يرد ها على موكله وان ردت  
على الوكيل بالبيعة كان للوكيل ان يرد ها على الموكل وهو الراد بالعيب سواء كان باعرا ف  
الوكيل بالعيب ليس له ان يرد على موكله وان كان بالبيعة كان له الرد على الموكل من وكالة الحاشية  
ومن امر بيع عبده فباعه فقبض الثمن او لم يقض فردة عليه المشتري ببيع لا يحد ثمنه بقضا القابل  
بيته او باياه يمين او باقرار فانه يرد على الامر وكذا ان رده عليه ببيع يحد ثمنه بيته او باياه

يدين

البيع المبرور  
في البيع المبرور  
البيع المبرور

البيع المبرور  
في البيع المبرور  
البيع المبرور

البيع المبرور  
في البيع المبرور  
البيع المبرور

البيع المبرور  
في البيع المبرور  
البيع المبرور

البيع المبرور  
في البيع المبرور  
البيع المبرور

يدين له ان يرد على الامر ان البيعة مطلقه والوكيل مضطر في التكرار بعد العيب عن عمله  
باعتبار عدم ممارسته البيع فلزم الامر فان كان ذلك باقرار لزم الماء مهران الاقرار حجة قاضية  
وهو غير مضطر الى مكان السكوت والتكرار من وكالة الهدية سئل صاحب المصنف عن رجل وكل اخا  
ببيع دار فباعها الوكيل من آخره قبض الثمن من المشتري ودفعه الى اخيه الموكل ثم بعد ذلك ادعى  
الموكل على المشتري بالثمن فاجاب بان دفع الثمن الى وكيله فكذلك فلا نقول للموكل ان لم اوكله  
في البيع لا في قبض الثمن فله للموكل المطالبة بالثمن على اخيه الوكيل وعلى المشتري وهل يقبل قول الوكيل  
في دفع الثمن للموكل مع يمينه ام لا واجاب ليس للموكل مطالبة المشتري بالثمن لقضائهم بان الحقوق  
في البيع ونحوه تتعلق بالوكيل ان لم يكن مجبورا عليه في اقاله مطالبة الوكيل فاذا اقال الوكيل بعد  
بيع ما وكل ببيعه بعث وادعاء المشتري صح فاذا اقال قبض الثمن وسلمه الى الموكل قبل قوله  
في براءة ذمة المشتري ولم يلزمه شيء كذا في الحاشية وعبرها الوكيل بالبيع امين في حق الثمن حتى لو قبض  
وهلك لم يضمن من خزانة العاقبة قال الوكيل بالمضيق قبض الحق من الغريم ضايع من اوقال  
ذمته الى الطالب صح اقراره وبرئ الغريم وانما يعتبر قوله في دعوى الضياع او الدفع الى الطالب  
بيمينه وكذا الوكيل بالبيع لو ادعى هلاك الثمن او الدفع الى الموكل يعتبر قوله مع اليمين من آخر وكالة  
جامع الفتاوى لو قال الوكيل بالبيع بعث من هذا وقبض الثمن وهكذا فصدقه للمشتري جاز وان لم  
يصدق لا يجوز لو ما الامر فقال ورثته لم تبعه وقال الوكيل بعث من فلان وقبض الثمن وهكذا  
فصدقه للمشتري ان كان البيع قائما لم يصدق الوكيل برة المبيع وضمن الوكيل الثمن للمشتري  
وان كان مستهلكا يصدق الوكيل مع يمينه خلتا في الامر فالقول لا امر لان الاذن يستفاد  
منه من العجز الوكيل بالبيع اذا باع ثم اقر ان موكله قبض الثمن من المشتري كان القول  
قوله مع يمينه وببراء المشتري عن الثمن فان جلف الوكيل لا ضمان عليه وان نكل ضمن للموكل  
من وكالة الحاشية كذا في مشتمل الاحكام وكل عقد يصيبه الوكيل الى موكله كالسكاج والخلع  
والصلح عن دم العبد فان حقوقه تتعلق بالموكل دون الوكيل فلا يطالب بكيال الزوج  
بالمهر ولا يلزم وكيل المرأة تسليمها لان الوكيل فيها سفير محض لا يبرئ منه لا يستغنى عن  
اضافته الى موكله ولو اضاف الى نفسه كان السكاج له فصا ركبا رسول واذا دفع الوكيل  
بالشراء الثمن من مال نفسه وقبض المبيع فله ان يرجع به على الموكل لانه انعقدت بينهما  
مبادلة حكيمه ولهذا اذا خلتا في الثمن يتما لغان وبرة الموكل بالعيب على الوكيل وقد سلم  
المشتري للموكل من جهة الوكيل ولم يسقط الثمن وله ان يرجع حتى يستوفى الثمن فلا فرق  
وان حبسه وهكذا كان مضمونا ضمان الرهن عند ابي يوسف وضمان البيع عند محمد وهو قول



كتاب في الحجة والبرهان

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
العزيز في كتابه المبين

انفق المردح  
ابون المردح

الشيخ العلامة

في المضار المعلوم

في الولاء -

[illegible]

میتا  
سیریفه که حضرت موسی و نوح علیهما السلام  
ان نبینا و کلام الله فیهم  
و انما الاله الواحد

کائناتوں میں  
اوستا

يقول القضاة اختاره صاحب الصغرى  
عيني بهذا تخافه لا نقل عن فاضلنا  
والاشياء والظواهر الاصل كسبها  
لا لا يخفى فاضلنا قال اخذوا انت  
كل شي او قال انت وكسب هو الصحيح وكسب  
كل شي او قال المال لا غير هو الصحيح وكسب  
كل شي او قال كل شي جائز امره وجبة  
انت وكسب في كل شي جائز امره وجبة  
في جميع التعريفات المالية كسب وشره وجبة  
وصدقة واخذوا في عتاق وتعلم اللفظ واخذوا  
فعل عليك ذلك لا طلاقا سبعا كلامه وكسب  
لا عليك الا اذا دل من سبعا كلامه وكسب  
الفتية ابو العيث وتوفاك انت في كل شي جائز  
صنعك روي الناطق من محمد انه سبعا في  
المخاضات لا الهات والعقار والفتية  
وهذا القرب مما اختاره احكام الوكالة  
فرو العين في احكام التمسك



لانه ادين اذ عي الخرج عن عهدة الامانة فيكون القول قوله وان لم تكن مدفوعة فالقول للامير  
لان الماء مودعي الزيادة عليه والامر منكرها والبينة على المدعي واليمين على المنكر وكذا لو اختلفا  
في اصل الصرف وقال الامير انك لم تصرف شيئا وقال الماء مودع صرفت كذا ويرد الرجوع  
عليه ولم يكن المال منقوعا فالقول للامير مع يمينه على العلم من المصح كذا في باب الوكالة بالبيع و  
الشراء من وكالة الدرع سئل صاحب البحر الرائق عن رجل وكل آخر في تعينه وادع عن رجل امر آخر  
بالانفاق على اهل بيته وصرف الوكيل من ماله في تعينه هذه الدار الف درهم وانفق الماء مودع من ماله على  
اهل بيته الامر بالف درهم ثم طلب كل منهما ما صرف ولم يصدق كل من الموكل والامر الوكيل والماء مودع  
على جميع ما صرف بل صدقها على نصف ما ادعى صرفه فدل بصدقه فان قوله بما يجمع ما ادعى صرفه  
ويأخذ كل منهما ما صرف وهو الف درهم لا يدين بزيادة بالبينة وهل في هذا فرق بين  
ان يكون الانفاق والصرف من مال الموكل والامر ام لا واجاب لا يدين اقامة البينة اذا اراد كل  
منهما الرجوع على الآخر بالزيادة وان لم يرد الرجوع بان كان الصرف من مال الموكل والامر  
واراد الخروج عن الضمما فالقول قولهما باليمين وجهاتهما في الصورة الاولى يتبعها الدين  
والموكل والامر ينكران والبينة على المدعي واليمين على المنكر في الصورة الثانية هما ايمانان ينكران  
الضمان ويدعيان الخروج عن عهدة الامانة والقول قول الامين باليمين وقد مر في باب  
في المنااتة رجاينة تغلو عن البيعة سئل علي بن احمد يعني عنه فقال هذا على وجهين ان كان يريد الرجوع  
فلا بد من اقامة البينة وان اراد الخروج عن الضمما فالقول قوله واسد علم وكله وكالة عامة  
على ان يقوم بامر وينفق على اهل من مال الموكل ولم يعين شيئا لا نفق بل اطلق له ثم مات  
الموكل فظا البيعة الوثية ببيان ما انفق وصرف فاذا كان عدلا يصدق فيما قال وان اتهموه حلفوا  
وليس عليه بيان جهات الانفاق قال عيسى بن ابي ابيس ان اراد الخروج عن الضمما فالقول قوله وان  
اراد الرجوع فلا بد من البينة من القيمة لو امر رجل بقبض من دينه لفا فقضى من دينه اكثر من الف  
يرجع على الامر بالف ويكون منبرعا في الزيادة من الخاينة الوكيل ينزل بموكله بموكله المطلق  
فلو قال كنت قبضت في حيوة الموكل ودفعته اليه لم يصدق اذا اجرعا عما لا يملك انشاء وكأنتها  
في اقراره وقد انزل بموكله قول علي بن ابي اسير هذا ينبغي ان لا يصدق الوكيل بقبض وديعة له  
عارية لو اقر بعد موت موكله ان كنت قبضتها في حيوة ودفعتها من جامع الفصول في الفصل  
الرابع والثلاثين ولو وكل قبض وديعة ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضتها في حيوة وهكذا ينكر  
العدنة او قال دفعتها اليه صدق ولو دينا لم يصدق لان الوكيل في الموضوعين حكم امر لا يملك استينافا  
لكن من حكم امر لا يملك استينافا ان كان فيه ايجاب الضمما على الغير لا يصدق وان كان فيه نفي الضمما عن نفسه

البينة واليمين  
ففي

رجوع من  
في

وكل وكالة

الرجوع من  
الامير

وكل قبض

يصدق والوكيل بقبض الوديعة فيما يحكي نفي الضمان عن نفسه وصدق والوكيل بقبض الدين فيما يحكي بوجوب  
الضمما على الموكل وهو ضمان بمثل المقبوض فلا يصدق من وكالة الوكيل بقبض الدين اذا قال  
قبضت ودفعته الى الموكل كان القول قوله لانه ادين يدعي ايصا لالامانة الى مستحقها فقبل قوله  
ولو وقعت المنازعة بين الوكيل بالاستقراض وبين موكله فقال الوكيل قبضت المال من المقرض  
ودفعت الى الموكل وانكر الموكل لا يقبل قول الوكيل ان الوكيل يريد بهذا الزام المال على الموكل فلا يقبل  
قوله في ايجاب المال عليه من الخاينة الوكيل بقبض الدين يكون القول له في ذلك لانه ادين والوكيل  
بالاستقراض ضد من اذنت مع الموكل يكون القول للموكل لانه يريد الزام شئ على الموكل وهو ينكر  
هذا قول محمد بن محبوب الرضي في باب الوكيل مع الموكل اذا اختلفا من كتاب الوكالة الوكيل بقبض الف  
اذا قال قبضته وصدقه المقرض وكذب الموكل فالقول للموكل اذا اما الموكل بطلت الوكالة الا في التوكيل  
بالبيع وفاء كما في بيع الزينة من وكالة الاشياء لا يجبر الوكيل بدفع موكله ولو كانت وكالة  
عامة الا ان ضمن كذا الاشياء ايها او كان في يد الوكيل مال الموكل واشتد الدين امر الموكل بدفع الدين  
اليه منه كذا في فتاوى قارب الهداية وفي الخاينة ولو وكله وكالة عامة وكتب في آخره ان يخاصمه ثم  
ان جماعه من هؤلاء ان لم يعلو موكله مالا لا يجبر به ويكفي ان لم ينظم هذه الوكالة الامر بالاداء  
او بالضمان وفي جامع الفصولين من احكام الوكلاء هذه المسئلة تدل على ان الماء مودع اهل الدين  
من ماله امره بجبر على قضاء دينه انتهى وفي الوجوه الماء مودع اهل الدين من ماله نفسه لا يجبر في الخاينة  
وكذا الوكيل بالانفاق من ماله نفسه يجبر بصحانته العام لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه  
الا في مسائل اذا وكله في دفع عين ثم غاب الموكل كان لا يجبر الجمل عليه او وكله في دفع المصوب و  
الامانة وفيما اذا وكله ببيع الدرهم سواء كانت مشروطة في عقد الرهن او بعده وفيما اذا وكله  
بالمضومة بطل المدعي وغاب المدعي عليه ومن فرق بين الاصل لا يجبر الوكيل بالانفاق والتدبير و  
الكفاية والهيئة من فلو والبيع منه وطلوق فلو وقضا دين فلو اذا غاب الموكل لا يجبر الوكيل بغير اجر  
على تقاضي الثمن وانما يجبر الموكل من وكالة الاشياء ولا يجبر الوكيل على اتيان ما وكل به الا في دفع الوديعة  
بان قال لا دفع هذا الثوب فلو قبضه وغاب الامر بجبر الماء مودع على دفع الثوب اليه لانه يجبر ان  
يكون الثوب عنده وديعة فلو فيجب عليه دفعه فاما سائر الاشياء فهو على ملك المالك وانفاذه  
غير واجب عليه من محيط الرضي في اول كتاب الوكالة باع مالا بوكالة في بدنة لا يجبر الوكيل على  
الخروج اليه كذا في البلد بقبض الثمن بل يجبر على ان يوكل المالك اما بشهود يخرجون اليه ذلك او بكتاب  
القاضي اليه قاضي ذلك البلد من الخاينة وفيها الوكيل بالبيع لا يجبر على استيفاء الثمن بخلاف ما اذا  
كان وكيله باجر نحو السمار والبيع انتهى رجل وكل رجلا بشراء شئ بعينه فاشتراه الوكيل لنفسه

البينة واليمين

اضمان الرجوع

لا يجبر الوكيل

لا يجبر الوكيل



لا يبيع ولو وكل الوكيل غير بشراء ذلك الشيء فاشترى الوكيل فهو للموكل الاول وهذا بخلاف التوكيل ببيع  
امرأة ببيعها اذ ان وجهها لنفسه يبيع من وكالة الحامية ايتم ولو وكل رجل بشراء عبد بعيته فخرج الوكيل  
من عنده واشترى له نفسه او وكل آخر بشراءه فاشترىه فهو لاول وانما يملك الشراء لنفسه عند عزل  
نفسه ولا يملك ذلك عند غيبة الامر الا فاشترىه بالكثر مما وكله به او بخلافه فحينما وكل به من الحارة  
لا يبيع عز الوكيل نفسه الا بعلم الموكل الا الوكيل بشراء شيء بغير عينة او ببيع ماله ذكره في وصايا الهدية  
قلت كذا الوكيل بالكتاب والطلاق والعناق فانه غير صحيح عز نفسه بلا علم الموكل في الوكيل بشراء  
معين وبالحقوق بطلب المديون من وكالة الاشياء الوكيل يقبض الدين اذا قال قبضت وهكذا عندى وقال  
دفعته الى الموكل يصدق في حق براءة المديون لا في حق الرجوع على الموكل على تقدير الاستحقاق حتى لو  
استأما اقر الوكيل بقبضه وضمن الوكيل لا يرجع الوكيل على الموكل من الضمير لكن في استحقاق الرجوع الوكيل  
يرجع بضمنا الاستحقاق على الموكل وفي المشتق رجوع الى رجل الف درهم ليشترى بها عبدا فلما اشترى  
قال الالف قد سرق وما ت العبد في يده فطلب المبيع منه الثمن والامر العبد ذكره الاصل للموكل  
ان ياخذ من الموكل الف الف اخرى ويدفعها الى البائع لان الوكيل عامل لاهل الامر فالحق من الضمان يكون على من  
علمه والالف والعبد هلكا في يد الوكيل امانة قال الفقيه ابو الليث هذا اذا عرف انه اشترى هذا العبد  
لا من براءة الشهود فاما اذا لم يعرفه الا بقوله يكون مصدقا في دفع الضمان عن نفسه ولا يصدق  
في ايجاب الضمان على الامر من الحامية ومن عمل غيره عملا ولحقه فيه ضمنا يرجع على من وقع له العمل من الدر  
والعرب في مسائل شي كتاب الفصا لو وكل انسانا بالشراء ودفع اليه المال فاشترى الوكيل ولم يتقدم  
حتى هلك يرجع اليه مرة اخرى فان هلك ثانيا لا يرجع بعد ذلك والمضارب يرجع مرة بعد اخرى  
من الحامية لا يوكل الوكيل الا باذن او تعميم تفويض الوكيل بقبض الدين له ان يوكل من في عي  
يد ونهما في براءة المديون بالدفع اليه من الاشياء الوكيل يقبض الدين اذا وكل من في عياله بقبض الدين  
صح التوكيل حتى لو هلك في يد الثاني يملك على ربه الدين من العناوى والصعوى وان كان الموكل هو الذي  
باع وسلم وكل رجل بقبض الثمن فقال الوكيل قبضت فضاغ او دفعت الى الامر ويجوز الامر ذلك كله  
فالقول للموكل مع يمينه وبرئ المشتري عن الثمن من وكالة الحام مع ذكره في الصعوى الوكيل اذا اذن  
له الموكل بالتوكيل فوكله ببيع وكيله من الموكل حتى لا يملك الوكيل عز له ولا يغزل بموته وينبغي لاهل  
بموت الموكل من شراء الذي يلقى صلح الممنوع من زيد وكل عمل ان يبيع له هذا الثوب بعشرة دراهم  
فامر الوكيل آخر لبيعه فهل هو جائز ام لا واجاب نعم هو جائز سواء كان الاول حاضر او غائبا  
لان بين له الثمن وقد باع بما قال ذكره الولول الحى في ضاواه والاعلم والوكيل بالبيع يجوز بيعه  
بالقليل والكثير والعرض عندا به حصة وقال لا يجوز بيعه بنقصان فاحترى بان لا يتغابن الناس

في الامور

لا يبيع في الكس

قبضت حكمة

من عمل غيره

اذن الوكيل

ولا يجوز الا بالدرهم والدرهم بالوكيل بالشراء يجوز عنده بمثل القيمة وزيادة يتغابن الناس  
في مثلها ولا يجوز فيما لا يتغابن الناس في مثله ولو كان وكيله بالشراء بشيء بعينه قالوا ينبغي على الامر  
من الهدية وفي البرازية الفتوى على قولها انتهى الوكيل بالبيع اذا اهل المشتري مع ماله وكان  
للموكل ان يطالب الوكيل في الحال ليقوى من ماله ثم عند حلول الاجل ياء خذ من المشتري لنفسه  
ممثل الهدية فعلا عن العادة قال المجتهد الذي يتغابن الناس في مثله نصف العشر او قل منه فان  
كان اكثر من نصف العشر فهو ما لا يتغابن الناس فيه وقال الفقيه بن يحيى قد رما يتغابن فيه في العروض نصف  
العشر وفي الحيوان العشر وفي العقار الخمس وفي الدرهم ربع عشر القيمة وبه يعني من الممخ ويحزن الفقه  
لذا في وكالة الدرهم قلت والذي تحرر من كلامهم ما يباي خمسة آلاف درهم من العقار مثله لو بيع  
بسته آلاف درهم لا يكون المشتري مغشوا غشنا فاحضا فيجوز البيع فان بيع بالكثر من ستة آلاف درهم  
لا يجوز والمشتري الفسخ ان غره البائع بان قال قيمة دارى كذا فاشترى فاشترى بناء على قوله وان  
لم يغيره فليس له الفسخ ولو اشترى هذا العقار باربعة آلاف درهم جاز البيع ايض فان اشترى  
بأقل من اربعة آلاف درهم لا يجوز البيع وللبائع فسخه اذا غره المشتري بان قاما اعطيه اليك من  
الثمن كثر جدار وج النقص ولم تجد من يعطيك مثل ثمنى فباعه بناء على قوله ففسخ على هذا  
نظاير العقار وان كان الغبن الفا حشر خاليا عن التعزير فليس لاحد من البائع والمشتري فسخ  
البيع هذا في الاصل والامانة في الوكالة والوصاية والولاية فالغبن الفا حشر بذكره يكتفى في  
فسخ البيع ونحوه وبه في المتأخرون كما في بيان الكثر ويحزن والاشياء الوكيل بالبيع لو سكت فباع  
لم يتقدم على موكله من الاشياء في احكام السكارة الوكيل بالشراء اذا قبض الثمن فملكه عنده ان كان قبض  
الثمن من الموكل قبل الشراء يكون امانة سواء هلك قبل شراء الوكيل او بعده وان قبض الثمن من الموكل  
بعد الشراء يملكه ضمنا عليه من الحامية لو هلك المال عند الوكيل قبل الشراء ثم اشترى وقع الشراء  
للكل وان هلك بعد الشراء يقع الشراء للموكل ويرجع بمثله على الامر فان قبض وهكذا ثانيا لم يرجع  
والمضارب يرجع ابدان الوجير رجوع دفع الى رجل شيئا لبيعه ويدفع ثمنه الى زيد فباع صاحب المال  
ويطلب الثمن من زيد فقال زيد لم يدفع البائع الى الثمن فقال البائع دفعت اليه الثمن قال الشيخ الامام  
ابوبكر محمد بن الفضل ان كان البائع بايعا بلواجر كان القول قوله ولا ضمان عليه وان كان بايعا  
باجر فكذا له عندا به حصة خلو فالصاحبة لان الثمن بدل البيع وقد كان امانة عند البائع  
عند ايه حصة لان عنده الاجر المشترك امين فكذا كذا الثمن ولا ضمان على زيد لان قول البائع لا  
يكون حجة عليه من الحامية الوكيل بالبيع في بلد آخر وتعمل الدرهم اليه اذا باع وحمل الدرهم  
من تلك المدة وجعلها في برد عه الحار ونزل في رباط مع القافلة فغرق الحمار مع البركة

مع اهل الكس

الغبن

غره البائع

غره المشتري

سكركس

الاول

الوكيل



والدرهم وقد جعل يجرى قال لا يضمن من يبيع الخلو من ان يكثرى حمارا الى كذا بكذا افضل  
 فادخل المكنى في الرباط بعد ما فرغ ففرق من الرباط لا يضمن من اجازات البرارية دفع رجل  
 الى رجل مائة درهم وامر ان يشتري له ثوبا وتحتي جنس الثوب وصفته فانفق المدفع عليه  
 المائة واشترى له ثوبا بمائة من عنده روى هشام عن محمد بن ابي يوسف انه يجوز فان ضاع  
 الثوب في يده يهلك من مال الامر وكذا ذكر في المتن وهو خطأ ظاهر الرواية من الحاشية ايضا  
 الوكيل امين والعين في يده امانة فاذا ادعى عرق العين الى صاحبها او ادعى الموت والهلاك  
 يصدق مع يمينه بالاتفاق اذ لم يكذب الظاهر وكذا المتولى والوصي من الحاشية كذا في الحاشية  
 كل من كان العين في يده امانة كالوكيل بالبيع والدلال ونحوهما اذ غصب العين من يده فلم يقدر  
 على تخليصها فانه ليس بضامن كذا في البحر من وكالة المتع قبضه وكالاته فهو ودبعة عند الكل  
 فلو سافر به او خلفه في اهله او وضعه عند من في عياله كخادم او غيره لا يضمن ولو ادعه  
 غيره ضمن من الاجرة والوكيل يقبض الدين بعد قبضه مودع فلا يملك الايداع والا عارة والاجارة  
 كما في جامع الفضولين من الاشياء ان اد الوكيل انه اذا ارسل المتاع الى الوكيل لا يضمن فالحيلة ان  
 يأذن له في بيعه وكذا لو اراد الايداع يتأذنه او يرسله الوكيل مع اجيره لان اجير الواحد  
 من عياله او يرفع الوكيل الامر الى القاضي فيأذن له في ارساله من الاشياء في الفن الخامس  
 في التاسع عشر الوكيل بالبيع اذا قال بعت وسلمت قبل العزل وقال الموكل بعد العزل كان  
 القول للوكيل ان كان البيع مستهلكا وان كان قائما فالقول قول الموكل من اضافة الحاشية  
 الى اقربا وقائه من الاشياء وفيه من كتاب الوكالة في الفن الثاني الوكيل يقبل قوله فيما يده  
 يمينه الا الوكيل يقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبضه في حيوته ودفعه له  
 فانه لا يقبل قوله وفيما اذا ادعى بعد موت الموكل ان اشترى لنفسه وكان الثمن منقوبا وفيما  
 اذا قال بعد عزله بعت اسره وكذب الموكل وفيما اذا قال بعد موت الموكل بعت من فله بالغب  
 درهم وقبضتها وهلك وكذب الوكيل في البيع فانه لا يصدق ان كان البيع قائما بيمينه بخلاف  
 ما اذا كان مستهلكا الكل من الوكيل من الوكيل من الوكيل وفيه ايضا ولاية الوكيل غير لازمة فلا  
 فليوكل عزله علم الوكيل وللوكيل عزل نفسه بعلم موكله من القاعده السادسة عشر قلت  
 فقد مر المسائل التي للوكيل عن نفسه بله علم موكله انتهى الوكيل بالبيع اذا دفع العين الى  
 المستام ليذهب به الى بيته ويعرضه على اهله فضايع في يده لا يضمن استعسانا وفي القياس  
 يضمن قال الصمد الشهيد وعليه الفتوى من يبيع الخلو من يبيع الخلو من يبيع الخلو من يبيع الخلو  
 المفتى به هل لان يضمن المستام ان يبين له الثمن بان قال اذهب بهذا فان رضيتة اشترية

هذا هو المستام

هذا هو المستام

في قبضه من يده

الوكيل يقبض الدين

ولا يضمن

المستام

بعضه

بعضه مثلا يضمنه قيمته يوم القبض ويوم التلف ويضمن الوكيل بعضه يوم التلف بلا خلاف  
 كذا في الاشياء وان لم يذكر الثمن يكون المستام امينا ويصدق في الصياح بيمينه انتهى الوكيل  
 بالبيع اذا استأجر رجلا ليعرض العين على من كان اهلا او على من احب فغاب الاجر وضاع  
 في يد الاجير لا يضمن هو المختار من وكالة الخلو من يبيع الخلو من يبيع الخلو من يبيع الخلو  
 احب فرب الرجل مع البيع او هلك عند الوكيل لا يضمن الوكيل ولا يضمن له يضمن وقال بعضهم  
 لو كان من دفع اليه امين لم يضمن للرضى به عادة وكيال البيع لو استأجر رجلا ليعرضه على من احب  
 والمسئلة بما لها لم يضمن وقبل يضمن وهو المختار لو قال وكيال البيع بعت من رجل لا اعرفه وسلمته ولم  
 اقدر عليه يضمن دفع اليه قيمته وقال لا دفعها الى من يصلحها فدفعها ولا يعلم من دفعها لم يضمن  
 وهذا مخالف لما تقدم وكيال البيع لو سافر بما امر ببيع يضمن وكيال البيع لو خالف بان استعمله  
 صار ضامنا ثم لو عاد الى الوفاق بمرأه كالمودع والوكالة باقية في بيته من جامع الفضولين  
 الوكيل بالبيع وضع المتاع في مكانه ثم قام واستخطفه جاره وضاع فالضمان على الوكيل ان لم يكن  
 المستخطف في عياله ولا ضمانا على الجار ان لم يقبضه ولم يقصره الحفظ من وكالة القسمة الوكيل  
 بالشرء اذا اخذ السلعة على سوم الشراء فارأها الموكل فلم ير ضرر ردها على الوكيل فهلك  
 قبل ان يرددها على البائع ضمن الوكيل قيمة السلعة للبائع ولا يرجع بها على الموكل اذ لم يكن الموكل  
 امره بالاخذ على سوم الشراء والامر بالشراء لا يكون امرا بالاخذ على سوم الشراء فان كان الامر  
 امره بالاخذ على سوم الشراء فهلك عند الوكيل كان للوكيل ان يرجع بها على الموكل من يبيع الخلو  
 اذا دفع المديون عبد الى ربه الدين وقال له بعه وخذ حقه ودفع اليه الدنانير وقال اصرفها  
 وخذ حقه منها وحقه في الدرهم فباع او صرف وقبض الدرهم فهلك في يده هلك على المدين  
 ما لم يحذر الدين فيها قبضا وبصيرا خذ ولو قال له بعه بخفك ففعل بيمينه المقبوض مضى عليه  
 يقبضه من الغنا ويصغر كذا في النعمة الوكيل بالقبض وكل بالقبض عند الثلثة خاء فا  
 لن فرقا للفتوى اليوم على قول زفر لفسا والزمان ونظر الوكيل بالقبض على ملكه القبض على  
 اصل الرواية والفتوى على ان لا يملك من وكالة الهداية الوكيل يقبض الدين يملك القبض عند ابي  
 حنيفة حتى لو اقام المدعي عليه البيعة ان الدين استوفاه منه او اجراه تقبل بيئته والوكيل يقبض الدين  
 لا يملك القبض فلو برهن ذواليد على الوكيل يقبض عبدا ان الموكل باعه وقفا لاسر حتى يحضر  
 الموكل الغائب كذا العتاق والطلاق اذا قامت المرأة البيعة على الطلاق والعبد والامة على  
 العتاق على الوكيل ينقلهم من مكان الى مكان لا تقبل هذه البيعة على ثبات العتق والطلاق وتقبل في  
 قصر يد الوكيل حتى يحضر الغائب من وكالة الدرر والعرق كذا في اكثر ولو وكل رجلا بقبض دين له

المستام

هذا هو المستام

في قبضه من يده

الوكيل يقبض الدين

الفتوى من يبيع



فكل صيغة مجهول اي جعل رجل وكذا يقبض قال  
 وادعى الغريم قبض دانية وقع اي الغريم اليه  
 اي التوكيل يعني يجبر عليه دفعه اليه لان وكالة  
 ثبتت بقوله اخذته رتب المال حيث لم ينكر الوكالة

وادعى الايفاء وفي ضمن دعواه  
 اقرار بالدين وبالوكالة واذ كان  
 ثبتت الوكالة في زعمه ولم يثبت  
 الايفاء بجرد دعواه فيؤمر بالدفع  
 اليه واستخلف دانية على عدم قبضه  
 لا التوكيل على عدم علمه اذ روى  
 كتاب الوكالة المحمود

الدين تقبض

على الغر وغاب الطالب فادعى الغريم بعد تصديقه التوكيل انه قد وافاه الطالب لا يحتاج التوكيل الى  
 اقامة البينة ولا الى احضار الطالب ليخلف لكن يقال للغريم ادفع الدين الى التوكيل ثم اتبع الطالب حلفه  
 ان اردت بينة فان حلف والا رجعت عليه لانه مقر بالدين والدين مفضى عليه لسان رسول الله صلى  
 فلا يحكم لسقوطه بدعوى الايفاء الاحتمال بل يجبر على التسليم الى التوكيل من وكالة البذراع كذا في حديث  
 المعنى من كتاب الوكالة كذا في فتاوى قارى الهداية قلت هذا يستقيم على قوله لا يوسع وقد لا  
 ابا حنيفة قال يقبل بينة الغريم على ايفاء الدين الى الطالب كذا الابرء والتوكيل يقبض الدين خصم فيه او على  
 قوله لو كان محل النقل فيما اذا كان الغريم لا يقدر على اثبات ما يدعيه من الايفاء والابرء وكان قوله مجردا  
 اما اذا ثبت ذلك بحضرة التوكيل فيقبل ويكون دفعه كايهم من عبارة الدين حيث قال ولم يثبت الايفاء  
 بجرد دعواه انتهى اذ ادعى رجل انه وكيل فلا الغياب يقبض دينه فصدقه الغريم امر بدفعه اليه لانه اقر  
 على نفسه ما يدفعه خالصا هذا الذي يقبض باثباتها حتى لو ادعى انه اوفى الدين الى الدين لا يصدق  
 اذ لم يزمه الدفع الى التوكيل باقراره ولم يثبت الايفاء بجرد دعواه وان حضر الغياب صدقه ثم الامر ان كذبه  
 الغياب دفع الغريم المصدق اليه ثانيا ويرجع به على التوكيل ان يقر به وان ضاع لا يرجع الا اذا شرط  
 على مدعي الوكالة الضمان عند الدفع ولم يصدق في دعواه التوكيل ودفع اليه على رجاء اجازة الغياب ودفع  
 اليه مكذبا في دعواه التوكيل من المصحح كذا في الدر والهداية فان تقدم رجل الى القاضي فادعى ان فلا  
 بن فلا وكله يقبض دينه الذي على فلا بن وحضره القاضي معه واقف الغريم بالوكالة والدين جميعا فان  
 القاضي يأمره بدفع الدين الى التوكيل لان اقراره على نفسه جاز فان اياه ان يدفع الدين الى التوكيل فان القاضي  
 يجبر على الدفع فرب بين هذا وبين التوكيل يقبض الدين اذ جاء وقال انا وكيل فلا بن وكلني يقبض الدين  
 منكر فصدقه المدعي عليه في الوكالة والودعة ثم ايمان يدفع فانه لا يجبر على الدفع من شرط ادب القاضي  
 كذا في شرح الموطوعة لابن الوهب التوكيل يقبض الدين اذا حضر خصما فاقبض بالتوكيل وانكر الدين لا  
 يثبت الوكالة حتى لو ان التوكيل اقامة البينة على الدين لا تقبل من وكالة التهمة وفي الفتاوى الصغرى  
 التوكيل يقبض الدين اذا حضر خصما فاقبض بالتوكيل وانكر الدين لا يثبت الوكالة حتى لو ان التوكيل اقامة  
 البينة على الدين لا تقبل واذا ادعى ان فلا بنا وكل بطلب كل حق له بالكوفة ويقبضه والمضومة وجاء بالبينة  
 على الوكالة والتوكيل غايب ولم يحضر التوكيل احد التوكيل فقبله حق فان القاضي لا يسمع من شهوده حتى يحضر  
 خصما اجازة الوكالة مقر كان بذلك الحق واجازة به في سماع ويقبض الوكالة فان حضر بعد ذلك  
 غريم يدعي عليه حقا لم يثبت له اعادة البينة على الوكالة ولو كان يدعي انه وكل بطلب كل حق له  
 قبل ان يبينه بشرط حضره ذلك بينة في ثباته وكالة ولو ان ثبت ذلك بحضرة من ذلك المعنى ثم جاء  
 بخم آخر يدعي عليه حقا يقبض البينة على الوكالة مرة اخرى من وكالة المصحح كذا في الدر قال في

او التوكيل  
 والدين  
 ابن قدامه رجل الى القاضي وقال لفلان  
 ابن قدامه القاضي على ان الرجل  
 درهم وكلني بالخصومة والتقصير  
 واقام البينة على ذلك حجة قال  
 ابو حنيفة لا تقبل البينة على المال  
 حتى يقبض البينة على الوكالة وان  
 اقام البينة على الوكالة والدين جميعا  
 يقبض بالوكالة ويعيد على الدين  
 بينة وقال محمد يقبض بكل وكذا  
 الى اعادة البينة على الدين وقول  
 ابو يوسف مضطرب وقيل لا  
 قبول البينة على المال ولا يقبل  
 وابو حنيفة اخذ بالبينة على المال لا يقبل  
 وجهه لان البينة على المال لا يقبل  
 ان من خصم ومعه اخذ بالبينة  
 لاجل الخصم والخصم على قوله  
 فاقضه في التوكيل بالخصومة  
 من كتاب الوكالة

الولاية

الولاية واما تقبل على خصم جازة الوكالة ليسير الجود معا رضا للدعوى فيحتاج الى البينة  
 والمدعي عليه سواء كان مقرا بالحق واجازة به قال في الحاشية رجل ادعى على غايبة بنا بحضرة رجل  
 يدعي انه وكيل الغايبة المحضومة فاقبض المدعي عليه بالوكالة لم يسمع اقراره حتى لو اقام المدعي بينة بالدين  
 على الغياب لم تقبل بينة وكذا لو ادعى بنا على ميت بحضرة رجل يدعي انه وصي الميت فاقبض المدعي عليه  
 بالوصاية انتهى ادعى على رجل انك وكيل فلا بالمضومة ولو على فلا كذا فقال المدعي عليه ما وكلني فلا بن  
 بالمضومة وبرهن على انه وكيل بالمضومة يقبل من وكالة البذراع اذ وكل بخصوما واخذ حقوقه من  
 الناس على ان لا يكون وكذا فيما يدعي على التوكيل جاز فلا ثبت المال ثم اراد الخصم الدفع لاسم على التوكيل  
 من وكالة الدين والعرب نقلا عن الصغرى ولو اقر التوكيل بالمضومة عند القاضي صح والا لامن وكالة  
 اكثر توصية اذا ثبت وكالة التوكيل بالمضومة واقر على موكله سواء كان موكله المدعي فاقبض باسئفا  
 الحق والمدعي عليه فاقبض بنبوته عليه فان كان ذلك الاقرار عند القاضي صح ولو كان اقراره عند غيره  
 القاضي فتهد به شاهدان عند القاضي لا يسمع وينعزل بسبب هذا الاقرار حتى لا يدفع اليه المال ولو ادعى  
 بعد ذلك الوكالة واقام بينة لا تسمع لانه زعمه مبطل في دعواه ولو قال الموكل وكلني غير جاز  
 الاقرار فاقبضه السابق عند القاضي لا يسمع لصحة الاستثناء ويجوز عن الوكالة فلا تسمع خصومة كذا في  
 وكالة الدين من مع الغفار شرع تنوير الابصار التوكيل بالصلح لا يمكن الاقرار والمضومة والتوكيل  
 بالمضومة لا يمكن الصلح من وكالة الخلاء والابرء التوكيل من مال الموكل ولم يجب بعهده لم يسمع والاصح  
 من وكذا الوصي والاب في مال ولله الصغر من وصايا الاشياء وفيه من كتاب المدايا التوكيل بالابرء  
 اذ ابراء ولم يصف الى موكله لم يسمع كذا في النهاية والحاشية ومن وكل آخر شي ثم تصرف بنفسه فيما وكل  
 بطلت الوكالة من الهداية في باب من التوكيل التوكيل لا يستخلف الا في مسئلتين الاولى التوكيل بالبيع اذا  
 خصم في رد المبيع بالعيب يستخلف على عدم العلم به لان اقراره صحيح على التوكيل فكذا انكوله والثانية  
 التوكيل بالمضومة في الرد بالعيب من جهة المشتري يستخلف ايضا على عدم العلم به لان اقراره صحيح  
 على التوكيل فكذا انكوله من الدر في آخر كتاب القضاء التوكيل اذا اتهاون فيما وكل فيه حتى تلف او  
 تسحب المديون لا ضمان عليه لا مشرع في ذلك ذكره في فتاوى قارى الهداية لو وكله ببيع  
 جده بالف فباعه بالغين قال الفان كله للموكل من وكالة الهداية رجل غريم فمصر آخر فقال  
 لرجل اذهب واطلب بريني فاذا قبضت الكل اخذت عشرة درهم من حمله تذكر الدرهم ففعل بحسب  
 لاجر المثل واشترط العشرة مما يقبضه شرط فاسد لانه في معنى قبض الطمان من وكالة جوازها  
 وكل يقبضه وبيعة وجعل الاجر صح وان وكله يقبضه وجعل الاجر لا يسمع الا اذا وقع  
 معلومة من جامع الفتاوى في كتاب الوكالة وكذا لو وكل رجلين بهبة شيء من انسان ومعه

الكل بالصلح  
 الاقرار

الكل بالخصومة  
 لا يمكن

لا يصدق التوكيل  
 الا في مسئلتين

بذره المورث في  
 الزرع  
 قوله في كتاب القضاء  
 في آخر كتاب القضاء



جان من وكالة الخاينة لا يضر أحد الوكيلين وحده إلا فيما سئل من كونه في وكالة الدين والغير  
 الوكيل إذا خالف الأمر كان خالف الوكيل في الجنس بان وكله ببيع عبده بالف درهم وبألف  
 بالف ومائة ينفذ البيع ولو وكله ببيعه كذلك فباعه بمائة وينار لا ينفذ على الموكل وأن كان  
 خيرا من وكالة الخاينة قال فوضت اليك امرأتي صار وكله بالطلاق وتنفذ بالمجلس فان طلق في  
 المجلس والآ فلا بخلاف قوله وكذلك في امرأته حيث لا ينفذ بالمجلس فان طلق بعده صح من وكالة  
 الدين كذا في حرارة المصنف ولو وكل رجل بطلاق امرأته حين اراد السفر لم يجز له وقت كذا في التماس  
 ثم عزله بغير حضرته ورضاها قال بعضهم لا يمكنه وقال بعضهم يمكنه وهو الصحيح من العادة وفي الفصل  
 الاول رجل اراد ان يغيب عن بلده فطلبت منه امرأته ان يوكل رجلا بطلاقها ان لم يحضره كذا في الفصل  
 عن الوكيل فانه ينفذ هذا بخلاف التوكيل بالخصم وتسلط المدين على بيع الرهن  
 لا يمكنه من جواهر الفناوي في الوكالة قال في الباب الخامس من كفالتها رجل على آخر وعرف فاراد  
 المدعى عليه ان يسافر فكل وكله بطلب المدعى ثم عزله لا ينفذ لا بحضرة الخصم فان عزله بغيره لا ينفذ  
 لتعلق حق العز بغير هذه الوكالة انتهى قال في الكفر بطل توكيل الكفيل بماله وكذا اذا وكل مديونه بقبض الدين  
 من نفسه او من عبده لم يصح لانه عامل لنفسه بخلاف ما اذا وكله بامر نفسه فانه صحيح كما في البرازية  
 من وكالة الانشاء ولو وكلت رجلا ببيعها فتم وجها لم يجز لانها نصبة من وجها امتز وجها  
 نكاح الدين والغير الوكيل بالنكاح وان قالت له زوجي من شئت لا يمكنك التزوج بنفسه من البرازية  
 الوكيل بالطلاق اذا خالف لا يصح لانه وكله بالتخير وقدره بالتعلق لان الخلع معلق بالقبول كالم  
 وكله بان يفتق عبده فكانه لا يصح نفقته عناق الكافي من اول وكالة جواهر الفناوي وفي الفصل  
 الخامس من العتق ان اراد وكيل البائع اثبات وكالة لو انكره موكله الوكالة لا يسمع انكاره  
 ثلثة اوجه اسلمها ان يبيع ويقول انه فضولي فلا اسلم المبيع فيبرهن المشتري انه وكل فلا دن  
 بالبائع فخصم فثبت انه وكيل البائع كذا في العادة وفي القرن الثاني من الاشياء في كتاب العتق  
 والتهادة لا يجوز اثبات الوكالة والوصاية بلا خصم حاضر انتهى كذا في التمهة قلت فقد علم من هذا  
 كذا ان ما يقع في المحاكم غالبا من ان الرجلين يشهدان بوكالة رجل آخر ببيع ماله عند القاضي بلا  
 خصم جاحد الوكالة والمشتري مقرب بذلك ويكتب له حجة غير صحيحة لو انكر الموكل توكيله يحتاج  
 المشتري الى اقامة البينة على اصل التوكيل اذ الوكالة لم تثبت اولاولا ولا يكون اثبات مضمون الحجة و  
 ان وجد البينة على اصل التوكيل فيها والا يأخذ الموكل المبيع من المشتري والآخر اناس عفا فلون  
 انتهى **مسائل الرسول والمأمور فيما يرجع على الأمر وفيما لا يرجع** الرسول امين  
 والعين في امانة فاذا ادعى في العين له صاحبها او ادعى الموت والهلاك بصدق مع يمينه

الوكيل  
المرسل  
المرسل اليه

لكن في رواية  
والوصاية

بالاتفاق الا ان يكذبه الظاهر من الخاينة كذا في المائتا رطانية والقيمة رجل له على رجل دين  
 فارسل ربا الدين رجلا الى مديونه ليقبض دينه ثم اختلفا فقال المديون دفعت الى الرسول وصدق  
 الرسول وقال الرسول دفعت المالك الى المرسل ورب الدين اقر بالرسالة وينكر الوصول اليه قال  
 ابو القاسم الصغار القول قول الرسول مع يمينه من مجمع الفناوي في الوديعه قلت فهل  
 يبرأ المديون من الدين باقرار الدين الرسالة ام لا يبرأ فليبرأ الدين ان يطالبه بالدين  
 قطا هر كلهم يدل على براءة ذمته من الدين حيث اقر صاحبه برسالة كالتوكيل بقبض  
 الدين اذا قال قبضته ودفعته الى الموكل بصدق يمينه وبرأ المديون عن دينه صراحة في  
 وكالة جامع الفناوي وكذا التوكيل بقبض الثمن يقبل قوله في دفعه الى موكله يمينه و  
 يبرأ المشتري من الثمن لكن قال في الخاينة رجل قال لآخر ان وكلك حضرتي وادى سالتك  
 وقال ان المرسل يقول بعث الى ثوب كذا بتمن كذا وبين ثمنه فبعثته وانكر المرسل وصول  
 الثوب اليه والوكيل يقول لا وصلت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان اقر المرسل بقبض  
 الرسول الثوب وانكر الوصول اليه يضمن المرسل قيمة الثوب وان انكر قبض الرسول فالقول  
 قوله فلا ضمان عليه انتهى وفيه نوع مخالفة لما قلنا فاما عند الفتوى انتهى قال في الاشياء وقد  
 كتبت فيها رسالة المأمور بالدفع الى فلان اذا ادعاه وكذبه فلا دن فالقول له في براءة  
 نفسه الا اذا كان الماء مورغا صبا ومديونا كما في منظومة ابن وهبان انتهى توضيحه دفع  
 آخر الف درهم فقال له اقض بها ديني لغاون فقال المأمور فطقت وقضيت بها وينكر وقال الدين  
 لم تقض شيئا فالقول قول الماء مورغ براءة نفسه عن الضمان واذا انكر الدين بقبض القول  
 قوله مع يمينه ايضا فالماصل ان الرسول يقبل قوله في براءة نفسه عن الضمان بيمينه لا في حق الدائن  
 اذا انكر ولا بينة تقوم عليه فيطالب مديونه بالدين بخلاف ما اذا كان الماء مورغا صبا  
 لنكر الف درهم او مديونا حيث لا يصدق على الدفع الا بينة او بتقدير الأمر من شرع الوصاية  
 لان النسخة قلت لان في الوجه الاول كان يدر يد امانة وفي الثاني كانت يد ضمان انتهى  
 اختلفت الدافع مع المدفوع اليه في الدراهم المدفوعة وقال دفعتها اليك قرضا وقال  
 المدفوع اليه لا بل دفعها الي لان ادفع لن زيد وقد دفعت يقبل قوله بيمينه ويكون دفعا  
 لما ادعى به عليه من البرازية في كتاب الدعوى رجل امر رجلا بان يقض عنه الغارجل ففعل  
 الماء مورجدا ذلك فقلت فصدقه الأمر وكذبه صاحب المالك وحلف يرجع رب الدين على  
 الأمر لكن لا يرجع الماء مورجدا الأمر من بيع الجامع الصغير وذكر في القدر وكره انه يرجع  
 رب الدين على المديون بالدين ويرجع الماء مورجدا الأمر بما قضى من سير خواهر زاد

كسر الوقوع  
ممن في كذا  
او في كذا

انقضت الدعوى



الرسول قبض مرسله وحامل الكتاب رسول لم يبلغ الكتاب اليه القبط من وكالة جامع القضاة  
ومن توكل المديون في الدارين لمديونه من جاءه كبعلة كذا ومن اخذ اصبعا او قال لك  
كذا فادفع مالي عليك لم يصح فانه توكل بمجهول فلا يبرأ بالدفع اليه كما في القينة من الاشياء مديون  
بعث الى دايته دينة مع رجل فجاء واجبر فرضى به وقال اشترى شيئا فذهب ليشتري فهلك قبل شرائه  
فيليهك على المديون وقيل على دايته فهذا شبهة اذ امر بشراء كما من قبض من احكام الدين من القصور  
رجل قال للمديون ارفع مالي عليك الى فلة قضاء عن حقه الذي على ثم ان الامر قضى دينة ولم يعلم  
به الماء مورفدفع الماء مورفدفع الماء لم يضمن علم الماء مورفدفع الماء لم يعلم وعنه ابي يوسف ان لم يعلم  
الماء مورفدفع الماء مورفدفع الماء وان علم لا يجوز من الحائبة وفيها ان الماء مورفدفع الماء  
الدين اذ ادعى الامر بنفسه ثم قضى الماء مورفدفع الماء لم يضمن اذ لم يعلم بقضاء الموكل يعني يرجع الماء  
بما قضى على امره قالوا هذا في قول ابي يوسف ومحمد اما على قول ابي حنيفة يضمن بكل حال الى الرجوع  
انتهى ولو قال قضى فلو ان الفاء لم يقل عني او قال ادفع فلو ان الفاء قضاه لم ولم يقل عني اجمعوا  
ان الماء مورفدفع الماء مورفدفع الماء ان يرجع وكذا اذا كان خليطا من جهة القدر وكذا في  
كفالة عصام سئل صاحب المخرج عن رجل قال لاخر ادفع لهذا الرجل دينارا فذبح بحضرة هل يرجع  
الماء مورفدفع الماء مورفدفع الماء على الامر الا اذا كان بين الامر والماء مورفدفع الماء مورفدفع الماء  
في جامع القصور والقينة وعمرها قال ادفع الى فلة الفاء قضاه لم ولم يقل عني او قال قضى فلو  
الفاء لم يقل عني ولا على ان ضامن لها او كفيل بها فذبح فلو كان الماء مورفدفع الماء مورفدفع الماء  
رجع على امره ومعنى الخليفة ان يكون بينهما اخذ واعطاء ذ ورجع محرم من الامر لو في عياله  
احد الزوجين للاخر وابنه الكبر الذي في عياله وابوه والاجير كلهم كثر بك وخليفة من جاء مع  
العصولين في الفصل الرابع والثلاثين وفي جهة القدر وكذا لو قال ادفع الى فلة الفاء وليس الامر بخليط  
الماء مورفدفع الماء مورفدفع الماء على الامر عند ابي حنيفة ومحمد وعنه ابي يوسف يرجع  
الخليفة هو الذي ياء اخذ منه ويعطيه ويذابه ويضع عنده المالك كما في كفالة الكفا وكل من في  
عياله من جنس الخليفة ثم هذا هل يرجع الدافع على القابض بما دفع ان قال الامر للماء مورفدفع الماء  
اقض او قال ادفع قضاء لا يرجع الماء مورفدفع الماء على القابض فان قال ادفع ولم يقل قضاء يرجع  
وحمل على الامر بالاداء وذكر في الدافع ان يرجع بها على القابض بلا تفصيل واذا قال لاخر اقبض  
عني فلو ان الفاء دهم او قال لاخر ادفع على ان كذا على فادى الماء مورفدفع الماء على الامر ويكون  
هذا اقرا بهذا المال على نفسه من كفالة عصام ولو قال لغيره ادفع فلو ان الفاء لم ولم يقل عني  
او قال اضمن لداو كفل ولم يقل ما على فان كان الماء مورفدفع الماء مورفدفع الماء مورفدفع الماء

ممن المدين على ابي بكر  
فذلك

قال المخرج في حديث  
وقال الرسول في حديث  
ومحمد في حديث

قوله ابعث  
ليس في حديث

الشيخ سراج الدين قارى له رواية عن ائمة دفع الى اخر مبلغا وامر بدفعه فزيد وان ياخذ من زيد  
رجعة ان المبلغ وصل اليه ففعل كذا ودفع الماء دون ضياع رجعة منه وان كان يد القبط فهل  
القول في قول الماء دون مع يمينه واجاب القول في الماء دون في ان دفع الى يد يمينه واذا انكر  
زيد القبط فالقول قوله مع يمينه ايضا فاحصل الجواب ان الماء دون يقبل قوله في حق نفسه لا في حق زيد  
اذا انكره لانيته تقوم عليه اذا شرط على الماء دون ان لا يدفع الا باشهاد علي زيد واحضار رجعة  
شهد علي زيد بقضه فلم يحضر رجعة بذلك وانكر زيد القبط كان الماء دون ضامنا ولا ينفقه قوله اشهد  
علي زيد وضاعت الرجعة ولا يبرأ ما لم يحضر الرجعة الى الوثيقة او يقض زيد بالقبط والله اعلم  
التوكل بقضاء الدين اذا دفع الدين بغير يمينه ولا كتابة برأه لا يضمن الا اذا قال له لا تدفع الا بشهود  
ولو قال التوكل اشهد وانكر الموكل فالقول قول التوكل من الخلق رجل بعث رسولا الى برأه ان ابعث الى  
شوب كذا وكذا يضمن كذا وكذا فبعث اليه البرأه مع رسوله او مع غيره فضاء التوكل قبل الوصول الى الامر  
ونضاد قوا على ذلك واقرق به فلو ضامن على الرسول فشيء ثم ان بعث البرأه مع رسوله فالضمان على  
الامر لا رسول فبعض التوكل مع المسامحة وان كان رسول رب التوكل فلو ضامن عليه حتى يصل اليه فاذا وصل  
التوكل الى الامر يكون ضامنا كما لو ارسل رسولا الى رجل وقال لي عشرة دراهم قرضا فقال نعم وبعث بها  
مع رسول الامر فلو ضامن لها اذا اقرق بان رسول قد قضى وان بعث بها مع غيره فلو ضامن على الامر  
حتى يصل اليه وكذا كذا رجل على رجلين بعث الى المديون رسولا ان بعث الى الدين الذي عليك فان بعث  
به مع رسول الامر فهو من مال الامر من الحائبة استقر من رجلين رجل القدر وهم فقال ادفع الى فلة  
فقال المقرض قد دفعت وقال الرسول قد قضته منه ومحمد المستقر من ان يكون المقرض دفع لا يدين  
المستقر من شيء من الخلق بعث المديون ما لا على يد رسول فهلك فان كان رسول الدين هلك عليه وان كان  
رسولا المديون هلك عليه وقول الدين بعث بها مع فلة ليس رسالة له منه فاذا هلك هلك على المديون  
بجمله قوله ادفعها الى فلة فان ارسل فادفعها هلك على الدين وبيان في شرح المنظومة من الاشياء  
اذا قال الدين للمديون ابعث به مع فلة او ارسل به مع فلة او قال مع ابنك او مع اخي او مع غلامي  
او مع غلامك وفعل المديون فضاء فهو من مال المطلوب وقوله ابعث به مع فلة ليس بقكلا ولو قال  
ادفع الى ابني والى ابنك فهذا توكل فان ضاع من مال الطالب من الفاء في الصغر ولو ان رجلا  
بعث الى رجل كتابا مع انسان ان ابعث الى ثوب كذا يضمن كذا ففعل وبعث به مع الذي اتاه بالكتاب  
لم يكن من مال الامر حتى يصل اليه وكذا كذا المقرض والاقضاء في هذا انما الرسول رسول الكتاب  
من الحائبة ولو بعث الى شخص بكتاب ليعت اليه الفاء قرضا فضاء بجامع الكتاب فلم يصل الامر  
الكتاب لا يكون من ماله وان ارسل بالكتاب رسول فقبضه الرسول صار من مال المرسل لا من قبض

من جاءك بموكل كذا  
فادفع مالي

مورفدفع الماء



الأمر يرجع بما أدى على الأمر فلا يرجع عندها وعند أبي يوسف يرجع على الأمر مطلقا من الوجع ثم  
 بقضاء الدين لو قال ادفع الفلانة فذره ثم قضاه ولم يقل عني أو قال لا تقض فلانة فذره ولم يقل عني ولا  
 قال على أن ضامن فدفع الماء مؤثر كذا الأمر وخطبه يرجع على الأمر بالاجماع وكذا لو كان الأمر في  
 حال الماء مؤثرا والماء مؤثرا في الأمر لم يوجد واحد من هذه الأشياء الثلاثة لا يرجع عليه عند  
 وعند أبي يوسف يرجع مطلقا وهذا لم يقل عني فان قال بنبذ الحق الرجوع على الأمر بالاجماع من  
 الخطب الرجعي في كتاب الخطب امر رجلا بان يتقدمه فلا نقض فذره ثم قال لا نقض فذره ثم لم يقل  
 أو قال اعطه عني فذره ثم أو قال لا نقض ماله على أو قال نقض عني ففعل الماء مؤثر رجوع بها على الأمر وقوله  
 اعطه عني فذره ثم اقرار بان الماء على أو قال لا نقض فذره ثم على أن ضامن بها وعلى أن كفيلا بها وعلى  
 أنها على أو قبل فهو سواء وإذا نقضها يرجع بها على الأمر وكذا لو نقضها مائة دينار أو باعها جارية  
 أو عبدا أو دابة أو عرضا وقبضه فلا يرجع الماء مؤثر بها على أمره من الغنا والفقير قال الآخر ادفع  
 الى زيد الفلانة على أن ضامن بها وزيد حاضر سمعه فدفعه فالأمر فرض للدافع على الأمر وزيد وكيله  
 بقبضه وقوله سمعوا إذا الوكالة لا تمنع قبل العلم بشرط حضرته سماعه ولو اهلكه زيد ضمن ولو اهلكه غيره  
 هلك ما نذره وكذا لو قال اعطه ولو قال فرضه على أن ضامن فهو فرض على زيد والأمر ضامن من جاع  
 الفصلين قالوا ضمن الغن الفلانة على فضمن فادى لم يرجع عليه إلا إذا قام عني من كفاية الدين من قام عن  
 غيره بواجب بامر فانه يرجع عليه بما دفعه وإن لم يشترط الرجوع كالأمر بالانفاق عليه وبقضاء دينه  
 إلا في مسائل امره بتقوية عن هبة أو بلا طعام عن كفارة أو بآداء زكاة ماله أو بآداء دينه فلا نذر  
 عني وأصله في كفاية البرزانية من الأشياء كذا في المحل رجلا أمرا بآداء زكاة ماله عنه من مال نفسه  
 فادى لم يرجع على أمره بل بشرط الرجوع وكذا لو قال له فلانة كذا أو قال له هو له رجل عور  
 الواهب من مال كذا ففعل لا يرجع بل بشرط الرجوع ولو انفق على أو على عيا أو على أولاد أو من ففعل  
 دارى ففعل قبل يرجع بل بشرط الرجوع وقيل لا ولو قضى دينه بامر رجوع بل بشرط الرجوع وفي الجناية  
 والمؤن المالية لو أدى عن غيره بامر رجوع على الأمر بل بشرط الرجوع وفي انفق على أو على أولاد  
 رجوع على أمره بل بشرط رجوع وضمان من الفصل الرابع والثلاثين ولو امر رجلا بقضاء  
 دين غيره وضمن كان الماء مؤثرا الرجوع على أمره لأنه امره بتخليص غيره عن الدين فكان بمنزلة ما  
 لو أمر إنسانا أن يشترى رجلا حر من دار الحرب حتى فاشترى رجلا بامر رجوع الماء مؤثر على أمره أن كاسن له  
 بالعتق ولو أمر غيره بقضاء دين غيره ولم يضمن لم يرجع الماء مؤثر على الأمر ولو أمر رجلا بامر رجوع بان  
 يكفل عن فلانة ففعل فادى لا يرجع على الأمر من حرثه المصين كذا في البداية وإن أمر رجوع عليه بما أدى  
 بالمر فإن لم يأمر لم يرجع لأنه متبرع فاداه من الدرر العرب قضى المديون دينه دأبه بغير أمر لا

إذا كان على  
 من الكفاية

أمر من  
 ففعل الرجوع  
 بغير أمره  
 بغير أمره

بسطا عن مما عليه من الدين لأنه متبرع في قضائه من مديونات البائع والرجل إذا أخذ السلطان  
 ليصادره فقال الرجل خلصني أو لا يسير في يد الكافر إذا امر غيره بذلك فدفع الماء مؤثرا وخطبه  
 اختلاف فيه قال بعضهم لا يرجع الماء مؤثر في المسلمين إلا بشرط الرجوع وقال بعضهم في الأمر يرجع  
 وفي الذي أخذ السلطان لا يرجع إلا عند الشرط بالرجوع وقال شعبة الخبيرجي يرجع في المسلمين  
 وإن لم يشترط الرجوع المديون إذا أمر رجلا بقضاء دينه ففعل الماء مؤثر رجوع على الأمر بغير شرط وفي  
 الجناية والمؤن المالية إذا أمر غيره بآداء ما عنه فادى الماء مؤثر قال الشيخ الإمام على بن محمد البرزنجي  
 يرجع الماء مؤثر على الأمر بغير شرط الرجوع من الجناية كذا في حرثه الغنا ومن كتاب الكفاية والضممان  
 وكذا في كل ما كان مطالبا به من جهة العيا إذا أمر غيره بآداء ما عنه فاداه الماء مؤثر رجوع به على الأمر  
 بغير شرط الرجوع من العيول والسلطان إذا طلب من رجل مالا وجاء إنسان وضمن المال بامر ففعل  
 الأمر للضامن ليس لك على شيء لأنه لا شيء للسلطان قبل أن يضمن المالك وعليه فولى القاضي  
 الإمام لأن المطالبة المحبة كالمطالبة الشرعية من حرثه الغنا والفقير البتة قال فالكفاية لأن  
 العرف في باب الكفاية المطالبة لأن الكفاية شرعت لالتزامها انتهى سئل الإمام السعدي عن صود فقال  
 لرجل ادفع اليه والى أعوانه شيئا عني فذره عليه هل يرجع عليه وقال الإمام وعامة المشايخ أنه لا يرجع  
 بشرط الرجوع وقال الإمام الرضوي والإمام البرزنجي يرجع عليه وإن لم يشترط الرجوع من وصايا  
 المحلولة لرجل من رجله ليعق من دينه الفلانة ففعل من دينه أكثر من الألف يرجع على الأمر بالالف ويكون  
 منبرعا في الزيادة انتهى قال لعنه ابن داري وأقضى ديني وانفق على أهلي أو في بناء دارى ففعل  
 يرجع على الأمر أن لم يشترط الرجوع وهو اختيار الرضوي وقال عبد الله الكلباسي لا يرجع  
 بشرط الرجوع من العينة قوم وقعت لهم مصادرة فامر رجلا بان يسقر من لهم مالا لينفق  
 في هذه المقتنيات ففعل يرجع المقرض على المستقرض والمستقرض هل يرجع على الأمر أن شرط الرجوع  
 يرجع وبدون الشرط لا يرجع والمختار يرجع بل بشرط من الثاني رجاية في آخر الحادي والثلاثين  
 عليه دين فامر رجلا بان يرهن مالا من دأبه ويلزم الرهن لقوة دينه اليه الأمر ففعل الماء مؤثر  
 وأدى الرهن لا يرجع لا يرجع على الأمر من الغنا والفقير وفي كفاية الدرر والعرب امر المديون  
 كعبدة أن يشترى من الناس ثوبا من الأقمشة ثم يبيعه فأرجعه البائع منك وخسرته أنت فعلى  
 وهو يأتى إلى تاجر فيطلب ثوبا من ثوبه ويطلب التاجر الرجوع ويخاف من الربوا فيبيعه التاجر ثوبا  
 بثمانية عشر مثله بخمسة عشر سنة فبيعه الكفيل الماء مؤثر في السوق بعشرة فيحصل له عشرة  
 ويبيع عليه البائع خمسة عشر إلى أجل أو بقرض خمسة عشر درهمًا ثم يبيعه المقرض ثوبا بثمانية عشر  
 بخمسة عشر فاحذر الدارهم التي اقترضه على ثوبين فبيعه عليه خمسة عشر درهما فادى ففعل ذلك

إذا كان على  
 من الكفاية

طلب السلطان

في المصادرة

في المصادرة

أمر المديون كفضل



في قوله من بعد الشهر فهو كما قال من قبل الشهر في بعض النسخ  
 في قوله من بعد الشهر فهو كما قال من قبل الشهر في بعض النسخ  
 في قوله من بعد الشهر فهو كما قال من قبل الشهر في بعض النسخ

نقد عليه والرجح الذي رجحه الناجز بل من ولا يلزم الأمر شيء وبسبب هذا النوع من البيع عينة كما  
 من السلف يقال باع بعينة أو شئ ذكره الزبلي انتهى وفي النوان لجماعة طبع الوالي أن يأخذ منهم  
 شيئا بغير حق فاختص بعضهم ونظر الوالي بعضهم فقالوا الخفقون للذين وجدهم الوالي لا تطلعوا  
 علينا وما أصابكم فهو علينا بالحصول فلو أخذوا منهم شيئا فلهم الرجوع وهذا مستقيم على قول  
 من يقول يجوز ضمان الحايث وعلى قول عامة المشايخ لا يصح من دفع القدر لغير تمام السلطان إذا  
 صار رجلا فقالا المطلوب لرجل دفع إليه وإلى غيره شيئا من جناسه فدفع بامر قال الامام  
 الرضوي والامام البرقي ويرجع على الأمر بما دفع به من شرط الرجوع وكلاهما يفتاء الدين  
 وقالوا المطالبة الحسية كالمطالبة الشرعية من الخلق في كتاب **القضائ** **كتاب الكفالة** لا تصح الكفالة  
 إلا من بمكالات التبرع فلا تصح من صبي ولا عبد مجنون ولا مكاتب ولا تصح من المبرع إلا من التمس  
 فتح القدر لغير تمام وهي ضربان كفالة بالنفس وكفالة بالمال والمفتون بالكفالة بالنفس احضار  
 المكفول به وتفقدا إذا قال تكفلت بنفس فلان وبرقبته او بوجهه او بجيده او برأسه وكذا يثبت ولو قال  
 ضمنت او قال على او قال اتفقنا فكذا إذا قال أنا زعيم او قبل بكذا أنا ضامن بمعرفة فان شرط في الكفالة  
 تسليم المكفول به في وقت بعينه لم يحضره إذا طالبه في تلك الوقت فان احضره ولا جسد الحاكم وكذا  
 لا يجزئ قول مرة لعل لا أدرك بما لا يدعي ولو غاب المكفول به امهل الحاكم مدة ذهابه وبجده فان  
 ولم يحضر جسد من الهداية ولو غاب المكفول بنفسه لم يعلم مكانه لا يطالب بالكفيل به لانه عاجز وقد  
 صدق الطالب عليه فصار كالمدين إذا ثبت احصاء من الكثرة ذكره الزبلي في الكفالة وان اختلفا فقا  
 الكفيل لا يعرف مكانه وقال الطالب تعرف بنظر فان كاله خرجه معروفة بمن 2 الى موضع معلوم للخصم  
 في كل وقت والقول قول الطالب يؤمر الكفيل بالذهاب اليه ذكره الموضع لان الظاهر شهيد للطالب  
 ولا فالقول قول الكفيل لانه متمسك بالاصل وهو الجهل ومكاتب وم المطالبة من كفالة الدين وان  
 كفيل بنفس رجل الشهر وثلاثة ايام او ما اشبه ذلك جاز لكنه انما يطالب الكفيل بعد معنى الشهر  
 الايام الثلاثة ولا يطالب به في الحال في ظاهر الرواية وعندنا يوسف ان يطالب في الحال اذا مضى  
 الاجل ببراء وهو قول الحسن بن زياد وقال القاضي ابو علي النسفي وقول ابو يوسف اشبه بعوض الناس  
 وذكر قاضيا في قضاياه ان الشيخ محمد بن الفضل كان يفتي بقول ابو يوسف ضمانا العام كذا في  
 المتح وقاله المصنف قول ابو يوسف ان يطالب الكفيل بتسليم النفس في الايام الثلاثة ولا يطالب  
 بعده اشبه بعوض الناس من الحايث في الكفالة ولو تكفل برجل الى شهر فسلم قبل الشهر برئ منه  
 المختا ولو كفيل بنفس فلان من هذه الساعة الى شهر يسمي الكفالة بمعنى الشهر ولو كفيل بنفس رجل  
 الى شهر على انه برئ بعد الشهر فهو كما قال من شغل الهداية تغلو عن العادة قال قاضيا في قضاياه

قال الشيخ الرضوي شرح الكثرة من الكفيل  
 وقال الشيخ الرضوي شرح الكثرة من الكفيل  
 وقال الشيخ الرضوي شرح الكثرة من الكفيل

كفيل بنفس  
 او سنة ايام

نفسه الى سنة  
 فذلك

ولو قال انما كفيل بنفس فلان الى عشرة ايام فانما مبرئ قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا  
 يطالب بهذه الكفالة لافي العشرة ولا بعد هانتي وفي الظهيرية وكان والذي يقول اذا اراد  
 انسان ان يتكفل بنفس انسان ولا يصير كفيله فالطريق فيه على ظاهر الرواية ان يقول عند الكفا  
 كفلت بنفس فلان الى شهر على ان لا يكون كفيله بعد الشهر فانه لا يصير كفيله اصلا من الثاني فانه  
 كذا وكفالة الدين مبرئ الى الخلق ولو قال انما كفيل هرگاه كبحوا هي توسيا رضى في بطلان في السنة  
 وبعد هان كفالة الدين والعرب هل قرية اذا ارادوا الخراج رجل عن القرية بخافة شرة فقا  
 رجل هرچه شمارا برسد از غرامت و ضربان بر من باشد ثم ان هذا الرجل خرج من القرية مع  
 باموال كثيرة لا هل القرية لا يجب على الضامن شي من جواهر القضاوي في اول كتاب الكفالة سئل صاحب  
 البحر الرائق في من ضل وجاء القرية فاسكه رجل منها واخفاه فلما شعر بها هل يعرف طلبوه  
 فهرب وغرم اهل القرية غرامة بسببه ثم ظهر صاحب الغرس فاعطاه الملتقط اياه فاغرمه  
 اهل القرية بسببه هل يرجعون على الهارب او على رب الغرس ولا يرجعون على احد واجاب ان لم يكن  
 هناك سوى اهل العرف من جهة صاحب الغرس فلا رجوع عليه ثم ان كان بين اهل القرية تكافل  
 وتضامن في امثال هذه الامور والغرامات يرجعون على الهارب فان لم يكن هناك هذا ولا هذا  
 فلا رجوع على احد واعلم فاذا احضر الكفيل المكفول بنفسه وسلم في مكان بقدر المكفول  
 على ان يخاصمه فيه مثلاً ان يكون في مصر برئ من كفالة فاذا كفله على ان يسلم في مجلس القاضي  
 سلم في السوق برئ وقيل في زماننا لا يبرأ وان سلم في برية او سواد لا يبرأ ولو سلم  
 في مصر اخر غير مصر الذي كفله فيه برئ عن دابة حنيفة وعندها لا يبرأ ولو سلم في السج  
 وقد جسد غير الطالب لا يبرأ ومن كفيل بنفس اخر ولم يقل اذا دفع اليك فانما برئ فذفع  
 اليه برئ لا يشترط قبول الطالب التسليم كما في قضاء الدين ولو سلم المكفول به نفسه من كفا  
 صح وكذا اذا سلم اليه وكيل الكفيل ورسوله من الهداية اذا كفيل بنفس رجل ثم ان المكفول عند  
 سلم النفس الى المكفول له وقال هذا تسليم عن الكفيل برئ الكفيل وكذا الوسمه رجل عن الكفيل  
 بان اناب الكفيل غير مناب نفسه في تسليم نفس المكفول عنه وان لم يقل عن الكفالة لا يبرأ و  
 لو سلم اجني المكفول عنه عن الكفيل ان قبل المكفول له برئ الكفيل والا فلا من الصغر  
 المكفول بالنفس اذا سلم نفسه الى المكفول له وقال سلمت نفسي اليك عن الكفيل برئ وان لم يقل  
 عن الكفيل لا يبرأ الكفيل وكذا لو امر الكفيل رجلا ان يسلم نفس المكفول له الى الطالب ان قال  
 الماء موثر للطالب سلمت اليك بنفسه عن الكفيل برئ الكفيل ولو ان رجلا اجنبيا يسلم بماء موثر  
 الى المكفول به الى الطالب قال سلمت عن الكفيل ان قبل الطالب برئ الكفيل وان سلمت الطالب

كفيل بنفس  
 ايام

في قوله

ابو بكر محمد بن الفضل

في قوله

في قوله







كفاية المشتري

كفاية المشتري

اختلاف الطالب

اختلاف الطالب

عند المشتري فقصي بقصا العيب للمشتري ان يرجع بذلك على الضامن من سبوع المخلو كقول نفسه عليه  
 ان لم يسلمه غدا فهو ضامن لما عليه من المال ولم يسلمه غدا صححت الكفاية ان اي بالنفس والمال فان ما  
 المطلوب من الكفيل المال بحكم الكفاية ولو ما الكفيل ضمن وارثه ولو مات الطالب طلب وارثه المال من المخلو  
 كذا في الهداية كما اذا كفل بالمال والنفس وقال ان واقتكبه غدا فانما يري من المال فقبل الطالب فوافاه الكفيل  
 في الغد فهو بري من المال كذا في العنابة من الدرر كقول نفسه عليه ان لم يواف به غدا اي ان لم يأت به غدا  
 فدبره على الكفيل فطالب الطالب في الغد فلم يجده الكفيل حتى مضى الغد لزمه المال ولو رفع الكفيل الامر  
 الى القاضي فضبط كماله عن الطالب سلم اليه المكفول عنه يبرأ وهو خارج وظاهر الرواية انما هو في  
 بعض الروايات عن ابي يوسف قال ان لو فعل به قاض اذا علم ان الخصم يغيب لذكر فهو حسن من العصم  
 اذا قال ان لم او فكم به غدا فعلى المأثم اختلفا فقال واقتكبه وقال الاخر لم تواف به فاقول للطالب  
 وبنت عدم الموافقة ويلزم المال من الصعوبة ولو اختلف الطالب والكفيل في الاجل فالقول للكفيل  
 ان الدين مؤجل بخلاف المديون حيث لا يقبل قوله ان الدين مؤجل بل يبينه والدين المؤجل يصير حالا  
 بموت المديون لا يموت الدين لان الاجل يسقط بموت من لا الاجل من المخلو كذا في البحر الرائق ولو كان الدين  
 مؤجلا فكفل به رجل فمات الكفيل قبل موته عليه فقط فالطالب بالخضه من وارث الكفيل ولا يرجع الدين  
 ان كانت الكفاية بالا امر حتى يحل الاجل عندنا كذا في الجمع وان ما المطلوب قبل الاجل حل عليه الاجل  
 فقط وان ما الكفيل والمكفول عنه فالطالب يأخذه من اي الترتين شاء لانه دينه ثابت على كل واحد  
 منهما كما في حال المبيع ولا يسترد اصل ما ادى الى كفيله ليدفعه الطالب وان لم يعطه طالبه فعلق به حق  
 على احتمال قضاء الدين فلا يجوز الاسترداد ما بقي هذا الاحتمال لمن عمل زكوة ودفعها الى الساعي  
 من كفاية الدرر الكفيل بالدين المؤجل اذا ادى قبل حلول الاجل لا يرجع على المكفول عنه حتى يحل الاجل  
 من العناوي والصعوبة وان كفل عن رجل بما ولم يذكر الاجل فان كان على الاصيل حالا لا يجب على الكفيل  
 حالا وان كان مؤجلا يجب على الكفيل مؤجلا من خزانة العناوي لا بالدين لو اقر انه كفيل عن فلان  
 بدين وادعى الاجل فصدقه المقر له وهو الطالب في الكفاية وكذا في الاجل كان القول قول المقر  
 لانه اقر بشئ حتى بعد شهر مثله دينا كان او مطالبة المقر له بدعيه في الحال وهو ينكر فكما القول  
 قوله من الاصله لا يباح اقر بدين مؤجل فصدقه المقر له في الدين وكذا في الناجيل لزمه الدين  
 حالا من الدرر والعرفان قال كلفت بما كلفه فقامت البينة على الدين عليه منه الكفيل وان لم يتم  
 البينة فالقول قول الكفيل مع يمينه في مقدار ما يعرف به فان اعترض المكفول عنه بالكثر من ذلك لم  
 يصدق على كفيله ويصدق في حق نفسه ويجوز الكفاية بالمر الكفول عنه وبغير امره فان كفل بما  
 وهو غير صبي محجور عليه وغير عبد محجور عليه رجع بما ضمن لانه ملك الدين فمات ليمتلكه الطالب

من الاصله

الكفاية بالمر

كفيل بغير امره

الكفيل بغير امره

الكفاية بالمر

كفيل او يثبت

الكفاية بالمر

من الاصله والابصا الكفاية بالمر انما توجب الرجوع لو كان الامر من يجوز اقراره على نفسه  
 فلو رجوع على صبي محجور او امر رجوع على القن بعد عتقه من جامع العصولين وان كفل من رجل  
 بغير امره لم يرجع عليه بما يوديه من الهداية لو كفل عن رجل بغير امره ثم قال المكفول عنه قد اجزت  
 ضمانك فاجازته باطله ولا يرجع عليه بما ادى من الوجوه لو كفل عن غيره بغير امره فبلغه  
 الخبر فاجاز لا يتغير حكمه حتى لو ادى لا يرجع عليه هذه في المكاتب من الهداية الكفيل بالمر الاصيل  
 ادى المال الى الدين بعد ما ادى الاصيل ولم يعلم لا يرجع على الاصيل لانه شئ حكى فلو يفرق في العلم  
 والمجهل كعن الزكوي ضمانا من كفاية العينة قال الذي يدرك على عمره الغد درهم وانا ضامن به فانك  
 عرو لزم الكفيل اذا ادعاه زيد دون الاصيل من الحاجة ذكره ابن نجيم في قوله قد ثبت الفرع  
 لم يثبت الاصل وان لزم الكفيل للمال فله ان يمتد اصيله وان حصر فله حصة له لحقه هذا الضرب  
 بامره فيعامل بمثل من صدر الشريعة والمكفول له بالخيار ان شاء طالب الاصيل وان شاء طالب  
 كفيله الا اذا كان شرط براءة الاصيل في تنقيد حواله كما ان الحواله بشرط ان لا يبرأ بها المحيل تكون  
 كفاية ولو طالب احد هما لان يطالب الآخر له ان يطالبهما بخلافه فاما اذا اختار احد الغايبين  
 من الهداية ولا يطالب الكفيل المكفول عنه بالمال قبل الاداء الى المكفول له من كفاية المخلو كذا في الدرر  
 العرف الكفاية بالدرك جائزة وهو التزام تسليم الغن عند استحقاق المبيع ولا يلزمه حتى يقضي  
 بالاستحقاق على البايع او على المشتري من الوجوه كذا في الهداية اشترى دارا وضمن انسان الدرك  
 وقيمة ما بني فيها واستحققت بعد البناء يرجع بقيمة البناء على البايع ولا يرجع على الضامن ولا يرجع  
 بقيمة الولد على الكفيل بضم الدرك اذا استحققت الجارية من استحقاق الوجوه ومن باع دارا وكفل  
 عنه رجل بالدرك فهو تسليم ولا تسمع دعواه بذلك من كفاية الهداية لو كتبت شهادة في صدق  
 كتب فيه باع ملكا وباع بيعا فانا بائنا فانه تسليم للمبيع واقراره بان لا حول في المبيع من كفاية  
 الدرر كذا في الذي يلعن كتب الشهادة في صدق الشراء ثم ادعاه صح دعواه ولو شهد بالمبيع عند القائل  
 ثم ادعاه لا يسمع دعواه قضى بشهادته او لم يقض من جامع العصولين وفي فتاوى النسفي لو قال  
 لصاحب الدين الدين الذي لك على فلان انا دفعه اليك او اسلمه اليك او قضيه اليك يكون كفاية  
 ما لم يتكلم بما يدل على الالتزام بان يقول كلفت او ضمننت او على والي اما لو قال تعليقا يكون  
 كفاية بخلافه قال ان لم يؤد فلان انا اؤدى نصح الكفاية من كفاية الهداية وتنقيد الكفاية  
 بقوله انا به زعيم لان الكفيل يسمى زعيما وانا قبيل به لان القبول هو الكفيل كذا في البحر من كفاية المخلو  
 الالتزام كالكفاية بكل لفظ يدل على اللزوم كالكفاية كقول علي ما عليه وعلى ان لم ادى ما عليه  
 او التزمت لك بما عليه وكل ذلك كفاية من كفاية السراجية نصح الكفاية بالمال او علق بشرط



ملايم اي مناسب الكفالة بان يكون شرطاً لوجوب الحق بخوان استحق المبيع او يكون شرطاً لا المكافاة  
 بخوان قدم زيد وهو مكفول عنه او لتعذر الاستيفاء بخوان غاب المكفول عنه عن المصنف فان شرط  
 اسباب لوجوب المأثنتا سبب ضم الذمة الى الذمة ولا تصح الكفالة ان علق شرط بخوان  
 هبت الريح او جاء المطر من المثل كذا وكذا كقوله لا يصح التعليق بخوان هبت الريح او جاء  
 المطر الا انه تصح الكفالة ويجوز احوالاً لان الكفالة لما صح تعليقها بالشرط لا بطل بالشرط الفاسد  
 كالطلاق والعنف من الهدية كذا وكذا وكذا والعمادية والاسر وشبهة وكذا في البرارية وخزانة القنات  
 ويجوز الكفالة الى قدم الحاج والمصنف والديار والقطا والجزار ونحوهم لان الجاه البسرة مقبلة  
 في الكفالة من الهدية قال صاحب الدين الدين الذي ذكره على فلو ان انا دفعه اليك واسلم اليك او قبض  
 مني وانا اقبض اليك لا يكون كقالة ما لم يقل لفظاً يدل على لزوم كضمت او كفلت وهذا اذا ذكر  
 منجز اما اذا قال مطلقاً بان قال ان لم يؤده فلا فانا دفعه اليك ونحوه يكون كقالة لما علم ان  
 الموعود بالكتابة صور التعليق تكون لازمة فان قوله انا اجمع لا يلزم شئ ولو علق وقال ان دخلت  
 الدار فانا اجمع يلزم الحج من التنازع والى ولو قال لرجل اخي ترابرفلانت جواب كويتم فهو كقالة  
 بحكم العرف وقبله ولو قال اخي ترابرفلانت من بدهم لا يكون كقالة بين وعد لغيره ان يقضى  
 بان قال من بدهم لا يجيب عليه من الصوري لو قال اخي ترابرفلانت من بدهم وهذا وعد كقالة  
 ما لم يلفظ بلفظ يدل على الالتزام بخوكنت وضمت وعلى والى وكذا لو قال في دالين مال في  
 من بدهم ليس بكفيل ولو قال ادين مال فيدي بنو تسليم كتم فهو كفيل انا في عهده ما كان على فلو  
 قبل الدالين لم يصرف كقالة لانه قد يعنى به انه يأخذ من المديون ويدفعه الى الدالين ولو قال الدالين  
 لاخ المديون الدين الذي لي على اخيك قبول كن فقال قبول كعدم لا يلزم شئ لا على عشرة فظا  
 فقال رجل من فنان كرم ويذير فتم كباغ وى فر وشم وابن مال بنو وهم لا تصح الكفالة ولو  
 اضافها الى بيع مال نفسه نصح حتى لو باعه يلزمه ذلك القدر ويجبر على بيعه من كقالة القينة  
 وهو قال رجل للطالب قد ضمت ما لك على فلو ان اقبضه منه ودفعه اليك لم يكن هذا ضمنا  
 من الوحيين رجل اقبض من مديون الف الف ومنزل رجل ان يبدل ما فيها من زيوفا وبهزجة  
 او سقوف فلما نه جابن والقول قول الطالب فانه وجده زيوفا ونحوه وبسند لها من  
 الكفيل عن ابيه يوسف وعذابه حنيفة لا يسند لها من الكفيل حتى يحضر مديونه فيقضى عليه  
 بسند لها ثم يرجع الطالب على الكفيل ولو ضمن لامرأة بنفقة كل شهر عن زوجها ليس ان يرجع  
 عند رأس الشهر ولو ضمن بالاجرة فاجارة كل شهر فلان يفسخ ضمنا عند رأس الشهر من الزوجين  
 لا تصح الكفالة الا بدن صحيح وهو ما لا يسقط الا بالبراء او الاءاء فلو نصح بغيره كذا وكذا

لا يصح التعليق بخوان هبت الريح او جاء المطر

كقوله لا يصح التعليق بخوان هبت الريح او جاء المطر

الموعود بالكتابة صور التعليق تكون لازمة

لا يصح الكفالة الا بدن صحيح

فانه يسقط

فانه يسقط بالتعيز قلت الا في مسئلة لم ار من اوضحها قالوا لو كفل بنفقة المقررة المأثنتا  
 صحت مع انها تسقط بدونها بموت احدهما وكذا لو كفل بنفقة شهر مستقبل وقدر لها كل شهر كذا  
 او بيوم ياتي وقد قدر كل يوم كما صرحوا به فانها صحيحة من كقالة الاشياء الكفالة بنفقة  
 المرأة اذا لم تذكر مدة معلومة لا تصح الا ان يقول ما عاشت او ما دامت في تكا حرم من كفل  
 الهدية نقله عن العمادية رجل قال لامرأة تن وحي فلو ناعلى في ضامن نفقتك كل شهر  
 كان على الابد ولو قال كفلت لك بالنفقة ابدا او ما عاشت كان كفيلها بنفقة ما دامت  
 في حيوتها من خزانة القنات وى في فصل النفقات من كتاب الكناح امرأة ادعت على رجل  
 انه كفل لها بدنيا من صداقها الذي لها على زوجها فلو مطلقا بالفرقة وقد تحققت لان  
 الزوج جعل امرى بيده متى غاب شهرها عني وقد غاب شهرها وطلقت نفسي في مجلس كما هو الشرط  
 واقامت البينة على العينة والامر والطلاق بحضرة الكفيل تقبل وان كان الزوج غائبا فيستحب  
 الكفيل ضمنا عن الزوج من دعوى الخلو في الفصل الثامن الشهادة على الطلاق في مقبولة ولا  
 يحتاج الى الدعوى بشرط كون الزوج حاضرا اما اذا كان غائبا فلا تسمع الشهادة كما في شرع  
 النظم الوجبة نقله عن الهدية من المثل كذا وكذا كقوله كفيل ثلثة معا بالالف لا يطالب احدا لا بثلثها  
 ولو كفلوا بها على التعاقب طوب كل واحد بالالف واثم قضى سقطت عن الباقي من كقالة  
 فتح القدير ابن الهمام كذا في البرارية اذا كفل رجلان عن رجل بالالف فكل واحد منهما  
 خمسة لا غير من المثل شرع القدير اذا كفل رجلان عن رجل بالالف ولم يكفل كل واحد من  
 صاحبه جازت الكفالة وعلى كل واحد منهما خمسة واثم ادى شيئا مما عليه لم يرجع على  
 صاحبه شئ من مجرد العفة وان كفل رجلان عن رجل بمال على ان كل واحد منهما كفيل عن  
 صاحبه فكل شئ اداه احدهما يرجع على شريكه بنصفه قليله كان او كثيرا ثم يرجع على الاصل  
 وان شاء المودى يرجع بالجميع على المكفول عنه ومعنى المسئلة في الصحيح ان يكون الكفالة  
 بالكل عن الاصل واذا ابراء ربه الدين احدهما اخذ الآخر بجميع الدين من كقالة الهدية  
 وان ضمنا عنه بغير امر لم يكن لاحدهما ان يرجع على شريكه شئ حتى يؤدى اكثر من النصف  
 من الوجيز اذا كان الدين على اثنين وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه كما اذا اشترى عبدا  
 بالف درهم وكفل كل واحد منهما عن صاحبه فما ادى احدهما لم يرجع به على شريكه حتى  
 يرا ما يؤديه على النصف فيرجع بالزيادة من الهدية رجلان لها على رجلين وابنان  
 وارثان لها على آخر ميراث وكفل احدهما لصاحبه بحصة لا تصح الكفالة ولو تبرع بالاداء  
 صح ولا يسترد من الوجيز شرع الجاه مع الكفيل كذا في كقالة الدين للمديون السفر قبل حلول الاجل

الشهادة على الطلاق في مقبولة ولا يحتاج الى الدعوى بشرط كون الزوج حاضرا



في الدين قرب طوله او بعد وليس الذي منعه ولكنه يسا فرمعه الى ان يحل فيمنعه من السفر حينئذ  
 الى ان يوفيه حقه من كفالة البرزخية كذا في الفتاوى الصغرى والقبه المدينا اذا اراد ان يغيب  
 ليس لرب الدين ان يطالبه باعطاء الكفيل ان كان الدين مؤجلا وفي المتن يخرج عن عين الاثمة  
 ياخذ كفيلا او رهنه لحقه وان كان ظاهرا لمذهب ليس له ذلك لكن المصلحة في هذا لما ظهر  
 من النعته والجور في الناس من حرارة الفتاوى في باب كفيل القاضى كذا في الخلاصة واما في الدين  
 المؤجل قالوا على قياس ما روى عن ابي يوسف من اخذ الكفيل في النفقة لو اخذ كفيلا كان  
 حسانا من الخاية في باب النفقة وفي الظهيرية قالت زوجي يريد السفر فخذ بالنفقة كفيلا لا يجيبها  
 الحاكم الى ذلك لانها لم تجب بعد واستحسن الامام الثاني اخذ الكفيل رفقابها وعليه الفتوى و  
 يجعل كانه كفيل بما ذابى وجعلها عليه وفي المحيط لوافى يقول الثاني في سائر الديون ياخذ  
 الكفيل كان حسانا رفقابا للناس من البحر الزايق في كتاب الكفالة لو قالت المرأة انه يريد السفر  
 فخذ لي كفيلا بالنفقة قال ابو حنيفة لا يجبر القاضى في اعطاء الكفيل كما لا يجبر القاضى في اعطاء  
 الكفيل بالدين المؤجل اذا خاف الطالب ان يغيب المدين قبل حلول الاجل وعنه ابي يوسف انه  
 يؤخذ من الزوج كفيلا بالنفقة وهكذا عن محمد في بعض الروايات ثم عن ابي يوسف ومحمد  
 ياخذ منه كفيلا بنفقة شهر واحد وان قال اغيب شهرين ياخذ كفيلا بنفقة شهرين وكذا  
 السنة واما في الدين المؤجل قالوا على قياس ما روى عن ابي يوسف في النفقة لو اخذ القاضى كفيلا  
 من المديون ولو كان الدين مؤجلا كان حسانا وذكر في المتن انه ياخذ كفيلا بالدين المؤجل  
 اذا اراد المطلبون يسافروا قبل حلول الاجل ذكر في المتن الخلو ان اذا بقى من الاجل شيء قليل فاراد  
 الغريم ان يسافر سأل الطالب من القاضى ان ياخذ منه كفيلا او يمنعه من السفر فان القاضى لا  
 يجيبه الى ذلك ولا ياخذ كفيلا قال في قولهم جميعا ولم يستحسن ابو يوسف في الدين المؤجل  
 فكان هذا نقصا عليه من الخاية في باب النفقة كذا في البرزخية للكفيل منع الاصيل من السفر ان كانت  
 الكفالة حالة ليخلص منها اما بالاداء او بالبراء وفي الكفيل بالنفس بركة الى الطالب ان كانت  
 الكفالة بامره كما في الصغرى من كفالة الاشياء وكل حق لا يمكن استيفاؤه من الكفيل لا تنفع الكفالة  
 به كالحقوق والقصاص قال معناه بنفسه لحد لا بنفسه من عليه الحد من الهداية قال الشيخ اكل الدين  
 معناه ان الكفالة بنفس الحد والقصاص لا تجوز واما الكفالة بنفس من عليه الحد والقصاص فتجوز  
 كذا في كفالة الدين ولا تجوز الكفالة بالنفس في الحدود والقصاص عن ابي حنيفة ولا يجبر عند  
 وقال لا يجبر في حد قذف لان فيه حق العبد وفي القصاص لانه خالص حق العبد بخلاف الحدود والحدود لها  
 لله تعالى ولو سمحت نفسه به نفع بالاجماع كما في التفرير لانه امكن ترتيبه بوجهه عليه لان تسليم النفس

في كتاب الكفيل  
 في باب النفقة

فيها واجب فطالب به الكفيل فيتحقق الضم من الهداية في كتاب الكفالة لا تنفع الكفالة بله قبول  
 الطالب في مجلس العقد وهو شرط الصحة عندها خلافا لابي يوسف ويقولها جزم اصحاب المتن  
 وعليه الفتوى كما في انفع الوسائل وجعل البرزخى وصاحب الدرر الفتوى على قول ابي يوسف  
 من المصحح في كتاب الكفالة وتنفع الكفالة بله قبول الطالب عنده ابي يوسف وبه يفتى كذا في تلخيص الجامع  
 الكبير في الفتاوى البرزخية واجمعوا على ان انسانا لو قال بطريق الاخبار ان كفيلا فلان على  
 فلو نمت الكفالة كذا في الخلاصة ولا تنفع بالامانة كالودعة والمستعار والمستأجر وما الى المضان  
 والشركة ولا تنفع بالمبيع قبل القبض والمرهون بعد القبض وتجوز الكفالة بتسليمها فان كانت قائمة  
 وجب تسليمها وان هلك لم يجب على الكفيل شيء كالكفيل بالنفس وقيل ان وجب تسليمها على الاصيل  
 كالعارية والمستأجرة والمبيع جازت بتسليمها ان كانت قائمة وان لم يجب تسليمها على كالدودة فلا  
 تجوز الكفالة بتسليمها اصله وتنعق بالمغصوب والمقبوض على سوم الشراء والمبيع بيعا فاسدا  
 يجب على الكفيل تسليم العين مادامت قائمة وتسليم قيمتها ان كانت هالكة وتنعق بالتمن الذي على  
 المشتري وبالحراجة والجراحة بان يقول كفلت بوجهها وهو الارش وبقطع الاطراف اذا لم يكن  
 موجبه القصاص بل الدية اذا عاجب حمال واجب الاداء من المصحح كذا في الدرر والعرب والكفا  
 بالمال نوعان كفالة باعياض مضمونة فتصح الكفالة بها وذلك كالمغصوب والمهور وبدل الخلع  
 والصلح عن دم العبد ونحو ذلك وكفالة باعياض غير واجبة التسليم كالودائع والمضاربات  
 والشركة ونحو ذلك مما ليس بواجب التسليم ولا تجوز الكفالة بها اصله وكفالة باعياض امانة  
 واجب التسليم كالعارية والمستأجرة او بعين مضمونة بغيره كالمبيع فان الكفالة بها لا تنفع و  
 بتسليمها تنفع ووجب عليه تسليمها اذا كانت قائمة والا فلا من الزيلعي في اول كتاب الكفالة وتنفع  
 بالدين الصحيح وبذل السعاية كما لا كتابه عنده ابي حنيفة لان المستعصى كالكفالة فلا تنفع الكفالة  
 به كما لا تنفع بيد الكتاب من الهداية ويرجع الكفيل بمال الكتابة بما ادى لانها لم تنفع من جاع  
 الفصولية ولو تبرع باداء بدل الكتابة صح ولم يرجع به من الصغرى ويرجع الكفيل بما ادى  
 بحكم كفالة فاسدة والكفالة بالامانات باطلة من الاشياء في احكام العقود وتنفع الكفالة  
 بما لا اعتق بغيره عليه لا بالقول صار حرا مديونا هذه في باب العتق على جعل من الهداية اذا  
 كان لرجل على رجل دين وبه كفيلا فاعطاه كفيلا آخر فان الكفالة الثانية لا تكون باطلا للكفالة  
 الاولى لان المقصود التوفيق مع بقاء الدين على الاصيل وضم الكفيل الى الكفيل يزيد في التوفيق من الخا  
 في كتاب الحدود ومن اخذ من رجل كفيلا بنفسه ثم ذهب اخذ منه كفيلا آخر فمما كفيلا لانه موجه  
 التزام المطالبة وهي معدومة والمقصود التوفيق وبالثبوت يزاد التوفيق فلا يشترط ان من كفالة

في كتاب الكفيل  
 في باب النفقة

الكفالة بالمال  
 نوعان



الهداية والكفالة من الكفيل صحيح كما نصح الكفالة من الاصيل من الوجيز كذا في الجمع وكفالة الصبي باطلة وصحت له من الاشياء في احكام الصبي وليس للزوجة الوصي ولاية الكفالة على الصبي ولا في ماله الا يرى انها لو اذنا للصبي حتى كفل لم يصح فكذا اذا اذنا العبد للصبي من شرط المنظومة لابن الوهب كفاية العتق باذن مولاه يجوز ويؤخذ به في الرق وبعد عتقه وكفالة الصغير لم تجز ولو باذن ابيه من الفضول ولا يجوز كفالة الصبي الماء دون وان كفل باذن ابيه ولو استدان له ابوه او وصيه وامره بان يكفل بالدين عنه وبفسه جازت كفالة بالدين دون النفس من الوجيز صبي ماء دون كفل عنه رجل باذن جاز ويؤخذ به الصبي ولو كفل بنفس الصبي المحجور باذن وليه فللكفيل ان يباذله وليه حتى يحضر ولو كفل عنه بمال بامر القاضي والاب الوصي يرجع به على الصبي وبامر غير الاب والمجد لا يرجع والكفالة لا تجوز حتى لا يطالب عنه وليه خلا فلا يبرئ يوسف من التنازل رخصة والوجيز عليه دين فاذا دخل المطلب ائنه في كفالة ذلك المالك وقدر اهو ولم يحتلم بطل بده توقف على اجازته اذا بلغ اذا لم يبلغ له حال وقوعه فلو بلغ واقعة بالكفالة قبل بلوغه بطل اقراره اذا قرر بكفالة باطلة ولو جدد لها بعد بلوغه تصح هذا لو كان الاب هو المديون اما لو كان الدين دين الصبي بان يشترى ابوه او وصيه يشأله نسبه واقر الصبي ضمن لرب الدين او ضمن بنفس الاب والوصي جاز ضمانه بالمال وبطل ضمانه بالنفس رجل كفل عن صبي بالمال او بنفسه باذن وليه او بدونه تصح سواء كان الصبي محجورا ولا اذا كفل بحق مضمون على الاصيل ولو اخذ الكفيل ما باحضار الصبي فلو كفل باذن وليه يجزى ان يحضر ولو كفل بغير امر من يلى عليه لو كان بغير امر الصبي لا يجزى لا يلزم ولو كان امره لو كان الصبي ماء دوننا يجزى كذا لو كفل عنه بمال بامر فادى يرجع عليه اذا ذن الصبي الماء دون في الكفالة بنفسه وبما عليه من المال معتبرا شرعا وان لم تجز كفالة عن العزلة لا تبرع ولو غير تاجر وطلب ابوه من رجل ان يضمنه فضمنه جاز فاخذ به الكفيل وكذا وصيه او جده ان ابوه ميتا وكذا القاضي لو لا وصي ولا جدد فلو تغيب الغلام واخذ الكفيل بالاعلام وقالت امرتني ان اضمنه فخلصني فان الاب يؤخذ به حتى يحضر ابيه اذ الصبي في يده وتدينه من الفضول في احكام الصبي وفيه ان الصبي الماء دون في التجارة من قبل ابيه لو اعطى كفيله بنفسه ثم تغيب الصبي فان الاب يطالب باحضاره بخلافه اذ جازي اذا قال لاخر الكفل بنفسه يد وكفل وغاب زيد فالامر بالكفالة لا يطالب باحضاره زيد الم يكن يدينه وتدينه انتهى قلب وبه علم ان المولى لو امر اجنبيا ان يكفل عن عبده فكفل وغاب العبد يطالب المولى باحضاره سواء كان ماء دوننا او محجورا اذ كان في يده وتدينه انتهى كفالة العبد المتاجر او غير المتاجر عن عبده بمال ونفس بغير اذنه باطلة كما لا يصح عن سائر الاجانب قال ولما يعني بهذا لا يطالب به في

كفالة الصبي باطلة

لا يجوز كفالة المأذون

حازقة

حازقة فاما بعد العتق فهو ماء خوذ بذلك لانه مخاطب من اهل الالتزام في حق نفسه من شرط المنظومة الوهبانية لابن الصنع سرك الذي بن عبد البر يعلق عن الميسر ولو اذن المولى بالكفالة فان كان عليه دين لم تجز لان اذنه بالتبرع لم يصح وان لم يكن عليه دين جازت كفالة وتباع رقبته في الكفالة بالدين الا ان يغديه المولى من كفالة البديع كفل بالغد رهم باذن سيده وقيمة الغد ثم كفل بالغدا اخرى باذنه لم يلزمه حتى يقضى الاول لان رقبته صارت مشغولة بدين الاول والكفالة الثانية صادقة بها وهي مشغولة بحق الاول فلا يتعلق بها الدين الثاني فلم يصح في حق الاول فاذا اذن حق الاول بالقضاء يؤخذ بالدين الثاني لانه لا مانع فان اعترف قبل ان يقضى الدين لزمه لانه زال تعلق الدين برقبته اذ الذمة متسعة لديونه فكذا كفالة الكفالة من محبط الشرط في باب كفالة العبد ومن ضمن عن عبده مالا لا يجزى حتى يقضى من كفالة الهداية ولا تجوز الكفالة للمؤمل مملوك وهو في بيته او قد ابق ولو كفل بغير ان ابق من مولاه او بدابة رجل ان انفلت من اوشى من مال ان هلك لا تجوز من الفضول كذا في المشغل يعلق عن العمادية ومن ادعى على عبده مالا وكفل رجل بنفسه فمات العبد برئ الكفيل لبرأة الاصيل كذا اذا كان المكفول عنه بنفسه حرا فان ادعى رقبته العبد فكفل به رجل فمات العبد فاقام المدعى البيعة انه كان له ضمن الكفيل قيمة من الهداية لو كفل بنفسه عتق فمات العبد برئ الكفيل ان كان المدعى به المالك على العبد وان كان المدعى به نفس العبد لا يبرأ ويضمن قيمته وفي الخبر يد عن محمد بن ولادعي انه غصب عبدا ومات في يده فقال خله وانا ضامن بقيمة العبد فوضا من يأخذه بها من ساعته ولا يحتاج الى ابيات بالبيعة من الخلة قال له ادفع الى هذا الصبي عشرة دراهم بنفقة على نفسه على ان ضامن بها والصبي محجور ففعل كان ضامنا للوضمن بعد الدفع من الفضول رجل دفع الى صبي محجور عشرة دراهم وقال انفقها على نفسك وجاء انسان وضمن للدافع عن الصبي هذه العشرة لا يجزى الضمان لانه ضمن ما ليس بمضمون على الاصيل ولو ضمن قبل الدفع بان قال ادفع اليه عشرة على ان ضامن لك عنه هذه العشرة يجزى الضمان يعني يرجع الماء مودع على الامر من الوجيز الغرور لا يوجب الرجوع الا في ثلث الاولى اذا كان الغرور بالشرط كالون وجهه مرة على انها حرة ثم استخفت فانه يرجع على المجرى بما غرمه للمستحق من قيمة الولد الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البايع بقيمة الولد اذا استخفت بعد الاستبراء ويرجع بقيمة البنا لو بنى المشتري ثم استخفت الدار بعد ان يسلم البنا له الثالثة ان يكون في عقد يرجع نقد الى الدافع كالوديعة والاجارة حتى لو هلك الوديعة او العين المستأجرة ثم استخفت وضمن المودع والمستأجر فانها يرجعان على الدافع بما ضمنه وكذا من كان بمعضاه وفي العارية

كفالة الصبي باطلة

لا يجوز كفالة المأذون

الودع لا يرجع الا في ثلث



والهبة لا رجوع لأن القبض كان لنفسه ونعمته في الأشياء معزياً إلى الغاية قال الآخر اسلك هذا الطريق فإنه آمن فسلك واخذ ماله لم يقض ولو قال إن كان مخوفاً واخذ ما كان فإنا ضامن وباقي المسئلة بحالها ضمن وصار الأصل أن المفرد راتباً يرجع على الغار إذا حصل الغرور في ضمن عقد المعاوضة أو ضمن الغار صفة السلوة للمفرد نصاً حتى لو قال الطعان لصاحب الحنطة اجعل الحنطة في الدلو فعملها في الدلو فذهب من ثقبه ما كان فيه الماء والطمان كان عالماً بغيره لأنه صار غاراً في ضمن العقد بخلاف المسئلة الأولى لأن ثمة ما ضمن السلوة بحكم العقد وهنا العقد يقضي السلامة كذا في الغاية من الدرر من له الدين المؤجل إذا اشترى بذلك الدين ممن عليه الدين شيئاً وقبضه ثم تعاقبوا لا يعود الأجل ولو عرفه بالعيب بقبضه كان ضمناً من كل وجه فيقول الأجل كما كان ولو كان بالدين كقبضه لا تعود الكفالة في الوجهين ولو أن الدين وهب الدين للمدعي بالدين كقبضه المديون الهبة يعطى الدين عليه ولا تعود الكفالة نصاً في كفاية النوازل من التهمة في آخر كتاب البيوع وكذلك لو أخذ منه الكفيل وشرط على الكفيل أن لم يوفه خمسمائة إلى رأس الشهر وعليه كل المال وهو الألف فهو جائز والألف لازم للكفيل إن لم يوفه الأصل لأنه جعل عدم إيفاء الخمسمائة إلى رأس الشهر شرطاً للكفالة بالألف فإذا وجد الشرط بقاء المشروط من كفاية البدائع للمامم الكاشاً ومن أقام البيعة أن لا يفلح كذا وإن هذا كقبضه عنه بآية فإنه يقضى به على الكفيل وعلى المكفول عنه وإن كانت الكفالة بغيره يقضى على الكفيل خاصة وفي الكفالة بالامر يرجع الكفيل بما أدى على الأمر من الهدية ولو كان المكفول عنه غائباً فحضر وانكسر الدين لا يلتفت إلى انكساره وهذا جليل في إنبات الدين على الغائب ولا يكون هذا قضاء على المستخرج من حرمة القناتين وإذا مات الرجل وعليه ديون ولم يترك شيئاً فتكفل رجل عنه للزعماء لم تقم عنده وقال لا تقم من الهدية ولو كفل بالحياء وأدى الزبوف ويجوز من له الدراهم على المكفول عنه رجوع بالحياء ولو كفل بالزبوف وأدى الجار رجوع عليه بالزبوف لأن رجوع الكفيل بحكم الكفالة إنما يرجع بما يدخل تحت الكفالة بخلافه في المأمور وبإداء الدين فإنه يرجع بما أدى إذا لم يجبه على شيء يملكه بالأداء بل كان مقرضاً ف يرجع بما أدى من كفاية الدرر والقرى لو أدى الكفيل الزبوف فقبض الدين وقد كفل بالحياء وأدى الزبوف قد كفل بالدرهم وصالح على مكيلاً وموزوناً رجوعاً بمكفول من الوجير وإذا أبرأ الطالب المكفول عنه أو استوفى منه برئ الكفيل لأنه براءة الأصل توجب براءة الكفيل لأن الدين عليه في الصحيح ولو أبرأ الكفيل لا يبرأ الأصل وكذا إذا أخرج الطالب عن الأصل فهو تاجر في كفيله ولو أخرج عن الكفيل لم يكن تاجراً عن الذي عليه بخلافه وما إذا كفل بالماء

بشرط

معرفة ان كان  
على الغائب

الحال

الحال مؤجلاً إلى شهر فإنه يتأجل الأصل من الهدية كذا في العادة براءة الأصل توجب براءة الكفيل الأكفيل بالنفس كما في جامع الفصولين من كفاية الأشياء إذا صالح الكفيل رب الدين عن الأصل على خمسمائة فقد برئ الكفيل عنها والذي عليه المال عن خمسمائة ويرجع الكفيل على الأصل بخمسمائة إن كانت الكفالة بامر بخلافه وما إذا صالح عن جنس آخر لأنه مبادلة ويرجع بالألف كلها من الهدية ولو صالح الكفيل الطالب من الدين بالألف على مائة على أن يهب الباقي يرجع الكفيل على الأصل بالألف وإن شرط براءة الأصل خاصة برئاً وإن شرط براءة الكفيل خاصة برئاً الكفيل دون الأصل وكان للطالب أن يرجع على المطلوب بتسعة مائة ويرجع الكفيل على المطلوب بمائة من الوجير والوكيل بالبيع إذا ضمن الثمن للموكل لا يصح بخلافه والوكيل بالكساح من جانب المرأة إذا ضمن المهر لها وبخلافه في ما لو باع الأمر بنفسه وضمن الوكيل وكذا الوكيل بالقبض إذا ضمن الثمن للموكل مع من كفاية الخاصة ولو باع الأب مال الصغير وضمن له الثمن لا يجوز هذه في المهر من الهدية وإن زوج الأب طفله الفقير امرأة بمهر معلوم لا يلزم المهر أباه إلا إذا ضمن وقال الامام مالك المهر على الأب لأنه ضمن دلالة بأقوله على الكساح مع علمه لا مال له ولا كساح بدون المهر ولنا أن الصداق على من ياء خذ بالساق بالاشد والكساح يتفك عن إيفاء المهر في الحال فلم يكن من ضرورته ضمان المهر من شرط الهدية للعامة فمن المتأخرين الشيخ شهاب الدين كذا في المنظومة السقيمة في شرحها لا يصح كفاية الوكيل بالبيع بالثمن لموكله وكذا المضارب لا تصح كفاية بغير ما باع لأن المال من كفاية الدرر والقرى كفاية المريض تعتبر ثلث ماله ولو أقر في مرضه أنه كفل في صحته تعتبر ثلث ماله من الفصولين وأحكام المرضى ولو قال لعنه الله ادفع إلى فلان الف الف ولم يقل عني أو قال ضمن له أو كفل ولم يقل عني فإن كان الماء مور خطاً للأمر وكان في عيال الأمر يرجع بما أدى على الأمر والأفواه يرجع عندها وعند أبي يوسف يرجع على الأمر مطلقاً من الوجير ومعنى الخليفة أن يكون بين الأمر والماء مور أخذ واعطاء كامن والوكالة من جامع الفصولين قال شيخنا في بحر لا يطالب أحد بدين على أحد إلا إذا كان الطالب كفيلاً به أو مات المديون وصار الطالب أخذاً من كفاية بالاشد بأن لا يكون دينه محيطاً بماله في لرب الدين أن يطالبه بدية انتهى من كفاية المتخ أن الصبي الماء ذون لو أعطى كفيلاً بنفسه ثم تغيب الصبي فإن الأب يطالب باحضاره بخلافه حتى قال الآخر كفل بنفسه يبد وكفل فغاب زيد قال الأمر بالكفالة لا يطالب باحضاره زيد إذا لم يكن بديلاً وتدين من جامع الفصولية لا يلزم أحد احضار أحد بل تكفيل فلزم من الزوج احضار زوجته المجلس القاضي السماع ودعى عليها ولا يمنعها منه إلا في مسائل الكفيل بالنفس عند القدرة وفي الأب إذا اجتبى بغيره ابنه فطلب الصبي

رأى الأصل  
برأه الكفيل

كفاية الدرر تعتبر  
من ثلث ماله

مهر الخليل

لا يلزم أحد احضار



منه فعل الاب احضاره كونه قد تدبى كما في جامع الفصولين الثالثة سبحان القاضي خلى رجله من  
المسجونين جسد القاضي بدين عليه فلب الدين ان يطالب السجنان باحضاره كما في القينة الرابعة  
ادعى الاب من بنته من الزوج فادعى الزوج انه دخل بها وطلب من الاب احضارها فان كانت تحضر  
فحوايها امر الاب القاضي باحضارها وكذا لو ادعى الزوج عليها شيئا آخر والا رسل اليها امينا  
من امنا انه ذكره الولي الحق من القضاء كقالة الاشياء والمرأة المستورة لها ان تاكل وتكلم ويخاف  
مع المدعى لئلا يتهكم سترها فلو وجبت عليها البين ان كانت ممن لا يعرف بالخروج من بيتها ولا  
تخالط للرجال سبعت اليها الحاكم ثلثة من العدد يخلطها احدهم ويشهد الاخران على بيتها او تكلمها  
من الخاتمة كذا في الحرة سئل رجل الدين قارى الهداية عن مدعى خرج من عند القاضي مع سيجان  
او رسول له برضى خضر بدفع الدين او بالحبس فرجع السجنان والرسول فادعى هروب المدعى منه  
وليس له بينة بذلك فهل يلزم السجنان والرسول ما على المدعى من المال ام يقبل قوله في الهروب ولا  
يلزمه شيء واجاب بقول قوله في الهروب بيمينه فلا ضمان عليه لكن اذا لم يعلم هروبه الا بقوله يؤدب  
على التقريل له انتهى وما يشهد به صفة ذلك ما في الخاتمة رجل اخذ غريمه فجاءه انسان وانزعه  
من يده حتى هرب الغريم فانه يعجز بحكم الجناية ولا يضمن المال الذي عليه انتهى ولو دفع ثوبا الى  
فصار ليقصه وضمن به رجل لو هلك جاز على قوله من يضمن القصار لا عند ابيه حنفية وكذا مثاله  
من الصانع ولو قال ان افسد جاز بالاجماع اذ علق التكليف بما يوجب التحمل وكذا لو قال للمودع  
لو جدد المودع او تلف فعلى جاز وكذا في كل ما نزع من جامع الفصولين والكفالة عما في يد الاجير  
المشرك باطله عند ابيه حنفية خلافا لما من المجمع ولو غصب الف درهم فقتله ما لكها واراخذ  
منه فقال له رجل لا تغتاثر فانما ضامن بها اءخذها منه وارهها اليك لزمه ذلك وهذا الاشبه  
الذين ولو ائلفها غاصبها فصارت دينا كان هذا الصانع باطله وكان على ضامن النفاضي من جامع  
الفصولين ولو قال لصيفه وهو يخاف على حماره من الذئب ان اكل الذئب حماره فانما ضامن فاكل  
الذئب لم يضمن من المشتمل بقوله عن المية قال ابو حنيفة ربه لو قال لرجل ما يبعث فلا نافع في  
من لا يضمن من ما يبعث اول مرة لانه هو المتعارف وعزاه يوسف يلزم جميعا ولو تصادف  
الطالب والمطلوب منه على المبيعة وجحد الكفيل لزم المالا الكفيل من الوجير قال لا خير بايع فلا  
ما يابعه به من شيء فهو على صحيح وان قال بعت متاعا بالف وقبضه حتى فاقه المطلوب وجحد الكفيل  
يؤخذ به الكفيل استحضارنا به وبالبينة من الخلاء اذا قال الرجل لغيره ادفع الى فلان الف درهم على  
ان ضامن كدبه والمدفع اليه حاضر سمع فهذا استقراض من الامر والقابض ويكل بالقبض  
فان استهلك القابض ضمن وان هلك في يده يهلك امانته وكذا لو قال اعط الف فلان الف درهم

سبحان القاضي خلى رجله من المسجونين جسد القاضي بدين عليه فلب الدين ان يطالب السجنان باحضاره كما في القينة الرابعة

لا يؤكل المرأة المستورة

سبحان القاضي خلى رجله من المسجونين جسد القاضي بدين عليه فلب الدين ان يطالب السجنان باحضاره كما في القينة الرابعة

على

على ان ضامن كدبه ولو قال اقرضه الف على ان ضامن كدبه والمدفع اليه حاضر فقال نعم فدفع فهو  
قرض على القابض والامر ضامن ولو قال ادفع الى فلان الف واعطه الف على ان ضامن عنه فهو قرض  
للدافع على القابض والامر ضامن ولو قال القابض اعط الف على ان فلانا ضامن وذكر الرجل  
حاضر فقال نعم ودفع فهو قرض على القابض والامر ضامن من قضاء الخلاء **كتاب الحوالة** هي  
نقل الدين من ذمة الى ذمة والمديون محيل والدين محال ومحال ومحال ومحال ومن  
يقبل الحوالة محال عليه ومحال على المال محال به من حوالة الدين وقبول المحال والمحال عليه  
شرط لصحة الحوالة واما رضى المحيل فاما بشرط الرجوع عليه من الاصل والا يفسد بشرط لصحة الحوالة  
حضور المحال له فلا يقع في غيبته الا ان يقبلها فضوله له فاجاز لاجتماع المحيل حتى لو قال رجل  
للدائن لك على فلان وهو المحيل الف درهم فاحتمل بها على فرضي الدين نعم الحوالة ولا يكون لذلك  
الرجل ان يمتنع عنها وليس له ان يرجع بما ادى على المحيل اذ الم تكرر الحوالة بامره كالكفيل بغير المكفول  
عنه ولا حضور المحال عليه حتى لو احال الدائن على رجل غائب وهو المحال عليه وعلم الغائب قبل صحته  
الحوالة كذا في الخاتمة والوجير واما قبول المحال والمحال عليه الحوالة فشرط لصحتها من المالك كذا هو  
الدين والعز قلت والمديون الغائب هو المحيل اذ سمع التزام المحال عليه به اى المحيل فرضي هل المحال  
عليه ان يرجع عليه بما ادى لرضائه ام لا فظاهر عبارة الاصل يقتضي رجوعه عليه حيث قال واما رضى  
المحيل فاما بشرط الرجوع عليه انتهى اذ الرضا يشترط قدم عقد الحوالة عليه اما لو يقاس الحوالة الى  
الكفالة كما ساعد عبارة الدين فليس للمحال عليه الرجوع على المحيل وان رضى واجاز به بعد العلم  
فتنبه حتى يتجدد نقله صريحا بهذا انتهى ما ظهر له الحوالة اما مطلقة واما مقيدة اما المطلقة فهي ان  
يرسلها رسالا ولا يقيد بها بدين المحيل على المحال عليه ولا يضمن له في يد المحال عليه كذبة وغصب او  
يحبس عليه رجل ليس عليه دين ولا في يده عين له ويطلب فيها المحيل المحال عليه بالدين او العين ويقدر  
المحال عليه ان يدفع الدين او العين الى المحيل اذ لا تعلق حق المحال له بما على المحال عليه وبما عده قبل  
في ذمة المحيل وفي ذمة وسعة واما المقيدة فهي ان يكون للمحيل مال عند المحال عليه من ذمة او غصب  
او عليه وين فقال احلت الطالبة عليك بالالف الذي له على ان يؤدها من المال الذي عليك وقبل المحال  
عليه وفيها لا يبطل المحيل المحال عليه بالوديعة او الغصب او الدين الذين قدت الحوالة بها  
لتعلق حق المحال اليها ولا يقدر المحال عليه ان يدفعها الى المحيل حتى لو دفع صار ضامنا للمحال له  
لانه استهلك ما تعلق به حق المحال له مع ان المحال لا اسوة لغرماء المحيل بعد موته يعني ان هذه  
الاموال وان تعلق بها حق المحال لكن بعد موت المحيل لو كان له غرماء فلم ان يشاركوه فيها  
وان كانت في حوالة تجارة والمرهون حيث لا يكون لغرماء الراهن ان يشاركوه في المرهون من ثوب

سبحان القاضي خلى رجله من المسجونين جسد القاضي بدين عليه فلب الدين ان يطالب السجنان باحضاره كما في القينة الرابعة

شرط لصحة الحوالة حضور المحال له

احوال المطلقة

احوال المقيدة

الدين الاسوة

الدين الاسوة



الحالة

الابصار كذا في الدرر الحوالة نوعان مطلقة ومقيدة والمطلقة صوران الاول ان يكون المحيل على  
 المحتال عليه دين او عين كود بعة لكن لا يقيد هاهنا بل يرسله الى المحتال عليه رسالا وفيها يباطل المحيل المحتال  
 عليه دين او عين ويقدر المحتال عليه ان يدفع الدين او العين الى المحيل والثانية ان يحيل على رجل ليس للمحيل  
 عليه دين ولا عين صلا والى المحتال عليه ولم يؤد اليه المحتال مالا فلا شبهة انه لا يحجر على الاداء واما لو  
 ادعى اليه مالا فلا يسترد عنه بل يرجع على المحيل بما ضمن لا بما ادعى حتى لو ادعى عروضا ودرهم عن الدنيا  
 لا يرجع الا بالدين وهي دين المحيل كالكفيل لانه يملك الدين الذي على المحيل وتفصيل وكهالة الهداية ولو  
 والمقيدة وهي صورة ان يكون للمحتال على المحيل دين وان يكون للمحيل دين او عين على المحتال عليه وقيد  
 المحيل بالدين الذي له عليه وبالعين الذي له عليه بان قال احط الطالب عليك بالالف الذي له على ان  
 تؤد لها من المال الذي عليك وقبل المحتال عليه وفيها لا يباطل المحيل المحتال عليه ولا يقدر المحتال عليه ان يدفع  
 الدين او العين الذين قيدت الحوالة بهما الى المحيل حتى لو دفعه صار رضا منا للمحتال لانه استهلك ما تعلق  
 به حق المحتال انتهى ما تقرر لنا من القول للمقيدة فاذا تمت الحوالة برى المحيل من الدين بالقبول ولم  
 يرجع المحتال على المحيل الا ان يتوسى حقه والتوسى عذابه حصة باحد الامرين ان يجرد المحتال على الحوالة  
 ويخلف ولا يئنه له عليه او يتوسى مفسدا وقال اهذان ووجه ثالث وهو ان يحكم الحاكم بافلاسه حال جوده  
 من الهداية واذا مات المحتال عليه فقال المحتال تولى المال عليه فارجع عليك ايتها المحيل وقال المحيل مات تولى فالقول  
 قول المحتال ويرجع على المحيل لانه متمسك بالاصل من الصوري والمبني والكفالة بشرط براءة الاصيل حرا  
 فان تولى ما على الكفيل يرجع على الاصيل ولو مات هذا الكفيل فقال الطالب لم يترك وفاء وكذا به  
 المطلوب فالقول قول الطالب على المطلوب البينة من الوجوه احوال عليه ما من الغنطة ولم يكن للمحيل  
 على المحتال عليه شيء ولا للمحتال على المحيل فقبل المحتال عليه ذلك لاشي عليه من حوالة المقيدة وان اختلف  
 المحيل والمحتال عليه فقال المحيل احطت بدينك عليك وانكر المحتال عليه فالقول قول المحتال عليه والحوالة  
 لا تكون اقرا بالدين لانهما قد تكون بدونه واذا طالب المحيل المحتال بما احواله به وقال انما احطت  
 بقضيه له وقال المحتال بل احطت بدينك كان له عليك فالقول قول المحيل لانه المحتال يدعي عليه الدين وهو  
 ينكر ولفظ الحوالة مستعمل في الوكالة فيكون القول قوله مع يمينه من حوالة الهداية واذا مات المحتال  
 عليه مفسدا وقدر اعطى كفلا بالمال ليس للمحتال ان يرجع على المحيل بدنه واذا مات المحتال عليه مفسدا وقد  
 ارهن بالمال رهنا للطالب ان يرجع على المحيل بدنه من الوجوه ان بين الحوالة المطلقة والمقيدة فرق  
 وهما ان اذ كانت مقيدة انقطعت مطابقة المحيل من المال عليه فان بطل الدين في المقيدة او تبين  
 براءة المحال عليه من الدين الذي قيدت الحوالة به بطلت الحوالة مثل ان يشترى من رجل شيئا بالعدو  
 لم يؤد الف حتى احوال البايع رجلا بها عليه فقبل ثم استحق المبيع او كان المبيع عبدا فظهر انه حر

صور المقيدة

تمت الحوالة  
ببر المحيل

لفظ الحوالة  
في الرواية

فرق  
بين المطلقة  
والمقيدة

فان الحوالة

فان الحوالة في هذين الوجهين تبطل وكان للمحتال ان يرجع على المحيل بدنه من حوالة الجوهره للامام  
 الخادمي فلو باع شيئا واحدا غير ماله على المشتري حوالة مقيدة بالتمن ثم ردة بالعيب بعد القبض بقضا  
 او قبل القبض من غير قضا او ردة بخيار الرؤية او الشرط او نقضا العقد لا تبطل الحوالة وبأخذ غيرهم  
 البايع الثمن من المشتري من الصغر والحفايق ولو كان مكان الثمن ودبغة او مفضوب فاحال  
 صاحب الدبغة والمفضوب منه غريمه على المودع والغاصب حوالة مقيدة بهما ثم استخف الدبغة  
 والمفضوب بطلت الحوالة وبطل المودع والغاصب يعود الدين على المحيل من الحافضة كذا في الهداية  
 سئل سراج الدين عن رجل باع سلعة واحال بثمنها رجلا وقبل المحتال عليه وهو المشتري والمحتال حوالة  
 ثم تقابل على تسخير الحوالة وتضع المقابلة ام لا واجاب القابلة صحيحة ولا تسخير الحوالة ويلزم  
 المحتال عليه بدفع الثمن للمحتال ثم يرجع به على المحيل وهو البايع واسم اعلم ولو احوال ولم يكن للمحيل  
 على المحتال عليه فادى المحتال عليه المال رجع المحتال عليه على المحيل بما ضمن لا بما ادعى من كهالة الهداية حتى  
 لو ادعى عروضا ودرهم عن الدنيا لا يرجع الا بالدين وبطلت الحوالة لانه يملك الدين  
 الذي على المحيل وكذا لو وهب المحتال الدين للمحتال عليه وتصدق عليه او ورثه المحتال عليه من المحتال  
 فان المحتال عليه يرجع على المحيل بالدين من الوجوه واذا احوال الطالب على رجل يجمع حقه وقبل الطال  
 منه ثم احواله ايضا على آخر وقبل منه صار الثاني نقضا للاول من الصوري وجامع الغناوي وتصح  
 الحوالة في الدين لافي العين وتصح بدراهم الدبغة فلو ادعى رجلا الف واحال بها عليه فهلك  
 قبل التسليم برك المحتال عليه وهو المودع عن الحوالة والاستحقاق كالهالك ويعود الدين الى المحيل بخلاف  
 ما اذا كانت الحوالة مقيدة بالدين وتصح بالدراهم المعصوبة ولا يبرأ المحتال عليه وهو الغاصب من  
 الحوالة بهلاكها لانه مثلهما يحكمها ثم قال وانما قلنا مثلهما دون قيمتها لان الدراهم من المثبات  
 من المبيع كذا في حوالة الهداية وفي هذه الصور المعدودة لا يباطل المحيل المحتال عليه بها تعلق حق  
 المحتال له بها ولا يقدر المحتال عليه ان يدفعها الى المحيل حتى لو دفع صار رضا منا للمحتال لانه استهلك  
 ما تعلق به حق المحتال له من حوالة الدرر الحوالة اذا كانت فاسدة وقدر دى المحتال عليه هو المحتال  
 ان شاء رجع على القابض وان شاء رجع على المحيل وعلى هذا اذا باع الاجر المتأجر وحوال  
 المتأجر على المشتري فاستحق المبيع من يد المشتري وهو قد ادعى الثمن الى المتأجر فهو مختار ان  
 شاء رجع على المتأجر وهو القابض وان شاء رجع على الاجر من الحافضة اذا وقعت الحوالة  
 بثمن الكرم ونحوه مثله ثم استحق الكرم بطلت ويكون للمحال عليه بالخيار ان شاء رجع على القابض  
 وهو المحتال وان شاء رجع على المحيل وهو البايع وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق من البائعين  
 كذا في المبيع ولو احوال انسانا على الزوج علان يؤد من المهر ثم وهبت المهر من الزوج لا تصح

تصح الحوالة  
بالدين

الحوالة



الهيئة من مدينا القينة وتصح الحوالة من المتأخر عليه من كفالة الهداية كقول رجل لاسان بالفله  
 عليه فاحال الطالب غيرهم على الكفيل بالغ على ان يعطيه من الف الكفالة فالحوالة جائزة واما اذا احال  
 على الاصيل فتصح الحوالة ايضا لان اصل الدين عليه ولا سبيل للمحتاج وهو غيرهم الطالب على الكفيل لانه  
 الاصيل من دينه وعدم ضمان الكفيل بدو غيرهم الطالب من جميع العناوى ومثله في البراري  
 من احر كتاب الحوالة سئل من الدين قارى الهداية عن رجل عليه دين لآخر وبالدين رهن وكفيل  
 فاحال ربه الدين غيرهم على المديون فهل ينفك الرهن ويبرأ الكفيل ام لا فاجاب اذا احال  
 ربه الدين غيرهم على مديونه بالدين برئ المديون من دين المحيل وبرئ الكفيل ايضا ويطلب  
 غيرهم ربه الدين الاصيل لا الكفيل اذا الكفيل لم يضمن له شيئا لكن براءة الاصيل موقوفة حتى  
 لو انكر الاصيل وهو المتأخر عليه الحوالة وحلف ولا بينة للمحتاج بذلك ورجع على المحيل يرجع  
 المحيل عليه بدينه وكذا اذا افسس المتأخر عليه ورجع على المحيل يرجع المحيل عليه اذا ايسر واذا  
 احال المدين بدينه على الراهن بطل حقه في حسن الرهن ولا يكون رهنا عند المتأخر والله  
 اعلم هكذا افق صاحب البحر زين بن نجيم ذكره في فتاواه قال سئلنا عن رجل ايفأ اشترى  
 واحال البايع على مديونه بالتمن وقد كان رهن رهنا بالتمن عند بايعها فهل اخذ الرهن  
 ام للبايع حبه حتى يستوفى حقه من المتأخر عليه فاجاب البايع حسن الرهن حتى يستوفى حقه ولا  
 يشبه هذا بالسئلة الاولى انتهى رجل له على رجل مال فقال الطالب للمديون احلني بمالى  
 عليك على فلان على انكرضامن لذك ففعل فهو جائز وله ان يأخذ بالمال ايما شاء لانه  
 لما شرط الضمان على المحيل فقد جعل الحوالة كفالة لان المالك بشرط عدم براءة المحيل كفالة  
 من حوالة الخاتمة والحوالة سواء كانت مطلقة او مقيدة لا تبطل باخذ المحيل ما كان له  
 على المتأخر عليه من الدين ولا تبطل باخذ ما عنده من العين كالمقصوب والوديعة ويجوز المتأخر  
 على قبول دينه اذا اداء المحيل اليه فلم يقبل لاحتمال عود المطالبة الى المحيل بالتوى ويرجع ينظر  
 على المتأخر عليه حال غيرهم على رجل بشرط ان يعطى المتأخر عليه مال الحوالة من تمن داره صححت  
 الحوالة لانه يمكن بيع داره ولا يجبر على البيع لعدم وجوب الاداء قبل البيع ولو باع يجبر على  
 اداء مال الحوالة لتحقيق الوجوب ولو احوال على ان يعطى المتأخر عليه مال الحوالة من تمن دار  
 المحيل فسدت الحوالة لانه لا يقدر على بيعها الا اذا امر المحيل المتأخر عليه بالبيع باع بشرط ان  
 يحيل على المشتري بالتمن غير البايع بطل البيع لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبايع  
 ولو باع بشرط ان يحال بالتمن صح البيع لان البايع يؤكده موجبا للعقد اذا الحوالة في العادة  
 تكون على الاموال والاحسن قضاء فضا ركش الجردة من المصح كذا في آخر كتاب الحوالة من

تصح الحوالة  
 على الكفيل

لو شرط عدم  
 براءة الكفيل

لو شرط عدم  
 الاصيل

الدين كذا في الخاتمة سئل صاحب الاشياء زين بن نجيم المصري عن اشترى من آخر شيئا بتمن معلوم فسلم  
 المبيع فطالبه البايع بالتمن فادعى على انه احوال البايع بالتمن على فلان الغايب بدو المحيل عليه واقام  
 بينة بذلك هل تسمع البينة بالحوالة في غيبة المتأخر عليه ويقضى بلزوم المال عليه واجاب نعم تسمع  
 البينة بالحوالة في غيبة المتأخر عليه ويقضى بلزوم المال عليه ولا جرة بانكاره لو حضر وانكر  
 يحتاج الى اعادة البينة والله اعلم قلت وهو نظير الكفيل بالمال بامر الاصيل الغايب من حيث تسمع  
 بينة الدين على الكفيل ويقضى بلزوم المال على الكفيل وعلى الاصيل الغايب جميعا وفي مدينا الاشياء  
 حجة الدين كالبراء منه الا في مسائل منها لو وهب المتأخر الدين من المتأخر عليه رجع به على المحيل  
 ولو اجره لم يرجع انتهى قلت هي حيلة في فتح الحوالة ونظير البيع ينسخ به المبيع للبايع قبل  
 قبضه ذكر في احوال الدين من كتاب البيوع وكذا المسلم فيه اذا وهب ربه السلم الى المسلم اليه وجب  
 عليه راس المال ذكره في الاشياء في الفن الرابع وذكره السفيحة هي بضم السين وفتح الناء وهو  
 السفايح معرب سفته وهي شئ يحكم وتحتي هذا الفرع به الاحكام امره وصورة ان يدفع الى  
 تاجر مبلغا قرضا ليدفعه الى صديقه في بلاد اخر ليستفيد به سقوط خطر الطريق من آخر حوالة  
 الدين لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرض جرت فعا وان لم تكن المنفعة مشروطة وان كان  
 فيه عرف ظاهر فلا بد من براءة لانه احوال الخطر المتوقع على المستقرض من النهاية في كتاب الحوالة  
**كتاب المضاربة** هي عقد شركة في الدرج بمال من رجل وعمل من آخر وركبها الايجاب بان يقوم  
 ربه المال دفعت هذا المال اليك مضاربة او معاملة او خذ هذا المال واعمل به على ان ما رزقه  
 الله شريكنا نصفين او بخلاف ذلك من الفاظ ثبتت بها المضاربة والقول بان يقول المضارب  
 قلت وبخلاف حكمها انواع الاول انها ايداع او لا وتوكل عند عمل وشركة او ربح وعصبان  
 خالفنا بقية على مال غير فيكون ضامنا ولو اجاز ربه المال حتى لو اشترى المضارب ما منى عنه  
 ثم باعه وتصرف فيه ثم اجاز ربه المال لم يجز وكذا المستبضع واجارة فاسدة ان فسدت  
 المضاربة فلمضاربها جاز لا جارة الفاسدة سواء ربح او ابلو زيادة على المشروط كما  
 هو حكم الاجارة الفاسدة ولا ضمان على المضارب في المضاربة الفاسدة كالعبيبة لانه أمين  
 فلا يكون ضامنا واما دفع المال الى آخر وشرط الرجوع للمالك فبضاعة وشرط الرجوع للعامل فقرض  
 من الجوهر كذا في الدين والعهد من شرطها كون الرجوع بينهما مشاعا بحيث لا يستحق احدهما  
 دراهم مستامة ولو شرط زيادة قدر معين لاحدهما فسدت بان شرط ان ياء خذ احدهما من  
 الرجوع الحاصل خمسين درهما او ستين درهما مثلا وما بقي منه كان بينهما نصفين او ثلثا للاحدهما  
 والثلث لآخر وسبب فسادها احتمال ان لا يحصل الرجوع الا قدرا ما شرط لاحدهما فاذا انقضى الشركة

تصح الحوالة  
 على الكفيل

قلت حجة  
 في فتح الحوالة

صورة السفيحة

حكمها انواع

شرط كون الرجوع  
 بينهما مشاعا



في الرجح لا يتحقق المضاربة لأنها جورة بخلاف القياس بالنظر بطريق الشركة في الرجح فتقتصر على  
النظر بالوشرط لنفي الرجح لاحدهما والثالث لآخره وثلاثة اربعة لاحدهما وبعده لآخر فالرجح كما  
شرطا ولا يشترط ان يكون بينهما سواء وفي الفاسدة الرجح لرأس المال لأنه تعالى ملكه وكل شرط يوجب  
جهالة في الرجح يفسدها وغيره كمن شرط الفاسدة لا يفسدها وبطل الشرط كاشتراط الصيغة  
على المضارب لأنها جزءها كمن المال فلا يجوز ان نلزم غير رأس المال لكنه شرط زائد لا يوجب قطع  
الشركة في الرجح والمجهالة فيه فلا تصد المضاربة لأنها لا تصد بالشرط الفاسدة كالوكالة من المبيع  
وكما المضاربة كذا في الدرر والعرب ومن شرطها كون رأس المال من الاثان فلا تصح الا بما تصح  
به الشركة كالدرهم والدنانير والفلوس النافقة ولودفع عرضا وامر ببيعه وعمل مضاربة  
في ثمنه فقبل صحت لأنه لم يصف المضاربة الى العرض بل الى ثمنه وهو ما يصح به المضاربة ومنها كون  
رأس المال عينا لا دينا فلو قال اعمل بالدين الذي في ذمتك مضاربة بالنصف لم تجز بخلاف ما لو كان  
له دين على ثالث فقال اقبض مالي على فلان واعمل به مضاربة حيث يجوز من مضاربة الدين لا يصف  
سئل صاحب المذخر عن رجل دفع الى آخر مائة على البيعة ويجعل ثمنه مضاربة وما فتح الله من الرجح يكون  
بينهما نصفين ولما باع عذرا ثمنه ووضع في حريمه ثمنه وجاء السارق واخذ فقبل يضمن  
المضارب ام لا فاجاب هذه مضاربة بثلث المتاع فلا ضمان فيها على المضارب بل انه أمين ويقبل قوله  
والله لو كان مال المضاربة يصر الى الرجح فان فضل شيء بعد الصرف من الرجح يكون بينهما بحكم الشرط  
والا فليس شيء للمضارب كما في الكتب المعتمدة واعلم ولو شرط في المضاربة ان يكون الرجح بينهما و  
الحسن عليهما يكون الرجح بينهما والحسن على رب المال وما هلك من مال المضاربة فهو من الرجح دون  
رأس المال لأن الرجح تبع لرأس المال وصرف الهلاك الى ما هو متبع اول كما يعرف الهلاك في مال الذكوة  
الى العفو لا النصاب وان زاد الهلاك على الرجح فلا ضمان على المضارب لأن مال المضاربة مقبوض على وجه  
الامانة فصار كالوديعة ويقبل قوله في هلاكه كما يقبل في الوديعة وسواء كان المضاربة صحيحة او  
فاسدة فهي امانة عند ابيه خفيفة وعندهما ان كانت فاسدة فالأمانة مقبوضة فان فضل شيء على رأس  
المال كان بينهما لأنه رجح وان نقص عن رأس المال لم يضمن المضارب لأنه أمين من الجوهر كذا في الدرر  
المضارب اذا عمل في المضاربة الفاسدة فرجح والمال والرجح لرأس المال وعليه وصيغته وللعامل  
اجر مثل عمله رجح ولم يرجح من الهداية المضاربة بالصيغة والفاسدة سواء في أنه لو هلك المال الا  
يضمن من الخلو صفة قيمة الرجح قبل قبض رأس المال رأس ماله موقوفة ان قبض رأس المال صحت القيمة  
والأبطلت لأن الرجح فضل على رأس المال ولا يتحقق الفضل الا بعد سلامة الاصل وما هلك من مال  
المضاربة فهو من الرجح دون رأس المال حتى لو اقسما الرجح قبل قبض رأس المال رأس المال ثم هلك ما في

شرط وطا كذا  
رأس المال

شرط ان المضاربة  
ان يكون الرجح بينهما  
وغيره ان يبينها

المضارب  
سواء

الحسن  
بما

بدل المضارب

بدل المضارب من رأس المال فالقيمة باطلية وما قبضه رب المال يكون من رأس المال ويرد المضارب  
عليه ما اخذه من الرجح ولو هلك في يده يضمنه لأنه اذا ظهر أنه لم يكن رجحا لم يكن رب المال ايضا يتكلم  
فصار المضارب ضامنا ولو كان الرجح الغبن والمضاربة الفا واخذ كل واحد لغيره بما في منافع  
رأس المال والالف التي قبض رب المال رأس ماله ويضمن المضارب له نصف ما اخذه ولو اقسما  
الرجح ثم اختلفا في رأس المال فقال المضارب له دفعت لك رأس المال ثم اقسما وقال رب المال  
ما دفعت لي رأس المال فالقول للرب المال والبيعة للمضارب من الوجيز وان اقسما الرجح وفيها  
المضاربة ثم عقدا عقدا جديدا فبذلك المال لم يرد الرجح الاول لأن المضاربة الاولى قد انتهت  
والثانية عقدا آخر فلهذا المال في العقد الثاني لا يوجب انقضاء الاول كما لو دفع اليه الاخر من  
مضاربة الدرر والعرب رب المال فانتهى المضارب عن الخروج عن البلدة التي كان فيها المضار  
ان خرج الى بلد غير بلد رب المال يضمن ان هلك المال ولا يستوجب النفقة في مال المضاربة وان  
خرج الى بلد رب المال القياس كذلك وفي الاستحسان لا يضمن ويستوجب النفقة في مال المضاربة ولو  
مات رب المال فكذلك الجواب على هذا التفصيل من الصغر مات رب المال فصار المضارب بمال  
المضاربة يضمن علم بموته او لا وان سافر قبل موته لا ضمان عليه ونفقة من مال المضاربة مات  
رب المال وانها عن المضاربة والمضارب في مصر آخر فصار له مصر رب المال والمال عروض وانما  
لا يضمن الا ان نفقة على المضاربة ان كان عروضا وان كان ناضا ولا نفقة له ولو سافر الى مصر آخر  
يضمن لان في الاول انشاء السفر لرب المال اليه وفي الثاني انشاء السفر لرب المال رأس المال وفي الثاني  
السفر نفقة لرب المال لان الموضع امن عن الخطر فصح فيه ولو كان المضارب في الطريق فنهاه  
رب المال برسول عن السفر او مآ والمال عروض فله ان يتوجه الى مصر حيث ونفقة في مال  
المضاربة وان كان الناضا فخرج الى مصر مصر رب المال يضمن لان المضاربة قد انقضت بالهوى والموت  
وفي العروص بقيت فيصحبها ليحصل رأس المال ولا يمكن البيع والشراء في الطريق فلم يصح فيه عن السفر  
من الوجيز وبطل المضاربة بموت احد هما اي المالك والمضارب لأنها توكل وموت الوكيل والموكل  
بطل الوكالة وينعزل المضارب بعزل المالك كما يراه ان علم عزله واذا علم طلال عروص يبيعها ولا يخرج  
عن البيع ولا يتصرف في ثمنها ولا في نقد من حسن رأس المال لأنه معزول في حق ولا يبدل به خلو فله  
من المبيع كذا في الدرر باب مضارب بلا اذن وان خص رب المال المتصرف في بلد بعيدة او سلقه يبيعها  
لم يجز للمضارب ان يتجاوزها وكذا يسأل ان يدفع مال المضاربة بصناعة الى من يجز منه  
تلك البلدة فان خرج الى غير تلك البلدة فاشترى ضمن وكان ذلك له وله رجحه وان لم يشتر حتى قد  
الى الكوفة وهي التي عينها برئ من الضمان وجع المال مضاربة على حاله وكذا اذا ردة بعضه واشترى

خص رب المال المتصرف  
في بلد بعيدة او سلقه



بعضه في المصركان المردود والمشتري في المصركان المضاربة قال ثم شرط الشراء في غير البلدة التي عندها وهو  
رواية الجامع الصغير في كتاب المضاربة ضمنه بنفس الاخراج والصحيح ان بالشراء يقتصر الختان لئلا  
احتمال الرد الى المصركان عينة اما الضمان فوجوبه بنفس الاخراج وانما شرط الشراء للتحقق للاصل والوجه  
ومعنى التخصيص ان يقول على ان يعمل كذا في مكان كذا ولو قال على ان يشتري من فلان ويبيع منه مع التقييد  
لانه مفيد لزيادة الثقة في المعاملة بخلاف ما اذا قال على ان يشتري من اهل الكوفة ويبيع من اهلها  
فباع من غير اهلها جاز من الهداية ولو امره ببيع من فلان فباعه من غيره ممن ولو امره بالشراء  
من فلان فاشتراه من غيره لا يضمن هذا رواية الوكالة وقال في المضاربة يضمن في الوجهين من المصلحة  
ولو وقت المضاربة وقتا بعينه بطل العقد بمضيته لا بتوكل في وقت بما وقته من الهداية واذا  
خالف المضارب كان ضامنا لوجود التعدي من على مال غيره من الحامية وفي المضاربة المطلقة  
ليس للمضارب تجاوز بلدا وسلعة او وقت او شخص عينة المالك لانه لم يملك التصرف الا بقوله  
فمقتدر بما فوض اليه وهذا التقييد مفيد فان تجاوز زمان خرج الى غيره كذا البلد واشترى سلعة  
غير ما عينه او خرج في وقت واشترى في وقت غير ما عينه او باع امر اشترى او باع من غير من عينه  
ضمن رأس المال كان المشتري والرجح له من المصح كذا في الدرر وكذا في ملحق الاجر وغيره المضاربة  
نوعا عامة وخاصة والعامة نوعان احدهما دفع ماله آخر مضاربة ولم يقل العمل بل يكره  
يملك البيع والشراء بالنقد والنسيئة والاجارة والاستيجار والرهن والارتمان والايديع والايضاح  
والتوكيل بالبيع والشراء والحولة بالتمن والمطاعة شيئا بعينه مثل ما يحيط بالتجار والاذن لعبد  
المضاربة والمساورة في البر والبحر وهر مال المضاربة والارتمان به ولا يملك المضاربة والشركة  
والمطالبة بماله والا قراض الاستدانة على المضاربة واخذ المال سفيحة ولو اشترى ذارحم محرم من  
رئيس المال ضمن رأس المال ولم يعق لانه اشترى مالا يملك بعبه على المضاربة وان كان في مال المضاربة  
بيع وهو مشتري نفسه وليس ان يكتب عبد المضاربة فان كاتب وليس في فضل فاداه المكاتب  
يكون من المضاربة ولا يعق وان كان فيه فضل مع المكاتب في حصة المضارب من الربح عند البيع  
والباقي يكون على المضاربة وعندها الكتابة لا تجزى ولا يخرج نفسها والمضاربة ان يبيع عند  
المضاربة بدية والنوع الثاني من المضاربة العامة فهو ان يقول العمل بكذا فلا يعمل جميع ما  
ذكرنا غير الاقراض والاستدانة واخذ السفائح والهبة والصدقة فليس ذلك وكل ما جاز للمضارب  
في المضاربة الصحيحة جاز في الفاسدة لقيام الاذن بالتصرف واذا ابضع المضارب في الفاسدة  
جاز على رأس المال والمضارب جاز للمضاربة الخاصة فتوعان ايضا احدهما ان يدفع مالا  
مضاربة على ان يعمل به بالكوفة ليس ان يعمل في غيرها فان اخرج مال المضاربة من الكوفة ورجح

في المضاربة  
في المضاربة

في المضاربة  
في المضاربة

في المضاربة

في المضاربة  
في المضاربة

في المضاربة

في المضاربة  
في المضاربة

هو ضامن لرأس المال والرجح له والوضعية عليه وان اخرج البعض صار ضامنا لذكر القدر  
فان لم يشتريه شيئا حتى رجع الى الكوفة فهو مضاربة على حاله ولا يعطيه بضاعة ان لم يخرج منها  
ولو قال دفعت اليك مضاربة بالنصف فاعمل به بالكوفة فلا يعمل به في غيرها ويعتبر هذا مشورا  
لا شرطاً وفيما عداه اعتبر شرطاً ولو شرط ان يعمل في سوق الكوفة فعمل في مكان آخر فلا يكره  
ولو قال لا تعمل الا في السوق فعمل في غيره ضمن النوع الثاني من الخاصة ان يدفع المال وقال حذره  
بالنصف فاشترى الطعام فهو مضاربة في الحنطة والذيق ولان يشتري في مصر وغيره ولو قال  
هذا مضاربة بالنصف فاشترى البر وبغى فلا يشتري البر وغيره ولو قال على ان يشتري بالنقد  
صح الشرط ولو قال بعه بالنسيئة ولا يتبعه بالنقد فباعه بالنقد كما جاز دفع مضاربة على ان  
يشتري الطعام خاصة فلا يشتري الا بالدينار والركوب والمجولة ولا يشتري سفينة يحمل فيها  
فان كانت المضاربة عامة جاز له شراء السفينة ايضاً من الوجهين وان كان مع المضارب الفان  
فقال دفعت الى الفان ورجحت الفان قال رب المال لا بد دفعت اليك الفان قال قول المضاربة  
لان الاختلاف في الحقيقة في مقدار المقبوض وفي مثل القول قول القابض فيها كما اوامينا  
لانه اعرف بمقدار المقبوض ولو اختلفا مع ذلك في مقدار الرجح قال قول فيه لرئيس المال وانهما  
اقام البينة على ما ادعى من فضل قبلت من الهداية قال في الدرر لان رب المال يدعي فضله في  
رأس ماله والمضارب فضله في الرجح والبيانات للوثبات وفي الاشياء في قاعدة الاصل  
ومنها القول قول الشريك والمضارب انه لم يرجح لان الاصل عدمه وكذا لو قال لم ارجح  
الا كذا لان الاصل عدم الزيادة انتهى مثل ابو السعود العماد عن رجل دفع الى آخر مبلغا  
معيña مضاربة فعمل المضارب مدة ثم اراد رب المال فسخ المضاربة او لم يرد ولكن اراد  
تقسيم الربح والمحاباة فقال المضارب اني قد ادخلت من مالي كذا في مال المضاربة هل يصدق  
ببينة في ذلك ويأخذ ما عينه من المال مما فضل بعد اخذ رب المال رأس ماله ام يكون الفضل  
رجبا بينهما واجاب له وجد في مال المضاربة ربح وافق وقال المضارب هذا القدر ما اذنته  
من مالي والباقي ربح وحلف على ذلك يصدق ويأخذ ماله وما بقى ربح بينهما مال المضاربة  
لا المال المنضم من المضارب بقول الا ان يعتم البينة على ادخال ذلك المال في يكون الباقي رجبا  
للمالين وما ربحه بماله فهو له خاصة والرجح الحاصل من مال الآخر يكون بينهما بحكم الشرط  
وانه اعلم لو اختلف رب المال مع المضارب في قدر ما شرط من الربح قال قول لرئيس المال مع  
بينة والبينة للمضارب وان اختلفا في جنس التجارة قال قول لرئيس المال والبينة للمضارب ولو  
قال المضارب امرتني بالنقد والنسيئة وقال رب المال امرتك بالنقد قال قول للمضارب والبينة

في المضاربة  
في المضاربة

في المضاربة  
في المضاربة

في المضاربة  
في المضاربة



كتاب  
الوفاء  
في  
المضاربة

كتاب  
الوفاء  
في  
المضاربة

كتاب  
الوفاء  
في  
المضاربة

كتاب  
الوفاء  
في  
المضاربة

كتاب  
الوفاء  
في  
المضاربة

مدعى التعصير من الوجيز ادعى المضارب المصوم ورب المال المصوم وقال المضارب ما عينت له  
تجارة وقال رب المال عينت لك تجارة كذا فالقول المضارب بالاصل في المضاربة المصوم والمصوم  
القول لمن يتسبك بالاصل من المصوم كذا في مضاربة الدار اختلف رب المال مع المضارب في التعصير  
والاطلاق فالقول للمضارب وفي الوكالة القول للموكل من شركة الاشياء ولو قال للمضارب  
دفعت الي مضاربة وقال رب المال اقرضتك فالقول للمضارب مع يمينه فان قامت لهما  
بينة فالبينة بينة رب المال لا يثبت الضمان الهديا ولو قال رب المال اقرضتك وقال للمدفع  
اليه لا بمضاربة كان القول للمضارب لان رب المال يدعى عليه الضمان بعدما اتفقا ان اخذ  
المال باذنه والبينة لرب المال من الخاصة في كتاب المضاربة ولو ادعى المالك انها قرض والاخر  
انها مضاربة القول فيها قول لا اخذ لا اتفقا على حيزان القرض لا والاصل عدم الضمان من  
الاشياء في قاعدة الاصل لعدم ولو اختلفا في نوع العقد فقال احدهما قرض والاخر مضاربة  
او مضاربة فالقول للمالك فان كان ما يدعيه عقدا فاسد لانه هو المالك فيكون منكرا التملك  
تكملة فانه هلكا المال في يد المضارب يضمن الاصل والرجح لانه امين جده الامانة ولو قال  
رب المال هو قرض وادعى القايض المضاربة فان كان بعد ما تقرق فالقول للمالك والبينة  
بينه والمضارب يضمن وان كان قبل التقرق فالقول له ولا ضمان عليه فانه هلك لانها تضارفا  
على ان القرض كان باذن رب المال ويثبت ان رب المال في القرض ولم يثبت القرض لا بكار القايض  
فالتصرف فضل على الاذن ثبت ولو قال رب المال اخذته غصبا وقال القايض دفعته مضاربة  
وضاع قبل العمل لا يضمن كما لو قال المودع دفعته وديعة وقال رب المال اخذته غصبا ولو  
قال اخذته منك مضاربة يضمن في الوجيز كما قال المودع اخذته وديعة وقال رب المال  
اخذته غصبا من الوجيز سل ربك بنعيم عن رجل مضارب اختلف مع رب المال في المال فقال  
المضارب دفعته لمضاربة وقال رب المال قرضا فالقول لمن منهما واجبا القول للمالك  
واما علم دفع المالك ما لا فاد اخذه صدق انه دفعه قرضا لانه مملك من جماع العتوليين  
في الفصل الرابع والثلاثين ولو اقرض المضارب برح الف درهم في المال ثم قال غلظت انها  
خمسائة لم يصدق وهو ضامن لما اقرضه من اقرار الاشياء اذا اقرضت بشئ ثم ادعى الخطأ  
فيه لم يقبل والمرء مؤاخذ باقراره من اقرار الخاصة ولو قال للمضارب رجعت الغنم قال  
لم ارجع الا خمسائة ضمن الخمسائة المحبوسة ولا يضمن الباقى ولو قال للمضارب رجعت الغنم قال  
دفعت اليك رأس المال والذي في يدي ربح ثم قال لم ادفعه ولكنه هلك فهو ضامن  
كالمودع اذا ادعى رد الوديعة الي صاحبها ثم اقر انه لم يرد ولكنه هلك واذا اقر

بالمضاربة

كتاب  
الوفاء  
في  
المضاربة

كتاب  
الوفاء  
في  
المضاربة

بالمضاربة وبالرجح ثم مات مجهولا فانه يضمن رأس المال ولا يضمن الرجح من الهداية مضارب  
اقرضه برح منه برح الف فمات ببيان لم يضمن اذا لم يقر بوصول المال اليه ولو اقر بوصول المال  
اليه يؤخذ من تركته لموته مجهولا لانه من احكام المرحى في العتوليين القول قول المضارب  
في مقدار الرجح والخسران مع يمينه ولا يلزمه ان يذكر لا من مفصلة والقول قوله في الضياع وفي  
الردا الى رب المال وحكم الشريك كذلك وبه اقر شيخ الاسلام قارى الهداية من المصنف في كتاب المضاربة  
المضارب يمين والعين في يده امانة فاذا ادعى رب العين الى صاحبها وادعى الموت والهلاك بدو  
تعديه يصدق بيمينه بالاتفاق ما لم يكذب الظاهر من الخاصة كذا في الثاثة رخصة والعين لو  
ادعى المضارب الوضعية وقال رب المال بل رجحت فصول بينهما برأس المال لم يصح من البينة الضمان  
لو قال قبل ان يموت اودعت مال المضاربة فلو ان الصيرفة ثم مات لاشئ عليه ولا على ورثته ولو قال  
الصيرفة ما اودعني شيئا فالقول قوله مع يمينه ولا شئ عليه ولو مات الصيرفة قبل ان يقول شيئا  
ولا يعلم ان المضارب دفعه الى الصيرفة الا بقوله لا يصدق على الصيرفة وان دفعه الى الصيرفة بينة  
واقرار من الصيرفة ثم مات المضارب ثم مات الصيرفة ولم يبينه يعني مات مجهولا كان دينا في  
مال الصيرفة ولا شئ على ورثة المضارب ولو مات المضارب والصيرفة حتى فقال له دنة عليه في  
حيوته فالقول قوله ولا ضمان عليه ولا على الميت وهو المضارب والمضارب والمستبضع  
اذا خالف ورفع المال لينفق الى حاجته ثم عاد الى الوفاق عاد مضاربا ومستبضعا من مضارب  
المحجورة اذا اخذ رب المال من المضارب مثله العشرين او الخمسين والمضارب يعمل ببقية المال  
ان كان المضارب كليا دفع الى رب المال شيئا قال هذا ربح يكون ذكر ربحا ولا يقبل قوله انه لم  
اربح وما اخذت مني كان من رأس المال ولو ان المضارب دفع الى رب المال شيئا ولم يقبل هذا  
ربح روى عن ابي يوسف انه ان رب المال جاء اخذ رأس ماله قما ما يوم الحساب فان فضل كان  
الفضل بينهما على ما شرطوا ولا يكون ما اخذ رب المال من المضارب قبل الحساب نقصا نا من  
رأس المال لانه لو جعلناه من رأس المال كان استرجاعا لبعض رأس المال فبطل المضاربة  
بقدر ذلك وهما لم يقصدا ابطال المضاربة من مضاربة الخاصة كذا نقله صاحب المصنف في كتاب  
قال محمد بن الحسن ان تجعل البضاعة كمضاربة كليا يجوز في المضاربة يجوز في البضاعة لكن  
المضارب يملك ما شربه والمستبضع لا يملك وكذا لا يملك الا بداع والابضاع فلو ابضع فالك  
يضمن ايها شاء ولو ربح وسلم فكله لرب المال من جماع العتوليين المستبضع لا يملك الا بضاع  
فان ابضع وهلك فكله لرب المال ان يضمن ايها شاء وان سلم وحصل الرجح كان الكل لرب المال  
والمستبضع لا يملك الا بداع والاب والوصى والقاضي يملكون الا بداع من الخاصة رجل دفع بضاعة

كتاب  
الوفاء  
في  
المضاربة

كتاب  
الوفاء  
في  
المضاربة



من كرمه ان لا يصنفه

ان كان المزارع  
من المزارع

المقترن بالبيع  
فقدت منه

الشركة

من كرمه ان لا يصنفه فخرج وقال تركت البضاعة في اصنفه ان لا يصنفه لانه ليس للمودع ولاية الايداع  
اما المستضع ولاية الايداع وله ان يدفع الي غيره ليرة على صاحبها جواز القاي ومن تجدد لو  
اقرض المزارع من مال المزارعة رجلا وراهم فاذ دفعت الدراهم الى المزارع بعينها رجعت على  
المزارعة وان اخذ منها لارجع لانه الصفا قد استقر بهك عنها وحكم المزارع مع الضمان لا  
يجمعها واما اذا هلك مال المزارعة بعد التصرف بان اشترى بالمال المزارعة شيئا وقبضه وهلك  
المال قبل نقد الثمن يرجع على مال المال بالآخر فيكون رأس المال الغان وكذا لو ادعى المزارع  
انه نقد الثمن وانكر البايع يرجع على مال المال بالآخر فيكون رأس المال الغان وكذا لو ادعى المزارع  
بجدها البايع غرمها الوكيل لانه اقرب باستيفاء ما وجب على الموكل مرة لانه بالثراء وجب الثمن  
للكل على الموكل بخلاف المزارعة لانه قبضه يكون بجهة الامانة في كل مرة لاجهة الاستيفاء لانه لا يجزى  
على مال الدين من الوجوه والاصل المزارع ما دام يعمل في المصرفة في ماله اما اذا انفصل عن  
عمران المصروف كما مسير سفره وونه ففقدت وكسونه في مال المزارعة كطعامه ودهنه وعلف  
وابنه للركوب واجرة من يخدمه في السفر وغسل الثياب علفه واثبت حمل المتاع ونحو ذلك و  
السيل في النفقة ان تحسب من الربح وان لم يكن من رأس المال ولو سافر ولم يتقوله شراء  
المتاع فالنفقة في مال المزارعة من مصاريفه **الفصل الثالث كتاب الشركة**  
هي على ضربين شركة املاك وشركة عقود وشركة الاملاك ان يملك كل واحد من الشركاء ارضا او شرا او  
اتهابا واستيلاء على مال جرمه وكل واحد من الشركاء اجنبي في نصيب صاحبه حتى لا يجزى له التصرف  
فيه الا باذنه كالاجنبي ففتح له بيع نصيبه من المال من شركته ومن غيره بل اذا كان شركته في جميع المصروف  
واما اذا خلط مال بغيره او خلط المالا بغيره حتى تعذر التميز كالخلط بالخط  
والشعير بالشعير ونحو ذلك او تعسر بالخط بالشعير ونحوه فانه لا يجزى بيع احدهما نصيبه من غير  
شركته الا باذنه والفرق ان الشركة اذا كانت بينهما من الاستداء بان اشترى با حصة مثله ووزناها  
كان كل حصة مشتركة بينهما فبيع كل منهما فصبه شايها من الشرك ومن الاجنبي جازين بخلافه اما اذا  
كانت بالخلط والاختلاط كان كل حصة مملوكة لجميع اجزائها ليس للآخر فيها شركة فاذا باع نصيبه  
من غير الشرك لا يقدر على تسليم الا مخلوطا بنصيب الآخر فوقه البيع على اذن شركته لعدم القدرة  
على التسليم والتسليم هكذا حقيقة ابن الهمام في فتحه وشيخنا في بحره من الملح في كتاب الشركة كذا في  
المدرك ذكر في شركة خرازة المال المشترك بين اثنين اذا باع احدهما من شركته بخلافه كيف ما كان  
واذا باع احدهما نصيبه من اجنبي بغير اذن شركته نظر ان كانت الشركة بسبب الاختلاط بين المالكين من  
غير خلط او بسبب خلطها لا يجزى البيع الا باذنه وان كانت الشركة بسبب الهبة او الارث او الصدقة او الشرا

وما يجري

شركة العقود

ما يقع الشركة

وما لا يقع الشركة

شرط في المعاوضة  
الشركة

شركة العتبات

بملك الشركة  
او احد الشركاء

وما يجري هذا المجرى جازا لبيع من شركته ومن غيره بل اذا كان شركته من المعادية اما شركة العقود  
فثلثة الاول شركة بالاموال والثاني شركة بالاعمال وتسمى هذه الشركة اصطلاحا شركة الصانع وشركة  
التقيل وشركة الابدان والثالث شركة بالوجوه وكل واحدة من هذه الاقسام الثلاثة اما مفاد  
او غنان فاما شركة المعاوضة بالاموال فهو ان يشترك الرجلان في مالهما وتقر فيهما  
ودينهما والمال ما يقع الشركة فيه ولا تنفقد الا بلفظ وان يتنا جميع ما تنقصي المفاوضة صحت  
وتجوز بين المعترين الكسرين المسلمين والذميين والتجوز بين المسلم والكافر وهذا قول ابي حنيفة  
وقال ابو يوسف تجوز للنساء وبنيهما في الوكالة والكفالة وما يشترى به كل منهما يكون على الشركة الا طعام  
اهله وكسوتهم وكذا كسوته وكذا لاداء والبايع ان ياء هذا الثمن ايها شاء المشتري بالاصا وصا  
بالكفالة لانهما يتفقن الكفالة والوكالة ويرجع على المشتري بحصة مما ادى وما يلزم كل واحد منهما  
من الدينون بدل لانهما يقع في الشركة كالبيع والشراء والاستيجار فالأخر ضامن لتحقيق المساواة وبما  
لا تقع الشركة فيه الجناية والكناج والخلع والصلح عن دم العمد وعن النفقة ولا يلزم شيء منها على  
ولو فضل احدهما بمال عن اجنبي بامر لزم صاحبه عند ابي حنيفة وقال لا يلزمه كالاستقرار  
والكفالة بالنفس وعز ابي حنيفة يلزم صاحبه في الاستقرار ولو كانت الكفالة بغير امر الكفول عنه لم  
يلزم صاحبه لانها تنزع محض ولا احد المتقاضيين ان يرضى ويرضى وليس ان يقرض فان اقرض  
كان ضامنا نصفه ومن شرط صحة المعاوضة التساوي في الربح لا يفضل احدهما الآخر وان باع  
احدهما شيئا او اذن رجلا او كفله عن رجل بدين آخر وغصب رجل منه مالا لشركته الا خراف  
يطالب به ولو قال المستودع دفعت الزديعة الى احد المتقاضيين فاقرا احدهما ووجد الاخر  
برئ المودع والمقر يصدق على نفسه وعلى شركته احد المتقاضيين اذا مات ولم يبين مال  
الذي في يده لا يصنف هذه الجملة من الهداية والمخ والوجوه والاسباب واما شركة العنان بالاموال  
فتعقد على الوكالة دون الكفالة وهي ان يشترك اثنان في نوع بر او طعام او يشترى كان في عموم  
التجارة ولا يذكرون الكفالة ويصح المتفاضل في المال للحاجة وعدم اشتراط التساوي ويصح ان  
يتساويا في المال ويتفاضلا في الربح وان يتساويا في الربح ويتفاضلا في المال لقوله صلح الربح على  
شرطا والوصيعة على قدر المالكين مطلقا بله فصل بخلاف شرط الربح لاحدهما الخرج العقد  
بهذا الشرط عن الشركة الا بما يقع به المعاوضة وما اشترى احدهما للشركة طوبى بجمته ووفى  
الاخر ثم يرجع على شركته بحصة ان ادى من مال نفسه فان كان لا يعرف ذلك الا بقوله فعليه  
واذا هلك مال الشركة او احد المالكين قبل ان يشترى شيئا بطلت الشركة وانها هلك هلك من مال  
صاحبه ان هلك في يد صاحبه فظاهر وكذا ان كان في يد الآخر امانة فبذره بخلافه ما بعد



قال في الشركة

في الشركة

في الشركة

في الشركة

في الشركة

في الشركة

في الشركة

في الشركة

حينئذ يملك على الشركة وكل واحد من المتقاضيين وشركي العنان يضع المال ويستأجر العمل ويؤدعه ويدفعه  
مضاربة ويؤكل من تصرفه ويملك الكيل في المال يدامانه ولا يتعدى أحدهما عما عتبه صاحبه من بلد  
سبعة أو وقت أو تعامل فلولا أحد الشريكين لصاحبه خرج إلى سبيل ولا تجاوز فجاوز وهكذا  
يفهم حصته شريكه والتوقيت ليس بشرط العينة هذه الشركة فان وقتا لذلك وقتا بان قال ما اشترى  
اليوم فهو بيتا مع التوقيت وما اشترى اليوم فهو بينهما وما اشترى بعد اليوم يكون للمشتري خاصة  
رجل اشترى عبدا وقبضه فطلب رجل آخر منه الشركة فيه فاشركه كان العبد بينهما نصفين وكذلك اشرك  
رجلين يصير بينهما ثلثا ولو اشرك رجل بعد ما اشترى العبد ثم اشرك رجلا آخر لم يذكر هذا في الكفا  
وروي ابن سماعه عن محمد بن عمار انه قال للذي اشركه ولا نصف العبد وأما الثاني ان علم شركة الأول  
كان له الربع وان لم يعلم فلا نصف ولو كان العبد بين رجلين اشترياه فاشركا فيه رجلا في العنان  
ان يكون للرجل نصف العبد ولكل واحد منهما الربع وفي الاستحسان يكون العبد بينهما ثلثا ولو  
ان رجلا اشترى متاعا فاشركه فيه رجلا قبل القبض كانت الشركة فاسدة ولو هلك المشتري قبل التسليم  
الشركة في الصور المذكورة لم يضر ما بين صريه في الوجوه افر اشرك العنان في بيع او شراء شيء قائم  
بعضه جاز في شركه حصته وشراء شيء منه كذا يكون ثمنه ديناه عليه وشركه هذه الجملة من  
الهدية والمعاينة والوجوه والوقاية مات ومال الشركة ويؤعلى الناس ولم يبين ذلك بل مات  
بجهته يضمن كالومتا بجهته للعين من القيمة وأما شركة المفاوضة بالاجار وتسمى شركة الصنائع ومن  
التقيل والابدية فان يشرك صانعان كصانعين او حياطين وصباغ متساويان في المال لا يختصا  
المساواة في المفاوضة بالاموال بان يكونا من اهل الكفاية وان بشرط ان يكونا من رزق الله  
تعالى بينهما نصفين وان يتلفظا بلفظ المفاوضة وان يقبلوا العمل ليكون كل ما يحصل احدهما من  
الآخر مشتركا بينهما كما هو حكم المفاوضة وتضمنت وكالة وكفالة تخفقا المعنى للمفاوضة وصحت  
وان شرط العمل نصفين والمال ثلثا استحسانا ولزم كل عمل قبل احدهما وبطلان الاجر كل منهما  
وبراء الدافع يدفعه الاحدهما والكسب بينهما نصفين وان عمل احدهما قيسا واستحسانا  
لان هذا مقتضى المفاوضة المتضمنة للكفالة وأما شركة العنان بالاعمال فان يشرك صانعان  
بلا تساوي بينهما فيما ذكر وتضمنت وكالة فقط وبينت به الاحكام المذكورة استحسانا وأما  
شركة المفاوضة بالوجوه فان يشرك متساويان فيما ذكر بلا مال بشرط بوجوههما و  
بيعا وتضمنت وكالة وكفالة وأما شركة العنان بالوجوه فان لا يعتبر التساوي في الامور  
المذكورة في المفاوضة وتضمنت وكالة فقط وان شرطنا صفة المشتري ومثاله في المخرج  
كذلك وشرط الفضل باطل من الدرر والعرب في كفاية الشركة والرجح بينهما يكون على قدر الملكة

قالا على

قالا على ان ما اشترياه فلو احدهما الثلثان وللاخر الثلث على ان الرجح بينهما نصفان ولا يجوز  
وانما يكون الرجح بينهما على قدر الملك فاذا شرط لاحدهما اكثر من رجح ملكه لا يجوز وهما فيما يجب  
لها وعليهما بمنزلة شريكي العنان ولو اشركا بوجوههما شركة مفاوضة كان جازيا وبينت  
التساوي بينهما فيما يجب في شركة المفاوضة بالمال رجلا من اشركا مفاوضة وليس لهما مال على  
ان يشتريا بوجوههما ويجوز بايديهما جازت الشركة كالعنان الا ان المفاوضة لا يجوز ان يشترط  
التفاوت في الرجح وفي العنان يجوز وفي تقبل الاعمال يعني في شركة الصنائع وتسمى شركة الابدية  
يعم منها اشراط التفاوت في الرجح من شركة المعايير وبطل الشركة مطلقا بوجوهها ولو حكما  
بان يرتد او يلحق بدار الحرب وحكم به القاضي لان الوكالة لازمة للشركة والموت يبطل الوكالة  
وبطل اللزوم يبطل للملذوم والرجح في الشركة الفاسدة على قدر المال وان شرط الفضل لان  
الرجح تابع للمال من المخرج كذا في اخر شركة الدرر والعرب ثلثة نفر ليسوا بشركاء تقبلوا اعمالا من  
رجل ثم جاء احد منهم وعمل ذلك كله فله ثلث الاجر ولا شيء للآخران وهو متطوع في الثلثين  
من الحصة ومنها ان يكون الرجح معلوم القدر فان كان مجهولا يفسد الشركة لان الرجح هو العقد  
عليه وجهاته فوجب فساد العقد كما في البيع والاجارة وغيرها من شركة البدائع سئل عن رجل اشرك  
عن شخصين رجل وآخر له رابطة اشركا على ان صاحب الجمل يسقي الماء من البحر على حمله ويكون الكسب  
بينهما هل يقع هذه الشركة واجاب لا يقع الشركة والكسب كله للذي استسقى وعليه اجر مثل الزاوية او  
قربا والله اعلم ويجوز لاحد شريكي العنان ان يعمل بالمال ولكل واحد منهما ان يبيع بالقدر  
النسبة من شركة بحرية القعة وأما صفة عقد الشركة فهو ان عقد جازي غير لازم حتى يفسد كل  
واحد منهما بالفسخ الا من شرط جواز الفسخ ان يكون بحضرة صاحبه او يعمل حتى لو فسخ  
بحضرة من صاحبه جاز الفسخ وكذا لو كان صاحبه غائبا وعلم بالفسخ وان كان غائبا ولم  
يلفه الفسخ لم يفسخ العقد لان الفسخ من غير علم صاحبه اضرار لصاحبه ولهذا  
لم يفسخ عن الكيل من غير علم من شركة البدائع وشريكي العنان اذا سافرا بمال الشركة مع ذلك منه  
في الصحيح في قول ابي حنيفة رحمه الله وعنه ابي حنيفة في رواية ليس لشريكي العنان ان يسافرا وهو قول  
ابي يوسف في رواية فرق بين السفر القريب البعيد فقال اذا كان لا يغيب ليلته عن منزله كما بمنزلة  
المروعة في رواية يجوز المساورة بما لا حمل ولا مؤنة ولا يجوز بما له حمل ومؤنة وعلى قول من  
يجوز المساورة لشريكي العنان اذا كان بالمساورة نصا او قال لا عمل براك فيه فسا فركان لان  
ينفق على نفسه من كراهة وتفقه وطعامه من جملة رأس المال في رواية الحسن بن ابي حنيفة قال  
هذا استحسان فان رجح بحسب النفقة من الرجح وان لم يزوج كانت النفقة من رأس المال من الحقة

بطل الشركة

الموت يبطل الشركة

عقد الشركة

في الشركة



من أن يشرك

أحد الشريكين إذا بنى في أرض مشتركة بغير إذن شريكه كان لشريكه أن ينقض البناء لأن له ولاية  
في نصيبه والغير غير ممكن والغرض هكذا من جماع الفصول كذا في العصري بنى أحدهما بغير إذن  
الآخر فطلب رفع بناءه قسم فإن وقع البناء في نصيب الباقي فيها والأهدم من الأشياء في القن  
في كتاب القسمة أرض بينهما زرع أحدهما كلها يقسم الأرض بينهما فما وقع في نصيبه أقر وما وقع  
في نصيب شريكه أمر بقلعه ومن نقصان الأرض هذا الم بدرك الزرع بما لو أدركه أو  
قرب الم لا بدركه يفرم الزرع لشريكه نقصان نصف الأرض لو انقصت لأنه غاصب نصيب  
شريكه ومن حمله لو غاب أحدهما فليس له أن يزرع نصف الأرض ولو أراد الزراعة في العام  
الثاني زرع المصنف الذي كان زرع وكذا لو مات أحدهما فالتحق ابنه زرع كما مر ونفى  
بأنه لو علم أن الزرع ينفع الأرض ولا ينقصها فلا ينبغي زرع كلها ولو حضر الغائب فله أن  
ينفع بكل الأرض مثل تلك المدة لرضا الغائب في مثله دالة ولو علم أن الزرع ينقصها  
أو التزك ينقصها ويؤذيها فليس للحاضر أن يزرع فيها شيئا أصلا إذا الرضى لم يثبت هنا  
أرضين ورثة زرعها بعضهم يزرع مشتركة بينهم باذن الباقي ولو كانا أو باذن الوصي لو  
صفارا فالغلة على الشراكة ولو زرع من بذر نفسه فالغلة للزارع والزرع المشترك لو أدرك  
فحصده أحدهما بلا إذن شريكه فلهك ينفي أن يضمن حصته شريكه زرع أرضا بينه وبين غيره هل  
لشريكه أن يطالبه بالربع أو ثلث بحصة نفسه كما هو عرف ذلك الموضع أجيب بأنه لا يمكن ذلك ولكن  
يضمنه نقصان نصيبه من الأرض لو انقصت من الفصول زرع بين رجلين قال أحدهما لا أسقي  
ولا أحصد لا يجبر وقال لشريكه انفق ثم ارجع في حصته من الثمار رخصا في كتاب الزراعة والزرع  
بين الشريكين إذا بنى أحدهما سقيته قبل مجبر قبل لا يجبر ولكن يقال أسقه وانفق حتى ترجع بنصف ما  
انفق وأحكام والطاحونة التي بين الشريكين أنهدم وصار حجر لا يجبر على العماره وأن أنهدم  
البعض يجبر الآخر على العماره وإن كان الشريك معسرا يقال لشريكه انفق حتى يكون دينا على الآخر وعمر محمد  
في حكام بين اثنين أنهدم حايط بيت منه وأبى الشريك المرمية لا يجبر ويقال لشريكه الآخر فأن شئت فاق  
في المرمية ثم أجز وخذ النفقة من الأجرة ثم يسأويها وفي الدلالة المشترك يجبر كل واحد منهما على العماره  
إذا خرب سفل رجل وعلو آخر أنهدم لا يجبر صاحب السفل على البناء ويقال لصاحب العلو إنهدم  
شئت وأمنع صاحب السفل من الاستفاد حتى يؤدي قيمة البناء وقال المصنف حتى يؤدي ما انفق  
من حيطان البئر رية كذا في الفصول وعن محمد في طاحونة بين اثنين انفق أحدهما في ممرتها  
بغير إذن شريكه لا يكون منطوقا لأنه لا يتوصل إلى الاستفاد بنصيب نفسه لا بد لك من العماره  
وفي الرجل لو احتاج إلى أداة أو بناء أقامها ورجع في الغلة من الفصول ومن فروع

والطاحونة

بجدة الشريك

قاعدة

فروع قاعدة الشريك

قاعدة الضر لا يزال بالضر عدم وجوب العماره على الشريك وإنما يقال لم يرد لها انفق وجب  
العين إلى استيفاء قيمة البناء أو ما انفقته فالأول أن كان بغير إذن القاضي والثاني أن كان  
بإذنه وهو المعنى به من الأشياء في القن الأول انفق أحدهما على الزرع بلا أمر صاحبه أو  
امر قاض فهو منطوق في الاتفاق لأن كل واحد منهما غير مجبور على الاتفاق فصار كالدار  
المشتركة بينهما إذا استمرت فانفق أحدهما في ممرتها بلا أمر كان منطوقا من الدر في آخر  
كتاب الزراعة أنهدم دارهما أو بينهما فبنى أحدهما لم يرجع على شريكه بشئ أما الدار والبيت فلا  
يما يقدر على القسمة والبناء في نصيبه لو كان البيت كبير من جماع الفصول حايط بينهما وهو  
حيث سقوطه فإذا أحدهما نقصه وأبى الآخر يجبر على نقصه ولو هدم حايطا فابى أحدهما عن  
بناؤه يجبر ولو أنهدم لا يجبر إليه ولكنه بنى الآخر فيمنعه حتى ياء خذ نصف ما انفق لو انفق بغير  
امر القاضي من الفصول حايط بين الرجلين أنهدم فلاحد الشريكين أن يمنع من البناء لأنه إن  
شاء فاسم أرضا لحايط نصفين ولو بنى أحدهما ليس له أن يرجع على شريكه لأنه لم يكن له أن  
يأخذ بالبناء وأصل هذا النوع أن كل من أجبر على أن يفعل مع صاحبه فإذا فعل أحدهما  
فهو منطوق وكل من لا يجبر فهو ليس بمنطوق وعلى هذا بين الرجلين كراه أحدهما أو السفينة  
فيها الخرق أو حمام خرب منه شئ قليل أو عبد بين اثنين فهداه فوكله يكون منطوقا من جماع  
الفصول عبد بين اثنين أو جارية أو حيوان فهداه فافرق عليه الآخر كما مبرعا الآات  
يكون با من القاضي من العصري لو تغيب أحدهما فالقاضي ياء مرشك به بالاتفاق عليه ثم يرجع  
على شريكه من الوجير قن أو زرع لمهما فهداه فافرق الآخر يكون منطوقا فيما انفق لأن  
المنفق على القن والزرع غير مضطر في الاتفاق إذ لا يمكن أن يكون شريكه حاضرا أو غائبا فلو  
حاضرا فالجأض مجبر على أن ينفق في نصيبه فلو غابا ياء من القاضي بالاتفاق ليرجع على الآخر  
إذا للقاضي ولاية الأمر بالاتفاق في كل موضع له ولاية الجبر لو حاضرا فلما زال الاضطراب كان  
مترعا فيما انفق من الفصول حايط بينهما فهداه أحدهما يجبر على البناء إذا تلف محلا  
تعلق به حق الغير فيجبر على إعادة من الفصول أيق حايط بين رجلين سقط ولا أحدهما  
بنات عمارة فطلب من جاز أن يبناء فابى جاز لا يجبر وأحدهما وإن شاء أحدهما أن يبني  
في ملكه نفسه فقل قال الفقهاء بوليت هو القياس وهو قول علما ثناء وقال بعضهم لا بد من بناء  
يكون سرائيرها وبناؤه تأخذ وإنما قال أصحابنا أنه لا يجبر لأنهم كانوا في زمان أهل الصلأ أما  
في زمان هذا فلا بد من حاجتهما من العصري كذا في حرارة القن قال صدر الشهيد في  
الخط أن الفتوى اليوم على الاستحسان إذا هدم بينه ولم بين والجيران يتضررون بذلك كان

كل من السوا

عامة بينهما



المسألة  
في الجوارح

لهم جبر على البناء إذا كان قادراً على البناء هكذا ذكره أبو الليث والمختار للفقهاء في زماننا ليس لهم  
ذلك لأن الرجل لا يجبر على بناء ملكه من العبادية في الفصل الرابع والثلاثين القياس أن كل من تصرف  
في خالص ملكه لا يمنع منه في الحكم وأن كان يلحق ضرباً بالغير لكن ترك القياس في موضع يتعدى فيه ضرب  
تصرفه إلى غيره ضرباً بيناً وقبل يمنع وبه أخذ كثير من المشايخ وعليه الفتوى من جامع الأصول في مثل  
صاحب المص من رجل له بيت بجواربه لا أربعة بنى عليها طبقة عالية فهل الجار يمنع من ذلك أم لا  
وأجابنا لم يؤد ذلك إلى ضرر فاحش بالجوارح فليس له منعه وأما إذا كان بحيث يحصل ضرر بالجوارح  
بأن كان البناء يسد الرجح والشمس عليه وظاهر الرواية أنه لا يمنع وبه يفتى وقال النضر الصغير له  
المنع كذا في المجتبى وفي شرح الوهباني وكان الشيخ الإمام الاجل برهان الأئمة يفتي بأنه إن كان الضرر  
بيناً يمنع وبه يفتى وهذا جواب المشايخ وجواب ظاهر الرواية عدم المنع وأما علم قال أبو السعدي  
العمادي في تحقيق هذه المسئلة لما سئلت عنه وأجاب بما أفاده صاحب المص والضرب الفاحش أن  
يسد ضوء كوة الجار بحيث لا يمكن قراءة القرآن والكتابة أما سد الرجح والشمس ومعد البصر فليس  
بضر فاحش وإذا أراد أن يبنى طبقة عالية ويمكن للجار دفع ضرر الجار فينبى ويرفع انتهى قلت وهذا  
عرف أهل زماننا حيث يبنون ويجعلون ستره في أممهم كقولهم سئل صاحب الجمرين بن جهم عن  
رجل أراد أن يفتح كوة ينظر منها ساحة جاره هل الجار أن يمنعه وأجاب الفتوى على أنه إن  
كانت الكوة للنظر والساحة موضع البناء يمنع من ذلك بعد الطلب من جاره والله أعلم وفي جامع  
الفضولين فلو وقع بصر في دار جاره إذا صعد فله منعه إذ فيه ضرر زائد انتهى ولو فتح صاحب  
البناء في علو بناءه باباً أو كوة لم يكن لصاحب الساحة منعه ولصاحب الساحة أن يبنى في ملكه ما يستر  
جهة من حوائطه الغنائم في كتاب الحيطان كذا في جامع الفتاوى في كتاب القسمة فإذا رجع بناء فأنسد  
الرجح والشمس على جاره أو تقي جداره أو فتح أبواباً لا يمنع وأن تصرف به الجار لأنه تصرف في ملكه  
نفسه من الخائبة في فصل بيع المبيع والسليم التصرف في ملكه وأن تأذي جاره وفي ظاهر الرواية  
فإن يجعل فيها تنورا أو حماماً ولا يمنع ما تلف به من قسمة الأشياء في القرن الثاني ولما كذا الساحة  
أن يبنى فيها حماماً أو تنوراً أو بركة أو بئر ماء لتصرفه في خالص ملكه فلا يمنع عنه ولو أضر بجاره  
من جامع الفضولين وفي المبسوط لا يدرى في الحايطة على ثلث مراتب لا الاتصال تربيع واتصال مدوقة  
ومجاورة والثالث وضع الجذوع والثالث محاذة البناء ولا علامة للبد في الحايطة سوى هذا  
فأولهم صاحب التربيع فإنه لم يوجد فصاحب الجذوع فإنه لم يوجد فصاحب المحاذة  
محيط السخري في الدعوى في باب دعوى الحايطة المتعارع فيه لمن جاز وعده عليه وحايطة متصل  
اتصال التربيع اتصال جدار بجدار بحيث يتداخل لسان هذا الجدار في لسان ذلك وإنما سمي

الادب في الحايطة  
في القرن الثاني

اتصال

اتصال التربيع لأنهما إنما يبنيان في المحيط مع جدارين آخرين لكان مربع وإن كان الجدار من خشب  
فالتربيع أن يكون ساج أحدهما مكيافاً في الآخر وأما إذا انقلب دخل فله يكون مربعاً فلا جبر به ولا  
باتصال المدوقة من جبر تربيع لعدم المدخلة فلا بد على أنهما يبنيان معاً لا لمن له عليه هراوى وهي  
خشباً توضع على الجذوع ويلقى عليها التراب فانها غير معتبرة وكذا البوارى لأنه لم تكن استعمالاً  
للحايطة وصنعاً إذ الحايطة لا يبنى لها بل للسقف وهو لا يمكن على الهراوى والبوارى بل يقضى به بين  
الحاضرين لوتنا زنا يعني إذا تشارعا في حايطة ولا أحدهما عليه الهراوى وليس للأخر عليه شيء فمن بينهما  
إذا لم يختص به معاً جبراً سوى وفي الخائبة أن كان أحدهما عليه جذوع واحد ولا آخر عليه هراوى و  
بوارى أو لم يكن له عليه شيء فهو لصاحب الجذوع من دعوى الرجلين في كتاب الدعوى من المص كذا في  
الدرر ولو كان الحايطة بين رجلين ولهما عليه حمولة وكان من وجه أحدهما طاق في الحايطة فإراد  
صاحب الطاق أن يجعل حوائطاً يوضع فيه الآوان والأمتعة فتعده جاره أن كان طاقاً من ينفعا عن  
الأساس ليس له أن يحد فيه حدّاً غيراً منه وإن كان مخرجاً في أصل الحايطة من الأرض وإنما هو شيء  
ترك عند البناء فإن كان الذي في جانب مقرباً بأن ذلك الموضع بينهما لم يكن له أن يحد فيه ذلك حدّاً  
غيراً من صاحبه وإن ادعى ذلك لنفسه كان له أن يرضع من ذلك ما شاء ما لم يتصرف بشيء من البناء قال  
أبو بكر جدار بين رجلين لهما عليه حمولة وحقوق أحدهما أسفل من حمولة الآخر وإذا رفع حمولة  
ويضع باراً حمولة صاحبه فله ذلك وليس لصاحبه منعه وإن كان حمولة أحدهما في وسط الجدار  
وحمولة الآخر في أعلاه فإراد صاحب الوسط أن يضع حمولة في أعلى الجدار فإن كان الجدار من أسفل  
الأعلى بينهما ولا يدخل على صاحب الأعلى مضرة فلا يفعل ذلك وإن كان يدخل على مضرة ليس ذلك  
ولو كان أحدهما عليه حمولة وليس للأخر عليه حمولة فإراد الذي لا حمولة له أن يضع عليه حمولة مثل  
حمولة شريكه إن كانت حمولة شريكه محدثة فلا حزان يضع حمولة مثل حمولة شريكه وإن كانت حمولة  
شريكه قديمة فليس للأخر أن يضع عليه حمولة قال أبو الليث للأخر أن يضع عليه حمولة مثل حمولة صاحبه  
إن كان الحايطة يتحمل ذلك مطلقاً لا يرى أنها أصحنا قالوا في كتاب الصلح لو كان جذوع أحدهما أكثر  
فلا حزان يزيد في جروعه إن كان يتحمل ذلك ولم يشترطوا قريماً ولا حديثاً وقال أبو القاسم في حايطة  
بين رجلين لأحدهما عليه جذوع فإراد الآخر أن ينصب عليه جذوعاً فتعده صاحبه من ذلك والجدار لا  
يتحمل محملين فإن كان مقرباً من الحايطة بينهما بقا لصاحب الجذوع أن شئت تحت حمله لتسوى مع صاحب  
وإن شئت تحت حمله ما يمكن شريكه من الحمل لأن البناء الذي عليه كان بناءه بغير رضا صاحبه فهو معتد  
ظالم وإن كان بناءه بامر صاحبه فهو رعاية الأبرار إن دار بين رجلين واحد هاسا كلها فإراد الآخر  
أن يسكن معه والدار لا تسع لسكنها فانهما يتهايان فيها كذا هنا قال أبو الليث وقد روي عن



عن أبي بكر خلا هذا ويقول أبي القاسم يأخذ وقال أبو بكر إذا كان له رجل بناء على حايطة بينه وبين  
آخر فإراد أن يحول الجذوع عن مواضعها إلى مواضع آخر وإراد أن يسفلها أو يرفعها فإن إراد أن  
يحصل الجذوع من لا يمين إلى اليسار ومن اليسار إلى اليمين ليس ذلك وإن إراد أن يسفل الجذوع من أعلى  
الحايطة إلى أسفل للبناء سوية لأن هذا أقل ضررا بالحايطة وإن إراد أن يرفعها عما كان ليس له ذلك  
لأنه يكون أكثر ضررا لأن الأساس يحتمل ما لا يحتمل رأس الحايطة ولأن جدارا بين رجلين إراد  
أحدهما أن يزيل البناء عليه ويمسكه الآخر فإن كان الملك لهما لم يكن لأحدهما أن يزيل عليه حملا  
بغير إذن صاحبه من القناوي والعمرى رجل له بيت حايطة بينه وبين جاره وصاحب البيت يريد أن  
يبنى فوق هذا البيت غرفة بجنب هذا البيت فلا يضع الخشب على هذا الحايطة لأن بني في حق نفسه من غير أن  
يكون معتمدا على الحايطة المشتركة لم يكن للجار منعه من حياطة بيت له رجل وحايطة مشتركة  
بينه وبين جاره فإراد صاحب البيت أن يبنى فوق بيته غرفة ليس لشره أن يمنعها إذا لم يكن في ذلك معتمد  
على الحايطة ولا يضع عليه خشبا ويعمل ذلك في حذقه لأنه لم يتصرف في ملك غيره من الواجبة قال  
في كتاب الدعوى في حايطة بين اثنين أنهما في أحدهما بغير إذن صاحبه كان منطوقا إذا لم يكن  
جمولة ولم يذكر الجواب في الحايطة الذي لهما على جمولة وعن ابن سيرة أنه قال في حايطة بين اثنين  
ولهما على جذوع أو جمولة فأنهدم الحايطة فبني أحدهما فإراد الآخر ثم أن الذي بني وضع عليه جذوع  
وجاء الذي لم يبن فإراد أن يضع عليه جذوعا ويضع عليها بناء فله أن يمنع حتى يناء حذمه نصف ما تفوق  
فالجدران ولا يكون منطوقا وهذا قول أصحابنا وقال أبو بكر لا سكا أن كان الحايطة لو قسم أرضا أصلا  
كل واحد منهما مقدار ما يبنى عليه بناء محكلا فهو منطوق في بناءه وإن كان بحال لا يصيبه هذا المقدار  
لا يكون منطوقا وإن يرجع على شريكه بنصف ما تفوق إراد أن يضع عليه جذوعا وعمد وروى عن ابن  
ساعة عن محمد أنه يرجع في الحايطة لأن له حق الوضع على جميع الجدران في الحايطة ولو هدم جدارا  
بينهما ثم بناه أحدهما بنفقة والآخر لا يعطيه النفقة ويقول لأنه لا يضع على الجدران جمولة فله أن  
يرجع على شريكه بنصف ما تفوق وإن لم يضع غير البناء الجمولة لأنه كان له وضع الخشب في الأصل والبناء  
لم يصير منطوقا في البناء وهو كالماء مؤسس على سبيل هذا سبيل العلو والسفل صاحب العلو إذا بنى السفل  
فله أن يرجع بما تفوق على صاحب السفل وإن كان يقول صاحب السفل لا حاجة إلى السفل من السفل  
عند بين شريكين استخدم أحدهما بغير إذن صاحبه فمات في خدمته لا يفوق وفي نوادر هشام  
يفضون وفي الدابة بين رجلين استعمل أحدهما في الركوب أو في حمل المتاع بغير إذن شريكه فمضى  
نصيب شريكه من القناوي والعمرى في استعمال القن المشترك بلا إذن شريكه يصير غاصبا على راية  
هشام عنه ولا يصير غاصبا على راية ابن رستم عنه وفي الدابة المشتركة يصير غاصبا على الرايتين

من جامع

من جامع الفصولين رجلان بينهما دار عجز مقسومة غايب أحدهما كان للآخر أن يسكن مقدارا  
حصته في كل الدار وكذا الخادم إذا كان مشتركا وأحدهما غايب كان للآخر أن يسكن الخادم  
بحصته وفي الدابة المشتركة لا يركبها أحدهما لأن الناس يتقانون في السكنى والخدمة فكان الغايب أيضا  
يركوب الشريك وفي الخادم والدار لا يتقانون في السكنى والخدمة فكان الغايب أيضا يفعل  
الشريك من الخاتبة قلت وهذا يؤيد رواية ابن رستم عن محمد بن قيس بن مهران في حايطة فغاب  
أحدهما فرفع الشريك الآخر كلها إلى الراعي هل يضمن نصيب شريكه جاب مولانا أنه يضمن إذا يمكن  
حفظها بغيره فلا يصير مودعا غيره ولو تركها الشريك الغايب في الصحراء ولم يتركها الحاضر  
بيده يمكن أن يرفع الأمر إلى القاضي فينصب قوما يحفظون الفصولين أيضا كذا في مينة المفتى في رجلين  
اشترى باجا موصيا وأودعاه من البايع بعد قبضه وغابا ثم حضر أحدهما وأخذ الجاهل من البايع  
ونقله إلى قرية أخرى وأودعه عند رجل ففرق يضمن نصيب شريكه من المبيع كذا في الحايطة دفع يضمن  
إلى آخره على أن يكون ما حصل من الولد واللبن والسمن بينهما فذلك كله لصاحب البقرة وعليه ثمن  
العلف وأجر مثل الحفظ من مينة المفتى وفي أن الحادثة منها لصاحبها وعليه ثمن العلف وأجر مثل الحفظ  
كذا في شركة الجوهر قال محمد بن ولوان الشريك أخذ حصته في الكرم من الثمرة وأكلها جاز له وبيع  
نصيب الغايب ويحفظ ثمنها فإن حضر صاحبه فاجاز فعله ولا ضئمة قيمته وإن لم يحضر فهو كاللحقة  
يتصدق بها قال الفقيه أبو الليث هذا استحسنه وبناه أخذ من الصغر وروى عن أبي حنيفة في  
الغمر إذا كان بين اثنين للبايع أن يأكل نصيب ويبيع نصيب الغايب بمسك الثمن فإذا حضر الغايب أخذ  
الغمر جاز ولا ضئمة قيمته إن كان من ذوات القيم والمثل إن كان مثليا ولم ينقطع وإن انقطع  
ضئمة القيمة هكذا روى عن محمد وعليه الفتوى وإن لم يحضر الغايب يتصدق به وهو بمنزلة  
اللحقة من الخاتبة وإن أدى الحاضر خراج أرض الكرم أو خراج الأرض المشتركة قالوا يكون  
منطوقا في حق الشريك لأنه قضى دينه بغير أمره لا عن اضطرار فانه ممنون من أن يرفع الأمر إلى  
القاضي لئلا يرفع الأمر إلى القاضي بذلك فيرجع من الخاتبة أيقن لو كان بينهما شركة في مال خطيط ليس  
لأحدهما أن يسافر بالمال بغير إذن شريكه فإن سافر به وهكذا كان قدر الرجل ومثله  
حين وإن لم يكن له حمل ومثله لا يضمن رجلان إلهما دين مشتركة على رجل فأخذ أحدهما حصته  
من الدين عن المدينين كان لشره أن يشاركه فيما قبض وإن إراد أحدهما أن يأخذ من المدينين شيئا  
ولا يشاركه صاحبه فيما أخذ فالمصلحة في ذلك أن يشارك المدينين في منه مقدار حصته من الدين وسلم  
له ثم هو يبرء الغريم عن حصته من الدين فلا يكون لشره أن يشاركه في أخذ بطريق المنة  
من شركة الخاتبة اعتلت دابة مشتركة وأحد الشريكين غاب وقال جماعة البيضاوين لا يؤمن كتمانها



فكرواها الحاضر فملك لا يضمن ولو كان بينهما متاع على دابة في الطريق فسقطت فالتزم أحدهما دابة مع  
غنية الآخر فقام من ان يملك المتاع او ينقص جاز ويرجع على شريكه بحصة من الخانية يقم سئل عما ذكر  
عن يجرى ماء سقفة داره من دار جارة الى السوق من زمان قديم فهل للجارة ان يمنع جريانه  
من داره واجاب ليس له ذلك لان القديم يترك على قدمه كما في كثير من المعبر اما اذا كان  
جريانه من داره ضربا بينا فلا يمنع لانه محذور قال كان ابو حنيفة يرى الصرب محذورا ولو كان  
قد يمانع قال واما قولنا فكذلك حيث كان القديم ضربا فله منع دفعه كما في دعوى شريك  
النظم الوهبيا لابن النخعي وانه علم والاصح ما اجاب عنه شيخ الاسلام عبد الرحيم ان لما يجرى  
على جريه القديم لا الحاد بل فصل انتهى فقدم بينهم شريك متاع بعضهم عن كرم النهر من الحكم  
الاخرين ان يكره النهر ولم يمنع من شرب النهر حتى يدفع حصته وهو قول ابو حنيفة وانه  
يوسف من الفصول باب وابن كيسان في صنعة واحدة ولم يكن لها شيء فالكسب كله للارب  
اذا كان في عيال للارب يكونه معينا لا لا يركب لوعز من شجرة تكون للارب وبه افتى القاضي الامام  
في زوجين سعييا وحصلا اموالا انهما لا لهما معينة لالا اذا كان لهما كسب على حدة فلها ذلك  
من دعوى البرانية والفصل الثالث ذكر شيخ الاسلام جلال الدين باب وابن كيسان ما لا ولم  
يكن لهما مال فاجتمع لهما بالكسب لا لكل للاربين اذا كان في عيال للارب فهو معين له في  
كل ما يكسبه لانه لو عز من شجرة في الارب وكذا في الزوجين اذا لم يكن لهما شيء ثم اجتمع سعييا  
اموال كثيرة في الزوج وتكون للمرأة معينة لالا اذا كان لهما كسب على حدة فهو لهما من شجرة  
القينة كذا في الملح دفع لانه مال افا راد اخذه صدقانه دفعه قرضا لانه مملوك من جامع  
الفصول باب ولودفع الى ابنه مالا فصرف فيه الابن يكون للارب الا اذا دلت دلالة التملك من  
حرارة العناوي والفصل الصغير باب في الرجل بين الحنة وهم في دار بينهم في عيال فقا  
البنون المتاع متاعا والارب يدعي لنفسه فان المتاع للارب والبنين الشارب التي عليهم لا يجرى  
من الخانية قلت واذا كان مكان الابن والزوج اجبني هل يستحق شيئا وان علم اذا كان  
في عيال فالظاهر من كلامهم انه لا يستحق شيئا بل عقد الاجارة لان العمل لا يتقوم الا به فهو  
متبرع اما اذا كان المعين الخادم من ساير اقرباء الاب كالاخ وابن الاخ ونحوها فيجب له اجر المثل  
وان كان في عيال لانه يربح كثيرا لانه لا يملك عنه كالفاد والواقعة الحسامة وما تغزله المرأة  
من قطن الزوج وينج كذا ليس فهو للزوج هذهم جميعا من شركة القينة رجل اشترى قطن او  
صوفافقر لانه امرأته باذنه او بفراذه فهو كله للزوج وليس لها شيء منه لان هذا من جملة  
خدمة البيت وكانت عاملة له من البحر الزايق كذا في الواهب الحسامة وان كان الزوج

ابو حنيفة

دفع الى ابنه مالا

بايع

بايع القطن فالغزل لها وعليها مثل ذلك القطن لان الطاهر انما اشترى للتجارة  
لا للغزل فصارت المرأة مستهلكة بالغزل وان لم يكن بايع القطن فالغزل للزوج كما اذا  
خبرت وبيع الزوج وطبخت لحم الزوج والخبز واللحم للزوج كذا هذا من الخلاء كذا في العا  
سئل صاحب الملح عن رجلين بينهما جمل وهو في يدا أحدهما باذن الآخر وحمل عليه شيئا من  
موضع الآخر فسقط البعير في الطريق فمعه هل يضمن حصة شريكه واجاب بان كان يربح حصة  
يضمن حصة شريكه وان كان لا يربح لا يضمن لانه ماء موب بالحفظ ونحوه في هذه الحالة حفظ  
وان نحره اجبني كان ضامنا على كل حال في الصحيح من الجواب كذا في الخانية لهما بغير عليهما متاع  
فما قد أحدهما على جسر فوقع في النهر وعطب فمعه اهل القرية لم يضمن السابق ولا التاخر  
اذا علم انه لا يعيش الا بمجي صاحبه دابة لهما فسا قها احدهما فوقع في نهر وانكسر رجلها  
فمعه رجل واحد وباع شريكه اللحم لا يضمن السابق ولا التاخر اذا لم يعلم انها تعيش له حضورا  
ومن اللحم بين الشريكين وهو كالماء موزع لانه من جامع القنولين قلت ان الفتوى على ان الاجبي  
يضمن في الغرس والبغل لا في الشاة لانه غير مأثور بالحفظ بخلاف الراعي والبقر فانه لا يضمن  
بذبح الشاة والبقر اذا كان لا يربح حياته استحصانا لانه ماء موب بالحفظ فليكن الشريك  
كالراعي والبقر بخلاف الاجبي كذا في الخانية والعماد سئل الشيخ جلال الدين المغني بمدينة الرملة  
عن رجلين اشتركا في حانوت دفع احدهما من ماله مبلغا لصاحب الحانوت حلوا ما وقت الاجا  
فهل يكون المبلغ عليهما سوية ام كيف الحال واجاب بان دفع باذنه كان عليهما والا لا يكون عليهما  
ويكون من مال الدافع خاصة الا اذا اطلق له التصرف بما يشاء لك لكونه اصنع ما شئت مما  
يتوقف عليه الاجارة من ارضاء الناظر دفع حلوانه او كان دفع ذلك معروفا عرفا بحيث لا يوجب  
الا بدفع ذلك عادة فان المعروف عرفا كالمشروط شرطا كذا في الخانية والبرانية لهما دابة فباع  
احدهما نصيبه وسلمها الى المشتري بفراذه شريكه فملك عند المشتري والشريك يخرج بين ان  
يضمن شريكه او المشتري فان ضمن المشتري جاز بيعه والتمن له وان ضمن المشتري يربح نصف  
التمن على بايعه والبايع لا يرجع بما ضمن على احد كما هو حكم الغاصب من شركة الملح كذا في قنا  
قار من الهداية وعبرها ثلثة اشتركا بما لم يملوك شركة صحيحة على قدر رؤوس اموالهم فمخز  
واحد منهم الى ناحية بشركتهم ثم ان الحاضر من شاركا رجلا آخر على ان تلت الرج له والثلثين  
بينهم انلا ثا ثلثا للحاضرين وثلثة الغائب فعمل المدفع اليه بذلك المال سنين مع الحاضرين  
ثم جاء الغائب ولم يتكلم بشيء واقسموا ولم ينزل يعمل معهم هذا الواجب حتى خسر على المال و  
استهلكه فاراد الغائب ان يضمن شريكه قال في المراجعي على ما اشترطوا ولا ضمان عليهما وعمل بعد



ذلك رضا بالشركة من شركة الخلاء في الفصل الاول **كتاب القسمة** ههنا امور ثلاثة الدار والبيوت  
 والمنازل والقدور متلازمة كانتا منفردة لا تقسم عنده قسمة واحدة الا بالرضى والبيوت تقسم  
 مطلقا لثانيتها في معنى السكنى والمنازل لان كانت مجتمعة في دار واحدة متلازمة بعضها  
 ببعض قسمة قسمة واحدة والا فلا لان المنزل فوق البيت ودار الدار فاحتمل المنازل بالبيوت  
 اذا كانت متلازمة وبالقدور ان كانت متباينة وقالوا في الفصول كلها ينظر القاضي الى اعلو الدار  
 ويخفى على ذلك واما الدور والضفة والدور والحائوت فيقسم كل منها وحدها لا اختلا والمجنس  
 من قسمة الدار والعرب والدار جميع ما يذوق ويحيط حوله من قسمة البحر ودار بين رجلين طلب  
 احدهما القسمة وقدمه القاضي وابى شركة عن القسمة وقال يعتب نفسي واقام البيعة على لا يقبل  
 لانه يريد بطلان حق القسمة باثبات فعل نفسه دار مشتركة طلب صاحب الكثير القسمة وابى صاحب  
 القليل يقسم بالاتفاق وعكس ذلك في المختار وفي البيت الصغير الذي لا يتسع احدهما بعد القسمة لا يقسم  
 الا باتفاقهما ومتى اتفقا في البيت والدار يقسم وان كان يتصرف كل واحد منهما ولو ارادوا ان  
 يبطلوا القسمة الصحيحة بالتراضي وان يجعلوها مشتركة بينهم كما كانت فلهم ذلك عقابا وغيره  
 من جامع الفتاوى في كتاب القسمة كذا في البرازية لو وقع النسي في نصيب أحدهما والاخص في الآخر  
 قبل ان يجزى على القطع وقبل لا ويرفع يقسم للصغير ابو اوصية او جده او وصي جده او نصيب  
 له الحاكم وصيا او امينا من المخرج كذا في قسمة جامع الفتاوى وفي البيتين لو ظهر غبن فاحش في القسمة  
 ينظر ان كانت بقضاء القاضي تقسم لان تصرفه مقيد بالعقد ولم يوجد وان كانت بالتراضي  
 فقبل لا يلتفت الى قول من يدعي الغبن لوجود التراضي كافي البيع وقيل تقسم لان شرط جواز القسمة  
 هو المعادلة فاذا ظهر غبن فاحش في القسمة فقد فاق شرطه فيجب نقضها بخلاف البيع من قسمة مجمع  
 الفتاوى وان كانت القسمة بالتراضي اختلف المشايخ فيه قيل لا يلتفت الى قول من يدعي الغبن القاصر  
 لوجوه التراضي وعليه الفتوى كافي الولد الحية وقيل يلتفت ونقض وهو الصحيح كما في شرح الكفر للزبيدي  
 والحائنة وهو الاصح كافي ريم الحقايق والغبن الفاحش هو الذي لا يدخل تحت تقويم المقوم  
 وهذا اذا لم يقرب بالاستيفاء اما اذا اقرب بالاستيفاء لا يسمع دعوى الغلط والغبن الفاحش كافي  
 الحائنة وبعض شيوخ الهداية اذا ادعى الغصب في قسمة وفي البرازية اذا اقرب بالاستيفاء نصيبه ثم ادعى  
 الغبن الفاحش والغلط فلا يسمع دعواه وان ادعى المهر في الاقرار تقسم ويحلف المقر على انه ما  
 كان كذا في اقراره من قسمة المخرج كذا في الوجيز ظهر بعد القسمة وارث آخر وكانت بالتراضي بطلت  
 عزلا حصتها والا فان ظهر موصي بالثلث فيه اخلو وقيل لا ينفذ وان كانت بقضاء القاضي  
 وظهر وارث آخر لا يبطل وتنفذ على الغائب للنصاء بها وقيل الموصي بمثل الثلث ينفذ بكلها من الظاهر

شرط في القسمة  
معاودة

ظهور الغبن في القسمة

في كتاب القسمة اذا انتفع كل واحد من الشركاء بعد الانقسام بنصيب قسم يطلب احدهم لان في القسمة  
 تكمل المنفعة وكانت حتما لازما فيما يجتمعا اذا طلب احدهم وان انتفع احدهم بنصيب اذا قسم وتقرر  
 الاخر لقلته بنصيبه فان طلب صاحب الكثير قسم وان طلب صاحب القليل لم يقسم كذا ذكره الحنفية وذكر  
 الجصاص عكسه وذكر الحاكم في مختصره انهما طلبا القسمة قسم القاضي قال في الحائنة وهو اختيار الشيخ  
 الامام المعروف بخبره زاده وعليه الفتوى فقال في الكفاية ما ذكره الحنفية واصح وفي الذخيرة وعليه  
 الفتوى ولا يقسم ان تقرر كل واحد منهم للقلته الا بطلبهم لان الحق لهم من قسمة الدار والعرب وقسم  
 عربوا اتخذ جنسها ولا يقسم الجنس والريق والجواهر والحمام والرحى والبشر والكتب الا برضاهم  
 كذا الحائط بين الدارين من المخرج كذا في المختار ولا تقسم الكتب بين الورثة ولكن ينقسم بالمهاياة ولو اراد  
 واحد ان يقسم بالاداري ليس له ذلك ولو ارادوا ان يقسم الكتب ويأخذ كل واحد بعضها يا  
 بالقسمة بالتراضي بخلاف الاقرار من قسمة جواهر الفضة والياب والرحى لا يقسم الا بالرضا وكذا اكل ما  
 يحتاج الى كسره وشقته وما لا يجزى فيه القسمة لا يجزى احد منها على بيع نصيبه من قسمة البرازية اقر  
 احد المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى الغلط في القسمة وزعم ان بعضا مما اصابه في يد صاحبه وقد كان  
 اشهد على نفسه بالاستيفاء لا يصدق الا بحجة فان لم توجد استعملت الشراكة لا تهم لواقرا  
 من مهم واذا انكروا حلفوا عليه لرضاء النكول فمن حلف تخلف ومن نكل منهم جمع نصيبه ونصيب  
 المدعي فيقسم بينهما على قدر نصيبهما لان السائل كالمقر واقراره حجة عليه وغيره قالوا ينبغي  
 ان لا يسمع دعواه اصله للتناقض واجيب بان القاضي امين وهو اعتمد على قوله فاقر ثم لمسا  
 تأمل حتى التأمل ظهر الغلط في فعله فلا يأخذ بذلك الا قرا عند ظهور الحق من المخرج كذا في قسمة  
 الدار ظهر من محيط في التركة المقسومة فنسخ القسمة الا اذا قضاه الورثة او ابراء الغرماء منهم  
 اولم يكن الدين محيطا او بقي منها ما بقي بالدين في لا تقسم لعدم الاحتياج اليه من الوجيز كذا  
 في الدرر وادعى احد المتقاسمين ديناً في التركة مع دعواه حتى لو اقام البيعة لان ينقض القسمة  
 ولم تكن قسمة ابراء من الدين لان القسمة تصادف الصورة وحق الغريم يتعلق بالمعنى ولو ادعى  
 عبثا لا تقسم دعواه لوجود التناقض والاقدام على القسمة اقرار منه بان المقسوم مشترك  
 من الحائنة كذا في المخرج ميراث بين قوم اقتسموا واشهدوا على انفسهم بالقسمة ثم ادعت المرأة  
 المهر على الميت واقامت البيعة كان لها ان تبطل القسمة ويكون دينها كدين الاجنبي فاقر لها  
 على القسمة لا يمنعها من دعوى الدين لان اجازة الغريم القسمة قبل ان يصل اليه الدين باطلا  
 ويكون وجودها كعدمها وكان له ان يبطل القسمة وكذا اذا كان الغريم هو الوارث ولا  
 يشبه دعوى الدين دعوى الشركة في العين وان ادعى وصية بالثلث بعد القسمة يكون ساعيا

لا تقسم الكتب  
الا بالرضا



في نقص ما تم به القسمة فلا تصح دعواه قيم اقسموا ارا من ثلث رجل والمرأة مقرة بذلك فاصابها  
الثلث فنزلها عنها على حدة ثم ادعت المرأة المفزولة ان زوجها اصدقها اياها وانها اشترت منه  
بصدقاتها لم يقبل ذلك منها لانها لما ساعدتهم في القسمة فقد اقرت انها كانت لزوجها عند موتة فلا  
تسمع دعواها وكذا لو اقسموا ارا او ارضا واصاب كل واحد منهم طابقة بيمينه ثم ادعى احدهم  
في قسم الآخر بناء او تخلو ونعم انه هو الذي بناء او غرسه لم يقبل بيمينه على ذلك من قسمه الثانية  
وفي الاصل اذا اقسمت العشرة الدارين بينهم واشهدوا عليه ثم ادعت امرأة الميت مهرها او دينها  
اخر او غير المرأة ادعى دينها واقام البينة تقبل ويثبت فلا يكون قسمتها باطلا للدين ولو ادعى عينا ان  
اشترها من ابيه او زوجها من حال حيوتها او ورثها من امه لم يقبل البينة ودعوى العين تقارن  
الدين من قسمه الثانية ولو اقسموا ارا واصاب كل واحد منهما طابقة امر دار مغلقة فادعى احدها  
بيتا في يد الآخر ان من نصيبه وانكر الآخر فعليه البينة لانه يدعي حقا وهو منكرا وان اقامها فالجزة  
لبينة المدعى لانه خارج من قسمه الدر والعرب وفيه وصفت القسمة برضاء الشركاء لولايتهم على  
انفسهم واموالهم الا عند صفر احدهم في لا تصح بل يحتاج الى امر القاضي لقصور ولايتهم عنه انتهى  
وقد يوسع القسمة لا يمكن القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه ذكره شيخنا  
في فوائده وقال في بخره واما عدم دخل القاضي في مال الصغير مع وجود ابيه او جده ابيه الاب  
عند عدم الاب فالطريق الاولى لان الولاية الخاصة اقرب من الولاية العامة فولاية الاب والجدة  
وصف ذائق لهما ويقبل ابن السبكي الاجماع على انها لو عزلت لانفسها لم ينزلها والقاضي يجوز بوجود  
احدهما او وصيهما اذا كان كل واحد منهم مصلحا لان الولاية في مال الصغير الى الاب وصيه ثم وصي  
وصيه ولو بعد فلو مات ابيه ولم يوص في الولاية الى الاب ثم الى وصيه ثم وصي وصيه فان لم يكن  
فالقاضي ومن نصب القاضي كما في جامع الفضولين انتهى وصايا المخرج مات عن زوج واخوة  
فسلوا من القاضي ان يبعث امينا ليحصن ماله لان زوجها متهم وقال الزوج جميع ما في البيت لي  
لم يتر من القاضي وكذا لو مات الزوج فقال اولياؤه مثل ذلك وكذا لو مات عن امرأة وصغار  
وسئل الجوز ختم الابواب للصغار وقالت جميع ما في البيت لم يتر من القاضي لهما ولا يبعث امينا  
في اشياء ذلك لانه في رجل يموت عن صغار وليس له يدعي ويحفظ شيئا مما في البيت فيبعث في  
ذلك امينا يحفظه للصغار من قيمة الفناوي اقسمة الشركاء فيما بينهم ومنهم من يترك صغيرا وغائبا  
لا تصح القسمة فان امرهم القاضي بذلك صح واذ كان المكيل والموزون بين حاضر وغائب او  
بالغ وصغير فاحذر الحاضر والبالي نصيبه انما تنفذ القسمة من غير خصم بشرط سلامة نصيب  
الغائب والصغير حتى لو هلك ما بقي قبل ان يصل الى الغائب والى الصغير فالهالك على الشركة من

في القسمة

في القسمة

لا يمكن القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه

سئل الجوز ختم الابواب للصغار وقالت جميع ما في البيت لم يتر من القاضي لهما ولا يبعث امينا في اشياء ذلك لانه في رجل يموت عن صغار وليس له يدعي ويحفظ شيئا مما في البيت فيبعث في ذلك امينا يحفظه للصغار من قيمة الفناوي اقسمة الشركاء فيما بينهم ومنهم من يترك صغيرا وغائبا لا تصح القسمة فان امرهم القاضي بذلك صح واذ كان المكيل والموزون بين حاضر وغائب او بالغ وصغير فاحذر الحاضر والبالي نصيبه انما تنفذ القسمة من غير خصم بشرط سلامة نصيب الغائب والصغير حتى لو هلك ما بقي قبل ان يصل الى الغائب والى الصغير فالهالك على الشركة من

منقول

منقول الهداية كذا في الصغرى وسبب القسمة طلب الشراكاء وطلب احدهم الانتفاع بحصة حتى  
اذ لم يوجد منهم الطبيب تصح القسمة من اول قسمه الدر والعرب القسمة الفاسدة لا تقبل للملك  
بالقبض وهي تبطل بالشروط الفاسدة من الاشياء ولو كان الميت دين فاقسموا الدين وشروطها  
في القسمة ان يكون الدين لاحدهم فالقسمة فاسدة وان اقسموا الدين بعد قسمة الاعيان فقسمة  
الاعيان ماضية وقسمة الدين باطله من الصغرى ولا يجوز قسمة الدين قبل قبضه من كفاية الهداية  
قان بان شرا القاضي بنفسه القسمة فعلى رواية كونه القسمة من جنس عمل القضاء لا يجوز له اخذ الاجر  
وعلى رواية عدم كونها منه يجوز له اخذ اجر المثل وليس له قدر معين من قسمه الدر والعرب  
كن قال في منظومة المحقق وجوز للمزك أن قاسما في قسم كل ريعين درهما قلت وهذا  
المقدار عرفيا اهل زماننا رجل ما تفرقت فقامت امرأته ولديها الميراث وهم كبار كلهم واقروا  
انهم ان وجهه ثم وجدوا شهودا ان زوجها كان طلقها ثلثا فانهم يرجعون عليها بما اخذت  
من الميراث وكذا كذا الرجل اذا قاسم امرأته ميراثها واقرا الا ان ميراثها واقرا ان هذا زوجها وهذا  
الاخ ثم قام الاخ البينة ان الزوج كان طلقها ثلثا فذكرها بين ويرجع الاخ فيما اخذ من الميراث  
من فصل دعوى الملك بسبب من الحاقبة اقسما ارا فاصاب كل واحد منهما طابقة امر مغلقة  
ثم استحق بعض معين من نصيب احد المتقاسمين لا تنقض القسمة اتفاقا بل ينظر الى الباقي في يده  
فان كان بقدر نصيبه من مجموع الباقي فلا رجوع له على صاحبه شيء وان نقص من نصيبه يرجع  
تكميل نصيبه من مجموع الباقي حصة شريكه ولو استحق بعض شايع في كل الدار تنقض القسمة اتفاقا  
ويقسم الباقي بينهما كالاول واذ استحق بعض شايع من نصيب احدهما لا تنقض القسمة عند راي  
خليفة لكن له ولاية الفسخ بل يرجع في نصيب شريكه كذا ذكرنا في الوجه الاول وقال ابو يوسف  
ينقض القسمة وما بقي في ايديهما يكون بينهما نصيبين وقول محمد مضطرب والاصح انه مع ابيه  
من المخرج كذا في قسمه الدر قلت وقوله وما بقي في ايديهما يكون بينهما نصيبين انما يستقيم اذا كان  
المتقاسمان في السهم سواء انتهى واذ استحق البعض من نصيب كل واحد منهما فان كان ذلك البعض  
شايعا فنقضت القسمة فكثير من مجموع الباقي وان كان مغيبا قال شارح الوقاية لا تنقض القسمة بل  
يجعل هذا المستحق كأن لم يكن فان كان الباقي في يد كل واحد منهما بقدر نصيبه فلا رجوع لاحد  
على صاحبه وان نقص من نصيب احدهما يرجع تكميل نصيبه من مجموع الباقي حصة شريكه من المخرج ايضا  
اقسما دارا وارضا نصيبين وبني كل واحد منهما في نصيبه ثم استحق الدار لم يرجع احدهما على  
الاخر بقيمة البناء ولو كانت دارا او ارضا فاحذر كل واحد منهما دارا فبني احدهما في داره  
ثم استحق رجوع بنصف قيمة البناء على صاحبه لان الدار الواحدة كل واحد مضطرب في القسمة

القسمة الفاسدة لا تقبل للملك

لا يجوز قسمة الدين قبل قبضه



المتفقة والغرم ومن المضطر لا يتحقق في الواحدة وفي الدارين غير مضطر في هذه القسمة بل لا ان  
 يقسم كل دار على حدة بل تقويت جنس منفعة فكانت هذه مبادلة محضنة اختيارية كالبيع وقد  
 صار مغروا من جهة صاحبه فيرجع من الوجير اذا استحق بعض نصيب احد الورثة بعينه بعد  
 القسمة بينية وقضاء فقال اخذ المدعى ظلما بعين حق ليس له ان يرجع على بقية الورثة بشئ  
 من القسمة لو مات رجل وترك امرأة حاملا وابنا فان القاضي لا يقسم الميراث حتى تلد فان  
 كان الوارث اكثر من واحد ولم ينتظر الولادة ان كانت الولادة بعينه يقسم وان كانت  
 قريبة لا يقسم حتى تلد ومقدار القريب والبعيد مقرر الى رأى الامام واذا قسمت التركة  
 يوقف نصيب الحمل واختلفوا في مقدار ما يوقف للحمل قال الفقهاء ابو جعفر يوقف نصيب ابن و  
 يقسم الباقي وهو رواية عن ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد بن ذكوان المضاف عن ابي يوسف يوقف  
 نصيب ابن واحد وعليه الفتوى هذا اذا كانت الورثة ممن يرثون مع الحمل بان كان ابنا فان كان  
 لاي نوع مع ابن يوقف جميع التركة ولا يقسم من الحائنة كذا في العمادة الغرمات ان كانت  
 الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان كانت لحفظ النفس فهي على عدد الرؤوس وقرع عليها الولد  
 في القسمة ما اذا عزم السلطان اهل قرية فانها تقسم على هذا وفي خلاصة قارر الهداية اذا خضع  
 الفرق فاقفوا على القاء بعض الامتعة منها فالقوا فالغرم بعد الرؤوس لانها لحفظ النفس  
 من اول قسمة الانشاء في العن الثاني وفيه من احكام الاثنى ولا يدخل النساء في الغرمات السلطانية  
 ولا شئ عليها من الدية لو قتلت خطأ انتهى وفيه من احكام الصبيان ولا يدخل الصبي في الغرمات  
 السلطانية ولا جزية عليه كما في قسمة الولد الجاني انتهى **صححت المهاياة** وهو كلفة مفاعلة من  
 الهبة وشرع قسمة المنافع وتبيع في الدارين بان يسكن هذا بعضا من دار وذاك بعضا آخر منها  
 او يسكن هذا علقها وذاك سفلها وفي بيت صغير بان يسكن هذا الشريك يوما وذاك يوم  
 وفي خدمة عبد بان يخدم العبد هذا الشريك يوما وذاك الشريك يوما وفي خدمة عبيد  
 بان يخدم زيدا هذا العبد ويخدم بكرا العبد الآخر وجاز لكل واحد منهم ان يشغل ما  
 اصابه بالمهاياة شرط ذلك الاستغفار في العقد او لاحد من المنافع على ملكه ولا كذا كالعارة  
 والاجارة ولا تصح المهاياة في غلة عبدا وغلة عبد بن او غلة بغل او بغلين ولا في ركوب بغل او  
 بغلين ولا في غرة شجر ولبن شاة من المنع كذا في آخر قسمة الدرر واذا كانت الدار قابلة للقسمة  
 فطلب احد الشريكين القسمة والآخر المهاياة في المكان والزمان اجيب طلب القسمة وان لم يطلب  
 احد القسمة وطلب الآخر المهاياة وامتنع الآخر اجبر واما السفينة فلا جبر على التهاى فيها حملا ولا  
 استغفار لان من حيث الزمان بان يستغلها احدهما شهرا والآخر شهرا بل يجوز انهما فالاجرة لهما

لا تمنع الغد من الغدا

مقدّمات القواعد  
مفردات اللغة

مفتی محمد رفیع الرحمن  
علی دہلوی اور دہلی کے مشہور علماء و اہل عرف و علم  
کی ایک عظیم الشان مجلس تاسیس ہوئی جس کا نام  
اولیٰ الزمرہ عرفیہ مجلس تاسیس ہوا۔

الغزوات

لا خير ان شاء الله  
الوفا السلف

لا ترفع اليديك  
في الصلاة

[illegible]

مفتاویٰ

من قاضى قاضى الهداية كذا في الوجيز وبه علم ان الحام وما يتفق به الناس من الحان والرحم  
بخرها كالسيفنة في عدم الجبر على المايه فيها لان كل واحد منهما بايت العام صورة في جرائه  
الى اهله ويقسمان اجرتهم بقدر حصصهما هكذا فصل ابو السؤل عما ذكره في فتاواه  
ولوتها بنا في استغلال الدار الواحدة جان في ظاهر الرواية وفي استغلال العبد الواحد والدار  
الواحدة لا يجوز ولوزاوت الفلة في نوبة احدهما لا في نوبة الآخر يشتركان في الزيادة  
بجمله ما اذا كان النها في على المنافع فاستغل احدهما في نوبة زيادة والنها في على الاستغلال  
في الدارين جازين ايضا في ظاهر الرواية ولو فضل غلة احدهما لا يشتركان فيه من الوجيز كذا  
في درر البحار شل زين بن نجيم عن دارا وحانوت بين رجلين لم يمكن قسمتهما فقال احدهما  
لا انتفع واراد الآخر ان ينتفع هل يجبر على المايه واجاب نعم يجبر على المايه والله اعلم  
تعالى في شجرة على ابناء كل هذا فتمتها سنة وباء كل الآخر سنة اخرى لا يجوز وكذا الاغنام  
وجميع الحيوانات ويكون ذلك بينهما عبيد بين رجلين طلب احدهما من القاضي المايه وايه الآخر  
فالقاضي يجبره على ذلك من خزانة الفناوي في فصل المايه من كتاب الاجار **كتاب المزارعة**  
هي عقد على الزرع ببعض الخارج ولا تنفع عذابه خفيفة وتقع عندهما وبه يفتى وركنها  
الايجاب والقبول وشرط لصحتها ثمانية امور الاول كون الارض صالحة للزراعة لان المقصود  
لا يحصل بدونه والثاني ان يكون صاحب الارض والمزارع من اهل العقد وهو لا يختص به لان  
عقد ما لا يصح الا من الاهل والثالث بيان المدة لانه عقد على منافع الارض او منافع العامل  
والمدة هو المعيار لها والرابع بيان من عليه البذر قطعاً للمزارعة واعلاماً للمعقود عليه  
وهو منافع الارض او منافع العامل والخامس بيان نصيب من لا بد من قبله لانه يستحق  
عوضاً بالشرط فلا بد ان يكون معلوماً وما لا يعلم لا يستحق شيئاً شرطاً بالعقد والسادس ان  
يجوز لرب الارض بيئته وبين العامل حتى لو شرط عمل رب الارض ففسد العقد لغوات التخلية  
والسابع الشركة في الخارج بعد حصوله لانه يفقد شركة في الانتهاء فلا يقطع الشركة كما  
فسد للعقد والثامن بيان البذر ليصير الاجر معلوماً من مزارعة الهداية وبعدم احد  
هذه الشروط فسد المزارعة واذا وجد الشرايط كلها صححت في الوجوه الاربعة التي سئلت  
ان شاء الله تعالى ويكون للعامل ما شرط من مزارعة البحر الرايق كذا في المجمع المزارعة على  
سبعة اوجه احدها ان يكون الارض من احدهما والباقي من الآخر وهذا جازين وصاحب  
البذر مستأجر الارض الثاني ان يكون العمل من احدهما والباقي من الآخر وهذا جازين ايضا  
وصاحب مستأجر العامل يعمل بالالة الثالث ان يكون الارض والبذر من احدهما والعمل

شرط المحل الرابع  
على كفاية الأمور

المراغمة على سبيل



البقر من الآخر وهذا جائز ايضا والراجح ان يكون البذر من العامل والبقر من قبل رب الارض  
 وهذا فاسد في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه يجوز والمأمن بالبقر من واحد والباقي من  
 الآخر والسادس البذر والبقر من واحد والباقي من الآخر والسادس البذر من واحد والباقي من  
 الآخر فالزراعة فاسدة في هذه الوجوه الثلاثة لخبر الثقات وهو حديث مشهور في كتاب الزراعة  
 وعلى هذا لو اخذ رجل من ارض رجل زراعة على ان البذر من أحدهما والعمل والبقر من الآخر فالزراعة  
 فاسدة ولكن لو ذهب الزرع لا يضمن صاحب البقر البذر وعلى هذا كذا ما يجوز اذا كان واحدا  
 فكذا اذا كان اثنين من زراعة الخلاء في الفصل الاول ولو فسد البذر ولو اجد العمل والارض  
 لو افسد فالخارج لرب البذر وعلى جرم مثل ارضه وعمل من جامع الفصولين في الفصل الثامن  
 فاذا فسدت الزراعة فالخارج لرب البذر ولا يخرج عمله واجرم مثل ارضه ولو كان رب البذر صاحب  
 الارض فلهما من جرم مثل البذر على المسمى لانه متى سقطت الزيادة ولو كان رب البذر العامل فلصاحب  
 الارض جرم مثل ارضه واذا عتقت فالواجب هو المشروط لصحة الالتزام ولا شيء للعامل ان لم يجز في الارض  
 شيئا واذا عتقت الزراعة فامتنع العامل من العمل اجبر الحاكم عليه ان الوفاء به ممكن بله ضرر يلحقه  
 فلم يمت العقد كما في سائر الاجازات الا اذا كان له عذر يفسخ به الاجارة كالمريض يفسخ به الزراعة ولو  
 امتنع رب البذر فله ذلك لانه لا يتوصل الى الوفاء بالعقد الا بالمال والبذر وفيه ضرر يلزمه فلا  
 يجبر عليه وعدم الاجابة قبل الفاء البذر بعدد بجر ايضا ولو اجر رب البذر والارض له وقد كسب  
 العامل فلا شيء له في عمل الكراب قضاء وفي الديانة ينبغي ان يعطى جرم مثل عمله اذ غره والتعذر به دفع  
 وبه يفتى كذا في شرح النظم الوهبية لقاضي القضاة عبد البر ابن النخعي من المصحح كذا في مزارعة الدار  
 والعهود وبطلت المزارعة بموت احد العاقدين كما في الاجارة فلو دفعها ثلث سنين فلما بنت الزرع  
 في السنة الاولى ومات صاحب الارض قبل ان يركب تركه الزرع في يد المزارع الا ان ركه وقسم على  
 الشروط وبطلت في السنين الاخرين ولو مضت المدة قبل ان يركب يجب على المزارع اجرة مثل نصيبه  
 من الارض لصاحبها حتى يركب الزرع ونفقة كاجر السقي والمحافظة والحصاد والدوس عليها  
 بقدر ربحها حتى يركب وفي موت احدهما قبل الاذراك تركه المزارع في مكانه الا الاذراك ولا  
 شيء على المزارع لانا بقينا عقد الاجارة ههنا استتمنا فالبقاء مدة الاجارة ونفخ المزارعة  
 بدلين مخرج البيع الارض كما في الاجارة وليس للعامل ان يطالب بما كسب الارض وحضر الانتهاء  
 وسوى المسألة بشئ ولا باجر المثل لانه انما يجب عند فساد العقد ولم يفسد ولو بنت الزرع لم يبع  
 الارض قبل استقصاء الزرع وان حبس الدارين رب الارض بدنه بخرجه القاضى لانه جزء الظلم  
 وهو لم يظلم لانه ممنوع عن بيع الارض فلم يكن ظالما انفق احدهما على الزرع بل امر صاحب

بطلت المزارعة بموت  
 احد العاقدين

اول مرقا

او امر قاض من منقطع في الاتفاق لان كل واحد منهما غير مجبور على الاتفاق فصار كالدار  
 المشتركة بينهما اذا استقرت فانفق احدهما في مرقها بل امر كان متطوعا من المصحح كذا في احص  
 مزارعة الدار والعرب ولو اكل الجراد الزرع ان كان بحال يمكن دفعه اذ لم يفعل الا كما يضمن  
 ولو كان بحال لا يمكن لا يضمن فالماصل في كل موضع ترك الحفظ والصيانة مع الامكان يوجب  
 الضمان وبدون الامكان لا يوجب من مزارعة حرثه الفناوى ولو ترك حفظ الزرع حتى  
 اكمل الدواب ضمن من البرازية وان حصص الزرع وجمعه من غير اذن الدافع ومن غير ان يشترط  
 عليه ضمن حصص الدافع ولو شرط عليه ففعل حتى هلك الزرع ضمن المالك نصيبه اذ شرط المصا على فتر  
 حتى هلك يضمن لانه وجب عليه بقوله فاذا تركه فقد ضيعه لو قال لا اكله اخرج الجراد والخطة الى  
 الصحراء لانها رطبة فاخر ففسد ضمن ان كان ذلك مشروطا في عقد المزارعة وتركه التثدير بمنزلة  
 ترك السقي ولو ترك حفظ الزرع حتى افسده الدواب ضمن وان لم يطره الجراد حتى اكل ان كان الجراد  
 بحال يمكن طرده ودفعه فاذ لم يدفع ضمن وفي الفناوى النسبة اذا كان بقى المالك في يد الاكل فبعث  
 الى الراعي والراعي الى السر فضايع لا يضمن هو ولا الراعي ولو ترك البقر يرضع ضايع اخلف المشايخ في هذه  
 المجلة من الخلاء الا ان كان يستعمل بقر صاحب الارض فلما فرغ من العمل ذهب بالالات الى منزله وترك  
 يرضع في سائر وسرقه مع بقى القرية فاتبعة الاكل ولم يقدر على التخلص اجاب شيخ الاسلام بانه  
 يضمن الاكل وغيره واجاب بانه لا يضمن وعليه الفتوى وقال الامام النسفي لو سلم المزارع البقر الى  
 الراعي فهلك لاضمان عليه ولا على الراعي وفي موضع آخر انه اذا بعثه الى السر يضمن والصحيح ما اجاب  
 الامام النسفي من البذر رب الارض البذر والبقر المزارع للزراعة فاعطى المزارع البقر  
 للراعي لاضمان على احد من اجارة البذر ان اذ هرب المزارع في وسط السنة والزرع بقى فاراد  
 رب الارض الاتفاق فانفق عليه حتى استقصى رجع على العامل بما انفق بالغام ما بلغ والقول قول  
 المزارع في قدر النفقة مع يمينه على علم من الخلاء واذا فسد المزارعة ولم يجزه الارض شيئا فلا مال  
 اجرمه لانه وجوبه في الزمة وعدم الخارج لا يمنع من وجوبه فيها بخلاف المزارعة الصحيحة حيث  
 لا يجب شيء للعامل اذ لم يجز الارض شيئا لان الواجب المسمى وهو معدوم ذكره في شرح النقاية  
 وكل شرط ليس من اعمال المزارعة يفسدها لانه شرط لا يقتضي العقد وكل شرط هو من اعمال المزارعة  
 لا يفسدها وعمل المزارعة كل عمل ينبت وينبذ في الخارج وما لا ينبت ولا ينبذ لا يكون من عمل المزارعة  
 ولو شرط الحصاد والدياس والبذر رتبة على احدهما فسد من ايها كان البذر وعن ابي يوسف انه  
 يجوز شرطه للعامل وبما في مشايخ بل كذا الوجيز وغيره والكلوم في المساقاة كالكلوم في  
 المزارعة والمزارعة غير ان من قبل من عليه البذر قبل الفاء البذر والمساقاة لازمة دفع بذرا

ليس على المزارع

المساقاة  
 الكلام في المساقاة  
 كالكلوم في المزارعة



الى آخره وقال ان ربحه في ارضه على ان يكون الخارج كل كذا فهذا فرض لا هدية وان دفع البذر  
ليزرع في ارضه على ان الخارج بينهما في مزارعة فاسدة والخارج لصاحب البذر من القنا  
الصغير الا ان لم يسق الزرع حتى فسد اختلف المشايخ فيه والمخاراة بينهما وما كان اى ما  
لزم بعد بلوغ الزرع ونهايته وجفافه فهو عليهما حتى يقسمان وما كان اى لزم قبل بلوغ  
تأصيله به الزرع فهو على العامل للبعث الا ان كان ما في يده من بقر المالك الى السر لا يصح هو  
الراعى ولو قال رب الصيغة لا كارة اخرى هذا البر الى الصحرى وهذا الجوز الى هذا الجوز  
فانه رطب فاخر فصد ولو قيل الا ان كان من رب الصيغة ثم لم يفعل ضمن قيمة الجوز والبر والقنا  
لذلك قال الفقيه ان لم يجد من الرطب مثله ضمن القيمة لو زرع المزارع خلافا لما امر به بغير  
اضر ذلك بالارض ولم يضر بخلاف الاجارة من جامع الفصولين لو ما المزارع بعد الاستحسان  
ولم يوجد الزرع ولا يدرك ما فعل فضمن حصة رب الارض في مال المزارع من ايتما كان البذر  
لان ما جعله للامانة في يده وكذلك اذ مات العامل بعد طلوع الثمر ببلغ او لم يبلغ ولم يوجد  
في الخيل شيء هذا اذا عرف خروج الثمر ونبات الزرع وان لم يعلم لا يضمن شيئا من الوجوه اوما  
عامل الكرم بعد حرق العلة فله حصة اللوات قبل الحرق من الفصولين في احكام  
المزارعة غصب ضا فزرعها ثم زرع آخر فالزرع كله للثاني ويضمن الاول مثل بذر ونقصان  
الارض على الاول هذه من الفصولين ايضا من غصب العقار زرع الاكراسين بعد مضي مدة  
المزارعة جواب الكتاب ان لا يكون مزارعة فالزرع كله للواكر وعليه ان يتصدق بما فضل من  
بذره واجرم مثل عمله وهكذا كانوا يفعلون ببخارى وقيل يكون مزارعة وقيل لو كان الارض معدة  
للمزارعة بان كان ربها ممن لا يزرع بنفسه ويدفعها مزارعة فذلك على المزارعة فله الارض  
حصة على ما هو عرف تلك القرية لكن انما يحمل على هذا اذا لم يعلم وقت المزارعة انه زرعها  
على وجه الغصب صريحا او دلالة او على بناء وبيل فان من اجار ارض غيره بلاء امره ولم يجزه  
ربها وقد زرعها المتأجر فالزرع كله للمتأجر لا على المزارعة وان كانت الارض معدة للزرع  
في رواية الا في الوقف يجزيه الحصة او الاجر باى جهة زرعه او سكنها اعدت للزراعة  
اولا وعلى هذا يستقن فتوى عامة المتأخرين من الفصولين والفصل الثاني والثلاثين ولو  
دفع ارضا وبذر المالك على ان يزرعها هذه السنة بالنصف فبذر العامل وسقاه  
حتى بنت فقام صاحب الارض بنفسه او باجرائه وسقاه حتى استحصد الزرع بغير المزارع  
كان الخارج بينهما نصفين ويكون صاحب الارض متطوعا فيما فعل لان الشركة تأكدت  
بينهما في الخارج بعد النبات ولزم العقد على وجه لا يمكنه رب الارض فخصه وكان صاحب

في المزارعة  
بنت الزرع  
بنت الارض  
بنت الكرم  
بنت العلة

اجار ارض غيره  
بلاء امره

الارض بمنزلة الاجنى ولو فعل ذلك اجنى يكون متطوعا فكذلك رب الارض ولو كان العامل بذر  
الارض ولم يبت ولم يسق فسقاه صاحب الارض قبل النبات وقام عليه حتى بنت واستحصد كان  
الخارج بينهما على ما شرط استحصانا ويكون رب الارض متطوعا وقم القياس يكون الخارج  
لصاحب الارض بمنزلة لو كانت في الجواز قبل القاء البذر الفتوى على جواب الاستحسان من  
مزارعة الخاتمة عامل المزارع لو اخذ الخارج من الاكراس ورب الارض غايب فظاهر الرواية على  
انه لا يرجع على رب الارض كذا في النضرة وفي قوايد النسف يرجع والمشتري كاكرو وكذا الجواب  
في الجبانية اذا اخذها العامل من المتأجر من الفصولين في احكام العجالة في ملك الغير ولو  
انقضت مدة المزارعة والزرع لم يدرك وطلب رب الارض القطع وايام المزارع لا يمكنه القطع  
وتستعديها اجارة الى ان يدرك الزرع والعمل عليها انصافا الى الادراك فان اراد المزارع القطع  
بغير ربها بين ان يقسم الزرع على الترتيب وبين ان يعطيه قيمة نصيبه من الزرع وبين ان ينسحق  
على الزرع حتى يدرك فيرجع بذلك في حصة المزارع من الزرع المدرك ولو مضت مدة المعاملة  
والغير لم يدرك سقى العقد الى الادراك في يد العامل بلاء اجرة من مساقاة البزارية كذا في الهداية  
**كتاب المساقات** هي لغة مفاعلة من السقي وشراؤه دفع الثمر الى مصلحه يجزى من ثمره و  
هي كالمزارعة في انها باطلة عند اية خيفة خلافا لهما فان الفتوى على صحتها بشرط صحتها امورا  
الاول اهلية المتعاقدين والثاني بيان نصيب العامل والثالث التحلية بين الاشجار والعامل و  
الرابع الشركة في الخارج فتصوب بلاء ذكر المدة وتقع على اول ثمر يجزى اذا ادراك الثمر وقت مع  
فلا يتفاوت وتفسدان لم يجزى في الثمر في هذه السنة ولو دفع الى آخر فارض غرسا لم يبلغ الثمر على  
ان يسلحها فاجزى ان كان بينهما نصفين ولم يذكروا سنين معلومة فسد ذكره قاضيان وذكر  
مدة لا يخرج الثمر فيها يفسد ها وذكر مدة قد يجزى في الثمر فيها وقد لا يجزى لا يفسد ها فلو  
جزى في الثمر في وقت سقى ففعل الشرط لصحة العقد وان لم يجزى فيه بل تأخر عنه ففسد العقد فلا عمل  
اجر المثل كما في المزارعة وتقع المساقاة في الكرم والشجر والبقول واصول الباذنجان والمخل لوفيه  
غير لم يدرك حتى لو كان مدركا لم يصح العقد اذ لا يكون ح لعل العامل اثر دفع ارضا سنين  
معلومة على ان يغرسها اشجارا ويكون الاشجار والارض بينهما نصفين فسدت فان غرس  
العامل الارض غرسا من عنده فاخرجت ثمر كان الكمل لصاحب الارض وللغارس عليه قيمة  
غراسه واجرم مثل عمل لان الغراس ملك للغارس وقد تغذر الرد عليه لا تصالها بالارض  
فتجب قيمتها وكذا يجزى اجر مثل عمل لا يدخل في قيمة الغراس لتقومها بنفسها وبطل المساقات  
بموت احدهما والثمر في بعض مدهتها والثمر في فلو مات صاحب الارض فلا عمل القيام

انفسه  
والزرع امره

مقتضى المزارعة

شرط صحة  
المساقاة

تعلق المساقاة  
بالكرم

تعلق المساقاة  
بموت احداهما



عليه حتى يدرك الثمرة وان كرهه ورثة صاحبه الارض وان مات العامل فلو رثته القيام عليه  
وان كرههم صاحبا الارض لانهم قايمون مقامه وفيه نظر الجاهلين وان ماتا فالخيار  
في القيام عليه وتركه الى ورثة العامل لقيامهم مقامه وقد كان له في حياته هذا الخيار  
بعد موت صاحبه الارض فكذلك يكون لو رثته بعد موته من المخرج كذا في مساقات الدرر فان  
مات ربا الارض والخارج ليس للعامل ان يقوم كما يقوم قبل ذلك الى ان يدرك الثمرة وان  
كره ذلك ورثة ربا الارض استحقاقا في العقد دفعا للضرر عنه فلا ضرب فيه على الآخر  
ولو اُلزم العامل للضرر بخير ورثة الآخر بين ان يقتضوا على البسر على الشرط وبين ان  
يعطوه قيمة نصيبه من البسر بين ان ينفقوا على البسر حتى يبلغ فيرجعوا بذكر حصة العامل  
من الثمرة ليس له الخاف الضربهم وقد بينا نظره في المزارعة من مساقات الهداية ولو مضت  
مدة المعاملة والثمر لم يدرك يبقى العقد الى الادراك في يد العامل بلا اجرة من مساقات البراءة  
العامل لا يمكن ان يدفع الى غيره معاملة الا اذا قال رب الارض عمل فيها براك لان الدفع الى  
غير اثبات الشركة في مال غيره بغير اذنه فلا يصح من الديات كذا في مساقات المساقا  
الا بعد ذلك في الاجارات ومن العذر كون العامل عاجزا عن العمل وكونه سارقا خافا على غير  
الشجر وسعفه السقف بالتحريك جمع سعة وهي عصف النخل كذا في الصحاح من آخر مساقا  
الدرر والعرب وفي البرازية من من العامل وسفروا وكونه سارقا خافا على الربيع عذر انتهى  
لو سقى ارضه من شرب غيره بغير امره لا يضمن في رواية الاصل وفي رواية يضمن وهو حاشا  
في الاسلام ذكره في الدرر والعرب قال في الخلاصة والبرازية والفتوى على انه لا يضمن انتهى  
قلع ثلثة اشنان وغرسها ورباها فهي الفارس بالقيمة من البرازية شجرة لرجل بنتت من  
عروقها في ارض جاره شجرة قالوا ان كان صاحب الارض سقاها حتى بنت بانيانته فهو له وان  
بنت بنفسه لا يبقى احد فهو لصاحب الشجرة اذا صدق طاحبا الارض انها بنتت من عروق شجرة  
وان كذب كان القول لصاحب الارض لانها متصلة بارضه من الحاشية في كتاب المعاملة دفع  
كرمه معاملة بالنصف ثم زاد احدهما على النصف ان زاد صاحب الكرم لا يجوز لانه هبة  
مشاع فيما يحتمل القسمة وان زاد العامل يجوز لانه اسقاط من مساقاة المخرج سريين  
يخرج عن دفع لآخر اشجارا وسقاها عليها مع استثناء شروط المساقاة ثم بدأ للعامل ان  
يتك العمل ويطلب المساقاة هل له ذلك وان اراد صاحب الاشجار ان يعمل بنفسه ويجز  
العامل هل له ذلك ام لا واجاب ليس للعامل ان يتك العمل ولا لصاحب الاشجار ان يعمل  
العامل في عدة المساقاة الا من عذر شرعي يقتضيه كحياته وعذر الدين على صاحب الاشجار

جوابه لا بد

في المساقاة

سوق ارضه من شجرة

**كتاب الدعوى المدعى من لا يجبر على الخصومة** اذا تركها والمدعى عليه يجبر على  
الخصومة اذا تركها واهلها العاقل خذ به المجنون المجنون خذ به الصبي الغير المميز قاله  
الاشتر وشي في جامع احكام الصغار المدعى من الصبي المجبور عليه غير صحيحة اما الصبي ذوق  
له فدعواه صحيحة ان كان مدعيا وان كان مدعى عليه فجوابه ايضا صحيح قلت وقد مر  
في كتاب المجبر من الهداية اسباب الموجبة للمجبر ثلث الصغر والرق والجنون ومن انصف  
باحدها كان مجبورا من غير حرج انتهى وحكمها وجوب الجواب على الخصم وهو المدعى عليه  
حتى اذا امتنع عن الجواب جبر القاضى عليه ولو كان ما يدعيه منقولة كما في يد الخصم ذكره  
انه في يده بغير حق وطلب احضاره ان امكن ليشأ اليه في الدعوى والشهادة وذكر قيمته ان  
تعد راخصا له لانها خلف عنه قال الفقيه بواللث يشترط مع ذكر القيمة ذكر الذكورة والانثى  
قال قاضيان وصاحب الذخيرة ان كان العين غائبا وادعى انه في يد المدعى عليه فان كان  
بين المدعى قيمة وصفته تسمع دعواه ونقبل بينة قال في الكافي ولو قال غصبت مني عين كذا  
ولا ادري انه هلك او قايم ولا ادري كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب انه تسمع دعواه لا  
الاشتر وبما لا يعرف قيمة ماله فلو كلف بيان القيمة لتضرب به اقول فائدة صحة الدعوى  
مع هذه الجمالة الفاحشة توجه البمين على الخصم اذا انكر المجبر على البيا اذا قن او نكل عن  
البمين من المخرج كذا في دعوى الدرر ادعى عينا في يد رجل واراد احضاره في مجلس الحكم فانكر  
المدعى عليه ان يكون في يده فحاشا المدعى بشاهدين شهدا ان هذا العين كان في يد المدعى عليه  
قبل هذا التاريخ بسنة هل تسمع وهل يجبر المدعى عليه على احضاره بهذه البينة ام لا كانت  
واقعة الفتوى وينبغي ان تقبل لان العين ثبتت في يده في الزمان الماضي ولم يثبت خروجه من  
يده وقد وقع الشك في زوال تلك اليد فثبت اليد لم يوجد المزيل قال في نسخة الحلواني  
ومن المنقولات ما لا يمكن احضاره عند القاضي كالصبرة من الطعام والقطيع من الغنم والقفا  
فيه بالخيار ان شاء حضر ذلك الموضع لو تيسر له ذلك وان لم يتيسر لم المحصور وكان ماء ذوقا  
بالاستحالة بعث خطيئة الى ذلك الموضع وهو نظر ما اذا كان القاضي يجلس في داره ووقع  
الدعوى في جبل ولا يسع باب داره فانه يجزى الى باب داره او ياء من يابته حتى يجزى ليسير  
الي الشهود بحضرة وفي القدر وبها اذا كان المدعى شيئا يتعذر نقله كالرحى فالحاكم فيه بالخيار  
ان شاء حضر وان شاء بعث امينا كذا في الذخيرة من دعوى الدرر والعرب ايهم الدعوى  
على غيره في اليد لا تسمع الا في دعوى الغصب المنقول واما في الدور والعقا فلا فرق بين  
دعوى الغصب والمالك حيث لا تسمع الا على ذي اليد من الاشياء في كتاب القضاء والشهادة ان

في قضية المدعى والمدعى

ابن الجوزي

افراغارة  
صحة الرطوي  
نحوه الحديث  
على ما

والاخص

لا تسمع الدعوى على غيره



دعوى الامان لا تمنع الاعلى ذي اليد كما قال في الهداية انما ينصب خصما اذا كان في يده فقد صرحوا  
انه دعوى الملك المطلق لا تمنع الاعلى ذي اليد ودعوى الضمان تقع على غير ذي اليد من المبيع كذا في الدرر  
المستحق ولاية الدعوى على البايع وان لم يكن المبيع في يده لانه غاصب المشتري غاصب الغاصب  
وتنفع الدعوى على الغاصب ان لم يكن العين في يده لانه يدعى الفعل من العنصرين في الفصل  
الثالث رجل باع دار غيره وسلمها الى المشتري فجاء المالك وادعى الدار على البايع هل تنفع دعواه  
ينظر ان اراد اخذ الدار لا يصح وان اراد التفتين بالغصب باجازه البيع واخذ التفتين تنفع دعواه  
عليه من دعوى التنازل رخصة في الفصل الثاني قال صاحب المصنف سكت عن زيد يدعى حصته  
في فرس على بكر كان وصيا على يتيم والفرس المذكور تحت يد خالدا اشتراه من الوصي هل تنفع  
دعوى الملك في الحصه على الوصي ام على خالده واضع اليد فاجبت تنفع دعواه على واضع اليد لا  
على الوصي بناء على ما ذكره الشرح من ان دعوى الغصب على غير ذي اليد مقبولة ودعوى الملك  
لا لكن المختار ان المستحق ولاية الدعوى على البايع وان كان العين في يد المشتري لانه غاصب  
بالباع والتسليم والمشتري غاصب الغاصب ودعوى الفعل على الغاصب ان كانت العين في يد غاصب الغاصب  
تنفع كما في البرزخيه ولو كان ما يدعيه دينيا في الذمة ذكر منه جنسه كالدراهم والدنانير والبر  
والشعر ونحوها وقدره كانه والفرق وقضين ونحوها فان الدين لا يعرف الا بذات  
من دعوى الدين قال صاحب المصنف في فتاواه المتليات هي المبكدة والموزونات والعدديات  
المقاربه فلذا دعي بمثل وكانت عينه موجودة فان امكن احضار المجلس القاضي ليسار اليه  
في الدعوى والشهادة يطلب القاضي احضار ويقضي ان شهد وامسح بيده وان لم يكن احضار  
فالقاضي بالخيار ان شاء يحضر كالموضع الذي هو فيه وان شاء بعث نائباً اميناً ليسار  
اليه المدعى به عند الدعوى من المدعى والشهود ويقضي بعد ذلك وان لم يكن عينه موجودة فان  
فالدعوى تكون في دين في ذمة المدعى عليه فان ذكر الجنس كبر وشعر والقدر كقفيز وقفيز  
ونحوها وشهد الشهود بطبق ما ذكر من الجنس والقدر سمعت الدعوى وقبلت البينة كذا في البحر  
الرايق ولو كان ما يدعيه عقارا ذكر حدود الاربعه لان العقار يعرف به وكفى الثلاثة لان  
لاكثر حكم الكل الا ان يذكر الحد الرابع ويغلط فيه لان المدعى يختلف به بخلاف تركه ذكره  
ويشترط التحديد في دعوى العقار كالدار ومثلها وان كانت مشعرة عند ايه حيفه وعند  
لا يشترط لان الشهرة مغنية عنه وله ان قدرها لا يصير معلوما الا بالتحديد ويشترط التحديد  
في الشهادة على العقار ايضاً وان ذكر وثلاثة من الحدود في الشهادة قبلت شهادتهم عندنا  
خلافه لانه ولو كان اسما اصحاب حدود العقار مشهورين يكفي بذكر اسماهم والا فلو

دعوى الملك على المالك

دعوى الامان

المتليات

كيفية الشهادة

شهادة الشهود

مما ذكر

من ذكر بايهم معا وذكر ايضاً انه في يد المدعى عليه لانه انما يصير خصماً بكونه في يده وكونه في يده  
لا يثبت بتصادقهما على انه في يده بل يثبت بالبينة او علم القاضي لاحتمال كونه العقار في يد غيرهما  
وقد تراضوا على ذلك بخلاف المنقول لانه اليد فيه مشاهدة وذكر ايضاً انه يطالبه المطالبة  
حق المدعى فلا بد من طلب هذه الجملة من المبيع والدرر والجزء الرابع لا تمنع الدعوى بحق مبيع  
ولا يخلط القاضي عليه لافست مسائل الاولى والرهن المجهول الثانية في دعوى الغصب الثالثة في  
دعوى السرقة الرابعة اذا اتهم القاضي وصي التيم الخامسة اذا اتهم متولي الوقف كما في دعوى  
الخامسة السادسة اذا ادعى المودع على المودع خيانة مطلقاً كما في الفينة ذكرها شيخنا في فوائده  
من دعوى المبيع من سعى في نقض ما تم من جهة فسخه مردود عليه لانه موضعين اشترى عبداً  
وفسخه ثم ادعى ان البايع باعه قبله من فلان الغائب بكذا وبرهن فانه يقبل وهب جارية  
واشترىها الموهوب له ثم ادعى الواهب انه كان دبرها واشترىها وبرهن تقبل و  
يسرّها والعقد كذا في بيع الخلاصة والبرزخيه وتفصيله في قصص الاشياء ولو قال المدعى  
لي بينة حاضرة في المصنف طلب الكفيل ياخذ القاضي من المدعى عليه كفيلة بالنفس الثلاثة ايام  
لما يعين ويطلب حق المدعى ويجب ان يكون الكفيل يعرف الدار ليحصل فائدة التكفيل وان ايج  
يعطيه كفيلة لانه امي واربعه حيث سار حتى لا يغيب ولو دخل داره للاكل والشرب  
والوضوء لا يمنع ويجلس المدعى على باب داره فاذا خرج لانه من في الزيادة او ايراد الدخول  
اعا ان ياء ذن المدعى بالدخول معه او يجلس معه على باب الدار لانه رجاء يهرب من جانب  
آخر ولو كان المدعى عليه امرأة فانه الطالب لا يلازمها بنفسه بلا اشتراك امرأة فلو زعمها  
وقد الصغرى له ان يلازمها ويجلس معها ويقضي على ثيابها لان هذا ليس بحرام فان هربت  
ودخلت خربة لا يلازم بالدخول معها ان كان ياء من على نفسه ولو قال لا بينة لا وشهد  
غيب لا يكفل الا فائدة في التكفيل ولو كان المدعى عليه غريباً او على سفن لا يكفل الا الى  
آخر مجلس القاضي وان ابرأه يعطيه كفيلة بالنفس لانه الى آخر المجلس ولو قال المدعى بينة  
حاضرة في المصنف استخلف الخصم لا يخلف فيه بالمصر لان بينة اذا حضرت في مجلس الحكم لا يخلف  
اتفاقاً كذا في النهاية من الدرر والوجيز وخزانة الفتاوى واذا ادعى ولم يغم البينة وطلب  
من القاضي تكفيله فهو على وجهين ان قال بيني غيبة لا يكفل وان قال حضوره في المصنف القياس  
لا يكفل وفي الاستحسان يكفل الى المجلس الثاني وكذا لو قام المدعى شاهداً واحداً فانه ياءخذ  
منه كفيلة بنفسه وبالعين المدعى به ووكيله بالخصومة وكيفية بنقل الوكيل وان اعطاه الوكيل وث  
الكفيل والكفيل دون الوكيل لا يقبل القاضي ذكره لانه ان رضى به الخصم من دعوى الخامسة

الدرر المستحق

لا يكفل الا بينة

كيفية الشهادة

اولا على من يملك



وأنكر الختم طلب القاضى من المدعى بيته فأن اقامها قضى عليه وإن عجز عن اقامتها حلفه بطلب  
المدعى ويحصل للمخالف الثواب بذكر الله تعالى كان صادقا على وجه التعظيم ثم إذا حلف  
المدعى عليه فالمدعى على دعواه ولا يبطل حقه بيمينه لكن ليس له أن يخاصم ما لم يتم البيعة على  
وفى دعواه فأن وجدها اقامها وقضى له بها لأن عمر رضي الله عنه قبل البيعة من المدعى بعد يمين  
المنكر ولا يظهر كذب المنكر حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ذكره الزيلعي ولو قال المدعى  
عليه لا اقر ولا أنكر جسد القاضى حتى يقرأ وينكر لانه ظالم وجراؤه الجبر لو ادعى رجل  
على آخر ما لا فانكر المدعى عليه فاصطحا أن يحلف المدعى عليه ويبرأ من المال فحلف فالصالح  
باطل والمدعى على دعواه ان اقام بيته تسمع وإن لم يتمها واستحلفه يحلفه القاضى ولو لم  
يكن الحلف الاول عند القاضى فان التحليف عند غير القاضى لا يعتبر كأن النكول عند غيره  
لا يوجب الحق لأن المعتبر بين قاطعة للخصم واليمين عند غير القاضى غير قاطعة ولو كان  
الحلف الاول عند القاضى كفى ولا يحلف ثانيا كذا لاصطحا أن المدعى لو حلف فالخصم ضامن  
وحلف المدعى لم يضمن الخصم كذا في العداية والحلف بالله تعالى دون غيره لا بالطلاق والعنا  
الا إذا لم يختم يعني جاز للقاضى أن يحلف بالطلاق والعنا قلعة المبالاة باليمين بالله تعالى  
في زماننا لكن إذا نكل لا يقضى وإذا قضى لم ينفذ ذكره شراة الهداية قلت وفائدة شرو  
المأخوذ له خوفاً وقتاً أما بالنكول عنه فلا يثبت شيء قال قاضى القضاة عبد البر ابن  
الشيخ في شرحه للرهانية في كتاب الدعوى لو حلف المدعى عليه بالطلاق ثم برهن المدعى  
على المال أن شهد وأعلى الاقرار لا يصدق وإن شهد وأعلى قيام الدين بان قالوا له عليك  
كذا وقضى به القاضى يفترق بينه وبين امرأته انتهى ويغفلت القاضى اليمين بصفاته تعالى  
كأنه يقول قل والله الذى لا اله الا هو عالم الغيب الشهادة هو الرحمن الرحيم الذى  
يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما افعله هذا عليك ولا قبلك هذا المال الذى ادعاه  
وهو كذا وكذا ولا شيء منه ولا يغفلت بالزمان والمكان وهذا الشافى يغفلت بها اما الاول  
فبان يكون بعد صلوة العصر يوم الجمعة واما الثاني فبان يكون في المسجد الجامع عند  
المبزع حلف اليهودى بالله الذى اخذ التوراة على موسى والنصرانية بالله الذى اخذ الانجيل  
على عيسى والمجوسى بالله الذى خلق النار فيغفلت على كل واحد بما يعتقد تغليظ اليمين به ليكون  
رادعاً له عن الاقدام على اليمين الكاذبة ولا يحلف الوثنى الا بالله اذ الكثرة كلهم مع افتر  
مخلفهم يقرن بالله تعالى لا يحلفون في معابدهم لان فيه تعظيماً وحلف السارق وإن نكل  
ضمن ولم يقطع ويحلف في التنزيه فان نكل عثر ولو ادعى على غيره قصاصاً في النفس او فساداً

فانكر استخفاف اجماعا فان نكل في النفس لم يقض بقتل ولا دية بل جسد حتى يقتل او يحلف فيها  
وهي لا يقض عندنا بحقيقة وعندهما يلزمه الدية فيها ولا يقضي بالقصاص واذ ادعت  
طلاقا قبل الدخول واستخلف الزوج فان نكل ضمن نصف مهرها عندهم لان الاستخلاف يجري  
في الطلاق اتفاقا ولا يستخلف في الحدود ولا السرقة ويستخلف فيها اذا طلب المدعي الضمان ولا  
يحلف بالله ماله عليك هذا المال ولا شيء منه فان نكل ضمن المال ولا يقطع ولا يستخلف في  
الكساح والرجعة والفي في الابلء والنسب والسيارة والرق والولاء والمعان عند اية حنيفة  
وعندهما يستخلف وعامة في المسود وسائر الفناوى والكرة المستورة لهما ان نكل وكلاء  
لنحاصم مع المدعي لئلا يهتك سرهما فلو وجبت عليها اليمين ان كان ممن لا تعرف بالخروج من  
بيتها ولا تتخالط للرجال بيعت اليها الحاكم ثلثة من العدد ولا يحلف بها احدهم ويشهد الاخران  
على نفسها او نكلها من دعوى الحانية كذا في العاديه الوكيل لا يستخلف الا في مستثنين كما في قضا  
الدرر العرب ذكرناه في كتاب الوكالة وما نحن بصدده ليس منهما من شهدا باليمين ولا يستخلف  
الاب في مال ولده الصغير لا الوصي في مال اليتيم ولا المتوك في مال الوقف من حرانة الفناوى  
كل من قبل قوله فعليه اليمين الا في مسائل عشرة مذكورة في دعوى الاشياء نقله عن القسمة منها  
الوصي في دعوى الانفاق على اليتيم او رقيقه وفيما اذا ادعى الموهوب هلاك العين او اخلفا  
في اشتراط العوض يقبل قول الموهوب بيمينيهما وفي قول العبد البايع ان اماء ذون وال  
في مقدار الثمن اذا اشترى لابه الصغير واختلف مع النفع وفيما اذا انكر الاب شراء لنفسه  
وادعاء لابه وفيما يدعى المتولي من الصرف انتهى وفي المخرج في كتاب الوقف ويقبل قول المتولي  
فيما يدعيه من الصرف على المستحقين بيمينه لان هذا من جملة غلة الوقف واختلفوا في تحليفه  
واعتمد شيخنا في القوايد انه لا يخلف انتهى كلامه ولما ادعى دينا فادعى المدعي عليه الايفاء فلم  
يقدر على الاثبات وصالحه ثم اقام البينة على الايفاء تقبل لان دعوى الايفاء منه وعوى الدين  
على المدعي وذكر الصالح ما وقع فداء عن اليمين لانه لا يمين على المدعي عليه من العاديه في المصل  
الثامن ادعى شيئا مختلفه يحلف على الكفره اذ ادعى رجل على آخر مالا فانكر واستخلف فافتر  
يمينه بمال وصالح عن يمينه على مال مع المار وى عن عثمان رضي الله عنه ادعى عليه ان يعون درهما فا  
فاعطى شيئا فاقتدى يمينه ولم يحلف وعن حذيفة رضي الله عنه ادعى يمينه بمال وليس للمدعي ان  
يستخلف بعد ذكره لانه اسقط خصوصية باخذ البذل منه بخلاف ما اذا اشترى يمينه بعشرة  
ودراهم مثله حيث لم يجز وكان له ان يستخلف لانه الشراء عقد يملك المال بالمال واليمين  
ليست بمال هكذا في العنابة وقد مر اتفاقا ويحصل الثواب للمحالف بذكر الله تعالى وهو

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين  
الطاهرين



لا تخلف الوعد  
ولا تستبين

مكتبة  
المطبعة  
والمطبعة

ایمیل قورانی  
بنا بنیت

لا ینزل علی الہدیٰ

بیوت فدو  
الکلیان

استاذ المصنفين  
المعجزين

— 46 —

سید محمد علی خان  
آذربایجان

فمن بعد اذنك

لا تسمي الخلف  
عن غير القاصر

من الخلف بطريق  
والتعدي

نت

۱۰۰

والله اعلم

الحقيق  
والنفع

۱۵۰



صا وق على وجه التعظيم من المصح كذا في دعوى الدبر والعرفان قال المدعي عليه الحلف مرة  
او سكت بلا مانع من حرس وغيره قضى القاضي عليه مع القضاء والقضاء بعد عرض القاضي العيان  
على الخصم ثلث مرات احوط لاحتمال ان يحلف بعد مرة او مرتين ولا جرة بعد القضاء لقوله احوط  
وبعتر قوله احلف قبل الحكم ولو بعد العرض ثلثا قال المدعي ليس له بينة على دعوى هذا  
ثم جاء بالبينة وقال الشاهد لا شهادة لفلان عندي في حق بعينه ثم شهد به فيه روايتان  
والاصح القول فيها لجواز ان يكون له بينة او شهادة فسيها ثم ذكرها وكان لا يعلمها ثم  
علمها قبل ان وفق الثنا فقبل في الروايتين ذكره في الملحق كذا اذا قال لا دفع لي ثم اتى بدفع  
فيه روايتان قبل لا يصح دفعه ثانيا قال لا معنى لا دفع لي ليس له دعوى الدفع ومن قال لا دعوى  
قبل فلا ثم ادعى عليه لا تصح كذا جهنا وبعضهم قال يصح دفعه وهو الاصح لان الدفع يحصل بالبينة  
على الدفع لا بد دعوى الدفع فيكون قوله لا دفع لي بمنزلة قوله لا بينة له كذا في العجادية مرد دعوى  
الدبر كذا في البراءة لو قال لا حق له قبل فلا بد دفعه في كل عين ودين وكل كماله واجارة  
او جنانية وحر من الخلاصة كذا في البراءة ولو قال لا تعلق له على فلا بد دفعه كذا في قوله  
فتنا ولا ديون والاعيان ولو قال لا حق له عليه بنا ولا ديون دون الاعيان من العينة  
وبما يبطل دعوى المدعي لو قال المريض مرض الموت لا حق له على فلا بد الوارث لم يسمع الدعوى  
عليه من وارث آخر وهي الحيلة في ابراء المريض وارثه في مرض موته بخلاف ما اذا قال ابرأته فانه  
يتوقف كما في جيل الحاوي القديس وعلى هذا لو اقر المريض بذلك لا جنى لم يسمع الدعوى عليه شيء  
من الوارث فكذا اذا اقر لبعض ورثته كذا في البراءة من اقرار الاشياء في العن الثاني مريض  
له على وارثه دين فابراه قال لم يجر ولو قال لم يكن عليه شيء ثم مات جاز اقراره قضاء لا  
وبانه من احكام الرضى في جامع العصولين وكذا لو قال في مرض موته لم يكن له على هذا المطلوب  
شيء ثم مات جاز اقراره في القضاء كذا في الثاني رخصة وفي الخلاصة في الفصل الثالث من كتاب الاقرار  
ولو ان مريضا قال لم يكن له على هذا المطلوب شيء ثم مات جاز اقراره في القضاء ولا يقبل من ورثته  
بينة على هذا المطلوب بذلك وفيما بينه وبين الله تعالى لا يجوز اقراره انتهى وتفصيله سيأتي في كتاب  
الاقرار ان شاء الله تعالى ولو اقر رجل احيى ارض من مقبصة وزرعها ثم جاء رجل وادعى انها ملكه  
ردت عليه لانه لا ارض بالخراب لا من ملكه لما ذكره في ذلك على المالك فيكون الزرع للزارع  
الا ان مقدار البذر واجرة الاجير ما اشبه ذلك يطيب ويقصد بالزيادة في قوله في حصة  
ومحمد بن زكريا الحاشية كذا في رخصة الخلاصة في الفصل الثاني في الاراضي الاميرية عوارفي  
ايدي الرعايا لا يجوز بيعها وهبتها واستبدالها الا باذن الامام من البراءة سئل شيخ الاسلام

الارض الاميرية

لا يرضى له ان يبيع

لا يرضى له ان يبيع

لا يرضى له ان يبيع

لا يرضى له ان يبيع

اقر بعض

الارض الاميرية

ابو السعود

ابو السعود العجادي عن هذه المسئلة واجاب بان هذه التصرفات كلها تصح باذن السلطان اعني  
لا تكون الاراضي الاميرية ملكا لاحد لا بملك السلطان واما من كان في تصرف ارض منها فليس له  
التقويض حق تصرفه الى الغير باذن صاحب الارض حتى لو كان تقويضه بغير اذنه لا يعتبر كونه نائبا  
من السلطان في ذلك والله اعلم وهو لا يملكه ولا يبيع لا لهم قاموا مقام الملاك في الزراعة  
واعطاء الخراج لا غير من زكوة حرارة القناوي في فصل العشر والخراج رجل تصرف الارض الاميرية  
عشرين سنة له حق القرار ولا يؤخذ من يده من الحاشية كذا في حرارة المقيمين من له ارض في يد  
شخص ولم يطالب بحقه وكان الحاكم موجودا والمدعي عليه وقد راد المدعي على خصمته حتى مضت  
عشرين سنة وادعى بعد ذلك لا تصح دعواه كذا نقل مولانا نظام الدين من مجمع القناوي سئل  
ابو السعود العجادي عن هذه المسئلة وقال بعد ما اجاب بما افاده قاضيان ونظام الدين  
والاراضي الاميرية ليست بملوكة لاحد والمعتبر فيها التصرف الا اذا كان من يديها ابناء وكانت  
قد انتقلت اليه من ابيه في يأخذها من متصرفها وان مضى عشرين سنة كما امر به الامام لانه دعوى  
الارث انتهى قال صاحب البحر سئل عن رجل في تصرفه ارض اميرية وقوض حق تصرفه فيها الى ابنه  
بغير اذن صاحب الارض وتسلمها ابنه وزرعها وحرثها ما نأثم مات الابن وارثا وصاحب  
الارض ان يعطيها الى الغير بناء على انه استحقها بوجه الظاهر فهل له ذلك فاجبنا ليس له ذلك  
لان تقويضه اياها الى الغير بغير اذن صاحب الارض باطل فلم ينقطع حق تصرفه عنها والله اعلم  
سئل ابو السعود العجادي عن رجل في تصرفه ارض عشرين سنة وقوضها الى قريبه غير الابن وابن الابن او  
الى جاني بغير اذن صاحب الارض فقوض المفوض اليه فيها ما نأثم مات المفوض فهل لصاحب  
الارض ان يأخذها من المتصرف ويقوضها الى من شاء واجاب له ذلك لان التقويض متى وقع  
بلا اذن صاحب الارض لا ينافي ولا ارض عن يد المفوض حقيقة فكانت في يد المفوض اليه عارية  
مذكور في فتاواه ومن جرح رضا ثلث سنين فلم يزل زرعها دفعها الامام اليه غير لان الحجر ليس  
باحياء والامام دفعها التفصيل المصلحة من العشر والخراج فاذا لم يحصل دفعها اليه غير التفصيل  
من الاحتيار في كتاب احياء الموات وفي الخلاصة رجل تصرف في ارض زرعها ورجل آخر يري تصرفها  
ثم مات المتصرف ولم يدع الرجل في حيوة لا تصح دعواه على ورثته من جامع القناوي في كتاب  
الدعوى رجل تصرف واولاد او عفار انما نأثم ورجل آخر يري تصرفها ثم مات المتصرف ولم  
يدع الرجل حال حيوة لا تصح دعواه بعد وفاته على ورثته من مجمع القناوي في الدعوى  
اذا تصرف رجل في ارض ورجل آخر يري تصرفها ولم يدع حتى مات على ذلك لم يسمع بعد  
ذلك دعوى ولله الا ان سكوت ابيه يحتمل امان ان يكون في السلي حق او وجهه حق ومن ههنا

الارض الاميرية

تصرف الاميرية

تصرف الاميرية

تصرف الاميرية

تصرف الاميرية

تصرف الاميرية

تصرف الاميرية

تصرف الاميرية

تصرف الاميرية

تصرف الاميرية

تصرف الاميرية

تصرف الاميرية

تصرف الاميرية



تبرکات

卷之四  
 四

الحمد لله الذي  
أفاض علينا من  
فضله الغفران  
وقد غفر لنا

البيت في جليل  
لا يخلو بان خبير

باعت او فاسد  
و ما رسد  
وقت رسد

فروع عمدة

النظر للمفرد

میں نے انگریزوں کو  
میں نے بعد ازاں

يكون نوع

۱۰۰

100

السياسة العامة

الزبيب  
كالزبيب

جنت الرواح  
للأقرب المنة



الظاهر وقضى الزوج ان شهد مهر المثل لها بان كان مثل ما تدعيه او اكثر لان بينة ثبت الحظ وهو  
حظها في الظاهر وان لم يشهد مهر المثل لها بان كان اقل مما ادعته واكثر مما ادعاه تها تراى تسا فظا  
لاستوائهما في الاثبات فلو يكون احدهما او من الآخر وان عجز عن البرهان تخالفا وانهما لكل من  
دعوى الآخر واذا حلفا بقى العقد بلا تسمية وهو لا يفسد النكاح بجعل مهر المثل حكما فيقضى بقول  
الزوج لو كان مهر المثل كما قالوا اقل منه ويقضى بقولها لو كان مهر المثل كما قالتا واكثر منه ولو  
كان مهر المثل اكثر مما قالوا اقل مما قالتا يقضى بمهر المثل وبعد موت الزوج وجب لهما اخلاف ورثتهما  
في اصل المهر فالقول المذكور التسمية ولا يقضى بشئ عند ابي حنيفة الا ان يقوم بينة على مهر مسمى لا حكم  
لمهر المثل عنده بعد موتها وفي اخلافه وقد روي المهر بقول الورثة الزوج ولا يحكم بمهر المثل عنده  
عندهما في صورتين قضى بمهر المثل كما في حال الحياة وبه يقضى قال مشايخنا هذا كله اذا لم تسلم نفسها  
فان سلمت ثم وقع الاختلاف في الحياة وبعد وفاتها لا يحكم بمهر المثل بل يقال لها ايمان ان تقر  
بما اخذت والا حكمنا عليك بالمقارضة في المعجل ثم يعمل في الباقي كما ذكرنا لانها لا تسلم نفسها  
الا بعد قبض شئ من المهر عاده ذكره الزبلي من المصحح كذا في دعوى الدرر والعرر بجملة ما وروى  
الى امراته وترك ضياءا للمرأة مهر على الزوج قال ابو نصر ان كان الزوج ترك من الصامت مثل  
مهر مثلها كالمهر ان تاخذ من الصامت وان لم يكن ترك صامتا كان لها ان تبقي ما كان اصلح للبيع  
وتستوفيه مهرها من الثمن من صامتا العالم المهر الذي في مسائل الوصي والولي والقاسم مات رجل  
ولم يوص له احد فجعل الحاكم وصيا فادعى عليه رجل دين او دعيته وادعت المرأة مهرها قال  
الفتية ابو الليث ان كان الزوج بناها يمنع من المهر قد رما جرت العادة بقضه في المعجل والقول  
قول الورثة في ذلك القدر فيما زاد على ذلك القول لقول المرأة ويؤدي اليها باقية المهر اذا ادعت قد  
مهر مثلها وكفى بالنكاح شأنا هذا ولا يؤدي الدين ولا الوديعه الا ان ثبت عند الحاكم وهكذا ذكر  
في نكاح الفنا ان القول لقول المرأة بعد وفاة الزوج ان قالت لي علي الف درهم ان كان مهر مثلها  
انتهى ونحوه في الحامية من المصحح وفيه ايضا فالمعبر في مهر المثل مهر مثلها من قوم ايها فان لم يوجد  
منهم فمن الاجاب من قبلة مثل قبيلة ايها سواء كانت المرأة مسلمة او غيرها وبشرط ان يجبر  
بمهر المثل رجلا او امرأة او رجل وامرأتان مع لفظ الشهادة فان لم يوجد في ذلك شهود عدول  
فالقول قول ورثة الزوج انتهى مات وعليه دين لا يفي التركة بها وادعت امرأته مهرها  
فالقول قولها في مقدار مهر مثلها من غير بينة فيجوز الغرماء به كاذبا وقع الاختلاف بينهما وبين  
الورثة من الفتية في كتاب الدييات مات الزوج وادعت المرأة المستحي فقال الورثة دينا  
فاقر وابا صل الدين يجبرون على البيا وان اقر وابدينا يجبرون ايضا ومعنى الاجبار ان يجبروا

مهر المثل  
المهر المثل

ورثة الزوج  
في الحياة

الصامت الذي  
من الفتى

المعبر في  
مهر المثل

القول قول  
المرأة

حتى يقر

حتى يقر ولا يقر المهر لان العدة قايوم مقام الابنة ولا يقبل قول الزوج اذا اتى بشئ مستنكر  
كذا هنا من القبول لا من التسمية وفي الزيادة والنقصان وجبة صاحبة من على كل حال وفيضة الزوج  
فما عدل الاربع الرابع ان لم يكن الميت ولد ولا ولد له وان سفل من النسا رخيصة في الفصل السادس  
اخلف الزوجان في متاع البيت سواء قام النكاح بينهما او لا وما عدا ذلك واحد منهما ان المتاع كله  
له ولا يئنه لهما فالقول فيما يصلح للرجال كالعمامة والقباء والفسسوة والطيلاء والسلب والمظنة  
والكتب والدرع والقوس والشتاب ونحوها قول الزوج مع يمينه بشهادة الظاهر فالقول  
فيما يصلح للنساء كالدروع والطارق وشباب النساء وحليهن ونحوها قول المرأة مع يمينها لان الظاهر  
شاهد لها الا ان يكون الرجل صايفا وله اساور وحواشي البيا والحلي والخيل ونحوها فلا  
لها وكذا اذا كانت المرأة دالة تباع ثياب الرجال وتاجر جرة يتجر في ثياب الرجال والنساء ونياب  
الرجال ونحوها كذا في شرع الهداية فالقول له فيما يصلح لهما كالغراش والاسقية والآوان  
والريق والمزول والعقار والمواشي والنفود لان المرأة وما في يدها في يد الزوج واذا تنازع  
في شئ وهو في يدها كان القول له كذا هنا بخلاف ما يحتج بها لانها ظاهرا اخر اظهر  
من اليد وهو يد الاستحسان فجعل القول قولها كرجلين اختلفا في ثوب واحد لانهما لا يثبت  
بكره فالله اعلم وولم وهذا اذا كانا حيتين فان مات احدهما فالمتكامل للتي بمسيرة حر كان او رقيقا  
او لا يلد الميت فيقتب يد المتي بلا معارض ولو كان احدهما مملوكا فالمتاع للمرة في حيوتها لان  
يد الحر اقوى والمتاع للتي في موت احدهما ولو كان المتي مملوكا فلا يلد الميت فخلت يد المتي  
عن المعارض وهذا عند ابي حنيفة وقالوا العبد المأخوذ والمكاتب كالمرة لان لهما يدا معتبرا  
في المعوضات حتى لو اخضع الحر والمكاتب في شئ هو في يدها يقضى بينهما لا استوائهما في اليد بخلاف ما  
لو كان المتي تحت يده يقضى به للحر اذا لا يدر له من باب النكاح في كتاب الدعوى من الدرر والعرر  
عمره وامرأته فمات وشكها وابا فلو عمرها باذنها فالعارة لها والنفقة دين عليها وتقرم حصه  
الاجن ولو عمرها لنفسه بلا ذنها فالعارة ميراث عنه وتقرم نصيب الابن من العارة ويصير كلها  
لها ولو عمرها بلا ذنها قال الشافعي العارة لها ولا شئ عليها من النفقة فانه متبرع وعلى هذا  
التفصيل عارة كرم امرأته وسائر ماله من جبا مع القسولين في الفصل الرابع والثلاثين ومن  
عمره امرأته بوجه بآله باذنها فالعارة لها والنفقة دين له عليها وان عمرها لغيرها باذنها فالعارة  
لها وهو متبرع وان عمرها لنفسه بلا ذنها فالعارة له من مملوك الابن في مسائل شتى قوله  
لنفقة ابنه يشهد وقت البناء انه بن علي ان يكون له وان لم يشهد فالبنا لها ولا يرجع عليها  
بشئ لانه متبرع لا يبعد الرجوع كما في البرارية والفتية وغيرهما وفي الفصل بنى السفن الاعلى

اخلف الزوجان  
في ثوب البيت

المستحلف  
في الحياة

مهر المثل



بنو بني اسرائيل

من بني اسرائيل في دارهم  
والبناء لا يرفعون

في البناء

في البناء

في البناء

في منزل امرأة ثم اراد ردها ان ينهاه بامرها ليس له الدفع والبناء لها وكذا كل من بني قريظة  
 بامرهم يكوون البناء لصاحب الدار ولو بني بغير امره للبناء ان يرفع الا ان يضره في بيعه وفي الوصايا  
 ان بني لها يكوون لها وفيه هدم من لها برضاها ثم بناه وينقصه ونقصته ويحسب احسن  
 بماله ان بني لامرأة لم يكن له فيه حق وذكر العقيقة ابو اسحق انه ان شهد وقت البناء ان بني  
 ليس جمع عليها كان البناء له وان لم يشهد فالبناء لها ولا يرجع بشئ وعلى هذا عارة كرمها من  
 حيطان البراري رية بني السقف الا على من لا امرته بامرها ثم اراد ان يرفع ذلك فالسقف  
 للمرأة الا ان يكوون بني باذنها على ان لا يكون له ردها ان لم يوجب ضررا في غير ما بني في بيع من  
 حيطان العقيقة كل من بني في دار غيره بامرهم فالبناء لأمه ولو بني لنفسه بامرهم فهو له ردها  
 الا ان يضر بالبناء في بيع ولو بني لرب الارض بامرهم ينسحق ان يكون مبرعا في الحيط الا اصل  
 ان من بني في دار غيره بامرهم فالبناء لرب الارض ويرجع عليه بما انفق من جامع الفصولين في  
 الفصل الرابع والثلاثين قلت وفي رواية لا يرجع اليه على رضى الا بشرط الرجوع قال في  
 وكالات العقيقة قال لغيره ابن داري وانفق على اهلي وبنائي داري ففعل يرجع على امره وان لم  
 بشرط الرجوع انتهى وفي البناء لنفسه بغير امر صاحب الرضا اذا اضره الدفع فيمنع هل يرجع بقيمة  
 البناء فالنظر الى الشرع لا يرجع وفي رواية الخلاف يرجع بقيمة البناء من غير ان يعطيه صاحب الارض  
 اجر العامل كقضاء المستحق قيمة بناء المشتري لان البناء الذي يرد ما لم يعلم متقوم والاجر لا يتقوم  
 الا بعد فلم يوجد انتهى بني في ارض غيره او غرس فلما ادى البناء والغرس وردت عليه لان  
 الارض لا تعصب حقيقة في حق المالك كالكاف والعاصب جعلها مشعولة فهو من يضر بها والمالك  
 الارض ان يضمن له اى البناء او القارس قيمة اى البناء او الغرس ان انقصت اى الارض بامر  
 القلع وبين طريق معرفة قيمتهما بقوله فقوم اى الارض بامرهما اى بامر من يرد البناء والغرس  
 ومع احدهما حال كونه مستحق القلع فيضمن الفصل هذا اذا كانت قيمة الساحة اكثر من قيمة  
 البناء او الغرس واذا عكس فلعنصا من يضمن قيمة الساحة فيأخذها كذا في النهاية من غيب  
 الدرر والغراس فان كانت قيمة الساحة والبناء سواء فان اصطحا على شئ جاز وان تنازعا  
 يباع البناء مع ارضه عليها ويقسم الثمن بينهما على قدر مالهما من الحاشية كذا في الزوج يقتصر في  
 اموال زوجته فماتت المرأة فزعم ورثتها ان تقتصره كان بلا اذنها ودعى الزوج اذنها  
 فيه فالقول له بشهادة الظاهر من دعوى الزانية كذا في غيب البناء ولو اقامت المرأة  
 البينة على دار في يدا الزوج انها لها وقد غصبها متى وقام الزوج ببينة انها دار واشترتها  
 منك قبل يفتي بها للمرأة لان الدار والمرأة في يد الزوج فكانت هي خارجة وقيل يفتي بها للزوج

لا تشارك

بنو بني اسرائيل

كفر الامة على الزوج  
وان لم يتركها  
وعليه العقيقة

وفي الدعوى  
كأن دفع الرجوع

الحقة

الاموال

الاموال للمنفقة  
للمنفقة ايام

لا يبيع من القامى  
المرحومة ايام

المنفقة عطفها  
لزوج وقوله لا يبيع

لانه لا تشارك بين البنتين فقبلان فيثبت العقيقة لان الشراء آخر من محيط المرحومة كما  
 الدعوى وفي بعض الفتاوى ولو ماتت امرأة ولم تدع شيئا فلكفنها وجهان ها عندنا  
 يوسف وعندهم على ولدها ثم على من تجب نفقتها عليه من الاقارب الاقرب فالاقرب ثم بيت  
 المال وفي الحاشية على قول ابو يوسف يجب على الزوج وان تركت مالا وعليه النفقة من صلوة جات  
 العقيقة من الاموال فكفنه على من يجب عليه نفقة واختلف في الزوجة والاصح الوجوب عليه كذا  
 في الطهارة وان لم يوجد من تجب عليه نفقة ففي بيت المال من الدرر باب الحاشية ولو ادعى على  
 حق المهر او رقة الطريق في دار القول قول صاحب الدار ولو اقام المدعى البينة انه كافر في  
 هذه الدار لم يفتي بهذا شيئا من كراهية الخلافة وبما فتى صاحب المنع مذكور في فتاواه المشهورة  
 دفع الدعوى صحيح وكذا دفع الدفع وما زاد عليه يصح هو المختار وكما يصح الدفع قبل اقامة البينة  
 يصح بعد ها وكما يصح قبل الحكم يصح بعده الا في المسئلة المحنة وكما يصح عند الحكم الاول يصح عند  
 غيره وكما يصح قبل الاستعمال يصح بعده هو المختار الا في ثلث الاولي اذا قال في دفع ولم يبين وجهه  
 لا يثبت اليه الثانية لو بينة لكن قال ببنتي غايبة عن البلد لم يقبل الثالثة لو بينة دفعا فاسدا  
 ولو كان المدفع صحيحا وقال ببنتي حاضرة فيمهلك الى المجلس الثاني كذا في جامع الفصولين والاموال  
 هو المختار وكذا في البراري وعلى هذا الواقع بالدين وادعى ايقاف او البراءة فان قال ببنتي في المصر  
 لا يقضى عليه بالدفع والا فبني عليه من الاشياء وكتاب الدعوى والشهادة قلت قوله يملك الى المجلس  
 الثاني غير مقصود لما في الدرر من كتاب الكفاية في باب الموت والعجز بمهلك المدفع ثلثة ايام  
 كذا المدعيون للقضاء فانها مرة ضربت لابلاد الاعذار كذا في شرح القامى الوهابي لان النجدة  
 ادعى بعد توجة الحق عليه الدفع وقال له بينة حاضرة في المصر بثلثة ايام او الى المجلس الثاني  
 لا يحكم للمحال من دعوى البراري وفي شرح الهداية اذا ادعى رجل على آخر مالا واشته فقال المدعي  
 عليه مهلي يوما او ثلثة ايام لا دفعه اليك فانه يملك فادعى بغير انتمى لا يبيع تأجيل القامى لان  
 الحق ليس له كذا في جامع الفصولين وان امر القامى لا يفتقر الا اذا وافق الشرع من الاشياء  
 القامى الخامسة قلت قوله تأجيل القامى امر تأجيل اكثر من ثلثة ايام من غير رضى صاحب الحق  
 انتهى كل من صار مقضيا عليه لا يسمع دعواه في تلك الحادثة من الحادثة في الثاني رخصة المنقضي  
 عليه في حادثة لا تسمع دعواه ولا بينة الا اذا ادعى تعلق المالك من المدعى والنتاج او برهن  
 على ابطال القضاء كما ذكره العاوي والدفع بعد القضاء بواحد مما ذكره صحيح وينقص  
 القضاء فكما يسمع الدفع قبل يسمع بعده لكن هذه الثلثة من الاشياء في كتاب الدعوى في  
 الشهادة وفيه من كتاب الاقرار من الفن الثاني في القضاء بعد صدوره صحيفا لا يبطل باطلا



سكونت القبر



من البزاة كذا في البحر وغيرهما رجلا دعي دارا او دابة هو في اجارة العير لا تقبل بنية الا بحضرة  
الاجر والمشا جريما وكذا في الرهن يشترط حضرة الراهن والمقرن من دعوى الخاتبة كذا في الثاني  
ولو ادعى كاح امرأة لها زوج ظاهر يشترط حضور هذا الزوج ايضاً من البرازية قال الامام الترمذي  
قوله ايضاً ظاهر فاشترط حضور المرأة كذا لا يعني وفيها علق طلقها ان تزوج عليها فلو فادعت في  
الشرط وانكحاز زوج في اشترط حضور فلانة وقت الدعوى روايتان والاصح ان يشترط ان ياتي في  
المبيع قبل قبضه المشتري لا يسمع بنية المستحق مالم يحضر البايع والمشتري اذ الملك للمشتري واليد للبائع  
فيطلبها البينة فصار كدعوى الرهن وبعد قبضه يشترط حضور المشتري فقط لا البايع والاخذ  
بالشفعة نظراً لاستحقاق من جامع الفضولين في الفصل الثالث المستحق عليه بالبينة اراد الرجوع  
بشئ من بايعه على شئ او على ثلثي المبيع من جهة المستحق ببيع او نحوه فهل يقبل هذا البرهان  
بغية المستحق اختلف فيه المشايخ قبل يشترط حضوره وقيل لا يشترط وهذا القول اظهر واشبه  
من جامع الفضولين في الفصل الثالث وكذا في الفصل السادس عشر ولا يسمع الدعوى والشها  
على العبد الا بحضور سيده من احكام العبد في الاشياء وحضرة المولى ليست بشرط ان اقر العبد  
وان لم يقر ولكن اقيمت عليه البينة فحضر المولى شرط عندها وعندها يوسف لم يشرط بشرط من  
الحل في كتاب الماء دون قلت وان ادعى المولى شيئا لعبد على آخر هل يشترط حضور العبد وقت  
الدعوى فظا هو كراههم العبد لا يملك شيئا وان ملكه سيده يدل على عدم اشتراطه فلا يلزم الجواب  
قولهم الرقيق لو ادعى شيئا وغاب فليس للمولى اخذ يد على اشترط حضوره ولم ان نقول صريحاً ثم ان  
بفضل الله تعالى وجب المسئلة بحضورها في الفصل الثالث من العاديات ما مضى اذ كان للعبد  
وديعه عندنا او غصبته الف درهم او مائة درهم فربما ودين من ثمن مبيع فاقدر الذي عنده  
المال ان الذي دفع اليه العبد هذا الرجل وصدة المولى فانه القاضى لا يجبر الذي قبل المال بدفع المال  
الى المولى عينا كان او دينا لانه العبد هو المضمون فيما فيه هذا القدر ان المال وصل الى من جهة عبد المولى  
ولم يقر بالملك المدعى ولما اقر بكونه ملكا للمدعى بان قال هذا ما كره غصبته من عبدك او دفعه الى  
وصدقه بذلك فضا حله لا يجبر فكذلك القاضى على التسليم المقر له لانه اقر انه ماله ولكنهما متى  
نصا دقا على انه وصلى اليه من جهة الغايب فقد نصا دقا على انه ليس بضم انتهى وفي المحيط ان  
كان المدعى عليه صبياً مجهولاً ولم يكن للمدعى بنية لا يكون له حق احضاره الى باب القاضى  
لانه لا يتوجه عليه البين لانه لو نكل لا يعصى بكنوله وان كان له بنية وهو يدعى الاستهزاء  
كان له حق احضاره لان البين يتوخذ بافعاله والشهيد يحتاجون الى الاشارة اليه لكن يحضر معه وليه  
فيؤمر بالاداء عنه من شدة الجمع لا بملكه وكتاب الدعوى وكذا في احكام الصبيان من الاشياء

وجود

ولو ادعى

من البزاة كذا في البحر وغيرهما رجلا دعي دارا او دابة هو في اجارة العير لا تقبل بنية الا بحضرة  
الاجر والمشا جريما وكذا في الرهن يشترط حضرة الراهن والمقرن من دعوى الخاتبة كذا في الثاني  
ولو ادعى كاح امرأة لها زوج ظاهر يشترط حضور هذا الزوج ايضاً من البرازية قال الامام الترمذي  
قوله ايضاً ظاهر فاشترط حضور المرأة كذا لا يعني وفيها علق طلقها ان تزوج عليها فلو فادعت في  
الشرط وانكحاز زوج في اشترط حضور فلانة وقت الدعوى روايتان والاصح ان يشترط ان ياتي في  
المبيع قبل قبضه المشتري لا يسمع بنية المستحق مالم يحضر البايع والمشتري اذ الملك للمشتري واليد للبائع  
فيطلبها البينة فصار كدعوى الرهن وبعد قبضه يشترط حضور المشتري فقط لا البايع والاخذ  
بالشفعة نظراً لاستحقاق من جامع الفضولين في الفصل الثالث المستحق عليه بالبينة اراد الرجوع  
بشئ من بايعه على شئ او على ثلثي المبيع من جهة المستحق ببيع او نحوه فهل يقبل هذا البرهان  
بغية المستحق اختلف فيه المشايخ قبل يشترط حضوره وقيل لا يشترط وهذا القول اظهر واشبه  
من جامع الفضولين في الفصل الثالث وكذا في الفصل السادس عشر ولا يسمع الدعوى والشها  
على العبد الا بحضور سيده من احكام العبد في الاشياء وحضرة المولى ليست بشرط ان اقر العبد  
وان لم يقر ولكن اقيمت عليه البينة فحضر المولى شرط عندها وعندها يوسف لم يشرط بشرط من  
الحل في كتاب الماء دون قلت وان ادعى المولى شيئا لعبد على آخر هل يشترط حضور العبد وقت  
الدعوى فظا هو كراههم العبد لا يملك شيئا وان ملكه سيده يدل على عدم اشتراطه فلا يلزم الجواب  
قولهم الرقيق لو ادعى شيئا وغاب فليس للمولى اخذ يد على اشترط حضوره ولم ان نقول صريحاً ثم ان  
بفضل الله تعالى وجب المسئلة بحضورها في الفصل الثالث من العاديات ما مضى اذ كان للعبد  
وديعه عندنا او غصبته الف درهم او مائة درهم فربما ودين من ثمن مبيع فاقدر الذي عنده  
المال ان الذي دفع اليه العبد هذا الرجل وصدة المولى فانه القاضى لا يجبر الذي قبل المال بدفع المال  
الى المولى عينا كان او دينا لانه العبد هو المضمون فيما فيه هذا القدر ان المال وصل الى من جهة عبد المولى  
ولم يقر بالملك المدعى ولما اقر بكونه ملكا للمدعى بان قال هذا ما كره غصبته من عبدك او دفعه الى  
وصدقه بذلك فضا حله لا يجبر فكذلك القاضى على التسليم المقر له لانه اقر انه ماله ولكنهما متى  
نصا دقا على انه وصلى اليه من جهة الغايب فقد نصا دقا على انه ليس بضم انتهى وفي المحيط ان  
كان المدعى عليه صبياً مجهولاً ولم يكن للمدعى بنية لا يكون له حق احضاره الى باب القاضى  
لانه لا يتوجه عليه البين لانه لو نكل لا يعصى بكنوله وان كان له بنية وهو يدعى الاستهزاء  
كان له حق احضاره لان البين يتوخذ بافعاله والشهيد يحتاجون الى الاشارة اليه لكن يحضر معه وليه  
فيؤمر بالاداء عنه من شدة الجمع لا بملكه وكتاب الدعوى وكذا في احكام الصبيان من الاشياء

من البزاة كذا في البحر وغيرهما رجلا دعي دارا او دابة هو في اجارة العير لا تقبل بنية الا بحضرة  
الاجر والمشا جريما وكذا في الرهن يشترط حضرة الراهن والمقرن من دعوى الخاتبة كذا في الثاني  
ولو ادعى كاح امرأة لها زوج ظاهر يشترط حضور هذا الزوج ايضاً من البرازية قال الامام الترمذي  
قوله ايضاً ظاهر فاشترط حضور المرأة كذا لا يعني وفيها علق طلقها ان تزوج عليها فلو فادعت في  
الشرط وانكحاز زوج في اشترط حضور فلانة وقت الدعوى روايتان والاصح ان يشترط ان ياتي في  
المبيع قبل قبضه المشتري لا يسمع بنية المستحق مالم يحضر البايع والمشتري اذ الملك للمشتري واليد للبائع  
فيطلبها البينة فصار كدعوى الرهن وبعد قبضه يشترط حضور المشتري فقط لا البايع والاخذ  
بالشفعة نظراً لاستحقاق من جامع الفضولين في الفصل الثالث المستحق عليه بالبينة اراد الرجوع  
بشئ من بايعه على شئ او على ثلثي المبيع من جهة المستحق ببيع او نحوه فهل يقبل هذا البرهان  
بغية المستحق اختلف فيه المشايخ قبل يشترط حضوره وقيل لا يشترط وهذا القول اظهر واشبه  
من جامع الفضولين في الفصل الثالث وكذا في الفصل السادس عشر ولا يسمع الدعوى والشها  
على العبد الا بحضور سيده من احكام العبد في الاشياء وحضرة المولى ليست بشرط ان اقر العبد  
وان لم يقر ولكن اقيمت عليه البينة فحضر المولى شرط عندها وعندها يوسف لم يشرط بشرط من  
الحل في كتاب الماء دون قلت وان ادعى المولى شيئا لعبد على آخر هل يشترط حضور العبد وقت  
الدعوى فظا هو كراههم العبد لا يملك شيئا وان ملكه سيده يدل على عدم اشتراطه فلا يلزم الجواب  
قولهم الرقيق لو ادعى شيئا وغاب فليس للمولى اخذ يد على اشترط حضوره ولم ان نقول صريحاً ثم ان  
بفضل الله تعالى وجب المسئلة بحضورها في الفصل الثالث من العاديات ما مضى اذ كان للعبد  
وديعه عندنا او غصبته الف درهم او مائة درهم فربما ودين من ثمن مبيع فاقدر الذي عنده  
المال ان الذي دفع اليه العبد هذا الرجل وصدة المولى فانه القاضى لا يجبر الذي قبل المال بدفع المال  
الى المولى عينا كان او دينا لانه العبد هو المضمون فيما فيه هذا القدر ان المال وصل الى من جهة عبد المولى  
ولم يقر بالملك المدعى ولما اقر بكونه ملكا للمدعى بان قال هذا ما كره غصبته من عبدك او دفعه الى  
وصدقه بذلك فضا حله لا يجبر فكذلك القاضى على التسليم المقر له لانه اقر انه ماله ولكنهما متى  
نصا دقا على انه وصلى اليه من جهة الغايب فقد نصا دقا على انه ليس بضم انتهى وفي المحيط ان  
كان المدعى عليه صبياً مجهولاً ولم يكن للمدعى بنية لا يكون له حق احضاره الى باب القاضى  
لانه لا يتوجه عليه البين لانه لو نكل لا يعصى بكنوله وان كان له بنية وهو يدعى الاستهزاء  
كان له حق احضاره لان البين يتوخذ بافعاله والشهيد يحتاجون الى الاشارة اليه لكن يحضر معه وليه  
فيؤمر بالاداء عنه من شدة الجمع لا بملكه وكتاب الدعوى وكذا في احكام الصبيان من الاشياء

العير لا تقبل

ولو ادعى الورثة مالا للميت على رجل وحلف احدهم المدعى عليه عند القاضي كفى وليس لبقية الورثة  
ان يحلفونه من جامع الفضولين في الفصل الخامس عشر ادعى على ميت ما لا فدان يحلف الورثة  
كلهم على علمه ولا يكتفى بمين احدهم من الفضولين ايضاً في الفصل المذكور كذا في دعوى الخاتبة  
لا يحلف مع البرهان الا في ثلث ذكرها في المخرج في دعوى الدين على الميت وفي استحقاق المبيع  
وفي دعوى الايق من دعوى الاشياء قال العلامة ابن العرس مين الاستحقاق قول مقبول  
وهو حجة اقول قد ينهم من تسمية مين الاستحقاق حجة تدقق صحة القضاء عليه فلو قضى  
بدونه لا يغذو ولم ارم من يعرض لذكره من دعوى منح العقار قال الصمباني ان الرجل اذا  
ادعى ديناً على الميت فابنته بالبينة فان القاضي يحلف باقعه ما استفت منه شيئاً ولا ابرأه كلفه  
على هذا الوجه نظراً للميت والوارث الصغير من دعوى الخاتبة الا اقرارا لا يجمع بالبينة  
لانها لا تقام الا على منكر لا في اربع في الوكالة والوصاية وفراشات دين على الميت وفي  
استحقاق العين من المشتري من اقرار الاشياء لا تخلف بل يطلب المدعى الا في اربع على قول  
ابن يوسف خلا فالحال المذكورة في الخلاصة الاول منها في الرد بالعيب يحلف المشتري بالله ما  
رضيت بالعيب الثاني في الشفعة باقعه ما انطلت شفعتك والثالث في المرأة اذا طلت فرفض  
على زوجها الغايب يحلف بالله ما حلف بك زوجك شيئاً ولا اعطاك النفقة والرابع في المستحق  
يحلف بالله ما بعث وهذا بناء على جواز تلغين الشاهد من الاشياء في كتاب الدعوى والشها  
ايضاً ذكر في بخره وفيه ايضاً في كل موضع لو اقر بئزم فاذا انكر يستحلف الا في ثلث الاولى اراد  
الوكيل بالشراء الرد بعيبه ادعى البايع ان الموكمل رضى بالعيب اقر به الوكيل بطل حق الرد وان  
انكر لا يحلف الثانية لو ادعى على الموكمل رضاه لا يحلف وان اقر بئزم الثالثة الوكيل يقضي  
الدين ادعى على المديون ابراءه الموكمل وعلم الوكيل به لا يحلف وان اقر بئزم انتهى ادعى الملك  
الحال وشهد الشهود ان هذا العين كان ملكه تقبل لانه شها دهم ثبت الملك في الحال والماضي وما  
ثبت في زمان يحكم ببقائه مالم يوجد المزيل كذا في العاديات نقلا عن المحيط من دعوى  
الرجلين في كتاب الدعوى من المبيع واذا كانت بيت من دار فيها بيوت كثيرة في يد زيد واليوس  
الباقية في يد بكر والشاهد بينهما حال كونهما نصفين لا استواءهما في استعمالها وهو الموردها و  
التوصي وضع الامتعة وكسر الخطب ونحو ذلك فصارت نظير الطريق بخلافه الشرب اذا تنازعا  
في قدره فانه يقسم بينهما بقدر اراضيها لانه الشرب يحتاج الى الجلس سق الارض فصدق كثره  
الارضى كثر الحاجة اليه فيقدر بقدر الارضى بخلافه الانقاع بالساق فانه لا يخلف باخلاف  
الاملاك كالمور في الطريق من دعوى الرجلين في دعوى الدرب والعرب احد الورثة حال

شاه

تحلف احد الورثة  
كانت  
لا يحلف الورثة  
كلهم على علم  
لا يحلف مع البرهان  
الا في ثلث  
ذكرها في المخرج  
في دعوى الدين  
على الميت  
وفي استحقاق  
المبيع  
وفي دعوى الايق  
من دعوى الاشياء  
قال العلامة  
ابن العرس  
مين الاستحقاق  
قول مقبول

لا تخلف بل يطلب  
المدعى الا في اربع  
على قول

ابن يوسف خلا  
فالحال المذكورة  
في الخلاصة  
الاول منها  
في الرد بالعيب  
يحلف المشتري  
بالله ما رضيت  
بالعيب

الدين ادعى  
على المديون  
ابراءه الموكمل  
وعلم الوكيل  
به لا يحلف



الآخرين اتخذ دعوة من الزكاة واكمل الناس ثم قدم الباقون واجازوا ما صنع ثم ارادوا  
ضمين ما اختلف لهم ذلك لانه لا خلاف لا يتوقف حتى يلحقه الاجازة الا ترى ان من اختلف مال انسان  
ثم قال المالك وصيت بما صنعت واجزت لا يبرأ من الزانية في اول كتاب الدعوى وقد بقي هنا  
صل آخر اختلف العلماء وهون المديون اذا برهن على اقرار المدعى باستيفاء الدين قبل لا يسمع  
لانه دعوى الاقرار في طرف الاستحقاق والدين يقتضي بانها فائدة المقبول بناء على الدافع  
وقبل يسمع لانه في الحاصل يدعى اداء الدين عن نفسه وكان الدعوى في طرف المدفع ذكره صاحب المحيط  
من دعوى الزانية في الفصل الاول ولو ادعى رجل على آخر الف درهم واقام البينة فقال المدعى عليه  
في الدفع ان المدعى اقر باستيفاء هذا المالى حتى واقام البينة لا تسمع لانه هذا بطريق الابتداء  
لما عرف ان الدين يقتضي بانها من دعوى الحائز قبل الفصل الثاني دعوى الاقرار بالبيات  
السببية يرد عند عامة العلما اذا المالك لو كان واجبا للبينة السببية لعارضه ومال الدعوى الاقرار  
علم انه كاذب في دعواه من القسولين في الفصل التاسع والثلاثين وفيه وان اقر المدعى باستيفاء بعض  
المال والمدعى عليه ينكر المالك صلا يطالب المدعى بركة ما اقره بقصة انتهى انسان اذا اعترف باخذ شيء ولم  
يأت بشيء آخر يخرج من عدة ذلك يتاخذ بما اعترف باخذه من المصحح في كتاب الدعوى وفي الاشياء  
في قاعدة لا عبرة بالظن البين خطأ وان من دفع ديناً بظنة انه عليه ثم ياتي انه ليس عليه له الرجوع  
به وفي شره الوجهانية من دفع شيئاً ليس بواجب عليه له اسراده الا اذا دفعه على وجه الهبة واستهلكه  
القاضي انتهى وذكر محمد الائمة الاسلام في الجامع ادعى على آخر اقراره فاقام المدعى عليه  
بينة على اقرار المدعى ان الدار ليست ملكاً ولا وما كانت لما ادعت بينة المدعى ويكون هذا دفعا وان  
لم يقر بها لاسان معروف وكذا لو ادعى المدعى الارث من ابيه واقام البينة واقام ذي اليد البينة  
على اقرار الميت ان الدار ليست له وما كانت له كان دفعا وفي فتاوى الفضلي ادعى عليه اخوه شركة  
فيما في يد الحق الوارثة من ابيه فانكر المدعى عليه فقال لم يكن لابي فيها حق ثم ادعى هو ان كانا اشتراها  
من ابيه اذ ادعى ان اباها اقر له بها فدعواه صحيحة وبينة فسموكة لانه يمكن الجمع بين هذا  
وبين ما سبق بان يقول لم يكن لابي بعد ما اشتريتها منه فان قال لم يكن لابي فيها حق قط لم  
يسمع دعواه الشراء من ابيه لانه فيه مناض وسمع دعوى اقراره لانه لا تناقض فيه  
ولو اقر احد الورثة ان هذا الموضع بيننا عن ابينا ثم ادعى ان ثلثه وصية لابي صغير عن  
ابي تسمع دعواه وتقبل بينة عليه واقار به بالمرث لا ينعقد دعوى الوصية لانه كل ذلك مرث  
وان كان فيه وصية من دعوى التهمة في فصل مسائل الناقص وفي دعوى فتاوى رشيد الدين  
ادعى ان الدار ملكي لانه اشتريتها من ابي واقام ذي اليد بينة كان ملكا لابي اليوم موته وما

الان لا يكون قسرا  
من جهة الاقرار

الدعوى اذا برهن على اقرار  
المدعى بالاستيفاء

المدعى عليه  
ان لا يبرأ من الزانية

الدعوى ان يقر  
بما ادعى

دعوى الاقرار بالبيات  
السببية يرد عند عامة العلما

وكو طعن انه عليه دين فبان خلافه  
رجوع بما ادعى استجابة في القادة  
اسبقه عشر

ادعى المدعى عليه  
في دعوى الشراء

ادعى المدعى عليه  
في دعوى الشراء

وتركها ميراثا لا تقبل بينة ذي اليد لان شهوده يشهدون باستصحاب الحال والمدعى اثبت الزكاة  
وفي فتاواه ايضا ادعى دار ميراثا عن ابيه فقال له والمالك كان ملكا فلو اقرت باعها متى واليوم  
ملكى هذا السبل لا يسمع منه لانه بايعه لو كان الدار في يده واقام البينة انها ملكي لا يندفع دعوى  
المدعى فكذا بينة من يدعى تملك الملك منه ادعى دار ميراثا عن ابيه فقال المدعى عليه ان اباك  
باعها من فلان في حال حيوته وصحة بكذا وان اشتريت من فلان واقام البينة فقد قبل لا يسمع هذا  
الدفع لاحتمال التوفيق وقبل يصح وهو الاصح ولو ادعى الميراث فاقام المدعى عليه بينة ان المورث  
اقر في حال حيوته ان المدعى ليس له او هو ملك المدعى عليه وعلى اقرار المورث او بعده انه لم يكن  
لابيه كان كله دفعا من العادة في الفصل السابع في الناقص ادعى الميراث كل واحد منهما يقول  
هذا في رثته من ابيه ان كان في يد ثالث ان لم يورثها وارثا تاريخا واحدا فهو بينهما نصفان  
وان كان احدهما اسبق تاريخا يقتضي له عداية حنيقة وانه يوسف وقال محمد في يقتضي بينهما  
نصفين من دعوى الحائز عقار او ضياع في يد رجل وعلى عليه متعلق باقراره عليها لا يصح هذا  
ذا اليد واليد على العقار لا تثبت الا بالبينة او علم القاضي ولو علم القاضي بقاء من بالتسليم فلو ادعى  
ذو اليد على هذا المتعلق العقار في يده وانكر احدت اليد فانكرت بغيره ولو اقام البينة ان  
المجود وفي يده منذ عشرين سنة مثلا وانما احد اليد عليها يقتضي باليد وباء من القاضي بالتسليم  
البركن لا يصير المدعى عليه مقضيا عليه حتى لو اقام البينة بعد ذلك ان هذا ملكه تقبل له شاهد وان  
ان المدعى عليه اخذه من المدعى مس بقاء من بالرد اليه من دعوى حرارة الفنا وعقار او ضياع  
في يد رجل وعلى عليه اخذ واحدت يده عليها لا يصير بهذا اليد واليد على العقار لا تثبت الا ما  
بالبينة في ادب القاضي المختص في ولو علم بقاء من بالتسليم من دعوى الحرارة في الفصل الثاني  
وفي الزانية في يد رجل ارادها اخر فقال لا اشتريتها منك القياس ان يومر بالدفع الى المدعى اليه  
ان يبرهن بالشراء وفي الاستصحاب يميل ثلثة ايام بعد النكاح فان برهن والايستلم الى المدعى  
ادعى عليه لا فقال قبضت منك كذا ملكي يومر بالرد اليه وهذا ينبغي ان يكون على القياس والا  
الذي ذكرناه انتهى من اقرار جامع الفتاوى والاصل فيه ان البينة متى وقعت على فصل الغير  
فاليمين على العلم ومتى وقعت على نفسه يكون على البينات الا يبرى انه على الصلوة والسلام  
حلفا اليهود بالله ما قلتم ولا علمتم له قاتلو فخطبهم على البينات في الاول لانه فعلهم وفي  
الثاني على العلم لانه فعل غيرهم قال الحلواني هذا الاصل مستقيم في المسائل كلها الا في الرد بالعب  
فانه اذا ادعى المشتري ان العبد سارق او ابق وان ثبت اباق او سرقته في يد نفسه او ادعى باق  
او سرقته في يد البايع يحلف البايع على البينات مع انه فضل غيره وانما كان كذلك لان البايع ضمن

وفي فتاوى رشيد الدين اخذت من يد آخر فقال اخذته من يده لانه ملكي وبرهن على ذلك يقبل لانه وان كان ذاك  
منه فانه اقراره في الحقيقة هو الخارج ولو اقر المدعى عليه اخذته من المدعى لانه كان ملكي فلو كانت له الاخذ منه لا يومر بالتسليم  
اليه المدعى لانه اذا اقراره ولو صدقته يومر بالتسليم فيصير المدعى ذاك ويختلف او برهن الآخر وقبضه ايضا غصب ارضا وزرعها فادعى رجل انه  
وعصبة حتى فلو برهن على غصبه واحداث يده يكون هو ذاك ويد الزارع خارجا ولو لم يثبت احداث يده فالزارع ذوال اليد والمدعى هو الخارج  
وقبضه فلو برهن على غصبه بغيره فادعى المدعى عليه اخذته من يده لا يصير به ذاك ويد ولو علم به قاض بآخره برده من فتاوى عليه انك احدت اليد وكان  
بيدي فانكرت بغيره وتوبرهن من اقراره بغيره  
منذ عشرين سنة وهذا اخذت يده  
عليه يومر برده عليه لانه لا يصير  
المدعى عليه مقضيا عليه حتى  
لو برهن انه ملكي يقبل  
نور العيون في معرفة الظاهر  
من ذوال اليد يقبل الفصل  
السادس

ادعى دارا فبرهن ذوال اليد المدعى اني الميراث  
اقر قبل دعواه انه ليس لي او قال انه كان  
لي بغيره بينة المدعى وكذا لو ادعى ارثا  
فبرهن ان مورثه اقر بذلك بغيره  
دعوى المدعى ثم راعى العيون في الدفوع  
من دعوى الاقرار في فصل لاثبت الحسنة

ادعى دارا فبرهن ذوال اليد المدعى اني الميراث  
اقر قبل دعواه انه ليس لي او قال انه كان  
لي بغيره بينة المدعى وكذا لو ادعى ارثا  
فبرهن ان مورثه اقر بذلك بغيره  
دعوى المدعى ثم راعى العيون في الدفوع  
من دعوى الاقرار في فصل لاثبت الحسنة

عصفا رفا وزرعه وحنى فادعى  
رجل ان ذاك وعصبة مني فلو برهن على  
عصبة احدت يده يكون ذاك  
والزارع خارجا ولو لم يثبت احداث  
يده كان الزارع ذوال اليد والمدعى هو  
من خارج حاص القصد

سحشا  
في البين على الخمر  
في فصل



تسلم البيع سالما عن العيوب والتحليف يرجع الى ما ضمن نفسه فيعتلف على البتة ولا انما يكون الخلف  
على فعل العير على العالم اذا قال لشركاء علم لي بذلك واما اذا ادعى العالم فيخلف على البتة والبتة  
القطع الا ان المودع اذا قال ان الوديعة قبضها صاحبها يخلع على البتة لا عانة العالم بذلك ثم كل  
موضع وجب اليقين فيه على البتة يخلع على العالم لا يكون معتبرا حتى لا يقضي عليه بالانكسار ولا يسقط اليقين عنه  
وفي كل موضع وجب اليقين فيه على العالم يخلع على البتة يعبر اليقين حتى يسقط اليقين عنه ويقضي عليه اذا نكل  
لان الخلف على البتة اكد فيعتبر مطلقا بخلاف العكس من الزبير في كتاب الدعوى في باب الخلف كذا  
في الدرر في كتاب الدعوى وكذا في الفصولين واما اذا كان عينا لا يشاهد كالاباق والسرة و  
الجوهر لا يخلع البائع حتى يقيم المشتري البينة انه ابقاها وسرق او جرد عنه ثم يستخلص البائع على  
البتة من سبوع محيط الرضخى رجل مات وقالت امرأة لابن الميت كنت امرأة ابكر محمد الى موته  
فطلبت المهر والميراث فانكر الابن وقال اسم ابى لم يكن محمد وانما كان عمه ثم جاءته فادعت انها  
امرأة ابكر محمد الى يوم موته وادعت المهر والميراث تسمع دعواها وليس بتناقض لجواز ان يكون  
له اسمان من دعوى القينة ادعى على رجل هو محمد بن علي بن عبد الله كذا دينا ثم ظهر ان اسم جده احمد  
لا يتقبل الدعوى لجواز ان يكون له اسمان من العادة في الفصل السابع ورجل مات فقامت امراته  
ودورته الميراث وهم كبار كلهم واقرباؤها ووجه ثم وجدوا شهودا لا زواجا كانا مطلقا ثلثا  
فانهم يرجعون عليها بما اخذت من الميراث وكذا قال ابو حنيفة وابو يوسف اختلفت زوجها  
بما ثم اقامت البينة انه كان مطلقا ثلثا قبل الخلع ترجع عليه بما اخذت من المال من دعوى الخاتمة فيقول  
فصل في دعوى الكاح رجل اشترى من رجل عبدا فقبضه ونفذ الثمن ثم استخف رجل من يد المشتري  
ثم اقام البائع البينة على المستحق انه كان باعه اياه فقبض به له عليه قال ابو حنيفة لا سبيل للمشتري  
على اخذ العبد لان شراؤه قد انقضى وبطل بالاستحقاق فلو يبيع ويروي عن ابي يوسف انه قال للمشتري  
ان ياخذ ما لم يكن قبض الخنز او قبض به من دعوى المحيط الرضخى لا ترى انه لو قال ابرأ بك سنة يكون  
ابراة مطلقا من دعوى الخلاصة في الفصل الرابع عشر رجل له كلب لا يحتاج اليها ويجري نه  
منها ضرر ان امسكه في ملكه ليس لجيرانه منعه من تصرفه في ملكه وان ارسلها في السكة فليجربه منعه  
فان امتنع والارفع الامر الى الحاكم حتى ينفعه عن ذلك وكذا من امسك وجاجة وكذا من امسك  
الجحش والجمول في الرستاق على ما ذكرنا من دعوى الولد الجعية طاحونة على نهر او اخر ان يضع  
فوق طاحونة اخرى وبسبب ضيقها يقل ماء الطاحونة القديمة ويختل دورانها لصاحبها ان  
يمنع الثاني عن النصب ان كان ينقص غلة الاولى بنصب الثاني ليس للاق لان يمنع الثاني كالتاجر  
اذ اتخذ في جانب تاجر اخر حائطا بمثل التجارة الاولى فكسرت التجارة الاولى بالتخاذه ليس للاق

والبيع  
الاشياء

مطلقا  
فصل في

ابراة  
الاشياء

في منع  
الكلام

في منع  
الكلام

في منع  
الكلام

المنع

المنع من حيطان الزاوية في الفصل الاول من اتخذ حائطا ثم جاء آخر واتخذ حائطا بجانب الاول  
شكك البتة فكسرت حجارة الاول بذلك لم يكن له ان يخاصم الثاني من شرب الخاتمة حائطا اتخذ حائطا  
في وسط الزاوية منع وكذا كل من منع عام انتهى كلام صاحب الكفا في الضرر العام بالادخان ومخاض  
المربى بالنار والظواهر ان قوله في وسط الزاوية وقع اتفاقا والاول كان في طرف سوق  
الزاوية والضرر به عام منع وكذا كالحداد لو اتخذ في الزاوية حائطا للحدادة وفيه ضرر عام  
فانه يمنع وكذلك لو اتخذ حائطا للطباخة في الزاوية فانه يمنع وكذلك لو اتخذ بحجرة ينصرف  
العامية من حائطا في مكان ليس بمكانه يمنع والاصل في ذلك كله قوله صلح لاضرر ولا ضرر  
فان ذلك من الخصم في ذلك وفي طلب الحكم بالمنع قلت كل واحد من اهل السوق يصلح خصما في كاره  
هشام قال سئل محمد بن عيسى عن كسيف وميزابك ظلة شارعة الى طريق فاخذ فقال كان ابو حنيفة  
يقول من جاء فخاصمه قلعه على كل حال وان كان قدما فان ابا حنيفة يراه محمدا قال محمد بن عيسى  
قولنا فان كان يصير بالطريق قطع وان كان لا يصير بالطريق يتركه كذا نقله ابو الليث العمري في عيون  
المذاهب هذه العبارة من شرح القلم الوهابي لابن النجدة في كتاب الدعوى وفي قناوى العتابي  
اراد نصبت في وسط الزاوية ويصير وحائطا لهم منع استحضانا وعلى الفتوى من دعوى البراءة  
دعوى دفع الثمن مسموعة على المغيبة كما في دعوى الزاوية ودعوى قطع الزراع لا كما في فناء  
قاري الهداية من اقرار الاشياء في القرن الثاني وفي واقعا الناطفي قال لاخر ابرأ بترك هذه الدار  
او عن خصوصي في هذه الدار فهذا كله باطل حتى لو ادعى بعد ذلك هذه الدار تسمع وتقبل بئس  
من دعوى الخلاصة ولو قال ابرأ بترك هذه الدار وعن خصوصي فيها فهو باطل لان يخاصم واما  
ابراة عن ضمانها كذا في النهاية من الصلح وفي الخاتمة ابرأ عن العين المضمونة ابرأ عن ضمانها و  
تصير امانة في يد الغاصب وقال زفر لا يصح ابرأ وتبقى مضمونة ولو كانت العين مستهلكة مع ابرأ  
وبرأ من قيمتها انتهى فقوله ابرأ عن الاعيان باطل معناه انها لا تكون ملكا بالابراة والا  
فالابراة عنها سقوط الضمان صحيح من الاشياء في القول في الدين ولو قال المدعى برئت من  
دعوائه في هذه الدار لا يبقى له حق فيها من جامع الفصولين في الفصل العاشر وفي الخاتمة  
اتفقت الروايات على ان المدعى لو قال لا دعوى لي قبل فلان ولا خصوصية لي قبل فلان يصح حتى لا  
يسمع دعواه الا في حق حادث بعد البراءة ولو قال برئت من دعوائه في هذه الدار يصح ولا  
يبقى له حق في الدار من جميع القناوى في كتاب الدعوى وفي كذا الحكم لاحول له قبل ابرأ من  
العين والدين والكفالة والاجارة والمخدة والقصاص انتهى من الاشياء في القول في الدين وقوله  
اتفق من الخلاصة قال صاحب المنع في فناء واه لو قال المدعى لا دعوى لي قبل فلان لا خصوصية

في الضرر العام

في الضرر الزاوي

ابراة  
في هذا الباب

في هذا الباب

برئت من دعوائه

لا يبقى له حق

لا يبقى له حق

برئت من دعوائه

لا يبقى له حق



قبله بطرد عوا عليه لا في حادثة بعده كذا في الفصل العاشر من جامع العنولين فتقرر العنوين بين  
 قوله لا دعوى له ولا حصن له قبله وبين قوله ابراءك عن هذه الدار وعن خصوصي فيها فلا  
 تسمع دعواه في الاول وتسمع في الثاني وجه انه في الاول لغو الدعوى والخصم من اجلها على سبيل  
 العموم فاذا اقيها فقد ناقض كلومه وفي الثاني ابراء عن خصوصه وهو مقتضى لانيها لمقتضى  
 البراءة فبان انه لا يصير ناقضا فاما قلت وجه الاظهر ان ابراء عن الدار باطل لكونه  
 ابراء عن العين انتهى لا تسمع الدعوى بعد ابراء العام نحو لاحول قبله الاضمار الدرك فانه لا  
 يدخل بخلافه في النسخة فانها تسقطه والابراء عن الدار لا يصح تسمع الدعوى به وتقبل البينة وفي  
 البينة ما من عن ورثة فاقضوا الزكاة بينهم وبراءة كل واحد منهم صاحب جميع الدعوى ثم ان  
 احد الورثة ادعى ديناً على الميت وعلى تركته الميت تسمع انتهى من دعوى الاشياء قلت وهذا يخالف  
 قولهم ان الدين يسقط بالابراء والعين لا وأما القسمة فلا تسمع دعوى الدين وتسمع دعوى العين انتهى  
 ادعى بعض الورثة ديناً على مورثه بعد القسمة تسمع بخلافه في عين من الزكاة حيث لا تسمع دعواه ذكر  
 في الحاشية وعجزها وفي قسمة القسمة قسماً مضمناً وافر كل واحد منها ان لا دعوى له على صاحب  
 وزرع نصيبه ثم اراء واحد على الفسخ بالعين فله ذلك اذا كان العين فاحشاً عند بعض المتأخرين  
 انتهى وفي اجازات البرازية ان ابراء العام انما ينعى اذا لم يقض بان العين للمدعى فان اقر بعد  
 ان العين للمدعى سلم له فلا ينفعه الابراء وفي الرابع عشر من دعوى البرازية ابراء عن الدعوى  
 ثم ادعى عليه بوكالة او وصاية مع دعواه وفيما اذا ابراء الوصي ابراءاً عاماً بان  
 اقر انه قبض تركه والده ولم يبق له حق فيها الا استوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئاً من تركه ابيه  
 وبرهن يقبل وكذا اذا اقر الوارث انه قبض جميع ما على الناس من تركه ابيه ثم ادعى على رجل ديناً  
 تسمع كذا في الحاشية الرابعة صالح احد الورثة وبراءة عاماً ثم ظهر شيء من الزكاة لم يكن وقت  
 الصلح الاصح جواز دعواه في حصته كذا في صلح البرازية الخامسة ابراء العام في ضمن عقد  
 فاسد لا ينعى الدعوى كذا في دعوى البرازية من دعوى الاشياء وفي المتأخرين بالدين بعد ابراء  
 لم يلزم منه كما في العوايد البينة نقلاً عن الناتا رخانية نعم اذا ادعى عليه ديناً بسبب حادثة بعد  
 الابراء العام وانه اقر به يلزم منه انتهى ولا يسقط لا يرد على العين بل هو مخصوص بالدين حتى  
 اذا مات واحد وترك ميراثاً فبراء بعض الورثة عن نصيبه لم يبرأ عنه الا عينا واث  
 الابراء عن العين غير صحيح والابراء عن دعوى العين جائز من صلح الدين والعرب فلا يصح  
 الابراء عن الاعيان والابراء عن دعواها صحيح فلو قال ابراءك عن دعوى هذه العين صحيح  
 الابراء فلا تسمع دعواه بها بعده من الاشياء والقول في الدين وفي الملح لا يسقط الارث باسقاط

فصل في ابراء

في ابراء الدين

الدين يسقط بالابراء

الدين لا يسقط بالدين

ابراء عن الزكاة

ابراء الدين

الابراء عن الدين

لا يسقط الدين

الوارث

الوارث وفي الاشياء فيما يقبل الاستقاط من الحقوق وما لا يقبل ولو قال وارث تركت حتى  
 لم يطل حقه لا الملك لا يطل بالترك والمحق يسقط بالابراء كما يسقط بالاستقاط  
 انتهى قال احد ورثة برأته من تركه ابيه ببراءة الغرماء عن الدين بقدر حقه لانه هذا ابراء عن  
 الغرماء بقدر حقه فصيح ولو كانت الزكاة اعياناً لم يصح الابراء ولو قال وارث تركت  
 حتى لا يطل حقه اذا الملك لا يطل بالترك والمحق يسقط به من جامع العنولين في الفصل  
 الثامن والعشرين قال لا دعوى لي على تركه اخي ولا حق لي وهو احد الورثة لا يطل ولا  
 يدفعه الورثة بهذا اللفظ من الحاشية الصغرى قال احد الورثة لا دعوى له في الزكاة لا يسقط دعواه  
 وقال المست انا وارث فلا تخم ادعى ارثه وبين الجهة صح كالمو قال المست انا ابراء لابي ثم ادعى  
 صح من الدين والعرب في فصل الاستشارة قلت وهذا كله علم انه نصيب العارث من الزكاة  
 اذا كان اعياناً لا يسقط ببراءته عنه ولا باستقاطه ولا بتركه اما الوارث عن دعوى  
 نصيبه فصيح ولا يسمع دعواه بعده والعين الديار والمال الناصر اهل الحجاز يسمون  
 الدراهم والديار من النقص والناصر كذا في الصحاح والعقار كالدار والارض والنخل  
 كالعين في هذا الحكم كما مر من الخواصة والاشياء نقلاً عن النهاية ولو كانت  
 الزكاة ديوناً في ذمة الغرماء وبراءة الوارث من الزكاة فلو اراء الغرماء يصح  
 بقدر حقه ولو اراء فملك حصته من بقية الورثة فلو يصح لتمليك الدين من لا عليه كما في  
 جامع العنولين في الفصل الثامن والعشرين وقفت على جواب فتوى به السقوا لهادي  
 بخطه وهي البراءة السلطانية اذا وردت في خصوص ثم ظهرت اخرى في ذلك الخصوص  
 وكان مضموناً لها مقضاً من فالعمل بالبراءة للمقدمة تاريخها اما اذا ورد الامران  
 في خصوص وكان مضموناً لها مقضاً من فالعمل بالبراءة للمقدمة تاريخها اما اذا ورد الثاني ناسخ  
 لا اول ولان البراءة متعلقة بالمال لا امام ليس له ان يخرج شيئاً من احد لا بحق ثابت  
 معروف في الامر متعلق برأي الامام غالباً من جهاد الملح وكذا على آخر ما لا واخره بذلك  
 خطاً بخط يده على اقراره بذلك المال وانكر المدعى عليه انه خطه فاستكتب فكتب وكان بين  
 الخطين مشابهة ظاهرة دالة على انها خطا كاتب واحد قال ائمة بخاري انه حجة يقضى بها  
 وقد نص محمد في المستواة لا يكون حجة لانه لو قال هذا خطي وانا كنيته عزانه ليس على هذا المال  
 لا يلزمه في هذا ولا ولو كتب بخطه صكاً وقال اخر انك تشهد بشهادته فقال نعم فيكون اقراراً  
 ولو لم يقل شيئاً لا يكون اقراراً من الوجه قال في البرازية ولو كان بين الخطين مشابهة ظاهرة  
 دالة على انها خطا كاتب واحد لا يحكم بالمال والصحيح لانه لا يرد على ان يقول هذا خطي وانا

الحكم لا يطل بالترك

هذا تركه في دين

انما امر الدين

الناس الزاعم

الدين لا يسقط بالدين

ورود الراجح

في ابراء الدين

الدين لا يسقط بالدين

الدين لا يسقط بالدين



جزءه لكن ليس على هذا المال ونعم لا يجب كذا هذا كما في جامع الفصولين والاشياء ونقله عن الحاشية  
 في احكام القسوة والكسابة ثم قال لا في يادك في الباعة والصراف والسمسار فانه يعمل بدفع البائع  
 والسمسار والصراف فالخط فيه حجة وفي كتاب يكر الكفار بالاستيذان حتى لو وجد حرجه في دارنا  
 فقال لا انا رسول الملك لم يصدق الا ان كان معه كتاب كما في سير الحاشية **فصل في هذه الاربعة اشهد**  
**كذا في دعوى الغيبة** رجلا دعي على رجل مالا فانكر المدعي عليه فخرج المدعي خطا باقرار المدعي عليه بذلك  
 الما وقال هذا خط المدعي عليه فانكر المدعي عليه ان يكون خطه فاستكتكت فكان بين الخطيين  
 مشابهة ظاهرة والى على انما خطا كاتب واحد اختلفوا فيه قال بعضهم يقضي القاضي على المدعي عليه  
 بذلك المال وقال بعضهم لا يقضي وهو الصحيح ولو قال المدعي عليه هذا خطي لكن ليس لي على هذا  
 المال ان كان الخط على وجه الرسالة مضمونا لا يصدق ويقضي عليه بالمال وخط الصراف في  
 السمسار حجة عرفا فان لم يكن الخط على وجه الرسالة ولكن على وجه بكتب الصك والاقرار فان اشهد  
 على نفسه بما فيه يكون اقرارا يلزمه وان كتب الخط بين يدي الشهود وقراء عليهم كان اقرارا وحل  
 لهم ان يشهدوا عليه سواء قالوا اشهدوا على او لم يقل وان كتب بين يدي الشهود ولم يقرأ عليهم  
 ولكن قال لهم اشهدوا على بما فيه كان اقرارا وحل لهم ان يشهدوا عليه وان لم يعلموا لا يحل لهم ان  
 يشهدوا عليه بما فيه من الحاشية في اول كتاب الدعوى وفيها ايم لو كتب الرجل في صحيفة حسابه  
 لغوا على الف درهم واقراة كتب وانكر المال او شهد الشهود ان كتب وهو ينكر المال ذكر في الكتاب  
 انه لا يلزم من شئ انتهى وكذا في الخط على وجه الرسالة ان يكتب للغايبة با مصدرا مضمونا ثم كتب  
 في انما بعد فكر على كذا هذا يكون اقرارا كما فيهم من الحاشية لان الكتاب من الغايبة كالخطاب  
 من الحاضر فيكون متكفلا والعامة على خلافه لان الكتاب قد تكون للغيرية وفي حق الاخرين  
 بشرط ان يكون الخط مصدرا مضمونا وان لم يكن الى الغايبة ذكر في احكام الكتاب من  
 الاشياء قلت فقد علم الفرق بين الكتاب وبين الاقرار بحيث لو اقر بما لم ادعي انه كاذب  
 في اقراره فعلى القول المعنى به يصح اقراره ويلزمه المال بعد تخلف القاضي المقر لان المقر  
 لم يكن كاذبا في اقراره ولو كتب في تذكره ان لغوا على الف درهم مثله واقرا انه كتب  
 انكر المال او شهد الشهود انه كتب وهو ينكر المال فالقول قوله ولا يلزمه شئ ولو حضر المدعي  
 خط اقرار المدعي عليه لا يخلو انه ما كتب وانما يخلو على اصل الما انتهى لا يعتمد على الخط ولا يعمل  
 به ولا يعمل بمكتب الوقف الذي على خطوط القضاة الماضين لان القاضي لا يقضي الا بحجة وهي  
 البينة والاقرار او النكول كما في وقف الحاشية ولو حضر المدعي خط اقرار المدعي عليه لا يخلو  
 انه ما كتب وانما يخلو على اصل المال ولو اشرى حائوتا فوجد بعد القبض على ما به مكتوبا

وان كان  
خطا في  
الصراف

فان كان  
المدعي

فان كان  
المدعي

ان كان  
المدعي

ان كان  
المدعي

ان كان  
المدعي

ان كان  
المدعي

وقد عرفت

وقف على مسجد كذا لا يرد لانه هلاوة لا يستني عليها الاحكام وعلى هذا الاعتبار بكتابة وقف على  
 كتابا ومصحف قلت الا في مسئلتين الاول كتابا هل الحرب يطلب الامان فانه يعمل به وبشئ الاما  
 لمامله كما في سير الحاشية والثانية يعمل بدفع السمسار والصراف والبائع كما في قضاء الحاشية وتعقبه  
 الطرسوسي بان مثلها تارة وعلى الامام ماله في عمله بالخط لكون الخط يشبه الخط فكيف عملوا هنا  
 به ورقة ابن وهبان عليه بكتب في دفتره الاماله وعليه من شهادته الاشياء رجل ادعى ان هذا  
 وقف على فلان واحضر كتابا في خطوط العدول والقضاة الماضين وطلب من القاضي القضاء بذلك  
 الصك ليس للقاضي ان يقضي بذلك الصك لان القاضي انما يقضي بالحجة وهي البينة والاقرار او  
 النكول واما الصك فلا يصلح حجة لانه قد يورث ويغير وكذا لو كان على باب الجانوف لوح  
 ينطق بوقفة الجانوف لا يجوز للقاضي ان يقضي بوقفته مالم يشهد الشهود بوقفته من العيول  
 الاشياء وشئ كذا في الدخلة واما الحجة القديمة التي ماتت شهودها فلا يعمل بها من غير شهود مضمون  
 شرعا من قضاء المنع كذا في الوجيز ولا عبرة بالخط والحاشية اذ الخط يشبه الخط والحاشية يشبه الحاشية  
 من قضاء الدرب والعرب وفيه باب الاستحقاق من البيوع لا يحكم بسجل الاستحقاق بشهادة انه  
 كتاب كذا بل بالشهادة على مضمونه انتهى وفي فتاوى سيد القضاة ادعى في بلدة دارا والدار  
 في غير تلك البلدة فاقام المدعي بينة قبلت بينة وقضى بها المدعي وجاز فضاؤه وان لم تكن الدار  
 في ولاية هذا القاضي من حرة الضاوى في كتاب ادب القاضي وفي الملحق وقضاء القاضي في  
 غير مكان ولا ينعى واختلصوا فيها اذا كان العقار في ولاية فاختار في اكثر عدم صحة  
 قضائه وصح في الخلاصة الصحة واقصر قاضيان على واحدة انما هو في العقار لافي العين والدين  
 كما في البرازية والغيبة قضى في ولاية ثم اشهد على قضائه في غير ولاية لا يصح الاشهاد انتهى من  
 دعوى الاشياء في القرن الثالث **باب دعوى الرجلين** رجلا دعي دارا او عقارا او منقولا  
 في يد رجل ملكا مطلقا واقام البينة على الملك المطلق واقام ذو اليد بينة ايضا انه ملكه مطلقا  
 بينة الخارج اول عند علمائنا الثلاثة وهذا اذا لم يذكر تاريخا وانما اذا ذكره وتاريخهما  
 سواء فكذلك يقضي بينة الخارج وان كان تاريخ احدهما اسبق يقضي لاسبقهما تاريخا  
 كان خارجا واصحاب يد وهو قول ابي حنيفة وقول ابي يوسف آخره وقول محمد اوله وعلى قول  
 ابي يوسف اوله وهو قول محمد آخره لا يخرج بل يقضي للخارج وان اخرج احدهما ولم يوضح  
 الآخر فكذلك يقضي للخارج من الدرجة كذا في الحاشية في دعوى الرجلين وكذا في باب دعوى الرجلين  
 من دعوى الدرب والعرب ادعى ان هذا العبد لي غايبة عن مدتهن وقال ذو اليد لي غايبة عن مدتهن  
 للمدعي ولا يخلو على البينة المدعي عليه لان ما ذكره المدعي تاريخ غيبة العبد من يده لا تاريخ ملكه

من كتاب الاشياء

لا يجوز للقاضي  
ان يقضي

لا يجوز للقاضي  
ان يقضي

لا يجوز للقاضي  
ان يقضي

لا يجوز للقاضي  
ان يقضي

لا يجوز للقاضي  
ان يقضي

وقد عرفت



فكان دعواه في الملك مطلقا خاليا عن النارج وصاحب اليد ذكر النارج كذا النارج في حالة الانفraz  
لا يعتبر عندها حصة فكان دعوى صاحب اليد دعوى مطلق الملك كدعوى الخارج فيقضي بيمينه الخارج  
من الدبر والعرف في باب دعوى الرجلين كذا في الدرر قلت وبه علم ان المدعى لو قال في دعواه ان هذا  
العبد ملكي او لي منذ شهر وقد هرب عني وباقي المسئلة على حالها فيقضي ذى اليد اولى لانه تاريخه اسبق  
تاريخ المدعى فيقضي به لذي اليد انتهى سلم صاحب المخرج عن رجل ادعى حمارا انه له سرقة منه منذ عام  
واقام المدعى عليه بيمينه انه في يده منذ خمس سنين فهل تقدم بينة المدعى بالخارج ام بينة المدعى عليه  
واجاب تقدم بينة الخارج المدعى لانه اخرج سرقة وغيبته من يده لا الملك وذو اليد اخرج ملكه منذ  
خمس سنين والنارج في الملك لا يعتبر اذ لم يكن من الطرفين عنده حصة فيقضي دعوى الملك المطلق  
فيحكم للخارج اقول يقضي للمورث عنده بيمينه لا بيمينه في حال الانفraz وينبغي ان  
يفتى بقول ابو يوسف لانه اظهر وارفق كذا في جامع الفصولين جهة الخارج في الملك المطلق اولى  
من جهة ذى اليد فيد الملك المطلق احراز عن المقتد بدعوى النارج وعن المقتد بما اذا ادعى  
تلقى الملك من واحد واحد قايض وبما اذا ادعى الشراء من اثنين وتاريخ واحد اسبق  
فهذه الصور بيمينه ذى اليد اولى بالاجماع ادعى اثنان عينا في يد آخر كل منهما يزعم انها واقفا  
البينة قضى به لهما بطريق الاشتراك لما روي ان الرجلين اخفيا الى رثوته صلح في مائة واقام  
كل واحد منهما البينة فقضى بها بينهما نصفين واذا كان عيدا في يد رجل واحد ادعى اثنان كل منهما  
انه اشتراه من ذى اليد واقاما بيمينه بلا نوقت فكل منهما بالخيار ان شاء اخذ نصف العبد  
الثلث الذي شهد به بيمينه ورجع على البايع بنصف ثمنه ان كان دفعه وان شاء تركه واخذ كل  
الثلث وبتركه احدهما بعد الحكم لم يأخذ الاخر كله وذكر بعض النارجين ناقلا عن ميسون شيخ  
الاسلام خولها زاده انه لا خيار وهو الظاهر كذا في العناية ما ادعاه شخص بطريق الشراء  
وذكر كل منهما تاريخا فهو للشري الاول منهما وان لم يذكر تاريخا او ذكر احدهما فذو اليد  
اولى لان تمكنه من قبضه يد على سبق شراء وان لم يكن في يد احدهما فان وقت احدهما  
احق وان لم يوقت احدهما فقد مر ان لكل نصفه بنصف الثمن وتركه من الدبر والعرف  
وصدر الشريعة في باب دعوى الرجلين برهن الخارج ان كل منهما على ان هذه المرأة زوجة سقط  
البرهان ان لم يورثها وان خا واستوى تاريخها التقدرا القضاء بهما اذا الكاح لا يقبل  
الاشتراك فيمن صدقته منهما لان الكاح مما يحكم بتصادق الزوجين الا ان تكون المرأة في  
بيت الآخر ودخل بها فيكون هو اولى ولا يقبل قولها لان تمكنه من نقلها او من الدخول بها  
دليل على سبق عقد على الآخر الا ان يبرهن الآخر انه تزوجها قبل فيكون هو اولى لان النارج

في النارج في الملك المطلق

قد روي في النارج

في النارج في الملك المطلق

برهن الخارج

يعرف الدلالة فالخامس انهما اذا تنازعا في امرة واقاما البينة فان ارضا وتاريخ احدهما قدم  
كان هو اولى وان لم يورثها واستوى تاريخها فان كان مع احدهما حق كالدخول بها او  
نقلها الى منزله كان هو اولى وان لم يوجد شيء من ذلك يرجع الى تصديق المرأة وان صدقت  
عزى برهان يعني ان ما ذكر كان فيما اذا صدقت احد المبرهين وان صدقت غيرهم هان  
في لم يعرف ان الكاح بقيت بتصادق الزوجين فان برهن الآخر قضى لانه اقوى من التصديق  
ثم لا يقتضي لعزى اذ لا شيء اقوى من البرهان الا اذا ثبتت سبقه لان البرهان مع التاريخ اقوى من  
البرهان بدونه كما لا يقتضي جهة الخارج على ذى يد ظاهر الكاح الا باثبات الخارج سبق  
كاحه على كاح ذى اليد من الدبر والعرف في باب دعوى الرجلين كذا في الدرر هذا على كاح  
بعد دعوىها يقضي لكل منهما نصف الميراث من رهن البرهان في الفصل الخامس امرأة ادعت على رجل  
انه تزوجها وانكر الزوج اختار بعض المتأخرين انه يخلف الزوج بالله ما هي من وجعل  
فان كان هو زوجة في طالق باين لان الاستحلاف يجري في الكاح عندها وعليه الفتوى وانما  
يستحلف بالله تعالى بالطلاق ايضا لانه يجوز ان يكون كاذبا في الحلف بالله عز وجل فلا  
يقع الطلاق عليها بالحلف فيبقى معلقة لا ذات زوج ولا مطلقة هذه في الظهيرية من العادة  
في الفصل الرابع عشر امرأة ادعت على رجل كاحا وانكر الرجل قال ابو يوسف وجهه بخلف  
الرجل بالله ما هي امرأته وان كانت امرأته في طالق باين وقال بعضهم بخلف على الكاح  
واخذ المتأخر بقول ابو يوسف وجهه وعليه الفتوى من دعوى الخاتمة في فصل دعوى الكاح  
ولون قبحا بشهادتها وشاهدتين ثم انكرت الكاح وتزوجت بآخر وقد ما شهود الاول  
ليس له ان يخاضعها اذ المضمومة لتعطيه يقصد به نكول هو اقرار ولو اقرت صريحا بكاح  
الاول بعد ما تزوجت بالثاني لم يجز اقرارها ولكن الاول ان يخلف الثاني على العلم فان  
كل صار مقرا بطلان كاحه قال ان يخلف المرأة على البتة والخامس ان دعوى كاح امرأة  
وهي في كاح العزى لا بيمينه المدعى يستحلف الزوج والمرأة ويبرهن بيمين الزوج على العلم فان  
خطب انقطع المضمومة وان كل تخلف المرأة بتاتا فان تكلمت في المدعى من جامع الفصولين  
في الفصل العشرين رجلا في سفينة وفي السفينة دقيق فادعى كل منهما السفينة وما فيها واحدها  
معروف ببيع الدقيق والآخر ملامح معروف فالدقيق الذي هو معروف بيمينه والسفينة  
من دعوى محيط السرحي رجل دخل بيت رجل ومعه مال واخذه من داره وعلى عنقه مشاة  
فقال له لا هذا مال اخذته من منزله قال ابو يوسف ان كان الداخل والخارج يعرف  
بصناعة شيء من الاشياء كالحمال يحمل الزيت ونحوه قد دخل وعلى رقبة زيت او من يبيع

الاشهاد في النارج



في الاسواق فالقول قوله في ذلك لا يدرى اظهر لانه الطاهر يثبت له وان كان لا يعرف  
فهو صاحب الدار قال ابو حنيفة القول قول رب الدار في ذلك كله ولا يصدر الدار في  
شي ما خلا شيابة التي عليه ان كانت الشيا بما يلبس من الحيط المرحض في الاستحقاق  
بالا يدري ولو ادعى ما لا فقال المدعي عليه ما كان كد على شي قط او ليس لك على شي قط فاقا  
المدعي بنية على ما فادعى المدعي عليه الايلاء او الابرء سمع ولما قام البيعة بينه ولو  
المدعي عليه على قوله ما كان كد على شي قط ولا عرفك او ما اشتهر بك قوله ولا اريدك ولا  
جرى بيني وبينك مخالطة فلا تقبل بيته على القضا ولا على الابرء لعذر التوفيق  
وروى القدر ورعيته تقبل بيته ولو زاد ايضاً من المخرج كذا في الدرر والغرائب في فصل  
الاستسراء وفي القينة المدعي عليه قال المدعي الاعرفك فلما ثبت الحق بالبيعة ادعى الايصال  
لاسمع ولو ادعى اقرار المدعي بالوصول لا الايصال سمع ذكر صاحب الدرر فقارها  
ادعى المدعي على المشتري عن العبد المبيع فقال المدعي عليه ما اشتريت منك العبد قط فاقا  
المدعي البيعة على شرا العبد فقال المدعي عليه ان اوفيت الثمن واقام البيعة لا تقبل للثمن  
من حرانة المقيمين ولو ادعى الدين فانكر ثم قال رساينه ام ان كان كذا القولين في  
مجلس واحد لا يقبل للشافعي وان تفرق عن هذا المجلس ثم قال رساينه ام واقام البيعة  
على الايلاء بعد الاقرار تقبل لعدم التناقض من حرانة العناوي في كتاب الدعوى  
اذا اقر بالدين بعد الدعوى ثم ادعى ايفاء لم تقبل للتناقض الا اذا ادعى ايفاء بعد  
الاقرار به والنقض عن المجلس من الاشياء نقلا عن جامع الفصولين وفيه ادعى دينا  
فاقر ثم قال وفيه لو كان كذا القولين في مجلس واحد لا يقبل للتناقض ولو تفرق فاعز هذا  
المجلس ثم قال وفيه وبرهن على الايلاء بعد ما اقر يقبل لعدم التناقض ولو ادعى الايلاء  
قبل اقراره بالدين لا تقبل انتهى ومثله في القضا العا دية ادعى على زيد انه دفعه ما لا يد  
الى غريمه وخطبه ثم ادعاه على غريمه وزعم انه دعاه على زيد كان لظنا لا تقبل لان الحق الواحد  
كما لا يستوفى من اثنين لا يخاصم مع اثنين بوجه واحد من دعوى البراءة ذكر صاحب المخرج  
في قضاة ادعى زيد مالا ولم يثبت فادعاه على آخر لم سمع كذا في القينة ادعى دارا لنفسه  
ثم ادعى انها وقف عليه سمع كدعواها لنفسه ثم دعواها لغيره ولو ادعى انها وقف او لغيره  
ثم ادعى لنفسه لم يجز في رواية الحنابلة وجاز في رواية الذخيرة ان وفق وفيها ومن ادعى لغيره  
بالوكالة او الوصاية ثم ادعى لنفسه لا تقبل لان يوفق فيقول كان لغيره ثم اشترته منه  
واقام البيعة على كذا في تقبل ادعى العصبية وبين النسب وبرهن الخصم ان النسب بخلافه

تقبل البيعة  
بما لا يرد

ادعى

ان قضى الاول لم يقض بالرفع والاشا قضا للعارض وعدم الاولوية برهن انه ابن عمه  
لابيه ولأمة وبرهن الدافع انه ابن عمه لأمة فقط وعلى اقرار الميت بانه ابن عمه لأمة فقط كان دافعا  
قبل القضا بالاول لا بعده لثا كذا بالقضا بخلافه والاول ادعى ميراثا بالعصبية فرفضه ان  
يدعى خصمه قبل الحكم اقرار المدعي بانه من ذوي الارحام اذ يكون حينئذ بين كل وميتة تناقض  
من الدرر والغرائب في باب دعوى الرجلين وفيه ادعى الاخوة ولم يذكر اسم الجد صرح بخلافه  
كونه ابن عمه حيث يشترط فيها ذكر اسم الجد كذا في العا دية انتهى شهد شاهدان ان فلانا  
اخ الميت لبيه وأمة لا يعلمان له وارثا غيري وقضى ثم شهد آخران ان فلانا ابنه ينتقض القضا  
ويدفع المال الى الابن وان كان هالكا فلا بد ان يضمن الآخر والشاهدين فان ضمن الآخر  
لا يرجع على احد وان ضمن الشاهدين رجعا على الآخر من شهدا ان الوصير مولى  
الموالاة لومات فادعى رجل ان رثة بسبب الولاء فتشهدا ان له ولأه الموالاة وانه وارثه  
لا تعلم له وارثا غيركم له بارثة فالتفت وهو معسر ثم برهن آخر انه نقض ولا الاول  
والى هذا الثاني ومات وهذا الثاني مولاه وارثه لا وارث له غيره فحكم بالارث  
لثاني بخير الثاني ان شاء ضمن الشاهدين الاولين او المشهود له الاول لانه ظهر كذب  
الشاهدين الاولين فيما الحكم به تعلق وبانه ان قولهما هو وارثه لا وارث له غيره امر  
لا بد منه للحكم له بالارث لانهما لو شهدا باصل الولاء ولم يقولوا انه وارثه لا يحكم بالارث  
فرضه بقولهما انه مولاه وارثه اليوم فظهر كذبهما فضمننا من الفصولين في الفصل الرابع  
ادعى على رجل الف درهم فقال المدعي عليه قد قضيتها في سوق سمرقند فطوب بالبيعة  
فقال الابنية له ثم قال بعد ذلك قد قضيتها في قرية كذا فاقام البيعة على كذا لا تقبل بيته  
من دعوى حرانة الضاوي اذ اقامت المتبايعان واحدهما وقد قبض المبيع ثم اختلف  
العرية في الثمن فلا تخالف عند ابي حنيفة وابي يوسف لان من اصلهما ان هلك المعقود  
عليه سقطت الخالف فكذا هلك المتعاقدين وعند محمد هلكه لا يبيع فكذا هلكا كما فان  
كان المبيع بعد في يد البايع او ورثة تخالفوا استحقاقا ولو اختلفا في قبض المبيع فقال  
البايع قد قبضته وقال المشتري لم اقبضه فالقول قول المشتري مع يمينه لان المبيع في  
صحة البايع كذا في الحبتي ولو اختلفا بعد التناقض في قدر المبيع والمقبوض فالقول  
في الصورتين للمشتري لانه قابض فالقول للقابض فان اختلفا قبل التناقض في قدر  
المبيع او المقبوض فالقول في قدر المبيع للبايع والبيعة للمشتري وفي قدر المقبوض فالقول  
قول المشتري من المخرج في دعوى الرجلين برهن كل واحد من الخارج وذو اليد على الثنا

بانه مولى الوالات  
فادعى رجل ان رثة  
بسبب الولاء

او اقامت المتبايعان  
واحداهما وقد قبض المبيع  
ثم اختلف



ونحوه وهو سبب الملك لا يتكرر فانه في معنى الشئ كالشئ في نيابة لا شئ في الامرة كسبح  
 الشئ بالعبودية وغزل القطن وحلب اللبن واتخاذ الجبن واللبن والمرعى بتشد يد  
 المراء وجر الصوف ونحوها فبينة ذي اليد اوله وان كان الشئ ونحوه عند بايعة وان  
 كان سببا يتكرر لا يكون في معنى الشئ فيقضي به الخارج كملك المطلق وهو مثل الجز والبناء  
 والغرس وزراعة الحنطة والجوبان اشكل يرجع الى اهل الجز لانهم اعرف به فان اشكل  
 عليهم فبقي بالخارج لانه القضاء ببينة هو الاصل والعدول عنه بحديث الشئ فاذا  
 لم يعلم يرجع الى الاصل قال في الذخيرة انما تقدم بينة ذي اليد على بينة الخارج اذا لم  
 يدع الخارج على ذي اليد فعلا نحو المصنف الوديعة او الاجارة او الرهن او العارية او نحو  
 واما اذا ادعى الخارج فعلا مع الشئ ونحوه فبينة الخارج اولى وفي العارية ذكر الفقيه  
 ابو الليث في باب دعوى الشئ من المبسوط ما يخالف المذكور في الذخيرة فقال دابة في يد  
 رجل اقام آخر بينة انها دابة اجرها من ذي اليد واعارها منه او رهنها اياها وذا اليد  
 اقام بينة انها دابة ونجت عنه فانه يقضي بها الذي اليد لانه يدعي ملكا للشئ والاخر يدعي  
 الاجارة او العارة والشئ اسبق منهما فيقضي لذي اليد وهذا مخلوق ما نقل عنهما  
 فتاوى صاحب المنهج ما نقل عن الدرر والعرف قلت لا يخالف بين كلام الذخيرة وبين كلام  
 المبسوط فيها اولوية بينة الخارج في الشئ ونحوه من بينة ذي اليد مشروطة بما اذا ادعى  
 الخارج فعلا على ذي اليد مع الشئ ونحوه من بينة ذي اليد بان قال هذه دابتي نجت  
 عندي واجرتها او رهنها من ذي اليد وقال ذي اليد انها دابتي نجت في ملكي في تقدم بينة  
 الخارج على بينة ذي اليد وفي مسألة المبسوط لا يدعي الخارج فعلا مع الشئ ونحوه بل يدعي  
 وهو الاجارة او العارة فقط فذا اليد يدعي الشئ فتقدم بينة ذي اليد والشئ اسبق  
 منهما وفي الفصل الثاني من جامع الفصولين برهن الخارج على شئ وحكم له بها ثم برهن  
 ذي اليد على شئ يحكم له بخلاف ما لو برهن الخارج على الملك المطلق وحكم له ثم برهن ذي اليد  
 على الملك المطلق لا تقبل انتهى ولو اقام احدهما بينة على الملك والاخر على الشئ قدم صاحب الشئ  
 سواء كان خارجا او ذي اليد لان صاحب الشئ يثبت اولوية الملك فلو ملكه الغير بعد الا  
 بالتلقين منه قال في البحر الرائق واطلقوا هذه العبارة وهو قولهم تقدم بينة الشئ على بينة  
 الملك فتأمل ما اذا ارادوا استوى تاريخهما او سبق احدهما او ارجحت احدهما ولم يورثها  
 اصلا ثم قال ولا اعتبار بالتاريخ مع الشئ الا من تاريخ تاريخهما مستحيلا انتهى والاولى  
 من شرع الجمع لان الملك تنازعا فدابة واما كل واحد منهما بينة انها نجت عنه وعند

بايعة فان ارجحنا فقولنا وافق سنها تاريخها بشهادة الظاهر وان اشكل من الدابة بان لم يعلم  
 قضى لها بان كانت الدابة فبذلك ثالث بان كانا خارجين او كانت في ايديهما وان كانت في يد  
 احدهما قضى بها الذي اليد وان خالف سنها التاريخين بطلت البينة فترك في يد من كانت  
 في يده كذا في الهداية والكا في وقال في الاصح انها لا تبطون بل يقضي بها بينهما ان كانا  
 خارجين او كانت في ايديهما وان كانت في يد احدهما يقضي بها الذي اليد هكذا ذكر محمد بن  
 والاول ذكره الحاكم وهو قول بعض المتأخرين وليس شئ من الدابة والعرف كذا في الخاتمة رجل  
 اشترى من رجل ثوبا في منديل فقال البائع ابيعك الثوب الذي في هذا المنديل فلما اشترى و  
 اخذه الثوب من المنديل قال المشتري هذا ثوبي فسمع دعواه وتقبل بينة وكذا الجارية المنقبة  
 من دعوى المأينة في فصل دعوى الملك والمصنف في اثبات النية خمسة الوارث والوصي والموصى له  
 والغيرم البيت او على الميت وان ادعى رجل على حاضر غائب مالا في صدك وانكر الحاضر فبرهن  
 قال الامام فبقي عليها وفي الاصل فصل القضاء على الحاضر وشئ من الجواب في الاقضية وحاصله ان ذكر  
 عن كل واحد من الثلاثة روايتين من دعوى المأينة وفي الفصل الاول **فصل فيما يكون خصما**  
**ومن لا يكون** قال المذني عليه هذا الشئ او دعواه من يد الغائب او جريته او رهينة او عارية  
 غصبية منه وبرهن عليه ودفع الخصومة المدعى وقال ابو يوسف في ان كان ذي اليد رجلا صالحا  
 تدفع عنه الخصومة اذا اقام البينة وان كان معروفا بالجيل لا تدفع رجوع اليه حين ابتلى القضاء  
 وعرف احوال الناس فقال في المحتال من الناس قديما خذ مال انسان غصبا ثم يدفوعه الى مو  
 ويؤدعه بشهادة الشهود حتى اذا جاء المالك واراذا ان يثبت ملكه فيه اقام ذي اليد بينة  
 على ان فلانا اودعه في بطن حصاة من الدرر والعرف وكذا في الخلاصة وفي ملتي الاجم ويقول  
 ابو يوسف يؤخذ وفي البحر الرائق وكذا الحكم ان في دفع الخصومة لو قال وكله صاحب بحفظه  
 كما في المبسوط وكذا الحكم لو قال اسكنني فيها فلان الغائب كما في الخلاصة وكذا الحكم لو قال رقت منه  
 او اخذته منه او ضل منه اى ضاع فوجدته كما في الخلاصة والاولان واجبا الى الامانة  
 والثلاثة الاخير الى الضمان لم يثبت فيها فان استشهد في الامانة فالصور عشرة وعلم ان  
 الصور لم تنحصر في الخمس فالاولى ان تفسر الخمسة بالتارة لا جلا في فيها خمسة اقوال من المذني  
 فصل فيما يكون خصما ومن لا يكون قال محمد بن لا تدفع الخصومة اذا قال الشئ فعرفه  
 بوجه لا باسمه ونسبه وقال ابو حنيفة تدفع ان قالوا تعرفه باسمه ونسبه وقالوا تعرفه بوجه  
 وان قالوا اودعه من لا يعرفه لا تدفع عن ذي اليد للخصومة لاحتمال ان يكون المودع هذا  
 الخارج اى المذني كما لو قال ذي اليد شريته من الغائب بحيث لا تدفع الخصومة اذا المشتري

معرفة انبأ في



خصم وكذا لو قال المدعي لذي اليد غصبته وسرقته او سرق مني لا تدفع المحض من ذمالي بل من ذم  
 علي يداع زيد بخلاف ما اذا قال المدعي غصبته مني وبرهن ذم اليد على يداع زيد حيث تدفع  
 وبطلان المحض ولو قال المدعي اشترى به من زيد وقال ذم اليد زيد او دعوى دفع المحض  
 بلا حجة لصدا وقها على ان اصل الملك فيه لذي اليد فالظاهر ان وصوله الى يد ذم اليد من جهة  
 ولو قال ذم اليد او دعوى وكل زيد لم يصدق الابينة لان الوكالة لا تثبت بقوله ولو برهن  
 المدعي ان زيد وكله بقبضه في بيع دعواه لانه ثبت برهانه ان الحق باسماكه فان طلب  
 المدعي عين ذم اليد على ادعوى الايداع حلف على النيات كذا في الكافي من الدر والعمدة قلت  
 لان كل من قبل قوله فعلى العين الا في مسائل كذا في الاشياء فكما في الدعوى وهي ليست منها وفي  
 البيع لو صدق ذم اليد شراء المدعي من زيد لاياء منه القاضي بالتسليم حتى لا يكون قضاء  
 على الغائب باقرار ذم اليد انتهى وفي المتن لو اقام البينة انها ودفعه عنده من جهة فلا  
 الغائب وان دفع المحض ثم حضر الغائب فادعى العين عليه وقال هو ابيع هذه ودفع  
 عندي من جهة فلا بد من الغائب اقام البينة تدفع المحض ايضاً من دعوى المحض في الفصل السابع  
 ان المتأجر ليس يضمن لمن يدعي اجارة او رهنا او شراء والمشتري يصير خصماً للكل وكذا لو هو  
 له من جامع العصولين في الفصل الثالث وفي الفصل الخامس منه وذم اليد لو ادعى انه له فهو  
 خصم بخلاف المودع انتهى **فصل الاستثناء والاستيهاب والاستيداع والاستيجار** اطلب  
 شراء من غيري وطلب هبة منه وطلب ايداع عنده وطلب اجارة له يمنع دعوى الملك للطالب  
 لان كل منها اقرار بان ذم الشيء ملك لذي اليد فكذلك الطلب بعد تناقضا والاستحكاك في الامية  
 يمنع دعوى الملك وفي المحرم يمنع دعوى الكفاك كذا في مجمع القاضي من الدر والعمدة كذا في المحرم  
 الاستعارة والاستيداع والاستيهاب من المدعي عليه ومن غيره وكذا الاستثناء والمساومة وما  
 اشبه ذلك من الاجارة وغيرها يمنع صاحبها من دعوى الملك لنفسه ولغيره فان برهن المدعي عليه  
 على وكيل المحض انه سبقت منه مساومة او استعارة او استيجار او نحو ذلك انقر من الوكا  
 لانه لو فعله عند القاضي لعن له من المحض والموكل على حقه من جامع العصولين في اول الفصل  
 العاشر وفي وسط الفصل المذكور منه الاقدام على الاستثناء والاستيجار اقرار بالملك لذي اليد  
 في رواية لا في رواية وهو الصحيح **في التصحيح** انه اقرار والاقدام على الاستثناء والاستيهاب  
 والاستيداع اقرار بان لا ملك له فيه بالاتفاق حتى لو برهن ذم اليد على ان المدعي فعله شيئاً  
 من ذلك تدفع دعوى المدعي ولو وفق المدعي قال كان ملكه لكنه قد باع مني فليدفع اليه الا يبيع  
 للشاقي بين قوله ملكي وقوله ليس ملكي والاستثناء من غير المدعي عليه في كونه اقراراً بان لا ملك

المدعي

المدعي كالا ستثناء من المدعي عليه حتى لو برهن عليه يكون دفعا اقول ينبغي ان يكون  
 الاستيداع من غير المدعي عليه والاستيهاب ونحو ذلك كالا ستثناء من المدعي عليه في كونه كل  
 واحد منها اقرار بعدم الملك للمدعي ويدل عليه ما مر في اول هذا الفصل من دعوى الكرم  
 لو برهن المدعي عليه ان المدعي آجر نفسه مني ليعمل في الكرم او اخذ الارض مني فزارعة او قال لي  
 ابن حنبل اني اجازت ذم تاكريم تدفع المحض ويكون اقراراً بان لا ملك للمدعي في الشيء  
 وفي آقبي صاحب الملح وغيره لو قال ذم اليد ليس هذا الا وليس ملكي ولا حق له فيه او نحو ذلك ولا مناز  
 ثمة ثم ادعى منازع فقال ذم اليد هو له صحيح والقول قوله ولو كان ثمة منازع كان اقراراً له  
 في رواية الجامع الصغير وفي رواية دعوى الاصل لا يكون اقراراً له قالوا يسئل القاضي ذم اليد  
 اهو ملك المدعي فان اقر به امره بالتسليم اليه وان انكر امر المدعي باقامة البينة عليه ولو  
 قال الخارج ليس هذا لي ونحوه ليس له ان يدعي ذم المثار اليه بعده للشاقي والغالب يمنع  
 ذم اليد على ما مر لقيام اليد كذا في العبادية الشاقي في موضع الحفا لا يمنع صحة الدعوى  
 قبل يمنع فان ادعى الوصية وانكرها الوارث وادعى الموصي له بينة فادعى الوارث الرجوع  
 تقبل وهو الصحيح وقيل لا تقبل لظاهر الشاقي في موضع ما اذا اشترى داراً من رجل ثم ادعى على  
 الآجر ان هذه الدار ملكي لانه كان اشترىها لاجلي في صغيري وهي ملكي وادعى البينة تمنع  
 ولا يكون هذا تناقضاً ما نفاضة الدعوى لما فيه من الحفا لان الاب يستقل بالشراء للصغير  
 ومن الصغير لنفسه والابن لا علم له بذلك وهذا كالا لاقامت المراد بينة على الطلاق ثلث  
 بعد ما اختلفت نفسها على مال لها ان تسترد بدل الخلع وان كانت متناقضة لا تنقل وزعمها  
 في ايقاع الطلاق عليها من غير علمها ولها نظاير ذكرت في العبادية وغيرها برهن على قول  
 المدعي انما بطل في الدعوى او شهود كذبة او ليس له عليه شيء صحيح الدفع ولو برهن على قوله  
 بدو وع كواهان ارم لا يصح الدفع اذ لا يلزم منه كذب شهود ياء فيهم الخصم الكرم من الدر  
 والعمدة كذا في المجمع **كتاب المداينات ومن يحبس فيه ومن لا يحبس وما يقدم منه وما**  
**يؤخر** كل دين اجله صاحبه فانه يلزم تاء جيله الا في سبعة الاولى القرض الثانية الفخذ عند  
 الاقالة الثالثة الثمن بعد الاقالة وهما في القينة الرابعة اذ امانات المديون المستقرض فاجل الدين  
 على الوارث الخامسة الشفع اذ اخذ الدار بالشفعة وكان القرض حلاً فاجل المشتري السادسة  
 بدل القرض السابعة رأس مال السلم القرض لا يلزم تاء جيله الا في وصية وفيما اذا كان مبيعاً فانه  
 يلزم تاء جيله كذا في صرف الظهيرة وفيما اذا حكم مالكي بلن ومعه بعد ثبوت اصل الدين عنده  
 وفيما اذا حال القرض بالقرض على انسان فاجله على المستقرض كذا في مداينات القينة من الاشياء

انما تدفع المحض  
لا تمنع من الدعوى

لو برهن المدعي على  
ان لا ملك له







الماء موهبة يكون ضامنا ولا يصدق على الأمر لو أرسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى عشرة دراهم فرضا  
فقال نعم وبعث بها مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان الأمر ضامنا لها إذا أقر له أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبعث بها رجل يكاتب  
مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كذا درهما فرضا كذا على فبعت مع الذي أرسل الكتابي ويأبى سليمان عن  
أبيه يوسف أنه لم يكن من مال الأمر حتى يصل إليه رجل استقرض من رجل دراهم فأتى المقرض بالدرهم  
فقال لا استقرض القها للماء فالقها قال نعم لا شيء على المقرض من رجل أقرض صبيها ومعهها شيئا  
فأستهلكه الصبي أو المقتوه لا يضمن في قوله لا حنفية ومحمد وقال أبو يوسف يضمن وإن أقرض عبدا  
مجهورا فأستهلكه لا يؤخذ به قبل العتق عندهما والأقراض والوديعة سواء رجل على الغلر جل دفع  
إلى الطالب ما ينفق أصرها وأخذ حقه منها فأخذها فهلك قبل أن يصرفها هلك من مال الدافع  
وكذا لو صرفها وقبض الدراهم فهلك الدراهم في يده قبل أن ينفقها هلك من مال الدافع وإن  
أخذ منها حقة ثم ضاع كان ذلك من مال المدفوع إليه ولو دفع المطلوب إلى الطالب ما ينفق فقال بها  
بحقك فباعها بدينارهم مثله فأخذها بصيرة فباعها بالقبض بعد البيع ولو دفع المطلوب إلى الطالب  
دينه وقال أخذ هذا فباعه بحقك فأخذها كان ذلك من ماله من ماله الصنف في بيع الحائنة قد  
مرت هذه المسائل في باب الرسوم كتاب الوكالة المديون لو دفع الرهن بغير نفقة على الدين بغير  
أمر القاضى كان منطوقا ولا يبرأ عن الدين بخلافه وما إذا دفع بأمر القاضى كالمهدي من  
المفقود وفيها من النفقة لو كان لابن العايب مال في يد أبيه فأنفق على أبيه بغير إذن القاضى  
ضمن وإذا ضمن لا يرجع على القاضى انتهى وقد مر في كتاب الوديعة رجل مات وله دين على  
وليس له وارث معلوم فأخذ السلطان ديون الميت عن غمائه ثم ظهر له وارث كان ديون  
الميت على غمائه لهذا الوارث لا ظهر أن الغمائه لم يدفعوا المال إلى صاحب الحق فلا يحصل لهم البراءة  
وكان عليهم الادعاء بما من فضل يقره لكل في بيع الحائنة مديون بعت الدابة دينه مع رجل  
فياء فأجره وصحبه وقال اشترى شيئا فذهب ليشتري فهلك قبل شرائه قبل يهلك على المديون وقبل  
على دينه إذا أمر بشراء كافر بقبض له عليه دين ودينه دفع إلى المديون ودينه فامر أن  
ينفذها فهلك فالدين باق إذا الطالب وكل في الانقضاء فيه كيد ولو لم يقبل المطلوب شيئا وأخذ  
المطالب ثم دفع إلى المديون لينفذها يهلك من مال الطالب في المطلوب ويكمل الطالب ولو قبض الدين  
الدين من المديون ثم رآه عليه فلفه لو كان الرد على سبيل صنع القبض بأن يقول أخذ حتى أقبض  
غدا فقبض المديون بتلك الجهة فيقبض القبض السابق ولو أخلفا فقال الدين مردودت بجهة فقبض  
وقال مديون وديعة صدق المديون إذا انقضا على قبض الدين فبعد الدين يدي فقبض المديون  
بكر فيصدق من أحكام الدين والعصول له عليه نصف دينار فدفع المديون ديناراً وقال

في كتاب الأموال

قال أبو يوسف  
القبض على الدين  
لا يبرئ من الدين

أمر من يبيع  
الدين

أمر من يبيع  
الدين

قال أبو يوسف  
أخذ السلطان  
ديون الميت  
عن غمائه  
ثم ظهر له  
وارث كان  
ديون الميت  
على غمائه  
لهذا الوارث  
لا ظهر أن  
الغمائه لم  
يدفعوا المال  
إلى صاحب الحق  
فلا يحصل لهم  
البراءة

أمر من يبيع  
الدين

أمر من يبيع  
الدين

نصفه بحقك

نصفه بحقك وبالنصفاء خذ منك كذا فالحق مضى على النصف بالمقاسمة والنصف بحكم القرض لا  
مقبوض بغيره فأيضا ضي المديون الدين المؤجل قبل حلوله لا يجوز أن ياتوا فاحذ من تركه فحجوب  
المتأخرين أنه لا ياتوا خذ من المراجعة التي حرت المراجعة بينهما لا يقدر ما مضى من الأيام قبل له  
القبض به أيضا قال نعم ولو أخذ المقرض القرض والمراجعة قبل مضى الأجل فللمدين أن يرجع منها  
بمقتضى ما بقي من الأيام من مديونية القرض وقد مر من الأشياء الدين المؤجل إذا قضاه  
قبل حلول الأجل يحجب الطالب على قبضه كذا في الحائنة والهيابة انتهى فائدة قوله لم يبق على الفاسد  
فاسد وبشيء منها مسألة الدفع الصحيح عن الدعوى الفاسدة صحيح على المختار وقيل لأن الباطل  
على الفاسد فاسد وذكره البرزنجي في الدعوى من الأشياء في الغز الثالث كان بطلان الكفيل بالدين  
بعد أخذه من الأصل وجبته بالمراجعة شيئا من حتى اجتمع عليه سبعون ديناراً ثم بين أنه قد  
أخذ فلا شيء له لأن المراجعة بناء على قيام الدين ولم يكن المديون دفع المال إلى آخر ليقضى  
عنه دينه ليس له أن يرجع عليه وفي المتن أنه أن يرجع استقرضه دينارين فدفع الدين ثلثة  
لبن منها دينارين فصاعداً قبل الدين لا شيء عليه رب الدين إذا ظفر بحبس حق من مال المديون  
على صنفه فله أخذه بغير ضارة ولا ياتوا خذ الجيد بالردى وله أخذ الردى بالجيد ولا ياتوا  
خلافه فحبسه كالدراهم والدينين وعند الشافعي له أخذه بغير قيمة وعن أبي بكر الرازي له  
أخذ الدينين بالدرهم وكذا أخذ الدرهم بالدينين استحصانا لأقربا سا ولو أخذ من الغريم  
غير الدين ودفعه إلى الدين قال نصير بن يحيى صار قصاصا بدينه وأخذ معين له وبريغتي  
ولو دفع المطلوب إلى الطالب حقة زائفا وقال نفقة فان لم ينجح فرد لها ففصل فلم يرجع فله الرد  
استحصانا لأقربا سا كذا قال أبو يوسف والظاهر أنه قول الكل قال للدين خذ دراهم كذا فقال  
أدفعها إلى فلان وعينه فدفع ومات المدفوع إليه فله رد الدين أن يطالب المديون بدينه هذه الجملة  
من مديونية القرض لا يجوز عجيبة وللغريم أن يقاض حقه بدينه إذا كان الحق من جنس  
وكذا البايع له أن يقاض ثمن مبيعة بدينه إذا كان الثمن من جنس بدينه لأن ماله يصير قصاصا  
بما عليه قال شيخنا في مجره وفي المحيط الذوق الذي تعامل الناس صحيح إذا وافق الشرع  
فلا ينتقض وأما إذا خالف فليس بشئ كالشرط الخالف لحكم الشرع من مديونية المتخمس  
صاحب المتخمس عن زيد له على عمر ألف درهم وإذا ان ينقل ألف من ذمة عمر إلى ذمة  
بكر برضاه ودفع إلى بكر كسبا معقولا وقال خذ هذا الكيس الذي في الف درهم فرضا مني  
كذا ودفع قرضا عن نفسك إلى عمر المذكور وأخذ بكر الكيس ولم يعلم بما فيه ودفعه إلى عمر فرضا  
كما قاله زيد وأخذ عمر ولم يعلم بما فيه أيضا ودفعه إليه زيد صاحب الكيس بغير علمه فبقي دينه

في كتاب الأموال

في كتاب الأموال

في كتاب الأموال

في كتاب الأموال

في كتاب الأموال

في كتاب الأموال



فهل يصح هذا الدور ويبرهن من دين زيد ولزيد ان يطالب بكذا بالالف المقرض وليكن ان يطالب  
 بكذا انما لا يصح هذا الدور والمقرض من يبرهن ولم يبرهن الاقرض ولا استقراض  
 وليس ان يبرهن ان يطالب بكذا بشئ وكذا ليس ليكره ان يطالب بكذا بشئ او دين زيد على عروكا كما على حاله  
 ذكره في فتاواه وذكره في شيخ الاسلام عدة الانام ابو السعود العادي ذكره اقرض يقال وراهم  
 ياخذ منه ما شاء لا فرق بين نفعه وهو من عنده وبين ان يتوهمه وراهم ياخذ منه ما شاء  
 جرا فخر اذ لا يبرهن من حق لو هلك لاشئ على الاخذ من الدر والعرو في فصل من مكرامة من  
 الكراهية وقد شرا ما باع بفضله وبوكيله باقل من الثمن الاول قبل نقد الثمن اي قبل قبض جميع  
 الاول بخلاف ما اذا باع بالمعرض يسكنه الرأى ما عدا النقد حيث لا يشترط قبضه لان الفضل  
 انما يظهر عند المجامعة وفاء البيع مشروط بما اذا لم يقبض جميع الثمن حتى لو قبض بعضه ولم يقبض الباقي  
 والفساد على حاله وبصره في السرا والوهاج وشراء من لا يجوز شهادته له كولد ووالده كثراته  
 بنفسه ما شرا البائع من اشترى من مشتريه فجاز انما قام من المبيع في باب البيع الفاسد كذا في الخلاصة  
 ادعى ان اخذ منه هذه الدراهم بغير حق فبرهن المدعي عليه ان اخذ بحق تقبل بيته لانه خارج  
 وكذا لو برهننا بعد هلاكها على ما ذكرنا تقبل بيته المدعي عليه ولو برهن ان اخذها بحق لانه بيعت  
 منه كذا وقد اخذت منه تدفع للقضومة لانه البايعة من جامع القصولين لا بأس بالبيع  
 يفتعلها الناس بحرقا عن الربا قبل هو مكره وذكره القائل ان عند محمد يكره وعنده ابو سنان  
 لا يكره وعنده ابن حنيفة مثله من جامع الفتاوى في متفرقات كتاب الكراهية ورجله على  
 عشرة دراهم واراد ان يجعلها ثلثة عشر الى اجل قالوا يشترى بها شيئا من المديون ويقبض البائع  
 ثم يبيعه منه ثلثة عشر الى سنة فيقع المقرض عن الحرام ومثل هذا مروى عن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ان يترك رجل طلب من رجل دراهم ليقبضه بده وراهم وهو الحسن يصح المستقرض  
 من عاين يبرهن المقرض فيقول المقرض بعت منك هذا المتاع بمائة درهم فيدفع الدراهم  
 ويأخذ المتاع ثم يقول المستقرض بايع هذا المتاع بمائة وعشرين فيبيعه ويحصل المستقرض  
 مائة درهم ويعود اليه متاعه ويحب عليه المقرض مائة وعشرون درهما اذا كان المتاع  
 للمقرض وليس للمستقرض شئ ويبرهن ان يقبضه عشرة ثلثة عشر الى اجل فان المقرض يبيع من  
 المستقرض سلعة ثلثة عشر ويسلم السلعة الى المستقرض ثم ان المستقرض يبيع السلعة من  
 الاجني ويدفع السلعة الى الاجني ثم ان الاجني يبيع السلعة من المقرض بعشرة وياخذ منه  
 الثمن ويدفعه الى المستقرض ويبرأ الاجني من الثمن الذي كان عليه للمستقرض فيفضل السلعة  
 الى المقرض بعشرة والمقرض على المستقرض ثلثة عشر الى اجل حيلة اخرى ان يبيع المقرض من المستقرض

لو بيع الدور بغير  
 الكراهية

في شراء المكره  
 بغيره

لأن البيع الزهني  
 الثاني كونه مكره

في الدور الشرعي

في البيع الزهني كونه مكره

سلعة

مسائل الروايات

الصفحة اربع

الرجل الذي يبيع  
 في البيع الزهني كونه مكره

وبالاستقراض الزهني  
 من الكراهية لم يكره

ايضا لا يكره الزهني

اخذ المداين بغير  
 ثمة سنيين

قبول المداين بغير  
 حيلة من الكراهية

في الاستقراض  
 عام الزهني كونه مكره

الفتوى في غيبه  
 الوقت بالمتان

سلعة ثلثة عشر الى اجل معلوم ويدفع السلعة الى المستقرض ثم يبيعها المستقرض من اجني ثم ان  
 المستقرض يبيع البائع مع الاجني قبل القبض وبعده ثم يبيعها من المقرض بعشرة وياخذ عشرة فيحصل  
 للمستقرض عشرة وعليه المقرض ثلثة عشر فيفضل السلعة الى المقرض والمقرض وان صار مشتريا ما باع باقل  
 مما باع قبل نقد الثمن الا ان ذلك جائز لتخلل البيع الثاني وهو البيع الذي جرى بين المستقرض  
 والاجني من بيع الثانية في باب الربوا وكذا في البرارية والعمادية فالصواب ان يبيع قلت وليس  
 للطالب ان يطالب مديونه في المعاملة الشرعية بالكثير من العشرة ونصفه لانه ممنوع فلا تسع دعواه  
 في اكثر من ذلك والفتوى اليوم على هذا كما قرره به ابو السعود العادي رجل استقرض عشرة دراهم  
 ثم اوفاهها وزاد قالوا ان كانت الزيادة قليلة تجزى بين المدينين كذا فيق وهو ربع درهم في  
 المائة لانه من ربه وان كانت كثيرة كدرهم في مائة لا يجوز وعليه الزيادة كذا في فصل فيما  
 يكون اقرض من الربوا من الثانية قال صاحب المصنف في فتاواه وان وجه المستقرض الزيادة من  
 المقرض لم يجز لانها هبة المتاع فيما يحتمل القسمة كذا في العلامة وفيه قضاء الاشياء ان لا يبرأ  
 عن الربوا الا ببيع فسمع الدعوى وبه تقبل البيعة انتهى رجل استقرض عشرة دراهم وطالب المقرض على  
 ذلك رجما واخذ للمستقرض ان يثبت له من الاصل من قر وضواها الفتاوى وسئل من يبيع  
 عن رجل اشترى من وصي يتيم صابونا بثلثة مائة الى اجل عامه البائع وقت حلوله فيه سنة و  
 ثانية وثالثة ثم ترك المعاملة وصار يتناول الرج بلو معاملة مدة سنيين فهل ما تناوله بلاء  
 معاملة شرعية يحسب من اصل المال ولو قبضه على جهة انه ربح للمال لا واجاب ما يتناول بلاء حيلة  
 شرعية على انه ربح للمال المذكور ربا بعض مضيق بالتناول ولم ولم يرد الشرع بحيلة مطلقا فيجب  
 من اصل المال حيث صرفه على التيمم قال شيخ الاسلام شهاب الدين الحلبي الحنفى في فتاواه لا يكون ما  
 قبضه الوصي رجما بدون معاملة شرعية بل يكون من ربح المال لا انتهى وقد اقره شيخ الاسلام  
 عدة الانام ابو السعود العادي وعبد الرحمن العادي المعنى بدمشق الشام ومن بعدهم قال  
 صاحب المصنف في فتاواه سئل عن مال موقوف على جماعة كان في ذمة رجل مبلغ من المال الموقوف  
 عامل الموقوف فيه سنة ثم غاب المديون سنيين من غير معاملة ثم بعد ذلك حضر وطلب منه المتوفى  
 ربح السنة التي لم يعامل فيها فهل يلزمه ام لا واجبت لا يلزمه شئ من ذلك وقد سمعت ان بعض  
 من تصدى للوقف اقرى بوجوب ربح المثل على من عليه مال الوقف اخذ من قولهم ان القوف  
 في غيبه منافع الوقف بالمتان نظرا للوقف وهذا لا يدل لان الزام بالرج الزام بالربوا  
 بخلاف القول بل هو اجزأ المثل ويشهد لهذا ما رأيت بموضع ثقة ومنه نقلت قال فخر الاسلام  
 سئل عن كان في يد مال لابن اخيه التيمم سنيين بطريق المقرض ثم بلغ القبي نقصا عنه ذلك المال



ثم من العلم فقال له ام اب الصبي كان في يدك مال هذا الصبي سجين ولم تعطه الرب فقال  
 الرب اعطوه هذا العبد من الرب بمعنى بعد موته هل يكون هذه الوصية صحيحة فقلت لا لا  
 وصية بالربوالم يقل به مطلقا بل اوصي له بجهة الربوا فلا تصح ثم سئل عنها ركن الدين الربوا  
 وسراج الائمة اخيه فاجاب بالكدك وعلا بما عقلت به والجواب في ربح مال اليتيم علم بهذا  
 الصريح انتهى وقفت على جواب قوي بخط شيخ الاسلام مفتي الانام ابي السعدي العوالي صرح بها  
 اذا قر من الموتى الى رجل مبلغا من مال الوقف وعامله سنة ثم تركه المعاملة او غاب الدين  
 ولم يعامل ومضت السنون واخذ الموتى من جهة المدة التي لم يعامل فيها قبل ما اخذه بل  
 شرعية بحسب من اصل المال ام لا فكتب جوابه لوقال المديون في دفعه الى المتولى انه ربح اصراف  
 الى مصالح الوقف ليس له ان يحسب من اصل المال انتهى والمفتون من بعده ما فوا هكذا الى هذا  
 الان وبهذا علم الفرق بين مال الوقف ومال اليتيم اذا ما اخذه الوصي من مديون اليتيم بلو معاملته  
 شرعية بحسب من اصل المال بخلاف المتولة وهذه المسألة مختارة لصيانة الاوقاف عن الاختلاف  
 والنقصان قال صاحب المنح سئلنا عن رجل وصي على اليتيم استرجع ماله سجين واخذ المراجعة ودفع  
 منها نفقة المفروضه ثم مات الوصي واراد ورثته ان يحسبوا تلك النفقة المدفوعة على اليتيم من  
 اصل المال الذي على مورثهم له هل لهم ذلك ام لا واجبا ليس لهم ذلك لان الوصي ان عامل فيه  
 لليتيم فالمرجحة له وان عامل لنفسه كانت له لمحصلتها بعقد لكن لا يطيب له تناولها ويؤمر  
 بالتصدق كالمودع والغاصب يقر عليه صاحب الميسوط كافر شرع القلم الوهابي وغيره ولما  
 كان الوصي دفع المراجعة لنفقة اليتيم فقد صادف الى عطلها وهذا اذا كان استرجع الوصي  
 شيئا ولو اسك الوصي مال اليتيم ولم يعامل فيه وكان يدفع النفقة من مال نفسه فكذلك الحكم لانه  
 انفق من مال نفسه ولم يشهد على الرجوع وقت الانفاق وكان متبرعا كافر الخلاصة والبرارية  
 والغنية واما لو انفق على اليتيم من ماله وكانت النفقة نفقة المتلفضة في الانفاق ولا يمنا  
 الى البينة ولو كان الوصي قال في حيوة انفق على اليتيم من ماله كذا وبرهن الوصي على معاملة  
 تحسب تلك النفقة من اصل مال اليتيم والقول في المعاملة وعدمها المنكرها والبينة على اليتيم  
 القول والدين من الاشياء الذين تارة يكون حالها كقرض ورأس مال السلم وبدل الصرف والتمن  
 بعد الاقالة ودين الميت وما اخذ به الشفع العقار وتارة يكون مؤجلا كالدينه والمسلم فيه  
 واما بدل الكتابة فيمنع عندنا حالا او مؤجلا الاجل لا يجعل قبل وقت الاموت المديون ولو حكما  
 بالحاق بدار الحرب من تدافعت ولا يجعل بموت الدين انتهى المشتري بغير مؤجل اذ مات قبل الاجل  
 ولا يجعل بموت البايع من بيع الدرر والعرر وفي الفقه الخامس من الاشياء ان الدين اذا حل بموت

عالم الشريعة  
 و...  
 ابراهيم بن...

في الوقف  
 من الارض...

القول في المعاملة...

المديون لا يجعل على كفه انتهى وفي مدانيات المنح لوافق انه لا يجعل عن مديون وادعى الاجل فصدقه  
 المقر له وهو الدين في الكفالة وكذا في الاجل كان القول قول المقر وهو الكفيل كذا في الاصلح و  
 الايضاح وكذا في مدين مؤجل فصدقه المقر له في الدين وكذا في الناء جيل للمدين حالا  
 ذكر في الدرر والعرر والدين المؤجل يصير حالا بموت المديون لا بموت الدين لان الاجل يسقط  
 بموت من له الاجل وصح تاء جيل المديون وان كانت حالة في الاصل الاجل معلوم او مجهول حاله  
 يسقط كالنساء جيل المديون من مدين نوروز والمهرجان وهو الحريف والوصوم النصارى  
 وقطرها وقطر اليهود وقدوم الحاج والمحصاد والدياس والقطاف والجرار لان هذه الجهات  
 يسيرة لا تختلف في الصيانة في فاتها تمنع جواز البيع اولا والمجالة في المديون متجهل ويكفل الى هذه  
 الاوقات لان المجالة البسيرة متجهلة في الكفالة ايضا كما صرح به في الدرر والعرر وصح تاء جيلها  
 اليه ايضا كما في الذخيرة وعبارتها ولو قال رب الدين لمن عليه الفحالة ان دفع الى خصمائه  
 فالحسنة الاخرى مؤجرة عندك الى سنة فهو جازي انتهى ويجوز البيع الى الالة المعدودة كما  
 في الاختيار شرع المجالا فاذا جاز البيع الى الالة المعدودة فلا يصح تاء جيل الدين اليها اولى  
 ولا يصح تاء جيلها الى اجل مؤجل حاله فاحشة كهبوب الربح ويجوز المطر كالفاد في باب التولية من يبيع  
 الدين انتهى سئل ربح من يبيع عن رجل زوج امرأة على صداق معلوم بعقد مجهول يقبض بيدها  
 ويصير على حكم الناء جيل هل لها المطالبة بمرتباتها ام لا واجاب المطالبة لها عليه بالصداق الغير  
 المجهول لا بعد طلاق او فراق لان مؤجل عرفا والمؤجل بالعرف كاللؤجل بالشرط اذ المودع عرفا  
 كالشرط شرط الكافة البرارية اذا كسدت الدراهم في البيع قبل قبضها قال ابو حنيفة على المشتري مثل تلك  
 الدراهم التي وقع عليها العقد وقال ابو يوسف عليه قيمة تلك الدراهم من الذهب والفضة وعليه الفرق  
 يوم البيع عند ابي يوسف ويوم الكساة عند محمد والدين كذلك وفي المهر يجب قيمة تلك الدراهم بالاجماع  
 من الفضة والذهب والاجارة كالباع من الخاية وفي البحر الرائق وفي الكافي يلزم المزدوج قيمتها  
 من الذهب والفضة يوم كسده انتهى قال صاحب المنح وهو لابي يوسف في وجوب القيمة يوم العقد  
 في البيع ويوم القبض والدين اعدل للطرفين ولهذا يعني بقوله وفي الناء تاريخا يه لو استقر  
 فلوسا فكسدت يجب مثلها هذا عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف يجب قيمتها يوم القبض من الذهب  
 الفضة وبن يفي وعند محمد يوم الكساد وفي الفناوى الصغرى لو استقر من عدليا وطلوسا  
 فكسدت عند ابي حنيفة عليه مثلها كاسدة ولا يضمن قيمتها وقال ابو يوسف عليه قيمتها من الذهب  
 او الفضة يوم قبضها وقال محمد عليه قيمتها من الذهب والفضة في آخر يوم كانت رابحة فكسدت  
 لكن والذي يعني بقول محمد رفقاً بالناس ففقد كذا وكذا ولو عصب فلوسا او عدليا فكسدت ثم

في كس الدراهم



استهلكها فالحكم على هذا الاختلاف انتهى وفي المبسوط في مسألة الاستقراض فلو غلت او رخصت فعليه في  
المثل بالانفاق من جميع القناني في مسائل العرقين كتاب البيوع وفي العرقين من ماله انفاقا ولا  
في الايئة في صورة الكفاية في تغير السعر فلا خلاف بينهم من اجازات الحائبة ولو استقر من الدراهم والطلعا  
يجوز مثلها ولا يعتبر غلاء ذلك او رخصه وكذا كل ما يكال او يوزن او يعد من حرارة الاكل وفي شراء  
المجموع لا ينكر استقرضه ونيافا عطاء مثله بعد ما تغير سعره بحسب المقرض على القول انتهى فاذا كسدت  
الدراهم لا يجوز لمقرضها ان يأخذ قيمتها من الدراهم الجيدة الا بالتساوي في العدة ولو كانت  
الكاسدة على الجيدة فان كانت الزيادة قليلة تجوز بين الدينين كذا في المأنة فلا بأس به  
ولو كانت كثيرة كدرهم في المائة لا يجوز وعليه الزيادة كالفاد في الحائبة لان الجيدة  
والردى سواء فلا عرق بالجودة والعيانة وكذا الصرف والاستبدال اذا كان البدل زيادة من  
المبدل عنه وكذا عكسه من جنس واحد وكذا الحكم في البيع والاجارة والمهر وسائر العقود وحمل  
حلال يعم شي من خلق الجنس ذكره صاحب المنع في فتاواه العشر حرام الا في مسكنين احدهما في الولد الجيد  
اشترى من لاسر المسلم من الحرب ودفع الثمن درهم زبوا او عروضا مضبوطة بما رزانه كذا  
وان كان عبدا لم يجر الثانية يجوز اعطاء الزبوف والناقص في الحائبة من بيع الاستبراء والحرب  
والعبد والبالغ والصبي المأذون في الجسد سواء وكذا الاقارب والاجابة لا الولد الدين والاجدا  
والجدات فانهم لا يجسونه دين فروعهم الا في النفقة وغيرهم يجسونه بعض من الحائبة  
في كتاب العتق لا يجسونه الاب لو ولد له ما لم يجر على الحكم فاذا تمرد عليه يجسونه من جواهر امساك  
في الباب السادس من العتق ولا يجسونه الكتاب والعبد المأذون في دين المولى والمولى يجسونه دينه  
اذا كان المولى مديونا ودين المولى ليس من جنس بدل الكتابة لانه لو منه يقع المقاصة فيعتق  
والكتاب والعبد المأذون والصبي المأذون يجسونه والصبي المجبور عليه لا يجسونه دين الاستهانة  
ويجسونه الداء وصيته فان لم يكن ناسرا القاضى رجلا يبيع ماله من قصاص البرية كذا في العادة  
سئل صاحب المنع عن مسلمين اذ عينا مالا على عبده كافرا ناجرا وكل واحد منهما ادعى بالغدر وهم  
واقام احدهما مسلمين واقام الآخر كافرين كل من الفريقين شهد بالغدر وهم هل يقدم من  
شهد له المسلمان على من شهد له الكافران ام لا واجاب بدينه بالذي شهد له المسلمان فان  
بقي شيء كان للآخر ذكره الولد الجيد في فتاواه معللة بان بينة من شهد له المسلمان حجة على  
العبد وعلى صاحب عتقه بدينه في حق العبد وفي حق صاحبه وبينة من شهد له الكافران حجة  
على العبد دون صاحبه فظهر بدينه في حق العبد دون صاحبه وانما كان الفاضل قال ولو صدق  
العبد الذي شهد له الكافران اشتركا جميعا لانه دين المقر له ثبت بما هو حجة في حق الذي شهد له

في العرقين من ماله

قلت

الفقير في الاموال

لا يجسونه الاب

لا يجسونه الاب لو ولد له ما لم يجر على الحكم

المسلم

المسلمان وهو اقرار المأذون فان اقرار المأذون الكافر حجة في حق المسلم كنية المسلم  
ولو شهد لكافر فمسلمان والمسلم كافر ان تحاملا لا دين كل واحد من الفريقين ثبت بما هو حجة في  
حق العبد وفي حق صاحبه لا بينة الكافر حجة في حق العبد الكافر وفي حق صاحبه الذي شهد له كافر  
وفي حاشية السيد للجمع في الفرائض الدين الثابت على ضررته بشهادة المسلمين مقدم على الثابت  
بشهادة اهل الذمة والدين الثابت بدعوى المسلم عليه مقدم على الدين الثابت عليه  
كافر او كان شهودا كافرين والكتاب اذا ما عن غير فلاء وعليه دين لا جنى يقدّم دين  
الاجنبي على دين المولى واذا كان العبد الجاني هو المرحون يقدم دين الجاني عليه على حق المرحون لان  
حق الجاني على قولى لان حقه ثابت وادّية العبد وحق المرحون غير ثابت في ذمته بل ثابت في ذمته  
المرحون متعلق برفقة العبد انتهى قال زين بن نجيم سئلنا عن ضررته مان وترك الغدر درهم فحجاء  
مسلم ونضرته وامر على كل واحد منهما الغدر درهم واقام كل واحد منهما شاهدين فظهر للمسلمين  
في الحكم في ذلك واجبا ان الالف يكذب للمسلم منها كما في الولد الجيد معللة بان شهادة الضمير  
حجة على من هو مثله وليس بحجة على غير ضار كان المسلم اقام شاهدين ولم يعم الضرر فكدت  
كله للمسلم ثم سئل عن ضررته ايضاً بدينه عبداً فادّاه مسلم ونضرته واقام كل واحد منهما  
شاهدين فظهر للمسلمين فهل هو بينهما ام يكون للمسلم منها واجبا كما اجاب في الدين يكون  
العبد المسلم منها والله اعلم **كتاب الاقرار** الاقرار اخبار عن ثبوت الحق وان يلدن  
لوقوعه ولا خلاف فاذا اقر المولى بالبيع العاقل لم يرد له ما اقر به او معلوما ويقال له بين  
المجهر فان لم يبين اجبر القاضي على البيا الا اذا قال اذ اقر له على سدرام ربع فانه يلدن ما اقر  
كا والاشياء فان قال المولى على شيء لم يرد له ما اقر به فقيمة القول قوله مع يمينه اذا ادعى  
المقر له اكثر من ذلك وكذا اذا اقر بعت منه شيئا بدين ما هو مال ولا يردان يجر فيه  
التمايع حتى يبين حقه خطية او قطرة ماء لا يعم والعويل في الكل على العادة واقر السكندر  
في حقوق العباد كاقرار الصالحى هؤلاء في هذا الشرب من الهداية من اقراره انما علم كذا في شرع  
النظم الوهبية واقرار السكندر جاز كاقرار الصالحى لانه من طلبة السكندر عليه السلام فلو يؤ  
في عقله شيئا فليقره كذا في ضررته تنفذ الا بالحدود والمخالصة لله تعالى لا بها تنفذ  
بالشهادت وقد تمكنت فيه الشهادة لغيره لعقله من اقرار المحيط السرحى في اول باب اقرار  
المريض والعبد المأذون ملحق بالمحر في حق الاقرار الا اذا اقر بالكفالة بالمال فانه لا  
يصح كذا في الصبر فان المأذون لا يملك الكفالة بالمال فلو يصح اقراره بها والعبد المجبور عليه  
يصح اقراره بالمال ويصح في الحدود والقصاص واقرار الصبي المجنون غير لازم الا اذا كان

الدين ان يشهد له المسلم

اقرار السكندر



أول الفقه  
باب

الصبي ماء ذواته وأقراره المعقود والمغني عليه والنائم باطل من الهداية والوجيز لاقرار حجة قاصرة  
أما حجة فلا أن النبي صلى الله عليه وسلم قد رجم ما عزا بأقراره على نفسه بالزنا والغامدية بأقرارها فلما جعل الأقرار  
حجة في الحدود والحدود التي تدرى بالشبهة فلا يكون حجة في غيرها أولى وعليه انعقاد إجماع الأمة وأما  
تصوره فله صور ثلاثة المقر عن غيره فيقتصر عليه بخلاف البينة فانها تقرر بحجة بالقضاء والقاضي ولاية عامة  
فتتعدى إلى الكل وأما الأقرار فلا يقتصر على القضاء وله ولاية على نفسه وغيره فيقتصر عليه حتى لا يقر  
بجمل النسب بالرق لرجل جان ذلك على نفسه وماله ولم يصدق على ولاده وأما أنهم ومبتر به  
ومكاتبه إذ ثبت حق الحرية واستحقاقها لهؤلاء فلا يصدق عليهم من أول كتاب في الدماء  
والعرب الأقرار يصح من غير قبول لكن البطلان يتوقف على البطلان والملك يثبت المقر له من غير قصد  
وقبول لكن يبطل بركه والمقر له إذا صدق الأقرار ثم رده لا يصح رده من أقراره المصغر وصح  
طلاق العبد وأقراره في حق نفسه لا في حق مولاه فان أقر بما لا يخفى عليه ولو أقر بحجة وقود  
مجهول ولم يؤخر إلى عتقه لانه متى بقي على أصل الحرية في حق الدم ولهذا لم يصح أقرار المولى عليه في الحد والقود  
من حجر الدر والعرب كذا في الهداية العبد المحجوب والصبي المحجوب لا يؤخذان باليمين الواجب سبب القبول  
في الحال وبعد البلوغ والعق لا يؤخذ الصبي يؤخذ العبد من الصغير كذا في الخاتمة وأما الصبي  
المجنون فلا يصح عفوها ولا أقرارها ولا يقع طردها ولا اعتاقها وإن اتفقتا لزمها ضمان من  
الهداية كذا في الخاتمة ولواقر المكاتب بأقضاء من حرة أو أمة باصبعه فبطلت من أمة بد الكفاية  
فردة في الرق فضاها المهر في الحرة والعق في الأمة متأخر عنده حنفية إلى ما بعد العتق وعند  
أبي يوسف يضمن في الحال وقال محمد بن قيس القاضي بوجوبه عليه قبل عتقه ضمن في الحال وإن لم يقض  
فيه قبل العتق فقول كقول أبي حنيفة من دبر البجاء ولا يصح أقراره الصغير ولا الشاهد عليه من  
حجر الأشباه الصغيرة من كان خفيف العقل من طلاق الدر والعرب ثم المقر له بالنسب على الغير  
بحيث لم يثبت نسبه بأقراره من ذلك الغير إذا ما المص على أقراره لانه إذا رجع عن ذلك لاقرار  
لا يعتد به قطعا ولا يثبت برأيه أصلا من قرأ بين الحج كذا في من الغرائب السيد الشريف وكذا  
أقرب شيء ثم ادعى الخطأ فيه لم تقبل من الخاتمة كذا في الأشباه وفيه قال وفي أقرار النسيمة سئل على  
بن أحمد عن رجل أقر أن عليه فلان خطبة من سلم عقدها ثم أنه بعد ذلك قال سئلت الفقهاء  
عن العقد فقالوا هو فاسد ولا يجب على خطبة والمعرف معروف بالجهل هل يؤخذ بأقراره  
فقال لا يسقط عنه الحق بدعي لجهل انتهى وفي الثا ثا رخصية المرأة مؤاخذا بأقراره انتهى  
من أقرب بملك الغير غير ثم ملكه يؤمن بالتسليم إلى المقر له هذه في وصية الهداية من باع ملك  
غيره ثم اشتراه من مالكه وسلم إلى المشتري لا يجوز ويكون البيع باطلا لا فاسدا من العادة

باب  
اليمين

أقرب شيء  
أقرب شيء

باب  
اليمين

في الفصل

في الفصل الرابع والعشرين ولو قال جميع ما في بيتي لفلان كان أقرارا ولو قال جميع ما في يدي هو  
داخل منزله لا مائة فجميع ذلك ملكها قضاء لا ديانة إذا لم يكن بينهما سبب صحيح المكاتب التسليم  
من الوجيز ولو قال في صحة جميع ما هو داخل منزلي لا مائة في غير ما على من الشا به ثم مات فادعى  
ابنه أن ذلك تركه أبيه قال أبو القاسم ههنا حكم وفقى ما الحكم إذ ثبت هذا الأقرار جيب القضاء  
بما كان في الدار يوم الأقرار لها وأما الفتوى فكل شيء على المرأة أنه صار لها بتلك الزوج أياها  
سبع صحيح أو جهة أو كان ذلك ملكا لها فهي في سعة من منفعة والاحتجاج بهذا الأقرار وما لم يكن ملكا  
لها لا يصح ملكا لها بهذا الأقرار بينهما وبين الله تعالى وهو تركه ولو تلف مال والدته ثم قالها جميع ما في  
يدي من المال فهو لك ثم مات والمال الذي أقرت لها به مال بعينه فهو لها من القضا والصغير أقر في  
صحة أن جميع ما هو داخل منزله سوى الثياب التي عليه ملكه زوجته ومات عن ابن فادعى الابن أن  
الكل تركه ههنا حكم الديانة أنها غلقت كذا على أن الزوج وهبها لها وباعها أو عطاها بحسب  
المهر وتملكها وما لم يكن لها ملكا لا يصح بهذا الأقرار ملكا لها لما عرفنا أن الأقرار كذا بالسنة من  
سبب الملك وأما في الحكم لو برهنت على أقراره عند الحاكم فوجب الحكم به لها بما في ذلك المنزل  
يوم الأقرار من البرزانية كذا في الثا ثا رجلا قال في صحة جميع ما هو داخل منزله لا مائة  
هذه ثم ما صح أقراره قضاء فان علت المرأة بسبب من سبب الملك من سبع أو جهة فان لها ذلك  
الأنفس الأقرار لا تملكه والقضاء لو برهنت على أقراره عند القاضي وجب الحكم به لها بما في يوم  
الأقرار من الخاتمة لو أقر في صحة يدين أو عين له زوجته أو لوارثه مع أقراره وجاز أقراره الصحيح  
لوارثه ولو كان أقراره بكل ماله من جامع العسوليين ولو أقر لاشته في صحة جميع ما في منزله  
من العراش والأولاد وغيره كذا مما يقع عليه الملك وصوف الأموال وله بالرساق ودواب  
غلمان وهو ساكن في البلد فأقراره يقع على ما في منزله الذي هو ساكن فيه وعلى ما كان يبعث من  
الدواب إلى الباقية بالهزار ويجمع إلى ذلك المنزل وكذا عبيده الذين يخرجون في حوائجهم ويخرجون  
إلى من له فكل ذلك داخل في أقراره من القضا والصغير في كتاب الأقرار قال أبو جعفر ما هو حق  
وملكه فهو ملك لولده هذا الصغير فهذا كرامة لا تملك بخلافه والوعية فقال جافوتة الذي ملكه  
أو دارى لشيخ الصغير فهو جهة وتتم بكونها في يد الابن لو قال هذه الدار لفلان فأقراره ولو قال دارى  
هذه فلان فبها لانه أيضا في الدار لنفسه فكانت جهة وفي الأول لم يصف فتمت أقراره وعلى هذا  
لو قال سدين هذه الدار وقال سدين دارى هذه من أقرار القصة وفي الخاتمة وفي المستحق رجلا قال  
لفلان نصف غلة هذا البستان أو قال نصف غلة هذا العبد جاز أقراره بالعدة ولو قال نصف دارى  
هذه أو نصف عبيدى هذا أو نصف بستانى هذا لا يجوز أقراره ولا يلزم من هذا الأقرار شيء قالوا إذا



اضاف لما ذكره نفسه بان قال عبدي هذا الفلانة يكون هبة على كل حال وان لم يصفه الى نفسه بان قال هذا المال  
لفلانة يكون اقرارا ونحوه في المثل من اقرار المثل جميع ما لي او جميع ما املك له هبة لا اقرار وتقتضي التسليم  
فان وجد صحت الهبة والا فلا اذا قال علي من المال كذا او له قبل من المال كذا كان اقرارا بالدين وان قال  
للمقر له علي من المال كذا ودعته او له قبل من المال كذا ودعته بانه يترسخ صدق عندي معي في بيتي في صدق  
في كسبي اقرارا بالامانة قول المدعي عليه المدعي الا انه او انتقد او اجلني به او قضيتك او ابرأني  
منه او صدقت به علي او هبته لي او اخلتني به علي بدار اقرارا بانه اقرارا بان قال اقر  
او انتقد او اجلني او قضيتك لان الفير في هذه الصور الاربع راجع الى الالف المذكور وهو موصوف  
بالوجوب واذ لم يذكر لا يكون اقرارا فلا دليل على انضائه وانما كون الناحية اقرارا فلا بد وعوي  
الابراء كالقضاء لان الابراء استقام وهو انما يكون في مال واجب عليه واما السامد والتابع فلو ان  
هذا دعوى التملك منه وذا لا يكون الا بعد وجوب المال عليه واما الثاني من فلو ان يجوز الدين من ذمة  
الذمة لا يكون بحد من الوجوب اذ قيل له هل عليك كذا فقال نعم يكون اقرارا به موضوع  
للمجواب ولا يحتاج الى الرباط وهو الضمير والاباء برأسه بنم في جواب هل عليك كذا لا يكون اقرارا  
لان الاشارة من الاخرى قائمة مقام الكلام لامن غيره من المثل وكذا اقرارا في اقرار الدين والعمر  
لو ادعى علي الفلانة المدعي عليه احصا هذا اقرارا ان قال احبك ما اذ عيت فليس باقرارا من الوجيز  
رجل قال لا خير عليك الفلانة ورجل فقال لا خير لي عليك مثلها عن محمد انه يكون اقرارا في ظاهر الرواية  
لا يكون اقرارا والشيخ ظهيرا لدين كان يفتي بقول محمد ولو قال بالغا رتبة من ان يترسخ صدق عندي في بيتي  
يكون اقرارا من اقرار الخلاء صفة التصديق اقرارا في حدود من البحر في دعوى الرجلين طلب الصلح و  
الابراء عن الدعوى لا يكون اقرارا وطلب الصلح والابراء عن المال يكون اقرارا من البرائة كذا في صلح  
الاشياء في الفلانة التام ولو قال لا تخبر فلانا انه له على الفلانة ورجل تصدق انه لا يكون اقرارا لا خير لي  
عليك كذا فقال استهنر نعم احسن فهو اقرار فيؤخذ به ويصح اقرار السكبان زجره من اقرار راجع  
الصلح او قال قاضيه ان الاصل في ان الكلام اذا جاز على وجه الكناية من المال الذي اراد عاه المدعي  
يكون اقرارا انتهى قال فبص من فلو ان الفلانة ورجل كان له عليه او اقرضته الفلانة اخذتها منه وانكر المقر  
له ذلك يكون القول قوله من اقرار المدعي لو قال ما في يدي من قليل او كثير من عبدا وغيره لفلانة صح  
الاقرار لانه عام لا مجهول فان حضر المقر له لياخذ ما في يدي المقر فاخذها في عبده في يده يوم الاقرار  
اولم يكن فالقول للمقر وكذا هذا فيما اذا قال ما في حانوتي لفلانة لو قال لفلانة هذا البيت  
اغلق عليه بابا وفي البيت متاع فلها البيت والمتاع من الفلانة والصلح في رجل قال ما في يدي من قليل  
او كثير او عبدا وغيره لفلانة صح اقراره لانه عام ليس بمجهول قال شمس الائمة الشري برجع في البيات اليه

التصديق اقرارا  
في مذكور  
طلب الصلح والابراء  
لا يكون اقرارا

ولا يعمل قبل البيا ذكره في الجامع الكبير من اقرار المثل اذا دفع اليه درهم وهو من متاع ثم جاء البايع  
واراد ان يرد عليه شيئا بنعم انه مردود في المعاملات بين الناس انكر المشتري ان ذلك من درهمه التي  
وهي فلا يخلو ما ان يكون البايع اقرارا بقبض الثمن او لا وفي عدم الاقرار يقبل قوله في ذلك منع  
فيرة على المشتري اذ القول للبايع امينا كان او ضيفا فان اقر بقبض الثمن لم يقبل قوله في ذلك  
لا بد من المشتري ان يدفع عوضا ذلك لانه ولو اخذ البايع من المشتري ان ما يعلم ان هذا الرد  
من درهمه التي اعطاها له ينبغي ان يجاب له ذلك ويجعل القاضي على العلم فان حلف انقلعت الخصومة  
ولم يبق له منازعة فان نكل ينبغي ان يرد لها عليه اقرارا بما ادعاه البايع بطريق النكول وكذا الذي  
وهذا ان يقرجه البايع على المشتري او على المديون على ما مر فيما اذا كان الذي يرد به البايع او الدين  
في يده او بغيره فان كان ستوقه فلا يلتفت الى قولها فليس لها الاستحالة اذ بالاقراء قد انضمت  
كلها مما مر كل الوجوه من اربع الوسائل في مسئلة قبض البايع الثمن قلت وقد مر في كتاب المداينة  
ان من اقر بقبض الجيا او بقبض حقه او بقبض الثمن او اقر بالاستيفاء ثم ادعى انها زبوا وبهرجة  
او ستوقه لا يصدق وقيل لا اقرار بصدق بيمينه في كلها وهو المتي به كذا في البرائة ذكره في الدرر و  
الغزير وعنه ان الرجل يقر على نفسه بمال في صدق ويشهد عليه ثم يقر ان بعض هذا المال قرض و  
بعضه ربوا عليه ونحن نقول انه ان اقام على ذلك بيته تقبل وان كان من اقصا ما نعلم انه مضطر  
الى هذا الاقرار من الاشياء وقد ذكرت احكام الكسابة مفصلة في كتاب الدعوى من قال لا اخذ  
مكالا فدرهم ودعته فهلك وقال لا بل اخذتها غصبا فوضا من وان قال اعطيتها ودعته  
فقال لا بل غصبتها لم يقض والقض في هذا كالاخذ والرفع كالاخذ ولو قال اخذتها منك ورجل  
فقال لا بل قرضنا يكون القول للمقر وان قال هذه الالف كانت ودعته عند فلان فاحذتها فقال  
فلان هو فلانة ياء حذها منه وان قال اجرت وابتى هذه فلو انك فركها ورتة هال فالقول قوله  
عند اب حنيقة وقال القول قول الذي اخذ منه الدابة والثوب كالدابة من الهداية ولو قال له  
المستودع اخذتها منك ودعته وقال صاحب المال بل غصبتني كان ضامنا ولو قال رتب المال اقرضتها  
قرضا وقال المستودع بل وضعتها عندي ودعته او قال اخذتها منك ودعته وقد ضاعت قبضت  
ولا ضما عليه من ودعته الثانية في فصل فيما يضمن المودع واذا قال لفلانة على الفلانة من خمر او خنزير  
الالف ولم يقبل تفسيره عند اب حنيقة وصرام فصل وقال اذا وصل لم يلزمه شيء ولو قال هي  
زينة او بهرجة وقال المقر له جيا لزمه الجيا في قول اب حنيقة وقال ان قال موصولا يصدق  
فان قال موصولا لا يصدق وعلى هذا الخلاف واذا قال هي ستوقه او رصا من ان قال اقرضت وانا  
صبي او ثيابي فالقول له مع يمينه وان قال ولا شيء عليه وان قال انا اذهب العقل من راسي ان كان

اعطيتها

اقرضتها



يعرف ذلك أصابه لم يكن منه شيء ولا يلزمه ولو قال أخذت منك وأنا صبي أو ذاهب العقل يلزمه  
 في الحالين ولو قال المولى لمعققة أخذت منك مالا أو قطعت يدي قبل الصق وقال المقر له لا بل بعد أو  
 بآء ثم أقرا أنه أخذ منه مالا قبل البيع وقال المقر له لا بل بعد لا يصدق المقر ويلزمه المال عند  
 وقال محمد بن يصدق في المستهلك دون القائم بعينه من أقرار الوجير وإذا قال غصبنا من فلان  
 الغد رهم ثم قال كذا عشرة وفلان ادعى أنه هو الغاصب لا يظن دعوى الشركة ويلزمه الغد  
 عندنا وقال زفر بن يذمه عشر اللغ من المجمع إذا ادعى الرجل على آخر قد راعا معلقا من المال  
 فأقر المدعى عليه ثم قال قد برأت ذمتي عنه وأظهر كتاب الأبراء فقال المدعى نعم كنت أبرأت  
 ذمتك لكني كنت صبيا وقت الأبراء فالقول له والبيته على المدعى عليه من الدر في فصل  
 الاستبراء من الدعوى اختلغا فيكون الأقرار في الصغير والبوغ فالقول للمدعى الصغير كذا  
 في أقرار البزارية وكذا لو طلق أو علق ثم قال كنت صغيرا فالقول له وإن استدل بحال الجور  
 فإن كان معهودا قبل ولا فلا من أقرار الأنساء كذا في الدر والغرب في كتاب العتاق وفي  
 أقرار الأنساء أيضا اختلغا فيكون الأقرار للورثة في الصغيرة أو في المرض فالقول لمن ادعى أنه  
 في المرض والبيته على المقر له كذا في أقرار جامع العتاق ومن المسائل الكثيرة الوقوع أنه  
 أقر ثم ادعى أنه كاذب في الأقرار فعندنا به حنفية ومحمد لا يلتفت إليه لكن يغني على قولنا به  
 يوسف أن المقر له يحلف أن المقر لم يكن كاذبا وكذا لو ادعى وارث المقر فعند البعض  
 لا يلتفت إليه قوله لأن حق الورثة لم يكن ثابتا في زمن الأقرار والأصح التحليف لأن الورثة  
 ادعوا أمرا خفيا لواقع المقر له لزمه وإذا انكر يستحلف وإن كان الدعوى على ورثة المقر له  
 فاليمين عليهم بالعلم نالا تعلم أنه كان كاذبا من صدر الشريعة في كتاب الأقرار وفي دعوى  
 الصغير إذا أقر ومات وادعى الورثة على المقر له أنه أقر تلك نتيجة يحلف المقر له بالله  
 لعنوا كذا أقرار مصيحا وهذا جواب الزعفراني وفي فتاوى قاضيانا ادعى على وارث  
 رجل مالا وأخرى صكبا بأقرار المورث بالمال فأدعى الوارث أن المقر له ردة أقراره وطلب  
 يمين المدعى كان له أن يحلف ولو ادعى أنه أقر نتيجة قال بعضهم له أن يحلف ولو ادعى أنه أقر  
 كاذبا لا يقبل ذلك منه من العارية في الفصل السادس عشر ومن أقر بحق وقال لا شيء الله  
 بأقراره لم يلزم منه شيء بخلاف ما إذا قال غلونا على مائة درهم إذا مات وإذا جاء رأس الشهر  
 وإذا غفل الناس لانه في معنى بيان المدة فيكون ناء جيلة لا تعليقا حتى لو كذب المقر له فالأجل  
 لزمه المال حالاً من أقرار الهداية وكذا يبطل الأقراران علقه بمشيئة من لا تعرف مشيئة كالملاءمة  
 والجن من المختار وكذا لو قال لغلا على فلان حلف أو إن شاء فلا وإن مطرت السماء أو أباد

أقر المدعى عليه  
 أقر المدعى عليه  
 أقر المدعى عليه

الله أو قدس أو تيسر وإن أصبت مالا قال أقرار باطل من الوجير جعل رجل من شاهدين  
 على ألف في مجلس وأشهد رجله آخران في مجلس آخر لزم الغان عندنا به حنفية وعندهما لم يلزم به  
 إلا ألف واحد من أقرار الدر والعرب إذا أقر رجل بمائة وأشهد شاهدين ثم أقر في موضع آخر  
 لكذا الرجل بمائة أو أقل وأكثر وأشهد شاهدين آخرين فعندنا به حنفية يلزمه المالا إذا  
 ادعاهما الطالب وعندهما يلزمه مال واحدان تساويا والأكثران نفا وتامر أقرار المجمع  
 في الحقائق حصل الخلف في الأقرار المجرد عن السبب عن الصك إذا في المقيّد بالسبب المتحد بان قال في الأكثرين  
 فمن هذه الجارية المال وأخذ على كل حال وفي المقيّد بالسبب المختلف بان قال فمن هذه الجارية في كذا  
 فمن هذا العبد في كذا أخرى المال مختلف على كل حال وكذا إذا كان الأقرار مطلقا من السبب مع  
 الصك فإن كان به صك واحد فالمال واحد سواء كان الأقرار بالأشهاد أو موطنا أو موطنا فان  
 كان صكاً كان في الأقرار في الوجير وكذا إذا أقر بمائة وكذب في صك وهما مالا انتهى وفي شرط المجمع  
 قيد بشكر المشهد والشهود أنه إذا اتحد أحدهما أو كلاهما يلزمه مال واحد اتفاقا انتهى وإذا ادعى  
 رجل على ميت ديناً فصدقه بعض الورثة ومجد الباقي فله يؤخذ من حصته المصدقة جميع الدين عندنا  
 وعند الشافعي يؤخذ ما يتحصنه من الدين من المجمع إذا أقر أحد ابين بدين لغيره ودفع جميع ما  
 يده إذا كانا لدين مستغفر فأنصبه هذه من الهدية في الوصية وإذا أقر أحد الورثة بدين على الميت  
 ومجد الباقي قسمنا التركة بينهم ويؤمر المقر بقضاء كل الدين من نصيبه عندنا إذا كان نصيبه  
 بين بكل الدين من قيمة الحايبة في فصل فيما يدخل في القسمة وفي أدب القاضي زاد شمل الأئمة الملقاة  
 زيادة يحتاج إليها ولم يشترطها أحد سواء وهي أن يقضي القاضي على هذا الوارث بأقراره ويظهر  
 ذلك بمسئلة ذكرها في الزيادة وهي أن أحد الورثة لو أقر بدين ثم شهد هو ورجل بذلك  
 الدين فقبل شهادته المقر فلو حل الدين في نصيبه بمجرد أقراره لم تقبل شهادته لما فيها من دفع العزم  
 وينبغي أن يحفظ هذه الزيادة من العارية كذا في الدر وكذا لو شهد الوارثان على الميت وبين جازيت  
 شهادتهما قبل الدفع ولا تقبل بعد الدفع من وصايا الخايبة في فصل في تصرفات الوصي ينبغي للقاضي  
 أن يشل المدعى عليه هل ما مورثك فإن قال نعم في شل عن دعوى المال فلو أقر وكذب ببقية الورثة  
 ولم يقض بأقراره حتى يشهد هذا الوارث واجبي يقضي على جميع الورثة وشهادته بعد الحكم بأقراره  
 عليه تقبل ولو لم يتم البيته وأقر به الوارث أو بكل فلو ظاهراً الوارث يأخذ كل الدين من حصته المقر  
 بأن الدين مقدم على رثته وقال الفقيه أبو الليث هو القياس لأن المختار عندنا أن يؤخذ منه ما  
 يخصه من الدين وهو قول الشعبي والنسائي والصريح والمالك وابن أبي ليلى وسفيان الثوري وغيرهم  
 من تابعهم وهذا القول عدل وأبعد من الضم من الخايبة كذا في أقرار الدر والعرب وفي فقر

أقرار الورثة  
 من طالع  
 الدين

لأنه مقر



أقرار الورثة  
في الميراث  
عزيم وناسيحي  
نقطة  
لو كان الورثة  
الوارث بعد  
أول من الورثة

ولو برهن لاياء هذا المصنف وفاقا وفي الزيادة ان يأخذ بالحصة لو تظن بهم جملة عند القاضي  
أما اذا حضر باحدهم يأخذ جميع ما فيه كذا الفصل التاسع والعشرين من جامع العنونة وفيه  
ايضا الميراث لو لم يخط بدين وانبت عزيم دينا على احد الورثة يبيع الحاضر نصيبه ويقضي ما يخصه من  
الدين وليس له بيع نصيب غيره لانه ملك الغير ولو اخطاها الدين لا يملك الوارث بيعه الا برضا الغير  
حتى لو باع لا ينفذ ادعى بعض الورثة دينا على مورثه وصدقه البعض وانكره البعض فانه يأخذ الدين  
من نصيب من صدقه بعد ان يطرح نصيب المورث من ذلك الدين اقر احد الورثة فزهر الطالبي عليه يقبل  
ويحكم له في جميع التركة وكذا لو اقر به جميع الورثة انتهى لا يتصلب احد خصما عن احد صدقه بغير وكالة  
وبناية ولا في مستلذين احد الورثة ينتصب خصما عن الباقي الثانية احد الموقوف عليهم ينتصب  
خصما عن الباقي كذا تحرير ابن وهب عن القينة من قضاء الاشياء في القرن الثاني مات ابو فاقم باج  
شاركه في الارث يونس لانه مقتضى اقراره شيئا من حمل النسب على الغير ولا ولاية له عليه وشركة في الارث وله  
فيه ولاية فيعتبر الثاني لا الاول مات وترك ابنين وله على رجل الف درهم فاقم احد الابن ان اباه  
فضم منه نصفه وكذا في الآخر فلا شيء للمقر والمكذب نصفه من اقرار الدر والعزيم وارت معروف في اقرار  
آخر قاسم ما بيده على موجب اقراره اذا قربا مستحقا المال ففقد في حق المال لا في حق النسب في حمل النسب  
على الغير فلا فرق باخر بعد فلو اقر المقر الاول بالثاني فمضوا ما بيدهما يجب ما اقر واو كذبه فلو  
دفع المقر الاول بقضاء فلا يقضي فيصير ما دفع كمالك فيقسم ما بيده بينهما ولو دفع بلاقضاء يجعل المذوق  
كجاذ في يده فيضمن منه حقه ويدفع اليه حقه من الكل لانه مختار في التسليم وقداقر ان سلم بغير حق  
فيضمن ان الزوج او الزوجة اذا اقرت بوارث آخر يصح اقرارها على نفسها والمقر له بشرها فيما بقا  
ولو كان المقر من لا ينقص حقه من النصف الى الربع او من الربع الى النصف وقال بعضهم ان الزوج لو اقر  
باخ الميت او بغيره وكذبه سائر الورثة فالقر له لا يشرك فيما بقا من اذ وجوه المقر وهدمه سواء في حقه  
اذ لا ينقص من نصيب شيء من جامع العنونة خذ اقرت بدين فكذبها زوجها مع اقرارها في حقه  
عند ابن حنيفة حتى تجبر وتلزم كالدين الثابت بالمعينة بالاشهاد والشراء وبالبيعة وعند  
لا تصدق في حق الزوج فلا تجبر ولا تلزم لان فيه منع الزوج من غشها بها واقرارها لا يصح فيما  
يرجع اليه بطلان حق الزوج بمجهول النسب اقرت بالرق لانساز وصدقها المقر وله الزوج واولاده و  
كذبها الزوج صح في حقه حتى اذا علق بعد الاقرار لم يكون رقباء ولا يصح في حق الزوج واولاده  
حتى لا يبطل الكساح واولاده حصلت قبل الاقرار وما في بطنها وقت الاقرار احرار لمصوبهم قبل الاقرار  
بالرق واما اولاده علق بعد الاقرار فانه يكون رقباء عند ابن يوسف اذ حكم برقبها ولذا ربيعة  
رقق وحر عند محمد لانه تزوجها بشرط حرية اولاده منها فلا تصدق على بطلان هذا الحق من

أقرار الدر

أقرار الدر والعزيم ومجهول النسب اقرت بالرق لرجل جان ذلك على نفسه وماله ولم يصدق على اولاده  
قد من في اول الكتاب من الذين ايقن كل نسبة عاه السبايا اذا تصادقوا عليه ولم يعرفوا لا يقولهم فانهم لا  
يتوارثون ما خلوه والابوة والبنوة الا ان يقوم البينة من المسلمين على ذلك النسب فيجوز التوارث به  
وهذا بناء على ما عرفنا في الدر ان اقرار الرجل ببيع بخته بغير بالولد والوالدين والزوج والمولود  
واقرار المرأة ببيع باربعة بغير بالوالدين والزوج والمولود ولا يصح اقرارها بالابن لانها تحمل نسبه على غيرها  
فاما الاقرار بما سوى ذلك من القرابة لا يصح لان المقر انما يحمل النسب على غيره والاصول ما روي ان امرأة  
ومها حتى حامله وكانت تقول هذا ابني فاهتقا وكبر الخلام فمات وترك مالا فقبل لها خذمي  
ميراثك فقترت من ذلك وقالت لم يكن ابني انما كان ابن الدهقان وكنت ظفيرة فكتب ذلك الى عمر بن كعب  
عمر بن عمر من هذه ان لا يورث الخليل الابنية فصار هذا اصلا مما قلنا من السير الكبر في باب موارث القتل  
وقر باب من اراد من المسلمين من السير الكبر فان كان في حجر امرأة منتهى حتى وقد قلدها زوجها او لا يعلم  
هكذا كانت ذات زوج ام لا فقالت هذا ابني صدقت في اسلام الولد وان لا يكون فينا لانه هذا امر  
ديني فله الواحد في ماله مقبول من كان او امرأة ولكن لا يتوارثان الا بالبيعة وهو الخليل الذي  
كتب في تحريري من عند الشرح ان لا يتوارث الخليل الا بالبيعة ولكن يجعل مسلما الكونه في يد مسلمة  
يجوز باسلامه انتهى وان اقر بغيره بمجهول يولد عنه له ابنة وصدق الغلام ثبت نسبه ولو كان  
المقر من يضا ويشترك الورثة وصح اقراره بالولد والوالدين والزوج والمولود وصح اقرارها  
بالوالدين والزوج والمولود وبالولد ان شهد امرأة قابلة كانت او غيرها او صدقها زوجها و  
شرط عدم العدة في اقرار امرأة غير ذات الزوج بالولد بشرط تصديق هؤلاء وصح تصديقهم بعد  
من المقر ان تصديق الزوج بعد موت زوجته مقرة فان اقرت بكساح رجل ومات فصدقها  
الزوج بعد موتها لم يصح تصديقه وان اقر بنسب نحو الاخ والعلم لم يثبت فان لم يكن له وارث  
غيره يبا وبعيد ورثه وان كان لا من اقراره كذا في باب اقرار الميراث كذا في اقرار الدر والعزيم  
باب اقرار الميراث ولو قال هذا ابني منك في حرة فقالت نعم فوارثا على الكساح لانها تصادقا  
على شئ من النسب يثبت الا بالقرائن والعراش لا يثبت على حرة الا بالكساح العصب لان امر المسلم محمول  
على الصلة من محيط السرح في كتابه اقراره الفصل الثاني ان الاقرار موجب للحق بنفسه لا يتوقف  
على قضاء القاضي فيثبت الحق وانما النكول فليس باقرار صريحا ودلالة لكن يصح اقرارا  
بقضاء والقاضي بانزله مقرا واقرار الرجل سواء كان صحيحا او مريضا يصح بخته بغير اقرار المرأة  
يصح باربعة بغير سواء كانت صحيحة او مريضة وقت الاقرار انما اقرار الرجل ببيع بالابن والوالدين  
والزوج والمولود وانما اقرار المرأة ببيع بالوالدين والزوج ومولود العتاقة فلا يدر من تصديق

أقرار الدر  
في الميراث

في الميراث  
في الميراث

في الميراث  
في الميراث

في الميراث  
في الميراث

في الميراث  
في الميراث



بشأن الوارث

هو لا والعق من الصحة وعدم الصحة ما ذكر في فرائض الاصل يعني ان في الخمسة يرث المقر له مع الوارث المورث  
 ويشترك في الميراث وفيما وراء الخمسة لا يرث مع الوارث المعروف اما الاقرار فصحيح ونفسه حتى لو لم يبق له  
 وارث معروف فكان الميراث له لا لبيت المال ومن اقر بن من غير الخمسة مثلاً الاخ والعلم لم يقبل اقراره في  
 الميراث فان كان له وارث معروف قريب وبعيد فهو اول بالميراث من المقر له وان لم يكن له وارث استحق المقر  
 ميراثه ولا يكون لبيت المال اقرار الخلاصة كذا في المذهب في باب اقرار الميراث من كتاب الاقرار بانه ابني  
 مقبول لانه اقرار على نفسه بانه جن واما الاقرار بانه اخو لا يقبل لانه اقرار على الغير كذا في العادة  
 من الدرر في باب دعوى النسب من كتاب الدعوى وفي المذهب في كتاب الاقرار قال الغلام مجهول النسب في مولده  
 ووطئه الاصل هذا ابني ويولد مثله بمثله وصدة الغلام وهو من اهل الصديق ثبت نسبه من المقر  
 ولو كان مريضاً وبشأنه ورثة المقر فترثه لصحة الاقرار بهالة النسب في مولده ووطئه الاصل  
 لان نسبه لو علم لم يثبت من العزوة ان يولد مثله بمثله يكون مكد بأظهاره وان بصدة الغلام ان  
 كان يعبر عن نفسه لانه جئت في يد نفسه وان كان الغلام صغيراً في يد المقر وهو لا يعبر عن نفسه  
 او كان عبد المقر فثبت نسبه بحجره الاقرار ولو كان عبد المقر بشرط تصديق مولاه كذا في باب اقرار  
 المريض من اقرار الدرر والحرر وفي اقرار الزانية له عبد في صحة اقراره مرضاته ابنة ومات  
 ويولد له مثله وليس له نسب معلوم صح اقراره وان عليه دين يصح لا يسمع في شيء من التركة  
 ويرثه ان فضلت التركة عن الدين وان لم يكن العلوق في ملكه انتهى بلفظه اقول والذي يخبر  
 من كلامهم ان يثبت النسب بوجهين الاول شهادة العدلين بمعرفة اصل نسب الوارث والثاني  
 شهادتهما باقرار الميت بنسب رثة سواء كان اقراره في مرضه او في صحته وفي الاول يكون  
 المشهود له وارثاً معروفاً بالصواب والشهادة اياً من كان وتقبل شهادة شاهدين نصريين في نسبه  
 ولد على علم استسنا و يدفع الميراث اليه في شهد لا يعمل له وارثاً غيره وكذا في شهادة الدرر و  
 العز ويطو شمل الأئمة الرضى وامين بيت المال ممنوع في مثل ذلك عن طلب النقل الشرعي فعلى الحاكم  
 منع عن التعرض بعد تسجيل شهادتهما كما حققه شيخ الاسلام ابو السعوى العمادى وافق به وفي الوجه  
 الثاني يكون للعر لمان كان اباً او امّاً او ابناً او زوجة او مولى كالوارث المعروف في اقرار الرجل  
 في اقرار المرأة ان كان اباً او امّاً او ابناً او زوجة او مولى بشرط تصديقهم وفي الخمسة يرث المقر له مع  
 المعروف ويشترك في الميراث كذا في الخلاصة وغيرها ولا فرق بينهما في شهادتهما بانه اقرار بالميت  
 بنسب احد منهم تقبل ولو على خصم مسلم اذ في المال اقيم البينة في ثبوت النسب لا يطلب منهم نقل ايضاً  
 حيث كانوا كالعزوة المقر فترث في الحكم وفيما وراء الخمسة مثلاً الاخ والعلم والجدة وابن الابن ونحوهم  
 لا يرث المقر له مع الوارث المعروف قريباً كان المعروف وبعيداً الا ان يقوم بينة من المسلمين على ذلك النسب

هذا الذي وثقه الغلام

ثبوت النسب بوجهين

تقبل شهادة المقر في ميراث النسب

في غير

في غير

الوارث المعروف

في الميراث المعروف

في غير المقر له به كما في شرط السير الكبير المذهب وغيرهما اما الاقرار فصحيح في حق نفسه وان لم يصح  
 في حق غيره حتى لو لم يبق المقر وارث معروف كان الميراث للمقر له لا لبيت المال لانه مقدم عليه اذا كان  
 هذا المقر له مجهول النسب ووطئه الاصل الذي لا يعرف نسبه في البينة التي هو فيها ويعرف في ووطئه  
 الاصل ليس بمجهول النسب في الاصل المذهب فبالجلب من دار الحرب المولد في دار الاسلام لما يكون مجهول  
 النسب لم يعرف نسبه في مولده ووطئه الاصل في يعقوب ويثبت نسبه من مولاه اذا ادعاه ويشترك  
 ورثته المقر فترث في الميراث اذا اقرار الرجل بالولد يصح كما في عتاق الدرر والبدائع وغيرها واذ  
 كان المقر له من هذا القسم وان لم يكن من الخمسة المذكورة فليس بين بيت المال ان يطلب اثبات  
 اصل نسبه بالنقل الشرعي ايضاً اذا المقر له بالنسب من ثبت نسبه بالاقرار بالشهادة على اصل النسب  
 ويكون مقدم ما على بيت المال بخلافه ما اذا اجمع مع الوارث المعروف وكان الوارث مقدماً  
 عليه في ترتيب الورثة حيث كان الميراث للوارث المتقدم عليه لاله واما اذا كان يعرف نسبه في ووطئه  
 الاصل فلا يثبت نسبه من مولاه لكن يعقوب باقراره فقط هكذا فصله ابو السعود العمادى  
 المرحوم من غير ايراث المولى المرحوم جوي زاده اقرار المكذوب باطل الا اذا اقر السارق مكرهاً  
 فقد افق بعض المتأخرين ببعضه كذا في سرقه الظهيرية الاقرار اجاب ولا انشاء فلا يطيب له  
 لو كان كاذباً ولا يظهر في حق الزوايد المستهلكة ولو اقر ثم انكر يخلف على ما اقر بناءً  
 على انه انشاء ملك لكن الصحيح تخليفه على اصل المال من اقرار الاشياء ان الملك الثابت بسبب  
 الاقرار لا يظهر في حق الزوايد المستهلكة حتى لا يمكن المقر له مطالبتها واذ اقر بمال غيره و  
 المقر له يعلم ان المقر كاذب لا يعمل له في الباطن الا ان يسلمه بطيب نفسه من اقرار جامع القناعة  
 رجل اشترى جارية فولدت عنه فاستختمها رجل بالبينة فانه يأخذها وولدها ولو  
 اقر بها الرجل لم يأخذ ولدها وكذا رجل كان له تخيل وعليها ثمن فاقام رجل البينة  
 ان التخيل له فانه يقضى له بالتخيل والثمن جميعاً من بيع الخلاصة لو اقر المشتري ان البينة  
 اعقوب العبد فلا بيع وكذا به البائع فعقبي بالثمن على المشتري لم يبطل اقراره بالعقوب حتى يعقوب  
 عليه واذ ادعى المديون الايفاء او الابراء على رب الدين فحلف وحلف وقضى له بالدين  
 لم يصح العزم مكد با حتى لو وجد بينة تقبله الاقرار حجة قاصرة على المقر ولا يتعدي  
 المدين فلو اقر الموهب ان الدار لغيره لا ينضم الاجارة الا في مسائل لو اقرت الزوجة  
 بدين فلداين جسمها وان نصر الزوج ولو اقر الموهب بدين لا وفاء الا من ثمن العين  
 فله بيعها بقضائه وان نصر المشتاجر ولو اقرت بمهولة النسب بانها بنت اب زوجها  
 وصدة لها لا بد لنفسه الكفاية بينهما بخلافه ما اذا اقرت بالرق وطلقها ثنتين بعد الاقرار

في غير



بالرقم لم يملك الرجعة واذا ادعى ولداته المبيعة ولا تخت نسيه وتعدى الى حرمان الاخ من الميراث  
وكذا المكاتبه اذا ادعى نسب لحرمة في حيوة اخته صحت ميراثه لولده دون اخته كما في الجامع الا فرأى  
بشيء محال باطل كالأقرب له بارش يده التي قطعها خنثية ودهم ويدها صبيحتان لم يذمه شيء  
كما في النكاح رخصة من كتاب النكاح لما اقر بالبراءة ثبت سقوط المال عن ذمة فاقرا المدعى عليه  
بعده بهذا المال لغو وكذب فله يعتبر من جامع العسولين المقر اذا صار مكذبا شرعا بطل اقراره  
فلو ادعى المشتري الشراء بالف والبائع بالعين واقام البينة فان التفتيح يأخذها بالعين لان  
القاضي كذب المشتري في اقراره وكذا اذا اقر المشتري بأن المبيع للبائع ثم استحق من يد المشتري  
بالبينة بالقضاء له الرجوع بالمقر على البائع وان اقر انه للبائع كذا في قضاء الخلو ومما  
في الجامع ادعى عليه كمالا معينة فانكره من المدعى وقضى على الكفيل كان له الرجوع على المدعي  
اذا كان باعوه من اقراره لا يشاء ولو اقر بالفرد وهم مؤجل بان قال للفرد على عشرة وراهم  
الى من فعلا المقر له لابل هي حالة فالقول قول المقر له لان هذا اقراره على نفسه ودعوى  
الاخر على الغير فاقرا مقبول ولا تقبل دعواه الابحية ويحلف المقر له على الاجل انه منكر للقول  
والقول قول المنكر مع اليمين وهذا بخلاف ما اذا اقر وقال كفلت لفرد عشرة وراهم مؤجلة  
وقال المقر له بل كفلت بها حالة ان القول قول المقر عند اية حنيفة ومحمدية لان هناك الظاهر  
شاهد للمقر لان الكفالة تكون مؤجلة عادة بخلاف الدين من اقراره بالدين واجمع على انه  
لو قال ان هذا ملكي واقرب به ذواليد او قال له عليك وكذا واقرب به المدعى عليه فان يصح وسمع  
البينة على اقراره اذ لم يجعل الاقرار سببا لوجوب وفي هذه الصورة لو انكر هل يحلف على اقراره  
فيه خلاف بيننا يونسف ومحمد وقيل يحلف لانه لو انكر ثبت اقراره وبقي بعدم تحليفه على  
اقراره وانما يحلف على المال من جامع العسولين في الفصل السادس لو انكر اقراره انما يشي  
طايحا فاقام المدعى عليه بينة ان كذبها في ذلك الاقرار فبينة الكذب او لانها ثبت خلاف  
الظاهر منها ذات الدية والعقوبة **باب اقرار المريض مرض الموت** دين صحته سواء  
علم بسببه او علم باقراره في الصحة ودين مرضه موقوف كبدل ما ملكه واهلك  
او بهر مثل عرسه وعلم معاينة يقدمان على ما اقر به في مرضه ودين الصحة ودين مرضه بسبب  
فيه موقوف ودين المرض الذي علم بجبره الاقرار فيه لكل يقدم على الاثر لان قضاء الدين  
من الجوامع الاصلية وحق الورثة يتعلق بالتملك بشرط الفراغ ولم يجز تخصيص ميراثه بقضاء  
دينه الا برضا بينة الغرماء يعني ليس للمريض ان يقدم احد الغرماء على غيره بقضاء ويزيل  
يقسم ماله بين الغرماء بالحصص بخلاف ما اذا كان المديون في حال صحته حيث لان يقدم البعض

ط  
ولو اقرار جامع الغنا ودينه في القينة اقر لرجل بالدين ثم  
انكر اقراره بها قال ابو يوسف لطلب ان يحلف ما اقر وكذا  
وقا ابو القاسم انما يحلف بانه ما له على كذا على الاقرار  
وهذا الذي بهان باليهما كثر من اهل الفتوى اقر  
ثم ما فادى العدة على المقر اقر كما تلجئة يحلف  
المقر بانه قد اقر كما اقراره صبيحا وفي البينة لوارث  
الرجل لفلان بن فلان على كذا فبطل رجل هذا الاسم  
النسب فادى المال المقر به فقال المقر عيت رجلا  
اخر بصدقة فبطل فلا يقضى عليه ولو اقر بجفيع  
فوقف له من قيمته لان الاقرار بالمعنى نسلي  
اقراره بالقيمة انتهى اذ اقر بالدين بعد الابد منه ثم  
حلف به كذا في النكاح رخصة ثم اذ ادعى عليه وجب عليه  
حكاه بعد ابراء العام وانه اقر به بدينه من اقرار  
او شاء

بقضاء

بقضاء دينه على البعض كذا في النهاية شره الهداية ولا يصح اقراره لوارثه سواء اقر بدين  
او عين ولا يصح اقراره بقض الدين والعين من وارثه اذا مات من ذلك المرض لا بقصد بقية  
الورثة وان صح عن ذلك المرض ومات بمرض آخر صح اقراره كالصحيح ذكره في البحر الرائق  
وغيره ولا اقراره بقض الدين من كفيل وارثه ولا من وارث كفيله وكذا لا يصح اقراره بقض  
دينه من مديونه الذي كفله وارثه ولا من اجني متطوع به عن الوارث ولا بالحوالة عن  
الوارث الى غيره لان استيفاء الدين من احدهما كاستيفاء الدين من الآخر حتى يبرأ الآخر وكذا  
الوارث يبرأ عن الدين باقراره باستيفاء الدين من الاجني ومن المحض عليه وفي اقراره اتصال  
نفع الى الوارث فلم يصح وكذا لا يصح اقراره ووصيته لقرب وارثه ومكاتبه كذا في باب اقرار المريض  
من المحيط المرضي وكذا في جامع العسولين وغيرهما وجاز اقراره لغير الوارث ولو كان اقراره بكل  
ماله اقر لاجني بماله ثم اقر ببنته ثبت نسبه وبطل اقراره ولو اقر لاجنية ثم نكحها صح اقراره  
لها بخلاف مال وهب لها شيئا او وصي لها بشي ثم تزوجها فان الهبة والوصية تبطل بان اتفاقا ولو  
اقر بدين لمن طلبها في مرض موته فلها الاقل من ميراثها ومن الدين ذكره في الهداية كذا في اقرار  
المريض من الدين والعقوبة واعنا في المريض ومعاينة وجهه وضمانه من الثلث لانها في حكم الوصية  
من باب العتق في المرض من وصايا الدية المريضة مرض الموت لو قال ليس على زوجي صداق  
ولا حق له علي براء عندنا وعندنا في لا يبرأ من الخلو في الفصل الثالث في اقرار المريض  
كذا في جامع الفتاوى فلو عن الذخيرة المريضة لو قال ليس على زوجي صداق ولا شيء لي عليه  
اولم يكن له عليه من لا يصح ذكره في الصحيح لظهور ان المهر على غالبا من اقراره القولية قلت لو قال  
فيه لغير المهر ينبغي ان يصح اقرارها وهو المستبط عن التعليل انتهى اقرت المريضة بقض المهر من  
زوجها لا تصدق لان الاقرار بقض الدين اقرار بالدين لما يشاء وكان هذا اقرار الوارثها  
ولا يتحقق منه في الاقرار بالاستيفاء كما كانت منه في الاقرار بالدين من المحيط المرضي في باب  
اقرار المريض مريضة مرض الموت اقرت باستيفاء مهرها لا يصح ان ماتت وهي معتدة او منكدة  
وان ماتت بلا علقه بان طلقتها قبل الدخول صح اقرارها من اقراره المقتضى وفي الفتوى رجل  
اقر لامرأة بمهر الف درهم في مرض موته وماتت ثم اقامت الورثة البينة ان المرأة وهبت مهر  
من زوجها في حيوة الزوج لا تقبل والمهر لان ما اقراره من الخلو في الفصل الثالث وكذا في  
تقرات المريض من اقرار المحيط المرضي من يقر لامرأة بدين المهر صح اقراره الى مهر المثل وان  
اقر لها بمهر الف درهم ثم اقامت الورثة البينة بعد موته ان المرأة وهبت المهر من زوجها في  
حال حيوة هبة صحيحة قالوا لا تقبل البينة اذا كان اقرار الزوج لها بالمهر في مرضه فانها

اقرار المريض  
بدينه

اقرار المريض  
بدينه

مريض اقراره بدينه



من الخاتمة في كتاب الاقرار وبطل وصية المريض وهبته واقرا له كافر او عبدا او مكاتبان  
اسلم واعقب بعد الوصية والهيئة والاقرار من وصايا ما للزوجة والعز وقرار المريض للوارث لا يصح  
ولو اقر لوارث ثم خرب من ان يكون وارثا بان اقر لاح له ثم ولد لابن ثم مات المريض مع الاقرار  
ولو اقر لمن لم يكن وارثا وقت الاقرار ثم صار وارثا بقيام وقت الاقرار بان اقر لابنة النصف ثم  
اسلم قبل موته ابنة لا يصح الاقرار ان صار وارثا بسبب حادث كالوارث لاجنية ثم تزوجها صح  
الاقرار من الزوجين في كتاب الاقرار كذا في اقرار عينة الفناوى ولو اقر لاجنية المجهول ثم مات ابنة لا يصح  
الاقرار من وصايا المتوفى ولو اقر المريض لوارث ثم خرب من ان يكون وارثا بان اقر لاح له ثم ولد  
لابن ثم مات المريض مع الاقرار من اقرار عينة الفناوى واذا اقر المريض لوارث ولا جني يدين فا  
فاقراره باطل بقصد قفا في الشركة او مكاتب في قولا به حنفية وابو يوسف وقال محمد اقراره باطل  
بعد رخصه جائز اذا مكاتب في الشركة وانك لاجني الشركة من آخر اقرار الخاتمة في كتاب القسمة  
اقر لوارث ثم مات فقال المقر له اقر في وصيته وقال بقية الورثة لا يلاقى في مرضه فالقول  
للورثة والبينة المقر له ولو لا بيته له فله تخلف الورثة من جامع العضولين كذا في اقرار الاشياء  
فقد من وقا من رجا مع الفناوى بقوله عن المستوفى ولو اقر لوارث ثم مات فاختلف المقر له و  
العشرة فقال المقر له اقر في العدة وقال الورثة لا يلاقى في مرضه فالقول للورثة وبيته المقر له اول  
وان لم يعم البينة وبارا يستحقونهم لذكر انتهى وبيته كونه المتصرف عاقلا وولى من بيته كونه مخطوط  
العقل ومجنونا يعني ان اقامت بيته امة مولاها في مرضه في مرضه وهو عاقل واقامت  
العشرة بيته امة كان مخطوط العقل فبيته الامة اولى وكذا اذا خلع امراته ثم اقام الزوج بيته  
انه كان مجنونا وقت الخلع واقامت بيته على كونه عاقلا او كان مجنونا وقت الخصومة فاقام  
وليته بيته انه كان مجنونا والمرأة كان عاقلا فبيته المرأة اولى في الفصلين من منها ذات الدر  
والعز مريض له على وارثه دين فابراه قال لم يجز ولو قال لم يكن علي شيء ثم مات جاز اقراره  
قضاء لا ديانة ولو قالت مريضة ليس لي علي وجهي صدق براء عندنا خلاه فالشأ فاعلى لا سب  
المهر وهو النكاح مقطوع به بخلاف المسئلة الاولى يجوز ان لا يكون عليه دين من جامع العضولين  
لو قال المريض مريض الموت لاحق له على فلهذا الوارث لم يسمع الدعوى عليه من وارث آخر وهي الجيلة في  
ابراء المريض وارثه في مرضه مته بخلاف ما اذا قال لبراته فانه يتوقف كما في حيل الحاوى القدسي على  
هذا لواق المريض لاجني بذلك لسمع الدعوى عليه شيء من الوارث فكذا اذا اقر لبعض ورثته كما  
في البرازية وعلى هذا يقع كثير ان البتة في مرضه مته تقربا بالامعة الفلانة ملكا لاسيها لاحق  
فيها وقد اجبت مرارا بالصحة ولا تسمع دعوى زوجها فيها مستدلا بالثابتا وخاتمة من باب اقرار

نظر المريض

نظر المريض

اقراره

اقراره

صحت بيته

نظر المريض

اقراره

المريض

المريض مريضا الى العيون مريض ادى على رجل مالا فاشتبه فابراه لا يجوز براءته ان كان عليه دين  
وكذا لو ابراء والوارث لا يجوز سواء كان عليه دين او لا ولو ابراء قال لم يكن لي على هذا المطلوب شيء ثم  
مات جاز اقراره في القضاء انتهى وفي الجامع اقرار ابن فيه انه ليس له على والده شيء بمنزلة امة  
صح بخلاف ما لو ابراء او وهبه وكذا لو اقر بغير ماله منه لا يصح فبما اصرح فيما قلنا ولا  
يافية ما في البرازية معنى يا الى الذخيرة قولها فيه لا مهر له عليه او لا شيء له عليه ولم يكن له عليه مهر  
في لا يصح وقيل يصح والصحيح انه لا يصح انتهى لان هذا في خصوص مهر لظهور انه عليه غلبا و  
كل من في غير المهر قد ظن كثير من الاجرة لا ينقل كلهم وفيه ان النفي من قبل الاقرار بالوارث  
وهو خطأ كما سمعته وقد ظهر له ان الاقرار بها بان الشيء الغلاء ملكا له او لغيره وان كان عدى  
عارية بمنزلة قولها لاحق له فيه فيصح وليس من قبل الاقرار بالعين للوارث لانه فيما اذا قال هذا  
الغلاء فليست من قبيل اقرار الاشياء في الفقه الثاني **كتاب الشهادات** في المحيط  
رجل طلب ان يكتب شهادة او يشهد على عقد هل له ان يمتنع بغيره ان كان الطالب يجده غير فليست  
ان يمتنع والا فلو سعه وفي المجتبى وتحمل الشهادة فرض كفاية ولا صاعدا الحقوق وتعلقت المواثيق  
وعلى هذا الكتاب اذا دعي لذكره لانه يجوز للكتاب اخذ الاجرة دون الشاهد وفي شرع شيخ  
الاسلام ان في الحقوق اذا طلب المدعي الشاهد يشهد له فطلب جرا على الاداء ولا تقبل كذا في المنع  
وفي الفسابر الاشياء في المراجعة والمباينة والمدانية فرض على العباد لا يمتنع من التلف وفي تلف  
الاموال تلف الابدان وحرام على الرجل ان يذبح بالذلة اذا كان لا يخاف بان كان حقيقا مثل درهم  
مخوف كذا في واقعات الحسامي وفي الذخيرة سئل بغير عن الشاهد اذا دعي الى الشهادة وهو في الرضا  
واجابة ان كان بجناح من محض الجحيم وشهد بمكة الرجوع الى اهله في يومه يجب عليه الحضور لانه  
لا ضرر عليه في الحضور وان كان لا يمكنه الرجوع الى اهله في يومه لا يجبر الحضور وان كان الشاهد  
شيخا كبيرا لا يقدر على المشي بالاقدام وليس عنده ما يركب فكلف المشهود له بدابة يركب ويحضر فله  
بارة من بارة قال وهذا اكلام الشهود وعن ابنه سليمان الجرجاني رجل اخر في شهوده الى ضيعة قد  
اشترها واستاء جرحهم واني اتركها وذهبوا لم تقبل شهادتهم وفيه نظر لان العادة جرت  
ان من اخر في شهوده الى الرضا في بعية وانه خصوصا اذا لم يكن للشاهد دابة من منها ذات  
الشك الحكم لا يراى الشحنة قلت وفي العكس وهو قدرة الشاهد على المشي بالاقدام وكون ما يركب عنده  
اذا كلف المشهود له بدابة واستأجرها وركب عليها الشاهد وحضر وشهد هل تقبل شهادته فما  
روي عن ابنه سليمان يقتضي عدم القبول وهذا يفهم ايضا من القيد المذكورين اما لو كان مع  
المشهود له دابة اخرى وراكب الشاهد عليها في الاتيان من الرضا والاجاز الى الضيعة فيبني

بعض ما في الشهادة يذكر في النكاح  
في آخر الدلائل ٥

الاشياء  
والاكثر  
والاكثر  
منها

في اقراره



نص الشهادة لرجال

ان لا يصح في الشهادة لانه اكرام محض بخلاف الاستحباب لما فيمن نفع نعمة هذا ما ظهر له ونصا  
 الشهادة للزنا اربعة رجال لقوله تعالى والذين ياتون الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا  
 عليهن اربعة منكم ونصاها لبقية الحدود والقود واسلام كاف ذكر فيذكر بالذكر لان الشهادة  
 على اسلام كافرة تقبل من رجل وامرأتين ورقة مسلم رجلان اذا لا يجوز شهادة النساء  
 لحديث الزهري عن مصنف السنة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء من بعدهم ان الشهادة  
 للنساء في الحدود ونصاها للولادة واستهلك البهي للصلوة عليه والكافة وعبودية النساء فيما  
 لا يطلع عليه الرجال امرأة للحديث شهادة النساء جائز في الاستطاع الرجال النظر اليه  
 ونصاها لغيرها لغير الحدود والقود وما لا يطلع عليه الرجال من الحقوق سواء كان  
 الحق مالا او غيره كالنكاح والطلاق والوكالة والوصية واستهلك البهي للورث والعاق  
 والنسب جلون او رجل وامرأتان من شهادات المتخ يعني نصاها بحجوة البهي للصلوة عليه  
 رجل وامرأة اتفاقا مالا للكونه وارثا فجلون او رجل وامرأتان عند حيفه وعندهما  
 رجل وامرأة ايضا ويقولان قال الشافعي واحمد وهو ارجح وطريق يعرف حجة الحمل وقت  
 الولادة ان يوجد شيء مما يعلم به الحيوة كعضو او عظام او بكاء او منكر او يخرج بعض  
 من شرع الفل بن السد الشريفي وفي شهادات المتخ لو اقام المدعى عليه بيته على قرار المدعى  
 بانه الشهود استأجرهم على هذه الشهادة او اقراره بشهادتهم بوزر او اقراره بعضهم  
 تقبل لانه اقرار منه بانه لا حق له في دعواه وكذا لو اقام بيته على ان المدعى استأجرهم  
 بكذا واعطاهم ذلك مما كان له عنده تقبل لان المدعى عليه حلف في اثبات الاستحباب هذا اذ لو  
 تعلق بالاجرة ولم تكن الشهادة على جرح مجرد ولو برهن المدعى عليه على اقرارهم انهم اجروا  
 في هذه الشهادة او على ان المدعى استأجرهم فحرف فقط وعلى ان الشهود فسقة او زناة او  
 اكلة الربوا وشرب الخمر او على اقرارهم انهم شهدوا بالزنا او على اقرارهم ان المدعى  
 سبطل في هذه الدعوى او على اقرارهم ان الشهادة لهم على المدعى عليه في هذه الحادثة فلو كان  
 البرهان بعد تعديل شهود المدعى لم يقبل وان كان قبله يقبل ويكون دفعا لدعوى المدعى  
 كذا في باب القبول وعدمه من شهادات المدعى والعرف وفيه ايضا وقيل على ان الشهود عبيد او  
 محدودون بغد او انهم نفاقا ووصفوا الزنا وسرقوا متى كذا او شربوا الخمر لم يتقدم  
 العهد بان لم ينزل المرح في المحرم ولم يمتن شهر في الباق قد بعدم التفاد اذ لو كان العقد متقاه مالا  
 تقبل لعدم اثبات الحق به لان الشهادة بحد متقدم مردودة او على انهم شركاء المدعى المدعى  
 مالهم يشتركون فيه او قد في المقدوف بديع او اية صالحهم على كذا ودفعه اليهم على ان لا

هو اي الوجه السابع القاضي الشهادة على الوجه  
 حاشية اذ لو كان المدعى المدعى عليه ان  
 تحت حكم القاضي كما اذا قال المدعى عليه ان  
 شهود المدعى فسقة وانما لم يقبل الشهود  
 على وجه يوجب قبحا او اقرارا للمدعى  
 بخلاف ما اذا شهدوا على انهم اقراروا للمدعى  
 حيث تقبل لانه الاقرار بما ادعى البينة على  
 من اقراره لشرعية اقراره كان يوجب جرحا  
 عدالة والقسم على بوجه ان المدعى عليه  
 لا يعتبر الوجه لانه لو لم يتم البينة على المدعى  
 فاجزى من الشهود فسقة وفسقة العدالة  
 فان الحكم لا يجوز قبل ثبوت العدالة  
 فان الحكم لا يجوز ان يثبت قبل تعديل  
 في حاشية ان يوجب ان يثبت الواحد وتعديل  
 قبل ثبوتها ولا قبل ثبوت الواحد وتعديل  
 رفع الشهادة بعد ثبوتها حتى وجب على القاضي  
 العمل بما اقرار به المدعى المدعى عليه والقاضي  
 المقررة ان المدعى اسبغ من المدعى عليه  
 يكون الوجه الجرح مقبولا قبل التعديل  
 من واحد وغير مقبولا بعد بل يوجب  
 الى تعذيب الشاهد واثبات حلفه  
 او العهد كما اي الحكم لا يقبل  
 الشهادة على الوجه الجرح  
 ان يشهدوا انهم شهدوا للمدعى  
 او زنا الى آخره او على اقرارهم  
 انهم يقبل لان البينة انما تقبل على  
 ما دخل تحت الحكم وفيه وسع القاضي  
 الزنا والقذف كما لا يدخل تحت الحكم وليس  
 في وسع القاضي الزنا لانه يدفع بالبينة ولا  
 هذه الشهادة صار فاسقا لان في ذاتها  
 والشهود لا يثبت بشهادة القاضي

شهدوا  
 في هذه الشهادة صارت فاسقة لان في ذاتها  
 والشهود لا يثبت بشهادة القاضي

نص الشهادة

يشهد واعلى زورا وشهدوا زورا فانما اطلبوا اعطيتهم وانما قبلت في هذه الصور مطلقا لان في  
 بعضها حق الله تعالى وبعضها حق العبد والحاجة ماسة الاحياء هذه الحقوق انتهى للمصنف ان  
 يطقن في الشا هه شئنا انهما عبادان او محدودان بغد او شرب الخمر او المشهور به كذا في الحاشية  
 شهاد الاشباه والفرق الثاني سئل صاحب المتخ عن المشهود عليه اذا طعن في الشهود بانه ياكل كل شيء  
 او يبيع على الطريق ويجوز عن اقامة البينة على ذلك وازاد بين الشاهد انه لم يفعل ذلك هل  
 ام لا واجاب ظاهر كلامهم انه لا يخلت لتقريح البين ان يات المشهود عليه لوقال ان الشاهد  
 لهذا المحدود كان اذ عاه لنفسه ورام تخليفه لا يخلت وان برهن على ذلك يقبل وتطل شهادته انتهى  
 ضرب بطن امه غيره ومات بضربه فقال المدعى عليه في الدفع انها خرجت الى السوق بعد الضرب  
 لا يصح الدفع اما لو اقام البينة انها صحت بعد الضرب صح الدفع ولو اقام البينة هذا على  
 بعد الضرب الآخر على الموت بالضرب فيبينة الصحة ادلى من الحاشية واخر كتاب الدعوى كذا  
 في دعوى الزانية لكن قال في شهادات الدر والغرر رجل جرحه انسانا ومات المبروح فاقام  
 اولياؤه بيته انه ماسبب الجرح واقام الضارب بيته انه بريء ومات بعد عشرة ايام فيبينة اولياؤه  
 المقبول اولي انتهى كذا في شهادات القينة وهو مخالف لما تقدم من الحاشية والفرق بينه ادعى على  
 انه كذا بري ومات بكنه واقام على كذا بيته واقام الضارب ان اياه قد صرح من كذبه وبرئ من  
 مر منه فقد قيل هذا دفع له لدعوى المدعى وفيه ايضا يمكن الجواب على التفصيل ان كان المدعى يدعي  
 انه كذا كذبه واثبت تلك الكذبة وشهد شهوده كذا كذا فهاذا دفع لدعوى المدعى وان كان ادعى  
 انه كذبه ومات من كذبه فهذا لا يكون دفعا لدعوى المدعى ويقضى عليه النكاح وهذا من باب  
 العمل بالبينتين يجوز كانه كذبه وبرئ من كذبه ثم كذا ثانيا ومات منه من الحاشية البرهان في  
 كتاب الدعوى قلت هذا التفصيل يؤكده قول الدر والغرر والقينة اذ عدا الضرب نادى  
 في الدعوى وقوله الاول مطابق لقول المتن والفرق بينه وفي حاشية الدر رجل جرحه رجل  
 فاشهد المبروح على نفسه انه قتل فلان لم يجرحه ثم مات المبروح فلا شيء على فلان ولا تقبل البينة  
 عليه وان عفى المبروح او اولياؤه بعد الجرح قبل الموت جازا استحضانا كذا في حاشية السعدي انتهى  
 قال ظهير الدين المرنيسي مسألة المبروح على التفصيل ان كان الجراح معروفا فعذا القاضي والناس  
 لم يقبل شهادته المبروح وقال شمس الدين الرضوي في مسألة المبروح انه ليس له شهادته اذ يدعي على الجراح  
 مطلقا ولم يفصل من اقرار القينة ولو قال المبروح قتل فلان ومات واقام ورثته البينة على  
 غيرهم تقبل واصل هذا ان المبروح اذا شهد على نفسه انه قتل فلان لم يجرحه ومات المبروح ان كان  
 جازحه معلوما عند الحاكم والناس لا يصح اشهاد به وان لم يكن معروفا فاصح لاحتمال الصدق

في هذه الشهادة صارت فاسقة لان في ذاتها  
 والشهود لا يثبت بشهادة القاضي

نص الشهادة

نص الشهادة



فان برهن العرف ان قوله ناجرحه وما من جرحه لا تقبل لانه لما استغاد من الميت من خزانة الفداء  
 كذا في الوجوه ويقول ظهير الدين افنى ابوالشعوا العماد رأيت فتواه بخطه الكريم في سنة اربعين والف  
 وفي القينة قال اجماع الكتل على ان على آخر ديناً على موته وشهد وان كان له على الميت دين لا يقبل  
 حتى يشهد وانما هو عليه وفي المحيط خلافة وافنى برهان الدين بهذا الجواب مدة ثم رجع  
 عنه بقوله قوله انما تقبل اذا شهد والله ما وعليه هذا الدين مذهب مرجوع عنه فانظر  
 في قول الشاهد ان من المحيط من معين الحكم في الباب الثالث قال في البزامة شهد الشاهد وجت  
 بنفسها ولا تعلم انها في الحائز امراته او لا او شهد الله باع منه هذا العين ولا تدركه انه في ملكه  
 في الحال ام لا يقتضي الكساح والملاك في الحال بالاستصحاب والشاهد في العقد شاهد في الحال انشأ هذا  
 في العقد واما في الدين فالمقصود عدم القبول قال في القينة شهد على اقر رجل يدين فقال  
 المشهود عليه شهد ان ان هذا القدر على ان فقال لا تدركه اهو عليك الا ان ام لا تقبل الشهادة  
 من شهدا المالك الشهادة بالجهل غير صحيحة الا في ثلث اذ شهد والله كمن بنفسه فلهذا  
 يعرفونه واذا شهد برهن لا يعرفونه او يغصب شي مجهول كما في قضاء الخاتمة الشهادة برهن مجهول  
 صحيحة الا اذا لم يعرفوا قد رما برهن عليم الدين كما في القينة من قضاء الاشياء ولو شهد احدها  
 بالاقرار والآخر بالاقرار لم يقبل من شهدا المحيط الرعي في باب الاخلال ومن ادعى الفاء  
 فشهد احد الشاهدين بالف وشهد الآخر على اقر المدعى عليه بالف جازت شهدا من الخاتمة  
 وكذا في كل قول جمع مع فعل لا تقبل الشهادة كالأدعي عليه الفاء فشهد احدها انه دفع لهذا المدعى  
 عليه الفاء وشهد الآخر على اقر المدعى عليه لا يجمع لان هذا قول وفعل وذكر الله لا يجمع بين القول  
 والفعل كذا في الخاتمة والقينة ولا يخالف ما تقدم من الخاتمة لانه الشاهد الذي شهد بالف لم  
 يصرح بالدفع الذي هو الفعل فلا يلزم جمع بين القول والفعل انتهى ما ظهر له رجل عليه الف  
 لرجل فادعى اياه او فاه دينه واقام شاهدين فشهد احدها بالايفاء وشهد الآخر على اقرار  
 صاحبا لما بالاستيفاء لا تقبل من خزانة الفداء وفي شهادة الخاتمة ايضاً وان اختلفا في فعل يجمع  
 بالقول كالقرض واختلفا في المكان او في الزمان لا يبطل الشهادة وان كان القرض لا يتم الا بالتسليم  
 ويكون القرض في هذا بمنزلة الموقوف انتهى ادعى المدعيون الا يصال الى الدين متقرباً وشهد شهوده با  
 بالايفاء مطلقاً لوجه لا تقبل من شهدا القينة في الباب الثالث عشر وفيه من كرهه ونفعه واختلف  
 الشاهدين وان شهد احدهما بالف والآخر بخمسائة لم تقبل الشهادة انتهى قال في الاصل ولا يخالف  
 ان عدم القبول في قول به حقيقة واما عندهما فقبل شهدا دهما على اقل وهو خمسائة اذا ادعى  
 المدعى الاكثر لا الادعى الاقل لكذب المدعى شاهد الاكثر انتهى وفي الغيظ ايضاً وان شهد احدهما بالف

فان برهن العرف  
 كذا في الوجوه  
 وفي القينة  
 حتى يشهد  
 عنه بقوله  
 في قول الشاهد  
 بنفسها  
 في الحال  
 في العقد  
 المشهود  
 من شهدا  
 يعرفونه  
 صحيحة  
 بالاقرار  
 فشهد احد  
 وكذا في كل  
 عليه الفاء  
 والفعل  
 يصرح  
 لرجل فادعى  
 صاحبا لما  
 بالقول  
 ويكون  
 بالايفاء  
 الشاهدين  
 ان عدم  
 المدعى

ولاخر باله

والآخر بالف وخمسائة والمدعى يدعي الف وخمسائة قبلت شهدا دهما بالف وادعى الف  
 بطلت الشهادة لانه كذب من شهد بالزيادة انتهى ذكر في البسوط الادعى العين وشهدا بالف  
 بالاقرار من العناية شهادة الهداية لادعى الغصب وشهدا بالاقرار بطلت ولو شهد احدهما  
 بالغصب والاقرار لم يقبل من العناية ايضاً اذا شهدا احدهما بالاقرار والآخر بالاقرار لا يقبل  
 بخلاف ما اذا شهدا بالاقرار وشهدا بالاقرار حيث تقبل شهدا دهما وهذا في الغصب الغفل من الخ  
 كذا في باب الاخلال في الشهادة من شهدا الدين والقرض كل شهدا على فعل اختلف فيه الشاهدان  
 في المكان فانه لا يقبل في مسئلة واحدة ذكرها داود الدمشقي عن محمد بنهما صورة شهدا في شهد  
 عليه شاهدان رآه يصلي في مسجد بني عامر شهد وشهد آخر انه رآه يصلي في مسجد بني زيد شهد وشهد  
 آخر انه رآه يصلي في الكوفة سنة وقال الآخر انه رآه يصلي بالشام قال فانه اجبر على السلام ولكن لا  
 اقله من شهدا في القينة اذا اختلف الشاهدان في الزمان والمكان في البيع والشراء والطلاق  
 والعقود والوكالات والوصية والرهن والدين والقرض والهبة وكفالة والموالة والقدف تقبل  
 والاختلفا في الخاتمة والغصب الغفل والكساح لا تقبل والاصل ان المشهود به ان كان قولاً كالبيع  
 وغيره فاحلله والشاهدين فيه في المكان والزمان لا يمنع قبول الشهادة لان القول مما يعاد و  
 يمكن وان كان المشهود به فعلاً كالغصب غيره او قولاً لكن الفعل شرط صحة كالكساح فانه قول  
 وصح الشاهدين فعل وهو شرط فاحلله فيما في الزمان والمكان يمنع القبول والفعل فيما  
 او مكان غير الفعل في مكان او زمان اخر فاحلله المشهود به من شهدا في الكساح شرع الواجب الرأى الى  
 القاضي في مسائل في السؤال عن سبب الدين المدعى ولكن لا يجزى على بيانه وقد طلب المحاسبة بين المدعى  
 والمدعى عليه فان امتنع لا يجزى دهما في الخاتمة وفي القينة وفي الشهود وفي السؤال عن المكان  
 الزمان وفي تحليف الشاهدان رآه جهان كافي الصيرفية وعامة في شهدا في القينة  
 وفيه القاضي ان يفرق بين الشهود الا في شهادة الشا قال في الملحق حكم ان ام بشر شهد عند الحاكم  
 فقال في قواينها فقالت ليس كذلك قال الله تعالى ان تقبل احديهما فتذكر احديهما الاخرى  
 فسكت القاضي انتهى قال صاحب المنهج في قنا واما سئلنا عن الشاهد هل يسئل عن الزمان والمكان  
 واجبا ان رآه القاضي في مكان كذا او لا اتسع لا يكلف ذلك قال في البزامة رآه لو سألها القاضي عن  
 والمكان لا تعلم يقبل لانها لم يكلفها انتهى شهدا الدين استقر من فلا في يوم كذا في بلد كذا  
 برهن على انه لم يكن في ذلك اليوم في ذلك المكان بل كان في مكان اخر لا يقبل لان قوله لم يكن فيه نفي صورة  
 ومعنى واصله ما ذكر في النوان عن الثاني شهدا عليه بقول وفعل يلزم عليه بذلك مثل اجابة  
 او بيع او كتابة او طلاق او عتاق او قتل او قضا في مكان او زمان ووصفاء برهن المشهود

شهادة الغيب  
 الشهادة  
 استيفاء  
 الرأى  
 الاثر  
 الشاهد  
 الرأى  
 الشاهد



انه لم يكن يومئذ ثمة لا يقبل كنهه قال في المحيط ان قوايت عند الناس وعلم الكل عدم كونه في ذلك  
 المكان والزمان لا تنجم الدعوى عليه ويقضي بغيره الغلبة لانه لا يلزم تكذيب الثاني بالضرورة  
 اذ لا يدخل الشك عندنا الى الكلام الثاني من شهادته البرازية في الفصل الثاني في نوع في  
 الشهادة على النقي كذا في الظهيرية وهذا مفتي سراج الدين قارر الهداية وتقبل بينة النقي المتواتر  
 كما في الظهيرية والبرازية وتعامه في شهادته الاشياء في الفن الثاني وفيما خلتوا والشاهدين  
 مانع من قبولها ولا بد من التلخيص لفظاً ومعنى الا في مسائل الاولى في الوقت يقضي باقلاهما كما  
 في شهادته فتح القدير معرنا الى الخصم الثانية في المهاد الاختلاف في مقداره يقضي بالاقل كما في  
 البرازية الثالثة شهدا حدهما بالهبة والاخر بالعطية تقبل الرابعة شهدا حدهما بالكساح والآخر  
 بالزواج وهما في شرع الزبدي الخامسة شهدا له على الغاء والاحراز اقر له بالحق يقبل كما في  
 البعثة السادسة شهدا له اعتقه بالعربية والاخر بالفارسية تقبل بخلاف الطلاق والاصح  
 القبول فيهما وهي السابعة واجمعوا انها لا تقبل في القذف كذا في الصيرفية ثم قال فقد ذكرت  
 في الشريعة ان المستثنى اثنان واربعون مسألة انتهى والمستثنى كذا في رايه في تومر لا هذا  
 والصالحين شرع الاشياء والنظامين من كتاب الشهادت فتراجم وفي المخطوطة الوهابية وشرعها  
 بان قول الواحد العد مقبول في احد عشر مسألة الاولى في التوقيف لو انكر شخص شخصاً  
 وادعى ان قيمته مبلغ كذا فانكر المدعى عليه ان يكون ذلك القدر يمكن في اثبات قيمة قول العد  
 الواحد الثانية والثالثة الجرم والتقدير يقبل فيهما قول عدل واحد وكذا في تركه وقال  
 محمد لا بد من اثنين الرابعة بقدر بر اثبات المثلث الخامسة المترجم العد من لا يعرف القاضي  
 لغة من الاخصام وقال محمد لا يمكن فيه اهل من اثنين السادسة ادعى المسلم اليه جرمه المدفع  
 وانكر المسلم ادعى كفي فيه قول العدل الواحد السابعة اذا اجترع القاضي عدل بافوس الجرم  
 بعد منى المدة اطلقت مكتفياً به الثامنة الرسالة من القاضي الى المولى القاسية يمكن قول واحد  
 في اثبات العيب الذي يختلف فيه البائع والمشتري العاشرة الصوم بر كونه حلولاً لرضا الحاكم عشر اذا  
 عد عند رجلين على رجل وسماه ان شهدا على موته انتهى من شهادته المتع واذا شهدا عندهما  
 اجترها واحد على او شهدا عندهما او عند وليها بان الزوج طلعتها او ماية عنها ووقع في قلبها  
 الجرم ان تعدت ونزلت زوج باخر من الثانية كذا في البرازية وقد افق بشيخ الاسلام المولى الحرم المولى  
 العمادى رأت فتواه بخطه الشريف اجترت امرأة باربعاً وزوجها فلها التزوج باخر بعد العدة  
 كما في الاجابة وموت وتطيق من الدر في باب المدة اذا اجترها فتاة ان الزوج طلعتها وهو غايب سها  
 ان تعدت ونزلت زوج باخر من الفتاوى والسر حجة شهدا عند شاهدان طلعتها والزوج

تقبل على التواتر

اخذوا من بين يديهم الامام

المستثنى اثنان

قوله الاول

انكر المدة

غالب

غالب حل لها ان تعدت ونزلت زوج وكذا اذا شهد عندها عدل واحد والشهادة والاخبار  
 عند المرأة كالتشهاد والاخبار عندها من مينة المعنى شهد شاهدان عندها بطلاق  
 فلو كان زوجها غايبا يسعها ان تعدت ونزلت زوج ولو كان حاضراً لا نزلت زوج ولكن لا يسعها ان تعدت  
 من زوجها من طلاق العتة وفي اللواز لا اذا شهد عند المرأة شاهدان ان زوجها طلعتها ثلثاً  
 وكان زوجها غايبا يسعها ان لنزلت زوج وان كان حاضراً لا لا اذا اجهد الزوج اجترع الى القضاء  
 بالفرقة والقضاء بالفرقة لا يجوز الا بحضور من طلاق الخلو والفصل التاسع واذا سمع الرجل  
 انسان وان كان يشهد على الموت قال ابو حنيفة ان كان الموت مشهوراً يقع في القلوب بانه حق كاله  
 ان يشهد ان فلو تأخر ما وان لم يكن موته مشهوراً واجترع عدل عاين موته او شهد جنازة  
 حل للسامع ان يشهد ان فلو تأخرت من شهادته الحاشية قال في الملوحة وفي الموت مسألة بحجية هي  
 اذا لم يعاين الموت الا واحد ولو شهد عند القاضي لا يقضي بشهادته وحده ماذا يصنع قالوا يجزى  
 بذلك عدلاً مثله واذا سمع حل له ان يشهد على موته فيشهد هو مع ذلك الشاهد ويقضي  
 بشهادتهما تمام شهادته البعثة التي في المدة اذا بلغها طلاق زوجها الغايبا وموته يعتبر عندنا  
 من وقت الموت والطلاق عندنا من وقت الخبر من الحاشية قال في باب العدة من طلاق الدر  
 حتى ان الزوج اذا كان غايباً عنها وبلغها خبر تطليقه ليكها بعد ما رأت ثلث حيض او موته  
 بعد منى اربعة اشهر وعشر كانت عدتها منقضية وابتداء عدتها عقيب الطلاق والموت لا عقيب  
 عليها انتهى قلت قوله ان الزوج اذا كان غايباً عنها الى آخر لا يفيد مراده اذ هو ان يقول  
 حتى ان الزوج لو كان غايباً عنها وراى ثلث حيض ثم بلغها تطليقه قبل مدة تشتمل تلك الحيض  
 كانت عدتها منقضية لاحتمال ان يكون تطليقه في حلول الحيض في لا تقضي منقضية والموت كالطلاق  
 في هذا الحكم فاما اذا شهد رجلان ان زوج فلو توفى قتل او مات وشهد آخر ان الله حتى كاشها  
 الموت والقتل او لي من شهادته الحاشية وفي خزانة الفتاوى ولو قال رجل المرأة رجل سمعت المأ  
 ان زوجها فلو ماتت جاز لها ان نزلت زوج فلو تزوجت باخر ثم اجترها جازعة ان زوجها  
 حتى ان عدت الاول فالسكاح جازة مذ كور في الملوحة والقتل كالموت وفي التعويض لو شهد  
 اثنان ان مات او قتل واخران ان الله حتى فتشادة الموت او لي انتهى اذا اجتر المرأة عدل يجوز  
 الغايب واجترها اثنان يجوز ثلثان كان الذي اجتر بالموت بمعاينة الموت او اجترانه شهد  
 جنازة لها ان نزلت زوج بزواج آخر وان كان اللذان اجتر بمجئته ان خابنا ربح لا حق قال  
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل فتشادة دهما اول من شهادته الحاشية ايتم شهد شاهدان  
 بالفرقة وشهد شاهدان بالمعاصرة فالبينة لمدعى الفرقة لانه يمكن العمل بالبينة والوقوف

الشهادة والافتاء

العقوبات

والمرسلة

سأله الراجح

شهادة الزوج

الفرقة



المأذون الضابط والرجل البينة في كذا كذا

بينهما بان يجعل كانه دفع مضاربة ثم اقرضه لانه القرض يد على المضاربة والمضاربة لا ترد على القرض ولا بينة القرض اكثر اثباتا فانه يوجب الضمان وبينة المضاربة تنفي وما كان اكثر اثباتا اول بالقبول من شهادت محيط الشرح في باب البينة **فالمضابط** ان كل بينة تكون اكثر اثباتا في حق من دعوى صدر الشريعة في دعوى الرجلين وفي شرع الجامع لقاضيهما ان البينة لاثبات ما كانت اكثر اثباتا كانت اولي كذا في المخرجات من شرع الاشياء في كتاب الوكالة معناه الشهادة المثبتة لزيادة المشقة به اول من صدقها سواء كان المشقة دينا او عينيا او ثمنا او مبيعا او وقتا وما اشبه ذلك من تحريات صاحب المصنف اختلفا هاهنا القريتين في المسمى الذي كان في ايديهم جميعا واقام اهل احدى القريتين بينة ان المسمى كلهم خاصة واقام اهل الاخرى بينة ان المسمى مشترك بينهما فبينة الاستقلال او من بينة الاشتراك ولو كان في ايدي قوم من اهل القريتين المذكورتين فبينة الاشتراك او من بينة الاستقلال هكذا افنى ابو السعدي المعاد تبارع رجلان في دار فاقام الاول بينة على شراء جملتها بالقبض من زيد واقام الثاني بينة على شرائها بآياها معا من علي المناصفة وادعى الثاني الف بالحصصة فبينة الاول تقبل على زيد ويرجع عليه بصفة الف وبينة الثاني تقبل على الاول ويأخذ من نصفه لدار هذا ما افنى الشيخ وهو الحق بكيهونه وباب دعوى الرجلين من الدعوى ما يشترط لكن هذا ادعاء الثاني على جملته لدار ونحوه على بعضها والفرق ظاهر فبصرف القضاء انتهى وانما عارضت بينة الطوع مع بينة الاكراه فبينة الاكراه اول في البيع والاجارة والصلح والافراز وعند عدم البيان فالقول للمدعي الطوع كما اذا اختلفا في صحة بيع وفساده فالقول للمدعي العصة من شهادت الاشياء وبينة القرض اول من بينة المضاربة كما مر انما من المحيط وعند عدم البيان فالقول للمدعي المضاربة كما في الاشياء من قاعدة الاصل لعدم بينة القرض وولى من بينة الامانة وبينة التدبير في مرض الموت والمدبر عاقل اول من بينة ان المدبر كان مخطوط العقول وقت التدبير وكذا في الخلع بينة المرأة ان زوجها عاقل وقت الخلع اول من بينة ان كان مجنونا وقت الخلع او وقت الخلق من من شهادت المدبر والعراق وبينة البراءة اول من بينة الدين كما في الوجيز وبينة بيع الوفاء اول من بينة البيع البات والقول لمن يدعي البيع البات وبينة البيع اول من بينة الرهن والقول قول من يدعي الرهن ويذكر البيع كما في احكام البيع الفاسد من الحائز وبينة الهبة في العتقة اول من بينة الهبة في الرهن والقول لمن يدعي ان الهبة في صحة الواهب ايضا كما في فصل هبة المريض من هبة خرافة الفناوي كما في القارونية وبينة الرجل ان جاز الاصل وان عتق فلو الغايب له من بينة زيد ان هذا الرجل جاز بق من ملكه كما في الجامع المعين والعمارة وبينة الاكراه اول من بينة الطوع في البيع والافراز والاجارة والصلح

وتنجز الضوابط ايضا  
فما يكون القول لا الخصم  
لا بينة البينة يكون لآخر  
الا ان يوجد النص على  
ان يكون البينة لم يكون  
القول له وفي المسئلة  
اليه لم يوجد نص على ما  
فكر فثبت ان البينة  
لآخر من تحريات معناه

بينة الاكراه

بينة الاكراه

بينة القرض

بينة الرهن

بينة الرادة

بينة الوفاء

بينة البيع

بينة الهبة

بينة الرهن

بينة الرادة

امرأة ماتت وترك زوجها وابوين وبنا ثم ماتت البنت واختلف الزوج هو اب البنت مع الابوين في موت البنت فقال الزوج ماتت البنت بعد موت الام وقال الابوين لم يمت على العكس واقام كل واحد على وفوه فدعا قاضي البينتين اذ له قال عماد الدين صاحب المحيط بنية الزوج اذ له قال في الامانة يدعي الدين وجهه ان بنية الزوج اكثر اثباتا لانها تثبت للبنت العتقة من ترك الام وبينة الابوين لا تثبت فثبت في الشهادة ماتت عن زوجة داود وابنه مات الابن ايضا فقال الاخ مات بعد موت ابنة علي الميراث وقالت الزوجة بل مات اخوك قبل موت ابنة فالقول للمرأة والاصل في جنس هذا ان الزوجة متى اختلفت في تاريخ موت موت الاقارب البينة بنية جنس يدعي الارث والقول من ينكر فثبت في الاختلاف الموت من الدعوى

عند عدم البيان فالقول للمدعي الطوع كما اذا اختلفا في صحة بيع وفساده فالقول للمدعي العصة من شهادت الاشياء وكذا في الوهبانية وبينة الاجارة اول من بينة الرهن وبينة الجرح اول من بينة التعديل وبينة الهبة اول من بينة العارية وبينة البيع اول من بينة العتقة وبينة العتقة من بينة القدر من بينة الحدوث وبينة الكفالة بالمال اول من بينة الكفالة بالنفس وبينة الوثقة ان معترهم قد ماتا وتقسيم الزكاة اول من بينة ان حتى هكذا في فناوي اية السعدي المعاد وادعى ما دعي فقال زوجته اسلمت بعد موته وقال الوثقة قبل موته فالقول لهم كما في اكثر مسائل شتى من القضاء ولومات مسلم ونحوه بضرارية فبينة مسلمة بعدة فقالت اسلمت قبل موته وقالت الوثقة اسلمت بعد موته فالقول لهم كما ذكره الزيلعي من الاشياء في قاعدة الاصل اضافة الحادثة التي باوقاته سئل صاحب البعد اذا دعي المشهود عليه الاكراه على الاشياء عليه وادعى صاحب الحق انه اشهد عليه طابعا واقام كل منهما البينة على ادعاءه فمن تقدم بينة منها واجاز تقدم بينة صاحب الحق وان ادعى ان بينة شيع الشيخ في ذلك صاحب البينة لكن قال شيخ الاسلام عبد البر في شرع الوهبانية وبينة كونه وطوع فتقدم ذات اكد صحح اكثر وفي بعض الفناوي وعليه الفتوى ولو اختلفا في العين فقال الدافع فبينة وقال الاخر هدية فالقول للدافع كما في العن الاول من الاشياء فقلو عن البراءة ولو اختلفا في الدار فقال الدافع فبينة وقال القاض بطل وبينة هبتي كان القول قول صاحب الدار كما في العارية في الفصل الثالث عشر قال صاحب المصنف في فناوي ان ما وقع في زمانا من ان رجلا قالوا في حق رجل انه شرير فاسد فاسق مودع ونحوه ليس من الشهادت التي ورد عليها الشرع لانها لا تخلو اما ان تثبت حق الله تعالى او حق العبد وليس فيه منها شيء اذ لا خصم في اثبات ما قالوه وكذا رجل اتهم بفساد المدينة باخذ شيء من انسان بغير اذنه فالتكليف وشهد عليه جماعة بالاخذ بغير حق العتق والعتق من غير تقدم دعوى شرعية في ذلك فانها باطله لانها ليست من باب الشهادت والشرعية انتهى سئل عبد الرحمن العمادي عن ادعى على آخر سرقة وانكرها واقام شاهدين على شهادته بالسرقة هل تقبل شهادتهما ويصير بينهما حتى يستحق الحبس شرعا واجاب نعم تقبل شهادتهما على اشتباهه بذكره ويصير بينهما فيحبس بالتهمة لان الشهادة كافية في حق الحبس ولا يحتاج الى ثبوت السرقة فاف الهدي وانما يجوز للشاهد ان يشهد بالاشياء وذكر بالحق اقرا و اجاز من يشهد كذا في الحائز والمتهم بحبس لار وى نه من حكم عن ابيه وجده ان النبي صلى الله عليه وسلم حبس رجلا بالتهمة من النهاية كذا في باب الشهادة على الشهادة من شهادت المدعى ولو سأل القاضي عن الشهود لو ان الدار فذكره ثم شهدوا عند الدعوى وذكره الصفة على خلافه تقبل ادعى رجل انه استهلك الدواب والشهود شهدوا وذكره العدد ولم يذكره والذكر والاثبات عددا لا تقبل لثبوت من شهادت

بينة الاكراه  
بينة القرض  
بينة الرهن  
بينة الرادة

بينة الوفاء  
بينة البيع  
بينة الهبة  
بينة الرهن  
بينة الرادة

بينة الرادة  
بينة الوفاء  
بينة البيع  
بينة الهبة  
بينة الرهن  
بينة الرادة

بينة الرادة  
بينة الوفاء  
بينة البيع  
بينة الهبة  
بينة الرهن  
بينة الرادة



حرارة القناتى وفي المني شهدا بقرعة واختلفا في لونها بان قال احدهما كاسيضا والآخر كات  
 سوداء او قال احدهما كانت صفراء والآخر كانت حمراء قطع ام تقبل عندا به حيفة رة وعندهما  
 لم تقبل ولو اختلفا في الذكورة والابوة او اختلفا في لون المصوب في دعوى العصب لم تقبل اتفاقا  
 كذا في باب الاختلاف من شهادته والعقد قلت فعلى هذا في الدابة التي غابت عن ملك صاحبها وظل  
 الشاهدان في لونها فذكر كان فرق اللونين فاحشا كالسود والياض تقبل عندا به حيفة خلافهما  
 وان كان الفرق يسيرا كالحمرة والصفرة تقبل اتفاقا انتهى قال في شهادته القينة في باب الاختلاف والشا  
 هة هذا الاختلاف فيها اذا اختلفا في صفين المتضادين كالسود والياض فاما في المتضادين  
 بان شهد احدهما على الصفرة والاخر على الحمرة فانه تقبل لانه الصفرة المشبعة تقرب الى الحمرة والحمرة اذا  
 رقت تقرب الى الصفرة وكثير من العوام لا يميزون بينهما وكذا اذا شهد احدهما انها عذراء والاخر انها  
 بيضا تقبل بلا خلاف وسئل الكرخي عن هذا فقال هذا في لوين يشابهها كالسود والحمرة والصفرة فاما  
 اذا لم يشابهها كالسود والياض لا تقبل عندهم جميعا انتهى اصل العدم فيها فرغ منها القول  
 قولنا في الوطى لان الاصل العدم لكن قالوا في العينين لو ادعى الوطى وانكرت وقيل بكر خيبر  
 وان قلن ثبت فالقول له كونه منكرا استعقاق الفرقة عليه والاصل السكون العنة وفي القينة  
 افتتقا وقالت افتتقا بعد الدخول وقال الزوج قبله فالقول لوقولها لانهما تنكر سقوط نصف  
 المهر انتهى اختلفت ان وجها في التمكن من الوطى فالقول لمنكره من الاشياء في قاعدة الاصل العدم ملكه  
 المورثة لا يقتضي لوارثه بل وجه الشاهد من معنى الجريان يقول الشاهدان مات وترك ميراثا او مات  
 وكل الملك ملكه وفيه كالجرح فائدة قوله الشاهدان كما يدعيه هذا الورثة لا يمان  
 او ادعوا واجر الدية من الدية والعقد قلت ويصح ان يكون الرهن وبيع الوفاء ونحوهما كما  
 ومثلها في الحكم انتهى الشاهدان في شهادته لعله ثم زالت العلة فشهد في تلك الحالة لم تقبل  
 الا اربعة العبد والكافر على المسلم والاعمى والصبي اذا شهد واقردت ثم زال المانع فشهدوا تقبل  
 كذا في الخلاصة وسواء شهد عند من ربه او غيره وسواء كان بعد سنين او لا كما في القينة من الاشياء  
 في كتاب القضاء والشهادة من الفن الثاني قال صاحب المني في فتاواه حتى لو ادعى القاضي شهادته الزوج  
 لامرأة في حادثة ثم اعاد شهادته بعد البيونة في تلك الحالة لم تقبل شهادته وكذا لو شهد  
 فاسق فرددت شهادته لصقة ثم تاب فشهد لا تقبل كذا في القينة انتهى شهد الابن على ابيه بالبطر  
 امه ان جحد الطلاق تقبل شهادتهما وان ادعت الطلاق لا تقبل وفيما شك فان الطلاق حق الله  
 تكا ويتولى فيه وجوب الدعوى وعدمها فلما انعدم الدعوى تقبل كذا اذا وجد قلنا نعم هو حق  
 امه تكا كذا ذكره يسلم لها بصنعها حتى تمكنت الاعيان بهذه فبعد الدعوى اذا وجد ولا يعبر

شهادة بقرعة  
واختلفا في لونها

المرأة

قالوا في افتتقا  
بعد الدخول

او ادعوا واجر  
الدية من الدية

المرأة في حادثة  
ثم اعاد شهادته

الفائدة اذا انعدمت من البرارية في كتاب الشهادات في الفصل الثالث في نوع في الشهادة  
 على التي قيد الشهادة لهم لان الشهادة على اصله وفرعه مقبولة الا اذا شهد الجد على ابنه لابنه  
 فانها لا تقبل لوجود المانع من الشهود له من شهادته المني شهدا في الفرع على اصله جائز فالأ  
 اذا شهد على ابيه لانه او شهد على ابيه بطلا في صرة امه والام في تكا حادثة الزوج  
 على وجه مقبولة الابن ناهيا وقد قد فيها كما في حد القذف وفيما اذا شهد على اقرانها بانها  
 امه لرجل يدعيها فلا تقبل الا اذا كان الزوج اعطاها المهر المدعى يقول ان لها في الكفا  
 كما في شهادته الحائنة ان تخلف المدعى والشا هذا امر منسوخ باطل والعمل بالمنسوخ حرام من  
 الاشياء في كتاب القضاء والشهادة من الفن الثالث وفي زماننا لما تعدد التزكية وغلب الفسق  
 اختار القضاة استعمال الشهود كاختار ابن ابي ليلى لمصوغية الظن من شهادته الحائنة رجل  
 ادعى على آخر مائة قفيرة حنطة بسبب سجنها اثر ابطه وشهد الشهود ان المدعى عليه ان عليه  
 مائة قفيرة حنطة لا تقبل لهذه الشهادة لانهم لم يذكروا في الشهادة انهم سببوا له وبين السلم  
 وبين آخر تفاوت من شهادته الفصل الرابع في شهادة اهل المدرسة على وقف تكلم المدرسة  
 وشهادة اهل الحلة على وقف تلك الحلة والمشايع فصلوا الجواب فيها وقيل في هذه المسائل كلها  
 تقبل وهو الصحيح لان كون القينة في المدرسة وكون الرجل والحلة غير لازم بل يتقبل من  
 حصول الامر وشي في الفصل الثالث عشر من الشهود لو شهدوا بوقف على مكتب كذا اولادهم  
 فيه قبلت وبان اهل المدرسة لو شهدوا بوقف يتعلق بها قبلت قالوا وكذا في كل موضع يقبل  
 الدوال ولو يوميا كما في حرارة الاكل من الوقف لكن يرد على هذا ما في البرارية من قوله اهل القر  
 اذا شهدوا على قطعة ارض من ارضي قريتهم لا تقبل الا ان يحمل هذا على قرية محلوكة من  
 شهادته والمني قلت وهذا علم ان القري الكائنة في الدنيا رومية كالمقرية الموقوفة وقبول  
 شهادته اهلها على ان هذه الارض من ارضي قريتهم والمدعى فيه صاحب الارض من محلو القرية  
 المحلوكة كقرى الساقين انتهى وفي البلايع كل فاسق تاب عن فسقه قبلت بقرينة وشهادته  
 اثنين المحدود في القذف والمعروف بالكدب لانه من صار معروفا بالكدب واشهر به لا يعرف  
 صدقه من توبته بخلاف الفاسق من تاب عن سابق الذنوب الغاص العسق فان شهادته تقبل من  
 شره الكفر لابن محيم في كتاب الشهادات في باب من تقبل شهادته شهدا بربعة من اهل الدابة  
 على ذم في انه زنه بمسلمة لا يجحد وحده الشهود لان الشهادة قامت على فعل مشترك بينهما وهو  
 الوطى والتكلم منها ولم تقبل هذه الشهادة في حق المرأة لاسلوها فانه تقبل على الرجل  
 لشركه بينهما كالشهادة في ميان على مسلم وذم في سبب فمال واحد لا يقطع الدمى من محيط

شهادة بقرعة  
جائز الفرع

الحائنة رجل

وهذا كله في الشهادة على الوقف  
 لان شهادة المستحق فيها  
 الى القلة كشهادة باجارة  
 وشهادة المباحات فلو تقبلت  
 وشهادة المباحات فلو تقبلت  
 كما هو له حقا في المشاهدة فكانت  
 شهادته داخلية في شهادته الشريك  
 وشركه في شهادته الشريك

المرأة في حادثة  
ثم اعاد شهادته

المرأة في حادثة  
ثم اعاد شهادته







العبد كما في انفع الوسائل المكاتب في من سعيته كالمدر بر عنده فلا تقبل شهادته كما في البراءة كذا في  
 عنان الاشياء من الفن الثاني وشهادة العبد ببلوغه مقبولة سواء تحتها في صغره او كبره كما في  
 البحر الرائق لا تقبل من كاف على مسلم الا في النسب الوصاية اذا ادعى حقاً من قبل الميت على خصم حاضر  
 يعني اذا ادعى الايصاء من نصرة واقام شاهدين نصرانيين على خصم مسلم واذا ادعى ان فلان  
 فلا نصرة ما وهو ورثة واحضر مسلماً الميت عليه دين واقام شاهدين نصرانيين على منتهى تقبل من  
 شهادته والدر والعبد لا تقبل شهادته كاف على مسلم الا طبعاً او ضرورة فلا ولا يشأت نوكيل كاف  
 كافاً بكاف من نوكيل حق له بالكوفة على خصم كاف فتعدي الى خصم مسلم آخر وكذا شهادته على  
 عبد كاف بدين ومولاه مسلم وكذا شهادته على وكيل كاف بوكيله مسلم وهذا بخلاف  
 العكس في المسلمين لكونها شهادة على المسلم قصداً وفيما سبق ضمناً والثاني كاف في النسب والوصاية  
 من شهادته الاشياء سند صاحب المخرج عن ذوات ابنة اخيه عنه وعن زوج فله يرث الغنم ما  
 زاد على فرض الزوج ام لا وهذا اذا نزع في ثبوت نسب واقام بيته من اهل الذمة بوجه خصم  
 مسلم تقبل ام لا واجاب نعم يرث الغنم ما زاد على فرض الزوج بالعصوبة ولا دخل لبيت المال  
 معه اصلاً وتقبل شهادته اهل الذمة للذمة ولو على مسلم في ثبوت النسب والوصاية استحقاقاً  
 لا قياساً كما في الدر والفرج والعجل بالاستحسان الا في مسائل ليس ما نحن بصدد منها انتهى  
 ولا يجزى بالنقل الا في من اقل مدة السفر لانه القضاة قد منهم بمقدورهم عن الحكم بالنقل الورث  
 من ميرة يوم او يومين ولو قضى به قاض لا ينفذ قضاؤه لانه منع مقلده جعله معز ولا عن  
 هذا الحكم ومدة ميرة ثلثة ايام وليا لها بالسير الوسط وهو سيرا لابل والراجل وفي البحر  
 اعتدال الريح وفي الجبل ما يليق به مع الاستراحة المعتادة ذكره ابو السعدي العارفي فضاواه ولا  
 يجوز كونه شهود الطريق كذا وان كان المدعى عليه كافراً لا شهادته منهم تلزمه للحكم على القاضي  
 فيكون حجة عليه ولا عبرة للخصم من الدر والعبد كافران شهدا على شهادته مسلمين لكافراً على كاف  
 لم تقبل شهادتهم وكذلك شهدا على قضاء القاضي لكافراً على كافرين شهادته الحاشية وشهادته  
 الشاعرة مقبولة مالم يقذف في شعره ومن كان يشتم اولاده واهله وجيرانه ذكر في بعض  
 الروايات انه لا تقبل شهادته وقيل ان اعتاد بطلت عدلته فان فعل ذلك احياً لم تبطل وقال  
 الغفيرة ابو الليث ان لم يكن قد فالا تبطل عدلته اما القذف يبطل العدالة من شهادته الحاشية  
 سئل ابو السعدي العارفي عن شهادة من لا يعلم القنوت ولا بدله ولا يعلم صفة الايمان والاسلام  
 او لا يعلم المذهب والملة هل تقبل شهادتهم ام لا واجاب لا تقبل شهادتهم جميعاً كذا في  
 المولى المرحوم حامد وكذا اجاب صاحب المخرج عن هذا وقال فضاواه نعم تكون شهادتهم مردودة

في شهادته  
 في شهادته

في شهادته

في شهادته

في شهادته

في شهادته

في شهادته

لشتم

لشتمهم بموجب شتمهم تعلم ما يجب عليهم شرعاً في لا تقبل شهادتهم على من لهم وعيهم ويدل على  
 صحة هذا ما صرح به الامام الزاهد في المجتبى ان من ترك الاشتغال بالعفة لا تقبل شهادته  
 انتهى ان شهادته الحسنة اذا اقر شهادته ببلوغه يقبل ولا تقبل شهادته بصفاته عليه في الحدود و  
 طلاق الزوجة وعق الامانة وظاهر ما في الفينة انه في الكل وهو في الظهيرة والثقة وهل تقبل تجزى  
 الشاهد بحسب الظاهر نعم كونه حقائقه تنكح من الاشياء في كتاب القضاء والشهادة واذا شهد  
 لحد متفادهم كالزنا والسرقة لا يبعد عنهم عن الامام ردت شهادتهم لانه خيبرهم ان كان  
 للسرقة لاقدام على الشهادة بعده يكون عن عداوة وان كان لا للسرقة وافاسقين بالآخر  
 فلا تقبل تجزى الاقرار حيث يقبل عندنا وان تقدم اذ لا تهمه ماذ امر لا يثبت على نفسه واما اذا  
 كان المانع عن شهادته القنوت بعدهم عن الامام ميرة شهر تقبل الا في القذف يعني تقدم القذف  
 غير مانع عن حقه لان في حق العبد وهو دفع العار عنه والتفاد من عزم مانع في حقوق العبد واما  
 الطهارة في السرقة فلا يمنع ضمان المال لانه حق العبد وينع قطع اليد لانه حوائجها وحق  
 الطهارة معتد بسنة اشهر عند البعض واليه اشار في الجامع الصغير وعنده حيفة هو مفوض  
 اليه رأي الامام وعند صاحبيه معتد بشهر وهو رواية عنه وهذا هو الاصح من حرمانه الفناوى  
 وتقبل شهادته الاخ لاجنه واولاده وكذا الاحام واولادهم والعمات والاخوال والمخالات وتقبل  
 شهادته الزوج لامرأته وابنتها ولزوج ابنته وامرأة ابنه وامرأة ابنه ولاخت امرأته  
 من حرمانه العفة في كتاب الشهادة ولا تقبل شهادته الولد لابويه وتجوز شهادته الابن على الاب  
 بخلاف منفعة لابنه في ذلك من شهادته الاحتياط وشهادته العتيق فيما لا يحضر الا الصبيان تقبل عنده  
 وشهادته اهل السجين بعضهم على بعض فيما يقع في السجين لا تقبل وكذا شهادته الصبيان بعضهم  
 على بعض فيما يقع في الملاء عت شهادته النساء فيما يقع في المحاماة لا تقبل وان مست الحاجة وتجن  
 ابن حيفة ان شهادته البخل لا تقبل واذا تحمل المملوك شهادته لمولاه فلم يؤد حتى يعق  
 جان وكذا الزوج اذا بان امرأته ثم شهد لها بجان من شهادته حرمانه الفناوى وصل فيما  
 تقبل ولا تقبل سكران بن نجيم عن الزوج اذا طلق زوجته بائناً وشهد لها وهي في العدة  
 منه هل تقبل شهادته لها واجاب لا تقبل ما دامت في العدة كذا ذكره في بحر وذكر الكرخي رحمه  
 لا تقبل شهادته من شتم في الطريق بسبل ويل يسر عليه غيره ولا شهادته من باء كل في السوق بين  
 ايدي الناس لانه لا يفعله من كان له مروءة ولا تقبل شهادته الاقلعت وهو الكبر الذي من ك  
 الحنا بغير عذر فان كان يعرفه او المختار سنة الا انه ترك المختار لحوقه على نفسه لا تبطل عدلته  
 وقوله كل ذنبه لانه ابا حدة الذنبية تعتمد الملة وانه يعقد ملة الوحيد والغاسق اذا تاب

شهادة

شهادة

شهادة

شهادة

شهادة

شهادة



شهادة الزوجين

شهادة الزوجين

شهادة الزوجين

شهادة الزوجين

شهادة الزوجين

شهادة الزوجين

لا تقبل شهادته عالم يحضر عليه زمان يظهر اثر التوبة ثم بعضهم قنن ذلك بسنة اشهر وبعضهم  
قنن بسنة والاصح ان ذلك معقود الى اى القاضى من شهادته دات الخاتمة الشهادة بالجهل من محض  
الافق ثلث الاوطا واشهد والله كقول بعض فكون ولا يعرفونه والثانية اذا شهدوا برهن ولا يعرفونه  
الثالثة اذا شهدوا بفسب شئ مجهول كما في قضاء الخاتمة من الاشياء وكما في القضاء الشهادة وفي  
خلاف النوازل لا يثبت لا تقبل شهادته معلوم الصبي لانه عقله ناقص كونه بالنهار مع الصبي و  
بالليل مع النوان ويوم الجمعة في الطاحونة ومن علقه قال عقله ناقص فمما بين معلوم عقل امرأة  
واحدة والصحيح ان كان عدلا تقبل شهادته وحديث علقه في معلوم بعينه وفي المنع لا تقبل  
شهادته الاباء والاجداد والامهات والمجذبات للولد والولد وان سفل ولا شهادة  
الاولاد والاولاد والاولاد والامهات والاجداد والمجذبات من شهادته دات الخاتمة ويجوز  
شهادة ربة الدين لمديونه بما هو من جنس دينه كذا ذكره في الجامع وهو اختيار المحققين  
فلو شهد لمديونه بعد موته لم تقبل شهادته لان الدين لا يتعلق بحال المديون في حيوته ومقتضى  
بعد وفاته كشهادة الموصى لموصيه بعد موته لا تقبل ذينها يحمل وصية او سلامة عينه  
من شهادته دات الخاتمة ايضاً قلت وبه علم جوان شهادته المكفول له كضيقه في حيوته بالاولوية كما  
لا يخفى انتهى سل صاحب المنع عن شهادة المديون لربة الدين هل تقبل واجاب بانها تقبل كاخ  
شرع الوهبانية والقيمة ولا تجوز شهادة الوالد للولد ولا شهادة الولد للوالد ولا شهادة المرأة  
لزوجها ولا شهادة الزوج لامرأته ولا شهادة العبد لسيده ولا السيد لبعده ولا الشريك  
لشريكه ولا الاجير لسيده ولا جره وفي الاصل والاجدوده وانه علم من قبل الاباء والامهات  
والاولاد ولله وان سفل من شهادته دات الخاتمة لا تقبل شهادته الاجير الخاص لسيده جره والمرد  
بالاجير المميز الخاص الذي بعد من استاده ضربه نفسه ويقعه تقع نفسه وكذا شهادة  
الخادم لسيده لم تقبل لانه بمنزلة السائل يطلب معاشه منه وقيل المراد به الاجير  
مشاهرة لانه اجير خاص فيستوجب الاجر على منافعه فاذا شهد له في مدة الاجارة يكون  
كأنه شهد له باجره كذا في بيان الكثر من شهادته دات المنع قال في المحرر الدين لما سئل عن شهادة اعوان  
اهل الحكم والوكلاء على باب القضاء لا تقبل شهادتهم لانهم ساعدوا في ابطال حق المستحق  
وهم فساق فلا تسمع من شهادته دات المنع قال في المحرر الدين لما سئل عن شهادة اعوان  
لله وممن على الخلف الباطل والتعدي فاخذ الاجرة بالزيادة على اصنعوا واجر المثل كما قالوا  
لا تقبل شهادته محض قضاء العبد والوكلاء المستقلة على بواهم وكما قال البعض لا تقبل  
المسكوك الذي يكون كتابه المسكوك لما علم من حاله الزيادة في الكتابة لتعدين الصك و

لين

عليه مسئلة البرائة من ان شهادة محض قضاء العبد لا يقبل لانهم ساعدوا في ابطال حق المستحق  
ودخوله في وادى الظلم باخذ زيادة الاجرة جبراً من غير رضى وانما اذا كان عادلاً لا يتصور عمل الاخصار ولا يمنع من الشهادة  
بل ينفعه في قبول شهادته لاعانة على ظهور الحق واسد اعلم من الفتاوى المعاصرة

شهادة الزوجين

شهادة الزوجين

شهادة الزوجين

تقصصه من غير ان يخطر بباله العاقدين ذلك فضلاً عن الطابق بالواقع من اجازات البرائة  
سل صاحب المنع عن شهادة الفلاحين لبا هو قريتهم التي اقطعها السلطان له هل تقبل واجاب  
ظاهر كلامهم عدم القبول فقد صرح في شرح الوهبانية نافذة عن نجم الاثمة البخاري اميركم  
ادنى فشهد له عماله ودواوينه ونوابه ورعاياه لا تقبل شهادتهم وعلى شرف الاثمة  
لا تقبل شهادته الرعية لو كمل الرعية والمنفعة والرئيس والعالم الجليل وسليم خوفاتهم و  
كلا شهادته المزارع لا تقبل لصاحب الارض لو كان صاحب البذر وكذا في القيمة انتهى شهد الوصى  
بحق الميت لا تقبل خاصية ولا ولو شهد الوكيل بعد عز له للموكل ان خاصية لا تقبل الا قبلت من  
شهادته دات الخاتمة فعلى هذا لو خاصية رجل في شئ ثم شهد بذلك الشئ لا تقبل شهادته للتمتع  
انتهى شهادة الوصى لميت والورثة كلهم كما لا يخفى لان قبض الدين والوديعة له حتى يبرأ  
العزم والمودع يدفع الدين والوديعة اليه وشهادته للتمتع بعد العزل لا تقبل وان لم يخاصم  
يخلو الوكيل اذا شهد لموكله قبل الخصومة تقبل من شهادته دات المنع مع الفتاوى وبطلت شهادته  
الوصى لو ابرأ صغيراً بالوصية انتقل اليه من الميت وغيره او كبر بما للميت وصحت شهادته  
في مال غير الميت لكثيراً للصغير لانه مال الكبر في الم يكن من التركة فلا تصرف الوصى ولو كان  
غايها صرفة مال الصغير لا تصرف فيه له من وصاياه دات المنع كذا في الدرر والعمدة واما  
الوصى بدين او عين على الميت فتصولة كافي جامع الفصولين حيث قال لان اقرار الوصى اقرار  
الغير على الغير وهو شهادته وشهادة العبد ليست بحجة انتهى سل صاحب المنع عن الوكيل  
اذا شهد فيما وكل فيه بعد عز له هل تقبل شهادته واجاب اذا خاصية في ذلك عند قاض  
ثم شهد لا تقبل شهادته وان لم يخاصم تقبل كافي ببيان الكثر والبرائة ان احد الورثة لو اقر  
بدين على موته وانك الباقون ثم شهد هو ورجل بدين الدين تقبل ان لم يسبق حكم على الموقر  
بدفعه وان سبق لم تقبل لما فيها من دفع العزم وكذا العاقد كذا في الدرر والعمدة من اقرار  
المنع وكذا لو شهد الوارث على الميت بدين جازت شهادته قبل الدفع ولا تقبل بعد الدفع  
من وصاياه دات الخاتمة لا تقبل شهادته العدة على عدوه اذا كانت العداوة في امور الدنيا  
من شهادته دات البرائة كذا في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل من شهادته دات الدرر والعمدة  
ومثال العداوة الدنيوية المانعة عن الشهادة ان يشهد المعتد وفي على القاء والمقطوع  
على الطريق على القاطع وولي القتل على القاتل والجرح على الجرح لا تقبل شهادتهم من  
شرح الوهبانية كذا في المنع في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل عدو الرجل من يفرح  
بجذبه ويجوز ان يفرح به قبل ان يعرف بالعرف من حرانة المقيمين وذكر المصدر الشهيد

عليه مسئلة البرائة من ان شهادة محض قضاء العبد لا يقبل لانهم ساعدوا في ابطال حق المستحق  
ودخوله في وادى الظلم باخذ زيادة الاجرة جبراً من غير رضى وانما اذا كان عادلاً لا يتصور عمل الاخصار ولا يمنع من الشهادة  
بل ينفعه في قبول شهادته لاعانة على ظهور الحق واسد اعلم من الفتاوى المعاصرة



في واقعة ان شهادة الرئيس لا تقبل كذا الجواب الذي يجمع عنده الداهم وياخذها طوعا  
لا تقبل والمراد بالرئيس رئيس القرية ومثله المعروف في المراكب العرفاء في جميع الاصناف لا يتم  
كلهم اعوانا على الظلم كذا في فتح القدير من شهادات الممنوعين في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل  
شهادته الصديق لصديقه مقبولة اذا كانت الصداقة غير متناهية لانها لو كانت متناهية  
ثبت لكل منهما سيطرة يد في مال الآخر فادرجت التهمة واما اذا لم تكن متناهية فلا توجب  
اطلاق التفرقة لكل واحد منهما في مال صاحبه فلا تهمة من شرع التجريد كذا في معين المحاكم  
لا تقبل شهادته الفاسق على حسيبه وابداؤه ان كان فاسقا ظاهرا من شهادات جماع القضاة  
ولو جاء المدعي بشاهدين شهدا حدها وفتر شهادته على وجهها ثم قال لا آخر شاهد  
مثل شهادته صاحبه تقبل وفيه تفاصيل وعامة ينظر في باب القضاء وذكر في حدود المسقط  
من شرع صدر الاسلام ولو قال رجل آخر ياراه فقال لا آخر هو كما قلت حدا لانه الثاني  
وصفه بثلثا وصفا لا ول قاله وهذا يدل على ان احدا الشاهدين اذا شهد بشهادة  
فقال لا آخر وانا اشهد بثلثا شهد به الشاهد من اوله الى اخره يجب ان يقبل شهادته  
بل ويرى من الفصل العاشر في الفصل التاسع ولو شهد احد الشاهدين بالحق مفسرا في  
الاخر بثلثا شهادته تقبل عند عامة المشايخ وقيل تقبل من المحامي اذا كان بحال يملك البيا لولا  
خشية مجلس القاضى ومن الفصيح لا وقيل ان لم يحسن القاضى تهمة تقبل بالاجماع وان احسن  
لا ويغنى لما روى عن محمد بن ابيهم اليهود في دفع بينهما والاف من شهادات جماع القضاة  
ادعى خمسة وراهم فقال المدعى عليه او فيتمكها فجاء بشهود يشهدون ان دفع اليه خمسة  
وانا لم اكن لا يدري انهما من هذا الدين او غيرهما جازت شهادتهم وبراء المدعى عليه كذا في العادة  
من الدين في مسائل شتى انما بالقضاء سئل صاحب المنع عن شخص براء بالشهادة قبل طلب  
صاحبها وهو حاضر هل تقبل شهادته واجبا بخلاف العلماء في ذلك في القينة عن  
شرع الزيات تقبل واليه ذهب الطحاوي وقال لا يخص لا تقبل وعليه لاكثر واما لو كان  
في حقوق الله تعالى فلا تعدح المباشرة انتهى قام شاهدين بلفظ مختلف فلم يسمع القاضي  
ثم اعاد شهادتهما بلفظ موافق تقبل من شهادات القينة وتقبل شهادته الذي على مثله  
وان اختلفا ملته كالتهوم مع النصارى وعلى المستأمن لا عكسه وتقبل منه على مثله مع انما  
الدار وتقبل من مرتكب صغيرة ان احبب الكبارين كلها لان الاجتناب من كل الكبار هو  
العدالة وهي شرط قبول الشهادة وتقبل من اقل كبر لا يثبت لان العدالة لا تختل بترك  
الختان لكونه ستة عندنا ومن خصي لا يرضى قبل شهادة علقه الحصى ومن اقطع

شهادة القدين  
الصديق لصديقه

لا تقبل شهادته  
فاسقا على حسيبه

جماع القضاة

المدعى عليه  
او فيتمكها

شهادة القينة  
وتقبل شهادته

اذ كان عدلا لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع يد رجل في سرقة ثم كان بعد ذلك يشهد  
فيقبل شهادته كذا في السراج الوهاج ومن ولد المذنب لان فسق الابوين لا يوجب فسق الولد  
بخلافه وما اذا شهد للزانية حيث لم تقبل ومن خشي والمراد به المشكل وهو امرأة في الشهادة ومن  
عشق لحنقه وبهكسه وهو شهادة معتق لعينه وتقبل شهادته الرجل اخيه وعنه ومن حرّم  
رضاعا او مصاهرة لا نعدام التهمة وتقبل شهادته الحال والمراد بهم حال السلطان عند عامة  
المشايخ لان نفس العمل ليس بفسق الا اذا كانا معا اعوانا على الظلم فلا تقبل شهادتهم ذكره في البحر  
وعنه ولا تقبل من الاعشى مطلقا ومن تد ومملوك وصبي الا ان يتخلف في الرق والتميز واديا بعد الجزية  
والبلوغ ولا تقبل شهادته مخنث يفعل الردى والمخنث هو الذي يشبه بالنساء ويؤلف لانه  
فاسق ولا مغبة لارتكابه المحرم لهيب عبد السلام ولا نايحة في مصيبة غيرها لا ارتكابه المحرم  
طعنا في المال فتقبل شهادته النايحة في مصيبتها ولا تقبل شهادته العذوق بسبب الدنيا ولا يجازف  
في كلامه ولا مسخرة ولا من يلعب الصبيان والطيور والطيور ولا من يغنى للناس ويركب ما  
يحدّ به للفسق ومراده من يرتكب كبيرة وفي الزانية ولا يجوز شهادته من ترك الصلوة بحاجة  
الا اذا تركها بناء ويل ولا تارك الجمعة الا بناء ويل ولا تارك الصلوة انتهى وفي الملل  
عن خلف ولا تقبل شهادته من يجلس مجلس الغناء او يسمع صوت المغنية ولا من يسمع الغناء  
وشهادة الشاعر ما لم يقذف في شعره مقبولة الا اذا هجا انتهى ولا من يدخل الحمام بغنى  
ازرار ولا من يلعب بكرة او يقامر بشطرنج او يترك به الصلوة او يحلف عليه به او يلعب به على  
الطريق او يذكر عليه فبقا فاد كرامه ان اللعب بالنرد مبطّل بالعدالة مطلقا كذا في العناية  
وعنه بخلافه في الشطرنج فانه ليس بمبطّل للعدالة اذا تجرد عما ذكر ولا من ياء كل الربوا  
لان من الكبار والمراد بالاك لا اخذ اويسو لا ويا كل على الطريق لانه تارك للمرأة وكذا كل  
من ياء كل في السوق بين الناس ولا تقبل شهادته الاخر من ولا من احدث الزوجين فلو خرا لا  
بعد وقوع الفروقة بينهما وتقبل من الاخ لاخيه وعنه ولا يوجب رضاعا ولا امرأته وبنتها  
والزوج بنته ولا امرأة ابنه وابيه الكل من شهادات المنع والمخاض **باب الشهادة على النكاح**  
مقبولة في جميع الحقوق كالاموال والوقف على الصحيح والتعزير كاصرفه به في الجور وقضاء القضاة  
وكتابه كافي الخاتبة الا في حد وقود فليست بمقبولة لانها تنذر بالشهادة بشرط تعدد حصو  
الاصل بموت او مرض او سفار او كونه المرأة مخدرة عند الشهادة ويشترط شهادة عدد من  
كراويل لقول علي بن ابي طالب لا يجوز على شهادة رجل الا شهادة رجلين ولا يشترط ان يكون لكل  
شاهد شاهدان متغايران بل يكفي شاهدان على كل اصل وتقبل شهادته النساء على الشهاد

شهادة الرافعة  
شهادة الجاهل



نمایند

القصاص القضاة هو الذي تصرف  
في القضاة تعلية او غلا كما في  
القضاة على الدابة في القضاة



قوله قال شئتم الخلو في ما ذكر في ظاهر الرواية قولاً به حيفه وابنه يوسف ومحمد ولا  
وما روي عن جماعة من فقهاء هذا إذا اجترأ القاضي من ثبوت الحق بالقرار إذا اجترأ من ثبوت  
الحق بالبينه إذا قال قامت بذلك بينة عندي وعدلوا وقبلت شهادتهم على ذلك قبل قوله ولما ان  
يحكم بها بخلافه لا اقر ان رجوع الخصم فيه يعمل وهما رجوع الخصم لا يعمل هذا الذي ذكرنا اذا  
اجترأ القاضي عن شيء وهو قاض فاما اذا اجترأ من شيء بعد العزل فاعلم ان رجوع الجماعة لا يقبل قوله  
لانه على رايه لا يقبل قوله وهو قاض فاولا ان لا يقبل قوله بعد العزل فاما على الرواية  
الظاهره المسئلة على الوجهين اما ان كان العين الذي وقع فيه الخصومة قائماً وكان هالكاً  
وفي الوجهين جميعاً لا ضمان على القاضي لانه القاضي اذا اقر الى حاله معهوده بنا في تلك  
الحالة وجوب الضمان عليه فانه فعل القاضي على وجه القضاء لا يوجب الضمان بحال من الاحوال فيكون  
بالاضافة الى تلك الحالة منكر للضمان والقول قول المنكر في الشرع من شره الاشياء في كتاب  
القضاء في الفن الثاني سئل صاحب المنع عن قاض قضى في حادثة باقرار رجل لرجل آخر  
واشهد عليه بذلك على ضمانه جماعة من العدول ثم غابوا او ماتوا فاحضر القاضي الى قاض  
آخر واجترأ ان يفتي في رجل المذكور على الرجل المرفوع قبل يقبل ذلك منه ويجب على القاضي الثاني  
العمل بقوله واجترأ اذا اجترأ من ثبوت الحق بالبينه فقال قامت بينة وعدلوا وقبلت شهادتهم  
على ذلك قبل في الوجهين جميعاً يعني سواء كان في حق يبيع رجوعه عنه او في حق لا يبيع رجوعه  
عنه واما اذا اجترأ القاضي وكان عدلاً عالماً بالقضاء بعلم يقبل قوله في ذلك عند ابو حنيفة  
وابنه يوسف وكذا اذا كان جاهلاً عدلاً فاستفسر حين بيان الشرايط وجب تقديره  
والا لا وقال محمد لم يوجب بقوله الا ان يعاين الحجة ويشهد بذلك مع القاضي عدليه  
اخذ مشايخنا لقضاء الزمان في عيون المذاهب قال بقوله لا يفتي بغيره في شره ادب القضاء  
للمصدر الشهيد انه صحيح رجوع محمد الى قول ابو حنيفة وابنه يوسف ورواه هشام عن محمد  
في شره الكثر لشيخنا ابن نجيم قال في فتاواه سئل عن حاكم اذا اجترأ كما اخبر بعضنا  
هل يفتي باجباره ويسوغ له الحكم بذلك ام لا بد من شاهد اخر معه فاجاب لا يفتي  
باجباره ولا بد من شاهد اخر معه والله اعلم قال القاضي قضيت بكذا عليك بينة او  
اقران يقبل من الاشياء في كتاب القضاء من الفن الثاني اذا قال قاض معزول لرجل  
اخذت منك الف درهم ودفعته الى زيد وقضيت به له عليك فقال الرجل اخذت  
ظلماً فالتوى للقاضي بلو يمين وكذا لو قال قضيت بقطع يدك بحق وقال فعلت ظلماً  
فالقاضي يصدق بكل حال اذا كان المأخوذ منه ماله او المقتطوع يده مقراً بكونه حالاً

لا ضمان

بعد من الرواية  
التي هي في  
الشرع حسن

بالقول للقاضي المرفوع  
بلو يمين

قضاء

قضاء لانه لما اقر به صار مقراً بشهادة الظاهر للقاضي لانه فعل القاضي على سبيل القضاء  
لا يوجب عليه الضمان فجعل القول قوله بلو يمين اذ لو لم يمين صريحاً وقضاء الخصم  
لا ينفذ ولو انكر كونه قاضياً يومئذ وقال فعلته قبل التفتيد وبعد العزل فالقول  
قول القاضي ايضاً في الصحيح لانه اذا عرف انه قاضاً صحت اضافة الاخذ الى حاله  
لانها معهوده وهي منافية للضمان فصار القاضي بالاضافة الى تلك الحالة منكر للضمان فكان  
القول قوله كما لو قال طلق او اعتقت وانا بصون وجنونه كان معهوداً من الدين في مسائل  
شئ للقضاء وفي التهذيب يقضي القاضي بعلمه في الحدود والقضاء القاضي اذا قضى في مجتهده فيه نقد  
قضاؤه الا في مسائل تضمنت فيها على عدم النفاذ في سبيل الحق بمضي المدة وبالقريب للرجوع  
عن الاتفاق غايها على الصحيح لا حاضر او بصفة كساح من بينه ابنة او ابنة عند ابو يوسف  
او بصفة كساح ثم من بينه او ابنتها وتفصيلها مذكور في قضاء الاشياء من الفن الثاني سئل  
سراج الدين عن الحاكم هل له ان يحكم بعلمه في التزوير واجاب نعم يحكم بعلمه في التزوير يقبل شهادته  
النساء مع الرجال فيه والله اعلم يقضي بعلمه في الحادثة حال القضاء في ولايته في حقوق العباد بان  
غصباً او طلاقاً ولا يقضي بعلمه في الحدود والمخالصة كالزنا والشرب وكذا لا يقضي القاضي في القضاء  
والعقد ولا يعلم من قضاء البرائة قضى بالجور يعود واقربه فالعزم عليه في ماله ولو قضى  
بالجور خطأ فعلى المقتضى له كذا في الحادثة من الدين في كتاب القضاء وان اخطأ القاضي وكذا في  
حقوق الله تعالى كحد الزنا وحد السرقة او حد الشرب واستوفى الرجم والقطع والحد ثم ظهر  
ان الشهود عبيد وكفار ومعدودون في قذف قضاه في بيت المال وان تعود الجور فيضاً  
فقضى واقربه فالضمان في ماله في هذه الوجوه كلها وعن ابو يوسف ان القاضي اذا ادعى ما  
بان يرمى ذلك مصطلحاً فانه يجب به نصف الدية على بيت المال لانه ما بفعل ماء ذون فيه وفي  
ما ذون فيه فتستصف ويضمن القاضي نصف الدية من قضاء مجمع البحرين ما يظن في خطأ  
القاضي يظهر ان كان في القضاة القاضي على من حكم له بالدية وان كان في المال يسترق منه  
في الحقوق وان كان في الحدود فضا منه على بيت المال رجماً كما اوجله في قول ابو يوسف ومحمد  
وقال ابو حنيفة ما كان في رشر الضرب الذي هو حق الله تعالى كالقذف والزنا وشرب الخمر  
فلو شئ عليه وان قضى بالرجم بشهادة رجلين قضاه في ماله وان كان قضى بالرجم باقرار  
واحد فلا شئ عليه من مخزن العفة والقضاء النائب يقضي بما شهدوا عند الاصل وكذا  
القاضي يقضي بما شهدوا عند النائب من البرائة في كتاب القضاء وكل من صار بمقتضى  
عليه في حادثة لا تسمع دعواه في تلك الحادثة من قضاء الحادثة المقتضى عليه في حادثة لا تسمع

قضاء

ما من من القاضي

قضاء

قضاء

قضاء



دعواه ولا يثبت الا اذا دعي تلقى الملك من المديون والتنازع او برهن على ابطال القضا والدفع  
 بعد القضا بواحد مما ذكره صحيح وينقض القضا فكما يسمع الدفع قبله يسمع بعده لكن يثبت  
 الثالث من الاشياء في كتاب القضا من الفن الثاني وفيه ايضا في كتاب القضا من الفن الثاني  
 القضا بعد صدور صحيح لا يبطل بابطال احد الا اذا اقر المقتضى له بطلان فانه يبطل  
 الا في المقتضى بحريته وفيما اذا ظهر الشهود عيضا او محذورا في ذك في بالينة فانه يبطل  
 القضا لكن لا يثبت بغير صحيح انتهى وفيه من كتاب القضا لا يصح رجوع القاضي عن قضاة فلو  
 قال رجعت عن قضاة او وقت في ثلث الشهود او بطلت حكمي لم يصح والقضا ماض ولا ينفى  
 كما في الحاشية انتهى اذا كانت السئلة بين ابي حنيفة وصاحبه راء والمقتضى بالخيار ان شاء افي  
 بقول ابي حنيفة وان شاء افي بقولهما وان كانا احدهما مع ابي حنيفة او انفرد كل واحد منهما  
 لا يجوز ان يفتي الا بقول ابي حنيفة واذا عدم قول ابي حنيفة في مسألة اختلف فيها ابو يوسف  
 ويحمد في المقتضى بالخيار افي بقول ابي حنيفة او بقول المقلد فليس له الا الاجراء بقول ابي حنيفة  
 وقال بعض المشايخ فان قول ابي حنيفة يتبع على غير سواء وقد ذكر المقتضى والمقلد والغنية  
 او الم يكن مجتهدا ياخذ بقول ابي حنيفة ولا يجوز له ان ياخذ بقولهما الا في المزارعة  
 والمعاملة لا اتفاقا لآخرين على ذلك وان كان مع ابي حنيفة احد صاحبه ياخذ بقولهما  
 لو فسد الشرايط او استجماع ادلة الصواب بينهما وان كان اختلفت فيهم اختلف وعصر زمان  
 كالقضا بظاهر العدل والياء خذ بقول صاحبه في زماننا تغير احوال الناس هذه في  
 خزانة القضا وفي نفاذ من شرع العلماء وفي ذكر في النوازل عن محمد بن مسلمة كل شيء اختلف  
 فيه الفقهاء ففتي فيه القاضي بقضاؤه وليس له ان يخرجه من ابطاله ولم يذكر فيه خلافا قال  
 الفقيه ابو الليث وبرنا خذ من جامع الفصولين في الفصل الثاني كذا في كتاب المقتضى قال الشيخ  
 الامام بن هان الدين الكركي والقاضي المقلد اذا خالف امامه في مسألة لا ينفذ حكمه فيها على  
 الاصح ومما ذكر من قال بالقضا القضا المجتهد كان نص عليه المحققون ليس للقاضي المقلد الا اتباع  
 مشهور المذهب ليس غير انتهى وذكرنا في كتابنا في القضا اذ حكم بالقول الضعيف  
 لا ينفذ حكمه لان القضاة قد يسمون مقلد هم من الحكم بالقول الضعيف انتهى وفي المجازية القول  
 الضعيف يتقوى بالحكم ما لم يكن القاضي ممنوعا من الحكم بالقول الضعيف انتهى لان قضا  
 القاضي في المسئلة الاجتهادية الاختلافية يجعلها اتفاقية كما في قضا المانع قضا القاضي  
 في موضع الاختلاف جاز لا في موضع الخلاف ومما الاول في كتابنا في اختلاف السلف والشافعي  
 ليس فيه وانما هو حاشا في كتابنا في رهاية منهم من فرق بينهما بان الاول دليله دون

قوت قضاة  
الانظمة

حكم القضا  
بالقول الضعيف

الثاني من الاشياء في كتاب القضا من الفن الثاني اذا تعارض ما في المتن والقضاوى فالمعتمد  
 ما في المتن كما في النفع والوسائل وكذا يقدم ما في الشروح على ما في القضاوى من قضا المانع وقيل  
 لبعض القضا في مجتهد في البناء ف قوله بخلافه من متعلق بالقضا المراد بخلافه في الرأي خلا  
 اصل المذهب كما لحق اذ حكم على مذهب الشافعية او نحوه او بالعكس وانما اذ حكم المقتضى  
 بما ذهب اليه ابو يوسف ويحمد او نحوه من اصحاب الامام الاعظم ابي حنيفة في قضا حكم  
 بخلافه لو كان قضاؤه ناسيا مذهب نفاذ عند ابي حنيفة ولو عايناه في رواية واحدة  
 النفاذ انه ليس بخطا بل عين وعندها لا ينفذ في الوجهين لانه قضا بما هو خطأ عنده قبل عليه  
 الفتوى قال في الهداية الفتوى على القضا فيهما في الفتاوى الصغرى اذ افي في محل الاجتهاد وهو  
 لا يرى في ذكر بل يرى خلافا فينفذ عند ابي حنيفة راء وعليه الفتوى كذا في الكافي من قضا الدين و  
 القضا واذا رجع الى القاضي حكم فاقض آخر نفذه اذا كان مجتهدا في ترجيح الاجتهاد بالقضا الا ما  
 خالف كتابا او سنة مشهورة او اجماعا كقضا بجعل متروكة التسمية عامدا القول بها ولان كذا  
 بالمعنى كذا في اسم الله عليه وقضا ببناء جدر ويمين فانه مخالف الحديث المشهور البيهقي على ما دعي  
 واليمين على من انكر وقضا ببيع امتهات الاولاد لانه مخالف للاجماع والمراد من الاجماع ما  
 ليس في خلافه في سند الى دليل شرعي فان المرفوع اليه لم ينفذ وانما ينفذ لانه ليس في محل الاجتهاد  
 الصحيح وهو خلاف للاختلاف ولو قضي بتمتة بيع عبد معقو البعض وبسقوط الدين بمضى  
 سائر لا ينفذ قضاؤه من قضا المانع في فصل الجور عن القضا في ان ينصب عن المفقود وصيا  
 بطلب ديونته عن عزيمة ولا ينصب عن الغايب **يق** ادعوا حقوقا على ميت ووارثه غايب غيبة  
 منقطعة يجوز نصبه على الميت الغيبة المنقطعة كوت فلم يجز في غير المنقطعة ولو نصب القاضي قضا  
 في مال الغايب غيبة منقطعة هل له المصومة في ديونته قيل نعم وقيل لا **فت** مات الغريم ذامى  
 الى جمل يذم ويأ على الميت والوصى غايب ينصب القاضي خصما عن الميت لتمام الغريم ليصل الى  
 حقه **فت** للقاضي نصب الوصى لو كان وارثه غايبا ويكتب في نسخة الوصاية انه جعله  
 وصيا ووارثه غايب مدة السنين من جامع الفصولين لا يباع مال الغايب لا اتفاقا بالوفات  
 من الدرر في باب المقتضى وجعل غايب عن بلد ولا يوجد من جرح وعليه ديون الجماعة والاطفال  
 يحتاجون الى النفقة وله ضياع ومنازع هل للقاضي خصم ان يبيع املاكه قال نعم اذا ثبت الدين  
 والاستحقاق عند القاضي على كثر العلماء له ان يبيع من قضا جواهر القضا ليس للقاضي  
 تزويج امته الغايب والمعتون وعندها ولان يكاتبها ويبيعها كذا في الفصول العبادية من  
 الدين في آخر كتاب المفقود وفي النهاية وجامع الفصولين لا يمكن القاضي بيع عقار الغايب

القول  
في نفاذ المقتضى  
والغاية

قوت قضاة  
الانظمة



ليس ينفذ في جميع الفناوي في مسائل القضاء على الغائب للقاضي بيع منقول الغائب واذا خاف  
 نكته كمن يبيع اذ لم يعلم مكان الغائب ما اذا علم لا لا يمكن ان يبعثه اذا خاف نكته انتهى وفي الفينة  
 لو باع القاضي امة للعقود ونفقة اهله نفذ البيع كالباع العقار في وفاة الدين فانه ينفذ بعيه  
 لا يفسد بغيره وفيها ايضا لا يبيعها للنفقة وان ضل ينفذ ولو باع لقضاء دينه جان وكذا لو علم  
 حيوته لكنه لا يرجع منذ سنين ثم ان المشتري يقول عن المحيط وان كان الما منقول ليس من جسر حقه  
 كالحاكم ونحوه اجمعوا على ان يزل لا يملك البيع والام وغيرهما في ذلك سواء من شرط المنظومة  
 لابن وهبان في كتاب العقود للقاضي اقرار مال اليتيم والوقف والغريب له بيع منقول له وان  
 ياء خذ الما من الاب اذا كان سرفا مبتذرا ويضعه على يد عدول وله اقرار من النقطة من المصلحة  
 كما في البحر من قضاء المنيح والحكم على المشتري بغيره وتفسير المشتري ان يثبت القاضي وكذا عن الغائب لبيع  
 المحضومة على وانما يجوز نصب الوكيل عن اخفى في بيته بعد ما نادى بين القاضي على باب داره  
**بق** الحكم على المشتري بغيره وقيل ينبغي ان يكون هذا المسئلة على واثين اذ حاصله الحكم على الغائب  
 وفيه روايتان غرضها بقاءه وان كان **ظه** يفتى بان الحكم على الغائب لا ينفذ كقولهم من قولهم من  
 اصحابنا من جامع الفضولين وفي جميع الفناوي معزى الى المشتري ان القضاء على المشتري لا ينفذ عليه  
 القسوس وفي البحر والمعتبران القضاء على المشتري لا يجوز والجمهور له خراج زاده لا لا فتي بقضاء القضاء  
 على الغائب في مسائل اولى على الديون العلق والطلاق على عدم قضاء اليوم ثم يعيد الطلاق  
 وخالف الحالف الحنف فانه القاضي يثبت ويكفر عن الغائب يدفع الدين اليه ولا يثبت الحالف  
 وعلى الفتوى كما في الحائنة والثانية كقول نفسه على ان لم يوافق بر غدا فدينه على الكفيل فغائب  
 الطالب فلم يجد الكفيل حتى مضى العدة ولزم له المال ولو دفع الكفيل الى المشتري القاضي فنفذ كذا  
 عن الطالب سلم اليه المكفول عنه ببراءة في خلاف ظاهر الرواية انما هو بعض الروايات عن ابي يوسف  
 كذا في جامع الفضولين الثالثة اذا توارى المضم والقاضي يرسل امينا ينادى على بابه ثلاثة  
 ايام ثم يثبت كذا للدعوى وهو قول ابي يوسف استحسنه وعلل به من قضاء المنيح فحصل له بيان  
 احكام الحبس ثم رايته في هذا واه الشهيرة المرافعة اذا كانت محدثة ليس للقاضي ان يكلفها الحضور  
 لكن بعبث الخليفة او يستعمل احدا ان كان ماء ذونا بالاستخلاف ويذهب المضم بغيره ليقضي  
 بينهما وان كانت غير محدثة في كل رجل فليمنها الحضور الى محله فان امتنع من شخص القاضي  
 وتمردت ولم يكن لها هذا فللقاضي ان يعاقبها ويستعين فاذكر بصاحب الشرطة واعوانه فان  
 عجز صاحب الشرطة عن ذلك ويسر المدعي تسمير اليه المضم على الدار فان القاضي لا يجيبه ذلك  
 ان ياء تباشهدين انها في منزلها فان شهدا بذلك سألها القاضي من اين علمتا فان قال

عن أبي يوسف

عن أبي حنيفة

تفسير

عن أبي حنيفة  
 عن أبي يوسف  
 عن أبي حنيفة  
 عن أبي يوسف  
 عن أبي حنيفة  
 عن أبي يوسف

في الزنا

في الزنا

رايناها

رايناها في منزلها اليوم واسرو ما شبه ذلك فان القاضي يثبت عليها باها ويجعل بينها جسا  
 يترفعه واسفله حتى يضيق لا يفرج فان ختم القاضي عليها ولم يفرج قال ابو يوسف  
 يثبت القاضي هو لا ومعه شاهدان فنادى المشتري عليها باها فلو ثبتت فلو ان القاضي فلو ثبت  
 فلا يقول لك احضري مع فلان فلا يجلس الحكم ولا نصب لك وكذا وقيل بنية المدعي عليه  
 هكذا يفعل القاضي ثلاثة ايام فان لم يحضر بفعل ما قال ويقضي على وكيلها بما يدعي عليها قال  
 قاضيان قال عثمان بن عطاء قال القاضي الامام الاسود رأت مثل هذا النوادر عن  
 ابي حنيفة ومحمد وكان ذلك منهم اتفاقا لكن ذكر بعد ذلك قاضيان عن الشيخ محمد البردوي  
 انه قال المشهور من قول ابي حنيفة ان القاضي لا يثبت كذا بعد ختم الباب وكذا يجمع عليه  
 فليست مدعى الفتوى انتهى واذ ثبت الحق للمدعي بنية عمل حبسه بطلب المدعي لظهور المطلب بالان  
 ولو ثبت بالاقرار لم يجعل حبسه بلاذام منع حبسه وهو المذهب عندنا ذكره قاضيان  
 ويجوز المدعيون في الفتن والقرض والمهر والمجمل والمزومة بالكفالة ولا يجزى في تسع صور اذ ادعى  
 لفقمة الا ان يبرهن عزمه على غناه بدل الخلع وبدل علق نصيب الشريك وبدل المعصوب ونفقة  
 الزوجات ونفقة الاقارب وارث الحمايات وبدل دم العبد وما تأخر من المهر بعد الزوا  
 وبدل المثلقات والمرا بقاء فدية الا ان على قضاء الدين فيحبسه بما رأى يعني لا تقدر بمدة  
 حبسه وانما هو موقوف الى رأي القاضي وهو الصحيح ويجزى في اكثر وصريح في البرازية  
 وقدره في كتاب الكفالة بشهرين او ثلثة وفي رواية الحسن بربعة وفي رواية الطحاوي  
 بنصف الحول فلو راي القاضي اطلاق بعد يوم فقط هو كذا مهم انه له ذلك قال في المحيط  
 ان شاء سأل عنه قبل مضي شهر ثم سأل القاضي عنه بعد حبسه بقدر رما رآه من جبرانه فان  
 قامت على عساره بنية اطلاقه من السجن ولا يحتاج الى لفظ الشهادة وشرطه في الصغرى  
 والعدول الواحد يكتفى والاشان احوط وكيفية ان يقول المجزاة حاله حال المعسر في  
 نفقته وكسوته وحاله ضيق وقد اخبرنا حاله في السر والعلانية ولا يشترط لسماعها  
 حضور رب الدين فان كان غائبا سمعها واطلقه بكفيل كذا في البرازية ولا يقبل برهانها على  
 اطلاقه قبل حبسه واثار بقوله اطلقه اليه لا يجبه مدة اخرى لا قول ولا غيره حتى  
 يثبت عزمه غناه وقال في البرازية ياتل القاضي المجبور لا فلاسه ثم ادعى عليه اخر مالا وادعى  
 مورا لا يجبه حتى يعلم غناه وفي المحيط ليس لاحد الدين منع الآخر من جسر مديونه ولو كان  
 دينه اكثر من دينه ولو جسامه فاداه احدها اطلاقه فلا خزانة يحفه انتهى قال في  
 العادة فلو عن فناوي السني العنصر المجبور بسبب الدين يمكن ان يشار الغراء على البعض

عن أبي يوسف

عن أبي حنيفة

لا يجزى المدعيون

بعض



الا اذا غاب غيبة منقطعة في يقين القاضى ماله بينهم بالحصر وهذه المسئلة دليل على  
 ان للقاضى ان يقضى دين الغائب رأت في موضع ثقة اذا جسر المديون وغاب الطالب  
 فقال المجهول ان اودى المال فالقاضى ان شاء اخذ المال ووضع على يدي عدل وان شاء  
 اخذ من كبره ثقة بالنصر هذه المسئلة تدل على ان للقاضى ان يقضى دين الغائب من ماله  
 انتهى ولو قال من اراد القاضى حب ابيع عرضى واقضى ديني اجله القاضى ثلاثة ايام ولا يجبه  
 قال في الخلاصة وفي الفتاوى الصغرى في كتاب القضاء لو قال المديون ابيع عبدى هذا واقضى  
 الدين من ماله يجبه القاضى ويؤجله يومين او ثلاثة ايام وفي البرازية قال المديون ابيع عرضى  
 واقضى ديني اجله القاضى ثلاثة ايام ولا يجبه ولو له عقار يجبه لبيعه ويقضى الدين  
 ولو ثبت قليل انتهى وفي شرط النظم الوهابي في نسخ الاسلام عبد البر معنى بالشرط المذهب  
 اذا دعى رجل على آخر مالا واشتبه فقال المديون عليه امهلنى يوما او ثلاثة ايام لا دفعه اليك فانه  
 يمهل ولم يكن بهذا القول مستغنا من الاداء ولا يجس كما في الحنفى يمهل لاجراء الدفع وكما في  
 الكتاب يمهل للتجيز لان الثلاثة مدة ضربت شرعا لاجلاء الاعذار انتهى قلت وهذا  
 يزعمه بقوله ابيع عرضى وما تقدم مفيد به فيحمل المطلق عليه من قضاء المخرج ابيع في  
 فصل في بيان احكام الحصر من عليه حق اذا امتنع عن قضائه فانه لا يضرب وكذا قالوا  
 ان المديون لا يضرب في الحصر ولا يقيد ولا يغفل قلت الا في ثلث اذا امتنع عن الانفاق  
 على قريبه كما ذكره وفي النفقات واذا لم يقسم بين نسائه ووعظ فلم يرجع كما في الشرع  
 الوهابي من القسم واذا امتنع عن كفارة الظهار مع قدرته كما صرحوا به في باربعة  
 الجامعة ان الحق يغور بالتأخير فيها لان القسم لا يقضى وكذا نفقة العزيم تسقط  
 بمضى الذم وحققها في الجماع يغور بالناسخ حيز لا يخلو من قضاء الاشياء في القرن  
 الثاني وفيما ايضا اذا ثبت افلاس المجهول بعد المدة والسؤال فانه يطلق بلا كليل  
 الا في مال اليتيم كما في البرازية والحقت به مال الوقف وفيما اذا كان رب الدين غائبا لا  
 يجوز قضاء القاضى لمن لا تقبل شهادته له الا اذا ورد عليه كتاب قاضى لمن لا تقبل شهادته  
 فانه يجوز له القضاء به ذكره في السرائر الدواحي انتهى كلامه رجلا دعى ان هذا وقف  
 على فلان واحضر مكانه خطوط العدول والقضاة الماضيين وطلب من القاضى القضاء  
 بذلك الصك ليس للقاضى ان يقضى بذلك لان القاضى غائب بالجهة وهي الشبهة والاقراء  
 والنكول واما الصك فلا يصلح ان يكون حجة لانه قديم قرون وبغيره وكذا لو كان على  
 باب الحائز لو مضى بيقين بوقفه الحائز لا يجوز للقاضى ان يقضى بوقفه

الاجمال  
الام

في الحصر

احضر مكانه  
العدول

ما لم يشهد

ما لم يشهد الشهود بوقفه من الفصول الاستروائية لا يحكم بسجل الاستحقاق بشهادة  
 انه كتاب كذا بل يحكم بالشهادة على مضمونه وكذا فيما سوى نقل الشهادة والوكالة المراد  
 بما سوىهما الحاضر والمجمل والصكوك فان كل منها يجب فيه الشهادة على مضمونه المكتوب  
 من بيع الدار والغرب في باب الاستحقاق وفي قضاء المخرج واما الجهة القديمة التي مات  
 شهودها فلا يعمل بها من غير شهود مضمونها شرعا انتهى وقد مر تفصيلها في كتاب الدعوى  
 في مسائل الكتابة والخطوط قال صاحب المخرج في فتاواه ان القضاء انشاء الزام في حقوق العباد  
 في المسائل الاجتهادية بعد دعوى صحيحة من خصم حاضرا على خصم حاضرا الاصل في التنفيذ  
 ان يكون حكما او ممن صانع القضاء قول القاضى انفذت عليك القضاء فلا بد من مراعات  
 شروط القضاء ليكون تنفيذا شرعيا معتبرا فان الحادثة الواحدة يجوز ان يتوابع عليها من  
 واحدا بعد واحد وما يفعله قضاء من ماتنا ليس هذا المنفذ المعترف فانما هو احاطة القا  
 ثا في علمها بما فعله القاضى الاول وانه غير متعرض لحكمه انتهى هكذا ذكره شيخه صاحب البحر  
 في فرائده وفيها ان المعتمد قول القاضى ثبت عندى حكم منه يعتبر عند وجود شرايطه عليه  
 الفتوى كما في الخاتمة فعلى هذا قلت لو قال القاضى ثبت مضمونه عندى بعد دعوى صحيحة  
 على وجه الخصم باقرار او بشهادة فلا بد وفلا وقبلتها وانفذت عليه القضاء وانا العبد الفقير  
 صادق محمد القاضى بمدينه فلون يصير تنفيذا شرعيا فاعتمد بهذا التصريح فانه وفيها ايضا  
 فقد صرحوا ان القضاء في الحادثة الاجتهادية لا يجزى به ويجعلها اتفاقية انتهى واذا عزل  
 القاضى لكان لم يصل اليه الخبر لا يغفل كما في عزل الوكيل وعنا به يوسف رحمه الله لا ينعزل  
 ان علم ما لم يقدم آخر ضمانة لحقوق الناس من قضاء الحائز ونحوه في البرازية لا يمكن  
 القاضى الاستخلاف الا باذن الخليفة ثم النائب لا يغفل بعزل القاضى ولا بموته وينعزل لان  
 بعزل الخليفة لهما ولا ينعزل لان بموته وهو المعتمد في المذهب كذا الذي يلي في كتاب الوكالة  
 وفي البرازية معزيا الى الا قضيه لو قال السلطان استخلف من شئت واستخلف آخر وقال القاضى  
 ايضا استخلف من شئت له الاستخلاف ايضا ثم وثم انتهى وقد تقررت بان القاضى انما هو  
 رسول عن السلطان في نصب المواب فقد نقل الفتاوى ان النائب لا ينعزل بعزل الاصيل  
 ولا بموته من قضاء المخرج قال في خزائن الفتاوى اذا مات القاضى انعزل خلفاؤه ولومات  
 واحد من الولاة انعزل خلفاؤه ولو مات الخليفة لا تعزل ولا له وقضائه انتهى وفي الخلاصة  
 وفي هداية الناطق لو مات القاضى انعزل خلفاؤه وكذا موت امرء الناحية بخلاف موت الخليفة  
 السلطان اذا عزل القاضى انعزل النائب بخلاف موت القاضى وفي المحيط اذا عزل السلطان

الحق الضمة الزمان  
شودا في البحر

ت

الوقف



القاضي انزل نائيه بخلافه ما اذا ما القاضي حيث لا ينزل نائيه هكذا قيل وينبغي ان لا ينزل النائيه  
 بعض القاضيين لانه نائب السلطان او نائب العامة الا ترى ان لا ينزل بموت القاضي وعليه كثير  
 من المشايخ انتهى من قضاة الاشياء في الفن الثاني قال صاحب المنهج في قضاة واه من اخذ القضاة  
 بالرشوة لا يصير قاضيا على القول للمعتمد في المذهب فلو قضي لا ينفذ احكامه وذكر شيخه صاحب  
 البحر في قضاة واه ان القاضي اذا تولى القضاة بشفاعته شخص عالم وامير لا ينفذ قضيته انتهى  
 سئل صاحب المنهج عن زيد ادعى على عمرو عند القاضي بدعوى مضى عليها خمسة عشر سنة فصا  
 ضمه بها وحكم له زيد والحال ان الامام منع القضاة من سماع كل دعوى مضى عليها خمسة عشر سنة  
 فصا عدلا فهل اذا رفعت الحادثة الى قاض آخر له نقض الحكم المذكور ام الحكم معتبر من القاضي  
 الاول واجاب القضاة يجوز تخصيصه وتقييد الزمان والمكان ويجوز استثناء بعض المحصومات  
 او رجل بعينه فلا يصير قاضيا في المشتكى كما في المحاصرة وجامع العصوليين فعلى هذا لو امر السلطان  
 بعدم سماع الدعوى بعد خمسة عشر سنة لا تسمع ويجب عليه عدم سماعها من حيث هو قاض فلو  
 سمعها مع المنع المذكور حكم لا ينفذ حكمه لانه بالمنع يصير بمنزلة نائب السلطنة الى هذه الحادثة  
 رفع حكمه الى قاض آخر فله نقضه انتهى كذا في قضاة الاشياء من الفن الثاني قال عبد الرحمن العمادي  
 المفتي بدمشق الشام فاستثنى المتأخر من الدعوى المتعلقة بالارث والوقف فانها تسمع ولو  
 مضى عليها خمسة عشر سنة فصا عدلا لان الميراث حق معلوم فلا يسقط بالتأخير كذا الوقف ذكره  
 الامام العتابة في قضاة واه قال في المبسوط الا ان يدعيه بطريق الارث لانه لا يسقط بالتأخير  
 وعليه الفتوى وفي الفوائد الزينية من القضاء الحق لا يسقط بتقادم الزمان فاقا وقضا صا  
 او حقا العبد كذا في لعان الجوهري انتهى هكذا في القضاة العمادي ومن بعده من المفتين رأيت  
 قضاة واهم والله اعلم سئل صاحب المنهج عن رجل شهد عليه رجلان انه طلق زوجته والحال ان بينه وبين الشا  
 عداوة دينية تمنع قبول الشهادتين او ظهر تعصبهما في شهادتهما فهل يقبل هذه الشهادة ايم لا فاذا  
 قلتم لا تقبل فهل اذا حكم القاضي الحنفى بها هل ينفذ حكمه واجاب لا تقبل شهادتهما مع وجوه انهما  
 بما ذكر من العداوة الدينية او التعصب واذا حكم القاضي بشهادتهما لا ينفذ حكمه لان كون الشهود  
 بنية الساحة عن التهمة شرط مثبت في مناشير الحكم فصار على مثال القضاة بالاقوال الضعيفة  
 فان القضاة قد منعهم من قبلهم من مباشرة ذلك ايضا والله اعلم بغير الحكم بعدم وقوع طلاق  
 المسكرين لا يخلو في الصحابة رضيهم من جامع العصوليين في الفصل الثاني قال صاحب المنهج في قضاة واه  
 اما الحكم بشهادة الاعيان فالمدعي كونه في بعض المعبراته انه صحيح لانه وقع في فصل يجتهد فيه لكن ذكر  
 الكمال في فتحه اخلوفا فافقا قضاة القاضي بخلافه مذهب ثم قال هذا كله في القاضي المجتهد

احكام القضاة  
 لا يصير قاضيا

نائب السلطان  
 نائب العامة

قضاة الاشياء  
 في الفن الثاني

مدعي العداوة الدينية  
 لا يقبل

التعصب يمنع قبول الشهادتين

حكم القاضي  
 في قضاة واه

فاما القضاة فاما ولاء السلطان ليحكم بذهبهم حليفة مثله فلا يمكن مخالفة فيكون من غير ولاء  
 بالنسبة الى ذلك الحكم انتهى قلت والحكم بذهبهم حليفة قد مر من قبل السلطان في مناشير  
 القضاة سئل صاحب البحر عن رجلين احدهما من بلدة والآخر من اخرى راوا احدهما الدرع  
 على الآخر عند قاضي بلدة والمدعي عليه يتبع من الذهاب معه ويريد الخصومة عند قاضي بلدة  
 فهل العبرة في ذلك المدعي ام المدعى عليه واجاب العبرة بالمدعى عليه لا المدعى على المعتمد على نحو ما قالوا  
 في القاضيين على محلتين وفي قاضي العسكر غير قال في دعوى الحائنة ولو كان في البلدة قاضيان  
 كل واحد منهما في محلة على حدة فوقع الخصم بين رجلين احدهما من محلة والآخر من محلة اخرى  
 والمدعى يريد ان يجاهد الى قاضي محلة والاخرى به ذكر اختلف فيها ابو يوسف ومحمد والصحاح  
 ان العبرة لمكان المدعى عليه وكذا لو كان احدهما من اهل العسكر والآخر من اهل البلدة فاراد العسكر  
 ان يجاهد الى قاضي العسكر فهو على هذا انتهى قلت فعلى هذا لو كان المدعى والمدعى عليه في بلدة ليس فيها  
 قاض فلو يملك المدعى على الامتناع من الخصومة سواء كان من اهل العسكر او من اهل البلدة لان عبرة  
 المدعى عليه لا تحقق الا في بلدة فيها قاضيان فبصرف لو قضي القاضي بجواز التخيير بين شهود اختلف  
 فيه قبل يجوز وقبل لا الفتوى على انه يجوز من قضاة واقعا القضاة والكبرى سئل صاحب المنهج عن نقل  
 الشهادتين هل يقبل من نائب القاضي الماء دون له في الاستخلاف من السلطان ام لا واجاب اذا كان  
 القاضي موثقا بملك الجمعية يقبل كتاب نائيه ولا يقبل من عامله وامن قاضي رفاق كما في الحائنة  
 وقد مر مثله خضر التولية يكونها من السلطان قال احتراز عن الحكم ولم يرد بذلك الاحتراز  
 عن النائب من قبل الموالي من السلطان كما فهم بعض قضاة زماننا فانه موالي من قبل السلطان  
 بالواسطة ولهذا لا ينزل بعض القاضيين ولا يجوز لانه نائب عن الاصيل هو السلطان كما في قوله في  
 الكتب المعتمدة كذا في البرازية وذكره الزيلعي في شرحه وان كان المدعى عليه غائبا بعيدا عن المصر  
 لا يستخضع القاضي ما لم يقع البيعة على ما ادعاه فاذا اقام قبلت بيعة الشاهنشا من القضاة وان  
 سئل المدعى ختم الاحضار ختم اعطاه القاضي فاذا ذهب الى الخصم اياه ذلك واجزائه ختم القاضي  
 للدعوى في وقت كذا فان امتنع ورد ذلك اشهد عليه شاهدين فاذا شهدا به كره عند القاضي  
 يستخضر القاضي باعوانه ان قدره الا يسأل الوالي ان يستخضره ومؤنة المستخضر على المجرم وهو  
 العاصم وقيل من بيت المال فاذا حضر بجبسة القاضي عقوبة وكذا اذا سكنت المدعى عليه بعد ما  
 راي الحق لم يجب ولم يرد لانه ظهر تعنته وكذا اذا وعد ثم خالف اذا كان هذا دون الاول  
 في العقوبة من قضاة الحائنة للقاضي خصومة فقام عند خليفة فقضى له او عليه فينفذ  
 وقيل لا من جامع العصوليين في الفصل الاول كذا في البرازية في ادب القاضي القضاة يقتصر على

القضاة  
 في قضاة واه

القضاة  
 في قضاة واه

قضاة واه  
 في قضاة واه



المقتضى عليه ولا يتعدى إلى غيره إلا في خمسة فحق أربعة يتعدى إلى كافة الناس فلا تسمع دعوى أحد  
فيه بعده في الحرية الأصلية والنسب واللاء العتاقة والكفاح كما في الفناوى الصغرى والعتقاء  
بالوقف يقتصر لا يتعدى إلى الكافة فتجتمع الدعوى بالملك في الوقف المحكوم به كإزالة الخائنة و  
جامع الفضولين وفي واحدة يتعدى إلى من يتلقى المقتضى عليه الملك منه فلا يستحق البيع من أكثر  
بالبيعة والعتقاء كان قضاء عليه وعلى من يتلقى الملك منه فلا يبيع بعده على الملك لم يقبل  
ولو استحققت عين من يد وارث بقضاء بيعة ذكرته أنه وارثها كان قضاء على سائر الورثة  
والميت فلا تسمع بيعة وارث آخر كما في البرزانية من قضاء الأب أو الأم في الفتن الثالثة قلت وقد مر في  
القاعدة الخامسة منه لا يبيع تاجر جيل القاضى لأن الحق ليس له كذا في جامع الفضولين يفتى أكثر  
من ثلاثة أيام لأنها مدة ضربت لابلوا الأعداء وفيه أيضا أن من السلطان لا ينفذ إلا إذا وافق  
الشرع كإزالة الخائنة انتهى ولو ألح القاضى على الصلح ياء ثم من جامع الفضولين في الفصل الثالث  
لا يجوز للقاضى تأخير الحكم بعد وجود شرطه إلا في ثلث الأول لرعاة الصلح بين الأقران  
الثانية إذا استعمل المدعى الثالثة إذا كان عند ربيعة من قضاء الأب أو الأم وفيه قضاء الأمير  
جائز مع وجود قاضى البلد إلا أن يكون القاضى مولى من الخليفة كذا في الملحق الرأى إلى القاضى  
في مسائل في السؤال عن سب الدين المدعى ولكن لا جبر على يائه وفي طلب الحاسبة بين المدعى والمدعى  
عليه فإن امتنع جبرهما في الخائنة وفي التفريق بين الشهود وفي السؤال عن المكان والزمان وفي  
تخليفتا هذا رآه جاز كإزالة الصيرفية وفيما إذا باع الأب الوصى عقار الصغير فالرأى إلى  
القاضى في نقضه كما في بيع الخائنة وفي مدة حبس المديون وفي تعييد المجرور إذا خيف  
فراره وفي حبس المديون في حبس القاضى أو الموصى إذا خيف فراره كما في جامع الفضولين  
وفي سؤال الشاهد عن الأيمان إذا اتهم وفيما إذا قصر الناظر بما لا يجوز كبيع الوقف أو رهنه  
فالرأى للقاضى إن شاء عز له وإن شاء يقيم إليه نعمة بخلاف العاجز فإنه يضم إليه كإزالة الخائنة  
انتهى وكل من أهل الشهادة كان من أهل القضاء وما لا فلا يجوز ولاية الصبي والمجنون والعبد  
لأنه لا ولاية لهم ولا إمامي لأنه ليس من أهل الشهادة لوجود الالتباس عليه في الصورة وغيره و  
الأطهر وأن يجوز لأنه يفرق بين المدعى والمدعى عليه ويميز بين الخصوم وقيل لا يجوز لأنه لا يبيع  
الأقرار وربما ينكر إذا استعاد فيضيع حقوق الناس وقد صرح العلامة ابن وهبان  
بأن الأول وهو جواز تولية الأطرش هو الأصح ذكره صاحب المنهج في الفناوى الدينية  
نقلوا عن الأختار شرح الخائنة وذكر في البحر إذا قلنا لا يجوز شهادة العدو على عدوه إذا كانت  
دينوية هل الحكم في القضاء كذا كذا لا يجوز قضاء القاضى على من بينه وبينه عداوة دينوية

استحقاق

لا يجوز للقاضى تأخير الحكم

الرأى إلى القاضى في مسائل

لا يجوز للولاية العبدية

قضاء

شهادة العدو

لم يقتض عليه في كتبنا وينبغي أن يكون الجواب فيه على التفصيل أن كان قضاء عليه يعلم  
ينبغي أن لا ينفذ وأن كان بشهادة العدو وللمجتمعات من الناس في مجلس الحكم بطليحهم شرعى  
ينبغي أن ينفذ انتهى كلامه أن تخلف المدعى والشاهد من مشور باطل والعمل بالمنسوق  
حرام ولا يبيع رجوع القاضى من قضائه فلو قال رجعت عن قضائى أو وقفت في تبليس  
الشهود وأبطلت حكمى لم يبيع والقضاء ما جاز كإزالة الخائنة وفيه في الخلاصة بما إذا كان مع شرط  
العتقة وفي الكون بما إذا كان بعد دعوى صحته وشهادة مستفهمة إلا في مسائل الأولى  
إذا كان القضاء بغيره الرجوع عنه كما ذكره ابن وهبان استباها من تعييد الخلاصة بالبيعة  
الثانية إذا ظهر له خطأ به وجب عليه نقضه بخلاف ما إذا تبدل رأيه المجتهد الثالثة إذا  
فتى في مجتهد فيه مخالفا لمذهبه فله نقضه دون غيره كما في شرعية المظنونة القضاء يقتصر  
بالمكان والزمان فإذا ولاه قاضيا مكانا كذا لا يكون قاضيا في غيره وفي الملحق وقضاء  
القاضى في غير مكان ولا يبيع ولا يبيع وأختلفوا فيما إذا كان العقار لراف ولاية فاختار أكثر  
عدم صحة قضائه وصح في الخلاصة العتقة وأقصر قاضيان عليه والخلاف إنما في العقار في  
العين والدين كما في البرزانية القاضى هو الذى ينظر إلى وجه المرأة ويكتب حلاها  
ولا الشاهد اعتبار بالشاهد الواحد إلا إذا قامه وأراد أن يكتب القاضى إلى آخر  
فإنه يكتب كما في البرزانية أن من اعتمد على من القاضى الذى ليس بشرعى لم يجز عن  
العهدة وفي العتقة طالب القيم أهل الحلة أن يقرض من مال المسجد للإمام فإيه فامر  
القاضى به فأقرضه ثم مات الإمام مطلقا لا يضمن القيم انتهى لأنه لا يضمن بالاقبال  
بأنه القاضى لأن القاضى لا يقرض من مال المسجد الكل من قضاء الأب أو الأم وفي الفتن  
الثالثة سئل صاحب المنهج عن الوصى إذا قرض من مال الميت بأذن القاضى هل يضمن  
إذا تولى على المديون المقرض أم لا وهل إذا ادعى ذلك بأذن القاضى له هل يقبل  
قول له أم لا وأجاب إذا قرض بأذن القاضى لا يضمن لأن القاضى يملك ذلك لكن لا يقبل  
قول الوصى إذا القاضى لأن له في ذلك لأن الوصى لا يملك الاقراض فإذا عرضه بالضمآن  
ثم ادعى ما يبرره لا يقبل قوله انتهى والوصى في مال الصغير الأب في مال ابنه الصغير  
كالمقوله ليس لهما الاقراض والقاضى اقراض مال اليتيم والوقف والغائب ويكتب الصك  
لذكر الحق من الدرر فأجر كتاب القضاء وقد مر من قضاء المنهج سئل صاحب المنهج عن  
القاضى إذا قرض وطيفة مستحقها وكتب له حجة بذلك هل يسوغ له اخراجه و  
تقريب غير ~~المنهج~~ بغير حجة تقتضى ذلك شرعا أم لا وأجاب لا يسوغ له ولغير اخراجه

لا يبيع من القاضى  
عقاره إلا بالشرع

لا يجوز للقاضى  
ما ذكره القاضى

الموم والاب  
لا يجوز



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

ونفر غير غير جنة تقضي ذلك شرعا لان الرضا يفتحق بمجتمعة كالا موال وذكر الامام  
المهند وانه في فتاواه معني الى رسالة ابي يوسف الى هارون الرشيد ليس الامام ان يخرج شيئا  
من يد احد الا بحق ثابت معروف كذا في القواعد الخامسة من الاشياء والقن الاول وشيئا  
نكرة في سياق النفي في الاموال والموقوف فاذا كان هذا في الامام الاعظم فما بالك بالقاضي  
الذي ولاه السلطان ليحكم بالعصم في مذهبه فان تعدى القول الضعيف فلو ينقد قضاؤه  
فكيف اذا حكم بالجور كذا في البحر والله اعلم وفي القواعد الخامسة ايضا في القن الاول من  
الاشياء اذا كان فضل الامام مبنيا على المصلحة فيما يتعلق بالامور العامة لم ينفذ امره شرعا  
الا اذا وافقه فان خالفه لم ينفذ انتهى وفيما يتعلق بمصلحة الخاصة لا جرد دفع ضرر عام  
وهذا مقيد بقوله الضرب لا يزال مثله وعليه فروع كثيرة مذكورة فيها وفيه تصرف الامام  
على الرعية منوط بالمصلحة وقد مر جوابه في مواضع انتهى فاذا كان هذا في امير العامة فما  
فذلك بماله وداوئيه ونفاه به الا الذين نصبهم الامام ليعملوا بين الناس ولا بد من ان  
يكون تصرفاتهم على الرعية مخصوصة بالمصلحة المقتضية فليس لهم ان يتجاوزوا عن ذلك عند  
من قضا المصالح وفي اجارة الطير في المعروف عرفا كالمشروط شرط وفي البرزخ المشروط عرفا كالمشروط  
شرعا من الاشياء وقاعدة العادة محكمة من صاحب المصالح من العرف العام المعبر عنه بما هو  
واجب في العرف العام المعبر عنه بما استقر في النفوس من جهة شهادت العقول وتلقاه الطائفة  
السلطة بالقبول واما العادة فما استقر عليه وعادته مودة بعد اجزى كما في الكتب الشرعية  
فقالوا ان ترك الحقيقة بدلالة الاستحسان والعادة والمعبر عندهما في بناء الاحكام العرف العام  
الخاص على ما هو المذهب اقل كثير من المشايخ باعتبار كالعالم فعليه اعتباره ينبغي ان يفتي بان  
ما يقع في بعض اسواق القاهرة من حطوة الحوائت لانهم وبصير الحطوة في الحوائت حلاله فلا  
يملك صاحبها ان يمتنع بعد اخذها اخراجه ولا اجارته لغيره ولو كانت وقفا والعرف الجاري  
في بلدة واحدة لا يكون عرفا عاما بل هو من قبيل العرف الخاص كما يدل عليه كثير من كلامهم ولا  
اعلم للقاضي ان ياخذ المال من الغائب والسارق فاذا كان للمالك غائبا ويحفظ فان ضاع  
ثم جاء صاحبه فله ان يضمن الغاصب السارق من محض الحجة يوم الموت لا يدخل تحت  
القضاء بخلاف يوم القتل يعني اذا ادعى جلا اياه ما في يوم كذا وقضى به فادعت امرأة ان  
الميت تزوجها بعد ذلك اليوم تسع وقضى بالكساح ولو ادعى قتلها فيه وقضى به لم يسمع دعواها  
الكساح بعد كذا ان ادعى ان فلانا مات وترك هذا ميراثا لامي وماتت وترك ميراثا لامي  
له بالبيعة فقال المدعى عليها انك الذي تدعى الارث عنها مات قبل فلان الذي قد تدعى

مادة

ما اولوا قام البيعة لم يصح الدفع وسر ان القضاء بالبيعة عبارة عما دفع النزاع والموت  
من حيث انه موت ليس بموت للنزاع ليرتفع بانته بخله والقتل فانه من حيث هو محل  
للنزاع كما لا يخفى من قضاء الدبر والعرف ويوم الموت لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم  
هكذا في العادة والاولا لحيته والبرزخية والخلافه وغيرها وقوا على الاول ما لو برهن  
الوارث على موت مورثه في يوم كذا ثم برهن امرأه على ان مورثه كان نكها بعد ذلك اليوم  
ينفي لها بالنكاح وعلى الثاني لو برهن الوارث على انه قتل يوم كذا فبرهن المرأة على ان هذا المقتول  
نكها بعد ذلك اليوم لا يقبل وعلى هذا جميع العقود والمداينات وكذا لو برهن الوارث على ان مورثه  
قتل يوم كذا فبرهن المدعى عليه ان مات قبل هذا من مان لا يكون دفعا لدخول تحت القضاء  
هذه عبارة البرزخية وفي القنية من باب دفع الدعوى ادعى علي شيئا انه اشتراه من ابيه مذ  
عشر سنين والاب ميت للحاقام ذوالبيعة انه ما منذ عشرين سنة تسرع وقال له حافظ لا  
تسمع قال لا تسمع والصواب جواب حافظ فينبغي ان يحفظ ان زمان الموت لا يدخل تحت  
من فصل في بيان احكام الجبر في قضاء المصالح **تذنيب** ما يقع مضافا الى زمان مستقبل اربعة عشر  
الاجارة وقسمها كما اذا اضافها الى رمضان وهو شعبان وكذلك اذا اضاف فصحا الى زمان  
مستقبل والمزمنة كما اذا قال وهو في شعبان ارضي في اول رمضان والمعاملة وهي المساواة  
بان قال سافيتك ستا في اول رمضان وهو في شعبان والمصارفة والوكالة والكفالة والايبا  
بان قال جعلت فلانا وصيا بعد موته اذا الايبا لا يتصور في الحال الا اذا جعل مجازا عن الوكالة  
والوصية لا انها تملك مضافا الى ما بعد الموت والقضاء بان قال الامام اذا جاء رأس الشهر  
فانت قاض ببلدة كذا والامارة بان قال اذا جاء رأس الشهر فانت امير البلد الفلاني والطلاق بان  
قال لامرأته اذا جاء رأس الشهر فانت طالق لا تطلق حتى يحسب الشهر والعناق بان قال لبعده اذا  
جاء رأس الشهر فانت حر والوقف بان قال دار هذه وقف بعد موته وما لا يصح مضافا الى  
زمان مستقبل عشرة اشياء البيع واجارته وقضيه والقسمة والشركة والهبه والكساح والرجعة  
والصلح عن مال وبراء الدين من اجارة المصالح ومساكن شتى **كتاب الصلح** الصلح على ثلثة اقسام  
صلح مع اقرار وصلح مع انكار وصلح مع سكوت وجهه الاختصاص ان المدعى عليه عند دعوى  
المدعى امان يجب لدعواه ولا يجب ان اجاب فلو جملوا امان يكون الجواب بالاقرار وبالانكار  
فهو الضرب الاول والثاني فان لم يجيب صلح فهو السكوت وكل ذلك جائز عندنا وقال الشافعي في  
لا يجوز الصلح مع الانكار والسكوت من لسان الحاكم نقله عن الكافي في المهند وانه من الورثة  
صالحوا احدهم من نصيبه على مال اعطوه اليه ثم انكره وراشه واراد اوضح الصلح واسترداد

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين



الصلح لا يملك

البدل هل يملك له واجاب ليس لهم ذلك لما تقر من الصلح مع الاتكال رجائنا عندنا فلا ينتقض من صلح  
 البعير المملوك الصلح على الاتكال انما يرفع النزاع في الدنيا لا في العقب الا اذا قال صاحبه كذا واذا كان  
 عن الباقي من صلح الاشياء ادعى الفا فأنكر فصولح على شيء ثم برهن المدعي عليه على الابراء او الابراء  
 لا تقبل وان ادعى عليه الفا فادعى القضاء او الابراء وصولح ثم برهن على احدى ما يقبل من صلح البزاز  
 لو استعاضا من اخذ ربة فهلكت فانكرت الدابة الا عارة صالحة المستعير على ما جاز فلما قام المستعير  
 بئنه بعد ذلك على العارية وقال انها هلكت قبلت بئنه بعد ذلك على العارية وبطل الصلح من آخر  
 دعوى الحقة قال تاج الشريعة في شرح الوقاية ومن المسائل المهمة هل يشترط الصحة الصلح  
 صحة الدعوى ام لا فبعض الناس يقولون بشرط لكن هذا غير صحيح لانه اذا ادعى حق مجهول في دار  
 فصولح على شيء يبيع الصلح على ما في باب الحقوق والاستحقاق ولا شك ان دعوى الحق المجهول ودعوى  
 غير صحيحة من صلح المهر والصلح عن الدعوى الفاسدة يبيع وعن البطالة لا يبيع والفاسدة ما يمكن  
 فصيحتها كذا في الجبتي من صلح المتع اربعة اشياء يجوز الصلح بها الصلح مع الاقرار والصلح مع الاتكال  
 والصلح مع السكوت والصلح عن المجهول على العلوم ويعتبر في الصلح مع الاقرار ما يعتبر في البيعة والصلح  
 لا يجوز في ثمانية اشياء في المدود والقصاص والسفقة والخيار ودعوى الطلاق والنسب والرق وال  
 الولاء من حرمات الفقه في كتاب الصلح للفقهاء الذين قلت وفي عدم جواز الصلح في القصاص نظر  
 لان جوارحه في القصاص من كونه بعد في صلح الدية والغرب وفي باب الصلح عن دم العمد من حيث الشرع  
 انتهى واذا وقع الصلح من الدرهم التي في الذمة ومن الدنانير التي في الذمة على ولا هم فهذا صرف  
 بشرط قبض بدل الصلح في المجلس واذا وقع الصلح من الدرهم التي في الذمة على ولا هم فهذا صرف  
 الصلح من الدنانير التي في الذمة على ولا ينظر في هذا السرير في حق لا يشترط قبض بدل الصلح في المجلس  
 والاصل ان الصلح اذا وقع على خلاف جنس الحق يعتبر مبادلة واذا وقع على جنس الحق يعتبر استيفاء البعض  
 واستقاطا للباقى من المخطأ البرهانه رجلا ادعى على رجل الف درهم فاصطلمها على عشرة دنانير واقر فقبل  
 البعض بطلان الصلح على جنس الحق يكدن مبادلة والصرف يبطل بالافتراف من غير قبض رجل ادعى  
 رجل الف درهم جيا فاصطلمها على عشرة دنانير واقر فقبل البعض بطلان الصلح الحائز عنه به يوفى  
 ادعى على آخر الف درهم فانكر فصالحه على ما منه جاز وبرئ من الباقي سواء قال ابراءك من الباقي  
 او لم يقل لكن هذا في الحكم اما فيما بينه وبين الله تعالى لا يبرأ من الكفر في مسائل شتى كل صلح بعد  
 صلح فالثاني باطل وكذا الصلح بعد الشراء من صلح المتع كذا في صلح الاشياء في الفن الثاني كل عقد اعيد  
 وجدد فان الثاني باطل فالصلح بعد الصلح باطل كما في جامع الفصولين والكساح بعد الكساح كذا  
 كما في القينة والحالة بعد الحوالة باطله كذا في التبيين كذا في مسائل الاولى الشراء بعد الشراء صحيح

في القصاص في النفس وما دونها  
 الصلح جائز لانه في العبد  
 وعنه في الصلح

الصلح لا يملك

الصلح لا يملك

اذ بطل الصلح

صالح العبد

اخذ قطع الطلاق

صلح العبد

الطلقة في جامع الفصولين وقدره في القينة بان يكمن الثاني اكثر مما من الاول واقل ويجوز  
 آخره ولا فلا الثانية الكفالة بعد الكفالة صحيحة لزيادة التعريف بخلو المعاملة فانها نقلت  
 بيمينها كما في التبيين وانما الاجارة بعد الاجارة من المتأجر الاول فالثانية فصح للاولى كما  
 في البرازية من بيع الاشياء في الفن الثاني وفي حاشية الفن الثالث منه في فائدة اذا بطل الشيء  
 بطل ما فوضه وقالوا الوجه في الكساح لمكونه بمهر لم يلزمه فقلت لان الكساح الثاني لم يبيع فلم يلزم  
 ما في ضمنه من المهر انتهى كلامه رجلا اشترى جارية فوجد بها عيبا فاصطلمها ان يدفع احد هاشيا  
 من الدراهم فان اصطلمها على ان يدفع البايع المشتري جاز لانه صلح على عيب ان اصطلمها ان يدفع  
 المشتري الدراهم والجارية للبايع لا يجوز لانه ربوا الا ان يبيعها من بايعه باقل من الثمن الذي  
 اشترى بها به وقد كان المشتري الاول وهو البايع الثاني نقد الثمن الاول كله في يجوز البيع الثاني  
 ويجوز لزيادة البايع الاول من دفعات الحساب كذا في حاشية صلح المتع مع البايع مع المشتري عن  
 عيب ظهر عندهم ذلك العيب زال العيب بطل الصلح قال في السراجية اشترى حيوانا فوجد به عيبا بياضا  
 فصالحه منه على درهم ثم ذهب البياض بطل الصلح انتهى وفي البديع ولو صلح عن العيب ثم زال  
 العيب بان كان بياضا في عين العبد فابطل الصلح ويرد ما اخذ لانه العوض الذي اخذ عنه  
 وهو صفة السلامة قد عادت فيعود العوض فيبطل الصلح وكذا في الخلاء منه والنفقة قال في  
 البرازية بعد ذكر مسألة البياض وكذا الصلح في دعوى جيل البيع اذا بان بعد الصلح عدم الجيل  
 برة البدل وكذا اذا ادعى على انسان مالا وصالحه على مال ثم بان الحق على انسان آخر برة البدل  
 وكذا اذا ادعى عيبا وصالحه على مال ثم بان عدم العيب برة المأخوذ من آخر صلح المتع كذا في كتاب  
 الصلح من الدرهم والعهد ادعى فانكر فصالحه ثم ظهر بعبء ان لا شيء عليه بطل الصلح كما في العادة  
 من العاشر من احوال الاشياء في الفن الثاني كذا في صلح جامع الفتاوى في سكر عبد الرحمن العواد  
 المفتي بد مشق الشام عن رجل خرب عليه قطاع الطريق واخذوا له دوابا فاتهم بذلك  
 رجلين وادعى عليهما بذلك فانكرا وجعلوا له صلحا على مبلغ وفضضه منهما ثم بعد مدة لم يسكن  
 رجلين في بلدة اخرى واتهمهما بذلك وقال جماعة ان هذين الرجلين اللذان اخذوا واتي  
 فاذا شهد الشهود بذلك لدى حاكم هل للرجلين الا ولين الذين اقضوا مبلغ الصلح الرجوع  
 عليه بذلك ام لا واجاب نعم ان ثبت على الرجلين الاخرين بالبينة العادلة انها هي اللذان  
 اغاروا واخذوا الدواب فللمرجلين الاولين الرجوع على الرجل بما قبضه منهما والله اعلم اذا  
 استحق المصالح عليه يرجع الى الدعوى الا اذا كان محملا بقبل النقص فانه يرجع بقبضه  
 كالقصاص والعقود والكساح والمخلع كما في الجامع الكبير من صلح الاشياء في الفن الثاني وفي فناء

ومن الغرض من شرط العيب في الصلح ان يكون العيب في الشيء  
 من غير ان يكون شرط الكساح او لغيره من اقسام الصلح كما في  
 حاشية التبيين ان يكون العيب في الشيء الذي كان فناءه في الصلح







العام في الدعوى باصل حصه من الزكاة بالطريق الشرعي كما جزم به العلامة ابن  
 القيس في القواعد البدئية وغيره من مشايخنا في كتبهم المعتمدة والله اعلم قلت ويؤيده ما مر  
 من الاشياء اذا استحق المصالح عليه يرجع الى الدعوى الا اذا كان مما لا يقبل النقص فانه يرجع  
 بقيمته كالقصاص والعنق والكفاح والخلع كما في الجامع الكبير انتهى قال تاج الاسلام ويخط  
 صدر الاسلام وجده صالح احد الورثة وابرايم ابن عمه ثمة ظهر في الزكاة شيء لم يكن وقت  
 الصلح رواية في جواز الدعوى ولما قيل ان يقول يجوز دعوى حصته منه وهو الاصح لئلا  
 ان يقول لا يجوز من صلح البرية صالح الميوس ثم ادعى انه كان مكرها لم تقبل الا اذا كان في جسر  
 الوالي لان الغالب جسد ظمنا كما في البرازية من صلح الاشياء في الفن الثاني وفي المسئلة لو صلح الجوس  
 في التهمة بصفة او نحوها ان كان جسد والاوصاف شرطه فالصلح باطل وان كان جسد القاض  
 فالصلح جائز ومن جسد الشرعي في كتاب الصلح في باب الصلح الجائز والفاقد وجوزتهم بصفة وجسر  
 فادعى عليه قرض فصالحهم ثم خزي وانكر وقال انما صالحكم خوفا على نفسي قالوا ان كان في جسر  
 القاض فالصلح جائز لانه لا يجبر الا بحق وان كان في جسر الوالي لا يصح الصلح من عينة الغناوي في آخر  
 الصلح وان صالحت الميانة زوجها من مكناها على دراهم لا يجوز لان السكنى حق الشرع وهو لا تقدر  
 على اسقاط حق الشرع بعوض كان او غير عوض من صلح الخاصة صالح احد الواليين عند عدم العهد  
 على مائة جان ولا يشكر الاخر فيه فان كان القتل خطا يشترط له الدية وجبت لهما بسبب  
 متحد في وقت محقر ضارته مشتركة بينهما واحده في الدين اذا صلح عن طبيعه كان للآخر ان يشا  
 فيما قبض ما المال في القصاص وجب بعقد المصالح وانما انقلب حق الاخر مالا بعد عقد الصلح لانه  
 بعد الصلح لما تعدى على الساكن استغناء حقه انقلب حقه مالا فكانا مالا بغير حقه مالا بعد وجوب  
 المالا في عقد الصلح منه فلم يجب بدل الصلح مشتركة بينهما من محبط الشرعي في باب الصلح عن دم  
 فان العلى اذا قال للغانل عبد البرا تك على ان لا يقيم في هذه البلدة مثلا وصالح معه عليه صلح  
 الابرار والصلح ولا يعتبر الشرط من الدين والعرف في مسائل شي بعد البيع ورجع الصلح عن دعوى حق  
 الشرع وحق الشفعة وحق وجع جذوع على الاصح لان الاصل ان متى توجهت اليقين نحو الخصم  
 وانما حق كان فاختار اليقين بدراهم يجوز وكذا لو ادعى قبله تعين برابا قال كفر في اوجوه  
 حتى توجهت اليقين نحوه فاختارها بدراهم يجوز على الاصح وكذا لو صالحه من يمينه على  
 او من دعواه من صلح المجتنب ومن قال ستر الرب وبنه لا اقره كد حتى توخره حتى او تخط حتى  
 ففعل جان وان اعلن لزمه اليقين من صلح الملتصق ولا يصح الصلح عن دراهم على دناير من جلد  
 او عن الفل من جلد على نصفه حالا او عن الفل من دناير نصفه ايضا وتامه في صلح المني ولو صالح

صالح المني ولو صالح  
 في الزكاة شيء لم يكن وقت

صالح المني ولو صالح  
 في الزكاة شيء لم يكن وقت

الصلح بالشرط

على دراهم

على دراهم من دناير الى الحصص يجوز لانه صرفه ولو صالح من مال غير الدراهم والدناير على كسبي  
 او ورنه يشترط بيان القدر والوصف وبيان الاجل ليس بشرط ولو بين الاجل ثبت الاجل ولو  
 صالح عن الف درهم على كسبي او ورنه في الذمة واقره قاض القضاة بطل لانه بمنزلة بيع الكا  
 بالكالي ولو صالح عن دعوى كرم او دار على دراهم او صالحه عن مائة على ضمها فالقبض  
 قبل الافتراق ليس بشرط من صلح جامع الفناوي رجل له بامبار وكوة في غرفة فخاصمه جاره  
 فصالحه على دراهم معلومة فدفعها الى الجار ليترك الكوة ولا يستأجرها كان ذلك باطلا وكذا  
 لو كان الصلح بينهما على ان ياء خذ صاحب الكوة دراهم معلومة ليست الكوة والباقي باطلا  
 من صلح النازح حائنه فلوان صاحب الفضة صالح جاره على دراهم معلومة ليترك السقف على  
 حالها ولا يقطعها لا يجوز هذا الصلح بخلاف الفضة اذا كانت على سكة غير نافذة فخاصمه اهل  
 السكة في ذلك فصالحهم على دراهم معلومة ليترك الفضة على حالها فانه يجوز ولا يقي لهم حق  
 الخاصة بعد ذلك ولو كانت الفضة على طريق العامة فصالح صاحب الفضة مع الامام على  
 دراهم معلومة ليترك الفضة على حالها فانه يجوز ذلك لان السقف يراى ويمنع كل ساعة ولم يد  
 انه لم ياء خذ من الهواء بخلاف الفضة من صلح الخاصة ولو هكذا التوب عند القصاص فصالحه  
 على دراهم لا يجوز عندا به حنيفة وكذا في كل موضع كان امانة عنده وعند جاره وفي  
 الصلح الفاسد لكل واحد منهما النقص والصلح على الامكار بعد دعوى فاسدة لا يصح وصحة  
 الدعوى شرط فيه من صلح حرارة الفناوي وفيها ايضا اجمع العلماء ان صلح الفضولة جائز  
 بان قال اجني للمدعي المدعى عليه اقره متى شئت وانت محق فدعواك فصالحني على كذا وضمن له ذلك  
 فصالحه صح وصورة ضمان الفضولة بان يقول الفضولة للمدعي صالح فلان من دعواك عليه  
 على كذا على انه ضامن له او على كذا من مالي فالبديل عليه سواء كان با من الخصم وبغيره من  
 ويرجع بما ادعى على المدعى عليه ان كان الصلح بامره والامر بالصلح والخلع امر بالضم ان تم صلح  
 ان كان عن دعوى في محدد فصالحه على دراهم او دناير او كسبي كالمخطة والشعر او ورنه كاذب  
 والصرف لا يشترط قبض بدل الصلح في المجلس ادعى على خرمائة درهم فانك فاصطلمها على عشرة  
 دناير وتفرق من غير قبض لم يصح انتهى ادعى دارا في يد رجل فانك فاصطلمها شان منطوقا  
 من دعواه على الف دفعها اليه بغير امر المدعى عليه ثم اقر بان الدار دار المدعى ياء خذ  
 المصالح المتطوع الدار لانه هذا الصلح معاوضة نافذة في حق المدعى غير نافذة في حق المدعى  
 عليه لقيام يده عليها فاذا ازال حقه عنها اخذ المتطوع بحكم البيع السابق من محبط الشرعي  
 في كتاب الصلح في باب معرفة انواع الصلح صالحت المداة زوجها من نفقتها على ثلثة دراهم

صالح المني ولو صالح  
 في الزكاة شيء لم يكن وقت

صالح المني ولو صالح

صالح المني ولو صالح



صالح غير مفرغ  
بالمبيع

كثير جاز ويكون هذا تقدير النفقة بينهما لا بما بها صالحت الام من نفقة ولدها الصغير  
 جاز من صلح الوجيز صلح من بعض ما يدعيه لم يصح معناه اذا ادعى رجل على آخر اذ افضال  
 على قطعة منها لم يصح الصلح وهو على عواء في الباقية لانه الصلح اذا كان على بعض الدعوى كما استغنى  
 لبعض الحق واستقاطا للبعض والاستقاط لا يرد على العين بل هو مخصوص بالدين حتى اذا مات  
 واحد وترك ميراثا فورا بعض الورثة عن نصيبه لم يحز لكونه براءة عن الاعيان الا زيادة شئ  
 في البذل والابراء عن دعوى الباقية هذا ما قالوه في الثانية في جواز الصلح عن بعض المدعى  
 وهو ان يدعى على يد الصلح ورعا مثله لكونه مستوفيا لبعض حقه واخذ العوض عن البعض او  
 يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقية لان الابراء عن دعوى العين جاز من صلح المبيع مثل الشئ  
 صلح المتيقنة هاشم هل يعمل بالوثيقة قبل شئوت مضمونها وهل يسقط الارث بالاستقاط  
 ام لا واجاب لا يعمل بالوثيقة الا بعد شئوت مضمونها على الوجه الشرعي ولا يسقط الارث باستقاط  
 الوارث قال في صلح الدر والعرب والاستقاط لا يرد على العين بل هو مخصوص بالدين حتى اذا مات  
 واحد وترك ميراثا فورا بعض الورثة عن نصيبه لم يحز لكونه براءة عن الاعيان وان الاجر  
 عن العين غير صحيح والابراء عن دعوى العين جاز انتهى **سبح** قال احدى ورثته برئت من تركه  
 الجدي براءة الغنماء من الدين بقدر حقه لان هذا البراءة عن الغنماء بقدر حقه فيصح ولو كانت  
 التركة اعيانا لم يصح الابراء **ص** وذكر لوقال وارث تركت حتى لا يبطل حقه اذ الملك لا يبطل  
 بالترك والحق يبطل به من جامع الفصولين في الفصل الثاني والعشرين قال احدى الورثة لا  
 دعوى له في التركة لا يبطل عواء او قال الست انا وارث فلون ثم ادعى ارثه وبين البهنة  
 صح كما لو قال الست انا ابنا لاي ثم ادعاه صح من الدر والعرب في فصل الاستبراء واسيها  
 قال لا دعوى على تركته اخي ولا حق له وهو احدى الورثة لا يبطل ولا يدفع الورثة بهذا اللفظ  
 من صلح الخاوي الصغير وظاهر ان كل حق يسقط بالاستقاط وهو ايضا ظاهر في الثانية  
 من الشرب وحق النفقة يسقط بالاستقاط وحق الرجوع في الهبة لا يسقط بالاستقاط وحق  
 اهل المدرسة لا يبطل بالابطال لو كانوا فقيرين وخيار الشرط يسقط بالاستقاط وخيار الرؤية  
 يبطل قبل الرؤية بالفعل بالقول وخيار العيب يبطل بالاستقاط والدين يسقط بالابراء من  
 الاشياء في الفن الثالث ولو قال احد الغنمين قبل القصة تركت حتى يبطل حقه وكذا لو قال المرء  
 تركت حتى في جسر الرهن يبطل من جامع الفصولين في الفصل الثاني والعشرين ومن قال لا دعوى  
 لي قبل فلون ثم ادعى عليه لاسمع من الدر والعرب في كتاب الدعوى الصلح عقد يرفع النزاع فلا  
 يصح مع المودع بعد دعوى المالك اذ لا نزاع ويصح بعد حلف المدعى عليه في النزاع باقيا

لا يبرأ التركة  
قبل التبريد

لا يبرأ الارث  
بالسقاط الوارث

الابراء عن الدين غير  
صحيح والابراء عن  
دعوى صحيح  
لان الارث ترك

البينة ولو لم  
يكن

البينة ولو لم يكن المدعى بعد على اصل الدعوى لم يقبل الا في صلح الوصي عن مال اليتيم على  
 انكار اذ اصاب على بعضه ثم وجد البينة فانها تقبل ولو بلغ البصر فاقامها تقبل ولو طلب  
 بيته لا يقبل كما في القصة الثانية ادعى دينا فاقربه وادعى الايفاء والابراء فانكار فصا  
 ثم برهن عليه يقبل لانه الصلح هذا ليس لاقتداء اليقين كذا في العاوية من العاشر ولو لم يكن  
 المدعى عليه على اقرار المدعى انه مبطل في الدعوى فان كان على اقراره قبل الصلح لم يقبل  
 ان كان بعده يقبل ولو لم يكن على صلح قبله بطل الثانية اذ الصلح بعد الصلح باطل كما في  
 العاوية من صلح الاشياء في الفن الثاني واصلح الاب والوصي عن الدعوى في مال الصبي جاز  
 ان كان للمدعى بيته وما اعطاه مثل المدعى به وان لم يكن له بيته لم يحز وان صلح من مال  
 الصبي ولا بيته له يجوز كيف ما كان وان كان بيته لم يحز صلح الاب من دم الصبي **سبح** على مال  
 جاز وان حط لا يجوز وان قد الحط من صلح الوجيز والاختيار ولو كان للصبي دين على رجل  
 او دعوى فاصلح الاب على مال قليل فان لم يكن له بيته والآخر منك للدين جاز صلحه  
 وان كان الدين ظاهرا بالبينة او بالاقرار فان صلحه على محاباة يتقارب الناس فيها  
 جاز بمنزلة البيع وان حط قدر ما لا يتقارب الناس فيه لم يحز والوصي في جميع ما ذكرناه  
 كما لا يبرأ من الفصول الستة عشر وشئ وصي ادعى على رجل الفل لليتيم ولا بيته له فصالح الجحشانة  
 درهم عن الالف عن انكار ثم وجد بيته عادية فله ان يصنعها على **الانج** مثله  
 وكذا اذا وجد الصبي بيته بعد البلوغ من صلح القينة ولو قبض احد هم شئ من بقية  
 الورثة وبرئ من التركة وفيها ديون على الناس ولو اراد البراءة من حصة الدين  
 صح لا الوارث تمليك حصته من الورثة لتمليك الدين ممن لا عليه ولو صلح احد الورثة الباقيين  
 من تركته وهي عقار وامتنعة وحيوان والمدعى لا يدرى ما هي ولكن جميعها في يد المدعى  
 عليه جاز عندنا خلافا للثاني في بناء على ان الابراء عن الحقوق المجزئة جاز عندنا  
 لا عند ولو كانت التركة مجهولة ما تدرك ما هي لم يحز الصلح على كيلي ووزن لاحتمال  
 الدبر وفيها دين فيكون تمليك الدين ممن لا عليه وقيل صح هذا الصلح لاحتمال كون  
 التركة من جنس بدل الصلح وان لا يكون ولو جهسه يحتمل ان يكون اكثر او اقل فيكون  
 شبهة الشبهة وهي غير معتبرة ولو صلح الورثة بعضهم ثم ظهر على الميت دين فلو صلحوا  
 على مقدار معلوم من ما لهم واعطوه ذلك من ما لهم لم يكن للورثة سبيل عليه اذ ما  
 في يده ليس من التركة بل من مبيع باعها اياهم فلو اعطوه من التركة فللمدعى اخذه  
 من يده لتقدم حقه على الارث ولو ظهر بعد صلحهم دين للميت او عين له هل يدخل

البينة ولو لم يكن المدعى بعد على اصل الدعوى لم يقبل الا في صلح الوصي عن مال اليتيم على انكار اذ اصاب على بعضه ثم وجد البينة فانها تقبل ولو بلغ البصر فاقامها تقبل ولو طلب بيته لا يقبل كما في القصة الثانية ادعى دينا فاقربه وادعى الايفاء والابراء فانكار فصا ثم برهن عليه يقبل لانه الصلح هذا ليس لاقتداء اليقين كذا في العاوية من العاشر ولو لم يكن المدعى عليه على اقرار المدعى انه مبطل في الدعوى فان كان على اقراره قبل الصلح لم يقبل ان كان بعده يقبل ولو لم يكن على صلح قبله بطل الثانية اذ الصلح بعد الصلح باطل كما في العاوية من صلح الاشياء في الفن الثاني واصلح الاب والوصي عن الدعوى في مال الصبي جاز ان كان للمدعى بيته وما اعطاه مثل المدعى به وان لم يكن له بيته لم يحز وان صلح من مال الصبي ولا بيته له يجوز كيف ما كان وان كان بيته لم يحز صلح الاب من دم الصبي على مال جاز وان حط لا يجوز وان قد الحط من صلح الوجيز والاختيار ولو كان للصبي دين على رجل او دعوى فاصلح الاب على مال قليل فان لم يكن له بيته والآخر منك للدين جاز صلحه وان كان الدين ظاهرا بالبينة او بالاقرار فان صلحه على محاباة يتقارب الناس فيها جاز بمنزلة البيع وان حط قدر ما لا يتقارب الناس فيه لم يحز والوصي في جميع ما ذكرناه كما لا يبرأ من الفصول الستة عشر وشئ وصي ادعى على رجل الفل لليتيم ولا بيته له فصالح الجحشانة درهم عن الالف عن انكار ثم وجد بيته عادية فله ان يصنعها على مثله وكذا اذا وجد الصبي بيته بعد البلوغ من صلح القينة ولو قبض احد هم شئ من بقية الورثة وبرئ من التركة وفيها ديون على الناس ولو اراد البراءة من حصة الدين صح لا الوارث تمليك حصته من الورثة لتمليك الدين ممن لا عليه ولو صلح احد الورثة الباقيين من تركته وهي عقار وامتنعة وحيوان والمدعى لا يدرى ما هي ولكن جميعها في يد المدعى عليه جاز عندنا خلافا للثاني في بناء على ان الابراء عن الحقوق المجزئة جاز عندنا لا عند ولو كانت التركة مجهولة ما تدرك ما هي لم يحز الصلح على كيلي ووزن لاحتمال الدبر وفيها دين فيكون تمليك الدين ممن لا عليه وقيل صح هذا الصلح لاحتمال كون التركة من جنس بدل الصلح وان لا يكون ولو جهسه يحتمل ان يكون اكثر او اقل فيكون شبهة الشبهة وهي غير معتبرة ولو صلح الورثة بعضهم ثم ظهر على الميت دين فلو صلحوا على مقدار معلوم من ما لهم واعطوه ذلك من ما لهم لم يكن للورثة سبيل عليه اذ ما في يده ليس من التركة بل من مبيع باعها اياهم فلو اعطوه من التركة فللمدعى اخذه من يده لتقدم حقه على الارث ولو ظهر بعد صلحهم دين للميت او عين له هل يدخل



الصلح والارادة فيه فقبل اكل منها وجه وعدم وهو له اشبه فلو دخلت في ما ظهر له  
كان ما ظهر عينا لا يوجب فساد الصلح ولو دينا فلو استثنى الدين من الصلح جاز الصلح والالم  
يجز ولو صلح احد الورثة من التركة على شيء ثم ادعى عقار ان الاب وجه له حال صحته  
وسلمه الى تسمع لولم ينفذ على العقار وقت الصلح لا ينفذ وقسمه التركة بين ذكره وانما  
على السوية يصح بطريق الهبة الا الارث لتغير المشرع مرجع مع القصولين في الفصل الثامن  
والعشرين قلت وقد مر من البرازية صلح احد الورثة وابرا ابراء عاما ثم ظهر في التركة  
شيء لم يكن وقت الصلح لارادة في جواز الدعوى ولما قل ان يقول يجوز ان دعوى حصته  
منه وهو لا يصح ولما قل ان يقول لا يجوز فذكر عند الفتوى **باب التخرج** اخرج  
الورثة اجمعين عن عرض وهي التركة او اخرجوه عن عقار هي التركة بما لا يعطوه له او  
اخرجوه عن ذهاب هو التركة بفضة ودفعها اليه او الحكم على العكس بان كانت التركة  
فضة فاخرجوا اجمعين بذهب فدفعه اليه مع هذا الصلح في الوجوه كلها قل ما اعطوه له  
او اكثر لانه بيع معنى ولكن في الوجوه الثالث والرابع يعتبر القبض في المجلس بغيره من الدبوا وفي  
نقد الدين وهي الذب الفضة وغيرها مثل العقار والعروض اذ ان التركة اذا كانت  
مشتملة على هذه الاجناس فاخرجوه باحد النقدين لا يصح الصلح الا ان يكون ما اعطى له اكثر  
قسمة من ذلك الجنس ليكون نصيبه بتملكه والزيادة في مقابلة حقه من بقية التركة يخرج  
عن الدبوا ولا بد من التقاضي في المجلس فيما يقابل نصيبه من الذب لانه مرفق في هذا القدر ولو  
كان ما اعطوه عرضا جاز مطلقا لعدم الدبوا وبطل الصلح ان اخرج احد الورثة وفي التركة  
ديون بشرط ان يكون الديون بالقيمة لما فيه من تملك الدين ممن لا عليه الدين وهذا غير  
صحيح وسواء بين حصص الدين او لم يبين عنده حصة ويبقى ان يجوز عندها في غير الدين  
اذا بين حصته واصل الخل وفيما اذا جمع بين حر وعبد او شاة ذكية وميتة وباعها في  
صفقة واحدة وبين حصته كل واحد منهما من الثمن بطل في الكل عنده وعندهما مع الوعد  
والذكية وبطل الصلح والقيمة مع احاطة الدين بالتركة الا ان يضمن الورثة الدين بشرط  
ان لا يرجع في التركة او يضمن اجني بشرط براءة الميت او يودع وادينه من مال آخر ولا  
يصلح قبل قضاء الدين في غير دين محيط ولو فعل اى صلح مع الصلح وتحقيقه ان الدين اذا  
لم يكن مستقرا صلح الصلح والقيمة ويرفعون منها قدام الدين حتى لا يحتاجون الى انفس القيمة  
والا بد ان لا يفعلوا ذلك حتى يقضوا الدين كذا في البحر وغيره واذا اخرجوا الورثة واحدا  
منهم فحصة تقسم بين الباقي من الورثة على السواء ان كان ما اعطوه من مالهم غير الميراث للتركة

بعد الارادة في التركة  
من الميراث

بطل الصلح  
في غير الدين

بينهم وان كان ما اعطوه له مما ورثوا من ميراثهم فليقد ميراثهم بقسم بينهم وقدره الحفا  
بان يكون عن انكحار اما اذا كان عن اقرار فهو بينهم على السواء مطلقا واصلح احدهم عن بعض  
الاغنيا صبيح واصلح احدهم عن دعوى اجني حقا في التركة مع غيبة البقية جازين ويكون  
ميراثا في حصة شر كانه كالا جني وفي جميع الفناوى وان كان على الميت دين مستغرق لا  
يجوز الصلح ولا القسمة لان التركة لم يتملكها الورثة وان لم يكن مستغرقا لا ينبغي ان يصلحوا  
ما لم يقضوا دينه لتقدم حاجة الميت اليه ولو فعلوا قالوا يجوز وذكر الكرخي في القسمة انها  
لا يجوز استحسانا والموصى له ببلغ في التركة كوارث فيما قد مناه من مسألة الخارج  
احدهم على شيء فاخرجوه من بينهم ثم ظهر للميت دين او عين لم يعلموها هل يكون المذكور  
من الدين والعين واخطا في الصلح الواقع بينهم فيه قولان اشهرهما لا يكون واخطا فيه والقول  
مذكور ان في فناوى قاضيان قدم انه لا يكون واخطا ويكون ذلك الدين والعين بين  
جميع الورثة وقد ذكر في اول الفنا وما نه يقدم ما هو الاشهر وكان هو المعتمد كما نص عليه  
مولانا في بحره وعلى قول من يقول بالدخول فان كان الظاهر دين افسد الصلح كانه وجد في  
الاستدراء وان كان عينا لا يفسد ولو اذ عت الزوجة ميراثا صلح على اقل من نصيبها او ميراثا  
ولا يطيب لغيره ان علموا ذلك فان اقامت بينة بطل الصلح الكل من المنع في آخر كتاب الصلح **كتاب الولاء**  
قال النبي صلى الله عليه وسلم لميراث النساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن  
او كانت ابنة او كانت من كاتين او دبر من دبرن او ما جره ولا معتقن او معتق  
معتقن من ولاي المنع مثل صاحب المنع عن رجل تملك جارية وولدها الصغرى فاعتق ولد  
واراد ان يبيع امه ويشترط ولاه لمن يشترطها له ذكر قبل النفقة تجب على العتق للصغرى واجبا  
اذا عتق الولد فالولاء له لقوله عليه السلام الولاء لمن اعتق ولو اعتقه بشرط الولاء لمن  
اشترى امه كان الشرط لغوا لكونه من افعال الحكم الشرع الشريف ويرثه واما نفقة فتجب  
في بيت المال على المولا في البرازية اعتق عبدا صغيرا او امه صغيرة سقطت النفقة عن المولا  
كانت على بيت المال انتهى فالماصل ان الابوين اذا كانا حزينين اصلين بمعنى ان لا يكون في  
اصلهما رقيق اصل فلولاء على الولد واذا كانا معتقين او فاصلهما معتق فالولاء لقوم  
الاب واذا كان الاب معتقا او فاصلها معتق والام حرة الاصل بمعنى ان لا يكون فاصلها  
رقيق اصل سواء كانت عربية او لا فلولاء على الولد لقوم الاب واذا كانت الام معتقة و  
الاب حرا اصل بان لا يكون فاصلها رقيق فان كان عربيا فلولاء على الولد لقوم الام وان كان  
غير عربي فصدائه حيفة ومحمد بن يونس لا يكون لقوم الاب عليه ولا خلاف في ان يوسن من الدر والعرا

مع امر الورثة  
عن ابائهم

الولاء لمن

عن عبد او امه  
معتق



في كتاب الولاء...  
 في كتاب الولاء...  
 في كتاب الولاء...

وأن كانت الأم عربية والأب  
 معق فالولد لمولى الأب  
 لأن الولد يشبه الأب في الولاء  
 كإخيه النسب من جهة أبيه  
 في كتاب الولاء...  
 في كتاب الولاء...  
 في كتاب الولاء...

والولد لا يشبه الأم في الولاء  
 لأن الأم لا تملك الولد  
 كإخيه النسب من جهة أبيه  
 في كتاب الولاء...  
 في كتاب الولاء...  
 في كتاب الولاء...

بأن...

في كتاب الولاء...  
 في كتاب الولاء...  
 في كتاب الولاء...

بأن ولدًا أقل من ستة أشهر من وقت العتق...  
 ولدين أحدهما أقل من ستة أشهر...  
 ليعتق أن الأول كان موجودًا وقت العتق...  
 فلو كان الولد قد ولد قبل العتق...  
 لكان الولد لا ينتقل من العتق...  
 جزء من العتق...  
 في كتاب الولاء...  
 في كتاب الولاء...  
 في كتاب الولاء...

والولد لا يشبه الأب في الولاء  
 لأن الأب لا يملك الولد  
 كإخيه النسب من جهة أبيه  
 في كتاب الولاء...  
 في كتاب الولاء...  
 في كتاب الولاء...

بأن...



بخلاف ما اذا وال رجل وهو حي والزوج والى غير حيث يكون ولا ولد لمولد الابن  
 غير قابل بهذا الولاء مقصود لان تمامه بالانجاب والقبول وهو ليس بجعل له قال فان ولدته بعد  
 عنها لا يكون من ستة اشهر ولذا قوله لمولد الام لان عتق بعتا لا يتم لانما له بها بعد عتقها  
 فبقيها في الولاء فلم يتغير بقبالة وقت الاعناق حتى يمتنع مقصودا فان اعنق العبد جرح  
 الابن ولما ابتدا وانفصل عن مولد الام لان العتق هنا في الولد ثبت بعتا بخلاف الاول وهذا  
 لان الولاء بمنزلة النسب قال عليه الصلوة والسلام الولاء لحمه كحمه النسب سباع ولا يورث ولا يورث  
 ثم النسب الى الاباء فكذلك الولاء والنسب الى موال الام كانت لعدم اهلية الاب ضرورة فاذا  
 صار اهلا عاد الولاء اليه بمنزلة ولد الملة عنه ينسب اليه قهرم الام ضرورة فاذا الكذب  
 الملاء عن نفسه ينسب اليه بخلاف ما اذا اعتقت المعتدة عن موت والطلاق فجاءت بولد  
 لا قل من ستين من وقت الطلاق او الموت حيث يكون الولد لمولد الام وان اعنق  
 الاب لتعذر ايضا في العتق الى بعد الموت او الطلاق البين لحرمة الوطئ وبعد الطلاق  
 الرجعي لما انه يعبر بها جضا ياتك فاستد الحاجة فكان الولد موجودا عند الاعناق  
 فعنق مقصودا من الهداية في كتاب الولاء **مسائل شتى** قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 افضل الناس مؤمن من تصدق بقليل المال من برهات الصحاح لان كثرة المال مذمومة في  
 الاصل قال عليه الصلوة والسلام هكذا المكثرون الا آمن به هكذا اي تصدق به من يكاف  
 للبر والعرف في باب الكفو وذكر في الخلاصة الفنا والرجل وراهم ادا ان ينفعها فا  
 فالانفاق على نفسه افضل ان كان بجال الوافق على الفقراء يصير في الشدة اما ان كان بجال  
 لا يصير في شدة فالصدق على الفقراء افضل ثم اتفق المشايخ على ان الفقير الصابر والى من  
 الغنى الشاكر من جواهر الفقه والباب التاسع يكره اعطاء سؤال المسجد لكنه يقصد قبل  
 الدخول وبعد الخروج وفي الاختيار يكره سؤال المسجد فقد جاء في الاثرين ان يوم  
 القيامة ليقم بعض الناس فيقدم سؤال المسجد وان كان لا يتخطى الناس ولا يمشي بين يدي  
 المصلي لا يكره وهو المختار فقد روي عنهم كما نقابا لعن في المسجد على عهد رسول الله صلى  
 حتى روي ان عليا رضي الله عنه تصدق بخاتمه في الصلوة فمدح الله تعالى بقوله والذين  
 يؤتوا الزكوة وهم راكعون وان كان يميز بين يدي المصلي او يتخطى رقاب الناس يكره  
 حتى قبل ظهر واحد يعطى في المسجد يحتاج الى سبعين فلما ليكون كفارة لذلك الغفل  
 ومن كان عنده قوت يومه لا يحمل له السؤال لقوله عليه الصلوة والسلام من سأل الناس  
 وهو غنى عما يسأل جاء يوم القيامة ومساكنه في وجهه قد وثرا وخوشا وكدرج ولان

سنة الاربع  
 التصدق  
 التصدق  
 التصدق  
 التصدق  
 التصدق

قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله لا يقبل من العبد شيئا الا ان يشركه في  
 يقين الله يقين العبد ان الله لا يقبل من العبد شيئا الا ان يشركه في  
 روت جلاله افقروا وروا مكره في كتابه في كتابه الاول لانه

اذ لنفسه من ضره من وانه حرام لقوله لم لا يحمل مسلم ان يذل نفسه من كراهية  
 جامع الفنا والسائل اذا كان يدور على الابواب ويقول الله اولاه الله اولاه الله وسبحا  
 الله او يكبر ويسأل شيئا هو انهم والمعطى ايضا انهم من كراهية الذخيرة وعن انس رضي الله  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو ان عبدا يسأل ربه ان لا يبرقه بربقه على ربه  
 انقه وان الرزق لا يزد ولا ينقص يسأل ويطلب ولا يسأل ولا يطلب اجابوا في الطلب  
 ثم قال لا يصح به هل يستطيع احدكم ان يفر من الموت فكذلك لا يستطيع ان يفر من الرزق  
 فالرزق يتبعه كاتبعه الموت من عصبية لانه اذا مال وقاية النفس ودفع الرخوة لدفع  
 الظلم من جائز من الهداية في كتاب الصلح المجلد فاعلمت في امر من جركا لصاحب الارض  
 بجلاء والصيد اذا باضت وفرخت في ارض اساءة او شجرة ان ذلك لا يكون لصاحب الارض  
 لانه لم يحرره ومن اخذه ضوله من زكوة الخائبة قيل الج كذا في كراهية الخلوصة في الفصل  
 الثالث وانما يكون متولى موال المسلمين امير رسول الله عليه السلام اذا كان عادلا كما كان الامراء  
 في زمانه ثم فانه الامير انما يكون مقامه اذا كان متصفا بصفات بل غايب حتى اسم الامان  
 والحكومة اذا كان عادلا واما ولاية الجور فلا يستأهلون ان يستعملوا امراءا وحكاما وانما  
 هم الموصون المتغلبين وبعضهم والفرقة منهم ومن مجالسهم وعدم المتخالفة معهم واجب  
 الركون اليهم يقتضي لمسار النار كما قال عز من قائل ولا تتركوا الذين ظلموا فتمسكم  
 النار الآية من مطالع الاسرار لشرى للشارف عن ابن عمر رضي الله عنهما قال ان الغا  
 ينصب له لواء يوم القيامة فيقال هذه غداة فلان فلان فلان وقال لكل غدا ولواء عند  
 يوم القيمة يعرف به الا لا غدا واعظم غدا عظيم من امير عامية من المصالح في كتاب الامان  
 والفضاء ولا يجوز تفضيل بعض الانبياء على البعض على التعيين ولكن يقال الرسل افضل من  
 النبي واولوا العزم يعني صاحب الكتاب من غيرهم وبيننا افضل من الكل ولا يقال ان محمدا م  
 افضل من يونس وغيره على التعيين اذ فيه ايهام نقص للفضل عليه من جواهر الفنا وفتح الباب  
 الاول ان التفحص عن حقيقة الكبارة فيجب فادبر الحكم على مضتها واستطاعها اظهار  
 لغا حشها وقد ندب الشارع الى السر من خيرة الجمع لابن مكره في كتاب الكاح لان الشارع  
 ندب الى السر وفي الزامها الطلق الاشاعة الضاد مع تقويت مصالحها من شرع الله تعالى اما  
 الركن فهو الايجاب والقبول الايجاب من الكفيل والقبول من الطالب وهذا عندنا في حقيقة  
 وعهد وهو قول ابن يوسف الاخر وهو قول الاول الركن هو الايجاب فاما القول فليس  
 بشرط وبه اخذ الشافعي لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم اني بجزارة رجل من الانصار فقال هل علي صلح

في الفنا  
 دفع الرسوة  
 دفع الرسوة  
 دفع الرسوة  
 دفع الرسوة  
 دفع الرسوة



10



قالت وقالت سمعت ابا عبد الله محمد بن عيسى بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الملة لا حزن واجها في الآخرة  
وقال ان اردت ان تكون في الجنة فلا تنزع من بعدى وروى ابي حنيفة قال  
يا رسول الله الملة لها النيران في الدنيا ثم يموتون فلا يهاجرون ولا يهاجرون ولا يهاجرون ولا يهاجرون  
خلقها كان معها وقبلها تغيرا فكانت ذات ارجل تغل من المعبرات عن جابر بن عبد الله لا يدخل احد  
منكم على الجنة ولا يخرج من النار بالجحيم والبراء الملهمة من الاجابة الى ما يجعله امنا وانا يعني  
ولا انا اذ دخل الجنة يعلم لا يرحم الله تعالى من كان ملكا للشارف سئل صاحب المني عن بعض الناس قالوا  
مفتيا يضرب له الرمل او ينجم له يعلم حال غايه او مريض فهل يكفر بذلك ام لا واجاب ان اعتقد  
ذلك اعتقا واجاز ما يكفر بحديث من التكا هنا صدقة الآخرة ومثله الدمال كما ذكره كمال  
بن ابي الشرف المقدسي في حاشية لشرع العقائد واما داظن ذلك لا يكفر كما نقله شيخنا في  
بحر من القربى حيث قال واعلم ان مسألكم هنا تدل على استعجال ما حرمة الله تعالى على وجه  
الظن لا يكفر وانما الاعتقاد الحرام حلول لا داظن حلالا ولا حراما قالوا في كتاب الحرام لم  
من الحلال فانه لا يحرم بالاجماع ويعزى كما في الظهيرة وغيرها ولم يقل احد ان يكفر وكذا في نظائره  
وهو نظيره ذكره القربى في شرح المسلم ان ظن الغيب جائز كظن المنجم والرمال بوقوع شيء في  
المستقبل بغيره امر عادي فهو ظن صادق والمنوع هو ادعاء علم الغيب الظاهر ان ادعاء  
الغيب حرام وليس يكفر بخلاف ادعاء علم الغيب فانه كفر والله سبحانه وتعالى اعلم **فائدة**  
من الجواهر قال محمد بن زيد من الدناءة استقرضوا الخبز والجلوس على باب الحمام والنظر في  
مراة الحمام انتهى **فائدة** من المستطرفة ليس في الحيوان من يدخل الجنة الا خمسة كل اصحاب  
الكهف وكثير من السجود وفاقه صالح وحمار العزيز وبراق النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الاشياء في شجرة القز  
الثالث وفيه ثاثة لا يستجاب دعاء رجل له امرأة سيئة الخلق فلا يطلقها ورجل  
اعطى مالا يبيعها ورجل دابن ولم يشهد كذا في حجر المحيط كل شيء يسأل عنه العبد يوم القيمة  
الا يعلم فانه الله تعالى لا يسأل عنه لانه طلب من بنية ثم ان يطلب الزيادة منه وقدرته زدي  
علما فكيف يسأل عنه ذكره في الفضول العادية سئل صاحب العبر عن رجل زعم ان التين افضل من  
العنب فماذا اخر وقال بل العنب افضل اجمع الا قل بان الله تعالى قسم به قدر على ان  
افضل من العنب فقال لخصم لا يلزم في المصيبينهما واجاب الذي يظهر له ان الاذهب الى ان  
العنب افضل من التين مصيبا لله تعالى امتن به على العباد لقوله ثم خيرا طعامكم الخبز وخيرا  
فاكثركم العنب ذكره الجلال السيوطي في الجامع الصغير والله اعلم سئل صاحب المني عن الرجل  
هل من الله تعالى جل جلاله لا وهذا الملة كذا كذا ام لا واجاب في بعض الحنفية الى ان

فان قيل في قوله الملة لها النيران في الدنيا ثم يموتون فلا يهاجرون ولا يهاجرون ولا يهاجرون ولا يهاجرون  
الجم وادخل في الجم الى الجم وادخل في الجم الى الجم وادخل في الجم الى الجم وادخل في الجم الى الجم

في الباب الخ

ان يظن ان الغيب  
كذلك في كتاب

الزنا و

في كتاب

في كتاب

فان قيل في قوله الملة لها النيران في الدنيا ثم يموتون فلا يهاجرون ولا يهاجرون ولا يهاجرون ولا يهاجرون  
الجم وادخل في الجم الى الجم وادخل في الجم الى الجم وادخل في الجم الى الجم وادخل في الجم الى الجم

في كتاب

سئل في ان لا يقع ظن النيران في الدنيا ثم يموتون فلا يهاجرون ولا يهاجرون ولا يهاجرون ولا يهاجرون  
اجاب انه لا يقع ظن النيران في الدنيا ثم يموتون فلا يهاجرون ولا يهاجرون ولا يهاجرون ولا يهاجرون

الجن لا يرون الله تعالى واليه يميل كلوم ابن عبد السلام فانه صريح في منع الرؤية من الملة كفة  
ورافقه جماعة من الحنفية لكن الاربع ان الملة كفة يرونه كما نفس عليه امام اهل السنة  
والجماعة الشيخ ابو الحسن الاشعري في كتابه وتابعه الامام البيهقي وغيره كابن القيم والجلال  
البلقيني قال الجلال وكذا كذا الجن يرونه لعدم الادلة كذا في فتاوى ابن حجر الهيتمي في دية الله  
تعالى في الآخرة حق براه اهل الجنة في الآخرة بلا كيفية ولا تشبيه ولا محاذاة اما رؤية الله  
تعالى في المنام اكثرهم قالوا لا يجوز والسكوت في هذا الباب يحوط من التاثر حاشية في كتاب  
الاصحاح سئل مولانا المذكور عن ادعى على آخر انه يقرأ الانعام الشريف لهوك من وجهه ومن  
واكثر اخر فهل له ان يحلف على عدم قراءته واجاب لا يحلف في ذلك الا فائدة في تحليفه لانه  
لو تكلم عن ذلك واقرب به لا يلزمه الا الاستغفار لانه الامور والاشياء كلها لا تقع الا بامر الله  
تعالى وادائه ولا يدخل مثل هذا تحت الغضا والله تعالى اعلم وقد اجاب عنه ايضا شيخ الاسلام  
ابن كمال باشا بان دعاء القارئ يلزم ان يكون مستجابا انتهى وهذا الجواب في غاية الحسن  
كل شيخ الاسلام سعد الدين بن حسن جان عن احرار الجاذوا واجاب عياذ بالله تعالى ان  
ظهرت حلول الارواح الجنيشة فلو باءس به انتهى **سأمة** بن زيد فاسمعكم الطاعون  
بارض فلو تدخلوها واذا وقع بارض فلو تدخلوها فاذا وقع بارض وانتم بها فلو تدخل  
منها من المثار في الباب الخامس والخمسون في بيان الطاعة وروى الامام احمد في مسنده من  
حديث ابي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتنوا امتي بالطعن والطاعون قالوا يا رسول الله  
هذا الطعن قد عرفناه فاما الطاعون قال وخر اخر انكم من الجن وفي كل شهادة رواه ابو بكر  
بن ابي الدنيا في كتاب الطواعين قال فيه وخر اخر انكم من الجن ولا تناف في بين اللغظين لا  
الآخرة في الدنيا لا تناف في العداوة لانه عداوة الجن للنفس بالطبع وان كانوا مؤمنين فالعداوة  
فالعداوة موجودة قال ابن الاثر الوجز طعن ليس بنا فذوالشيطان له ركن وحجر ونفت  
ونفع ووجز من اكام المرجان في احكام الجان للقاضي بدر الدين الشبلي الحق وكذا هيبة  
الظهيرية رجل كان في بيته واخذته الركنة لا يكره الغراب الى الغضا بل يستحب لغراب  
ابن سلمي عن الحايط المايل وبعثه ام اذا وقع الدج في ارض فلو تدخلوها واذا وقع وانتم  
فيها فلو تدخلوها والوجز العذاب والمرا به هنا العواذ وذكر الطحاوي في مشكل الآثار  
ناه وبله وقال انه اذا كان بخال لودخل وابتلى به ففزع انه ابتلى بدخل له ولو خرج  
فجاء وقع عنده بجاء بوجه فلو يدخل ولا يخرج صيانة لا عقاده فاما اذا كان يعلم  
ان كل شيء بقدر الله وانه لا يصيبه الا ما كتبت الله له فلو باءس بان يدخل ويخرج من

روى عنه في كتاب  
روى عنه في كتاب  
روى عنه في كتاب  
روى عنه في كتاب

في كتاب

في كتاب

في كتاب



جميع الفناوى في كتاب الخطر الاباحية قلت وقد اغفل الأطباء في عصرنا وما قبلها هذا التحذير فوقع  
التفريط الشديد في قواهم على عدم التعرض لاصحاب الطاعن باخراج الدم حتى شاع ذكرهم و  
ذاع بحيث صار عامتهم يعتقد بحريم ذكر وهذا النقل عن راسم بخالف ما اعتدوه والعقل  
يوافقه كما تقدم ان الطعن يسر الدم الكاين فيهم في البدن فيصير له مكان منه ثم يصل اثره  
الى القلب فيقتل ولذلك قال ابن سينا لما ذكر العلاج بالشرط او القصد انه واجبا انتهى وفي النزاع  
اذا نزلت الارض وهو في بيته يستحب له الفرار الى الصحراء لقوله تعالى ولا تعلقوا باديكم الى  
التهلكة وفيها قبل الفرار مما لا يطاق من سائر المرسدين انتهى وهو بعيد جواز الفرار من الطاعن  
اذا نزل ببلد والحديث في المصممين بخلافه وروى العلوي في فتاواه انه عليه الصلوة والسلام  
من يهد في مايل فاسرع المضي فقل له انتم من قضااء الله تعالى فقال عليه السلام فلا رى الى قضااء الله  
تعالى ايضا انتهى سلك عن جواز الدعاء برفع الطاعن في سنة تسع وستين وتسماة بالقاهرة  
فاجبت بان لم اره صريحا ولكن صريح في العناية وغناه التسمي اليها بانه اذا نزل بالمسلمين  
نازلة قتل الامام في صلوة الفجر وهو قول الثوري واحمد وقال جمهور اهل الحديث والصفوة  
عند النواز في مشروع في الصلوة كلها انتهى وفي فتح القدير ان مشروعية القنوت للنازل مستمرة  
لم تنسخ وبه قال جماعة من اهل الحديث وخلافه عليه حديث ابو جعفر عن ابي بصير ما زال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم حتى فارق الدنيا عند النواز ولما ذكرنا من اجابا بالخلاف فيغير تقريره ليعلم  
ذكر بعده صلعم وقد قتل الصديق رضي الله عنه في محاربة الصليبية مسيكة الكتاب وعند محاربة اهل  
الكتاب وكذلك قتل عمر رضي الله عنه في محاربة معاوية ومعاوية في محاربة انتهى  
فالقنوت عندنا في النازل ثابت وهو الدعاء برضاها ولا شك ان الطاعن من اشد النوازل  
قال في المصباح النازل المصيبة الشديدة تنزل بالناس انتهى وفي الصلوات النازل الشديدة  
من شدايد الدهر تنزل بالناس انتهى وذكر في السراج الدعاء قال الطحاوي ولا يقف في الفجر  
عندنا من غير بلية فان وقعت بلية فلا بأس بركا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه قتل شهرا فهايد  
على رجليه وذكر ان وبني لحيا نتم تركه كذا في الملتقط انتهى فان قلت هل له صلوة قلت هو  
كالخسوف لما في منية المفتي قبل الزكوة وفي الخسوف والظلمة في النهار واشتداد الريح والمطر  
النج والافراع وعموم المرض يصلى وحدها انتهى ولا شك ان الطاعن من قبل عموم المرض فستن  
له ركعتان فرادى وذكر ان يلى في خسوف القمر انه يتضرع كل واحد لنفسه وكذا في الظلمة المائلة  
بالنها والنج الشديد والنزل في الصواعق وانتشار الكوكب الضوء المائل بالليل والنجم  
الامطار الدائمة وعموم الامراض والخوف الغالب من العدو ونحو ذلك من الافراع والاهوال لانه

ما من امر  
وانما الفرار

الفرار

الفرار

في خوف

كذلك

كل ذكر من الامايات المخوفة انتهى فان قلت هل يشرع الاجتماع للدعاء برفعه كما يفعل الناس  
بالطاعة بالجمل قلت هو بخسوف القمر وقال في خزانة المفتين والصلوة في خسوف القمر تؤدى  
فرادى وكذلك في الظلمة والريح والفرع لابي اس بن بصلوا فرادى ويدعوا ويتضرعوا الى الله  
ينزل ذكر انتهى فظاهر انهم يجتمعون للدعاء والتضرع لانه اقرب للجوابه وان كانت الصلوة  
فرادى الكل من الاشياء في نعمة الغن الثالث سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الداء والرقى هل يرد من قدر الله  
قال هو من قدر الله تعالى وقد روى رسول الله صلى الله عليه وسلم امره بذلك ورواه ما هو خارج عن  
المصر قد صنف فيه كتاب سمي طيب النبي صلى الله عليه وسلم وعن بعضهم ذكر في اساليب ان موسى صلى الله عليه وسلم اعتل  
بعلة فدخل عليه بنو اسرائيل ففزعوا عليه فقالوا ان دواها مفرد فمجرد وبجرب وانما تدوى به  
فابى ولم يزل فادوى اليه لابرأ تك حتى تدوى بما ذكره فتدوى به فبرأ فادوى الله اليه  
اروت ان تبطل حكمي بالتوكل على من اودع في العقاقير منافع الاشياء غري وروى ان قوما  
شكوا الى النبي صلى الله عليه وسلم فوج اولادهم فادوى الله اليه مرهم ان يطعوا نساءهم السرجل فانه يحسن الولد  
ويغفل ذكر في الشهر الثالث والرابع اذ فيه بصورة الله الولد فبين بهذا ان مسبب الاسباب  
حلت قدرته اجري شئته بربط المسببات بالاسباب واسباب الادوية مسخرة بحكمة الله  
فكانت الخبز والماء وداء الجوع والعطش وكذا السكابين والسقونيا وداء الصفر فكل ذلك  
يتخير الحق فلا يضرب المتوكل استعماله مع النظر الى مشيئة الله بان يرى الشفاء منه لامن الداء  
من جامع العصولين في آخر الفصل الرابع والثلاثين واذا قال الطبيب القنفذ نافع او المنة لايجوز  
اكله للتداوى لان الله يحكم لا يحتم شيئا حتى ينزع منافع وقوله في المحرم ومنافع الناس  
قليل او ارب منافع الاتعاظ اذا راي السكبان قاء من فيه ودبره والكلب الواجد يلحق فيه مرة  
واحدة ذكره في راء ان يعطى وتاب واعرض بان الغيبة ذكر ان بيع الحيات يجوز اذا كان  
يتفهم بها في التداوى ولا على باحة التداوى قلت قال الاستاذ اذا جعل في الداء صار يغفل  
فسيكافؤ يلزم من جوار واجوان هذا حال الاولاد يغايروا حال الاجتماع والقنفذ حله  
عند المشافى ولم يجوز وابيه فكيف يجوز في الحرام المقطوع من صيد البزاة به قيل  
القنفذ العاصم قال في السراج لايجوز المناكحة بين بنات آدم والجن واسنان الماء لاخلاف  
المعنى انتهى واتبع في منية المفتي والفيض وسئل عنها ابو حامد فقال لايجوز وقد استدلل  
بعضهم على تحريم مناجاة الجنيات بقوله تعالى في سورة البقر والله جعل من انفسكم ان واجبا  
اي من جنسكم ونوعكم وعلى خلقكم كما قال الله تعالى لقد جاءكم رسول من انفسكم لا يمشي  
لكم روي ابو عثمان سعيد بن العباس الرضى في كتاب الابهام وقال حدثنا عن سعيد بن داود

في الصلوة

في الصلوة

في الصلوة

في الصلوة

في الصلوة











لا بأس بان يربط على اصبعه خيطا ليدرك الحارة  
وهذا الخيط يسمى الزنم برهادر الرقيش  
الكتاب الناصب

عند قول القدر وركب ولا بأس من بيع العصير من يعلم انه يتخذ من الخمر يعني لا بأس من بيعه من الجوس  
اهل الذمة لانه المعصية لا تنافي بين المعصية بل بعد تغير انتهى بخلاف بيع امره من يلو ط به و  
بيع سلو من اهل الذمة لانه المعصية تقع بعينه وجان ايضا اجارة بيت سواد الكوفة امر قريها  
من يتخذ بيت ثاب او كيسة او بيعه او يباع فيه الخمر وانما في الامصار وقدم غير الكوفة فلا يجوز  
لظهور شعائير الاسلام هذا قول ابي حنيفة وعندنا لا ينبغي ان يوجر بيتا لشرب من ذلك  
لانه اعانة على المعصية وبه قالت الثلاثة وكره ايضا استخدام الخصى لانه فيه تحريض الناس على  
المضاه الذي هو مثله وقد صرح الله صلى الله عليه وسلم في بيعه فصرم وكره ايضا اقراض بقال وراهم لياخذ  
منه ما شاء فانه قرض جر نفعا وهو منهي عنه وينبغي ان يودعه اياه ثم ياء خذ من شئت  
وان ضاع فلو شئ عليه لانه الودعة امانة وكره ايضا اللعب بالزرد والشرط بغير كسر الشين والاربعين  
عشر وهو لعب يستعمل اليهود قاله ابو الليث قلت وفي السرة الوها صرح بالحرمة حيث قال واللعب  
بالاربعة عشر حرام وهو قطعة من خشب يحفر فيها ثلثة اسطر ويجعل في تلك الحفر حصا صغيرا  
يلعب بها انتهى وذلك لما روي ابن عمر من يقوم يلعبون بالشرط فلم يسلم عليهم وقال ما  
هذه التماثيل التي انتم لها عاكفون وقال علي الصلوة والسلام من لعب بالزرد شير كافا صبيغ  
يد في لحم القريب وواه مسلم واحمد وابوداودم قالوا الشافعي يباح الشرط في تشييد الخمار  
وتذكية الفهم فيجوز لهذا القصد دون القمار بشرط ان لا يترك الصلوة ولا يستعمل الخمر ولولعب  
به في الطريق واكثر منه سقطت عدلته بالاجماع ولم يرا بوجاهة في السلام باسأ يستعملهم  
تمامهم فيه وتعقيرهم والكراهة التحريم لما تقدم ان مطلقها يضر الله وقد عبر في الجمع عنها بالحرمة  
حيث قال ويحرم الشرط مطلقا انتهى ليقيد الكراهة للتحريم والله اعلم وجاز حضا البهايم  
لانه فيه تطيب لحة وترك النجاس والشر ولانه على الصلوة والسلام صحي بكتبتين الملمين موجودين  
والوجود هو الخصى وجاز ايضا انشاء الخمر على الخيل لانه لم يكسب البخله وافشاها وكره كل ليو  
لقوله لم كل لعب ابن آدم حرام الا ثلثة ملاعبة الرجل اهله وتاؤديه فرسه ومناضلة  
لقوسه قلت وفي البرازية استماع صوت الملاء كالضرب بالقضيب ونحوه حرام قال علي السلام  
استماع الملاء هي معصية والجلوس عليها فيسوق والثلثة ذبها كذا في النعمة فصر في الجوارح الى غير ذلك  
لاجله كمن بالنعمة لا تفكر فالواجب ان يحتب كذا يسمع لما روي ان علي السلام ادخل اصبعه في اذنه  
عند ما عده واشما را العرب لوفها ذكر العنق كره انتهى وكره جعل الفل في عنق العبد وهو طوق من  
خشب سمير بمسار عظيم يجعل في عنقه يمنة من تحريك رأسه وهو معنا وبين الظلمة وانه حرام  
لانه عقوبة الكفار فيحرم كالأحراق بالنار وقول لا بأس من زنا نالانه علامة الا باق وقد

في الخمر

اللعبة بالزرد

حاشا البهايم

في الخمر

في هذا الزمان خصوصاً في السودان وان كان في زمانهم مكرها والقلعة الا باق بخلاف القيد  
قائه حلو وكره قوله في غايته بحق رسك وابيا نك واوليا نك او بحق البيت وبحق الشعر الحرام  
لانه لا حق للخلق على الله تعالى ولو قال لا يخرج بحق او بالله ان يفعل كذا لا يجب عليه بقاء ثم يترك شرعا  
وان كان الاولي ان ياء في به كذا في تبين الكفر وغيره وكره ايضا احتكار قوت البشر كالبيرة ونحوه  
والهائم كالشعر والبن في بلد يضر باهله لانه تعلق به حق العامة ولقوله عم الخالب من في  
والمتكره ملعون وقال علي الصلوة والسلام من احتكر على المسلمين طعامهم اربعين يوما ضرب به الله  
بالجنادم والا فلا من كذا في السرة العهاج وفي الامتناع عن البيع يضييق الامر عليهم ويكره اذا كان  
يضرهم ذلك بان كانت البلدة صغيرة بخلاف ما اذا لم يضر بان كانا المصركين لانه حاسبون ملكه من  
غير اضرار بغيره وتلقى الخليل على هذا التفصيل وتخصيص الاحتكار بالا قوت قولهما وقال ابو يوسف  
كلما ضرت العامة جسدته الاحتكار وان كان ثيابا او دواهم او نحو ذلك وياء من القاضى بيع  
ما فضل من قوته وقوت اهله فان لم يبيع بل خالف امر القاضى ضرت بهما بل ولا حاله و  
باع القاضى عليه طعامه وفاقا على الصحيح ولا يكون محكرا بحسب غلة ارضه ويجوز به من بلد  
آخر لانه خالص حقه ولم يعلق به حق العامة ويكره انساك الحماما ان يضر بالناس بان كان  
يطيرها فوق السطح مطلقا على عورات المسلمين ويكره جاجا الناس برميهم تلك الحماما عزرة بما  
يزاه الحكم راد حاله ومنع اشتد المنع فان لم يمنع بذلك فبجها المحتسب ولا بأس بالمسابقة في الرمي  
والفرس والابل وعلى الاقدام وحل الجعل في شرط المال من جانب واحد وحرم الجعل لشرط  
فيها من الجانبين لانه يصير قمارا والقرار حرام الا اذا دخلوا ثلثا بينهما بان يكون بينهما محلل  
بغير من كفى لغرضها بين قهقهة يسبقها فان سبقها اخذ منها وان سبقها لم يعطيهما وفيها بينهما  
انها سبق اخذ من صاحبه وانما جاز ذلك لانه بالحلل جز 2 من ان يكون قمارا فيجوز وان لم  
يكن قمارا بالحلل مثلها لم يمن لانه لا فائدة في حاله بينهما فلم يمن 2 من ان يكون قمارا وكذا  
الحكم في المتعة قال في السراجية معنى يا الشرة الطحاوي لو وقع الاختلاف بين اثنين وشرط  
احدهما لصاحبه انه ان كان الجواب كما قلت اعطيتك كذا وان كان كما قلت لا اعطيتك كذا  
فهذا جائز انتهى ويستحب للجعل قلم اظافر يوم الجمعة قال قاضيان رجل وقت لقلم اظافر  
وخطب في يوم الجمعة قالوا ان كان يري جوان ذلك في غير يوم الجمعة واخره الى يومها تأخير  
فاحشا كان مكرها لان من كان ظفر طويلا كان رقة ضيقا فان لم يجاوز الحد واخر  
تدركا بالاجاز فهو مستحب لما روت عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
من قلم اظافر يوم الجمعة اعاده الله من البؤيا الى يوم الجمعة الاخرى وثلاثة ايام فصلا

في هذا الزمان

في هذا الزمان

في هذا الزمان

في هذا الزمان



ويستحب أيضا خلق عانة وتطهير يده بالاغسال في كل سبوع مرة في الغيبة ويستحب خلق عانة  
وتطهير يده بالاغسال في كل سبوع مرة فان لم يفعل ففي كل خمسة عشر يوما مرة ولا عذر في  
تركه وزيادته اربعين فالسبوع هو الافضل والخمسة عشر الاوسط والاربعون الابعد ولا  
عذر فيها وزيادته اربعين ويستحب الوعيد اذا كان الرجل يصوم ويصلي ويصبر الناس بيده  
ولسانه فذكره بما فيه ليس بغيبة حتى لو اجترأ السلطان لجره لانه عليه وكذا لا اثم عليه لو ذكر  
مسأوى اخيه المسلم على وجه الاحتمام لا يكون غيبة انما الغيبة ان تذكر على وجه الغضب يرد  
السب كذا في فتاوى قاضيان وفيه رجل علم ان فلانا يتعاطى من المنكر هل له ان يكتب اليه  
ابيه بذلك قالوا ان كان يعلم انه ان كتب اليه يمنع الاب عن ذكره ويقدر عليه يحل له  
ان يكتب وان كان يعلم ان ابيه لو اراد منعه ولا يقدر عليه فانه لا يكتب كيلا تقع العداوة  
بينهما وكذلك فيما بين الزوجين وبين السلطان والرعية والحشم انما يجب الامر بالمعروف اذا  
علم انهم يسمعون رجل غتاب هل فيه فقالوا هل هذه القرية كذلك لم يكن ذكر غيبة لانه لا يرد  
به جميع اهل القرية وكان المراد هو البعض وهو مجهول انتهى الكلام في المباح في كتاب الخطر والابا  
في فضل البيع المذكورة ان جريمة استعمال الذهب شدة الا يرى انه لا يجوز والتختم بالذهب  
روى الحسن بن زياد عن ابيه حنيفة انه كان يكره ان يستعمل نجر ذهب وفضة من حرمته  
القائم ويكره اكل الصبر والهدد لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن قتل النملة والنحلة  
والعنكبوت والهدد والصره واما الدبى والصلصل والعقرب والعلق والسمك و  
اكل هؤلاء في الاصل حلال ولكن لا يستحب ان الناس يتعارفوا ان من اكل هذه الاشياء  
اصابته آفة فينبغي ان يتحرر عنه من كل هية الظهيرة كذا في البرزخية في كتاب الصيد في  
الفصل الرابع والذى وعف ولا يرق فيه فاراد ان يكتب بدفعه على جهة شيئا من القرآن  
قال ابو بكر الاسكاف يجوز ان يكتب بالبول قالوا لو كان فيه شفاء جاز وعزاي نصر  
محمد بن سلام معنى قوله عليه السلام ان الله تعالى يجعل شفاءكم فيما احرم عليكم انما قال  
ذلك في الاشياء التي لا يكون فيها شفاء واما ما اذا كان فيها شفاء فلا بأس به قال  
الايدي ان العطشان يحل له شرب ما في الخمر حال الاضطراب من الخائفة في كتاب الخطر والابا  
في فتاوى العمدة وقيل ان المرأة اذا تهرست على الولادة يكتب على قرطاس اسم الله الرحمن الرحيم  
والفت ما في بطنها وتخلت واذنت لربها وحقت هيا شرا هيا وتعلق في فخذها باليسر  
تلقى الولد من ساعتها باذن الله تعالى من طهارت النائمات في الفصل التاسع في  
الجنس رجل اوصى بان يدفن كنية قال ابن مقاتل لا يجوز ان يدفن كنية الا ان يكون شيئا

السجدة في طهر  
وتطهير يده

المغيبه

المجالز عجب  
مقصود

الكل صمد  
والد ٢

في دار القضاة

مخبر في الحوائج

في ودفن  
كتب

لا ينعم

لا ينعم منها احديش او فيها فساد فينبغي ان يدفن فان كان كتب الرضايل وكان اسم الله تعالى  
ويستحب فيها صاحبها قالوا لا يحب الدنيا ان يحرق ما كان في من اسم الله تعالى يحرقها او يلقيها في الماء  
الجارى الكبير فان دفنها في ارض ظاهر لا بنا فيها كان ذلك حسنا ولا اجتنابا يحرقها بالنار  
ما لم يحرق ما كان فيه من اسم الله تعالى والانبيا والملائكة عليهم السلام من الخائفة في كتاب  
الوصايا وفي مسائل مختلفة ولا جماعة للنساء قالوا الكافر متى كره حضور المسجد للصلاة فلو  
يكره حضور مجالس الوعظ خصوصا عند هؤلاء الجهال الذين يتخلوا بجلية العلماء واولى من  
سيد على شرح الاسلام وان اذن لها بالخروج الى مجلس الوعظ الخالي عن البدع لآباء  
به من تكاح البرزخية في الفصل السادس عشر واذا اسئلنا عن مذهبنا ومذهب مختلفنا  
في الفروع اعني في المجتهدات يجب علينا ان نجيب بان مذهبنا صواب يحتمل الخطا ومذهب  
مختلفنا خطأ يحتمل الصواب لانك لو قطعت القول لما صحت قولنا ان المجتهد يحل ويصيب  
واذا اسئلنا عن معتقدا ومعتقد حضورنا في المعتقادات يجب علينا ان نقول الحق ما نؤمن  
عليه والبا طرد ما هو عليه حضورنا هكذا نقول من المشايخ من كراهية المصطفى لشرع المتقدمة  
امرأة عاجلة في اسقاط ولد لم تأثم ما لم يبين شي من خطفه من قولها لا في الكراهية  
ونقل صاحب الفوائد عن الذخيرة ما نصه واذا ارادت المرأة القاء الماء بعد ما وصل الى حيا  
هل يباح لها ذلك ان كانت ارادت القاء بعد ما مضى مدة ينفع فيها الروح فانه لا يباح لها ذلك  
لانها تعير قالة فانه اعتبر حيا وان ارادت القاء قبل مضى مدة ينفع فيها الروح هل يباح لها  
ام لا اختلف المشايخ فيه منهم من قال لا بأس به لانه اذا كان قبل مضى مدة ينفع فيها الروح فانه  
ما في رجها وعن الماء سواء وقد ذكرنا العزل مباح فكذا هذا من شرع الوهابية في فصل  
الكراهية المحلقة مشروعة للهيب عن المكروه او لدفع المكروه قالوا حيا للفرار عن الحرام و  
البناء عدمه مندوب فاما الاحتيال لا يبال حق المسلم ما ثم وعدوان من محض المحيط في اول  
كتاب الجمل اذا انقطع الحجاب الذي بين القبل والدر ليس للزوج ان يجامعها من الخلو حية  
قيل كتاب الصلوة من اكل الثوم او البصل او الكراث فلا يقرب من مسجدنا فان الملوكة تنأذ  
بما يتأذى منه بنو آدم من العصيين ووجه الوجوب قوله عم من وجد سعة ولم يفتح  
فلو يقرب من مصلواته واه احمد وابن ماجه ومثل هذا الوعيد لا يلحق الا بترك الواجب من  
اختصية الدر والعرا ويكره دخول لمن اكل ذاريج كبريته ويمنع منه وكذا كل مؤذنه ولو  
بلسانه من الاشياء في احكام المسجد والحرم قال الامام القرطبي المالك في تفسيره ذهب بعض  
العلماء الى تحريم الثوم والبصل لانه عم سماها جثينان وقد قال الله تعالى في كتابه العزيز

لا جاء

في الدواب

احد عالج  
في الحائط

الحديث في  
غير المذكور

الرجل في  
الحمام



المصنف  
الشيخ  
المرحوم

ويجزم يعلم الجائز لا يتأخر وفي جواهر الفقه المصارعة ليست بدعة وقد جاء فيها الاثر الا  
انه ينظر ان اراد به التلويح فذلك يمنع عنه ولو اراد به تحصيل القوة ليقدر على المقابلة مع  
العدو فانه يجوز ويناب عليه وهو كثر المثلث الا ان اراد به الطرب والتلويح يمنع عنه  
ويؤخذ وان كان مقابلة واراد به القوة والقدر عليها جاز وله نظائر كذا في جواهر  
الفن اوى من مرقاة المفاتيح في كتاب الكراهية واستدل بمصارعة رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن ركانه  
حين كان بمكة ثلث مرات كل مرة بثلث غنمه ولو كان مكة وهما ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما صاع  
قال ما وضع جني احد قط وما انت صرعتي فردد رسول الله صلى الله عليه وسلم الغنم عليه فظا هو يستدل بغيره  
فيقول لو كان ذلك طيبا ماردة عليه وكذا نقول لو كان ذلك مكة وهما ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ثم وانما رد الغنم عليه تطوعا منه عليه من السير في كتاب الكراهية عمل القنينة والذي يعمل  
بالا برسيم عله لا يصلح الا للرجال وانه عليهم حرام على وجهين ان عمل ذلك ليسه المسافر لا يعمل  
له ذلك وان فعل ذلك ليعمله الى دار الكفر او يبيعه من اهل الذمة لايأس به من جواهر الفقه  
في الكراهية في الباب الثاني **ح** لا يكره التلويح من حريم وعمران يوسف يكره من كراهية المجنبى كذا  
في المستقر من اهل الهدى الى المقر من شيئا وضافا اذا كان يجري ذكر بينهما قبل الفرض فلا بأس  
بالقول والافلا من محيط السرخسي في ادب القضاء اذا تعدر عليه جمع مراعاة حق الوالدين بان  
يتأذى احداهما برعاية الآخر يرجح حق الاب فيما يرجح الى العظيم ولا حرام وحق الام فيما  
يرجع الى الخدمة والامام ومن عله الائمة الحامي قال مشايخنا الاب يقدم على الام في الاحرام  
والام في الخدمة حتى لو دخل عليه في البيت يقدم الاب على الام ولو سلك منه ماء ولم يأخذ  
من يده احداهما في الام من القينة في باب بر الوالدين وذكر محمد في السير الكبير ان ابن  
مالك وجعل على اخيه البراء بن مالك وهو يفتي فقال الشافعي فقال اخشى ان اموت على فراشي وقد  
قلت تسعة وتسعين من المشركين وحدي سوى ما شاركت فيه المسلمين وفيه دليل انه لا بأس  
للوسان ان يفتي اذا كان وحده ليدفع به الوحشة عن نفسه فان البراء بن مالك من زهاد  
العبادة واغما المكروه على سبيل الله واللعب من محيط السرخسي في كتاب الاستحسان ويستحسن  
وهن الشارب انه لم يكن من قصده الزينة لانه يعمل على الخضاب ولا يفعل لتقويل المعية اذا  
كانت بقدر المسكون وهو القنينة من الهداية في كتاب الصوم وذكر الطحاوي في شرح الآثار  
ان فضل الشارب حسن وقصير ان يؤخذ حتى ينقص من الجاذ وهو الطرد لا على من الشفة العليا  
فالخلق منه وهو حسن من الفقر وهو قول ابن حنيفة وصاحبه من محيط السرخسي في كتاب الاستحسان  
فعله وهو ان قد المسنون في المعية القنينة بضم القاف قال في النهاية وما وراه ذكر يبيح قطعه

الشيخ  
المرحوم

الشيخ  
المرحوم

هكذا

هكذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ياء خذ من النية من طولها وعرضها او رده ابو عيسى يعني من يرد  
في جامعته رواه من حديث عبدالله بن عمر العاصم من كراهية فتح القدير وفي المحيط ذكر ان عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه كتب اليه وقرأ الاظفار في امره العديق فانها سلاح وهذا مندوب اليه للجهاد في دار  
الحرب وان كان التوفير من الغطرة لانه اذا سقط السك من يده وقرب العديق منه وتمايمك  
من وقعه باظفار وهو نظير من الشارب فانه سنة وفي حق الغاني في دار الحرب لا يوفير  
شارب منه وباليه ليكون اهيب عين العديق من المنيح في كتاب الخطر الاباحية في فصل طابع  
المكروه ولا يجوز ان يوقر من اجله في البسوق التوفير بغير غناه ولا يتواضع له لغناه فيذهب  
من دينه ثلثاه قال النبي عليه السلام من تضعف لغنى ذهاب ثلثا دينه وذكر في البستان قال  
من تضعف لغنى لئال ما يدره احبط الله تعالى ثلثي عمله عن الشيخ ابي علي الذي راي ان قال في  
معنى قوله من تواضع لغنى لغناه ذهب ثلثا دينه ان المراد بشدة اشياء بقلبه ولسانه  
وبشره فاذا تواضع بلسانه وبشره ذهب ثلثا دينه ولو اعتقد له القلب بعد اللسان  
والبدن ذهب كل دينه كذا في خالصه الخفاق ولا يخفى مؤمنا لعدة ذات يده وفي بعض  
الآثار ما عوف من اكرم شخصاً ببيته واهان شخصاً بالقرع هكذا فتره في شريعة الاسلام  
واما خذ منه الكافر طمعا في قوله فجاين قال شارح الزهراء لينة اذا دخل يهودي الحمام هل  
يباح للعاد المسلم ان يخدمه قال ان خدمه طمعا في فلوسه فلا بأس به وان فعل ذلك  
تغظما له من غير ان يوسى ما ذكرنا او قصد تغظما لغناه كره له ذلك وان قام تغظما لذاته  
هو عليه كره لان الرضى بالكفر كفر فكيف بتعظيم الكفر انتهى وفي رواية مولا ناصر صاحب الجرد  
يكره مصافحة الذي ويحرم تعظيمه وفيه ايضا ان تعجيل الكافر كفر ولو سلم على الذي يتعجيل  
كفره قال الجوزي يا ايها المتعجل كف وهو مذكور في الظهيرية ايضا فقد صرح المشايخ بان  
رفع الصق في الذكر يكره الا المتعجلة من قاضي الترمذي في كتاب الكراهية من قبل يد غيره فلو  
الا اذا كان ذا علم او شرف كذا في مكفرات الظهيرية ويدخل السلطان العادل والامير العادل  
تحت ذمة الشرف الحرمة ثلثة في الاموال مع العلم بها الا في حق الوارث فانه مال موقوف  
خوله وان علم بجرمته منه كذا في الخائفة وفيه في الظهيرية بان لا يعلم ارباب الاموال من  
الاشياء في كتاب الخطر الاباحية عن الفقيه الثاني قال الامام المذنب في وصية اجمعوا  
على العلم افضل من العقل لان العلم صفة من صفات الله تعالى يقال لله عالم ولا يقال لله عاقل  
والعقل صفة من صفات الآدميين وما كذا صفة من صفات الله تعالى فهو جبرها هو صفة من صفات  
الآدميين انتهى من صاحب المنيح هل يجوز ان يجعل القارة قطعة في طائر يكتب عليها اسم الله عز وجل

منه  
الشيخ  
المرحوم

الشيخ  
المرحوم

الشيخ  
المرحوم

الشيخ  
المرحوم



فما بين الاوراق ام لا واجاب بانه لا يجوز لما فيه من الاستبدال باسم الله عز وجل كما في الطهريه

من الكتاب هـ وقد صرح المشايخ بكراهة قول التلميذ والله اعلم اعلاما بجهنم ورسه نقله ابن

وهبان وعينه من اصحابه الفتاوى واقر اعلم ويكره معاشرته من لا يصلي ولو كانت زوجته

الا اذا كان الزوج لا يصلي لم يكره للمرأة معاشرته كما في بعض الطهريه المختلف في الوعد حرام كذا في

اصحبه الذخيرة وفي القنية وعده ان ياتي به فلم يات به لا يلزم الوعد ولا يات الا اذا كان

مطلقا كما في كراهة البزارية وفي بيع الوفا كذا ذكره النزيلعي استخدام اليتيم بلا اجر حرام ولو

لا حيله ومعل الا لامة وفيما ارسله المعلم لاصحابه شريكه كما في القنية لسر الحرير الحرام

على الرجل لا يدفع قدا وحكمة كذا ذكره الخدادي عن غاية البيان من الاشياء في كتابه المحظور والآيات

من الفن الثاني من صاحب المنع عن ارسال العذبة هل هي سنة على الخواص والعوام ام على الخوا

فقط وهل تارك العذبة يكون فاسقا ام لا ولو تفكر انسانا على من يرسل العذبة هل يكفر ام لا

واجاب المنقول في الكتب المعتمدة كالحق والبري وشرة الشريعة ان العذبة مستحبة وهو ارسال ذنب

العامة بين الكفتين واختلفوا في مقدار ذلك من شرب وقيل له وسط الظهر وقيل له موضع الجوار

ولا فرق بين الخواص والعوام فذكره ولا يكره بذكر العذبة فاسقا لكنه يكون ميسرا اي يكون

مستوجبا لاساءة فذكره كذا في غير الاسلام فيلزم على ترك السنة مع لوقا ثم يسر كذا ذكر

صدر الاسلام ابو اليسر هذا لان السنة لما كانت طريقة الرسول وم والعصاة كان سبيلها

الاحياء ومن الامانة وكانت حقا علينا فعملنا على تركها لان يكون ترك بطريق التهاون

والاستخفاف فيمكن وينسحق الرجوع ذكره صاحبها ثم ان هذا فيما اذا ترك سنة الهك واما ما سن

فيما بين الاوراق ام لا واجاب بانه لا يجوز لما فيه من الاستبدال باسم الله عز وجل كما في الطهريه  
من الكتاب هـ وقد صرح المشايخ بكراهة قول التلميذ والله اعلم اعلاما بجهنم ورسه نقله ابن  
وهبان وعينه من اصحابه الفتاوى واقر اعلم ويكره معاشرته من لا يصلي ولو كانت زوجته  
الا اذا كان الزوج لا يصلي لم يكره للمرأة معاشرته كما في بعض الطهريه المختلف في الوعد حرام كذا في  
اصحبه الذخيرة وفي القنية وعده ان ياتي به فلم يات به لا يلزم الوعد ولا يات الا اذا كان  
مطلقا كما في كراهة البزارية وفي بيع الوفا كذا ذكره النزيلعي استخدام اليتيم بلا اجر حرام ولو  
لا حيله ومعل الا لامة وفيما ارسله المعلم لاصحابه شريكه كما في القنية لسر الحرير الحرام  
على الرجل لا يدفع قدا وحكمة كذا ذكره الخدادي عن غاية البيان من الاشياء في كتابه المحظور والآيات  
من الفن الثاني من صاحب المنع عن ارسال العذبة هل هي سنة على الخواص والعوام ام على الخوا  
فقط وهل تارك العذبة يكون فاسقا ام لا ولو تفكر انسانا على من يرسل العذبة هل يكفر ام لا  
واجاب المنقول في الكتب المعتمدة كالحق والبري وشرة الشريعة ان العذبة مستحبة وهو ارسال ذنب  
العامة بين الكفتين واختلفوا في مقدار ذلك من شرب وقيل له وسط الظهر وقيل له موضع الجوار  
ولا فرق بين الخواص والعوام فذكره ولا يكره بذكر العذبة فاسقا لكنه يكون ميسرا اي يكون  
مستوجبا لاساءة فذكره كذا في غير الاسلام فيلزم على ترك السنة مع لوقا ثم يسر كذا ذكر  
صدر الاسلام ابو اليسر هذا لان السنة لما كانت طريقة الرسول وم والعصاة كان سبيلها  
الاحياء ومن الامانة وكانت حقا علينا فعملنا على تركها لان يكون ترك بطريق التهاون  
والاستخفاف فيمكن وينسحق الرجوع ذكره صاحبها ثم ان هذا فيما اذا ترك سنة الهك واما ما سن  
ان وايد فشا ركه لا يستوجب اساءة وبه صرح فخر الاسلام فلا الشيخ قاسم نافع عن الخلاصة  
لو قال قصصت شاربه والفت العامة على العائق استغنا فاكفرا وقال ما افيح امره قصصت  
ولقد طرف العامة على العقق كفر والله اعلم انما الخليل فكره وعند الامام الاعظم وهل الكراهة  
للعقير او للتزويج اخلفا التجميع وعلة الكراهة كونه آلة الجهاد لانه لم يجس بدليل  
طهارته سورة اتفاقا وعند ما يجوز ان لم يفرغ على هذا جعله قربانا واما الذي في فلا ياب  
برو السلام عليه ولا يدين على قوله وعليكم فانه عليه السلام لم يدين وحسين رة على اليهودي ولا  
يبداه بالسلام لان فيه تعظيمه وتكرمه وان كان له حاجة فلا يبا ومن يبداه ذكره الذي  
من فتاوى القرضا في كتاب الكراهية ما حرم على البالغ فعله بحرم عليه فعله لولد الصغير  
فلا يجوز ان يسقيه خمر ولا ان يلبسه حريرا ولا ان يخطب يده بجنا او رجله ولا اجلو من الصغير  
لغايط او يول مستقبل او مستقبلا من الاشياء في كتاب المحظور والاباحة من الفن الثاني من

المقدمة ارسا ونبه  
القاضي بين الكفتين

الحج والعمرة

لا بأس بتركها

ما هو الواجب

صاحب المنع

صاحب المنع عن الصبي هل يبيع من الاختلاف بالنساء اذا كان من هفا وقد ظهرت رغبته فيه  
ام لا واجاب نعم يبيع من ذلك قال في السراج الهامج وقد له ثلثا او الطفل الذي لم يظهر  
على عورات النساء معناه او الاطفال وقد يذكر الواحد بمعنى الجماعة والمراد بالاطفان هنا  
الصغار الذين لا رغبة لهم في النساء ولم يبلغوا مبلغا يطيقون فيه اتيان النساء فاما الصبي  
الذي ظهرت له رغبة في النساء فحكمه البالغ لقوله في في الصبي اذا بلغوا عشر ففرقوا  
بينهم في المضامع والله اعلم لكن ذكر في احكام الصبي من الاشياء ما يفهم وليس كالبالغ في  
النظر الى الاجنية والخلة بها فيجوز له الدخول على النساء الى خمسة عشر سنة كما في الملحق  
انتهى المحلوة بالاجنية حرام الا ملو زمة مديونة هربت ودخلت حريرة وفيها اذا كان محجورا  
سواها وفيها اذا كان بينهما حامل في بيت الخلوة بالمحرم مباح الا لاخت من الرضاع والصهر  
اشابة من الاشياء ايضا في كتاب المحظور والاباحة من الفن الثاني لا يجوز للمرأة المسلمة ان تكشف  
بين يديها او تقبل نية او مجوسية او مشركة من السراج الهامج في كتاب المحظور والاباحة  
كذا في الصبي من صاحب المنع هل يجوز قراءة التغميات وكتابتها باسماء لا يعرف معناها  
ام لا واجاب قد ذكر شيخ الاسلام ابن حجر الهيتمي في ملكة لما سئل عن ذلك عدم جواز  
ذلك حيث قال ومذهبا في ذلك ان كل عزيمة مرفوعة او مكتوبة كان فيها اسم لا يعرف  
معناه فهي محرمة الكتابة والقراءة سواء في ذلك المصروع وغيره فان كانت العربية  
او الرقيا مشتملة على اسماء الله تعالى وآياته والاقسام به وبآياته وملائكته جازت  
قراءتها على المصروع وغيره وكتابتها كذلك وما عدا ذلك من التغميات والتدخيات  
وعظماها مما اعتادوه السحرة المجرمة فهو الحرام الصرف بل الكبر بل الكفر بتفصيله المشهور  
عندنا مطلقا عند مالك وغيره ثم قال ومن صرح بتحريم الرقيا بالاسم لا بالشيء الذي لا  
يعرف معناه ابن رشد المالك والحنابلة عبد السلام الشافعي وجماعة من الثمنا و  
يحرهم والله اعلم السيد مباح الا للتلميذ او خرفة كذا في البزارية وعلى هذا فاتخاذ خرفة  
كصياغة السمك حرام من صيد الاشياء في الفن الثاني وذكر في آخر كتاب المحظور والاباحة  
منه في الفن الثاني من مات على الكفر يبيع لعنه الا والذي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الله تعالى احياها له حتى آمن به كذا في مناقب الكفر في استماع القرآن ان يقر من قراءته كذا  
في منظر مقارن وهما **كتاب الوصايا** الوصايا على اربعة اوجه في وجه يجوز  
سواء اجازت العزيمة او لم يجز فاف وجه اجازت العزيمة جاز وان لم يجز وبطل  
وجه لا يجوز وان اجازت العزيمة وفي وجه اختلفوا فيه اما الاول ذا وصي لاجنبي

صاحب المنع عن الصبي هل يبيع من الاختلاف بالنساء اذا كان من هفا وقد ظهرت رغبته فيه

ام لا واجاب نعم يبيع من ذلك قال في السراج الهامج وقد له ثلثا او الطفل الذي لم يظهر

على عورات النساء معناه او الاطفال وقد يذكر الواحد بمعنى الجماعة والمراد بالاطفان هنا

الصغار الذين لا رغبة لهم في النساء ولم يبلغوا مبلغا يطيقون فيه اتيان النساء فاما الصبي

الذي ظهرت له رغبة في النساء فحكمه البالغ لقوله في في الصبي اذا بلغوا عشر ففرقوا

بينهم في المضامع والله اعلم لكن ذكر في احكام الصبي من الاشياء ما يفهم وليس كالبالغ في

النظر الى الاجنية والخلة بها فيجوز له الدخول على النساء الى خمسة عشر سنة كما في الملحق

انتهى المحلوة بالاجنية حرام الا ملو زمة مديونة هربت ودخلت حريرة وفيها اذا كان محجورا

سواها وفيها اذا كان بينهما حامل في بيت الخلوة بالمحرم مباح الا لاخت من الرضاع والصهر

اشابة من الاشياء ايضا في كتاب المحظور والاباحة من الفن الثاني لا يجوز للمرأة المسلمة ان تكشف

بين يديها او تقبل نية او مجوسية او مشركة من السراج الهامج في كتاب المحظور والاباحة

كذا في الصبي من صاحب المنع هل يجوز قراءة التغميات وكتابتها باسماء لا يعرف معناها

ام لا واجاب قد ذكر شيخ الاسلام ابن حجر الهيتمي في ملكة لما سئل عن ذلك عدم جواز

ذلك حيث قال ومذهبا في ذلك ان كل عزيمة مرفوعة او مكتوبة كان فيها اسم لا يعرف

معناه فهي محرمة الكتابة والقراءة سواء في ذلك المصروع وغيره فان كانت العربية

او الرقيا مشتملة على اسماء الله تعالى وآياته والاقسام به وبآياته وملائكته جازت

قراءتها على المصروع وغيره وكتابتها كذلك وما عدا ذلك من التغميات والتدخيات

وعظماها مما اعتادوه السحرة المجرمة فهو الحرام الصرف بل الكبر بل الكفر بتفصيله المشهور

عندنا مطلقا عند مالك وغيره ثم قال ومن صرح بتحريم الرقيا بالاسم لا بالشيء الذي لا



وقال القدر السديد باسم الرزق والميزان الكفى  
 حاشى كفى للورى او القامى مرادى الى غير غيبه المسمى  
 حاله الا لا بد من التبرع وقال ولا تسمى الا باسم كذا  
 نفسا والى ان وطعن الكفاه وغيرهم بها او ان  
 ان تسمى

الرسالة  
الطبعة

اور مرزا

مفتی محمد رفیع

1991

روبیان

72-11

الغزير

اور ان کے لئے

ادھر لکھا ہے

المنع البكر

المنع البكر



قلت افاد كلامه جوارحه جادة الفتوى وهي ان شخصاً نصب وصياً فتركته ثم مات عن اولاد وصفاً  
وعز جمل فقبل بمكالم الوصي ان يتصرف في المال الموقوف للميت لا وجوابه انه لا يمكن شيئاً من ذلك اخذاً  
تأثيراً من المصلحة وفي كلامهم المجل لا يلي ولا يلي عليه بل يؤخذ من كلامهم ان لا يلي عليه ايضا والا  
لو كان الاب يولي عليه نصبت الهبة له ويقتضها الاب من وصايا المثلج رجلماً وعليه صلوات فادعى  
بان يطعموا عنه صلواته اتفق المتأخر على انه يجب تنفيذ هذه الوصية من ثلث ماله ويعطى لكل  
مكتوبة نصف صاع من الخطة وللوتر كذلك واختلفوا انه هل يقوم الاطعام مقام الصلوة  
قال محمد بن مقاتل ومحمد بن سلمه يقوم وقال البيهقي لا يقوم وكذا قال علي بن ابي طالب الطحطاوي  
مقام صوم رمضان وصوم النذر من الخاتمة في فصل الزينة قضاء الفوات والتبج الفاني  
الذي لا يقدر على الصوم افطره فدى اى اطعم لكل يوم مسكناً كما يطعم في الكفارات من صوم  
المرء والعز قلت وتفسير الاطعام هنا ان يطعم فديته الى مسكين او قيمتها وان اطعمه غداً أو عشاء  
يجز به كما في سائر الكفارات والغذية وردت في حق التبج الفاني وهي نصف صاع من بر وصاع من  
تمر وتفسير العطرة انتهى الولاية في مال الصغير الى الاب ووصية ثم وصية ولو بعد فلو مات ابن  
ولم يوص فلولولة الى الاب ثم الى وصية ثم وصية فان لم يكن فالقاضي ومن نصبه القاضي  
من جامع الفصولين في الفصل السابع والعشرين واما تصرف المأفولة ولاية للوف والعم فذكرنا ذلك  
بكن وصياً من جهة الاب واما الولاية الى القاضي عند عدم الاب والجدة اب الاباء وصيهما من المصغر  
لعمامة **مناصب** الولد قد يكون ولياً في المال والكساح وهو الاب والجدة وقد يكون ولياً في الكساح  
فقط وهو سائر العصباء والام وذوي الارحام وقد يكون ولياً في المال فقط وهو الوصي الاجنبي  
فقط هو كلام المتأخر ان الولاية مراتب الاول ولاية الاب والجدة وهي وصف ذاتي لها ونقل  
السبكي الاجماع على انها الورع لا انفسها لم يفرق الا من الاشياء والقاعدة السادسة عشر قال  
صاحب المنع في فوائده فتدبره الاصحاب بان القاضي لا يمكنه التصرف في مال اليتيم مع وجود الوصي  
ولو كان منصوبه فمع الاب والجدة فبالطريق الاول كذا في القنية انتهى ثم قال فيها سكت  
عن تنصير قامة القاضي وصياً على ولد اخيه الصغير وعامل الوصي في مالهم سنة وقدر  
القاضي لهم كل يوم كذا واتفق الوصي الى سنتين قبل ان يعمال الوصي في السنة الثانية يلزمه  
الزح بل من راجحه وهل يقبل قوله في الاتفاق مدة السنين فاجبت لا يلزم الوصي شيء من البر  
بغير راجحه شرعية واذا اتفق الوصي على الايتام فالقول قوله في ذلك ولا يحتاج الى بيعة الا اذا كان  
الاتفاق من مال نفسه وارا وان يرجع في مال الصفا فانه يحتاج الى اقامة بيعة شرعية على ذلك كما  
في الخلو والله اعلم قلت ولولم يتجر الوصي بمال الصبي هل يجب على البعارة والتصرف قاله لا من جميع

رجوعات وصية

الرجوع الى الوصي

تفسير

ولا يجوز كون القيد ولياً في الكساح ولا وصياً الا  
اذا كانت عند الوصي الورثة صغاراً وهذا ما  
اختلفوا فيه في الفوائد الزينية بخلاف الذي قاله  
وصاية جارية كذا وكثيراً ولا يجوز كون ولياً  
في الكساح اذ لو لم يكن للكفار ولاية الا كذا  
لما نصحت الكفارهم من وصايا المثلج

من يرضى الوصي

في فصل في وصية الوصاية وعدمها سئل صاحب الجرح عن وصي اتفق مال نفسه على الايتام فهل يقبل  
قوله في ذلك اولاد له من بيعة تشهد له بالاتفاق ليتمكن من الرجوع في مال الايتام واجاب لا  
يقبل قوله في حق الرجوع في مال الايتام بلواشها وفان اتفقت على الاتفاق يرجع والا فلا وذكره  
في فتاوى **بسم** يصدق الوصي في نفقة مثله ولا يحتاج في الاتفاق الى اذن القاضي من القنية في باب فيما  
يتعلق باتفاق الاب والوصي وان قال نفقت ماكد عليك يصدق في نفقة مثله وذكر المدة من وصايا  
اللاية وفي الزجيرة لا يصدق في اكثر من نفقة المثل ويحيط الاكثر كما يحيط الزيادة على المثل التي  
عندها القاضي للناظر ومعه وان كان المعلوم بقدر راجح المثل ووده اجازة كما كان ذكره شيخنا  
في جرح من وصايا المثلج وفي المتن من قوله قال الوصي نفقت عليك خمس سنين وقال البيهقي منذ عام قال  
للوصي ما عشرين سنين وكثيراً كذا الفاً فانفق الكثير على الصغير خمناً وهو ليس بوصي قال محمد بن طه  
في ذلك ولو كان طعاماً او ثوباً فاطعمه البسه الكبير لا يقضي استئصالاً ذكره القاضي من جامع  
في كتاب الوصايا ويجب نفقة الصبي والصبي من حين يسقط من البطن الا ان يحتمل ان البالغ لا يجب  
على ابيه الا بشرط من حله في المثلج في باب النفقة وصي ينفق على الصبي من مرقه وجزء حتى يبلغ قرض  
ذكره عليه ليراه في ذلك الا اذا كان انفق عليه ليرجع عليه بان اشهد بالرجوع وقت الاتفاق من القنية  
في باب فيما يتعلق باتفاق الاب والوصي قلت ويؤيد ما في الخلو والازانية اتفق الوصي من مال  
نفسه على اليتيم وارا الرجوع بماله فان اشهد يرجع وانما شرط الاشهاد لانه قول الوصي في حق  
اتفاق نفقة المثل يقبل لا في حق الرجوع بلواشها ويحتاج الى بيعة عادية على ذلك كما في المثلج في باب  
الوصي من كتاب الوصايا وفي جميع الخلو في متفرقاته للوصي ان يخطط طعامه بطعام اليتيم ويأكل  
منه بالمعروف وفي فتاوى مشيد الدين الام اذا خلطت مالها بمال الولد واشترت الطعام واكلمت مع  
الصغير ان اكلت ما زاد على حقها لا يجوز لانها اكلت مال اليتيم من احكام الصغار في الوصايا **بسم**  
لو خلط الوصي النفقة المفروضة للصبي في ماله يجوز ان كان خيراً لليتيم اذن القاضي فيه اولم ياذن  
ولو وصي الايتام ان يخطط نفقتهم فينفقها عليهم جملتها اذا كان ذلك انفع لهم اتحد مورث الايتام  
اختلف من القنية في باب فيما يتعلق باتفاق الاب والوصي وفي الفصول العادية بالقول عن الخلو  
والوصي ان يشترى من مال اليتيم شيئاً وان يبيعه اذا كان خيراً له ويجوز ان يخطط طعامه بطعام  
وياكل معه انتهى وفي الاشياء من الفرق الثاني في كتاب الامانة الامان اذا خلط بعض مال اليتيم  
ببعض او خلط الامانة بماله فانه ضامن كذا في الخاتمة وفي كتاب الوصايا منه بخلاف الوصي  
اذا خلط مال الصبي بماله لا يضمن انتهى قلت قد افاد كلامهم ان الوصي اذا خلط طعامه بطعام  
اليتيم واكلمه او خلط النفقة المفروضة للصغير بماله واشترى بالخلو طعاماً واكلمه

يصدق الوصي

نفقة الصبي

كل امرئ وطعامه

وصية الجارية ان يشترى ثوباً  
يا ويأخذ عشرة اشياء من بيت  
يا ويأخذ عشرة اشياء من بيت  
جاء الوصي ان يشترى ثوباً  
وانه يبيع والآ لا يجوز الشراء  
والبيع منه ولو قبل فمسته خلافاً  
لمحمد رحمه الله نوره العيون في الفصل



قائمة الجواز

يجوز مع الحرية اتفاقا وقائدا الجواز ان لا يحتاج الوصي في مثل هذا الاشهاد وقت الاتفاق  
 على الرجوع ويصدق في نفقة المثل في كل مدة انتهى وقال النوان لا الوصي اذا نفذ الوصية من مال  
 نفسه يرجع في مال الميت هو المثل واقعا الناظر الوصي يصدق في كفن مثل الميت وكذلك  
 لو كفته من ماله واراد الرجوع فله ذلك وكذا لو اشترى من ماله له ان يرجع وكذا لو ارش  
 لو كفته من ماله وكذا لو قضى العارضة او الوصي ديناً من ماله كان له ان يرجع في مال الميت وكذا  
 لو اشترى من الوصي طمناً نفقة او كسوة بشهادة الشهود له ان يرجع في ماله الصغير قال والأما  
اشرط بشهادة الشهود في الوصي معتبرة في الاتفاق ولكن لا يقبل الرجوع في مال اليتيم الا  
 بالبيعة من وصايا الخلو وصى ادى ديناً فانكر الوصية الذين يقبل بيئته ولو لا بيعة فله تخلف  
 الوصية اتفق الوصي على اليتيم من مال نفسه ثم اراد الرجوع لم يقبل الا ببيعة من وصايا اليتيم  
 في العز الثاني وقال العتاي ولو اتفق على اليتيم من مال نفسه ومال اليتيم غايب فهو منقطع  
 لان يشهد انه قرض ويكفيه البيعة بينه وبين الله تعالى من وصايا مجمع الفتاوى ولا  
 بام من لا يثبت ان ياء كل من مال الصبي على قدر الحاجة لو محتاجاً ولم يضمن ولا ياء كل الوصي  
 ولو كان محتاجاً الا اذا كان له اجرة فضاء كل قدر راجرته من جميع الفصول في الفصل  
السابع والعشرين ومنها الوصي ذانصب القاضى وعين له اجراً بقدر اجر مثله جان واما  
 وصى الميت فلا اجر له على الصحيح كما في القينة وهذا من كتاب الاجارة من الاشياء العن  
 الثالث في الكلام في اجرة المثل والابرا الوصي من مال اليتيم ولم يجب بعقده لم يبيع في البيع  
 وضمن الا في مسألة لو كان الوصي عبداً لبيته ثم ابراه من البدل لم يبيع كما في الخاتمة والكنول  
 على الوقف كالوصي كما في جميع الفصولين من وصايا الاشياء اذا ادى مديون الميت  
 الوصي الميت بئلا صدق ولو لم يكن له وصى فذبح الوصية العترة يبرأ عن نصيبه خاتمة  
 ذكر صاحب المصنف في فوائده نقل عن الفصول العادية ولا يجوز لاحد الوصية ان يجعل  
 لنفسه نصيبه من الميراث من الثلوج في تحت الشئ وكذا ذكره في فصول العادية واما  
 الوصي فيمكنه لا بداع والاجارة دون الاعارة كما في الخلاصة في كتاب الوصايا من الاشياء  
 في كتاب الامايات واذا جهد وصى اليتام مالههم الذي في يده ثم اقر بشئ وقال قد ضاع  
 بعد الطلب كان له ما كان في الخاتمة من مع العتق في كتاب الوصية الوصي لو سافر ماله  
 اليتيم في البحر يضمن كالمودع لو سافر بها في البحر يضمن لافي البر من الاشياء في احكام البيع  
 وفي فوائدهما النسفي اتفق الوصي على باب القاضي يضمن ما اعطى على وجه الرشوة لا على وجه  
 الاجارة الخ لم يزد على اجر المثل وان الوصي يصدق في كفن المثل من وصايا اليتيم

الميراث والوصية

نقل عن النوان

الوصي

لنوع شرطين

الوصي اذ امانات بمجته فلا ضمان عليه كما في جميع الفصولين وكذا الابا اذ امانات بمجته مال ابنة  
 فلا ضمان عليه من امانات لاشياء والعز الثاني في استدان الوصي على الصبي باذن الحاكم ولم يكن  
 له مال فله ان يرجع عليه اذا صار له مال والدائن يرجع على الصبي وكذا الا استقرار له وان  
 لم يكن باذن الحاكم شروط وللوصي ان يستقرض للصغير من القينة في باب ما يتعلق بانفاق  
 الاب والوصي مثل صاحب المصنف عن المريض اذا وصى بوصية ثم برأى من ذلك المريض وعاش  
 شيخ ثم مرض ومات وقبل الوصي له الوصية بعد موت الوصي فهل تنفذ هذه الوصية واجاب  
 اذا وصى وصية صحيحة ولم يوجد من الوصي ما يكون رجوعاً عنها تكون صحيحة وتنفذ ولا  
 يمنع من صحتها برأى من مرضه الاول قال في الخاتمة مريض وصى بوصايا ثم برأى من مرضه  
 ذلك وعاش شيخ ثم مرض ومات وصايا باقية ان لم يقل مات في مرضي هذا فقد وصيت بكذا  
 انتهى فالوصية تبطل بالنقض على الابطال وبدلالة الابطال وبالضرورة اما النص فيجوز ان يقبل  
 ابطلت الوصية التي اوصيتها لفلان او فسطحها ونقضتها فتبطل الا لالتدبير خاصة فانه لا تبطل  
 بالنقض على الابطال مطلقاً كان التدبير مقتداً الا ان المقتد منه يبطل بدلالة الابطال  
 يعني بالتكليف على ما ذكرنا من البداع في آخر كتاب الوصايا وذكر في مجموع النوان له قاضى عمر  
 نصبت قماراً في حدود وقف بخلاف المدعى عليه بغير دفع الدعوى والتجديرات بخط بعض  
 المشايخ اذ انصب صياغة في ولاية لا يجوز وهو قد مر مشايخ من واو قال شمس  
 الحلواني يجوز والعز المضمومة من الفصول العادية في الفصل الاول ولو وقف بئلا على  
 الحرم الشريف وشرط النظر للقاضى هل ينصرف الى قاضى الحرم او قاضى بلد المحوق او قاضى  
 بلد الواقف ينبغي ان يستخرج من مسألة ما لو كان اليتيم في بلد وماله في بلد آخر فهل النظر  
 عليه لقاضى بلد اليتيم او لقاضى بلد ماله صرحوا بالاول فينبغي ان يكون النظر له قاضى  
 الحرم الشريف من الاشياء في المبحث الرابع العرف الذي يحمل عليه الفاظ قلت لو قال ينبغي  
 ان يكون النظر لقاضى بلد الواقف كما في اول كتابهم من مسألة الوصاية حيث قال  
 صرحوا بالاول فاما مثل شئ شيخ الاسلام خيرا الدين الرملي عن صبي بلغ رشداً وثبت كونه  
 بلغ رشداً ثم بعد ذلك طالب وصية بدفع ماله اليه فاجابه الوصي بالادفع دفعته لك ذلك  
 بعد ان ثبت بلوغه رشداً هل يقبل قول الوصي في الدفع بيمينه ام لا بد له من بيعة و  
 اجاب القول قول الوصي لانه امين وقد نصوا على ان كل امين يقبل قوله في ايصال الامانة  
 المستعتم بها في تخليفه بخلافه كما نصوا عليه دعوى الاتفاق هكذا رأت شيخنا شيخ الاسلام  
 الشيخ محمد الخاوند اجاب في واقعائه واقول لا طاهر انه لم يجد في المسئلة سوى الضابط

وقف او شرط في النظر

في تكليف الوصي



المذكور وهو داخلة فيه وكذلك العبد الضعيف لم أر من يفتي عليها بخصوصها وقد بددت الجواب بالتساكن كما اخذنا من الصواب المذكور ثم اتى بفضل الله رأيتها بخصوصها في كتب التفسير كذا

انما الورثة ما في  
من الورثة ما في  
من الورثة ما في

كتاب النكاح  
في النكاح

المذكور وهو داخلة فيه وكذلك العبد الضعيف لم أر من يفتي عليها بخصوصها وقد بددت الجواب بالتساكن كما اخذنا من الصواب المذكور ثم اتى بفضل الله رأيتها بخصوصها في كتب التفسير كذا  
كالبيضاوي واكتشاف وغيرهما وقوله تكا فاذا دفعتم اليهم اموالهم فاشهدوا عليهم وقد صرح  
فيها بان الوصي مصدق في الدفع مع اليقين عند خيفته خلة فالماكد والشافعي فليراجع كذا  
الكتب والله اعلم ولو دفع الوصي المال الى اليتيم بعد ما ذكره ولم يضمن منه شيئا لم ضاع  
بعد ذلك فانه ضامن لانه دفعه الى من ليس له ان يدفع من وصاياه العول الجعية ادى دين اليتيم  
او الجعنة الذي لا يعقل اليه فاستهلكه فعليه الدين ولا تسمع بينة ولا قوله اذ ياتي الى صاحب الحق  
من وصاياه القية سل صاحب المخرج عن الورثة اذا باع شيئا من التركة لوفاء الدين مع غيبة  
بقية الورثة هل يقع البيع ام لا واذا كان الغن زيادة على الدين ما حكمه واجاب قال في جواهر  
الغنائم ادى احد الورثة باع شيئا من التركة لدين الميت وبعض الورثة غائب فانه ينفذ البيع  
ولو كان الغن اكثر من الدين يعيد الن زيادة الى التركة انتهى ولكن يخالفه ما في الحاشية في  
كتاب السجود في باب بيع غير المال كرجل مات ولم يوص الى احد فباع امرأته وارا من  
تركة وكفنته بغير العلم من غير ان الورثة جاز البيع في حصتها اذ لم يكن على الميت دين محيط  
بماله لانها باعت مال نفسها انتهى رجل مات وادى الى امرأته وترك خياصا والمرأة مهر على  
الزوج قال ابو نصران كان الزوج ترك من الصناعات مثل مهر مثلها كانت لها ان تأخذ من الصناعات  
وان لم يكن ترك صناعات كان لها ان تباع ما كان اصله للبع وتشت في مهرها من الغن من  
صناعات الغنم البع ادى في مسائل الوصي والعول والقاضي قلت البيع هنا ينبغي ان ينفذ  
في كل المبيع لانها باعت اصله ووصاية ونعم باعت جميع الثار بالاصالة دون الوصاية فنفذ في  
حصتها فقط التركة اذا استقرت بالدين فولاية البيع للقاضي لا للورثة يقرض القاضي مال الوقف  
والغائب واليتيم ويكتب الصك لذلك الحق لا الاب والوصي لا يعرض الاب والابن والوصي لا اليتيم  
من قضاء الدين والعول قيل باب كتاب القاضي قال في البحر وعلم دين الميت اذ لم يكن محيطا  
بماله فولايت بيع تركته لورثته لا للقاضي من وصاياه الممنوع وليس للمتولى ايداع مال الوقف  
المسجد الا ممن في عياله ولا اقراضه ولو اقراض ممن وكذا المستقر من من جامع الفصولين  
وهذا افتى مولانا صاحب المنع المذكور في فتاواه ثم ذكر ولا يعارضه ما في القينة ان القيم لم  
اقرض من مال المسجد لياخذ عند الحاجة وهو احرم من امساكه فانه يارب به انتهى لان  
الحرم لا يوجد في عدم قدر المستقر من على مال فقير الاقراض مجر من الحرم وهو سبب  
الصمان وفي القينة طالب القيم اهل المحلة ان يقرض من مال المسجد لا امام فانه قاهر القاضي

ثم

ثم مات الامام مغلسا لا يفتن انتهى وهذا ليس بخلاف لما تقدم من جامع الفصولين لان اقرا  
القيم بامر القاضي كاقراضه قال سلك عن الوصي اذا اقراض من مال اليتيم باذن القاضي هل يفتن  
اذا اتى مال على المديون وهذا اذا ادعى ان ذلك باذن القاضي له هل يقبل قوله فاجبت  
اذا اقراض باذن القاضي لا يفتن لان القاضي يمكنه ذلك لكن لا يقبل قوله الوصي ان القاضي اذن  
له ذلك لان الوصي لا يمكنه الاقراض فاذا اعترف بالظمان ثم ادعى ما يبرأه لا يقبل قوله والله اعلم  
رجل له على اخيه دين فقال الطالب اذمت فانت برئ من ذلك الدين قال يجوز ان يكون وصية  
من الطالب للمطلوب لانه اضاف البراءة الى ما بعد الموت والبراءة تملك من وجه فامكن تفصيحه  
وصية واذا استعمل الوقت فيكون اضاف البراءة الى وقت الموت فيكون وصية معنى من وصاياه  
محيط السجود في آخر باب ما يقع به الوصية وفي جامع الفصولين قضى وصية دين بغير امر  
القاضي فلما كبر اليتيم انكر دينه على ابيه ضمن وصية ما دفعه لولم يجز بنية اذا قرر لبيضا  
وهو الدافع لانه جنى فلو ظهر غريم آخر يغرم له حقته لدفعه باختياره بغير حقه الغريم  
فلولم يكن للغريم الاول بنية على الدين يضمن الوصي كما دفعه لوقوعه بغير حجة وصى ادى ديناً  
فانكر الورثة الدين تقبل بينته ولو لا بينة فله تخليف الورثة انتهى قضى الوصي الدين ثم ظهر  
آخر ضمن له حصته الا اذا قضى بامر القاضي ان الوصي يقبل قوله فيما يدعيه الا في مسائل الاول  
ادعى قضاء دين الميت الثانية ادعى ان اليتيم استهلك مالا آخر فدفع ضمانه الثالثة ادعى  
انه ادى جعل عبداً الا بقرينة غير جازاة الرابعة ادعى انه ادى خراج ارضه في وقت لا تصلح  
للزراعة الخامسة ادعى الاتفاق على محرم اليتيم السادسة انه اذن لليتيم في البقارة وأنه ركب  
ديون فقصاها عند السابعة ادعى الاتفاق عليه من مال نفسه حالة غيبة ماله وارا  
الرجوع الثامنة ادعى الاتفاق على بقية الذي مات التاسعة اتجر ورجع ثم ادعى انه كان  
بضاراً العاشرة ادعى فداء عبده الجارية الحادية عشر ادعى قضاء دين الميت من ماله بعد  
بيع التركة قبل قبض ثمنها الثانية عشر ادعى انه زوج اليتيم امرأة ودفع مهرها من ماله وهي  
ميتة الكل في فتاوى العتابة من الوصايا ويقبل قول الوصي فيما يدعيه من الاتفاق براءة بينة  
الا في ثلوث في واحدة اتفاق وهو فيها اذا اقرض القاضي نفقة ذم الرجم المحرم على اليتيم فادعى  
الوصي الدفع كذا في شرح الجمع معلوماً بان هذا ليس من حواجج اليتيم وانما يقبل قوله فيما كان من حواجج  
انتهى فينبغي ان لا يكون نفقة زوجته كذلك لانها من حواججه ولا يشكل عليه قبل قول الناظر فيما يأتى  
من الصرف على المستحقين براءة بينة لانه هذا من جملة عمله في الوقت وفي شتين اخذوا لوقال اذمت  
خارج ارضه وجعل عبداً الا بقرينة قال ابو يوسف لا يبرأ عليه وقال محمد بالبراءة كما في الجمع علم

في النكاح  
في النكاح

في النكاح  
في النكاح

في النكاح  
في النكاح

في النكاح  
في النكاح

في النكاح  
في النكاح



لا يقبل قول الرضا  
في ترك الميراث

تأخر الوصية بالدين واقام المديونية حتى يصير الدين ثابتا بالبينة فيظهر في حق الوصية  
وفي حق الميراث لو ظهر بعد يقبل ذلك منه من وصايا الخاتمة قبل الشفعة قلت وفائدة  
تظهر بما اذا لم يبق مال من تركه الميت وظهر له غيرهم آخر ليس له ان يطالب الوصية بحقه بخلاف  
ما اذا كان الاداء باقرا وهم حيث كان له ان يطالبهم بحصة من المال المدفوع الى الاول فنقص  
واذا الوصى بان يخدم عبده جميع ورثته سنة ثم هو حر قال هو جاز من عبية القناوي  
في آخر نص فانه الوصى ولو قال او صيت له بغني كلها وهي مائة شاة فاذا هي اكثر فالكمل  
له وهذا غلط من بحر يد الفقه في باب ما يكون رجوعا في الوصية روي كثير عن ابي يوسف  
في رجل اوصى بثلث ماله لرجل سمي واخر لم يسمي وان ثلث ماله الفداء قال هو هذا فاذا ثلث  
ماله كغيره من ماله فانه با حنفية قال له الثلث من جميع ماله والتسمية التي سمي باطله لا  
ينقص الوصية خطأ وفي ماله انا غلط في الحساب ولا يكون رجوعا في الوصية وهذا قول  
ابي يوسف لانه لما اوصى بثلث ماله فقد ادى بوصية صحيحة لانه صحة الوصية لا تقف على بيان  
مقدار الوصى به فوفقت الوصية صحيحة بدونه ثم بين المقدار وغلط فيه والغلط في قدر الوصى  
لا يقدح في اصل الوصية فبقيت الوصية بثلث جميع ماله ولانه يحتمل ان يكون الغلط وقع في الشك  
على الاصل المحقق وان الثابت بيقين لا بد من الشك قال ولو قال او صيت بغني كلها وهي  
مائة شاة فاذا هي اكثر من مائة شاة وهي يخرج من الثلث فالوصية جازية في جميعها  
لا ذكرنا انه اوصى بجميع غنمه ثم غلط في العدد من وصايا البدائع في فصل واما صفة  
العقد **فم** باع الوصى مال اليتيم بغني فاحشر فيه باطل لا يمكنه بالبعض من وصايا القينة في  
نصف الاب والوصى والعين اليسيرة في العروض نصف العشر وفي الحيوان العشر وفي العقار  
الحشيش وفي الدراهم ربع عشر القيمة وان كان اكثر في البيع واقل في الشراء فهو غير فاحشر  
قاله يضر من يحى من مخرن الفقه في كتاب الوكالة كما في البحر الرائق اذا باع الوصى ثم  
ادعى باع بالعين الفاحشر سمع واقامه على البيع لا يمنع دعوى الفساد فاذا اقام بيينة  
سمع وينقص البيع والا فلا يضر من المشتري الا اذا ظهر للقاضي ان نقص البيع اصل للصغير  
فله نقصه من الخاتمة كذا في الاشياء وصى باع ضيقة يتيم من مغلص يعلم انه يملكه او انتمها  
قال ابو القاسم الصغير لو كان هذا بيع رغبة اجله القاضي ثلثة ايام فلو امكنه ادائها  
والا نقص البيع قال فخر الدين هذا ينزع الى مذهب الشافعي فيبطل ان لا يصح مثل هذا البيع على  
الصغير الا انه اذا ادعى المشتري ان يرضى بطلان بيعه من وصايا القينة في الفصل الخامس  
ان وصيا باع كرم الصبي وبيع الصبي وادعى غيبا واقام بيينة واقام المشتري بيينة اربعة اكد

غير القاصر  
انما هو

في ترك الميراث

تأخر الوصية بالدين واقام المديونية حتى يصير الدين ثابتا بالبينة فيظهر في حق الوصية  
وفي حق الميراث لو ظهر بعد يقبل ذلك منه من وصايا الخاتمة قبل الشفعة قلت وفائدة  
تظهر بما اذا لم يبق مال من تركه الميت وظهر له غيرهم آخر ليس له ان يطالب الوصية بحقه بخلاف  
ما اذا كان الاداء باقرا وهم حيث كان له ان يطالبهم بحصة من المال المدفوع الى الاول فنقص  
واذا الوصى بان يخدم عبده جميع ورثته سنة ثم هو حر قال هو جاز من عبية القناوي  
في آخر نص فانه الوصى ولو قال او صيت له بغني كلها وهي مائة شاة فاذا هي اكثر فالكمل  
له وهذا غلط من بحر يد الفقه في باب ما يكون رجوعا في الوصية روي كثير عن ابي يوسف  
في رجل اوصى بثلث ماله لرجل سمي واخر لم يسمي وان ثلث ماله الفداء قال هو هذا فاذا ثلث  
ماله كغيره من ماله فانه با حنفية قال له الثلث من جميع ماله والتسمية التي سمي باطله لا  
ينقص الوصية خطأ وفي ماله انا غلط في الحساب ولا يكون رجوعا في الوصية وهذا قول  
ابي يوسف لانه لما اوصى بثلث ماله فقد ادى بوصية صحيحة لانه صحة الوصية لا تقف على بيان  
مقدار الوصى به فوفقت الوصية صحيحة بدونه ثم بين المقدار وغلط فيه والغلط في قدر الوصى  
لا يقدح في اصل الوصية فبقيت الوصية بثلث جميع ماله ولانه يحتمل ان يكون الغلط وقع في الشك  
على الاصل المحقق وان الثابت بيقين لا بد من الشك قال ولو قال او صيت بغني كلها وهي  
مائة شاة فاذا هي اكثر من مائة شاة وهي يخرج من الثلث فالوصية جازية في جميعها  
لا ذكرنا انه اوصى بجميع غنمه ثم غلط في العدد من وصايا البدائع في فصل واما صفة  
العقد **فم** باع الوصى مال اليتيم بغني فاحشر فيه باطل لا يمكنه بالبعض من وصايا القينة في  
نصف الاب والوصى والعين اليسيرة في العروض نصف العشر وفي الحيوان العشر وفي العقار  
الحشيش وفي الدراهم ربع عشر القيمة وان كان اكثر في البيع واقل في الشراء فهو غير فاحشر  
قاله يضر من يحى من مخرن الفقه في كتاب الوكالة كما في البحر الرائق اذا باع الوصى ثم  
ادعى باع بالعين الفاحشر سمع واقامه على البيع لا يمنع دعوى الفساد فاذا اقام بيينة  
سمع وينقص البيع والا فلا يضر من المشتري الا اذا ظهر للقاضي ان نقص البيع اصل للصغير  
فله نقصه من الخاتمة كذا في الاشياء وصى باع ضيقة يتيم من مغلص يعلم انه يملكه او انتمها  
قال ابو القاسم الصغير لو كان هذا بيع رغبة اجله القاضي ثلثة ايام فلو امكنه ادائها  
والا نقص البيع قال فخر الدين هذا ينزع الى مذهب الشافعي فيبطل ان لا يصح مثل هذا البيع على  
الصغير الا انه اذا ادعى المشتري ان يرضى بطلان بيعه من وصايا القينة في الفصل الخامس  
ان وصيا باع كرم الصبي وبيع الصبي وادعى غيبا واقام بيينة واقام المشتري بيينة اربعة اكد

سائر النور

باع الوصية  
في ترك الميراث



منه ما يشترط  
في بيع القاصي  
منه ما يشترط  
في بيع القاصي

في ذلك الوقت مثل الثمن فيمنه الغبن اولى لانها ثبت امر ازيدا ولان بينة الفاسد ارجح من  
بينة العقب من شهادته والبر والحق والخامسة روى ابن رستم عن محمد قاضي باع دار لليتم  
وهي تساو القايمة فبني فيها المشرى ثم ادرك الصغير فانه يسير المبيع ولا يرجع المشرى  
بقية البناء على احد من المحيط السرحى في باب الاستحقاق قلت يفهم من هذا ان كان  
الوصي مكان القاصي فكذلك الحكم بالاولوية ولو باع الوصي شيئا من مال اليتيم ثم طلب منه  
باكثر مما باعه رجع القاصي فيه الى اهل البصر والامانة ان اجتمع اثنان منهم انه باع بعقبه  
وان فحتمه ذلك لا يلتفت الى من يريده وان كان في المزايدة بشرى باكثره في السوق باقله  
ينقص بيع الوصي كذلك بل يرجع الى اهل البصر ان اجتمع رجل منهم على شيء يؤخذ بقولهما  
وكفى قول واحد في ذلك عندهما كما في التركة وعلى هذا اقيم الوقف اذا اجر مستغل القاصي  
ثم جاء آخر يريده في الوقف لاجرم من وصايا الخاتمة فعلى هذا العزيمة اذا اقتسم التركة  
ثم زاد لهم منها قيمة شيء مدفوع الى غيره فان اجتمع اثنان من اهل الامانة على تكديله  
تحل على المدفوع اليه ولا يؤخذ منه لانه الحق به ولا يكون زيادة للثمن ولا ضرر  
فانه يعتبر فان لم يقبله المدفوع اليه بزيادة التي اجتمع اثنان عليها ينزع من يده ويدفع  
الى من زاد هكذا ذكره ابو السعدي العبادي انتهى القاصي لا يعزل وصي الميت الا في ثلاث احوال اذا  
ظهرت خيانتة او تصرف فيها لا يجوز عالما بخيانتها او ادعى شيئا على الميت وعجز عن اثباته ولكن  
في هذه يقول له اما ان تبرئ الميت او عن ذلك ولا ينصب صانع وجوده الا اذا غاب  
غيبه منقطعة او قل لم يدعي الدين كما في المزاينة لا يملك الوصي بيع شيء باقل من ثمن المثل الا في  
مسئلة ما اذا وصى ببيع عبيد من قلوبهم من الوصي له ثمن المثل فله الخط الوارث ان اقتصد  
بالتك الوصي به للفقراء وهناك وصي لم يميز وباعه الوصي الثلث مرة اخرى ويصدق  
به كما في الغيبة الوصي يملك اليباء سواء كان وصي الميت او القاصي وفي الثاني خلوه وفي بيع  
الغيبه ولو باع القاصي من وصي الميت شيئا من التركة بغير ما ينفذ لانه محجور به والوصي لا  
يملك الشراء لنفسه ولو اشترى القاصي لنفسه من الوصي الذي نصبه عن الميت جاز ان يشتري  
من وصايا الاشياء في القرن الثاني ولم يجز اقرار الوصي بدين على الميت ولا اقراره بشي من  
تركته لانه اقراره الغير على الغير هو شهادة وشهادة الغير ليست بحجة فلا يصح هذا الاقرار  
الا ان يكون هذا الوصي وارثا فاقرب به جميع اقراره في حقه فقط من جامع الفصولين في  
العقود الناسع والعشرون وصي القاصي كوصي الميت الا في مسائل الاولي الوصي الميت ان يبيع من  
نفسه ويشترى لنفسه اذا كان فيه نفع ظاهري عند ابيه حنفية خلوها واما وصي القاصي

في قول القاصي  
الا في ثلث

في قول القاصي  
بغير ثمن المثل

في قول القاصي  
كالمراعاة

في قول القاصي  
الا في ثلث

في قول القاصي

ليس له ذلك اتفاقا لانه كالوكيل وهو لا يعقد لنفسه كذا في شرح الجمع من الوصايا الثالثة  
اذ خصه القاصي بخصيص بخلاف وصي الميت الثالثة اذا باع من لا يقبل شهادته له لا يصح بخلاف  
وصي الميت وهما في الخلاصة وذكر في تلخيص الجامع استوها في رواية في الاولي الرابعة لوصي  
الميت ان يواجر الصغير لصا طه الذهب وسائر الاعمال بخلاف وصي القاصي كذا في الغيبة الخامسة  
ليس للقاصي ان يعزل وصي الميت العد الكافر وله عزل وصي القاصي كذا في الغيبة خلوها فالما في الغيبة  
السادسة لا يملك وصي القاصي العقب الا باذن مبتدئ من القاصي بعد اليباء بخلاف وصي الميت  
كذا في الخلو من المعاصرة السابعة يعزل وصي القاصي عن بعض التصرفات ولا يعزل وصي الميت كما  
في البرزانية وهي اربعة اقبول الخصم وعدمه الثامنة وصي القاصي اذا جعل وصيا عند  
موته لا يصير الثالث وصيا بخلاف وصي الميت كذا في التهمة وفي الخزانة وصي القاصي كوصيته  
اذا كانت الوصية عامة وبه يحصل التوفيق الاشارة من الناطق باطله في وصية وغيرها  
الا في الافتاء والاقرار بالنسب والاسلام والكفر كذا في التقييد واختلفوا في وصية معتقل  
الميت كذا في الجمع والقنوى على صحته ان دام العقل الى الموت والابطال القاصي اذا قام فيما  
الوصي لا يعزل الوصي وان اقامه مقام لاقول ان عزل كذا في الولاوية اوصى الى رجل ثم الى آخرهما  
شريكان في كلكه كذا في التهذيب لا يضمن الوصي ما انفق على وليه خزان اليتيم اذا كان متعارفا ولا  
يسرف فيه ومنهم من شرط اذن القاصي وقيل يضمن مطلقا كذا في غيب التهمة لا يجوز للوصي بيع  
اليتيم عند المتقدم ومنه المتأخر ونابضا الا في ثلاث كذا في الزيلعي اذا بيع بضعف  
قيمه وفيما اذا احتاج اليقيم الى النفقة ولا مال له سواء وفيما اذا كان على الميت دين لا  
وفاء له الا منه وزدت اربعة فصار المثنى سبعة ثلثة من الظهيرة فيما اذا كانت في التركة  
وصية مرسلة لا تقاد لها الا منه وفيما اذا كانت غلوة لا تدبر على مؤنته وفيما اذا كان  
حائونا او دارا يخشى عليه النقصا انتهى والرابعة من بيع الخاتمة فيما اذا كان العقا  
في يد متغلب وخاف الوصي عليه فله بيعه انتهى الكل من وصايا الاشياء في القرن الثاني كذا  
المخرج عن القاصي هل له ان يملك وصي اليتيم بيع ما يخاف هلكه او فساده من مال اليتيم كالعبد  
المبارية والحوانات والمأكولات والملبوسات وما اشبه ذلك وهل له ان ياءمه ايضا باستبراء  
انماها واذا اجم عن فعلها بعزم هل له ان يستبد له بالا عدمه واجاب للقاصي ان يملك الوصي  
بيع ما يخاف هلكه او فساده بغير المثل من مال الصغير كالعبد والحوانات والمأكولات والمحبوسات  
وما اشبه ذلك وله ان ياءمه ايضا باستبراء انماها بالرهن القوي والكفيل المثل واذا اجم  
عن فعلها بعزم له ان يستبد له بالاعدل منه وما يشهد بصحة ذلك ما في الظهيرة وفيما اذا

في قول القاصي  
الا في ثلث

في قول القاصي  
بغير ثمن المثل

في قول القاصي  
كالمراعاة

في قول القاصي  
الا في ثلث







الذي سواه كان نصرا نبيا او هوديا حيث لا ينقض عهده ولا يقتل بسببه عليه السلام لما روي  
ان يهوديا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم عند المعجزة رضى السام عليك فقاموا ليقتلوه فقال  
لا تقتلوه كذا في الدور والعرب سئل صاحب المخرج عن ذي وصف بنينا م باوصاف فجمعت بين  
منها الطبع ويتصدق منها التبع فماذا يترتب عليه في ذلك واجاب بقوله الذي المذكور  
ويضا قبله غاية العقاب لا ينقض عهده وهذا ما عليه معاصنا المتقدمون وقال المتأخرون  
لكن اختيار الامام العيني قلله بسببه ثم تبعه المحقق الكمال في شرح الهداية وعبارته والذي عند  
اخذ سببه ثم اذ نسبته الى ما لا ينبغي الا الله تعالى ان كان ممن يعتقدون نسبة الولد الى الله تعالى  
تقدس عن ذلك اذا اظهر يقتل به وينقض عهده وان لم يظهر كان عبرة عليه وهو كريمة فلا  
يقتل انتهى الذي اذا صرح بسببه او عمن واستخف بقدره او وضعه بغيرة وجه الذي امر به  
فلا خلاف في قتله عندنا اذ لم يسلم لاننا لم نعط الذمة والعهد على هذا وهذا قول عامة  
العلماء الا باختلاف في التوراة والاتباع من اهل الكوفة فانهم قالوا لا يقتل وما هو عليه  
من الشك اعظم ولكن يؤيد به بعض من الشافعي وما اختاره الامام العيني اقول شيخ  
الاسلام عمدة الانام محمد بن باي وامر بقتله عاجلا فقتله صاحب الشرطة رأت فقوله  
بخطبة الشريف اذا استخفه ثم سكران لا ينبغي ويقتل حذوا وهو مذنب بذكر الصديق  
والامام الاعظم والبدوي واهل الكوفة من البراري في الاسلام الصبي العاقل صحيح  
ورده معصية عندها ولا يقتل خلافا لابي يوسف ويحجر على الاسلام من وجبت القنات  
كل كما في تاسف قوته مقبولة في الدنيا والآخرة الاجماع الكاف بسبب بنى ونسب  
الشيخين او احدهما وبالسبي ولوا امرأة وبالنزقة اذا اخذ قبل قوته هذا القيد لاخير  
اما الاول والثلاثة فطلق كما في المينة والبراري في كل مسلم ان قد فاته يقتل ان لم يتب الا امرأة  
ومن كان اسلامه تبعا والصبي اذا اسلم والمكره على الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل  
وامرأتين ومن ثبت اسلامه بربطتين ثم رجعا كما في شهادة البينة من سائر الاشياء في  
الفن الثاني سئل صاحب المخرج عن زيد بن حارث مع عمرو قاتل زعموا من جنة شرعية مضى  
من قاضي ما اشار بها الى زيد وقال هذه جنة كتبت عليك وقال له زيد وضعها في  
استك فافادتهم زيد المذكور بذلك فاذا الاول كلامه هل يعتبر شرعا واجاب نعم استغنى  
بعضنا الجنة الشرعية فهو مستحق بحكم الشرع الشريف وذلك ككفر لنسبة الذم لمسلم فقد ذكر الحان  
القدس ان من استخف بشي مما يتعلق به على الاسلام او بنى من الانبياء يكفر وكذا اذا استخف بعلماء  
الدين وائمة الزبانية حتى روي ان من قال لعقبة فقيه بالتصغير يكفر انتهى وفي المحيط من ذكر

عنه

عنه الشرع فساء او صوت صوتا كبريا وقال هذا الشرع كفر والاستهزاء بحكم الشرع كفر  
واما حكم من نقص مقام الرسالة بقوله بان بسبه ام او بفعله بان ينقضه بقلبه فهو  
يقتل حذوا عندنا ولا تقبل قوته في اسقاط القتل كما في شرح الهداية للكمال وبه جزم شيخنا  
في فرائده والبراري في فتاواه واما الاول كلامه فيظهر ثناء وبه ان كان مقبولا شرعا  
عمل به وعول عليه والافلو ويكفر انما فاسقا مستحقا للثأر ويب بما يليق بحاله والله اعلم  
رجل عرض عليه خضعة فتوى عليه جواب الائمة وقال له باد نامة فتوى اوردى فقد قيل  
يكفر لانه رد حكم الشرع وكذا لو لم يقل هذا ولكن اتى الفتوى على الارض وقال ابن حبه  
شرعت فكذلك كفر ولو قال مرادى هست شريعت چه كمن كفر من الناس تار حانية سئل  
صاحب المخرج عن رجل قال لشخص قال المني ما هو كذا وكذا فقال له مستحقا يكذب بالفتوى  
فماذا يترتب عليه واجاب قد صرح مشايخنا بان الاستخفاف بالعلماء ككفرهم علما استخفاف  
بالعلم والعلم صفة الله تعالى فمضاه على جوار عباده ليدلوا خلفه على شرعه نيابة عن  
رسوله واستخفاف بهذا يعلم الى من يعود فيترتب عليه بذلك الكفر ويتعلق باحكام الردة  
من بيوتته الزوجية ويحدد الايمان وغير ذلك وكذا الاستخفاف بالفتوى موجب للردة كما  
في العمادية انتهى الاستهزاء بالامام والعلماء كفر ويكفر بانكار اصل الوتر والاضحية وقبحها  
العبادة تهوانا واستخفافا واما اذا انكرها تكاسرا ومثالا فلو وحى في المجتبى يكفر بآراء  
علم الغيب وتكفر بقولها لا عرف الله تعالى الاستهزاء بالاذان كفر بالملوثة في قوله قل لا اله الا الله  
فقال لا اقول لا يكفر ولا يكفر ان قال امرأة احب الى من الله تعالى ان اراد الشهوة واداد محبة  
الطاعة كفر ويكفر اذا شك في صدق النبي ام او بسبه او نقصه او صغره اذ لم يعرفه في حق  
صلى الله عليه وآله فليس بمسلم لانه من الضروريات انكار الردة قوبة فاذا شهد واعتر  
سلم بالردة وهو منك لا يعرض له لا التكذيب بالشهود العدول بل لا انكار قوته ورجوعه  
كذا في فتح القدير فانه قلت قد قال قبله وتقبل الشهادة بالردة من عدلين فما فائدة قلت  
شوت ردة به بالشهادة وانكارها بقية فقبح الاحكام التي المرتد ولو تاب من جملتها  
وبطلان الوقف وبيوتته الزوجية وقوله لا يعرض له انما هو في مرتد تقبل قوته في قوله  
اما من لا تقبل قوته فانه يقتل كالردة بسبب النبي ام والشيخين ولا يكفر بقوله لا اصل الا  
بجوهر الا بشرط ومحنة الايمان بجملة صلى الله عليه وآله معرفة اسم ابيه بل يكفر معرفة اسمه وصفاته تعالى  
بصورة زوجته فقالت كنت ظننت ان الله في السماء كفرته واخلفوا في كفر من قال عند الاعتداء  
كنت كافرا فاسلم في قولها انت كافرة فقالت انا كافرة كفرت بسبب الشينين ولعنهما كفر

الاستهزاء بالامام

انكار الردة

من قال عند الاعتداء



كما قدمناه وان فضل عليهما فتمنع كذا في الثانية وفي مناقب الكندي اذا انكر خلافتها وبعضها  
لحجة النبي عليه السلام واذا احب عليا اكثر منها لا يؤخذ بها متى استعمل اللواط من وجهه كغيره عند  
الجمهور ويكفر بوضع رجله على المصحف مستحفاً ولا فلا ويكفر باستحفاة القرآن والسجود بحجره  
تما يعظم وكذا لو تزينت ثياب اليهود والنصارى ودخل كنسيتهم او لم يدخل ولو قال كنت استن  
بهم ولا اعتقد دينهم صدق ديانة الكل من سائر الاشياء في الفتن الثانية وفي كتاب الحيزن لا ما  
الشرعي لو استعمل وطئ امرأته الحائض يكفر وكذا لو استعمل اللواط من امرأته وفي النوادر عن  
محمد لا يكفر في المسلمين هو الصحيح من الخلاف في الفاظ الكفر والعقل الثاني قال الحنفية ذهب  
الشرع او بالفارسية بامن بشرع روي فقال الضمير بياده بيا رتا بروم به جين في روم كمن  
ان عاند الشرع ولو قال بامن بقاضي هو والمسلطة بجالها لا يكفر ولو قال بامن بشرع روي  
فقال ابن جين هاسود نمارد او قال يشرى روم او قال مراد بوس همت شريعت جهم  
كله كمن من عينة القناوي قال لاخر يا كافر اختلف المشايخ في هذه المسئلة والقنوي في مثل جنس هذه  
المسئلة ان قائل هذه القناوي لو شتم ولا يعتقد كافر لا يكفر ولو اعتقد كافر فخطابه بناء على اعتنا  
انه كافر كمن لانه اعتقد ان المسلم كافر فقد اعتقد دينه الاسلام كمن لا يعتقد دين الاسلام  
كمن لا يقر من الجامع الكبير كل صاحب المنهج عن رجل طلب الى مجلس الشرع الشريف وارسل اليه يحضر الشرع  
الشريف فقال له اتوجه الى مجلس الشرع يا يهودي يا كافر ونبئت عليه بالطريق الشرعي فماذا تريد  
عليه بذلك شريفاً واجاب اما قوله بمجلس القاضي لا توجه الى مجلس الشرع الشريف فقد نقل اصحابنا  
القناوي عن المشايخ العظام والائمة الغمام انه كفر وقال العلامة في المتأخرين الشيخ قاسم من  
تمت في كتاب الموضوع لينا ما يصير المسلم كافر ومن قال لاخر اذهب معي الى الشرع فقال لاخر لا اذهب  
حتى ياتي به باليد كمن لانه عاند الشرع قال وفي المحيط ولو قال لا اذهب معي الى القاضي فقال لا  
اذهب لا يكفر ولو قال لا اذهب الى الشرع او قال عدي منع ما اذا اصنع بالشرع كمن انتهى واما قوله  
له هو يهودي وكافر فالمعتمد الذي عليه القنوي في كتابه المعتبر وشرع النظم الوجهان والبحر  
الرايق انه يكفر ان اعتقد كافر لان اراد شتمه به وعمله في المعصيات بان لم يعتد المسلم كافر  
فقد اعتقد دين الاسلام كمن لا يكفر بقتل الكافر وانما يكفر بسبب الفم لانه موضع الايمان والقرآن  
ومن شتم موضعها فقد شتم الايمان والقرآن وذكر كمن ويقع الطلاق على امرأته واخطفوا فافوا  
الكفار وقال ابو حنيفة يكفر بسبب افواه الكفار لان افواه الكفار موضع ذكر الله ومن عذبه بالله  
فليعز به مواضع ذكر الله وقال ابو يوسف ومحمد لا يكفر لان افواه الكفار مواضع ذكر الله ولا  
يكفر احد بسببها وقول ابو حنيفة قول عمرو بن عباس وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم وقولهما قد

او جازي

في الفرق  
من اوجب الحرام  
والاجتناب عن المحرمات

في الجواب  
في الجواب

عالم

على كرم الله وجهه وزيد وبه اخذ مالك بن وروى عن جماعة يكفر ولو شتم بكلمة الجاه يكفر ولو شتم بكلمة حق لا يكفر  
لو شتم حيواناً من الماء كونه لا والمركوبات فاعتد انه حنيفة يكفر لانه شتم نعمة الله تعالى وكذا كمن  
عظيم وقال ابو يوسف ومحمد لا يكفر بل يستغفر الله تعالى ولا شتم عليه ولو شتم حيواناً لا يؤكل  
كالكلب والخنزير لا يكفر في قولهم جميعاً وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما من شتم كلباً فقد كفر  
لان الكلب يباع ويشترى ويهدى ويورث فصار نعمة من نعم الله تعالى لان الله هو الذي خلق  
لكم ما في الارض جميعاً ولو سب طغماً بكلمة الجاه يكفر ولو شتم بغيرها لا يكفر من مينة القنا  
قال اللان عا خاف على من يقول حياته بجانك وبخوة الكفر ولوان العوام يقولون ويعلمون  
لقلت انه شرك اذا لا يميز الا بالله فلو حلف بغير الله فقد اشرى قال ابن مسعود روي لان احلف  
بالله كاذباً احب الي من ان احلف بغير الله صادقاً من جامع الفضولين ان من قال قتل فلان  
حلو او باح قبل ان يعرف منه ردة او قتل نفس بالذبح جازية عدا بغير حق او قبل ان يعلم  
انه بعد احصائه كمن من جواهر القنفة مثل صاحب المنهج عن رجل قال ان فعلت كذا لكون كافر  
فهو اذا فعله يكون كافر واجاب القنوي على انه اذا اعتقد انه يكفر بذلك كمن في الماضي والمستقبل  
كاف في الجحيم وان لم يعتقد ذلك فهو يمين يكره الكفارة اذا حنت وفي السرائح الوهاج والمصحيح  
انه لا يكفر فيها ان كان يعلم انه يمين وان كان عنده انه يكفر بالحلف يكفر فيها لانه رضى  
بالكفر حيث اقدم على الفعل انتهى ثم قال في سئل عن رجل قال ان كنت فلان فانا يهودي  
او مجوسي او قال يعلم الله ما فعلت كذا يقصد به الكذب هل يكفر ام لا واجبت اذا قال  
ذلك ويعتقد انه كافر كمن وان كان لا يعتقد ذلك فهو يمين وعليه الكفارة اذا حنت وفي  
المسئلة الثانية فلا يكفر في الصحيح والله اعلم ومن قال انا بريء من الله او من القرآن او من النبي  
عليه السلام يكفر ولو قال انا بريء من الله ان كنت فعلت كذا وقد فعل يكفر رواية عن ابي حنيفة  
وابن يوسف ولو قال انا بريء من الله ان فعلت كذا يكون يميناً حتى لو فعل بحب عليه الكفارة  
ولا يكفر من جميع النوازل ولو قال الله اعلم الله لم افعل كذا هو يعلم الله قد فعل قال  
بعض المتأخرين يكفر لانه وصف الله تعالى بالمعصية بوجوه شتى وهو غير موجود فصار كالو  
وصف الله بالجمل والا صرح انه لا يكفر لانه قصد بهذا الكلام اثبات صدق وجبه لا وصف  
الله تعالى من جامع القناوي وكتاب الفاظ الكفر ثم ذكر فيه ولو حلف على الاستغناء فقال  
ان فعلت كذا فهو يهودي يكون يميناً يوجب الكفارة اذا حنت ولو قال ان كنت كذا فلان  
فهو بريء من الله تعالى او من القرآن او من النبي وم هو يعلم انه كاذب اختلف المشايخ في الشهد  
المخالف للقنوي في جنس هذه المسئلة ما اختاره الشافعي انه ينظر ان كان النافي يعتقد ان مثل هذا اليمين

سب طغماً

كلمة حق لا يكفر  
لو شتم حيواناً من الماء كونه لا

نقل

في الفرق

من اوجب الحرام

في الجواب



كاذبا كلف فانه يكفر والا فلا انتهى من تكلم بكلمة الكفر وضحك منه آخر كلفا ولو تكلم الوا عظم  
بكلمة الكفر على الميزان قبله القوم كلفهم من البراريه ولو قال العذوق لو كان فلا يزال او من به كلف  
ولو قال وراحم خذاه دارم وراحم ترا فلا يصح انه لا يكفر ولو قال لزوجته انت احب الي  
من الله تعالى يكفر في الحال من حرمانه الفقه ولو استحل المعصية صغيرة كانت او كبيرة يكفر قال الفقيه  
واشتمد كلف يكفر اذ قصد به الاستغفار ويحكم عن علامة خوارزم مولانا همام الدين ان قتل واحدا  
من الاعوانه حين اطل لسانه اليه فتراحد من الطلبة من البراريه ولو شتم فم عالم فقيه او علوي  
يكفر وتطلق امرأته ثلثا اجماعا ولو استحل ما ثبت حرمة بدليل ظني لا يكفر كما اذا وطئ جارية  
ابيه مستحوا وعند البعض يكفر ومن كلف بلسانه طائعا وقلبه على الايمان فانه كافر من الحادوي  
القدسي قالت لزوجهها يا كافر بكونك يهودي بانك تدين كلفته لان المقام مع الزوج فرض  
فرتجت الكفر على الغرض معلوم الصبي قال اليهودي حين من المسلمين بكثير يعطون حقوقا على  
صبيانهم يكفر من البراريه ومن اتى بلفظة الكفر مع علمه انه كافر ان كان عن اعتقاد فلا شك  
انه يكفر وان لم يعتقد ولم يعلم انها لفظة الكفر ولكن اتى بها عن اختيار فقد كفر عند عامة  
العلماء من الغرض لا العادة جزم بين الرجلين كلام فقال احدهما لصاحبه الكفر جزمها انت  
تفعله يكفر ولو قال كافر كره به ان خيانت يكفر ارتكب صغيرة فقال بت فقال ماذا صنعت  
حتى اتوب يكفر من البراريه ولو صلى بغير طهارة عمدا قال صدر الشهيد يكون كفرا وذكر  
شمس العرش الصلوة بغير طهارة عمدا معصية ولم يكن كفرا وقال شمس الاثمة المخلو في  
يكون كفرا عند اكثر المشايخ وهكذا روي عن ابيه حنيفة وابيه يوسف في الزاد وقال في ظاهر  
الرواية لا يكون كفرا قال رحمه الله هذا اذا لم يكن على وجه الاستغفار فان كان على وجه الاستغفار  
بالدين ينبغي ان يكون كفرا عند الكل وينبغي لمن اضطر الى ذلك ان لا يقصد بالقيام قيام الصلوة  
ولا يقدر شيئا واذا انحنى بظهره لا يقصد الركوع ولا يسبح حتى لا يصير كافرا اجماعا من الغرض  
العادة ان من خطئ بباله اشياء فوجب التكفير لكنه لا يكفر بها بل هو كافر لذلك  
نصره وهو محض الايمان من الهداية ولو قال لخصمه آتني حكم شرعيت است بان روي  
فقال خصم من سب است كاركتم بشرع في يكفر قيل لرجل اذهب الي مجلس العلم فقال من يقدر  
على الاتيان بما يقولوا وقال من با مجلس علم چه كان وقال فسادك وانه ان واشتمد  
كره كلف وفي سائر الاجناس من عدم على ان يا من غير بالكفر كان بغيره كاذبا من تكلم بكلمة  
الكفر وضحك به غيره يكفر الضاحك واما الرضي بكفر غيره فقد اختلفوا فيه وذكر شيخ الاسلام  
خواهره في شره الرضي بكفر الغير انما كان كافرا اذا كان يستحيز الكفر ويستحسنه اما اذا

من تكلم بكلمة الكفر

من تكلم بكلمة الكفر

من تكلم بكلمة الكفر

من تكلم بكلمة الكفر

كفره

لا يستحيز

لا يستحيز الكفر ولا يستحسنه لا يكفر اما الرضاء بكفر نفسه كلف بالافتاق ومن قال  
لخصمه اءخذ حق منك في المحشر فقال لخصمه ورا ان ابوهي من كجايابه اختلف المشايخ فيه من  
العادة قيل لرجل انكر الدنيا لاجل الآخرة وقال لا انكر النعمة بالنسبة كلف ولو تصدق  
على فقير شيئا من الحرام يبرج به الثواب يكفر ولو علم الفقير بذلك قد عاله وامن المعطي  
كفر ولو قيل كل من الحرام فقال الحرام احب الي كلف ومن اكل طعاما حراما وقال عند  
الاكل بسم الله يكفر ولو قال عند الفراغ الحمد لله لا يكفر عند بعض المتأخرين ولو قيل له كل  
من الحلال فقال يجيبا له ودين جنان يدخل حلالا حراما ورا سجد كلف رجل يجلس  
في مكان مرتفع يشبه بالمزكرين ومعه جماعة يسكنونه ويضحكون منه فقد كلف وا  
جملتهم وكذا من تشبه بالمعلمين والقوم يجلسون حوله كالصبيان ويضحكون منه كلف وا  
جميعا من قنات وى به اللبث السمر قدي انكر فرضية صلوة الجنان او كفارة الظلم كلف قالت  
في الغضب لما يهودية او نصرانية حرمت على الزوج من العينة رجل قال ناملحديك كلف ولو قال  
اليهودية خير من النصرانية يكفر وينبغي ان يقول اليهودية شر من النصرانية رجل قال لولده  
يا كافر قال انكر العلماء لا يكفر رجل قال لاخر يا يهودي فقال ليبيك كلف ومن قال لسلطان  
ن ما نطاحا دل يكفر لان فيه ردا امر الله تعالى بالرد يكفر كذا قال الامام ابو منصور الماتريدي  
وقال بعضهم لا يكفر من الملوحة من قال لوا من في الله تعالى ان ادخل الجنة مع فلان لا ادخلها  
او قال اعطاني الله الجنة وذلك اودون فلا لا اريد بها او قال لا اريد هاهنا مع فلان لا ادخلها  
اريد اللقاء ولا اريد الجنة كلف او قال لا ادخلها دون فلان او قال لوا من ان ادخل الجنة مع  
فلان لا ادخلها او قال لوا عطا في الله تعالى الجنة لا جلا ولا لاجل هذا العمل لا اريد هاهنا ولو شتم  
الصلوة والصوم والحج والذكوة او طاعة من الطاعة يكفر في الحال ومن قال هذه الطاعات جعلها  
الله عذابا علينا من غير تاء ويل كلف ومن قال الخيانة شر من المجوسية او النصرانية خير من المجوسية  
كفر ومن اهدى يوم الدين ونبهة كلف من المحيط كذا في جامع الفصول في الفصل الثامن و  
الثلاثين ومن قال لا خير في المحر ولا اصبر عنها قبل يكفر ومن قال ليت المحر والزنا او القتل والظلم  
كان حلالا يكفر ومن انكر القيامة او الجنة او النار او الميزان او الصراط او الحساب او الصيام  
المكتوب فيها اعمال العباد يكفر ولو انكر البعث فكذلك ومن قال اين تجدي في ذلك لا زحاحا  
او في ان وحام القيامة قال بعض العلماء يكفر ومن قال حين يعصيه مصيبات مختلفة يارب  
اخذت ما واخذت كذا وكذا فاذ تفعل ايضا او قال ما ذا تريد ان تفعل وما اشبه ذلك من  
الفاظ فاجاب عبد الكريم بن محمد انه يكفر ولا يصدق بقول اخطاءه ومن قال لعينه

من تكلم بكلمة الكفر

من تكلم بكلمة الكفر



اتعلم الغيب فقال نعم يكفر ومن قال انا اعلم بما كان وما لم يكن يكفر واذا علم على الكفر ولو  
بعد مائة سنة يكفر في الحال بخلاف الاسلام حيث لا يصير الكافر مسلما رجل يحضر السماع ويرقص  
فيه هل يجوز وتقبل شهادته ام لا فقيل لا يجوز ولا تقبل شهادته لانه فاسق ولا تقبل شهادته  
الفاسيق قال النبي من يري السماع حظه لا فقد برئ مني ومن الربيع باسنا ده عن ابن عباس ر  
السماع حرام والجماع عند الفاسق والناذية كفر من خالف هذا فهو ملعون في التوبة و  
الزبور والابجيل والفرقان فحرمت عليه الجنة ووجب عليه النار ومن جمع العوارض رفع الصوت  
ايمان يكون فائدة اولها والثاني باطل بالاجماع والا قول باطل ايضا لانه اما لا سماع الرب هو  
باطل لاستلزام الحدود فهو منزه عن الحدود والجسم والمكان اما لا سماع غيره وهو باء و  
الرياء من موم لا يبيح المشايخ ان يلقوا الناس في الرياء من ذخر الزاهد رايه فوسم  
شيخ الاسلام جلال الدين وفي الملة الكثرة اذ يستحل هذا الذم كافر ولما علم ان حرمة بالا  
لزم ان يكفر مستقلة من البرزانية في كتاب الفاظ الكفر قبل كتاب الكفاية فله قص شاربه  
فانه سنة فقال لا فعل لو انكره اصلا كفر من جامع الفصولين في الفصل الثامن والثلثين  
سئل عن من يزعم انه رأى ابراهيم بن ادهم يوم التروية بكوفة ورآه ايضا في ذلك اليوم  
بمكة قال كان ابنه مقادير يكفر ويقول ذلك من المعجزات لا من الكرامات واما انما استجهد ولا اطلق  
عليه الكفر وقال محمد بن يوسف يكفر وعلى هذا يحكيه جهلة خوارزم ان فلو ناكما يصلي سنة  
الفجر بخوارزم وفرضه بمكة وقد ذكر علما وانا انما هو من المعجزات البكا كاحياء الموتى وقلب  
العصاة حية واشتقاق القمر واشباع الجمع من الطعام القليل وخروج الماء من بين الاصابع  
لا يمكن اجراؤه بطريق الكرامة للدلالة وطى المساقا من قبل المعجزات لقوله عليه السلام طوبى  
للمؤمن فلو جاز لعنه ايضا لم يبق فائدة التخصيص لانه كالا سماع بالجموع وذكر خاصيته  
على السلام لكن في كلام القاضي الامام ابن زيد في كتاب الدعوى ما يدل على انه ليس يكفر  
من البرزانية وكتاب الفاظ يكون اسلاما او كفرا كذا في نسخة الفنا وكه من العجيب ما روى من  
بعض فقهاء اهل السنة حيث قال روى عن ابراهيم بن ادهم انه كان بالبصرة يوم التروية  
وفي ذلك اليوم بمكة ان من اعتقد جواز ذلك كفر والانصاف ما ذكره النسفي حين سئل عما  
يحكي ان الكعبة تزور واحدا من الاولياء هل يجوز القبول فقال نقص العادة على سبيل  
الكلام لاهل الولاية جابن عند اهل السنة من المقاصد ومن انكر الاسراء من مكة الى بيت  
المقدس فهو كافر ومن انكر المعراج من بيت المقدس فليس بكافر من صلاة المني في فضل  
الاذا قال لا تخشى الله تعا فقال لا قيل ان في معصيته فخذره وهذا فقال ذلك كفر وان

السماع حرام

سئل عن من يزعم انه رأى ابراهيم بن ادهم يوم التروية بكوفة ورآه ايضا في ذلك اليوم بمكة

طريق الكرامة للدلالة

الاولى من المعجزات

اهل الموتى

امر لا يخاف

امر لا يخاف من الله فيه لامن البرزانية في كتاب الفاظ يكون اسلاما او كفرا في الفصل الثاني  
رجل قال لا خرا لا تخشى الله تعا وقال لا لا يكفر وقال الامام الفضلي ان كان في معصية فخذره  
فقال لا اخاف انه يكفر وان فامر لا يخاف من الله تعا لا يكفر من الخلة في كتاب الفاظ الكفر  
في الفصل الثاني رجل اراد ان يضرب غيره فقال له ذلك الرجل لا تخشى الله تعا فقال لا فري  
عن محمد انه سئل عن هذا فقال لا يكفر لانه ان يقول القوي فيما افعل وان في معصية فيقل  
له الا تخشى الله تعا وقال لا يصير كافرا لانه لا يمكن التاء ويل وكذا قيل لرجل لا تخشى الله تعا فقال  
في حالة الغضب لا يصير كافرا من سير الخانية في باب ما يكون كفرا من المسلم قوله في القرآن  
على وجه المهن لا وفي وقت ضرب الدف والغضب كفر من البرزانية في كتاب الفاظ الكفر  
قيل كتاب الكفاية وقد بلغنا ان بعض المهمل يقولون قد كان قبل آدم هذا سبعة اودم  
قال وهذا القول كفر لم يكن آدم غير آدم الذي هو ابو البشرين ربي العرب شرع المصاييح  
في كتاب العلم قيل الحسا قال الله تعا لا يعلم الغيب الا الله قال في واقعا رجل تزوج امرأة  
بشهادة الله تعا ورسوله لا يجوز النكاح لانه نكاح لم يحضر الشهود وقال ابو القاسم الصفار  
وهو كفر بمحض لانه اعتقد ان رسول الله صلعم يعلم الغيب وهو كفر من نكاح الحدادي رجل  
قال المعوق ذين ليستا من القرآن قال بعض المتأخرين يكفر لانعا والاجماع بعد الصدوق  
على انها من القرآن والصحيح القول الاول انه لا يكفر لان اجماع المتأخر لا يرفع الا خلا  
في الصدر الاول من الخلة في كتاب الفاظ الكفر في الفصل الثاني ويحكي ان ولد صدر الشهيد  
لما قدم من خراسان ولقب بلقب برهان الدين استقبله الخاص العام وقرا القرآن  
يا ايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم قال الامام المعرف بن اهد بلوه وهم كفروا  
برب العزة وقال يا ايها الناس هو ليس ذلك البرهان المذكور من البرزانية في كتاب  
الفاظ الكفر كذا في الخلاصة رجل له اربع سنوة والف جارية واشترى جارية اخرى فلو  
رجل يخاف عليه الكفر من الخلة في كتاب النكاح في الفصل الثامن عشر واذا قال لرجل يصلح  
ويدار ورسول من جونا ان است كره ويدار حوك يخاف عليه الكفر من الخلة في كتاب  
الفاظ الكفر في الفصل الثاني الاستخفاف بالملك كفر من محيط العرشى لو قال چون روى فله  
بينهم يندارم كملك الموت است اكثر المشايخ على انه كفر من التا تاريخانية ولو قال لعاك كلقا  
ملك الموت ان قال كذا هيمة الموت لا يكفر وان قال هاتية لملك الموت يكفر من البرزانية  
في كتاب الفاظ الكفر ومن استحل حراما وقد علم في دين النبي صلعم تحريم نكاح المحارم او  
شرب الخمر او اكل ميتة آدم او لحم خنزير من غير ضرورة فكافر وفعل هذه الاشياء فحق بدو

سئل عن من يزعم انه رأى ابراهيم بن ادهم يوم التروية بكوفة ورآه ايضا في ذلك اليوم بمكة

الاستخفاف بالملك



الاستغناء ولو قال حق المذهب ان مذهب الشافعي ليس بحق ولا يجوز العمل به لا يكفر ومن قال  
بتقليد اصحاب الكبار فهو مبتدع وكذا من انكر عذاب القبر ومن انكر شفاعته الشافعيين يوم  
القيامة فهو كافر رجل ضرب عبدا وولده فقال له قاتل انك لست بمسلم فقال نعم ان قال  
عدا كافر وان جرى على لسانه من غير قصد لا يكفر وعن ابي منصور الماتريدي من قال سلطانا هذا  
الزمان عادل كافر لانه لا شك في جورع والجور حرام يبين في جملة حلالا وعدلا فقد كفر  
وقيل لا يكفر لانه يكون عادلا بالنسبة الى شيء واحد ولو كذب رجل فقال فيه بارك الله في  
كذلك يكفر ولو قال ان النبي عليه السلام يحب الفرج وانا لا احبته يكفر ومن قال بخلق القرآن  
فهو كافر ومن قال ان الايمان مخلوق فهو كافر كذا في كثير من الفناوي وعن الامام ان القرآن  
غير مخلوق ولو انكر آية من القرآن او سحر بآية منه كفر الكحل من جامع الفناوي في كتاب

الفاظ الكفر

المحمد الله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله . والصلوة  
والتسليم على نبيه محمد وعلى آله وصحبه اجمعين . وقد وقع ختام اجتماع هذه  
الفناوي في غرة ذي القعدة الشريفة . لسنه تسع وخمسين والف من الهجرة  
النبوية عليه افضل الصلوة . تم الكتاب بعون الله التواب على يد ائمة  
العباد واحوجهم ابراهيم بن ابوالسالم من سكان بلدة القيصرية حيث عن  
الافات والبلية في اليوم الثامن والعشرين من رمضان المبارك لسنه  
اشفي ثمانين والف

وتمت في خانة خواجه احمد شيرازي  
ابن بيادكار بجانة فخلت سبانه

ان الله لم يزل يهديهم لكارى  
كذلك في عالمه بانه يهديهم لكارى



فكر عند الشافعي  
انك لا تكفر  
ما ذكره في  
الكتاب  
لا يخلق  
القرآن  
فكون



اجنحوا بجول بازوب بانه باغلو

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب من محمد رسول رب العالمين الى من طرق الدار

من العار والدار والآطار قاطب بخير ما بعد فان لنا

ولكم في الحق سعة فان تك عاشقا مولعا او فاجرا مقفيا

او داعيا مبطلا هذا كتاب الله ينطق علينا وعليكم بالحق

ربنا يكتبون ما تكرون اتركوا صاحب كتابي هذا

وانطلقوا الى عبدة الاصنام والى من يزعم ان مع الله الها

اخر لا اله الا هو كل شئ حاله الا وجهه له الحكم واليه

ترجعون حمرا يغوث حمرا لا ينصرون حمرا عسق بعدت

اعداء الله وغلبت حجة الله ولا حول ولا قوة الا بالله

فسيكفيكم الله وهو السميع العليم



Süleyman Hüsrevi  
Hasan Hüsnî Pz.  
324